



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

### **Usage guidelines**

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

### **About Google Book Search**

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>





Handwritten text, possibly bleed-through from the reverse side of the page. The text is mostly illegible but appears to include the word "Sog" at the top, followed by several lines of cursive script.





Ibn al-Hayib

حرف

L

# فهرست مناجامی

40883  
334  
1896

صفحه	مبحث	صفحه	مبحث	صفحه
۱۱۹	وقد يجذف المبتدأ لقيام قرينة جوازاً	۷۴	واصل المبتدأ التقديم	۳
...	من تلك المواضع الاربعة ما احسن	۷۵	شراهاً اذا ناب	۱۱
...	عامله على شريطة التفسير	۷۶	والخبر قد يكون جملة	۱۵
۱۲۱	ويختار الرفع بالابتداء	۷۷	واذا كان المبتدأ مثملاً لاصل المبتدأ كالمثل	۱۷
۱۲۲	ويختار النصب بالعطف	۸۰	وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط	۲۲
۱۲۴	ويستوى الامر ان اى الرفع والنصب	۸۲	وقد يجذف المبتدأ لقيام قرينة جوازاً	۲۶
۱۲۵	ويجذف النصب بعد حرف الشرط	۸۶	خبر ان واخواتها	۲۷
۱۲۷	والآية جملتان عند سيبويه	۸۸	خبر لا التي لتنى الجنس	۲۹
۱۲۸	الرابع التثنية	۸۹	اسم ما ولا المشبهتين بليس	۲۳
۱۳۰	المفعول فيه	۹۰	المنصوبات	۳۸
۱۳۱	وشرط نصبه تقدير في وفنر	۹۱	وقد يكون للتأكيد	۴۰
...	المبهم بالجمادات الست	۹۲	وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه	۴۰
۱۲۳	المفعول له	۹۳	وقد يجذف الفعل الناصب للمفعول	۴۲
۱۳۴	وشرط نصبه تقدير اللام	...	المطلق قياساً	۴۳
۱۳۵	وانما يجوز حذف اللام اذا كان لخصاصة	۹۶	ويسمى تأكيداً لغيره	۴۸
۱۳۶	المفعول معه	...	ومنها ما وقع مثني	۴۹
۱۳۸	الحال ما يبين هيئة الفاعل	۹۷	المفعول به هو ما وقع	۵۰
۱۴۱	وشرط الحال ان تكون تكرة ومباحها	۹۸	وقد يجذف والفعل بجواب في اربعة مواضع	۵۳
...	معرفة	۹۹	الموضع الثاني المتأدى	۵۵
۱۴۳	وجب تقديم الحال على صاحبها	۱۰۰	ويسمى المنادى على ما يرفع به اذا كان	۵۶
۱۴۶	وتكون الحال جملة	...	مفرداً معرفة	۵۸
۱۴۷	فلاسمية بالواو والضمير معا	۱۰۱	وانما اعطى المنادى بعد دخول اللام الا	۶۰
۱۴۸	ولا بد في الما سمي المثلث من قد	۱۰۲	ويفتح المنادى لا لالحاق الفاعل الاستغناء	...
۱۴۹	ويجوز حذف العامل في الحال	۱۰۳	وترايع المنادى المفردة	۶۲
۱۵۰	التمييز ما يرفع الابهام	۱۰۶	والبدل والعطف حكمه حكم المنادى المستقل	۶۳
۱۶۰	ولا يتقدم التمييز على عامله	۱۰۹	والمنادى المضاف الى ياء التكلم	...
۱۶۰	المستثنى	۱۱۰	يا ابت ولامت معا	۶۴
۱۶۶	ويجوز في المستثنى النصب ويختار البدل	۱۱۱	وترجيح المنادى جائز	۶۹
۱۷۲	واعراض غير في الاستثناء كاعراب	۱۱۵	وقد استعملوا صيغة التداء في المنادى	۷۱
...	المستثنى بالا	۱۱۶	واخص المنادى ويؤجر وحكم المنادى	۷۳
۱۷۳	لو كان فيها الهة الا الله لنفسنا	۱۱۷	ويجوز حذف حرف النداء لامع الهمزة	۷۳

صحيحة	صحيحة	صحيحة
١٧٤	٢٣٧	١٧٤
واعراب سوى وسواء النصب	ولا يبدل ظا هرا من ضميره لاكل	واعراب سوى وسواء النصب
١٧٥	٠٠٠	١٧٥
خبر كان واخواتها	الا من الغائب	خبر كان واخواتها
١٧٧	٢٤١	١٧٧
اسم ان واخواتها	ويتوسط بين المبتدأ والخبر منفصل	اسم ان واخواتها
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
المصوب بلا التثنية الجمنس	مطابق للمبتدأ ويسمى فضلا	المصوب بلا التثنية الجمنس
١٨٢	٢٤٢	١٨٢
وفت اسم المبني	ضمير غائب يسمى ضمير الثبات	وفت اسم المبني
١٨٣	٢٤٤	١٨٣
المجوزات هو ما اشتمل	اسماء الاشارات	المجوزات هو ما اشتمل
١٨٧	٢٥٠	١٨٧
والمتضاف اليه كل اسم	واذا اخبرت بالذي صدرتها	والمتضاف اليه كل اسم
١٨٩	٢٥٣	١٨٩
الانمافة العنوية اما بمعنى الامر	وما الاسمية موصولة وموصوفة	الانمافة العنوية اما بمعنى الامر
١٩١	٢٥٥	١٩١
شروط الانمافة العنوية تجزى بالمتضاف	اسماء الافعال	شروط الانمافة العنوية تجزى بالمتضاف
١٩٢	٢٦٠	١٩٢
والانمافة اللفظية ان يكون صفة	المركبات	والانمافة اللفظية ان يكون صفة
١٩٨	٢٦٢	١٩٨
ولا يضاف موصوف الى صفة	الكلمات	ولا يضاف موصوف الى صفة
٠٠٠	٢٦٢	٠٠٠
وصفة الى موصوفها	فكم الاستفهامية مبهزها	وصفة الى موصوفها
١٩٩	٢٧٠	١٩٩
ولا يضاف اسم ماثل للمتضاف اليه في الموصوف	الظروف	ولا يضاف اسم ماثل للمتضاف اليه في الموصوف
٢٠١	٢٧٩	٢٠١
واذا اضيف اليه اليا ملكتكم كثره	المعرفة والفكرة	واذا اضيف اليه اليا ملكتكم كثره
٢٠٤	٢٨٠	٢٠٤
التوابع كل ثان باعراب سابقه	الاعلام	التوابع كل ثان باعراب سابقه
٢٠٦	٢٨٠	٢٠٦
الثت تابع يدل على معنى في مشبوه	وميزا الثالثة الى العشرة مخفوض	الثت تابع يدل على معنى في مشبوه
٠٠٠	٢٨٩	٠٠٠
وفائدة الثت	وميزا مائة والالف وثثيتها	وفائدة الثت
٢٠٨	٠٠٠	٢٠٨
وتوصف التكرة بالجملة المنبرية ويلزم	وجمه مخفوض مفرد	وتوصف التكرة بالجملة المنبرية ويلزم
٠٠٠	٢٩١	٠٠٠
الضمير ويوصف بحال الموصوف	وتقول في المفرد من المتعدد	الضمير ويوصف بحال الموصوف
٢١٤	٠٠٠	٢١٤
واذا عطف على المرفوع المنصل	باعبار تفصيليه	واذا عطف على المرفوع المنصل
٠٠٠	٢٩٣	٠٠٠
اكد بمنفصل	الموت ما فيه علامة التانيث لفظا	اكد بمنفصل
٢١٥	٢٩٥	٢١٥
واذا عطف على الضمير المجرود اعيد الحاضر	واذا اسند الفعل للموت في التاء	واذا عطف على الضمير المجرود اعيد الحاضر
٢١٦	٢٩٧	٢١٦
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز	المثنى ما حقي آخره	والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز
٢١٨	٢٠١	٢١٨
واذا عطف على ما بين تخفيفين	ويحذف نون التثنية للانمافة	واذا عطف على ما بين تخفيفين
٢١٩	٠٠٠	٢١٩
التاكيد تابع بقره امر المتبوع	المجموع ما دل	التاكيد تابع بقره امر المتبوع
٢٢٣	٣٠٣	٢٢٣
البدل تابع مقصود	المجموع صحيح ومكسر	البدل تابع مقصود
٢٢٤	٣٠٧	٢٢٤
البدل انواع اربعة	جمع التكسير ما ضمير بناء واحده	البدل انواع اربعة
٢٢٦	٣٠٨	٢٢٦
بدل الغلط واذا كان البدل كثره نبره	جمع القلة	بدل الغلط واذا كان البدل كثره نبره
٢٢٧	٣١١	٢٢٧
واذا اجتمع ضميران وليس بينهما حرف	اسم الفاعل ما اشتق	واذا اجتمع ضميران وليس بينهما حرف
٢٢٩	٣١٥	٢٢٩
المبني سببا للاصل	فاذا دخلت لام على اسم الفاعل استويج	المبني سببا للاصل
٢٣٠	٣١٦	٢٣٠
وهي الضمير واسماء الاشارات	اسم المفعول هو ما اشتق	وهي الضمير واسماء الاشارات
٢٣١	٣١٧	٢٣١
الضمير ما وضع لتكلم	الصفة المشبهة	الضمير ما وضع لتكلم
٢٣٧	٣٢٤	٢٣٧
عطف البيان تابع بوضع	اسم التفضيل	عطف البيان تابع بوضع
٢٣٧	٢٣٧	٢٣٧
والفعل ما دل على معنى	٢٣٧	والفعل ما دل على معنى
٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨
ومن خواص الفعل دخول قد	٢٣٨	ومن خواص الفعل دخول قد
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
الماضي ما دل على زمان	٠٠٠	الماضي ما دل على زمان
٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩
المضارع ما اشبه الاسم	٢٣٩	المضارع ما اشبه الاسم
٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠
فالمزة لتكلم	٢٤٠	فالمزة لتكلم
٢٤١	٢٤١	٢٤١
ولا يرب من الفعل غير المضارع	٢٤١	ولا يرب من الفعل غير المضارع
٢٤٢	٢٤٢	٢٤٢
ويتصبا للمضارع بان ولون وك	٢٤٢	ويتصبا للمضارع بان ولون وك
٢٤٩	٢٤٩	٢٤٩
ويتصبا للمضارع بتقدير ان بعد	٢٤٩	ويتصبا للمضارع بتقدير ان بعد
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
الواو وبشرطين	٠٠٠	الواو وبشرطين
٣٥١	٣٥١	٣٥١
ويجزى المضارع بلم ولما اه	٣٥١	ويجزى المضارع بلم ولما اه
٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢
فلم يقبل المضارع ما ضا وينفيه	٣٥٢	فلم يقبل المضارع ما ضا وينفيه
٣٥٣	٣٥٣	٣٥٣
فلم الجازاة تدخل على الفعلين	٣٥٣	فلم الجازاة تدخل على الفعلين
٣٥٦	٣٥٦	٣٥٦
وان مقدرة بعد الامر والاستفهام	٣٥٦	وان مقدرة بعد الامر والاستفهام
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
والتمنى والمرض	٠٠٠	والتمنى والمرض
٣٥٧	٣٥٧	٣٥٧
الامر	٣٥٧	الامر
٢٦٢	٢٦٢	٢٦٢
والمتمم يكون الى واحد والى اثنين	٢٦٢	والمتمم يكون الى واحد والى اثنين
٢٦٣	٢٦٣	٢٦٣
افعال القلوب ومن خصا ثمتها	٢٦٣	افعال القلوب ومن خصا ثمتها
٢٦٨	٢٦٨	٢٦٨
افعال الناقصة	٢٦٨	افعال الناقصة
٢٧٤	٢٧٤	٢٧٤
ويجوز تقديم اخبار افعال الناقصة	٢٧٤	ويجوز تقديم اخبار افعال الناقصة
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
كلها على اسمائها	٠٠٠	كلها على اسمائها
٢٧٦	٢٧٦	٢٧٦
افعال المقاربة	٢٧٦	افعال المقاربة
٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠
فعل التجب	٢٨٠	فعل التجب
٢٨٢	٢٨٢	٢٨٢
افعال المدح والذم	٢٨٢	افعال المدح والذم
٢٨٥	٢٨٥	٢٨٥
وقد يحذف المخصوص اذا علم	٢٨٥	وقد يحذف المخصوص اذا علم
٢٨٦	٢٨٦	٢٨٦
المحرف ما دل وحروف الجهر	٢٨٦	المحرف ما دل وحروف الجهر
٢٨٩	٢٨٩	٢٨٩
الباء للالفاظ	٢٨٩	الباء للالفاظ
٢٩٠	٢٩٠	٢٩٠
ورب للتقليل لما مهدر الكلام	٢٩٠	ورب للتقليل لما مهدر الكلام
٢٩١	٢٩١	٢٩١
واوال القسم انما يكون عند حذف الفعل	٢٩١	واوال القسم انما يكون عند حذف الفعل
٢٩٢	٢٩٢	٢٩٢
وقد يجوز ابدال القسم في اواسط القسم	٢٩٢	وقد يجوز ابدال القسم في اواسط القسم
٢٩٤	٢٩٤	٢٩٤
الحروف المشبهة بالفعل	٢٩٤	الحروف المشبهة بالفعل
٢٩٥	٢٩٥	٢٩٥
فان الكسورة لا تغير معنى الجملة	٢٩٥	فان الكسورة لا تغير معنى الجملة
٢٩٦	٢٩٦	٢٩٦
فان جازا التقديران جاز	٢٩٦	فان جازا التقديران جاز
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
الاصران	٠٠٠	الاصران

فَهْرِسْتُ مَا فِي بَعْضِ الْكُتُبِ شِ ٢

صفحة	مصحف	صفحة	مصحف
			ويجوز دخول الالف المحققة على فعل
			من افعال المبتدأ والخبر
			وتخفف المفتوحة فتعرف
			ضميرشان مقدر
			ولكن للاستدراك
			الحروف العاطفة
			فالواو للجمع مطلقا لترتيبها
			حروف التنبيه الاواما وما
			حروف النداء
			حروفا الايجاب نعم و بلى و اى
			واى اشياء بعد الاستفهام
			حروف الزيادة ان وان وما ومن
			حروف المصدر ما وان وان
			حروف التخييف هذا والا ولولا
			حروف التوقع قد
			حرف الاستفهام المزة وهل
			حروف الشرط ان ولو واما
			لها صدر الكلام
			ويلزمان اى ان ولو الفعل لفظا
			واما للتفصيل
			حرف الردع كلا
			الثنوين نون ساكنة
٢٠٠	مطلب الفرق بين الترادف والتضاد	٢	فا علم ان العلة الاربع عندهم
٢٠٦	مطلب الفرق بين الصفة والنعته	٠	العدة الفاعلية
٢١١	ان الاسماء بالنسبة الى الوصف	٣	اعلم ان التقدم خمسة
٠٠٠	والوصف بها ثلثة ا منرب	٢٠	سبب اختلاف آخر العرب ثلثة
٢١٤	مطلب الشرط علة الجزاء	٤٣	اذا العربية قسمان عربية قطان وعربية جزاء
٢٢٦	مطلب بدل الكل من الكل بواقوف	٠٠	و جميع الكتب تركت بالمربية
٠٠٠	المبتوع في الافراد	٥٢	مطلب التضاد قسمان
٢٢٦	مطلب درجة الاسد	٥٣	بعض ترجمة سيبويه اعلم ان
٢٤٣	مطلب الفرق بين ضميرالشان والمبهم	٠٠	الاخفش ثلثة
٢٥١	مطلب شرط اختيار بالذى	٨٠	مطلب التعدد بحسب اللفظ والمعنى
٢٦٣	مطلب الفرق بين كم الاستفهام والتخييف	٨٣	مطلب الفرق بين اذا المفاعلة
٢٩١	مطلب باعتبار تصغيره	٠٠	واذا الشرطية
٢٩٤	مطلب المؤنث السماحى	٨٤	مطلب لولا الشعر بالعلمه يترى
٣٠٨	مطلب الفرق بين جمع الكثرة والقللة	٩٩	مطلب لنداء على سبعة مراتب
٣٠٩	مطلب الفرق بين المصدر واسم المصدر	٠٠	في القرائن
٣٣١	مطلب شرط عمل اسم التفضيل	١٠٥	مطلب العلم عند المحققين على ثلثة انواع
٣٨٨	مطلب الفرق بين الشاذ والناذر	١٠٧	مطلب اذا كان الازين العين في غير النداء
٣٩٣	الاستعلاء على ثلثة اقسام	١١٠	مطلب الفرق بين جميعا ومعا
		١٣٧	مطلب اخذ القراء القرآن عن صاحب الشريعة
		١٢٨	مطلب الحكمة في تقديم المرأة في
		٠٠٠	بيان حكم الزنا على المرء
		١٣٨	مطلب الحال تنقسم على اثنى عشر قسما
		١٤٩	مطلب علامة حال المؤكدة
		١٦٦	وانما كان المتخارجه هنا لوجوه
		١٨٥	مطلب الفرق بين لانق الجنس
		٠٠٠	ولا المشابهة بليس
		١٨٩	مطلب الاضافة بمعنى اللام على
		٠٠٠	ثلثة اوجه
		١٨٩	مطلب نسب الاربع
		١٩٤	مطلب المعاداة على اربعة
		٠٠٠	ا منرب



بين المشارق والمغرب عند الفضلاء مقبول اولان (عبد الرحمن جامي) حضرت تليزيك علم محمودت  
 (قوائد الضيائية) نام كتاب مستطابك مشكلات وغوامض طلبة علومه حل ايدردرجه ده زيوده اساميك  
 مذكور كتابردن تحشبه وايضاخ اولديني كجي ائمه سخانك اسملي كلان يزده تاريخ تولدوفانلري  
 وتايف ايلمش اولدقلمري كما بلك عددلري دخي نفعاً للطالين علاوه اولنه رق حجره اخوان خالصدن  
 ردعا آرزوسيله موقع انتشاره وضع اولندي

## اسامي كتب

عميت الله محي الدين مصطفى چلي احمد بن جمال محمد امين عصا الدين عبدالغفور وجيالدير  
 قاوچي نافع الشيرواني عمال عمام على الكافية انموزج محصول تسهيل فاضل الامير فاضل الهندي  
 عوض نام ديكر عافيه على الكافية قدق خلاصه الافكار ضوه على المرتضى اطلس داود الخوافي ابن خلكان  
 محرم افندي التوقادي زيني زاده محمود افندي دون لوزاده كامله سيد الشريف سعد الله سلوكوي  
 هوادي مغني اللبيب نجدواني حافظ الداشكدي اصفندي مفاتيح جمع الجوامع حسن افندي لبا ب  
 بيضاوي كفاية الطالبين متوسط شيخ الرضي مختصر الكافية للبركوي فيض الله مكل اصباح مظهر  
 حل الابيات فالي نجم الدين مختصر المعاني مطول مفصل حسن چلي شرح موشغ جيصي  
 شرح الكافية شرح الالفية شيخ زاده كشف الوافية شرح الجمل قطب الكلا جاروب  
 امتحان الراكاء ايضاح سيد عبدالله ابراهيم افندي عيسى شرح الارشاد للهندي مصباح وغيرها

معارف نظارت جليله سنك (168) نومرولى و (5) نشرين تاني لاشنة تاريخلو رخصت وامتياز  
 قزطاشي جاده سنك (26) نومرولى قريملي عبدالله افنديك مطبعه سنك دفعه اولي اولمرف

طبع اولمشد

اشبوه مخصوص ايله همق اوليا ناساخته نظر نلبه

باقايي ميتا نشر فاقونام مسؤلدن



الادب باعة الاستعمال لان الضوم هتم علم الادب  
 وكونه ان البناء للاستعانة وان الآلات والوسائل غير مقصودة فدموع  
 الوسائل ان يكون مقصودا كالانبياء عليه السلام فانهم وسائل الى  
 بتسامع انهم مقصودا ايضا ولذا يتم الايمان بهم  
 فيقال فالله لا يجد اوليهم بقل الحمد لائق والرازق وغيرهما من الاوصاف  
 شتى قلت لثابتهم احتسابا لستحقاق الحمد بوصف دون وصف  
 وقال الحمد لائق لثوبهم ان استحقاق الحمد مختصة بهذا الوصف دون وصف  
 شخص على الدوام والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا  
 ان هدانا الله لكاننا نكون من الخاسرين



المجلد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأديين باذنيه  
 اما بعد فمن فؤاد وافيه بكل مشكلات الكافة للعبارة المشتملة  
 والمشارق والمغارب المشتملة على الحاجب عمن الله بغيره  
 وانه كونه مخوفة حيا نزهة في سلك الفجر وسط الحر  
 بالولد العزيز صياء الدين يوسف حمزة الله سبحانه عن موجات التلهف  
 والتأسف وسينها بالفوائد الصالحة لا سيما في التلخيص والتأليف  
 كالعلة الفاضلة نفعه الله تعالى بها وسائر التلخيص من تحت التلخيص  
 وما توفيق الاله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله صيد  
 رساله حين جعل الله سبحانه بان جعله جزءا منها هضمها بنفسه تليخ  
 انكابه هذا من حشانه كما لم يسر كتب السلف رحمه الله تعالى  
 في السلف والسلف والسلف والسلف والسلف والسلف والسلف والسلف والسلف  
 حتى يصيد ربه عيشها ولا يلزم من ذلك علم الاستدعاء به مطلقا

والادب باعة الاستعمال لان الضوم هتم علم الادب  
 وكونه ان البناء للاستعانة وان الآلات والوسائل غير مقصودة فدموع  
 الوسائل ان يكون مقصودا كالانبياء عليه السلام فانهم وسائل الى  
 بتسامع انهم مقصودا ايضا ولذا يتم الايمان بهم  
 فيقال فالله لا يجد اوليهم بقل الحمد لائق والرازق وغيرهما من الاوصاف  
 شتى قلت لثابتهم احتسابا لستحقاق الحمد بوصف دون وصف  
 وقال الحمد لائق لثوبهم ان استحقاق الحمد مختصة بهذا الوصف دون وصف  
 شخص على الدوام والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا  
 ان هدانا الله لكاننا نكون من الخاسرين

الادب باعة الاستعمال لان الضوم هتم علم الادب  
 وكونه ان البناء للاستعانة وان الآلات والوسائل غير مقصودة فدموع  
 الوسائل ان يكون مقصودا كالانبياء عليه السلام فانهم وسائل الى  
 بتسامع انهم مقصودا ايضا ولذا يتم الايمان بهم  
 فيقال فالله لا يجد اوليهم بقل الحمد لائق والرازق وغيرهما من الاوصاف  
 شتى قلت لثابتهم احتسابا لستحقاق الحمد بوصف دون وصف  
 وقال الحمد لائق لثوبهم ان استحقاق الحمد مختصة بهذا الوصف دون وصف  
 شخص على الدوام والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا  
 ان هدانا الله لكاننا نكون من الخاسرين

الادب باعة الاستعمال لان الضوم هتم علم الادب  
 وكونه ان البناء للاستعانة وان الآلات والوسائل غير مقصودة فدموع  
 الوسائل ان يكون مقصودا كالانبياء عليه السلام فانهم وسائل الى  
 بتسامع انهم مقصودا ايضا ولذا يتم الايمان بهم  
 فيقال فالله لا يجد اوليهم بقل الحمد لائق والرازق وغيرهما من الاوصاف  
 شتى قلت لثابتهم احتسابا لستحقاق الحمد بوصف دون وصف  
 وقال الحمد لائق لثوبهم ان استحقاق الحمد مختصة بهذا الوصف دون وصف  
 شخص على الدوام والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا  
 ان هدانا الله لكاننا نكون من الخاسرين





1  
2  
3  
4  
5  
6  
7  
8  
9  
10  
11  
12  
13  
14  
15  
16  
17  
18  
19  
20  
21  
22  
23  
24  
25  
26  
27  
28  
29  
30  
31  
32  
33  
34  
35  
36  
37  
38  
39  
40  
41  
42  
43  
44  
45  
46  
47  
48  
49  
50  
51  
52  
53  
54  
55  
56  
57  
58  
59  
60  
61  
62  
63  
64  
65  
66  
67  
68  
69  
70  
71  
72  
73  
74  
75  
76  
77  
78  
79  
80  
81  
82  
83  
84  
85  
86  
87  
88  
89  
90  
91  
92  
93  
94  
95  
96  
97  
98  
99  
100



Handwritten notes at the top of the page, including the number '23' and some illegible scribbles.



32101 063974610

**Princeton University Library**

**This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.**

Stamp: JUN 25 1966



Ibn al-Hājib

محرر

# فهرست مناجامی

40883  
334  
1896

صفحه	مبحث	مبحث	صفحه
٥٣	الكلمة	٧٤	واصل المبتدأ التقديم
١١	الاسم مادك	٧٥	شراهرذا ناب
١٥	ومن خواصه	٧٦	والخبر قد يكون جملة
١٧	فالعرب	٧٧	واذا كان المبتدأ مثل صلح الله بيننا
٢٢	فالرفع علم الفاعلية	٨٠	وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط
٢٦	جمع المذكور السالم	٨٢	وقد يحدد المبتدأ لقيام قرينة جوارا
٢٧	التقدير فيما تعذر	٨٦	خبران واخواتها
٢٩	غير المتصرف	٨٨	خبر لا التي لتنفى الجنس
٣٣	فالعدل عروجه	٨٩	اسم ما ولا المشبهتين بليس
٣٨	الوصف شرطه	٩٠	المنصوب بان
٤٠	التأنيث بالتاء شرطها العلمية	٩١	وقد يكون للتأكيد
٤٠	المعرفة شرطها ان تكون علمية	٩٢	وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه
٤٢	العجمة شرطها ان تكون علمية	٩٣	وقد يحدد الفعل الناصب للمفعول
٤٣	والجمع شرطه صبغة منتهى المجموع	٩٥	المطلق قياسا
٤٨	التركيب شرطها العلمية	٩٦	ويسمى تأكيدا لغيره
٤٩	الالف والنون اذا كانا في اسم	١٠٠	ومنها ما وقع مثني
٥٠	وزن الفعل شرطه	٩٧	المفعول به هو ما وقع
٥٣	وخالف سيبويه الانحش	٩٨	وقد يحدد والفعل بجواب في اربعة مواضع
٥٥	وجميع الاباب باللام	٩٩	الموضع الثاني المتنادى
٥٦	المرفوعات	١٠٠	ويسمى المنادى على ما يرفع به اذا كان
٥٨	واذا اتى الاعراب	١٠٠	مفردا معرفة
٦٠	وجب تقديم الفاعل على المفعول	١٠١	وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الا
٠٠	في جميع هذه الصور	١٠٢	ويفتح المتاد لامحا في الاستغاثة
٦٢	وقد يحدد والفعل لقيام قرينة جوارا	١٠٣	وتراجع المنادى المفردة
٦٣	وقد يحدد في معاني مثل نسم	١٠٦	والبلد والخطوف حكمه حكم المنادى المنقول
٠٠	واذا تنازع الفعلان	١٠٩	والمتاد المضاف الى باب المتكلم
٦٤	مطلب عدم التنازع في ضمير الفاعل	١١٠	يا اب واطامت معا
٦٩	مفعول ما لم يرسم فاعله	١١١	وترجميم المنادى جائر
٧١	ومنها المبتدأ والخبر	١١٥	وقد استعملوا صبغة التداء في المنادى
٧٣	فان طابقت مفردا جازا الامران	١١٦	واخصص المنادى ويؤا وحكم المنادى
٧٣	والخبر	١١٧	ويجوز حذف حرف النداء الامع المحمى
١١٩	وقد يحدد فلان التاد لقيام قرينة جوارا		
٠٠٠	من تلك المواضع الاربعة ما انصر		
٠٠٠	عامله على شريطة التفسير		
١٢١	ويختار الرفع بالابتداء		
١٢٢	ويختار النصب بالعطف		
١٢٤	ويستوى الامر ان اى الرفع والنصب		
١٢٥	ويجب النصب بعد حرف الشرط		
١٢٧	والآية جملتان عند سيبويه		
١٢٨	الرابع التحذير		
١٣٠	المفعول فيه		
١٣١	وشرط نصبه تقدير في وفسر		
٠٠٠	اليهم بالجمعات الست		
١٢٣	المفعول له		
١٢٤	وشرط نصبه تقدير اللام		
١٣٥	وانما يجوز حذف اللام اذا كان لفظا		
١٣٦	المفعول معه		
١٣٨	الحال ما يبين هيئة الفاعل		
١٤١	وشرط الحال ان تكون نكرة وما جها		
٠٠٠	معرفة		
١٤٣	وجب تقديم الحال على صاحبها		
١٤٦	وتكون الحال جملة		
١٤٧	فلاسمية بالواو والضمير معا		
١٤٨	ولا بد في الما سمي المثلث من قد		
١٤٩	ويجوز حذف العامل في الحال		
١٥٠	التعريف ما يرفع الابهام		
١٦٠	ولا يتقدم التمييز على عامله		
١٦٠	المستثنى		
١٦٦	ويجوز في المستثنى النصب ويختار المبداء		
١٧٢	واعراب ضمير الاستثناء كاعراب		
٠٠٠	المستثنى بالا		
١٧٣	لو كان فيها آله الا الله لفسدتا		





فَهْرِسْتُ مَا فِي بَعْضِ الْحَوَاشِي ٢

صفحة	مصحف	مصحف	مصحف
٤٠٠	ويجوز دخول ان المنقفة على فعل	٢	فا علم ان الصلاربع عندهم
٠٠٠	من افعال البتداء والخبر	٠	العله الفا حلية
٤٠٠	وتخفف المفتوحة فتعمل في	٣	اعلم ان التقدم خمسة
٠٠٠	ضميرشان مقدر	٢٠	سبب اختلاف آخر العرب ثلثة
٤٠٣	ولكن للاستدراك	٤٣	اذا المريرتقسمان عربية قطان وعربية جندنا
٤٠٤	الحروف العاطفة	٠٠	وجميع الكتب تركت بالعربية
٤٠٥	فالواو للجمع مطلقا لترتيبها	٥٢	مطلب القضاء قتمان
٤١٠	حروف لتبني الاواما وما	٥٣	بعض ترجمة سبويه اعلم ان
٠٠٠	حروف النداء	٠٠	الاخضس ثلثة
٤١٠	حروف الايجاب نعم و بلى واى	٨٠	مطلب التمدد بحسب اللفظ والمعنى
٤١١	واى اشيات بعد الاستفهام	٨٣	مطلب الفرق بين اذا والمفاعلة
٤١٢	حروف الزيادة ان وان وما ومن	٠٠	واذا الشرطية
٤١٤	حروف المصدر ما وان وان	٨٤	مطلب لولا الشعر والعلمه يترى
٤١٥	حروف التخصيص هذوا والاولولا	٩٩	مطلب النداء على سبعة مراتب
٠٠٠	حروف التوقع قد	٠٠	في القرائن
٤١٦	حرف الاستفهام المزة وهل	١٠٥	مطلب العلم عند المحققين على ثلثة انواع
٤١٧	حروف الشرط ان ولو واما	١٠٧	مطلب اذا كان الابن بين العلين في غير النأ
٠٠٠	لها صدر الكلام	١١٠	مطلب الفرق بين جسيما ومعا
٤١٨	ويلزمان اى ان ولو اضعل لفظا	١٣٧	مطلب اخذ القراء القرآن غير صلبة الشريعة
٤٢١	واما للتفصيل	١٢٨	مطلب الحكمة في تقديم المرأة في
٤٢٣	حرف الردع كلا	٠٠٠	بيان حكم الزنا على المرء
٤٢٥	التنوين نون ساكنة	١٣٨	مطلب الحال تنقسم على اثني عشر قسما
		١٤٩	مطلب صلاية حال المؤكدة
		١٦٦	وانما كان المختار ههنا لوجه
		١٨٥	مطلب الفرق بين لالتق الجنس
		٠٠٠	ولا المشابهة بليس
		١٨٩	مطلب الاضافة بمعنى اللام على
		٠٠٠	ثلثة اوجه
		١٨٩	مطلب نسب الاربع
		١٩٤	مطلب المصادر على اربعة
		٠٠٠	اضرب

بين المشارق والمغرب عند الفضلاء مقبول اولان (عبدالعزیز حاجی) حضرت تبریک علی خودت  
(فوائد الضیائیة) نام کتاب مشتطابنک مشکلات وغوامضی طبری علومہ حل ایڈر درجہ دہ زیورہ اسمیر  
مذکور کتابلردن تحشہ وایضاح اولدینی کبی ائمہ شکانک اسمری کلان یزده تاریخ تولدوفانلری  
وتالیف ایلسن اولدقلمی کابلرک عددلری دشنی نفعاً للطالبین علاو اولنهرق بجزء اخوان خلصندن  
بردعا آرزو سنیلہ موقع انتشاره وضع اولندی

## اسامی کتب

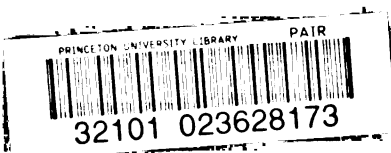
عصمت الله محی الدین مصطفی چلبی احمد بن کمال محمد امین عصا الدین عبدالغفور وجیل الدین  
قاوقی نافع الشیروانی عمال عصام علی الکافی انوزج محصول تسهیل فاضل الامیر فاضل الهند  
عوض نام دیکوعافیة علی الکافی قدفی خلاصه الافکار ضوء علی المرتضی اطلس داوار الخوافی ابن خلکان  
محمد افندی التوقادی زینی زاده محمود افندی دو لوزاده کامله سید الشریف سعد الله سلکونی  
هوادی معنی البیب نجدوانی حافظ الداشکدی اصفندی مفاتیح جمع الجوامع حسن افندی لباب  
بیضاوی کفایة الطالبین متوسط شیخ الرضی مختصر الکافی للبرکوی فیض الله مکمل اصباح مظهر  
حل الابیات فالی نجم الدین مختصر المعانی مطول مفصل حسن چلبی شرح موشغ جیبی  
شرح الکافی شرح الالفیه شیخ زاده کشف الوافی شرح المجلد قطب الکلا جاروب  
استحار الارکاء ایضاح سید عبداللہ ابنی افندی عیسیٰ شرح الارشاد للهندی مصباح وغیرها

معارف نظارت جلیله سنک (۱۶۸) نومرولی و (۵) تشرین ثانی سنک تاریخلو رخصت وامتیاء  
قرطاشی جاده سنک (۲۶) نومرولی قریمی عبداللہ افندی مک مطبعه سنک دفعه اولی اولمرف

طبع اولمشد

اشبو مخفی اولدیمهو اولیانلر ساخته نظر نلیر

با اولی بیجا نلر فانوا مسیولدر

















من لا يولد بنتا الثاني فقط وفي كل موضع لا يمكن الاخر من  
 الاول شيئا الاول والثاني  
 في الثاني حرفا سنفا لانه لما قال ما كذا او كذا كان ساقلا  
 ما الاول وما الثاني فثالثا لثاني حرف والاول ما كذا او كذا  
 على الحجة الاستثنائية ولتلك ان تقطعا ولا تجعل المجرع جوابا وكذا  
 احوال في قول الثاني الاسم والاول الفعل  
 وانما قدره في الدليل وان كان اخره والادوية لان الحرف في اللغة الطرب  
 قد كرمه وطرف مرة في طرف آخر وان الشرع والبيان من القرب  
 وفي ولعدهما التقسيم فيه ولانه عدمي والعدمي مقدم فاقبل  
 الى من والى لتكون تلك معنية في الدلالة على المعنى حيث لو لم يكن الاثما  
 لم يقسم معناها لان الابتداء والانتهاء ليس معنى الحرف والاكالات  
 من والحرف قابل لاسم لانه الاسمية والحرفية انما هو باعتبار المعنى  
 مطول في بعضنا حقيقة وانها

الدلالة في ما من جنسها لان يدل على معنى كان في نفسها اي في نفس  
 الكلمة والمراد يكون المعنى في نفسها ان يدل عليه بنفسها من غير تخصيص الى  
 الضميمة كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية ومن جنسها ان يدل على  
 في نفسها بل يدل على معنى يحتاج في الدلالة عليه في الضميمة كلمة اخرى اليها لعدم  
 استقلالها بالمفهومية وسيجي تحقيق ذلك في بيان هذا الاسم نشاء الله القسم  
 الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان  
 في الدلالة على معنيتهما اعني الابتداء والانتهاء اليها كالكوف والكوف  
 في قولك سيرت من البصرة الى الكوفة وانما سي هذا القسم حرف لان الحرف  
 في اللغة الطرف وهو طرف اي في جانب مقابل الاسم والفعل حيث يقعا  
 عمدة في الكلام وهو لا يقع عنده في كاستسب (وا) القسم الاول وهو ما لا  
 على معنى في نفسها اي كما في من لان مقتدر ذلك المعنى للدلول عليه بنفسها  
 في الهم عنها احد الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحال والاستقبال اي جاز  
 يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احدا لزمته الثلاثة ايضا مقارنا له او من ضميتها  
 ان (ان) يقتدر ذلك المعنى للدلول عليه بنفسها في الهم عنها احد الازمنة  
 الثلاثة القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها غير مقتدر باحد  
 الازمنة الثلاثة (الاسم) ما اخذ من السمو وهو العلو والاستعلاء نحو  
 حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخره وقيل من الازم وهو العلامة

من لا يولد بنتا الثاني فقط وفي كل موضع لا يمكن الاخر من  
 الاول شيئا الاول والثاني  
 في الثاني حرفا سنفا لانه لما قال ما كذا او كذا كان ساقلا  
 ما الاول وما الثاني فثالثا لثاني حرف والاول ما كذا او كذا  
 على الحجة الاستثنائية ولتلك ان تقطعا ولا تجعل المجرع جوابا وكذا  
 احوال في قول الثاني الاسم والاول الفعل  
 وانما قدره في الدليل وان كان اخره والادوية لان الحرف في اللغة الطرب  
 قد كرمه وطرف مرة في طرف آخر وان الشرع والبيان من القرب  
 وفي ولعدهما التقسيم فيه ولانه عدمي والعدمي مقدم فاقبل  
 الى من والى لتكون تلك معنية في الدلالة على المعنى حيث لو لم يكن الاثما  
 لم يقسم معناها لان الابتداء والانتهاء ليس معنى الحرف والاكالات  
 من والحرف قابل لاسم لانه الاسمية والحرفية انما هو باعتبار المعنى  
 مطول في بعضنا حقيقة وانها

من لا يولد بنتا الثاني فقط وفي كل موضع لا يمكن الاخر من  
 الاول شيئا الاول والثاني  
 في الثاني حرفا سنفا لانه لما قال ما كذا او كذا كان ساقلا  
 ما الاول وما الثاني فثالثا لثاني حرف والاول ما كذا او كذا  
 على الحجة الاستثنائية ولتلك ان تقطعا ولا تجعل المجرع جوابا وكذا  
 احوال في قول الثاني الاسم والاول الفعل  
 وانما قدره في الدليل وان كان اخره والادوية لان الحرف في اللغة الطرب  
 قد كرمه وطرف مرة في طرف آخر وان الشرع والبيان من القرب  
 وفي ولعدهما التقسيم فيه ولانه عدمي والعدمي مقدم فاقبل  
 الى من والى لتكون تلك معنية في الدلالة على المعنى حيث لو لم يكن الاثما  
 لم يقسم معناها لان الابتداء والانتهاء ليس معنى الحرف والاكالات  
 من والحرف قابل لاسم لانه الاسمية والحرفية انما هو باعتبار المعنى  
 مطول في بعضنا حقيقة وانها

من لا يولد بنتا الثاني فقط وفي كل موضع لا يمكن الاخر من  
 الاول شيئا الاول والثاني  
 في الثاني حرفا سنفا لانه لما قال ما كذا او كذا كان ساقلا  
 ما الاول وما الثاني فثالثا لثاني حرف والاول ما كذا او كذا  
 على الحجة الاستثنائية ولتلك ان تقطعا ولا تجعل المجرع جوابا وكذا  
 احوال في قول الثاني الاسم والاول الفعل  
 وانما قدره في الدليل وان كان اخره والادوية لان الحرف في اللغة الطرب  
 قد كرمه وطرف مرة في طرف آخر وان الشرع والبيان من القرب  
 وفي ولعدهما التقسيم فيه ولانه عدمي والعدمي مقدم فاقبل  
 الى من والى لتكون تلك معنية في الدلالة على المعنى حيث لو لم يكن الاثما  
 لم يقسم معناها لان الابتداء والانتهاء ليس معنى الحرف والاكالات  
 من والحرف قابل لاسم لانه الاسمية والحرفية انما هو باعتبار المعنى  
 مطول في بعضنا حقيقة وانها



وهو ان يقال ان تعريف الكلام غير جامع يمثل زيد هو دائم لانه ليس متضمن كلتا واحداه مستندا والآخر مستندا اليه وهو دائم مستند وامين كلمة هل هو كونه قاجاب بما تركب من اركانها فقدر ان لا يفسد ان اقسامها منها بحسب النسبة العقلية اذ لو كان يكون كلاما كلمتين حقيقة او على العكس والاولى في كونه حقيقة والثانية كلمة حكا او على العكس وسواء كانت الكلمة التي في حكم الكلمة جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم آه محرقة

وذلك لان اسم الفاعل العامل على ما سياتي في حكم الفعل المضارع فكذا في حكم جازم فليس لان مثل زيد قائم ابوه في حكم زيد يقرب ابوه ويجوز ان يكون المثال الأخير في حكم الجملة الاسمية وذلك لانه يجوز ان يكون احدهما يكون قائم مبتدأ لا يعتمد على المتبدا وابوه فاعله مستند الخبر والثاني فان يكون خبرا مقديما وابوه مبتدأ مؤخر وعلى اللغة تكون الجملة اسمية مرفوعة ليل يكون خبر المتبدا الذي قبلها وسأقي لهذا زيادة تحقيق في قوله وان لم يطابقنا الامران

حاصل الكلام ان تعريف الكلمة من الحقيقة والحكم بوجوب دخول هذه الجملة في تعريفها كلالا لانها وان لم يكن كلمتين حقيقة لا يساند لكنها كلتان مع الاسناد وحكا او كونه هؤلاء الكلمات حكايات

او كونها مهلا تأمل

قوله من اقسامها مركبات وكون الخبر زيد قائم ابوه مركبا نظرا لان الخبر عينه قائم وفا على خارج من خبر ولا يذهب عليك الا الاشارة الى داخله وتعيينها الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين حقيقة وحكا

لان النسبة في تلك المركبات جملة فيجوز التعيين بما يفيد الاجازة وهو

فيان مركب لصدق تعريفها المركب عليه اللهم لان يقال الخبر هو المضاف مع الاضافة دون المضاف اليه ولو كان

فان المقصود منه هذا واللفظ التعيين اي لفظ جنس مهمل لفظه زيد مقولوب زيد ولذا عرّب باعتبار الاسم وجعل مستندا وابوه خبره حقيقة

قوله اعلم ان هذا بيان لما يقسم من عبارة المص صاحب الفصل وما لا ياب من الاختلاف

قوله كلام تقديري كلام مجموع لانه قال في تعريفه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد وصدق على هذا المجموع لانه يصدق عليه ان لفظ تضمن كلمتين بالاسناد والمفرد على مثل ضربت فلفظ ضم ان الكلام في هذا المجموع التعريف فاعله فقط حيث دخل المتعلقات فيه

قوله كلام تقديري كلام مجموع لانه قال في تعريفه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد وصدق على هذا المجموع لانه يصدق عليه ان لفظ تضمن كلمتين بالاسناد والمفرد على مثل ضربت فلفظ ضم ان الكلام في هذا المجموع التعريف فاعله فقط حيث دخل المتعلقات فيه

قوله كلام تقديري كلام مجموع لانه قال في تعريفه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد وصدق على هذا المجموع لانه يصدق عليه ان لفظ تضمن كلمتين بالاسناد والمفرد على مثل ضربت فلفظ ضم ان الكلام في هذا المجموع التعريف فاعله فقط حيث دخل المتعلقات فيه

نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكا الى الاخرى بحيث يفيد الحاطة فان كان ما بينا اول الهملا والمفرقات والمركبات الكلامية وضرب الكلامية وقيد ضمن كلتا الهملا والمفرقات وقيد بالاسناد وخرجت المركبات الغير الكلامية مثل سلام زيد وفاضل وقيدت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وند قام و مثل ضربت ولا تضرب فان كان واحدهن فيهما تضمنت كلتي احدهما ملحقوا والاخرى منونة وبنيها اسناد يفيد الحاطة فانه وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونتا كلمتين حقيقة او حكا دخل في تعريفها مثل زيد قائم او قام ابوه فان الاحتياها ومع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل في تعريفها مثل حسن ودين مقولوب زيد مع ان النسبة اليه فيها مهمل ليس بكلمة فانه حكم هذا اللفظ اعلم ان كل الهملا الصن ظاهر فان نحو ضربت زيدا قائم ابوه كلام محلا وكلام حكا حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى فانه حكا صاحب الفصل في تعريفه حقيقة او حكا اي مهمل مسكن يفيد فعل وسوا كان جزوا وجودا نحو ضربت فلفظ ضم ان الكلام هو ضربت و متعلقة حارصة عن ضم فعل ان صاحب الفصل وصاحب الصن مع فاعله فقط

اللباب ذهبا الى ايراد الكلام والجملة وكلام للصن ايضا يظن لانه ذلك فانه قد اتي في تعريفها الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يبين ان يكون مقصودا ولذلك من اجل ان صاحب الفصل قد بيّن في تعريفه لفظ ضم ان الكلام هو ضربت فلفظ ضم ان الكلام هو ضربت و متعلقة حارصة عن ضم فعل ان صاحب الفصل وصاحب الصن مع فاعله فقط

اخباره او واصفا فاختلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو حرفا ابوه في زيد قائم ابوه والصنف ليس مقصودا لانه لا يبيع لموسى فخور من اجل ان الاسناد المقصود لانه وحيث يكون الكلام هو ضربت فلفظ ضم ان الكلام هو ضربت و متعلقة حارصة عن ضم فعل ان صاحب الفصل وصاحب الصن مع فاعله فقط

وهو ان يقال ان تعريف الكلام غير جامع يمثل زيد هو دائم لانه ليس متضمن كلتا واحداه مستندا والآخر مستندا اليه وهو دائم مستند وامين كلمة هل هو كونه قاجاب بما تركب من اركانها فقدر ان لا يفسد ان اقسامها منها بحسب النسبة العقلية اذ لو كان يكون كلاما كلمتين حقيقة او على العكس والاولى في كونه حقيقة والثانية كلمة حكا او على العكس وسواء كانت الكلمة التي في حكم الكلمة جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم آه محرقة

وذلك لان اسم الفاعل العامل على ما سياتي في حكم الفعل المضارع فكذا في حكم جازم فليس لان مثل زيد قائم ابوه في حكم زيد يقرب ابوه ويجوز ان يكون المثال الأخير في حكم الجملة الاسمية وذلك لانه يجوز ان يكون احدهما يكون قائم مبتدأ لا يعتمد على المتبدا وابوه فاعله مستند الخبر والثاني فان يكون خبرا مقديما وابوه مبتدأ مؤخر وعلى اللغة تكون الجملة اسمية مرفوعة ليل يكون خبر المتبدا الذي قبلها وسأقي لهذا زيادة تحقيق في قوله وان لم يطابقنا الامران

حاصل الكلام ان تعريف الكلمة من الحقيقة والحكم بوجوب دخول هذه الجملة في تعريفها كلالا لانها وان لم يكن كلمتين حقيقة لا يساند لكنها كلتان مع الاسناد وحكا او كونه هؤلاء الكلمات حكايات

او كونها مهلا تأمل

قوله من اقسامها مركبات وكون الخبر زيد قائم ابوه مركبا نظرا لان الخبر عينه قائم وفا على خارج من خبر ولا يذهب عليك الا الاشارة الى داخله وتعيينها الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين حقيقة وحكا

لان النسبة في تلك المركبات جملة فيجوز التعيين بما يفيد الاجازة وهو

فيان مركب لصدق تعريفها المركب عليه اللهم لان يقال الخبر هو المضاف مع الاضافة دون المضاف اليه ولو كان

فان المقصود منه هذا واللفظ التعيين اي لفظ جنس مهمل لفظه زيد مقولوب زيد ولذا عرّب باعتبار الاسم وجعل مستندا وابوه خبره حقيقة

قوله اعلم ان هذا بيان لما يقسم من عبارة المص صاحب الفصل وما لا ياب من الاختلاف

قوله كلام تقديري كلام مجموع لانه قال في تعريفه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد وصدق على هذا المجموع لانه يصدق عليه ان لفظ تضمن كلمتين بالاسناد والمفرد على مثل ضربت فلفظ ضم ان الكلام في هذا المجموع التعريف فاعله فقط حيث دخل المتعلقات فيه

قوله كلام تقديري كلام مجموع لانه قال في تعريفه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد وصدق على هذا المجموع لانه يصدق عليه ان لفظ تضمن كلمتين بالاسناد والمفرد على مثل ضربت فلفظ ضم ان الكلام في هذا المجموع التعريف فاعله فقط حيث دخل المتعلقات فيه

قوله كلام تقديري كلام مجموع لانه قال في تعريفه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد وصدق على هذا المجموع لانه يصدق عليه ان لفظ تضمن كلمتين بالاسناد والمفرد على مثل ضربت فلفظ ضم ان الكلام في هذا المجموع التعريف فاعله فقط حيث دخل المتعلقات فيه

Handwritten marginal notes and glosses in various directions, including definitions of terms like 'كلمة', 'جملة', 'مركب', and 'حكا', and discussions on grammatical rules and logic.



والانصب وتفضيله  
او مضموله لان ما ذكره هذه  
الحق مفضل بالنسبة الى ما ذكره الله  
فواضح ان معنى هذا الامر العقلي والخصومات  
من الصوابين وهذا التفضيل  
الذي هو مقتضى هذا الكلام  
مستقل بنفسه والذات بل لا يتم  
بغيره

الابتداء في الاصحاح او لكونه الفيض الجود في نفسه راجعا الى المعنى  
الذي هو قوام بذاته وقصة كونه محكما عليه وبذلك الدال  
على ذلك المعنى والعقل للقول عليه بغيره مشابه للوجود الحاضر  
الذي هو قوام بغيره في عدمه كون كل واحد منهما وكذا الدال  
عن تلك المعنى ايها

اعلم ان الاسم ما دل على معنى لا في نفس ماد  
التي هي في حيزها فيكون الفيض الجود في نفسه راجعا الى المعنى  
الذي هو قوام بذاته وقصة كونه محكما عليه وبذلك الدال  
على ذلك المعنى والعقل للقول عليه بغيره مشابه للوجود الحاضر  
الذي هو قوام بغيره في عدمه كون كل واحد منهما وكذا الدال  
عن تلك المعنى ايها

الانصب وتفضيله  
او مضموله لان ما ذكره هذه  
الحق مفضل بالنسبة الى ما ذكره الله  
فواضح ان معنى هذا الامر العقلي والخصومات  
من الصوابين وهذا التفضيل  
الذي هو مقتضى هذا الكلام  
مستقل بنفسه والذات بل لا يتم  
بغيره

قال الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلق  
لا باعتبار في نفسه انتهى كلامه ومضموله ما ذكره بعض المحققين حيث  
قال كان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك  
في الذهن مقول هو مدرك قصد الملتزم في ذاته يصلح ان يحكم عليه  
وبمعقول هو مدرك تبعه والذات لا تخلط غيره فلا يصلح شيئا منها  
فالا ابتداء مثلا ان الاظلم العقل فضلا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهوم  
مليحوظ في ذاته ولو لم يكن عقل متعلقا اجمالا او متعانا من غير حاجة الى ذكره وهو  
الاعتبار مدلول لفظ الابداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كل من  
البدء والاعتبار العقل من الابداء وقد او بالذات معنى ذلك العقل فيهم لفظ الابداء  
البدء لفظا عام متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفضل معنى كاشفا  
في نفس الكلمة الدالة عليه واذا احطر العقل من حيث هو حالة بين السير  
والصبر مثلا وجعله في التعريف جالها كان معنى غير مستقل بالمفهوم  
ولا يصلح ان يكون محكما عليه ولا يمكن ان يعقل الا بذكر متعلقه  
بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ  
الابداء موضوع لعنى كفي ولفظة من موضوعه لكل واحد من جزئيات  
المعنى الكلية يمكن ان يعقل قصدا وبلا حظ في جذواته فيستقل بالمفهومية  
ويصلح ايضا ان يكون محكما عليه وبما انك انجزت فلا تستقل  
بغيره

المشلق ههنا ما اضيف اليه لفظ الابداء مثلا الابداء المتعلق  
والحاصل ان المعنى المدلول عليه بنفسه مشابه للوجود الحاضر  
الذي هو قوام بذاته وقصة كونه محكما عليه وبذلك الدال  
على ذلك المعنى والعقل للقول عليه بغيره مشابه للوجود الحاضر  
الذي هو قوام بغيره في عدمه كون كل واحد منهما وكذا الدال  
عن تلك المعنى ايها

الانصب وتفضيله  
او مضموله لان ما ذكره هذه  
الحق مفضل بالنسبة الى ما ذكره الله  
فواضح ان معنى هذا الامر العقلي والخصومات  
من الصوابين وهذا التفضيل  
الذي هو مقتضى هذا الكلام  
مستقل بنفسه والذات بل لا يتم  
بغيره

فان قلت ما الفرق بين الحاصل والحصول قلت الفرق بينهما  
عموم وخصوص مطلقا العام هو الحاصل والخاص هو  
الحصول لان الحاصل يدل الى الاجمال والتفصيل الى المحصور  
يدل الى التفصيل فقط  
مستقل بنفسه في المفهومية يصلح ان يحكم عليه وبه

فان قلت ما الفرق بين الحاصل والحصول قلت الفرق بينهما  
عموم وخصوص مطلقا العام هو الحاصل والخاص هو  
الحصول لان الحاصل يدل الى الاجمال والتفصيل الى المحصور  
يدل الى التفصيل فقط  
مستقل بنفسه في المفهومية يصلح ان يحكم عليه وبه

قولها لا ياد في كل  
 آه فيه منع فان كل  
 كل ما كان آله للاحاطة  
 اقراوه مع اعتبار النسبة بينه  
 فلا يد من الخصص كاسبق  
 قولها وهذا متعلق بقولهم يعني كون تلك الجزئيات التي هي معنى كلف  
 قوله لا يتعلق بقولها متعلقا بما هو المراد بقولهم ان كلف يدل على معنى كلف  
 في عن معناها المتعلق ويكون معنى كلف فيها ان يكون مستقلا باصنامها  
 وليوافق بالصبر الذي قبله وهو متبرر دل ولا بد للاحتجاج  
 في غير ما كان كلفا في معنى كلف على معنى كلف  
 في عن معناها المتعلق ويكون معنى كلف فيها ان يكون مستقلا باصنامها  
 وليوافق بالصبر الذي قبله وهو متبرر دل ولا بد للاحتجاج  
 في غير ما كان كلفا في معنى كلف على معنى كلف

بالمفهومية ولا تضمان ان يكون محكوما عليها وبها اذ لا يد في كل مستها  
 كلفه من كونها غير مستقلة بنفسها وبغير مطروقة في حد ذاتها  
 ان يكون لمعنا فاصداً ليكن ان يقتر النسبة بينه وبين غيره بل تلك  
 اعنيه مستقلة لنفسه  
 الجزئيات لا تستقل الا بدو متعلقا بها لكونها لا تلاحظ احوالها  
 في عن معناها المتعلق ويكون معنى كلف فيها ان يكون مستقلا باصنامها  
 وليوافق بالصبر الذي قبله وهو متبرر دل ولا بد للاحتجاج  
 في غير ما كان كلفا في معنى كلف على معنى كلف

وهو معنى الاسم وتضمن من المفهوميات يكون ملحوظاً  
 باعتبار اذ اللاحقة امر آخر وملفظة بالمفهومية واحتجاج  
 الاطلاق الموضوع بازانة في الدلالة عليه الى انضمام اللفظ الى  
 على ذلك الامر معه وهو مطبق غير مستقل بالمفهومية هو معنى  
 كلف هلستان المراد آه  
 قوله المراد آه وقد علت ايضاً المراد بكونه في غيره على  
 استقلاله بالمفهومية واحتجاج الدال عليه الى انضمام كلفه نحو  
 مع دليل عليه ولم يلقث اية لان كلفه في تحقيق مفهومه والاسم  
 وان كان قوله وبما سبق من التحقيق الخ يستدعي ذكره  
 بناء على تقدير ارجاع الصبر الى الموصول الذي هو عبارة  
 عن الكلمة  
 المراد يكون مصدراً ميباً واسم مكان فاد لا ولي يستعمل  
 الى كلف في هذا الكتاب والثاني يستعمل بل الى مقال مراد  
 انشاء ويجعله ويخرج ويقال مراد الجوراء انشاء او ملحوظة  
 على كلفه

وهو قوله لانها اما ان يدل على معنى في نفسها بان ثبت  
 الصبر  
 ولما فرغ من بيان ان يكون الصبر المحرورارة رجحاً الى ما  
 الموصول واخرى الى معنى بيان ان لا فرق بيننا وبين ال  
 وهو الاستقلال بالمفهومية كما سبق في الفرق بينهما  
 ليس الا للتوجيه اورد ههنا بيان الاولي واليقينها  
 فقال بالفاء المفيدة للتفصيل  
 ان معناه الاولي ان الاسم ما دل على معنى في نفس الكلمة  
 والثاني ان الاسم ما دل على معنى في نفس المعنى المحرور طرأ

بالمفهومية ولا تضمان ان يكون محكوما عليها وبها اذ لا يد في كل مستها  
 كلفه من كونها غير مستقلة بنفسها وبغير مطروقة في حد ذاتها  
 ان يكون لمعنا فاصداً ليكن ان يقتر النسبة بينه وبين غيره بل تلك  
 اعنيه مستقلة لنفسه  
 الجزئيات لا تستقل الا بدو متعلقا بها لكونها لا تلاحظ احوالها  
 في عن معناها المتعلق ويكون معنى كلف فيها ان يكون مستقلا باصنامها  
 وليوافق بالصبر الذي قبله وهو متبرر دل ولا بد للاحتجاج  
 في غير ما كان كلفا في معنى كلف على معنى كلف  
 وهذا هو المراد بقولهم ان كلف يدل على معنى كلف واذا عرفت هذا  
 علت ان المراد بكونه المعنى في نفسه مستقلاً بالمفهومية ويكون المعنى  
 في نفس الكلمة دلالاتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها الاستقلال  
 بالمفهومية في جم كونه المعنى في نفسه وكونه المعنى في كل كلمة الدالة  
 عليه الى امر واحد هذا استقلاله بالمفهومية في هذا الكتاب الصبر المراد  
 في نفسه تحتل ان يرجع الى الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو  
 المقصد في نفسه  
 ان يرجع الى المعنى ليس على صفة ارادة كلاله المعنى ولكن عبارة الفصل  
 ظاهرة والمعنى الاخير وارجاء الصبر الى المعنى اعيد مسبقاً بما يد  
 على اعتبار كونه المعنى في نفس الكلمة ولها ارجاء المعنى هنا كرجوعه  
 الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يخل من هذا الاسم جمعا واحداً  
 وهو المراد بكون المعنى في نفسه مستقلاً بالمفهومية من الاحتجاج والدلالة الى انضمام كلفه  
 منعاً بالاسماء اللازمة الاضداد مثل ذ و فوق وتحت وقدام وخلف  
 في غير ذلك لان معانيها مفهوماً كلفه مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد  
 ذاتها لانها تعقل متعلقاً بها اجمالاً وتبعاً من غير حاجة الى ذكرها لكون

قوله وانما التزم الاضافة للعرض اخر وهو ارادة الالهام وافادة في المفهومية  
 على معناه ذكر التعلق في الاضافة والارادة الالهام وافادة في المفهومية  
 والفرق بين الاضافة للعرض اخر وهو ارادة الالهام وافادة في المفهومية  
 في عن معناها المتعلق ويكون معنى كلف فيها ان يكون مستقلا باصنامها  
 وليوافق بالصبر الذي قبله وهو متبرر دل ولا بد للاحتجاج  
 في غير ما كان كلفا في معنى كلف على معنى كلف  
 قوله وانما التزم الاضافة للعرض اخر وهو ارادة الالهام وافادة في المفهومية  
 على معناه ذكر التعلق في الاضافة والارادة الالهام وافادة في المفهومية  
 والفرق بين الاضافة للعرض اخر وهو ارادة الالهام وافادة في المفهومية  
 في عن معناها المتعلق ويكون معنى كلف فيها ان يكون مستقلا باصنامها  
 وليوافق بالصبر الذي قبله وهو متبرر دل ولا بد للاحتجاج  
 في غير ما كان كلفا في معنى كلف على معنى كلف  
 قوله وانما التزم الاضافة للعرض اخر وهو ارادة الالهام وافادة في المفهومية  
 على معناه ذكر التعلق في الاضافة والارادة الالهام وافادة في المفهومية  
 والفرق بين الاضافة للعرض اخر وهو ارادة الالهام وافادة في المفهومية  
 في عن معناها المتعلق ويكون معنى كلف فيها ان يكون مستقلا باصنامها  
 وليوافق بالصبر الذي قبله وهو متبرر دل ولا بد للاحتجاج  
 في غير ما كان كلفا في معنى كلف على معنى كلف















لا يتحقق الا اذا تحقق عامل يفتي عامل وكذا الاختلاف في العرب  
 الا اذا تحقق عامل يفتي عامل وكذا الاختلاف في العرب  
 لا يتحقق الا اذا تحقق عامل يفتي عامل وكذا الاختلاف في العرب  
 الا اذا تحقق عامل يفتي عامل وكذا الاختلاف في العرب

بالرفع والنصب والجر والاعراب  
 بالرفع والنصب والجر والاعراب  
 بالرفع والنصب والجر والاعراب  
 بالرفع والنصب والجر والاعراب

لمزيد ان لا يكون خاصة شاملة لجميع افراده ولا محدود  
 فيه فانها خاصة بما يتضمها الشيء ولا يوجد في غيره سواء  
 وجد في جميع افراده او بعضها كما نضجك بالفضل وبالقوة  
 وجبهه الدنيا  
 قد يعقل بوجود اختلاف في العوامل واذا لم يوجد اختلافها  
 لم يوجد الاختلاف في بعضها في آخر العرب لان اختلاف آخره  
 يتوقف على اختلاف في العوامل لكن بشرط ان لا يكون الاختلاف  
 في العمل محرم اختصه

او مجموعا فانه قد اختلف في العوامل فيه ولا اختلاف في احواله حقيقة  
 بل حكما فان فتحه احمد بعد الناس على التسمية ويعد احواله وكذا الكلام  
 في التثنية ولم يفتح في هذه المصروفين مختلفا باختلاف العوامل كما لا  
 فان قلت لا يتحقق الاختلاف في احوال العرب ولا في العوامل اذ اركب بعض الاسباب  
 اذا قلت جازية زيد ولا يوجد الاختلاف في مالم يات بصورة النصب والجر  
 المعدودة الغير المشابهة لشي الاصل مع عامله ابتداء وبغيره عليه الاعراب بل  
 هذا الحد والاعراب يدخل العامل قبل هذا حكم اخر من احكام العرب  
 والاختلاف في حكم اخر فلوله يدخل احد الحكمين في الاختلاف فيه

لان الفساد انما يلزم اذا اتفقت الاحكام ولم يدخل  
 بعضها اما اذا اختلفت فلا فساد في عدم دخول بعضها  
 وانما سمي لاجرا عربا لانها بين المعاني الفاعلية  
 والمفعولية والاضافة ويوضحها من قولهم  
 عد كالتقريب عليه شهرة امر الاعراب بان حركة اوحرف  
 او ما سنده في ضبط اعراب الاسماء ولا يتغير بعده لانه  
 في اهمية اخر الاسم واللغز انما جعل الاعراب في الاخر  
 لانه دال على الوصف في كونه عجمة او فضلا والدال على  
 الوصف بعد الموصوف فاضل منه

فان العرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا فلنكن هذا الحكم ايضا من هذا  
 القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة (الاعراب)  
 اي حركته (اوحرف) (اختلفت في حركته) اي حركته (اختلفت في حركته)  
 او صفة (به) اي تلك الحركة او حرف (وهي) اي رادها الموصولة بالحركة  
 او حرف (لا) اي رادها الموصولة بالصفة او حرف (وهي) اي رادها الموصولة بالصفة  
 من قوليه فان المتبادر من السبب القريب والاعمال والمقتضى من الاسباب  
 البعيدة وبقيدها الخفية يخرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المصنف  
 لكن اختلاف هذه الحركة على احوال العرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه  
 ما قبل اياه المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جميعا ومنعها لكن المصنف  
 اراد ان يبين على فائدة اختلافه مع الاعراب في قوله زيد على المعاني

لان العامل والمقتضى الفاعلية والمفعولية والاشارة  
 وهذه الثلاثة يقتضى الاعراب والاعراب يقتضى اختلاف  
 والقريب هذا الاعراب طاسكندي

تد اعلم ان للاختلاف في احوال العرب ثلاثة اسباب اولها العامل  
 والثاني المعنى الثالث الاعراب اعني الرفع  
 والنصب والجر والاول بعيد بالنسبة الى الاخرين  
 والثاني متوسط بالنسبة اليهما وانما قال الحركات  
 الاعرابية سبب قريب للاختلاف لحصولها بها بلا واسطة  
 شيء اخر بخلاف باقي الاسباب

انما اختلفت في الرفع والنصب والجر والاعراب  
 انما اختلفت في الرفع والنصب والجر والاعراب  
 انما اختلفت في الرفع والنصب والجر والاعراب  
 انما اختلفت في الرفع والنصب والجر والاعراب







لما فتح ميزان العلم والفضل  
لجواب راد تفصيل اقتضاها والفضل  
لتنقضي لما تارة وتفصيل الحكمة والفضل  
واضحا سوي لتفصيل تارة ما سوي الالفة  
الالف فيه اقسام ستة وقارة ما سوي  
اقسام وذلك اقسام راد وقارة ما سوي  
وجاها فاقى بالاقسام الفسحة لسانها  
لـ هذا جواب لانه لا يسل الا بالاول  
مع الفصحى لانه لا يسل الا بالاول  
التي غير ان التكم الكسرة مع  
تسبغ بعد الذي لم يكن متنى ولا  
الفرق ويكون المراد بالفتح في قول  
قال المصنف على انكسب المتكسفة  
ان الالف راد وقارة ما سوي  
الالف فيه اقسام ستة وقارة ما سوي  
اقسام وذلك اقسام راد وقارة ما سوي  
وجاها فاقى بالاقسام الفسحة لسانها  
لـ هذا جواب لانه لا يسل الا بالاول  
مع الفصحى لانه لا يسل الا بالاول  
التي غير ان التكم الكسرة مع  
تسبغ بعد الذي لم يكن متنى ولا  
الفرق ويكون المراد بالفتح في قول  
قال المصنف على انكسب المتكسفة  
ان الالف راد وقارة ما سوي

لما فتح ميزان العلم والفضل  
لجواب راد تفصيل اقتضاها والفضل  
لتنقضي لما تارة وتفصيل الحكمة والفضل  
واضحا سوي لتفصيل تارة ما سوي الالفة  
الالف فيه اقسام ستة وقارة ما سوي  
اقسام وذلك اقسام راد وقارة ما سوي  
وجاها فاقى بالاقسام الفسحة لسانها  
لـ هذا جواب لانه لا يسل الا بالاول  
مع الفصحى لانه لا يسل الا بالاول  
التي غير ان التكم الكسرة مع  
تسبغ بعد الذي لم يكن متنى ولا  
الفرق ويكون المراد بالفتح في قول  
قال المصنف على انكسب المتكسفة  
ان الالف راد وقارة ما سوي  
الالف فيه اقسام ستة وقارة ما سوي  
اقسام وذلك اقسام راد وقارة ما سوي  
وجاها فاقى بالاقسام الفسحة لسانها  
لـ هذا جواب لانه لا يسل الا بالاول  
مع الفصحى لانه لا يسل الا بالاول  
التي غير ان التكم الكسرة مع  
تسبغ بعد الذي لم يكن متنى ولا  
الفرق ويكون المراد بالفتح في قول  
قال المصنف على انكسب المتكسفة  
ان الالف راد وقارة ما سوي

عكولها (فالمفرد المنقوش) اي الاسم المفرد الذي لم يكن منقوش ولا مجموعا  
المفرد المفرد من كل وجه كالمسحوق  
ولا غير منصرف كزيد وجبل (وكذا الجمع المكسر المنصرف) اي الذي لم يكن  
بغيره ذكره بعد  
بناء الواحد في سائر الامور لم يكن غير منصرف كجمال وطنك في الاعراب في هذه  
شأن الجمع المكسر بزيادة الالف  
القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب  
ان يكون بالحركة والاعراب فيها بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة  
فالاصل ان يكون بالحركات الثلثة في الاحوال الثلثة والاعراب فيها بالحركات  
الثلثة في الاحوال الثلثة فالاعراب فيها (بالضمة ورفعا) اي حالة الرفع  
(والفتحة نصبا) اي حالة النصب (والكسرة جرا) اي حالة الجر فنصب  
قوله رفعا ونصبا وجر اعلى الظرفية بتقدير مرثيا ويحمل النصب على  
لكالية والمصيدة فالقسم الاول مثل جاء في رجل رايت رجلا ومررت  
برجل والقسم الثاني مثل جاء في طلته ورايت طلته ومررت بطلته  
(جمع المونث لسالم) وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز من الكسرة  
فانه قد علم (بالضمة ورفعا والكسرة نصبا وجر) فان النصب فيه تابع  
لجراؤه للرفع على فيرة الاصل الذي هو جمع المكسر لسالم فان النصب  
فيه تابع للجرا كما سيجي ذكره مثل جاء تني مسلما ورايت مسلما ومررت بمسلا  
(غلب المنصرف بالضمة) رفعا (والفتحة) نصبا (وجرا) فالجوف تابع  
لنصبه كما سئذ ذكره نحو جاء احد ورايت احد ومررت باحد (احوك)

تد او رد مثلا لن للرفع المنصرف تنبها على انه من زمان يكون  
معرفة او نكرة تسبغ انقضى  
تد لوقال الجمع الذي لم يلحق بحركه او وونون لكا اول  
لثلاثين تقصر على سنون في جمع ستة وثون في جمع ثبة  
وضربات بفتح الزاء في جمع ضرب بالسكون عصبته  
تد لو كان سلما اما ان يكون الجمع المذكور اسما فان اعرا  
بالحروف والجمع المونث اسما فاعرابه بالحركات الا ان يافصر  
تد طلته جمع طالب كفسحة جمع فاسق وجهه جمع  
جاهل وكسرة جمع كافر  
تد لا يكون الدال على صفة الشيء كالصفة الدال عليه  
ولانها اخف لادوال وهذا مراد من قال لانها اجناس الحروف  
فلا اعتراض على ما كونها اجناسا مرومى ولو سلم  
فلا تنقضي الا الالف بحسب اللغات لا في الاعراب ليس  
بشيء عظام  
تد لا اشارة الى ان قوله المفرد المنصرف متدا بتقدير المنصرف  
ويحتاج الى تقدير هذا المتصا في جعلنا تاء للسينية واما  
ان جعلنا تاء للملابسة فلا يحتاج الى هذا التقدير تجلي  
تد قيل ان الضم والكسرة والفتح بلاتاء مختصة بالمتنبي  
واكسرة واخوانه بالمعرب واما الضمة واخوانها بالتاء  
شتركة بينهما حسام الدين  
تد واما سمى جمع المونث تكون واحده مؤنثا غالبا وسالما  
لسلامة نظمه عند الجمع قال بعض المحققين وينبغي ان يجمع  
اليه اولات جمع ذات من غير لفظه كما هم اولوا لجمع  
المذكور اسما عصبته  
تد تد قوله وهو ما يكون بالالف التاء المراد ما زيد في الف تاء  
للجمعية او جمع في الف تاء لثلاثين ليشكل بكثرة من المفردات  
فما تراه الف تاء وحينئذ يخرج نحو حركات فانه يرد  
بجمع عرفة على ما صرح به المصنف في شرح الفصل  
بل هو ملحق بالجمع وكان ينبغي ان يذكر ان قاله انه اعم  
مزان يكون جمعا حال او ما عتضا ازاصل فدخل نحو  
وفات وقد خالف المصنف بما ليس بشي عيسى الصفوة  
واما كان بينهما عصبته

تد لا اشارة الى ان قوله المفرد المنصرف متدا بتقدير المنصرف  
ويحتاج الى تقدير هذا المتصا في جعلنا تاء للسينية واما  
ان جعلنا تاء للملابسة فلا يحتاج الى هذا التقدير تجلي  
تد قيل ان الضم والكسرة والفتح بلاتاء مختصة بالمتنبي  
واكسرة واخوانه بالمعرب واما الضمة واخوانها بالتاء  
شتركة بينهما حسام الدين  
تد واما سمى جمع المونث تكون واحده مؤنثا غالبا وسالما  
لسلامة نظمه عند الجمع قال بعض المحققين وينبغي ان يجمع  
اليه اولات جمع ذات من غير لفظه كما هم اولوا لجمع  
المذكور اسما عصبته  
تد تد قوله وهو ما يكون بالالف التاء المراد ما زيد في الف تاء  
للجمعية او جمع في الف تاء لثلاثين ليشكل بكثرة من المفردات  
فما تراه الف تاء وحينئذ يخرج نحو حركات فانه يرد  
بجمع عرفة على ما صرح به المصنف في شرح الفصل  
بل هو ملحق بالجمع وكان ينبغي ان يذكر ان قاله انه اعم  
مزان يكون جمعا حال او ما عتضا ازاصل فدخل نحو  
وفات وقد خالف المصنف بما ليس بشي عيسى الصفوة  
واما كان بينهما عصبته



لم يثبت استعماله  
سداً وأواناً يشبه المعدل  
يكون على وزن نحو جيات على وزن  
قات  
غير المعنى المعين فالعنى هو الحال والاستقبال معا وغيره  
هذا جواب ناش من قول لا يتقدح الراء وهو انه على الاقبح والدلالة على معنى  
الدلالة على ما سواه وهل يتقدح فإرادة الزمان المعين اولا وسواه فإيجاب  
بغير في التسليم

فإن الدلالة على ما سواه  
من الدلالة على ما سواه فإرادة الزمان المعين اولا وسواه فإيجاب  
المشتركة اذا ريد احد معانيه فانه يدل على جميع معانيه مع ان المراد واحد  
معيّن منها

فإن الدلالة على ما سواه  
من الدلالة على ما سواه فإرادة الزمان المعين اولا وسواه فإيجاب  
المشتركة اذا ريد احد معانيه فانه يدل على جميع معانيه مع ان المراد واحد  
معيّن منها

**بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معيّنين من الأزمنة الثلاثة**  
بمعنى واحد معين ايضاً في ضمنها الا يتقدح في الدلالة على معين  
الدلالة على ما سواه نعم يتقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه وان الدلالة  
من الارادة وما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليقيد  
نباذة معرفه فيقال (ومن خواصه) منها بصفة جمع الكثرة على  
كثرتها وعن التعضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصية  
وخاصية الشيء ما يخص به ولا يوجد في غيره وهي ما شاملا لجميع  
افراد ما هي خاصية له كالكتاب بالقوة للانسان او غير شاملا  
كالكتاب بالفعل فمن خواص الاسم (دخول الام) ايام التعريف  
ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للهم في قوله السلوك  
ليس من امير مصيbam في مسفر فكلم يتعرض له عدم شهرته وفي حديثنا  
اللام اشارة الى ان المختار عند ما ذهب اليه مسبويه من ازيادة  
التعريف على اللام وحدها زيدت عليها هزة الوصل لغد الأبتداء  
بالمساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها الهمزة والمبرد الى انها الهمزة  
القنطرة واما ما ذهب اليه من ان الهمزة هي التي لا تستقبلها الهمزة  
القنطرة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين هزة الوصل لغد الأبتداء  
وأيما اختصر دخول حرف التعريف بالاسم لا يثبت المعنى مستقل بالمعنى  
يدل على اللفظ مطابقة والفرق لا يدل على المعنى المستقل والفضل يدل

بمعنى واحد معين ايضاً في ضمنها الا يتقدح في الدلالة على معين  
الدلالة على ما سواه نعم يتقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه وان الدلالة  
من الارادة وما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليقيد  
نباذة معرفه فيقال (ومن خواصه) منها بصفة جمع الكثرة على  
كثرتها وعن التعضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصية  
وخاصية الشيء ما يخص به ولا يوجد في غيره وهي ما شاملا لجميع  
افراد ما هي خاصية له كالكتاب بالقوة للانسان او غير شاملا  
كالكتاب بالفعل فمن خواص الاسم (دخول الام) ايام التعريف  
ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للهم في قوله السلوك  
ليس من امير مصيbam في مسفر فكلم يتعرض له عدم شهرته وفي حديثنا  
اللام اشارة الى ان المختار عند ما ذهب اليه مسبويه من ازيادة  
التعريف على اللام وحدها زيدت عليها هزة الوصل لغد الأبتداء  
بالمساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها الهمزة والمبرد الى انها الهمزة  
القنطرة واما ما ذهب اليه من ان الهمزة هي التي لا تستقبلها الهمزة  
القنطرة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين هزة الوصل لغد الأبتداء  
وأيما اختصر دخول حرف التعريف بالاسم لا يثبت المعنى مستقل بالمعنى  
يدل على اللفظ مطابقة والفرق لا يدل على المعنى المستقل والفضل يدل

فإن الدلالة على ما سواه  
من الدلالة على ما سواه فإرادة الزمان المعين اولا وسواه فإيجاب  
المشتركة اذا ريد احد معانيه فانه يدل على جميع معانيه مع ان المراد واحد  
معيّن منها

فإن الدلالة على ما سواه  
من الدلالة على ما سواه فإرادة الزمان المعين اولا وسواه فإيجاب  
المشتركة اذا ريد احد معانيه فانه يدل على جميع معانيه مع ان المراد واحد  
معيّن منها

فإن الدلالة على ما سواه  
من الدلالة على ما سواه فإرادة الزمان المعين اولا وسواه فإيجاب  
المشتركة اذا ريد احد معانيه فانه يدل على جميع معانيه مع ان المراد واحد  
معيّن منها

فإن الدلالة على ما سواه  
من الدلالة على ما سواه فإرادة الزمان المعين اولا وسواه فإيجاب  
المشتركة اذا ريد احد معانيه فانه يدل على جميع معانيه مع ان المراد واحد  
معيّن منها



والتي تختلف ذلك  
مؤخرها الاسم وحده الفعل  
في الفعل كونه من جنس الكلام وحده  
فإن الفعل كونه من جنس الكلام وحده  
فإن الفعل كونه من جنس الكلام وحده  
فإن الفعل كونه من جنس الكلام وحده

والاول وان كان غير مشهور  
والاول وان كان غير مشهور  
والاول وان كان غير مشهور  
والاول وان كان غير مشهور  
والاول وان كان غير مشهور

والاول وان كان غير مشهور  
والاول وان كان غير مشهور  
والاول وان كان غير مشهور  
والاول وان كان غير مشهور  
والاول وان كان غير مشهور

الشيء مضافا بتقدير خبره ولا يذكر لفظا ويجوز اختصاصها بالاسم  
الشيء مضافا بتقدير خبره ولا يذكر لفظا ويجوز اختصاصها بالاسم  
الشيء مضافا بتقدير خبره ولا يذكر لفظا ويجوز اختصاصها بالاسم  
الشيء مضافا بتقدير خبره ولا يذكر لفظا ويجوز اختصاصها بالاسم  
الشيء مضافا بتقدير خبره ولا يذكر لفظا ويجوز اختصاصها بالاسم

مع ان قول الأبي وابن عمير الإضافة دعوى التفسير على لفظه  
ظنوه هو الاسناد اليه تكون الشيء مضافا اليه ويجوز  
الاعتداد بقيد تقديره ولو لم يجر  
مع ان قول الأبي وابن عمير الإضافة دعوى التفسير على لفظه  
ظنوه هو الاسناد اليه تكون الشيء مضافا اليه ويجوز  
الاعتداد بقيد تقديره ولو لم يجر  
مع ان قول الأبي وابن عمير الإضافة دعوى التفسير على لفظه  
ظنوه هو الاسناد اليه تكون الشيء مضافا اليه ويجوز  
الاعتداد بقيد تقديره ولو لم يجر

والاول وان كان غير مشهور  
والاول وان كان غير مشهور  
والاول وان كان غير مشهور  
والاول وان كان غير مشهور  
والاول وان كان غير مشهور

مؤخرها الاسم وحده الفعل  
في الفعل كونه من جنس الكلام وحده  
فإن الفعل كونه من جنس الكلام وحده  
فإن الفعل كونه من جنس الكلام وحده  
فإن الفعل كونه من جنس الكلام وحده

عند العلامه تمامه في شيهي كذا في قولنا لا يمتنع عن كذا  
 او لم يمتنع وسواء يمتنع بعد التركيب كما هو حاله  
 او لا يمتنع من غير تركيب كقولنا لا يمتنع عن كذا  
 او لا يمتنع في قولنا لا يمتنع عن كذا  
 او لا يمتنع في قولنا لا يمتنع عن كذا  
 او لا يمتنع في قولنا لا يمتنع عن كذا  
 او لا يمتنع في قولنا لا يمتنع عن كذا

وهذا الضيد يخرج من قولنا هو لا يمتنع عن كذا  
 كما سيجي في باب انشاء الله تعالى اعلم ان صاحبنا  
 العاربه عن المشابهة المذكورة معربه وليس التركيب في المعرب الذي هو مفعول  
 التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامه في الاصطلاح  
 الاعراب بعد التركيب هو الظاهر من كلام الامام عند القاهر واعتبر المعرب  
 واصطلاح حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب  
 واصطلاح حصول الاستحقاق بالفعل وكذا الاسم معربا فله يعتبر واحد والجمع  
 من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان القرض من ذوق علم  
 الضوائف عرف احوال واخر الحكم والتركيب من لم يمتنع لغة العرب ولم يمتنع  
 احكامها بالسماع منهم فان العارفا بحكامها كذا لا يستغن عن الحكم  
 ولا فائدة له معناه في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب  
 مثلا ان عرفنا ما اختلف آخره في كلامهم ليحصل آخره مختلفا فيقال  
 كلامهم معرفة متقدمة على معرفة انه ما اختلف آخره فلو كان معرفة  
 المتقدمة حاصله معرفة هذا الاختلاف وتعرفه به وحسب يعرف ولا  
 بانه ما اختلف آخره في كلام العرب ليعرف انه ما اختلف آخره فيلزم تقدم

اذ الاستحقاق بالفعل لا يمتنع بدون مبالغة الاستحقاق  
 فبها المورد ملة مبالغة استحقاق الاعراب وحصوله  
 استحقاق الاعراب بوجود الاعراب والاوان اعتبروا  
 والاخران لم يعتبره احد في كون الاسم معربا فان زيدا  
 في جاد في زيد معرب حال الوقف ايضا غسما المصنوع  
 ولا اذ يحصل الاستحقاق بالفعل واما وجود الاعراب  
 بالفعل فلم يعتبره احد وكما حصل ان العلامه اعتبر الاعراب  
 بالقوة البيده من الفعل والمصراع اعتبار بالقوة القرينة  
 من الفعل عصمت  
 به مثل جاد في زيد بالرفع ورايت زيدا بالنصب ومررت  
 بزيدا بالجر  
 في قولنا تعربا كلكه آه فبانه لم يوجد عند المعرب  
 هكذا الان لا يخلو معرب عن اعراب حقوقا ومقدد الا  
 ان يقال المراد سلسلا الاعراب بحسب الظاهر فبما اذا كان  
 اعراب لفظيا ولم يظهره المتكلم كما يقال جاد في زيد  
 ورايت زيدا ومررت بزيدا بالسكون من غير وقف فيقال  
 حينئذ لم تعربا كلكه وهي معربة عصمت  
 من كلام العسني  
 وهذا التباس في الكلام  
 انه ليس هو الذي  
 انما تعدي يعني يكون بعض  
 الاعراض عربة  
 فلا يمتنع من غير تركيب  
 او لا يمتنع في قولنا لا يمتنع عن كذا  
 او لا يمتنع في قولنا لا يمتنع عن كذا  
 او لا يمتنع في قولنا لا يمتنع عن كذا  
 او لا يمتنع في قولنا لا يمتنع عن كذا

عند العلامه تمامه في شيهي كذا في قولنا لا يمتنع عن كذا  
 او لم يمتنع وسواء يمتنع بعد التركيب كما هو حاله  
 او لا يمتنع من غير تركيب كقولنا لا يمتنع عن كذا  
 او لا يمتنع في قولنا لا يمتنع عن كذا  
 او لا يمتنع في قولنا لا يمتنع عن كذا  
 او لا يمتنع في قولنا لا يمتنع عن كذا  
 او لا يمتنع في قولنا لا يمتنع عن كذا

من قولنا لا اختلاف في المدح والمذموم كما في قوله تعالى ولم يفسدكم منكم منكم منكم  
 من قولنا لا اختلاف في المدح والمذموم كما في قوله تعالى ولم يفسدكم منكم منكم منكم  
 من قولنا لا اختلاف في المدح والمذموم كما في قوله تعالى ولم يفسدكم منكم منكم منكم  
 من قولنا لا اختلاف في المدح والمذموم كما في قوله تعالى ولم يفسدكم منكم منكم منكم

والسليمن هو البيا والالاون لا لالاون بل من التوين ولهذا  
 اسقط بالامتناع منقطع بل  
 لا كسند لحرمة احد بسبب اختلاف العوامل بان الفقه  
 في حال النسب وان كان عنهما في حاله اجر كنها غيرهما كما  
 في اجازة الحكم الا انه في حاله لانه ليس بهنسي  
 لا قولنا اوصفة ارمال شبيهة بالوصفة لا صفة حقيقة  
 لان كوكب لا تقوم بالحرف بل تقوم بما يقوم به الحرف كنها  
 تابع للبعد المقوم  
 اعلم ان الاعراب على ثلثة اقسام اعراب بالاشارة على الاسماء  
 واعراب بالمشابهة كما عراب المضارع واعراب بالتحية كما عراب  
 النوع وكبار ايضا على ثلثة اقسام الاول بالاصالة  
 كبناء لطف والفضل الماضي الا صرف الادم والثاني بالنسبة  
 كما سماها البنية والثالث بالتحية كالتعريف والنادي  
 وقولك لا رجل ظريف وبازيد سيدى

لانما قيد العوامل بالداخلية عليه لانها لا يتخلو عن اختلاف  
 العوامل في وقت ما ولا يختلف آخريه وانما يختلف بسبب  
 اختلاف العوامل الداخلية عليه عصبان لكن بسبب هذا القيد  
 يخرج عن هذا الحكم اختلاف الاخر بسبب اختلاف العوامل  
 المعنوية فانها غير داخلية على العرب اذا الفتحول هو الحروف  
 بالاول والاخر ولا يصور في الامور المعنوية ويمكن  
 ان يقال خروج مثل هذا غير مضمون عصبته صدره

هذا اي مضمون كل واحد منها على ان تميز عن النسبية في جملة  
 يختلف آخريه والتميز عن النسبية في الجملة يكون في المعنى فاعلا  
 ولهذا فسر بقولنا اي يختلف لفظ آخره وتقديره ولم يجعل  
 على ان يكون تميزاً عن النسبية فهو بالاختلاف في العوازل  
 حتى يلزم حينئذ تعميم العوامل المختلفة عصبته

ملا والاختلاف التقديرى فيكون تقدير الاخر الاخر بسبب  
 كاي مثل ما في قولنا انت اعمى وهو اعمى من قولنا انت عمى وهو اعمى  
 لفظاً بل هو بالاختلاف في قولنا انت عمى وهو اعمى من قولنا انت عمى وهو اعمى  
 مالا والاختلاف التقديرى فيكون تقدير الاخر الاخر بسبب  
 كاي مثل ما في قولنا انت اعمى وهو اعمى من قولنا انت عمى وهو اعمى  
 لفظاً بل هو بالاختلاف في قولنا انت عمى وهو اعمى من قولنا انت عمى وهو اعمى

تقديم الشيء على نفسه فيبغى ان يعرفه ولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل  
 اي وصف العرب اي ذات العرب  
 ما عرفوه من جملة احكامه كما فعل المنس (وحكمة) اي من جملة احكامه الميز  
 جمع الاخر وهو العلة اي على ما في قولنا انت اعمى وهو اعمى من قولنا انت عمى وهو اعمى  
 وانما المترية عليه من حيث هو معرف (ان يختلف آخره) اي اخر العرب  
 اي على حرفة الاعراب اي على حرفة الاعراب  
 اعلم ان الذي هو اخر العرب ذاتا بان يتبدل حروفه في حروف حقيقة واحكامه  
 مستغن بالاختلاف في قولنا انت اعمى وهو اعمى من قولنا انت عمى وهو اعمى  
 اذا كان اعرابه بالحروف واصفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او علمية  
 عطف على ذاتها اي على قولنا انت اعمى وهو اعمى من قولنا انت عمى وهو اعمى  
 اذا كان اعرابه بالحركة (بلاختلاف لعوامل) اي بسبب اختلاف العوامل  
 الامم في العصب  
 الداخلية عليه الجملة ان يجعل بعض منها خلافاً ما يجعل البعض الاخر وانما  
 العصبه لاولئك النسب اي على العرب اي على العرب  
 حصصنا اختلافها يكون في العمل لئلا يتفصر مثل قولنا ان زيداً  
 عراب  
 مضروب وانضرت زيدا وافضرت زيدا فان العامل في زيد وفي هذه  
 المعنى اي ضمير عرب اي في قولنا انت اعمى وهو اعمى من قولنا انت عمى وهو اعمى  
 الصوب مختلف بالاسمية والفعليه والحرفه مع ما اخر العرب لم يختلف  
 اي بالاول والآخر اي قولنا انت اعمى وهو اعمى من قولنا انت عمى وهو اعمى  
 باختلافها (لفظاً وتقديراً) نصبت على التمييز اي يختلف لفظاً آخريه  
 اي بتقدير آخريه اي بتقدير آخريه  
 وتقديره وعلى الصيغة اي يختلف اختلافاً ولفظاً او تقديره والاختلاف  
 وقد قيدت لانه المعنى انما يقع الالهام من نسبة بين المصدر والفاعل في التمييز بينه وبين غيره  
 لفظاً كما في قولك جاء زيد ووات زيداً ومررت بزيد وتقديرها كما في قولك  
 جاء فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان امهه فتى وفتياً وبفتى انقلبت  
 في الاموال الثلثة كقولها واقفها ما قلها  
 الياء الفا فصار الاعراب تقديرها والاختلاف اللفظي والتقديرى ام  
 وهو قولنا ان يتبدل وقت بين حقيقة او حكمه على الصعيده  
 من ان يكون حقيقة او حكماً كما اشترانا اليه لئلا يتفصر مثل قولنا  
 رأيت احمد ومررت باحد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثني  
 حال

من قولنا انت اعمى وهو اعمى من قولنا انت عمى وهو اعمى  
 من قولنا انت اعمى وهو اعمى من قولنا انت عمى وهو اعمى  
 من قولنا انت اعمى وهو اعمى من قولنا انت عمى وهو اعمى  
 من قولنا انت اعمى وهو اعمى من قولنا انت عمى وهو اعمى  
 من قولنا انت اعمى وهو اعمى من قولنا انت عمى وهو اعمى  
 من قولنا انت اعمى وهو اعمى من قولنا انت عمى وهو اعمى  
 من قولنا انت اعمى وهو اعمى من قولنا انت عمى وهو اعمى  
 من قولنا انت اعمى وهو اعمى من قولنا انت عمى وهو اعمى  
 من قولنا انت اعمى وهو اعمى من قولنا انت عمى وهو اعمى  
 من قولنا انت اعمى وهو اعمى من قولنا انت عمى وهو اعمى  
 من قولنا انت اعمى وهو اعمى من قولنا انت عمى وهو اعمى  
 من قولنا انت اعمى وهو اعمى من قولنا انت عمى وهو اعمى

لا يتحقق الا اذا تحقق عاملان معا... لا يتحقق الا اذا تحقق عاملان معا... لا يتحقق الا اذا تحقق عاملان معا...

لا يتحقق الا اذا تحقق عاملان معا... لا يتحقق الا اذا تحقق عاملان معا... لا يتحقق الا اذا تحقق عاملان معا...

يلزم ان لا يكون خاصة شاملة لجميع افراده ولا محدود... في فان الخاصة ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره سواء...

تد بعق لا يوجد اختلاف العوالم واذا لم يوجد اختلافها... لم يوجد اختلاف في معناها في العوالم لان اختلاف آخره...

لذا لا اسم قد يدخل العوالم لم يكن فيه اعراب لان عند... المصنعي فلما دخل عليه لعا ملها مرعيا وظهر الاعراب...

لان الفساد انما يلزم اذا اتفقت الاحكام ولم يدخل... بعضها اما اذا اتفقت فلا فساد في عدم دخول بعضها...

تد وانما سمي لاعرابا لانه بين المعاني الفاعلية... والمفعولية والاضناف ويوضحها من قولهم...

تد اسمية اخر الاسم واللعر بما جعل الاعراب في الاخر... لانه دال على الوصفى في كونه عمدة اوفضلها والدال على...

تد لانه لعا مل والمقتضى الفاعلية والمفعولية والاشارة... وهذه الثلاثة يقتضى الاعراب والاعراب يقتضى اختلاف...

تد اعلم ان لاختلاف آخر للعرب ثلثة اسباب اولها العال... والثاني المعنى المنقضى والثالث الاعراب اعنى الرفع...

او مجموعا فانه قد اختلف العوالم فيه ولا اختلاف في آخره حقيقة... بل حكما فان فحة احمد بعد الناصب علامة التسمية...

في التثنية والجمع فاخر العوالم هذه الصورتين مختلفا باختلاف العوالم... فان قلت لا يتحقق لاختلاف في الالعرب ولا في العوالم اذ اركب بعض الاسماء...

اذا قلت جازية زيد ولا يوجد لاختلاف ما لم يات بصورة النصب والبرهنة... المعدودة الغير المشابهة لشيء الاصل مع عاملة ابتداء ويترتب عليه الاعراب...

والاختلاف حكم اخر فلوله يدخل احد الحكمين في الاختلاف فانه... فان للعرب احكاما كثيرة لم تذكر هنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا...

القبيل غاية الاحرار هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة (الاعراب)... اي حركية او حرف (اختلف اخره) اما اخر العوالم من حيث هو معرف...

او وصفة (به) اي تلك الحركة او الحرف وحين يراهما الموصولة الحركة... او الحرف لا يرد العا مل والمقتضى لو بقيت على عوالمها جازيا بالسنينة...

من قوليه فان المتبادر من السبب القرب والعا مل والمقتضى من الاسباب... البعيدة وبقيت الحركية خرج حركتها غلاما لانه معرف على اختيار المص...

لكن لاختلاف هذه الحركة على اخر المغرب ليس من حيث انه معرف بل من حيث انه... ما قبل باء المتكلم وبهذا التقدير تم حذف الاعراب جمعها ومنعها لكن المص...

Vertical marginal notes on the left side of the page, containing additional commentary and references.

لا اذا اضيف اليه المتكلم بعد جعله معرفة او اما قبل... ذلك لانه ليس بمرجع الضمير الراجع الى العرب في قوله...



كقولهم قتلوا زيداً فاعلهم ان المسند اليه  
 او وان يبينوا فاعله هذا المفعول  
 كقولهم قتلوا زيداً فاعلهم ان المسند اليه  
 او وان يبينوا فاعله هذا المفعول  
 كقولهم قتلوا زيداً فاعلهم ان المسند اليه  
 او وان يبينوا فاعله هذا المفعول

الما المعنوية على وكان ايراد هذا المعنى حيث قال ليس من تمام الجدل لا انه  
 على التيقن على فائدة وضع الاعراب في اللغة العربية  
 خارج عن كمد واللام وليدل متعلق بما خارج عن كمد يعني وضع الاعراب  
 مفعول من فحوى الكلام فان لم يمدد عن الفهم غاية اللمح فاللما فيه متعلق  
 بقول المختلف غيره يعني اختلف غيره (اليدل) الاختلاف او ما به الاختلاف  
 على المعاني) يعني الفاعلية والمفعولية ولا ايضا (المعنوية) على سبعة اسم  
 القفال (عليه) اي على العرب على تضمين مثل معنى الورد والاختلاف  
 بقا لا اعتدوا الشيء وتجاوزوه اذا تداولوا اي اخذوا بها واحداً بعد  
 على سبيل المناوئة والبلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني  
 المقضية للاعراب على العرب متعاقبة متناوئة غير مجتمعة لتضادها  
 ينبغي ان يكون علوماً منها ايضاً كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر  
 العرب فوضع اعراب الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع تحت مختلف  
 في آخر العرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم العرب  
 لان فصل الاسم يدل على المسمى والاعراب على مرفعية ولا شك ان الصفة  
 متأخرة عن الموصوف فالنسب ان يكون ايدل عليها ايضاً متأخراً عن الدال  
 عليه وهو مأخوذ من غيره اذا اوضحه فان الاعراب يوضع المعاني المقضية للاعراب  
 او مرفعية معدتها اذا نسبت على ان يكون المرة للسبب فيكون معناه  
 اذالة الفساد يرمي لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني (وانواعه)

الاختلاف على المعنوية التي لا تختلف عليه واما الى ما  
 الموصولة التي هي عبارة عن محركة او محروف  
 قد فعل في تضمين مثل معنى الورد جعل السند المعنوية  
 بمعنى الداخلة بالنوثة ولو جازاز السلم من تحلف التضمين  
 ويدل عليه قول الشيخ اي المتعاقبة فاحفظ ولا تقلد  
 التضمين هو ان تضيق بلفظ فعل معناه المتصق ويلفظ  
 معه معنى الاخر بتناسيب والمعنى الاخر مراد يدل عليه ذكر  
 متعلقاته فتارة يجعل المذكور اصلاً والمتخلف حالاً  
 وتارة يجعل المهدوف اصلاً والمذكور حالاً  
 التضمين يحتل من احداهما ان يكون الاصل فانتا  
 والمضمين حالاً تقديره ليدل على المعاني المعنوية حالف  
 كونها واردة ومستولية على العرب وانتا فان يكون  
 الاصل زائداً والمضمين اصلاً تقديره ليدل على المعاني  
 الواردة والمستولية عليه وبين معناه اللغوي  
 بقوله تعالى اعتدوا محرم  
 في اشارة الى ان بابي لاقفال والتفاعل بمعنى هذا  
 الكلمة والى انها تتعدى بغير حرف فبمعنى متوجه  
 التضمين والى انها تتعدى الفاعل في هذه الكلمة ويكون  
 المفعول به واحداً ويعرف منه وجه كونه على سبعة اسم  
 الفاعل لانه اذا كان على سبعة اسم المفعول يلزم تعدد  
 المفعول به واما الفاعل على خلاف استعمال هذه الكلمة  
 بقوله على سبيل المناوئة اي واحداً بعد واحد فقلت  
 اثنان ان قلت انا زاد ذلك في تركيب واحد فقولوا المعاني  
 فاسدة وان اذاد في التركيب فعدم الجمع ممنوع فان اذاد  
 اقتضاها الفاعلية والمفعولية في تركيبين قلت اذاد  
 التداول في تركيب وعدم الجمع في واحد اي معان في  
 الاسم باحد هاتين تركيب ثم باخر في تركيب اخر ولا ينفذ  
 بها في تركيب واحد فلا تغفل مد غفل عنه عيسى  
 بقوله وانما جعل الاعراب اي جعل الاعراب التي هو  
 الاصل حالاً في الآخر او جعل مطلق الاعراب في الاخر  
 بقدر الاحتمال واللازم تقدم الفهم وتماخر اللفظ  
 بقوله على سبيل المناوئة اي واحداً بعد واحد فقلت  
 اثنان ان قلت انا زاد ذلك في تركيب واحد فقولوا المعاني  
 فاسدة وان اذاد في التركيب فعدم الجمع ممنوع فان اذاد  
 اقتضاها الفاعلية والمفعولية في تركيبين قلت اذاد  
 التداول في تركيب وعدم الجمع في واحد اي معان في  
 الاسم باحد هاتين تركيب ثم باخر في تركيب اخر ولا ينفذ  
 بها في تركيب واحد فلا تغفل مد غفل عنه عيسى

كقولهم قتلوا زيداً فاعلهم ان المسند اليه  
 او وان يبينوا فاعله هذا المفعول  
 كقولهم قتلوا زيداً فاعلهم ان المسند اليه  
 او وان يبينوا فاعله هذا المفعول  
 كقولهم قتلوا زيداً فاعلهم ان المسند اليه  
 او وان يبينوا فاعله هذا المفعول

لا معنى للامانة بعد اذ هو  
 الاسم الغريب لان اسما  
 لا مطلق الواسع هذه التثنية  
 الاخرى ما ربيده هذا التثنية  
 لا مطلق الواسع هذه التثنية  
 الاخرى ما ربيده هذا التثنية  
 لا مطلق الواسع هذه التثنية  
 الاخرى ما ربيده هذا التثنية

من ان هذه الاسماء التثنية  
 في قول هذه الاسماء التثنية  
 في قول هذه الاسماء التثنية  
 في قول هذه الاسماء التثنية  
 في قول هذه الاسماء التثنية  
 في قول هذه الاسماء التثنية

اي انواع اعراب الاسم ثلثة (رفع ونصب وجر) هذه الاسماء الثلثة  
 محتصة بالحركات والحرف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية لانه  
 بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا  
 وفي الحركات الاعرابية على قلة (فالرفع) حركة كانت وحرفا (علم الفاعلية  
 اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل المحققا بالفاعل ايضا  
 كالمبتدأ والجزء وغيرها (والنصب) حركة اكانت وحرفا (علم المفعولية  
 اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل المحققا به (والجر) حركة  
 كانت وحرفا (علم الاضافه) اي علامة كونها لشيء مضافا اليه اذ اكانت  
 الاضافه نفسها مبيد لا ينجح الى الحاق اليها المصدة اليها كما في الفاعلية  
 والمفعولية وانما خص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل وانما  
 قليل لانه واحد فاعطى الثقيل الثقل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة  
 لانها خمسة فاعطى الخفيف الكثير وانما لم يبق للضمة اليه علا غير جعل  
 علا له (والعامل) لفظيا كان ومعنويا (ما به يتقوم) اي يحصل الفعل  
 المقضى اي معنى من العا المعتبرة على العربي المقضية (للاعراب) فوجه  
 زيد جاء عامل اذ حصل معنى الفاعلية في زيد جعل الرفع علا له  
 وفي ائت زيد ايت عامل اذ حصل معنى المفعولية في زيد جعل الضم علا له  
 لها وفي فرز زيد الباء عامل اذ حصل معنى الاضافه في زيد جعل الجر علا له

مع ان الحركات تفصل الاعراب المعنى كلامها منسوب  
 الى مطلق الاعراب نسبة الحاصل الى العام والمقصود  
 الامتياز عن الحركة البنائية فالحركة تنسب الى الاعراب  
 والبناء فتدبر وقول فالرفع اى اعرفتنا وضيع الاعراب  
 للدلالة على جعل الرفع دالا وعلاته على حدها جعل  
 الفاعلية على افعال خطا عيسى المصطفى  
 في قول على قلة آه مع القرينة كما في قول بالصحة رفعا فيكون  
 النسبة بين الرفع والنصب والجر وبين الضمة والفتحة والكسرة  
 عموما وخصوصا من وجه فانها مجتمعة في الحركات الاثنية  
 ويصدق الرفع والنصب والجر على الحروف الاعرابية دون  
 الضمة والفتحة والكسرة ويصدق الضمة والفتحة والكسرة  
 على الحركات البنائية دون الرفع والنصب والجر عجمت  
 بك وانما قال الرفع علم الفاعلية ولم يقل علم الفاعل  
 لانه ليس علم الفاعل وحده لوجوده في غيره كالمبتدأ  
 وغيره بل علم للفاعل والاشياء المنسوبة الى الفاعل  
 كالمبتدأ والخبر واسمي كان وما وغيرها ولهذا لم يقل  
 النصب علم المفعول فان النصب علم المفعولية لحرمة  
 به وذلك اذ كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعي الرفع  
 لكن قد يختلف عن لعلم المشابهة بالفضل ولا يخفى ان  
 هذا التعميم هو الحق والقول بان الرفع والنصب والجر  
 او الفاعلية والمفعولية ويكونان فيما يشابههما طرق  
 الاستعارة بعيد لا دليل عليه نعم الرفع والنصب الفاعل  
 والمفعول الحق لا يرى  
 وت ويجوز جعل الباء على النسبة في قول علم الفاعلية والنصب  
 علم المفعولية اى الرفع للخصلة والحالة المنسوبة الى الفاعل  
 وهي الفاعلية والفاعل وكون الاسم عمدة من كل وجه  
 في الحركات والنصب علا له المفضل والحالة المنسوبة  
 الى المفعول وهي مفعولية الفاعيل وكون الاسم فضيلا  
 او مشابها في المصداق بها ورجح المصدرية لكونها  
 اقرب الى الضم ولان الاضافه مصدر فالمناسب جعل  
 عدلها ايضا على المصدرية

لا معنى للامانة بعد اذ هو  
 الاسم الغريب لان اسما  
 لا مطلق الواسع هذه التثنية  
 الاخرى ما ربيده هذا التثنية  
 لا مطلق الواسع هذه التثنية  
 الاخرى ما ربيده هذا التثنية  
 لا مطلق الواسع هذه التثنية  
 الاخرى ما ربيده هذا التثنية

من ان هذه الاسماء التثنية  
 في قول هذه الاسماء التثنية  
 في قول هذه الاسماء التثنية  
 في قول هذه الاسماء التثنية  
 في قول هذه الاسماء التثنية  
 في قول هذه الاسماء التثنية





لا يوجد في هذا  
الكتاب...  
منه فان الاب يستلزم الاب والاب يستلزم الابن  
فان الاب يستلزم الابن والاب يستلزم الابن  
فان الاب يستلزم الابن والاب يستلزم الابن  
فان الاب يستلزم الابن والاب يستلزم الابن  
فان الاب يستلزم الابن والاب يستلزم الابن

من الالف في قول الله تعالى  
والله اعلم  
من الالف في قول الله تعالى  
والله اعلم  
من الالف في قول الله تعالى  
والله اعلم

من الالف في قول الله تعالى  
والله اعلم  
من الالف في قول الله تعالى  
والله اعلم  
من الالف في قول الله تعالى  
والله اعلم

اختاروا اسما وستة لان اعراب كل من المثني والجمع ثلاثة فعملوا  
مع ان المقصد يحصل بغيرها اذ لو لم يكن في قول الله تعالى  
في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشا  
المثنى كونه ثنائيا منبهة عن تعدد وجوه حرفيها كقولهم  
حين اعراب اسما عا جلا سارا اسما المذوق في الالف كذا ودم فانه  
لم يسمع فيها من اعراب عا جلا سارا اسما المذوق عند الالف (المثنى)  
وما يليه (و) (هو) كلا وكذا كليا ولم يذكره لكونه فرع كلا  
(مضافا) اعمال كون كلا وكلتا مضافا (الى ضمير) وانما يقيد  
بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وبعبارته معنى مثنى لفظه  
يقضى الاعراب بالحركات ومعناه يقضى الاعراب بالحركات فروع في  
كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر لانه هو الاصل روعي جانب  
لفظه الذي هو الاصل فاعرب بالحركات التي هي الاصل لكن تكون  
حركاته تقديرية لان اعرابه الف مسقط بالالتقاء الساكنين فوجاه  
كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف  
الى المضمرة الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب  
بالحروف التي هي الفرع فوجاه في كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما  
فلذلك قد كونا عرابيه بالحروف بكونه مضافا الى مضمرة (واشان)  
وكذا الثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صوتها

من الالف في قول الله تعالى  
والله اعلم  
من الالف في قول الله تعالى  
والله اعلم  
من الالف في قول الله تعالى  
والله اعلم

منه وهو ليس بمن لانه لم يثبت كل في المفرد ولما روي  
منها الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله تعالى  
كلتا المختارين اتت اكملها وللزوم الالف في الاحوال  
الثلاثة حال الاضافة الى المظهر ولما روي انما لانه فان المثنى  
لا يعمل والفتحة بدل من الواو لا بد له التاء منها في الموث  
ولم يبد له التاء من ليا الا في الثنتين  
شرع المثلثان من الالف في الثنتين عبد القادر  
ناقصا لمرتكبة  
من الالف في قول الله تعالى  
والله اعلم  
من الالف في قول الله تعالى  
والله اعلم  
من الالف في قول الله تعالى  
والله اعلم

من الالف في قول الله تعالى  
والله اعلم  
من الالف في قول الله تعالى  
والله اعلم  
من الالف في قول الله تعالى  
والله اعلم

من الالف في قول الله تعالى  
والله اعلم  
من الالف في قول الله تعالى  
والله اعلم  
من الالف في قول الله تعالى  
والله اعلم

لا يصدق في جميع المذكورين وهو ان يقال ان مثل  
قلت مذکور بطريق الورد في بعض النسخ  
واورد في الورد والنون بطريق الورد  
الجمع بالواو والنون في الجملة في بعض الاحوال  
بالواو والنون في الجملة في بعض الاحوال

بمعنى كسر الراء المعنى الذي هو جمع المذكور الذي  
سلم نظم عشيق وقلمن وما سيج من غير ما واخره مؤنث  
كسرين وشنين وقلبن وما سيج من غير ما واخره مؤنث  
بمعنى كسر الراء المعنى الذي هو جمع المذكور الذي  
بمعنى كسر الراء المعنى الذي هو جمع المذكور الذي

على غير من هي امرئ  
هكذا على الورد والنون  
فانها علامه في الجمع على هذا التقدير

بمعنى كسر الراء المعنى الذي هو جمع المذكور الذي  
بمعنى كسر الراء المعنى الذي هو جمع المذكور الذي

**رقبة الثنية ومعناها معنى الثنية فالجمعة بها (بالالف) دفعا**  
**(والياء) المفتوح ما قبلها نصبا وجر كما سميت (جمع المذكور السلام)**

بمعنى كسر الراء المعنى الذي هو جمع المذكور الذي  
بمعنى كسر الراء المعنى الذي هو جمع المذكور الذي

والمدونة في اسمي اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او بالياء والنون  
فيدخل في نحو سنين وقلبن مما لم يكن واحدا مذكورا بالواو والنون  
**(و) ما الحقة وهو (اولو) جمع ذو لعين لفظية (وعشرون) لونها**  
**اعظاؤها السبع وهي ثلثون والتسعين وليس عشرون جمع عشيرة**  
**ولا ثلثون جمع ثلثة والالفصل طلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة**

بمعنى كسر الراء المعنى الذي هو جمع المذكور الذي  
بمعنى كسر الراء المعنى الذي هو جمع المذكور الذي

بمعنى كسر الراء المعنى الذي هو جمع المذكور الذي  
بمعنى كسر الراء المعنى الذي هو جمع المذكور الذي

بمعنى كسر الراء المعنى الذي هو جمع المذكور الذي  
بمعنى كسر الراء المعنى الذي هو جمع المذكور الذي

بمعنى كسر الراء المعنى الذي هو جمع المذكور الذي  
بمعنى كسر الراء المعنى الذي هو جمع المذكور الذي

بمعنى كسر الراء المعنى الذي هو جمع المذكور الذي  
بمعنى كسر الراء المعنى الذي هو جمع المذكور الذي

بمعنى كسر الراء المعنى الذي هو جمع المذكور الذي  
بمعنى كسر الراء المعنى الذي هو جمع المذكور الذي

بمعنى كسر الراء المعنى الذي هو جمع المذكور الذي  
بمعنى كسر الراء المعنى الذي هو جمع المذكور الذي

بمعنى كسر الراء المعنى الذي هو جمع المذكور الذي  
بمعنى كسر الراء المعنى الذي هو جمع المذكور الذي

بمعنى كسر الراء المعنى الذي هو جمع المذكور الذي  
بمعنى كسر الراء المعنى الذي هو جمع المذكور الذي

بمعنى كسر الراء المعنى الذي هو جمع المذكور الذي  
بمعنى كسر الراء المعنى الذي هو جمع المذكور الذي

على غير من هي امرئ  
هكذا على الورد والنون  
فانها علامه في الجمع على هذا التقدير









لا يتحقق إلا بتحقق عامل عطف عامل وكذا الاختلاف في العرب  
 لا يتحقق إلا بتحقق عامل عطف عامل وكذا الاختلاف في العرب  
 لا يتحقق إلا بتحقق عامل عطف عامل وكذا الاختلاف في العرب  
 لا يتحقق إلا بتحقق عامل عطف عامل وكذا الاختلاف في العرب

لا يتحقق إلا بتحقق عامل عطف عامل وكذا الاختلاف في العرب  
 لا يتحقق إلا بتحقق عامل عطف عامل وكذا الاختلاف في العرب  
 لا يتحقق إلا بتحقق عامل عطف عامل وكذا الاختلاف في العرب  
 لا يتحقق إلا بتحقق عامل عطف عامل وكذا الاختلاف في العرب

بلزمن ان لا يكون خاصة شاملة لجميع افراده ولا محدود  
 فيها فانها خاصة ما يتخصص الشيء ولا يوجد في غيره سواء  
 وجد في جميع افراده او بعضها كما لفتناك بالفعل وبالقول  
 وجوبه الذي  
 لا يوجب لا يوجد اختلاف في العوامل واما لم يوجد اختلافها  
 لم يوجد اختلاف في بعضها فاختلاف في العرب لان اختلاف آخره  
 يتوقف على اختلاف العوامل لكن بشرط ان يكون الاختلاف  
 في العمل محرم اقتضى

او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في احوال حقيقة  
 بل حكما فان فحة احمد بعد التام عليه التمسك به وبالاعلان وكذا الكلام  
 في التثنية ولم يجر فاحر الموعظ هذه الصيغة بغير اختلاف العوامل كما لا  
 فان قلت لا يتحقق الاختلاف في العرب ولا في العوامل اذ اركب بعض الالفاظ  
 المتعددة الغير المشابهة لشيء الاصل مع عامله ابتداء وبتزليل العرب بل  
 هذا الحد والاعراب يدخلوا لعمال قلت هذا حكم اخر من حكم العرب  
 والاختلاف في حكم اخر فلوله يدخل احد الحكمين في الاختلاف فيه

لانه الفساد اما يلزم اذا انقضت الاحكام ولم يدخل  
 بعضها اما اذا انايرت فلا فساد في عدم دخول بعضها  
 وتما سمي لا عرابيا لانه بين المعاني الفاعلية  
 والمفعولية والاضافة ويوضحها من قولهم  
 عرابيا لرجل من مصهنا اذ تبت  
 ولا كالقربة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة اوحرف  
 او ما سنده في ضبط اعراب الاسماء ولا يتحقق بعده

فان العرب احكاما كثيرة لم تذكر هنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا  
 القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة (الاعراب)  
 اي حركته (اوحرف) اختلفت في احوال العرب من حيث هو معرب اذا  
 اوصفة (به) اي تلك الحركة او الحرف وحين يراعي الموصولة الحركة  
 او الحرف لا يرد الالمام والمقتضى لو بقيت على نحوها لكانت السببية  
 من قوليه فان المتبادر من السببية القربى والعمال والمقتضى من الاسباب

لانه اذا لعل على الوصفى ان يكون عهدة او فضلا والادال على  
 الوصف بعد الموصوف فاضل منه  
 لانه اذا لعل على الوصفى الفاعلية والمفعولية والاشارة  
 وهذه الثلاثة يقتضى الاعراب والاعراب يقتضى الاختلاف  
 والقربى هذا الاعراب طاسكندي

البعيدة وبقيد الحية يخرج حركة نحو غلاما لانه معرب على اختيار المص  
 لكن اختلاف هذه الحركة على احوال العرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه  
 ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم هذا الاعراب جمعا ومنعنا لكن المص  
 اراد ان يثبه على فائدة اختلافه مع الاعراب فيقول ليدل على المعاني

لانه اذا اضيق الى بالمتكلم بعد جعله معربا واما قبل  
 ذلك فقد مرجح بالضمير الواحد الراجع الى العرب في قوله  
 وفضلها المتناسية لان التركيب يتولد من الالفاظ المتكلمة بالمتكلم  
 قبل العمل بالاضافة واللام والضمه والاضافة  
 فلا يوجد اختلاف

Handwritten marginal notes on the left side of the page, including phrases like "والمعرب ان يكون...", "والمعرب ان يكون...", "والمعرب ان يكون...".

فان قيل كيف يعلم ان هذا المعنى لا يكون  
 قد مر في كلام غيره وان قيل كيف يعلم ان  
 هذا المعنى لا يكون قد مر في كلام غيره  
 وان قيل كيف يعلم ان هذا المعنى لا يكون  
 قد مر في كلام غيره

فان قيل كيف يعلم ان هذا المعنى لا يكون  
 قد مر في كلام غيره وان قيل كيف يعلم ان  
 هذا المعنى لا يكون قد مر في كلام غيره  
 وان قيل كيف يعلم ان هذا المعنى لا يكون  
 قد مر في كلام غيره

**المعنى المعتاد** على ما كان اذا زاد هذا المعنى حيث قال ليس من تمام الجدل لا انه  
 على تقديره عن العرب...  
**خارج عن الحد** واللام وليدل متعلق بما خارج عن الحد يعني وضع الاعراب  
 بصفة وضع الاعراب...  
**المفهوم من مجرى الكلام** فان يعيد عن القوم غايته البعد فاللما فيه متعلق  
 بالمراد من الكلام...  
**يقولوا** لغيره يعني يختلف لغيره (ليدل) الاختلاف او ما به الاختلاف  
 بغيره...  
**على المعاني** يعني الفاعلية والمفعولية والاشياء (المعتودة) على سبغة اسم  
 فيه رد على الهندية حيث انها سكونه على صيغة المفعول...  
**الفاعل (عليه)** اي على العرب على تضمين مثل معنى الورد والاستيلاء  
 بقا لا اعتدوا الشيء وتجاوزوه اذا نداولوا ما اخذ به فجاء واحد بعد واحد  
 على سبيل التناوب والبلية لا على سبيل الاجتماع فاذا نداولوا وتسلطوا في  
 المقضية لا على العرب متعاقبة متساوية غير مجتمعة لغتها هذا  
 ينبغي ان يكون معلوما بها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلافا في آخر  
 العرب فوضع اسم الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع صحت يختلف  
 بين آخر العرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم العربي  
 لان نفس الاسم يدل على السببية والاعراب على سببية ولا شك ان العسفة  
 متاخرة عن الموصوف لان يستعمل كونها الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال  
 عليه وهو ما خرج من عبرة اذا اوضحه فان الاعراب بوضع المعاني المقضية للاعراب  
 او من غير معدتها اذا فسدت على ان يكون العسفة للسلب فيكون معناها  
 اذا لا الفساد...  
 وانما جعل الاعراب في آخر الاسم العربي لان الاعراب هو الذي يدل على سببية...  
 لان نفس الاسم يدل على السببية والاعراب على سببية ولا شك ان العسفة متاخرة عن الموصوف لان يستعمل كونها الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ما خرج من عبرة اذا اوضحه فان الاعراب بوضع المعاني المقضية للاعراب او من غير معدتها اذا فسدت على ان يكون العسفة للسلب فيكون معناها اذا لا الفساد...

الاختلاف على المعنى المذكور لا يختلف عليه واما الى ما  
 الموصولة التي هي صياغة عن محركة او محرف متعدي  
 قد قوله على تضمين مثل معنى الورد وجعل السيد المعتادة  
 بمعنى لداخل بالنونية ولو جازا للسلام من تحلت التضمين  
 وليدل عليه قول الشيخ اي المتعاقبة فاحفظ ولا تقلق  
**عيسى بصقوى**  
 التضمين هو ان تصد بلفظ فعل معناه المتعاقب ويلاحظ  
 معه معنى الاخرى سببه والمعنى الاخر مزاد يدل عليه ذكر  
 متعلقات فتارة يجعل المذكور افعالا والمتعاقب حالا  
 وتارة يجعل المذكور افعالا والمذكور حالا...  
 التضمين بحتمل مرين احدها ان يكون الاصل ثابتا  
 والمضن حالا تقديره ليدل على المعاني المعتادة حالك  
 كونها واردة ومستولية على العرب والثنائي ان يكون  
 الاصل زائدا والمضن حالا تقديره ليدل على المعاني  
 الواردة والمستولية عليه وبين معناه اللغوي  
 بقوله تعالى اعتدوا محرم

علا في اشارة الى ان باب الفاعل والتفاعل بمعنى هذا  
 الكلمة والى انها تعدى بغير حرف جعل منه وجه  
 التضمين والى انها تعدد الفاعل وهذه الكلمة ويكون  
 المفعول بها واحدا ويعرف منه وجه كونه على صيغة اسم  
 الفاعل لان اذا كان على صيغة اسم المفعول يلزم تعدد  
 المفعول به دون الفاعل على خلاف استعمال هذه الكلمة  
 بقوله على سبيل التناوب اي واحدا بعد واحد قلنا  
 اثنان ان قلت ازيد ذلك في تركيب واحد قد اول المعاني  
 فاسفة وانا داء في التركيب فعدم الجمع ممنوع فان زاد  
 اقتضاها الفاعلية والمفعولية في تركيبين قلت اراء  
 التداول في تركيب وعدم الجمع في واحد اي معان فصح  
 الاسم باحد هلك في تركيب ثم باخر في تركيب اخر ولا يتوقف  
 بهما في تركيب واحد فلا تغفل مذ غفل عنه عيسى  
 قد قوله وانما جعل الاعراب في آخر الاسم لان الاعراب هو  
 الاصل حاله في الاخر او جعل مطلق الاعراب في الاخر

على قول على صفتها اي صفة الاسم ولا اوله ولا الثاني  
 الاصل الثاني في الاصل الثاني في الاصل الثاني في الاصل الثاني  
 الاصل الثاني في الاصل الثاني في الاصل الثاني في الاصل الثاني  
 الاصل الثاني في الاصل الثاني في الاصل الثاني في الاصل الثاني

على قول على صفتها اي صفة الاسم ولا اوله ولا الثاني  
 الاصل الثاني في الاصل الثاني في الاصل الثاني في الاصل الثاني  
 الاصل الثاني في الاصل الثاني في الاصل الثاني في الاصل الثاني  
 الاصل الثاني في الاصل الثاني في الاصل الثاني في الاصل الثاني

في قول على صفتها اي صفة الاسم ولا اوله ولا الثاني  
 الاصل الثاني في الاصل الثاني في الاصل الثاني في الاصل الثاني  
 الاصل الثاني في الاصل الثاني في الاصل الثاني في الاصل الثاني



لما فرغ من بيان المعاني والمغيبات والاعراب وادخلت في تصنيفها فكانت الثابتة المقضية لما تزاره من سوا الكسرة وقارة مقضية واصحاب سوا المقضيات وقارة ما سوى الكسرة وقارة مقضية الا ان في هذه اقسام ثلاثة وانواع عظام والاحرف في ذلك الاقسام وانواع عظام والاحرف في ذلك الاقسام وانواع عظام والاحرف في ذلك الاقسام وانواع عظام

علاؤها (فالمفرد المنصرف) اي الاسم المفرد الذي لم يكن منتهي ولا مجموعا ولا غير منصرف كريد ورجل (وكذا الجمع المكسر المنصرف) اي الذي لم يكن ببناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذا القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيها بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحوال الثالث في الاعراب فيها بالحوال الثالث في الاعراب فيها بالحوال الثالث في الاعراب فيها بالحوال

علاؤها (فالمفرد المنصرف) اي الاسم المفرد الذي لم يكن منتهي ولا مجموعا ولا غير منصرف كريد ورجل (وكذا الجمع المكسر المنصرف) اي الذي لم يكن ببناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذا القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيها بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحوال الثالث في الاعراب فيها بالحوال الثالث في الاعراب فيها بالحوال الثالث في الاعراب فيها بالحوال

علاؤها (فالمفرد المنصرف) اي الاسم المفرد الذي لم يكن منتهي ولا مجموعا ولا غير منصرف كريد ورجل (وكذا الجمع المكسر المنصرف) اي الذي لم يكن ببناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذا القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيها بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحوال الثالث في الاعراب فيها بالحوال الثالث في الاعراب فيها بالحوال الثالث في الاعراب فيها بالحوال

علاؤها (فالمفرد المنصرف) اي الاسم المفرد الذي لم يكن منتهي ولا مجموعا ولا غير منصرف كريد ورجل (وكذا الجمع المكسر المنصرف) اي الذي لم يكن ببناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذا القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيها بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحوال الثالث في الاعراب فيها بالحوال الثالث في الاعراب فيها بالحوال الثالث في الاعراب فيها بالحوال

مذ لا نه موضوع لان يتوسل به الى الوصف باسماء الالهة  
مثل جوده ومال بوصف الرجل بالمال بواسطة ذو ولا  
يتاق الوصف الابه وجبه الدين

ك فياشارة الى ان هذه الاسماء مستأجدة في المفضل  
والان الحكم ليس بتخصصية هذه الاسماء بل على مطلقها  
يعني يكون اعزها بالاعرف سوا اذ ضمنا على الكاف  
او الهاء والاسم الظاهر  
سد لما اشار الخبر يد قوله اخوك و ابوك اعني مظهر  
بقوله فاعراب هذه الاسماء الستة يوم تمجد ها  
عن كونها مكررة وموسدة ايضا استردك وقال  
لكن لا مطلقا  
مضت

ك قوله وموحدة هذا التقيد بالنسبة الى الخمسة  
من الاسماء لان كلمة ذو ولا يجمع ولا يثنى محره  
ك قوله مضافا تمام من المتبادر وما عطف عليه على قول  
المالكي ملا تاويل اويل والافتاء و انا فينا فاعل  
اعربها لعرب هذه الاسماء او يعرب هذه الاسماء  
حاله كونها مضافه فيكون الحال حالا من مضمونها كالكاف  
والمفعول اعني المقدر كما في شرح المعصم احوال من  
الصغير المستمكن في الظرف المستقر الا ان على قول الاخير  
واين يرهان فان الاحتمال جواز تقديم الحال على عامله  
الظرف بشرط تقديم المتبادر و اين يرهان جواز مطلقا  
كما في رضى لا على قول مسيبوه فانه يجوز مطلقا  
وقيل خبر كان المقدر اعماذ ان كانت هذه الاسماء مضافا  
وهو تكلف بعيد  
يشير لاده

ك وانما كان اعربها بالحركات حال الافراد لا بالجمع وقيل بلا  
يلزم اجتماع الساكنين في المتكلم مطلقا نحو ابيان  
ابيين وفي معرفة حال كونيه موصوفا نحو اباي الكرم  
الاباء الكرم الا في الكرم فان قلت لم يلزم هذا الترتيب  
عنه وقال الاضافة في نحو اباي البقاء قلت نعم لانه  
لا اعتمادا به لقلته بالنسبة الى الاول لان لزومها  
بالاضافة للمعرف باللام وهي ليست باللازم  
واجتازم يعتبر على الاضافة مطلقا بل يخصها بكونها  
للعرب والاضافه  
عوضا عنه

ك لا يلائم ان كانت مضافا  
الى اباي المتكلم ومعه  
عند صاحب النكاح  
عند صاحب النكاح  
عنه  
من هذا التقيد كما انفس في الشرطين الاولين واجاب  
الشراح بقوله ولكم كيف  
تلك اعلم ان المدعى في هذا القام مركب من ثلثة اجزاء  
الاول جعل اعرب بلغة القام  
لا يلزم جعل اعرب بلغة القام  
من ثلثة اجزاء  
الاول جعل اعرب بلغة القام  
من ثلثة اجزاء  
الاول جعل اعرب بلغة القام

ابوك وجوك بغير الكاف لان في قيس المره زمان ومهما فلا يضاف  
فان كان كالكاف لم تكن التكرار التكرار استثنى في الحكم التكرار  
الا اليها (وهونك) والمثل الثاني المتكامل الذي يستخرج كوكم والكه والصبغة  
اقوال الامارة كما في تشرير مريض و انما في تشرير مريض  
الذي يميزه والفعال للقبه وهذه الاسماء الاربعه منقوصة وويه (وفوك)  
ك كوكم العارضة انفعاله العارضة

وهو جواوي لانه ما اذا اصله فوه (وذومال) وهو لنيف مقرون  
بالواو ان اذا اصله ذوو وانما اضيف ذو والى الاسم الظنون الكاف لانه  
ك كوكم العارضة انفعاله العارضة  
لا يضاف الى الالف اسما والجنب فاعرا هذه الاسماء السنه بالواو رفعها  
والالف ضميا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكررة او مبتدأ  
معربة بالمركبات نحو اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة  
ك كوكم العارضة انفعاله العارضة  
اذ التثني والجمع منها معرف باعرا للتثنية والجمع وانما لم يصرح به يند  
ك كوكم العارضة انفعاله العارضة

القيدين اكفاء بالامثلة ومضافه) لانها اذا كانت مكررة وهو  
ولم تكن مضافا اصلها فاعربها بالهمزة نحو جواوي اخ ورايت اخا ومررت باخ  
فيندعي ان تكونه ضميا ولكن (الضمير باي المتكلم بالواو والالف والياء)  
لانها اذا كانت ضميا الى ابي المتكلم فاجلها كاسماء الاسماء المضمنا اليها ولم  
يكف في هذا الشرط بالمثل ثلثة توهم اشتراط اضافة ابايها بكونها الى الكا  
انما جعل اعرب هذه الاسماء والكهوف لانهم لما جعلوا اعرب المثنى  
وجمع المذكور اسما بالهمزة وادوا ان يجعلوا اعرب بعض الاحاد ايضا  
كذلك لثلاث يكون بينها وبين الاحاد وحسنة ومناقرة تامة وانما اختلفوا

ك في هذا الشرط بالمثل ثلثة توهم اشتراط اضافة ابايها بكونها الى الكا  
انما جعل اعرب هذه الاسماء والكهوف لانهم لما جعلوا اعرب المثنى  
وجمع المذكور اسما بالهمزة وادوا ان يجعلوا اعرب بعض الاحاد ايضا  
كذلك لثلاث يكون بينها وبين الاحاد وحسنة ومناقرة تامة وانما اختلفوا

ك في هذا الشرط بالمثل ثلثة توهم اشتراط اضافة ابايها بكونها الى الكا  
انما جعل اعرب هذه الاسماء والكهوف لانهم لما جعلوا اعرب المثنى  
وجمع المذكور اسما بالهمزة وادوا ان يجعلوا اعرب بعض الاحاد ايضا  
كذلك لثلاث يكون بينها وبين الاحاد وحسنة ومناقرة تامة وانما اختلفوا

ابوك وجوك بغير الكاف لان في قيس المره زمان ومهما فلا يضاف  
فان كان كالكاف لم تكن التكرار التكرار استثنى في الحكم التكرار  
الا اليها (وهونك) والمثل الثاني المتكامل الذي يستخرج كوكم والكه والصبغة  
اقوال الامارة كما في تشرير مريض و انما في تشرير مريض  
الذي يميزه والفعال للقبه وهذه الاسماء الاربعه منقوصة وويه (وفوك)  
ك كوكم العارضة انفعاله العارضة  
وهو جواوي لانه ما اذا اصله فوه (وذومال) وهو لنيف مقرون  
بالواو ان اذا اصله ذوو وانما اضيف ذو والى الاسم الظنون الكاف لانه  
لا يضاف الى الالف اسما والجنب فاعرا هذه الاسماء السنه بالواو رفعها  
والالف ضميا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكررة او مبتدأ  
معربة بالمركبات نحو اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة  
اذ التثني والجمع منها معرف باعرا للتثنية والجمع وانما لم يصرح به يند  
القيدين اكفاء بالامثلة ومضافه) لانها اذا كانت مكررة وهو  
ولم تكن مضافا اصلها فاعربها بالهمزة نحو جواوي اخ ورايت اخا ومررت باخ  
فيندعي ان تكونه ضميا ولكن (الضمير باي المتكلم بالواو والالف والياء)  
لانها اذا كانت ضميا الى ابي المتكلم فاجلها كاسماء الاسماء المضمنا اليها ولم  
يكف في هذا الشرط بالمثل ثلثة توهم اشتراط اضافة ابايها بكونها الى الكا  
انما جعل اعرب هذه الاسماء والكهوف لانهم لما جعلوا اعرب المثنى  
وجمع المذكور اسما بالهمزة وادوا ان يجعلوا اعرب بعض الاحاد ايضا  
كذلك لثلاث يكون بينها وبين الاحاد وحسنة ومناقرة تامة وانما اختلفوا

ك في هذا الشرط بالمثل ثلثة توهم اشتراط اضافة ابايها بكونها الى الكا  
انما جعل اعرب هذه الاسماء والكهوف لانهم لما جعلوا اعرب المثنى  
وجمع المذكور اسما بالهمزة وادوا ان يجعلوا اعرب بعض الاحاد ايضا  
كذلك لثلاث يكون بينها وبين الاحاد وحسنة ومناقرة تامة وانما اختلفوا

ك في هذا الشرط بالمثل ثلثة توهم اشتراط اضافة ابايها بكونها الى الكا  
انما جعل اعرب هذه الاسماء والكهوف لانهم لما جعلوا اعرب المثنى  
وجمع المذكور اسما بالهمزة وادوا ان يجعلوا اعرب بعض الاحاد ايضا  
كذلك لثلاث يكون بينها وبين الاحاد وحسنة ومناقرة تامة وانما اختلفوا

منه او حتى ان منه  
المعروف في اللغة العربية  
بالمعروف في اللغة العربية  
بالمعروف في اللغة العربية  
بالمعروف في اللغة العربية

منه او حتى ان منه  
المعروف في اللغة العربية  
بالمعروف في اللغة العربية  
بالمعروف في اللغة العربية  
بالمعروف في اللغة العربية

منه او حتى ان منه  
المعروف في اللغة العربية  
بالمعروف في اللغة العربية  
بالمعروف في اللغة العربية  
بالمعروف في اللغة العربية

منه او حتى ان منه  
المعروف في اللغة العربية  
بالمعروف في اللغة العربية  
بالمعروف في اللغة العربية  
بالمعروف في اللغة العربية

اختاروا اسما وبسته لان العرب كل من اثني والمجموع ثلثة فعلوا  
 مع ان المقصود يحصل بغيرها او اكثر من ثلثة ونفسه في ثلثها  
 وفي مقابلة كل اعراضا وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشا  
 المتني في كونها منبثية عن تعدد ولو جرد حرف صالح للاعراب او  
 حتى لا يعرب سماعا بطلا سائر اسما بالخذ وفي الاعجاز كيد وقدم فانه  
 لم يسمع فيها من العرب اعادة الحرف المحذوف عند الاعراب (المتني)  
 وما يلحقه (و) هو (كلا) وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا  
 (مضافا) اعمال كون كلا وكلتا مضافا (الى ضمير) وانما قيد  
 بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد و باعتبار معناه منثي لفظه  
 يقتضى الاعراب بالحركات ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف وروعي فيه  
 كلا باعتبارين فاذا اضيف الى المظهر المذموم هو الاصل وروعي بان  
 لفظه الذي هو الاصل فاعرب بالحركات التي هي لا تتصل لكن تكون  
 حركاته تقديرية لان اخره الف منقطع بالاتقاء الساكنين نحو جاء  
 كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف  
 الى المضمرة الذي هو الفرع وروعي بان معناه الذي هو الفرع واعرب  
 بالحروف التي هي الفرع نحو جاء في كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما  
 فذلك قيد كون اعرابها بالحروف كونه مضافا الى مضمرة (واشان)  
 وكذا اثنتان وثنان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن موصوفا

ك وهو ليس يعني لان لم يثبت كل في المضمرة ولو جاز جمع  
 منها لولا واحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله نكلا  
 كلتا اثنتين اتت اكلمها وللزوم الالف في الاحوال  
 الثلاثة حالاً لا إضافة الى المظهر ولو جاز اما لثان المتني  
 لا مجال والقد يدل من الواو لا بد ان التاء منها في الموثث  
 ولم تبدل التاء من الواو الا في اثنتين **عبدالعقور**  
 شرع الى القسم ثنائى من الثلثة التي كان اعربها بالحرف  
 ناقصا لمرتكبة

لانه كلتا مؤنث كلا وشاع الذكر وترك المؤنث على  
 القايسته عليه في الاحوال المستركة اعم ان افعالها من التاء  
 وكلتا للتأنيث مع ان التانيث لا تلحق في وسط الكلام  
 واجزا لا يكون ما قبلها الا مفتوحا ولهذا صرح بعضهم  
 بان التاء فيه ليست لتأنيث بل عوض من الف ككلا  
 والفت كلتا الف التانيث **عصبت**  
 وما اضيف اليه كلا وكلتا يجب ان يكون منثي و  
 ولا يجوز ان يكون متعددا غير تانيث **عصبا**

لا يدخل هذا القول في اثبات تقديرية الاعراب لان  
 كون اخره الف مستقل فيكون اعرابه تقديرية بل دفع  
 نوهما ان يقال ليس في اخره الف حال الاضافة الى المظهر  
 فانتع ظهور الاعراب في لفظه فيكونا اعرابا بالحركة  
 تقديرية في الاحوال الثلاثة **عصم**

قوله واذا اضيف الى المضمرة وايضا لما كان المضمرة  
 امرا خفيا بالنسبة الى الاسم المظهر موصوفا عند الاضافة  
 اليه جانيا لغيره الذي هو ايضا خفي مستتر **عصبت**  
 اذا امكن كلا عند الاضافة الى المضمرة معا بالحروف  
 وعند الاضافة الى المظهر معا بالحركات او تكون  
 اضافة كلا الى المضمرة شرطا لان يكون اعرابها بالحروف  
 تامة

قوله واذا اضافة الى المضمرة معا بالحروف  
 وعند الاضافة الى المظهر معا بالحركات او تكون  
 اضافة كلا الى المضمرة شرطا لان يكون اعرابها بالحروف  
 تامة

منه او حتى ان منه  
المعروف في اللغة العربية  
بالمعروف في اللغة العربية  
بالمعروف في اللغة العربية  
بالمعروف في اللغة العربية

منه او حتى ان منه  
المعروف في اللغة العربية  
بالمعروف في اللغة العربية  
بالمعروف في اللغة العربية  
بالمعروف في اللغة العربية

اعلم ان هذا هو المدرك السالم وما على صيغة فيكون منها  
حذف المعطوف والمراد صيغة اجمع المذكور فلا يريد  
تخوسين وسنين وثلثين وقلين من مجموع المؤنثات ولو  
قال اجمع بالواو والنون لكان احسن هندی  
الاختار من القولين والاختار ان يجمع المذكور  
بالواو والنون فيجاء في بعض الاحوال  
بالواو والنون مقتدر وهو ان يقال ان مثل  
الاختار من القولين والاختار ان يجمع المذكور  
بالواو والنون فيجاء في بعض الاحوال  
بالواو والنون مقتدر وهو ان يقال ان مثل

**صوة الثلثية ومعناها معنى الثلثية فالجفت بها (بالالف) رفعا**

**(والياء) المفتوح ما قبلها نضبا وجرا كما سمي (جمع المذكور السالم)**  
المؤنث بالواو وهو اجمع بالواو والنون او بالياء والنون

**فيدل في تخوسين واربين مما لم يكن واحدا مذكرا اجمع بالواو والنون**

**(او) ما لم يقبل وهو (اولو) جمع ذو اربعين فقط (وعشرون) واخوانها**

**اي نظارها السبع وهي ثلثون التي تسعين وليس عشرون جمع عشيرة**

**ولا ثلثون جمع ثلثة والاصح طلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة**

**مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة**

**وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل معان معينة**

**ولا تعيين في اجمع (بالواو) رفعا (والياء) نضبا وجرا وانما**

**جدا اعراب المثني مع ملحقا وجمع مع ملحقا بالحرور لانها فرعا**

**للواحد وفي آخرها حرف يصلح للاعراب وهو علامة الثلثية وجمع**

**فناسك بجملته لك الحرف اعرابها يكون اعرابها فرعا لاعرابها كما انها**

**فرعان لان الاعراب بالحرور فرعان للاعراب بالحركة ولما جعل اعرابها**

**بالحرور وكان حرفوا لاعرابها ثلثة واعرابها ستة ثلثة للثني وثلثة**

**للجوع فلو جعل اعراب كل واحد منهما اعراب حرفا لثثة لوقع الالفاظ**

**بينها ولو حصل المثني بها في الجموع بلا اعراب ولو خص الجموع بها في المثني**

تد اي اجمع المذكور السالم وما على صيغة فيكون منها

حذف المعطوف والمراد صيغة اجمع المذكور فلا يريد

تخوسين وسنين وثلثين وقلين من مجموع المؤنثات ولو

قال اجمع بالواو والنون لكان احسن هندی

تد وانما اولو وعشرون واخوانها بالذكري لان

جمع المذكور السالم كلاس ثبت مفردة ثم الحرف بذلك

المعزو او ونون دلالة على ما فوق الالفين وليس

اولو وعشرون واخوانها كذلك لان اولو موهوب

لو منح جمع السلامة وليس منه المعزو وكذا عشرون

واخوانها وليس عشرو ثلثت واربع اعداد العشرون

وثلثون واربعون شيخ ارضي

تد وانما قد اريد اولو على عشرين لانه دخل في الجمع منه

لا يوضع لما عز معنى لا صحابه في غير معين كما هو

مقتضى اجمع بخلاف عشرون هندی

تد فلا يكون جمعا سالما لوجب ان يكون مفردة عن

لفظ وكذا اولات جمع ذات لا عن لفظها فلا يكون

جمع المؤنث السالم فينبغي ان يذكر اولات مع جمع مؤنث

السالم لطلبه وانما ذو فهو جمع سالم فلذا لم يعده

من ملحقاته عبد القفور

تد المراد بالاخت المثل على ما اشار اليه بقوله ونظما

السبع وبفسر التنزيل حيث فسر كمالا دخلت امة

لعنت اختها فاستعار الاخت للثلاث استعارة تخرية

اعلم ان هذا هو المدرك السالم وما على صيغة فيكون منها  
حذف المعطوف والمراد صيغة اجمع المذكور فلا يريد  
تخوسين وسنين وثلثين وقلين من مجموع المؤنثات ولو  
قال اجمع بالواو والنون لكان احسن هندی

اعلم ان هذا هو المدرك السالم وما على صيغة فيكون منها  
حذف المعطوف والمراد صيغة اجمع المذكور فلا يريد  
تخوسين وسنين وثلثين وقلين من مجموع المؤنثات ولو  
قال اجمع بالواو والنون لكان احسن هندی

تد انما قد اريد اولو على عشرين لانه دخل في الجمع منه  
لا يوضع لما عز معنى لا صحابه في غير معين كما هو  
مقتضى اجمع بخلاف عشرون هندی





















لا يفتقران هذا  
المعنى في الالف والهمزة  
من الالف والهمزة  
من الالف والهمزة  
من الالف والهمزة

من الالف والهمزة  
من الالف والهمزة  
من الالف والهمزة  
من الالف والهمزة

من الالف والهمزة  
من الالف والهمزة  
من الالف والهمزة  
من الالف والهمزة

من الالف والهمزة  
من الالف والهمزة  
من الالف والهمزة  
من الالف والهمزة

اختاروا اسما وبسته لان اعرب كل من الالف والهمزة ثلثة فعملوا  
في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لثبات  
المتنى كونها متينة عن تعدد ولو جرد حرف صالح للاعراب في الواو  
حين الاعراب سماعا بغير اسما او بغير الهمزة وفي الالف كيد وقوم فانه  
لم يسمع فيها من الاعراب عادة الحرف المحذوف عند الاعراب (المتنى)  
ويا يلجئ (و) (هو) (كلا) وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا  
(مضافا) افعال كون كلا وكلتا مضافا (الى ضمير) وانما قيد  
بذلك لان كلا باعتبار لفظ مفرد باعتبار معناه متنى فلفظه  
يقضى الاعراب بالحركات ومعناه يقضى الاعراب بالحروف وفيه  
كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى اللفظ انه هو الاصل روعى جانب  
لفظه الذي هو الاصل فاعرب بالحركات التي هي الاصل لكونه  
حركاته تقديرية لان اخره الف تسقط بالالتقاء الساكنين نحو جاء  
كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف  
الى المضمير الذي هو الفرع روعى جانب معناه الذي هو الفرع واعرب  
بالحروف التي هي الفرع نحو جاء في كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما  
فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف كونه مضافا الى ضمير (واثنان)  
وكذا اثنان واثنان فان هذا اللفظان وان كانت مفردة لكن سموا

بذلك وهو ليس بمعنى لانه لم يثبت كل في الفرع ولو اورد جمع  
ضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله تعالى  
كلتا الجننتين اتت اكهما وللزوم الالف في الاحوال  
الثلثة حالاً لاضافة الى المظهر ولو اذاما لتفاناً لثقت  
لا جمال والفضل من الواو لا بد لالتقاء منها في التثنية  
ولم تبد لالتقاء منها ليا في اثنين حينما تقعر  
نشرع الى القسم اثنان من الثلثة التي كان اعربها بالحرف  
فانصبا لمرتكبة  
لان كلتا مؤنث كلا وشاع المذكور وترك المؤنث على  
القائمة عليه في الاحوال المشتركة اعم انما لفظا من التثنية  
فكلتا للتأنيث مع ان التأنيث لا يفتقر في وسط الكلام  
واجبنا لا يكون ما قبلها الامفتوحا ولهذا صرح بعضهم  
بان التثنية ليست لتأنيث بل عوض من الف كلا  
والف كلتا الف التثنية نصبت  
ت وما اضيف اليه كلا وكلتا يجب ان يكون متنى او ضمير  
ولا يجوز ان يكون متعديا غير تثنية عصما  
لا يدخل هذا القول في اثبات تقديرية الاعراب لان  
كون اخره الف مستقل فيكون اعرابه تقديريا بل اذ وقع  
توهم ان يقال ليس في اخره الف حال الاضافة الى المظهر  
في قامت ظهور الاعراب في لفظه فيكون اعرابه بالحركة  
تقديريا في الاحوال الثلثة صحح  
فوق واذا اضيف الى المضمرة وايضا لما كان المضمير  
امرا ضميا بالنسبة الى الاسم الظاهر روعى عند الاضافة  
اليه جانب اللفظ الذي هو امرا ضميا مستتر نصبت  
بذلك كما عند الاضافة الى المضمير معربا بالحروف  
وعند الاضافة الى المظهر معربا بالحركات او لكون  
اضافة كلا الى المضمير شرط لان يكون اعرابها بالحرف  
توفاوي

لا والالف والهمزة  
كلمة التثنية بالالف والهمزة  
لوجود الالف والهمزة  
تثنية ههنا  
فان الالف والهمزة  
من الالف والهمزة  
من الالف والهمزة  
من الالف والهمزة

من الالف والهمزة  
من الالف والهمزة  
من الالف والهمزة  
من الالف والهمزة

من الالف والهمزة  
من الالف والهمزة  
من الالف والهمزة  
من الالف والهمزة





هذا هو تقدير الاعراب فيما تقدم ذكره واستشكال وانما يستعمل  
 في قولهم ان يروا العاصم او ان يروا العاصم  
 فلابد ان يكونوا في موضع واحد او في موضعين  
 فليس كما قيل في قوله تعالى ان يروا العاصم  
 فلابد ان يكونوا في موضع واحد او في موضعين  
 فليس كما قيل في قوله تعالى ان يروا العاصم

مع او كانا لا اعراب بالحرف واجتمع ذلك الحرف مع حرف  
 آخر فوجب نقل الكل على اللسان وانما قلنا ذلك ليعلم  
 التثنية نحو مسلمي وعطف على قوله كفاش غشبت  
 مع لزوم الخروج من الكسرة الى الضمة في حال الرفع  
 في جاء في قاضي واجتماع الكسرتين في حال الجر حرف  
 مررت بقاضي لكون ما قبل اللام مكسورا

مع وانما قال في آخوه ياء مكسورة ما قبلها احتراز  
 من نحو ظبي فان اعرابه لفظي لعدم الاستشقال غشبت  
 مع بمعنى قولهم رفعوا جواز طرف للاستشقال المقدر  
 والمعنى كاستشقال المقدر والمعنى كاستشقال قاض وقت  
 مرفوعة وعجزه رديه او وقت رفع العامل وجزه  
 ولما ان جعل مصدر اعراب استشقال رفع وجزوا لا  
 مما اضيف اليه الاستشقال المقدرا مما كان كونه مرفوعا  
 او مجزورا عبد القصور

مع وانما استشقال كسرة على الياء لانه يجمع اربع كسرات  
 كسرة الضياء وكسرة الباء والياء عبارة عن الكسرتين  
 فيجمع اربع كسرات  
 مع على الياء المكسورة ما قبلها وذلك لخصيص بفتح  
 الياء ونقل الحرف مع تحريك ما قبلها بحركة تقييده  
 فان سكن ما قبل الياء يستشقال بحركة كظبي وكسري

مع وقد بين الشارح فائدة زيادة الضمير بقوله تعالى  
 تقدير الاعراب للاستشقال قد يكون في الاعراب بالحركة  
 وقد يكون في الاعراب بالحرف بخلاف تقدير الاعراب  
 للتقدير فانه يختص بالاعراب بالحركة ولهذا قال قده  
 كعصا وفلاحي بالعطف على المحرور فالحاصل ان المص  
 اراد التثنية بان تقدير الاعراب للاستشقال نوعان  
 بخلاف تقدير الاعراب للتقدير فانه نوع واحد جلي

مع فانه هو مرفوع لا على قاض فيكون مجزورا ووجوه التثنية  
 ظاهرا قد يكون ذكر الضمير مستدركا ومع ذلك  
 فيجوز الاحتمال بخلاف نحو وعطف مسلمي على قاضي

مع فاعلم ان تقدير الاعراب بالاستشقال نوعان  
 لفظي للاعراب والتقدير في قوله تعالى ان يروا العاصم  
 في مسلمي بعد الاعراب والتقدير في قوله تعالى ان يروا العاصم  
 يستشقال في الاعراب والتقدير في قوله تعالى ان يروا العاصم  
 لان الاعراب في الاعراب والتقدير في قوله تعالى ان يروا العاصم  
 فانما اعلم بالاعراب والتقدير في قوله تعالى ان يروا العاصم  
 وتقدر الاعراب والتقدير في قوله تعالى ان يروا العاصم  
 فاعلم ان تقدير الاعراب بالاستشقال نوعان  
 لفظي للاعراب والتقدير في قوله تعالى ان يروا العاصم

هذا هو تقدير الاعراب فيما تقدم ذكره واستشكال وانما يستعمل  
 في قولهم ان يروا العاصم او ان يروا العاصم  
 فلابد ان يكونوا في موضع واحد او في موضعين  
 فليس كما قيل في قوله تعالى ان يروا العاصم  
 فلابد ان يكونوا في موضع واحد او في موضعين  
 فليس كما قيل في قوله تعالى ان يروا العاصم

عليه حركة الحرف بعد خوله موافقة له في اللفظ فاذا ذهب اليه بعض من ان  
 اعرابا مثل هذا الاسم في حاله لفظي غير معنى (بمطلقا) امر في الاحوال  
 الثالث يعني كون الاعراب تقديرية في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو  
 في جميع الاحوال غير مختص ببعضها (او استشقال) عطف على قوله تقدير  
 اي تقدير الاعراب فيما تقدم ذكره وفي الاسم الذي استشقال لم يور الاعراب  
 في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون  
 ظهوره في اللفظ تقيدا على اللفظ كما في الاسم الذي في آخوه ياء مكسورة  
 ما قبلها سواء كانت محذوفة بالثقاة الساكنين (كقاضي) او غير  
 محذوفة كالقاضي (رفعا وحرا) اي في حالتي الرفع والجواز في حاله  
 النسب الاستشقال للضمة والكسرة على الياء دون الضمة (ونحو مسلمي)  
 عطف على قوله كفاش يعني تقدير الاعراب للاستشقال قد يكون في الاعراب  
 بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف ونحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب  
 للتقدير فانه يختص بالاعراب بالحركة (رفعا) يعني تقدير الاعراب في محو  
 انما هو في حاله الرفع فقط دون النسب الجواز في مسلي فان اصله  
 مسلي يسقط النون بالافتتاح فاجتمع الواو والياء والسابق منها  
 ساكن فان قلبت الواو ياء وايدغم الياء في الياء وكسر ما قبل الياء  
 فلم يبق عللا الرفع التي هي الواو في اللفظ فصارت الاعراب حال الرفع

مع او كانا لا اعراب بالحرف واجتمع ذلك الحرف مع حرف  
 آخر فوجب نقل الكل على اللسان وانما قلنا ذلك ليعلم  
 التثنية نحو مسلمي وعطف على قوله كفاش غشبت  
 مع لزوم الخروج من الكسرة الى الضمة في حال الرفع  
 في جاء في قاضي واجتماع الكسرتين في حال الجر حرف  
 مررت بقاضي لكون ما قبل اللام مكسورا  
 مع وانما قال في آخوه ياء مكسورة ما قبلها احتراز  
 من نحو ظبي فان اعرابه لفظي لعدم الاستشقال غشبت  
 مع بمعنى قولهم رفعوا جواز طرف للاستشقال المقدر  
 والمعنى كاستشقال المقدر والمعنى كاستشقال قاض وقت  
 مرفوعة وعجزه رديه او وقت رفع العامل وجزه  
 ولما ان جعل مصدر اعراب استشقال رفع وجزوا لا  
 مما اضيف اليه الاستشقال المقدرا مما كان كونه مرفوعا  
 او مجزورا عبد القصور  
 مع وانما استشقال كسرة على الياء لانه يجمع اربع كسرات  
 كسرة الضياء وكسرة الباء والياء عبارة عن الكسرتين  
 فيجمع اربع كسرات  
 مع على الياء المكسورة ما قبلها وذلك لخصيص بفتح  
 الياء ونقل الحرف مع تحريك ما قبلها بحركة تقييده  
 فان سكن ما قبل الياء يستشقال بحركة كظبي وكسري  
 مع وقد بين الشارح فائدة زيادة الضمير بقوله تعالى  
 تقدير الاعراب للاستشقال قد يكون في الاعراب بالحركة  
 وقد يكون في الاعراب بالحرف بخلاف تقدير الاعراب  
 للتقدير فانه يختص بالاعراب بالحركة ولهذا قال قده  
 كعصا وفلاحي بالعطف على المحرور فالحاصل ان المص  
 اراد التثنية بان تقدير الاعراب للاستشقال نوعان  
 بخلاف تقدير الاعراب للتقدير فانه نوع واحد جلي  
 مع فانه هو مرفوع لا على قاض فيكون مجزورا ووجوه التثنية  
 ظاهرا قد يكون ذكر الضمير مستدركا ومع ذلك  
 فيجوز الاحتمال بخلاف نحو وعطف مسلمي على قاضي

مما لا يكون حرفا الا بعد مئة للاستعمال في الالف والواو والهاء  
 تقدير الاعراب للاستعمال في الالف والواو والهاء  
 تقدير الاعراب للاستعمال في الالف والواو والهاء  
 تقدير الاعراب للاستعمال في الالف والواو والهاء

باعتبار ما ذكره في القضية الحقيقية المنصرفة وهو قول  
 التصدير فيما تعذر او استعمل من قبلها فانه يقع  
 فقط فالظاهر ان يقال فيها عداها كما في قوله قل  
 ان يكن غنيا او فقير فالله اولي بها الاية ولما خالف  
 المص للظاهر بما فرأه التصدير لزم التأويل وهذا  
 التصديق سقط ما ذكره الحاشي مصام الدين بعبارة  
 سقط في الدرر  
 قد قاله في المصنف اننا اذا عرفنا الالف والواو والهاء  
 في قولهم صوره كان فاعلم ان ما سواه لفظ من الاسماء  
 الهلالية ولم يذكره للاعراب الالف والواو والهاء لتفسير  
 ضبط لكثرة معرفته  
 ومنها مشروحة في بيان منصفه الاسم  
 بقوله وما ذكره في بيان ما لم يجر مجازا بقوله  
 وتكلم في غير المنصرف وترك المنصرف ان التصدير اذا  
 سبق للحرف في بيان مواضع الاعراب بالحركات والاعراب  
 بالحروف بقوله فالمراد المنصرف آه يحتاج الى بيان المنصرف  
 وغير المنصرف  
 قد قول في غير المنصرف ما خرد من الصرف اما بمعنى المنصرف  
 والتغيير فاما ان التغيير والتحريف عن اصل الامة  
 اكثر بسبب دخول الحركات الثلثة والتثنية في المنصرف  
 وما ليس بهذه المثابة كانه لم يصرف بالنسبة الى القسم  
 الاول يسمى غير منصرف واما بمعنى الزيادة في المنصرف  
 على زيادة الاعراب والتثنية منصرفا  
 من زيادة التثنية  
 ما اخذنا في تفسيره ما بالانكسار وهو احد احتماليه لان  
 اقرب ما يحتاج الى التفرح بالثنية ولم يشر الى الاحتمال  
 الاخر لوضوح امره واشتهاره  
 قد قول قول توثان اراد دفع ايراد وهو ان المراد علنا المنع  
 الصرف فيلزم اخذ منع الصرف في تعريف غير المنصرف  
 وهو فاسد لان مراد يعرف غير المنصرف لم يعرف  
 منع الصرف ومن عرف عرف فاشاد الشارح الا انزاله  
 بالعلتين ما يؤيد اننا نأثر ما قبله من ملاحظة منع  
 التصريف فلو سبقت ملاحظة ما هو المطلوب ولعل  
 فائدة الموصوف كونها علمية الاشارة الى كونها  
 علمية منع الصرف فليتدبر ويمكن ان يكون المراد

الرفع تقدير ما يختلف في النسب والحرفان الادغا لا يخرج الياء عن حقيقتها  
 فيكون العنونة فيه مقدره  
 فاذ الالف المدغمه ايضا ياء وقد يكون لا اعرابا بحروف تقديره في الاحوال  
 كما ذكره في  
 التثنية في مثل جاء في باب القوم ورايت با القوم ومرت با القوم فانه  
 كقوله الاسماء المشتهرة اذا اضيف الى الاسم الذي في اور حمزة وصل  
 لما سقط حرف في الاعراب عن اللفظ بالتبعا وانما سكنين ثم سبق الاعراب  
 الالف والواو والياء والالف  
 لفظا بل سار تقديره (واللفظي) اي الاعراب المتلفظ بها (فاعداه)  
 فان المعنى هو اللفظ لا الكتابة  
 يعني فيما عدا ما ذكره مما تعذر فيه الاعراب او استعمل وما ذكر في تفصيل  
 ما ذكره في بيان انواع الاعراب  
 المراد بالغير وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف ومعرفة يعرف  
 لان ترادف المنصرف في متناه الاربعة والاربعة  
 المنصرف على قياس الاعراب التقديرية واللفظي يعرف غير المنصرف واكتفى  
 بالاضافة لا الامة  
 بتعريفه فقال (غير المنصرف ما) اي باسم معرب (فيه علتان) توثان  
 في المنصرف  
 باجماعها واستجماع ثمرتها في اقسامها  
 (تسع او) علة (واحدة منها) اي تلك التسع (يقوم) هذه العلة  
 الواحدة (مقامها) اي مقامها هاتين العلتين بان توثان واحدا وانها  
 وهي الالعلل التسعة مجموع ما في هذين العلتين من الامور التسعة  
 لا يكمل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على الالعلل التسع بكل واحد من هذا  
 الامور وذلك المجموع (عدل ووصف وثابت ومعرفة وغيره)  
 ثم تفرع (ثم تفرعت) والعدل في عطف هاتين العلتين من لواو الالف  
 ثم تفرع (ثم تفرعت) والعدل في عطف هاتين العلتين من لواو الالف  
 ثم تفرع (ثم تفرعت) والعدل في عطف هاتين العلتين من لواو الالف

مما لا يكون حرفا الا بعد مئة  
 تقدير الاعراب للاستعمال في الالف والواو والهاء  
 تقدير الاعراب للاستعمال في الالف والواو والهاء  
 تقدير الاعراب للاستعمال في الالف والواو والهاء

الالف والواو والياء والالف  
 لفظا بل سار تقديره (واللفظي) اي الاعراب المتلفظ بها (فاعداه)  
 فان المعنى هو اللفظ لا الكتابة  
 يعني فيما عدا ما ذكره مما تعذر فيه الاعراب او استعمل وما ذكر في تفصيل  
 ما ذكره في بيان انواع الاعراب  
 المراد بالغير وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف ومعرفة يعرف  
 لان ترادف المنصرف في متناه الاربعة والاربعة  
 المنصرف على قياس الاعراب التقديرية واللفظي يعرف غير المنصرف واكتفى  
 بالاضافة لا الامة  
 بتعريفه فقال (غير المنصرف ما) اي باسم معرب (فيه علتان) توثان  
 في المنصرف  
 باجماعها واستجماع ثمرتها في اقسامها  
 (تسع او) علة (واحدة منها) اي تلك التسع (يقوم) هذه العلة  
 الواحدة (مقامها) اي مقامها هاتين العلتين بان توثان واحدا وانها  
 وهي الالعلل التسعة مجموع ما في هذين العلتين من الامور التسعة  
 لا يكمل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على الالعلل التسع بكل واحد من هذا  
 الامور وذلك المجموع (عدل ووصف وثابت ومعرفة وغيره)  
 ثم تفرع (ثم تفرعت) والعدل في عطف هاتين العلتين من لواو الالف  
 ثم تفرع (ثم تفرعت) والعدل في عطف هاتين العلتين من لواو الالف  
 ثم تفرع (ثم تفرعت) والعدل في عطف هاتين العلتين من لواو الالف

هذا من توجبه الثاني ايضا فتأمل  
 والمواد من هذا التوجيه اما كون الالف فاعل  
 الظرف واما كون الالف مبتدأ والظرف خبره وعلى  
 كلا التقديرين قول زائدة حال من النون وانجز الظرف  
 حال من مبتدأ حال الاولى فيكون من الاحوال المتروكة  
 او من مبهمة المستتر في زائدة فيكون من الاحوال المتروكة  
 او صفة لمحركة  
 ثم لان يكون معنى الكلام و تمنع النون من الالمحرك  
 الصرف حال كونها زائدة حال كون مثل النون الالف وان  
 خبر بان الالف من زيادة الالف من هذا المعنى فتأمل  
 في بابه تكلم الالف ثم النون المزيدتان والمعنى حال كونه  
 متصفا بزيادة الالف قبل ان تصافه بالزيادة  
 قد لا يخفى ان هذه الازادة بعيدة من اطلع لا تقضية  
 وضعه ولا قاعدة الا اننا نشارح ادعوان هذا المضمون  
 عرفا بدليل ان هذا المعنى مفهوم من نظيره وهو قولك  
 جاءني زيد وراكبا من قبل اخوه  
 ثم لان جعل الالف فاعلا لزيادة والزيادة حال من النون  
 اذا اشتراكها فيها لانها صارت مفعلة لها حتى لو لم يقصد  
 الاشتراك فيها لما كان لهذا التعبير وجه محتم  
 ثم ولا يلزم ان يكونا راكبين على فرس واحد بل يجوز ان يكونا  
 راكبين على فرسين على عدة بل المراد هنا المحركة  
 ثم الاول ان يقال والاقول بان كل واحد منها مانع  
 لان المذكور في نظم الى سعيد المانع لا الصلة حيث قال  
 موانع الصرف تسع اه وقد اعتد دع عن هذا ما هو الموانع  
 جمع ما حقه وتأتيه باعتبار ان موصوف الصلة فكانه  
 قال الصلة الموانع للصرف تسع  
 ثم والاشارة الى الحكاية والتركيبا ما الحكاية والنقل  
 من فعل الى الاسم ففي وزن النقل مع الوصف كما علم  
 او مع الصلة كتركب عليا واما التركب ففي المواقف  
 وقد تكلف في اعتبار التركيب هناك تكلفا لا معنوية  
 فلا يعنى الصلة العرفية في الحقيقة  
 من الالف فاعلا لزيادة والزيادة حال من النون  
 اذا اشتراكها فيها لانها صارت مفعلة لها حتى لو لم يقصد  
 الاشتراك فيها لما كان لهذا التعبير وجه محتم  
 ثم ولا يلزم ان يكونا راكبين على فرس واحد بل يجوز ان يكونا  
 راكبين على فرسين على عدة بل المراد هنا المحركة  
 ثم الاول ان يقال والاقول بان كل واحد منها مانع  
 لان المذكور في نظم الى سعيد المانع لا الصلة حيث قال  
 موانع الصرف تسع اه وقد اعتد دع عن هذا ما هو الموانع  
 جمع ما حقه وتأتيه باعتبار ان موصوف الصلة فكانه  
 قال الصلة الموانع للصرف تسع  
 ثم والاشارة الى الحكاية والتركيبا ما الحكاية والنقل  
 من فعل الى الاسم ففي وزن النقل مع الوصف كما علم  
 او مع الصلة كتركب عليا واما التركب ففي المواقف  
 وقد تكلف في اعتبار التركيب هناك تكلفا لا معنوية

وهذا القول تقريبا) فقول زائدة منصوب على حاله اذا المعنى يمنع  
 النون الصبر حال كونها زائدة وقوله الفاعل الظرف اعني من قبلها او  
 خبره الظرف المنقولة ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف  
 مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنها بالالف النون الزائدتين وتقول  
 الالف علا لقول زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف  
 قبل النون اشتراكها في وصف الزيادة وتقد الالف عليها في هذا الوصف  
 لفهم زيادة تماميها وهذا كما اذا قلت جاءني زيد وراكبا من قبل اخوه  
 فانه يد على اشتراكها في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف  
 وقوله وهذا القول تقريبا يعني ذكر العلل بصيغة النظم تقرب لها الى  
 الحفظ لان حفظ النظم اسهل والقول بان كل واحد من الالف تسعة  
 على قول تقريبا لا تخفى اذا العلة في الحقيقة اشارة منها لا واحدة  
 او القول بانها تسع تقرب لها الى الصواب لان في تعدد ما خلا فاقول  
 بعضهم انها تسعة وقول بعضهم انها اثنا وقال بعضهم انها احد عشر  
 لكن القول بانها تسعة تقرب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلاثة ثم  
 انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب كرها والبيتين فقال (مثل)  
 مثال للعلل (واجر) مثال للوصف (وصلة) مثال للتأنيث  
 (وزين) مثال للمعرفة وفي ايراد زين مثلا للمعرفة بعد طلمة

هذا من توجبه الثاني ايضا فتأمل  
 والمواد من هذا التوجيه اما كون الالف فاعل  
 الظرف واما كون الالف مبتدأ والظرف خبره وعلى  
 كلا التقديرين قول زائدة حال من النون وانجز الظرف  
 حال من مبتدأ حال الاولى فيكون من الاحوال المتروكة  
 او من مبهمة المستتر في زائدة فيكون من الاحوال المتروكة  
 او صفة لمحركة  
 ثم لان يكون معنى الكلام و تمنع النون من الالمحرك  
 الصرف حال كونها زائدة حال كون مثل النون الالف وان  
 خبر بان الالف من زيادة الالف من هذا المعنى فتأمل  
 في بابه تكلم الالف ثم النون المزيدتان والمعنى حال كونه  
 متصفا بزيادة الالف قبل ان تصافه بالزيادة  
 قد لا يخفى ان هذه الازادة بعيدة من اطلع لا تقضية  
 وضعه ولا قاعدة الا اننا نشارح ادعوان هذا المضمون  
 عرفا بدليل ان هذا المعنى مفهوم من نظيره وهو قولك  
 جاءني زيد وراكبا من قبل اخوه  
 ثم لان جعل الالف فاعلا لزيادة والزيادة حال من النون  
 اذا اشتراكها فيها لانها صارت مفعلة لها حتى لو لم يقصد  
 الاشتراك فيها لما كان لهذا التعبير وجه محتم  
 ثم ولا يلزم ان يكونا راكبين على فرس واحد بل يجوز ان يكونا  
 راكبين على فرسين على عدة بل المراد هنا المحركة  
 ثم الاول ان يقال والاقول بان كل واحد منها مانع  
 لان المذكور في نظم الى سعيد المانع لا الصلة حيث قال  
 موانع الصرف تسع اه وقد اعتد دع عن هذا ما هو الموانع  
 جمع ما حقه وتأتيه باعتبار ان موصوف الصلة فكانه  
 قال الصلة الموانع للصرف تسع  
 ثم والاشارة الى الحكاية والتركيبا ما الحكاية والنقل  
 من فعل الى الاسم ففي وزن النقل مع الوصف كما علم  
 او مع الصلة كتركب عليا واما التركب ففي المواقف  
 وقد تكلف في اعتبار التركيب هناك تكلفا لا معنوية

هذا من توجبه الثاني ايضا فتأمل  
 والمواد من هذا التوجيه اما كون الالف فاعل  
 الظرف واما كون الالف مبتدأ والظرف خبره وعلى  
 كلا التقديرين قول زائدة حال من النون وانجز الظرف  
 حال من مبتدأ حال الاولى فيكون من الاحوال المتروكة  
 او من مبهمة المستتر في زائدة فيكون من الاحوال المتروكة  
 او صفة لمحركة  
 ثم لان يكون معنى الكلام و تمنع النون من الالمحرك  
 الصرف حال كونها زائدة حال كون مثل النون الالف وان  
 خبر بان الالف من زيادة الالف من هذا المعنى فتأمل  
 في بابه تكلم الالف ثم النون المزيدتان والمعنى حال كونه  
 متصفا بزيادة الالف قبل ان تصافه بالزيادة  
 قد لا يخفى ان هذه الازادة بعيدة من اطلع لا تقضية  
 وضعه ولا قاعدة الا اننا نشارح ادعوان هذا المضمون  
 عرفا بدليل ان هذا المعنى مفهوم من نظيره وهو قولك  
 جاءني زيد وراكبا من قبل اخوه  
 ثم لان جعل الالف فاعلا لزيادة والزيادة حال من النون  
 اذا اشتراكها فيها لانها صارت مفعلة لها حتى لو لم يقصد  
 الاشتراك فيها لما كان لهذا التعبير وجه محتم  
 ثم ولا يلزم ان يكونا راكبين على فرس واحد بل يجوز ان يكونا  
 راكبين على فرسين على عدة بل المراد هنا المحركة  
 ثم الاول ان يقال والاقول بان كل واحد منها مانع  
 لان المذكور في نظم الى سعيد المانع لا الصلة حيث قال  
 موانع الصرف تسع اه وقد اعتد دع عن هذا ما هو الموانع  
 جمع ما حقه وتأتيه باعتبار ان موصوف الصلة فكانه  
 قال الصلة الموانع للصرف تسع  
 ثم والاشارة الى الحكاية والتركيبا ما الحكاية والنقل  
 من فعل الى الاسم ففي وزن النقل مع الوصف كما علم  
 او مع الصلة كتركب عليا واما التركب ففي المواقف  
 وقد تكلف في اعتبار التركيب هناك تكلفا لا معنوية

هذا من توجبه الثاني ايضا فتأمل  
 والمواد من هذا التوجيه اما كون الالف فاعل  
 الظرف واما كون الالف مبتدأ والظرف خبره وعلى  
 كلا التقديرين قول زائدة حال من النون وانجز الظرف  
 حال من مبتدأ حال الاولى فيكون من الاحوال المتروكة  
 او من مبهمة المستتر في زائدة فيكون من الاحوال المتروكة  
 او صفة لمحركة  
 ثم لان يكون معنى الكلام و تمنع النون من الالمحرك  
 الصرف حال كونها زائدة حال كون مثل النون الالف وان  
 خبر بان الالف من زيادة الالف من هذا المعنى فتأمل  
 في بابه تكلم الالف ثم النون المزيدتان والمعنى حال كونه  
 متصفا بزيادة الالف قبل ان تصافه بالزيادة  
 قد لا يخفى ان هذه الازادة بعيدة من اطلع لا تقضية  
 وضعه ولا قاعدة الا اننا نشارح ادعوان هذا المضمون  
 عرفا بدليل ان هذا المعنى مفهوم من نظيره وهو قولك  
 جاءني زيد وراكبا من قبل اخوه  
 ثم لان جعل الالف فاعلا لزيادة والزيادة حال من النون  
 اذا اشتراكها فيها لانها صارت مفعلة لها حتى لو لم يقصد  
 الاشتراك فيها لما كان لهذا التعبير وجه محتم  
 ثم ولا يلزم ان يكونا راكبين على فرس واحد بل يجوز ان يكونا  
 راكبين على فرسين على عدة بل المراد هنا المحركة  
 ثم الاول ان يقال والاقول بان كل واحد منها مانع  
 لان المذكور في نظم الى سعيد المانع لا الصلة حيث قال  
 موانع الصرف تسع اه وقد اعتد دع عن هذا ما هو الموانع  
 جمع ما حقه وتأتيه باعتبار ان موصوف الصلة فكانه  
 قال الصلة الموانع للصرف تسع  
 ثم والاشارة الى الحكاية والتركيبا ما الحكاية والنقل  
 من فعل الى الاسم ففي وزن النقل مع الوصف كما علم  
 او مع الصلة كتركب عليا واما التركب ففي المواقف  
 وقد تكلف في اعتبار التركيب هناك تكلفا لا معنوية



بلا واما عند  
غير المحض فهو ما  
الكسر والتشوين فصدق  
احدهما جعل منصرفا حقيقة  
بلا قول والتشوين الاول والتشوين باو المانح  
الخولان من غير المنصرف بل من ان يكون باو المانح  
كسرها بل يصطلح بالحد  
لوانها وفي من يسمى بالحد  
بلا قول بل لم يزل هو الاسم  
الباقيتين في بعد حال الكسر والتشوين اما المانح  
اولا فطبي الا وبل من وجود التشوين لا غير  
فان اثره المنع عليه فغير غير المنصرف والموانح  
وعلى تناقض ما بين العليين مؤثرين معتقدين في  
الصرايح فان كون المنصرف في الالاشياء  
كما صرح الشارح غصم الله

بلا قول للمنصرفة لان الضرورة ترد الاشياء  
منها بصرف ولا يخرجها عن صحتها ولا يخرجها  
وكما يخرجها عن صحتها عند المنصرفة  
ممدودة لان اصلها الممدودة  
المقصورة وجوز  
الكوفين

في اجعله منصرفا حقيقة فان المنصرف عند المنصرف ما فيه علينا او  
تقول مصفاها وبادخال الكسر والتشوين لا يلزم خلوا لاسم عنها وقيل  
المراد بالصرص معنى اللغوي لا الاصطلاحي والصرص في صرفه راجع الى  
حكمه (المنصرفة) اي الضرورة ووزن الشعر اورد عناية القافية فانه اذا  
وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صير الكسرا يخرج  
عن الوزن او نزحاف يخرج عن السلا ابا الاول فكقوله صببت  
على مصابف لوانها صببت على الايام صيرت ليايا واما القافية  
فكقوله عدد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كوزنه يتضوع  
فانه لو فتح نون نعمان من غير تشوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه  
زخاف يخرج عن السلا كما يحكم به سلا الطبع فان قلت الاحتراز عن  
الزخاف ليس ضروري فكيف يتم قول المنصرفة قلنا الاحتراز عن  
بعض الزخافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما  
الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلا على غير الالاشياء  
حيث انه العالمين محين بشير نذر بهاشمي مكرم عطفوه ووفين  
فانه لو قال باحد لا يحمل بالوزن ولكنه يحمل بالقافية فان حرف الروي  
في سائر الالاشياء الدال المسكوة (او للتناسق) اي ويجوز صرف المنصرف  
ليحصل التناسق بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسق بين الكلمات

وطائفة من البصريين منع صرف العلم للمنصرفة  
في غير المانح كون اللام للعوض عن المضاف اليه والحمد  
فان الضرورة مخصوصة بالشعرا لا توجد في الشعر  
قوله للضرورة من قبيل خرجت مخافة للشعر جلي

قائل الام المؤمنين فاطمة الزهري  
اول البيت  
ما ذى على من شم تربة احمد ان لا يشتم مدعى الزما غويا  
واعتنى بها الدعاء واعنى وقع على من شم تربة احمد في  
ان لا يشتم مدعى الزمان وامتداده انواع القافية والاشياء  
للا تكارر والمعنى يقع على شئ لا يستغنى بشئ عن شئ  
الغوي والمعنى ما ذى من شم تربة احمد ان لا يشتم  
اه والاستغناء عن شئ من عظم الموجب وهو كمال  
الاستغناء عن شئ انشواني غصم الدين

ولا والمعنى نزلت على كروهاات مكررات لوزن  
على الالاشياء في غاية الصفاء صادف تلك الالاشياء في  
الظلال كالليل قبل غروب الشمس فلو لم يجعل مصابف  
في حكم المنصرف باو المانح لكان المنصرف الاول  
ناقصا عن المصراع الثاني بحرف لان التشوين يقع حرفا  
عند الشعراء  
قائل الام السافعي في مدح امام الاعظم  
اول البيت  
هنيئا لارباب النعيم نعيمهم وللعاشق المسكين فارتج

في جواب سؤال مقدم نشأ من الارباب لاعداد او بالفتح  
علة لذلك الامر محذوف اللام  
نند ولما كان كل من محروفا لعاطفة كيفان تمام  
مع انواو المعاطفة معان لا يجوز اجتماع حروف العطف  
قلنا ضم الامر كذلك ان كلمة تكبر اذا وقعت بعد الواو  
يخرج عن كونها للعطف وتتمحض بالاستد والتشوين  
كأن اللام اذا اجتمعت مع سوف يخرج عن كونها للعطف  
وتخصص التاكيد  
بشيرة لافاعي

لا مستندا خصوصا بالنسبة الى المتكلم مثل سلا عليك  
اي سلامي على من قبلي بالتشريف من كل افة ونقصه  
والتيبة من كل عيب تقادة

قوله ان يشتمني بالحققة الاشارة للكفران  
فصيرت للمؤمنين تذكرا من انهم لا يفتخرون  
والوجه في الجاهل في التذكار والاعراض ما شتم  
قوله ان يشتمني بالحققة الاشارة للكفران  
فصيرت للمؤمنين تذكرا من انهم لا يفتخرون  
والوجه في الجاهل في التذكار والاعراض ما شتم

انذار بهذا التشوين احد هما ان فعل التناسق  
قوله ان يشتمني بالحققة الاشارة للكفران  
فصيرت للمؤمنين تذكرا من انهم لا يفتخرون  
والوجه في الجاهل في التذكار والاعراض ما شتم

قوله ان يشتمني بالحققة الاشارة للكفران  
فصيرت للمؤمنين تذكرا من انهم لا يفتخرون  
والوجه في الجاهل في التذكار والاعراض ما شتم

قوله ان يشتمني بالحققة الاشارة للكفران  
فصيرت للمؤمنين تذكرا من انهم لا يفتخرون  
والوجه في الجاهل في التذكار والاعراض ما شتم

قوله ان يشتمني بالحققة الاشارة للكفران  
فصيرت للمؤمنين تذكرا من انهم لا يفتخرون  
والوجه في الجاهل في التذكار والاعراض ما شتم

قوله ان يشتمني بالحققة الاشارة للكفران  
فصيرت للمؤمنين تذكرا من انهم لا يفتخرون  
والوجه في الجاهل في التذكار والاعراض ما شتم

قوله ان يشتمني بالحققة الاشارة للكفران  
فصيرت للمؤمنين تذكرا من انهم لا يفتخرون  
والوجه في الجاهل في التذكار والاعراض ما شتم

قوله ان يشتمني بالحققة الاشارة للكفران  
فصيرت للمؤمنين تذكرا من انهم لا يفتخرون  
والوجه في الجاهل في التذكار والاعراض ما شتم

قوله ان يشتمني بالحققة الاشارة للكفران  
فصيرت للمؤمنين تذكرا من انهم لا يفتخرون  
والوجه في الجاهل في التذكار والاعراض ما شتم

قوله ان يشتمني بالحققة الاشارة للكفران  
فصيرت للمؤمنين تذكرا من انهم لا يفتخرون  
والوجه في الجاهل في التذكار والاعراض ما شتم



من اجزاء الموروث  
كان في الشراي في قوله تعالى  
ان يبدوا بعد ان يسموا في الاول  
والثاني والثالث من اجزاء  
من قوله في قوله تعالى  
وتختلفا اسماء اولادهم  
من قوله اسماء اولادهم  
الجد والجد والجد والجد  
وزن من غير وزن من غير وزن  
من غير وزن من غير وزن

من قوله سلاسل فان نون ما قبله وهو الكافر من الماكيز  
الفتوى وكان ما بعده وهو قول تعالى وتعالى لا تناسب  
ما بعده وما قبله وهو قول تعالى وتعالى لا تناسب  
الفتوى وكان ما بعده وهو قول تعالى وتعالى لا تناسب

من قوله سلاسل فان نون ما قبله وهو الكافر من الماكيز  
الفتوى وكان ما بعده وهو قول تعالى وتعالى لا تناسب  
ما بعده وما قبله وهو قول تعالى وتعالى لا تناسب  
الفتوى وكان ما بعده وهو قول تعالى وتعالى لا تناسب

الكلمات مرتبة عندهم وان لم يصل الي الحد الضرورة (مثل سلاسل واغلا)   
حيث مره وسلاسل لتناسل في صيرها الذي يليها على الاطلاق   
واغلا لا ينال لجمع غير المنصرف الذي هو **المتصرف** الذي هو **غير المنصرف**   
لتناسله (وما يقوم مقامهما) اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العليتين   
من العلة التسع علتنا مكررتنا قامت كل واحدة منهما مقام العليتين   
لتركزها احديهما (الجمع) البالغ الي صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر   
في الجموع حقيقة كما كالت واساور وانما اعلم اوسعها كالحجج الوفية   
لها في عدد الوفاء والحركات والسكنات كمشا ومصايح وثانيتها التامة   
لكن لا مطلقا بل بصل اقتنا (و) هو انما التانين المتصرف والوحد   
اي كل واحدة منهما كتبني وحراء لانهما لا ازمتا للكله وضعيا لا لغارقتها   
املا فلا يقال في جبلتي جبل ولا في حراءي حراء فيجعل للكلمة بمنزلة   
تأنيثا خروضا التانين مكررا كظلا والثناء فانها ليست لازمة للكلية   
بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين الذكر والمؤنث فلوعرض   
اللزوم لعارض كالعلية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي (يقال عدل)   
مصداق مبنى للمفعول اي كون لاسم معدولا (يجزمه) اي خروج الاسم   
اي يكون مخزما (عن صيغة الاصلية) اي عن صورتها التي يقضي الاصل   
والقاعدة فان يكون ذلك لاسم عليها ولا يفتي ان صيغة المصدر ليست

من قوله سلاسل فان نون ما قبله وهو الكافر من الماكيز  
الفتوى وكان ما بعده وهو قول تعالى وتعالى لا تناسب  
ما بعده وما قبله وهو قول تعالى وتعالى لا تناسب  
الفتوى وكان ما بعده وهو قول تعالى وتعالى لا تناسب

من قوله سلاسل فان نون ما قبله وهو الكافر من الماكيز  
الفتوى وكان ما بعده وهو قول تعالى وتعالى لا تناسب  
ما بعده وما قبله وهو قول تعالى وتعالى لا تناسب  
الفتوى وكان ما بعده وهو قول تعالى وتعالى لا تناسب

من قوله سلاسل فان نون ما قبله وهو الكافر من الماكيز  
الفتوى وكان ما بعده وهو قول تعالى وتعالى لا تناسب  
ما بعده وما قبله وهو قول تعالى وتعالى لا تناسب  
الفتوى وكان ما بعده وهو قول تعالى وتعالى لا تناسب

من قوله سلاسل فان نون ما قبله وهو الكافر من الماكيز  
الفتوى وكان ما بعده وهو قول تعالى وتعالى لا تناسب  
ما بعده وما قبله وهو قول تعالى وتعالى لا تناسب  
الفتوى وكان ما بعده وهو قول تعالى وتعالى لا تناسب

من قوله سلاسل فان نون ما قبله وهو الكافر من الماكيز  
الفتوى وكان ما بعده وهو قول تعالى وتعالى لا تناسب  
ما بعده وما قبله وهو قول تعالى وتعالى لا تناسب  
الفتوى وكان ما بعده وهو قول تعالى وتعالى لا تناسب





انما حصلت لها بالتركيب لان ثلثة وضعنا سمارتية معن مره  
العده من غير ملاحظة معن الوصف فيه فلا وصف فيه في اصل  
الوضع ويدل عليه اضافة الامل والمعدود نحو ثلثة رجال  
وقد

وظاهر ان صيغة صيغة افعال واشتقاقا ايضا كما اشتقاه  
يقال آخر آخران آخرون واخر كما فضيل فضيلان افضلون  
وافاضل اخر اخران اخرات واخر كفضل فضليا فضليا  
وقضيل فلا يرد ان يكون معناه استند آخر لا يستلزم كون  
اسم التفضيل لان مثل هذا المعنى يتحقق في سبغ البيا لفته ايضا  
يعنى للمعنى المادى وهو الذى يقرىته السؤل تحققا كما اذا  
قيل زيد فلذا يقال اخر اخر ليس فيها اقل وقدرا لان اسم  
التفضيل ايضا معنى التولد لان الوصف اذا زاد في المفضل منق  
باسم التفضيل من المفضل عليه معنى لانه لو لم يكن كذلك لما كان  
للتفضيل وجه ولهذا المناسبة نقل الى معنى غير معنى قوله  
جا وفي زيد ورجل اخر جا وفي رجل غير زيد لكن بشرط ان يكون  
من جنس المذكور فلا يقال جا وفي رجل وجمارا اخر وامراه  
اخرى  
مخرج الرضى

وهو الاصل لان لا يكون معدولا عن المعرف اللوم لكان معرفه  
وليس كذلك لوقوع صفة الثكرة قال الله تعالى من ليام اخر  
والفرق بينه وبين اسس مما يلتفت اليه المحرمه  
ولمّا كان يقول لا يصح ان يكون معدولا من اخر من لان اخر  
جمع اخرى واخر معدود فكيف يصح معدولا لجمع من المفرد قلنا  
في جوابه ان افضل التفضيل اذا كان مستعملا بمن يستعمل في المذكور  
والمؤن ولجمع في يكون اخر معدولا عن جمع نحو اقله  
يعنى من المضاف اليه من التركيب الاضافي لا يخلو اما ان يوجب  
التنوين في المضاف ليكون عنها علامة في الوقوع حينئذ واما  
ان يوجب بناء المضاف لثمنه معنى الاضافة وهو معنى من مع  
المعروف كقيل لان اصل قبل زيد فلما حذف المضاف اليه ونوى  
بشي على ضم للمضافين  
واما ان يوجب ان يليه تركيب اخر من مثله بشرط ان يكون المضاف  
والمضاف اليه في ثنائى من المضاف والمضاف الى والاول يكون  
قوية عن ان المضاف اليه محذوف في الاول نحو اتم تيم عدلى

فان قلت اذا كان الوصف في الاصل مفعولا متعللا لانه لا يوجب  
لا بد اعتبار هذا الاستعمال  
الاصل والمعدودان فاستعمل في الاستعمال المتعلل  
معتبرة فيما وردت في العدد نفس الاصل والواحد الوصفية  
ان يكون الوصف في الاصل والواحد الوصفية  
فان قلت ان الوصفية الوصفية بشرط ان لا يقع منها في الاصل والواحد الوصفية  
ولم يقل واحد  
لان اعتبار العدة كذلك لكان العدة قائما مقام العلة في الاصل والواحد الوصفية  
انما يكون الوصف في الاصل والواحد الوصفية  
فان قلت ان الوصفية الوصفية بشرط ان لا يقع منها في الاصل والواحد الوصفية  
ولم يقل واحد  
لان اعتبار العدة كذلك لكان العدة قائما مقام العلة في الاصل والواحد الوصفية

بجانبها والسبب منع في ثلثة ومثلثة واخواتهما العدة والوصف لان  
الوصفية العصبية التى كانت ثلثة وثلاثة اصلية في ذلك ومثلثة اعلم  
فما وضعا لهما (واخر) جمع اخرى مؤنث آخر والاسم للتفضيل لان عنده  
في الاصل استند آخر كما لم يقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل  
باللام والاصناف او كلة فمن وجب ان يستعمل بواحد منها علم ان معدول  
عن احدتها فاعلم ان معدول عن اسم التفضيل في اللام من الاخر وقال  
بعضهم انه معدول عما ذكره معر من اى عن اخر من والغالب يذهب الى تقدير  
الاصناف لانها توجب التنوين والبناء واوليا في اخرى مثلا نحو حينئذ  
وقيل وياتيم تيم عدلى وليس اخر شي من ذلك فعلم ان يكون معدولا  
عن احد الآخرىين (ومجم) جمع جمعاً مؤنث جمع وكذا كجم ومع  
ويصم وقياس فعلا وفعال ان كانت صفة ان يجمع على فعل كجم او على  
جم وان كانت اسما ان يجمع على فعلى او فعلا واكصلا على صحاح واصحوا  
فاصلها اجمع اجماعى وجمعا وافاذا اعتبر اجماعى واحد منها  
تحقق العدة فاحد سبب فيها العدة التحققة والاخر الصفة الاملية  
وان صارت بالعلية وفيها التا كيداسما وفي اجمع واخواته احد سبب  
ورن الفعل والاخر الصفة الاملية وعلى ما ذكرنا لا يرد لجموع اشادة  
كائيب واهورس فان لم يعتبر اجماعى اجماعى هو القاس فيهما كائيا وهورس  
شانه

فان قلت ان الوصفية الوصفية بشرط ان لا يقع منها في الاصل والواحد الوصفية  
ولم يقل واحد  
لان اعتبار العدة كذلك لكان العدة قائما مقام العلة في الاصل والواحد الوصفية

تتعلق بالوصفية العصبية التى كانت ثلثة وثلاثة اصلية في ذلك ومثلثة اعلم  
فما وضعا لهما (واخر) جمع اخرى مؤنث آخر والاسم للتفضيل لان عنده  
في الاصل استند آخر كما لم يقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل  
باللام والاصناف او كلة فمن وجب ان يستعمل بواحد منها علم ان معدول  
عن احدتها فاعلم ان معدول عن اسم التفضيل في اللام من الاخر وقال  
بعضهم انه معدول عما ذكره معر من اى عن اخر من والغالب يذهب الى تقدير  
الاصناف لانها توجب التنوين والبناء واوليا في اخرى مثلا نحو حينئذ  
وقيل وياتيم تيم عدلى وليس اخر شي من ذلك فعلم ان يكون معدولا  
عن احد الآخرىين (ومجم) جمع جمعاً مؤنث جمع وكذا كجم ومع  
ويصم وقياس فعلا وفعال ان كانت صفة ان يجمع على فعل كجم او على  
جم وان كانت اسما ان يجمع على فعلى او فعلا واكصلا على صحاح واصحوا  
فاصلها اجمع اجماعى وجمعا وافاذا اعتبر اجماعى واحد منها  
تحقق العدة فاحد سبب فيها العدة التحققة والاخر الصفة الاملية  
وان صارت بالعلية وفيها التا كيداسما وفي اجمع واخواته احد سبب  
ورن الفعل والاخر الصفة الاملية وعلى ما ذكرنا لا يرد لجموع اشادة  
كائيب واهورس فان لم يعتبر اجماعى اجماعى هو القاس فيهما كائيا وهورس  
شانه

اشارة بان جمعها مؤنث اجمع فضل  
انما هو ما وجد في التكملة وجمعا وان  
فانما هو الاسم المؤنث الذى يوجب جمعها  
فانما هو ما وجد في التكملة وجمعا وان  
فانما هو الاسم المؤنث الذى يوجب جمعها  
فانما هو ما وجد في التكملة وجمعا وان

كذلك ولو اعتبر له  
فان اوقاس فلو اعتبر له  
واس وان اوقاس فلو اعتبر له  
است التذوق والبرهان  
فان اوقاس فلو اعتبر له  
واس وان اوقاس فلو اعتبر له  
است التذوق والبرهان

فان اوقاس فلو اعتبر له  
واس وان اوقاس فلو اعتبر له  
است التذوق والبرهان  
فان اوقاس فلو اعتبر له  
واس وان اوقاس فلو اعتبر له  
است التذوق والبرهان

فان اوقاس فلو اعتبر له  
واس وان اوقاس فلو اعتبر له  
است التذوق والبرهان  
فان اوقاس فلو اعتبر له  
واس وان اوقاس فلو اعتبر له  
است التذوق والبرهان

فان اوقاس فلو اعتبر له  
واس وان اوقاس فلو اعتبر له  
است التذوق والبرهان  
فان اوقاس فلو اعتبر له  
واس وان اوقاس فلو اعتبر له  
است التذوق والبرهان

فان اوقاس فلو اعتبر له  
واس وان اوقاس فلو اعتبر له  
است التذوق والبرهان  
فان اوقاس فلو اعتبر له  
واس وان اوقاس فلو اعتبر له  
است التذوق والبرهان

فان اوقاس فلو اعتبر له  
واس وان اوقاس فلو اعتبر له  
است التذوق والبرهان  
فان اوقاس فلو اعتبر له  
واس وان اوقاس فلو اعتبر له  
است التذوق والبرهان

وانما يقع في العمل على نظارة من غير معرفه  
 وقول ان كان في الوجود في غير معرفه  
 من غير معرفه  
 وقول ان كان في الوجود في غير معرفه  
 من غير معرفه  
 وقول ان كان في الوجود في غير معرفه  
 من غير معرفه

الوصف كونه الاسم والوصف كونه الاسم  
 والوصف كونه الاسم والوصف كونه الاسم  
 والوصف كونه الاسم والوصف كونه الاسم  
 والوصف كونه الاسم والوصف كونه الاسم  
 والوصف كونه الاسم والوصف كونه الاسم  
 والوصف كونه الاسم والوصف كونه الاسم

يخرج اسم المكافؤ والزما ومضرب مثلا مذهب معناه  
 فذل على انات مبهمة مأخوذة مع بعض معانيها  
 على صفات نفسه  
 فقولان في مبهمة مأخوذة مع بعض معانيها  
 على صفات نفسه

لتحصيل سبب منع الضم وانما قال في نفي قيم لان الحجاز  
 ما يخرج فيه والمراد من نفي قيم اكثرهم فان اقلين  
 المراد من نفي قيم اكثرهم فان اقلين  
 المراد من نفي قيم اكثرهم فان اقلين  
 المراد من نفي قيم اكثرهم فان اقلين

وهو كون الاسم انما فسر به لانه الوصف يطلق على معنيين  
 احدهما تابع يدل على معنى في متبوعه والثاني كون آء الضم  
 في باب منع الضم هو الثاني  
 بين الوصف والصفة والمتكلمون فوق ابنيها وقالوا  
 الوصف قائم بالوصف والصفة قائم بالوصف  
 احتاج الى هذا التاكيد لان الاسباب موردة معنوية ولو  
 لم يؤيد بلزم كونها شيئا سببا لنفسه هذا  
 جلي

والاعراض انتم مبهمة مأخوذة مع بعض معانيها سواء كانت هذه  
 الدلالة بحسب الموضوع مثل اجرفان موضوع لذات ما اخذت مع  
 صفاتها التي هي لجمرة او بحسب الاستعمال مثل ربيع ومررت بنسوان ربيع  
 فانه موضوع لمرتة معنوية من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب  
 الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما جرى فيه  
 على النسوة التي هي من قبيل المعدود لا الاعداد علم انه معناه مررت  
 بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرضي في الاستعمال  
 لا اصلي بحسب الموضوع والمعتبر في سببية منع الضم هو الوصف الاصلي  
 لا الصائفة لا العرضية فلهذا قال المصنف (شرطه) اي غير الوصف  
 في سببية منع الضم (ان يكون) وصفا (في الاصل) الذي هو الوضع  
 بان يكون ويضبط على الوصفية لان تعرضه الوصفية بعد الوضع  
 في الاستعمال سواء يوق على الوصفية الاصلية او زالت عنه (فلا)  
 بان يخرج عن سببية منع الضم (الغلبة) اي غلبته (الاسمية) على الوصفية

اي في اجرو الموصوف له مع الصلة مبهمة البعض لان ماخذ الفاء  
 من المعانيف الير منزل قطعت بعضا نامله قال العاصم والذكورة  
 ايضا وفيه ان مثل الذكورة والانوثة لو كانت من جنس الصفا  
 التي كانا لاخذها موجبا للوصف بلزم ان يكون جميع  
 الاسماء النكرة وصفا لانها تدل على ان مبهمة مأخوذة  
 مع الذكورة والانوثة فلم يكن ان يكون مثل انسان وفرس  
 وحيوان وحجارة وكأية وصفا وليس كذلك  
 نعمت

فان كانا لاخذها موجبا للوصف بلزم ان يكون جميع  
 الاسماء النكرة وصفا لانها تدل على ان مبهمة مأخوذة  
 مع الذكورة والانوثة فلم يكن ان يكون مثل انسان وفرس  
 وحيوان وحجارة وكأية وصفا وليس كذلك  
 نعمت

فهم من هذا الكلام ان الوصفية انما تعرض لاسماء العدد  
 لان جعلت فتا المعدود واطلقت عليه دون سائر كنهاته  
 مع ان كل اسم عددا استعمال مع غيره براد منه ذات ماله  
 ذلك المرثية من مراتب العدد فليكون اكثر استعمال العدد  
 بل جميعها في معنى الوصفية  
 جاز

وصف ياربع دفعا توهم ان النسوة لما كانت من ذوات  
 العقول توهم انها لم تعد لان العدد لا يكون معدودا  
 فان قيل لم يفسر الشارح معنى الاربع بان معناه مررت  
 بنسوة موصوفة بالاربعية قلنا لا وقع صفة الخوي  
 في الاستعمال سواء يوق على الوصفية الاصلية او زالت عنه (فلا)  
 بان يخرج عن سببية منع الضم (الغلبة) اي غلبته (الاسمية) على الوصفية

والوصف لا يقع على جعل  
 يتبعان كون الوصف لا يقع على جعل  
 يتبعان كون الوصف لا يقع على جعل  
 يتبعان كون الوصف لا يقع على جعل

فان قيل لم يفسر الشارح معنى الاربع بان معناه مررت  
 بنسوة موصوفة بالاربعية قلنا لا وقع صفة الخوي  
 في الاستعمال سواء يوق على الوصفية الاصلية او زالت عنه (فلا)  
 بان يخرج عن سببية منع الضم (الغلبة) اي غلبته (الاسمية) على الوصفية

نظري الشارح في الحاشية وانما كان الوضع سببا للتعريف  
 الاضافة والاستفادة عليه ينبغي وانما كان التعريف سببا  
 لانتفاء الاسم والاعراض في الامثلة على انظر في  
 قولنا انتفاء الاسم والاعراض في الامثلة على انظر في  
 قولنا انتفاء الاسم والاعراض في الامثلة على انظر في

نظري الشارح في الحاشية وانما كان الوضع سببا للتعريف  
 الاضافة والاستفادة عليه ينبغي وانما كان التعريف سببا  
 لانتفاء الاسم والاعراض في الامثلة على انظر في  
 قولنا انتفاء الاسم والاعراض في الامثلة على انظر في  
 قولنا انتفاء الاسم والاعراض في الامثلة على انظر في

وعلى الظن يعني من العلة  
فيكون اللفظ على ما في  
لغة الاستعمال فلهذا اشتبهت  
بجانب اللفظ والاداءة  
فيكون اللفظ على ما في  
لغة الاستعمال فلهذا اشتبهت  
بجانب اللفظ والاداءة

والوصفية ومعنى الغلبة  
اختصاصا بعض افراده  
بمجرد الاحتجاج في الدلالة  
الظنية  
التي هي كما انما سواد  
كان موضوعا لكل ما فيه  
سواد ثم كثر استعماله في  
السوداء بحيث لا يحتاج  
في الفهم عنه اللفظة  
(فذلك) المذكور من  
اصاله الوصفية وعدم  
مضرة الغلبة (صريح)  
لعدم اصاله الوصفية  
(اربع في) قولهم مررت  
بسواد اربع وامتنع  
من الضرب لهدم مضى الغلبة  
(اسود وادهم) حيث صار  
الاسمين للحمية) الاول  
لحمية السوداء والثاني  
لحمية التي فيها سواد  
ويقال (ادهم) حيث صار  
اسما للحمية (للقيد) من  
الحديد  
لما في من الدهمة اعلى  
السوداء فان هذه الاسماء  
وان خرجت عن الوصفية  
لفظة الاسمية لكنها بحسب  
محل الوضع او حال استعمالها  
وقام استعمالها في  
الاصولية ايضا بالكلية  
فالمانع من الضم في هذه  
الاسماء والصفة الاصولية  
ووزن الفعل واما عند  
استعمالها في معانيها  
الاصولية فلا اشكال  
في منع ضمها لوزن الفعل  
والوصف والاصل والحال  
(وضمف منع  
افعى) اسما للحمية على  
نعم وصفية لثوم اشتقاق  
من العفوة  
التجمل للحمية (و) كذلك  
منع (احد للضمير) على  
نعم وصفية لثوم  
اشتقاق من ليدل على  
العفوة (واجمل للظن) على  
الظن (خيلا على) نعم  
وصفية لثوم اشتقاق  
من ليدل على العفوة وهذه  
الاسماء بعد  
الجزم يكونها واصفا  
لاصولية فانها لم تقصد  
بها المعاني الوصفية  
تطلقا

والوصفية ومعنى الغلبة  
اختصاصا بعض افراده  
بمجرد الاحتجاج في الدلالة  
الظنية  
التي هي كما انما سواد  
كان موضوعا لكل ما فيه  
سواد ثم كثر استعماله في  
السوداء بحيث لا يحتاج  
في الفهم عنه اللفظة  
(فذلك) المذكور من  
اصاله الوصفية وعدم  
مضرة الغلبة (صريح)  
لعدم اصاله الوصفية  
(اربع في) قولهم مررت  
بسواد اربع وامتنع  
من الضرب لهدم مضى الغلبة  
(اسود وادهم) حيث صار  
الاسمين للحمية) الاول  
لحمية السوداء والثاني  
لحمية التي فيها سواد  
ويقال (ادهم) حيث صار  
اسما للحمية (للقيد) من  
الحديد  
لما في من الدهمة اعلى  
السوداء فان هذه الاسماء  
وان خرجت عن الوصفية  
لفظة الاسمية لكنها بحسب  
محل الوضع او حال استعمالها  
وقام استعمالها في  
الاصولية ايضا بالكلية  
فالمانع من الضم في هذه  
الاسماء والصفة الاصولية  
ووزن الفعل واما عند  
استعمالها في معانيها  
الاصولية فلا اشكال  
في منع ضمها لوزن الفعل  
والوصف والاصل والحال  
(وضمف منع  
افعى) اسما للحمية على  
نعم وصفية لثوم اشتقاق  
من العفوة  
التجمل للحمية (و) كذلك  
منع (احد للضمير) على  
نعم وصفية لثوم  
اشتقاق من ليدل على  
العفوة (واجمل للظن) على  
الظن (خيلا على) نعم  
وصفية لثوم اشتقاق  
من ليدل على العفوة وهذه  
الاسماء بعد  
الجزم يكونها واصفا  
لاصولية فانها لم تقصد  
بها المعاني الوصفية  
تطلقا

اشارة الى المتعدد لان اراد صرفا رجع الى اشتراط الاصالة  
ورد استماع اسود الى عدم المضرة وود ضعفا فعلى الاصالة  
فجعل مجموع الامور الثلاثة معللة بمجموع الامرين واحال الرد  
على قطاعة الخطاب

تفسير للدهمة وهي السواد يقال فرس ادم وناقته دهما اي  
اسود وسواد وفي قول لقمان مدهامتان اي سوداوا وكلمة  
الاسود كقولهم فبعثني ملك من العرب للحجاج بن يوسف وقال  
الحجاج للقبض على منوعا اياه لاحتك على ادم يعني القيد  
هذا مقول قول الحجاج فقال مثل الامير جعل على ادم هو القيد  
هذا مقول قول الضميرى فارز وعبد الحجاج في معزل الوعد  
وتلقاه بغير ما يترقب ان جعل ادم في كلامه على الفرس  
الادم الذي يعل سواده حتى هب الياس وضمد له الاسمين  
اي الذي غلب بياضه ومراد الحجاج انما هو القيد فبه على  
ان جعل على الفرس ادم هو الاولى بان يقصده الامير  
تكررها مرارة  
قوله الاول لغت السوداء تبع الشارح الشيخ الرضوي ويضفر  
كسبا للغة لكن مقتضى كلام المص كما صرح به السيد انما سواد  
لحمية مطلقا وبه صرح في القاموس حيث قال ان لحمية الوصفية  
ولم يفرق بين السوداء وادهم لاختصاصها او ما فيها من سواد  
لحمية المذكور انتهى ومن بعد هذا لا يلزم في بعض الاسمية بقاء  
المعنى الوصفية في الجملة كما جزم به الشيخ واقتضاء كلام الشرح  
وان المعنى يرد بالحمية المعنى الاصطلاحي بل مجرد اكثرية  
الاستعمال في معنى سمج عيسى الرضوي

قوله بالكلية لانها استعملت في نوع من انواع معانيها  
الوصفية لا فانعلم قطعا ان معنى سواد الغالبية الاسمية  
حيث سواد ومعنى ادم الغالبية فيها حيث فيها سواد وبها  
ومعنى ادم قيد فيه دهما اي سواد وانت خبيران في معانيها  
الاسمية فتمت من معانيها الوصفية

قوله بالظن اي في قولهم مررت بسواد اربع وامتنع من الضرب لهدم مضى الغلبة  
التي هي كما انما سواد كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في  
السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه اللفظة (فذلك) المذكور من  
اصاله الوصفية وعدم مضرة الغلبة (صريح) لعدم اصاله الوصفية  
(اربع في) قولهم مررت بسواد اربع وامتنع من الضرب لهدم مضى الغلبة  
(اسود وادهم) حيث صار الاسمين للحمية) الاول لحمية السوداء والثاني  
لحمية التي فيها سواد ويقال (ادهم) حيث صار اسما للحمية (للقيد) من  
الحديد لما في من الدهمة اعلى السوداء فان هذه الاسماء وان خرجت عن  
الوصفية لفظة الاسمية لكنها بحسب محل الوضع او حال استعمالها وقام  
استعمالها في الاصولية ايضا بالكلية فالمانع من الضم في هذه الاسماء  
والصفة الاصولية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصولية  
فلا اشكال في منع ضمها لوزن الفعل والوصف والاصل والحال (وضمف منع  
افعى) اسما للحمية على نعم وصفية لثوم اشتقاق من العفوة التجمل  
لحمية (و) كذلك منع (احد للضمير) على نعم وصفية لثوم اشتقاق  
من ليدل على العفوة (واجمل للظن) على الظن (خيلا على) نعم وصفية  
لثوم اشتقاق من ليدل على العفوة وهذه الاسماء بعد الجزم يكونها  
واصفا لاصولية فانها لم تقصد بها المعاني الوصفية تطلقا

قوله بالظن اي في قولهم مررت بسواد اربع وامتنع من الضرب لهدم مضى الغلبة  
التي هي كما انما سواد كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في  
السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه اللفظة (فذلك) المذكور من  
اصاله الوصفية وعدم مضرة الغلبة (صريح) لعدم اصاله الوصفية  
(اربع في) قولهم مررت بسواد اربع وامتنع من الضرب لهدم مضى الغلبة  
(اسود وادهم) حيث صار الاسمين للحمية) الاول لحمية السوداء والثاني  
لحمية التي فيها سواد ويقال (ادهم) حيث صار اسما للحمية (للقيد) من  
الحديد لما في من الدهمة اعلى السوداء فان هذه الاسماء وان خرجت عن  
الوصفية لفظة الاسمية لكنها بحسب محل الوضع او حال استعمالها وقام  
استعمالها في الاصولية ايضا بالكلية فالمانع من الضم في هذه الاسماء  
والصفة الاصولية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصولية  
فلا اشكال في منع ضمها لوزن الفعل والوصف والاصل والحال (وضمف منع  
افعى) اسما للحمية على نعم وصفية لثوم اشتقاق من العفوة التجمل  
لحمية (و) كذلك منع (احد للضمير) على نعم وصفية لثوم اشتقاق  
من ليدل على العفوة (واجمل للظن) على الظن (خيلا على) نعم وصفية  
لثوم اشتقاق من ليدل على العفوة وهذه الاسماء بعد الجزم يكونها  
واصفا لاصولية فانها لم تقصد بها المعاني الوصفية تطلقا

قوله بالظن اي في قولهم مررت بسواد اربع وامتنع من الضرب لهدم مضى الغلبة  
التي هي كما انما سواد كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في  
السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه اللفظة (فذلك) المذكور من  
اصاله الوصفية وعدم مضرة الغلبة (صريح) لعدم اصاله الوصفية  
(اربع في) قولهم مررت بسواد اربع وامتنع من الضرب لهدم مضى الغلبة  
(اسود وادهم) حيث صار الاسمين للحمية) الاول لحمية السوداء والثاني  
لحمية التي فيها سواد ويقال (ادهم) حيث صار اسما للحمية (للقيد) من  
الحديد لما في من الدهمة اعلى السوداء فان هذه الاسماء وان خرجت عن  
الوصفية لفظة الاسمية لكنها بحسب محل الوضع او حال استعمالها وقام  
استعمالها في الاصولية ايضا بالكلية فالمانع من الضم في هذه الاسماء  
والصفة الاصولية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصولية  
فلا اشكال في منع ضمها لوزن الفعل والوصف والاصل والحال (وضمف منع  
افعى) اسما للحمية على نعم وصفية لثوم اشتقاق من العفوة التجمل  
لحمية (و) كذلك منع (احد للضمير) على نعم وصفية لثوم اشتقاق  
من ليدل على العفوة (واجمل للظن) على الظن (خيلا على) نعم وصفية  
لثوم اشتقاق من ليدل على العفوة وهذه الاسماء بعد الجزم يكونها  
واصفا لاصولية فانها لم تقصد بها المعاني الوصفية تطلقا

والا لم يقترب قطعا عند الجمهور كما حققه بعضهم  
 علامته والمراد بالثابت اللفظي وهو قولهم انما  
 اوسب واحد قائم مقامهما لان الصرف لا يحتاج  
 الى قول التانيث اللفظي وهو قولهم انما  
 اخت ليست للتانيث املا كما ذكره بعض فقهاء  
 قول التانيث اللفظي قبيح لكونه مقابلا للتانيث المعنوي  
 لان التانيث في مقابلة التانيث اللفظي وهو قولهم انما  
 بينهما فورا والتاء لان التانيث من نواع الصرف يكون  
 الحان اخلصها والتاء لان التانيث من نواع الصرف يكون  
 فاعلامه من دون التانيث لان التانيث من نواع الصرف يكون  
 الموصول من بعض التانيث لان التانيث من نواع الصرف يكون  
 حتى يكون الاسم موصولا لان التانيث من نواع الصرف يكون  
 ولا يفتقد التانيث بقوله  
 بالتاء احد التانيث

عزاله كسبلي وهما فانا العلية ليست بشرط فيه  
 في منع الصرف لما سبقنا لان سبب قائم مقام السبب  
 من غير احتياج الى الشرط لكونه تائينا وضعا لاراملا الكلمة  
 بشرط في ما روي على ظاهر العبادة من ان العلية وصفا يقو  
 الا بالوصف فلا يستقيم المحل فاجاب بان الاسم للحد  
 او عوض عن المضاف اليه على اختلاف عند البصري والكوفي  
 لان الاسم يوضع اوله على الجسيم بوضع علم مثل ما يشه  
 من ماش يعيش فهو عائش وعائش وهو كسري ليس موصولا  
 مع التاء فاداسيت يفقط وضعت تائينا معها وصار التاء  
 كلاما كالكلمة في هذا الموضع فازمت الكلمة وضعا كمن وضعا  
 تائينا وجب الدين

قول اي كالتانيث بالتاء فيكون مشروطا بالعلية لان التانيث  
 المعتر هو اللازم وانه لا يكون لازما الا بالعلية ولذا لا يشر  
 جرح في هدت باسرة جرح مع شقاق الوصف لا يملح والتانيث  
 المعنوي بدون العلية سعد الله

يعني ان هذا التانيث اذا جعل علما يجتمع صرف من غير احتياج  
 اليه في آخر  
 يقتران التانيث المعنوي بالعلية لاجل علمه فيجتمع صرف بل يحتاج  
 في وجوبه الى شيء آخر كقوله

لا يتحقق لانهم من ظاهر عبادة المصرا احد الامور الثلاثة  
 وجوب تائير التانيث المعنوي مع العلية الا ان يجرح ضمير  
 تائيره الى التانيث المعنوي الذي يشترط فيه العلية وتحقق  
 وانما قاله بشرط تختم تائيره ولم يقل بشرط تائيره لان  
 احد ما ذكرنا من الامور الثلاثة ليس بشرط تائير بل هو شرط  
 لوجوبه بالتائير كالا يفتي كثير

قول ليجرح الكلمة بشقلا احد الامور العلية وغيرها ونقل  
 السبب في غير المضرف يدل على ان نفعه كسبلي فلو فتحو  
 منه الجرح والتون لثلا يلزم زيادة النقل ولعل وجهه

تزيد نقل اللفظي  
 المعنوي لا يفتي احتياجا  
 فلا يرد على اللفظي احتياجا  
 حدوث نقل من كل سبب العدل بل هو منشا  
 الوصف والعلية ولا من املا  
 كما عارضنا التانيث والعلية وها هو العرب فاداسيت  
 فليس اللفظي من نواع الصرف لان التانيث من نواع الصرف يكون  
 فاعلامه من دون التانيث لان التانيث من نواع الصرف يكون  
 الموصول من بعض التانيث لان التانيث من نواع الصرف يكون  
 حتى يكون الاسم موصولا لان التانيث من نواع الصرف يكون  
 ولا يفتقد التانيث بقوله  
 بالتاء احد التانيث

لان التانيث اللفظي قبيح لكونه مقابلا للتانيث المعنوي  
 لان التانيث في مقابلة التانيث اللفظي وهو قولهم انما  
 بينهما فورا والتاء لان التانيث من نواع الصرف يكون  
 الحان اخلصها والتاء لان التانيث من نواع الصرف يكون  
 فاعلامه من دون التانيث لان التانيث من نواع الصرف يكون  
 الموصول من بعض التانيث لان التانيث من نواع الصرف يكون  
 حتى يكون الاسم موصولا لان التانيث من نواع الصرف يكون  
 ولا يفتقد التانيث بقوله  
 بالتاء احد التانيث

لان التانيث اللفظي قبيح لكونه مقابلا للتانيث المعنوي  
 لان التانيث في مقابلة التانيث اللفظي وهو قولهم انما  
 بينهما فورا والتاء لان التانيث من نواع الصرف يكون  
 الحان اخلصها والتاء لان التانيث من نواع الصرف يكون  
 فاعلامه من دون التانيث لان التانيث من نواع الصرف يكون  
 الموصول من بعض التانيث لان التانيث من نواع الصرف يكون  
 حتى يكون الاسم موصولا لان التانيث من نواع الصرف يكون  
 ولا يفتقد التانيث بقوله  
 بالتاء احد التانيث



فان الاستعمال معلوم فذلك من افعالها وان كان معلوما فلكه والاولى  
وكذا في اسما الفاعل فاقول بالبناء بالبناء والاولى  
فان الاستعمال معلوم فذلك من افعالها وان كان معلوما فلكه والاولى  
وكذا في اسما الفاعل فاقول بالبناء بالبناء والاولى

فان الاستعمال معلوم فذلك من افعالها وان كان معلوما فلكه والاولى  
وكذا في اسما الفاعل فاقول بالبناء بالبناء والاولى  
فان الاستعمال معلوم فذلك من افعالها وان كان معلوما فلكه والاولى  
وكذا في اسما الفاعل فاقول بالبناء بالبناء والاولى

فان الاستعمال معلوم فذلك من افعالها وان كان معلوما فلكه والاولى  
وكذا في اسما الفاعل فاقول بالبناء بالبناء والاولى  
فان الاستعمال معلوم فذلك من افعالها وان كان معلوما فلكه والاولى  
وكذا في اسما الفاعل فاقول بالبناء بالبناء والاولى

عدها بل يدن (ممتنع) صرنا امارت فللعلمية والتأنيث المعنوي مع  
تأثيره وهو زيادة على الثلثة واما سبقر فللعلمية والتأنيث المعنوي  
مع سبقر تحتم تأثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجود فللعلمية  
والتأنيث المعنوي مع سبقر تحتم تأثيره وهو التحريك (فان سمح) اي بالموثوق  
(مذكر فمؤنث) في سبقر منع الضم (الزيادة على الثلثة) لان حرف الرابع  
في حكم كذا والتأنيث قائم مقامها (فعلية) وهو مؤنث معنوي سماعي  
باعتبار معناها الجسدي اسمي رجل (مصروف) لان التأنيث الاصلي  
زال بالعلمية للمذكور من غير ان يقوم مقامه شيء والعلمية وحدها لا يمنع الضم  
(وعقوب) وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناها الجسدي اذ اسمي رجل  
(ممتنع) صرنا لانه وان زال التأنيث بعلمية للمذكور فالحرف الرابع قائم  
مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعده لتصغير  
فيقال قديمة بخلاف عقوب فانه اذا صغر يقال عقوب من غير اظهار التاء  
لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقوب اذ اسمي رجل ممتنع صرنا للعلمية  
والتأنيث الحكمي (المعرفة) الخ تعريف لان سبقر منع الضم وهو صرنا  
لان الحرف (شرطها) اي شرط تأثيرها في منع الضم (ان يكون علمية)  
اي يكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون اليا مصدرية  
او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة في ضمنه على ان يكون اليا والمنسوبة

سمى بهما رجل نصر فا واثنيها ان لا يكون تأنيثنا بنا وبل  
كحال فان تأنيث بنا وبل نجاعة فاذا سمي مذكرا انصرف  
وتأنيثها ان لا يلبس استعماله جسد المعنى الجسدي في الذكر  
ثم ان نسا وى استعماله مذكرا وموثنا بسا وى لفظا ومنه  
وان غلب استعماله مؤنثا فتح الصرف راجح واجيب بان  
مراد المراد ان سطره من بين الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة  
ولا ينفع الاخران من تحريك الاوسط والجمعة بعد التسمية  
للمذكور وذلك لانها في اوجوب شرائط اخر وفيه ان السوالف  
ان واقع من وجه ترك شرائط اخر لا بد منها فاجواب بهذا  
الوجه غير مفيد ويمكن ان يقال في الجواب بان المراد بالموثوق  
المعنوي في قوله فان سمي بالموثوق المعنوي مذكرا لاسم الذي  
هو مؤنث معنوي لا صر فلا حاجة الى هذه الشرط الثلثة  
اللفظ راجح غير محتمل  
قوله لان حرف الرابع في حكم التأنيث فكان تاء التأنيث  
لفظا بوزن وجوبا في علم المذكور كلفه فكذا اما في حكمها ولم  
هنا تحرك الاوسط لانها في جنس حرف الرابع واعتبار تاء  
التأنيث بعد وكذا الجملة لانها تقوى التأنيث ولا تؤثر في التاء  
الساكن الاوسط وقد زالت التأنيث بالعلمية للمذكور  
وجيب الدين  
واغماضت في المعنوي لزيادة اذ سمي بمذكور لان التأنيث المعنوي  
باعتبار رمد لوله وقد فاتت تشبيهه للمذكور فلم يبق الاعتبار  
اللفظ فاعتبر الزيادة على الثلثة لان فيه ثمانية تاء التأنيث  
فكان في تاءه ولا يعتبر مادون ذلك لثبوت المعنوي ما يتقدر  
بالتاء  
قوله وعقوب اذ اسمي رجل ممتنع صرنا للعلمية والتأنيث الحكمي  
كذا ذكره المصنف ايضا ولك ان تقول اذ اء بالموثوق المعنوي  
والقيام ما يكون التاء وفي مقدرة سواء كان مؤنثا حقيقيا  
اولا والتاء في عقوب مقدرة كما صرح به الشيخ فلا يكون  
حكما فليتأمل فلا يجهل وكونه سببا ذهاب الصغر كثيرا  
الما يتصله في حكم المنصرف وح يتصور كون سببا ان كان  
في حكم المنصرف ويمكن ان يكون له شرفها اذا حذف الة  
المنصرف واعتبار الشرف على اصلها كما قيل في اجمع فكان الواجب  
انه يقول وفي حكم المنصرف فلا يناسب جعله سببا ويمكن  
التوجه بالتكلف في العبارة عن سبقر المعنوي

فان الاستعمال معلوم فذلك من افعالها وان كان معلوما فلكه والاولى  
وكذا في اسما الفاعل فاقول بالبناء بالبناء والاولى  
فان الاستعمال معلوم فذلك من افعالها وان كان معلوما فلكه والاولى  
وكذا في اسما الفاعل فاقول بالبناء بالبناء والاولى

قد لا يخرجها من  
مجانا كمالها من الضمان  
استلزامه من الضمان  
مجانا كمالها من الضمان  
استلزامه من الضمان  
مجانا كمالها من الضمان  
استلزامه من الضمان

بالأضافة لا تقتصر  
بالأضافة لا تقتصر  
بالأضافة لا تقتصر  
بالأضافة لا تقتصر

فقد جمعت الأقسام  
فقد جمعت الأقسام  
فقد جمعت الأقسام  
فقد جمعت الأقسام

عن دورته  
عن دورته  
عن دورته  
عن دورته

منها من الاسم  
منها من الاسم  
منها من الاسم  
منها من الاسم

لا يزال الاسم  
لا يزال الاسم  
لا يزال الاسم  
لا يزال الاسم

فقد جمع الأقسام  
فقد جمع الأقسام  
فقد جمع الأقسام  
فقد جمع الأقسام

عن دورته  
عن دورته  
عن دورته  
عن دورته

منها من الاسم  
منها من الاسم  
منها من الاسم  
منها من الاسم

لا يزال الاسم  
لا يزال الاسم  
لا يزال الاسم  
لا يزال الاسم

وإنما جعلت مشروطة بالعلية لأن تعريف المصراع والميم لا يوجد إلا في  
 ومنع المصراع من أحكام المعرب والنعر بالادام والأضافة فيجعل تعريف  
 منصرفا كما ينبغي فلا يتصور كون سبب المنع الضرف فم لا في التعريف  
 العلي وإنما جعل المعرفة بسبب المنع الضرف والعلية شرطيا ولم يجعل العلية  
 سببا كما جعل البعض لأن فرعها التعريف للنتكرا أكبر من فرعها العلية  
 (الجمية) وهي كون اللفظ مما وضع غير لغوي وتأتيها في منع الضرف  
 شرطان (شرطها) الأول (أن تكون عليية) أي منسوبة إلى العلم (في  
 اللغة (الجمية) بأن تكون محققة في ضمن العلم في الحقيقة كإبراهيم  
 أو حكا بأن يفيد العرب من لغة العرب العلية من غير متصرف فيه قبل النقل  
 كما لو كان فإنه كان في العلم اسم جنس يسمى أحمد زوارة القراء لوجوده  
 قبل أن يتصرف فيه العرب فكانه كان علميا في الجمية وإنما جعلت شرطا  
 للتأنيص وفيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه الجمية فلابح  
 فيسبب المنع الضرف فعلم هذا الوسم على كلام لا يمنع صرف أعدا عليية  
 في الجمية (و) شرطها الثالث أحد الأمرين (تحريك) الضرف (الأوسط) وزيادة  
 على الثلثة أي على أنه يجب لئلا تفترض الجمية أحد السببين (فخرج  
 منصرف) هذا فترجع بالنظر إلى الشرط الثاني فانصرف فخرج إنما هو  
 لا انتفاء الشرط الثاني وهذا احتيار المصراع لأن الجمية سبب عييف لأن

فقد جمعت الأقسام  
فقد جمعت الأقسام  
فقد جمعت الأقسام  
فقد جمعت الأقسام  
عن دورته  
عن دورته  
عن دورته  
عن دورته  
منها من الاسم  
منها من الاسم  
منها من الاسم  
منها من الاسم  
لا يزال الاسم  
لا يزال الاسم  
لا يزال الاسم  
لا يزال الاسم  
فقد جمع الأقسام  
فقد جمع الأقسام  
فقد جمع الأقسام  
فقد جمع الأقسام  
عن دورته  
عن دورته  
عن دورته  
عن دورته  
منها من الاسم  
منها من الاسم  
منها من الاسم  
منها من الاسم  
لا يزال الاسم  
لا يزال الاسم  
لا يزال الاسم  
لا يزال الاسم  
فقد جمع الأقسام  
فقد جمع الأقسام  
فقد جمع الأقسام  
فقد جمع الأقسام  
عن دورته  
عن دورته  
عن دورته  
عن دورته  
منها من الاسم  
منها من الاسم  
منها من الاسم  
منها من الاسم  
لا يزال الاسم  
لا يزال الاسم  
لا يزال الاسم  
لا يزال الاسم

هذا الاسم  
هذا الاسم  
هذا الاسم  
هذا الاسم  
هذا الاسم  
هذا الاسم

هذا الاسم  
هذا الاسم  
هذا الاسم  
هذا الاسم  
هذا الاسم  
هذا الاسم

صوتها كان ليست من  
 انواع العرب وليس له في لغتهم  
 ولا صفة فكأن في غاية الصفة ج م

مع سكونها لم يبق فيها  
 صوتها من لغتهم ولا صفة  
 فكأن في غاية الصفة ج م

صوتها كان ليست من  
 انواع العرب وليس له في لغتهم  
 ولا صفة فكأن في غاية الصفة ج م

صوتها كان ليست من  
 انواع العرب وليس له في لغتهم  
 ولا صفة فكأن في غاية الصفة ج م

امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكونها لا وسط واما التاني فالتعريف  
 فان له اعلما مقدما نظهر في بعض النسخ فاقوله نوع قوة فلان ان اعتبر مع  
 سكونها لا وسط واز لا يعتبر فاز قلت قد اعتبر في لغة وفي ما هو  
 مع سكونها لا وسط فيما سبق فلم اعتبر هنا قلنا اعتبارها فيما  
 انما هو لتقوية سيبين اخرين مثلا ويقام سكونها لا وسط احدها  
 ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب اعتبارها لتسببها ههنا  
 بالاستقلال (ويشترط) وهو اسم حصص بديار بكر (وابراهيم منع)  
 صرفها بالوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي  
 ابراهيم زيادة على الثلثة وانما يخص الرفع بالشرط الثاني لان غرضه  
 التنبه على ما هو الحق عنده من انصرف نحو نوح ولهذا قدم انصرف  
 مع انه متفرع على انشعاع الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع  
 على وجوده كالاجني واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام مستغنة  
 عن الصبر الاستة محمد وصالح وشعيب وهود يكونا عربية ونوح  
 ولوط خلقتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيمويه قومه معه وتوذيده  
 ما يقال من ان العرب من ولد اسماعيل ومن كان يولد لك فليس بعربي  
 وهو قبل اسماعيل فيما يذكر فكان كنوح (ولجميع) وهو سبب قائم  
 مقام السببين (شرط) اي شرط قيام مقام السببين (صفة مشتركة)

وذا اراه  
 في لغتهم  
 ولا صفة  
 فكأن في  
 غاية  
 الصفة  
 ج م

فلو مثل بلك على وزن عصبه اسم ابن نوح عليه السلام كما اسلم  
 قوله حسن بديار بكر في لقاموس هو قلعة بباران بين دومة  
 وكعبه وعلى التقديرين يجوز ان يكون منع صرف العلمية  
 والتأنيث من حيث اسم بلدة وكان الشارح فرم هذا وقال  
 اسم حصن ولم يقل اسم بلدة لكنه لا ينفعه اذ الظاهر ان اسم  
 لنفس البلدة لا للبلد ان عصبته  
 وانما بين المصفاة الشرط الثاني ولم بين فاكرة الشرط  
 الاول بان يقول فليام منصرف لانه ليس فيه عين في الجهم  
 قوله ما هو الحق عنده يجوز ان يقال لان غرضه التنبه على  
 ما هو الحق عنده مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر وتقدم  
 انصرف نوح على امتناع صرف شتر لان انصرف نوح على  
 لاصل هذا الكتاب اعني لفصل دون عدم انصرف شتر  
 ولان انصرف نوح على ما لا يثبت في بناءه فيه بخلاف  
 امتناع صرف شتر فانه ليس بهذا المشابهة لاري  
 قوله والاولى تقديم ما هو متفرع اقول فيه بحث فاننا لانعلم  
 ان للمتفرع على وجود الشرط يتبعها يتقدم على المتفرع  
 على عدمه فان معنى الشرط انتفاء الشرط عند انتفاء  
 الشرط لا وجوده عند وجوده وح كما ان الاولى تقديم ما  
 يتفرع على اصل معناه فتدبر ليس فاكرة الاسم الا بالحرمان  
 وافق عربي كما سقط فانه مصدر واسم فلوسمي فاصدا  
 المعنى المصدرى فلا اعتداد بالجمع اوقاصدا لللفظ  
 فغير منصرف في الا بوجيان فان عمل المصدر حمل على عادة  
 الناس في النسبة باسم الاتباع عيسى المتفق  
 قوله واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام اي الاسماء المشهورة  
 المتداولة في لسان العرب قيل فلها يتلوه هذه الفاكرة  
 كتبت ليعتد به حتى كان ان يكون مجمعا عليهم وعلمنا  
 صدق قسيت وعزير فلا تخيل ان يقتصر في العملي التي هي حيزان  
 المعصر غير مستقيم لا تتقاربه نسبت وعزير وانجواب  
 ان شنتا لم يذكر في القرآن وان عزير اسم متعبر فان  
 وغير منصرفا وقد فرأ بهما في قوله تعالى وقال لنا ليهود  
 عن نيران الله وكما سئل ان لفظ شيت لم يذكر في القرآن

قوله واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام اي الاسماء المشهورة  
 المتداولة في لسان العرب قيل فلها يتلوه هذه الفاكرة  
 كتبت ليعتد به حتى كان ان يكون مجمعا عليهم وعلمنا  
 صدق قسيت وعزير فلا تخيل ان يقتصر في العملي التي هي حيزان  
 المعصر غير مستقيم لا تتقاربه نسبت وعزير وانجواب  
 ان شنتا لم يذكر في القرآن وان عزير اسم متعبر فان  
 وغير منصرفا وقد فرأ بهما في قوله تعالى وقال لنا ليهود  
 عن نيران الله وكما سئل ان لفظ شيت لم يذكر في القرآن

قوله واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام اي الاسماء المشهورة  
 المتداولة في لسان العرب قيل فلها يتلوه هذه الفاكرة  
 كتبت ليعتد به حتى كان ان يكون مجمعا عليهم وعلمنا  
 صدق قسيت وعزير فلا تخيل ان يقتصر في العملي التي هي حيزان  
 المعصر غير مستقيم لا تتقاربه نسبت وعزير وانجواب  
 ان شنتا لم يذكر في القرآن وان عزير اسم متعبر فان  
 وغير منصرفا وقد فرأ بهما في قوله تعالى وقال لنا ليهود  
 عن نيران الله وكما سئل ان لفظ شيت لم يذكر في القرآن

فان قلت المبدأ من التغير لا يستدعي ذلك فانها تفسر بالغير  
 سواء كان وزون او بدون او مؤنثا او مؤنثا او مؤنثا او مؤنثا  
 فقلت ان الالف الواقعة هكذا في الالف والهمزة والواو  
 والواو من مرة واحدة بحيث لا يفتقر الى الالف والواو  
 فان قلت المبدأ من التغير لا يستدعي ذلك فانها تفسر بالغير  
 سواء كان وزون او بدون او مؤنثا او مؤنثا او مؤنثا او مؤنثا  
 فقلت ان الالف الواقعة هكذا في الالف والهمزة والواو  
 والواو من مرة واحدة بحيث لا يفتقر الى الالف والواو

**الجوهر** وهي الصفة التي كان اولها مفتوحا وثانيتها المضافا بعد الالف  
 حرفان متحركان او ثلثية احرفا وسطها ساكن وهي التي لا يجمع مع  
 مرة اخرى ولها اسم صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين  
 تكسيرا فانثي كسيرا للغير للصفة فاما جمع السلا فانها لا تفتقر الى  
 فيجوز ان يجمع جمع السلا كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامن وهو  
 التغير فتوزر (غيرها) مشتق عن التانيث حاله الوقف والراد بها  
 تاء التانيث باعتبار ما بول الى حاله الوقف فلا رد نحو فواردة جمع فاد  
 وانما اشترط كونها بغيرها لانها لو كانت معها وكانت على زنة المفرد  
 كقرازة فانها على زنة كراهية وطواغية بمعنى الكراهية والطاعة فيدل  
 في قوة جمعيتها فيوزر ولا حاجة الى اخرج نحو مبدئي فانها مفرد محض ليس  
 جمعا لا في الحال ولا في المال وانما يجمع مبدئين وهو لفظ آخر خلاف فوازنة  
 فانها جمع فوزن او فوزان تكسيرا لفاء فعله ما سبق ان صيغة منتهى الجموع  
 على قسمين احدهما ما يكون بغيرها واثانيهما ما يكون بها فاما ما كان  
 بغيرها وفتح فيه لوجود شرط تانيثها (كقرازة) مثالها بعد الف  
 حرفا (ومصباح) مثال لما بعد الف ثلثية احرفا وسطها ساكن  
 (واما قرازة) وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء (مقتصر)

لان المرأة الواردة على هذه الصيغة يقبل التغير بغيرها  
 بغيرها او بغير التاء التانيث وسمى ما باعتبار انقلابها اليه  
 عند الوقف ولهذا يندفع ما قبله منقوط بغيرها لكونه هائلا  
 ليس للتانيث لان اذا كان التاء يكون منصرفا المشابهة المفرد  
 لفظا ومعنى فمولودا مثلا فانها متساوية كراهية اما السالبة التانيث  
 لفظا فهي تامة الموزنة وهو ظاهر اما السالبة من حيث اللفظ  
 فلو وقع كل منهما على كثيرين ثم وقع الجمع عليه ظاهرهما ووقع  
 المفعول المذكور فلا يرد مصدر وهو صالح لان يقع على التقليل  
 والكثير عاقلة  
 والراد بالهاء الحرف الدال على التانيث غير الالف بطرف نحو  
 اللطاف وهو ان يرد باللفظ معناه لعل لفاءه الحقة والجاز  
 والمعينين الحقيقين والقرينة مشهورة استعمال الهاء بهذا  
 المعنى عرفهم كان القرينة لا اصح قد جرى اطلاق الالف  
 داخلان الحرف العام ويشتمل على الوصل والوقوف  
 واما اعادة التاء بطرف فالاولى وحققة الهاء مراد بها  
 الموقوفة فلا يشتمل الحرفين القول يمكن ان يجب بان يقال  
 اذ كان بغيرها واستلزم كونه بغيرها وانه الهاء حاصله التاء  
 في حال الوقف فاذالم توجد التاء لم يوجد الهاء وهو ظاهر  
 فإعادة التاء بطرف فالاولى شامل للتانيث وكذا كونه بغيرها  
 منقلبة من التاء التانيث يستلزم كونه بطلا وانه لان جميع الاسماء  
 صالح للوقف محتمل كافي للبركوي  
 عطف على مقدر تقديره المراد بها ان تكون منقلبة عنها والتانيث  
 حالة الوقف والراد والفرق بينهما انما ملقوا لهما عليها في الاول  
 على حقيقة باعتبار انهما بوجهما لا انقلاب وفي الثاني على  
 مجازية باعتبار الاولية  
 قال اللزوري قولنا ضل فاهرين اعجاز قين والقارة مثل الناس  
 الملح كسفن ومنزله واب الجيد السير وقال الجوهري ويقال  
 للزور والغل والحاد فإعادة بين الفروضة وجمع فرضة  
 وفره مثل صفة صحب فتره

فان قلت المبدأ من التغير لا يستدعي ذلك فانها تفسر بالغير  
 سواء كان وزون او بدون او مؤنثا او مؤنثا او مؤنثا او مؤنثا  
 فقلت ان الالف الواقعة هكذا في الالف والهمزة والواو  
 والواو من مرة واحدة بحيث لا يفتقر الى الالف والواو  
 فان قلت المبدأ من التغير لا يستدعي ذلك فانها تفسر بالغير  
 سواء كان وزون او بدون او مؤنثا او مؤنثا او مؤنثا او مؤنثا  
 فقلت ان الالف الواقعة هكذا في الالف والهمزة والواو  
 والواو من مرة واحدة بحيث لا يفتقر الى الالف والواو

فان قلت المبدأ من التغير لا يستدعي ذلك فانها تفسر بالغير  
 سواء كان وزون او بدون او مؤنثا او مؤنثا او مؤنثا او مؤنثا  
 فقلت ان الالف الواقعة هكذا في الالف والهمزة والواو  
 والواو من مرة واحدة بحيث لا يفتقر الى الالف والواو  
 فان قلت المبدأ من التغير لا يستدعي ذلك فانها تفسر بالغير  
 سواء كان وزون او بدون او مؤنثا او مؤنثا او مؤنثا او مؤنثا  
 فقلت ان الالف الواقعة هكذا في الالف والهمزة والواو  
 والواو من مرة واحدة بحيث لا يفتقر الى الالف والواو

فان قلت المبدأ من التغير لا يستدعي ذلك فانها تفسر بالغير  
 سواء كان وزون او بدون او مؤنثا او مؤنثا او مؤنثا او مؤنثا  
 فقلت ان الالف الواقعة هكذا في الالف والهمزة والواو  
 والواو من مرة واحدة بحيث لا يفتقر الى الالف والواو  
 فان قلت المبدأ من التغير لا يستدعي ذلك فانها تفسر بالغير  
 سواء كان وزون او بدون او مؤنثا او مؤنثا او مؤنثا او مؤنثا  
 فقلت ان الالف الواقعة هكذا في الالف والهمزة والواو  
 والواو من مرة واحدة بحيث لا يفتقر الى الالف والواو  
 فان قلت المبدأ من التغير لا يستدعي ذلك فانها تفسر بالغير  
 سواء كان وزون او بدون او مؤنثا او مؤنثا او مؤنثا او مؤنثا  
 فقلت ان الالف الواقعة هكذا في الالف والهمزة والواو  
 والواو من مرة واحدة بحيث لا يفتقر الى الالف والواو





يعلق غير الالاعل... والاسم غير متصرف... والاسم غير متصرف... والاسم غير متصرف...

فان قيل... قولنا لا الالاعل... قولنا لا الالاعل... قولنا لا الالاعل...

جاء في جوار ومتر جوار كما يقول جاء في قاض ومتر بقاء في حاله النسب... فالاولايه... قولنا لا الالاعل... قولنا لا الالاعل...

بعض منصرف فلا يرد ما قبله لا الالاعل في جوار نظر الى... قولنا لا الالاعل... قولنا لا الالاعل... قولنا لا الالاعل...

قوله في جوار... قولنا لا الالاعل... قولنا لا الالاعل... قولنا لا الالاعل...

والا انما ياد قبل الاعمال  
 او بعد الاعمال  
 او في الاعمال  
 او في الاعمال  
 او في الاعمال  
 او في الاعمال  
 او في الاعمال  
 او في الاعمال

والمصنف وهو الذي يكتب  
 او يكتب  
 او يكتب  
 او يكتب  
 او يكتب  
 او يكتب  
 او يكتب  
 او يكتب

ولا ياد من اسباب  
 او ياد من اسباب  
 او ياد من اسباب  
 او ياد من اسباب  
 او ياد من اسباب  
 او ياد من اسباب  
 او ياد من اسباب  
 او ياد من اسباب

فصل جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى

فصل جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى

فصل جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى

فصل جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى

فصل جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى

فصل جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى

فصل جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى

فصل جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى

فصل جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى

فصل جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى

فصل جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى

فصل جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى  
 او جوارج حورى

اعتاد هذا القيد فالأريد بالتركيب من غير اعتبار رتب الألفاظ  
 والإسناد تحكم قلنا الحرف لما كان شديد الالتصاق بالجملة  
 لم يظهر أثر تركيبها فلم يعد من جنس التركيب الذي يناسب  
 انما يعد سببا متصفا للتركيب من الاسمين اسنادا ما كان في  
 والم لم يوجد التركيب من الفعلين لم يتحقق الغيبة بوجه الآتي  
 اعلم من ان يكون احد جزئية او اجزاء حرفا يظهر هذا اللفظ  
 من المثال لان الحرف اذا لم يكن معرا بوجه ما وكان ساوفا  
 لا يلائم نفسه لان غير المنصرف لا يكون الا في المعرب فلا يرد  
 قوله فلا يرد وجه الوجود اذا نشط المذكور مع التركيب  
 يتحقق فيه فيكون غير منصرف وليس كذلك ولما اعتبر في  
 مفهومها التركيب عدم جزئية الحرف فيما خارجا عن التركيب  
 لان التركيب الاضافي بوجه تزويج الاسم الحكم الصرف فكيف  
 تؤثر في منه فتدنى  
 قوله يخرج المضاف الى الصريف والحكم على اختلاف المذهب  
 في غير المنصرف فلا يحصل المنصرف غير المنصرف لانه لا يوافق  
 لا يتصل ان يكون سببا للحكمين المتشابهين مثل معرك ومطمانا  
 يكون متصرفا او في حكم **وجبه الدين**  
 قوله فكيف تؤثر في المضاف اليه اى التركيب الاضافي في المثالين  
 ما ايضا ومن منع الصرف لانه متضاد الصريف اياه وايضا  
 منع الصريف اياه فلا يرد عليه خصوص من فاعلام احد فانه منصرف  
 والمضاف اليه غير منصرف لا يضاف وعده وان كان خادما  
 لكن لا يجمع في رسم واحد حتى يلزم اجتماع المتضادين  
 على ان الكلام على تقدير عليه المركب الاضافي في شرح المصنف  
 الى الصريف الا انهم قالوا التركيب الاضافي في علم كيف العلم  
 فالاعراب الاربعان عبدالله على معرب باعتبار عين حافظة  
 قوله والمضاف اليه انما قال في المضاف اليه ولم يقل في المجمع  
 المركب من المضاف والمضاف اليه لان المضاف بهرب على  
 اللفظ فلا جرم يظهر أثر التركيب في المضاف فقط  
**وجبه الدين**



من حكمت كالمعنى وحرفي  
من الحروف والآتيه في  
من الحروف والآتيه في  
من الحروف والآتيه في  
من الحروف والآتيه في  
من الحروف والآتيه في  
من الحروف والآتيه في  
من الحروف والآتيه في  
من الحروف والآتيه في

**فذلك احتياج الى اخرجها (مثل يليلك) فان علم بلبدة مركب من جعل**  
 انهم ذكرتها على اصلا... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**هو اسم ضم ويك هو اسم صاحب هذه البلبدة جعلها اسما واحدا من غير**  
 ان يقصد بينهما نسبة... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**من سباد ومع الصفة**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**مضارعين ايضا المضارعتهما**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**عليها وللخلاف في ان نسبتها**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**وقويتها للمزيد عليه**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**القول الثاني ثم فيها**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**المقابل للفعل والحرف**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**من الصفة كحل وفوس**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**اسما والثاني صفة**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**التامل للاداء والصفة**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**الصي و افراد الضمير باعتبار انها**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**من الصفة (العلة)**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**شبههما بالي التانيث**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**ان كانا لالف للنون في صفة**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**كالتانيث عليه**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا

أي كان ناء التانيث المتحرك لا تدخل على الاسم الذي فيه الف... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
 التي تانيث لانتفاع اجتماع الف في التانيث كذلك لا تدخل على الاسم... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
 الذي في الالف والنون لا يكثر من اجتماع الالف والنون في حرفي... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
 فتعقد المشابهة حتى لو دخلت الناء عليها تمتنع المشابهة... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
 فيصرف ذلك الاسم مثل سعدان وعمران... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**قوله وللخلاف**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**فقال البصريون المانع**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**لا في زيادة**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**المانع مفرغ**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**عليه**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**القول الاول**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**قوله والواجب**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**زمان سبب**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**والالف والنون**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**دحمان المذهب**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**انتفاء فعلاية**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**انما يظهر على المذهب الثاني**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**قوله ما يقابل الصفة**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**والحرف**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**وقد يطلق**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**يبدل**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**اما قائمة بذاتها**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**كالمعلم والطول**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**قوله و افراد الضمير**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**ب افراد الضمير**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**وقوله ان كافي اسم**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**وعدم جعلهما**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
**العكس قلت الالف والنون**... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا

هذا هو الالف والنون  
من الحروف والآتيه في  
من الحروف والآتيه في  
من الحروف والآتيه في  
من الحروف والآتيه في

من الحروف والآتيه في  
من الحروف والآتيه في  
من الحروف والآتيه في  
من الحروف والآتيه في  
من الحروف والآتيه في  
من الحروف والآتيه في  
من الحروف والآتيه في  
من الحروف والآتيه في

قوله في ضيق الزوم... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
 من الحروف والآتيه في... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
 من الحروف والآتيه في... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
 من الحروف والآتيه في... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
 من الحروف والآتيه في... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
 من الحروف والآتيه في... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
 من الحروف والآتيه في... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا  
 من الحروف والآتيه في... انما انما افترقا في الكلام المستعمل... حركات موت ومعنى كسرا

فقال بعضهم ان شرطه هو وجوده  
وهو انتفاء فعله لان الشرط عند  
ذلك الحضور هو الانتفاء  
فقال بعضهم ان شرطه هو وجوده  
وهو انتفاء فعله لان الشرط عند  
ذلك الحضور هو الانتفاء

فقال بعضهم ان شرطه هو وجوده  
وهو انتفاء فعله لان الشرط عند  
ذلك الحضور هو الانتفاء  
فقال بعضهم ان شرطه هو وجوده  
وهو انتفاء فعله لان الشرط عند  
ذلك الحضور هو الانتفاء

فقال بعضهم ان شرطه هو وجوده  
وهو انتفاء فعله لان الشرط عند  
ذلك الحضور هو الانتفاء  
فقال بعضهم ان شرطه هو وجوده  
وهو انتفاء فعله لان الشرط عند  
ذلك الحضور هو الانتفاء

فقال بعضهم ان شرطه هو وجوده  
وهو انتفاء فعله لان الشرط عند  
ذلك الحضور هو الانتفاء  
فقال بعضهم ان شرطه هو وجوده  
وهو انتفاء فعله لان الشرط عند  
ذلك الحضور هو الانتفاء

انه منقول لانتفاء شرطه وهو وجوده فعلا لان الشرط عند  
واعلم يجمع منه فعله وفعلي لان لما كان مختصا بالله تعالى  
لم يتصور فيه تأنيث لا بالثاء ولا بالياء البصيفة فامتناعه في ليس  
لا يرجع الى اللفظ بل الى الموصوف عافية  
فقال بعضهم ان شرطه هو وجوده  
وهو انتفاء فعله لان الشرط عند  
ذلك الحضور هو الانتفاء

عبران مع اربعة لان مؤنثه عربية (وقيل شبيهة) (ووجود فعل) لان معنى  
كان مؤنثه فعلي لا يكون فعلا فيكون مشابها لالتي التانيث على الهم  
او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لارجح ولا رحانة لان بصيغة خاصة  
لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مؤنث فعلي مذهبي  
شرط انتفاء فعلا فهو غير منصرف وعلى مذهبي من شرط وجوده فعلي  
فهو منصرف (دون سكران) فانه لا يجزى في منع صرفه لوجوده لانتفاء  
المذهبي فان مؤنثه سكران لا سكران (و) دون (اندمان) فانه لا اخذ  
في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبي لان مؤنثه ندما نه لاندسي هذا  
اذ كان ندما بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى التادم فهو غير منصرف لان  
لان مؤنثه ندسي لان ندما نه (وزنه الفعل) وهو كون الاسم على وزن  
يعتد من وزن الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببته منع الصرف بل  
(شرط) فيها احدا لاجزئي (اما ان يختص) في اللغة العربية (بالفعل)  
بمعنى لا يوجد في الاسم العربي لا منقول من الفعل (كشتم) على صيغة  
الفعل الماضي المعلوم من الشمر فانه نقل من هذه الصيغة وحقل على  
للفرس وكذلك يدرى وعمل موضع وحتم لرجل فقال نقلت الى  
الاسمية واما ضوبق اسمها لصبح معروف وهو العندم وشلم على التوح

فقال بعضهم ان شرطه هو وجوده  
وهو انتفاء فعله لان الشرط عند  
ذلك الحضور هو الانتفاء  
فقال بعضهم ان شرطه هو وجوده  
وهو انتفاء فعله لان الشرط عند  
ذلك الحضور هو الانتفاء

فقال بعضهم ان شرطه هو وجوده  
وهو انتفاء فعله لان الشرط عند  
ذلك الحضور هو الانتفاء  
فقال بعضهم ان شرطه هو وجوده  
وهو انتفاء فعله لان الشرط عند  
ذلك الحضور هو الانتفاء

بغير كونها من اسما  
بمعنى كونها من اسما  
بمعنى كونها من اسما  
بمعنى كونها من اسما

الاسم في العلم والاعمال  
بمعنى كونها من اسما  
بمعنى كونها من اسما  
بمعنى كونها من اسما

الاسم في العلم والاعمال  
بمعنى كونها من اسما  
بمعنى كونها من اسما  
بمعنى كونها من اسما

**بالتسام فهو من الاسماء العجمة المنقولة الى العربية فلا يصح في**  
**الاختصاص (او) مثل (متراب) على البناء للمفعول اذ جعل علما لشخص فانه**  
**لا يصح ان يخصص الفعل ووزن الفعل وانما قد بنا بالبناء للمفعول فانه على**  
**البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب منع الضمير الا لبعض النخاة**  
**(او يكون) غير مختصه لكن يكون (في اوله) اي اول وزن الفعل واول**  
**ما كان على وزن الفعل (زيادة) اي زيادة حرف واخر في اوله من حروف**  
**(كزيادة) اي مثل زيادة حرف واخر في اول الفعل (غير قابل)**  
**اي ما كان على وزن الفعل او ما كان وزن الفعل غير قابل (للتاء) لا يخرج**  
**الوزن بهذه البناء لاختصاصها بالاسم عن وزن الفعل واوله قال غير**  
**قابل للتاء قياسا بالاختصاص الذي مضع من اللفظ لاجله لم يرد عليه**  
**اذا سمى رجل فانطق بالتاء به لئلا تذكر فلا يكون قياسا ولا اسود**  
**فانجوى التاء في اسود للحمية لا يلقى ليس باعتبار الوصف لا يصل الى الذي**  
**لاجله يتبع من اللفظ بل باعتبار غلبة الاسم العارضية (وزن) اي**  
**ومن اجل شرط عدم قبول التاء (المتبع اجر) على الضم لوجود الزيادة**  
**المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف (يعلم) لقبول التاء لمحى يجعله**  
**للتاقية القوية على العمل والسير (وما فيه على مؤثره) اي كل ما يخصص**  
**يكون فيه على مؤثره في منع الضم بالسبب الحمية اضع شرطية سبب**

فان قبل ولا اجر هي الزيادة فيتمد الطرفان والمطرف  
 قيل بينهما عموم وخصوص والاعم يصلح مطروفا  
 للاختصاص ويراد اول حرف الاصول ويقال المعناه في اوله  
 صفة الزيادة وفول زيادة امرية او على حقيقة  
 قال زيادة كزادته او كذا زيادة في اول الفعل المضارع  
 كتقيل ويشكر واحد فان وقع الاسم على هذا الوزن  
 ولم يكن حرف الاصل منه زائدا كان مضمرا حوا يفتق اوله  
 فان وزن الفعل فعل في الاول ووزن التاء فوعول وزنا فاعل  
 تكون الفرع فيها اصلية عوضا فقد  
 قول روقا غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي قال الشيخ  
 الرضي لحاق التاء باسود لا يضر لعارض سبب غلبة الاسمية  
 والاصل ان يقول في مؤثره سودا ومنه يعلم ان التاء غير قابل  
 بحسب الاصل والواجبة لولا لتطويل بقولنا بالاقتدار  
 نعم ان المراد عدم القبول لولا لاجل العلية حتى لا يجعل يعمل  
 او ما يقبل للتاء علما لا يمنع لانه بعد العلية لا يدخل التاء صرح  
 به في المتوسط وغيره فلا تغفل فالمراد عدم قبول التاء بحسب  
 الاصل ولا لاجل العلية ويمكن ايراد ربع ايضا لان دخول التاء  
 ليس على الاصل على الصغرى  
 قوله ومنه تغيب وجود شرط الاستانم وجود المشروط قلنا  
 قد جرى عادة المصنفين من لغة وغيرهم ان يجعل القاعدة  
 العمدة المستنتجة شرطا تسهلا على المتعلمين فكانا ناقضا  
 الشروط الذي تروى يستلزم انتفاء المشروط فيكون عادة تقسم  
 امارة لثبوت الحكم مصطفون  
 معنى الذي صارة عن الاسم الغير المتصرف والضمير المحرور ورجع اليه  
 فالتعني الاسم الغير المتصرف الذي مذهب عليه آة عوضا فقد

بمعنى كونها من اسما  
بمعنى كونها من اسما  
بمعنى كونها من اسما  
بمعنى كونها من اسما

بمعنى كونها من اسما  
بمعنى كونها من اسما  
بمعنى كونها من اسما  
بمعنى كونها من اسما





في وصفية بعد العلية - فقل هل قولنا هل  
فعل هذا لا يتناقض مع ما ذكرنا من ان  
المتكبر غير متصرف في الاطلاق  
فعل هذا لا يتناقض مع ما ذكرنا من ان  
المتكبر غير متصرف في الاطلاق  
فعل هذا لا يتناقض مع ما ذكرنا من ان  
المتكبر غير متصرف في الاطلاق

فعل هذا لا يتناقض مع ما ذكرنا من ان  
المتكبر غير متصرف في الاطلاق  
فعل هذا لا يتناقض مع ما ذكرنا من ان  
المتكبر غير متصرف في الاطلاق  
فعل هذا لا يتناقض مع ما ذكرنا من ان  
المتكبر غير متصرف في الاطلاق

فعل هذا لا يتناقض مع ما ذكرنا من ان  
المتكبر غير متصرف في الاطلاق  
فعل هذا لا يتناقض مع ما ذكرنا من ان  
المتكبر غير متصرف في الاطلاق  
فعل هذا لا يتناقض مع ما ذكرنا من ان  
المتكبر غير متصرف في الاطلاق

فعل هذا لا يتناقض مع ما ذكرنا من ان  
المتكبر غير متصرف في الاطلاق  
فعل هذا لا يتناقض مع ما ذكرنا من ان  
المتكبر غير متصرف في الاطلاق  
فعل هذا لا يتناقض مع ما ذكرنا من ان  
المتكبر غير متصرف في الاطلاق

للمرعة او ظرف زمان لان المصدر قد يجعل حينه او مفعولا  
مطلق بكون الاعتبار المذكور نوعا من مخالفة ويجوز مخالفة  
اخرى مخالفة اعتبارا للصفة وان كان سيبويه مفعولا  
يجوز ما ذكرنا من الوجود لا كون مفعولا لعدم ايجاد الفعل  
ويكبحح اذ يكون بدل الاشتغال ايضا بعد الضمير اي  
خالف لاختر سيبويه اعتباره هتدي

فالتحلاف راجع الى ان الوصفية الاحولية بعد الحكم بزوالها  
بالعلية هل معتبرة ام لا فاعتبرها سيبويه ولم يعتبرها  
الاخفش شرح لبيان

فانما بعد ان امر قبل العلية غير متصرف للصفة ووزن الفعل  
وكذلك بعد الالفاظ والعلية لا الوصفية لزوالها بما  
اتفقا واما بعد التكرير فغير خلاف بين سيبويه والاخفش  
قال سيبويه انه غير متصرف ايضا لاعتبار الوصف لا محله  
بعده لان المتابع من اعتباره هو العلية وهو قد زال بالعلية  
وهي التكرير فيقضي على سبب واحد فصرف لعدم اعتبار الوصف  
بعده لكونه حقا لا زائلا بل يعتبر واما القياس فهو اسود  
وارقم ففاسد لان بينه وبين المبحوث عنه فرقا ظاهرا  
وهو ان شأنية الوصفية باقية فيه بعد التسمية لما ذكر  
في بحث الوصف بخلاف امر بعد العلية فانها ليست باقية  
فيه بعدها فلا يلزم من اعتبارها في حدها اعتبارها في الآخر  
وبهذا يتضح ما يقال هذا يستلزم صرف ما يمنع من الزوال  
ان غاية الاسمية عليها مع وجود الاتفاق على منع عوزة

الظاهرا عطف على وزن الفعل وفيما لا الالف والنون ليسا  
سببا لانتفاء شرطه وهو العلية ويمكن ان يقال ان عطف  
على سبب واحد اي قولنا اسود وارقم وهو وزن الفعل وهو  
احمر وارقم لالف والنون في نحو سكران وهو ليس بسبب  
لكن لا يخلو عن بعد الظاهرا ان يقول فيقضي بلا سبب وعل  
سبب واحد  
حوالي

هذا هو المشبه تقديره فان قلت لا باعث منها بعد التكرير  
على اعتبار الوصفية لان الامل في الاسم الصرف كما انه  
لا مانع بعده من اعتبارها لزوال العلية ٣

قبل العلية لكونه بمعنى كل وكذلك فعل التفضيل المحذوف عن التفضيل  
فان بعد التكرير منصرف لا يتناقض مع الوصفية في حدها  
افعل اسما وان كان غير فلا ينفذ بلا خلاف لظهور معنى الوصفية  
فيمسب من التفضيلية اذ انكر اعتبارا للصفة الاحولية التي  
خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتبار الوصفية الاحولية لانه التكرير  
فانما زال الية العلية بالتكرير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها

ويجعله غير منصرف للصفة الاحولية وسبب حركه وزنا للفعل والالف  
والنونة المزيدتين فان قلت كما ان لا مانع من اعتبار الوصفية الاحولية  
لا باعث على اعتبارها ايضا فلا اعتبارها وهذا الى ما هو خلاف الالف  
فليعني منع الضمير قبل ال باعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال

الوصفية عنها خارج وفيه بحث لان الوصفية لم يزل عنها بالكلية بل بقي  
فيها شأنية من الوصفية لان الاسود اسم للهيئة السوداء والارقم للهيئة  
التي فيها اسود وبنين وفيها شأنية من الوصفية فلا يلزم من اعتبار  
الوصفية فيها اعتبارها في اجماع بعد التكرير لانها قد زالت عنها بالكلية

واما الاخفش فذهل ان منصرفي فاذا الوصفية فذالت عن العلية  
والعلية بالتكرير والزوال لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه لاسب  
واحد وهو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول اظهره الصبر

فانما زال الوصفية وارقم مع اعتبارها  
فانما زال الوصفية وارقم مع اعتبارها  
فانما زال الوصفية وارقم مع اعتبارها  
فانما زال الوصفية وارقم مع اعتبارها

فانما زال الوصفية وارقم مع اعتبارها  
فانما زال الوصفية وارقم مع اعتبارها  
فانما زال الوصفية وارقم مع اعتبارها  
فانما زال الوصفية وارقم مع اعتبارها

فانما زال الوصفية وارقم مع اعتبارها  
فانما زال الوصفية وارقم مع اعتبارها  
فانما زال الوصفية وارقم مع اعتبارها  
فانما زال الوصفية وارقم مع اعتبارها

فانما زال الوصفية وارقم مع اعتبارها  
فانما زال الوصفية وارقم مع اعتبارها  
فانما زال الوصفية وارقم مع اعتبارها  
فانما زال الوصفية وارقم مع اعتبارها

فانما زال الوصفية وارقم مع اعتبارها  
فانما زال الوصفية وارقم مع اعتبارها  
فانما زال الوصفية وارقم مع اعتبارها  
فانما زال الوصفية وارقم مع اعتبارها

فانما زال الوصفية وارقم مع اعتبارها  
فانما زال الوصفية وارقم مع اعتبارها  
فانما زال الوصفية وارقم مع اعتبارها  
فانما زال الوصفية وارقم مع اعتبارها

فانما زال الوصفية وارقم مع اعتبارها  
فانما زال الوصفية وارقم مع اعتبارها  
فانما زال الوصفية وارقم مع اعتبارها  
فانما زال الوصفية وارقم مع اعتبارها

والا اعتبر سبويه الوصفية لا اصل  
من غير سبويه الوصفية لان اعتبارها لا اصل  
من غير سبويه الوصفية لان اعتبارها لا اصل  
من غير سبويه الوصفية لان اعتبارها لا اصل

الاول وان يقال هذا الالف المصنف ولا يلزم من كونها  
الاصح من مال العلية فان اللزوم ليس ففلس الامر ولا ينافي  
فيها جوارح من الزام الاعتراض لسبويه في اعتبارها العلية  
فانها جوارح من الزام الاعتراض لسبويه في اعتبارها العلية

جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال لو كانت العلية اصلية  
معتبرة بعد العلية في حركات معتبرة في مثل خاتمة اذاسية  
لكونه وصفا في الاصل ولو كانت الوصفية معتبرة لكانت  
غير منصرف للعلية والوصفية الاصلية لكنه ليس كذلك  
فلم يكن العلية الاصلية معتبرة متوسط

سبويه الوصفية الاصل بعد التذكير وان كان زائلا لزم ان يعتبره في حال  
العلية ايضا فمتنع نحو ما قرى من الوصف الاصل والعلية فاجاب عنه  
المصنف بقوله (ولا يلزم) اي سبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد  
التذكير في مثل (اي باب خاتم) اي كل علم كان في الاصل وصفا  
مع بقاء العلية فان اعتبر فيها ايضا الوصفية الاصلية وحكم بجمع صرف  
للعلية والوصفية الاصلية (الماليزم) في باب خاتم على تقدير منصرف  
(مر اعتبار المتضادين) يعني الوصفية والعلية فان العلم المنفوس  
والوصف للعموم (في حكم واحد) وهو متنع صرف لفظ واحد  
ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم  
فان قلت التيناد اما هو من الوصفية المحققة والعلية لا من الوصفية  
الزائلة والعلية فلما اعتبرت الوصفية الاصلية والعلية فمتنع صرف  
مثل خاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدر اجدا الضدين بعد  
زوال مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبل اجتماع المتضادين  
لكيف تشبيهه فاعتادها معا غير مستحسن (وجمبه) الباب اي باب  
غير المنصرف (باللام) اي يدخل لام التعريف عليه (او الاضافه) اي  
امباية (الغیره) (بضم) اي ضمير مجرور (بالكسر) اي صورة الكسر  
لفظا او تقديرا وانما لم يكن بقوله بغير لان لا يخبر قد يكون بالفعل ولا

جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال لو كانت العلية اصلية  
معتبرة بعد العلية في حركات معتبرة في مثل خاتمة اذاسية  
لكونه وصفا في الاصل ولو كانت الوصفية معتبرة لكانت  
غير منصرف للعلية والوصفية الاصلية لكنه ليس كذلك  
فلم يكن العلية الاصلية معتبرة متوسط  
قوله اي خاتم وهو كاسم كان في الاصل حقة مثل قائم  
وصناب ومضروب وغير ذلك ففانقي  
وانما يعتبر الوصفية في باب خاتم لما في خاص وهو انما نعلم  
ان الوصفية تاف في العلية في المعنى لان العلية وضع الشيء  
لمدلول بعينه لا يتجاوز الوصفية وضع الشيء قام به  
ذلك المعنى مطلقا فكيف يكون الشيء محض غير محض  
فامتنع لامتناع اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو متنع  
الصرف فلما تكو في المنع لاعتبار الوصفية فاعتبرت  
لذوال المنع فوافقته على اخرى فوجب منع الصرف لذلك  
بان كان في الاصل اسم فاعل كخاتم واسم مفعول مثل محمد  
او الوصفية للشبهة تحسن وكريم وغيرهما لكان في الاصل  
صفة تم جعل علما  
اي سبويه لكان متعلق بنفي الفعل لا بالفعل المنفي والانتزاع  
التغلي في التقيد ويقضي اصل الفعل مثبتا في فعل المعنى هتكت  
في هذا المقام احتياج الى العلم بالحكمة في قسام التقابل  
والمضاد ان شيان لا يجتمعان كالليل والنهار  
قوله لكنه تشبيهه لاضفي عليه لكان اسوقا للدليل قبل ايراد  
السؤال بقوله فان قلت وجوبها للزوم اعا اعتبار متضادين  
في حكم واحد باطل وينقض جوابا بان اعتبار الوصفية حال  
العلية غير مستحسن بخلافه  
اي جميع افراد عنوان هذا الباب وهو غير منصرف وانما  
صرح الشارح بان غير المنصرف لثلاث يتوهم ان المراد  
باب ما في علية مؤثرة  
اي لم كيف ايضا  
اما انشاده الى الحدف النفا وا الى النفا جوارح  
مؤثرة طريق الاستدراك لان الكسرة بلان من القادر  
النفا عند العربيين ولو قال الكسرة بالان الاحتجاج الى  
اد تكباي لحذف والقصور هذا  
قوله انما كسرت جوارح سؤال مقدر وهو ان يقال لا  
الاعتقاد بقوله الكسر والاعراب في قوله بغير وانما  
وقرر الجواب والاعراب في قوله بغير وانما  
نظر الادم والاعراب في قوله بغير وانما  
وان الكسرة من القاب ايضا وكيف يكون بغير وانما  
قوله بصورة الكسر وقول ابن الكسر بلان وانما  
مع الظاهر الكسر بلان وانما  
فانما كسرت جوارح سؤال مقدر وهو ان يقال لا  
الاعتقاد بقوله الكسر والاعراب في قوله بغير وانما  
وقرر الجواب والاعراب في قوله بغير وانما  
نظر الادم والاعراب في قوله بغير وانما  
وان الكسرة من القاب ايضا وكيف يكون بغير وانما  
قوله بصورة الكسر وقول ابن الكسر بلان وانما  
مع الظاهر الكسر بلان وانما

قوله بصورة الكسر وقول ابن الكسر بلان وانما  
مع الظاهر الكسر بلان وانما  
فانما كسرت جوارح سؤال مقدر وهو ان يقال لا  
الاعتقاد بقوله الكسر والاعراب في قوله بغير وانما  
وقرر الجواب والاعراب في قوله بغير وانما  
نظر الادم والاعراب في قوله بغير وانما  
وان الكسرة من القاب ايضا وكيف يكون بغير وانما  
قوله بصورة الكسر وقول ابن الكسر بلان وانما  
مع الظاهر الكسر بلان وانما





هذا الجمع مطرد أصناف الذكر الذمى يعقل كالصفاة للذكور من نخل وحبال  
 لا يتصور منزه الماشقة تقع على هذا النوع من الأسماء التي هي مذكورة  
 سبلا أو في حياض وكلاهما نائليا (هو) المرفوع الدال على المرفوعات  
 لا يتعرف نائليا يكون لها هيئة لا للذكور (ما اشتعل) أي اشتعل (عل)  
 علم الفاعلية أي علامة كونها لاسم فاعلا وهي الضمة والواو والألف  
 والمراد باشتغال الاسم عليها أن يكون موصوفا بها لفظا وتقديرا وحالا  
 ولا يشك أن الاسم موصوف المرفوع المحلى إذ معنى المرفوع المحلى هو أن يفي محل  
 لو كان فيه مرفوع كان مرفوعا لفظا وتقديرا وكيف يختص رفعه بما عدا  
 المرفوع المحلى وهو نيت مثلا عن أحوال الفاعل إذ كان مضرا متصلا  
 كما يسير (فته) أي المرفوع أو ما اشتعل على علم الفاعلية (الفاعل)  
 وانما قد لا يناسب المرفوعات عند الجمود لا يجر ولا يجره وأجمل الفعلية  
 هي أصل الجمل لأن عامله أقوى من عامل المبتدأ وقيل أصل المرفوعة المبتدأ  
 لأنه باق على ما هو الأصل في المسند إليه وهو التقديم بخلاف الفاعل لأنه  
 يحكم عليه بكل حكم جامد مشتق وكان أقوى بخلاف الفاعل فإنه لا يحكم  
 حليا بالاشتقاق (وهو) أي الفاعل (ما) أي اسم حقيقة أو حكمي يدل على  
 فيه مثل قولهم عجبني إن ضربت زيداً (استند الفعل) بالأصل لا  
 بالتعبية كقوله عن أحد نوابغ الفاعل وكذا المراد في جميع مدد المرفوع  
 والتعبية والجبر والغير التتابع بقرينة ذكر التتابع بعدها (أوشبهت)  
 من خارج الجمل وهو الفعل بخلاف ما اشتعل على علم الفاعلية

بمعنى العلامة لا لا لمعان آخر والآن الماء مصدرة على  
 فوازم وإقام الأربعة على طرفها كالحرف صفة  
 أو ما يرفع الفاعل تسعة الأسماء وللضارع والأمر والمصدر  
 وأسم الفاعل والصفة المنبته وفعل ما لم يسم فاعله  
 وأسماء الأفعال هي الفاعل على ثلثه أن يرب فاعلا في اللفظ  
 والمعنى نحو قام زيد وفاعل في اللفظ دون المعنى نحو مات زيد  
 وفاعل في المعنى دون اللفظ نحو قوله تعالى وكفى بالله شهيدا  
 أي كفى بالله شهيدا  
 قوله ولا يشك المرفوع المحلى أن يفي محل جواب سؤال  
 وأورد الهندي حيث قال الاعراب المحلى لا يشك عليه اللفظ  
 فلا يكون هؤلاء في هؤلاء مرفوعا إذ معنى المرفوع المحلى  
 أن يفي محلها ونحو مرفوعا كان مرفوعا هذا كلامه ولقد  
 أورد الشاذلي عبارته جوابا لسؤال وهذا من باب الزام  
 الخصم بما أورد سؤالاً مصطلقاً عليه

لعل الباحث على التخصيص عدم ظهور اشتغال الاسم على علم  
 الفاعلية وسئل العهد على ما مر آنفاً لا ترى  
 مرفوعاً بمعنى المرفوع مرفوعاً بخلافه متدبره الفاعل كما  
 في قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا وتقديره وبعض الناس  
 مرفوعاً معنا فيقول الله  
 قوله وما اشتعل على علم الفاعلية لقبه لكنه بعيد جدا  
 لأنه خلاف عادتهم لأن عادتهم تقسيم المرفوع بعد التعريف  
 لا تقسيم التعريف والأول ما راجع إلى المرفوعات وتذكره  
 على أول المرجع بما اشتجأه وعلى هذا يوافق قوله ومنها  
 المبتدأ  
 وإنما أي يرد في السلطة عطفاً وإبدالاً

وإنما أقدم الفاعل لأن عامله لفظي وعامل المبتدأ معنوي  
 وما كان عامله لفظيا أولى ما كان عامله معنوي أو قدم بوضع  
 وأبو على الفاعل المبتدأ على الفاعل لأن المبتدأ مع خبره  
 جمل اسمية وهي أقوى من الفعلية لأن الاسم في الأداة  
 متحقق عن غيره  
 وهذا يوافق بما نقل عن أمير المؤمنين على رضي الله عنه قال قبل  
 المسند وهو الفعل بخلاف ما اشتعل على علم الفاعلية  
 وأما مدار الجمل الفعلي فما أخوة في مفهوم أحد جزأ هذه  
 الجمل وهو الفعل بخلاف ما اشتعل على علم الفاعلية  
 من خارج الجمل وهو الفعل بخلاف ما اشتعل على علم الفاعلية  
 الاستثناء بمعنى النسبة أو الصفة كانت وفاء الإشارة كانت  
 أو الطائفة فبعض كانت ونسبة محذوفة كانت وفاء الإشارة كانت  
 أو الطائفة فبعض كانت ونسبة محذوفة كانت وفاء الإشارة كانت  
 أو الطائفة فبعض كانت ونسبة محذوفة كانت وفاء الإشارة كانت

هذا الجمع مطرد أصناف الذكر الذمى يعقل كالصفاة للذكور من نخل وحبال  
 لا يتصور منزه الماشقة تقع على هذا النوع من الأسماء التي هي مذكورة  
 سبلا أو في حياض وكلاهما نائليا (هو) المرفوع الدال على المرفوعات  
 لا يتعرف نائليا يكون لها هيئة لا للذكور (ما اشتعل) أي اشتعل (عل)  
 علم الفاعلية أي علامة كونها لاسم فاعلا وهي الضمة والواو والألف  
 والمراد باشتغال الاسم عليها أن يكون موصوفا بها لفظا وتقديرا وحالا  
 ولا يشك أن الاسم موصوف المرفوع المحلى إذ معنى المرفوع المحلى هو أن يفي محل  
 لو كان فيه مرفوع كان مرفوعا لفظا وتقديرا وكيف يختص رفعه بما عدا  
 المرفوع المحلى وهو نيت مثلا عن أحوال الفاعل إذ كان مضرا متصلا  
 كما يسير (فته) أي المرفوع أو ما اشتعل على علم الفاعلية (الفاعل)  
 وانما قد لا يناسب المرفوعات عند الجمود لا يجر ولا يجره وأجمل الفعلية  
 هي أصل الجمل لأن عامله أقوى من عامل المبتدأ وقيل أصل المرفوعة المبتدأ  
 لأنه باق على ما هو الأصل في المسند إليه وهو التقديم بخلاف الفاعل لأنه  
 يحكم عليه بكل حكم جامد مشتق وكان أقوى بخلاف الفاعل فإنه لا يحكم  
 حليا بالاشتقاق (وهو) أي الفاعل (ما) أي اسم حقيقة أو حكمي يدل على  
 فيه مثل قولهم عجبني إن ضربت زيداً (استند الفعل) بالأصل لا  
 بالتعبية كقوله عن أحد نوابغ الفاعل وكذا المراد في جميع مدد المرفوع  
 والتعبية والجبر والغير التتابع بقرينة ذكر التتابع بعدها (أوشبهت)  
 من خارج الجمل وهو الفعل بخلاف ما اشتعل على علم الفاعلية

الاستثناء بمعنى النسبة أو الصفة كانت وفاء الإشارة كانت  
 أو الطائفة فبعض كانت ونسبة محذوفة كانت وفاء الإشارة كانت  
 أو الطائفة فبعض كانت ونسبة محذوفة كانت وفاء الإشارة كانت  
 أو الطائفة فبعض كانت ونسبة محذوفة كانت وفاء الإشارة كانت  
 أو الطائفة فبعض كانت ونسبة محذوفة كانت وفاء الإشارة كانت  
 أو الطائفة فبعض كانت ونسبة محذوفة كانت وفاء الإشارة كانت  
 أو الطائفة فبعض كانت ونسبة محذوفة كانت وفاء الإشارة كانت  
 أو الطائفة فبعض كانت ونسبة محذوفة كانت وفاء الإشارة كانت

هذا الجمع مطرد أصناف الذكر الذمى يعقل كالصفاة للذكور من نخل وحبال  
 لا يتصور منزه الماشقة تقع على هذا النوع من الأسماء التي هي مذكورة  
 سبلا أو في حياض وكلاهما نائليا (هو) المرفوع الدال على المرفوعات  
 لا يتعرف نائليا يكون لها هيئة لا للذكور (ما اشتعل) أي اشتعل (عل)  
 علم الفاعلية أي علامة كونها لاسم فاعلا وهي الضمة والواو والألف  
 والمراد باشتغال الاسم عليها أن يكون موصوفا بها لفظا وتقديرا وحالا  
 ولا يشك أن الاسم موصوف المرفوع المحلى إذ معنى المرفوع المحلى هو أن يفي محل  
 لو كان فيه مرفوع كان مرفوعا لفظا وتقديرا وكيف يختص رفعه بما عدا  
 المرفوع المحلى وهو نيت مثلا عن أحوال الفاعل إذ كان مضرا متصلا  
 كما يسير (فته) أي المرفوع أو ما اشتعل على علم الفاعلية (الفاعل)  
 وانما قد لا يناسب المرفوعات عند الجمود لا يجر ولا يجره وأجمل الفعلية  
 هي أصل الجمل لأن عامله أقوى من عامل المبتدأ وقيل أصل المرفوعة المبتدأ  
 لأنه باق على ما هو الأصل في المسند إليه وهو التقديم بخلاف الفاعل لأنه  
 يحكم عليه بكل حكم جامد مشتق وكان أقوى بخلاف الفاعل فإنه لا يحكم  
 حليا بالاشتقاق (وهو) أي الفاعل (ما) أي اسم حقيقة أو حكمي يدل على  
 فيه مثل قولهم عجبني إن ضربت زيداً (استند الفعل) بالأصل لا  
 بالتعبية كقوله عن أحد نوابغ الفاعل وكذا المراد في جميع مدد المرفوع  
 والتعبية والجبر والغير التتابع بقرينة ذكر التتابع بعدها (أوشبهت)  
 من خارج الجمل وهو الفعل بخلاف ما اشتعل على علم الفاعلية

قوله وما يشبهه في  
العمل على الفعل  
على العمل على الفعل  
على العمل على الفعل  
على العمل على الفعل

في الاسناد بين قولهم ضرب زيد وبين زيد ضرب فعلوا  
زيد في المثالين فاعلا فلا حاجة عندهما الى قيد قدم عليه  
في قولنا فاعل بل لا بد من تركه واما عند البصريين ومن  
تقدم فالفعل في صورة تقديم الاسم عليه مسند الاسم  
الاسم والجملة الفعلية مسند الاسم فالفعل ليس  
بمسند الاسم والاسم ليس بفاعل بل مستأجلا حاجة  
الى اخراجه من تعريفنا لفاعل بقيد وقدم بل يخرج بتقدير  
الفعل اليه عمت

لا يعيدق عليه اسناد اليه شيئا الفعل وقدم عليه مع  
ان ليس من قولنا فاعل لكن التقديم في امثال هذه المواضع  
ليس بواجب مخرج من تعريف تقييد التقديم بالوجوب  
فان كررنا اسناد الاسم بكمك ومقدم عليه لكن لا يجب تقديم  
نوصلا وان يقال من بكمك كرم بجملي

منشأ هذا السؤال قول والمراد تقديمه وجود الفاعل جواب  
شرط محذوف اذ كان الامر كذلك فان قلتاه طاعتك  
قوله قلت المراد به وفيه نظر لانه اعتبار الوجوب وقوله قدم  
عليه بعد ثم اعتبار وجوب تقديم نوعه خصوصا في التعريف  
وان سلم هذه الكلمات فلا يتلو عن ذلك ولا يشترطه  
اولا لان هذا النوع اعز نوع الفاعل من جنس اسناد اليه  
الواجب تقديمه فتوقف تعريف الفاعل على تعريف الفاعل  
فالاولى ما قاله المصنف في شرحه انه لفظ قدم عليه ليس  
للاعتزاز بل للرفع نومه الدخول

لان تقدم نوع ما اسناد الى الفاعل واجب لان اذا اخر  
عبادته غيرا لافلا وفعلا وانا ما يقول قايه  
وقالما به فلا يخرج نحو مات زيدا ومال زيد هتدي

في حصول الفعل بذلك الاسم ومحدوره عند وطريق قيام  
به ان لا يكون على صيغة المجهول فاحترز به عن نحو ضرب  
زيد وضروب زيد هتدي

بل قد اسنادا واقعا اسنادا الى قولنا ضربت قايه

قوله وما يشبهه في  
العمل على الفعل  
على العمل على الفعل  
على العمل على الفعل  
على العمل على الفعل

قوله وما يشبهه في  
العمل على الفعل  
على العمل على الفعل  
على العمل على الفعل  
على العمل على الفعل

قوله وما يشبهه في  
العمل على الفعل  
على العمل على الفعل  
على العمل على الفعل  
على العمل على الفعل

قوله وما يشبهه في  
العمل على الفعل  
على العمل على الفعل  
على العمل على الفعل  
على العمل على الفعل

قوله وما يشبهه في  
العمل على الفعل  
على العمل على الفعل  
على العمل على الفعل  
على العمل على الفعل

قوله وما يشبهه في  
العمل على الفعل  
على العمل على الفعل  
على العمل على الفعل  
على العمل على الفعل

قوله وما يشبهه في  
العمل على الفعل  
على العمل على الفعل  
على العمل على الفعل  
على العمل على الفعل



والتماع والضرب والافتقار  
 وانما وضعت للفعل لانها لا تأتيان وما ملحق بهما من غير زيد  
 واذا اورد الفاعل وقدم على المفعول  
 والاشغال  
 فانما وضعت للتركيب  
 والاشغال  
 وانما وضعت للتركيب  
 والاشغال  
 وانما وضعت للتركيب  
 والاشغال

وانما قال مضرا لا  
 لو كان الفاعل ظاهرا والمضرا  
 لكانت على المنقول وانما قال المضرا  
 لانه لو كان متصرفا لم يكن  
 على المنقول فانما هو ما ضرب  
 على المنقول اسمها ما لا  
 سواء كان الفاعل او المفعول  
 على المنقول اسمها ما لا  
 سواء كان الفاعل او المفعول

وانما قال مضرا لا  
 لو كان الفاعل ظاهرا والمضرا  
 لكانت على المنقول وانما قال المضرا  
 لانه لو كان متصرفا لم يكن  
 على المنقول فانما هو ما ضرب  
 على المنقول اسمها ما لا  
 سواء كان الفاعل او المفعول  
 على المنقول اسمها ما لا  
 سواء كان الفاعل او المفعول

وانما قال مضرا لا  
 لو كان الفاعل ظاهرا والمضرا  
 لكانت على المنقول وانما قال المضرا  
 لانه لو كان متصرفا لم يكن  
 على المنقول فانما هو ما ضرب  
 على المنقول اسمها ما لا  
 سواء كان الفاعل او المفعول  
 على المنقول اسمها ما لا  
 سواء كان الفاعل او المفعول

**لفظة نحو ضربت بوسى جبلى** ومعنىه نحو اكل الكثير من اركان الفاعل  
**(مضرا متصلا)** بالفعل بازيد اكثر ضربت زيدا او مستيكيا كونيضرب  
 وانهما ترتيب تقديم المفعول على الفعل لان الفعل اول في ترتيب الارجاء  
 غلامه بشرط ان يكون الفاعل متصرفا عن الفعل لئلا يفتقر بعينه  
**زيدا ضربت** (او وقع مفعوله) اي مفعول الفاعل (بعلا لا) بشرط  
 تصنيفه عن غير الفاعل  
 وتوسيطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضربت زيدا الاعراب  
 (او بعد معناها) نحو انما ضربت زيدا عمرو (او نسبت تعليقه) اي قد  
 الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور وانما في صورة انتقال الاعراب  
 فيها والقرينة فلتنجز عن الالتياس وانما في صورة كونها مفعول  
 مضرا متصلا فلنأفاه الاتصال لانفعال واما في صورة وقوع  
 المفعول بعد الالتياس بشرط توسيطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير  
 فانها لا تقلب نحو المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضربت زيدا الاعراب  
 الضمير رضارية زيد وعمرو مع جواز ان يكون عمرو مضرا والتأخير  
 والمفهوم من قوله ما ضربت عمرو والازيد الضمير رضارية وعمرو في رد  
 مع جواز ان يكون زيد ضارا بالتأخير وانقلب احدهما بالآخر اقل  
 كالمضرا وانما قلنا بشرط توسيطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير  
 لان لو قدم المفعول على الفاعل مع الابقال ما ضربت الاعراب زيد  
 فالظاهر ان معناه الضمير رضارية زيد وعمرو وانما كالمضرا وانما هو

متعلق بالآخر فدفع هذا اليوم بذلك القول ونقول  
 مقصوده في قوله بل لا بد من ذلك على من يثبت  
 انتقال الاعراب  
 ولا بد لو قيل المتأخر فاعل والمقدم مفعول وكان عدولا  
 عن الاول من غير حاجة ولا بد لو قيل متوسط  
 قوله فغاها اتصال الاتصال الفاعل اقول هذا القيد غاها ثانيا اذا  
 اريد بالاتصال المعنى اللغوي كما هو التبادر ومن كلام القادح  
 والظاهر انه ليس بمراد يدل على قول او اتصال مفعول وهو  
 غير متصلا لولا ان المعنى اللغوي لغاها القيد واذا اريد  
 المعنى الاصطلاحي يجب ان اورد الاتصال اللغوي فلا  
 منافاة وان اورد الاصطلاحي فلا يلزم الاتصال اذا  
 قدم المفعول متصل كما لا يلزم الاتصال اذا كانا متصلين  
 وقدم لفاعل وبوجهه اذا كانا متصلين فلا يلزم  
 الاتصال الاصطلاحي ولا يلزم اتصال الفاعل لئلا يتصل  
 انما اذا لمنا فاة اتصال الفاعل اصطلاحا اتصال الفاعل  
 عندهم ولما فاتها لثة ولما فاتها لثة لم يجوز ان يكون  
 اصطلاحا متصلا لثة فالخاصا لثة الفاعل الذي سموه  
 اصطلاحا متصلا لم يجوز ان يصير متصلا ولما فاتها  
 الذي سموه متصلا جوزوا اتصال لثة بالفاعل المتصلا  
 لان كما جزم من الفعل كما هو المتصلا كالمتصلا بالفعل  
 فكان ليس بمتصلا يجوز ذلك وبما جزم من قولنا انما  
 وانفعال وعند هذا يظهر ان قول المحمدي لم يزد  
 المقدمه ليس يتبع في تحقيق المقام غيبنا الصموي  
 لان لو اخرزم ان لا يكون متصلا وقد فرغنا متصل هذا  
 خلف ولا يقال ضربت زيدا وت ولا غلامه ضربت لثا فاة  
 الاتصال الاتصال متوسط  
 وحاصل الملازمين ان المتكلم اذا اورد المفعول في الفاعل  
 تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضربت زيدا الاعراب وانما  
 ضرب زيدا بعمرا لئلا يحوط على الفاعل بقيل كضربت زيدا الاعراب  
 الم المفعول ويلزم خلافه الفرض وان اورد المفعول في المفعول  
 وجب تقديم المفعول على الفاعل نحو ما ضربت عمرو الازيد

وانما قال مضرا لا  
 لو كان الفاعل ظاهرا والمضرا  
 لكانت على المنقول وانما قال المضرا  
 لانه لو كان متصرفا لم يكن  
 على المنقول فانما هو ما ضرب  
 على المنقول اسمها ما لا  
 سواء كان الفاعل او المفعول  
 على المنقول اسمها ما لا  
 سواء كان الفاعل او المفعول  
 وانما قال مضرا لا  
 لو كان الفاعل ظاهرا والمضرا  
 لكانت على المنقول وانما قال المضرا  
 لانه لو كان متصرفا لم يكن  
 على المنقول فانما هو ما ضرب  
 على المنقول اسمها ما لا  
 سواء كان الفاعل او المفعول  
 على المنقول اسمها ما لا  
 سواء كان الفاعل او المفعول  
 وانما قال مضرا لا  
 لو كان الفاعل ظاهرا والمضرا  
 لكانت على المنقول وانما قال المضرا  
 لانه لو كان متصرفا لم يكن  
 على المنقول فانما هو ما ضرب  
 على المنقول اسمها ما لا  
 سواء كان الفاعل او المفعول  
 على المنقول اسمها ما لا  
 سواء كان الفاعل او المفعول



وقد قيل بالفتيل بالنسبة الى الذر وهو ان يكون للفتيل  
 لان الحذف هو كالمثل من الحذف من غير ان يكون  
 في نفسه ولا في لفظه هو كالمثل من الحذف من غير ان يكون  
 لا بد من لفظه هو كالمثل من الحذف من غير ان يكون  
 في نفسه ولا في لفظه هو كالمثل من الحذف من غير ان يكون  
 لا بد من لفظه هو كالمثل من الحذف من غير ان يكون  
 في نفسه ولا في لفظه هو كالمثل من الحذف من غير ان يكون

وقد قيل بالفتيل بالنسبة الى الذر وهو ان يكون للفتيل  
 لان الحذف هو كالمثل من الحذف من غير ان يكون  
 في نفسه ولا في لفظه هو كالمثل من الحذف من غير ان يكون  
 لا بد من لفظه هو كالمثل من الحذف من غير ان يكون  
 في نفسه ولا في لفظه هو كالمثل من الحذف من غير ان يكون  
 لا بد من لفظه هو كالمثل من الحذف من غير ان يكون  
 في نفسه ولا في لفظه هو كالمثل من الحذف من غير ان يكون

الفعل بخلافه اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم  
 الفاعل نحو ضربتك (وقام يحذف الفاعل الرفع للفاعل (لما قرنته)  
 ذالة على تعيين المحذوف وجواز اعمد فاجاز ان الفاعل زيد اي  
 كان جوابا لسؤال المحقق (المن قال امر قام) ساخلا عن يقوم بالرفع  
 فيجوز ان يقول زيد يحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول زيد  
 بذكرة وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر لوجب حذف الجملة  
 وتقدر الفعل بوجب حذف خبرها والتقليل في الخبر اولي وكذا  
 يحذف الفعل جوازا فيما كاجوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر  
 في مزية يزيد بن هشيل (ليتك) على البناء للفعل (زيد) مرفوع  
 على انه مفعول بالاسم فاعله (ضارع) اي ما جز ذليل وهو فاعل  
 الفعل المحذوف اي بيك ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من  
 بيك وما على رواية ليك زيد على البناء للفاعل ونصب زيد  
 فليس مما نحن فيه (المضمومة) متعلق بضارع اي بيك من يذل ويجوز  
 عن مقاومة الضمير ولا كان ظهيرا للفتحة والاداء والتوليد  
 او مختصا ما تطوع الطويح هو المختص بالاسئلة من غير وسيلة ولا ما  
 الاهلاك والطويح جمع مطيعة على غير القياس كلوا فتح جمع مطيعة  
 وما يتعلق بمختص وما مصدرية يعني ويك ما ايضا من سأل بغيره

كذلك بل للفعل الرفع للفاعل فلا يرد فضل الله  
 واللام بمعنى الوقت كقول تعالى قم الصلاة لدلوك  
 الشمسى وقت دلوك الشمس واشترط القرينة لانه  
 عمدة لا يجوز حذفه بدون القرينة  
 فالقيام قرينة مقام الفعل في الدلالة على ما هو المراد  
 واللام للوقت لا للدجل لانه قيام القرينة معصم لا يامد  
 قال جوازا منصوب على ان تعنت مصدر محذوف واي هذا  
 جازا او مفعول مطلق محذوف للمضارع محذوف جوازا ثم  
 حذف الضمير واقيم المضارع اليه مقامه وعرب باعرب  
 او باضمار فعل من لفظه اي يجوز جوازا  
 قولنا هذا جازا اشارة الى ان جوازا مصدر بمعنى اسم  
 الفاعل ونصبه على المصدرية باعتبار موصوفه الذي هو  
 المحذوف  
 قبل لامطابقة بين السؤال والجواب لان السؤال جملة اسمية  
 والجواب فعلية قلنا من قام وان كانت بحسب الظاهر اسمية  
 لكنها في حقيقة فعلية  
 قوله وانما قدر الفعل وان الضمير دفع لما قال الشيخ الرضى  
 ان زيدا قالنا لاذكر ومتى ا لفاعل ليطابق الجواب السؤال  
 جملة اسمية فان قدر الفعل يطابق وان قدر الضمير يطابق  
 فان قلت ان تقدير الضمير رعاية مطابقة السؤال والجواب  
 وهذا راجع على رعاية تعيين الحذف قلنا تقدير الفعل بما  
 مناسبة للمضمومة مع تقليل الحذف فان سلم من قام اقام زيد  
 ام عمرو ام بكر لا زيد قام فان القاطن الاستفهام وحروف  
 التثنية والقول والى صرح به الشاعر في بحث اسم الفاعل وكذا  
 اول الهمزة  
 سجدنا مسمى بدمية قلوبا و من اللؤلؤ ويجوز ان يقرأ ورجع  
 نيلك زيد ضارع مضمومة و مختص ما تطوع الطويح  
 اجردت لغزوة ومن اسم مرفوع بقرينة زيد قلوبا اي ما يمتنع  
 على ضمير مسر و بالانكسار و ضمير بعد خبر اللؤلؤ ويجوز ان  
 منازلة القرية فان اوصل اليها بمثلها فان مرفوع فاعل سبق

وقد قيل بالفتيل بالنسبة الى الذر وهو ان يكون للفتيل  
 لان الحذف هو كالمثل من الحذف من غير ان يكون  
 في نفسه ولا في لفظه هو كالمثل من الحذف من غير ان يكون  
 لا بد من لفظه هو كالمثل من الحذف من غير ان يكون  
 في نفسه ولا في لفظه هو كالمثل من الحذف من غير ان يكون  
 لا بد من لفظه هو كالمثل من الحذف من غير ان يكون  
 في نفسه ولا في لفظه هو كالمثل من الحذف من غير ان يكون

وقد قيل بالفتيل بالنسبة الى الذر وهو ان يكون للفتيل  
 لان الحذف هو كالمثل من الحذف من غير ان يكون  
 في نفسه ولا في لفظه هو كالمثل من الحذف من غير ان يكون  
 لا بد من لفظه هو كالمثل من الحذف من غير ان يكون  
 في نفسه ولا في لفظه هو كالمثل من الحذف من غير ان يكون  
 لا بد من لفظه هو كالمثل من الحذف من غير ان يكون  
 في نفسه ولا في لفظه هو كالمثل من الحذف من غير ان يكون

على التتميل بالنسبة  
بجواز ان حذف الفعل جازا  
وجوبا طيل بالنسبة الى جواز  
الاجابة

من اجل جملته المبهكات ما لو فرضنا ان  
مصدره مضافا لفاعلها  
معمل السائلين بغير وسيلة (او) قد حذف الفعل الرفع للفاعل  
دالة على عينيه (وجوبا) اي حذفها واجبا (في مثل) قوله تعالى وان احد  
من المشركين استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر رفع الابهام  
بأنه انما هو في قوله ذكر المشرك لم يبق الخبر مفسرا بل جازا نحو استجار  
المفسر الذي في ايهام بدون حذفه فان يجوز الجمع بينه وبين مفسره  
جاء في رجل ابى زيد فقد راي الية وانا استجارك احد من المشركين  
فاخذ فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول والمفسر  
يا استجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقام  
عنه ولا يجوز ان يكونا محذوفين معا لا ابتداء لا امتناع دخول حرف  
الاشارة على الاسم بل لا بد من الفعل (وقد حذفنا) اي الفعل  
والفاعل (معاً) وذا لفاعل وحده (في مثل) جوابا (لبن قال  
اقام زيد) اي تم قام زيد محذوف الجملة الفعلية وذكر تم في مقام  
وهذا المحذوف جائز بقربة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي  
مواد في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استبدك وانما قدر الجملة  
الفعلية لا الاسمية بان يقال اي تم قام زيد قام ليكونا جوابا مطابقا  
للسؤال في كونه جملة فعلية (واذا اتنازع الفعلان) بل العالمان

من اجل جملته المبهكات ما لو فرضنا ان  
مصدره مضافا لفاعلها  
معمل السائلين بغير وسيلة (او) قد حذف الفعل الرفع للفاعل  
دالة على عينيه (وجوبا) اي حذفها واجبا (في مثل) قوله تعالى وان احد  
من المشركين استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر رفع الابهام  
بأنه انما هو في قوله ذكر المشرك لم يبق الخبر مفسرا بل جازا نحو استجار  
المفسر الذي في ايهام بدون حذفه فان يجوز الجمع بينه وبين مفسره  
جاء في رجل ابى زيد فقد راي الية وانا استجارك احد من المشركين  
فاخذ فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول والمفسر  
يا استجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقام  
عنه ولا يجوز ان يكونا محذوفين معا لا ابتداء لا امتناع دخول حرف  
الاشارة على الاسم بل لا بد من الفعل (وقد حذفنا) اي الفعل  
والفاعل (معاً) وذا لفاعل وحده (في مثل) جوابا (لبن قال  
اقام زيد) اي تم قام زيد محذوف الجملة الفعلية وذكر تم في مقام  
وهذا المحذوف جائز بقربة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي  
مواد في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استبدك وانما قدر الجملة  
الفعلية لا الاسمية بان يقال اي تم قام زيد قام ليكونا جوابا مطابقا  
للسؤال في كونه جملة فعلية (واذا اتنازع الفعلان) بل العالمان

فالمفسر وذلك المفسر اما فعل صريح او حرفي يؤدي معناه  
كان واذا لا ي  
لان رجلا لما جاز اطلاقه على كل فرد من ذكور نرادم بل بلغ مبلغ  
الثبوت يعلم على مطلق امره اذ زيد متعدي فاجيب الى بيان  
ما هو المراد منه فقيل اي زيد نوقاه  
استأنك وطلب منك جوارك (فاجره) فامنه (حتى يسمع  
كلام الله) ويتذره ويطلع على حقيقة الامر (ثم ابله ما منه  
موضع امنه ان لم يسلم قاضي  
فاحذ منها فاعل محذوف وجوبا ففعل من هناك  
فلا محذوفها من الفعل المذكور انبعاثه حذف وفسر  
ليتحقق الابهام ثم التفسير فانه امكن في الذهن قيسى  
هذا جواب سؤال مقدر تقديره ان المحذوف خلاف الامر  
والاكتساب بالحذف تعذر ولا عذر فيه والا لو لم يكن  
احد متذرا واستجارك خبر فلم يجز احد من جوارها لا ابتداء  
فاجاب بقوله ولا يجوز

فالمفسر وذلك المفسر اما فعل صريح او حرفي يؤدي معناه  
كان واذا لا ي  
لان رجلا لما جاز اطلاقه على كل فرد من ذكور نرادم بل بلغ مبلغ  
الثبوت يعلم على مطلق امره اذ زيد متعدي فاجيب الى بيان  
ما هو المراد منه فقيل اي زيد نوقاه  
استأنك وطلب منك جوارك (فاجره) فامنه (حتى يسمع  
كلام الله) ويتذره ويطلع على حقيقة الامر (ثم ابله ما منه  
موضع امنه ان لم يسلم قاضي  
فاحذ منها فاعل محذوف وجوبا ففعل من هناك  
فلا محذوفها من الفعل المذكور انبعاثه حذف وفسر  
ليتحقق الابهام ثم التفسير فانه امكن في الذهن قيسى  
هذا جواب سؤال مقدر تقديره ان المحذوف خلاف الامر  
والاكتساب بالحذف تعذر ولا عذر فيه والا لو لم يكن  
احد متذرا واستجارك خبر فلم يجز احد من جوارها لا ابتداء  
فاجاب بقوله ولا يجوز

فالمفسر وذلك المفسر اما فعل صريح او حرفي يؤدي معناه  
كان واذا لا ي  
لان رجلا لما جاز اطلاقه على كل فرد من ذكور نرادم بل بلغ مبلغ  
الثبوت يعلم على مطلق امره اذ زيد متعدي فاجيب الى بيان  
ما هو المراد منه فقيل اي زيد نوقاه  
استأنك وطلب منك جوارك (فاجره) فامنه (حتى يسمع  
كلام الله) ويتذره ويطلع على حقيقة الامر (ثم ابله ما منه  
موضع امنه ان لم يسلم قاضي  
فاحذ منها فاعل محذوف وجوبا ففعل من هناك  
فلا محذوفها من الفعل المذكور انبعاثه حذف وفسر  
ليتحقق الابهام ثم التفسير فانه امكن في الذهن قيسى  
هذا جواب سؤال مقدر تقديره ان المحذوف خلاف الامر  
والاكتساب بالحذف تعذر ولا عذر فيه والا لو لم يكن  
احد متذرا واستجارك خبر فلم يجز احد من جوارها لا ابتداء  
فاجاب بقوله ولا يجوز

فالمفسر وذلك المفسر اما فعل صريح او حرفي يؤدي معناه  
كان واذا لا ي  
لان رجلا لما جاز اطلاقه على كل فرد من ذكور نرادم بل بلغ مبلغ  
الثبوت يعلم على مطلق امره اذ زيد متعدي فاجيب الى بيان  
ما هو المراد منه فقيل اي زيد نوقاه  
استأنك وطلب منك جوارك (فاجره) فامنه (حتى يسمع  
كلام الله) ويتذره ويطلع على حقيقة الامر (ثم ابله ما منه  
موضع امنه ان لم يسلم قاضي  
فاحذ منها فاعل محذوف وجوبا ففعل من هناك  
فلا محذوفها من الفعل المذكور انبعاثه حذف وفسر  
ليتحقق الابهام ثم التفسير فانه امكن في الذهن قيسى  
هذا جواب سؤال مقدر تقديره ان المحذوف خلاف الامر  
والاكتساب بالحذف تعذر ولا عذر فيه والا لو لم يكن  
احد متذرا واستجارك خبر فلم يجز احد من جوارها لا ابتداء  
فاجاب بقوله ولا يجوز

على التتميل بالنسبة  
بجواز ان حذف الفعل جازا  
وجوبا طيل بالنسبة الى جواز  
الاجابة  
من اجل جملته المبهكات ما لو فرضنا ان  
مصدره مضافا لفاعلها  
معمل السائلين بغير وسيلة (او) قد حذف الفعل الرفع للفاعل  
دالة على عينيه (وجوبا) اي حذفها واجبا (في مثل) قوله تعالى وان احد  
من المشركين استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر رفع الابهام  
بأنه انما هو في قوله ذكر المشرك لم يبق الخبر مفسرا بل جازا نحو استجار  
المفسر الذي في ايهام بدون حذفه فان يجوز الجمع بينه وبين مفسره  
جاء في رجل ابى زيد فقد راي الية وانا استجارك احد من المشركين  
فاخذ فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول والمفسر  
يا استجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقام  
عنه ولا يجوز ان يكونا محذوفين معا لا ابتداء لا امتناع دخول حرف  
الاشارة على الاسم بل لا بد من الفعل (وقد حذفنا) اي الفعل  
والفاعل (معاً) وذا لفاعل وحده (في مثل) جوابا (لبن قال  
اقام زيد) اي تم قام زيد محذوف الجملة الفعلية وذكر تم في مقام  
وهذا المحذوف جائز بقربة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي  
مواد في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استبدك وانما قدر الجملة  
الفعلية لا الاسمية بان يقال اي تم قام زيد قام ليكونا جوابا مطابقا  
للسؤال في كونه جملة فعلية (واذا اتنازع الفعلان) بل العالمان

والجواز التنزيع في التوسط عند الجوازين او على  
 الفاعل في الاضداد لان مقتضى التنزيع في الضلالتين  
 انهما في المعنى لا في اللفظ والاضداد في اللفظ  
 لا في المعنى فالتنزيح في اللفظ لا في المعنى  
 وهو على ما لا يخفى من عمل التنزيع على  
 مقتضى مقتضى اللفظ لا مقتضى المعنى

او مقتضى مقتضى اللفظ لا مقتضى المعنى  
 مقتضى مقتضى اللفظ لا مقتضى المعنى  
 مقتضى مقتضى اللفظ لا مقتضى المعنى  
 مقتضى مقتضى اللفظ لا مقتضى المعنى  
 مقتضى مقتضى اللفظ لا مقتضى المعنى

لا مفعولا فيه وعلى كلا التقديرين يكون التنزيع في هذا  
 المقام مجازا ولذا قالوا انها مجسمة المعنى بتوجهها الى  
 اي معنى كون معنى التنزيع مجسما المعنى بتوجهها الى  
 لان المتصل فيها اتصالا بالفاعل وانما هو كونه ولا يتصل بها  
 آخر لانه سواء كان ضميرا غائبا او محذورا او متصلا  
 وسواء كانا الضمير مفعولا او غيره اذ لا تنزيع في الضمير المتصل  
 لعدم قطع التنزيع بالحدف ولا بالانصاف سيدتي

اذ التنزيع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد مكره عمرا ويكره  
 وشريف ابوه واقصر على الفعل لانه في العمل وانما قالوا بالاعلان  
 مع ان التنزيع قد يقع في اكثر من فعلين اقتضارا على اقل مرات التنزيع  
 وهو الاشارة بظاهرهما كما في قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا  
 اذ المتقدم عليها والتوسط بينهما مفعول للفعل الاول اذ هو في حقه  
 قبل الثاني فلا يكون فيه مجال للتنزيع ومعنى تنزيعها فيه انها المضمرة  
 يتوجه اليه فيكون هو مفعول وقوة في ذلك الموضع مفعولا لكل  
 واحد منهما على الابداع لا يتصور تنزيعهما في الفعل المتصل لان المتصل  
 الواقع بعدها يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مفعول متصلا  
 الثاني لا يجوز ان يكون مفعولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المتصل  
 الواقع بعدهما نحو ما نزل واكرم الا انما فيه تنزيع لكن لا يمكن قطعه  
 بما هو شرط في القطع عندهم وهو انما يربط الفاعل في الاول عند الجوزين  
 وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لا يجرى لا يجمع ضمرا  
 ولا يدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقتضى انه مفعول  
 بالتنزيع ههنا كما يكون شرط في قطعها اضمارا للفاعل فلم يندرج في  
 بالاسم لفظ واما التنزيع الواقع في الضمير المتصل فعلى مذهب  
 الكسائي يقطع بالضمير وعلى غيره يقطع بالفاعل واما على مذهب غيره

فولم يرد المراد الا وان يقول المراد ما فيه الاحكام المذكورة  
 ليم القاعدة الكلية اذ لا يظهر ما في التخصص الا زيادة  
 بالطريقة المذكورة اذ الغاية مناسبة ارادة حال الفاعل  
 لانه في باب واما ارادة الاضمار فقط فمفهومه ما فيه على انه  
 يجبه ان في الظاهر ايضا ما لا يمكن اضمارا للفاعل ان يكون  
 بعد الافعال التخصص لك فليم الكلام اوله ويخصص  
 الضمير للفاعل بعد الايض ويكفي في تقديره ان الاحكام  
 على عموم القاعدة وكان الضمير غالبا خارجا فخرج به  
 حفظا على العموم والوسط بحسب الامكان واطلق  
 الظاهر واداء التخصص بالضرورة فامل على

فولم يرد المراد الا وان يقول المراد ما فيه الاحكام المذكورة  
 ليم القاعدة الكلية اذ لا يظهر ما في التخصص الا زيادة  
 بالطريقة المذكورة اذ الغاية مناسبة ارادة حال الفاعل  
 لانه في باب واما ارادة الاضمار فقط فمفهومه ما فيه على انه  
 يجبه ان في الظاهر ايضا ما لا يمكن اضمارا للفاعل ان يكون  
 بعد الافعال التخصص لك فليم الكلام اوله ويخصص  
 الضمير للفاعل بعد الايض ويكفي في تقديره ان الاحكام  
 على عموم القاعدة وكان الضمير غالبا خارجا فخرج به  
 حفظا على العموم والوسط بحسب الامكان واطلق  
 الظاهر واداء التخصص بالضرورة فامل على

فولم يرد المراد الا وان يقول المراد ما فيه الاحكام المذكورة  
 ليم القاعدة الكلية اذ لا يظهر ما في التخصص الا زيادة  
 بالطريقة المذكورة اذ الغاية مناسبة ارادة حال الفاعل  
 لانه في باب واما ارادة الاضمار فقط فمفهومه ما فيه على انه  
 يجبه ان في الظاهر ايضا ما لا يمكن اضمارا للفاعل ان يكون  
 بعد الافعال التخصص لك فليم الكلام اوله ويخصص  
 الضمير للفاعل بعد الايض ويكفي في تقديره ان الاحكام  
 على عموم القاعدة وكان الضمير غالبا خارجا فخرج به  
 حفظا على العموم والوسط بحسب الامكان واطلق  
 الظاهر واداء التخصص بالضرورة فامل على

ان كانا متصلين منصوبين ضمريا ضمريا فالتنزيح في اللفظ  
 الايات مجازان في التنزيع في اللفظ  
 وكان الكسائي مطلقا لانه في اللفظ  
 على وجهه في اللفظ وهو احد معانيه  
 وكان الكسائي مطلقا لانه في اللفظ  
 على وجهه في اللفظ وهو احد معانيه  
 وكان الكسائي مطلقا لانه في اللفظ  
 على وجهه في اللفظ وهو احد معانيه





والمفعول ونحوها في هذا الفعل لأن مقتضى الفعل والناس في غير الاسم لا يكون الفعل مقتضيا للمفعول  
 واما اذا لم يكن المفعول فافعاله اذا اتت في الجملة  
 في قوله تعالى في هذا الفعل لان مقتضى الفعل والناس في غير الاسم لا يكون الفعل مقتضيا للمفعول

فانما قوله في هذا الفعل لان مقتضى الفعل والناس في غير الاسم لا يكون الفعل مقتضيا للمفعول  
 في قوله تعالى في هذا الفعل لان مقتضى الفعل والناس في غير الاسم لا يكون الفعل مقتضيا للمفعول  
 في قوله تعالى في هذا الفعل لان مقتضى الفعل والناس في غير الاسم لا يكون الفعل مقتضيا للمفعول

بأن تأخذ من غير ما وكرمت زيداً وكرمت زيداً  
 من اولها تاخذ من غير ما وكرمت زيداً وكرمت زيداً  
 من اولها تاخذ من غير ما وكرمت زيداً وكرمت زيداً  
 من اولها تاخذ من غير ما وكرمت زيداً وكرمت زيداً

لم يقل فالتقدير افعال التثنية مضافاً للكوفيين مع انه احصر  
 وبعبارة في بيان اوفق لان حينئذ لا يعلم ان التثنية  
 عند الكوفيين افعال الاحتمال المسوات الداشكدة  
 ليس المراد من البصريين ان يكون جميعهم من البصرة بل  
 بعضهم من البصرة وواقفهم اقول ما قالوا سبى  
 سلمهم بصريين فلا يرد ان الكسائي في كوفي فكيف عده من  
 البصريين  
 وقيل واذا كان في الجملة فلا يكون المفعول مقتضياً للمفعول  
 وقيل واذا كان في الجملة فلا يكون المفعول مقتضياً للمفعول

**كثيرة مثل ضربي وضرب زيداً وكرمتي وكرمت زيداً وضرب زيداً**  
 وضربي وكرمت زيداً وغير ذلك ما يكون الاسم الظاهر مفعولاً  
 الخاية (البصريون افعال) الفعل الثاني اي افعال الفعل الثاني لقرين  
 مع تجوز افعال الاول (و) بينا والخيابة (الكوفيون افعال الاول) اي  
 افعال الفعل الاول مع تجوز افعال الثاني لسبقه واللا حيز عن افعال  
 قبل الذكر (فان عملت) الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين  
 بل لا يملك هذا المختار الاكثر استعمالاً (اضرب الفاعل في) الفعل  
 الاول اذا قلنا فعله لحوال ان الاخبار قبل الذكر في الحد بشرط  
 التفسير لزوم التكرار بالذكر واستناع اللفظ (عل وحق) الاسم  
 الواقع بعد الفعلين اي على موافقة احوال وتثنية وجهاً  
 وتذكيراً وتانياً لا يجرح الضمير والضمير يجب ان يكون موافقاً  
 للرجوع وهذه الامور (دون الحذف) لان كونه حذفاً للفاعل لا اذا  
 شئ مسدده (خلافاً للكسائي) فانه لا يصح للفاعل في الفعل الاول بل  
 الرندان عند البصريين وضربي وكرمتي الرندان عند الكسائي (وجاز)  
 افعال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول لفاعل (خلافاً للبصريين)  
 فانه لا يجوز افعال الفعل الثاني عند اقتضاء اول الفاعل لانه يلزم  
 في قوله تعالى في هذا الفعل لان مقتضى الفعل والناس في غير الاسم لا يكون الفعل مقتضياً للمفعول  
 في قوله تعالى في هذا الفعل لان مقتضى الفعل والناس في غير الاسم لا يكون الفعل مقتضياً للمفعول

بأن تأخذ من غير ما وكرمت زيداً وكرمت زيداً  
 من اولها تاخذ من غير ما وكرمت زيداً وكرمت زيداً  
 من اولها تاخذ من غير ما وكرمت زيداً وكرمت زيداً  
 من اولها تاخذ من غير ما وكرمت زيداً وكرمت زيداً

لا يملك هذا المختار الاكثر استعمالاً (اضرب الفاعل في) الفعل  
 الاول اذا قلنا فعله لحوال ان الاخبار قبل الذكر في الحد بشرط  
 التفسير لزوم التكرار بالذكر واستناع اللفظ (عل وحق) الاسم  
 الواقع بعد الفعلين اي على موافقة احوال وتثنية وجهاً  
 وتذكيراً وتانياً لا يجرح الضمير والضمير يجب ان يكون موافقاً  
 للرجوع وهذه الامور (دون الحذف) لان كونه حذفاً للفاعل لا اذا  
 شئ مسدده (خلافاً للكسائي) فانه لا يصح للفاعل في الفعل الاول بل  
 الرندان عند البصريين وضربي وكرمتي الرندان عند الكسائي (وجاز)  
 افعال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول لفاعل (خلافاً للبصريين)  
 فانه لا يجوز افعال الفعل الثاني عند اقتضاء اول الفاعل لانه يلزم

على تقدير افعال الثاني  
 كالمفعول المحذوف في قولنا  
 فلان افعال تقدم افعال  
 كالمفعول المحذوف في قولنا  
 فلان افعال تقدم افعال  
 كالمفعول المحذوف في قولنا  
 فلان افعال تقدم افعال

على تقدير افعال الثاني  
 كالمفعول المحذوف في قولنا  
 فلان افعال تقدم افعال  
 كالمفعول المحذوف في قولنا  
 فلان افعال تقدم افعال  
 كالمفعول المحذوف في قولنا  
 فلان افعال تقدم افعال

استعمل فعل الشرط والجزء محذوف وجوده بقية ما قبل  
 اي حذف المفعول وانما يجب حذفه في الجملة  
 المقدمة عوضا عن او كما للموضوع  
 بان يكون في غير افعال القلوب سواء كان من افعال المقتضى  
 للمفعول الواحد او المفعولين مثلا لا اول محضرت وضرك  
 ومثالا الثاني اعطت واعطاني في زبدها ثالثة  
 اي من كل المفعول وانها زبده لا عن نفس المفعول فلا يبد  
 ان الاستثناء عن المفعول في الفعل المتعدي غير متصو  
 اليا على سبيل ابدل  
 مركبة منان ولا قلت النون الى اللام ثم ادغم في لام لا  
 فصادا الا لامعة من حروف الاستثناء بدل ليل حول  
 الواو عليه

على تقدير افعال اما الاضمار كما هو منه في نحو  
 كالمفعول المحذوف في قولنا  
 فلان افعال تقدم افعال  
 كالمفعول المحذوف في قولنا  
 فلان افعال تقدم افعال  
 كالمفعول المحذوف في قولنا  
 فلان افعال تقدم افعال

قوله وعن الاضمار قيل ورده رجلا شاذ قلت قد سبق  
 ان الاضمار قبل الذكر بشرط محض التفسير لا يحض العدة  
 نحو قفضهن سبع سموات نعم الا ومان يقول وعن  
 الاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير والفضلة  
 لا انها منزلة الواحد فلو حذف احد هما لكان كحذف  
 وهو غير جائز  
 على وفق الظاهر محضرت وضربني زيد ضرت وضربا  
 الزيد بن ضربت وضربوني الزيد بن ضربوني واكرمني  
 زيد ضربني واكرمان الزيدان ضربوني واكرموني  
 الزيدون ضربني  
 المتعلق بضمرت  
 والمعاد من افعال هنا هو او ما يقوم مقامه ليدخل  
 مثل ضرب واكرم على صيغة المبني للمفعول مجذولة

على تقدير افعال اما الاضمار كما هو منه في نحو  
 كالمفعول المحذوف في قولنا  
 فلان افعال تقدم افعال  
 كالمفعول المحذوف في قولنا  
 فلان افعال تقدم افعال  
 كالمفعول المحذوف في قولنا  
 فلان افعال تقدم افعال

على تقدير افعال اما الاضمار كما هو منه في نحو  
 كالمفعول المحذوف في قولنا  
 فلان افعال تقدم افعال  
 كالمفعول المحذوف في قولنا  
 فلان افعال تقدم افعال  
 كالمفعول المحذوف في قولنا  
 فلان افعال تقدم افعال

على تقدير افعال اما الاضمار كما هو منه في نحو  
 كالمفعول المحذوف في قولنا  
 فلان افعال تقدم افعال  
 كالمفعول المحذوف في قولنا  
 فلان افعال تقدم افعال  
 كالمفعول المحذوف في قولنا  
 فلان افعال تقدم افعال

هذا مستثنى من غير انما ضمني في جميع الاوقات الا ان مع  
 مانع عن الاضمار هذه  
 الفاعل للمفعول الجملي المفعول من لا استثناء واستثناء في  
 ونظير مضارع محالين على اياها والاضمار يكون  
 لا يمتنع ان يقال حسبي وحسبها اياه والاضمار يكون  
 لا يمتنع ان يقال حسبي وحسبها اياه والاضمار يكون  
 لا يمتنع ان يقال حسبي وحسبها اياه والاضمار يكون

لا تلك لوضوح حسبيتها اياها ليطاها المفعول الاول هو  
 ها لانها مبتدأ وخبر في الاصل وظا بقها في الافراد والتثنية  
 والجمع واجب ظا فالمرجع اليه هو مطلقا او دوحا

وكذا لا يتصور التنازع في مثل ضربي واكرمت زيد الا اذا  
 لاحظت زيد اسما صالحا لان يكون فاعلا ومفعولا مفعولا  
 ومنصوبا من غير ملاحظة فاعلية ومفعولية ورفعه  
 ونصبه والافانظا هرلا تنازع بين المفعلين فيلان الاول  
 يقتضي ان يكون فاعلا مرفوعا والثاني مفعولا منصوبا  
 فلا يتوجهان الامر واحد فلا تنازع وكذا مثلا ضربي  
 واكرمت زيدين وكذا ضربي واكرمت زيد لا امتناع في  
 الموقوفين المستقلين على اثر واحد فظنر ما ذكرنا ان قوله  
 انه ليس مخصوصا بالصورة التي ذكرها بل عام لجميع صور  
 التنازع ولهذا قالوا ان التنازع انما يكون في القلب قبل  
 التركيب لابعده ونالوا قوله واذا تنازع الفعلان الى  
 قصد تنازعهما وهو ظاهر لا محل عنه من تأمل وتبع  
 ووقع لعصام لا يخفى فساده والاوحا

اي في صورة توجب فيها احد الفعلين الاسم ظاهر مني  
 لكون مفعول الاول ومعنى الآخر مرفوعا حيث كان مفعول  
 الاول مرفوعا لان معنى التنازع عليهما سبق انهما محال  
 ان يتوجهتا الى ذلك الاسم الظاهر ويجمع ان يكون مرفوعا  
 في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على سبيل البدل  
 وهذا المعنى ليس بوجود في هذه الصورة يعرف بالتأمل  
 في وقت من الاوقات فان كان الامر على ما بين  
 من مرجع باسمه بنيتها على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب  
 عنه وقوله كفاي بدل او بيان لقوله لا

لو حرف شرط لدق على متنازع الشيء الثاني لامتناع الاول  
 ان حروف شرطه وان المشبهة بالفعل ما مصدرية مع ما بعد  
 وتقريرا لوان اسى والمصدر اسم ان لا في معيشة

ويكون الضمير واحدا الى لفظ متقدم رتبة كما نقول ضمرا واكرمت زيد  
 (الا ان يمتنع مانع) من الاضمار كما هو قول المختار وهو احد كما هو للقول  
 الفاعل المختار (فتظهر المفعول فان اذا استثنى الاضمار والاضمار لا يسهل  
 الا الى الاظهار نحو حسبي وحسبها منطلقين الزيد منطلقا حيث  
 عمل حسبي جعل الزيدان فاعلاله ومنطلقا مفعولا له والضمير المفعول  
 الاول في حسبيتها وما ظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لما منع وهو  
 انه لو اضمير مرفوعا خالف المفعول الاول ولو اضمير مني خالف المرفوع وهو  
 قوله منطلقا ولا يخفى ان لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا  
 المفعول الثاني اسما دالا على تصديقه بما بالانطلاق من غير ملاحظة  
 شتيته وافراة والا فالظان ان التنازع بين الفعلين في المفعول الثاني  
 لان الاول يقتضي مفعولا مفعولا والثاني مفعولا مني فلا يتوجهان  
 الى امر واحد فلا تنازع ولما استبدل الكوفيه على اولوية اعمال  
 الفعل الاول بقوله امر القيس ولو انما اسعى لادى معيشة  
 كفاي ولم اطلب قيل من المال بحيث والواقد توجه الفعل اعني  
 ولم اطلب الى اسم واحد وهو قيل من المال فاقتضى الاول رفعه  
 بالفاعلية والثاني نصبيه بالمفعولية وامر القيس الذي هو ارفع  
 شعره العربي عمل الاول فلولم يكن اعمال الاول اولى لما اختار

فجعل الرفع مفعولا  
 غير ان الثاني مفعول مفعول  
 في قلبه فاعله العواطف  
 لم اطلب اعني لم اطلب جازم  
 فاعله المستتر اطلب انما  
 لا يوجب السلام كما سقت  
 ان توشروا ان عدله وحكم  
 المشع وعلم على ان لا يبر  
 ودعوة امر القيس  
 لما غلبت في الشعر  
 طلقها قائم  
 لا عمل الاول غير ضرورة  
 انما على العمل الثاني ليس  
 فان اعمل الاول مع  
 فان اعمل الاول مع  
 فان اعمل الاول مع  
 فان اعمل الاول مع

المعروف... سؤال مقدر كأنه... عمل ولا يرم من اختياره... جعل لا يرى من الاختار... جعل لا يرى من الاختار... جعل لا يرى من الاختار... جعل لا يرى من الاختار...

اذلا قاله يسا ولا يما... امرة القيس كفا... الفساد المعنى... لا استلزام عدم الاسي... فعله هذا ينبغي ان يكون مفعول...

استماع جزاها لا امتناع... فانه كانا منبتين... ولو كانا احدهما منبتا... المتعلقان في التثنية... معيشة لا منبت... انما ناطبنا لقليل... ان لا يكون ظانبا... قوله على قدر رتوبه...

فان كانا منبتين... ولو كانا احدهما منبتا... المتعلقان في التثنية... معيشة لا منبت... انما ناطبنا لقليل... ان لا يكون ظانبا... قوله على قدر رتوبه... قوله على قدر رتوبه... قوله على قدر رتوبه...

المفعول الثاني  
المفعول الثالث  
المفعول الرابع  
المفعول الخامس  
المفعول السادس  
المفعول السابع  
المفعول الثامن  
المفعول التاسع  
المفعول العاشر  
المفعول الحادي عشر  
المفعول الثاني عشر  
المفعول الثالث عشر  
المفعول الرابع عشر  
المفعول الخامس عشر  
المفعول السادس عشر  
المفعول السابع عشر  
المفعول الثامن عشر  
المفعول التاسع عشر  
المفعول العشرون

أفعال فاعل فاعله كذا أسناده الفاعل حين أسناده أما كالأسم  
لا زائدة ويقال بدلها حرفا فاعلا هذا عند البصريين وعند  
الكوفيين يعبر عن الزائدة بالصلة والحشو راجع

وكذا تأتي مفاعيل عند اللبس نحو علم موسى عيسى خاه  
بخلاف علمت زيدا هذا ذاهية هندية  
فيلزم اللام أيضا لا يفعل لأنه ليس جزوياً الفعل فلا يشبه  
الفاعل ولا يقوم مقامه وكذلك المفعول معه

فيلزم نصباً نظراً أيضاً مشعر بالطرفية فلا بد من بيان فارق  
ويمكن بيان ذلك بأن الفعل يقتضي ظرفية والنصب  
يدل على قصد ما بخلاف المفعول لأن ذلك لا يقتضي العلية  
وأما يعلم علية بالنصب مقصدها

وفيه نظر لأن النصب لا يدل على العلية بل ما يدل عليها اللفظ  
المقدرة ويمكن أن يجاب عنه بأنه وإن كان لا زائداً ما قلت  
لكون النصب دل على تقدير اللام واللفظ دل على العلية فكان  
النصب دالاً عليها بالواسطة هندية

فولاً فإن النصب فإن النصب بسبب جعل مسنداً وهو ما  
وأما الأشعار بسبباً لنسباً المشعر للعلية فعل هذا لا ير  
ما قيل إن ذكر النصب مسنداً

فولاً بخلاف فاعله فإن المشعر بعلية كونه مفعولاً هو اللام  
وهو لم يتغير ولا بد أن يفهم معنى المفعولية في كل مفعول  
أقيم مقام الفاعل

فاعل واقامة مقام الفاعل إذا كان عاملاً فعلاً (ان تغير صيغة  
المفعول إلى المفعول الثاني) أو يقع (أي إلى المصارع المجرول) أو  
مثل أفعال واستعمل ويقع ويستعمل وغيرها من الأفعال  
المجرولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل (المفعول الثاني) من  
مفعولي (باب علمت) لأنه مسند إلى المفعول الأول أسناداً تاماً  
فلا أسند الفعل إليه ولا يكون أسناده إلا تاماً لزم كونه مسنداً  
ومسنداً إليه معاً مع كون كل من الأسنادين تاماً بخلاف ما عني

فعلوا لا أحد الأسنادين وهو أسناد المصعد غير تام (ولا المفعول  
الثالث من) مفاعيل (باب علمت) إذ حكم حكم المفعول الثاني من  
علمت كونه مسنداً (والمفعول له) بل لأن النصب في مشعر العلم  
فلا أسند التي فات النصب والأشعار بخلافها إذا كان مع اللام نحو قول الشاعر  
(والمفعول معه كذلك) أي من المفعول له والمفعول كذلك أي كالمفعول  
الثاني والثالث من باب علمت وأعلمت فإنها لا يقعان موقع الفاعل  
أما المفعول فلما عرفت وأما المفعول معه فلا لا يجوز أقامته  
مقام الفاعل مع الواو التي أصلها القطف وهو دليل الانفصال  
والفاعل كالحج ومن الفعل ولا بد من الواو فإنه لم يعرف كونه مفعولاً  
(وإذا واحد المفعول) في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز

علمت كونه مسنداً (والمفعول له) بل لأن النصب في مشعر العلم  
فلا أسند التي فات النصب والأشعار بخلافها إذا كان مع اللام نحو قول الشاعر  
(والمفعول معه كذلك) أي من المفعول له والمفعول كذلك أي كالمفعول  
الثاني والثالث من باب علمت وأعلمت فإنها لا يقعان موقع الفاعل  
أما المفعول فلما عرفت وأما المفعول معه فلا لا يجوز أقامته  
مقام الفاعل مع الواو التي أصلها القطف وهو دليل الانفصال  
والفاعل كالحج ومن الفعل ولا بد من الواو فإنه لم يعرف كونه مفعولاً  
(وإذا واحد المفعول) في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز

علمت كونه مسنداً (والمفعول له) بل لأن النصب في مشعر العلم  
فلا أسند التي فات النصب والأشعار بخلافها إذا كان مع اللام نحو قول الشاعر  
(والمفعول معه كذلك) أي من المفعول له والمفعول كذلك أي كالمفعول  
الثاني والثالث من باب علمت وأعلمت فإنها لا يقعان موقع الفاعل  
أما المفعول فلما عرفت وأما المفعول معه فلا لا يجوز أقامته  
مقام الفاعل مع الواو التي أصلها القطف وهو دليل الانفصال  
والفاعل كالحج ومن الفعل ولا بد من الواو فإنه لم يعرف كونه مفعولاً  
(وإذا واحد المفعول) في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز

المفعول الثاني  
المفعول الثالث  
المفعول الرابع  
المفعول الخامس  
المفعول السادس  
المفعول السابع  
المفعول الثامن  
المفعول التاسع  
المفعول العاشر  
المفعول الحادي عشر  
المفعول الثاني عشر  
المفعول الثالث عشر  
المفعول الرابع عشر  
المفعول الخامس عشر  
المفعول السادس عشر  
المفعول السابع عشر  
المفعول الثامن عشر  
المفعول التاسع عشر  
المفعول العشرون

المفعول الثاني  
المفعول الثالث  
المفعول الرابع  
المفعول الخامس  
المفعول السادس  
المفعول السابع  
المفعول الثامن  
المفعول التاسع  
المفعول العاشر  
المفعول الحادي عشر  
المفعول الثاني عشر  
المفعول الثالث عشر  
المفعول الرابع عشر  
المفعول الخامس عشر  
المفعول السادس عشر  
المفعول السابع عشر  
المفعول الثامن عشر  
المفعول التاسع عشر  
المفعول العشرون

فعلها فاعله آه  
على الرئوس قال كل مفعول  
ليس من ضرورات العمل كما قيل في  
مقامه بخلافه لأن إذا كان باللام فاعله  
فعلها فاعله آه  
على الرئوس قال كل مفعول  
ليس من ضرورات العمل كما قيل في  
مقامه بخلافه لأن إذا كان باللام فاعله  
فعلها فاعله آه  
على الرئوس قال كل مفعول  
ليس من ضرورات العمل كما قيل في  
مقامه بخلافه لأن إذا كان باللام فاعله



استعمال في التعريف يحذف على الاسم  
قوله في تعريفه يحذف على الاسم  
قوله في تعريفه يحذف على الاسم

فيها واكثر كرم كما في العامل المعنوي فالبتداء هو الاسم لفظا او تقديرا  
البتداء هو الاسم لفظا او تقديرا  
البتداء هو الاسم لفظا او تقديرا

فيها واكثر كرم كما في العامل المعنوي فالبتداء هو الاسم لفظا او تقديرا  
البتداء هو الاسم لفظا او تقديرا  
البتداء هو الاسم لفظا او تقديرا  
البتداء هو الاسم لفظا او تقديرا  
البتداء هو الاسم لفظا او تقديرا  
البتداء هو الاسم لفظا او تقديرا  
البتداء هو الاسم لفظا او تقديرا  
البتداء هو الاسم لفظا او تقديرا  
البتداء هو الاسم لفظا او تقديرا  
البتداء هو الاسم لفظا او تقديرا

وكانه ذكرنا الاستفهام لانها الاصل في ابا الاستفهام  
وما عداها ملحق بها وليس كمال في صرف النفي كذلك  
فحق هو الاصل في النفي وما عداها محمول عليه  
مصطفى عليه  
هذا على لغة من جعل اسم التقصيل في الظاهر مطلقا كما  
يسوي ويوشق لهذا قال ابن هشام في القطر ولا يرفع  
في انغالب الا في مسنن الكحل داود

وهو الحسن ان الصفة يعمل عمل الفعل كما ان الفعل يعمل  
مطلقا فلكل الصفة التي تشابه كبير  
انها العين المتوب قال بلال الشؤيب في لغير ان يقال  
غير من انتم  
خبر مبتدأ محذوف في ذلك وما فيه صدرية ولو زائدة  
او بالفتحة يختلفا فيكون نحو ان  
الاولان يقولون مجعولا اذ كل ما هو مجعول من حيث ان  
اسم التقصيل ليس باجنبي ولا مكن كالجرح والا ان يجعل  
بيان الواقع  
قوله واقع لظاهرا متراجعا من الصفة الواقعة بعد الفعل  
وحرف النفي الواقعة لظاهرا متراجعا من الازيدان فانها لم تكن  
مبتدأ بل خبر مبتدأ والزيدان فاعلا لها ساد مسد الخبر  
لم يتخلفا بالفعل وشبهه اذا اسند اللفظ هو لم يتخلف

الزيدان فاعلا لها ساد مسد الخبر  
لم يتخلفا بالفعل وشبهه اذا اسند اللفظ هو لم يتخلف  
الزيدان فاعلا لها ساد مسد الخبر  
لم يتخلفا بالفعل وشبهه اذا اسند اللفظ هو لم يتخلف  
الزيدان فاعلا لها ساد مسد الخبر  
لم يتخلفا بالفعل وشبهه اذا اسند اللفظ هو لم يتخلف

الزيدان فاعلا لها ساد مسد الخبر  
لم يتخلفا بالفعل وشبهه اذا اسند اللفظ هو لم يتخلف  
الزيدان فاعلا لها ساد مسد الخبر  
لم يتخلفا بالفعل وشبهه اذا اسند اللفظ هو لم يتخلف  
الزيدان فاعلا لها ساد مسد الخبر  
لم يتخلفا بالفعل وشبهه اذا اسند اللفظ هو لم يتخلف



هذا على ان ضمير طاعة  
يرجع الى الصفة المذكورة  
ومما فيها كما ان ضميرها  
نظاها فاعلا وانها ظاهر  
فيها جازية المقام  
لان الراء فعل مفعول  
بمفعولها ما هو المفعول  
وتجوز في المستثنى  
الاولى

للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام (وايضا بقى) اي الصفة الواقعة  
بعد حرف النفي والفاء استفهاما (مفردا) مذكورا بعدها نحو ما قام  
زيد واقام زيد واحتربه عا اذا ما بقى متنى نحو ما قاما الزيدان  
او مجموعا نحو اقامون الزيدون فانها جازية ليس الا (اجاز الامران)  
تكون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلا يسد مسندا محذورا وكونها  
مبتدأ والصفة خبرا مقدا عليه فمنها قلت مهورا احدها اقاما  
الزيدان ويتعين ان يكون الزيدان مبتدأ وقامان خبرا مقدا  
عليه وثانيها اقامم الزيدان ويتعين ان يكون الزيدان فاعلا  
للصفة قائما مقام المحذوف وثالثها اقامم زيد وحموز فيه الامران  
كاعرفت (وايضا المحذوف) اي هو الاسم المحذوف عن العوامل اللفظية  
لان الكلام في موضع الاسم فلا يصدق على ضمير في موضع زيد  
اي المجرى المستدبه للمعار للصفة المذكورة لانه ليس باسم (المبتدأ)  
اي ما يقع له الاسناد واحتربه عن القسم الاول من المبتدأ لانه  
مستدبه للمعار للصفة المذكورة (في تعريف المبتدأ)  
واحتربه عن القسم الثاني من المبتدأ ولك ان تقول المبدأ المبتدأ  
الى المبتدأ او يجعل اليا ومعنى الى والضمير المجرور واجاز المبتدأ  
وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ وكونه للمعار

هذا على ان ضمير طاعة  
يرجع الى الصفة المذكورة  
ومما فيها كما ان ضميرها  
نظاها فاعلا وانها ظاهر  
فيها جازية المقام  
لان الراء فعل مفعول  
بمفعولها ما هو المفعول  
وتجوز في المستثنى  
الاولى

عليه فيكون واقعة لتصل بفتح عنده وعن سبويه جواز  
الابتداء بها من غير استفهام وتوقع فيج والاضمن يرى  
ذلك حسنا خصوصا بحمد الله  
يدل من قول الامران بدلا لبعض من الكل وغير مبتدأ محذوف  
بقدره احدها كون آه  
وحي لم يدخل تحت كعد كونها واقعة لضمير واقعة زيدا  
والابتدائية وانما اشترط في جواز الوجهين التناوب في  
الافراد لان التناوب لو كان في التثنية والتجمع لم يلزم الابد  
لثمن الصفة معني ضميا لصد الكلام وهو التثني  
والاستفهام  
اي يجوز ان يكون قائم مبتدأ وما بعدها فاعلا يسد مسندا  
محذوف يدخل في قول ظاهر ويجوز ان يكون خبرا وما بعده  
مبتدأ في لا يدخل في قول واقعة لظاهر زيد واقعة لضمير  
فان قلت فما الحاجة الى قول المجرى قلت هو الذي جعل المبتدأ  
عاملا في الخبر هندی  
فان قلتان تعريف الخبر غير جامع لمخرج خود زيد لم يضرب  
فان يقول لم يضرب خبرا لان اتفاق مع عدم تجرد عن العوامل  
اللفظية قلت المعنى العوامل اللفظية عوامل الاسماء  
فان قدع ما ذكرتم  
فان يقول لا يصدق على ضمير في موضع زيد المجرى المستدبه  
المعار للصفة المذكورة لانه ليس باسم  
فان يقول المبدأ المبتدأ  
فان يقول المبدأ المبتدأ  
فان يقول المبدأ المبتدأ

هذا على ان ضمير طاعة  
يرجع الى الصفة المذكورة  
ومما فيها كما ان ضميرها  
نظاها فاعلا وانها ظاهر  
فيها جازية المقام  
لان الراء فعل مفعول  
بمفعولها ما هو المفعول  
وتجوز في المستثنى  
الاولى

هذا على ان ضمير طاعة  
يرجع الى الصفة المذكورة  
ومما فيها كما ان ضميرها  
نظاها فاعلا وانها ظاهر  
فيها جازية المقام  
لان الراء فعل مفعول  
بمفعولها ما هو المفعول  
وتجوز في المستثنى  
الاولى

فإنه لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه  
 لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه  
 لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه

فإنه لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه  
 لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه  
 لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه

فإنه لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه  
 لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه  
 لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه

فإنه لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه  
 لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه  
 لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه

فإنه لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه  
 لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه  
 لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه

فإنه لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه  
 لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه  
 لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه

**المقدمة المذكورة تأكيذا وعلانا عاما في المتأخر والمقدم**  
**أي تأكيذا ليس من القواعد اللفظية لمتأخر على شيء أو متقدم**  
**بغني الأيتدا واما في المتأخر والمقدم**  
**عند غيرهم فقال بعضهم الأيتدا واما في المتأخر واما**  
**في المتأخر واما في المتأخر واما في المتأخر واما في المتأخر**  
**هذا لا يكونان في غير من القواعد اللفظية (وأصل المتأخر)**  
**ان يكون المتأخر عليه والمقدم مانع التقديم على لفظ الأيتدا**  
**ذات والمتأخر حال من أحوالها والذات متقدمة على أحوالها (ومنه)**  
**اعلم من أجل ان الأصل في المتأخر التقدم لفظا (حاز) قولهم (أولم)**  
**مع كون الضمير عائدا إلى زيد المتأخر لفظا التقدمة رتبة لأصل**  
**التقديم (وامتنع) قولهم (صاحبها في الدار) لعود الضمير إلى الدار**  
**وهو في ضمير الخبر الذي أصله التأخير فيلزم عود الضمير إلى المتأخر**  
**لفظا ورتبة وهو عين حائز (وقد يكون المتأخر نكرة) وإن كان الإبهام**  
**فيه إن يكون معرفة لأن المعرفة معنى عينها والمطلوب المزمع الكثير الوصف**  
**في الكلام إنما هو حكم على الأمور المعينة ولكن لا يقع نكرة على الإطلاق**  
**بل (اذلخصصت) تلك النكرة (بوجهما) من وجوه التخصيص**  
**اشتركا كما فقير من المعرفة مثل قولنا (أولم) (وأولم) من خبر**

فإنه لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه  
 لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه  
 لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه

فإنه لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه  
 لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه  
 لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه

فإنه لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه  
 لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه  
 لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه

فإنه لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه  
 لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه  
 لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه

فإنه لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه  
 لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه  
 لا يتقدم في اللفظ على اللفظ المتقدم عليه

قد وضع الطرف مبتدأ  
على اختياره ونسب الفاعل عند  
كلامه على قوله تعالى وثالثنا من يقول  
مننا بالذم خبره ولا بالعكس  
فإن تخصص العلم بنسب الخبر لا أحد  
من العلم بنسب الفاعل وإنما قلنا بالعلم بنسب خبر لأن  
أحد المتصل بالفاعل لا يخرج للسؤال عن التعيين بعد العلم بأحد  
فإن تخصص العلم بنسب الخبر لا أحد من العلم بنسب الفاعل وإنما قلنا بالعلم بنسب خبر لأن أحد المتصل بالفاعل لا يخرج للسؤال عن التعيين بعد العلم بأحد

هذا الصفة القائمة بالمتكلم من تعليم أحدهما والمراد من الصفة  
التي هي الصفة القائمة بالمتكلم من تعليم أحدهما والمراد من الصفة  
التي هي الصفة القائمة بالمتكلم من تعليم أحدهما والمراد من الصفة

إذا دخل التوكرة أفادته بالعلم بنسب خبره ولا بالعكس  
فإن تخصص العلم بنسب الخبر لا أحد من العلم بنسب الفاعل وإنما قلنا بالعلم بنسب خبر لأن أحد المتصل بالفاعل لا يخرج للسؤال عن التعيين بعد العلم بأحد

فإن العبد متاول للمؤمن والكافر ونحوه وصف المؤمن بتخصص الصفة  
فجعل مبتدأ وخبره (و) مثل قولك (ارجل في الدار أم امرأة) فإن  
المتكلم بهذا الكلام يعلم أنها جمل في الدار فيسأل مخاطبته عن تعيينه  
فكانت الإقراض من العلوم كونها جمل في الدار كأن فيها فكل واحد  
منها يخص به الصفة فعل مبتدأ (و) في الدار خبره (و) مثل قولك  
(ما أحد خبر منك) فإن التوكرة فيها وقعت في خبر التوكرة فإذ كان خبر  
الأفراد وشملها فتعنت بتخصصه فإنه لا تعد في جميع الأفراد بل  
هو أم واحد وكذا كل توكرة في الإتيان فصيدها العموم نحو قوله  
من جردة (و) مثل قولك (شرا أمرا ذاب) لتخصصه بما يخصه  
الفاعل شبهة (و) مستعمل في موضع ما إذا ذاب الأمر وما يخصه  
الفاعل قبل ذكره هو صفة كونه محكوما عليه بما أسند إليه فإنه إذ ذك  
قيام علم منبه ما لا يدرك بعده أمر يقع أن يحكم عليه بالقيام فإذا قلت  
رجل فهو في قوة رجل موصوف بصفة الحكم عليه بالقيام وأعلم أن  
لمن هو للكلمة النباح المعتاد قد يكون خبرا كما إذا كان مجي حيد مثلا  
وقد يكون شرا كما إذا كان مجي عدو والمهتر له نباح غير معتاد  
به يكون شرا لا خبرا فعلى الأول يصح القصر بالنسبة إلى خبره فعنه  
شرا لا خبرا أم ذاب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح

أي لا أن التوكرة إذا وقعت في خبر التوكرة تم جميع الأفراد  
فقط ٣ الصفة لاصفة  
يعني خبرها يهزم الاستفهام بعادها م متصلة  
أما متصفا كما في المثال المذكور وتقدر كما في الاستفهام  
فإنك إذا قلت كم غلاما اشتريت كان التقدير عشرين  
غلاما م ثلثه اشتريت شرح باب  
هذا قول عمر رضي الله عنه قصة هذا الحديث إن أهل مصر  
أجابوا جراد في أحرامهم فجعلوا يصعدون صياح كل جراد  
درهما فقال عمر رضي الله عنه كثير يا أهل مصر ترمون خير  
من جرادة عمطلون  
لأن الأصل ما إذا كانا لا شرفش فاعلا هر محكوم عليه  
بالأمر بخصوص بتقديم هو وأسناده وليس لفاعل  
مطلق النسب بل هو مشروط بالامر فاعلا قصد  
الاختصاص واستفهام حرف النسب والاقدم المحكوم عليه  
على المحكوم به ليحصل الاقتضام بقا وأحصى لأن تقدم  
ما حقه التأخير فيفيد الحصر عليها وهو جواب محمد بن  
قصة مبتدأ توكرة وأرسل ما فرقا على مضمرة عاد للانشاء  
وإناب مضمون بانه مفعولها هو وبجمل في محل الرفع  
خبر المبتدأ  
وقال الشيخ عبد القاسم هو ما تقدم شرا لا مردان أصل التوكرة  
أمر ذاب هو من جنس الشرا من جنس الخبر في مجرى القول  
رجل جاء في تزويد الرجل لا امرأة وقوله العلماء أنه إنما يصح  
لأنه يعنيها أمر ذاب الأمر شرا لأن ذلك الاعتقاد  
شرا أمر ذاب يضرب في ظهوره وأما رات الشرح ومحا لثامه  
يضرب في ظهوره وأما رات الشرح ومحا لثامه  
من طاق شرف فقال ذلك تعظيما للخال عند نفسه ومسته  
أيها أمر ذاب الأمر شرا ولهذا أحسن لا ابتداء بالتوكرة  
أي لا يظهر كلام الشيخ على ظاهره فيما يليه حرف النسب الفاعل  
بانه يفيد التخصص خبرا كما أن مظهره معرفة كان ومذكورا  
مفهوم شرا كنتم مثلا لا بالعلم وكلام السكاك يصب في أنه  
قوله الشيخ ولا يفيد في قول السكاك  
فوز وإعلاء هذا كما ينبغي كلام الشيخ عبد القاسم هو السكاك  
مخصصا وقولنا في القصر في الطولوه الخارج أحالة الكلام  
للاستعمال في الإتيان  
العلم بتخصص المبتدأ المستعملين فكل مستعمل في الإتيان  
مخصصا وقولنا في القصر في الطولوه الخارج أحالة الكلام  
للاستعمال في الإتيان

فإن العبد متاول للمؤمن والكافر ونحوه وصف المؤمن بتخصص الصفة  
فجعل مبتدأ وخبره (و) مثل قولك (ارجل في الدار أم امرأة) فإن  
المتكلم بهذا الكلام يعلم أنها جمل في الدار فيسأل مخاطبته عن تعيينه  
فكانت الإقراض من العلوم كونها جمل في الدار كأن فيها فكل واحد  
منها يخص به الصفة فعل مبتدأ (و) في الدار خبره (و) مثل قولك  
(ما أحد خبر منك) فإن التوكرة فيها وقعت في خبر التوكرة فإذ كان خبر  
الأفراد وشملها فتعنت بتخصصه فإنه لا تعد في جميع الأفراد بل  
هو أم واحد وكذا كل توكرة في الإتيان فصيدها العموم نحو قوله  
من جردة (و) مثل قولك (شرا أمرا ذاب) لتخصصه بما يخصه  
الفاعل شبهة (و) مستعمل في موضع ما إذا ذاب الأمر وما يخصه  
الفاعل قبل ذكره هو صفة كونه محكوما عليه بما أسند إليه فإنه إذ ذك  
قيام علم منبه ما لا يدرك بعده أمر يقع أن يحكم عليه بالقيام فإذا قلت  
رجل فهو في قوة رجل موصوف بصفة الحكم عليه بالقيام وأعلم أن  
لمن هو للكلمة النباح المعتاد قد يكون خبرا كما إذا كان مجي حيد مثلا  
وقد يكون شرا كما إذا كان مجي عدو والمهتر له نباح غير معتاد  
به يكون شرا لا خبرا فعلى الأول يصح القصر بالنسبة إلى خبره فعنه  
شرا لا خبرا أم ذاب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح

بالتعميم لا ينفرد على غيره من الناس في الجملة الاسمية  
 واللفظي لا ينفرد على غيره من الناس في الجملة الاسمية  
 واللفظي لا ينفرد على غيره من الناس في الجملة الاسمية

والمخصص المقتضى لا ينفرد على غيره من الناس في الجملة الاسمية  
 واللفظي لا ينفرد على غيره من الناس في الجملة الاسمية  
 واللفظي لا ينفرد على غيره من الناس في الجملة الاسمية

زمعنى سلام عليك اي سلام الله عليك جلتي

لا ان السلام عن من لا يقوم بنفسه فيحتاج الى من يقوم به  
 انما فعل توقدي في قوله اي السلام عليك اي سلام الله عليك  
 انما فعل توقدي في قوله اي السلام عليك اي سلام الله عليك

**القصر** كقول المعنى من عظيم الاحقر اهرو ذاناب وهذا مثل ضرب  
 لرجل فقولنا ذكرك العرو جهادته (و) مثل قولك (وانذار رجل) تخصيصه  
 بتقليم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يدركه موصوف صحة  
 استقراء في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة (و) مثل قولك  
 (سلام عليك) تخصيصه بالنسبة الى المتكلم اذا قصد سلامه  
 فكذا الفعل وعدل الى ارفع لقصد الدوام والابستمر فكانه قائم  
 سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وال  
 بعض المحققين منهم ماذن صحة الاخبار عن التنكي على الفائدة لا  
 ما ذكره من التخصيص التي يحتاج في توجيهها تباها اليه التكلف  
 الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكبت انقض الساجمبول  
 الفائدة ولا يجوز ان يقال رجلا قائم لعدوها وهذا القول قوي  
 الى الصواب ولما كان الخبر المعروف فيما سبق مختصا بالمفرد كونه قسما  
 لاسم فلم يكن الجملة داخلا فيه اذ لو ان بشر الى الخبر المتبذوا في  
 جملة ايضا فقال (واخبار قد يكون جملة) اسمية (ومن ان زيد ابوه قائم)  
 وفعلية مثل (زيد قام ابوه) ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى  
 الفعلية واذا كان الخبر جملة واجملا مستقلا بنفسها لا يقضي  
 الارتباط بغيرها (فالزيد) في جملة الواقعة خبرا عن المتبذوا (من عائد)

يحتاج بالاسماء الى صيغة  
 فيكون من غير ان يمشي  
 من قولك هذا الصبي لانه لا يكون  
 من قولك هذا الصبي لانه لا يكون  
 من قولك هذا الصبي لانه لا يكون

واللفظي لا ينفرد على غيره من الناس في الجملة الاسمية  
 واللفظي لا ينفرد على غيره من الناس في الجملة الاسمية  
 واللفظي لا ينفرد على غيره من الناس في الجملة الاسمية

فولنا اي سلام من قبلي انما هو ذلك ليشعر ان سلاما وان يقين  
 بنسبة الى المتكلم لا يراق على كارتها في جميع المصاحد والواقعة  
 مفعولا مطلقا فيصح وقوعه مثلا للشيء المخصصة وتصح  
 ويمكن ان يقال المراد بقولنا اي سلام من قبلي عليك ما ذكر في الحقوق  
 ما ذكره من التخصيص بالنسبة الى المتكلم بل الصواب ان يقال  
 تخصيصه بالنسبة الى الله تعالى فيكون معنى سلام من قبلي  
 عليك اي سلام الله من قبلي عليك فيقول على الجوز بطلوة الخبز  
 والمصدرية خذ هذا وكن من المتكلمين تنفك في قولك شي  
 بخلاف كوكبت انقض فانه لا يجوز لعدم الفائدة لان نقصان  
 كوكب غير كوكب الساعة معلوم قبل ان يقول ج

قولنا وهذا القول انما هو لظهور وجهه وورود الاستعمال  
 عليه كقولك تعالى وجوه يومئذ خاطرة وهل من مزيد وقول  
 عليه السلام فيوم لنا ويوم علينا الخبرية ذلك مما لا يبعد  
 وادغامها الى التخصيصات المذكورة تكلف لا يرد  
 وفي هذا المقام ما كان  
 انما اللفظي لا ينفرد على غيره من الناس في الجملة الاسمية



منه غلام فان غلام مبتدأ وخبره المضاف اليه والفاعل هو... ووجه في مقدم زيد المطلق وان اردت ان تعرف... وان اردت ان تعرف ان غلاما مع اناسا مبتدأ وخبره المضاف اليه...

فاجعل التقديم لا يفقد ٧٥

وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذو هذا بعض النحاة الى ان ابوك  
مبتدأ الكون معرفة ومن خبره الواجب تقديم على المبتدأ ايضا معنى  
الاستعجاب (او كانا) المبتدأ والخبر معرفتين متساويتين في النفس  
عطف على بيان كان مبتدأ في غاية الجزالة فحوادث انت وتصري  
او غير متساويتين ولا قرينة على حذفها مبتدأ والآخر خبر اخو زيد  
المطلق (او) كانا (متساويتين) فاجعل التقديم لا يفقد حتى  
لو قيل غلام رجلا صالح خبر منك لوجب تقديمه ايضا (مثل افضل منك  
افضل مني) دفعا للاشتباه (او كانا خبر فعلا) المبتدأ اجتراراً  
لا يكون ضارداً كما في قولك ابوه زيد قام ابوه فان لا يجب فيه تقديم المبتدأ  
لجواز ان يقال قام ابوه زيد لهدم الالتباس (مثل زيد قام) ويجوز  
ان يقدم المبتدأ على الخبر في هذه الصور او في الصورة الاولى كما ذكرنا  
واما في الصورة الاخرى فلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفاعل  
مفردا مثل زيد قام فان اذا قيل قام زيد التيسر المبتدأ بالفاعل  
او بالبدء عن الفاعل اذا كان متبوعا بمجوعا فان اذا قيل في مثل زيد  
قاموا والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون  
الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتمس المبتدأ به وبالفاعل على  
هذا التقديم ايضا على قولهم في خبرهم كون الالف والواو خفاذا الا  
على تقدير كون الفاعل مشياً او مجرماً كما ذكرنا وهو الوجه الرصين

ان يكون فاعلا لذلك الفعل وانما كيد  
ففاعل وانما خبر المبتدأ مثلا فان قلت وانما نسيت في مباحثك  
ومما اوجب تقديم ما وقع خبره بعد الفاعل وهو الذي اتفق  
فله درهم ومنه قولها اقترن الخبر بالالف كما تقول قلنا  
وما وجد الا رسول او معنى قولها انما انت نذير ومنه  
خبر الشاه چلبی  
هذا من تأخير ذي التصدير في الاول وهو ما اشتدل  
على ما رويته في الكلام وبالالتباس الثاني وهو اذا كان  
معرفتين والثالث وهو اذا كانا متساويتين تحسب  
من المطلق وهو قولك خطا المصدرة في الاول وقولك فلما  
لاشتباه في الثاني والثالث مع  
اي لا يجب تقديمه اذا كانا متساويتين وقد رتب التقديم  
مثل افضل منك افضل مني وثبتا ثوبك فانما خبره ان  
مجموع واحد من التقديم هو التقديم وهو التقديم مجموع  
فان قلت ان زيد على هذا التقدير ليس مبتدأ لانه هو الذي  
بدلا من ابوه فابا ابوه فاعل وزيد يكون بدلا من قلت لا  
فيكون بدلا لانه لو كان بدلا يلزم الاضمار قبل الذكر  
غير جائز كما قررته مسبقا  
بعض ما يعمل ان زيد فاعل الفعل والكلام جملة واحدة مبتدأ  
مؤخر والفعل مبتدأ مع فاعله خبر عنه والكلام جملة  
بهي جملة اسمية مؤكدة خبرها جملة فعلية فوجب تقديم  
المبتدأ الا ان هذه الالفتان  
فان قلت قد وقع التباس للمبتدأ بالفاعل في القسم الثاني  
من المبتدأ في قائم زيد لوجه زيد مبتدأ واقام خبره المبتدأ  
المبتدأ بالخبر والفاعل المبتدأ ايضا لوجه الفاعل اما القسم  
الثاني

قوله فاعل المبتدأ... وانما نسيت في مباحثك... والمفعول هو المبتدأ... والمفعول هو المبتدأ... والمفعول هو المبتدأ...

فان قلت قد وقع التباس للمبتدأ بالفاعل... والمفعول هو المبتدأ... والمفعول هو المبتدأ... والمفعول هو المبتدأ...

فان قلت قد وقع التباس للمبتدأ بالفاعل في القسم الثاني من المبتدأ في قائم زيد... والمفعول هو المبتدأ... والمفعول هو المبتدأ... والمفعول هو المبتدأ...



لا بد من العلم بقومها في اولها هو في الثاني وجوز الاحتمال بينهما في المعنى لان كل واحد منهما غير لازم فالاول لا يختص بالثاني فيكون ذلك كالموصوف للاول كما قال حلوفيه مجموعت فعمل مدان التعدد يجوز ان يكون بالاول واذا كان الاحتمال من الصفات اعتدنا ان لا يمتدح لدخول الفاء على خبر المتبدا لانها مالم تعطى والخبر او للربط ولا مجال للاول لان الخبر ليس اشترط بالخبر المتبدا في الحكم ولا الالفاظ وهو ظاهر ولا الى الثالث لان الربط حاصل بدونه واما اجازة الاخض من نحو زيد فمطلق قول بهذا زيدا فمطلق

لامكان اذ هو عن الفتحه لغضائها او في الكناية (مثل عندي انك قائم واجب تقديمه) اي تقديم الخبر على المتبدا في جميع هذه الصور بل ذكرنا (وقد تعدد الخبر) من غير تعدد الخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وتعبير العطف (مثل زيد عالم عاقل) واما اللفظ فقط نحو هذا جملوا من فاهما في الحقيقة خبر واحد اي من دون المعنى مستند خبره ومنه قوله تعالى لا تقربوا زناها مستند خبرها مستند خبره واما اللفظ فقط نحو هذا جملوا من فاهما في الحقيقة خبر واحد اي من دون المعنى مستند خبره ومنه قوله تعالى لا تقربوا زناها مستند خبرها مستند خبره

وفي هذه الصورة ترك العطف ولي ونظر بعض النحاة الى نحو التعدد وجوز العطف ولا يعبدان يقال انهما المصنوعتان خبر ما يكون عاطف لان التعدد بالعاطف لاختصاصه في الخبر ولا في المتبدا ولا في غيرها وايضا التعدد بالعطف ليس خبر بل هو من تواعبه ولم يند اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عطف لوجوه التعدد اعلم فالأفضل عليه لذلك (وقد تضمن المتبدا معنى الشرط) وهو سببية الاول للمثالي الحكمية فلا يرتد عليه نحو وما يكمن من نعمته من الله فيسبى المتبدا الشرطية في سببية الخبر بسبب الشرط للتراو (فصبح دخول الفاء في الخبر وصبح عدم دخوله في نظر المحم ويضمن المتبدا معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فصبح دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يوجب خوله بل يوجب علته (وذلك المتبدا المنضم)

خامس للعلم فوجه في اولها هو في الثاني وجوز الاحتمال بينهما في المعنى لان كل واحد منهما غير لازم فالاول لا يختص بالثاني فيكون ذلك كالموصوف للاول كما قال حلوفيه مجموعت فعمل مدان التعدد يجوز ان يكون بالاول واذا كان الاحتمال من الصفات اعتدنا ان لا يمتدح لدخول الفاء على خبر المتبدا لانها مالم تعطى والخبر او للربط ولا مجال للاول لان الخبر ليس اشترط بالخبر المتبدا في الحكم ولا الالفاظ وهو ظاهر ولا الى الثالث لان الربط حاصل بدونه واما اجازة الاخض من نحو زيد فمطلق قول بهذا زيدا فمطلق

التعدد في اللفظ ظاهر واما في المعنى فلان عالم مقابلة كجملها فلا عاقل مقابلة الجنون حافظ

حالة اللفظ والمعنى لان الجمع اذا قطع عن الاضاف لا يكون الاحوال مجدا فتنبيه في قوله تعالى فمطلق الخبر لانه لا يجمع بين الملاوة والخوض لانه المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بينهما لاثبات نفسها ولو كان كذلك تكفى ان يقال هذا جملوا وهذا من خبر

لا يفتقر في هذه العبارة لتسامح لان جوازها يفهم من الاوالة لان فيه تعدد لاحاجة القول وقد تعدد الخبر فان تعدد الخبر بالعاطف يوجد في الخبر والمتبدا ويترجمها بلا خصاء واما التعدد بلا عطف لا يوجد في هذا الكلام لان الخبر كما في العطف جاز في خبره وضمير زيد وعمره وضمير زيد محمدا وكذا كان قيل لوجوه التعدد اعلم بجهل المصران يوفى لكل منها مثالا ولم يقتصر على التعدد بلا عطف فاجاب بقوله بان الاختصار اتمها هو لذلك محمدا

اي لو كان التعدد بالعاطف لاختفاء فيه ولا التعدد بالعطف ليس خبر بل هو من تواعبه سعفاته

لا بد من العلم بقومها في اولها هو في الثاني وجوز الاحتمال بينهما في المعنى لان كل واحد منهما غير لازم فالاول لا يختص بالثاني فيكون ذلك كالموصوف للاول كما قال حلوفيه مجموعت فعمل مدان التعدد يجوز ان يكون بالاول واذا كان الاحتمال من الصفات اعتدنا ان لا يمتدح لدخول الفاء على خبر المتبدا لانها مالم تعطى والخبر او للربط ولا مجال للاول لان الخبر ليس اشترط بالخبر المتبدا في الحكم ولا الالفاظ وهو ظاهر ولا الى الثالث لان الربط حاصل بدونه واما اجازة الاخض من نحو زيد فمطلق قول بهذا زيدا فمطلق

لا بد من العلم بقومها في اولها هو في الثاني وجوز الاحتمال بينهما في المعنى لان كل واحد منهما غير لازم فالاول لا يختص بالثاني فيكون ذلك كالموصوف للاول كما قال حلوفيه مجموعت فعمل مدان التعدد يجوز ان يكون بالاول واذا كان الاحتمال من الصفات اعتدنا ان لا يمتدح لدخول الفاء على خبر المتبدا لانها مالم تعطى والخبر او للربط ولا مجال للاول لان الخبر ليس اشترط بالخبر المتبدا في الحكم ولا الالفاظ وهو ظاهر ولا الى الثالث لان الربط حاصل بدونه واما اجازة الاخض من نحو زيد فمطلق قول بهذا زيدا فمطلق

لا بد من العلم بقومها في اولها هو في الثاني وجوز الاحتمال بينهما في المعنى لان كل واحد منهما غير لازم فالاول لا يختص بالثاني فيكون ذلك كالموصوف للاول كما قال حلوفيه مجموعت فعمل مدان التعدد يجوز ان يكون بالاول واذا كان الاحتمال من الصفات اعتدنا ان لا يمتدح لدخول الفاء على خبر المتبدا لانها مالم تعطى والخبر او للربط ولا مجال للاول لان الخبر ليس اشترط بالخبر المتبدا في الحكم ولا الالفاظ وهو ظاهر ولا الى الثالث لان الربط حاصل بدونه واما اجازة الاخض من نحو زيد فمطلق قول بهذا زيدا فمطلق



فلا يكون اسما للمجره... فيصح دخول الفاء...  
فلا يكون اسما للمجره... فيصح دخول الفاء...  
فلا يكون اسما للمجره... فيصح دخول الفاء...

فلا يكون اسما للمجره... فيصح دخول الفاء...  
فلا يكون اسما للمجره... فيصح دخول الفاء...  
فلا يكون اسما للمجره... فيصح دخول الفاء...

فلا يكون اسما للمجره... فيصح دخول الفاء...  
فلا يكون اسما للمجره... فيصح دخول الفاء...  
فلا يكون اسما للمجره... فيصح دخول الفاء...

معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صفة  
بغيره وجعلت فيه معنى الاسم بلا مع فاعله مع فاعله  
جمله فعلية او ظرفية ما ولا يجره فعلية منها بالانقياد وانما شرط  
ان يكون صفة فعلا او ظرفا مولا بالفعل اي كد مشابهة الشرط  
لان الشرح لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف  
او التكره الموصوف بهما اي احدهما وفي حكمها الاسم الموصوف اليها  
او التي وضعت في فعل او ظرف في الالف واللام والياء  
او التي وضعت في فعل او ظرف في الالف واللام والياء  
هذا مثال للاسم الموصول بظرف (قله درهم) واما مثال للاسم الموصوف  
بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرقون منه  
قائمه فلا فيكم (او) مثل كل رجل ياتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل  
(او) كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف (قله درهم)  
واما مثال للاسم المضاف الي التكره الموصوف باحدهما فقوله كل  
غلام رجل ياتيني او في الدار قله درهم (وليت لعلم) من الحروف المشبهه  
بالفعل اذ دخل على المتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره (اما في)  
عن دخول عليه لان صفة دخول عليه انما كانت لشابهة المتدأ والخبر  
للشروط والخبر وليت ولعل زيلا تلك المشابهة لانها صخران الكلام  
من الحروف المشبهه بالاسم الموصوف بالاسم الموصوف بالاسم الموصوف بالاسم  
انما هو بالانقياد من النجاة فلا يقال ليت ولعل الذي ياتيني والذ

فيكون المضاف محذوفا فلما فرغ الضمير بارجاعا الى احد الموصول  
لا يحتاج الى التمدد بضم المضاف  
وقد يدخل الفاء على ضمير كل مضاف الى التكره مثل كل نعمة  
من الله تعالى  
الاغلب في هذه الموصول صيغة الاستقبال وقد جاء  
الماضي بمعنى الاستقبال ايضا وهو غير نادر لانه  
تقدم وهو الموصول بفعل او ظرف  
فيحكم الاسم الموصول المذكور الموصوف به نحو السائل  
الذي ياتيني وفي الدار قله درهم  
والفاء والداخل في خبر هذا المتدأ فاما السببية داود  
فاصل ظرف المستقر ومبتدأ مؤخر وانظر في المستقر  
المحل خبر مقدم والمحل الظرفية او الاسمية مرفوعة المحل  
خبر المتدأ  
مثلا فان اتاها او توتها في الدار سببا لاستحقاق الدرهم  
وملزوم كما ان الشرط سبب الجزاء وملزوم سببه  
فان قلت لافا وازادته ههنا اذ لا سببية الحكم بالملاقات  
فلم يكن مما نحن فيه قلت يجوز ان يكون الفراد سببا  
لحكم بالملاقات  
فانما بالملاقات لازمة للفراد وكذا قوله تعالى وما حكم  
من نعمة من الله كونه التبعة منه تعالى لازم لخصوه  
قوله كل رجل ياتيني فله درهم فان كل كسر في الشرط ويأتي  
كفعل فله درهم كسر والشرط فالسبب ياتيني مثلا  
فان قيل ما الفرق بين كل رجل ياتيني فله درهم فقوله كل  
يا تين فله درهم قلتنا الاول اخبار للذي ياتيني وهو ممكن  
لادالته في الكلام ان ذلك الدرهم مستحق له بالاتان ام لا  
بظرف اما اذا قلت فله درهم فبغيره محذوفا طاعة على الدرهم  
فذا استحق سببا لياتان كما لو قلت ان ياتي فله درهم

هذا هو الشرط... هذا هو الموصوف... هذا هو الموصوف... هذا هو الموصوف...

هذا هو الموصوف... هذا هو الموصوف... هذا هو الموصوف... هذا هو الموصوف...

هذا هو الموصوف... هذا هو الموصوف... هذا هو الموصوف... هذا هو الموصوف...  
هذا هو الموصوف... هذا هو الموصوف... هذا هو الموصوف... هذا هو الموصوف...  
هذا هو الموصوف... هذا هو الموصوف... هذا هو الموصوف... هذا هو الموصوف...

من كون المنع بالانقضاء...  
بما قاله قيل...  
والعلم ان هذه الافعال لا تدخل على نحو المبتدأ الذي...  
مما لا يشترط ومعنى الاستصحاب فلا يقال ان كان المنع...  
نصيبك قائما ولا كان من اول قائما وذلك لا يقتضيه...  
الشرع والاستصحاب من دون الكلام...  
لما بينهما من يترك في الفاشية مانع بالانقضاء والاشارة...  
الاجماع النواحي حتى يجمع ما ذكره من خلافه مما هو...  
الحرف والاشارة فانها ما انفردت على خلافه مما هو...  
مختص بالانقضاء فيهما من بينهما الاشارة بخلافه...  
فلا يتم بيان الخلاف فيها...  
قد في...  
تقديره لمخصصه للتركيبين...  
دونا بان كان علت...  
يوم سبويه ان ان لا يصدق والشرط على خلافه فلا...  
لا يصدق الا في اشكاله والشك والاشارة...  
الحكم والاشارة لا يدخل فيه...  
فالمسئل معنى شرط...  
والاشارة...

بذخوله ايمان مجدواني

ان فان يخلص من عذاب يوم القيمة الفاء محمول على الزيادة  
مجد سبويه كير

ذهب هذا البعض الى منع هذه الحروف من دخول الفاء...  
مع عدم مساعلة القران وكلام الفصحاء وكذلك...  
في غاية القبح والنجاسة استدلوا بقواعد النحويين من كلام...  
الفصحاء وكيف نجحوا في الحكم بكلام الفصحاء...

وهو قوله تعالى ان الذين كفروا وما تواروا هم كفا فنزل  
من الآية مجدواني

الاول وان يقول الفاء عن خبره الا منع متعلق بمنع  
الاول بنفسه والى الثاني بدن ولعل حذف المقصود موضع  
انظر مع المفسرين في المعقول الثاني داود اقدرك

ما في انما عنتم موصول العائد اليه محذوف من شيء بيان  
تقدر جميع ما عنتموه حتى يحيط والمحط فان لله خمسة  
اي كان فضاخبر مبتدأ محذوف اي الحكم او مبتدأ محذوف  
كخبر فواجبان لله خمسة تفسيره كواشي

اولا البيت  
واما الوداد في القلوب فراسخ وان كانا من الموصولين  
اي محبت = مازروع  
معنا البيتين اما سرك محبتك بزم فلم يره فابتدره فزده  
جسمه بزم ارأسه مسافة بعيدة وارأسه امدى من  
بوسن سرك بعض ولد فيم حاله ترك اي بدم لكن عند الله  
تقدر اولتان البتة قضاء اولنور لخرة

الا ع: الفاء للعطف والواو للقسم وجوابه ما فادركم  
في ايا حاله من التار في فادركم من قل يلقى قلبا فانقضت  
يا سرب يضرب فيكون معناه باعضا حال كوني منفصلا  
وانكم متعلقين باللام زائدة كافي خبرية ومترتبة وما  
موصولة وتضمنت اسم لكن وسوف يكون خبره بمعنى  
الوجود فيكون تامة سيد

فله درهم فان قيل بانها وبارت ايضا مانعا بالاتفاق فوجه تخصيص  
لعل في قول مستقره او تخصيصا ليدل على كونه لعل  
ولعل قيل تخصيصها بيان للاتفاق انما هو من خبر وفتية بالمثل  
لا مطلقا ووجه ذلك تخصيص الهمزة بيان للاختلاف والواقع فيها  
والاشارة قيل هو سبويه (ان) المكسورة (بها) اي لعل  
في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانه لا يخرج  
عن خبرية الى الاشارة بقرينة قوله تعالى ان الذين كفروا وما تواروا هم  
كفار فلن يقبل فان قيل قد لقي بعضهم ان المنصوحة ولكن ليس لعل  
فأوجه تخصيص ذلك المكسورة باللاحق قيل بعضهم الذي لقي ان المكسورة  
بها هو سبويه واعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقوله من سواه فلم  
مع ان كلا القولين لا يساعدهما القران وكلام الفصحاء فيما يدل  
على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل  
على عدم منع ان المنصوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلم انما  
نختم من شيء فان لله خمسة وقول الشاعر في الله ما فارقكم قال  
لكم ولكن ما يقضي فسوف يكون (وقد يحدف المبتدأ القيام قرينة)  
لفظة او عقلية (جوازا) اي حذفا جازا لا واحدا وقد يحذف  
اذ اقطع العت بالرفع نحو الحمد لله هل الحمد اي هو هل الحمد وانما وجه  
حذفه ليعلم ان كان في الاصل حرفه فحذف ليعلم المنع والذم او غير ذلك

كفار فلن يقبل فان قيل قد لقي بعضهم ان المنصوحة ولكن ليس لعل  
فأوجه تخصيص ذلك المكسورة باللاحق قيل بعضهم الذي لقي ان المكسورة  
بها هو سبويه واعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقوله من سواه فلم  
مع ان كلا القولين لا يساعدهما القران وكلام الفصحاء فيما يدل  
على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل  
على عدم منع ان المنصوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلم انما  
نختم من شيء فان لله خمسة وقول الشاعر في الله ما فارقكم قال  
لكم ولكن ما يقضي فسوف يكون (وقد يحدف المبتدأ القيام قرينة)  
لفظة او عقلية (جوازا) اي حذفا جازا لا واحدا وقد يحذف  
اذ اقطع العت بالرفع نحو الحمد لله هل الحمد اي هو هل الحمد وانما وجه  
حذفه ليعلم ان كان في الاصل حرفه فحذف ليعلم المنع والذم او غير ذلك

كفار فلن يقبل فان قيل قد لقي بعضهم ان المنصوحة ولكن ليس لعل  
فأوجه تخصيص ذلك المكسورة باللاحق قيل بعضهم الذي لقي ان المكسورة  
بها هو سبويه واعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقوله من سواه فلم  
مع ان كلا القولين لا يساعدهما القران وكلام الفصحاء فيما يدل  
على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل  
على عدم منع ان المنصوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلم انما  
نختم من شيء فان لله خمسة وقول الشاعر في الله ما فارقكم قال  
لكم ولكن ما يقضي فسوف يكون (وقد يحدف المبتدأ القيام قرينة)  
لفظة او عقلية (جوازا) اي حذفا جازا لا واحدا وقد يحذف  
اذ اقطع العت بالرفع نحو الحمد لله هل الحمد اي هو هل الحمد وانما وجه  
حذفه ليعلم ان كان في الاصل حرفه فحذف ليعلم المنع والذم او غير ذلك

من كون المنع بالانقضاء...  
بما قاله قيل...  
والعلم ان هذه الافعال لا تدخل على نحو المبتدأ الذي...  
مما لا يشترط ومعنى الاستصحاب فلا يقال ان كان المنع...  
نصيبك قائما ولا كان من اول قائما وذلك لا يقتضيه...  
الشرع والاستصحاب من دون الكلام...  
لما بينهما من يترك في الفاشية مانع بالانقضاء والاشارة...  
الاجماع النواحي حتى يجمع ما ذكره من خلافه مما هو...  
الحرف والاشارة فانها ما انفردت على خلافه مما هو...  
مختص بالانقضاء فيهما من بينهما الاشارة بخلافه...  
فلا يتم بيان الخلاف فيها...  
قد في...  
تقديره لمخصصه للتركيبين...  
دونا بان كان علت...  
يوم سبويه ان ان لا يصدق والشرط على خلافه فلا...  
لا يصدق الا في اشكاله والشك والاشارة...  
الحكم والاشارة لا يدخل فيه...  
فالمسئل معنى شرط...  
والاشارة...

بذخوله ايمان مجدواني  
ان فان يخلص من عذاب يوم القيمة الفاء محمول على الزيادة  
مجد سبويه كير  
ذهب هذا البعض الى منع هذه الحروف من دخول الفاء...  
مع عدم مساعلة القران وكلام الفصحاء وكذلك...  
في غاية القبح والنجاسة استدلوا بقواعد النحويين من كلام...  
الفصحاء وكيف نجحوا في الحكم بكلام الفصحاء...

كفار فلن يقبل فان قيل قد لقي بعضهم ان المنصوحة ولكن ليس لعل  
فأوجه تخصيص ذلك المكسورة باللاحق قيل بعضهم الذي لقي ان المكسورة  
بها هو سبويه واعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقوله من سواه فلم  
مع ان كلا القولين لا يساعدهما القران وكلام الفصحاء فيما يدل  
على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل  
على عدم منع ان المنصوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلم انما  
نختم من شيء فان لله خمسة وقول الشاعر في الله ما فارقكم قال  
لكم ولكن ما يقضي فسوف يكون (وقد يحدف المبتدأ القيام قرينة)  
لفظة او عقلية (جوازا) اي حذفا جازا لا واحدا وقد يحذف  
اذ اقطع العت بالرفع نحو الحمد لله هل الحمد اي هو هل الحمد وانما وجه  
حذفه ليعلم ان كان في الاصل حرفه فحذف ليعلم المنع والذم او غير ذلك

بطلنا وقبل نعم الجبل  
من الجبل وح قيل زيدان  
زيدان كماله  
بطلنا وقبل نعم الجبل  
من الجبل وح قيل زيدان  
زيدان كماله

بطلنا وقبل نعم الجبل  
من الجبل وح قيل زيدان  
زيدان كماله  
بطلنا وقبل نعم الجبل  
من الجبل وح قيل زيدان  
زيدان كماله

بطلنا وقبل نعم الجبل  
من الجبل وح قيل زيدان  
زيدان كماله  
بطلنا وقبل نعم الجبل  
من الجبل وح قيل زيدان  
زيدان كماله

فلو ظهر المتبادر لم يتبين ذلك وقد يخرج جذاً وايضاً عند من قال في نعم الرجل  
زيدان تقديره هو زيد (كقول المستهل) اي المتبادر المحذوف وجوازا  
مثلي المتبادر المحذوف في مقول المستهل المبصر للهلال الرفع صوت  
عند ابصاره بين المعنى المستهل  
وهي ان يكون على تقدير الهلال  
فصل من جمل ان يقصر على تقدير الهلال  
اولى يكون عند فاشد  
ان يكون عند فاشد  
ان يكون عند فاشد  
ان يكون عند فاشد

عند ابصاره (الهلال والله) اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية  
وليس من باب حذف الخبر تقدير الهلال لهذا لان مقصود المستهل  
تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلائية ليتوجه اليه الناظر  
ويروه كاداه وانما في القسم حرك على عادة المستهلين غالباً وتلك  
نصب الهلال عند الوقوف (و) قد يحذف الخبر جوازا اي حذفاً جزئياً  
لقيام قرينة من غير اقامة شيء مقامه (مثل) الخبر المحذوف جوازا في  
قولك (خرجت فاذا السبع) فان تقديره على الذهب الصحيح كما نص  
عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف  
زمان للخبر المحذوف غير ساد مسدده اي في خروج السبع واقف  
قد يحذف الخبر لقيام قرينة (وجوا) اي حذفاً واجباً فيما التزم  
اي في التركيب الذي التزم (في موضعه) اي موضع الخبر (غيره) اي غير  
الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المتبادر الذي يحذف  
لولا (مثل لولا زيد كان كذا) اي لولا زيد موجود لان لولا لا امتناع  
الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جوازا

ذكر ان القسم لازالة التردد ولان المقام مقام التردد  
فان اذا لم يجمع بعد الهلال شيء يجوز ان يقف عليه ويجوز  
النصب بتقدير رأيت  
ورأيت اوارى وذلك لان الاصل في انفراد الوقف  
عطف على المتبادر وجواز اعلى جواز السابق من قبل  
عطف الشئين بحرف واحد على معمولي ما مل واحد  
والقرينة للخبر اذا لم يجمع لانها تستعمل جوازا  
لاذ لو اوقف شيء مقامه بعد حذفه مقامه كان حذفه  
واجباً لا جوازا  
خرجت فعلى فاعل فاذا الفاعل السببية مني على ان اذا  
طرف زمان مني على السكون منصوباً بالمحل مفعول  
فيه لوقفاً محذوف وخبر السبع وهو مبتدأ والخبر  
لا محل لها من الاعراب هتديك حواسي

والفرق بين اذا المفاعلاً واذا الشرطية هوان اذا المفاعلاً  
يدخل على الاسم واذا الشرطية يدخل على الفعل  
احتمار عزمه هيا لمبرد واما على هذا هيا لغير السببية  
فليس مما نحن فيه لان منها ان اذا ظرف مكان خبر من  
السبع اي في مكان خروج السبع  
فان اذا تدل على مطلق الوقوف وانضمام الخروج  
يدل على لوقوف المقيد وهو الوقوف بالباب محذوف  
الاختصار

والتقدير بالسبع واقف وقت خروج مقدم لكون  
الخروج سبباً للمقاومة السبع الواقف فالسبب  
بما لا يكون مقدماً على المسبب  
اشارة ان يكون ما موصولاً والعاقد محذوف وهو ضمير  
توقية حتى النقط والنعني  
احدها وهو التزم  
فعل من تاو وجوز حذف الخبر انما هو بشرط  
وولاي في هذا التام ليس يخرج لان لولا المقام  
باصطلاح الضمير وان كان خبره ما موصولاً  
انما سم وقع بعد لولا وكان خبره ما موصولاً  
لولا لا امتناع اي لولا زيد موجود لان لولا لا امتناع  
الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جوازا

بطلنا وقبل نعم الجبل  
من الجبل وح قيل زيدان  
زيدان كماله  
بطلنا وقبل نعم الجبل  
من الجبل وح قيل زيدان  
زيدان كماله  
بطلنا وقبل نعم الجبل  
من الجبل وح قيل زيدان  
زيدان كماله  
بطلنا وقبل نعم الجبل  
من الجبل وح قيل زيدان  
زيدان كماله

المصروف في معنى في نظيره  
 والاصح في الوجود  
 والاصح في الوجود  
 والاصح في الوجود  
 والاصح في الوجود

وقال غير البشر على ما سمي نبياء ونحوه  
 للمصروف لا لا الزاء انما يلقى بهم  
 اسم شاعر مشهور وبالفتحة جتى و آخر البيت  
 ولولا حشنة الرحمن عندى جعلت للناس كلهم عبدا  
 قال الامام الشافعي رح

فان لولا عندهم كلمة ملتزمة من كلين كما يترأى واليه ذهب  
 الكسأ لأن لولا لو كانت مركبة من الولا المتعاقبة لولا النافية  
 لم يحذف الفعل الواقع بعدها الا اذا انما يفسر كما هو  
 سنانا لافعال الواقعة بعد اداة الشرط ووجب كرا لا  
 لان اللفظ لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب  
 القسم الامكرو في الاغلب عيب منزها للمقصود

وقال الكوفيون هو من باب حذف الفعل على لولا وجد زيد  
 فكان كذا التشبيه لولا بحرف الشرط ولا تخيرا من الولا المتعاقبة  
 بالفعل فيصير لولا الامتناعية عليها  
 لا تعضد الفاعل

ولم يلزم عليه حذف الفعل وجوابه من غير المصدر ومن غير  
 امر واذا على القرينة تقصه  
 الفاعل  
 والفعل  
 الفاعل

ويجوز على الفراء ان لا يكون في الشرط اسنادا لولا يوجد  
 بين الحرف ومعمول حصة  
 فها تارة... هذا مثال  
 ثانيا بها من الفعل المقدوم لولا اسم من اسما الافعال  
 عنده داود  
 المصدر  
 الفاعل

مفعلة كانت او جعل اسمية كانت وفعلية والاسمية  
 يجيء معها الواو على الاصح لاري

فصير مضافا ليا والمتكلم والياء محلها رفع لانها فاعل  
 وزيد مفعول وكذلك اكثر شرطي بعينه  
 فيكون اسندا كان مصدرا صوره او يتأويل مضافا الى الفاعل  
 والمفعول وكلهما ويجوز مال مفعلة او جعله او كان اسم  
 تفصيل مضافا الى ذلك المصدر المصدر ويجب حذف خبره

هذا المثال  
 في هذا المثال  
 في هذا المثال  
 في هذا المثال

لولا فيحذف ويلصق من قرينة والترام قائم مقامه هذا اذا كان خبرا عاما  
 وما اذا كان خبرا عاما  
 وما اذا كان خبرا عاما  
 وما اذا كان خبرا عاما

الذي بعدها فاعل بالفعل مقدر على لولا وجد زيد وقال الفرع لولا هي  
 الراضية للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مقصدرا صوابا  
 منسوبا الى الفاعل والمفعول وطبعا وبعد محال لو كان اسم التفصيل  
 مضافا الى المصير روي ذلك مثل ذهابي راجلا ومصر: زيد قائما

اذا كان زيد مفعولا لولا مثل (مصر: زيد قائما) او قائما وان  
 زيد قائما واكثر شرطي السويق ملتوبا واخطب مما يكون الامر قائما  
 حاصل كتحذف وتعلقا بالظروف يجوز زيد عندك فيقال اذا كان ثم حدث  
 الظرفية في حال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون كحال قائما

مقام الخبر قال الرضي هذا ما قبله وفيه تكلفا كثيرة وهي حذف اذا  
 مع كجمل المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان وانحدره نظير  
 معنى كان الناقصة الى معنى التامة والذي يظهر ان لا يتقدره نحو مصر  
 زيد يلا بسبب قائما اذا اردت كحال من المفعول وصير زيد يلا قائما

مع كجمل المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان وانحدره نظير  
 معنى كان الناقصة الى معنى التامة والذي يظهر ان لا يتقدره نحو مصر  
 زيد يلا بسبب قائما اذا اردت كحال من المفعول وصير زيد يلا قائما

هذا المثال  
 في هذا المثال  
 في هذا المثال  
 في هذا المثال

المصروف في معنى في نظيره  
 والاصح في الوجود  
 والاصح في الوجود  
 والاصح في الوجود

لولا فيحذف ويلصق من قرينة والترام قائم مقامه هذا اذا كان خبرا عاما  
 وما اذا كان خبرا عاما  
 وما اذا كان خبرا عاما  
 وما اذا كان خبرا عاما

هذا المثال  
 في هذا المثال  
 في هذا المثال  
 في هذا المثال

بما كان في الأول  
من قول تعالى  
وكان الله  
بسط لكونه قينا  
الاسم الموصول  
قوله راندا  
من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا

من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا

من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا

اذا كان عن الفاعل والي لم يعمد حذف المفعول الذي هو ذوالحال في قول  
 ضربي زيدا يلا بس قائما ويجوز حذف ذوالحال مع قيام القرينة فنقول  
 الذي ضرب قائما زيدا عن صفة يلا بس الذي هو حذف  
 والعامل في الحال وقا حاله كما قاله كقول راندا جهنم يا اي  
 راندا مهدي بافعل هذا يكونون مسترحين من تلك التكاليف  
 البعيدة وقال الكوفيون تقدره ضربي زيدا قائما حاصل يجعل  
 قائما من تعلقات المتدا ويلزم حذف الخبر من غير سبب  
 وتقييد المتدا المقصود نحو بدل ليل الاستعمال وذهب الحنفية  
 الى ان الخبر الذي سبقت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال  
 اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المتدا لا خبر  
 لكونه بمعنى الفعل ذي المعنى ما ضرب زيدا الا قائما وقالها كل مبتدأ  
 اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شي بالواو التي تجمع  
 وذلك (مثل كل رجل وضيعته) اي كل رجل مقرون مع ضيعته  
 فهذا الخبر واجد فيه لا زالوا ويدل على الخبر الذي هو مقرون  
 واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به  
 وخبره القسم (و) ذلك مثل (لعمرك لا فعلن كيدا) اي لعمرك  
 ويقاوك قسمي اي ما اقسام به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم

انما يعلم عموم بدل ليل الاستعمال فيكون المعنى ضرب زيد المحض  
 بحال القيام ما حصل قوله  
 هذا اذا كان الحال من المفعول واذا كان من الفاعل ضرب زيد  
 فان معنى ضربني زيدا قائما كضرب واقف مني على زيدا حاصل  
 وهذا لا يقدح في معنى ما ضربت زيدا الا قائما فاقولت  
 ما هو اخص بالمتدا بالمصدر فانه يجوز ان يعصب بمكان  
 اتفاق الجسور والعهد ذهنا واخرا جارا لاستغراق مثل  
 اللام قلت نعم ولكن في المصدر اما وجه التخصيص  
 بالاستغراق فلعله كثرة الاستعمال ايضا حتى يقتضيه  
 اعلان قول المحض وغيرهم قوله كذا وكذا فالغالب فيه  
 كلام غيرهم وفي مثله وقوع المتدا بلا خبر كثير ولا بعد  
 فاما قوله من يركب اكرمه مبتدأ لا خبر له في وجهه كقول  
 وضابط هذا كل مبتدأ عطف على شيء بالواو بمعنى مع  
 ولم يجر نصيبها وان كانت بمعنى مع لانه لابد للتصريح  
 ومعناه وكلاهما متفق في وجوب المعطوف بالواو  
 بمعنى يكون الخبر لفظ المقارنة او المصاحبة او ما يفيد معانها  
 قول وعطف على شيء آه فان قلت يسبيح في بيت المفعول مع  
 ان الواو بمعنى مع لم يكن المعطوف قلت المراد بالمعطف معناه  
 المفعول اي لا تراط المعنوي فان قلت حجب ان يكون وضع  
 هذا الواو لرفع مدخول قلت لما كان صورة موافقة  
 بالعاطف جري عليه حكم ولهذا قال الكوفيون ان الواو بمعنى  
 مع غير يتقبل رفع المدخول لعدم قبول الاعراب نصبة  
 والطبيعة في اللغة القواعد وهناك كتابة عن الضيعة سميت  
 بها لانك اذا اعتنيت بها ضيقت وان اغفلتها ضاعت  
 وهو كما سمى شبهوا ضيعة الرجل بالارض المغلة التي لا تقضى  
 العين بفتح العين ومنها ويسكون الميم والضميتين

من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا

من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا

من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا  
من قول راندا

فوقها ان شاء الله تعالى فان كان خبرها من غير ان يكون خبرها مستقلاً  
 فيكون الخبر مستقلاً فيكون الخبر مستقلاً فيكون الخبر مستقلاً  
 فيكون الخبر مستقلاً فيكون الخبر مستقلاً فيكون الخبر مستقلاً  
 فيكون الخبر مستقلاً فيكون الخبر مستقلاً فيكون الخبر مستقلاً

وهذا هو الوجه في تعريف الخبر المستقلاً فيكون الخبر مستقلاً  
 فيكون الخبر مستقلاً فيكون الخبر مستقلاً فيكون الخبر مستقلاً  
 فيكون الخبر مستقلاً فيكون الخبر مستقلاً فيكون الخبر مستقلاً  
 فيكون الخبر مستقلاً فيكون الخبر مستقلاً فيكون الخبر مستقلاً

لكن الرفع مقدم في الفعل ومؤخر في هذه الحروف تبييناً بقرينة  
 ولم يقل في الاسم ان يدخل في ان زيد يقوم ابوه جمله فان  
 المسند فيها مسند الفاعل ثم هو مع الفاعل مسند الى  
 اسمان فتقادم  
 قوله احد هذه الحروف ولما قد لفظ احد متلاً ينقصر  
 التعريف بقائه وقولنا ان زيد قائم لانه لا يكون مسنداً  
 بعد دخول هذه الحروف بل هو مسند بعد دخول احد  
 هذه الحروف ماثية

وانما قال عليها لانه لا يدخل بمعنى ورود هذه الحروف  
 لا يراى الا لئلا يسأل الجوع المسند والمسند اليه فيكون  
 بياناً للواقع وان كان التعريف لا يقتضي ذلك بل يكفي  
 ذكر عليه كالاتي نعمت

كخبر ما ولا المشبهتين بليس والفعل الثاني فمن باب علت  
 وكالمبتدأ في قام الزيدان بيدي

بمثل تعريف سوى خبر هذه الحروف وانطبق التعريف عليه  
 قوله لفظاً او معنى على سبيل منع اكله ولا يجمع ولا ترلفظاً  
 الاعراب ومعنى التحقيق والتمنى والتشبيه والترجي

اما لفظاً فبالعمل واما معنى فلا نسحاب معانيها الى  
 معانيها فان تأكيد الحكم متلاً في جميع الحكم به وعليه  
 وعلى تقدير ينقصر التعريف بمثل يقوم وخبر المسند اليه  
 بعده ان الكفوف او بعد ان الخفض الملقاة

سألهما السؤال ان يقال ان يقوم وقولنا ان زيد يقوم  
 ابوه يصدق عليه انه هو المسند بعد دخول هذه الحروف  
 مع ان ليس خبر وحده بل خبر يقوم مع فاعل  
 انما كان المراد  
 من الخبر المستقلاً  
 انما كان المراد  
 من الخبر المستقلاً  
 انما كان المراد  
 من الخبر المستقلاً

في وجوب القسم قائم مقام في خبره والعروا العروا بمعنى  
 ولا يستعمل مع اللام الا المنقوع لان القسم موضع التحفيف  
 لكثرة استعماله (خبران واخوتها) اي من المرفوعات خبران واخوتها  
 اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي ان وكان ولكن وليت  
 ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف ولا ابتداء على المذهب الاصح  
 لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما فتح تحلكت رفعا ونصباً مثل  
 (هو) اي خبران واخوتها (المسند) التي هي آخر (بعد) دخول احد  
 (هذه الحروف) عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ  
 وخبر لا التي هي الخبرين وغيرها ويقول بعد دخول هذه الحروف يخرج  
 جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها عليها  
 لا يراى ان تر فيها لفظاً او معنى فلا ينقصر التعريف بمثل يقوم في  
 قولنا ان زيد يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه  
 ليس بما يدخل عليه ان هذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه  
 فلا يحتاج الى ان يجان عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه  
 الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا  
 الى ان يجان عنه ان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تأويله  
 بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيد يقوم فانه ما اول قائم

وهذا هو الوجه في تعريف الخبر المستقلاً فيكون الخبر مستقلاً  
 فيكون الخبر مستقلاً فيكون الخبر مستقلاً فيكون الخبر مستقلاً  
 فيكون الخبر مستقلاً فيكون الخبر مستقلاً فيكون الخبر مستقلاً  
 فيكون الخبر مستقلاً فيكون الخبر مستقلاً فيكون الخبر مستقلاً

وهذا هو الوجه في تعريف الخبر المستقلاً فيكون الخبر مستقلاً  
 فيكون الخبر مستقلاً فيكون الخبر مستقلاً فيكون الخبر مستقلاً  
 فيكون الخبر مستقلاً فيكون الخبر مستقلاً فيكون الخبر مستقلاً  
 فيكون الخبر مستقلاً فيكون الخبر مستقلاً فيكون الخبر مستقلاً

او قل من قول من قوله ان زيد...  
من قول من قول من قوله ان زيد...  
من قول من قول من قوله ان زيد...

المراد بالعاقل ما يصح قبول احد هذه الحروف...  
ان نعلم الرجل زيد العاقل السيد لا فاعل المدح والذم...  
المراد بالعاقل ما يصح قبول احد هذه الحروف...

عند المراد ان امر آه لا يقتضي المتأسس بقوله وامر...  
قوله والمراد ان امر آه لا يقتضي المتأسس بقوله وامر...  
قوله والمراد ان امر آه لا يقتضي المتأسس بقوله وامر...

مثل قائم في ان زيد قائم) فانه للسند بعد دخول هذه الحروف  
واو امر خبر المتبدا اي حكمة حكم خبر المتبدا في قسامة من كون خبر  
وجملة وتكره ومعرفه وفي احكام من كونها واحدا ومعددا ومتبدا  
ومعدودا وفقران من انه اذا كان جمل فلا بد من عائد ولا يوجد  
الا اذا علم المراد ان امر كما بعد ان صح كونه خبرا بوجهين  
واستثناء موافقة ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمتبدد  
يصح ان يقع خبرا لمباين حتى يرد انه يجوز ان يقال ان زيد من  
او ك ولا يجوز ان يقال ان زيد وان من اياك الالف تقديمه  
اي ليس امر كما خبر المتبدا في تقديمه فانه لا يجوز تصديقه على الاسم  
وقدمها بتقديم الخبر على المتبدا وذلك لان هذه الحروف فروع  
على الفعل في العمل فاريد ان يكون عليها وفيها ايضا والعمل  
الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم  
المرفوع على المنصوب فلما عملت العمل الفرعي لم يتصرف في معيها  
بتقديم ثانيها على الاول كما تصرف في معيها الفعل انصبها  
عن درجة الفعل (الا اذا كان الخبر ظرفا) اي ليس امر كما خبر المتبدد  
في تقديمه لا اذا كان ظرفا فان حكمه في جواز التقديم اذا  
كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا اياهم وفي وجوبه اذا

كاذكان في معنى لاستفهام نحو زيد اقام فانه لا يقع  
خبرا لهذه الحروف او جمل استنفا مية نحو زيد اقام  
او امرية نحو زيد اكره او تهيبة نحو زيد لا تهمل الا لا  
والنهي نحو زيد وان للنهي فلا يجتمع ان معا فلا يقال  
ان زيدا اهدى قام وان عمرا اكره وان حالدا لا تهمل  
نحو ان زيد لا يصح ان يكون خبرا لان وجود المانع  
تكون يقتضي تحقق الاستفهام والاسفهام المتعدد لغووت  
صدادة الاستفهام وتوجب الدوام  
فان ان يقتضي تحقق مدخول نحو ان زيد قائم فان ان يقتضي  
تحقق قيام زيد وان يقتضي بها مدخول نحو ان زيد فان  
ان يقتضي تمام زيد وبينها تا قضا بخذوان  
بمعناها في ضمير مرجع الى الخبر وهو مجرد مستنفا  
ومستثنى منه محذوف ونقديره وامر كما خبر المتبدا في جميع  
الوجوه من كونها مفرغا او جملا او كونه او معرفة او واحدا  
او متعددا امثلا او مؤخر الالف هو الوجه  
حتى العبارة ان يقال الالف في التقديم لانه استثناء عن وجود  
السند ووجوه التشبيه بان يكون مشتركا بين المشابهة  
والفعل يرجع الضمير الى المتكلم بعيد  
فان تقدم خبر المتبدا كما نزل عليه وتقدم خبر ان ليس جازما  
فلا يقال ان قائم زيدا وذلك لانها حروف وعملها ضعيف  
وحكم حكيم ان الالف جواز تقديم الطرف فان خبر ان يتقدم  
اذا كان ظاهرا على اسم ولا يتقدم خبرا وان كان ظاهرا على  
اسمه فلا يجوز الا في نادر رجل جازان في الادر غلام رجل  
وذلك لان ان مشابه للفظ ناضح في كونه ثلاثيا متحقق  
الاخر وفي اتصال الضمير المنصوب وفي اتصال نون  
الوقاية وغيرها فكان كما فعل بحد لا فانه محمول على ان  
اخرج عليه فاخط رتبة عن رتبة ما هو اصله وهو ان  
لان الفعل حمل في العمل وهي المشابهة لتعالم بعد فتكون  
فرعا عليه

من الاستثناء...  
فكأنه موصوف...  
ان الظرف لا...  
من الاستثناء...  
فكأنه موصوف...  
ان الظرف لا...

من قول من قول من قوله ان زيد...  
من قول من قول من قوله ان زيد...  
من قول من قول من قوله ان زيد...





فعلها  
لأنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره

والقوله  
لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره

فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره

التي تقدر خبر وعلى التقديرين يحلون ما يرى خبرا في مثل لرجل قائم على  
مقتضى خبره في الخبر أي من اسم ما ولا من التقدير متعلق بمحل  
الصفة دون الخبر (الاسم والاشتراكين ليس) في معنى النفي  
والدخول على مبتدأ والخبر وهذا الإعلان عملها (هو الاستدلال به)  
هذا شامل لمبتدأ وكل مسند إليه (بعد دخولها) خرج لا غير  
كقوله المسند إليه والمراد لقيم الأول... كما من كان واسمها لشيء محتمل  
اسم ما ولا وبمعنى من معنى الدخول لا يراد به في مثل ما زيد  
متعلق بل يراد به... أي إخراج اللفظ ومعنى... بعد دخول ما ولا  
بوه قائم (مثل ما زيد قائما ولا رجل أفضل منك) وإنما أتى بالنكرة  
أي لفظ لا... خبر ما... خبر ما... ولا يكون اسم لا وجه لا يفتقر إلا  
بعد لا لأن لا لا يعمل إلا في النكرة خلافا لما في عمل في المعرفة والنكرة  
في النفي من الاشتراكين... أي لفظ ما... أي لفظ ما... أي لفظ ما...  
هذا لفظ أهل الحجاز وأما بنو تميم فلا يشيئون لها العمل يقولون  
عقل ما ولا المشابهة... أي ما ولا... أي ما ولا... أي ما ولا...  
الاسم والخبر بعد دخولها مرفوعا بالابتداء كما كانا قبل دخولها  
مبتدأ أو شايقا لفظ المحذوف من خبره... أي لفظ ما... أي لفظ ما... أي لفظ ما...  
وعلى لغة أهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشر (وهو) أي عمل  
متعلق بورد الآية... أي نزل... القصص المصنف... اسم ما... خبره...  
(ولا) (دون ما) شاذ قليل التقصيان مشابهة لا ليليس لأن ليليس نفي  
نحو قول الأثر شاذ... خبره... اسم ما... خبره...  
الحال ولا ليليس كذلك فإن النفي مطلقا بخلاف ما فإنه أيضا نفي للحال  
أي لفظ لا... أي لفظ لا... أي لفظ لا...  
فببعضه على ما لمورد السماع نحو قوله من صد عن بئرنا فاناز  
فليس لا يفتح أي لا يروح ولا يجوز أن يكون نفي الجنس لأنه إذا كان  
أي لا يفتح... أي لا يفتح... أي لا يفتح...  
نفي الجنس لا يجوز فيها بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت  
أي بعد الرفع... أي بعد الرفع... أي بعد الرفع...  
اعلم أن المراد بالمستد والمستد إليه في هذه التبعيات ما يكون  
المراد أن لا تعمل عمل ليس... أي لفظ مع... أي لفظ مع... أي لفظ مع...  
مستد أو مستد إليه أيضا لا إلا بالتسعة بقرينة ذكر التوابع  
لاشأنها في ما لا يوجد كلهم... أي لفظ مع... أي لفظ مع... أي لفظ مع...  
من الاستدلال... أي لفظ مع... أي لفظ مع... أي لفظ مع...

التعريف  
ويدل عليه قولنا  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره

فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره

فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره

هذا التقدير  
لأنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره

فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره

فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره

فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره

فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره

فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره

فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره

فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره

فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره

فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره

فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره

فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره

فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره

فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره

فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره

فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره

فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره

فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره

فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره  
فإنه لا يفتقر  
إلى ما يفتقر  
إليه غيره

منها ما يكون المعنى للمعنى فلا وما ولما ان يكون هو ضمير الفاعل  
 واللام في قوله تعالى 'ولما ان يكون هو ضمير الفاعل'  
 واللام في قوله تعالى 'ولما ان يكون هو ضمير الفاعل'

منها ما يكون المعنى للمعنى فلا وما ولما ان يكون هو ضمير الفاعل  
 واللام في قوله تعالى 'ولما ان يكون هو ضمير الفاعل'

**فما بعد فلا ينقض بالتابع ولما وقع من المرفوعات شرع في المنصوبات**

**وقدمها على المجرورات لكثرتها ولحقة النصب فقامت**  
 قد تبين شرحها بما ذكر في المرفوعات والمراد بعمل المفعولية علاوة كون  
 الاسم مفعولا حقيقة او كما وهي اربع النصب والكسرة والالف  
 والياء نحو رايت زيدا وميلا واماك ومسليين ومسليين (ثنية)

صغر منفصل مستدا كان راجع الى المنصوبات والتذكير  
 باعتبار الضمير وليس هو ضمير فعل كما توهم لوجوب مطابقتها  
 للمبتدأ

والماء بقوله اشتبه على النصب للثبوت تبيين الشيء  
 هو شئله والمعرفة والجهالة لان معنى المنصوب مشتق على النسب  
 والتعريف يشتمل على العللا اربع علمة فاعلة وتعد موهبة  
 وعلة مادية وعلة غائية

اي من المنصوبات وما اشتمل على علم المفعولية (المفعول المطلق) سمي

الاصح اطلاق مبنية المفعول عليه من تعديده نالها اذ في اوع

واللام بخلاف المفاعيل لا لرجحانها فانه لا يصح اطلاق مبنية

واما تقدير الفعل مفعول وهو فلتربته الفائدة كقولك  
 ضربت حركتا شديدا وضربت زيدا وضربت يوم الجمعة  
 وضربت امانك وضربت بالسوط وجلست والسادية  
 وجاء زيدا رابكا وطاب زيد نفسا وما ضربنا لزيد وما  
 ضربت الا زيدا

المفعول عليها لا بعد تعديدها باحادية منها فيقال المفعول به

ا وفيه اومعه اوله (وهو) اي المفعول المطلق (اسم ما فعله فاعله

فعل) والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح استناده اليه

لا ان يكون هو مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا ووجيم

حساسة وشرف شرفا واما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل

هو المعنى والمفعول المطلق من قسم اللفظ ويدخل فيه المصادر

لان حيث انه علاوة كون الاسم مفعولا فلا ينقض تعريف  
 المنصوبات بمثل مسلمات ومسلمين اذ فان الكسفة والماء  
 وفيه الا مثله وان كانت علاوة كون الاسم مفعولا لكنها  
 ليست ملازمة بهذه النحوية

قوله ان المنصوب بمعنى ان الضمير راجع الى المنصوب المذكور  
 في عين المنصوبات موافقا للضمير هو في قوله هوما اشتمل  
 وهو المناسب باعتبار جعل القسم موقفا لا محالهما عرفا  
 قوله او اما اشتمله ليوافق ضمير الضمير الراجع اليه وهو  
 المناسب باعتبار اقرارها بالرجح

بدأ بالمفعول المطلق اذ هو مفعول حقيقة واسمابلا مادية

اوزاه السير في مفعولا سادسا استاء مفعولا منه نحو  
 قوله تعالى واخذت موسى يومه سبعين رجلا مما يفترون

وهو المعنى والمفعول المطلق من قسم اللفظ ويدخل فيه المصادر  
 كلها (بمدكور) صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة  
 كما اذا كان مذكورا بوجوه غير صحيحة ضريا او كما اذا كان مقدرا

قوله فلا يرد ما من قسم اللفظ وهو المعنى والمفعول المطلق  
 من قسم اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها (بمدكور) صفة للفعل  
 وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بوجوه  
 غير صحيحة ضريا او كما اذا كان مقدرا





اوصله الاثنان منها او  
انقلبه او اطرفه او  
دون او المقصود على اذا  
كان لا ازيد من ذلك  
الموافق في اللغة

او صلح الاثنان منها او  
انقلبه او اطرفه او  
دون او المقصود على اذا  
كان لا ازيد من ذلك  
الموافق في اللغة

او صلح الاثنان منها او  
انقلبه او اطرفه او  
دون او المقصود على اذا  
كان لا ازيد من ذلك  
الموافق في اللغة

والشفقة والبد (وجدا) اي حمدت حمدا (وشكرا) اي شكرت شكرا

(وجعيا) اي عجزت عجزا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الالف  
في العامة وفي هذه المصادر وهذا معنى وجوب حذف سماعا قيل عليه قالوا  
حمدت الله حمدا وشكرت شكره وعجزت عجزا فاجاب بعضهم بان ذلك  
ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو في  
باللام نحو حمد له وشكر له وعجزا له (و) قد يحذف الفعل التام  
للمفعول المطلق حذفاً واحياً (قياساً) اي حذفاً قياسياً يعلم له

تقدير القياس لان هذا معنى القياس واللفظة عتقناه  
فيها نطق كل محذوف مع الفعل لزوما (في مواضع) متعددة (منها)

اي من هذه المواضع موضع (ما وقع) اي مفعول مطلق وقع (مثلاً)  
اي ما زيد مشابهة لانيقة فانه لو اريد نقيضه هو ما زيد سيرا لا يجزى  
(بعد نفي) داخل على الاسم الذي لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه  
(او) بعد (معنى نفي) داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق (خبراً عنه)

اي عجزت لك الاسم وانما قال على اسم لا يولد داخل على فعل نحو ما سرت  
الاسيراً وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان يكون  
المفعول المطلق خبراً عنه لانه لو كان خبراً عنه نحو ما سيري الاسير  
كان من وقوعه على الخبرية (او وقع) المفعول المطلق (مكرراً) اي في

موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبراً عنه فلا يرد نحو ذلك الا في  
موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبراً عنه فلا يرد نحو ذلك الا في

فانما اتفق الرضي انما يكون هذه المصادر وانماها اذا  
بين فاعلمها او مفعولها لانها في الالف او بحر فمكروم يقصد  
بها بيان النوع وجب حذفها عنها يعني ما سرت واسم  
سيرة لم يوجب ذلك مثله بقية الله وكتاب وسبحان الله  
وسعديك وسخطا وسعداك

ويجوز ان يكون المراد منه هو الالف للموجب للذي وهو  
الترام غير موضوع مع القرينة الدالة عليه فاقية

ثمة بعبارة جمع التكرار على ان لا ينحصر حذف الواجب فيما ذكره  
من المواضع الستة فاقية

فان منها ولم يقل هي كذا وكذا لانها لو اجمع لا تنصرف فيما ذكر  
فان منها المصدر الذي يقصد به التوجيه نحو اقعود والكا  
قيام وقد تنويعا لصفة مقامه نحو اقعاد والناس قيام

ان يقع بعد النفي ثم ينقض النفي بالا وانما بخلاف ما اورد  
نقضان لا ينقضان

فان نفي ما على نفي  
في لفظا بخلاف ما زيد الاسير فان كل الايقوم مقام  
الفعل

قول بعد نفي داخل الظاهر ان قد نفي صفة لانها لصفة الوجود  
لا يصح ان يكون تابعة لموصوفين وقيل صفة نفي فالقصد  
صفة معنى نفي وما ذكره الشارح المراد لوجه الفصل  
بين الصفة والموصوفين والحق انه صفة لقول نفي او معنى  
نفي وتأويله بواحد متناقض ومعنى نفي والصفة فالحقيقة  
صفة واحد منهما ولو قال بعد نفي داخل على الاسم لا يكون  
خبراً عنه او معناه بارجاع ضمير معناه الى النفي المقيد  
لكانه اوضح فافهم

فان نفي ما على نفي  
في لفظا بخلاف ما زيد الاسير فان كل الايقوم مقام  
الفعل

قول بعد نفي داخل الظاهر ان قد نفي صفة لانها لصفة الوجود  
لا يصح ان يكون تابعة لموصوفين وقيل صفة نفي فالقصد  
صفة معنى نفي وما ذكره الشارح المراد لوجه الفصل  
بين الصفة والموصوفين والحق انه صفة لقول نفي او معنى  
نفي وتأويله بواحد متناقض ومعنى نفي والصفة فالحقيقة  
صفة واحد منهما ولو قال بعد نفي داخل على الاسم لا يكون  
خبراً عنه او معناه بارجاع ضمير معناه الى النفي المقيد  
لكانه اوضح فافهم

فان نفي ما على نفي  
في لفظا بخلاف ما زيد الاسير فان كل الايقوم مقام  
الفعل

او صلح الاثنان منها او  
انقلبه او اطرفه او  
دون او المقصود على اذا  
كان لا ازيد من ذلك  
الموافق في اللغة

لا يكون جملتها متعديا  
 لا يكون جملتها متعديا  
 لا يكون جملتها متعديا  
 لا يكون جملتها متعديا  
 لا يكون جملتها متعديا  
 لا يكون جملتها متعديا

لا يكون جملتها متعديا  
 لا يكون جملتها متعديا  
 لا يكون جملتها متعديا  
 لا يكون جملتها متعديا  
 لا يكون جملتها متعديا  
 لا يكون جملتها متعديا

مفرغ مفعول مطلق لتسير المقدر قائم مقام الخبر  
 ليريد اسم الفعل يحفظ في تحايا المبدية في الطرف ليركب  
 من يعبث السلطان المصلحة وهو كلمة فارسية يريد  
 وذلك لان الملوك الماضية كانوا يبنون في الطرف ويقفون  
 فيها البغال ليركبها الرسل المبعوثون للحاجات ويقطعون  
 اذنانها لك البغال علامة لذلك فتكون موقوفة فيها  
 الاجل الحاجات ثم سمى الرسول المبحول عليها ثم سميت  
 المسافة التي قطعها الرسول وهي ثمانين ميلا  
 يعني ان الاسير سير امثل سير البريد فاذا كان الذي كذلك مفعولا  
 مطلقا مجازيا مكمل  
 لان السير في المثال الثاني فعل البريد وليس بفعل مخاطب  
 الذي هو السير المقدر يشبه فعل البريد  
 وانما وجبا حذف هنا لانه المبتدأ يقوم مقام الفاعل التوكيد  
 مقام الفعل بجمع الذين  
 لا يراد اسمها انما لان الغرض من الشرح حصول بعد حصول الالفاظ  
 بعد المؤثر وانما وجب حذف الفعل هنا لان فتدوا  
 يوافق لما كان متضمنا لفاو كذا من ليل والاسترقاء  
 والعقن يدل على الفعل المحذوف كلمة اما قائمة مقام الفعل  
 ولهذا لم يجب حذف الفعل فيما اذا لم يقع تفصيلا نحو  
 مننت منا لعدم كلمة اما  
 وقيل في قوله  
 المراد بضموننا جملة مصدرها آه فان قلت هذا  
 يسع في جملة الفعلية وما فتحها واما اذا كانت جملة  
 اسمية مثل زيد جسم وحيوان او انسان قام ضمونها  
 وليس لها مصدر قلت يجوز في جميع الجمل عند المعنى  
 المصدرى باعتبار ارتباط مستداهما معا اسند اليها  
 البناء المصدرية بالاسند نحو جسمية زيد وحيوانية زيد  
 او انسانية زيد في زيد جسم وحيوان او انسان مثلا  
 والمراد المعنى المصدرى الذي استندت من جملة واعلم  
 اننا نعم المضموم فهو مصدرها المضاف الى الفاعل

**دكأركا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم**  
 لا يكون خبرا عنه (ضموات الاسير) اي تسير سير (وما انت  
 الاسير البريد) اي تسير سير البريد هذا مثالان لما وقع مثبتا بعد  
 وانما اورد مثالين تنبيه على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى  
 التوكيد والمعرفة والى ما هو فعل المبتدأ والى ما يشبهه فعل او  
 المفرد ومضارع (وانما انت سير) اي تسير سير امثال ما وقع  
 بعد معنى النفي (وزيد سير سير) اي تسير سير امثال ما وقع مكرر  
 (ومنها) اي من المواضع التي يجب حذف الفعل المناسب للفعل  
 المطلق قياسا فيها (ما وقع) موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا  
 لا يراد بضموننا جملة متقدمة) والمراد بضموننا جملة مصدرها  
 المضاف الى الفاعل والمفعول وتأثره عن ضمها المطلوب منه تفصيل  
 الازديان اذ هو الاحتمال في قوله تعالى (فتدوا والوفاق فاما  
 متأبدا) اي بعد شد الوفاق (واما فداء) فقول فتدوا والوفاق  
 جملة مضمونها شد الوفاق والغرض المطلوب من شد الوفاق اما ليل  
 والفداء وفصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما  
 متأبدا واما فداء اي ما يتنون من بعد الشد واما يفدون  
 فداء (ومنها) اي من تلك المواضع (ما وقع) اي موضع مفعول

مفرغ مفعول مطلق لتسير المقدر قائم مقام الخبر  
 ليريد اسم الفعل يحفظ في تحايا المبدية في الطرف ليركب  
 من يعبث السلطان المصلحة وهو كلمة فارسية يريد  
 وذلك لان الملوك الماضية كانوا يبنون في الطرف ويقفون  
 فيها البغال ليركبها الرسل المبعوثون للحاجات ويقطعون  
 اذنانها لك البغال علامة لذلك فتكون موقوفة فيها  
 الاجل الحاجات ثم سمى الرسول المبحول عليها ثم سميت  
 المسافة التي قطعها الرسول وهي ثمانين ميلا  
 يعني ان الاسير سير امثل سير البريد فاذا كان الذي كذلك مفعولا  
 مطلقا مجازيا مكمل  
 لان السير في المثال الثاني فعل البريد وليس بفعل مخاطب  
 الذي هو السير المقدر يشبه فعل البريد  
 وانما وجبا حذف هنا لانه المبتدأ يقوم مقام الفاعل التوكيد  
 مقام الفعل بجمع الذين  
 لا يراد اسمها انما لان الغرض من الشرح حصول بعد حصول الالفاظ  
 بعد المؤثر وانما وجب حذف الفعل هنا لان فتدوا  
 يوافق لما كان متضمنا لفاو كذا من ليل والاسترقاء  
 والعقن يدل على الفعل المحذوف كلمة اما قائمة مقام الفعل  
 ولهذا لم يجب حذف الفعل فيما اذا لم يقع تفصيلا نحو  
 مننت منا لعدم كلمة اما  
 وقيل في قوله  
 المراد بضموننا جملة مصدرها آه فان قلت هذا  
 يسع في جملة الفعلية وما فتحها واما اذا كانت جملة  
 اسمية مثل زيد جسم وحيوان او انسان قام ضمونها  
 وليس لها مصدر قلت يجوز في جميع الجمل عند المعنى  
 المصدرى باعتبار ارتباط مستداهما معا اسند اليها  
 البناء المصدرية بالاسند نحو جسمية زيد وحيوانية زيد  
 او انسانية زيد في زيد جسم وحيوان او انسان مثلا  
 والمراد المعنى المصدرى الذي استندت من جملة واعلم  
 اننا نعم المضموم فهو مصدرها المضاف الى الفاعل

او المفعول  
 انما لان المصدر ليس  
 الى الفاعل اذ كان  
 التفصيل بانها  
 مسرودا واما تفصيل  
 منها صفة زيد في وقت السرور في كحلدية والقسم  
 اول الآية  
 فانما القسم الذي كلفه  
 الوفاق فاما متأبدا  
 وعلامة انما متأبدا  
 انما متأبدا  
 انما متأبدا

لا يكون جملتها متعديا  
 لا يكون جملتها متعديا  
 لا يكون جملتها متعديا  
 لا يكون جملتها متعديا  
 لا يكون جملتها متعديا  
 لا يكون جملتها متعديا

لا يكون جملتها متعديا  
 لا يكون جملتها متعديا  
 لا يكون جملتها متعديا  
 لا يكون جملتها متعديا  
 لا يكون جملتها متعديا  
 لا يكون جملتها متعديا

واعمل وصحة الفعل  
على ما لا يكون لان  
الاول وهو ان يكون  
المفعول هو ما وقع  
فان يكون في  
الاول وهو ان يكون  
المفعول هو ما وقع

مطلق وقع (التشبيه) اي لا يشبه به امر اخر واحترز به عن نحو زيد  
ان قوله قد يشبه امر اخر من المعنى او من غير ذلك وبالاول  
صوت صوت حسن لان لم يقع التشبيه (علاجا) اي حال كون  
شيئا مخرضا بل هو صفة فاعماله تكون الاول والمطلق  
على فعل من فعال الجوارح واحترز به عن نحو زيد هذا الصلحاء  
لان في هذا ليس من فعال الجوارح (بعد جملة) واحترز به عن خصوصيات  
الاول وهو ان يكون المفعول هو ما وقع في الجملة  
زيد صوت حمار (مستقلة) تلك الجملة (على اسم) كأن اسمها (اي  
مفعول جملة صحتها ان يكون مستقلا  
معنى المفعول المطلق واحترز به عن صوت رت زيد فاذا لم يجر صوت  
حمار و) على (صاحبه) اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه  
واحترز به عن نحو رت زيد فاذا لم يجر صوت حمار (صوت رت زيد  
فاذا لم يجر صوت حمار اي صوت حمار من حيث ان السمع صوتا يجر  
صوت صوتيا فيصوت حمار مصدر وقع التشبيه علاجا بعد جملة  
هو قوله له صوت هو مستقلة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت  
ومستقلة على صاحبه ذلك الاسم وهو الضمير المحرور في (و) نحو رت  
به فاذا له (صراخ صراخ التكلية) اي صراخ صراخ التكلية هي امر  
ما ت ولدها (ومنها) اي من تلك المواضع (ما وقع) اي موضع مفعول  
المضول المطلق (يخوله على الفم) اي اعترفا (اي اعترفا صترفا  
فاعترفا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله له على الفم لان

لا يكون لبق المتبذ في خبره وما يقوم مقام الخبر  
اي شمله على اسم بمعنى المصدر وهو صوت ومشتقها  
المصدر وهي لكني منه بالفتح نحو قوله وجب كحذف  
الجملة السابقة مسندا عن  
موصول على مضمون اعضا الانسان وآدم  
قولوه على صاحبها اي صاحبه يدلول بتقدير المضان  
تلك الجملة ايضا على صاحب ذلك الاسم وهو الاسم الذي  
تلك الجملة ولما كان ظاهره لبيان ان مضمونها  
انها لصاحبه صاحب ذلك الاسم المتكلم في الحقيقة وفي  
المثال المذكور الضمير المحرور في قوله له وجهه بقوله اى الذي  
قام به معناه فيكون مجازا من قبله ومنها لئلا يفسد  
الدلول ونظيره قول التامى وهو المطلوب في قوله  
مدلول لان المندى من قسم الكلمة مثل ما زيد والمطلوب  
اقبال هو مدلول او ياريد وهو الشخص المسمى في هذا  
فان يقع في مواضع شتى  
فاذا ذكر لها صحتها  
فصوت حمار مصدر وقع التشبيه علاجا بعد جملة وهي  
صوت مشتق على اسم معناه وهو صوت لان ذلك الجمل  
ليست مشتقة على صاحب ذلك الاسم ولا يجوز حذف  
الفعل لان الاسم يغير صاحب المصدر لا يدل على  
معناه الفعل فان دل في بعض الامثلة ذلك انما يكون  
من المادة فلا يعنى به  
فصوت حمار مفعول على او بصفة او بدلانية ويجتملان  
النصب على تقدير كالتشبيه بجملة  
هذا الشارة الى جواب كان السائل قال فان الصوت اسم  
جامد ليس بمصدر فاجاب صاحبها فيكون مصدرا  
للصوت غير انما بانه يمد  
قول من حيث انه معنى ان صوتا جامدا مصدرا بمعنى الصوت  
بمعنى كونه فاعل حارة الى القول بانه اسم او زوائد  
استعمل استعمال المصدر كالصوت بمعنى الاعطاف وان  
عامله بصوت من التصويت  
وفي المقابل الصوت والتصويت بمعنى فقول بمعنى  
صوت تصويتا ليس كثيرا فائدة  
الاول وهو ان يكون  
المفعول هو ما وقع

والفعل هو ما وقع في الجملة  
المفعول هو ما وقع في الجملة  
المفعول هو ما وقع في الجملة  
المفعول هو ما وقع في الجملة  
المفعول هو ما وقع في الجملة  
المفعول هو ما وقع في الجملة  
المفعول هو ما وقع في الجملة

المفعول هو ما وقع في الجملة  
المفعول هو ما وقع في الجملة  
المفعول هو ما وقع في الجملة  
المفعول هو ما وقع في الجملة  
المفعول هو ما وقع في الجملة  
المفعول هو ما وقع في الجملة  
المفعول هو ما وقع في الجملة  
المفعول هو ما وقع في الجملة  
المفعول هو ما وقع في الجملة  
المفعول هو ما وقع في الجملة

المضمون ظليلاً من  
المؤكد فليلاً من  
المؤكد فليلاً من  
المؤكد فليلاً من  
المؤكد فليلاً من  
المؤكد فليلاً من  
المؤكد فليلاً من  
المؤكد فليلاً من

وهو تأكيد غيره أو رد ما في الضابطين للضريح باسمها  
التأكد ومطابقة الخبر للواقع والكذب عدم مطابقة الخبر  
لواقع الضميمة والمطابقة الواقع الخبر والباطل عدم مطابقة  
الواقع الخبر فاعلم وقصص في العمان فأمل ولا تفرق في البير  
والمتسرح الاسواق ان كنت طالب العلم فاحظر هذه

فقد لا زمني حيث هو أو مدفوع عند احتمال غيره من حيث  
الجملة غير المضمون عليه فالمؤكد باعتبار وصف الاحتمال  
والمؤكد باعتبار وصف خصوصية وقوعه مؤكداً لغيره بالامتنان  
والا فمرفوع حقيقة مؤكدة لنفسه لا يمكن ذلك ان يكون للمؤكد  
مؤكد لان معناه تأكيد نوعيات ثابتة بالتكرور وادام يمكن التوهم  
فانما كيف تقوى واذا كان ثابتاً فكرر وانما يؤكد بنفسه  
فتسام زيد من حيث مضمون الجملة ويحتمل وغير مضمون  
وجبه الدين

لان للمؤكد الذي هو القسام يدل على احتمال الصدق والكذب  
والمؤكد لا يدل الا على حقيقة فكان المؤكد عاماً والمؤكد  
خاصاً فكانت المتغايرة بينهما موجوداً محتملاً قدياً

ويشعر بما هو المقصود ولهذا يسمي تأكيد الكذب اورد عليه  
فه ان حسن التقابل فانسار الذي دفعه بقوله وعلى هذا  
يعني ان التأكيد قد يكون لمجرد تقرير نفسه من مجرد وقوع  
الخبر وقد يكون لتقرير نفسه بدفع احتمال الخبر  
المقابل وجبه الدين

هذا النوع سماعي من جهة ان هذا المثنى على خلاف القياس  
فقد يقال لما سمع من المثنى هذا المعنى ولا يقاس عليه  
ما لم يسمع وقياسي من جهة ان كل ما جاء منثنى بهذا المعنى  
حذف فعله وجوباً من غير ان يحتاج الى سماع يطمح الدين

وانما وجه حذف في هذا القسم لانهم جعلوا اللفظ لا  
من انكاراً ناشياً من ان الفعل القرينة كونه بمعنى الدعاء لان  
الدعاء لا يكون الا فعلاً وقال الجوهري في بابا التائبة  
دليل النسب جلي للاعتراف في فظة دون معنى

مضمونها الاعتراف ولا يحتمل لها سواها (ويسمي هذا النوع  
من مضمون الاعتراف درجته اعلى من الاعتراف درجته الاعلى  
من المفعول المطلق) تأكيد النفس اي نفس المفعول لا زانما يؤكد  
نفسه وذاتية الامر بغيره ولو بالاعتذار (ومنهما ما وقع مضمون  
جملة لها اي بهذه الجملة لا يحتمل غيره اي غير المفعول المطلق  
نحو زيد قائم حقاً) اي حقاً من حق يجي اذا ثبت ووجه  
وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل  
الصدق والكذب والحق والباطل (ويسمي هذا النوع من المفعول المطلق  
تأكيد الغير) لان من حيث هو مضمون عليه بل فقط المصدر ولو كذب  
من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتباره وهو الخبر  
في غير المؤكد اسم فاعل من حيث انه مضمون عليه بالمصدر ويحتمل  
التقابل (ومنهما ما وقع منثنى) اي على صيغة النسبة وان لم يكن  
للتثنية بالالتكثير والتكثير ولا بد في تتم هذه القاعدة من قيد  
الاضافة اي شئ مضافاً الى الفاعل والمفعول لئلا يرد مثل قول  
تصالي ثم ارجع المصدرين اي جعاً مكراً كثيراً وفي جعل التائبة  
من جهة التعريف لا فادة هذا القيد فكيف (مثل مثل) اصله

فانما وجه حذف في هذا القسم لانهم جعلوا اللفظ لا  
من انكاراً ناشياً من ان الفعل القرينة كونه بمعنى الدعاء لان  
الدعاء لا يكون الا فعلاً وقال الجوهري في بابا التائبة  
دليل النسب جلي للاعتراف في فظة دون معنى  
فانما وجه حذف في هذا القسم لانهم جعلوا اللفظ لا  
من انكاراً ناشياً من ان الفعل القرينة كونه بمعنى الدعاء لان  
الدعاء لا يكون الا فعلاً وقال الجوهري في بابا التائبة  
دليل النسب جلي للاعتراف في فظة دون معنى  
فانما وجه حذف في هذا القسم لانهم جعلوا اللفظ لا  
من انكاراً ناشياً من ان الفعل القرينة كونه بمعنى الدعاء لان  
الدعاء لا يكون الا فعلاً وقال الجوهري في بابا التائبة  
دليل النسب جلي للاعتراف في فظة دون معنى



دور على هذا القياس ...  
 قال المفعول ...  
 وعلى التقدير ...  
 والمفعول ...  
 والاعتداد ...  
 والمفعول ...  
 والمفعول ...  
 والمفعول ...

والاخلاف ...  
 والمفعول ...  
 والمفعول ...  
 والمفعول ...  
 والمفعول ...  
 والمفعول ...  
 والمفعول ...

أنت لك اليايين اى اقيم بخدمتك وامثال امرك ولا ابرح عن مكانى  
 اقانه كثيرة متالفة حذف الفعل واقام المصداق مقامه ورد الى الثلاثى  
 يحذف زيواته ثم حذف حرف المفعول واضيف المصداق اليه فصان  
 لبيك ويجوز ان يكون منزلة المكان بمعنى انت فلا يكون محذوف الزوائد  
 (و) على هذا القياس (سعدك) اى سعدك اسعادا بعد اسعاد  
 بمعنى عينك الا ان اسعدت بعدى بنفسه خلافاً لثابته يتعدى  
 (المفعول به هو ما وقع اى اسم ما وقع عليه فعل الفاعل) ولم يرد  
 اكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل  
 تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون فى ضربت زيداً ان الضرب  
 واقع على زيد ولا يقولون فى ضربت يربدا ان المراد واقع عليه بل ليس  
 بفرج بين الفاعل الثالثة فانه لا يقال فانه لا ينادى الفاعل  
 واقع عليه بل فيما يوله اومعه والمفعول المطلق بما يفهم من مخالفة  
 فعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل  
 اعتبار اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او كما فرج به مثل زيد فى ضرب  
 زيد على صيغة المحرول فانه يعتبر اسناده الى الفاعل ولا يشك فى  
 زيد وذهما فان يصدق على ردهما ان وقع عليه فعل الفاعل الحكيم  
 الاعتبار اسناد الفعل اليه فان مفعول بالميم فاعل وفي حكم الفاعل

اى من كان الخدمة وكان الامتثال بالامر القويم في موضع  
 تقوم المصداق وهو الباطن مقام المفعول وهو ذلك نعام  
 اظاهرا والجموع جعلت اسما واحداً وعرفوا الضم من غير  
 ملاحظة تعلق الجاد والمجرد بيمينه اليايين كان  
 اى المفعول المطلق بعد هذه الاحوال ٢٢  
 نلت هذا اشارة الى تعيد بالانضافة الى الفاعل والمفعول  
 اشارة الى كون اليب متعديا واليب لازما من باب ك  
 وابتدأ محذوفه  
 والفا موسى لما قام بمعنى اب من ثلاثى ومن لبيك  
 من التعريف به  
 من التعريف به  
 من التعريف به  
 من التعريف به  
 من التعريف به  
 من التعريف به  
 من التعريف به

لان ما فعل الفاعل هو الممتا نام به وهو ليس بالمفعل...  
 المتقدمين حمداً على الجود من قبيل صمد الله ولا يفسد الا...  
 فاعل من قوله ما وقع عليه الفعل الفاعل...  
 المفعول به هو المفعول المطلق...  
 والمفعول به هو المفعول المطلق...  
 والمفعول به هو المفعول المطلق...  
 والمفعول به هو المفعول المطلق...  
 والمفعول به هو المفعول المطلق...  
 والمفعول به هو المفعول المطلق...

من تمام الفعل  
فإن قيل المفعول إلى الفاعل  
المختص والخاص  
وهذا يدل على ان المفعول قد تحت قول الما وقع  
افضل لكان الضمير فالاستاد الاول والاولى الهند فالاد  
عن تلك التا ويلا مع كونها وضمير وانصر  
ولم يعد واخر وهو ان قول ما وقع على الفعل لتا ردم  
الفعل الاصطلاحي يخرج منه الفعل ولزم ان كان الاصطلاح  
في اسناد الفعل اليه بالضمير وهو لا الفعل اصطلاحي  
هذا الحكم مارقا لما عيلا انخرسوا للفعل لعدم فلاحه  
فخصصنا بحيث بالضمير وعدم جزاء في الضمير  
مرعاة اصل الازا وهو العطف وموضعها التا بالاعلام  
سواء كان منصوبا او مجزوا فتدبره لان ما فيها تضمن  
مهدر الكلام وتقدية اجازة تا خبره فيما اريد للاختصاص  
وبغيره من الاحكام المتعلقة بالتقديم  
اعادوا اريد الاختصاص كقول تعالى اياك نعبد  
واياك نستعينا واورق  
واكثر من الاعمال الا  
واكثر من الاعمال الا  
واكثر من الاعمال الا

وما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا تزد ان لو قال ما وقع على الفعل  
لكان انصر (موضوع زيد) فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف  
الفعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم (وقد تقدم)  
المفعول (على الفعل) العامل فيه لقوة الفعل في العمل فعل فيه  
متقدما ومتأخرا اما جواز امثل لله اعيد ووجهه ان كسبا معنى  
عطف تحت الفعل على حرفي الضمير ان يتقدم عليه تقدمه اجازة انما يتقدم  
واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او التمسح من ذلك من  
تكريم يكومك هذا اذ لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في خبر ان  
نحو من البر ان تك لسانك (وقد حذف الفعل) العامل المفعول به  
القيام قرينة) مقابلة احوالية (جواز ان تقول زيد انظر الى من ضرب)  
اي ضرب زيد حذف الفعل القرينة المقابلة التي هي السؤال ونحو  
مكة للمتحيا لهما اي تريد مكة حذف الفعل القرينة احوالية (وجوبا  
فاربعة مواضع) فخصصها بالذكر ليس للمصر لوجوبا حذف فباب  
الاشياء والمنصوب على الملح والدم والترحم خواخا اخاك  
اي لزم بل لكثرة مباحها بالنسبة اليه بالانواع (الاول)  
من تلك المواضع لاربعة (سماحي) اي مقصور على السماع لا يتجاوز  
عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى (نحو ام  
ونفسه) اعانك امر ونفسه (وانه واخلوا لكم) اي بنوع التثنية  
والوارد على فظة تجرد العطف ارفع المصاحف

بالذكر لاصالته هندية  
فانما من الفاعل والمفعول واخبار ان كان المحذوف واسمه  
راجع الى الفاعل والمفعول  
قوله اما جوارا اشارة الى تقدم المفعول على الفعل باحد  
الوجوه الثلاثة اما جائزا وما واجب واما متع  
قوله واما وجوبا فيما تضمن وكذا فيما اذا كان معمولا  
لما في الفاعل التي في جوارها ما ولم يكن له منصوب سواء  
قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقرب عبد القفور  
واضيفا الى ما تضمن معنى الاستفهام نحو ايم ضربت  
اي عيين تركب وغلام ايم ضربت  
بناء الخطا فان من فيه اسم تضمن معنى هرج الاستفهام  
فان معناه ازيدا ريت ام كرم في محل نصب على انه  
مفعول به لكن وجب تقديمه لئلا يبطل الصدارة  
وهو اسم تضمن معنى حرفي الشرط لان معناه ان زيد ما فعل  
النصب على ان مفعول به لانه وجب تقديمه للصدارة  
لان ان موصولة فلا يتقدم ما في خبر الموصول لانه كثره  
الكلمة منها فيما لا يتقدم جزء الكثرة على ولها كذلك  
لا يتقدم ما في خبر الموصول عليه  
وكذا لا يتقدم المفعول به اذا كان الفعل مؤكدا بنوني التأكيد  
والسر في ذلك ان التأكيد يوزن الاهتمام ببناء الفعل  
وتقديم المفعول ثم خلافة فلا يتقدم المفعول وكذا  
لا يتقدم المفعول على فعل التعجب منها ما احسن زيدا لانه  
لا يتصرف فيه وكذا لام الابتداء تضمنت

فيل تومسنا فعلا بالاعمال اشارة الى ان هذه الحذف  
غير مختص بالفعل بل يحذف بما مله الذي هو شبه الفعل  
ايضا لكن يجزى يعلم ان العامل الاعمالها هو في حذف  
جوارا وفي ما اضمر عامل واما في الحذف وجوبا سماعا  
وفي المنادي والتخدير  
والمدح والمخدوف هو الفعل  
قالا على الاغراء وهو معمول الدم المقدر من كثره  
فالعامل الماخذوف هو الفعل  
قالا على الاغراء وهو معمول الدم المقدر من كثره  
فالعامل الماخذوف هو الفعل  
قالا على الاغراء وهو معمول الدم المقدر من كثره  
فالعامل الماخذوف هو الفعل

من تمام الفعل  
فإن قيل المفعول إلى الفاعل  
المختص والخاص  
وهذا يدل على ان المفعول قد تحت قول الما وقع  
افضل لكان الضمير فالاستاد الاول والاولى الهند فالاد  
عن تلك التا ويلا مع كونها وضمير وانصر  
ولم يعد واخر وهو ان قول ما وقع على الفعل لتا ردم  
الفعل الاصطلاحي يخرج منه الفعل ولزم ان كان الاصطلاح  
في اسناد الفعل اليه بالضمير وهو لا الفعل اصطلاحي  
هذا الحكم مارقا لما عيلا انخرسوا للفعل لعدم فلاحه  
فخصصنا بحيث بالضمير وعدم جزاء في الضمير  
مرعاة اصل الازا وهو العطف وموضعها التا بالاعلام  
سواء كان منصوبا او مجزوا فتدبره لان ما فيها تضمن  
مهدر الكلام وتقدية اجازة تا خبره فيما اريد للاختصاص  
وبغيره من الاحكام المتعلقة بالتقديم  
اعادوا اريد الاختصاص كقول تعالى اياك نعبد  
واياك نستعينا واورق  
واكثر من الاعمال الا  
واكثر من الاعمال الا  
واكثر من الاعمال الا

من تمام الفعل  
فإن قيل المفعول إلى الفاعل  
المختص والخاص  
وهذا يدل على ان المفعول قد تحت قول الما وقع  
افضل لكان الضمير فالاستاد الاول والاولى الهند فالاد  
عن تلك التا ويلا مع كونها وضمير وانصر  
ولم يعد واخر وهو ان قول ما وقع على الفعل لتا ردم  
الفعل الاصطلاحي يخرج منه الفعل ولزم ان كان الاصطلاح  
في اسناد الفعل اليه بالضمير وهو لا الفعل اصطلاحي  
هذا الحكم مارقا لما عيلا انخرسوا للفعل لعدم فلاحه  
فخصصنا بحيث بالضمير وعدم جزاء في الضمير  
مرعاة اصل الازا وهو العطف وموضعها التا بالاعلام  
سواء كان منصوبا او مجزوا فتدبره لان ما فيها تضمن  
مهدر الكلام وتقدية اجازة تا خبره فيما اريد للاختصاص  
وبغيره من الاحكام المتعلقة بالتقديم  
اعادوا اريد الاختصاص كقول تعالى اياك نعبد  
واياك نستعينا واورق  
واكثر من الاعمال الا  
واكثر من الاعمال الا  
واكثر من الاعمال الا

تسمى على السلام  
 وانه تعالى فترجم على التلذذ  
 بقصد التوحيد والتمسك بالحق  
 في هذا المثال هو ما يجب ان يكون  
 في الفعل والاعتقاد والقرينة  
 هو ما يورث انسان الدهن في الحق  
 وقصد او ائت او خواها  
 وقصد او ائت او خواها  
 وقصد او ائت او خواها

الاقوال ونحوها لله لا يصدق عليه كونه مطلوباً ولا اقبال  
 الام لانها لا تختل على التحليل كما نينا بالميتة وفيه ان يستلزم  
 تشبيه الله تماماً كما يكون مطلوباً لا اقبالاً ويكون المراد  
 المطلوب لبقائه ولو حكما فيصدق عليه لان سؤال الالمانية  
 في قوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا الله وحده لا شريك له  
 هذا الكلام يعمل بالنادى ونحوه ونحوه في الاطلاق  
 في قوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا الله وحده لا شريك له  
 هذا الكلام يعمل بالنادى ونحوه ونحوه في الاطلاق

**واقصد واخر الك وهو التوحيد (واهدلا وسهدلا) اي تحت اهلا**  
 وعند التوضيح حال دور الفراء  
 كذا في مقبول  
 اي كانا ما هو لا يعمروا لاجرا واهلا لا اجانته وطنت سهلا من الدنيا  
 عطف لغوي  
 لاخرنا (و) الموضوع الثاني من تلك المواضع الاربعة (النادى وهو  
 المطلوب اقباله) اي توجهها اليك اما بوجهها وبقلبية كما اذا ناديت  
 مقبلا عليك بوجه حقيقة منزلا يزيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال  
 ويا ارض فانها ترتب ولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها  
 حرف النداء وقصد نداءها فهي حكم من يطلب اقبالا لخطبة المناد  
 لا ينفصل عن اقباله على وجه النداء والمخرج التبع لا لتزيد منزلة النداء  
 وقصد نداءه فيخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى لهذا اورد المصنف  
 بالكفر بما عدو وفيه حكم فان الندوب ايضا كما قال بعضهم منادى يطلب  
 اقبالا على وجه النقص فاذا قلت يا سجدة كان كانه نادى ويقول له تعالى  
 فانما مشتاق اليك فالاولى داخل تحت المنادى كفاعل صاحب الفصل  
 من قوله خمسة وهي اوايا وهيا واي والفتح واحترز عن قول قيل  
 زيدا لفظا او قديرا) فيصير للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون الة  
 المطلقة نية نحو يازيد او قديرا بان يكون الة مقدرة نحو يوسف  
 عرض وللاية اي نية لفظية بان يكون الة ملفوظا او قديرية  
 فاما مشتاق اليك فالاولى داخل تحت المنادى كفاعل صاحب الفصل  
 من قوله خمسة وهي اوايا وهيا واي والفتح واحترز عن قول قيل  
 زيدا لفظا او قديرا) فيصير للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون الة  
 المطلقة نية نحو يازيد او قديرا بان يكون الة مقدرة نحو يوسف  
 عرض وللاية اي نية لفظية بان يكون الة ملفوظا او قديرية

الاقوال ونحوها لله لا يصدق عليه كونه مطلوباً ولا اقبال  
 الام لانها لا تختل على التحليل كما نينا بالميتة وفيه ان يستلزم  
 تشبيه الله تماماً كما يكون مطلوباً لا اقبالاً ويكون المراد  
 المطلوب لبقائه ولو حكما فيصدق عليه لان سؤال الالمانية  
 في قوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا الله وحده لا شريك له  
 هذا الكلام يعمل بالنادى ونحوه ونحوه في الاطلاق  
 في قوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا الله وحده لا شريك له  
 هذا الكلام يعمل بالنادى ونحوه ونحوه في الاطلاق

فان قلت  
 مقصودا للنادى بل مقصوده اظهار التامم للسامع بين  
 الندوب وليس مراده طلبا لقبال الندوب لرب بوجه من لوجه  
 للاحقة واحكام مع الندوب باب واسع كثير الدوران على  
 السننم جعله الملا على الجواز في المنادى مستبعد جازم  
 يكون جعل المنادى بابا على عدة تحكما مع ان المقصود جعله  
 ذا سمتين فظنرا لكونه مناسبا بالمنادى واكثر الاحكام  
 لم يجعل بابا مستقلا ولم يفسر من المنادى ولم يقل يمدد  
 البيت وجوبا وخسرت مواضع يجعل موضعها حاسسا  
 ونظرا لكونه بابا واسعا كثير الدوران على السننم وعدم  
 شمول تعريف المنادى بدون التكلف لزم مخالفة بالمنادى  
 في بعض الاحكام وفيكون مدخلا وذكوه على عدة في حيث  
 المنادى كان لها اعتراضا فعليا على صاحب الفصل  
 فاعلم ان

الموضوع الثاني من تلك المواضع الاربعة (النادى وهو المطلوب اقباله) اي توجهها اليك اما بوجهها وبقلبية كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجه حقيقة منزلا يزيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها ترتب ولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداءها فهي حكم من يطلب اقبالا لخطبة المنادى لا ينفصل عن اقباله على وجه النداء والمخرج التبع لا لتزيد منزلة النداء وقصد نداءه فيخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى لهذا اورد المصنف بالكفر بما عدو وفيه حكم فان الندوب ايضا كما قال بعضهم منادى يطلب اقبالا على وجه النقص فاذا قلت يا سجدة كان كانه نادى ويقول له تعالى فانما مشتاق اليك فالاولى داخل تحت المنادى كفاعل صاحب الفصل من قوله خمسة وهي اوايا وهيا واي والفتح واحترز عن قول قيل زيدا لفظا او قديرا) فيصير للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون الة المطلقة نية نحو يازيد او قديرا بان يكون الة مقدرة نحو يوسف عرض وللاية اي نية لفظية بان يكون الة ملفوظا او قديرية

تسمى على السلام  
 وانه تعالى فترجم على التلذذ  
 بقصد التوحيد والتمسك بالحق  
 في هذا المثال هو ما يجب ان يكون  
 في الفعل والاعتقاد والقرينة  
 هو ما يورث انسان الدهن في الحق  
 وقصد او ائت او خواها  
 وقصد او ائت او خواها  
 وقصد او ائت او خواها

المعروف بالبلد الخوي مستله ولادى النشئة وفا انقولوه  
فان ياتي في الوجوب  
وينبغي ان يلاحظ ان هذا الفعل يقتضيه الالاء في كونه الاستعمال  
لان ذلك يستلزم ان هذا الفعل لا ياتي الا في كونه الاستعمال  
لأن ذلك يستلزم ان هذا الفعل لا ياتي الا في كونه الاستعمال  
لأن ذلك يستلزم ان هذا الفعل لا ياتي الا في كونه الاستعمال

والتي هي من جنس الفعل  
فليس مما يفتقر فيه  
ان هذا الالاء يستلزم ان هذا الفعل لا ياتي الا في كونه الاستعمال  
لأن ذلك يستلزم ان هذا الفعل لا ياتي الا في كونه الاستعمال  
لأن ذلك يستلزم ان هذا الفعل لا ياتي الا في كونه الاستعمال

وقولنا في على باطل لا يجوز حذف حرف النداء وما قرأ عمله  
بضمه واسم الفعل ولا يستعمل بالافادة بالنظر الى سماه  
لا يجر وحرف النداء ليس كذلك ولا يلزم من كون الفعل  
صالحا حرفا وحده في الحذف ولم يوجد لك في اسماء الافعال والاداء  
بطل في الحذف بطل في كل جملة عليها هتدي

بان يكون النداء مقدر كما في المثالين المذكورين والنداء في المثالين  
منه ان زيد والمقدرا اياها او قوما سجدوا او انتحبا للنداء  
عند سيبويه على ان مفعولها هو الفعل المقدر او اصله او زيد  
فقد فعل جده فالزما كالمادة استعماله لولا ان حرف النداء على افادة  
فانتهى وعند المراد حرف النداء مسد للفعل وقالوا على فمضى  
ان يا واخواته اسماء الافعال الفعلية من الذين لا يكون من هذا القبيل  
ايها المتصرف المفعول به بما ملوا واجلهم وعلى المذهب كلها مثل اريد

وهو لفظ انا في دعوى يقال لفاعل الحرف والنداء مجزا على  
كما في ظرف  
شك  
اي جمان بنى كاهولا اسلوب في الاحكام والقواعد شر  
لا كان العلم الموصوف بانه مضاف الى علمه كما في قوله  
ولم يجرف في النداء وعلى ما يرفع به فهو بمنزلة المستثنى من هذه  
القاعدة  
هذا اي جمان بنى والاحسن في العبارة ان يقال المنادى  
اذا كان مبنيا ترك كاهولا

جمله وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه كلاجزئي الجملة  
مقدرا وعند المراد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة  
مقدرا وعند المراد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة  
مقدرا وعند المراد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة  
مقدرا وعند المراد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة

قوله لفتها بالنسبة الى التصريف في ثلاثة مواضع بخلافها  
موضوعان هما المفعول المرفوع والمستثناة كذا قيل وهذا  
انما يقضى بتقديم لو كان سابقا فلقد بالنسبة الى البناء ولا  
يظهر لك على ما ذكره المصنف فالاولى ان يجر هو ما قبله  
باعتبار الموضوع والقيل بالنسبة الى الكثير تحتمل للنسبة  
تمتلك المفعول من التركيب والمرفوع مقدم على التركيب فقدم بيان  
القيل على بيان الكثير ايضا  
وحسب الذين

على الضمة والالف والواو التي يرفع بها المنادى في ضرورة النداء  
مسند الى المحار والمجرا عن غيره ولا ضم فيه وارجاع الضمة الى الاسم غير  
ملائم لسوق الكلام ان كان المنادى (مفعول) اي لا يكون مضافا  
ولا ضم فيه وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام اسم الجاهل (مفعول)  
قبل النداء او بعده واتما في المرفوع المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاستيعاب

فول على الضمة لفظا او تقدير كما في القصور والمقصود والمنس  
قبل النداء مثل با هذا ويا هؤلاء ويا انت وجوز ايضا اياك  
فعلها لا يكون مفعولا - واذا اضطر اليك المنادى المضموم  
على قدر الضرورة كما قال الشاعر سلام الله يا مطر عليها  
وليس عليك يا مطر السلام  
عبد القهقر  
متلا يفتخر من قبيل ارضيت منه المرأة هذا الشاب ولك  
المنادى ان قيل  
المندى في قولك  
اعد لو هو في قولك  
على كلامه  
على كلامه  
على كلامه

فول على الضمة لفظا او تقدير كما في القصور والمقصود والمنس  
قبل النداء مثل با هذا ويا هؤلاء ويا انت وجوز ايضا اياك  
فعلها لا يكون مفعولا - واذا اضطر اليك المنادى المضموم  
على قدر الضرورة كما قال الشاعر سلام الله يا مطر عليها  
وليس عليك يا مطر السلام  
عبد القهقر  
متلا يفتخر من قبيل ارضيت منه المرأة هذا الشاب ولك  
المنادى ان قيل  
المندى في قولك  
اعد لو هو في قولك  
على كلامه  
على كلامه  
على كلامه

الأفراد والخطاب  
فإن لا يكون ذلك محو  
بغير حواس الاسم  
بغير التعريف به  
الإنشاء في اللفظ  
فإنه لا يكون ذلك محو  
بغير حواس الاسم  
بغير التعريف به  
الإنشاء في اللفظ

قولوا والمعلقان قلت  
ذلك التعليل لأن اللفظ  
المعنى واللفظان قلت  
ذلك التعليل لأن اللفظ  
المعنى واللفظان قلت

الاستغناء عن اللفظ  
فإنه لا يكون ذلك محو  
بغير حواس الاسم  
بغير التعريف به  
الإنشاء في اللفظ

الاستغناء عن اللفظ  
فإنه لا يكون ذلك محو  
بغير حواس الاسم  
بغير التعريف به  
الإنشاء في اللفظ

الاستغناء عن اللفظ  
فإنه لا يكون ذلك محو  
بغير حواس الاسم  
بغير التعريف به  
الإنشاء في اللفظ

**المشابهة لفظا ومعنى كالأخطار** وهي تكون مثلها أفرادا وتعرفها  
بشيء محلي في ذلك وإياها  
وذلك لأن بازيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف كاف ذلك لفظا ومعنى  
أي وقوع المشابهة في اللفظ والمعنى معا  
وإنما قلنا ذلك لأن الاسم لا يبي المشابهة بالحرف والفعل ولا يبي  
شابهة الاسم (المشي مثل بازيد ويارجل) مثلا لأن با هو مشي على الصفة  
أولها معرفة قبل البند وثانيها معرفة بعد البند (وبازيدان)  
مثال المشي على الالف (وبازيدون) مثلا للمشيم على الواو (ومحفظ)  
أي يغير مجرى اللفظ  
أي يخرجنا من الكلام (الاستغناء) أي يلام يدخل في الاستغناء به  
وهو لام الخصم من حيث على المستغاث فلا بد على أن يخصص بين  
بالدعاء (يحي بازيد) وإنما فتح الالف لئلا يتسلسل المستغاث للأدخف  
الاستغاث نحوًا للظلم أي يقوم فأن لو لم يقع لام المستغاث يعلم  
أن الظلم في هذا المثال مستغاث واستغاث له ولم يعكس الأمر  
لأن المندى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي يقع لام الجرمها  
فذلك بخلاف المستغاث لعدم وقوع موقع الضمير فان عطفت على  
المستغاث بغير ما هو بازيد ولم يكن لام المحطوف لأن الفرق  
بينه وبين المستغاث كما قيل عطفت على المستغاث وان عطفت مع ما  
فلا بد من فتح لام المحطوف أيضا نحو بازيد وبالجرم وإنما اعترضنا  
بعد دخول لام الاستغناء لأن قوله إنما كان يشابهة للحرف فاعين  
في ذلك

فإن قيل قول بازيد بعوض البند هو العلية قيل في ذلك وجهان  
أحدهما أنا نقول بتعريف العلية قد ذاتها وجه في  
تعريف البند والعلة فلم يمتعه فيه تعريفان وثاني ما لا يتم  
أن التعريف للبند والعلة اجتماعه ولكن جاز ذلك إنما  
منها من الجمع بين التعريفين إذ إنما بعلة كما هو مع الالف  
واللام والعلية ليست بعلة لفظية فإن الفرق بينهما  
فإنما بعلة ما هو المعنى  
فإنما بعلة ما هو المعنى  
فإنما بعلة ما هو المعنى  
فإنما بعلة ما هو المعنى  
فإنما بعلة ما هو المعنى

فإنما بعلة ما هو المعنى  
فإنما بعلة ما هو المعنى  
فإنما بعلة ما هو المعنى  
فإنما بعلة ما هو المعنى  
فإنما بعلة ما هو المعنى





فرد كامل وفيه الكامل هذا المضاف والمعنوي  
فرد كامل وفيه كامل هذا المضاف والمعنوي  
فرد كامل وفيه كامل هذا المضاف والمعنوي  
فرد كامل وفيه كامل هذا المضاف والمعنوي

لا وعمولان المبتوع معنى على الفتح وقد التوابع يكونها مفردة لانها لو  
لم يكن مفردة لاحقيقة ولا حكا كانت مضافا بالاصناف المعنوية  
لا يجوز فيها الالزيم وبما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة  
حقيقة بان لا تكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضافا  
بان يكون مضافا لفظيا او مضافا معنويا فانها لما انفتحت فبها الاضما  
المعنوية كان في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاصناف اللفظية والمشبهة  
بالمصنف لانها كالنوع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو ما زيد  
الحسن الوجه والحسن الوجه وما زيد الحسن وجهه والحسن وجهه فمالم يح  
الحكم الاتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يحجها جوارف مطلقا  
بل لا بد في بعضها من فصل لتوابع الجوارف هذا الحكم فيها وصرح بالقييد  
فيها هو محتاج اليه فقال (من تأكيد) اي المعنوي لاننا لتأكيد اللفظ  
حكي في الغلب حكم الاول اي بابونا ونحو ما زيد زيد وقد يجوز انما  
دفعوا ونصبها وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد بالتركيب  
(والصفت) مطلقا (وعطف البيان) كذلك (والمعطوف بحرف  
المتنوع دخول باعليه) يعني المعرف باللام مثلا والبدل والمعطوف الغير  
المتنوع دخول باعليه فان حكمها غير حكمها كما سيجي (يرفع حملا على  
لفظه) الظاهر والمقدر لان بناء المنادى هو محض ويشبه المنع في جوارف  
الان كان رفعه مطلقا

فرد كامل وفيه كامل هذا المضاف والمعنوي  
فرد كامل وفيه كامل هذا المضاف والمعنوي  
فرد كامل وفيه كامل هذا المضاف والمعنوي  
فرد كامل وفيه كامل هذا المضاف والمعنوي

فرد كامل وفيه كامل هذا المضاف والمعنوي  
فرد كامل وفيه كامل هذا المضاف والمعنوي  
فرد كامل وفيه كامل هذا المضاف والمعنوي  
فرد كامل وفيه كامل هذا المضاف والمعنوي

فرد كامل وفيه كامل هذا المضاف والمعنوي  
فرد كامل وفيه كامل هذا المضاف والمعنوي  
فرد كامل وفيه كامل هذا المضاف والمعنوي  
فرد كامل وفيه كامل هذا المضاف والمعنوي

فرد كامل وفيه كامل هذا المضاف والمعنوي  
فرد كامل وفيه كامل هذا المضاف والمعنوي  
فرد كامل وفيه كامل هذا المضاف والمعنوي  
فرد كامل وفيه كامل هذا المضاف والمعنوي

بالاولوية  
اذناك مضافا  
لا ان التام  
المخبر فيها  
لا ان التام  
المخبر فيها

بالاولوية  
اذناك مضافا  
لا ان التام  
المخبر فيها  
لا ان التام  
المخبر فيها

بالاولوية  
اذناك مضافا  
لا ان التام  
المخبر فيها  
لا ان التام  
المخبر فيها

بالاولوية  
اذناك مضافا  
لا ان التام  
المخبر فيها  
لا ان التام  
المخبر فيها

بالاولوية  
اذناك مضافا  
لا ان التام  
المخبر فيها  
لا ان التام  
المخبر فيها

بالاولوية  
اذناك مضافا  
لا ان التام  
المخبر فيها  
لا ان التام  
المخبر فيها

بالاولوية  
اذناك مضافا  
لا ان التام  
المخبر فيها  
لا ان التام  
المخبر فيها

بالاولوية  
اذناك مضافا  
لا ان التام  
المخبر فيها  
لا ان التام  
المخبر فيها

بالاولوية  
اذناك مضافا  
لا ان التام  
المخبر فيها  
لا ان التام  
المخبر فيها

بالاولوية  
اذناك مضافا  
لا ان التام  
المخبر فيها  
لا ان التام  
المخبر فيها

بالاولوية  
اذناك مضافا  
لا ان التام  
المخبر فيها  
لا ان التام  
المخبر فيها

بالاولوية  
اذناك مضافا  
لا ان التام  
المخبر فيها  
لا ان التام  
المخبر فيها



فكان الأول قد يمد على الخليل والآخر  
والثاني قد يمد على الخليل والآخر  
والثالث قد يمد على الخليل والآخر  
والرابع قد يمد على الخليل والآخر  
والخامس قد يمد على الخليل والآخر  
والسادس قد يمد على الخليل والآخر  
والسابع قد يمد على الخليل والآخر  
والثامن قد يمد على الخليل والآخر  
والتاسع قد يمد على الخليل والآخر  
والعاشر قد يمد على الخليل والآخر

فكان الأول قد يمد على الخليل والآخر  
والثاني قد يمد على الخليل والآخر  
والثالث قد يمد على الخليل والآخر  
والرابع قد يمد على الخليل والآخر  
والخامس قد يمد على الخليل والآخر  
والسادس قد يمد على الخليل والآخر  
والسابع قد يمد على الخليل والآخر  
والثامن قد يمد على الخليل والآخر  
والتاسع قد يمد على الخليل والآخر  
والعاشر قد يمد على الخليل والآخر

ان يكون ثابتا باللفظ (وتنصب) حلا على (عمله) لان حق تابع  
بعد التثنية ودين في غير كونه في اللفظ... فان نصب على الضم...  
المتنوع دخول يا عليه (يختار الرفع) مع تجوزها التنصب في العطف  
بجوف في الحقيقة منادى مستقل فيجوز ان يكون على جارية عليه  
على تقدير مباشرة حرف النداء به وهي الصلة او ما يقوم مقامها  
ويكون الملم يباشرة حرف النداء فيجوز ان يكون على جارية عليه  
والا بوجوه) بن العلاء الفصحى القارئ المقدم على الخليل مختار في  
النصب مع تجوز الرفع فانه لما امتنع فيه بحد حرف النداء لولا  
اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التنصب وتابع المتبني تابع محله  
ومحله التنصب (او ابو العبد) المبرد ان كان المعطوف المذكور (ك) <sup>انما هو في</sup>  
اي كاسم حسن جواز نزع اللام عنه (فكالخليل) اي فابو العبد مثل  
الخليل واختار رفعه لا مكان جعله منادى مستقلا بنوع اللام  
عنه (والا) اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم حسن جواز نزع اللام  
عنه (والا) اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم حسن جواز نزع اللام

رتبنا علمنا في الدرجة لاننا قد علمنا في العلم لان القراء اعلم  
من النحاة قولي  
لاننا لعطف على المتبني انما يجب على الحمل لاني لعطف بدليل ضروري  
هو ولا يزيد بالنصب كتاب  
قولنا فانما امتنع تقديره آه فالاولى لما امتنع فيه مباشرة  
حرف النداء بواسطة اللام لا يكون كالمندى المستقل اما  
عدم امتناع حرف النداء فيه هو عدم كونه منادى مستقلا  
فلا شك فيه داود حواقي  
علم النحاة في  
علمنا العلم عند المحققين على ثلاثة انواع نوع لا يجوز  
دخول اللام فيه نحو جعفر واسامة ونوع يجب اللام فيه  
وهو كل اسم صواب في العلية وفيه اللام وصارت كالجمل  
ونوع يجوز دخولها واسقاطها وهذا كان صفة ولا اصل  
ومعبر ورواهم من جعلها على غير من فقط واهل القسم  
الذي يجوز دخول اللام عليه واسقاطها  
قولنا لان المعطوف بجوف آه نقل ابو عمر الى الجانبا لفظ ونظر  
تخليص الجانبا معنى استقلا لا لفظه من فوعا تنبيه على  
الاستقلال الذي  
في ذلك المعطوف  
في انه علم هذا ينبغي ان يكون المختار والنصب عند الضرور  
في سائر التوابع ايضا فلا وجه للتخصيص بالمعطوف المذكور  
فان الصفة اذا جعلت على جارية لثابت اللام فيه ونوعه كتاب  
اي كما علم يكون في الاصل صفة يجوز دخول اللام وعده حكم  
بعضي يعرف باللام الذي يمكن نزعها منه اي لا يكون موضوعا  
معها  
ان يكون موضوعا مع اللام  
وانما العبادس ولم يصح احدها بالتمتين بل ردة فهو ان كان  
المعطوف المذكور كاسم بان كان من الاسماء المعروفة التي  
انزع الالف واللام عنها وذلك انما يكون في الصفة  
المذكورة من الاسماء المذكورة في النحاة وان كان المعطوف  
المذكور من الاسماء المذكورة في النحاة وان كان المعطوف  
المذكور من الاسماء المذكورة في النحاة وان كان المعطوف  
المذكور من الاسماء المذكورة في النحاة وان كان المعطوف

فكان الأول قد يمد على الخليل والآخر  
والثاني قد يمد على الخليل والآخر  
والثالث قد يمد على الخليل والآخر  
والرابع قد يمد على الخليل والآخر  
والخامس قد يمد على الخليل والآخر  
والسادس قد يمد على الخليل والآخر  
والسابع قد يمد على الخليل والآخر  
والثامن قد يمد على الخليل والآخر  
والتاسع قد يمد على الخليل والآخر  
والعاشر قد يمد على الخليل والآخر

عنه مثل الخوص والصق (فكان نحو) اي ابو العباس مثل ابن محرف في اختيار  
 لا يمتنع جعله منادى مستقلا (والفعلية) عطف على المفردة اي توابع  
 المنادى المبني على ما يرفع به الضمائر الا انما في الحقيقة (تصيب) لانها  
 اذا وقعت منادى تصيب في جميعها اذ وقع توابع اولي لان حرف النداء لا يما  
 مثل ما يتمم كلهم في التاكيد ويزيد ذ المال في الصفة وما ريل باعده  
 في عطف البيان ولا يوجب المعطوف مجزا لمتنع دخول عليه مصبها  
 لان اللام يمنع دخولها على المصرفة بالانصاف في الحقيقة (والتدليل  
 والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي كرم من قبل وهو المتنع  
 دخول عليه فغيره هو المعطوف الذي لا يمنع دخول عليه (حكمه)  
 اي حكم كل واحد منهما (حكم المنادى المستقل) الذي يما في حرف  
 النداء وذلك لان الدليل هو المقصود بالذکر والاو لكانت توطئة  
 لذكره والمعطوف المحكوم منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من  
 حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدر فيه (مطلقا) اي ما لكون  
 كل منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء  
 كانا مفردين او مضافين او مضادين للضمافا وتكرين فالدليل  
 مثل يازيد و يازيد اخا عمرو و يازيد طال عاجلا و يازيد رجلا  
 صالحا والمعطوف مثل يازيد وعمرو و يازيد واخا عمرو و يازيد وطالعا

اللفظية في حكم الانصاف وجيب الدين

ان هذا الدليل يقتضي الفرق بين المضاف بالانصاف الحقيقية  
 واللفظية والشبه للضماف لا يجرى في جميعها مع ان ادخل  
 المضاف بالانصاف اللفظية والمشبه بالمضاف في المفعول  
 الذي حكمه جواز الرفع والنصب عصبته  
 من حيث ان الرفع مطلقا من غير المفعول في حكمه وان  
 اي توابع المنادى كما كانت مضافا لغيره من الالف  
 مع عدم الاتحاد بينهما وبين متبوعهما كما لو عد من قوله  
 المضاف فان ترتب الحكم على المشتق ليس فعلية ما أخذ  
 الاشتقاق

من دفعها لانا لنصبها مثل المنادى وتوابعه ولا مانع  
 في العلة نظر لانهما مشتركة للمفردة لان حرف النداء لا يما  
 ايضا ولا بأس بفساد العلة الفعولية

نظرا لوجوبها في نفسه عاين جواز الشيخ التي هي حكم نظر اللفظية  
 العارض لانه  
 نلا وفيه ضبط ظاهر وهو ان ذو وانما وضع بجعل اسماء  
 الاجناس صفات التكررة لا غير وهذا ليس كذلك  
 كان جوابا عن سؤاله مقدروها انك جئت من كل واحد من  
 التوابع المذكور والمضاد في حال غير المعطوف المتنع دخول  
 عليه كما مثال فاجاب بقوله ولا يوجب

الظاهر ان يقال في الدليل لان الكمال المعرفة بالافعال لا  
 لانصاف انصاف معنوية قياسا واستعمالا فلا يقال  
 الغلام زيد في غلام زيد  
 لانا لغرض من دخول اللام التعريف ولا يمكن دخولها على  
 المحصول الغرض بالانصاف بل لا يجرى في المضاف المعنوية  
 من فاقيل الغير هنا صفة المعطوف مع ان تكرر والمؤن

عنه مثل الخوص والصق  
 لا يمتنع جعله منادى مستقلا  
 المنادى المبني على ما يرفع به  
 اذا وقعت منادى تصيب في جميعها  
 مثل ما يتمم كلهم في التاكيد  
 في عطف البيان ولا يوجب المعطوف  
 لان اللام يمنع دخولها على المصرفة  
 والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف  
 دخول عليه فغيره هو المعطوف الذي لا  
 اي حكم كل واحد منهما (حكم المنادى  
 النداء وذلك لان الدليل هو المقصود  
 لذكره والمعطوف المحكوم منادى مستقل  
 حرف النداء عليه فيكون حرف النداء  
 كل منهما مطلقا في هذا الحكم غير  
 كانا مفردين او مضافين او مضادين  
 مثل يازيد و يازيد اخا عمرو و يازيد  
 صالحا والمعطوف مثل يازيد وعمرو و يازيد  
 فاقيل الغير هنا صفة المعطوف مع ان تكرر

عنه مثل الخوص والصق  
 لا يمتنع جعله منادى مستقلا  
 المنادى المبني على ما يرفع به  
 اذا وقعت منادى تصيب في جميعها  
 مثل ما يتمم كلهم في التاكيد  
 في عطف البيان ولا يوجب المعطوف  
 لان اللام يمنع دخولها على المصرفة  
 والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف  
 دخول عليه فغيره هو المعطوف الذي لا  
 اي حكم كل واحد منهما (حكم المنادى  
 النداء وذلك لان الدليل هو المقصود  
 لذكره والمعطوف المحكوم منادى مستقل  
 حرف النداء عليه فيكون حرف النداء  
 كل منهما مطلقا في هذا الحكم غير  
 كانا مفردين او مضافين او مضادين  
 مثل يازيد و يازيد اخا عمرو و يازيد  
 صالحا والمعطوف مثل يازيد وعمرو و يازيد  
 فاقيل الغير هنا صفة المعطوف مع ان تكرر

فان حرف النداء لا يدخل بل المنادى المستقل  
 فصار الدليل انما كان له الاشارة الى المستقل  
 لان المعطوف الضمير يكون على المعطوف المستقل  
 فاما حكمه فيكون على المعطوف المستقل  
 ورد عليه لان المعطوف المستقل لا يما  
 فاقيل الغير هنا صفة المعطوف مع ان تكرر

فولد العلم هذا من كلام المنادي وبتنزيه المستحق فاعاد الحكم مثل التوصيف المنادي فكان هذا كالمعنى متعلقا بجميع المنادى من حيث أنواع المنادى فكان هذا كالمعنى متعلقا بجميع المنادى من حيث أنواع المنادى...

مضمران وابنية ومنها وما مجموعهما فيكم ما في هذا الباب لعدم الكثرة صدهي أما إذا وصفنا المضموم بآين قبه بالمضموم لخرج المضارف فبوصفها بالله ابن زيد فإنه ليس من هذا الباب شرح الباب... منصوص على الحال من بلان الأبن حرف لأن المراد به اللفظ أعين الحركة المنادي بآينة دون حركة الأبن على الصحيح لأن الأبن مضاف وهو عبرة وقيل بآينها وقيل بأعربها كما مر... لا انالصفة والموصوف ما اختارنا ليعني استع ان يقع ضميرهم قبل يشترط ان يكون صفة مفردة غير مشناة ولا لاجمعة ولا مضمرة ولا مفصولا بين وبين الموصوف فان وحدا أحد هذه الأمور لم يبن بناء المنادى على الموصوف في غير محرم...

جلا وبانيد ورجلا ميا لجا (والعلم) اي العلم المنادي المبني على الضم ما كونه مناديا فلا ان الكلام فيه واما كونه مبني على الضم فلما يفرم من اختيار فتحه المنبي عن جواز ضمها فان جواز الضم لا يكون الا في المبني على الضم (الموصوف بآين) مجرد عن البناء او ملحوق بها اعني ابنة بلا تخطل واسطة بين الابن وموصوفها كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يازيد الفطر يفر من عمرو (مضافا) اي حاله كون ذلك الابن مضافا (الي علم آخر) فكل علم يكون كذلك يجوز في الضم لا عرف من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع ولكن (يختار) فانه على الضم نسبة فتحه ككثرة وقوع المنادى بالجمع لهذه الصفات والكثرة منسبة الى فتح علم الكثرة... واذا انودي بالمعرف (اللام) اي اذ اريد نداءؤه (قيل) مثلا (يا ابن الجمل) يتوسطها مع هيا التثنية بين حرف النداء والمنادى المعروف باللام تجوز عن اجتماع الين التعريف بلا فاصلة (ويا هذا الجمل) يتوسط هذا (ويا هذا الرجل) يتوسط الامرين معا (والترنوم) يعني العرب (رفع الرجل) مثلا وان كان صفة وحقا جواز الوجود الرفع والنصب كما في (لأنه) اي الرجل مثلا (هو المقصود) بالنداء فالترنوم ارفع يكون حركة الإعرابية موافقة للحركة الثانية...

فان قيل هل في الرفع اختيار وهو ان يرفع فيكون هناك ما هو مرفوع... لا يشترط ان يكون الرفع اختياريا بل يشترط ان يكون الرفع اختياريا... لا يشترط ان يكون الرفع اختياريا بل يشترط ان يكون الرفع اختياريا...

انما في اللفظ لا في اللفظ... واذا زاد في اللفظ... واذا زاد في اللفظ... واذا زاد في اللفظ...

واذا زاد في اللفظ... واذا زاد في اللفظ... واذا زاد في اللفظ... واذا زاد في اللفظ...

فان قيل هل في الرفع اختيار... لا يشترط ان يكون الرفع اختياريا... لا يشترط ان يكون الرفع اختياريا...

فان عادة العرب ان يسموا  
في تسمية ما ذكر القاعدة  
مطلقا من دون التمسك  
اراد بالقاعدة ما سواها  
لا  
في تسمية ما ذكر القاعدة  
مطلقا من دون التمسك  
اراد بالقاعدة ما سواها

الذي هو عمل وسيل الابداء والخروج بالاسم الذي كان مقصودا  
سواء كان صريحا او مضاهيا فاقول ان  
بما تصور اجزاء في الابداء والمالان لا يمتنع في الاعراب  
الغرفة المعتبرة  
اراد الرجل  
الذي هو عمل وسيل الابداء والخروج بالاسم الذي كان مقصودا  
سواء كان صريحا او مضاهيا فاقول ان  
بما تصور اجزاء في الابداء والمالان لا يمتنع في الاعراب

فان قلت قد يقع عمل فيكون فيه وجهان فالخصم المستفاد  
من انما ممنوع قلت الخصم منها في بعض بين نواع المنادى  
لا يجوز الوجهان في نواع المنادى العربي بل في نواع المنادى  
البنى

التي هي علامة للمنادى فدل على ان هذا المقصود بالنداء وهذا غير الابداء  
من جهة اخرى اي الحرف الابدائي اي ذلك اللفظ الذي هو جواز شرط محذوف  
عن قاعدة جواز الوجهين من جهة المنادى ولهذا لم يذكر هناك  
الغرفة  
اي كون هذا اللفظ الابدائي

اشارة الجواز في سوال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم  
ان اولي العرب في اللام قبل بابها الوجل والله معرف باللام  
فوجب ان يقال يا ايها الله لكنه لا يقال كذلك بل يقال يا الله  
وجواب ان يقول انما يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله لان  
اللام الذي في الله ليس للتعريف بل هي موضوعة في جرحا محلي  
وهو الوجهة في الله فقلت حسنة المخرج الى اللام محذوف  
لمخرج ثم ادعت اللام في اللام فصار الله واما لعدم الابدان  
الشرعي في اطلاق الاسم والنبه على الله تعالى

ما يخرج صفة الاسم اليهم عن القاعدة (وقواعبه) بل هي عطف  
على الرجل والتمزوا في نواع الرجل مضاهيا او مفردة نحو يا ايها  
الرجل الطريف ويا ايها الرجل والمال (ايها نواع) متاخر (معرب)  
وجواز الوجهين انما يكون في نواع المنادى لبي (وقالوا) بناؤه  
على قاعدة تجوز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين  
احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وتانيهما لزومها للكلمة  
اي اللام

قد عليه كما كان الاصل هو الابداء معرف باللام لم يكن حرف في النسخ  
عوضا عن المخرج المحذوف واجتماعها معها في الاصل وجواب  
بعد تسليم عدم جواز اجتماع العوض والمعرض عند التعريف  
في الابداء من قول الابداء من الحكاية لا من الحكاية امره ان الله  
اسم الابداء من قول الابداء من الحكاية واما ادخل حرف في النسخ  
في غير التسمية افادة الصبر كما في زيد الامير كما في قوله  
لذبح العموم الذي هي الابداء الكانه من تسمية اسماهم وادعت  
اللام في اللام ومنه يتطرح المخرج في النداء

اي الله (لان اصله الله محذوف وعوضت اللام عنها ولم يمتنع  
الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذا الجرحان  
في موضع آخر اختصر هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال (انما)  
واما مثل النجم والصبر وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست  
عوضا عن محذوف واما بالناس وان كانت اللام في عوضا عن المخرج  
لان اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة  
الكلام فلا يجوز ان يقال يا ايها النجم والناس لعدم جرحه هذه القاعدة  
والتي هي في نواع المنادى لبي وانما الجواز في الابداء لانها  
ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكما اعلمت

لعدم وجود شيء من اوزاره هذه الغاصدة الكلية في الخارج  
الافق واحد فقط مع امكان الضم وهو ما الله وهذا  
من قبيل الكلي المضمرة في واحد مع امكان كالتسمية ما  
داود

كلمة خاصة اشارة الى ثلثة احكام يختص بها لفظ يا الله  
في باب النداء الاول قطع حزمة وتفاوتها في اختصارها في الابداء

هذه اللفظة في الابداء والناس بالتمام  
الاختصاص في الابداء والناس بالتمام  
هذا اللفظ في الابداء والناس بالتمام  
الاختصاص في الابداء والناس بالتمام

على  
وانما جاز بالتالي لان اللام زائدة في الابداء والناس  
بذون اللام وانما جاز باللام في الابداء والناس  
هذه الاستقامة الوزن في النسخ

تسمى بهذا القول  
اشد شذوذا لانتفاء التعريف  
وقد قطع الجوز والوزم فيه

والمراد من تميم بن عبد مناف  
تسمى من التميميين  
الاول بعينه واما بعد فمجرد اللفظ  
في متعلق بالمراد ولها وقع بعض النسب العرفي  
مع ان المراد باللفظ العرفي فالمراد

ايضا ان تنكس في شمس  
وقوله ايضا ان تنكس في شمس  
وقوله ايضا ان تنكس في شمس  
وقوله ايضا ان تنكس في شمس

مختلف على قولهم فاما اللفظ في الاول  
مختلف على قولهم فاما اللفظ في الاول  
مختلف على قولهم فاما اللفظ في الاول  
مختلف على قولهم فاما اللفظ في الاول

**بالشذوذ وفي الغلاما و قولهم فالغلاما الذي ان انتفاء الاسم**  
**منها حكوا بانه اشد شذوذا واولك اي جاز لك في مثل ما تميم عدى**  
**اي ركب كروية المنادي لفرع المعرفة مشبوهة وولي الثاني اسم محمور**  
**بالاضاف في الاول (الضم والنصب) وفي الثاني النصب حسبا**  
**الضم في الاول فلا ينادى مرفوع معرفة كاهوا والظ والنصب حسبا**  
**مضافا الى عدى المذكور و تميم الثاني كيد لفظي فاصل بين المضاف**  
**والمضاف اليه وذلك مذهبه هو مضاف الى عدى المحذوف**  
**يعني المذكور وذلك مذهبه المراد والميراث في اجاز الفتح مكافئ**  
**على ان يكون في الاصل ياتيم الفضم تميم عدى ففتح اتباعا لنصب الثاني**  
**كايو زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف**  
**تابع مضاف وتمام البيت ياتيم تميم عدى لانك لا تليقكم**  
**في سوسة عسى والبيت لم يرحبنا وادع عمر التيمي الشاعر ان يمجوه فقا**  
**جر يخطا بالبنية تميم لا تتركوا عسى ان يمجوه فليقتكم في سوسة**  
**اي محروم من قلبي يعني بها خاتمة اياه (و) المتاد (المضاف الى ياو**  
**المتكلم مجوز فيه) وجوه اربعة فتح الباء مثل (ياغلامي) او سكونها**  
**مثل (ياغلامي) وان شق ط الباء الكفاة بالكسرة اذا كان قلبها**  
**كسرة اجاز ع من مثل يا قاضي مثل (ياغلام) وقلبها الفاعل (ياغلاما)**

في قوله ايضا ان تنكس في شمس  
في قوله ايضا ان تنكس في شمس  
في قوله ايضا ان تنكس في شمس  
في قوله ايضا ان تنكس في شمس

فاما اللفظ في الاول  
فاما اللفظ في الاول  
فاما اللفظ في الاول  
فاما اللفظ في الاول

فاما اللفظ في الاول  
فاما اللفظ في الاول  
فاما اللفظ في الاول  
فاما اللفظ في الاول



فإنها لا تسمى بالترجمة وإنما تسمى بالترجمة الموحدة...  
 قوله استئناف...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...

فإنها لا تسمى بالترجمة وإنما تسمى بالترجمة الموحدة...  
 قوله استئناف...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...

والجارية إذا صارت سهلاً بالفتح يقال دَخِمَتْ ومنه  
 الترجم في الأسماء لأنه سهل اللفظ بها فصحبت  
 الترجم في اللغة اسم الصوف زقيق رخيم صوتة إذا دَخِمَتْ  
 صوتة دَخِمَتْ أي ضيفت وعن الأصمعي قال التحليل ما سمى  
 الصوت الضعيف قلت الترجم  
 الاختصاص...  
 وهو الاكتفاء بالفتح عنه حذف الالف...

(و) قالوا يا أتيا ويا أمتا (بالالف) بعد التاء جمعاً بين العامين (الاولاء)  
 أي أمتا كالألف = عطف على نحو قول أي يبر الألف والالف = بتر التاء  
 فاقالوا يا أتيا ويا أمتا مترجماً عن الجمع بين العامين والمعروض عنه فإنه غير جائز  
 قالوا (يا إنزام ويا إنترجم حاجة) هذا الاختصاص بالنظر في الالف والم ومع الهم  
 عند نزول الألف يوم...  
 كونها مترجماً من كانها مترجمة واحدة...  
 لا يقال يا إنترجم ويا إنزال بل يقال يا إنترجم ويا إنزال بالالف لأن  
 الفتح والفتحة والفتحة عن الألف...  
 أيضا فانهم يقولون يا إنترجم ويا إنترجم على الوجود الأربعة (مثلاً يا إنترجم)  
 فقا ليا يا إنترجم ويا إنترجم في الالف وسكوها ويا إنترجم ويا إنترجم  
 والاكتفاء بالالف ويا إنترجم ويا إنترجم ما يبدال الفاء (وقالوا) بزيادة  
 وحذف في الضم في الالف (يا إنترجم ويا إنترجم) بزيادة الألف والاكتفاء  
 بالفتح بكثر الاستعمال وطول اللفظ ونقل الضعيف ولما كان من خصائص  
 الالف بتر الألف...  
 النداء والترجم شرع في بيان فقال (أو ترجم للمنادي جازي) أي وقع في سعة الكلام  
 من غير ضرورة شعرية دعيت ليه فاندعت الضرورية فالطريق الأولى  
 سعة ضرورية...  
 (و) (هو في غيره) أي للمنادي واقع (ضرورية) أي لضرورة شعرية  
 دعتية ليه لافي سعة الكلام (وهو) أي ترجم للمنادي (حذف في آخر)  
 أي للمنادي (تخفيفاً) أي لمجر التحفيف ليعلم آخر مقتضى حذف  
 مقتضى الترجم...  
 المستعمل في التحفيف فعل هذا يكون في الترخيم محصو...  
 ترجم للمنادي بالمقاسة ويمكن جعله على تعريف الترجم مطلقاً ما راجع  
 الضمير الموقوع الى الترجم مطلقاً والضمير المجرى والى الاسم (وشرطه) أي

فإنها لا تسمى بالترجمة وإنما تسمى بالترجمة الموحدة...  
 قوله استئناف...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...

أعلم الأمر لما أراد تخصيص اللفظ بالترجم في حال  
 السعة نيه عليه بهذا القول أولاً فلم يوافق بوجوده في  
 الضرورة أيضاً وذلك تكثر النداء في كلامهم  
 ولأن النداء إنما يكون لأمر مهم فهو يوزن بالترجم  
 إن ذلك الأمر ما يقبل التوقف حينئذ التكملة  
 عاقبة شرح الحكاية...

فإنها لا تسمى بالترجمة وإنما تسمى بالترجمة الموحدة...  
 قوله استئناف...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...

فإنها لا تسمى بالترجمة وإنما تسمى بالترجمة الموحدة...  
 قوله استئناف...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...

فإنها لا تسمى بالترجمة وإنما تسمى بالترجمة الموحدة...  
 قوله استئناف...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...

فإنها لا تسمى بالترجمة وإنما تسمى بالترجمة الموحدة...  
 قوله استئناف...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...

فإنها لا تسمى بالترجمة وإنما تسمى بالترجمة الموحدة...  
 قوله استئناف...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...

فإنها لا تسمى بالترجمة وإنما تسمى بالترجمة الموحدة...  
 قوله استئناف...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...

فإنها لا تسمى بالترجمة وإنما تسمى بالترجمة الموحدة...  
 قوله استئناف...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...

فإنها لا تسمى بالترجمة وإنما تسمى بالترجمة الموحدة...  
 قوله استئناف...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...  
 قوله وهو الاستعمال...





ما استوت باراءة... كقولنا... لا يجرى في هذه...

من تعيد الاسم الذي هو في حكم العرب... في قولنا...

الثابت وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة لان وصية البناء على الزيادة... فكيف يدى مقض للسقوط فكيف وقع موقعا كثيرا يسقط... كرف لا صلا ولم يبالوا ببقاء نحوثة وشاة بعد الترجيم على حرف...

فوق الاماشد من نحو ياصباح اذا صلا ياصباحي هذا... انما الثالث فالشرط الوجودي عدم وجود الشرط العدمية... فلو وجد في ترجم كثيرة استعنا امنادي ولما وقع من بيان شرابط الترجيم...

والمعنى ان... في قولنا... في قولنا... في قولنا...

فقد انزل الله في القرآن الكريم  
التي هي من الله تعالى  
فقد انزل الله في القرآن الكريم  
التي هي من الله تعالى

فقد انزل الله في القرآن الكريم  
التي هي من الله تعالى  
فقد انزل الله في القرآن الكريم  
التي هي من الله تعالى

فقد انزل الله في القرآن الكريم  
التي هي من الله تعالى  
فقد انزل الله في القرآن الكريم  
التي هي من الله تعالى

حتى يلزم بقاؤه العرب على قول الابنية بلا علة موجبة بل قيل  
الترجيح ايضا كان كذلك لما قلنا في نحو ثبته ونشأه  
فقد انزل الله في القرآن الكريم  
التي هي من الله تعالى

فقد انزل الله في القرآن الكريم  
التي هي من الله تعالى  
فقد انزل الله في القرآن الكريم  
التي هي من الله تعالى

وهذا المثل يضرب على قولهم في قولهم  
فقد انزل الله في القرآن الكريم  
التي هي من الله تعالى

فقد انزل الله في القرآن الكريم  
التي هي من الله تعالى  
فقد انزل الله في القرآن الكريم  
التي هي من الله تعالى

هذا دفع نوبه نسا من لسان وهو ان ذكر قيل هذا في بيان

اولا ساكنة حركة ما قبلها من جنسها واليرانها المدة الزائدة لتساوي  
المال من لعلتها وكثيرا فيخرج منه نحو مختار وان لا يحد في منه  
الاخرى فالأخير (وهو) اى الكمال ان ما في آخر حرف صحيح قبله  
الكثر من اربعة) من كحرف كينصوب وعار ومسكين لا يلزم من  
حذف حرفين منه عدم بقاءه على قبل بنية المعرب وانما لم يأخذ هذا  
القيد في قول زياتان في حكم الواحدة لان نحو ثبون وقولون يرم  
بحدف زيادته لان بقاء الكلة فيه على حرفين ليس للترجيح اعتبارا  
اي الحرفان الاخيران وكلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم  
الواحدة فكما زيدتا معا جذا معا وما في الثاني فلانه لما حذفت  
الاخرى مع صحته واما التي حذفت المدة الزائدة لتلايرد التثنية  
السائر صلت على الاسد وثبتت عن النقد (وان كان مركبا) ويعلم  
من بيان شرط الترجيح انه لا يكون مضافا ولا لجملة مثل بعلبك  
وخمسة عشر عين (حذف الاسم الاخير) ويقال في بعلبك يا بعل  
وفي خمسين يا خمسة للترميز لتاها والتايت في كون كل منهما  
كل على حدة صارت بمنزلة الجزء (وان كان غير ذلك) المذكور في  
الثالثة (في واحد) اي حذف حرف واحد خصوصا لفائدة المقصودة  
وعدم موجب حذف الاكثر نحو ما حار ويا مال في با حار ويا مالك

فقد انزل الله في القرآن الكريم  
التي هي من الله تعالى  
فقد انزل الله في القرآن الكريم  
التي هي من الله تعالى

فقد انزل الله في القرآن الكريم  
التي هي من الله تعالى  
فقد انزل الله في القرآن الكريم  
التي هي من الله تعالى

فقد انزل الله في القرآن الكريم  
التي هي من الله تعالى  
فقد انزل الله في القرآن الكريم  
التي هي من الله تعالى

هذا دفع نوبه نسا من لسان وهو ان ذكر قيل هذا في بيان

فقد انزل الله في القرآن الكريم  
التي هي من الله تعالى  
فقد انزل الله في القرآن الكريم  
التي هي من الله تعالى

فقد انزل الله في القرآن الكريم  
التي هي من الله تعالى  
فقد انزل الله في القرآن الكريم  
التي هي من الله تعالى

فقد انزل الله في القرآن الكريم  
التي هي من الله تعالى  
فقد انزل الله في القرآن الكريم  
التي هي من الله تعالى

فهمك الثاني قبل  
يجعلون الخذوف في حكم  
بأنها ما كان الخذوف في  
الخذوف في حكم الخذوف  
بأنها ما كان الخذوف في  
الخذوف في حكم الخذوف  
بأنها ما كان الخذوف في  
الخذوف في حكم الخذوف

في جعل الخذوف ناسبا  
والواو آخر الوجوب قبلها  
بأنها ما كان الخذوف في  
الخذوف في حكم الخذوف  
بأنها ما كان الخذوف في  
الخذوف في حكم الخذوف

في جعل الخذوف ناسبا  
والواو آخر الوجوب قبلها  
بأنها ما كان الخذوف في  
الخذوف في حكم الخذوف  
بأنها ما كان الخذوف في  
الخذوف في حكم الخذوف

في جعل الخذوف ناسبا  
والواو آخر الوجوب قبلها  
بأنها ما كان الخذوف في  
الخذوف في حكم الخذوف  
بأنها ما كان الخذوف في  
الخذوف في حكم الخذوف

(وهو) المندوب الخرم (في حكم) النداء (الثابت) بجميع اجزائه فيكون  
الذي صار آخر كلمة بعد الترجيح على ما كان عليه قبله (على) الاستعمال  
(الاكثر فقال) في اجازته (يا حار) كسر الواو على ما كان قبل الترجيح  
(او) في ما يئود (يا مؤ) بواو مطرفة بعد ضمة (و) في اكران (يا كرو)  
بواو متحركة بعد فتح (وقد يجعل) قد للتقليل في جعل المندوب الخرم  
على استعمال الاقل (اسما براسة) كان له محذف منه شيء فيكون  
له في بناءه واعلاله وتخصه حكم نفسه لاحكام الاصل (فيقال يا حار)  
بالضم كان اسم مفرد معرفة برأسه فيضم (ويا حار) لانه لما جعل  
ثم واسما براسة صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلت يا وكسر  
ما قبلها كأذن في ادنو (ويا كرا) لانه لما جعل كرو اسما براسة  
ازدفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو  
الفالحة كرها وانفتح ما قبلها (وقد استعملوا) يعني العرب صيغة  
النداء يعني يا حامية في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها  
اشهر صيغها فكانت الواو بان توسع فيها باستعمالها في غير النداء  
والمندوب والفتحة ميت بي على احد وبعد تخفيفه ليعلم الناس  
ان مائة امر عظيم بعد ذروة في البكاء ويشاركوه في الجمع (و)  
في الاصطلاح (هو التجمع عليه) وجود او عدمه (يا او واو)

في الترخيب انك الواو لا تلام لم يأت وكلامهم اسم ممكن  
آخره واوقله هامة الاوتقلا الواو باء والضمه كسرة  
تقل الواو والضمه في آخر المعرب الذي هو متعقبا لآخر  
والمندوب في حكم التمكن لانه ناسبا عارض متحرك  
في شق نظير المتعقبات في حكم  
لما فرغ عن بيان ما استعمل في النداء باعتبار الموضوع له  
شرح في بيان ما استعمل فيه ذلك باعتبار غيره عارضة  
وهذا استعملوا صيغة النداء في المندوب لان في صيغة النداء  
معنى ادعاء واختصاص من يقل الى المندوب لما فيه من معنى  
الاختصاص وكثيرا ما يجعل العرب يا على ما ياتي آخر مع  
اختلافها لاشتركت في امرام وتكون اجزاء على حسب  
ما كان عليه ومنه هنا يظهر وجه اعطاء الجمع عليه يا  
واما التجمع عليه بواو فامر غير ظاهر لانه ليس ببناء في النداء  
ولان مقول لا مت ولا منصوبا بفعل التجمع لانه يتعدى  
بالحرف اللهم الا ان المندوب منصوب باعنا وانصر  
ويلزم في نون موضع خاص من مواضع حذف الناصب  
المفعول به فحاشا يعني يا لما كانت يا اشهر صيغ النداء  
مع انصرف مطلق صيغة النداء اليها وفي هذا التقدير  
اشعار بان يا اصل هذا الباب  
لم يزد منه شيء بل كان في نون الموضع قوله  
في جعل الخذوف ناسبا  
والواو آخر الوجوب قبلها  
بأنها ما كان الخذوف في  
الخذوف في حكم الخذوف  
بأنها ما كان الخذوف في  
الخذوف في حكم الخذوف

في جعل الخذوف ناسبا  
والواو آخر الوجوب قبلها  
بأنها ما كان الخذوف في  
الخذوف في حكم الخذوف  
بأنها ما كان الخذوف في  
الخذوف في حكم الخذوف

او من المندوب...  
التعارف...  
النقص...  
قوله...  
بجمله...

هذا...  
والفصح...  
حتم...  
قديرا...  
داعل...  
قوله...  
بجمله...

انما يختص...  
وايمان...  
عليه...  
اللفظ...  
آخر...  
حواف...

فالتفخيم...  
عليه...  
والسجع...  
مثل...  
المندوب...  
مشارك...  
اي...  
فكفي...  
مفرد...  
من...  
نكرة...  
في...  
التناسخ...  
مخاطبة...  
مخاطب...  
مكوه...

اشارة...  
واقسام...  
وشبه...  
مثال...  
المسبة...  
فلا...  
كاملة...

اي...  
فكفي...  
مفرد...  
من...  
نكرة...  
في...  
التناسخ...  
مخاطبة...  
مخاطب...  
مكوه...

قوله...  
فيه...  
لباسه...  
متروكان...  
قول...  
والجاء...

قوله...  
فيه...  
لباسه...  
متروكان...  
قول...  
والجاء...

الالتباس...  
الاجتماع...  
على...  
قوله...  
والجاء...

الالتباس...  
الاجتماع...  
على...  
قوله...  
والجاء...

بأن ذلك العلم والبرهان  
 كذا بيان من قول الله عز وجل  
 والمقدور مغنا في البرهان  
 لأن ذلك العلم والبرهان  
 لا يتبعه نفع ولا حرج  
 والبرهان لا يتبعه نفع ولا حرج  
 والبرهان لا يتبعه نفع ولا حرج

تكون معلوماً لأن يكون متفقاً به نحو حسرتنا فإنه لا يشترط التعريف فيه لفقدنا إلا من مقتضى التعريف  
 مع العلم المتدبر الخاص  
 أما لك التفضل لأن المراد بقوله الاسم المعروف الأشهر بين الناس في حال حياته ٢

اشترط (و) جاز ذلك البرهان المتعلق به المديات (في) حاله الوصف  
 لبيانها (ولا يندوب) من قسم المندوب المتفق عليه عمداً (الأ) الاسم  
 (المعروف) الذي أشهر المندوب بعد التاديب معروفة في ندرته  
 والتفريع عليه (فلا يقال) وأرجله (أدما) أشهر هذا اللفظ المندوب  
 خاص منتقل الذهب والفضة ليغذو التاديب بالندبة عليه (وأمنع)  
 كما قال الف بصفة المندوب بل يجب أن يتحقق الموصوف مثل وزيادة  
 الطويل لأن اتصاله بالصفة ليس اتصال المضاف للمضاف إليه  
 لا يجيء به تمام المضاف فهو كالمركب من مختلف الصفة فانها جاز  
 بها بعد تمام الموصوف بالخصوص أو للتوضيح فلها جاز مثل ما أمير  
 المؤمنين وايمرجي (مثل) وازيد الطويله (حالا) فاليرئيس) فانه  
 يجوز كما قال الف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان  
 كان في اللفظ انقص من الاصل بين المضاف والمضاف إليه الا انه  
 منه من جهة المعنى لا جازها بالذات فان الطويل هو زيد لا غير ذلك  
 المضاف والمضاف إليه فانها متغايران بالذات وحكى بوشقان رجلا  
 مناع له قدحان فقال واجمعتي الشاميينه والجمعة قدح  
 (ويجوز) لقيام قرينة (جدف) حرف التذاه (الأ) اذا كان ميقا ونا  
 (مع اسم الجهنس) ويعني به ما كان نكرة قبل التذاه سواء تعرف

هذه مسئلة ابتدائية لبيان ان كالحاق الف التذاه بصفة المندوب مجتمع  
 بل كالحاق الف التذاه وهما السكتة بآخر المندوب والموصوف  
 الأولى مذكورة لانهما لا يتحقق الا في الوصف. آرد ٣  
 وذلك ان المضاف والمضاف اليه تركيباً وصار مدلولها واحداً  
 فصارت كالأجزاء من زيد حتى أنك لو فصلت احداهما عن الأخرى  
 لم يفهم المدلولها سبلاً ليس ذلك الصفة والموصوف فالمدلول  
 يستقل بالأدلة مع التذاه عن الصفة وألم باتت التي  
 بعد تمام الأول وكان له فقد ظهر الفرق بين الصفة والموصوف  
 والمضاف والمضاف اليه بجم الدين  
 قوله لا يرجع إلى الأسماء التي بالتثنية والاولى  
 أو يتنون التثنية أو الجمع أو الأضاف فينطق بالصفة فانه  
 جمع بعد تمام الموصوف فلها جاز الفصل بين الصفة  
 والموصوف في لغة الكلام دون المنظر والمضاف إليه  
 كما في المعارف غالباً فكذلك الصفة أجنبية عن الموصوف  
 المندوب فلهذا كالحاق الالف بآخر الموصوف لأن الالف  
 التذاه لا تطبق إلا بآخر المندوب والمندوب ليس إلا  
 الموصوف فتتعلق بآخر سواء جمع بصفة أو لا  
 لأن يتصل اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق للمضاف  
 على المضاف إليه والصلح على موصوفها  
 غالباً فانها لا تضاف إلا للمندوب فلا لا أصل له

البرهان لا يتبعه نفع ولا حرج  
 البرهان لا يتبعه نفع ولا حرج  
 البرهان لا يتبعه نفع ولا حرج  
 البرهان لا يتبعه نفع ولا حرج  
 البرهان لا يتبعه نفع ولا حرج  
 البرهان لا يتبعه نفع ولا حرج  
 البرهان لا يتبعه نفع ولا حرج  
 البرهان لا يتبعه نفع ولا حرج

فقتلون فرد عليهم بايم لا يجوز ان يكون غير اسم وان يكون  
منصوباً باخبار داعية الاختصاص عافية شريفة كالتالي

وهو ما اقبل العلم يعني في العلم ولفظة اي اذا وصفها والمصنف  
الذي هو حرف والوصولات حال كون هذه المذكورات من  
المعارف التي يجوز حذف حرف النداء قد ق

فقد سوا وان كان مع بدل يعني ان جواز الحذف فاعلم ان يكون مع  
بدل اولاً فلا يرد ما قاله الشيخ الرضوي من ان المصنف لا يملك لفظ  
الله في الايجاز فمنه كلفي وهو من الالف لا يحذف منه الا  
مع ابدال اليمين منه في آخر آية

وهو في الهم المشددة من حرف النداء من خصائص هذا الاسم  
الشريف فلا يجوز التصوف بل لا يجوز في غيره الشيخ زاده

وانما قبلوا ما بالنم لانه آخر كل الخطا بخودكم وعلاكم  
والنداء في حكم الخطاب وانما قبلوا باليمين لانها عوذان  
عن حرفين وهما يا بالمد رسالة التشهد

اي يوسف آه قيل هو عري وقيل عري وفيه ان كان عرياً  
يصرف في الالف والعلية وقد يدفع بان يجوز ان يكون  
مدولاً من اسف يوسف من الافعال بكسر السين تحفة

فان قلت المسئلة قلت لا يوجد ما يمنع  
في المقام لان شرط الحذف وجود الافعال كما هو خلاف المشد  
هذا كما عرفت على سبيل الجواز ويجب في الهم كوقوع الهم  
خلفا عنه عوضاً قد ق

قولاً وبالوصوف بذي آه اي بلفظة اي اذا وصف بالوصوف  
الذي وصف بذي اللام ايضاً كما سبق في اوصاف الموصوف  
بذي اللام وهو الرجل قد ق

وقد عرفت ان اسم الاشارة لا يحذف من حرف النداء وكذا  
هذه واذا وصف بذي اللام صار معرفة وكذا اي واية  
اسم جنس واذا وصف به صار ايضاً معرفة فلزم افعالها  
اي واية وهذا وهذه بذي اللام اذا اريد حذف حرف النداء منها

هذا جواز ان يكون حرف النداء في قوله فقتلون  
موضوعاً في العلم واللام يكون مع حرف  
العلم واللام في قوله فقتلون فقتلون  
هذا جواز ان يكون حرف النداء في قوله فقتلون  
موضوعاً في العلم واللام يكون مع حرف  
العلم واللام في قوله فقتلون فقتلون

بالنداء كما دخل ولم يعرف مثل يا رجلاً لان نداءه لم يكن كثيراً نداء العلم  
اي من قوله يا رجلاً ولا يزال في اسم الجنس علم لا يجوز المشقة منها الاستشهاد  
فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى (والاشارة)

اي الاعم اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام (والاستشهاد بالنداء)  
لان المصنف فيهما مند الصوب وتطويل الكلام والحذف بنافية فيقول على هذا

من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل  
المخوف لتكون كالمعروف عنه في قوله يا رجلاً ولا يزال في اسم الجنس علم لا يجوز المشقة منها الاستشهاد  
عن حرف النداء وكلفظة الله فانه لا يحذف منه الاعم ابدال الهم المشددة  
الكل استقصائية في قوله يا رجلاً ولا يزال في اسم الجنس علم لا يجوز المشقة منها الاستشهاد

من نحو الهم ويعبر بدل (خو يوسف اعرض عن هذا) اي يوسف  
من حرف النداء في قوله يا رجلاً ولا يزال في اسم الجنس علم لا يجوز المشقة منها الاستشهاد  
ولفظه اي اذا وصف بذي اللام (نحو ايها الرجل) اي ايها الرجل  
اعطت على العلم اي قبلي من ذلك المعارف اي

او بالموصوف بذي اللام نحو ايها الرجل اي ايها الرجل ولا يجوز  
الحذف من هذا من غير ان يتصرف هذا بذي اللام والمصنف الى ان يعرف  
اي ايها الرجل في قوله يا رجلاً ولا يزال في اسم الجنس علم لا يجوز المشقة منها الاستشهاد

كانت نحو الهم زيداً فعلى كذا والوصولات نحو من لا يزال في اسم الجنس علم لا يجوز المشقة منها الاستشهاد  
واما المصنف فيشد نداءها نحو يا ايها الرجل (وشد) حدثي  
اي ايها الرجل في قوله يا رجلاً ولا يزال في اسم الجنس علم لا يجوز المشقة منها الاستشهاد

النداء من اسم الجنس في (اصبح ليل) اي من صيغها يا ليل وحرف  
النداء من اسم الجنس في قوله يا رجلاً ولا يزال في اسم الجنس علم لا يجوز المشقة منها الاستشهاد  
خبر كنهية (وفا قد تخوق) اي يا تخوق قاله شخص وقع في الليل  
اي من قوله يا رجلاً ولا يزال في اسم الجنس علم لا يجوز المشقة منها الاستشهاد

على ان اسم مستلق في قوله وقال اقد تخوق وحرف النداء عن الجوز  
اي من قوله يا رجلاً ولا يزال في اسم الجنس علم لا يجوز المشقة منها الاستشهاد  
مع ان اسم جنس شذوذ (اي) اي (ايها الرجل) اي ايها الرجل وفيه شذوذ  
اي من قوله يا رجلاً ولا يزال في اسم الجنس علم لا يجوز المشقة منها الاستشهاد

ايها الرجل في قوله يا رجلاً ولا يزال في اسم الجنس علم لا يجوز المشقة منها الاستشهاد  
اي من قوله يا رجلاً ولا يزال في اسم الجنس علم لا يجوز المشقة منها الاستشهاد  
ايها الرجل في قوله يا رجلاً ولا يزال في اسم الجنس علم لا يجوز المشقة منها الاستشهاد  
اي من قوله يا رجلاً ولا يزال في اسم الجنس علم لا يجوز المشقة منها الاستشهاد

ايها الرجل في قوله يا رجلاً ولا يزال في اسم الجنس علم لا يجوز المشقة منها الاستشهاد  
اي من قوله يا رجلاً ولا يزال في اسم الجنس علم لا يجوز المشقة منها الاستشهاد  
ايها الرجل في قوله يا رجلاً ولا يزال في اسم الجنس علم لا يجوز المشقة منها الاستشهاد  
اي من قوله يا رجلاً ولا يزال في اسم الجنس علم لا يجوز المشقة منها الاستشهاد

ايها الرجل في قوله يا رجلاً ولا يزال في اسم الجنس علم لا يجوز المشقة منها الاستشهاد  
اي من قوله يا رجلاً ولا يزال في اسم الجنس علم لا يجوز المشقة منها الاستشهاد  
ايها الرجل في قوله يا رجلاً ولا يزال في اسم الجنس علم لا يجوز المشقة منها الاستشهاد  
اي من قوله يا رجلاً ولا يزال في اسم الجنس علم لا يجوز المشقة منها الاستشهاد

ايها الرجل في قوله يا رجلاً ولا يزال في اسم الجنس علم لا يجوز المشقة منها الاستشهاد  
اي من قوله يا رجلاً ولا يزال في اسم الجنس علم لا يجوز المشقة منها الاستشهاد  
ايها الرجل في قوله يا رجلاً ولا يزال في اسم الجنس علم لا يجوز المشقة منها الاستشهاد  
اي من قوله يا رجلاً ولا يزال في اسم الجنس علم لا يجوز المشقة منها الاستشهاد

بما كان في قوله من قوله اذا سمعوا تلكه  
بالاخر وقد نزع من هو انشور منه  
بالتصريح والاعتراف بان قوله اذا سمعوا تلكه  
بالتصريح والاعتراف بان قوله اذا سمعوا تلكه

فقد عرفت ان ذلك كذا في قوله انما لا يجازي  
عقله ليعيد فان النعام اطول منك اعنا فاقا ولا يسطرد  
بما كان في قوله من قوله اذا سمعوا تلكه  
بالتصريح والاعتراف بان قوله اذا سمعوا تلكه

بما كان في قوله من قوله اذا سمعوا تلكه  
بالتصريح والاعتراف بان قوله اذا سمعوا تلكه  
بالتصريح والاعتراف بان قوله اذا سمعوا تلكه

ان حذف حرف النداء من الجس وتزجيم غير العلم قيل هي رتبة يصيدون  
بها الكروان يقولون طريق كذا الطريق وكان النعام في القرى يسكن ويطلق  
حتى يصاد والغنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد مر بيد وجمل الى القرى  
فلا تصلي ايضا او قد يفتى بالنادي القيام قرينة جواز ان لا يصيد  
تخفيف الاعلى ان يعرف نسيه ويأخذ في اعيان قوم اسيرها والقرينة امتنا  
دخولها على الفعل بخلاف قوادة الا يصيدوا بتشديد الام لان لا يصيدون  
من هذا الباب فان اخ ناصبه المضارع اذ عنت بونها في الام لا يصيدوا  
فعل مضارع سقط فونه بالنصب (الثالث) من تلك المواضع لا يرفع  
التوجيه حذف في الفعل به فيها (ما) اي مفعول (اصم) اي قد  
اعماله الناصبه على شريطة التفسير والشروط واحد  
واضافها الى التفسير بيانية اي ضم عامل بناء على شرط وهو تفسيره  
اي تفسير العامل باعتدوا واما وجه حذف احترازا عن اجتناب المفسر  
والمفسر (وهو) اي اضمرا على شريطة التفسير كل اسم بعده  
فجلا وشبهه احترازا عن جوزيد ابوك ولا يريد به ان يلبس الفعل او به  
متصلا به لان يكون الفعل وشبهه الكلام الذي بعده يجوز ان يكون  
ضربه وزيدان ضاربه (مشتغل) ذلك الفعل وشبهه (عثة)  
اي من العمل في ذلك الاسم (بضميره) اي العمل في ضميره (او في متعلقه)

على قوادة الكسائي فان يخفف لا ويقف على ما يقيد بها  
السجد واواضم الهزة  
جواز عن سوا المقدر وهو انك لم قلت بالتخفيف يقرب  
بالتشديد فاجاب عن ذلك بقوله بخلاف قوادة التشديد  
وان لا يصيدوا مفعول لا يتدون الذي قبله ولا زائدة  
او بدل من اعمالهم او متعلق بصدمه او زينة تقدير الام  
من قبيل كراخل وهو المواضع وارادة اكمال وهو  
المفعول به  
الاضمار واقعا على شريطة وهو تفسيره بما بعده فهو  
من قبيل مناهة العام الى الخاص هندی  
ماخوذ من الفسر وهو مقول من السفر وهو الكشف  
والاظهار يقال فسر الصبح اذا اضاء احد وسعى السفر  
سفر الظهور جلا والرجل فيه قيل الفسر اظهار المعاني  
الفقول والسفر ابراز الاعيان للابصار حاشية  
اي كمال وضع في المضاق لفظ شريطة او شرط او شرط  
مقوله كذا بشرط كذا او سبب كذا فالاضافة بيانية  
قولا اضمرا عامله اشارة الى ان قوله على شريطة ظرف  
مستقر متعلق بالبناء المقدرا ما باعتبار كونه مفعولا  
للاضمار ومفعولا مطلقا وتقديره ومن الكلام بناء  
على شريطة التفسير ويجوز ان يكون الطرف لغوا متعلقا  
باضمره ان يكون على معنى مع  
فان قيل فاجتمع المفسر والمفسر وقوله تعال اني رايت  
احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين قلنا  
ان رايت الثاني كاهن جوايا الاول فكان سائل كيف  
رايت وكان جوابه رايتهم لي ساجدين اول محصل العلم  
عند السامع وعادة الفعل الثاني للتأكيد اقلية  
ولا يرد التفسير بقوله تعال اني رايت الآية لانه ليس من

لان وقوع الهمزة في الكلام  
والاوصاف في الفعل لا يفسر  
والاوصاف في الفعل لا يفسر  
والاوصاف في الفعل لا يفسر

لان وقوع الهمزة في الكلام  
والاوصاف في الفعل لا يفسر  
والاوصاف في الفعل لا يفسر  
والاوصاف في الفعل لا يفسر

فان ضرت لغيره من زيد لاسم الاشتغال لا يصح هذا احراز زيد من غير  
 فيهما وانما احترز منه لان كونه زيدا في الاسم لا يمنع من اشتغاله  
 فيكون اشتغاله في الاسم لا يمنع من اشتغاله في الفعل  
 وانما احترز منه لان كونه زيدا في الاسم لا يمنع من اشتغاله  
 فيكون اشتغاله في الاسم لا يمنع من اشتغاله في الفعل  
 وانما احترز منه لان كونه زيدا في الاسم لا يمنع من اشتغاله  
 فيكون اشتغاله في الاسم لا يمنع من اشتغاله في الفعل

على خلافه مثل زيد امرت به او حسب عليه فان زيد اسم به  
 فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس انما سطر عليه نصبه  
 لكن مناسب وهو جاوزت او ازمت لوسط عليه نصبه  
 على من الثلاثة اعارة او تجر ورفع او بالمفعولية قيد  
 بهذا الثلاثة تقييد امثال التقييد  
 من قول المتن لان المتبادر من العدة ان الاولى ليس بشرط  
 بل الشرط ان يكون احدها واقعا بعده سواء كان متصلا  
 به او لا ومن اشتغال اليمين بضميره او متعلقه ما فسر  
 وبينه ومن التسلط ان يكون مجرد ذلك الاشتغال لا يغير  
 ومنه المناسبة بالترادف في الازم ومنه نصبا احد  
 الامرين من الاسم بالمفعولية فتكون كل اسم بعده فعل او  
 شبه جنس م  
 جمع صورة وهي المثل يقال صورة تصوير اي مثله  
 وصورة الشيء توهمت بصورته فتصوري والتصاوير  
 التماثيل م  
 اعاد في تعريف ما اضرع ما لو ان كان باعتبار رتبة الفعل  
 يكون صورة اخره كما لم يتعلق الفرض به ولم يلقفت المص  
 الاملو عند الشرح ما كان بعد الفعل وشبه الفعل صورة  
 واحدة ولم يلقفت ايضا الى اجتماع الصور الثلث والاشتر  
 بان يصح في مادة واحدة تسلط نفس الفعل وتسلط عارضا  
 وتسلط لازما ايضا ويصح تسلط لازم مع مراد وروم  
 نفسه وانفسه مع مراد فانه لا يصح تسلط نفسه لا يبيد  
 التسلط مراد فاولا لازم وما يصح تسلط مراد فليبيد  
 التسلط لازم عصبته  
 جوابه سواء مفرد وتقدره ان الفعل المشتغل بالضمير  
 ثلاثة اقسام تسلط بعينه وجراد فاولا لازم حتى صارت  
 امثلة ثلثة كما عرفت فلم منه ان يقسم ما يقابل اعني  
 الفعل المشتغل بالمتعلق ثلثة اقسام ايضا حتى صارت  
 امثلة ثلاثة بعينه وجراد فاولا لازم فتكون الصور سا  
 ثلاث منها المشتغل بالضمير وثلاثة منها المتعلق

فان اشتغال الاسم بالمتعلق لا يمنع من اشتغاله  
 فيكون اشتغاله في الاسم لا يمنع من اشتغاله في الفعل  
 وانما احترز منه لان كونه زيدا في الاسم لا يمنع من اشتغاله  
 فيكون اشتغاله في الاسم لا يمنع من اشتغاله في الفعل  
 وانما احترز منه لان كونه زيدا في الاسم لا يمنع من اشتغاله  
 فيكون اشتغاله في الاسم لا يمنع من اشتغاله في الفعل

بجملها مع متعلقه = وهو من اشتغال الفعل بالمتعلق  
 اي متعلق ذلك الاسم ومتعلق ضميره وخاصية ان يكون الفعل وشبهه  
 فعله ذلك الفعل وشبهه = ان يكون متعلقا او ضميره مع اليه = اي حاصل في ذلك الاسم  
 مشتغلا بالفعل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فاراعل العمل في سبب ذلك  
 كل واحد منهما = كل واحد منهما  
 الاشتغال لا يوجب (الوسط) = مجرد رفع ذلك الاشتغال  
 ولا يوجب ذلك بغيره = متعلق بمتعلق  
 (عليه) اعني على ذلك الاسم (هو) اي احاد الامرين من الفعل وشبهه بعينه  
 كما في ضمير سطر = انما يفرق بين العطف = متعلق بضمير ضمير ومما يفرق  
 (او مناسبه) اي ما يناسب بالترادف في الازم (الضمير) اي ضمير  
 عطف على الفعل المتكسر على سطر بعد كونه بالمتعلق في اشتغاله وانه متعلق به  
 احد هذين الامرين من الاسم بالمفعولية كما هو افظ المتبادر في ذلك الاشتغال  
 فعل وشبهه = مفعول نصب = لا يجره = وهو انما هو متعلق بضمير  
 ضمير ما ومتعلقه جرح نحو زيد امرت وقيد الفراغ عن العمل فيه بخبر  
 اسم = لان ضمير هذا الباب لا يعلق على امر متعلق بضمير  
 ذلك الاشتغال يخرج نحو زيد ضرت فانما المنع من عمل ضرت في زيد ليس  
 مجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى لا ابتداء فيه ورفعها يا ايضا مانع  
 عن ذلك وتقييد النص بالمفعولية يخرج خبر كان في نحو زيد كنت ياها  
 فانه النص في زيد ليس على المفعولية = تقييد بمتعلقه  
 صور اربع احدهما اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسلط عليه  
 والى الثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسلط ما يناسب الفعل بالترادف  
 والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع ما يناسب الفعل بالترادف والرابعة  
 اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور الانقراض لتسلط الفعل  
 المناسب للزوم ولهذا اورد المص أربعة امثلة ثلثة منها المشتغل  
 وهو مشتغل بالمتعلق = متعلق مناسب = انما هو متعلق بالمتعلق  
 بالضمير باقسامه الثلاثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والآخرين فيهما  
 اي من اورد للمص أربعة امثلة = لا = اي في متعلقه  
 ح تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه (نحو زيد امرت)

فان اشتغال الاسم بالمتعلق لا يمنع من اشتغاله  
 فيكون اشتغاله في الاسم لا يمنع من اشتغاله في الفعل  
 وانما احترز منه لان كونه زيدا في الاسم لا يمنع من اشتغاله  
 فيكون اشتغاله في الاسم لا يمنع من اشتغاله في الفعل  
 وانما احترز منه لان كونه زيدا في الاسم لا يمنع من اشتغاله  
 فيكون اشتغاله في الاسم لا يمنع من اشتغاله في الفعل

فان اشتغال الاسم بالمتعلق لا يمنع من اشتغاله  
 فيكون اشتغاله في الاسم لا يمنع من اشتغاله في الفعل  
 وانما احترز منه لان كونه زيدا في الاسم لا يمنع من اشتغاله  
 فيكون اشتغاله في الاسم لا يمنع من اشتغاله في الفعل  
 وانما احترز منه لان كونه زيدا في الاسم لا يمنع من اشتغاله  
 فيكون اشتغاله في الاسم لا يمنع من اشتغاله في الفعل



صلى جاوزت زيد مرتين  
فقط المرفوع اي جاوزت بوجود  
فمنه اي جازم من الفعل وهو اهنت  
فان ضربت الغلام من لوز زيدا لامه  
المعنى لانك لم تصيد انك ضربت  
انك اهنت بضم غلامه  
ولا يصح  
فان يكون التكميل محسوسا لاجل زيد يؤذن بتعلقه  
بالمصدر على المصدر الا ربع شرع في بيان الفعل  
فان يكون التكميل محسوسا لاجل زيد يؤذن بتعلقه  
بالمصدر على المصدر الا ربع شرع في بيان الفعل  
فان يكون التكميل محسوسا لاجل زيد يؤذن بتعلقه  
بالمصدر على المصدر الا ربع شرع في بيان الفعل

فان يكون التكميل محسوسا لاجل زيد يؤذن بتعلقه  
بالمصدر على المصدر الا ربع شرع في بيان الفعل  
فان يكون التكميل محسوسا لاجل زيد يؤذن بتعلقه  
بالمصدر على المصدر الا ربع شرع في بيان الفعل  
فان يكون التكميل محسوسا لاجل زيد يؤذن بتعلقه  
بالمصدر على المصدر الا ربع شرع في بيان الفعل  
فان يكون التكميل محسوسا لاجل زيد يؤذن بتعلقه  
بالمصدر على المصدر الا ربع شرع في بيان الفعل

مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقديره تسليطه بضمير (وزيدا مرتين) مثال  
ضميرته محذوف اي هذه اي ان تفتح وتقرأ على المحذوف = على تفتيح  
الفعل المشتغل بالضمير مع تقديره تسليط ما يناسبه بالترادف فان مرتين  
عنه الضمير = اي تفتح المحذوف بضميره = لفظ  
بعد تعدد بالياء مراد في جاوزت (وزيدا ضربت غلامه) مثال الفعل  
المشتغل بالمتعلق (وزيدا لضربت عليه) مثال الفعل المشتغل بالضمير  
اي فعل وهو لا يفتح = على لفتح تسليط ما يناسبه  
مع تقديره تسليط ما يناسبه بالزوم فان جيبس اليتى على الشئ يلزم  
اي مخالطة = وهو انك = احدى زيد = جازم  
ملا بسته للضمير عليه (ينصب) زيد في هذه الامثلة (بفعل ضمير بضميره  
وهو زيد = مضمون = نائب = مفعول بضمير = متعلق بضمير = متعلق  
ما بعده اي ضربت) بمعنى الفعل المفسر الناصب لزيد في زيد ضربته ضربت  
فعل بضمير = في زيد ضربته = مفعول الفعل = مفعول بعد مفعول = على الضمير  
المقدر فان الاصل فيه ضربت زيد اضربه ضمير ضربت الاول لوجود مفعوله  
مفعول ضربت = اي زيد ضربته = جازم = مفعول الناصب المذمور = مفعول  
اعني ضربت الثاني (و على هذا القياس (جاوزت) فانه مفسر بما مراد فيه  
اعني ضربت = اي يزارف = الطرف من مضمون الضمير الذي في زيد ضربته = اي فعل  
اعني ضربت = (واهنت) فان مفسر ما يستلزم اعني ضربت غلامه فاذا ضرب  
زيد = اي زيد ضربته = مفعول = مفعول بعد مفعول = مفعول  
الغلام يستلزم اهانة سيده (ولا بسبت) فانه مفسر بما يستلزم ما اعني  
بعد معرفة التعريف والاقسام = اي ففعل = مفعول  
حسبت عليه ان الاسم الواقع في مطن الاضمار على شرطه التفسير  
جازم = اي ما كان = اي ماضا الفعل = مفعول  
اما المختار او الواجب في الرفع والنصب ويستوي في الامران والى  
للتزويد = فاعلم ان الفعل على سبيل المثال = متعلق بضمير = مفعول  
هذه الصور الخمس اشار المصنف قال (ومختار) في الاسم المذكور الرفع  
في الاسم = اي يجوز النصب بالمفعولية في مجرور مضاف  
بالابتداء اي يكون مبتدأ لان مجروره عن العوامل اللفظية يصح رفعه بالابتداء  
المفسر بضمير المفعول = على مختار = اي ما كان مجرور = مفعول  
ويرجح (عند عدم قرينة خلاف) اي قرينة ترجح خلافا للرفع بمعنى النصب  
لأن قرينة الصحة فيها امساوتان لان وجود ما له صلاحية التفسير  
على التفسير = جازم = على التفسير = مفعول

طرف مستقر فاعل الى ما وبها صلة ما او مفعولة المحل  
مفعولة والضمير لبعده راجع الى المستكن في نصبه والفعل  
المثال للمبتدأ = المثال للمبتدأ = المثال للمبتدأ  
اشارة الى ان المفسر قد يكون منبيا للمفعول مع انه المفسر  
مبنى للمفاعل = مفعول  
علا كون ضربت مقدرا ههنا ويحتمل ان يكون علا لارادة  
المضمر ضربت المقدر فتحتي  
بالمفعول وهو لا يفتح  
باعتبار القول مبتدأ اي قوله جاوزت المقدر وقوله زيد  
مضمر في قوله زيد = مفعول  
من فعل او شبهه مشتغل بضميره او متعلقه ههنا  
من الاها لا التحمير لان الايهان يقال او ههنا اضعفه  
ومنه قوله تعالى وان او هن البسوت لبسيت العنكبوت  
فراعتبار لفظه لقوله الفعل لا يفتح  
اي لو قدرت ضربت فيه كذبت في القضية لانك انما  
ضربت غلامه لا زيدا لمجد والى  
بلد غالبا لان بعض لاحية المصادقين في المحبة يؤوبون  
ظلمان اصدا فاتهم بالضرب وغيره = مفعول  
على استعمال الضرب الاحانة = مفعول  
وكذا في ضربت احاه او صديقه او ما يجرى ذلك الجري مثلا  
ما اذقلت زيد ضربت عدوه اذ ليس المعنى اهنت زيدا  
بل المعنى كرمت زيدا ضربت عدوه ولم يستقم واحد  
بما ذكرناه = مفعول

فان يكون التكميل محسوسا لاجل زيد يؤذن بتعلقه  
بالمصدر على المصدر الا ربع شرع في بيان الفعل  
فان يكون التكميل محسوسا لاجل زيد يؤذن بتعلقه  
بالمصدر على المصدر الا ربع شرع في بيان الفعل  
فان يكون التكميل محسوسا لاجل زيد يؤذن بتعلقه  
بالمصدر على المصدر الا ربع شرع في بيان الفعل  
فان يكون التكميل محسوسا لاجل زيد يؤذن بتعلقه  
بالمصدر على المصدر الا ربع شرع في بيان الفعل





الوجه اصلا  
فان قيل في النسب اذا تخرجت عن النسب الجاهل او غيره  
والنفس والابن حقيقه وانما سماه خوفا للنسب  
المفسر منه الانساب من التركيب وحقايقه  
الاقتراح لان النسب لا يكون مقصودا  
للمفسر فهاهنا لا يكون مقصودا  
الوجه اصلا  
فان قيل في النسب اذا تخرجت عن النسب الجاهل او غيره  
والنفس والابن حقيقه وانما سماه خوفا للنسب  
المفسر منه الانساب من التركيب وحقايقه  
الاقتراح لان النسب لا يكون مقصودا  
للمفسر فهاهنا لا يكون مقصودا

الوجه اصلا  
فان قيل في النسب اذا تخرجت عن النسب الجاهل او غيره  
والنفس والابن حقيقه وانما سماه خوفا للنسب  
المفسر منه الانساب من التركيب وحقايقه  
الاقتراح لان النسب لا يكون مقصودا  
للمفسر فهاهنا لا يكون مقصودا

النسب لا يخرج مقصود في هذه الحال بل من حيث هو غير مقصود في حال الرفع  
بالمصفة فلا يترك خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته  
للمعنى اوصفة الجمع في اللفظ المعنى المقصود فالانساب عما هو بين  
خيرية ذات ما هو مفيد على تقدير النسب ووصفته لا يندرج في وصف  
النفس وبن الصفة فان التركيب لا يجعلها معا (متل قوله تعالى  
انما كل شئ خلقناه بقدر) ينصب كل على الاخبار بشرطه المفسر  
ولورفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب  
المق ولكن خفيف لئلا يفسد بالصفة لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبر  
وهو خلاف القى فاذا الملق الحكم على كل شئ بان مخلوق لئلا يفسد  
بوجه كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو متداول  
المعتزلة في الاعمال الاختيارية للعباد (فيسوى الامران) اي الرفع  
والنصب فالتبكم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت (في مثل زيد قام  
وعلم اكرمته) اي عنده او في اراده وبخوض ذلك ولا يابح العطف  
على الصفري لعدم الضم اي يسوى الامران فيما اذا عطف الجمل التي  
وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها  
جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان  
مستويان لعمول التناسب فيهما في الرفع تكون اسمية فتعطف

هذه او خيرا لا يحتمل المفسر وها امتضادان قد  
بان يكون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور وصفا لذلك الاسم  
وغيره ايضا  
فان المقصود من لآية عمومته التقدير في جميع المخلوقات  
فان نسب كل ما كان تقديرها خلقناه كل شئ بقدر علم ينفذ  
الا معنى المقصود لعدم دلالة التامح الاعلى لك واما اذا رفع  
كل على الابداء فيجمل وجهين احدهما ان يكون خلقناه في حال  
الرفع ما يكون خبرا لكل شئ وقد خبره بعد خبرا متعلق  
مخلوقا وحيث المقصود ايضا وانما ان يكون خبرا  
ما لا يكون صفة لشئ ويقدر خبره وح مع الفعل المقصود  
من لآية ان المسمى ان الشئ المخلوق لنا هو بقدره وانما  
مخلوقا لنا مع المفهوم من الكلام ح ذلك فلم يلزم منه  
عمومية التقدير في جميع المخلوقات في خبر المصنف  
بل عمومته في جميع المخلوقات التي تلك الصفة فاحتمال ان  
ان الرفع لما كان محتملا لوجهين مقصود وغير مقصود ونفس  
متعينا المقصود كما ان الرفع عاينة شرح الحاقية  
قد بقدر لا يحكم على كل شئ مخلوق لنا ح  
فانما الشيخ ارجع ما جعل رجع الى ان لا فرق بين كون خبرا وكونه  
صفة لانه المبدأ بالشئ المخلوق لا مطلق الشئ لان متناول  
البيانات العددية فاذا اريد بالشئ المخلوق وجعل خلقناه صفة  
كان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر وفي نظرنا لا ناسم تناوله  
الشئ للعددوم للاختصاص بالوجود كما ذهب اليها اليه الائمة  
لانه  
فانما الشيخ ارجع ما جعل رجع الى ان لا فرق بين كون خبرا وكونه  
صفة لانه المبدأ بالشئ المخلوق لا مطلق الشئ لان متناول  
البيانات العددية فاذا اريد بالشئ المخلوق وجعل خلقناه صفة  
كان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر وفي نظرنا لا ناسم تناوله  
الشئ للعددوم للاختصاص بالوجود كما ذهب اليها اليه الائمة  
لانه

انما النسب  
فانما النسب  
وغيره وما ارادنا ان يكون في نسبه ان يكون المفسر جملة  
الظاهر في الابداء بقوله تعالى فانما خلقناهم ليعرفوا  
فانما النسب  
وغيره وما ارادنا ان يكون في نسبه ان يكون المفسر جملة  
الظاهر في الابداء بقوله تعالى فانما خلقناهم ليعرفوا



فقره ذهب أحد زيد الذهب فيكون هذا المثال من هذا  
 البيان في اختيار النصب في مقام مفعول مفعول به  
 أي في موضع خبر الاسم المنع والفاعل المفعول  
 وهو المفعول المستتر وهو المفعول المستتر  
 وهو المفعول المستتر وهو المفعول المستتر

على صفة المعلوم فيكون تقديره زيد بلا نسبة الذهب به وبلا تيسر احد  
 بالذهب به واذا ذهب احد قلنا المراد بالذهب التيسر بالاداء والفعل المذكور  
 او بلا زرع مع اتحاد ما اسند اليه فالإضمار فيها ذكره مفعول واذا كان  
 الامر كذلك فالرفع أي مفعول زيد في المثال المذكور واجب بالاستقاء  
 ونصبه غير جائز بالمفعول فيلسر من باب الإضمار على شرطية النصب  
 فكيف يكون ما يختار النصب (وكذا) أي مثل زيد ذهب به قوله

تعالى كل شيء فعلو في الزبر أي في صحايف العالم فهو ليس من باب  
 الإضمار على شرطية النصب لئلا يجعل من باب الإضمار التقدير فعلوا كل  
 شيء في الزبر فيقول في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فمضى للمعنى لأن صحايف

العالم ليست محلا لفعلهم لأنهم لم يوقروا فيها ففعلوا فعلوا بكسر  
 الكاين أو قروا فيها كتابة فعلهم وإن كان صفة شيء مع أنه محلا  
 ظاهر الأية فات المعنى المقصود أذ للقاء كل شيء هو مفعول بهم كذا

فإن لم تكن فيها موافقا لمعنى قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا  
 إن كل شيء كان في صحائف العالم مفعول بهم فالرفع لازم على أن يكون

كل شيء مبتدأ وإجمل الفعلة صفة لشيء وإجمل المجرور في محل  
 الرفع على أنه خبر مبتدأ تقديره وكل شيء هو مفعول بهم ثابت في الزبر

بجهد لا يفاد بصغيرة ولا كبيرة واعلم قد سبق أن الاسم المذكور  
 هو المفعول المستتر وهو المفعول المستتر وهو المفعول المستتر

والنصب في قوله تعالى في الزبر مفعول مستتر وهو المفعول المستتر  
 اشياء حكمتها ونظارتكم في الكفر من الام السابقة

والنصب في قوله تعالى في الزبر مفعول مستتر وهو المفعول المستتر  
 المكتوب والجمع الزبور وكل من العلم والذبور الكتاب بمنزلة المجرور  
 والجمع زبر قاموس ورو

أي معنى هذا القول فيكون المعنى على ما سبق وقع الخلاق  
 يعني كل واحد منهم كل شيء من الخير والشر كما صنف وهذا  
 المعنى غير صحيح

حتى وقروا فيها العالم بل لصانف محلا لافعاله الملائكة  
 وهم انكروا كاتيون

وهم كحفظة الذين يكتبون افعال العباد منها وبشر لموعظها  
 وان عليهم لحاظين كراما كاتبين

وان لا يعقل بيا المنة والموصوف  
 وان لا يكون الطرح مستقرا  
 وان لا يكون الطرح مستقرا

وإن كان كل من علم ومكتوب وصحائف العالم والمفعول المستتر  
 من قوله تعالى في الزبر مفعول مستتر وهو المفعول المستتر

فإن لم تكن فيها موافقا لمعنى قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا  
 إن كل شيء كان في صحائف العالم مفعول بهم فالرفع لازم على أن يكون

كل شيء مبتدأ وإجمل الفعلة صفة لشيء وإجمل المجرور في محل  
 الرفع على أنه خبر مبتدأ تقديره وكل شيء هو مفعول بهم ثابت في الزبر

بجهد لا يفاد بصغيرة ولا كبيرة واعلم قد سبق أن الاسم المذكور  
 هو المفعول المستتر وهو المفعول المستتر وهو المفعول المستتر

والنصب في قوله تعالى في الزبر مفعول مستتر وهو المفعول المستتر  
 اشياء حكمتها ونظارتكم في الكفر من الام السابقة

والنصب في قوله تعالى في الزبر مفعول مستتر وهو المفعول المستتر  
 المكتوب والجمع الزبور وكل من العلم والذبور الكتاب بمنزلة المجرور  
 والجمع زبر قاموس ورو

أي معنى هذا القول فيكون المعنى على ما سبق وقع الخلاق  
 يعني كل واحد منهم كل شيء من الخير والشر كما صنف وهذا  
 المعنى غير صحيح

مطل ان ما بعد الفاء قد جعل ضميا قبلها

انما في حجة قوله تعالى انما يرفع اليك السلم اما بالواسطة او بغيرها واسطة فلان ما قبل الفاء لم يرفع اليك السلم لان الفاء اعدل من الفاء من الغاء فيرفع ما قبلها  
 وانما في حجة قوله تعالى انما يرفع اليك السلم اما بالواسطة او بغيرها واسطة فلان ما قبل الفاء لم يرفع اليك السلم لان الفاء اعدل من الفاء من الغاء فيرفع ما قبلها  
 وانما في حجة قوله تعالى انما يرفع اليك السلم اما بالواسطة او بغيرها واسطة فلان ما قبل الفاء لم يرفع اليك السلم لان الفاء اعدل من الفاء من الغاء فيرفع ما قبلها

اذ كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امر او نهيما فالمتخارفة  
 النصب والظان قوله تعالى الزانية والزاني فاحدوا كل واحد منهما  
 داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء تفقوه على الرفع الا في رواية  
 شاذة عن بعضهم فاضطر القراء الى ان يتحملوا الاخراج عن القاعدة  
 المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المتخارفة فاشاد المرسل ما تحملوا  
 لاجراجه عنها فقال (ويجوز الزانية والزانى فاحدوا كل واحد منهما  
 الفاء) فيمرتب (بمعنى لشرط عبد المبرود) كقولنا الف واللام في الزانية  
 والزانى مبتدأ موصولا في معنى لشرط واسم الفاعل الذي هو صلت  
 كالمشروط في المبتدأ كاجزاء والفاء والداخل عليه مرتبطة بالشرط لانه  
 على سببته الجزاء ومنه هذا الفاء لا يعمل في جزئه فيما قبل فامتنع  
 تسلط الفعل المذكور بعده على ما قبل فتعين فيه الرفع (والآية جملتان)  
 مستقلتان (عند سيبويه) اذ الزانية مبتدأ محذوف والمضارع والزاني  
 عطف عليه والجزء وفاء حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليك بعد  
 وقوله تعالى فاحدوا لجملة ثانية لسان الحكم للموعود والفاء عنده ايضا  
 للسبب اعلان ثبوتها فاحدوا وقيل زائدة والنسبة وجزء الجملة  
 لا يعمل في جزئه جملة اخرى تحت تسلط فلا يدخل في الضابطه فعين  
 الرفع (والآية) وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا

قال وهو الزانية والزاني الواو الماعطف على كل شئ فعلوه  
 فيكون التقدير وكذا هو الزانية والزاني وقوله الفاء بمعنى  
 الشرط تعليل وجملة قوله جملتان متقدرا لمتبنا وهذه  
 الآية جملتان تعليلان محذوفين عن الاول والاول والما العطف  
 على قوله وكذا كل شئ فعلوه وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط  
 المشبهة الى التعليل خبر لقوله نحو الزانية تقديرا لها ثد  
 وقوله جملتان معطوف عليهما عطفا منفردا على الجملة التي عمل  
 من الاعراب  
 الفاء وفاضلها داخل على الخبر تاويل بقوله فيها تكون المبتدأ  
 متضمنا بمعنى الشرط عاقبة جميع ما تتدل على السببية  
 كما في قوله الذي يأتيه فدرهم فيكون تقديره التي زنت  
 والذي زنا فاحدوا وماه جملدة وعين لك لا يكون من  
 هذا الباب لان الفاعل ان يعمل ما بعد الفاء فيها قبلها كقول  
 محرمه الاسم من كونه مبتدأ فلا يكون الفاء في الخبر الذي  
 هو عملها عاقبة شرح الكافية  
 قوله مرتبط بمعنى الشرط فيكون الباء صلة ويجوز ان يكون  
 للسببية لادى  
 بمعنى الفاء ومنها ليربط الجزاء بالشرط المستفاد من الالف  
 واللام في الزانية  
 قال عند المبرود قيل لطف لعامل الطرف المقدور والاطمرد  
 ان طرف للنسبة بمن المبتدأ والخبر كان قوله عند سيبويه  
 ظرف لنفسه المبتدأ والخبر يوافق قوله تعالى ان الدين  
 عند الله الاسلام الاية  
 الفاء مبتدأ وقوله بمعنى ظرف مستقر خبر لمبتدأ وجملة  
 الاسم لا يعمل لها استتبا فتعليلي وكذا هو الزانية  
 والزاني لان الفاء بمعنى الشرط وقد تفرق في جملة الجملة  
 الاسم تقع استتبا فاعليا حتى يجوز الوجهان  
 في انما وقع في هذا الموضع نحو قوله تعالى انما كان من قبل  
 تدعوه ان هو البر الرجم قراءة نافع والكسائي بالفتح  
 على تقدير لام التعليل والماقون بالكسر على ان استتبا  
 توضيح على الالف

على الجملة لان الفاء اعدل من الفاء من الغاء فيرفع ما قبلها  
 وانما في حجة قوله تعالى انما يرفع اليك السلم اما بالواسطة او بغيرها واسطة فلان ما قبل الفاء لم يرفع اليك السلم لان الفاء اعدل من الفاء من الغاء فيرفع ما قبلها  
 وانما في حجة قوله تعالى انما يرفع اليك السلم اما بالواسطة او بغيرها واسطة فلان ما قبل الفاء لم يرفع اليك السلم لان الفاء اعدل من الفاء من الغاء فيرفع ما قبلها

وإما جعله على غير ما هو عليه كان معناه اختيار النصب على غيره من الأفعال  
 واستثنى من ذلك ما إذا كان الفعل هو الذي له الفعلية كالقول  
 فلو رأيتني من غير أن يكون لي فعل فقلت ما فعلت  
 وأما جعله على غير ما هو عليه كان معناه اختيار النصب على غيره من الأفعال  
 واستثنى من ذلك ما إذا كان الفعل هو الذي له الفعلية كالقول  
 فلو رأيتني من غير أن يكون لي فعل فقلت ما فعلت  
 وأما جعله على غير ما هو عليه كان معناه اختيار النصب على غيره من الأفعال  
 واستثنى من ذلك ما إذا كان الفعل هو الذي له الفعلية كالقول  
 فلو رأيتني من غير أن يكون لي فعل فقلت ما فعلت

أكثر الفروغ منها في الفكرة عافية شرح الكافية

كأنه ضاع لعلنا لا نتفق عليه جمهور القراء وما يكون عطفاً  
 لا اتفاقاً عليه يكون باطلاً

أي رابع الأربعة لا رابع الثلاثة يعني باعتبار احتمال لامتناع  
 التصير

أي موضع التحذير ولو أريد بالاربع القسم الرابع من قسم  
 المفعول به الذي يمتنع فعله لما سبب الحاجة إلى تقدير  
 الموضع

هو رابعاً وإنما وجب حذف الفعلية وإعالم يذكر على وجوب  
 في المواضع السابقة أما في المندى فلان تعريف يفتقد  
 ذلك حيث ذكرنا المطلوباً قبل الجرف ناشئاً بدعو  
 فعله من أن ادعوا فعل وحرف النداء قائم مقامه ومعلوم  
 عدم اجواز اجتماع التائب مع النسب وإنما فرضنا عامل  
 على شرطية التصير فلان هذه العوضان يدل على ضمير عامل  
 بشرط التصير بعد الضمير ومعلوم عدم جواز ذكر  
 المفسر بعد إعادة التصير بسبب حذف

وهو القسم التحذير بوقت وهو أضيق من القسم الثالث منه  
 ولهذا لا يتكلم إلا بالتحذير منه لادى

لا يلوذ كرفات وقت التحذير لانه مثل هذا التام لا يند  
 وشدة الخوف والقهمة لفرار بصرته إلى ما هو المقصود  
 من الكلام

ولو في اصطلاح النضاه معرواه إشارة إلى دفع ما قبل  
 أن التحذير بمعنى التحذير والتحذير منه باقاة المصدر مقام  
 المفعول وذلك لانه لا حاجة إلى ذلك لأن التحذير جعل في  
 الاصطلاح للمعول وجبه القدر

قال التحذير إما بعده هذا القسم الذي هو التحذير أما ظاهر  
 أو ضمير والظاهر لا يبيح الأضمار إلا المطلب والضمير

فرض تكون داخله تحت الضمايلة (فالتحذير) ح فيها (النصب) واختيار

النصب أصل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط

أو جعل لا يخلو من لشمير الرفع في الرابع من تلك المواضع التي وجب

حذفها نصب المفعول به وبها التحذير وإنما وجب حذف الفعل فيه

لضيق الوقت عن ذكره (وهو) في اللغة تحوير فشي عن شيء وتبعيد

عنه وفي اصطلاح النضاه (معمول) أي اسم عمل فيه نصب المفعولية

أو ذكر تحذيراً فيكون مفعولاً له (مابعد) أي ما بعد ذلك المفعول

(أو ذكر المحذّر منه مكرراً) على سبعة المعمول عطفاً على حذفه وذكر

المقدر فإن قلت فعل هذا لا بد من ضمير في المعطوف والمعطوف عليه

فلنا يتم كسبه ضمير في المعطوف والمظهر موضع الضمير إذ تقدير الكلام

أو معمول بتقدير أنت ذكر مكرراً الإانه وضع المحذّر منه موضع الضمير

العائد إلى المعول أشعاراً بأنه محذّر منه لا محذّر (مثل أياك والأسد

وأياك وان تحذف) هذه مثالان لأول نوعي التحذير ومعناها بعد

نفسك من الأسد والأسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الأرب

وهو ضمير بالعصا وبعد حذف الأرب عن نفسك وعلى التقديرين

الحذّر منه هو الأسد والحذف فإن المراد من تبعيد الأسد أو حذفه

فرض تكون داخله تحت الضمايلة (فالتحذير) ح فيها (النصب) واختيار  
 النصيب أصل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط  
 أو جعل لا يخلو من لشمير الرفع في الرابع من تلك المواضع التي وجب  
 حذفها نصب المفعول به وبها التحذير وإنما وجب حذف الفعل فيه  
 لضيق الوقت عن ذكره (وهو) في اللغة تحوير فشي عن شيء وتبعيد  
 عنه وفي اصطلاح النضاه (معمول) أي اسم عمل فيه نصب المفعولية  
 أو ذكر تحذيراً فيكون مفعولاً له (مابعد) أي ما بعد ذلك المفعول  
 (أو ذكر المحذّر منه مكرراً) على سبعة المعمول عطفاً على حذفه وذكر  
 المقدر فإن قلت فعل هذا لا بد من ضمير في المعطوف والمعطوف عليه  
 فلنا يتم كسبه ضمير في المعطوف والمظهر موضع الضمير إذ تقدير الكلام  
 أو معمول بتقدير أنت ذكر مكرراً الإانه وضع المحذّر منه موضع الضمير  
 العائد إلى المعول أشعاراً بأنه محذّر منه لا محذّر (مثل أياك والأسد  
 وأياك وان تحذف) هذه مثالان لأول نوعي التحذير ومعناها بعد  
 نفسك من الأسد والأسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الأرب  
 وهو ضمير بالعصا وبعد حذف الأرب عن نفسك وعلى التقديرين  
 الحذّر منه هو الأسد والحذف فإن المراد من تبعيد الأسد أو حذفه

وإما جعله على غير ما هو عليه كان معناه اختيار النصب على غيره من الأفعال  
 واستثنى من ذلك ما إذا كان الفعل هو الذي له الفعلية كالقول  
 فلو رأيتني من غير أن يكون لي فعل فقلت ما فعلت  
 وأما جعله على غير ما هو عليه كان معناه اختيار النصب على غيره من الأفعال  
 واستثنى من ذلك ما إذا كان الفعل هو الذي له الفعلية كالقول  
 فلو رأيتني من غير أن يكون لي فعل فقلت ما فعلت  
 وأما جعله على غير ما هو عليه كان معناه اختيار النصب على غيره من الأفعال  
 واستثنى من ذلك ما إذا كان الفعل هو الذي له الفعلية كالقول  
 فلو رأيتني من غير أن يكون لي فعل فقلت ما فعلت  
 وأما جعله على غير ما هو عليه كان معناه اختيار النصب على غيره من الأفعال  
 واستثنى من ذلك ما إذا كان الفعل هو الذي له الفعلية كالقول  
 فلو رأيتني من غير أن يكون لي فعل فقلت ما فعلت



على المعنى والحمد لله  
 والحمد لله على نعمته  
 والحمد لله على عظمته  
 والحمد لله على جلالته  
 والحمد لله على عظمته  
 والحمد لله على جلالته  
 والحمد لله على عظمته  
 والحمد لله على جلالته

قولنا والمعنى بل هذا بعد نفسك مما يؤيدك في ان تقدير بعد  
 نفسك بوجوب كون النفس مجردا لا محدودا ومنه فلا يكون  
 من افراد النوع الثاني وليس من افراد النوع الاول اجبا لانه  
 ليس بتقدير اياها بعده ويمكن ان يقال لما كانا النفس اماره بالسوء  
 يكون مؤدية فيكون لتقديرها فيها فبوترا انفسها بالاتقائها  
 اذ خاصا بالمعنى بعد ان تفتك بما يؤيدك والمؤدى في مثالنا هذا  
 هو النفس بكون مجردا منها بهذا الاعتبار وان كانت مجردة  
 باعتبارها نفس الشخص الامور بالتقدير والاتقاء عنها فاقول  
 لثلاثيته عليك الفرق بين هذا الجوان وبين ما اجاب اليه  
 قد رحمه الله

وفيها مشهور وهو ان اذا كان معنى نفسك نفسك بعد  
 نفسك مما يؤيدك لم يكن نفسك نفسك من النوع الثاني ويجوز  
 منه بل مجردا فاجابة عن بعض المحققين بما حاصل ان المراد التقدير  
 من نفس مجردة عن الزاكن التي تؤيدك فانك اذا لم تقدر  
 من ازاكن لتفصيلك منها المحرر وانما تدرك فالنفس مجردة  
 لا محدودا ويمكن ان يقال في الجوان يجوز ان يكون ملء ما يؤيدك  
 مبهمة ومنه الخليل والاجل وانما بعد نفسك من اجل  
 اذ والنفس اياك كما اذا والاسد وح يكون النفس اياك مجردا  
 لانه في معنى ايق الطرق ما تؤمن الاشياء المؤدية التي يكون  
 في الطرق واحدة ومتعددة فيكون من قبيل ذكر المحل  
 واردة الحال توفاي

لاننا اذا فهمنا دخول النوع الاول ليس مجردا بل مجردا منه  
 وان فرضنا حوله في النوع الثاني ليس مجردا بل مجردا منه  
 يكون خارجا من المحدود

تقديرها منها لا يتخبرها منها (والطريق الطريق) مثال الثاني  
 نوعيا ايق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير ايق في اول  
 النوعين غير صحيح لانه لا يقال انقتبت زيدا من الاسد فينفي ان يهد  
 فيه مثل بعدد و في تقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان  
 على الاتقاء عن الطريق لا على عهده عنها فالصواب ان يقال بتقدير  
 يحدد ايق و هوها فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول  
 وفي بعض افراد النوع الثاني من نفسك فافان المعنى على هذا  
 بتقدير نفسك مما يؤيدك كالاسد ويخوه ويقدر مثل توت في  
 كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين  
 في معنى ايق الطريق كالمعنى في اياك والاسد خارج عن النوعين  
 فينفي ان لا يكون تقديرا وليس كذلك فانه ايضا تقدير واجب  
 بانه تابع للتقدير والتابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما  
 بعد (وتقول) في معنى النوع الاول (اياك من الاسد) كما كنت تقول  
 اياك والاسد (ومن ان تحذف) كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول  
 في المثال الاخير اياك ان تحذف تقدير من اياك من ان تحذف لا يندف  
 حرف الجر عن ان وان قاس (ولا تقول) في المثال الاول (اياك الاسد  
 لا متناع تقدير من) وشذوذ مع غير ان وان فان قلت فليكن تقدير  
 العاطف قلنا حذف في العاطف اشد شذوذ لان حذف حرف الجر في  
 تقديرها من

من الاسد وانما حذف في المثال الاول  
 ان من اسد اياك والاسد  
 في المثال الاول (اياك من الاسد)  
 في المثال الثاني (اياك من الاسد)  
 في المثال الثالث (اياك من الاسد)  
 في المثال الرابع (اياك من الاسد)  
 في المثال الخامس (اياك من الاسد)  
 في المثال السادس (اياك من الاسد)  
 في المثال السابع (اياك من الاسد)  
 في المثال الثامن (اياك من الاسد)  
 في المثال التاسع (اياك من الاسد)  
 في المثال العاشر (اياك من الاسد)

فإنما من دلالاته من قول ما فعل في ما ناسيا لل فعل  
لا يجر في الخبر لان هذا الخبر خبر قيد وهو لا يجر  
فيما ناسيا لل فعل لان هذا الخبر خبر قيد وهو لا يجر  
فيما ناسيا لل فعل لان هذا الخبر خبر قيد وهو لا يجر

المفعول فيه فقال ولا فرغ من بيان المفعول به  
فقال لا يجر في الخبر لان هذا الخبر خبر قيد وهو لا يجر  
فيما ناسيا لل فعل لان هذا الخبر خبر قيد وهو لا يجر

فإنما من دلالاته من قول ما فعل في ما ناسيا لل فعل  
لا يجر في الخبر لان هذا الخبر خبر قيد وهو لا يجر  
فيما ناسيا لل فعل لان هذا الخبر خبر قيد وهو لا يجر

ما لا يدل على الزمان الاعلى كحدث كقولك اجمعني نريك يوم  
الجمعة

مع ان وان يشاء كثير في غيرها واما جذا فالعاطف فلم يثبت لانا دارا

المفعول فيه متدا محذوف والخبر المفعول فيه بقرينة  
المفعول المطلق او خبر الشدة اى هذا الباب ما بالمفعول فيه  
او متدا خبره ما فعل فيه وهو فوصل على الاخير وعلى الاولين  
استيفان هندی

المفعول فيه هو ما فعل في فعل اى حدث (مذكور) فتمت في خبر  
المفعول المطلق او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل  
مصدرا في قول ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها

قدم على المفعول له والمفعول له لثبته اقتصار المفعول له  
لكون بعضه بعضه مدلول بخلاف العلة والساحب عاقبة

فانه لا يخرب ان او مكان عزان يفعل فيها فعل سو او ذكر الفعل الذي  
فعل فيها اولا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم

قوله اولا لا يذكر الفعل الذي حدث ووجه فعل واحد منها لفظا  
او تقديرا بل لا يلتصقا لى اصلا

الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل في فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور  
لكن يقع مثل شهدت يوم الجمعة دخلا في فان يوم الجمعة يصدر عليه

لفظة لا لتفي بحسن محالها اسمها وخبرها محذوف لى الاحمال  
فيه اى لثبته وان يفعل يوم الجمعة فعلها

ان فعل فيه فعل مذكور فان شهد يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة  
فلا واعتبر في التعريف قيد الحثية اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور

قوله من حيث ان فعل فيه فعل مذكور اى يأخذ ويلاحظ ويذكر  
بهذه الحثية فيوم الجمعة مثلا ومثل شهدت يوم الجمعة

من حيث ان فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم  
فيه ليس من حيث ان فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور

هو اول ما يخفى على تقدير اعتبار قد الحثية بمعنى ان قيد الحثية وانما  
لا بد من الاجراء غير المحذوف ومثل شهدت يوم الجمعة الا ان يلزم الاستثناء

ولا يخفى ان على تقدير اعتبار قد الحثية لاحاطة الاقوله مذكور لالا زيادة  
تصوير العرف وقوله (من زمان او مكان) بيان لما الموصولة والموصوف

شارة المسمى المفعول فيه ونمسه لبيان حكم منها وهو المفعول فيه  
مما بان ما يظهر فيه في وهو محذوف بها وما يقدر فيه في وهو مشهور

تعد برها وهذا دخلا فاصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول  
فيها انما ما يظهر فيه في وهو محذوف بها وما يقدر فيه في وهو مشهور

فان من زمان او مكان قد جعل المصدر حثيا جذا للمضاف  
المصدر جارزا

وهو المشهور في يوم الجمعة فليس محذوف وتضم كل ما في المفعول  
فيها انما ما يظهر فيه في وهو محذوف بها وما يقدر فيه في وهو مشهور

فان من زمان او مكان قد جعل المصدر حثيا جذا للمضاف  
المصدر جارزا

وهو المشهور في يوم الجمعة فليس محذوف وتضم كل ما في المفعول  
فيها انما ما يظهر فيه في وهو محذوف بها وما يقدر فيه في وهو مشهور

فان من زمان او مكان قد جعل المصدر حثيا جذا للمضاف  
المصدر جارزا

وهو المشهور في يوم الجمعة فليس محذوف وتضم كل ما في المفعول  
فيها انما ما يظهر فيه في وهو محذوف بها وما يقدر فيه في وهو مشهور

فان من زمان او مكان قد جعل المصدر حثيا جذا للمضاف  
المصدر جارزا

وهو المشهور في يوم الجمعة فليس محذوف وتضم كل ما في المفعول  
فيها انما ما يظهر فيه في وهو محذوف بها وما يقدر فيه في وهو مشهور

فان من زمان او مكان قد جعل المصدر حثيا جذا للمضاف  
المصدر جارزا

وهو المشهور في يوم الجمعة فليس محذوف وتضم كل ما في المفعول  
فيها انما ما يظهر فيه في وهو محذوف بها وما يقدر فيه في وهو مشهور

فان من زمان او مكان قد جعل المصدر حثيا جذا للمضاف  
المصدر جارزا

وهو المشهور في يوم الجمعة فليس محذوف وتضم كل ما في المفعول  
فيها انما ما يظهر فيه في وهو محذوف بها وما يقدر فيه في وهو مشهور

فان من زمان او مكان قد جعل المصدر حثيا جذا للمضاف  
المصدر جارزا

وهو المشهور في يوم الجمعة فليس محذوف وتضم كل ما في المفعول  
فيها انما ما يظهر فيه في وهو محذوف بها وما يقدر فيه في وهو مشهور

المفعول فيه في المفعول فيه وقد...  
تضمن المفعول فيه معنى وانما تضمن معنى...  
المفعول فيه في المفعول فيه وقد...  
تضمن المفعول فيه معنى وانما تضمن معنى...

انما يقع بمخبر عن قول...  
الشيء وهو ما يكون مقداره معلوما كالزجر والبيئة...  
عوضا قدي

الا على المنصوب بقدر في واما المجرور...  
حرف الجر لا مفعول فيه والمضموم...  
ايضا مفعولا فيه ولذلك قال...  
المفعول فيه (تقدير في) اذ التلظظ...  
الزمان كلها) منها كان الزمان...  
في لان اليهم منها جاز ومفهوم...  
كالصدر والجدود منها محمول...  
في الزمانية نحو صبت دهرها...  
ان كان المكان منها (اي قبل ذلك)...  
لاشتركتها في الابهام نحو جلست...  
بها بل يكون محمدا فلا يقبل...  
المبهم لاختلفا فيها اذا وصفت...  
المبهم) من المكان (بالبحرات...  
وشمال وفوق وتحت وما في معناها...  
يتناول جميع ما يقابل وجهه الى...  
وللم يتناول هذا التفسير بعض...  
نصبها قال (وجعل عليه) اي على...

لان الفعل يدل بصيغة على الزمان...  
يتعدى الى جميع المصدر فكذلك...  
لان الفعل لا يدل قطعا على الوقت...  
نعم يدل على الزمان المعين كالماضي...  
التعريف الى ان الضمير كان راجعا...  
والاولى لتأنيدها ويشير الى راجع...  
فالذكر تبا وتبا والتقسيم الثاني...  
المبهم من المضاف اليه التذكير...  
او يكون تبا وتبا...  
وذلك اذ الفعل لا يدل على المكان...  
من لان اللفظ على الشيء...  
ودلا لا الفعل على المكان...  
يدل فعلا على مطلق المكان...  
الذي يفهمه

ولم يجعل على المكان...  
من المستعير والسؤال...  
بل لانهات الاول الزمان...  
اليهم والثاني محمدا ولم يوجد...  
تضمنوا المفعول فيه معنى وانما تضمن معنى...  
المفعول فيه في المفعول فيه وقد...  
تضمن المفعول فيه معنى وانما تضمن معنى...

قالوا وحمل عليه...  
ايضا فانها...  
البحرات التي...  
المفهوم...  
الذي...  
قالوا وحمل عليه...  
ايضا فانها...  
البحرات التي...  
المفهوم...  
الذي...

**عند ولدني وشبهها) نحو دن وسوي (لا يهاهما) اي لا يها م**  
**عند ولي ولم يذكر وجه عمل شبهها عليه لان حكمه حكمها وفي**  
**بعض النسخ لا يهاهما كما هو الظ وكذا جعل على الميم من المكان**  
**(لفظ مكان) وان كان معنا نحو حلسلت مكانك (بكثرة)**  
**في الاستعمال مثل الجها تالست لا يها ميه (و) كما جعل عليه**  
**(ما بعد دخلت) وان كان معنا نحو دخلت الدار لكثرته وفي**  
**الاستعمال لا يها ميه (على الاصح) اي على اللذهي الاصح فان ذهب**  
**بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصح**  
**استعماله في المجرى كندف ككثره استعماله وهذا جعل تأمل**  
**فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا يشك**  
**ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب**  
**المفعول فيه كما اقلت دخلت الدار في البلد الفلا في الظ انه**  
**مفعول به لا مفعول فيه وما يوجب ذلك ان كل فعل نسبي الى مكان**  
**خاص يوقعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه**  
**اذا قلت ضربت زيد في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول**  
**ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربت في البلد وفعل**  
**الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال ادخل في البلد**

والمفعول عليه  
 راجعا الى الميم  
 يعمله ما بعده  
 ولا تكون  
 لا يها ميه  
 حواله  
 لانها اذا قلت دخلت عندك ولدك وشبهها  
 لا يكون  
 لا يها ميه  
 لانها اذا قلت دخلت عندك ولدك وشبهها

قولك بعد دخلت فيه نظرا لان ورود ما بعد دخلت انما هو  
 على جملته لتبديري في الميم لا على تفسير الميم لان  
 المراد بما بعد دخلت هو المكان الميم قوله فاجاب في ذلك  
 ليس بمعنائه بل بالسؤال فان قيل لا يستلزم معية القيسير  
 بالبيان ثم لو كان السؤال المحصور القيسير بتقدير في الميم  
 ولم يكن هذه الاشياء وبهت يكون ذلك الجواب مقابلا  
 للسؤال ويمكن ان يقال ان الميم في الاصطلاح انما هو  
 الجها تالست والسؤال انما هو المحصور القيسير بتقدير في  
 في الميم بالمعنى الاصطلاح فاجاب ان هذه الاشياء محمولة  
 على الميم المصطلح لوجود الياها الم القوي نحو جند  
 وما يقابره من هوزنك وسكنت نحو دخلت الدار ونزلت  
 المكان وسكنت البلد هتدي  
 نسب على الطرفية عند سيويه نحو فانه الدار مكان  
 محدد ومعين لا بد من لفظ في الا انه حذف منه للفظ اسما  
 اي كثره استعمال هذا المثال ويكون استعمال الدخول  
 مع المكان المحدد وكثيرا وكثيرة يستلزم تحفيف ذلك اللفظ  
 وقال المرحوم ان دخلت عند ما بعد مفعول به فلا يشدود  
 فيه على قوله والاكثر على ان لازم وما بعده منصوب في الطرفية  
 فيكون شاذ وهو الاصح لان مسيدده على معنى الفعول  
 نحو الدخول في الاغلب مبداء لللازم وكذا السكون  
 والتزول ولا ننسب الدخول المخرج وهو لازم اتفاقا  
 وكذا ضد السكون التحريك وهذا التزول لا يقال وهما  
 لا زمان ولا اناس استعمال هذه الافعال مع في نحو دخلت  
 في الدار وسكنت في مسكن الذين ظلموا ونزلت في مكان يفتق  
 ان انصا بجا بعد ما على الطرفية عتاب

بمعنى لفظية في قولنا دخلت في الدار ما عرفت ان الدار مكان  
 معين والدخول لازم فلا بد من واسطة نحو ما في قوله  
 ونعام معناه ان كان لازما مفاعلا واذا تم فاعل يطل المفعول  
 نحو حلسلت مكانك كذا وصحت يوم الخميس وان كان متعليا  
 فاعل  
 والمفعول  
 ضرت زيد في مكان كذا  
 هذه السئلة اعلمك  
 فان كان لازم مفاعلا  
 وان كان متعليا  
 فالاصح  
 انما هو  
 في قوله  
 فان يطلع  
 فلا يصح  
 والمفعول  
 على هي  
 فاعل  
 والمفعول

انما هو  
 في قوله  
 فان يطلع  
 فلا يصح  
 والمفعول  
 على هي  
 فاعل  
 والمفعول

انما هو  
 في قوله  
 فان يطلع  
 فلا يصح  
 والمفعول  
 على هي  
 فاعل  
 والمفعول

الاستعمال في الفعل المضارع...  
الاستعمال في الفعل المضارع...  
الاستعمال في الفعل المضارع...

الاستعمال في الفعل المضارع...  
الاستعمال في الفعل المضارع...  
الاستعمال في الفعل المضارع...

الاستعمال في الفعل المضارع...  
الاستعمال في الفعل المضارع...  
الاستعمال في الفعل المضارع...

دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فبنسبة الدخول الى الدار  
لمست كنسبة الافعال الى ما يمكنها التي فعلت فيها فلا يكون الدار  
مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون  
اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن  
الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيديويه ان استعماله في شاذ  
وينسب الى المفعول فيه (بعامل مضمير) بلا شرطية التفسير نحو  
يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة (و) اي  
مضمرا (على شرطية التفسير) نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه  
بعينه كما في المفعول به (المفعول له هو ما فعل لاجل) اي قصدت  
او نيت وجوده وخرج به سائر الفاعيل ما فعل مطلقا او به  
او معه (فعل) اي عهد (مذكور) اي مفعولا حقيقة او كما فلا يخرج  
عنه ما كان فعل مقدرا كما اذا قلت تأديبا في جواب من قال لم ضربت  
زيدا فقول مذكور احتراز عن مثل العجبي التأديب فان قلت كيف صح  
الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجل مذكور في الجمل كما  
في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في  
ضربت تأديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد  
اح نحو العجبي التأديب الذي ضربت لاجل اللطم الا ان يرد بذكره

وحيث وحرفا نفي والاستفهام وفي الاحرار والنهي عند خوف  
ليس المنسب اليه صفة نحو كل يوم صمت فيه في الصيغ باللفظ  
على جمل فعلية نحو اطقت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيه  
وقبيلتيه في الامران في نقل زيد سار ويوم الجمعة صمت فيه  
لاجل ويترجم الرفع بالابتداء عند عدم قية خلافه او عند  
وجوده في كاذ الفا جاء واما نحو صمت فيه فاذا يوم الجمعة  
شاذ فيه  
مشتا محذوف نحو واخر محذوف والمبتدأ اي هذا باب المفعول له  
وال مفعول مالم يسم فاعله هتدي  
اشارة الى قسم المفعول له العلة الغائية وسببها محذوف فيكون  
فول لاجل محذوف على عموم الجواز  
قول المقصد تفصيلا ويسبغ حوده آه اراد ان المفعول له ضمنا  
فسم بفعل الفعل لاجل تفصيل ويكون عن غرضها ومقصودها من  
الفعل يحصل منه في ترتيبه يكون علا جسيبا لتفعل مفعولا  
بجسب الخاريج وقسم بفعل الفعل لاجل وجوده ويكون مفعولا  
وموجودا قبل الفعل وهو العمل يكون على الخارج كقولك  
فعدت عنكم بغيرنا فان كان عين علا مؤثرة للمقود موجودة  
قبل فاة قبل التأديب مما لضرب فكيف يحصل قبل ان يحصل  
باعتبار تقمته وهو التأديب لانه هو الاتصال يكاد دم  
الاخلاق  
سبقت زيدا تأديبا  
اما تفصيل  
ان كان المفعول له مفعولا  
وكان الخارج مسببا لفعل  
اعلم ان العالج المفعول له التنكير في الاستعمال ولذا لا يجر  
الجر من اشتراط تنكيره فلم يجوز كون معرفته كاملة  
ونحو كرهنا التأديب فان التأديب فعل الضرب الا انك  
لم تذكره في قولك العجبي التأديب

الاستعمال في الفعل المضارع...  
الاستعمال في الفعل المضارع...  
الاستعمال في الفعل المضارع...

فقد انقلب على عيني الجبل وقول بلقاء ظاهر للزواج  
 بان يكون هذا الخلافا واما ظاهره في قوله لا يزوج  
 بما يقتضيه اللفظ فلا يزوج فلفظ هذا في ظاهره  
 الشارح وفيما قال القاصد فلفظ هذا في ظاهره  
 اي يخالف هذا القول لا يزوج ولا يزوج فلفظ هذا في ظاهره  
 بعد نقل اجازة على كونه معولا مستقلا

المترسب به هو متعلق باصل الالباب بغير ترجمة الالباب بالمفعول  
 كما هو عند الجاهلين من حيث خلافا للزواج فاذ لا يزوج  
 بابا برأسه بل يجعل من باب المفعول المطلق كما هو عند  
 اتقويين  
 وافادته في قوله ظاهرا والاطهر ان يقول حاله في الزواج  
 هذا خلافا لان قولنا لتمامه اصله وخلافا لما وقع منه  
 ع

مذهب الزواج ان ما تسمى النخوة مفعولا له هو المفعول  
 المطلق وذلك لما رأى من تكون عامل المفعول له تفصيلا وبيننا  
 له كما في خبرته نأديا فالنكاح يوجب الضرب بيان له فكان ذلك  
 قلت اريد الضرب تأديا ويصح ان يقال الضرب هو  
 التأديب فصار مثل ضربت ضربا فيكون مضمون العامل  
 والمفعول ولا يطرح له بهذا جميع انواع المفعول له فان  
 ليس بيان الجرم ولا يقال فعود حين الاجازة وكذلك في قولك  
 جئتكم اصلاحا بالاعطاء او النصح او نحوه فانما الجرم ليس  
 بيانا للاصلاح بل بيان الاعطاء او النصح كما صرحت بيوله  
 بقدر في مثل فعود حين ويصح اصلاح على حذف المضاف  
 وهو تكلف

ابو اسحق ابراهيم بن السري في الزواج الضرب بمعنى تأديبا  
 ما سيذكر كتاب مصنف القرآن الكريم وكتاب الاملا وكتاب ما في  
 منها جرح المنطق وكتاب الاستحقاق وكتاب العرف وكتاب القوم  
 وكتاب الفرق وكتاب خلق الانسان وكتاب خلق النفس وكتاب  
 مختصر في النحو وكتاب فعلت وافعلت وكتاب ما في الضرب وما  
 لا يضر في وكتاب شرح ابيان سيويه وكتاب النوادر وكتاب  
 الانوار جمع ١٩ جازي الاخر ٣٠٠٠ وفاق سني سكتا  
 مختا وزيد ابن سنان

قال عنه مصد دالار في كونه مضمون عامل المفعول له تفصيلا  
 وبيننا ناك في ضربت تأديبا فان معناه اديت بالضرب تأديبا  
 لظا هو المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور واطلاق قوله  
 لانه

على نيابة  
 على الصفة كما في قوله  
 سوطا من سوط سوطا  
 فتح يلفظ  
 واستدلوا على ذلك بما  
 للتأديب قولوا ان مصدر  
 معنى التحليل من الضرب  
 المصدر لظا ظهر اشتراح  
 المفعول له عنده وكان  
 على كونه تأديبا والمفعول  
 او تقدير المضاف مجيما  
 لا  
 قوله وهذا ايضا خلافا  
 الا ان المفعول ليس بالمراد  
 حدثت في ذكره وانما المراد  
 على  
 قوله هذا ايضا خلافا  
 الا ان المفعول ليس بالمراد  
 حدثت في ذكره وانما المراد

فعل  
 ارادة معه للعلوية  
 فعل هو الضرب  
 وقعدت عن الحرب  
 فانما المفعول  
 مستقلا غير داخل  
 فانه المفعول له  
 فعله فالعني عنده  
 وجبت في القعود  
 قعود حين ورد قول  
 في حقيقة الاربعة  
 زيد راجعا وزيد وقت  
 نصيبه ان شرط اشترط  
 فان لا يتنم والاكرام  
 ما يسترخ من اللين  
 مفعول على على ما يدل  
 نصيبه تقدير في  
 لانها اذا ظهرت  
 الافعال فلا يقدر

فعل  
 ارادة معه للعلوية  
 فعل هو الضرب  
 وقعدت عن الحرب  
 فانما المفعول  
 مستقلا غير داخل  
 فانه المفعول له  
 فعله فالعني عنده  
 وجبت في القعود  
 قعود حين ورد قول  
 في حقيقة الاربعة  
 زيد راجعا وزيد وقت  
 نصيبه ان شرط اشترط  
 فان لا يتنم والاكرام  
 ما يسترخ من اللين  
 مفعول على على ما يدل  
 نصيبه تقدير في  
 لانها اذا ظهرت  
 الافعال فلا يقدر

فعل  
 ارادة معه للعلوية  
 فعل هو الضرب  
 وقعدت عن الحرب  
 فانما المفعول  
 مستقلا غير داخل  
 فانه المفعول له  
 فعله فالعني عنده  
 وجبت في القعود  
 قعود حين ورد قول  
 في حقيقة الاربعة  
 زيد راجعا وزيد وقت  
 نصيبه ان شرط اشترط  
 فان لا يتنم والاكرام  
 ما يسترخ من اللين  
 مفعول على على ما يدل  
 نصيبه تقدير في  
 لانها اذا ظهرت  
 الافعال فلا يقدر

فعل  
 ارادة معه للعلوية  
 فعل هو الضرب  
 وقعدت عن الحرب  
 فانما المفعول  
 مستقلا غير داخل  
 فانه المفعول له  
 فعله فالعني عنده  
 وجبت في القعود  
 قعود حين ورد قول  
 في حقيقة الاربعة  
 زيد راجعا وزيد وقت  
 نصيبه ان شرط اشترط  
 فان لا يتنم والاكرام  
 ما يسترخ من اللين  
 مفعول على على ما يدل  
 نصيبه تقدير في  
 لانها اذا ظهرت  
 الافعال فلا يقدر

فعل  
 ارادة معه للعلوية  
 فعل هو الضرب  
 وقعدت عن الحرب  
 فانما المفعول  
 مستقلا غير داخل  
 فانه المفعول له  
 فعله فالعني عنده  
 وجبت في القعود  
 قعود حين ورد قول  
 في حقيقة الاربعة  
 زيد راجعا وزيد وقت  
 نصيبه ان شرط اشترط  
 فان لا يتنم والاكرام  
 ما يسترخ من اللين  
 مفعول على على ما يدل  
 نصيبه تقدير في  
 لانها اذا ظهرت  
 الافعال فلا يقدر

فعل  
 ارادة معه للعلوية  
 فعل هو الضرب  
 وقعدت عن الحرب  
 فانما المفعول  
 مستقلا غير داخل  
 فانه المفعول له  
 فعله فالعني عنده  
 وجبت في القعود  
 قعود حين ورد قول  
 في حقيقة الاربعة  
 زيد راجعا وزيد وقت  
 نصيبه ان شرط اشترط  
 فان لا يتنم والاكرام  
 ما يسترخ من اللين  
 مفعول على على ما يدل  
 نصيبه تقدير في  
 لانها اذا ظهرت  
 الافعال فلا يقدر

من تواضعها ان لا تنوع  
 التواضع اوس كما مطبعا مثل  
 قول تعالى ونزلنا من السماء  
 مطبوعه لا مر الله  
 التصديق التصديق يقال تصدع القوم ان يفرقوا من  
 الله عليه التصديق من المارة اذ ايت ذلك الكلام ما شاع  
 من كون المفعول ليس بالجاره  
 من قول الله تعالى ونزلنا من السماء مطبوعه  
 من قول الله تعالى ونزلنا من السماء مطبوعه  
 من قول الله تعالى ونزلنا من السماء مطبوعه  
 من قول الله تعالى ونزلنا من السماء مطبوعه

المفعول المطلق فيسقط بالفعل وبلا واسطه تعلق المصدر  
 فلهذا قال وانما يجوز الاتحاق وجب الدين  
 لا هو طعمها ولا هو ارسلتها لنا كل من حشر ان الارض  
 حتى مات من الجوع والعطش محمد اهدى

لان اللام وضعت للتقليل والاصل فيها وضع لان يكون  
 لفظا استفاد ما وضع هو من لفظه لا من غيره كما كان ال  
 ايقادها ح ح استيقان او اعراض  
 وضع المظهر موضع الضمير وعبر عن التقدير بالضمير  
 للتبيين لجران الاصطلاح باملاق كمالا للفظين  
 وقد يفرق بينهما بان التقدير في اللفظ مع ايقاد في النية  
 والكيف هو التوك في اللفظ والنية هتدى بلامه

اعلم ان اللام يجوز حذفها عند حصول اشتراط ثلثة احوال  
 ان يكون مصدرا والتان ان يكون فعلا لتفاعل الفعل المطلق  
 وانما ان يكون مفعولا في الوجود وانما يذكر المص  
 لان قول فعله لتفاعل الفعل المطلق انما هو لان فعل  
 فاعل الفعل المطلق ان يكون المصدر والماد كزمانه المفعول  
 المطلق كقوله انما يجوز فان كان احد هان جواز الحذف مقصود  
 على حصول ما يذكر من الشرطين وهما فاعله وانما وانيتها  
 ان انما اللام جائز عند حصولها لكن تفصيل هذا المقام  
 بان يقال ان جواز الاشارة اذا كان المفعول له معرفة او  
 قريبا منها واما اذا كان نكرة فضعف عند بعض اخر لان  
 اذا كان نكرة محضة تكون له شبه خاص بالمفعول المطلق  
 الذي للتاكيد وكما لا يجوز انجراره باللام كذلك لا يجوز انجر  
 المفعول له المشابهة للمفعول المطلق ولا نوح يشبه الحال والتعبر  
 من اللفظ لتكرره ومجهزته المعنى لا في من لسان فيجاء بكون  
 منصوبا كما يكون منصوبين واذا انصب متع من الحرف  
 فالصحة انما يجوز حذف اللام اذا حصل شرطها  
 فانما ليس ليس بمصدر فلا يدخل في الفعل المذكور ايضا لان  
 اذا لم يكن مصدرا لم يكن من جنس الفعل المطلق فكيف يتدرج فيه  
 لان لا ليس ليس بمصدر حتى يكون على المعنى له هو حصة وانما  
 لا يكون على

كقول تعالى ما شاع تصدع من خشية الله وقوله تعالى فظلم من الذين  
 هادوا حرمنا وقوله على السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اى لجهنم  
 وكان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية  
 وكان الاصل بقاءها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية  
 الى شرط بل الحاجة اليها انما تكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما  
 يجوز حذفها ولم يكف ارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز  
 حذفها كما يجوز ذكرها (اذا كان) المفعول له (فعل) اجترار عينا  
 اذا كان عينا نحو حجتك للسمن (فاعل الفعل المطلق) اى تحذف فاعله  
 وفاعلها ملة اجترار عا اذا كان فعلا لغيره نحو حجتك لجسك اى  
 (ومقادير) اى الفعل المذكور (في الوجود) بان يحدد زمان وجودها  
 نحو حضرت تاديس اذ زمان الضرب والتأديب واحدا لا معايرة  
 بينها الا لا اعتد او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان  
 وجود الاخر فوقع من الحرب جينا فان زمان الفعل اعني العقود  
 بعض زمان المفعول له اعني الجين وهو شهد الحرب ايقاعا للصلح  
 بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان  
 الفعل اعني شهد الحرب واجترار ذلك التقيد عا اذ لم يكن مقارنا  
 له في الوجود نحو اكرمك اليوم لو عدى بذلك امس وانما شرط

من تواضعها ان لا تنوع  
 التواضع اوس كما مطبعا مثل  
 قول تعالى ونزلنا من السماء  
 مطبوعه لا مر الله  
 التصديق التصديق يقال تصدع القوم ان يفرقوا من  
 الله عليه التصديق من المارة اذ ايت ذلك الكلام ما شاع  
 من كون المفعول ليس بالجاره  
 من قول الله تعالى ونزلنا من السماء مطبوعه  
 من قول الله تعالى ونزلنا من السماء مطبوعه  
 من قول الله تعالى ونزلنا من السماء مطبوعه  
 من قول الله تعالى ونزلنا من السماء مطبوعه

اعلم ان اللام وضعت للتقليل والاصل فيها وضع لان يكون  
 لفظا استفاد ما وضع هو من لفظه لا من غيره كما كان ال  
 ايقادها ح ح استيقان او اعراض  
 وضع المظهر موضع الضمير وعبر عن التقدير بالضمير  
 للتبيين لجران الاصطلاح باملاق كمالا للفظين  
 وقد يفرق بينهما بان التقدير في اللفظ مع ايقاد في النية  
 والكيف هو التوك في اللفظ والنية هتدى بلامه







والا انما ينقسم على اثناس عروفا موصولة ومقتضها ومؤكد  
 ومترادفة ومتناجزة وحقيقة ومقدرة ودائمة ومقارنة  
 حقيقة ومتناجزة كما وتمازج عليا على وقارية على غيره ما  
 فالعطف هي اسم جامع موصوف بنصفه هي المالك الحقيقة  
 فكان الاسم الجامع وطاء العطف هو انما انزلناه قرنا  
 عربيا وانتقل هي التي تبدل في احوال وينقل عنها من  
 جازي زيد وكما والمؤكد وهي التي ليست بتبدل ولا ينقل  
 عندها لئلا يفرق بين احوال عطفها والمترافة في وقع بعد  
 حال اخرى وذي النحال واحد نحو جازي زيد حاضرا بانيا حاضرا  
 اذ اجعلت ما حاضرا لانه لا يزيد ولا ينقص حاضرا واما المتناجزة  
 جعلت قبلها نحو جازي زيد قائما متفرقا وتقدره هي التي  
 لا شئت لدها كما في ذلك الحقا حقيقة بل مقدره ثوبها  
 كقولنا تقابل سلام عليك طيبة فادخلوها ما لا بد من فانها  
 ان يكون المدخول حال المدخول فملا فاما اذ قدر المدخول  
 فانا ان العطف حاصل في زمان المدخول فصح المقارنة المطلوبة  
 وكذا قوله تعالى وينزلناه واسحق نبيا الآية وقوله تعالى  
 انا انزلناه شاهدا ومبشرا ونذيرا الآية وان شاء الله  
 امنين وقوله تعالى وتنحون الكمال بيوتنا الآية والاضابط  
 ان كل مستقل لا يقع حالا حقيقة بل مقدره والقدامة  
 هي لا يزول منها الحقيقة او غالبا في المؤكد كقولك استغفر  
 نوابيا ويدا يوبك عطوفا والمقارنة حقيقة نحو جازي  
 زيد قائما والمقارنة حكما نحو جازي زيد والشئس طالعة  
 فان هذا المقارنة تافهية والاولى فعل والمارة على غيرها  
 التي قامت بذي النحال نحو جازي زيد قائما وتمازج على غيرها  
 التي قامت بمسقل ذي النحال نحو جازي زيد قائما ابوه  
 من هذا التي جعل او انقلبه في هذا القسم بها لا نقلبه غالبا  
 وهي موصولة والذات الفعل المسند اليها في قولك قد  
 حال لا يترى يستمر بلي

وما تلحق كمالا بالمفاعيل لانها مفصلة في الكلام كما ان المفعول  
 كذلك وايضا الحال شبه خا من المفعول فيه وهو لا ينال على  
 الزمان كالظرف  
 اعلم والمواد من الهيئة هي الصورة التي عليها الفاعل عند حيدود  
 الفعل والمفعول  
 عند وقوع الفعل وهي  
 عند وقوع الفعل وهي موصولة  
 لانها تدوم بل تبدل وتتغير في  
 كونه مستداما

مستند ما من اللفظي (وجاز) اعلم يستع العطف (تعين العطف)  
 حيث لا يصل على عمل العامل المعنوي بل اجتمع جواز وجه  
 وهو العطف (نحو ما زيد وعمر ووالا) اي وان لم يحضر العطف بل  
 امتنع (تعين نصب) حيث لا وجه سواء (نحو ما لك وزيد  
 وما شانك وعمر) فانه امتنع العطف فيما لانا العطف على الضمير  
 الجوز بلا اعادة الكار غير جائز ولم يحضر عطف عمر على النشان

اذا السؤال عن شيئا منها لان عن شيئا احدها ونفس الاخر وما  
 مما تلوه فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى مالك وزيد  
 ما تصنع وزيدا ومعنى ما زيد وعمر وما يصنع زيد وعمر (الحال)  
 لما فرغ من المفاعيل شرع في المخاطباتها وهو (ما بين هيئة الفاعل  
 او المفعول) اي من حيث هو فاعل ومفعول كما هو الظاهر  
 في ذكر الهيئة يخرج ما بين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل  
 او المفعول به يخرج ما بين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفتها  
 المستدا نحو زيد العالم اخوك ونصبة الهيئة يخرج صفة الفاعل  
 او المفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل والمفعول به مطلقا  
 لان من حيث هو فاعل ومفعول وهذا التردد على سبيل منع  
 الحلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا (لفظا)

مستند ما من اللفظي (وجاز) اعلم يستع العطف (تعين العطف)  
 حيث لا يصل على عمل العامل المعنوي بل اجتمع جواز وجه  
 وهو العطف (نحو ما زيد وعمر ووالا) اي وان لم يحضر العطف بل  
 امتنع (تعين نصب) حيث لا وجه سواء (نحو ما لك وزيد  
 وما شانك وعمر) فانه امتنع العطف فيما لانا العطف على الضمير  
 الجوز بلا اعادة الكار غير جائز ولم يحضر عطف عمر على النشان  
 اذ السؤال عن شيئا منها لان عن شيئا احدها ونفس الاخر وما  
 مما تلوه فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى مالك وزيد  
 ما تصنع وزيدا ومعنى ما زيد وعمر وما يصنع زيد وعمر (الحال)  
 لما فرغ من المفاعيل شرع في المخاطباتها وهو (ما بين هيئة الفاعل  
 او المفعول) اي من حيث هو فاعل ومفعول كما هو الظاهر  
 في ذكر الهيئة يخرج ما بين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل  
 او المفعول به يخرج ما بين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفتها  
 المستدا نحو زيد العالم اخوك ونصبة الهيئة يخرج صفة الفاعل  
 او المفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل والمفعول به مطلقا  
 لان من حيث هو فاعل ومفعول وهذا التردد على سبيل منع  
 الحلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا (لفظا)

مستند ما من اللفظي (وجاز) اعلم يستع العطف (تعين العطف)  
 حيث لا يصل على عمل العامل المعنوي بل اجتمع جواز وجه  
 وهو العطف (نحو ما زيد وعمر ووالا) اي وان لم يحضر العطف بل  
 امتنع (تعين نصب) حيث لا وجه سواء (نحو ما لك وزيد  
 وما شانك وعمر) فانه امتنع العطف فيما لانا العطف على الضمير  
 الجوز بلا اعادة الكار غير جائز ولم يحضر عطف عمر على النشان  
 اذ السؤال عن شيئا منها لان عن شيئا احدها ونفس الاخر وما  
 مما تلوه فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى مالك وزيد  
 ما تصنع وزيدا ومعنى ما زيد وعمر وما يصنع زيد وعمر (الحال)  
 لما فرغ من المفاعيل شرع في المخاطباتها وهو (ما بين هيئة الفاعل  
 او المفعول) اي من حيث هو فاعل ومفعول كما هو الظاهر  
 في ذكر الهيئة يخرج ما بين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل  
 او المفعول به يخرج ما بين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفتها  
 المستدا نحو زيد العالم اخوك ونصبة الهيئة يخرج صفة الفاعل  
 او المفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل والمفعول به مطلقا  
 لان من حيث هو فاعل ومفعول وهذا التردد على سبيل منع  
 الحلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا (لفظا)

والا انما ينقسم على اثناس عروفا موصولة ومقتضها ومؤكد  
 ومترادفة ومتناجزة وحقيقة ومقدرة ودائمة ومقارنة  
 حقيقة ومتناجزة كما وتمازج عليا على وقارية على غيره ما  
 فالعطف هي اسم جامع موصوف بنصفه هي المالك الحقيقة  
 فكان الاسم الجامع وطاء العطف هو انما انزلناه قرنا  
 عربيا وانتقل هي التي تبدل في احوال وينقل عنها من  
 جازي زيد وكما والمؤكد وهي التي ليست بتبدل ولا ينقل  
 عندها لئلا يفرق بين احوال عطفها والمترافة في وقع بعد  
 حال اخرى وذي النحال واحد نحو جازي زيد حاضرا بانيا حاضرا  
 اذ اجعلت ما حاضرا لانه لا يزيد ولا ينقص حاضرا واما المتناجزة  
 جعلت قبلها نحو جازي زيد قائما متفرقا وتقدره هي التي  
 لا شئت لدها كما في ذلك الحقا حقيقة بل مقدره ثوبها  
 كقولنا تقابل سلام عليك طيبة فادخلوها ما لا بد من فانها  
 ان يكون المدخول حال المدخول فملا فاما اذ قدر المدخول  
 فانا ان العطف حاصل في زمان المدخول فصح المقارنة المطلوبة  
 وكذا قوله تعالى وينزلناه واسحق نبيا الآية وقوله تعالى  
 انا انزلناه شاهدا ومبشرا ونذيرا الآية وان شاء الله  
 امنين وقوله تعالى وتنحون الكمال بيوتنا الآية والاضابط  
 ان كل مستقل لا يقع حالا حقيقة بل مقدره والقدامة  
 هي لا يزول منها الحقيقة او غالبا في المؤكد كقولك استغفر  
 نوابيا ويدا يوبك عطوفا والمقارنة حقيقة نحو جازي  
 زيد قائما والمقارنة حكما نحو جازي زيد والشئس طالعة  
 فان هذا المقارنة تافهية والاولى فعل والمارة على غيرها  
 التي قامت بذي النحال نحو جازي زيد قائما وتمازج على غيرها  
 التي قامت بمسقل ذي النحال نحو جازي زيد قائما ابوه  
 من هذا التي جعل او انقلبه في هذا القسم بها لا نقلبه غالبا  
 وهي موصولة والذات الفعل المسند اليها في قولك قد  
 حال لا يترى يستمر بلي

مستند ما من اللفظي (وجاز) اعلم يستع العطف (تعين العطف)  
 حيث لا يصل على عمل العامل المعنوي بل اجتمع جواز وجه  
 وهو العطف (نحو ما زيد وعمر ووالا) اي وان لم يحضر العطف بل  
 امتنع (تعين نصب) حيث لا وجه سواء (نحو ما لك وزيد  
 وما شانك وعمر) فانه امتنع العطف فيما لانا العطف على الضمير  
 الجوز بلا اعادة الكار غير جائز ولم يحضر عطف عمر على النشان  
 اذ السؤال عن شيئا منها لان عن شيئا احدها ونفس الاخر وما  
 مما تلوه فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى مالك وزيد  
 ما تصنع وزيدا ومعنى ما زيد وعمر وما يصنع زيد وعمر (الحال)  
 لما فرغ من المفاعيل شرع في المخاطباتها وهو (ما بين هيئة الفاعل  
 او المفعول) اي من حيث هو فاعل ومفعول كما هو الظاهر  
 في ذكر الهيئة يخرج ما بين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل  
 او المفعول به يخرج ما بين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفتها  
 المستدا نحو زيد العالم اخوك ونصبة الهيئة يخرج صفة الفاعل  
 او المفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل والمفعول به مطلقا  
 لان من حيث هو فاعل ومفعول وهذا التردد على سبيل منع  
 الحلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا (لفظا)

مستند ما من اللفظي (وجاز) اعلم يستع العطف (تعين العطف)  
 حيث لا يصل على عمل العامل المعنوي بل اجتمع جواز وجه  
 وهو العطف (نحو ما زيد وعمر ووالا) اي وان لم يحضر العطف بل  
 امتنع (تعين نصب) حيث لا وجه سواء (نحو ما لك وزيد  
 وما شانك وعمر) فانه امتنع العطف فيما لانا العطف على الضمير  
 الجوز بلا اعادة الكار غير جائز ولم يحضر عطف عمر على النشان  
 اذ السؤال عن شيئا منها لان عن شيئا احدها ونفس الاخر وما  
 مما تلوه فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى مالك وزيد  
 ما تصنع وزيدا ومعنى ما زيد وعمر وما يصنع زيد وعمر (الحال)  
 لما فرغ من المفاعيل شرع في المخاطباتها وهو (ما بين هيئة الفاعل  
 او المفعول) اي من حيث هو فاعل ومفعول كما هو الظاهر  
 في ذكر الهيئة يخرج ما بين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل  
 او المفعول به يخرج ما بين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفتها  
 المستدا نحو زيد العالم اخوك ونصبة الهيئة يخرج صفة الفاعل  
 او المفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل والمفعول به مطلقا  
 لان من حيث هو فاعل ومفعول وهذا التردد على سبيل منع  
 الحلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا (لفظا)

معنى لا يتصل غيره بزيد فيا وفي زيد فايد بعد اللات المتضمنة  
 واتفقوا في اللغة عبارة عن مفعولها الكلام وفي الاصطلاح  
 عبارة عما يستعاد من اللفظ  
 قوله من فغوى الكلام  
 قوله من فغوى الكلام  
 قوله من فغوى الكلام  
 قوله من فغوى الكلام  
 قوله من فغوى الكلام  
 قوله من فغوى الكلام  
 قوله من فغوى الكلام

وذلك الهدى تفصيل الفاعل ح

اي سواء كان الفاعل والمفعول الذي وقع الحال عنه لفظا او لفظيا بان يكون  
 فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه  
 من غير اعتبار معنى خارج عنه فيهم من فغوى الكلام سواء كانا مفعولا  
 حقيقة او حكما (او معنى) اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية  
 المفعول باعتبار معنى فيهم من فغوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه  
 والمراد بالفاعل والمفعول به اسم من لان يكون حقيقة او حكما فيدخل  
 فيه الحال عن المفعول معه كونه في معنى الفاعل والمفعول وكذا  
 المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فان معنى احدث الضرب  
 شديدا وكذا ايدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف  
 فاعلا او مفعولا يصح حذفه ويقام المضاف اليه مقامه فكانه  
 الفاعل والمفعول تصور بل يتبع ملء ابراهيم حقيقا وان يأكل لحم  
 اخيه ميتا فان يصح ان يقال بل يتبع ابراهيم حقيقا مقام بل يتبع ملء  
 ابراهيم وان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا  
 ومفعولا وهو جزم المضاف اليه فكان الحال من المضاف اليه هو الحال  
 عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان داود هو اولا  
 مقطوع مصحين فقول مصحين حال من هو لا باعتبار ان الذا  
 المضاف اليه جزمه فان داود الشيء اصلا والدا بر مفعول الم اسم فاعل

ومثال الفاعل معنى فغوى في الدار فانما فانما حال من زيد  
 وهو ليس بها على لفظا لانه مبتدأ فاعل حصل وواصل  
 الذي هو محذوف وتحت المعنى ومثال المفعول معنى هذا زيد  
 فانما وقاما حال من زيد وهو مفعول معنى تقدير وانه عليه  
 والمرض ووقوع الحال عن المفعول فيه وله جائز تكونهما  
 قسبين من المفعول به  
 ويجوز عطف احد على الفاعل والمفعول على الآخر كقولك  
 لغيت زيدا واكافه ماشيا  
 فتساءه وجدت الضرب حال كونه شديدا وهو هنا في معنى  
 حال من الضرب لا صفة اذ لا مطابقة بين الصفة والموصوف  
 اي كما يدخل الحال من المفعول معه والمفعول مطلق وله  
 اي المضاف اليه الذي هو زيد  
 فان فكرت في حقيقا فقوله نكلت او تبع ملء ابراهيم  
 حقيقا حال من المضاف اليه اي ابراهيم فلنا لان المضاف  
 اليه في معنى المضاف وهو مفعول كما ان اخيه في قوله يتبع  
 اي احد كما ان يأكل لحم اخيه ميتا فان متنا حال من زوجه  
 وهو مضاف اليه ومنه هنا ذهب بعضهم الى ان كل حال  
 وقع من غير الفاعل والمفعول فهو ما اول باحدها =  
 وان تبع ملء ابراهيم حقيقا وحققا حال من المضاف اليه  
 كقولك وتجهد هندى قائمة وكنسها من كل منين باطل  
 اليه من الحق

فان قلت قد يقع  
 الحال عن المضاف اليه  
 وقال وان تبع ملء ابراهيم حقيقا  
 وقال اي احد كما ان يأكل لحم اخيه ميتا فان متنا حال من زوجه  
 وقال وان تبع ملء ابراهيم حقيقا وحققا حال من المضاف اليه  
 وقال وتجهد هندى قائمة وكنسها من كل منين باطل  
 وقال وان تبع ملء ابراهيم حقيقا وحققا حال من المضاف اليه  
 وقال وتجهد هندى قائمة وكنسها من كل منين باطل  
 وقال وان تبع ملء ابراهيم حقيقا وحققا حال من المضاف اليه  
 وقال وتجهد هندى قائمة وكنسها من كل منين باطل

وغيره من افعال الضمير الالفاظ  
 او المفعول كقولهم وقع الحال منه  
 الضمير من اسناد اليه في الحقيقة مثل زيد قال  
 وقولهم من افعال الضمير في القطوع  
 وقولهم من افعال الضمير في القطوع  
 وقولهم من افعال الضمير في القطوع  
 وقولهم من افعال الضمير في القطوع

باعتبار الضمير المستكن في المفعول فكأن حاله من مفعول ما لم يسم فاعتر  
 ولو قرئتين على صيغة الماضي المعلوم من باب الثقيل وبين على  
 صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به لا  
 بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه والمفعول المطلق من غير ما  
 التجهيم الفاعل والمفعول الال دخول ما وقع حاله من المضاف اليه  
 (مثل ضربت زيدا قائما) مثلا اللفظي للمفوض حقيقة فان فاعلية تارة  
 المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه  
 من غير اعتبار معنى خارج عنه وبها ملفوظان حقيقة (وزيد في  
 الدار قائما) مثلا اللفظي للمفوض حكما فان فاعلية الضمير المستكن  
 في الطرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار  
 معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما (وهذا زيد قائما)  
 مثال المعنوي لان مفعولية زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام  
 ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ  
 هذا ولا شك انهما ليسا ما يقصد المتكلم الاختيار بينهما عن نفسه حتى  
 يقدر في نظم الكلام اشير او ابيه ويصير زيدا مفعولا لفظيا  
 بل مفعولية انما هي باعتبار معنى اشير او ابيه الخارج عن منطوق  
 الكلام باعتبار لصحة وقوع القائم حاله في معنوية اللفظية

المفعول له وفيه ما عرفت سابقا من ان لا يقع الحال منها  
 المستكن بل يقطع انما لان يحتاج اليه المفعول او  
 المفعول لا يدخل في الحال من المضاف اليه  
 المستكن يكون حاله من المفعول المطلق وهو المتكلم وان يكون  
 من المفعول اللفظي وهو زيد واقية  
 فان كانت قرينة او مقالية تبين صاحب الحال  
 ان يحصل لما قامت له من الفاعل والمفعول وان لم تكن فان  
 الحال من الفاعل وجب تقديرها اجزاها بالاداء اللبس  
 ضوليت وكذا زيد وان لم تقدم فهو من المفعول  
 ومنهم من قال الطريق في مثل ان يقال اقدم او يقوم لافانما  
 للبس الا ان علم السامع من لاقام منها وقيل انت تحذير  
 جعل حاله من افعالها شئت هندی  
 فان قائما حاله من زيد وهو ليس فاعل لفظا لان متدا كنه  
 فاعل معنى لان فاعل حصوله واحتماله وهو محذوف من حيث  
 المعنى مستوفى  
 فانما هو استقر واحتمل واحتمل في فاعله من الفعل  
 ضميره المظرف فيكون والدار باعتبار قيامه مقام مفعولها  
 ويكون ضميره فاعلا منطوقا واقية  
 ان زيد والدار قائما فان قائما حاله من ضمير والدار وهو الفاعل  
 لفظي هندی  
 ان يكون في حكم اللفظ لما سبق في قول واللفظ اما حقيق  
 او حكلي لغير اجراء احكام اللفظ عليه

باعتبار الضمير المستكن في المفعول فكأن حاله من مفعول ما لم يسم فاعتر  
 ولو قرئتين على صيغة الماضي المعلوم من باب الثقيل وبين على  
 صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به لا  
 بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه والمفعول المطلق من غير ما  
 التجهيم الفاعل والمفعول الال دخول ما وقع حاله من المضاف اليه  
 (مثل ضربت زيدا قائما) مثلا اللفظي للمفوض حقيقة فان فاعلية تارة  
 المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه  
 من غير اعتبار معنى خارج عنه وبها ملفوظان حقيقة (وزيد في  
 الدار قائما) مثلا اللفظي للمفوض حكما فان فاعلية الضمير المستكن  
 في الطرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار  
 معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما (وهذا زيد قائما)  
 مثال المعنوي لان مفعولية زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام  
 ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ  
 هذا ولا شك انهما ليسا ما يقصد المتكلم الاختيار بينهما عن نفسه حتى  
 يقدر في نظم الكلام اشير او ابيه ويصير زيدا مفعولا لفظيا  
 بل مفعولية انما هي باعتبار معنى اشير او ابيه الخارج عن منطوق  
 الكلام باعتبار لصحة وقوع القائم حاله في معنوية اللفظية

باعتبار الضمير المستكن في المفعول فكأن حاله من مفعول ما لم يسم فاعتر  
 ولو قرئتين على صيغة الماضي المعلوم من باب الثقيل وبين على  
 صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به لا  
 بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه والمفعول المطلق من غير ما  
 التجهيم الفاعل والمفعول الال دخول ما وقع حاله من المضاف اليه  
 (مثل ضربت زيدا قائما) مثلا اللفظي للمفوض حقيقة فان فاعلية تارة  
 المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه  
 من غير اعتبار معنى خارج عنه وبها ملفوظان حقيقة (وزيد في  
 الدار قائما) مثلا اللفظي للمفوض حكما فان فاعلية الضمير المستكن  
 في الطرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار  
 معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما (وهذا زيد قائما)  
 مثال المعنوي لان مفعولية زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام  
 ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ  
 هذا ولا شك انهما ليسا ما يقصد المتكلم الاختيار بينهما عن نفسه حتى  
 يقدر في نظم الكلام اشير او ابيه ويصير زيدا مفعولا لفظيا  
 بل مفعولية انما هي باعتبار معنى اشير او ابيه الخارج عن منطوق  
 الكلام باعتبار لصحة وقوع القائم حاله في معنوية اللفظية

ويعاملها آه فصل  
 الفعل ومعتوبها ويكون مطلقا  
 لا يلائم في الحال على ما ملأ المنوى ويجوز  
 والاستقبال لا يلائم في الحال لان الفعل متصرف في الماضي  
 لا يلائم في الحال على ما ملأ المنوى ويجوز  
 والاستقبال لا يلائم في الحال لان الفعل متصرف في الماضي

فعل متصرف في الماضي  
 لا يلائم في الحال على ما ملأ المنوى  
 ويجوز والاستقبال لا يلائم في الحال  
 لان الفعل متصرف في الماضي  
 لا يلائم في الحال على ما ملأ المنوى  
 ويجوز والاستقبال لا يلائم في الحال

**(ويعاملها) اي عامل الحال (اما الفعل) المفعول او المقدر**  
 فيكون افعالا او مفعولا او مقدرًا  
 فهو خبرية زيد قائما وزيد في الدار قائما ان كان الطرف مقدرًا  
**بالفعل (او شبهه) وهو ما يعمل على الفعل وهو من تركيبه كاسم**  
 الفاعل فهو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قائدا ان كان الطرف  
 مقدرًا باسم الفاعل وكاسم المفعول فهو زيد مضروب قائما  
**والصفة المشبهة فهو زيد حسن صاحبها (او معناها) المستنبط**  
 من قوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والنبية  
 فهو هذا زيد قائما كرا وكنداء والتمني والترجي والتشبيه  
**في نحو يا زيد قائما وليك عندنا مقبلا ولعله في الدار قائما**  
 وكأنت اسد صائلا (وشر لها) اي شرط الحال (ان تكون نكرة)  
 لان النكرة اصل والعرض هو تقيد الحدت المسنوبا لصاحبها  
**معرفه) لان الحكموم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف (ان)**  
 اي ليس شرطها يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في  
 غالب موادها اي اكثرها وبان ذلك ان مواد وقوع الحال في جميع  
 احدها فابكون ذوالحال فيه نكرة موصوفة فهو ما في زيد من  
 تميم فارسا او مغبية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى

هذا لا على ايهم مظهر عبارة الشاح وهو ان معنى الفعل  
 يفهم منه وانه واشير وجوبه اللذين  
 اعاد ايجازها كونها متضابرين فان المفعول على وقوع  
 الحال فيه عن المقدر والمقطع بخلاف المفعول كامل  
 والمراد من معنى الفعل الطرف والجار والمجرور واسم الفعل  
 ونحوها ما يفهم من معنى لا يجوز حروف الفعل وقابل  
 شبه ما يفهم من الفعل جو حروف كالاسم الفاعل  
 ونحوه وهذا الاستعمال الشاذ وقد يطلق شبه الفعل  
 على القليلين كما قال المصنف في معنى الفاعل وقد يطلق معنى  
 الفعل على القليلين كما في حروف الجر وانما حصر الاستعمال  
 الشاذ ليتمكن ان يقول لئلا لا يتقدم على العامل المعنوي  
 فان الحال يقدم على شبه الفعل اذ المكين مانع وقد تحقق  
 اطلاقات الثلث فليسا اسما في حقيقتها بل  
 المستنبط من فهمها علم  
 اي معنى الفعل اذ به كما ما يستنبط معنى ولا يكون موافقا له  
 فالاشتقاق عاقبة  
 قول لا لاشارة دون الاستفهام والنفي وان من كرهوه  
 المشبهة لعدم الاستعمال على غيرها  
 والعامل قائما وقائما وزيدا قائما اذ المستنبط من فروع  
 الكلام هذا لم يقدر ادعو وما اذ اقدر فيكون عاملا مفعولا  
 جانحين في حروف الجر  
 فان قلت لم كان عاملا الحال هذه الاشياء قلت لما كان العامل  
 ما يتقوم المعنى المقتضى لا عيب والمقتضى انشبا بحال  
 الحالية وهي لا يتحقق بدون العامل والمفعول ولا الوجود  
 بدونه هذه الاشياء فلا يجوز كان عاملا في حال الاشياء  
 عند المصنفين لان الكوفيين لم يشترطوا فيها التنكير  
 وجوزوا وقوع المعرفة حال لا في الامثلة وكما يجوز  
 في اخبار التعريف والتنكير يجوز فيها ايضا الان التنكير  
 عندم ايضا

الاشارة وانتم نون العالمين  
 اذ هذه افعال وانتم نون العالمين  
 انما هو من عالم ولا تتحقق بقوله انما  
 العلم ان قول  
 انما هو العالمين  
 انما هو عالم ولا تتحقق بقوله انما

فان قلت لم كان عاملا الحال هذه الاشياء قلت لما كان العامل  
 ما يتقوم المعنى المقتضى لا عيب والمقتضى انشبا بحال  
 الحالية وهي لا يتحقق بدون العامل والمفعول ولا الوجود  
 بدونه هذه الاشياء فلا يجوز كان عاملا في حال الاشياء  
 عند المصنفين لان الكوفيين لم يشترطوا فيها التنكير  
 وجوزوا وقوع المعرفة حال لا في الامثلة وكما يجوز  
 في اخبار التعريف والتنكير يجوز فيها ايضا الان التنكير  
 عندم ايضا

فإنها يفرق كل واحد منكم امر من عندنا ان جعلت امرًا حال من كل امر او  
واحدة ليد البراة في تصفيتها  
واقتة في خبر الاستهتام نحو هل تاك رجل راكبا او بعد الاقضية  
نقول انك خرج عبادة الربا بعينه  
لأنني خرج ما جاء في رجل الا راكبا او مقدا عليه الحال نحو جازي راكبا  
فانه يخرج لعدم تفسير المعرفة في تلك الحالة  
رجل وثانيتها ما يكون ذلك الحال في غير هذه الامور وغالب مواد  
من القسمين في الكلام  
وقوع الحال واكثرها هو هذه القسم ووقوع الحال في هذا القسم  
مشرط يكون صاحبها معرفة فقولها غالبا قيد لا شرط كون  
صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون  
صاحبها معرفة المنبئ عن تخلفه في بعض المواد تناو الشرطية  
ويحتاج الى ان يصير في الكلام عن ظاهره ويجعل قوله صاحبها معرفة  
متبدا وخبرها معطوفا على قوله وشرطها ان تكون معرفة او ارسالها  
العراك ولم يذرها ولم يشق على نقص الرخال البيت للبيد  
يصفو كالحجاز الوحشي والآن يقول ارسال كالحجاز الوحشي لا ين  
وكان المراد بالاسال العيث او الخلية بين المرسل وما يريد  
اي ارسالها معتزلة مترحة ولم يذرها ايم يمنها عن العراك  
ولم يشق على ايم يحف على نقص الرخال اي على ان لم يتم شربها  
لها وبالرجال والرجال هو ان يشربها العير ثم يرد منها لقطر  
الى الجوس ويخل بين بعيرين عطشانين يشرب منه معاشه

وهو عطف على المستكن ويجعلها تأمل وقيل ان  
التظن لا خلافا ما خلا فالتشع كما كان عليه لا التظن  
الذي هو مطاوع خلقت خلافا وراء وهو بمعنى تخلف عن  
المتعارف ان كان قوله بالما وقد الكون صاحبها معرفة يكون من  
الشرط لان شرط كون صاحبها معرفة يقتضي ان يكون صاحبها  
في جميع المواد معرفة لان الشرط يجب ان يستوعب المشروط  
وللرؤا بطاهر الكلام ان يعطف قوله وصاحبها الى اسم  
يكون وهو الضمير المستكن وان يعطف قوله معرفة الى  
قوله نكرة  
قوله وارسلها العراك ومرتببه وحده ونحوه متا ووجزا  
سؤال مقدر وهو ان يقال ان شرط الحال ان يكون  
نكرة والعراك في قوله ارسلها العراك حال كون معرفة  
وجوابه ان يقول ما دل الاليل على عدم جواز وقوع الحال  
معرفة احتاج هذا الى التأويل وتأويله ان العراك مصدر  
عن حال الحد وفي تقديره ارسالها نكرة العراك ومرتب  
به فيكون وحده فلما حذف الفصل قيل ان العراك وحده حال  
على سبيل الحجاز نسبة العمول الى العامل وتقول انه  
مصدر وقع موقع الحال النكرة اي ارسالها معتزلة ومرتب  
به منفردة متوسطة

ومعنى البيت ارسالها والوحشي لان حال كونها مجتمعة  
مترحة ولم يمنها عن الاجتماع والتزام ولم يحف على  
عدم تمام شرب بعضها بسبب عدم خلو بعضها في بعض اخر  
منها اولى يحف على عدم تمام شرب بعضها مثل عدم تمام شرب  
العير الداخلة بين بعيرين عطشانين  
ونقص بالصبا والمهلا والفين المجهة المستوحدة عدم تمام الشرب  
وبالجمعة عيرك الراس كلاما روايتة قال السيرافي يريد ان  
بعضها يزعم بعضها حتى لا يقدر ان يجرى لشدة الازدحام فهو  
واقف لا يتمكن على الحركة عسابة

فإنها يفرق كل واحد منكم امر من عندنا ان جعلت امرًا حال من كل امر او  
واحدة ليد البراة في تصفيتها  
واقتة في خبر الاستهتام نحو هل تاك رجل راكبا او بعد الاقضية  
نقول انك خرج عبادة الربا بعينه  
لأنني خرج ما جاء في رجل الا راكبا او مقدا عليه الحال نحو جازي راكبا  
فانه يخرج لعدم تفسير المعرفة في تلك الحالة  
رجل وثانيتها ما يكون ذلك الحال في غير هذه الامور وغالب مواد  
من القسمين في الكلام  
وقوع الحال واكثرها هو هذه القسم ووقوع الحال في هذا القسم  
مشرط يكون صاحبها معرفة فقولها غالبا قيد لا شرط كون  
صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون  
صاحبها معرفة المنبئ عن تخلفه في بعض المواد تناو الشرطية  
ويحتاج الى ان يصير في الكلام عن ظاهره ويجعل قوله صاحبها معرفة  
متبدا وخبرها معطوفا على قوله وشرطها ان تكون معرفة او ارسالها  
العراك ولم يذرها ولم يشق على نقص الرخال البيت للبيد  
يصفو كالحجاز الوحشي والآن يقول ارسال كالحجاز الوحشي لا ين  
وكان المراد بالاسال العيث او الخلية بين المرسل وما يريد  
اي ارسالها معتزلة مترحة ولم يذرها ايم يمنها عن العراك  
ولم يشق على ايم يحف على نقص الرخال اي على ان لم يتم شربها  
لها وبالرجال والرجال هو ان يشربها العير ثم يرد منها لقطر  
الى الجوس ويخل بين بعيرين عطشانين يشرب منه معاشه

فإنها يفرق كل واحد منكم امر من عندنا ان جعلت امرًا حال من كل امر او  
واحدة ليد البراة في تصفيتها  
واقتة في خبر الاستهتام نحو هل تاك رجل راكبا او بعد الاقضية  
نقول انك خرج عبادة الربا بعينه  
لأنني خرج ما جاء في رجل الا راكبا او مقدا عليه الحال نحو جازي راكبا  
فانه يخرج لعدم تفسير المعرفة في تلك الحالة  
رجل وثانيتها ما يكون ذلك الحال في غير هذه الامور وغالب مواد  
من القسمين في الكلام  
وقوع الحال واكثرها هو هذه القسم ووقوع الحال في هذا القسم  
مشرط يكون صاحبها معرفة فقولها غالبا قيد لا شرط كون  
صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون  
صاحبها معرفة المنبئ عن تخلفه في بعض المواد تناو الشرطية  
ويحتاج الى ان يصير في الكلام عن ظاهره ويجعل قوله صاحبها معرفة  
متبدا وخبرها معطوفا على قوله وشرطها ان تكون معرفة او ارسالها  
العراك ولم يذرها ولم يشق على نقص الرخال البيت للبيد  
يصفو كالحجاز الوحشي والآن يقول ارسال كالحجاز الوحشي لا ين  
وكان المراد بالاسال العيث او الخلية بين المرسل وما يريد  
اي ارسالها معتزلة مترحة ولم يذرها ايم يمنها عن العراك  
ولم يشق على ايم يحف على نقص الرخال اي على ان لم يتم شربها  
لها وبالرجال والرجال هو ان يشربها العير ثم يرد منها لقطر  
الى الجوس ويخل بين بعيرين عطشانين يشرب منه معاشه

والعلم المراد به العلم الذي هو المراد به في بعض النسخ...  
والعلم المراد به العلم الذي هو المراد به في بعض النسخ...  
والعلم المراد به العلم الذي هو المراد به في بعض النسخ...

والعلم المراد به العلم الذي هو المراد به في بعض النسخ...  
والعلم المراد به العلم الذي هو المراد به في بعض النسخ...  
والعلم المراد به العلم الذي هو المراد به في بعض النسخ...

لم يكن شره منه ولعل المراد به هنا نفس متداخلة بعضها في بعض والحق  
على نقص مثل نفس الدخال (ومررت به وحده ونحوه) مثل فعلته  
جهدك بلفظ الخناب (متأولا) بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة  
اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما انها مصادر  
لافعال محذوفة اي عترك العراك وينفرد وحده اي انفارده وجهد  
على المصدرية وانيتها انها معارف موضوعة موضع النكرات  
اي مشتركة ومنفردة ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فربما  
التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة  
فان كانها جها اي احيا كمال (نكرة محضة) لم يكن فيها  
نشأة تخصيصها سوى التقديم ولم تكن الكمال مشتركة بينها  
وبين معرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين (وجبت تقديمها) اي  
تقديم الكمال على ما سبها التخصيص النكرة بتقدمها لانها في المعنى  
متداخلة وغير متساوية في الصفة في النسب في مثل قولنا ضربت  
رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم تلتبس على اللاب  
(ولا تقدم) اي الكمال على ما قبلها من ذيها كقوله (على العاقل  
المعنوي) فدرعت فيما قبل المامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل  
تقدم على الفعل

المشقة وبضها الطاق...  
وقال ابن برهان اراد من استعمال المصدر هنا بالالف  
والالف التثنية على ان تعريف المصدر كالتكرير وقيل  
ان الالف واللام زائدان في الالف فامر في محمول  
اشارة الى ان الالف والمصدر منزه لم يستعمل فعله  
منه بل يستعمل من التثنية فيه  
لان الالف واللام للمصدر الذهني وهو في حكم النكرة  
باعتبار ان الفعرة غير معين فكذا الاضافة للمصدر الذهني  
لانها مفتاح الى الوجود لفظية والاضافة اللفظية لالتحديد  
التعريف بل التحصيف تأمل  
والكامل مفرد اول كواكبت جلا وجيا او الالف التثنية  
احترارها اذ لم يكن نكرة محضة فانه لا يجب تقديم الكمال  
على صاحبها مثل جاءني رجلين بنعيم فارسا كما سبق  
في الامثلة الخمسة  
فالكامل مشترك في هذا المثال بين رجل وزيد والزيد معروف  
والرجل نكرة  
يعني تفيد النكرة بتقديم الكمال عليها التخصيص لان الكمال  
بمجرد الظرف فتقدمها على صاحبها بتقديم الخبر الظرف  
فتقديم الخبر الظرف تخصيصا لمتداخلة النكرة كذلك ذوالكامل  
النكرة بتخصيص مقدم الكمال عليه  
قوله التخصيص النكرة وفيه تارة قد خصصت بتقديم العلم  
فلاحاجة التخصيص اخر ولا بد لو كان التقديم للتخصيص  
فاتان الصفة لهذا اولهن بيان الكمال حاسمة  
فان الكمال اما على الفاعل والمفعول به وكانها مقدم  
على الفاعل او على المفعول به وكانها مقدم على المفعول به

المشقة...  
المشقة...  
المشقة...

المشقة...  
المشقة...  
المشقة...

فان كانها...  
فان كانها...  
فان كانها...

وإنما استخرج اللفظ من كونه قد تقدم اللفظ على اللفظ في الكلام  
 لوجوه منها سبب بين الكلام واللفظ لا خلاف في الكلام مع اختلاف اللفظ  
 كما نرى في كلامه في الكلام مع اختلاف اللفظ في الكلام مع اختلاف اللفظ  
 كما نرى في كلامه في الكلام مع اختلاف اللفظ في الكلام مع اختلاف اللفظ

وإنما استخرج اللفظ من كونه قد تقدم اللفظ على اللفظ في الكلام  
 لوجوه منها سبب بين الكلام واللفظ لا خلاف في الكلام مع اختلاف اللفظ  
 كما نرى في كلامه في الكلام مع اختلاف اللفظ في الكلام مع اختلاف اللفظ  
 كما نرى في كلامه في الكلام مع اختلاف اللفظ في الكلام مع اختلاف اللفظ

وإنما استخرج اللفظ من كونه قد تقدم اللفظ على اللفظ في الكلام  
 لوجوه منها سبب بين الكلام واللفظ لا خلاف في الكلام مع اختلاف اللفظ  
 كما نرى في كلامه في الكلام مع اختلاف اللفظ في الكلام مع اختلاف اللفظ  
 كما نرى في كلامه في الكلام مع اختلاف اللفظ في الكلام مع اختلاف اللفظ

سواء تقدم على اللفظ فهو زيد كما في اللفظ أو المظروف  
 فهو قائم زيد في اللفظ فلا هما غير جازم عند  
 اللفظ كما يمكن نيات من الفعل لان القائم مقادير  
 لا يكون ملء الكلام

واسم الفاعل مثل اللفظ وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه  
 داخل في الفعل ويشبه فعل هذا معنى الكلام انما حال لا يتقدم على  
 العامل المعنوي بقا (بصلا في اللفظ) اي خلافه وما اذا كان العامل  
 طرفا او شبهه فان فيه خلافا فيسيديوي لا يخرجه اصلا نظرا الى  
 ضعفه الطرف في العمل وجوزه الاخضض بشرط تقدم المتدا على

واسم الفاعل مثل اللفظ وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه  
 داخل في الفعل ويشبه فعل هذا معنى الكلام انما حال لا يتقدم على  
 العامل المعنوي بقا (بصلا في اللفظ) اي خلافه وما اذا كان العامل  
 طرفا او شبهه فان فيه خلافا فيسيديوي لا يخرجه اصلا نظرا الى  
 ضعفه الطرف في العمل وجوزه الاخضض بشرط تقدم المتدا على

تقدم الكلام على ذلك العامل سواء كان اللفظ في مؤخر مثل  
 قائما او حصولا فاصلا بين الكلام والعامل المعنوي  
 عطف على قوله انما حال لا يتقدم على العامل المعنوي قائما  
 فعمل هذا الاحتمال قول بخلاف اللفظ يكون متعلقا  
 بضمير متقدم واكمل تعسف

لما فيه من معنى الظرفية الا ان اللفظ يتقدم على عامل المعنى  
 في الظروف والكلام لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن اللفظ دخلا في العامل  
 المعنوي واما اذا جعلته دخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر  
 من كلامه فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير (و) كما لا يتقدم  
 على عامل المعنوي كذلك (لا) يتقدم (على) ذي الحال (المجرور)

لما فيه من معنى الظرفية الا ان اللفظ يتقدم على عامل المعنى  
 في الظروف والكلام لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن اللفظ دخلا في العامل  
 المعنوي واما اذا جعلته دخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر  
 من كلامه فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير (و) كما لا يتقدم  
 على عامل المعنوي كذلك (لا) يتقدم (على) ذي الحال (المجرور)

لانك تقول كل يوم لك درهم ولا تقول قائم لك درهم  
 قول قائم هو الاحتمال الثاني لا غير لان اللام يوضح  
 استثناءه عن عامل المعنوي لان بينه وبين المخالفة بطل  
 بخلاف اللفظ  
 قول الاحتمال الثاني وذلك ان قول بخلاف اللفظ يدل على ان  
 في اللفظ مخالفة للحم السابق المفهوم من قوله لا يتقدم على  
 العامل المعنوي لان المفهوم من السابق الاشياء من الكلام  
 لا يتقدم على عامل المعنوي مطلقا طرفا كان او غيره ومن  
 انحصارهم انما حال قد تقدم على عامل المعنوي الذي هو  
 اللفظ فلم يتناقض ولو قال لا اللفظ لمع الكلام وحده  
 قوله بخلاف اللفظ عليه مساع الا ان فيه خلافا لفظيا  
 لكن لا حرفيه سهل طاقا قطع شككدي

وهو ان اللفظ يتقدم على عامل المعنوي في الجملة بين  
 اذا كان عامل المعنوي طرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك  
 لم يكن تقدم اللفظ عليه  
 فكونه قائم على عامل المعنوي  
 انما حال لا يتقدم على عامل المعنوي  
 انما حال لا يتقدم على عامل المعنوي  
 انما حال لا يتقدم على عامل المعنوي

وهو ان اللفظ يتقدم على عامل المعنوي في الجملة بين  
 اذا كان عامل المعنوي طرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك  
 لم يكن تقدم اللفظ عليه  
 فكونه قائم على عامل المعنوي  
 انما حال لا يتقدم على عامل المعنوي  
 انما حال لا يتقدم على عامل المعنوي  
 انما حال لا يتقدم على عامل المعنوي

لانك تقول كل يوم لك درهم ولا تقول قائم لك درهم  
 قول قائم هو الاحتمال الثاني لا غير لان اللام يوضح  
 استثناءه عن عامل المعنوي لان بينه وبين المخالفة بطل  
 بخلاف اللفظ  
 قول الاحتمال الثاني وذلك ان قول بخلاف اللفظ يدل على ان  
 في اللفظ مخالفة للحم السابق المفهوم من قوله لا يتقدم على  
 العامل المعنوي لان المفهوم من السابق الاشياء من الكلام  
 لا يتقدم على عامل المعنوي مطلقا طرفا كان او غيره ومن  
 انحصارهم انما حال قد تقدم على عامل المعنوي الذي هو  
 اللفظ فلم يتناقض ولو قال لا اللفظ لمع الكلام وحده  
 قوله بخلاف اللفظ عليه مساع الا ان فيه خلافا لفظيا  
 لكن لا حرفيه سهل طاقا قطع شككدي

وهو ان اللفظ يتقدم على عامل المعنوي في الجملة بين  
 اذا كان عامل المعنوي طرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك  
 لم يكن تقدم اللفظ عليه  
 فكونه قائم على عامل المعنوي  
 انما حال لا يتقدم على عامل المعنوي  
 انما حال لا يتقدم على عامل المعنوي  
 انما حال لا يتقدم على عامل المعنوي





والمحال الا لو تعلقت بالشار الى هذا باعتبار الافضلية  
 اعتبارا واحدا غافقا لا اعتبارا الاخر  
 فيجب ما فيها حكم  
 اعتبارا واحدا غافقا لا اعتبارا الاخر  
 فيجب ما فيها حكم  
 اعتبارا واحدا غافقا لا اعتبارا الاخر  
 فيجب ما فيها حكم

الان تأول السير بالمسرو الرطب بالرطب من اسير النخل اذا صار  
 ما عليه يسرا وارتطت اذ صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا  
 اطلب باتفاق الحاجة وفي يسرا ايضا عند تحقيقه وتقدم يسرا  
 على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشئ واحد  
 حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى كل منهما متعلقا بالسير  
 تعلقت بالمشارة اليه بهذا من حيث انه مفصل وهذه الحثية  
 وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اتمامه في اطلب لكنه لما كان  
 الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه وجزا  
 ان يلية والرطوبة تعلقت به من حيث انه مفصل عليه وهو ضمير  
 منه فيجب ان يلية وقال الرضى واما الضمير المستكن في فعل فانه  
 وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا  
 ارى بأسا بان يقال وان لم يسم زيدا احسن قائما منه قاعدا  
 وذهب بعضهم الى ان العامل في يسرا اسم الاشارة اي اشير اليه  
 حال كونه يسرا وهذا ليس صحيحا لان لا يمكن ان يكون المشار اليه  
 التمر لاي يسر فلا يقدما الاشارة بحال السير ولا يصح حيث  
 وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله في نحو قوله غلتي  
 بلسر اطلب منه رطبا وتكون اي حال جملة لا لا لها على الحثية

لان ما حجة حقيقة الضمير في اسم التفضيل  
 كما حال ضمير ليه وهنا ان الضمير اليه كان معلقا  
 حقيقة لم يكن كالمعوم كالمستكن بل كان كالاسم المظهر  
 فلذا وجب ان يلية المحال كما يجيب ان يلى المظهر

وهو يكون ما حيا كالمحال هو انضمير في اطلب وقيل هو  
 الضمير منه

فالعامل في كلا الحالتين اطلب عند سيبويه وبه قال المازني  
 في ظاهر قوله والفارس في تذكرته وان كيسان وارجسي  
 وقيل العامل فيهما كان التامة اي هذا كان يسرا اطلب منه  
 اذ كان رطبا كما هو مذهب الجاهل و ابن سراج والسير في  
 والفا في سبويه وقيل العامل في يسرا اسم  
 الاشارة من معنى الفعل كما اشير اليه وقيل العامل فيهما في  
 حرف التثنية من معنى لفعل ما نية عليه ورجح الاول  
 بما هو وقيرة وضعف البوار في بوجوه كثيرة

لان لا يجوز ان يكون افضل التفضيل عاملا فيه لضعفه  
 في العمل فلا يتقدم معمول عليه

لان يلزم تعريف العامل في الحالتين وهذا وان كان جائزا  
 الا انه يستلزم الكراهة وتفضيل الشيء على نفسه باعتبار  
 حالة واحدة وهو الرطوبة لانه اذا لم يكن اسم التفضيل  
 عاملا في يسرا لا يدخل تحت التفضيل فيكون الرطوبة مفصلا  
 ومفضلا عليه في حالة واحدة وهذا باطل

الان تأول السير بالمسرو الرطب بالرطب من اسير النخل اذا صار  
 ما عليه يسرا وارتطت اذ صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا  
 اطلب باتفاق الحاجة وفي يسرا ايضا عند تحقيقه وتقدم يسرا  
 على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشئ واحد  
 حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى كل منهما متعلقا بالسير  
 تعلقت بالمشارة اليه بهذا من حيث انه مفصل وهذه الحثية  
 وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اتمامه في اطلب لكنه لما كان  
 الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه وجزا  
 ان يلية والرطوبة تعلقت به من حيث انه مفصل عليه وهو ضمير  
 منه فيجب ان يلية وقال الرضى واما الضمير المستكن في فعل فانه  
 وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا  
 ارى بأسا بان يقال وان لم يسم زيدا احسن قائما منه قاعدا  
 وذهب بعضهم الى ان العامل في يسرا اسم الاشارة اي اشير اليه  
 حال كونه يسرا وهذا ليس صحيحا لان لا يمكن ان يكون المشار اليه  
 التمر لاي يسر فلا يقدما الاشارة بحال السير ولا يصح حيث  
 وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله في نحو قوله غلتي  
 بلسر اطلب منه رطبا وتكون اي حال جملة لا لا لها على الحثية

الان تأول السير بالمسرو الرطب بالرطب من اسير النخل اذا صار  
 ما عليه يسرا وارتطت اذ صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا  
 اطلب باتفاق الحاجة وفي يسرا ايضا عند تحقيقه وتقدم يسرا  
 على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشئ واحد  
 حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى كل منهما متعلقا بالسير  
 تعلقت بالمشارة اليه بهذا من حيث انه مفصل وهذه الحثية  
 وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اتمامه في اطلب لكنه لما كان  
 الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه وجزا  
 ان يلية والرطوبة تعلقت به من حيث انه مفصل عليه وهو ضمير  
 منه فيجب ان يلية وقال الرضى واما الضمير المستكن في فعل فانه  
 وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا  
 ارى بأسا بان يقال وان لم يسم زيدا احسن قائما منه قاعدا  
 وذهب بعضهم الى ان العامل في يسرا اسم الاشارة اي اشير اليه  
 حال كونه يسرا وهذا ليس صحيحا لان لا يمكن ان يكون المشار اليه  
 التمر لاي يسر فلا يقدما الاشارة بحال السير ولا يصح حيث  
 وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله في نحو قوله غلتي  
 بلسر اطلب منه رطبا وتكون اي حال جملة لا لا لها على الحثية

تأويله كونه من جنس  
من مضمون ما لم يثبت وقوع مضمون  
من مضمون قوله ما ينفرد بها انما هو الذي  
وقد ايجز في انشاء الاشارة الى ان يكون  
من مضمون ما لم يثبت وقوع مضمون  
من مضمون قوله ما ينفرد بها انما هو الذي  
وقد ايجز في انشاء الاشارة الى ان يكون

فانما لا يخلو من ان يكون  
من مضمون ما لم يثبت وقوع مضمون  
من مضمون قوله ما ينفرد بها انما هو الذي  
وقد ايجز في انشاء الاشارة الى ان يكون

فانما لا يخلو من ان يكون  
من مضمون ما لم يثبت وقوع مضمون  
من مضمون قوله ما ينفرد بها انما هو الذي  
وقد ايجز في انشاء الاشارة الى ان يكون

كالبرهان فيصعب ان وقت حالها ولكن يجب ان يكون كجمله الحالية  
خبرية (جمله للمقدّم والكثرة لانها كالجزء من الكل) عز في الحالك  
واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه والكل الانشائية لا يتصل  
ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي  
ارتباطها بغيرها والكل مرتبط بغيرها فاذا وقت الجملة حالها لا ابد  
لها من رابطة تربطها اليها ساجها وهي الضمير والواو والجملة خبرية  
اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعاً مثبتاً  
او مضارعاً منفيّاً او ماضياً مثبتاً او ماضياً منفيّاً فهذه مجتمعة  
(فالاسمية) اي الجملة الاسمية الحالية ملتصقة (بالواو والضمير)  
لقوة الاسمية في الاستقلال فناسان يكون الرابطة فيها في غاية  
القوة نحو حجت وانما ركب وحجت وانت ركب وحيات في زيد وهو  
ركب (او بالواو وحدها) لانها يتبدل على الرابطة في اول الاخر فاكتفي  
مثل قوله عليه الصلوة والسلام كتب نبياً وادم بين الماء والطين  
وهذا في الرابطة بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحالك  
المنشقة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه  
او ذلك لان الواو لا تتصل بين المؤكدة والمؤكدة لشدة الاتصال  
بينها (او بالضمير وحده على ضعف) لان الضمير لا يجب ان يقع في الابد  
شأنه او بالضمير

الابتداء اول لانه الانشائية منحت انشائية لا خارج لها  
حتى تكون حالاً منحوالاً في نفس الامر وجية الدين  
لاشتمالها على الاسناد المقضي للسند والمنسند اليوفا  
كذلك لا يقتضي  
لان الانشاء لا يثبت لها في نفسها فانها ثابتة للشيء  
فرع ثبوتها في نفسه هندی  
قول وهي الضمير والواو لما كانت الجملة الحالية فعلية  
احتاجت الى زيادة رابطة ولهذا لا يكون الواو رابطة  
في جملة الواو خبراً او موصفاً الا اذا حصل لها  
ادنى تفصيل وذلك لوقوعها بعد الا نحو ما جئتك  
الواو تفصيل ويجعل وما جاء في الا وهو مقتر  
وفي حصر رابطة في الضمير والواو وتطرأ ويكون ظهور  
الملازمة منزلة رابطة لتوقعه على الثبوت بكلام  
سابق قصد تعيينها معاً  
ولما فرغ من بيان ان اية جملة تقع حالاً شرع في بيانها  
تفصيلاً وبيان الرابطة ايضا فقال بالفاء التفسيرية  
والتفصيلية  
وقد كرت نبياً اي ما ينبؤ من عند الله تعالى وادم بن الما  
والطين اي والحال ان بدنه العنصري لم يكمل بعد وانما كان  
نبياً لا يخلق روحه المطهر قبل الموجود ثم بعث الى  
ازواج المكلفين بعد خلقها قبل الابدان فبلغ اليهم  
الحقيقة الاحدية فامرهم من هو اهل ثم ظهرت ذلك الامان  
بعد خلق اديانهم وفيه انشاء رافقاً لساناً انما يكونوا  
انبياء قبل اديانهم العنصرية واعلم ان في حصة هذا تافلاً  
وتعد تقدماً على من الروي عن محمد والنجاري فتاريخه  
والغوي والحاكم المصحح كتب نبياً وادم بين الواو والضمير

فانما لا يخلو من ان يكون  
من مضمون ما لم يثبت وقوع مضمون  
من مضمون قوله ما ينفرد بها انما هو الذي  
وقد ايجز في انشاء الاشارة الى ان يكون

والضمير قوة  
وقوله ولولا جنان اليلد ارب عامر الى جعفر سداد الموقر  
ويوجدان خمسة مواد ان اخرج مع سداد القصة الموقر  
في حق السريال كناية عن السلامة اذ لو لم يكن من مادة  
يخرج علم سداد في قلبه فلو لا انقاذ حاسمة  
ويشتد في المضارع الواقع حاله في الاستقبال  
والاسم في المضارع الواقع حاله في الاستقبال  
كالمسبي ولن وهو ما انتقض الحال والاستقبال  
لا كالغفر وما مضى وقت واسمك وجه  
فقدرة وانما اسد اى امر  
وهي

وقال بعض الافعال  
هذا الكلام فخرج من كذا في  
الربط من اول الامر وفيه الضمير  
للعملة الانتقادي وفيه نظر  
فواوجه مند والى في خبره والى في خبره  
حال من اليها في كناية والى في خبره  
الها في كناية لان جعلت الحال من التفاعل والفاعل  
توسيع  
في حال من اليها في كناية والى في خبره  
الها في كناية لان جعلت الحال من التفاعل والفاعل  
توسيع  
في حال من اليها في كناية والى في خبره  
الها في كناية لان جعلت الحال من التفاعل والفاعل  
توسيع

وان كان بله خلا فاللاند لسما قال لا يذهب من الواو  
وان كان مع الضمير قال الشيخ الرمي ان انتفى المضارع  
لقطع ما لم يدخل الواو وان انتفى المضارع بلا زمة الضمير  
والاغلب خبره عن الواو لادى

فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كذبت فوه الى في فلا يدل من الواو  
على الصحيح (والمضارع المثبت) اى بجمل الفعلية التي يكون الفعل  
عطف على الفالسية = صفة المضارع = احوال كونه مستقرا =  
فيها مضارعاً مثبته ملتصقة (بالضمير وحده) المشابهة لفظاً ومعنى  
الاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جازني زيد يسبح (وما سواها)  
ايها وسواها المشابهة = صفة اسم الفاعل = عطف = صفة ما يجره  
ايها وسواها المشابهة والفتحة المشبهة على المضارع المثبت  
بانها ما في صفة الفعلية على المثال الكلام كونه مستقرا =

اعلم ان اجتماع الواو وقد والضمير اكثر من لانفراد الواو  
في الماضي المثبت وفي الواو في اجتماع الواو والضمير اكثر  
من انفراد احدهما صحيح وصح  
والظرف المستقر خبره لان هذا عند اكثر النضاه وقالوا ان هذا  
ان خبر لا محذوف اى حاصل وقوله في الماضي متعلق باسم  
لامع كونه منبسطاً على الفتح وقالوا ان هذا ما لم يعرف منضمون  
لفظاً ترك كونه منبسطاً بالمضارع وخبر لا محذوف اى  
حاصل وفي الماضي متعلق باسم لا

من اجل المشبهة على المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي (بالواو  
والضمير معاً وان احدهما) وحده من غير ضعف عند الاكتفاء والضمير  
لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جازني زيد  
وما يكلمك غلامه او جازني زيد ما يكلمك غلامه او جازني زيد وما يكلمك  
بحرو والماضي المثبت نحو جازني زيد وقد خرج غلامه هو الماضي المنفي نحو  
جازني زيد وما خرج غلامه او جازني زيد ما خرج غلامه او جازني

قال السبكي الفعل الماضي لا يصلح ان يكون حالاً معقوفه  
وما مضى لا يصلح ان يقع حالاً في شئ فاذ احسنه قد وقع  
حالا اذ كان المعنى ما ذكره وذلك ان قد حرف معنى وحرف الخ  
اذ دخل عليه خبره عما كان عليه فاذا قلت جئت قد كتبت  
فلا يجوز ان يكون حالاً ان كانتا تكتانه قد نقتبت ويجوز  
ان يكون حالاً ان كان قد شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء  
لان الملتبس بها مستديم لها وكان الحاطب هذا الكلام  
مترقياً كناية زيد فزيد قد ان زيد شرع في الكتابة وان  
قد مضى جزء منها فلفظة لك الجرح ويحيى بالماضي والتسلسل  
زيد ما تكتانه وروام عليه مع ان يكون الماضي حالاً لانضال  
بالحال قال ولا يقع الماضي حالاً الا بهذا المعنى فلما لزوم  
ان يكون مع قد ظاهراً او مقدره نحو اوقى

زيد وما خرج عمرو (ولابد في الماضي المثبت) لا المنفي (من دخول  
لفظة (قد) المقررة زمان الماضي الى الحال لفة على الماضي المثبت الواقع  
يدل بها على قرب زمانه الى زمان الضمير وقد ورد الفعل منه في الحال او وقع  
عليه نحو لا التماسد من الماضي المثبت اذ وقع حالاً ان معنيته انما  
هو بالنسبة الى زمان العاقل فلا يدل من قد حتى يقرب اليه فيقاربه  
وهذا خلاصه مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهراً

فقد لا يدل آه هذا تحقيق ما ذكره السيد الشرف قدس  
وللقوم هنا كلام بعيد عن التحقيق فربما ان لا تدرك  
ولا يدخر قد للمضارع المنفي لا وقع حالاً لان قد التحقيق  
واجتماعها مع حرف التي ناقض لكل

ان لا تدرك خبرها = تعليل ويان يفرض خبرها  
هو بالنسبة الى زمان العاقل فلا يدل من قد حتى يقرب اليه فيقاربه  
وهذا خلاصه مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهراً

وقال بعض الافعال  
هذا الكلام فخرج من كذا في  
الربط من اول الامر وفيه الضمير  
للعملة الانتقادي وفيه نظر  
فواوجه مند والى في خبره والى في خبره  
حال من اليها في كناية والى في خبره  
الها في كناية لان جعلت الحال من التفاعل والفاعل  
توسيع  
في حال من اليها في كناية والى في خبره  
الها في كناية لان جعلت الحال من التفاعل والفاعل  
توسيع  
في حال من اليها في كناية والى في خبره  
الها في كناية لان جعلت الحال من التفاعل والفاعل  
توسيع

وقال بعض الافعال  
هذا الكلام فخرج من كذا في  
الربط من اول الامر وفيه الضمير  
للعملة الانتقادي وفيه نظر  
فواوجه مند والى في خبره والى في خبره  
حال من اليها في كناية والى في خبره  
الها في كناية لان جعلت الحال من التفاعل والفاعل  
توسيع  
في حال من اليها في كناية والى في خبره  
الها في كناية لان جعلت الحال من التفاعل والفاعل  
توسيع  
في حال من اليها في كناية والى في خبره  
الها في كناية لان جعلت الحال من التفاعل والفاعل  
توسيع







عنه فإنه لا يخرج عن غرضها فيسقط عنه تقديرها ولا يرفع الإبهام  
فإن قيل إن قولهم هذا مقدار هذا لا يرفع الإبهام بل هو شرط الإبهام  
عنه فإنه لا يخرج عن غرضها فيسقط عنه تقديرها ولا يرفع الإبهام  
فإن قيل إن قولهم هذا مقدار هذا لا يرفع الإبهام بل هو شرط الإبهام  
عنه فإنه لا يخرج عن غرضها فيسقط عنه تقديرها ولا يرفع الإبهام  
فإن قيل إن قولهم هذا مقدار هذا لا يرفع الإبهام بل هو شرط الإبهام  
عنه فإنه لا يخرج عن غرضها فيسقط عنه تقديرها ولا يرفع الإبهام  
فإن قيل إن قولهم هذا مقدار هذا لا يرفع الإبهام بل هو شرط الإبهام  
عنه فإنه لا يخرج عن غرضها فيسقط عنه تقديرها ولا يرفع الإبهام

فإن قيل إن قولهم هذا مقدار هذا لا يرفع الإبهام بل هو شرط الإبهام  
عنه فإنه لا يخرج عن غرضها فيسقط عنه تقديرها ولا يرفع الإبهام  
فإن قيل إن قولهم هذا مقدار هذا لا يرفع الإبهام بل هو شرط الإبهام  
عنه فإنه لا يخرج عن غرضها فيسقط عنه تقديرها ولا يرفع الإبهام  
فإن قيل إن قولهم هذا مقدار هذا لا يرفع الإبهام بل هو شرط الإبهام  
عنه فإنه لا يخرج عن غرضها فيسقط عنه تقديرها ولا يرفع الإبهام  
فإن قيل إن قولهم هذا مقدار هذا لا يرفع الإبهام بل هو شرط الإبهام  
عنه فإنه لا يخرج عن غرضها فيسقط عنه تقديرها ولا يرفع الإبهام  
فإن قيل إن قولهم هذا مقدار هذا لا يرفع الإبهام بل هو شرط الإبهام  
عنه فإنه لا يخرج عن غرضها فيسقط عنه تقديرها ولا يرفع الإبهام

أي ما يقابل نسبة الجمل ونسبة شبيه الجمل ونسبة المضاف  
أي ما يقابل النسب المسبوب إليه المقدر فيها لأن المفرد هنا مقابل  
للنسبة لا الجمل هو طاب زيد نسا وزيد طبيبا وطيب  
أبا وجيب الدين

أي ما يقابل قدر الشيء وهو العدد والكيل والوزن  
والمسافة والقياس *هندي*

والظاهر أن التفسير من تفسير الشيء بلا زائد والإمام يجمع التفسير  
في اللغة بمعنى معرفة الشيء *حسن اهتد*

قولنا غالباً طرف قولنا مقدار لا نهج قيل لا من غير المقدر  
كتقولنا عند ماتم حديثاً *أيقاح*

أبو بغداد قال ومكي فاذا أريد رفع الإبهام الوصفي الثابت فيه حسب  
التأنيب كما علم *أبو بكر* *أبو بكر* *أبو بكر*  
الوضع أربع بضعاً وأحوال فيقال رطل بغدادى فاذا أريد رفع  
الإبهام الذاتي قيل زيناً فزيناً يرفع الإبهام المستقر عن الذات  
لا النعت وأحوال فأحرها برهان الإبهام عن الوصف *مذكورة*  
أو مقدرة *مكتوبة* *مكتوبة* *مكتوبة*  
هو رطل زيناً والمقدرة هو طاب زيد نفساً فإينرفق قوة قولنا  
طاب شئ منسوب إلى زيد ونفساً يرفع الإبهام عن ذلك الشيء  
المقدرة *فالأول* أي القسم الأول من التمييز وهو ما يرفع  
الإبهام عن ذات المذكورة برفعها *عن مفرد* أي ما يقابل الجمل  
وشبهها والمضاف *مقدار* ضفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء  
أي يعرف به قدره *بين* *غالباً* أي غالب المواد وأكثرها أي رفع  
الإبهام مطلقاً يتحقق في جميع هذا النوع الخاص في أكثر المواد  
وذلك لأن الإبهام فيه أكثر والمقدار أفاضل *متحقق* *في* *ضمن*  
*عدد نحو عشرين درهماً* وسيأتي ذكر تمييز الجهد وبيان في باب  
أسماء العدد *وأما* *ضمن* *غيره* أي غير العدد كالوزن *هو رطل*  
زيناً *فإن الرطل نصف المئتين* *أو* *نحو* *مئتان سماناً* *و* *كالكيل*  
نحو قفيزان برّاً *و* *كالذراع* *نحو ذراع ثوباً* *أو* *كالقياس* *نحو*

أي ما يقابل قدر الشيء وهو العدد والكيل والوزن  
والمسافة والقياس *هندي*

والظاهر أن التفسير من تفسير الشيء بلا زائد والإمام يجمع التفسير  
في اللغة بمعنى معرفة الشيء *حسن اهتد*

قولنا غالباً طرف قولنا مقدار لا نهج قيل لا من غير المقدر  
كتقولنا عند ماتم حديثاً *أيقاح*

أي ما يقابل قدر الشيء وهو العدد والكيل والوزن  
والمسافة والقياس *هندي*

والظاهر أن التفسير من تفسير الشيء بلا زائد والإمام يجمع التفسير  
في اللغة بمعنى معرفة الشيء *حسن اهتد*

قولنا غالباً طرف قولنا مقدار لا نهج قيل لا من غير المقدر  
كتقولنا عند ماتم حديثاً *أيقاح*

أي ما يقابل قدر الشيء وهو العدد والكيل والوزن  
والمسافة والقياس *هندي*

والظاهر أن التفسير من تفسير الشيء بلا زائد والإمام يجمع التفسير  
في اللغة بمعنى معرفة الشيء *حسن اهتد*

قولنا غالباً طرف قولنا مقدار لا نهج قيل لا من غير المقدر  
كتقولنا عند ماتم حديثاً *أيقاح*

أي ما يقابل قدر الشيء وهو العدد والكيل والوزن  
والمسافة والقياس *هندي*

والظاهر أن التفسير من تفسير الشيء بلا زائد والإمام يجمع التفسير  
في اللغة بمعنى معرفة الشيء *حسن اهتد*

قولنا غالباً طرف قولنا مقدار لا نهج قيل لا من غير المقدر  
كتقولنا عند ماتم حديثاً *أيقاح*

أي ما يقابل قدر الشيء وهو العدد والكيل والوزن  
والمسافة والقياس *هندي*

والظاهر أن التفسير من تفسير الشيء بلا زائد والإمام يجمع التفسير  
في اللغة بمعنى معرفة الشيء *حسن اهتد*

قولنا غالباً طرف قولنا مقدار لا نهج قيل لا من غير المقدر  
كتقولنا عند ماتم حديثاً *أيقاح*

أي ما يقابل قدر الشيء وهو العدد والكيل والوزن  
والمسافة والقياس *هندي*

والظاهر أن التفسير من تفسير الشيء بلا زائد والإمام يجمع التفسير  
في اللغة بمعنى معرفة الشيء *حسن اهتد*

قولنا غالباً طرف قولنا مقدار لا نهج قيل لا من غير المقدر  
كتقولنا عند ماتم حديثاً *أيقاح*



وزيدتها زيداً اي مثلها من جهة المساحة او من جهة الوزن  
 المضاف إليها مقدارها فقد عطفوا المضاف والمضافة وهو مقدرة وافصح  
 الذي في مثلها وهو محتمل ان يكون ما نال المتر في الجوز  
 المساحة وان يكون ما نالها في الوزن  
 بل والواو اي يقول مثل زيد ومنون سنا وبنها نديان  
 انواع القادرين بل يانه ما يسم الاسم الفرد لانه يتم باربعه  
 وسعد الله

قولوا وانما قصر الشارة الى دفع ما قبله المصغر بذكر مثال  
 المساحة نحو ما في الساء مدكتا سجا ووجه الدفع ان تقصر  
 بان ما يسم المفعول من التثنية والنون والاضافة لان الاسم  
 القادر يسم على اقسامها ويلزم كذا قسم الغزاة  
 وهو مثل زيد وهو منون سنا وهو  
 نحو مثلها زيد

(على التمرة مثلها زيداً) والمراد بالمقادير في هذه الصوره هو المقدرات  
 لان قولك عند يمشرون درهما ودرهمين ودرهماين ودرهمين  
 مثلها زيداً المراد بها المعدود والموزون والذرع والمقيس لا غير  
 وانما اقصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطع نظره التثنية  
 على ان ما يتم به المفعول وهو التثنية كما في رطل زيداً او التثنية كما في منون  
 سنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زيداً وليست في اقسامها  
 المقادير وكذا بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على ما لا يمكن  
 اضافة معها فالاسم مستحيل الاضافة مع التثنية ونون  
 التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثالثة فاذا تم  
 الاسم يسمى بالاسم المستعمل في الاضافة كما في الاضافة مع الاضافة  
 الايسر هذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفعل وصار به كلاماً  
 تاماً في شابه الجزاء التي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم  
 كان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فنصبه ذلك الاسم  
 التام قبله لمشاكلة الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء وانما  
 قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقب الفعل  
 الايرى ان لام التعريف اذا خلا على اول الاسم وان كان يتم بها  
 الاسم فلا يضاف معها لانتساب التمييز عنه فلا يقال عندى  
 الرافود خلا (في فروع) اي التمييز وان كان الاسم التام مشى وجمعاً

ان القادر روي مشرون وشدان ومنها  
 مصدر ميمي على رذ مدخرين بافصح يقال طمحه بصره الى  
 التي اى ادفع وكل رفع طامح صحاح  
 سواء كان لفظاً نحو رطل زيداً او قدراً كما في غير المنصغ  
 والى نحو خمسة عشر رجلاً فخرج ارتقاء  
 انما التثنية لانه  
 اعلمون التثنية والجمع المراد بنون الجمع شبه نون الجمع لا  
 نون الجمع لان التمييز بعد نون يكون عن ذات مقدرة لا مذكورة  
 نحوهم حسنون وجوها حجاب  
 والمضاف اليه لما كان قائماً مقام نون المضاف كان ايضاً  
 دليلاً على تمام والانتفاع  
 ان يكون مطع نظره التثنية على البيان المذكور  
 انما يضاف اسم المقادير وهو قولك رطل ومنون لانها  
 لوزن تمامها  
 لان التثنية يدل على الانفصال والاضافة الاتصاف  
 ولا يمكن ان يجمع الاضمار والانفصال في واحدة  
 لان الغرض من الاضافة التعريف والتضمين والتخصيص  
 فاذا حصل الغرض من الاضافة بالاضافة لم يبق الاحتياج  
 الى الاضافة ذلك المضاف ثانياً للمفعول الغرض المذكور لانه  
 يلزم احد الاضمار اما تخصيص الماحصل والغا بالاضافة  
 الاولى وكلاهما باطلان  
 بطلان اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو وان يكون غلاماً مطلقاً  
 الى زيد ثم عمرو وانما قال بحسب اللفظ لانه مقيد بحسب  
 المعنى ثانياً كما في البيت وما كان فانه مكون من مضاف الى الرومان  
 مضاف الى الكاف اذ كعبه صيف الى الرومان ولا فاكنتيب  
 من بعض التعريف ثم صيف الى مخاطب ثانياً لزيارة الغرض  
 قد في واو واو واو

انما التثنية لانه اعلمون التثنية والجمع المراد بنون الجمع شبه نون الجمع لا نون الجمع لان التمييز بعد نون يكون عن ذات مقدرة لا مذكورة نحوهم حسنون وجوها حجاب والمضاف اليه لما كان قائماً مقام نون المضاف كان ايضاً دليلاً على تمام والانتفاع ان يكون مطع نظره التثنية على البيان المذكور انما يضاف اسم المقادير وهو قولك رطل ومنون لانها لوزن تمامها لان التثنية يدل على الانفصال والاضافة الاتصاف ولا يمكن ان يجمع الاضمار والانفصال في واحدة لان الغرض من الاضافة التعريف والتضمين والتخصيص فاذا حصل الغرض من الاضافة بالاضافة لم يبق الاحتياج الى الاضافة ذلك المضاف ثانياً للمفعول الغرض المذكور لانه يلزم احد الاضمار اما تخصيص الماحصل والغا بالاضافة الاولى وكلاهما باطلان بطلان اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو وان يكون غلاماً مطلقاً الى زيد ثم عمرو وانما قال بحسب اللفظ لانه مقيد بحسب المعنى ثانياً كما في البيت وما كان فانه مكون من مضاف الى الرومان مضاف الى الكاف اذ كعبه صيف الى الرومان ولا فاكنتيب من بعض التعريف ثم صيف الى مخاطب ثانياً لزيارة الغرض قد في واو واو واو

فوق فعل هذا منى الكلام  
 ويكون قولنا هذا وألفاظه  
 على ما هي المعنوية ولا  
 البنية عند زويد وهو ما ليس  
 على ما هي المعنوية ولا  
 البنية عند زويد وهو ما ليس  
 على ما هي المعنوية ولا  
 البنية عند زويد وهو ما ليس

بأن الفعل والاسم  
 العلم ان تقدم الكلام على ما هو  
 اوشبه عند عدم المانع عن  
 معناه بالاسم لانها قد تقدم  
 كيف فعلت اسمها على ما هو  
 الاستعمال بعد الكلام  
 وانما احتياج اللفظ في جواز تقدم  
 لوجه من حيث هو في الكلام  
 كما ان اللفظ قد يكون ما هو  
 لا في مستوفى خبره بل في  
 او غيرهما واما في الكلام  
 مقبول مطلق بقدر بل هو  
 لفظ لا يتقدم الى  
 بقدم ما يتقدم الى

سواء تقدم على اللفظ خوزيد قائم في الاداء او المظروف  
 مضمونا كما زيد في الاداء فلا ما غير جازر عنده  
 لا ناظر في ما قبل لثبته عن الفعل لان القام مقام شئ  
 لا يكون مله في قادم  
 اي منع تقدم الكلام معها لفظ الطرف سواء كان مؤنرا  
 عن المبتدأ او مقدا  
 تقدم الكلام مع ذلك العامل سواء كان اللفظ مؤنرا مثل  
 قائم آه ل حصول الفاصل بين الكلام وعاملها المعنوي  
 صلت على قولنا ان الكلام لا يتقدم على العامل المعنوي اذا  
 فعلي هذا الاحتمال قولنا بخلاف اللفظ يكون متعلقا  
 بضمير متقدم وانكل تصرف  
 لانك تقول كايوم لك درهم ولا تقول قائم لك درهم  
 قولنا فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير لان اللاحق  
 استثنائه عن العامل المعنوي لان بيننا مخالفة بقوله  
 بخلاف اللفظ  
 قولنا الاحتمال الثاني وذلك ان قولنا بخلاف اللفظ يدل على ان  
 في اللفظ مخالفة لغير السابق المضمون من قولنا لا يتقدم على  
 العامل المعنوي لان المضمون من السابق لا يشيا من الكلام  
 لا يتقدم على عامل المعنوي مطلقا فانه او غيره ومن  
 الخصم فيهم ان الكلام قد تقدم معها المعنوي الذي هو  
 اللفظ فلم يتناقض ولو قال لا اللفظ ليس الكلام ويقتل  
 قولنا بخلاف اللفظ عليه مساع الا ان فيه خلافا لفظيا  
 لكن لا حرفيه سهل طاقطما شككدي

واسم الفاعل مثل اللفظ وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه  
 داخل في الفعل ويشبه فعله هذا معنى الكلام انما حال لا يتقدم على  
 العامل المعنوي بقا (بخلاف اللفظ) اي بخلافها اذا كان العامل  
 ظرفا او شبهه فان في بخلافه فسيبويه لا يجوز ان يشبهه لفظا الى  
 خرفها اللفظ في العمل وجوز ان لا يخفى بشرط تقدم المبتدأ على  
 الكلام خوزيد قائم في الاداء فاما مع تأخر المبتدأ عن الكلام فانه واقف  
 سيبويه في المنع فلا يجوز قائم زيد في الاداء ولا قائم في الاداء زيد  
 اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الكلام وان كان مشابه للفظ  
 لما فيه من معنى ظرفية الا ان اللفظ يتقدم على عامل المعنوي  
 في الظروف والكالم لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن اللفظ داخل في العامل  
 المعنوي واما اذا جعلته داخل في العامل المعنوي كما هو الظاهر  
 من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير (و) كما لا يتقدم الكلام  
 على العامل المعنوي كذلك (لا) يتقدم (على) ذي الكلام (المجرور)  
 سواء كان مجرورا بالاضمة او مجرورا بفتح الجرحان كان مجرورا بالاضمة  
 لم يتقدم الكلام عليه اتفاقا نحو ما تبي من عن الثياب ضاربة زيد  
 وذلك لان الكلام تابع وفرع لذو الكلام والمضاف اليه لا يتقدم على  
 المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرور بفتح الجرحان  
 فان كان المضاف تابعا للمضاف فلا يتقدم عليه لان المضاف تابع للمضاف

سواء تقدم على اللفظ خوزيد قائم في الاداء او المظروف  
 مضمونا كما زيد في الاداء فلا ما غير جازر عنده  
 لا ناظر في ما قبل لثبته عن الفعل لان القام مقام شئ  
 لا يكون مله في قادم  
 اي منع تقدم الكلام معها لفظ الطرف سواء كان مؤنرا  
 عن المبتدأ او مقدا  
 تقدم الكلام مع ذلك العامل سواء كان اللفظ مؤنرا مثل  
 قائم آه ل حصول الفاصل بين الكلام وعاملها المعنوي  
 صلت على قولنا ان الكلام لا يتقدم على العامل المعنوي اذا  
 فعلي هذا الاحتمال قولنا بخلاف اللفظ يكون متعلقا  
 بضمير متقدم وانكل تصرف  
 لانك تقول كايوم لك درهم ولا تقول قائم لك درهم  
 قولنا فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير لان اللاحق  
 استثنائه عن العامل المعنوي لان بيننا مخالفة بقوله  
 بخلاف اللفظ  
 قولنا الاحتمال الثاني وذلك ان قولنا بخلاف اللفظ يدل على ان  
 في اللفظ مخالفة لغير السابق المضمون من قولنا لا يتقدم على  
 العامل المعنوي لان المضمون من السابق لا يشيا من الكلام  
 لا يتقدم على عامل المعنوي مطلقا فانه او غيره ومن  
 الخصم فيهم ان الكلام قد تقدم معها المعنوي الذي هو  
 اللفظ فلم يتناقض ولو قال لا اللفظ ليس الكلام ويقتل  
 قولنا بخلاف اللفظ عليه مساع الا ان فيه خلافا لفظيا  
 لكن لا حرفيه سهل طاقطما شككدي

فوق فعل هذا منى الكلام  
 ويكون قولنا هذا وألفاظه  
 على ما هي المعنوية ولا  
 البنية عند زويد وهو ما ليس  
 على ما هي المعنوية ولا  
 البنية عند زويد وهو ما ليس  
 على ما هي المعنوية ولا  
 البنية عند زويد وهو ما ليس

فوق فعل هذا منى الكلام  
 ويكون قولنا هذا وألفاظه  
 على ما هي المعنوية ولا  
 البنية عند زويد وهو ما ليس  
 على ما هي المعنوية ولا  
 البنية عند زويد وهو ما ليس  
 على ما هي المعنوية ولا  
 البنية عند زويد وهو ما ليس

من ان كان تابع فوقع على  
 الحال والمجرور ولا يتقدم على  
 التكيف تقدم ما هو تابع لرافلا  
 وقال الزجاج كما في حال من الكافي والخيار  
 وقال ابن ابي عمير قال لا  
 لا رسالته عندها ولا رسالته في ذلك  
 لا رسالته عندها ولا رسالته في ذلك  
 لا رسالته عندها ولا رسالته في ذلك

ادرسوا كما في كيف مع المحضر قلنا المحضر افعال كما ان جعل  
 حالا من اناس لا يمشي الله عليه وسلم بمعبودات التقلين  
 ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون الكف في  
 وقت الارسل وليس كذلك لانه لو كان الكف في  
 مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب الحال  
 كآمرته الاشارة اليه  
 قوله ايضا قالوا انما  
 قوله ايضا قالوا انما  
 قوله ايضا قالوا انما

فيسبويه واكثر الصرية بمنعون تقدمها عليه للعلل المذكورة وهو  
 محقق انما هو على الخاص من ان يكون المصدر مقصورا على ما هو  
 المختار عند المرسل ولهذا قال (على الاصح) ونقل عن بعضهم المختار  
 اي يكون تقدم الحال على الحال للمجرور مختارا عند المرسل قاله  
 استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق  
 بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعول الكثرية والتضعيف  
 فكانه من تمام الفعل وبعض حرفه فاذا قلت ذهبت زاكبة فانه  
 فكانت قلت اذ ذهبت زاكبة هيدا فالجرور وحسب الحقيقة ليس  
 مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجمل كافه حال اعز  
 الكف والتاء للبا لغة وبعضهم يجعلها صفة لمصدر اى ارسلنا  
 كافه وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعاقبة والكل  
 تكلف وتصف (ولكل ياد على هيئة) اى صفة سواء كان ذلك  
 مشتقا او ماديا (مع ان يقع حالا) من غير ان ياول كما في المشق  
 لان المقصود من الحال بيان التسمية وهو حاصل به وهذا رد على  
 جمهور النحاة حيث جعلوا اشتقاق الحال وتكلفها وقبولها  
 بالمشق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق  
 (مثل) بسرا وطيبا وقولهم (هيدا يسيرا) وهو ما يقع في نحو  
 (اطيب منه رطبا) وهو ما فيه حلاوة صرفه فراجع قولهما  
 جامدين لان دلالتها على صفة السرية والرطوبة والاحتاجة  
 الى سريتها

متصوبا بفعل محذوف لان الفاعل قد يحى بمعنى المصدر  
 كالكاذبة والعاقبة اى وما ارسلناك الا تكلف كافة  
 ويجمل حال مقدرة عاقبة شرح الحاقبة  
 وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفعال  
 وقول ومفعال  
 التكلف في الكلام وغيره استلزام غير الظاهر من  
 غير نزهة رويل والتسفيح الاخذ على طريق غير الواضح  
 كما في كيب التماسف فهو اوقع من التكلف حاشية  
 قوله وانكل تكلف وتصف وذلك ان المعنى ان ارسلناك  
 الى جميع الناس والتا ويلات التوكروها لا يطابق  
 هذا المعنى وايضا ان كاف لا يخرج عن النصب على الحالية  
 فلا يكون مصدرا ولا صفة محذوف وجيه الدين  
 اما كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة والفاعل غير معلوم  
 الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعال وقول ومفعال  
 والاشتباه بالكافة والشاق غير سديد لانه تقدير  
 موصوف واما كون التاء تكلفا فلا للاحتاجة الى التقدير

انما هو على الخاص من ان يكون المصدر مقصورا على ما هو  
 المختار عند المرسل ولهذا قال (على الاصح) ونقل عن بعضهم المختار  
 اي يكون تقدم الحال على الحال للمجرور مختارا عند المرسل قاله  
 استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق  
 بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعول الكثرية والتضعيف  
 فكانه من تمام الفعل وبعض حرفه فاذا قلت ذهبت زاكبة فانه  
 فكانت قلت اذ ذهبت زاكبة هيدا فالجرور وحسب الحقيقة ليس  
 مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجمل كافه حال اعز  
 الكف والتاء للبا لغة وبعضهم يجعلها صفة لمصدر اى ارسلنا  
 كافه وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعاقبة والكل  
 تكلف وتصف (ولكل ياد على هيئة) اى صفة سواء كان ذلك  
 مشتقا او ماديا (مع ان يقع حالا) من غير ان ياول كما في المشق  
 لان المقصود من الحال بيان التسمية وهو حاصل به وهذا رد على  
 جمهور النحاة حيث جعلوا اشتقاق الحال وتكلفها وقبولها  
 بالمشق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق  
 (مثل) بسرا وطيبا وقولهم (هيدا يسيرا) وهو ما يقع في نحو  
 (اطيب منه رطبا) وهو ما فيه حلاوة صرفه فراجع قولهما  
 جامدين لان دلالتها على صفة السرية والرطوبة والاحتاجة  
 الى سريتها

من ان كان تابع فوقع على  
 الحال والمجرور ولا يتقدم على  
 التكيف تقدم ما هو تابع لرافلا  
 وقال الزجاج كما في حال من الكافي والخيار  
 وقال ابن ابي عمير قال لا  
 لا رسالته عندها ولا رسالته في ذلك  
 لا رسالته عندها ولا رسالته في ذلك  
 لا رسالته عندها ولا رسالته في ذلك

من ان كان تابع فوقع على  
 الحال والمجرور ولا يتقدم على  
 التكيف تقدم ما هو تابع لرافلا  
 وقال الزجاج كما في حال من الكافي والخيار  
 وقال ابن ابي عمير قال لا  
 لا رسالته عندها ولا رسالته في ذلك  
 لا رسالته عندها ولا رسالته في ذلك  
 لا رسالته عندها ولا رسالته في ذلك

واحكام الاواني تعلقت بالمشار اليه بغير ان يكون المظهر في كون  
 اعتبار واحد ما عداها مثلا لا اعتبار الاخر  
 انما كان ذلك المظهر يكون مثلا  
 يجب ما بها حكميا

لان صاحب حقيقة المضمرة في اسم التفضيل  
 ما كان مضمرة فيه وهنا ان الضمير اليه الما كان مفقودا  
 حقيقة لم يكن كالعدم والمستكن بكلا الاسماء المظهر  
 ولذا وجب ان يليه احكاما يجهان على المظهر  
 وهو يكون ما جبال كمال هو الضمير في طيب وقيل هو  
 الضمير منه

فالعامل في كلا الحالتين الطيب عند سيويه وبه قال الما ز  
 في ظاهر قوله والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جنى  
 وقيل العامل فيها كان التامة اي هذا كان بغير الطيب منه  
 اذا كان رطبا كما هو مذهب الجباليين وابن سراج والسيوطي  
 والفارسي في جليته وقيل العامل في اسم التفضيل  
 الاشارة من معنى الفعل كما اشر اليه وقيل العامل فيه ما في  
 حروف التسمية من معنى الفعل كما نبه عليه ورجح الاول  
 جاسر وفيه قوة وضعت الجوانب بوجوده كثيرة  
 فلا يخاف

لان لا يجوز ان يكون افضل التفضيل ماملا فيه لضعفه  
 في العمل فلا يتقدم مفعولا عليه

لان يلزم تعريف العامل في الحالتين وهذا وان كان جائزا  
 الا ان يستلزم الكراهة وتفضيل الشيء على نفسه باعتبار  
 حاله واحدة وهو الرطبة لان اذا لم يكن اسم التفضيل  
 ماملا في بغير الا يدخل تحت التفضيل فيكون الرطبة مفعولا  
 ومفضلا عليه في حاله واحدة وهذا باطل فثمادة

انما المماثلة  
 بما ليس الا يمكن ان يقال  
 انما المماثلة  
 بما ليس الا يمكن ان يقال

انما ان تأول البسر بالمسر والرطب بالرطب من اسر النخل اذا صار  
 ما عليه بسرا واظلم اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا  
 اطيب باعتراف النحاة وفي بغير ايضا عند محققين وتقدم بسرا  
 على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد  
 حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى كل منهما متعلقا والبسر  
 تعلق بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحكمة  
 وان لم تكن معتبرة فيه الابداع ضارها في اطيب لكنه لما كان  
 الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقار ورجوا  
 ان يليه والرطوبة تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير  
 منه فيجوز ان يليه وقال الرضي واما الضمير المستكن في فعله انه  
 وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا  
 ارى باس ايان يقال وان لم يسمع زيد احسن فاما منه قاعدا  
 وذهب ضمير الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشر اليه  
 حال كونه بسرا وهذا ليس صحيحا لانه يمكن ان يكون المشار اليه  
 التمر لبا بسرا فلا يتقيد الاشارة بحال البسرية ولا يوضح حيث  
 وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح عمله فيه نحوثرة قلتي  
 بسرا اطيب منه رطبا (وتكون) اي حال جملة دللها على الحقيقة

وقد اختلفوا في بغير اما ما عمل من فيه فذهبوا اليه مستعدوا اليه فيقولون  
 اسم الاشارة ليس بم  
 افضل التفضيل ماملا في قوله  
 الان العامل في الطيب  
 اطيب منه رطبا والعامل في  
 لانه قد لا يعمل في هذا المظهر  
 لان المظهر يكون مثلا  
 يجب ما بها حكميا

انما ان تأول البسر بالمسر والرطب بالرطب من اسر النخل اذا صار  
 ما عليه بسرا واظلم اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا  
 اطيب باعتراف النحاة وفي بغير ايضا عند محققين وتقدم بسرا  
 على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد  
 حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى كل منهما متعلقا والبسر  
 تعلق بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحكمة  
 وان لم تكن معتبرة فيه الابداع ضارها في اطيب لكنه لما كان  
 الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقار ورجوا  
 ان يليه والرطوبة تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير  
 منه فيجوز ان يليه وقال الرضي واما الضمير المستكن في فعله انه  
 وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا  
 ارى باس ايان يقال وان لم يسمع زيد احسن فاما منه قاعدا  
 وذهب ضمير الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشر اليه  
 حال كونه بسرا وهذا ليس صحيحا لانه يمكن ان يكون المشار اليه  
 التمر لبا بسرا فلا يتقيد الاشارة بحال البسرية ولا يوضح حيث  
 وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح عمله فيه نحوثرة قلتي  
 بسرا اطيب منه رطبا (وتكون) اي حال جملة دللها على الحقيقة

انما المماثلة  
 بما ليس الا يمكن ان يقال  
 انما المماثلة  
 بما ليس الا يمكن ان يقال

ما وجوب كونها مشتملة  
 ان مشتملة على ما لا يفتقر  
 ان يفتقر الى ما لا يفتقر  
 كون العاطل واقع وقت وقوع الكون الذي هو مشتمل  
 وقت نشأة كماله المشتمل على الكون الذي هو مشتمل  
 وقت وجود كونه مشتملة  
 ان مشتملة على ما لا يفتقر  
 ان يفتقر الى ما لا يفتقر  
 كون العاطل واقع وقت وقوع الكون الذي هو مشتمل  
 وقت نشأة كماله المشتمل على الكون الذي هو مشتمل  
 وقت وجود كونه مشتملة

الابتناء اول لانه الانشائية من حيث انشائية لا خارج لها  
 حتى تكون عالما من احوال ونفس الامر وجيبه الدين  
 لا انشاء لا ثبوت لها في نفسها فانها ثابتة للشيء  
 فرع ثبوتها في نفسه هندی  
 قولوهي الضمير والواو لما كانت الجملة الكالية فضلا  
 احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابطة  
 في الجملة الواقعة خيرا او مصرا الا اذا حصل لها  
 ادوية تفصل وذلك لوقوعهما بعد الا نحو ما جئتك  
 الاوانت تجيل وما جاء في الا وهو فقير

كالفردان فيصع ان وقت حالها مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الكالية  
 (خبرية) جملة للصدق والكذب لا ان كمال (بمعرفة الخبر) عن ذم الكمال  
 واجزاؤها عليه في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا يتصل  
 ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي  
 ارتباطها بغيرها والجملة من رتبة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد  
 لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية  
 اما اسمية او فعلية او الفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا  
 او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمسة  
 (فالاسمية) اي الجملة الاسمية الكالية ملتصبة (بالواو والضمير)  
 لقوة الاسمية في الاستقلال فاسان يكون الرابطة فيها في غاية  
 القوة فوجئت واناراك وجئت وانت راك وحادي زيد وهو  
 راك (او بالواو وحدها) لانها يتبدل على الربط في اول الامر فاكتفى  
 مثل قوله عليه الصلوة والسلام كنت نبيا وادم بين الماء والطين  
 وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال  
 المنفصلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه  
 وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكدة والمؤكدة لشدة الاتصال  
 بينها (او بالضمير وحده على ضعف) لان الضمير لا يحسن ان يقع في الابدان  
 مثل قولنا الضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يحسن ان يقع في الابدان

وفي حصر رابطة في الضمير والواو ونظر او يكون ظهور  
 الملايسة منزلا رابطة لتوقعه على الثبوت بسلام  
 سابقا فمقتضى تعيينها معاك  
 وما فرغ من بيان ان اية جملة تقع حالا شرع في بيانها  
 تفصيلا وبيان الرابطة ايضا فقال بالفاء التفسيرية  
 والتفصيلية  
 وفي حكمها الجملة الصادرة بليست بها المجرى التي على الاصح  
 ولا تدل على الزمان فهو كتحريف في داخل على الاسمية لانه  
 قوله كنت نبيا اي ما ينوب من عند الله تعالى وادم بن الماء  
 والطين اي والحال ان بدنه العنصري لم يكمل بعد وانما كان  
 نبيا لان خلق روحه المظهر قبل الموجود ثم بعث الى  
 اذواح المكلفين بعد خلقها قبل الابدان فبلغت اليهم  
 الحقيقة الاحدية فامر به من هو اهل ثم طرد ذلك لانها  
 بعد خلق ابدانهم وفيه اشارات الى ان النبيا لم يكونوا  
 انبياء قبل ابدانهم العنصرية واعلم ان في حصة هذا تافلا  
 ولقد تقدم بالحق فان المروي عن احمد والبخاري في تاريخه  
 والقبوري والحاكم الصحيح كنت نبيا وادم بن الاربع ونسب

فان هذا النوع نظر لانه ورد في كلام الله تعالى في  
 يوم القيمة ترى الذين كانوا على الله حور حور مستورة  
 ولا يجوز استناد الضمير الى كلام الله تعالى الذي هو  
 الكلام والواو انما يكون في الحال المنفصلة  
 ان هذا الذي منضمون في قوله تعالى وتصوروا قبته من  
 النصف وكلوا نكالا والواو انما يكون في الحال المنفصلة  
 في قوله تعالى وتصوروا قبته من النصف وكلوا نكالا  
 ان هذا الذي منضمون في قوله تعالى وتصوروا قبته من  
 النصف وكلوا نكالا والواو انما يكون في الحال المنفصلة  
 في قوله تعالى وتصوروا قبته من النصف وكلوا نكالا

وقوله ولولا اجازة الديران على من لا يغير فيه ...  
و لو لم يكن الديران على من لا يغير فيه ...  
وهو ان الديران على من لا يغير فيه ...  
وهو ان الديران على من لا يغير فيه ...

ولا بد على الربط في اول الامر نحو كملت فوه الى في فلا بد من الواو  
على الصحيح (والضارع المنبث) أي كمل الفعلية التي يكون الفعل  
فيها مضارعاً مثبتاً ملتصقاً (بالصبر ووجهه) لثباته لفظاً ووجهه  
الاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جاءني زيد ليسبع (وما سواها)  
أي ما سوي جملة الاسم والفعلية المشتملة على المضارع المنبث  
من كمل المشتملة على المضارع المنفي والماضى المنبث والمنفي (بالواو  
والضمير معاً) أو بأحدهما أو بغيره من غير ضعف عند انكسار الضمير  
لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد  
وما يتكلم غلامه أو جاءني زيد ما يتكلم غلامه أو جاءني زيد وما يتكلم  
عمره والماضى المنبث نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه الماضى المنفي نحو  
جاءني زيد وما خرج غلامه أو جاءني زيد ما خرج غلامه أو جاءني  
زيد وما خرج عمره (ولا بد في الماضى المنبث) لا المنفي (من) دخول  
لفظة (قد) المقربة زماناً للماضى المنفي كقولنا لا بد في الماضى المنبث في  
ليلك بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من أي حال أو وقوعه  
عليه يجوز لأن المبدأ زمن الماضى المنبث إذا وقع حالاً ان معنيته إنما  
هو بالنسبة الى زمان العاقل والابد من قدر حتى تقر به اليقاربه  
وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهراً

وان كان يبع خلا فالاندلسية قال لا بد فيه من الواو  
وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضا ان انثنى المضارع  
لقطع ما لم يدخل الواو وان انثنى المضارع بلا الواو الضمير  
والاغلب يجره عن الواو  
و ان كان منعياً عند الانكسار بالضام في الجملة الاسميه  
انما هي لقوة استقلالها كما مر  
اعلم ان اجتماع الواو وقد والضمير اكثر من انفراد الواو الا  
في المثنى المنبث وفي الواو في اجتماع الواو والضمير اكثر  
من انفراد احدهما الصحيح  
والظرف المستقر بمر لا هذا عند اكثر النحاة وقالوا ان الغد لا  
ان خيراً لا محذوف أي حاصل وقوله في الماضي متعلق باسم  
لام كونه متبناً على الفعل وقالوا انما لم يعمد لوجه منصوب  
لفظاً ترك كونه متبناً بالمضارع وخيراً لا محذوف اي  
حاصل وفي الماضي متعلق باسم لا  
قال الضحاوي الفعل الماضى لا يصلح ان يكون حالاً مفعوليه  
وما مضى لا يصلح ان يقع حالاً فيه شيء فاذمض قد وقع  
حالاً اذا كان المعنى ما ذكره وذلك ان قد حرف معنى حرف الفعل  
اذا دخل عليه غيره عما كان عليه فاذا قلت حيث قد كنت  
فلا يجوز ان يكون حالاً ان كانتا نكته قد انقضت ويجوز  
ان يكون حالاً ان كان قد شرع في النكته وقد مضى منها جزء  
لان ملتصق بها مستديم لها وكان المخاطب بهذا الكلام  
مترقباً ان زيد فيضد قد ان زيد شرع في النكته وان  
قد مضى جزئياً منها فلعله لك الجزء وحي بالماضى وتلبيس  
زيد انكاته بدم ودم عليه مع ان يكون الماضى حالاً لانفصال  
بالحال قال ولا يقع الماضى حالاً الا بهذا المعنى فلذا لم  
ان يكون مع قد ظاهراً او مقدره نحو اني

وهو ان الديران على من لا يغير فيه ...  
وهو ان الديران على من لا يغير فيه ...  
وهو ان الديران على من لا يغير فيه ...  
وهو ان الديران على من لا يغير فيه ...

وهو ان الديران على من لا يغير فيه ...  
وهو ان الديران على من لا يغير فيه ...  
وهو ان الديران على من لا يغير فيه ...  
وهو ان الديران على من لا يغير فيه ...

وهو ان الديران على من لا يغير فيه ...  
وهو ان الديران على من لا يغير فيه ...  
وهو ان الديران على من لا يغير فيه ...  
وهو ان الديران على من لا يغير فيه ...



هذا تفسير باللازم لان التفسير المذكورة بعد حرة او جعل الشيء في قراره فيلزمه التاكيد **توادي**  
 والمراد مضمون الجملة وانما المثال المذكورة شفقة الابد الى الابد هندی **توادي**  
 فان قيل قوله رسولاً يؤكد بعض اجزاء الجملة وهي الارسال اذا اريد به معناه القوي اما لو اريد معناه الشريعي هو انسان بمقتضى الله تعالى الخالق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون جملة وهو ارسال الله تعالى فلناح كونها المراد بالارسال ايضا معناه الشريعي فيؤكد ايضا على هذا التفسير مضمون بعض اجزاء الجملة فتأمل **وجيالكرب**  
 هذا تفسير باللازم لان التفسير المذكورة بعد حرة او جعل الشيء في قراره فيلزمه التاكيد **توادي**  
 والمراد مضمون الجملة وانما المثال المذكورة شفقة الابد الى الابد هندی **توادي**  
 فان قيل قوله رسولاً يؤكد بعض اجزاء الجملة وهي الارسال اذا اريد به معناه القوي اما لو اريد معناه الشريعي هو انسان بمقتضى الله تعالى الخالق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون جملة وهو ارسال الله تعالى فلناح كونها المراد بالارسال ايضا معناه الشريعي فيؤكد ايضا على هذا التفسير مضمون بعض اجزاء الجملة فتأمل **وجيالكرب**

هذا التفسير باللازم لان التفسير المذكورة بعد حرة او جعل الشيء في قراره فيلزمه التاكيد **توادي**  
 والمراد مضمون الجملة وانما المثال المذكورة شفقة الابد الى الابد هندی **توادي**  
 فان قيل قوله رسولاً يؤكد بعض اجزاء الجملة وهي الارسال اذا اريد به معناه القوي اما لو اريد معناه الشريعي هو انسان بمقتضى الله تعالى الخالق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون جملة وهو ارسال الله تعالى فلناح كونها المراد بالارسال ايضا معناه الشريعي فيؤكد ايضا على هذا التفسير مضمون بعض اجزاء الجملة فتأمل **وجيالكرب**

بشرط ان يكون طرفاها جامدين جمودا بعضها لان المفروض من وضع تلك امثال ان يدل على هذه الصفة منها جاسيا لا يتقبل ولا يتحول فلو كانت مقررة لمضمون الجملة الفعلية او التواحد جزئيا من المشتقات لما حصل ذلك المفروض لما ان تلك الجملة دلالة على التجدد والحدوث في الاغلب عافية شرعية الكافية **هندی**  
 وهو الله ومضمون الجملة شهادة الله تعالى لان القيام بالقسط بغير اسم من الجملة فاذا بقوله قائما بالقسط **هندی**  
 مبتدأ محذوف وخبرها من المصنوعات او من الملقا واخبر محذوف فالتبدأ عن ايمان التمييز وعلى هذا الوجهين يكون قوله ما يرفع خبر مبتدأ محذوف وهو ما يرفع خبره اوصفة **هندی**  
 قال التمييز وقال للتمييز والتفسير والتمييز بغير الماء قيل وقد يقال بعضها لان التكلم يميز بين الاجناس يرفع الاجسام **هندی**

اي في حكم السقوط لانه المبدل منه في حكم الازالة من لفظ في المعنى المحمودة  
 قوله والمعنى الموضوع امر متعلق بالموضوع والكي  
 ان موضوع عمل العمل الموضوع شاملة الوزن والكي  
 التوحي الخارجه لانه اسما العدد والعدد والوزن والكي  
 اذا اوليتها اعلمت ان مقتضى هو العدد وان اوليتها العدد والكي  
 والمعدونة كما سيجي وهو بها مجاز لانه  
 على ان يكون في الموضوع ثابت في الاستعمال بخلاف العكس  
 عمل الاجسام الغير المستقرت لا اجسام في استعمالها كالمس  
 من تعدد الموضوع ل  
 فان قيل قوله رسولاً يؤكد بعض اجزاء الجملة وهي الارسال اذا اريد به معناه القوي اما لو اريد معناه الشريعي هو انسان بمقتضى الله تعالى الخالق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون جملة وهو ارسال الله تعالى فلناح كونها المراد بالارسال ايضا معناه الشريعي فيؤكد ايضا على هذا التفسير مضمون بعض اجزاء الجملة فتأمل **وجيالكرب**

الاجر بمعنى حقيقة وجزئ منه على يقين او من اجقت الاحر  
 عطف تفسير على عطف **هندی**  
 المعنى بعينه او بمعنى انتهت اي حققت بوثوقك وصبرت منها على يقين واثبتتها كذلك عطوفا وقال منها جرح المفتاح احوالت التقدير **هندی**  
 عند عا ينقد ويحصى عطوفا (وشرطها) اي بشرط وجوب حذف عاملها (ان تكون مقررة) اي مؤكدة (المضمون جملة) احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا **هندی**  
 فانه لا يصح حذفه (الاسمية) احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يصح حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط **هندی**  
 انه جال مؤكدة من مفاعلة ثم يهدو ولا بد هنا من قيد آخر وهو ان يكون يعتقد ذلك الاسمية من مبين لا يصحمان للعمل فيها والا لكانت **هندی**  
 عاملا مذكورا فكيف يكون حذف واحدا هو الله شاهد قائما بالقسط (التمييز ما) اما الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن الابدل فان المبدء منه في حكم التسمية فهو ليس برفع الابهام **هندی**  
 عن يمين بل هو ترك مبهم ويراد معين (المستقر) اما الثاني الابهام في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان **هندی**  
 بحسب اللغة هو الثاني مطلقا لكن المطلق منصرف الى الجملة وهو الوضعي واحترز به عن محمودة اي عينا جارية فان قوله جارية **هندی**

في اشارة الى  
 مقبول احق عندنا  
 احوالها بوثوقك  
 اي حققت بوثوقك  
 لم يبق في شبهة  
 وعلى هذا الوجه كلها يكون الخال يبين المقبول وقبوله  
 وانما قال احق لسلامة من خوفه وعرف المقبول من قوله  
 احق على مصلح معلوم من مخيفي من باب دهره على غير  
 ويشق ويرجم  
 فلا ان احق الناس عليك انما قد من قوله  
 اعطفت  
 قوله اعطفت بوجه وسبق  
 الامور الثلاثة لان الحق انما هو المالكه قد يكون مفردا  
 بالجمله الفعلة كقولنا ان لا تقبلوا في الارض شيئا  
 الى انفسدوا ومن خصص الموكدة بالجمله الاسمية كالقول  
 انما قال بالصدر في صفة تمام المصدر بمعنى الاضداد  
 واكثر ما يجي هيندا اي صفة تمام المصدر بمعنى الاضداد  
 لا يمكن ان لا ينافي اليك  
 ان يكون له  
 احوالها بوثوقك  
 اي حققت بوثوقك  
 لم يبق في شبهة  
 وعلى هذا الوجه كلها يكون الخال يبين المقبول وقبوله  
 وانما قال احق لسلامة من خوفه وعرف المقبول من قوله  
 احق على مصلح معلوم من مخيفي من باب دهره على غير  
 ويشق ويرجم  
 فلا ان احق الناس عليك انما قد من قوله  
 اعطفت  
 قوله اعطفت بوجه وسبق  
 الامور الثلاثة لان الحق انما هو المالكه قد يكون مفردا  
 بالجمله الفعلة كقولنا ان لا تقبلوا في الارض شيئا  
 الى انفسدوا ومن خصص الموكدة بالجمله الاسمية كالقول  
 انما قال بالصدر في صفة تمام المصدر بمعنى الاضداد  
 واكثر ما يجي هيندا اي صفة تمام المصدر بمعنى الاضداد  
 لا يمكن ان لا ينافي اليك  
 ان يكون له



لا بد ان يكون حقيقة وكل  
 احد من معانيها بخلاف فقهين  
 فلا خلاف في موضوع بعد مخصوصين  
 كلاب  
 استناد لان ما كانت الامور من المشرق  
 على انما زاد من كل ما لم يكن  
 في موضوع الاول وهو كذا في  
 كلاهما بل الاول وقد استقر في  
 كلاهما بل الاول وقد استقر في  
 كلاهما بل الاول وقد استقر في  
 كلاهما بل الاول وقد استقر في

هذا الموضوع والموضوع له اما ما لا عند القدماء والسعد  
 العلامة اختار مذهب القدماء  
 جريا من المفهوم الكلي والكليات الناطق وهو موضوع  
 المفهوم كثر وهو الاشارة بشرط استعماله في جزئية  
 يعني في زيد وعمرو ورجل وامرأة فكذلك اللفظ هذا  
 وهذا هو كونه لا استلزام الاول استعمال اللفظ في غير  
 ما وضع له وهو ضعيف وهو عيسى والرجل فادرك  
 في ذلك بشرط ترتيب  
 ولا ابهام في هذا المفهوم اقلت هذا يقتضي ان لا يصح  
 التمييز بين اسم الاشارة مع ان كثيرا منهم ذهبوا الى ان مثلا  
 في قولك ما اراد الله بهذا مثلا تمييز غير ذلك الاحال عنه  
 وكذا الحال في رجل في هذا رجلا قلنا ان هذا منفرقا  
 على ارادة ميم من اسم الاشارة كما في ربه رجلا ومع رجلا  
 على ان يكون في ربه رجلا  
 واحد وهو المشار اليه كان الاشارة نوع واحدا غير  
 كان الاشارة ونها كل واحد منهما موضوع لشخص معين  
 وكذلك يقرب والبولوسفا لان الاول في الاشارة وفي الثانية  
 علم مصطلحي وان الثانية في الاول علم مصطلحي وفي الثانية  
 كنية كذا لا يوجد كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب  
 وبنها عنه وعمر علم مصطلحي فلا ابهام فيها الا وضحا  
 ولا استعمالا لانه لا تقدم في الموضوع له فتبادر

رفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب اللفظ  
 في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذلك يقع بالاحتراز عن  
 اوصاف الابهام نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع علم مفهوم  
 كلي بشرط استعماله في جزئية او بكل جزئية ولا ابهام في هذا  
 المفهوم الكلي ولا في واحد من جزئياته بل الابهام انما يتعدى  
 الموضوع له او المستعمل فيه فوضيحه بالرجل يرفع هذا الابهام  
 لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع  
 به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك اوجفص غير فان كل  
 واحد من اوجفص وغير موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن  
 لما كان عمر اشتهر به زال بذكره كحفا الواقع في اوجفص لعدم  
 الاشتهار لا الابهام الموضوعي (عز ذات) لا يجوز وصف واحترز  
 عن البتة والحال فانها يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف  
 لا في الذات وتحقيق ذلك اذ الواضع لما وضع الرجل مثلا لتصف  
 من فلا شك ان الموضوع له معنى معين عما هو اقل من التصف  
 كالرجل وعما هو اكثر منه كمن ومثنى ولا ابهام فيه الا من حيث  
 ذاته اوجفصه فانه لا يعلم منه بحسب الواضع انه من جنس العسل  
 او اجل وغيرهما ولا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الواضع

وهذا الموضوع والموضوع له اما ما لا عند القدماء والسعد  
 العلامة اختار مذهب القدماء  
 جريا من المفهوم الكلي والكليات الناطق وهو موضوع  
 المفهوم كثر وهو الاشارة بشرط استعماله في جزئية  
 يعني في زيد وعمرو ورجل وامرأة فكذلك اللفظ هذا  
 وهذا هو كونه لا استلزام الاول استعمال اللفظ في غير  
 ما وضع له وهو ضعيف وهو عيسى والرجل فادرك  
 في ذلك بشرط ترتيب  
 ولا ابهام في هذا المفهوم اقلت هذا يقتضي ان لا يصح  
 التمييز بين اسم الاشارة مع ان كثيرا منهم ذهبوا الى ان مثلا  
 في قولك ما اراد الله بهذا مثلا تمييز غير ذلك الاحال عنه  
 وكذا الحال في رجل في هذا رجلا قلنا ان هذا منفرقا  
 على ارادة ميم من اسم الاشارة كما في ربه رجلا ومع رجلا  
 على ان يكون في ربه رجلا  
 واحد وهو المشار اليه كان الاشارة نوع واحدا غير  
 كان الاشارة ونها كل واحد منهما موضوع لشخص معين  
 وكذلك يقرب والبولوسفا لان الاول في الاشارة وفي الثانية  
 علم مصطلحي وان الثانية في الاول علم مصطلحي وفي الثانية  
 كنية كذا لا يوجد كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب  
 وبنها عنه وعمر علم مصطلحي فلا ابهام فيها الا وضحا  
 ولا استعمالا لانه لا تقدم في الموضوع له فتبادر

هذا الموضوع والموضوع له اما ما لا عند القدماء والسعد  
 العلامة اختار مذهب القدماء  
 جريا من المفهوم الكلي والكليات الناطق وهو موضوع  
 المفهوم كثر وهو الاشارة بشرط استعماله في جزئية  
 يعني في زيد وعمرو ورجل وامرأة فكذلك اللفظ هذا  
 وهذا هو كونه لا استلزام الاول استعمال اللفظ في غير  
 ما وضع له وهو ضعيف وهو عيسى والرجل فادرك  
 في ذلك بشرط ترتيب  
 ولا ابهام في هذا المفهوم اقلت هذا يقتضي ان لا يصح  
 التمييز بين اسم الاشارة مع ان كثيرا منهم ذهبوا الى ان مثلا  
 في قولك ما اراد الله بهذا مثلا تمييز غير ذلك الاحال عنه  
 وكذا الحال في رجل في هذا رجلا قلنا ان هذا منفرقا  
 على ارادة ميم من اسم الاشارة كما في ربه رجلا ومع رجلا  
 على ان يكون في ربه رجلا  
 واحد وهو المشار اليه كان الاشارة نوع واحدا غير  
 كان الاشارة ونها كل واحد منهما موضوع لشخص معين  
 وكذلك يقرب والبولوسفا لان الاول في الاشارة وفي الثانية  
 علم مصطلحي وان الثانية في الاول علم مصطلحي وفي الثانية  
 كنية كذا لا يوجد كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب  
 وبنها عنه وعمر علم مصطلحي فلا ابهام فيها الا وضحا  
 ولا استعمالا لانه لا تقدم في الموضوع له فتبادر

هذا الموضوع والموضوع له اما ما لا عند القدماء والسعد  
 العلامة اختار مذهب القدماء  
 جريا من المفهوم الكلي والكليات الناطق وهو موضوع  
 المفهوم كثر وهو الاشارة بشرط استعماله في جزئية  
 يعني في زيد وعمرو ورجل وامرأة فكذلك اللفظ هذا  
 وهذا هو كونه لا استلزام الاول استعمال اللفظ في غير  
 ما وضع له وهو ضعيف وهو عيسى والرجل فادرك  
 في ذلك بشرط ترتيب  
 ولا ابهام في هذا المفهوم اقلت هذا يقتضي ان لا يصح  
 التمييز بين اسم الاشارة مع ان كثيرا منهم ذهبوا الى ان مثلا  
 في قولك ما اراد الله بهذا مثلا تمييز غير ذلك الاحال عنه  
 وكذا الحال في رجل في هذا رجلا قلنا ان هذا منفرقا  
 على ارادة ميم من اسم الاشارة كما في ربه رجلا ومع رجلا  
 على ان يكون في ربه رجلا  
 واحد وهو المشار اليه كان الاشارة نوع واحدا غير  
 كان الاشارة ونها كل واحد منهما موضوع لشخص معين  
 وكذلك يقرب والبولوسفا لان الاول في الاشارة وفي الثانية  
 علم مصطلحي وان الثانية في الاول علم مصطلحي وفي الثانية  
 كنية كذا لا يوجد كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب  
 وبنها عنه وعمر علم مصطلحي فلا ابهام فيها الا وضحا  
 ولا استعمالا لانه لا تقدم في الموضوع له فتبادر



قولوا انما اقصر المقادير الى دفع ما قبله المصغر بذكر مثالي  
 المساحة نحو ما في السجادة من التوبين والنوع والاضاف لا يان قسم  
 المقادير حتى يستوفى قاسما وفيها تور اقسام المقادير  
 على ان يقصر المقادير الى دفع ما قبله المصغر بذكر مثالي  
 المساحة نحو ما في السجادة من التوبين والنوع والاضاف لا يان قسم  
 المقادير حتى يستوفى قاسما وفيها تور اقسام المقادير

على التمره مثلها زيدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات  
 لان قولك عند عشر ذراعا ورطل زيتا وزراعا ثوبا وعلى الخمر  
 مثلها زيدا المراد بالمعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير  
 وانما اقصر المص على الامثلة الثلاثة لانه كان مقدر نظره التنبيه  
 على ان ما يتيم به المصغر وهو التوبين كما ورطل زيتا والون كما في نون  
 سميها اول اضافة كما في على التمره مثلها زيدا وليست وافسما  
 المقادير وكو بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حاله لا يمكن  
 اضافة معها والاسم مستحيل الاضافة مع التوبين ونون  
 التنتية والجمع ومع الاضافة لان الاضاف لا يضاف ثابته فاذا تم  
 الاسم بهذه الاشياء شايا بالفعل اذا تم بالفعل وصار به كلاما  
 تاما فاشيا التميز الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم  
 كان المفعول حقا ان يقع بعد تمام الكلام فنصبه ذلك الاسم  
 التام قبله ليشابه الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء وانما  
 قامت مقام الفاعل كونها في اخر الاسم كما كان الفاعل عقب الفعل  
 الايرتبان لام التعريف لداخلة على والاسم وان كان يتم بها  
 الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التميز عنه فلا يقال عندى  
 الرافود حلا (في غير) اي التميز وان كان الاسم التام مشى او جمعا

لان المقادير وهي شذون وشبان وهما  
 مقدر مسمى على وزن مدخلين بابفتح يقال طبع جبره الى  
 التي اجماد تقع وكل مرتفع طامح صحاح  
 سوار كما لفظا نحو رطل زيتا وتقدير كما في غير المنصرف  
 والمبنى نحو خمسة عشر رجلا شرح ارتقاء  
 والمضارف اليه لما كان قائما مقام تنوين المضارف كان ايضا  
 دللا على التمام والانقطاع  
 ان يكون مطمح نظره التنبيه على البيان المذكور  
 بعض اقسام المقادير وهو قول رطل ومنون لانها  
 للوزن  
 لان التنوين يدل على الانفعال والاضافة الاتصاف  
 ولا يمكن ان يجمع الاتصاف والانفعال في كل واحدة  
 لان الغرض من الاضافة التبرع والخصم والخصم  
 فاذا حصل الغرض من الاضافة بالاضافة لم يبق الاحتياج  
 الى اضافة ذلك المضارف ثانيا لمصغره الغرض المذكور لان  
 يلزم احد الامرين اما حصول الحاصل والغا بالاضافة  
 الاولى وكلاهما باطلا  
 حسبا للفظ فلا يقال غلام زيد عمرو فان يكون غلاما  
 له زيد عمرو وانما قال حسبا للفظ لانه مقول حسب  
 المعنى ثانيا كما في وقت زمان فان مع كونها مضارفا الى الرمان  
 مضارفا الى الكاف اذا حبس ضعف الى الرمان اولافا كسب  
 من بعض التعريف ثم ضعف الى الخطاب ثانيا لزيادة التعريف  
 قد في وداود احد غير

فانما اقصر المقادير الى دفع ما قبله المصغر بذكر مثالي  
 المساحة نحو ما في السجادة من التوبين والنوع والاضاف لا يان قسم  
 المقادير حتى يستوفى قاسما وفيها تور اقسام المقادير  
 على ان يقصر المقادير الى دفع ما قبله المصغر بذكر مثالي  
 المساحة نحو ما في السجادة من التوبين والنوع والاضاف لا يان قسم  
 المقادير حتى يستوفى قاسما وفيها تور اقسام المقادير  
 على ان يقصر المقادير الى دفع ما قبله المصغر بذكر مثالي  
 المساحة نحو ما في السجادة من التوبين والنوع والاضاف لا يان قسم  
 المقادير حتى يستوفى قاسما وفيها تور اقسام المقادير

وإذا كان نوعه مستثنى عن الأقسام فليس له في ذلك النوعية والجمع  
فان كان له واحد منها لا يضاف إليه غيره ولا يقع على الواحد الغير الي  
الانواع وهو مقصد  
فان كان له واحد منها لا يضاف إليه غيره ولا يقع على الواحد الغير الي  
الانواع وهو مقصد

وهي واحدة كالقوة والحرارة والبرودة والجمود والصلابة واللين والنعومة  
وهي واحدة كالقوة والحرارة والبرودة والجمود والصلابة واللين والنعومة  
وهي واحدة كالقوة والحرارة والبرودة والجمود والصلابة واللين والنعومة

وهي واحدة كالقوة والحرارة والبرودة والجمود والصلابة واللين والنعومة  
وهي واحدة كالقوة والحرارة والبرودة والجمود والصلابة واللين والنعومة  
وهي واحدة كالقوة والحرارة والبرودة والجمود والصلابة واللين والنعومة

وفي استثناء فصولا انواع دون قصد الافراد نظرا لانه اذا  
قبل طاب زيد جلستين يجوز كما طاب زيد جلستين والى  
بالانواع فوق الواحد  
هندي

(ان كان) التمييز جنسا وهو ما تشابه اجزؤه ولا يقع مجرد  
عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى النسبة وجميعه كالماء  
والزيت والبرق والشمس والارض والسموات والارض والسموات والارض

والتمر والزيت والبرق والشمس والارض والسموات والارض والسموات والارض  
الانواع اى ما فوق النوع الواحد فيشمل الثننى ايضا لانه لا يرد  
لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ثننى او جمع قبله ويخصر

قصد الانواع بالاستثناء نظرا لانه كما جاز ان يقال طاب زيد  
جلستين للنوع جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين للعدد  
ويمكن ان يحاب عنه بان المراد بالانواع خصص جنسا سواء

كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية (ويجمع) اى يورد  
التمييز على ما فوق الواحد جواز احتساب مقصد الواحد في غيره  
اي غير الجنس نحو عند تعديل ثوبين او ثوابا (ثم ان كان) اى

المفرد المقدر (فاما ثننوني وبنون الثننية) او المعنى ان واحد التمييز  
ملتبسا بثننوني المفرد وبنون الثننية فانه لما تم الاسم بهما  
اقضى التمييز (جازنا الاضافة) الى اضافة المفرد المقدر الى التمييز

اضافة بيانية باسقاط الثننوني وبنون الثننية جواز اشتباها  
كثيرا لوصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التحفيف نحو  
رطل زيت ومنوا سمرا (والا) اى ولا يمكن بثننوني وبنون الثننية

المتعلق فيجب مطابقة التمييز مقصد من الثننية والجمع  
اعدم دلالة على الانواع فظهر قاعدة الثننية والجمع  
الامثلة ان يقال طاب زيد جلوسا فلما قصد الانواع من  
الجلوس قبل جلستين

كان جواب قدس من مبنى على التزل والافالظا هرا الحسنة  
نفسا لفاء واكسرها ليس من باب الجنس لانه يخرج به فانما الجنس  
هنا ما هو المراد عن التاء كالمجوس ولو قصد تعدد افراد  
المجوس من ثم نصح الثننية والجمع لادى

والفرق بين الحسنة والفرق ان الفرع امر حقيقي واقع محسوس  
نفسا لآخر وصحتم ان يكون الكل النسبة اليه محسوسا  
وذا تبا وجنسا ونوعا والحسنة امر اعتادى تعريفه  
العقل وهو عين الكل باعتبار تقييدات والكل بالنسبة اليها  
الانواع ميرزا جان

نحو طاب زيد جلستين كالشورك والافتراضا هما كليا  
كونهما نوعين للجلوس والنوع كلى لانه تحت افراده ان يعتبر  
بهذا الافتراضا وذلك الافتراضا تحتك الافتراضا وكذا  
الشورك هندي

وثننوني حوالة اكتفى بذكر الجمع لانه لما جاز الجمع فالثننية اول  
او المراد بالجمع للثننوني والثننية ايضا هندية  
في غير الاعداد لما عرفت ان تمييز الاعداد واجبا لافراد مطلقا  
الا فيما يميزه جمعا مطلقا كالثلثة والعشرة لمجرد

مضيفا لجل ثوبا لان الثوب ليس جنسا بحيث تشابه اجزؤه  
فمقد قصد الايراد مفرد وعند قصد الثننية ثننى نوعيته  
عدل ثوبين م

وهي واحدة كالقوة والحرارة والبرودة والجمود والصلابة واللين والنعومة  
وهي واحدة كالقوة والحرارة والبرودة والجمود والصلابة واللين والنعومة  
وهي واحدة كالقوة والحرارة والبرودة والجمود والصلابة واللين والنعومة

على ان يكون التمييز والجمع مطابقة المقصد من الثننية والجمع  
اعدم دلالة على الانواع فظهر قاعدة الثننية والجمع  
الامثلة ان يقال طاب زيد جلوسا فلما قصد الانواع من  
الجلوس قبل جلستين

قال وورد على قول والا فلا  
من غير عشر وورد في الاما حاشي  
بان ان في شئ من الاشياء  
الاضافة في غير المقدار كما اننا رايه بقول سابقا  
وقد ورد في غير المقدار  
عشر وسبعون وملا بصوره  
الاضافة في غير المقدار  
الاضافة في غير المقدار  
الاضافة في غير المقدار

قال وورد على قول والا فلا  
من غير عشر وورد في الاما حاشي  
بان ان في شئ من الاشياء  
الاضافة في غير المقدار كما اننا رايه بقول سابقا  
وقد ورد في غير المقدار  
عشر وسبعون وملا بصوره  
الاضافة في غير المقدار  
الاضافة في غير المقدار  
الاضافة في غير المقدار

قال وورد على قول والا فلا  
من غير عشر وورد في الاما حاشي  
بان ان في شئ من الاشياء  
الاضافة في غير المقدار كما اننا رايه بقول سابقا  
وقد ورد في غير المقدار  
عشر وسبعون وملا بصوره  
الاضافة في غير المقدار  
الاضافة في غير المقدار  
الاضافة في غير المقدار

بان يكون بنو الجمع والاضافة (فلا) يجوز الاضافة الا بقلة  
في بنو الجمع هو عشر ودرهم اما في الاضافة فلذلك يلزم اضافة  
المضاف واما في بنو الجمع فلا تجوز ان يضاف اليه في غير المميز هو عشر  
وعشرى رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف اليه المميز  
لزم الاتساق في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشري  
الى رمضان اذ اريد عشري رمضان او اريد اليوم العشرين من  
فلا يضاف في غير صورة الاتساق ايضا الاعلى القلة ليكون البنية  
اقرب الى الامراء (وعن غير مقدار) يحذف على غير مقدار اول  
كما يرفع الابهام عن غير مقدار كذلك يرفع عن غير مقدار اي  
ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس (هو خاتم  
حديدا) فاذا خاتم بهم باعتبار الجنس تام بالثمن فاقتضى هذا  
(والخفص) اي خفص التميز تا مينا في غير المقدار اليه (الكثير استعمل  
المصوب الغرض مع الحفة ولقصور غير المقدار عن طلب التميز لان  
الاهل في المبهات المقدار بوضعها ليس بهذه المثابة (والثاني اي  
القسم الثاني من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة برفعه  
(عن نسبة) كما ان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة  
لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها

وهو ان يضاف الى غير المميز هو عشره وستة كما مر وانها  
حاشية على قوله وهو ان يضاف الى المميز ولكن لا يلزم الاتساق  
هو عشر ودرهم وكانها عدم الجواز للاتساق وهو ما قيل  
ان يكون تميزا او غير تميز مثل عشرون رمضان اتماده  
لا يلزم فلا بد ان يكون مستردا لكن هنا هو موقوف  
موقوف اكتفاء بما سبق مجازا قدي  
انما يقسم الاول من التميز برفع الابهام عن ذات مذكورة  
مقدر غير مقدار بحيث لا يعرف به قدر الشيء ولا يبين  
لان لا يعلم من جنس شخص جديد او ذهب او فضة  
انما يجرد التميز الذي يرفع الابهام من مقدار غير مقدار  
باضافة اليه اكثر في الاستعمال من تقاييه  
قوله ولقصور غير المقدار اذ اذ اقصير من طلبه لم يخج  
الى نصيب التميز الذي يكون للتصميم على التميز فان  
التصميم غاياتا سب هو طاب التميز  
قوله لانه الاميل في المبهات المقدار يرتفعها في الابهام  
فانه لا يخصص بجنس ووجنس كعشرين مثلا بخلاف  
غير المقدار نحو خاتم حديدا فانه وان كان منها باعتبار  
كونه من جنس حديد او الفضة لكن ليس باهيا ما كانها  
عشرين فهو او في القصب الذي هي نفس على كونه تميزا  
الاهل في المبهات المقدار يرتفعها في الابهام  
هو الامل اعني المقدار بوضعها ليس بهذه المثابة (والثاني اي  
القسم الثاني من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة برفعه  
(عن نسبة) كما ان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة  
لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها

قال وورد على قول والا فلا  
من غير عشر وورد في الاما حاشي  
بان ان في شئ من الاشياء  
الاضافة في غير المقدار كما اننا رايه بقول سابقا  
وقد ورد في غير المقدار  
عشر وسبعون وملا بصوره  
الاضافة في غير المقدار  
الاضافة في غير المقدار  
الاضافة في غير المقدار

قال وورد على قول والا فلا  
من غير عشر وورد في الاما حاشي  
بان ان في شئ من الاشياء  
الاضافة في غير المقدار كما اننا رايه بقول سابقا  
وقد ورد في غير المقدار  
عشر وسبعون وملا بصوره  
الاضافة في غير المقدار  
الاضافة في غير المقدار  
الاضافة في غير المقدار

قال وورد على قول والا فلا  
من غير عشر وورد في الاما حاشي  
بان ان في شئ من الاشياء  
الاضافة في غير المقدار كما اننا رايه بقول سابقا  
وقد ورد في غير المقدار  
عشر وسبعون وملا بصوره  
الاضافة في غير المقدار  
الاضافة في غير المقدار  
الاضافة في غير المقدار

قال وورد على قول والا فلا  
من غير عشر وورد في الاما حاشي  
بان ان في شئ من الاشياء  
الاضافة في غير المقدار كما اننا رايه بقول سابقا  
وقد ورد في غير المقدار  
عشر وسبعون وملا بصوره  
الاضافة في غير المقدار  
الاضافة في غير المقدار  
الاضافة في غير المقدار

هذا القسم... لا يمتثل على النسبة... والاشارة كذلك... في هذا القسم... لا يمتثل على النسبة... والاشارة كذلك...

يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقصرا عليها... عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض بمبتلي ماء او اسم المفعول... لا يمتثل على النسبة... والاشارة كذلك...

لا يمتثل على النسبة... والاشارة كذلك... عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض بمبتلي ماء او اسم المفعول... لا يمتثل على النسبة... والاشارة كذلك...

الاشارة كذلك... عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض بمبتلي ماء او اسم المفعول... لا يمتثل على النسبة... والاشارة كذلك...

لا يمتثل على النسبة... والاشارة كذلك... عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض بمبتلي ماء او اسم المفعول... لا يمتثل على النسبة... والاشارة كذلك...

عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض بمبتلي ماء او اسم المفعول... لا يمتثل على النسبة... والاشارة كذلك... عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض بمبتلي ماء او اسم المفعول...

من غير وجوده والظاهر ان ذلك الذي يتولد به مثل هذه الولد الكامل  
 في الغضائ  
 من غير وجوده والظاهر ان ذلك الذي يتولد به مثل هذه الولد الكامل  
 في الغضائ  
 من غير وجوده والظاهر ان ذلك الذي يتولد به مثل هذه الولد الكامل  
 في الغضائ

في الاول اللين ثم استعمل في العرف في الخبر صلاح النفع  
 في اللين خير كثير العرب اذ به معاشهم في اكثر الاحوال  
 ثم استعمل في مقام المدح فقوله لله دره جمل مدح بها  
 كثرة الخبر وانما نسبة اليه تعاك فعبد للنجيب لا يفتخر  
 العباد فكلمناه ما اعجزه قبل يفتخر ان يكون  
 النجيب من لينا الذكار تصدق من ثدا ما اعجابها اللين  
 الذي يروي به مثلا الولد الكامل في الغضائ  
 احوال الوضوح ما يتبع من الضرع ٣  
 انقار الى الجانسية بين المنقول عنه وهو اللين  
 والمنقول اليه وهو النجيب وهي بالنسبة النفع

في جمل او ما ضاهاها (مثل اعجبت عليه نفسيا) وتركه لا يظه  
 التميزات والاختلاف (ابا وابوه ودارا وعلما) اورد هذه الامثلا  
 على فوقها سبق وزاد عليه قوله (ولله درة فارسا) اشارة الى ان  
 التمييز قد يكون بنفسه مشتقة وايضا لما اوردده صاحب المفضل  
 مثلا التمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه منها كضمير ربه وجللا  
 ويكون فارسا تمييزا عن ايراد ان يبينه على ان يكون تمييزا  
 عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة  
 الدالية والذوق اللين وفيه خير كثير العرب فارديا في الخبر  
 اى الله خير فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر  
 فرس بالضم اي جرد في الخيل واما الفراسة بالكسر من الفرس  
 (ثم ان كان) اي التمييز بعد ما لم يكن نصبا في المنصب عنه (اسما)  
 لاصفة (يصح جعله لما انصب عنه) والماد يجعل لاطلاقه عليه  
 والتعبير به عنه (بما ان يكون ذلك) التمييز تارة (له) اي المنصب عنه  
 بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه (و) تارة (المتعلقة) بان يكون  
 تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال  
 مثل ابا في طلب زيدا ايا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون  
 تارة تمييزا عن زيد اذا اراد اسنادا للطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو

بعدنا اول ما على صريح  
 قاله رسول الله اتقوا فراسة المؤمنين فان ينظر  
 بنور الله قاله وقد حكاه واحدا من الجوس كان يدور  
 على المسلمين ويقول ما معنى قول النبي عليه السلام اتقوا  
 فراسة المؤمنين فكانه يذكر له تفسيره ولا ينفع حتى  
 انتهى الى بعض مشايخ الصوفية لعله اجند العزادى  
 فسئل فقال لعنه ان تقطع الذنار على وسطك تحتمه  
 فقال صدقت بهذا معناه فاسلم فقال الان عرفت انك  
 مؤمن وان ايمانك حقى  
 احوال العلوم  
 احوال الشرطية مع الجزاء عطف على الجزاء الشرطية السابقة  
 اضى ثمان كان يشقون ٢٣

قال ثمان اسمها يصح القول لانها متعلقة في هذه العبارة  
 نسبة مشهورة وهي انتقاض الشرطية الاولى بطاب  
 زيد نفسا فان نفسا اسم يوصف جعله لما انصب عنه ولا  
 يصح ان يكون متعلقا واما قدس من تقيد مقدمها  
 يكون التمييز بعد ما لم يكن نصبا فيها انصب عنه وكذا قد  
 مقدم الشرطية الثانية بذلك لئلا يفتقر مثل طلب  
 زيد نفسا وللقوم ههنا قيل وقال ولا تلتفت غير  
 ما قاله الشارح

فلا يجوز متعلقا بالابحوزان يكون  
 تمييزا للخطبة  
 الاسم لما انصب التمييز عن عامله وعبارة عنه كزيد في طلب  
 زيدا ايا وحمل زيد متعلقا عن عامله لا في التمييز  
 المقادير وسجل زيد متعلقا عن عامله لا في التمييز  
 لم ينصب عنه لكنه لما كان متعلقا لا في التمييز  
 نسبة الفعل اليه يوصي متعلقا عن مجازا  
 زيد ايا وحمل زيد متعلقا عن عامله لا في التمييز  
 المقادير وسجل زيد متعلقا عن عامله لا في التمييز  
 لم ينصب عنه لكنه لما كان متعلقا لا في التمييز  
 نسبة الفعل اليه يوصي متعلقا عن مجازا  
 زيد ايا وحمل زيد متعلقا عن عامله لا في التمييز  
 المقادير وسجل زيد متعلقا عن عامله لا في التمييز  
 لم ينصب عنه لكنه لما كان متعلقا لا في التمييز  
 نسبة الفعل اليه يوصي متعلقا عن مجازا

والأول مسيب <sup>من قبيل ذكر المسيب واردة المسيب لأن الإيب مسيب</sup>  
 عطف على جملة الشرطية السابقة اعترافا كان <sup>٤٦</sup>  
 لا التمييز حينئذ اما لام لا يصح جعلها كالدار والعلم <sup>نقادة</sup>  
 ولما صفة بالابوة <sup>٤٧</sup>  
 والقافية <sup>٤٨</sup>  
 والاسم <sup>٤٩</sup>  
 والاسم <sup>٥٠</sup>  
 والاسم <sup>٥١</sup>  
 والاسم <sup>٥٢</sup>  
 والاسم <sup>٥٣</sup>  
 والاسم <sup>٥٤</sup>  
 والاسم <sup>٥٥</sup>  
 والاسم <sup>٥٦</sup>  
 والاسم <sup>٥٧</sup>  
 والاسم <sup>٥٨</sup>  
 والاسم <sup>٥٩</sup>  
 والاسم <sup>٦٠</sup>  
 والاسم <sup>٦١</sup>  
 والاسم <sup>٦٢</sup>  
 والاسم <sup>٦٣</sup>  
 والاسم <sup>٦٤</sup>  
 والاسم <sup>٦٥</sup>  
 والاسم <sup>٦٦</sup>  
 والاسم <sup>٦٧</sup>  
 والاسم <sup>٦٨</sup>  
 والاسم <sup>٦٩</sup>  
 والاسم <sup>٧٠</sup>  
 والاسم <sup>٧١</sup>  
 والاسم <sup>٧٢</sup>  
 والاسم <sup>٧٣</sup>  
 والاسم <sup>٧٤</sup>  
 والاسم <sup>٧٥</sup>  
 والاسم <sup>٧٦</sup>  
 والاسم <sup>٧٧</sup>  
 والاسم <sup>٧٨</sup>  
 والاسم <sup>٧٩</sup>  
 والاسم <sup>٨٠</sup>  
 والاسم <sup>٨١</sup>  
 والاسم <sup>٨٢</sup>  
 والاسم <sup>٨٣</sup>  
 والاسم <sup>٨٤</sup>  
 والاسم <sup>٨٥</sup>  
 والاسم <sup>٨٦</sup>  
 والاسم <sup>٨٧</sup>  
 والاسم <sup>٨٨</sup>  
 والاسم <sup>٨٩</sup>  
 والاسم <sup>٩٠</sup>  
 والاسم <sup>٩١</sup>  
 والاسم <sup>٩٢</sup>  
 والاسم <sup>٩٣</sup>  
 والاسم <sup>٩٤</sup>  
 والاسم <sup>٩٥</sup>  
 والاسم <sup>٩٦</sup>  
 والاسم <sup>٩٧</sup>  
 والاسم <sup>٩٨</sup>  
 والاسم <sup>٩٩</sup>  
 والاسم <sup>١٠٠</sup>

وكذا العلم <sup>١٠١</sup>  
 قولنا <sup>١٠٢</sup>  
 ذلك لان <sup>١٠٣</sup>  
 كما ذكرناه <sup>١٠٤</sup>  
 وقد يلتبس <sup>١٠٥</sup>  
 وطاب <sup>١٠٦</sup>  
 فليراجع <sup>١٠٧</sup>  
 عند افراد <sup>١٠٨</sup>  
 زيد ابوين <sup>١٠٩</sup>  
 ابوين او آباء <sup>١١٠</sup>  
 واما <sup>١١١</sup>  
 فاللس <sup>١١٢</sup>  
 ولم يطابق <sup>١١٣</sup>

وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان العطف مستدل بالمعنى  
 وهو ابوه (والا) اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصفا في المنصب عنه  
 اسما يصلح جعله للمنصب عنه (فهو متعلقه) خاصة فهو طاب زيد  
 ابوه وازا وعلما فان هذه الاسباء ليست نصفا في المنصب عنه ولا يصح  
 جعلها به بالتمييز عنه بها فهي متعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني  
 الشيء المنسوب الى زيد (فيطابق التمييز فيها) اي فيما جاز ان يكون  
 لما انصب عنه سواء كان نصفا فيه او محملا له ولتعلقه فيما تغير  
 المتعلقه (ما قصد) من وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته سواء كانت  
 لموافقها المنصب عنه مثل طاب زيد ابوا والزيدان ابوين والزيدون  
 آباء او لعني نفسه كمثل قولك طاب زيد ابوا اذا اردت اباه فقط  
 وطاب زيد ابوين اذا اردت اباه وجماله او طاب زيد ابوا اذا اردت  
 اباه واجداده فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز اورد  
 مفرد او اذا قصد تثنيته اورد تثنيته واذا قصد جمعيته اورد جمعا  
 فان صفة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والجمع (الا اذا كان)  
 التمييز (جنسا) يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او  
 جمعيته لا يلزم ان ينسج ذلك الجنس ويجمع بل يكون يوقى به مفردا  
 لخاصة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو

وقصد التثنية والجمع على غير ما قصدت في نفس التكم  
 بدو القصد الاعلام الخاطب وقصدتها مع القصد  
 الى اعلامه فعند القصد الاول يجوز ان ينسج ويجمع غير  
 الجنس اما الجنس فلا يجوز تثنيته وعندنا القصد  
 انما في جنس ان ينسج ويجمع بجنس وغيره كما في تمييز المفرد  
 المقدر وفي بحث المفعول المطلق فتراد الصي في قوله  
 قصد هو الاول وفي قوله الا ان قصد هو المثنى فلا تارة  
 في كلامه قدتي

عطف على قولنا لموافقته بخلاف الحضاف اي سواء كانت تلك  
 الامور لموافقته ما انصب عنه <sup>١١٤</sup>  
 اي في نفس التمييز من غير ان لا يعتبر لموافقته ما انصب عنه <sup>١١٥</sup>  
 عطف على قولنا لموافقته بخلاف الحضاف اي سواء كانت تلك  
 الامور لموافقته ما انصب عنه <sup>١١٦</sup>  
 اي في نفس التمييز من غير ان لا يعتبر لموافقته ما انصب عنه <sup>١١٧</sup>

سواء جاز ان  
 الاباء والام لان  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١١٨</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١١٩</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٢٠</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٢١</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٢٢</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٢٣</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٢٤</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٢٥</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٢٦</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٢٧</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٢٨</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٢٩</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٣٠</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٣١</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٣٢</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٣٣</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٣٤</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٣٥</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٣٦</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٣٧</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٣٨</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٣٩</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٤٠</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٤١</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٤٢</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٤٣</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٤٤</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٤٥</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٤٦</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٤٧</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٤٨</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٤٩</sup>  
 الجدا بطلافة ويشمل كليهما <sup>١٥٠</sup>



فان الاستثناء انما يكون في غير ما استثنى عنه  
 فلو كان الاستثناء في غير ما استثنى عنه  
 لكان الاستثناء في غير ما استثنى عنه  
 فلو كان الاستثناء في غير ما استثنى عنه  
 لكان الاستثناء في غير ما استثنى عنه

حباب زيد علما والزيدون علما (الان يقصد) بالتمييز الذي  
 هو الجنس (الانواع) من حيث امتيازها النوعية فانه لا يندج  
 من تشبيهه او جمعته نحو حباب الزيدان عليين والزيدون علوما اذا  
 اريد ان متعلق الطيبين كل من زيدان والزيدون نوع اخر من العلم  
 فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى (وان كان) اي التمييز (صفة)  
 مشتبهة مثل لله ذره فارسا او ما ولا يها نحو كوفي زيد جلا فان  
 كما ملا في الجولية (كانت) الصفة (مبفردة) اي ان النسب عنه لا المتعلق  
 لا في الصفة تستدعي موصوفا والمذكور او بالموصوفة فاذا قل  
 حباب زيد والذكا كانا بالزيد ولا يخلو ان يكون والده بخلاف  
 الاسم نحو اياه (وطبقه) الواو بمعنى مع والطبق يقصد به المعنى المطابقة  
 اي كانت الصفة صفة لمع مطابقتها اياه او مطابقتها اياه او يجوز  
 ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة  
 له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق والافراد والتثنية الجمع  
 والتذكير والتأنيث لكونها جاملا ضميره (واحتملت) اي الصفة  
 المذكورة (الحال) ايضا لاستقامة المعنى على حال نحو حباب زيد فار  
 اي محسبانه فارسا وحال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله  
 ذره من فارس وقولهم عز من قائل نوبيا التمييز لان من زاد في التمييز

فان الاستثناء انما يكون في غير ما استثنى عنه  
 فلو كان الاستثناء في غير ما استثنى عنه  
 لكان الاستثناء في غير ما استثنى عنه  
 فلو كان الاستثناء في غير ما استثنى عنه  
 لكان الاستثناء في غير ما استثنى عنه

فان الاستثناء انما يكون في غير ما استثنى عنه  
 فلو كان الاستثناء في غير ما استثنى عنه  
 لكان الاستثناء في غير ما استثنى عنه  
 فلو كان الاستثناء في غير ما استثنى عنه  
 لكان الاستثناء في غير ما استثنى عنه

فان الاستثناء انما يكون في غير ما استثنى عنه  
 فلو كان الاستثناء في غير ما استثنى عنه  
 لكان الاستثناء في غير ما استثنى عنه  
 فلو كان الاستثناء في غير ما استثنى عنه  
 لكان الاستثناء في غير ما استثنى عنه



وهو استناد  
الوجه الى وجه حقيقة الالحاده جازا  
التي جازت جاز جازة السببية  
منه اما العمل اذا كان قويا صيغ تقدم بمفعول اذا لم يمتنع مانع ولها  
الانحياز  
منه اما القوة في الفعل اذا هو اما الاستين اذا وعدت ولها  
الحركة  
وعملها فاقه في حكم الفعل المضارع  
وهو النسبة ان نفسا تميز عن غيره تطلب لانها فاعل تطلب  
انها تميز عن غيرها  
وهي التسمية ان نفسا تميز عن غيره تطلب لانها فاعل تطلب  
انها تميز عن غيرها

لا يزيد وان كان اسناد الرفع اليه حقيقة والها جازا وهذا يندفع ما  
ورد على قاعدته المشهورة وهي ان التميز عن النسبة اما فاعل في المع  
او مفعول من ان التميز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول  
فلا يطرح تلك القاعدة (خلافا للارزق والورد) فانها يجوز ان  
تقدم التميز على الفعل الصحيح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا  
الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول  
في معنى الفعل لبعضها في العمل ومتسكما في هذا الخبر قول الشاعر  
ان يهر سلبى بالفراق جديها وما كان نفسا بالفراق تطلب على تقدير  
تأنيت الضمير في تطلب فانه ج يكون في كاد ضمير الشأن المذكور ويعني  
ضمير تطلب السلي ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطلب اليها مقدما  
عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد المحيد نفسا تميز عن  
نسبة كاد اليها وما كاد كجيد نفسا تطلب فلا يتسلج وما قيل  
يحتمل ان يجعل البيت على تقدير تأنيته ايصاعا لهذا الوجه بان يكون  
تأنيت الضمير الراجح الى المحيبي باعتبار النفس الذي هو كاد  
نفسا كجيد تطلب فتكلف وتصيف غير قاض في التسلب  
(المستثنى) اعني ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة  
على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاح الى التعريف

الوجه ضد الوجه اي انه يجر سلبا ما شعرها بالفراق وما كاد شان  
تطلب سلبا بالفراق الهمزة للاستفهام وفاعل تجر سلبا  
وجديها المفعول وقولها بالفراق ظرف لفعولها على انها مفعول  
متعلق بتميز واذا فراق بالفراق يكون في محل نصب على الظرف  
واسم كاد ضمير الشأن وغيره تطلب وفاعل تطلب مستتر  
راجع الى سلبى نفسا تميز عن غيره تطلب عليه وهو استناد  
وما قوب تطلبى يرضى سلبى نفسا اي نفس سلبى بافتراق  
حبيبا عنها يعني لا تقرب نفس سلبى ان ترضى بافتراقه وانفرد  
عنها فكيف ترضى بالمجران قوادى  
اي وما كان الشأن تطلب سلبى نفسا بالفراق فقدم ولا يجوز  
ان يكون تميزا عن نسبة كاد الى الشأن لعدم الإيهام فيها  
اما كونها تظفقا فارجاع ضمير المؤنث المذكور باعتبار الضمير  
واما كونها نفسا فارجاع ضمير تطلب الى المذكور والظرف  
الواضح فيه ارجاعه الى سلبى واما كونها غير قاض في التمسك  
فانه يحتل ان يكون تميزا عن نسبة تطلب الى الضمير المستكن  
في الراجع الى المحيبي باعتبار النفس وهذا هو الاصل لان  
التميز يوافق ما انصبغ وان لم يكن مشتقا في الذكر الثاني  
وهو قول القاصد المعروف ما اخود من الذي يقال في من ان الذي  
صرفها والمضاعف ما اخود من النسبة واما سلبى الاسم  
من المضمون بالصرف لان التمسك يطلب من نفسه صرف عن حكمه  
اي منع عن الدخول فيه لكنه غير منع بالصرف لنا كد معنى التمسك  
وتظهر الضمير عن من وقع المؤمنين فكيف ما لا يخرج  
في الآية الكريمة الله ولي الذين امنوا يخرجهم من الظلمات  
الى النور عوض ولا تدق  
مستفصل من الشيء وهو ذك الشيء مرتين او من ثبوت الشيء  
اذا صرفت المستثنى مصروف عن المستثنى من او من ثبوت  
الشيء اذا مضى فاعني فالاول مضاعف بالثاني فان كان الاول  
منثقا كان مضاعفا بالثاني وان كان منثقا كان مضاعفا بالثاني  
والغرض من هذا التفسير دفع سؤال مقدر وارد على قول  
المستثنى منفصل ومنفصل وهو ان يقال ان قول المستثنى  
الواحد على منثقين  
المصنف المستثنى متصل ومنفصل بالتمسك بالواحد  
لا يطلق على منثقين  
مثلا اذا اطلق على المنثقين  
نظرا واحدا  
لا يطلق على منثقين  
المصنف المستثنى متصل ومنفصل بالتمسك بالواحد  
نظرا واحدا  
لا يطلق على منثقين

هذا المثال ان التميز الكائن عن النسبة اما فاعل  
انها تميز عن غيرها  
وهو استناد  
الوجه الى وجه حقيقة الالحاده جازا  
التي جازت جاز جازة السببية  
منه اما العمل اذا كان قويا صيغ تقدم بمفعول اذا لم يمتنع مانع ولها  
الانحياز  
منه اما القوة في الفعل اذا هو اما الاستين اذا وعدت ولها  
الحركة  
وعملها فاقه في حكم الفعل المضارع  
وهو النسبة ان نفسا تميز عن غيره تطلب لانها فاعل تطلب  
انها تميز عن غيرها  
وهي التسمية ان نفسا تميز عن غيره تطلب لانها فاعل تطلب  
انها تميز عن غيرها

ويعرب على حسب العوامل لان المستثنى منه غير مذكور  
 غير موجب ولا يجوز في هذا المثال رفع على البدلية ولا نصب  
 على المفعولية

جعل قول لفظا وتقديرا تفصيلا للمتعذر باعتبار كونه  
 مذكورا ومقدورا وان جعل تفصيلا للمخرج اذا استثنى  
 كما يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو جاء زيد ليس الا ع

واخترت بالواو اخواتها عن المخرج بالصيغة نحو اكرم بنو قيس  
 العلماء وبالبدل كقولك تامل وهد على الناس حج البيت من  
 استطاع اليه سبيلا عوض

من التعدد بالا قبل الحكم ثم بعد تقدير المخرج  
 من التعدد بالا قبل الحكم لا يمكن الا ان يتعدى  
 وهذا التقسيم القسيمي بقوله لفظا وتقديرا

سواء كان اقل من  
 او اكثر منه

كافية في تقسيم قسمه القسيمي وغير في كل واحد منها لان لكل واحد  
 منها احكاما خاصة لا يمكن احداها عليه الا بعد معرفة فقال  
 (متصل ومنقطع والمفصل) هو المخرج (اي الاسم الذي يخرج  
 واحترز عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المتقطع (من متعدد)  
 جزئيات نحو ما جاء في احد الاجزاء او ما جاء في  
 نفسه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاء في القوم  
 الازيد (او تقديرا) اي مقدرا نحو ما جاء في الازيد اي ما جاء في احد  
 الازيد (ايالا) غير الصفة (واخواتها) واحترز عن نحو جاء في  
 القوم لا زيد وما جاء في القوم لكن زيد جاء (و) المستثنى (المتقطع)  
 هو المذكور بعدها (اي بعد الواو اخواتها) غير مخرج (من متعدد) ولو  
 به عن جزئيات المستثنى المتصل والمستثنى الذي لم يكن داخل في التعدد  
 قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاء في القوم الا  
 زيد مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد اولم يكن نحو جاء في القوم  
 الا حارا (وهو) اي المستثنى مطلقا حيث علم او لا توجه تقسيم  
 كما عرفت وانا ما يعطى لمن قرئ من قسمه اعني المذكور بعد الا  
 واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه احد روميا  
 للاختصلا منصوبه وجوبا اذا كان واقعا (بعديا) لا بعد غير

وإذا نزل عنها اي استثنى في الكلام سواء كان حرفا واسما او فعلا  
 وهي الآ وتعدا وتغلا وتغاشا وسوى وسواء وغيرهما مفعلا  
 وما عدا وليس ولا يكون ولا سيما وتعدا وتعدا وتعدا  
 وكذا اخترت عن المخرج من متعدد بلفظ الاستثناء كقولك  
 جاء القوم واستثنى عنهم زيد هندی

حال المستثنى المذكور او غير بعد غير البدلية لا خبر مبتدأ  
 محذوف لعدم الاحتياج ح

وإذا نزل بمشيرا بالقوم لانه اشار بذلك الى جماعة خالية عن  
 زيد لم يكن المستثنى منقطعها بل متصلا

قوله اولم يكن نحو جاء في القوم الاحمارا فالحار ليس من جنس  
 القوم لان القوم تخصص بالانسان قال في الصحاح القوم  
 الرجال دون النساء وما يدخل النساء فيه على سبيل التبع  
 لان قوم كل رجال ونساء وجميع الذين

فان القوم لا يتناول الاحمار بالحققة والزيد بالقصد يكون  
 مخرجا عن عدلان الاخراج انما يمكن بالتناول عافية

لا فرغ من تقسيم المستثنى الى قسمين وغيرهما شرع في بيان  
 احكام المستثنى فبدأ بما يخصه اذ هو من المنصوبات وهي

وهو على حسب العوامل لان المستثنى منه غير مذكور غير موجب ولا يجوز في هذا المثال رفع على البدلية ولا نصب على المفعولية

جعل قول لفظا وتقديرا تفصيلا للمتعذر باعتبار كونه مذكورا ومقدورا وان جعل تفصيلا للمخرج اذا استثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو جاء زيد ليس الا ع

واخترت بالواو اخواتها عن المخرج بالصيغة نحو اكرم بنو قيس العلماء وبالبدل كقولك تامل وهد على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا عوض

وهو على حسب العوامل لان المستثنى منه غير مذكور غير موجب ولا يجوز في هذا المثال رفع على البدلية ولا نصب على المفعولية

جعل قول لفظا وتقديرا تفصيلا للمتعذر باعتبار كونه مذكورا ومقدورا وان جعل تفصيلا للمخرج اذا استثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو جاء زيد ليس الا ع

واخترت بالواو اخواتها عن المخرج بالصيغة نحو اكرم بنو قيس العلماء وبالبدل كقولك تامل وهد على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا عوض



هذا الالف بدل الاشغال لابد ان يكون متصرا  
 على ان يكون السمت من افعال القلوب لا على اشغالها  
 وقوله لا يصح من افعال القلوب  
 فكل من فعله افعال القلوب لا يكون له فعل في الاصل  
 فان كان له فعل في الاصل كان له فعل في القلوب  
 وان كان له فعل في القلوب لم يكن له فعل في الاصل  
 واليه يرجع الامور كلها  
 واليه يرجع الالهام كلها  
 واليه يرجع العلم كلها  
 واليه يرجع القوة كلها  
 واليه يرجع الحكمة كلها  
 واليه يرجع النبوة كلها  
 واليه يرجع الرسالة كلها  
 واليه يرجع النبوته كلها  
 واليه يرجع المعجزة كلها  
 واليه يرجع العزة كلها  
 واليه يرجع الجلال كلها  
 واليه يرجع الجلال كلها  
 واليه يرجع الجلال كلها  
 واليه يرجع الجلال كلها

هذا الالف بدل الاشغال لابد ان يكون متصرا  
 على ان يكون السمت من افعال القلوب لا على اشغالها  
 وقوله لا يصح من افعال القلوب  
 فكل من فعله افعال القلوب لا يكون له فعل في الاصل  
 فان كان له فعل في الاصل كان له فعل في القلوب  
 وان كان له فعل في القلوب لم يكن له فعل في الاصل  
 واليه يرجع الامور كلها  
 واليه يرجع الالهام كلها  
 واليه يرجع العلم كلها  
 واليه يرجع القوة كلها  
 واليه يرجع الحكمة كلها  
 واليه يرجع النبوة كلها  
 واليه يرجع الرسالة كلها  
 واليه يرجع النبوته كلها  
 واليه يرجع المعجزة كلها  
 واليه يرجع العزة كلها  
 واليه يرجع الجلال كلها  
 واليه يرجع الجلال كلها  
 واليه يرجع الجلال كلها  
 واليه يرجع الجلال كلها

احد الاحجار في الاكثر اعني اكثر اللغات وهي لغاتنا احرار فانهم قبايل

كثيرون وفي اكثر مذهبها الخاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الجحازية  
 فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يصح فيه الابدال الفلطف وهو  
 لا يصدر الا بطريق السهو والغلط والمستثنى المنقطع انما يصدر  
 بطريق الروية والقطانة واما سبوتيم فقد فسوا المنقطع الى قمين

احدهما ما يكون قبل اسم يصح حذفه نحو ما جاء في القوم الاحرار فهنها  
 يصح حذف الاسم بغير حذو فلو كان الالف قد حذف في القوم الاحرار فهنها  
 يوافقونا الجحازيين في ايجاب نصيبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله  
 الا من رحم الله وحيا اذا كان بعد علامتا من بعد عدو عدو اذا جاءه مثل

جاء في القوم غدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو نحو جاء في القوم خلا  
 زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى الفعلين بين من تحولت اليها من  
 الانسب وقد ثبت معنى جوارا ويحدث في نوبل الفعل فيتعدى بنفسه  
 والتموه هذا الضمير وان حذف والايصال في الاستئناس كونه  
 ما عهدا منصوبا كما في عبودية المستثنى بال التي هي في الباب وفاعلمها  
 ضمير راجع اما المصدر الفعل المتقدم والاسم الفاعل من اول

لم لا يجوز الرفع على البدلية فاجاب بقوله ان لا يجوز ان

وما عند بني قهم فيجوز البدل بان يجعل المستثنى من جنس  
 ما قبله ولا بد الالف لقطع واقع في الكلام كما في قول الشاعر  
 وولده ليس بها انيس الا العاقر والعيس والالعيس فانهم  
 ارادوا من لا ينس لانسان والعاقر والعيس المستثنى  
 منقطع عنه وانما يصح تميم الارادة في الانس بايراده  
 ما يواثر المكان فيكون من قبله بدل المعنى من اكل اعلم  
 ان اختلاف المذكور بين الفريقيين فيما اذا كان المستثنى المنقطع  
 مما يمكن ايقاع موقع المستثنى منه يضر من لانا وبرك الحلال  
 المذكور واما اذا كان يقع انهما في ذلك الموضوع فالنصب واجب  
 بالاتفاق كما في قوله صلى الله عليه وسلم لا عاصم اليوم من امر الله الا من  
 رخصه الله تعالى فانما كان الالف لما في هذه المواضع فانما  
 جعل فيها نصب قلت اختلفوا في ذلك فذهب اليه الى انه الا  
 بمعنى استثنى والفرد الاله لا مركبة مزاد ولا تم حفت  
 واد تمت في لاقتب في ايجاب باعتبار ان وترفع الالف  
 باعتبار الالف والصحيح مذهب البصريه وهو ان لا محل  
 المقدم توسط الالف فاقبلت المسألة

واما ما يصح حذف المستثنى منه وهو عاصم الذي وقع اسم لا  
 التثني فيسبغ الجوزة فلا يكون معدوما اجماع فلا  
 هربنا غير النصب داود اقدم

قوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم الله الذي ذكره الخليل  
 الاستثناء متصل فيهم من قال ان عاصما بمعنى معصوم كقول  
 بعض موقوف وفيهم من قال ان عاصما بمعنى وعصمة وفيهم  
 ان من رحم يعني الرحم وهو الله تعالى وفيهم من قال  
 التقدير مصنف والتقدير الا رحمهم من رحم او كان من رحم  
 والمعنى لا عاصم اليوم من اطوفان الامكان من رحمهم من  
 لمؤمنين وهو المستثنى وذلك ان لما جعل يجعل عاصما من  
 لما قاله لا يصحك اليوم معصم من غير ضوه سوى معصم  
 واحد وهو كان من رحمهم الله وانما هم بين المستثنى

لحق الجحازيين المعنى لا يفاظ من قضاء الله تعالى موجود اليوم  
 يكون عاصما

قوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم الله الذي ذكره الخليل  
 الاستثناء متصل فيهم من قال ان عاصما بمعنى معصوم كقول  
 بعض موقوف وفيهم من قال ان عاصما بمعنى وعصمة وفيهم  
 ان من رحم يعني الرحم وهو الله تعالى وفيهم من قال  
 التقدير مصنف والتقدير الا رحمهم من رحم او كان من رحم  
 والمعنى لا عاصم اليوم من اطوفان الامكان من رحمهم من  
 لمؤمنين وهو المستثنى وذلك ان لما جعل يجعل عاصما من  
 لما قاله لا يصحك اليوم معصم من غير ضوه سوى معصم  
 واحد وهو كان من رحمهم الله وانما هم بين المستثنى

قوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم الله الذي ذكره الخليل  
 الاستثناء متصل فيهم من قال ان عاصما بمعنى معصوم كقول  
 بعض موقوف وفيهم من قال ان عاصما بمعنى وعصمة وفيهم  
 ان من رحم يعني الرحم وهو الله تعالى وفيهم من قال  
 التقدير مصنف والتقدير الا رحمهم من رحم او كان من رحم  
 والمعنى لا عاصم اليوم من اطوفان الامكان من رحمهم من  
 لمؤمنين وهو المستثنى وذلك ان لما جعل يجعل عاصما من  
 لما قاله لا يصحك اليوم معصم من غير ضوه سوى معصم  
 واحد وهو كان من رحمهم الله وانما هم بين المستثنى

قوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم الله الذي ذكره الخليل  
 الاستثناء متصل فيهم من قال ان عاصما بمعنى معصوم كقول  
 بعض موقوف وفيهم من قال ان عاصما بمعنى وعصمة وفيهم  
 ان من رحم يعني الرحم وهو الله تعالى وفيهم من قال  
 التقدير مصنف والتقدير الا رحمهم من رحم او كان من رحم  
 والمعنى لا عاصم اليوم من اطوفان الامكان من رحمهم من  
 لمؤمنين وهو المستثنى وذلك ان لما جعل يجعل عاصما من  
 لما قاله لا يصحك اليوم معصم من غير ضوه سوى معصم  
 واحد وهو كان من رحمهم الله وانما هم بين المستثنى

قوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم الله الذي ذكره الخليل  
 الاستثناء متصل فيهم من قال ان عاصما بمعنى معصوم كقول  
 بعض موقوف وفيهم من قال ان عاصما بمعنى وعصمة وفيهم  
 ان من رحم يعني الرحم وهو الله تعالى وفيهم من قال  
 التقدير مصنف والتقدير الا رحمهم من رحم او كان من رحم  
 والمعنى لا عاصم اليوم من اطوفان الامكان من رحمهم من  
 لمؤمنين وهو المستثنى وذلك ان لما جعل يجعل عاصما من  
 لما قاله لا يصحك اليوم معصم من غير ضوه سوى معصم  
 واحد وهو كان من رحمهم الله وانما هم بين المستثنى

قوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم الله الذي ذكره الخليل  
 الاستثناء متصل فيهم من قال ان عاصما بمعنى معصوم كقول  
 بعض موقوف وفيهم من قال ان عاصما بمعنى وعصمة وفيهم  
 ان من رحم يعني الرحم وهو الله تعالى وفيهم من قال  
 التقدير مصنف والتقدير الا رحمهم من رحم او كان من رحم  
 والمعنى لا عاصم اليوم من اطوفان الامكان من رحمهم من  
 لمؤمنين وهو المستثنى وذلك ان لما جعل يجعل عاصما من  
 لما قاله لا يصحك اليوم معصم من غير ضوه سوى معصم  
 واحد وهو كان من رحمهم الله وانما هم بين المستثنى

قوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم الله الذي ذكره الخليل  
 الاستثناء متصل فيهم من قال ان عاصما بمعنى معصوم كقول  
 بعض موقوف وفيهم من قال ان عاصما بمعنى وعصمة وفيهم  
 ان من رحم يعني الرحم وهو الله تعالى وفيهم من قال  
 التقدير مصنف والتقدير الا رحمهم من رحم او كان من رحم  
 والمعنى لا عاصم اليوم من اطوفان الامكان من رحمهم من  
 لمؤمنين وهو المستثنى وذلك ان لما جعل يجعل عاصما من  
 لما قاله لا يصحك اليوم معصم من غير ضوه سوى معصم  
 واحد وهو كان من رحمهم الله وانما هم بين المستثنى

قوله لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم الله الذي ذكره الخليل  
 الاستثناء متصل فيهم من قال ان عاصما بمعنى معصوم كقول  
 بعض موقوف وفيهم من قال ان عاصما بمعنى وعصمة وفيهم  
 ان من رحم يعني الرحم وهو الله تعالى وفيهم من قال  
 التقدير مصنف والتقدير الا رحمهم من رحم او كان من رحم  
 والمعنى لا عاصم اليوم من اطوفان الامكان من رحمهم من  
 لمؤمنين وهو المستثنى وذلك ان لما جعل يجعل عاصما من  
 لما قاله لا يصحك اليوم معصم من غير ضوه سوى معصم  
 واحد وهو كان من رحمهم الله وانما هم بين المستثنى

هذا الالف بدل الاشغال لابد ان يكون متصرا  
 على ان يكون السمت من افعال القلوب لا على اشغالها  
 وقوله لا يصح من افعال القلوب  
 فكل من فعله افعال القلوب لا يكون له فعل في الاصل  
 فان كان له فعل في الاصل كان له فعل في القلوب  
 وان كان له فعل في القلوب لم يكن له فعل في الاصل  
 واليه يرجع الامور كلها  
 واليه يرجع الالهام كلها  
 واليه يرجع العلم كلها  
 واليه يرجع القوة كلها  
 واليه يرجع الحكمة كلها  
 واليه يرجع النبوة كلها  
 واليه يرجع الرسالة كلها  
 واليه يرجع النبوته كلها  
 واليه يرجع المعجزة كلها  
 واليه يرجع العزة كلها  
 واليه يرجع الجلال كلها  
 واليه يرجع الجلال كلها  
 واليه يرجع الجلال كلها  
 واليه يرجع الجلال كلها

هذا الالف بدل الاشغال لابد ان يكون متصرا  
 على ان يكون السمت من افعال القلوب لا على اشغالها  
 وقوله لا يصح من افعال القلوب  
 فكل من فعله افعال القلوب لا يكون له فعل في الاصل  
 فان كان له فعل في الاصل كان له فعل في القلوب  
 وان كان له فعل في القلوب لم يكن له فعل في الاصل  
 واليه يرجع الامور كلها  
 واليه يرجع الالهام كلها  
 واليه يرجع العلم كلها  
 واليه يرجع القوة كلها  
 واليه يرجع الحكمة كلها  
 واليه يرجع النبوة كلها  
 واليه يرجع الرسالة كلها  
 واليه يرجع النبوته كلها  
 واليه يرجع المعجزة كلها  
 واليه يرجع العزة كلها  
 واليه يرجع الجلال كلها  
 واليه يرجع الجلال كلها  
 واليه يرجع الجلال كلها  
 واليه يرجع الجلال كلها

والاضمحلال على كانهما الينسبويون وذلك لان كل  
شئ على العصبية فذكر في فنون الكلام انما جعل راجحا  
لانما وجد العصب والخلو والنقوي وغير ذلك استعملت في  
الاستثناء بغيره من النسبة

فانما جعل الضمير في محل الظرفية كما في ما عدا وما خلا  
لانما في ما عدا وما خلا مصدر في محل الظرفية كما في ما عدا وما خلا  
لانما في ما عدا وما خلا مصدر في محل الظرفية كما في ما عدا وما خلا

فانما جعل الضمير في محل الظرفية كما في ما عدا وما خلا  
لانما في ما عدا وما خلا مصدر في محل الظرفية كما في ما عدا وما خلا

بعض ما يخلو من المستثنى منه والتقدير جاء في القوم عدا او خلا جسيم  
او بخلافه من ارفع من زيد او هما في محل الضمير على الكمالية ولم يظهر  
معها فدل كونها اشبه بالالف في الامل في باب الاستثناء (في الاكثر)  
على الضمير بها انما هو اكثر الاستعمالات لانها فعلا ما هيان كما عرفت  
وقد اجتزأ على انها حرف الجر فالاستثناء في فعله خلا في جواز الجر  
بها الا ان الضمير بها اكثر (او ما خلا وما عدا) اي المستثنى منه هو  
ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيها مصدرية محتملة  
بالافعال نحو جاء في القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرو وتقديره خلوا  
زيد وعمرو بالضمير في محل الظرفية بتقدير مضاف وقت  
خلوها او خلو جسيم من زيد وقت مجازتهم او مجاوزة جسيم  
عمرو او على الكمالية بجعل المصدر زعي اسم الفاعل اي جاء واخاليا  
بعضهم او جسيم من زيد او مجاوزة بعضهم او جسيم عمرو وعن  
الاحقسن ان اجازة الجر بما على ان ما فيها زائدة ولعل هذا لم يثبت  
عند المعين ولم يجيد به ولهذا لم يقل في الاكثر (و) كذا المستثنى منه هو  
بعد ليس نحو جاء في القوم ليس زيدا وبعد (لا يكون) نحو سبي اهلك  
الا يكون بشرا وانما يكون الضمير بعدها لانها من الافعال الناهية  
الضمير يلزم ضمرا رايهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم

على كمال خلافها فانها ظاهرا في الكمالية ويجوز ان  
جوابه من سؤال كانه قبان الماضي المثبت اذا وقع حالا  
فلا بد ادخال قد لفظا او قديرا وهما ليس كذلك  
فاجاب بقوله ولم يظهره لمحذره فيها  
فانما جعل الضمير في محل الظرفية كما في ما عدا وما خلا  
لانما في ما عدا وما خلا مصدر في محل الظرفية كما في ما عدا وما خلا  
لانما في ما عدا وما خلا مصدر في محل الظرفية كما في ما عدا وما خلا

فانما جعل الضمير في محل الظرفية كما في ما عدا وما خلا  
لانما في ما عدا وما خلا مصدر في محل الظرفية كما في ما عدا وما خلا  
لانما في ما عدا وما خلا مصدر في محل الظرفية كما في ما عدا وما خلا





المراد بالمراد  
المراد بالمراد  
المراد بالمراد  
المراد بالمراد

المراد بالمراد  
المراد بالمراد  
المراد بالمراد  
المراد بالمراد

المراد بالمراد  
المراد بالمراد  
المراد بالمراد  
المراد بالمراد

او بطريق الاستثناء وهو جاز غير مختار واذا اختاروا البدل  
 في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه  
 بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الاء واعراب البدل لا بالاصالة وغير  
 واسطة (ويوجب) ان المستثنى (على حسب العوامل) انما يقتضيه العوامل  
 من الرفع والنصب (والمرا) اذا كان المستثنى غير مذكور) ويختص ذلك  
 باسم المرفوع لا بغيره لانه العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمرفوع له  
 كإيراد المشترك المشترك فيه (وهو) اي احوال ان المستثنى واقع وغيره  
 الكلام (الموجب) واشترط ذلك (ليفيد) فائدة صحيحة مثل (انما  
 ضربني الازيد) اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الازيد بخلاف ضربني  
 الازيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الازيد (الان يستقيم المعنى)  
 بان يكون الحكم ما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان  
 يجر فكذلك الاسفل عند البضع الامتساح او يكون هناك قرينة  
 دالة على المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعاً  
 (مثل قرأت الا يوم كذا) اي وقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا الظهور  
 ان لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع والشهر او مثل  
 ذلك ولقائل ان يقول كالا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى  
 في موجب وبعض العمود فيما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى

قول فالمراد بالمرفوع المرفوع لانه على المحذوف الايماء  
 لان المرفوع نفس العامل واما المرفوع لانه هو المستثنى  
 جلي

قول ليفيد فائدة المراد بالفائدة الصحيحة وكذا باستقامة  
 ما يقصد به الحرب وكلامه سواء كان صادقا او لا  
 بالمطابقة للواقع كما لا شك ان العرب لا يقصدون  
 ما هو مقصود وان النوى يبحث عن احوال المركب  
 من حيث افاقته ذلك كيف وقد صرح علماء المعاني وان  
 ان النوى يبحث عن المراد وما حاله من غير ان يند على  
 اصل المراد فلما قيل لا يبحث فنوى عن استقامة المعنى  
 انما وظيفة بياه الكيفية التركيبية وجيد الدين

تقديره ضربني جميع افراد الانسان الازيد فيلزم ان يكون  
 مضربوا بجميع الافراد الازيد وهو متعصب ابعاض  
 فلا يفيد فائدة صحيحة مطابقة لنفسه لاهروا ان كان يفيد  
 فائدة ما في الجمل اذ يحصل بالخير الكاذب تصدور غير ما  
 او ضدق غير يقيني وجيد الدين

وكذلك منصوبها لعل مفعول فيه للتحقق المحذوف ليفيد  
 بتقدير المضاعف ما اشترط ما ذكر ليفيد فائدة صحيحة  
 في جميع الاوقات الا وقتا لا يستقيم المعنى بالاستثناء  
 مرفوع والموجب لصحة المعنى والله در المعصية وقع  
 قوله الا انه يستقيم المعنى مثالا لهذا الاستثناء

قوله ان يكون هناك قرينة دالة  
 ولا يجوز معينا وما من الاسبوع وشهرا  
 لا يجوز معينا وما من الاسبوع وشهرا  
 لا يجوز معينا وما من الاسبوع وشهرا

قوله ان يكون هناك قرينة دالة  
 ولا يجوز معينا وما من الاسبوع وشهرا  
 لا يجوز معينا وما من الاسبوع وشهرا  
 لا يجوز معينا وما من الاسبوع وشهرا

ظاهر  
جوابا لشرط واحد وقاما لا كان للكل والشأن كذلك  
الوجه ان يقال ما مات احد او ما مات كل عدلا لا يوجد هو  
محققا ليقال فان كل يوم من ايام الاسبوع الا  
يوم كذا

بمعنى يكون المستثنى منه عاما لكل واحد من جماعة واحد فقط ويستثنى منه زيد الداخل في تلك الجملة ٢٢

اي بين قول ضرير لا زيد حيث لا يجوز وبين قوله فان الاليوم كذا فيجوز ٢٢

اي بدون العزيمة الدالة على الجواز ايضا لما عرفت ان اذا وجد قرينة تدل على ان المستثنى منه بعض معين يدخل في المستثنى قلما جائز سواء كان الكلام موجبا وغير موجب لقاعدة

عنا السؤال الاول الواقع بين الموجب وغير الموجب في عدم الاستقامة عند النضاه ٢٢

اي على كون المستثنى منه عاما لانه الاحيان لا يقبل العموم ما لم يكن قرينة ولا يقضي التكرار ولا استوعبا لزمان

اي جنس الاسفل كالانسان لانه الاجناس عند المناطقة اربعة الجنس الاسفل كالانسان والجنس الوسيط كالحمار والجنس الاوسط كالجسم والجنس الاعلى كالجوهر ٢٢

لان كون جميع الافراد الانسان مشتركة في فعل الفعل بها نفي ٢٢

عطف على قوله بان المعتبر وجواب للاعتراض الثالث بقوله ايضا ٢٢

وهي ظهور ان لا يريد المتكلم جميع ايام الدهر حاشية

حاشية القرينة والاضافة لفظية مثل مرتين رجل حاشية

كما قيل لك في حيث يقول ان مظلوم ومضروب ٢٢

في غير الموجب في بعض الصور ايضا هو ما مات الازيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الاليوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصص في ضربتي الازيد بان يخصر استثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منها جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها وانما يجب بان المعتبر هو الغالب والغالب لا يجب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي مكسبه لان اشتراك جميع افراد الجنس فانبغا وتعلق الفعل بها ومخالفتها واحدا يام في ذلك ما يكثر ويغلب واما اشتراكها وتعلق الفعل بها ومخالفتها واحدا يام في ذلك فما يقل كما في المثال المذكور وان الفرق بين قولك قرأت الاليوم كذا وضربتي الازيد ليس لا يظهر قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم على القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربتي الازيد فالظاهر ان ذلك ايضا ما يستعمل فيه المعنى كمن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في التو

نأمل الازيد  
بما يخص  
الاصح ان يقال ما مات احد او ما مات كل عدلا لا يوجد هو  
محققا ليقال فان كل يوم من ايام الاسبوع الا  
يوم كذا  
ظاهر  
جوابا لشرط واحد وقاما لا كان للكل والشأن كذلك  
الوجه ان يقال ما مات احد او ما مات كل عدلا لا يوجد هو  
محققا ليقال فان كل يوم من ايام الاسبوع الا  
يوم كذا



والاستقامة في العمل وكيفية الكلام وعلم من يحتمل والاعمال  
 غرضه ما لا يلزم استثناء الشيء بنفسه على قول بقوله لولا  
 قول ولا يلزم سؤال وارد على قول بقوله لولا لزم استثناء الشيء  
 في خبره قلا وكثير ما وقع  
 استثناء نفس الشيء عن سبق هذا الشيء في غيره وهو  
 غرضه ان يولد الاستقصاء في الشيء في غيره وهو  
 لولا يلزم في الاستقامة في العمل وكيفية الكلام وعلم من يحتمل والاعمال

الاستقامة في العمل وكيفية الكلام وعلم من يحتمل والاعمال  
 غرضه ما لا يلزم استثناء الشيء بنفسه على قول بقوله لولا  
 قول ولا يلزم سؤال وارد على قول بقوله لولا لزم استثناء الشيء  
 في خبره قلا وكثير ما وقع  
 استثناء نفس الشيء عن سبق هذا الشيء في غيره وهو  
 غرضه ان يولد الاستقصاء في الشيء في غيره وهو  
 لولا يلزم في الاستقامة في العمل وكيفية الكلام وعلم من يحتمل والاعمال

ولا فرغ من تعدد الصور التي تعدر البديل فيها اراد ان يبين  
 عليها تقابلا وانما تعذر اراه  
 قول ولا يلزم آه قال السيد الاستدراك قولنا ما زيد العلم  
 على بناء لغة كانه معناه انه جميع الصفات منفية عن الأربعة العلم  
 ويلزم من ذلك ان يجلسا أيضا معا في الموجودات في حكم العلم  
 نظرا الى كمال العلم وقصور تلك الصفات فيه وهذا معنى بعيد  
 من الطبع السليمة واذا جعل قولنا ما زاد زيد الاعلاء على البناء  
 كان معناه دام زيد على جميع الصفات الاعلى من العلم ويلزم  
 من ان يتصل الصفات المعذرة عنه في حكم الموجودة له نظرا الى  
 ان شئت تلك الصفات اقرب من شئت صفة العلم وفيصاغ  
 هذا كلاما قدس سره حافظه الشكرى

اي لا يستدبره في شئ مرفوع محمول على عمل شيئا لا منصوب محمول على لفظه  
 في الكلامية وانما لفظ شيئا لان العمل على لفظه مستدبر  
 وقول لا يلزم اي لبيان كثير من اليبس وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة لشيء  
 المستثنى قبل انما وصيغه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يلزم  
 انه لو جعل المستثنى منه شيئا اخر من ان يزيد عليه صفة غير الشيء  
 اولا ولا خصر المستثنى على الا يزيد عليه صفة غير الشيء لكان ادق والخط  
 وانما تعذر البديل على اللفظ في الصورة الاولى (لان من الاستعراقية  
 لا تزداد اتفاقا بعد الاثبات) اي بعد ما صار الكلام مبنيا لانتفاض اللزوم  
 بالالا عنها لنا كيد النفي ولا يفي بعد الانتفاض فلو ابدل على اللفظ وقيل  
 ما جاء في من احد الا يزيد بالمرحكان في قوة قولنا جاء في من زيد فلزم زيادة  
 من في الاثبات وذلك غير جائز في الصورين الاخرتين لانه لو ابدل  
 المستثنى على اللفظ وقيل لا يجد فيها الاعراض بالضم ان يفتح بتثنية  
 بالمرحكان الاعراض لا يباحثها ولا في كالتصريح بها من العلم في اللفظ  
 من تقديره لاحقته او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد  
 شيئا الا شي لو جعل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا يبيح من تقدير  
 ما كذا لتعمل فيه (وما ولا لا يفتران) حقيقة اذ لم يكن البديل الا فيكون  
 العامل وحكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر بمرأية حكمه اليه  
 فانه في قوة التقدير بحال كونها عاملتين في المستثنى المحمول على البديل

يقدم بالاستعراقية لكون المثلثا لهما الاتزاد من غير اتفاقا  
 لانه من اتزاد في الاثبات عن الاختصاص والكوفيه ايضا يجي  
 وفائدة التفسير الالف في الاثبات للمعبور ان لان فرق  
 وانما تعذر البديل حلالا على لفظ المبدل منه في الصورين قد  
 هذا اشارة الى ذهبن شرط تكرار العامل في البديل قد  
 اشارة الى ذهبن ان شئ يدخل العامل على المبدل منه قد  
 قد اي في مستثنى المحمول على لفظ المستثنى منه  
 عطف على جمله لا تزداد مطع شئين بحر واحد على محمول  
 عامل واحد وهو جائز بالاتفاق

الاستقامة في العمل وكيفية الكلام وعلم من يحتمل والاعمال  
 غرضه ما لا يلزم استثناء الشيء بنفسه على قول بقوله لولا  
 قول ولا يلزم سؤال وارد على قول بقوله لولا لزم استثناء الشيء  
 في خبره قلا وكثير ما وقع  
 استثناء نفس الشيء عن سبق هذا الشيء في غيره وهو  
 غرضه ان يولد الاستقصاء في الشيء في غيره وهو  
 لولا يلزم في الاستقامة في العمل وكيفية الكلام وعلم من يحتمل والاعمال

فانه في قوة التقدير بحال كونها عاملتين في المستثنى المحمول على البديل  
 عطف على جمله لا تزداد مطع شئين بحر واحد على محمول  
 عامل واحد وهو جائز بالاتفاق

قالوا انما اعني انما يعنى  
 على قول ان العرف انما يعنى  
 على قول ان العرف انما يعنى  
 على قول ان العرف انما يعنى





الاستثناء لا يقع على الإطلاق في حق  
 الاستثناء لا يقع على الإطلاق في حق  
 الاستثناء لا يقع على الإطلاق في حق  
 الاستثناء لا يقع على الإطلاق في حق  
 الاستثناء لا يقع على الإطلاق في حق  
 الاستثناء لا يقع على الإطلاق في حق  
 الاستثناء لا يقع على الإطلاق في حق  
 الاستثناء لا يقع على الإطلاق في حق  
 الاستثناء لا يقع على الإطلاق في حق  
 الاستثناء لا يقع على الإطلاق في حق  
 الاستثناء لا يقع على الإطلاق في حق

ثلاثة ان تكون الا تاما لجمع وان يكون الجمع منكرا غير معروف  
 باللام وان يكون ايضا غير محصور باحد الوجهين  
 متعلق بقوله كاحلت وعلا لاذ كان اللام للمفصل واذا كان  
 اللام ظرفية بمعنى تعدد يكون قوله لغد روبا لانها في ذلك الت  
 فيكون الكلام صحيحا فان المدار هو التعدد زينة زاده

ان المفصل يلزم دخول جزما والمقطع يلزم عدم دخوله جزما فالحق  
 يتناول الجماعه غير معينه لا يلزم فيها تناول المستثنى لا عدم  
 تناول فتعد رقيه كلا النوعين من الاستثناء هتده

نحو ما جاء في رجل الازيد (مكتوب) اي منكورا ليعرف باللام حيث يراد  
 به المهدا والاستغراق فيعلم التناول وقطعا على تقدير الاستغراق  
 وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعد الاستثناء  
 المتصل ويعدم تناولها قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد  
 منهم فلا يتعد والمقطع (غير محصور) والمحصور نوعان اما الجنس  
 المستغرق نحو ما جاء في رجل الوردان واما بعض منه فمعلوم العدد نحو  
 له على عشرة دراهم وعشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه  
 ان كان محصورا على هذا الوجهين يجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعد  
 الاستثناء نحو كل رجل الازيد جاء في ولد على عشرة ادرها وانما اشترط  
 عند وجود هذه الشروط ليعلم ان الاستثناء لا يتعد الاستثناء عند  
 وجودها فيضطر الى الجملة على غير وانما قلنا في تقدير هذا الكلام ان  
 الازيد في اللفظ على الصفة غالبا فبعد ناه بقولنا غالبا لانه قد يتعدر استثناء  
 في المحصور وهو ما في مائة رجل الازيد وقد لا يتعدر في غير المحصور نحو  
 ما جاء في رجال الواصل او الازيد او الاجارا ولكن لما كان ذلك  
 نادرا لم يلتفت الى المراد في بيان هذه القاعدة (نحو) قوله تعالى  
 (لو كان فيها) اي في السماء والارض (الرب) جمع الولا دلالاتها على  
 على عدم محصور (الاله) اي بالله (ليسندا) اي في حجة النظام

فان قلت لم يشترطوا في جمع غير على ان تعد الوصفة وان تقولا  
 في محل الا على غير تقدير الاستثناء قلت لانه في الثاني تخالفت  
 القياس لان استثناء الجموع مضمرة على خلاف قياس كونها استعمال  
 حرف بمعنى الاسم بخلاف الاول لانه استعمال الاسم للاستثناء  
 ليس بعيدا عن القياس لو وجد مثل كسوى وسواء فالوجه في اعتبار  
 الثاني في الاشتراط لكونه نحو ما جاء في قياسه ون الا يظهر  
 قولنا وانما قلنا هذه النهاية لدفع شبهة وهو ان مناط محل الا  
 على الصفة تعدد الاستثناء وما ذكره من اضافات لا يوجب  
 التعدد وانتفاءه لا يوجب عدم التعدد فلا يكون الضابط  
 مطردا ولا منعكسا فحيث بان يقال لجمع غير معلوم تناول  
 المستثنى وعدمه وقد يكلف بان المراد بخير المحصور غير  
 معلوم مثلا يلزم بينهما تخالفا للثلاثم بينهما غالبا غيب  
 فيكون قوله غالبا في هذا الكلام لا دفع شبهة وهو ان يقال  
 ان مرجع محل الا على الصفة لتعدد الاستثناء وقول البعض  
 اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لا يستلزم تعدد الاستثناء  
 لعدم تعدد جاء في رجال الواصل ورجلا ولا يستلزم انتفاء  
 هذه الاستثناء وانما في مائة رجل الازيد فلا يكون هذه  
 القاعدة كليها نحو نحو ما جاء في رجل الازيد ولا ما عدا ذلك  
 نحو رجال الواصل والازيد والاجارا لمحور وصفا

انما يوجب سؤال مقدر وهو ان المصنف لم يقيد بقوله غالبا  
 واجاب بما ترى  
 مثلا لانه نادرا في حكم المعلوم فلا ينتقص القاعدة =

انما يوجب سؤال مقدر وهو ان المصنف لم يقيد بقوله غالبا  
 واجاب بما ترى  
 مثلا لانه نادرا في حكم المعلوم فلا ينتقص القاعدة =

الاستثناء لا يقع على الإطلاق في حق  
 الاستثناء لا يقع على الإطلاق في حق  
 الاستثناء لا يقع على الإطلاق في حق  
 الاستثناء لا يقع على الإطلاق في حق  
 الاستثناء لا يقع على الإطلاق في حق  
 الاستثناء لا يقع على الإطلاق في حق  
 الاستثناء لا يقع على الإطلاق في حق  
 الاستثناء لا يقع على الإطلاق في حق  
 الاستثناء لا يقع على الإطلاق في حق  
 الاستثناء لا يقع على الإطلاق في حق

والدوايها البدل لا يجوز مطلق الاستثناء بل تقدير الظاهر  
وهذا الذي لا يثبت تقدير مطلق الاستثناء بل تقدير الظاهر  
وهو وجوب الاستثناء في النحل والقطيع لان عدم دخول  
غير معلوم يعني  
لان اذا لم يقصد الزم ان يكون فيها الله  
وهو وجوب الاستثناء لان يكون الاله  
ولا بد ان يكون الاله في النحل والقطيع لان عدم دخول  
وهو وجوب الاستثناء لان يكون الاله  
ولا بد ان يكون الاله في النحل والقطيع لان عدم دخول  
وهو وجوب الاستثناء لان يكون الاله

اعرف معنا خراج الاعم منها الحقيق الذي هو الاستثناء  
واسماها في المسمى بلان الذي هو اكل على غير  
ذالك ما تابة لغير جمع من كوداه من غير ضعف  
بشروا لعمرو بن معد كروب وهو جاهل لا يقوله بفناء العالم  
قال ابو سعيد قال هذا البيت جاهل لا يعرف بالعتق ويكره  
فناء العالم وهو ذاك لا يفترقان ما زادت الدنيا باقية  
واذا فنيتم اضرقا ويكون من قبلها اطلاق العام واردة  
الكاسر باب  
اول البيت  
وكل قرينة قوت باخرى واه ضمت بها يفرقان  
والبيت يستدل وجوها من اعراب احدها ان يكون كل  
مبتدا ومفارقة خبره واخوة فاعلم مفارقة واكتان ان يكون  
لا مبتدا اول ومفارقة مبتدا اخوة خبر المبتدا والمفارقة خبر  
الاول واكتان ان يكون كل مبتدا واخوة مبتدا ثانيا  
ومفارقة خبره المقدم والمفارقة خبر المبتدا الاول والرابع  
ان يكون كل مبتدا واخوة من ان يكون مفارقة بدلان كل  
واخوة مبتدا كل اخ مفارقة خبر مقدم شرح القلب

والعمر معنى القفار والمستعمل في القسم الفصح وهو مبتدا  
يخبره وفاخر اعراسي والفرقدان كوكبان من نبيان الشمس  
العصري قريبان من القمط يطلمان دائما في كثرة الافاق  
الشمالية لان مطلع احدها او يغرب الاخر حتى يفارق احدهما  
الاخر وجية الدين  
بالمعنى القفار والمستعمل في القسم الفصح وهو مبتدا  
يخبره وفاخر اعراسي والفرقدان كوكبان من نبيان الشمس  
العصري قريبان من القمط يطلمان دائما في كثرة الافاق  
الشمالية لان مطلع احدها او يغرب الاخر حتى يفارق احدهما  
الاخر وجية الدين  
بالمعنى القفار والمستعمل في القسم الفصح وهو مبتدا  
يخبره وفاخر اعراسي والفرقدان كوكبان من نبيان الشمس  
العصري قريبان من القمط يطلمان دائما في كثرة الافاق  
الشمالية لان مطلع احدها او يغرب الاخر حتى يفارق احدهما  
الاخر وجية الدين

والقطب  
وكوكبا من نبيان الشمس  
العصري قريبان من القمط  
يطلمان دائما في كثرة الافاق  
الشمالية لان مطلع احدها  
او يغرب الاخر حتى يفارق  
احدهما الاخر وجية الدين  
بالمعنى القفار والمستعمل  
في القسم الفصح وهو مبتدا  
يخبره وفاخر اعراسي  
والفرقدان كوكبان من  
نبيان الشمس العصري  
قريبان من القمط يطلمان  
دائما في كثرة الافاق  
الشمالية لان مطلع احدها  
او يغرب الاخر حتى يفارق  
احدهما الاخر وجية الدين



لا التبع الضمانا بل كان  
سوى فالاول منه طرف مكان  
هو مكانا قال الله تعالى كما  
من الاستعارة والوصف مقام  
لأنه لا بد من مكان في  
لأنه لا بد من مكان في  
لأنه لا بد من مكان في  
لأنه لا بد من مكان في

بنا على طرفيهما لأنك إذا قلت جاء في القوم سوى زيد واسواء  
زيد فكانك قلت مكان زيد (على) الذهب (الاصح) وهو ذهب  
سويوه فيها عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجها  
عن الظرفية والتصرف فيها رفعاً ونصباً وجراً كمن تمسك بقول  
الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كادوا وزعم الاخفش  
ان سواوا إذا خرجوا عن الظرفية ايضاً نصبوه استنكاراً لرفعها  
فيقولون جاء في سواك وفي الدار سواك ويشهد في استنكار  
الرفع فيما علبت انصبا على الظرفية في قوله تعالى لقد تقطع بكم  
بالنصب (خير كان واخوانها) واستعرفها في قسم الفعل ان شاء  
الله تعالى (هو المسند بعد دخولها) اي دخول كان او احد اخوانها  
والمراد بعبدية المسند لدخولها ان يكون استناده الى اسمها واقعياً  
بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا يشك ان ذلك انما يتصور بعد  
تقرؤ الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على  
تقرؤه لا يكون بعد دخولها بل يكون قبل فلا ينتقض التعريف  
بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا يمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال  
يعضدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعروف وليس ما فرده  
المعروف ويمكن ان يقال في جواب هذا التقصير ان المراد بدخولها

بمحمول على الضرورة او الشذوذ او ان سوى ليس بمفعول بل هو  
بالصفة لموصوف مقدار ما علم في شيء سوى العداوة بل  
لغيت العداوة فقط **ج** حكمة التبروي  
او البيت: فلما صرح الشبروا مسمى وهو عمران  
عطف على قوله صرح في البيت السابق وسوى مفعول لم يبق  
والعدوان ضم العين الظلم الصريح والعراب و دناهم من تمام  
من الذين وهو الجراء يقال دنا دنا جازاه وهو جواب لما  
وصرح الشريعتي لكشف وجهه كما كشفه واظهر في بعض  
والمناء الشري والمعنيا اظهر الشكل الظهور ولم يبق  
وبينهم سوى الصبر على الظلم الصريح ويحاو والاحد  
والانصاف الاستعمال انظم جزئياً بمثلها ابه ونابه  
**ج** حكمة الدين  
امكرو دناهم مثل بعضها فاعلا من ذلك كسر الال والوهو  
الجزء كما قال الله تعالى ما لك يوم الدين انما يوم جزاء  
من دنا يدن **ج** حكمة الدين  
اي مثلها اخرجوه عن الظرفية ونصبوه **ج**  
بمفعول غير محذوف اي ومنها ويجعل الاسمية عطف  
لا محلها عطف على الجمل الغريبة والجميدة **ج**  
**ج** حكمة الدين  
بمفعول غير محذوف اي ومنها ويجعل الاسمية عطف  
لا محلها عطف على الجمل الغريبة والجميدة **ج**

بمحمول على الضرورة او الشذوذ او ان سوى ليس بمفعول بل هو  
بالصفة لموصوف مقدار ما علم في شيء سوى العداوة بل  
لغيت العداوة فقط **ج** حكمة التبروي  
او البيت: فلما صرح الشبروا مسمى وهو عمران  
عطف على قوله صرح في البيت السابق وسوى مفعول لم يبق  
والعدوان ضم العين الظلم الصريح والعراب و دناهم من تمام  
من الذين وهو الجراء يقال دنا دنا جازاه وهو جواب لما  
وصرح الشريعتي لكشف وجهه كما كشفه واظهر في بعض  
والمناء الشري والمعنيا اظهر الشكل الظهور ولم يبق  
وبينهم سوى الصبر على الظلم الصريح ويحاو والاحد  
والانصاف الاستعمال انظم جزئياً بمثلها ابه ونابه  
**ج** حكمة الدين  
امكرو دناهم مثل بعضها فاعلا من ذلك كسر الال والوهو  
الجزء كما قال الله تعالى ما لك يوم الدين انما يوم جزاء  
من دنا يدن **ج** حكمة الدين  
اي مثلها اخرجوه عن الظرفية ونصبوه **ج**  
بمفعول غير محذوف اي ومنها ويجعل الاسمية عطف  
لا محلها عطف على الجمل الغريبة والجميدة **ج**  
**ج** حكمة الدين  
بمفعول غير محذوف اي ومنها ويجعل الاسمية عطف  
لا محلها عطف على الجمل الغريبة والجميدة **ج**

بمحمول على الضرورة او الشذوذ او ان سوى ليس بمفعول بل هو  
بالصفة لموصوف مقدار ما علم في شيء سوى العداوة بل  
لغيت العداوة فقط **ج** حكمة التبروي  
او البيت: فلما صرح الشبروا مسمى وهو عمران  
عطف على قوله صرح في البيت السابق وسوى مفعول لم يبق  
والعدوان ضم العين الظلم الصريح والعراب و دناهم من تمام  
من الذين وهو الجراء يقال دنا دنا جازاه وهو جواب لما  
وصرح الشريعتي لكشف وجهه كما كشفه واظهر في بعض  
والمناء الشري والمعنيا اظهر الشكل الظهور ولم يبق  
وبينهم سوى الصبر على الظلم الصريح ويحاو والاحد  
والانصاف الاستعمال انظم جزئياً بمثلها ابه ونابه  
**ج** حكمة الدين  
امكرو دناهم مثل بعضها فاعلا من ذلك كسر الال والوهو  
الجزء كما قال الله تعالى ما لك يوم الدين انما يوم جزاء  
من دنا يدن **ج** حكمة الدين  
اي مثلها اخرجوه عن الظرفية ونصبوه **ج**  
بمفعول غير محذوف اي ومنها ويجعل الاسمية عطف  
لا محلها عطف على الجمل الغريبة والجميدة **ج**  
**ج** حكمة الدين  
بمفعول غير محذوف اي ومنها ويجعل الاسمية عطف  
لا محلها عطف على الجمل الغريبة والجميدة **ج**

بمحمول على الضرورة او الشذوذ او ان سوى ليس بمفعول بل هو  
بالصفة لموصوف مقدار ما علم في شيء سوى العداوة بل  
لغيت العداوة فقط **ج** حكمة التبروي  
او البيت: فلما صرح الشبروا مسمى وهو عمران  
عطف على قوله صرح في البيت السابق وسوى مفعول لم يبق  
والعدوان ضم العين الظلم الصريح والعراب و دناهم من تمام  
من الذين وهو الجراء يقال دنا دنا جازاه وهو جواب لما  
وصرح الشريعتي لكشف وجهه كما كشفه واظهر في بعض  
والمناء الشري والمعنيا اظهر الشكل الظهور ولم يبق  
وبينهم سوى الصبر على الظلم الصريح ويحاو والاحد  
والانصاف الاستعمال انظم جزئياً بمثلها ابه ونابه  
**ج** حكمة الدين  
امكرو دناهم مثل بعضها فاعلا من ذلك كسر الال والوهو  
الجزء كما قال الله تعالى ما لك يوم الدين انما يوم جزاء  
من دنا يدن **ج** حكمة الدين  
اي مثلها اخرجوه عن الظرفية ونصبوه **ج**  
بمفعول غير محذوف اي ومنها ويجعل الاسمية عطف  
لا محلها عطف على الجمل الغريبة والجميدة **ج**  
**ج** حكمة الدين  
بمفعول غير محذوف اي ومنها ويجعل الاسمية عطف  
لا محلها عطف على الجمل الغريبة والجميدة **ج**

منه في الاقسام معرفة وجلة وتكررة ومعرفه وكون  
 من كونها واحدا ومقدرا وشيئا ومنها وعدها  
 والاحكام وكونها شرط اذا كانا غير جمل فلا بد من  
 ولا يحد فالاول اعلم  
 استند اليه في التسمية فييد التسمية وبيان الفرق بينهما  
 استند اليه في التسمية فييد التسمية وبيان الفرق بينهما  
 استند اليه في التسمية فييد التسمية وبيان الفرق بينهما

ورودها على فعلها ووردت عليه كاسيقت الاشارة اليها في خبرها واخوانها  
 (مثل كان زيد قائما وامره) اي امر خبر كان واخوانها (كامر خبر البتداء)  
 في اقسامها واحكامها وشرائطها على ما سبق في بحث السند والخبر (و)  
 كذا (يتقدم) على اسمها حال كونها معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصوصة  
 لا تخلافا في اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلينس احدهما بالآخر  
 اذا كانا لاعراب فيها او في احدهما لفظيا نحو كان المنطق زيد او كان  
 هذا زيد بخلاف البتداء والخبر فان الاعراب فيها لا يصلح للقربنة  
 لا تفرقها فيه بل لا بد من قربنة واضحة وليس كذلك اذا اشقي الاعراب  
 في اسم كان وخبرها جميعا ولا قربنة هناك لا يجوز تقدم الخبر  
 كما لفتي هذا (وقد يحذف عامله) اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان  
 واخوانها لا لا يحذف هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا  
 الحذف بكثرة استعمالها (في مثل الناس مجزون بما علم لهم ان خبر خبر  
 وان شرفا فشره ويخون في مثلها) اي هذه الصورة وهي ان يخون بعد  
 ان اسم ثم فاء بعده اسم (اربعة اوجه) نصب الاول ورفع الثاني  
 وهو اقواها نحو ان خبر خبر ان كان عمله خيرا لجر او خير وصيبتها  
 نحو ان خبر خبر ان كان عمله خيرا لجر او خير او رفرهما  
 نحو ان خبر خبر ان كان في عمله خيرا لجر او خير وقوة هذه الوجوه

مختلفة كان غيرا من جاهل رجله الم وما اذا كان خبر البتداء  
 معرفة او نكرة فيصير تقدم البتداء على خبره كالتاليق الا لتباين  
 هذا هو السؤال مقدر كان في علم قدم خبر كان على اسمها  
 قال لا تخلافا له  
 لانه في الاول رفع وفي الثاني نصب فيحصل تقدم وتأخر  
 اشار الى ان اطلاق المصدر ليس على ما ينبغي ولا بد من ترتيبه  
 لا اذا كانا معرفتين او متساويتين في التعريف ولا يجب  
 تقديم البتداء لدفع الالتباس  
 كما تقدم جواز تقدم الخبر على البتداء اذا اشقي الاعراب  
 واما ما وقع في بعض النفاير في قولها فان قلت تلك دعوى  
 ان تلك خبر فلعل ذلك مبنى على ان الحذف في تعيين الدعوى  
 لا في كون تلك دعوى  
 استنفاتا واعتراضا وعطف على جملة يتقدم او على جملة  
 محذوفة اي ذكر عامل كثيرا وقد حذفه  
 وانما يقل حذفه كما من ان اخبروا وظهر لان منابة  
 ما ذكره المقام اكثر  
 كل موضع جاء حرفا شرط فيه منصوب ومرفوع احدهما  
 مقارن بالقاء وانما جاز حذفها لانه لا حرفا شرط  
 عليه  
 فالصبر راجع الى خبر كان لا الى مجموع كان واخوانها فلا  
 اعتراض الرمي ان قال ما كان ينبغي للمصنف هذا الاطلاق  
 لانه لا يحد من هذه الافعال الا كان وجيبه الدين  
 قال في مثل الناس قال الشيخ الرمي حذفه فان مع اسمها  
 بعد لو وان كان اسمها ضمير على من غابا واحدا شرط نحو  
 اطلبوا العلم ولو ما نصيبا اي لو كان العلم بالصحة وقد  
 لدن واخوانها نحو ايتك لدن قائما عمدة كنت قائما

الاعراب في خبرها واخوانها  
 في اقسامها واحكامها وشرائطها  
 كذا (يتقدم) على اسمها حال كونها  
 لا تخلافا في اسمها وخبرها في الاعراب  
 اذا كانا لاعراب فيها او في احدهما  
 هذا زيد بخلاف البتداء والخبر فان  
 لا تفرقها فيه بل لا بد من قربنة  
 في اسم كان وخبرها جميعا ولا قربنة  
 كما لفتي هذا (وقد يحذف عامله) اي  
 واخوانها لا لا يحذف هذه الافعال  
 الحذف بكثرة استعمالها (في مثل  
 وان شرفا فشره ويخون في مثلها) اي  
 ان اسم ثم فاء بعده اسم (اربعة  
 وهو اقواها نحو ان خبر خبر ان كان  
 نحو ان خبر خبر ان كان عمله خيرا  
 نحو ان خبر خبر ان كان في عمله خيرا

منه في الاقسام معرفة وجلة وتكررة ومعرفه وكون  
 من كونها واحدا ومقدرا وشيئا ومنها وعدها  
 والاحكام وكونها شرط اذا كانا غير جمل فلا بد من  
 ولا يحد فالاول اعلم  
 استند اليه في التسمية فييد التسمية وبيان الفرق بينهما  
 استند اليه في التسمية فييد التسمية وبيان الفرق بينهما  
 استند اليه في التسمية فييد التسمية وبيان الفرق بينهما

نقول تعالى العبر في حيز كل نفس  
 ولا يقبل العباد افعالها انما يكون عليها  
 بما فيها من افعال الاختيارية  
 وهو المراد بقولنا سيفا فسيف وان حيزك  
 فليس في حيزك  
 انما اراد به الصغور راجع الى التركيب السابق وتأويله بالصوت  
 والمراد من الاسم هنا ليس اسمها بل اسم مطلق لا فصل  
 وفي ذلك لفظه في قوله تعالى وان حيزك راجع  
 انما اراد به الصغور راجع الى التركيب السابق وتأويله بالصوت  
 والمراد من الاسم هنا ليس اسمها بل اسم مطلق لا فصل  
 وفي ذلك لفظه في قوله تعالى وان حيزك راجع



قوله هذا لحواسه من جهة الإعراب والاشتراك في اللفظ والاشتراك في اللفظ والاشتراك في اللفظ والاشتراك في اللفظ  
 وأما ما قبله من قوله لا يجرها في غيرها ٢٤  
 والظرف خبر لا وقيل إن ذلك خبر لا في المثالين أي إن كان ذلك ٢٤  
 والمفعول هو ما قبله من قوله لا يجرها في غيرها ٢٤  
 والظرف خبر لا وقيل إن ذلك خبر لا في المثالين أي إن كان ذلك ٢٤  
 والمفعول هو ما قبله من قوله لا يجرها في غيرها ٢٤

خرج مثل أوه في فلا فلما عرف وهذا القدر كاف في حد  
 اسمها مطلقا لكنه لما أراد حذف المنصوب منه زاد عليه قوله (أي على المنصوب)  
 لفظه لا يقع بعدها فلا فاصلا (بكرة مضافا أو مشابها) أي المضاف  
 في تعليقه شيء هو من تمام معناه هذه أحوال مترادفة من الضمير المجرور في الياء  
 أو الألف منه ومن الضمير المجرور في دخولها وما بين الضمير والرفع ويلها  
 (مثلا لا غلام رجل) مثال لما يليها بكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل  
 ظهر بها وقد عرفت في الرفع ما تحقق قوله فيها (ولا اشتزدها لك) مثلا  
 لما يليها بكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة منزلة للثانيين كلهما  
 (فإن كان) أي السندي بعد دخولها غير واقع على الأحوال المذكورة بل كان  
 نكرة غير مضاف ولا مشبها به ليرتفع قوله (فهو مني على ما نصب به) فأنه  
 لو كان مفرد أمره أو مفصولا لكان غير ذلك وقوله على ما نصب به أي على  
 ما كان نصب به المفعول قبله خول عليه وهو الفتح قبله وحده خول لا دار  
 والأكسري في جمع الموث السام بلا تنوين نحو لا مسلات في الدار والياء للفتوح  
 ما قبلها في التنوين المكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلين ولا مسلين  
 لك ويعني المفعول بالياء عين مضاف ولا مضارع لإدخال في التنوين والجمع وإنما  
 بنى المضمين معنى من زاد معنى لرجل في الدار لا من رجل في الدار جوابا عن قوله

خبر بعد غير لا ظرف ظرف ولا حال لأن الظرف لا يتقدم بالظرف  
 ونحوه أمثلة به فلا يلزم الكذب في غير ظرفه كإعلام رجل  
 ويكون مثلا لنوع غيرهما الظرف في غيرها ٢٤  
 والظرف خبر لا وقيل إن ذلك خبر لا في المثالين أي إن كان ذلك ٢٤  
 والمفعول هو ما قبله من قوله لا يجرها في غيرها ٢٤  
 والظرف خبر لا وقيل إن ذلك خبر لا في المثالين أي إن كان ذلك ٢٤  
 والمفعول هو ما قبله من قوله لا يجرها في غيرها ٢٤  
 والظرف خبر لا وقيل إن ذلك خبر لا في المثالين أي إن كان ذلك ٢٤  
 والمفعول هو ما قبله من قوله لا يجرها في غيرها ٢٤

قوله هذا لحواسه من جهة الإعراب والاشتراك في اللفظ والاشتراك في اللفظ والاشتراك في اللفظ  
 وأما ما قبله من قوله لا يجرها في غيرها ٢٤  
 والظرف خبر لا وقيل إن ذلك خبر لا في المثالين أي إن كان ذلك ٢٤  
 والمفعول هو ما قبله من قوله لا يجرها في غيرها ٢٤  
 والظرف خبر لا وقيل إن ذلك خبر لا في المثالين أي إن كان ذلك ٢٤  
 والمفعول هو ما قبله من قوله لا يجرها في غيرها ٢٤

لا يجرها في غيرها ٢٤  
 والظرف خبر لا وقيل إن ذلك خبر لا في المثالين أي إن كان ذلك ٢٤  
 والمفعول هو ما قبله من قوله لا يجرها في غيرها ٢٤  
 والظرف خبر لا وقيل إن ذلك خبر لا في المثالين أي إن كان ذلك ٢٤  
 والمفعول هو ما قبله من قوله لا يجرها في غيرها ٢٤  
 والظرف خبر لا وقيل إن ذلك خبر لا في المثالين أي إن كان ذلك ٢٤  
 والمفعول هو ما قبله من قوله لا يجرها في غيرها ٢٤

باسم لا ضده على الحركة  
 فان لا اولى فان اتى بالاسم  
 فان اتى بالاسم الصريح لا يكون منيا الا اذا راى ان الضمير  
 لا ان الصريح ان يكون المستند اليه كقولك ما يشبه  
 لا ان الصريح ان يكون المستند اليه كقولك ما يشبه  
 لا ان الصريح ان يكون المستند اليه كقولك ما يشبه  
 لا ان الصريح ان يكون المستند اليه كقولك ما يشبه

رجل في الدار حقيقة او تفر بر كذا من حقيقة واغابني على ما نصب به ليكون  
 البناء على حركة او حقا استعماله في الاصل قبل البناء ولم ين المضاف  
 ولا المضارع لا لا الا لامرافه ترج جانب الاسم فيصير الاسم بها مستحقا  
 بانشاء شرط النكارة (او مفعولا بينه) اي بين ذلك المستند اليه (ويبين لا)  
 بانشاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انشاء شرط كون  
 مضافا او مشبها به او لا وهي شرط دخول زيد في الدار ولا عمرو ولا غدا  
 زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل  
 ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو (وجعل)  
 في جميع هذه الصور الست (الرفع) على الاستدناء اما في المعرفة فلا متنازع  
 لا التاني في الجنس فيها واما في المفعول فلضعف اعزل التاني مع الفصل  
 (والتوكيد) اي وجب كبراسه لكن مطلقا لا يفتى ما في المعرفة فليكون التوكيد  
 عما في التوكيد من معنى في الاحاد واما في النكرة فليكون مطابقا لما هو جوال  
 من مثل قول السائل في الدار رجل ام امرأة وهذا التحليل ما في المعرفة ايضا  
 (ومثل قضية) اي هذه قضية (ولا احسن لها) اي هذه القضية هذا جواب  
 دخول مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتوكيد فان اسم لا في  
 لان احسن كنية على رضى الله عنه ولا رفع فيه ولا توكيد بل منصوب غير مكرر  
 لان احسن كنية على رضى الله عنه ولا رفع فيه ولا توكيد بل منصوب غير مكرر

ووجد فيه شرط الاتصال والتعريف لا النكارة ولا الامرافه وادية  
 ووجد فيه شرط الاتصال والتعريف بالاضافة لا الاو والاول  
 وبكلا جزء الشرط وبكلا الشرطية لاجلها عطفا على الجملة  
 بانشاء شرط النكارة (او مفعولا بينه) اي بين ذلك المستند اليه (ويبين لا)  
 بانشاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انشاء شرط كون  
 مضافا او مشبها به او لا وهي شرط دخول زيد في الدار ولا عمرو ولا غدا  
 زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل  
 ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو (وجعل)  
 في جميع هذه الصور الست (الرفع) على الاستدناء اما في المعرفة فلا متنازع  
 لا التاني في الجنس فيها واما في المفعول فلضعف اعزل التاني مع الفصل  
 (والتوكيد) اي وجب كبراسه لكن مطلقا لا يفتى ما في المعرفة فليكون التوكيد  
 عما في التوكيد من معنى في الاحاد واما في النكرة فليكون مطابقا لما هو جوال  
 من مثل قول السائل في الدار رجل ام امرأة وهذا التحليل ما في المعرفة ايضا  
 (ومثل قضية) اي هذه قضية (ولا احسن لها) اي هذه القضية هذا جواب  
 دخول مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتوكيد فان اسم لا في  
 لان احسن كنية على رضى الله عنه ولا رفع فيه ولا توكيد بل منصوب غير مكرر  
 لان احسن كنية على رضى الله عنه ولا رفع فيه ولا توكيد بل منصوب غير مكرر

لان احسن كنية على رضى الله عنه ولا رفع فيه ولا توكيد بل منصوب غير مكرر  
 لان احسن كنية على رضى الله عنه ولا رفع فيه ولا توكيد بل منصوب غير مكرر  
 لان احسن كنية على رضى الله عنه ولا رفع فيه ولا توكيد بل منصوب غير مكرر  
 لان احسن كنية على رضى الله عنه ولا رفع فيه ولا توكيد بل منصوب غير مكرر











قول وهو الاختصاص بعمل الاختصاص اصل معنى  
 الاضافه لان غيره من التوحيات والمعايير  
 لا يضاف اليها الا بالاضافه الى التوحيات  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال

وهو ان يضاف اليه اسم لا يضاف اليه اسم  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال

قول واللفظ يعني ان الضمير في قوله تشبيه الم يتصلان يرجع الى  
 قوله اسم لا يضاف اليه عليه سوق كلامه ويحصل ان يرجع اللفظ  
 لا بالالكما هو الظاهر من قوله مثل لا ابال وجيب الدين

**الاضافه** (تسمى باله) اي الاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بضاف (بالفعل)  
 واخره لا يحكم بالاضافه  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال

واللام داخل على التشبيه وصله للتشبيه اي يكون مثل هذا التركيب  
 بكون الورد بالضاف معناه الجازي وهو التركيب الذي يضاف اليه  
 بملاقه الحركية لا معناه الحقيقي وهو كل اسم اضيف في كل التفسير  
 الاول فيكون التشبيه والتشبيه هو الهيئة التركيبية اعني تشبه  
 تركيب لا باله تركيب لا با را جيل وتركيب لا غلامي لم يتكلم غلام  
 رجل فان ثبت الالف وصفه اللون كما ثبت وحذف في التشبيه =

الاضافه (تسمى باله) اي الاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بضاف (بالفعل)  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال

المفهوم من تركيب لا ابال حيث لا اضافة فيه والاختصاص بالاضافه  
 من تركيب يكون اسم لا يضافه مضافا

لانه اذا كذا على اصل التخصيص واصل الحدائقين بخلافها يفهم  
 من غيره فان ياق على اصل التخصيص وجيب الدين

في مثل هذا التركيب لان المضاف قبل الاضافه لم يكن بمعنى راق  
 ولا اضافة هنا لا يكون معنى اللام بل بمعنى في امان على ابدال  
 او نهي في المعرفة وكلاهما غير جائز متوسط

ذروا بيان لزوم الفساد وجوها الاول ان لو كان مضافا  
 لزوم دخول لا على المعرفة من غير تكرير لان الاضافه محتملة  
 والثاني ان لا ابال ولا ابال مشتق من الحذف والاول ليس مشتقا  
 وجوبا ان يكون الثاني كذلك لان اللفظين لما اتفقا في اللفظ  
 والتشبه معلوم وجب اشتراكهما في الالف ايضا فليكن  
 مضافا لا يكون كذلك والثالث لو كان مضافا لزوم ان يبقى لا يجرى  
 لان تكرار المجرور من مرتبة الاول في الكل نظر لان دخول على  
 المعرفة وايضا اشتراكه من الالف غير مسلم وقبولا بلا خبر غير مسلم  
 وتفصيل في العاقبة فاعلم ان كنت من اصحاب النظر عاقبة

لان تشبيه الم يتصلان يرجع الى قوله اسم لا يضاف اليه عليه سوق كلامه ويحصل ان يرجع اللفظ لا بالالكما هو الظاهر من قوله مثل لا ابال وجيب الدين

الاضافه (تسمى باله) اي الاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بضاف (بالفعل)  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال

الاضافه (تسمى باله) اي الاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بضاف (بالفعل)  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال

الاضافه (تسمى باله) اي الاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بضاف (بالفعل)  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال

الاضافه (تسمى باله) اي الاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بضاف (بالفعل)  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال

الاضافه (تسمى باله) اي الاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بضاف (بالفعل)  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال

الاضافه (تسمى باله) اي الاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بضاف (بالفعل)  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال

الاضافه (تسمى باله) اي الاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بضاف (بالفعل)  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال  
 والاختصاص به وهو الاختصاص بالاعمال



مستدرالاسم التقييد الفيد التسمية وبيان الفرق بينهما  
 ولا يحذف الالف في الاقسام المفردة والجمع  
 والاحكام واذا كان الالف في الاقسام المفردة والجمع  
 وكان الالف في الاقسام المفردة والجمع  
 وكان الالف في الاقسام المفردة والجمع  
 وكان الالف في الاقسام المفردة والجمع

ورودها قبل فيما ورد عليه كاسيقت الاشارة اليه في خبره واخواتها  
 (مثل كان زيد قائما وامره اى خبره كان واخواتها كما في خبر المبتدأ)  
 واقسامها واحكامها وشرايطها على ما سبق في بحث المسند والخبر (و)  
 لكنه يتقدم على اسمها حال كون معرفته حقيقة او حكما كالتوكيد المخصوص  
 لا اختلاف بينهما واخبرها في الاعراب فلا يلبيس أحدهما بالآخر  
 اذا كانا لاعراب خبرهما او في أحدهما لفظيا نحو كان المنطق زيد او كان  
 هذا زيد مجازا والمبتدأ والخبر فان الاعراب فيها لا يصلح للقريية  
 لا تتأخر فيها فيه بل لابد من قرينة واضحة للبيس وكذلك اذا اتى الخبر  
 في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر هو  
 كما نال على هذا (وقد يحذف اسمها اى ما قبل خبره وهو كان لا يخبر كان  
 واخواتها لانه لا يحذف هذه الافعال الا كان وانما اجتمعت هذه  
 الحذف وكثرة استعمالها (في مثل الناس مجزون بما عايناهم ان خبر الخبر  
 وان شئت فقل ويحذف في مثلها) اى في هذه الصورة وهى ان يبقى بعد  
 ان اسم ثم فاء بعده اسم (اربعه اوجه) نصب الاول ورفع الثاني  
 وهو اقواها نحو ان خبر الخبر ان كان يعمل خبرا اخر او خبر ونصبها  
 نحو ان خبر الخبر على معنى ان كان علمه خبرا اخر او خبرا ارفعها  
 نحو ان خبر خبر ان كان في عمل خبر اخر او خبر وقوة هذه الوجوه

مخالفة تلك كان خبرا من جاهل رجل عالم واما اذا كان خبر المتكلم  
 معرفة او توكيد فيجب تقديم المبتدأ على الخبر فلا يقع الالتباس  
 فيها  
 هذا جواب لسؤال مقدر كان في قولهم قدم خبره كان على اسمها  
 قال لا اخلاقه محذوفه  
 لانه في الاول رفع وفي الثاني نصب فيجب تقديم او تأخر  
 اشارة الى ان اخلاق المرسل على ما ينبغي ولا بد من تعيينه  
 لا بد ان كانا معرفتين او متساويتين في التعريف والواجب  
 تقديم المبتدأ لدفع الالتباس محذوفه  
 استعماله جواز تقديم الخبر على المبتدأ اذا انفصل الاعراب  
 واما ما وقع في بعض التفسير وقوله فما زالت تلك دعوم  
 ان تلك خبر فلعله لك منى على ان الحذف في تعيين الدعوى  
 لا يكون تلك دعوى  
 استنفاها واعتراضها وعطف على جملة يتقدم او على جملة  
 محذوفه اى يذكرها مرة اخرى وقد حذفتها  
 وانما يقال قد يحذف كما مر ان احصوا واطهر لان منابة  
 ما ذكره المقام اكثر  
 كل موضع جاء حرفا شرط فيه منصوب ورفوع احدهما  
 مقارن بالفاء وانما جاز حذفها لانه لا شرط في شرط  
 عليه غافية  
 فاضمير راجع الى خبره كان لاني مجموع كان واخواتها فلو  
 اعتراض الرضى بان قال ما كان يبنى للمصنف هذا الاطلاق  
 لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وجيبه الدين  
 قال ومثل الناس قال الشيخ الرضى محذوف كان مع اسمها  
 بعد لو وان كان اسمها ضمير اعلم من غائبا وحاضر نحو  
 اعلموا العلم ولو باليمين اى لو كان العلم باليمين وقد  
 لدن واخواتها نحو رايتك لدن قائما اى لم تكن قائما

المستدرالاسم التقييد الفيد التسمية وبيان الفرق بينهما  
 ولا يحذف الالف في الاقسام المفردة والجمع  
 والاحكام واذا كان الالف في الاقسام المفردة والجمع  
 وكان الالف في الاقسام المفردة والجمع  
 وكان الالف في الاقسام المفردة والجمع  
 وكان الالف في الاقسام المفردة والجمع

المستدرالاسم التقييد الفيد التسمية وبيان الفرق بينهما  
 ولا يحذف الالف في الاقسام المفردة والجمع  
 والاحكام واذا كان الالف في الاقسام المفردة والجمع  
 وكان الالف في الاقسام المفردة والجمع  
 وكان الالف في الاقسام المفردة والجمع  
 وكان الالف في الاقسام المفردة والجمع

والفعل وقد وجد لا تصادف  
 هذا الورد كدق باللام وإنما وجد في اسم كدق  
 من اجتماع العوض والمعووض عنه وهو غير جائز  
 في كل موضع قام فيه مكان كان غيره مع وجود الضمة على  
 الالف في قولهم ما انت منطلقا او ما انت منطلقا لان  
 الكوفيين حيث جعلوا انما هذا مقصودا وانما اختاره  
 وقا تبايه التبيين لان اما ان هذه مقصودا وانما اختاره  
 مسكوة للمقنونة في وجوه كدق فهدا لانها اكثر استعمالا  
 من كدق فهدا لانها اكثر استعمالا  
 عوامه  
 عوامه  
 عوامه

بعض ما حذف من ما يتصل به ، تا ، المتصل باعين كان ولم يستمر المتصل  
 بالضمير المتصل ومن ما يتصل به ، ا ، وتي ، بدل ضمير الخطا بالرفوع  
 المقبول عنفات سيد علي  
 فعل هذا يكون المعنى انك منطلقا في امان لا استقامت الاطلاق  
 في  
 اوم ما يتصل به  
 واما الكوفيين فالضدير عندهم ان مكنت منطلقا كسفرة فان  
 عندهم للشرط قطعاً وان جوزوا فتح هزتها تسبيلا لدخولها  
 على الهمزة فعندهم جازا يجوز في الفعل لو اقع بعده ذكره  
 الكسائي ما في شرح الحاقية  
 وهو منطلقا  
 قوله الاحذف للام وايضا فيه ما يزيد للتأكيد للتعويض  
 كما في ما تخافين لا تذكر الفعل بعد ما ذكرنا في الضمير فعل هذا  
 لا يحذف كان فيه وحويا كما يشعر به كلام الشاعر قال ارضى  
 ويحذف كان مع ما المكسورة قليلا قال سيبويه لم يحذف  
 الفعل مع ما المكسورة ولعل المصنف يذكر ما المكسورة لاجل هذا  
 لا حرف الجواز لا يدخل على حرف الشرط لا لا يتصل بالصدر او بحرف  
 لا حرف الجواز لا يدخل على حرف الشرط لا لا يتصل بالصدر او بحرف  
 المعنى ان الالف لا يدخل على حرف الشرط لان حرف الشرط في الثاني لا يغير  
 معنيها  
 انما هو لان الضمة الحقيقية انما هو لانه لا يغير المعنى  
 انما هو لان الضمة الحقيقية انما هو لانه لا يغير المعنى  
 انما هو لان الضمة الحقيقية انما هو لانه لا يغير المعنى  
 انما هو لان الضمة الحقيقية انما هو لانه لا يغير المعنى

وضميرها بحسب قلة الحذف وكثرة (ويحذف) اي حذف عامله يعني لا (في)  
 مثل ما انت منطلقا انك منطلقا انك منطلقا انك منطلقا انك منطلقا انك منطلقا  
 حذف الالف باسم حذف كل ما كان اختصارا فان قلب الضمير المتصل منضملا  
 وزيدت لفظ ما بعد ان في موضع كان عوضا منها واذا غلبت الهمزة والفتحة  
 على الالف اقبلت اذ لام فيه واقصر المعنى على الاول لان اشهر اسمان واحواتها  
 واستعملت في قسم الحرف ان شاء الله تعالى (هو المستند اليه بعد دخولها) اي دخول  
 ان واحدا في حواتها (مثل ان زيد قائم) وما عرفت من معنى البنية او الدخول  
 فيما سبقا وفي انقراض هذا التعريف مما ايضا مثل اوبه في مثل ان زيد اوبه  
 قائم المنصوب بلا التي لتي (جنس) اي لتي صفة الجنس وحكم وانما لم يقل  
 اسم لا لانه ليس كذلك ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعل مطلقا من المنصوبات  
 لاحقية ولا حجاز بل المنصوب من انقل ما عداه فلا بد من التعديل عند المنصوب  
 بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كل من المنصوبات لكن  
 اكثره منها فاعطى بالذكور حكم الكل فقد اكل منها يجوز ولا يعبدان يقال  
 اسم لا هو المنصوب بها لفظا كما في المضاف وشبهه واحدا كما هو مسمى من على الفتح  
 واما ما هو مرفوع فليس اسما لعدم علمها فيه (هو المستند اليه بعد دخولها)  
 اي لا من المنصوبات والاسماء اسم لا

ولا اقل من الحذف  
 في كل موضع قام فيه مكان كان غيره مع وجود الضمة على  
 الالف في قولهم ما انت منطلقا او ما انت منطلقا لان  
 الكوفيين حيث جعلوا انما هذا مقصودا وانما اختاره  
 وقا تبايه التبيين لان اما ان هذه مقصودا وانما اختاره  
 مسكوة للمقنونة في وجوه كدق فهدا لانها اكثر استعمالا  
 من كدق فهدا لانها اكثر استعمالا  
 عوامه  
 عوامه  
 عوامه

قال اوستشبا... ان قولنا قول في قول وقال لا يتبرع به...  
 وقال اوستشبا... ان قولنا قول في قول وقال لا يتبرع به...  
 وقال اوستشبا... ان قولنا قول في قول وقال لا يتبرع به...  
 وقال اوستشبا... ان قولنا قول في قول وقال لا يتبرع به...  
 وقال اوستشبا... ان قولنا قول في قول وقال لا يتبرع به...

علم اليوم... ان قولنا قول في قول وقال لا يتبرع به...  
 علم اليوم... ان قولنا قول في قول وقال لا يتبرع به...  
 علم اليوم... ان قولنا قول في قول وقال لا يتبرع به...  
 علم اليوم... ان قولنا قول في قول وقال لا يتبرع به...  
 علم اليوم... ان قولنا قول في قول وقال لا يتبرع به...

خرج مثل اوه في لا غلام رجل اوه فام يبعث وهذا القدر كاف في حد...  
 اسمها مطلقا لكنه لما اراد حمل المصوب منه زاد عليه قوله اي على المسند اليه...  
 لفظ لا اي يقع بعدها بلا فيلا بكرة مضافا او مشابها اي بالمضاف...  
 او الاوهية او من الضمير المحرور في دخولها وما قبله من الضمير المرفوع في ايلها...  
 طريقتها وقد عرفت في البروع ما تحقق قوله بها (واول عشره زرهاك) مثلا...  
 (فان كان) الى المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان...  
 تكرر غير مضاف ولا مشبها ليرتفع قوله (فهو مني على ما نصب به) فانه...  
 لو كان مفردا معروفا او مفصولا لم يكن غير ذلك وقوله على ما نصب به اي على...  
 ما كان نصب به المرفوع قبله لا عليه وهو الفتح في ما قد دل على الازاد...  
 والكسرة في جمع المون السام بلا نون نحو لا مسلام في الازاد والياء المنفوح...  
 ما قبلها والمنفي والمكسور ما قبلها في جمع المذكور السام نحو لا مسلين ولا مسلمين...  
 الك ويعني المرفوع بالبين وبينها ولا مضارع لا يدخل في الين والجمع وانما...  
 في ضمير مني من ان لا يدخل في الازاد لان من جعل في الازاد جوابا عن سوال من...

غير بعد خبر لا في ظرفه واولا لان النظر في لا يتبعه في...  
 ويكونه انما لا به تلازم الكتب يعني ظرفه كل غلام رجل...  
 والظرف خبر لا وقيل ان لا خبر لا في المثالين انما كان لك...  
 والمرفوع من بيان شرطه ما يكون اسم لا مقبولا اذ ان بين كونه...  
 هو المراد وان كان ظاهر الكلام يقتضيه ان يكون معا الضمير المصوب...  
 اشارة الى ان البناء بشرط ثلاثة ان على المسند اليه لفظ لا وان يكون...  
 فالجملت كما ان باؤه على ما نصب به دون غير قلت كونه هذا الحق...  
 يشير الى هذا الكلام كما ان معنى ناطق الضمير على ما عرفت...  
 مع ان الفتح في الالف بين حركة معربا وحركة مبنيا واجاز ان...  
 فانه كلا منهما مني على اليا لان نصبهما بالياء خلافا للردف ان...  
 لانها مبنيان على اليا لان نصبهما بالياء وهو مسكت مبنية على...  
 على يكون مرفوعا مطلقا انما جازي كونه مني في سوال...  
 استثنائية في جواب لاني مقبول لا رجل في الازاد نصب من...  
 لا في جواب ولا جازي بل جازي في الازاد وجملا مضافا لما جازي...  
 في الازاد في الازاد وهو متروك من الازاد...  
 في الازاد في الازاد وهو متروك من الازاد...

ان قولنا قول في قول وقال لا يتبرع به...  
 ان قولنا قول في قول وقال لا يتبرع به...  
 ان قولنا قول في قول وقال لا يتبرع به...  
 ان قولنا قول في قول وقال لا يتبرع به...  
 ان قولنا قول في قول وقال لا يتبرع به...

ان قولنا قول في قول وقال لا يتبرع به...  
 ان قولنا قول في قول وقال لا يتبرع به...  
 ان قولنا قول في قول وقال لا يتبرع به...  
 ان قولنا قول في قول وقال لا يتبرع به...  
 ان قولنا قول في قول وقال لا يتبرع به...

ان قولنا قول في قول وقال لا يتبرع به...  
 ان قولنا قول في قول وقال لا يتبرع به...  
 ان قولنا قول في قول وقال لا يتبرع به...  
 ان قولنا قول في قول وقال لا يتبرع به...  
 ان قولنا قول في قول وقال لا يتبرع به...

بمعنى واحد على ما ذكره  
 بالاميل في التاني والسكون  
 في بيانها العارض والاميل جمع  
 لانها في الالف الصريح لا يكون منها الا نادرا نحو عشتار  
 لانها في الالف العارض لا يكون منها الا نادرا نحو عشتار  
 لانها في الالف العارض لا يكون منها الا نادرا نحو عشتار  
 لانها في الالف العارض لا يكون منها الا نادرا نحو عشتار

وجده في شرط الانفصال والتعريف لان الكثرة ولا الانفاذ  
 ولا الكثرة ولا الانفاذ  
 ولا الكثرة ولا الانفاذ  
 ولا الكثرة ولا الانفاذ

رجل في الدار حقيقة او تقدير كذا في من حقيقا وانما هي على ما نصب به ليكون  
 البناء على كذا او حقا فاستحقها التكررة في الامل قبل البناء ولم يبين الضم  
 ولا المضارع لان الالف الاضافة ترجح ما نال الاسم فيصير الاسم بها مستحقا  
 لانها مستحق في الامل اعلى الاعراب (وان كان) الى السند اليه بعد دخولها (مع)  
 بانقضاء شرط الكثرة (او مفصولا بينه) اي من ذلك السند اليه (ويبين لا)  
 بانقضاء شرط الانفصال على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انقضاء شرط كونه  
 مضارفا او مشبها بواو لا وهي شرط دخول زيد في الدار ولا عمرو ولا فلان  
 زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل  
 ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو (وجعل)  
 في جميع هذه الصور الست (الرفع) على الاستدانة اما في الرفع فلا متنازع  
 لا التاني في الجنس فيها واما في المنفصل فلفظها لا عن التاني ثم الفصيلة  
 (والتكثير) اي وجوب كبر اسمها لكن مطلقا لا يبين اما في المعرفة فليكون كالقول  
 من مثل قول السائل في الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا  
 (ومثل قضية) اي هذه قضية (ولا احسن لها) اي هذه القضية هذا جواب  
 دخل مقدر على قول وان كان معرفة وجبا لرفع والتكثير فاذ اسم لا في  
 الالف احسن كنية على رضى الله عنه ولا ارفع فيه ولا تكثير بل ينصب غير مذكور  
 في قوله تعالى

انما هو الفاعل من قوله  
 انما هو الفاعل من قوله  
 انما هو الفاعل من قوله  
 انما هو الفاعل من قوله

السؤال لا في التكرير  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى

واعلم ان الظاهر من قوله تعالى ان الله يحب المتكبرين ان التكبر لا يكون في الالوهية بل في الالهية  
فان الله لا يحب من كان مغتورا فاما قوله تعالى ان الله يحب المتكبرين فالتكبر هنا هو التكبر في الالهية  
فان الله يحب المتكبرين في الالهية لا في الالهية بل في الالهية بل في الالهية بل في الالهية

وهذا كما قال في قوله تعالى ان الله يحب المتكبرين فالتكبر هنا هو التكبر في الالهية بل في الالهية  
فان الله لا يحب من كان مغتورا فاما قوله تعالى ان الله يحب المتكبرين فالتكبر هنا هو التكبر في الالهية  
فان الله يحب المتكبرين في الالهية لا في الالهية بل في الالهية بل في الالهية

قوله وقوله علم ان نزع اللام واجعلها التاء وليسوا كما نزلوا  
فان الاسم نفسه وفيها انضيم ليدلنا على عبد الله وعبد الرحمن  
اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يتذكر تكبيرهما  
اما النزع في الصورة الاولى فلربما ليعتد باللفظ واصلاحه واما  
في الثانية فالامر واضح ولما كان النزع على التاء وملائكته وانما  
كما يدل عليه قول الظاهر ان شؤنه للتكبر جمل مقبول للتأويل

هذا التفسير للمثل يعني ان هذه الالوهية الالهية غير محتمة بها  
بل تجري في كل موضع توجد فيه شروط ثلاثة اذ تكون لفظ لا  
مكررة وان يكون التكرار المعطف وان يعللها بكثرة مفردة  
وبين المشرح الاول بقوله فيها كبرت فوقادي

بأبنا لله قليلا جرح على اللسان والاكثر ترك الابهاء وذكر تنوي  
في عمريه فتح جمع الجوامع

قوله بحسب التوجيه لانك اذا فضعتها بحتملان يكون لا توحي  
لشيء محسن وان يكون في الاول لشيء محسن في الثانية زائدة واذا  
رفعتمها بحتملان رابعة واجد احدى ان يكون في الموضوعين لشي  
محسن لمعناه عن العمل وتأييدها ان يكون في الموضوعين لشي  
ليس وقام ان يكون في الاول محسن في الثانية زائدة ورايتها  
ان يكون في الثانية زائدة وانما في الثانية زائدة والاول رابعة  
الثاني محتملان ان يكون الرفع محمولا على موضع الاسم للثانية ولا  
زائدة وان يكون محسن في رابعة على اسم وانه يكون للثانية  
لمعناه وان رفعت الاول ففتح الثاني محتملان ان يكون الاول  
محسن ليس وان يكون الثاني للثانية قاصدا للمعنى

والامر فرغ بلا الاول والثانية وانما ما زادك مع انها  
عاملة لانها حكم المماثل في حكم واحد كما ان زيد وانما  
فانما لا ي

فانما عني ان (متأول) بالتكبر اما بتقدير المثل اي لا مثل الحسن فان مثلا  
توسل في الابهام لا يعرف بالاضافة الالهية او سا ولا يفسر بل من الحق والال  
لاشهره رضي الله عنه بهذه الصيغة فكانه قيل لا فضل لها ويقوم هذا التأويل  
بإيراد حسن مخدوم اللام لان الظاهر ان تنوينه للتكبر او مثل لا حول ولا  
قوة الا بالله ايها كبرت فيه لا على سبيل المعطف وكان عقب كل واحد منها  
نكرة بلا فصل يجوز (حسبه وجه) بحسب اللفظ لا بحسب توجيه فانها بحسب  
تزيد عليها الاول (فحصها) اي لا حول ولا قوة الا بالله علم ان يكون لا في كل منها  
لشيء محسن لا قوة عطف على الاحول عطف مرفوع على مفرد وغيرها محذوف اي  
لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة  
الا بالله فزيد خبر الجملة الاولى استغناء عنه خبر الجملة الثانية والثاني (فصل الاول)  
ونصبت الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاول لشيء محسن  
واما نصبت الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتأكيد النفي والثاني محطوف على الاول  
فيكون مضمونا جملة على المعطف المشاهدة بحركة حركة الاعراب وهو ان يقدر لها  
خبر واحد وان يقدر لكل منها خبر على حدة والثالث (فتح الاول ورفع الثاني)  
فلا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاول لشيء محسن اما رفع  
الثاني فلان لا الثانية زائدة والثاني محطوف على جملة الاول لانه مرفوع بالابتداء  
عطف مفرد على مفرد بان يقدر لها خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل

قوله وقوله علم ان نزع اللام واجعلها التاء وليسوا كما نزلوا  
فان الاسم نفسه وفيها انضيم ليدلنا على عبد الله وعبد الرحمن  
اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يتذكر تكبيرهما  
اما النزع في الصورة الاولى فلربما ليعتد باللفظ واصلاحه واما  
في الثانية فالامر واضح ولما كان النزع على التاء وملائكته وانما  
كما يدل عليه قول الظاهر ان شؤنه للتكبر جمل مقبول للتأويل

قوله وقوله علم ان نزع اللام واجعلها التاء وليسوا كما نزلوا  
فان الاسم نفسه وفيها انضيم ليدلنا على عبد الله وعبد الرحمن  
اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يتذكر تكبيرهما  
اما النزع في الصورة الاولى فلربما ليعتد باللفظ واصلاحه واما  
في الثانية فالامر واضح ولما كان النزع على التاء وملائكته وانما  
كما يدل عليه قول الظاهر ان شؤنه للتكبر جمل مقبول للتأويل





من السكنى في ذمته وقيل السكنى في ذمته وقيل السكنى في ذمته وقيل السكنى في ذمته  
 من السكنى في ذمته وقيل السكنى في ذمته وقيل السكنى في ذمته وقيل السكنى في ذمته  
 من السكنى في ذمته وقيل السكنى في ذمته وقيل السكنى في ذمته وقيل السكنى في ذمته  
 من السكنى في ذمته وقيل السكنى في ذمته وقيل السكنى في ذمته وقيل السكنى في ذمته

لاز التفرقة قولاً لا رجل طرف قائم ثلثاً من الرجل الموصوف  
 بالظرف لا مع مجرد الرجل الا ان البناء والتعاريف شرطاً ان يكون  
 تحت المبنى بلا وفاة تكون التفت الاول وان يلى التفت المبنى لا يفتصل  
 بينهما وان يكون ثلثاً مفرداً واذا وجدت هذه الشروط يتحدد  
 التفت مع المنوع

كأقول ان ياردا في الاما وما يارده فلا يبعد قلبه ان تفت المبنى الاول  
 مفرداً عليه من ان لا يجزى في الحكم بقوله مبنى معرب رفعا ونسباً  
 فلا يكون هذه القاعدة مانعة فاجاب بقوله والمبنى حاصلاً  
 نحو ان المراء بالمبنى الاما لا لا التفت فيكون التفت بالمبنى  
 تفت المبنى بالامالة وتفت المبنى بالتبعية فيخرج من قولك وتفت المبنى  
 حيث قال المصنف ان كان المسند اليه بعد دخولها مفرداً فهو مبنى  
 على ما ينصب به

قولاً لا يجوز بناؤه بل تعين فيه الاعراب رفعا ونسباً على حسب  
 الموصوف وهو المكرر كما هو الظاهر بل هو المتعين لا المنوع  
 ويفهم من ادراكه ان تعين به القرب والبعد فهو القريب وان كان  
 البعيد مقصوداً وهذا بخلافه لاضاكن واسماء الاشارة فانها  
 للقرب والبعيد الم يكن البعيد مقصوداً والا فلا بعيد

قال ومعرب رفعا ونسباً معبداً نون عيان والقول بان  
 منصوب بترج الحافظ خفيف لانها على الاقرب وان تفت  
 وهو معبداً نون عيان لقوله معرباً ومنصوباً على ترج الحافظ  
 اي معرب يرفع وينصب

حالا ان عن الضمير ومعرب وبيان لما يتعلق بكون التفت معرباً من  
 يعني على تقدير تقييد التفت بالقيود المذكورة ما زفيا البناء والاعراب  
 وعلى تقدير اعرابها جاز في الرفع والنصب

جاء الله حنواً فنهذ عند التحليل ليست لا الداخل عليها حرف الاستفهام ولكنه  
 حنواً معترضة دعائية اي كمن الا في صلاتك  
 حرف موضوع للتحضير راسية فكانه قال الا ترونني رجلاً يعني هلا ترونني  
 رجلاً ولا ذلك نصب وتون وهي عند تونى لا التي دخلت عليها حرف الاستفهام  
 بمعنى التفتي وكان القياس لا رجلاً لكنه تون لصورة الشعر (وقت اسم)  
 (المبنى) لان تعاسمها للمعرباً احتراز عن مثل اغلا حرجل طرفياً (الاول) بالرفع  
 صفة لمنتهى التاني وما بعده احتراز عن مثل لا رجل طرفي كوم في الدار  
 (مفرداً) حال من غير مبنى لعلها على في مبنى احتراز عن مثل لا رجل حنواً  
 (بليغ) حال بعد ذلك او صفة مفرداً احتراز عن مفصول نحو لا اعلام فيها

ظريف وهذا التفتي عن الاول (مبنى) على الرفع حلالاً على المنوع لكان  
 الاتقاد بينها والاتصال وتوجبه التفت اليه اي الى التفت حقيقة والمبنى  
 قوله وتفت المبنى اشارة الى ما ينصب على الرفع بالاصال لا بالابتداء فانه  
 المذكور سابقاً فلا يردانه اذا كرر المبنى وينصب على الرفع ثم حتى ينصب لا يجوز  
 بناؤه مثل لا ما تباردا مع ان يصدق عليه ان تفت المبنى الاول مفرداً عليه

فانه ياردا في هذا المثال تفت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعلنا  
 المتبوع ففيس ما يليه لتوسط التابع بينهما (ومعرب) لان الاصل في التتابع  
 تبعيتها المتبوعاتها في الاعراب دون البناء (رفعا) حلالاً على جملة العباد (نصاً)  
 حلالاً على اللفظ وعلى جملة القرب (نحو لا رجل ظريف) بالرفع (وظريف)

لان اسم لا للمبنى  
 في جعل الرفع والابتداء  
 اما انما قلت انشاء الاول كون التفت والمبنى هو التفت الذي  
 معلق لا التاني كون التفت حقيقة هو التفت لا التفت في الرفع  
 في جعل الرفع والابتداء

من السكنى في ذمته وقيل السكنى في ذمته وقيل السكنى في ذمته وقيل السكنى في ذمته  
 من السكنى في ذمته وقيل السكنى في ذمته وقيل السكنى في ذمته وقيل السكنى في ذمته  
 من السكنى في ذمته وقيل السكنى في ذمته وقيل السكنى في ذمته وقيل السكنى في ذمته  
 من السكنى في ذمته وقيل السكنى في ذمته وقيل السكنى في ذمته وقيل السكنى في ذمته

فجوز البناء فيه فلا يشبه  
 لعل العطف مع الموصوف منزه  
 عا و احد من وجه ان ذاتهما واحدة والى التي  
 لكانت مقبولة في التلاوه لا مطلقا بل العطف  
 اجماعا تركيا اكثر من كلين تركيا من حيث ان لا يلزم من  
 تشبه ما لا يشترط اشتراطا نفسا بل العطف مع الموصوف دون العطف  
 كان عطف على تقدير مضمون من العطف المذكورة في العطف  
 على اعتبار لا هذه مع موصوف هذه المقصود في العطف  
 عطف على تقدير مضمون من العطف المذكورة في العطف  
 على اعتبار لا هذه مع موصوف هذه المقصود في العطف

فجوز البناء فيه فلا يشبه  
 لعل العطف مع الموصوف منزه  
 عا و احد من وجه ان ذاتهما واحدة والى التي  
 لكانت مقبولة في التلاوه لا مطلقا بل العطف  
 اجماعا تركيا اكثر من كلين تركيا من حيث ان لا يلزم من  
 تشبه ما لا يشترط اشتراطا نفسا بل العطف مع الموصوف دون العطف  
 كان عطف على تقدير مضمون من العطف المذكورة في العطف  
 على اعتبار لا هذه مع موصوف هذه المقصود في العطف  
 عطف على تقدير مضمون من العطف المذكورة في العطف  
 على اعتبار لا هذه مع موصوف هذه المقصود في العطف

بالرفع (وظرفيا) بالنصب (والا) اي وان لم يكن الرفع كذلك (فالأعراب) اي  
 في العطف على تقدير مضمون من العطف المذكورة في العطف  
 على اعتبار لا هذه مع موصوف هذه المقصود في العطف  
 عطف على تقدير مضمون من العطف المذكورة في العطف  
 على اعتبار لا هذه مع موصوف هذه المقصود في العطف

وهو قوله لا غلام رجل فترى فقيهه النبي وقوله لا رجل فترى كرم  
 في الدار فقيهه الاول وقوله لا رجل حسن الوجه فقيهه مضرا  
 وقوله لا غلام فترى فقيهه عليه حاشية  
 ان شرط جواز العطف ثلثة ان يكون اسم لا متبوعا وان يكون المعطوف  
 مذكورا وان لا يكون فيه مذكورا واذ اذن الشارح بقوله اذا كان المعطوف  
 لانك لو نصبت جملة على اللفظ او على المحل كانت لفظة لا ماملة  
 في المرحه وذلك في قوله  
 فالوجه ان النصب جملة على اللفظ والرفع جملة على المحل العبدية  
 جانزا على السوية تقاوة  
 فان قلت لا يجوز في البناء قلت اما لان بين المعطوف والمعطوف  
 مقابلة الذات فلا يستقيم جعلها كشي واحد  
 بان يكون الواو زائدا لتأ كيد الصبوح كما عطف بعضها على بعض  
 مثل قولك زيد العالم والشاعر والديبر  
 الحيثوت الفصل بين اسم لا والعطف ولان هذا محل ان يظن  
 في الفصل وقتا  
 كقولك ان يأتي يوم لا يبيع فيه ولا خير ولا شفاعة يخلاف  
 الصفات والندى لا ليس فيها هذا الظن فافتقرا  
 قوله لا ابوابنا مثل مروان وابنه كنه مغربلا واذا ظرف متصل  
 بمنزل وهو مستند غيره ارندي وتأزرا عطف عليه وهو رابع  
 الى الاب لان مجد الاب مجد الام دون العكس لان الشرف المجد  
 يكونان بالاء  
 الجار متعلق بالفعل بعده قدم المصدر الارتداء الرجوع من  
 رد بمعنى يجمع وتأزرا مزيدا في قوله يعني مروان رجع الى  
 المجد وتأزرا وتقوى والالف في تأزرا للاشباع كالمعنى  
 في قول الشاعر لا تشتمني  
 قوله لا اسائر التواضع اي الذي يقوم من التواضع بعد الوصف والعطف  
 وهو المدح  
 عطف على البناء والتأني  
 الفاعل بخلاف الالف  
 فاد لا يكون الالف في قوله  
 الاسم الذي ليس  
 فاعل محقق

فان قلت لا يجوز في البناء قلت اما لان بين المعطوف والمعطوف  
 مقابلة الذات فلا يستقيم جعلها كشي واحد  
 بان يكون الواو زائدا لتأ كيد الصبوح كما عطف بعضها على بعض  
 مثل قولك زيد العالم والشاعر والديبر  
 الحيثوت الفصل بين اسم لا والعطف ولان هذا محل ان يظن  
 في الفصل وقتا  
 كقولك ان يأتي يوم لا يبيع فيه ولا خير ولا شفاعة يخلاف  
 الصفات والندى لا ليس فيها هذا الظن فافتقرا  
 قوله لا ابوابنا مثل مروان وابنه كنه مغربلا واذا ظرف متصل  
 بمنزل وهو مستند غيره ارندي وتأزرا عطف عليه وهو رابع  
 الى الاب لان مجد الاب مجد الام دون العكس لان الشرف المجد  
 يكونان بالاء  
 الجار متعلق بالفعل بعده قدم المصدر الارتداء الرجوع من  
 رد بمعنى يجمع وتأزرا مزيدا في قوله يعني مروان رجع الى  
 المجد وتأزرا وتقوى والالف في تأزرا للاشباع كالمعنى  
 في قول الشاعر لا تشتمني  
 قوله لا اسائر التواضع اي الذي يقوم من التواضع بعد الوصف والعطف  
 وهو المدح  
 عطف على البناء والتأني  
 الفاعل بخلاف الالف  
 فاد لا يكون الالف في قوله  
 الاسم الذي ليس

فان قلت لا يجوز في البناء قلت اما لان بين المعطوف والمعطوف  
 مقابلة الذات فلا يستقيم جعلها كشي واحد  
 بان يكون الواو زائدا لتأ كيد الصبوح كما عطف بعضها على بعض  
 مثل قولك زيد العالم والشاعر والديبر  
 الحيثوت الفصل بين اسم لا والعطف ولان هذا محل ان يظن  
 في الفصل وقتا  
 كقولك ان يأتي يوم لا يبيع فيه ولا خير ولا شفاعة يخلاف  
 الصفات والندى لا ليس فيها هذا الظن فافتقرا  
 قوله لا ابوابنا مثل مروان وابنه كنه مغربلا واذا ظرف متصل  
 بمنزل وهو مستند غيره ارندي وتأزرا عطف عليه وهو رابع  
 الى الاب لان مجد الاب مجد الام دون العكس لان الشرف المجد  
 يكونان بالاء  
 الجار متعلق بالفعل بعده قدم المصدر الارتداء الرجوع من  
 رد بمعنى يجمع وتأزرا مزيدا في قوله يعني مروان رجع الى  
 المجد وتأزرا وتقوى والالف في تأزرا للاشباع كالمعنى  
 في قول الشاعر لا تشتمني  
 قوله لا اسائر التواضع اي الذي يقوم من التواضع بعد الوصف والعطف  
 وهو المدح  
 عطف على البناء والتأني  
 الفاعل بخلاف الالف  
 فاد لا يكون الالف في قوله  
 الاسم الذي ليس

قول وهو الاختصاص بعمل الاختصاص حاصل من  
 الاضافه لان غيره من الترميز والمعارف  
 الاخره قد يليق  
 في

قوله او المعنى عنان الضمير وهو تشبيه الم بمحتمل ان يرجع الى  
 قوله اسم لا كما يدل عليه سوق كلامه ويحتمل ان يرجع الى مثل  
 لا اباله كما هو الظاهر من قوله مثل لا اباله **وجيب الدين**  
 واللام داخل على التشبيه وصله للتشبيه اى يكون مثل هذا الترتيب  
 برتبان الراء للمضاف معناه المتمازى وهو التركيب الذى فيه الاضافه  
 بعلاقه التركيبه لامعناه الحقيقي وهو كل اسم اضافه على النفس  
 الاول فيكون التشبيه والتشبيه هو المسمى التركيبه اعني تشبيه  
 تركيب لا باله بتركيب لا انا رجل و تركيب لا غلامه بتركيبه غلامه  
 رجل فان ثبت الالف ومذهب النون كما ثبت وحذف في التشبيه =  
 المفهوم من تركيب لا اباله حيث لا اضافه فيه والاختصاص المسمى  
 من تركيب يكون اسم لا فيه مضافا **ح**

لان ذلك على اصل التخصص واصل الى الحد اليقين بخلاف ما يفهم  
 من غيره فان باق على اصل التخصص **وجيب الدين**  
 في مثل هذا التركيب لان المعاني قبل الاضافه لم يكن بمعنى ذلك  
 لان لا اضافه هنا لا يكون بمعنى اللام بل بمعنى امان لا يعلق الا باله  
 او يعنى في المعرفة وكلاهما غير جائز **متوسط**

ذكر وفي بيان لزوم انضمام وجوها الاول انه لو كان مضافا  
 لزوم دخول لا على المعرفة من غير تكرير لان الاضافه محتمله  
 والثالث فان لا اباله ولا اباله مشتركه والمعنى الاول وليس مشتركه  
 فوجوده ان يكون اثباته ذلك لان اللفظين هما التقاضى في اللفظ  
 والتكرير معلوم وجيبا مشتركهما فيه والا لا تنفقا فيرى ان كان  
 مضافا لا يكون كذلك والثالث لو كان مضافا لزم ان يبقى الاضمر  
 لان لهما وجه مخرج مشترك الاول ففي الكمال لا ضم خولا على  
 المعرفة وايضا مشتركه من ان غير مسلم وقابلا ولا غير مسلم  
 وتصميمه في المعاني فاطمئن ان كنت من اصحاب النظر **عاقبه**  
 في المضاف **عاقبه**  
 لان تقديره بل المضاف  
 والاقوال في هذا المعنى

الاضافه (تشبيها له) اى اسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس مضافا (بالمتما)  
 على احواله **ع** الا انه التقوية وتبين بقرن مستقر مستقر تشبيها = متعلق تشبيها =  
 واجزا والاحكام للمضاف عليه باثبات الالف حرف النون ويكون معروفا وذلك  
 المتعلق **ع** انما هو المشاركة اى المشاركة اسم لاحسن مضاف باظهار اللام  
 ان تشبيها **ع** انما على اسم لا **ع** انما على اسم لا **ع** انما على اسم لا  
 بينه وبين ما يضاف اليه (له) اى المضاف (في اصل معناه) اى معنى المضاف  
 المراد منه خبره وهو قوله **ع** انما على اسم لا **ع** انما على اسم لا **ع** انما على اسم لا  
 من حيث انه مضاف بمعنى الاضافه وهو الاختصاص والمعنى ان مثلا لا اباله  
 اى نفس معنى مضاف **ع** انما على اسم لا **ع** انما على اسم لا **ع** انما على اسم لا  
 ولا غلامه له جائز تشبيها الى مثل هذين التركيبين حيث لا اضافه وتبين  
 وحيث ان الالف ولا غلامه **ع** انما على اسم لا **ع** انما على اسم لا **ع** انما على اسم لا  
 اى بتركيبه يشمل على الاضافه المشاركة اى مشاركه ذلك مثل هذين التركيبين له  
 اى بتركيبه **ع** انما على اسم لا **ع** انما على اسم لا **ع** انما على اسم لا  
 اى لما يشتمل على الاضافه في اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافه وهو  
 ان يكون **ع** انما على اسم لا **ع** انما على اسم لا **ع** انما على اسم لا  
 الاختصاص لان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المضموم  
 فيه ذلك فانه اصل معناه **ع** انما على اسم لا **ع** انما على اسم لا **ع** انما على اسم لا  
 من التركيب الاضافى في تمامه بما يفهم من غيره (ومن غيره) اى من اجل ان جواز مثل  
 وهو متعلق لا بتركيبه ولا غلامه **ع** انما على اسم لا **ع** انما على اسم لا **ع** انما على اسم لا  
 هذين التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف ومعنى الاختصاص  
 انما انما **ع** انما على اسم لا **ع** انما على اسم لا **ع** انما على اسم لا  
 الم (بجز) **ع** انما على اسم لا **ع** انما على اسم لا **ع** انما على اسم لا  
 (المضموم) من اضافته الا بى شىء انما هو ما يوتى له وهذا الاختصاص غير  
 وضمه **ع** انما على اسم لا **ع** انما على اسم لا **ع** انما على اسم لا  
 ثابت للاب بالنسبه الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب  
 لان الاضافه تكون بالدار **ع** انما على اسم لا **ع** انما على اسم لا **ع** انما على اسم لا  
 لا اباقها بتركيبه يضاف فيه الا بى الى الدار لمشاركه له في اصل معناه (وليس)  
 بتركيبه **ع** انما على اسم لا **ع** انما على اسم لا **ع** انما على اسم لا  
 اى مثل هذين التركيبين (بمضاف) حقيقه (لفساد المعنى) المراد المقادير  
 اى انما **ع** انما على اسم لا **ع** انما على اسم لا **ع** انما على اسم لا  
 على تقدير الاضافه وهو نون ثبوت جنس لا با و الفلام من بلزوم الضمير  
 متعلق ثبوت

واجر لا يحل ان  
 اعزازه ذلك مثلا ثم انه  
 منسوب المشابهة بالصفات  
 كانه لا يكون الا باله  
 يتحدوا النون  
 اعزاز عن المعنى الذي كان  
 وهو نسبة الابنه الى  
 معنى ابوابك فكلما  
 فمفهومه ان لا يكون  
 بصير بها معنى قلت  
 توجيه اصل المعنى قلت  
 الاضافه وهو المعنى المذكور  
 خصوصية اسمى الى اولها  
 والمحتاج الى اسمى الى  
 معربا لا يجرى مجرى المضاف  
 على تقدير فرض الاضافه  
 تشبيها له عند فرض اضافته  
 قول وهو الاختصاص بعمل  
 الاضافه لان غيره من الترميز  
 الاخره قد يليق

قوله او المعنى عنان الضمير وهو تشبيه الم بمحتمل ان يرجع الى  
 قوله اسم لا كما يدل عليه سوق كلامه ويحتمل ان يرجع الى مثل  
 لا اباله كما هو الظاهر من قوله مثل لا اباله  
 واللام داخل على التشبيه وصله للتشبيه اى يكون مثل هذا الترتيب  
 برتبان الراء للمضاف معناه المتمازى وهو التركيب الذى فيه الاضافه  
 بعلاقه التركيبه لامعناه الحقيقي وهو كل اسم اضافه على النفس  
 الاول فيكون التشبيه والتشبيه هو المسمى التركيبه اعني تشبيه  
 تركيب لا باله بتركيب لا انا رجل و تركيب لا غلامه بتركيبه غلامه  
 رجل فان ثبت الالف ومذهب النون كما ثبت وحذف في التشبيه =  
 المفهوم من تركيب لا اباله حيث لا اضافه فيه والاختصاص المسمى  
 من تركيب يكون اسم لا فيه مضافا  
 لان ذلك على اصل التخصص واصل الى الحد اليقين بخلاف ما يفهم  
 من غيره فان باق على اصل التخصص  
 في مثل هذا التركيب لان المعاني قبل الاضافه لم يكن بمعنى ذلك  
 لان لا اضافه هنا لا يكون بمعنى اللام بل بمعنى امان لا يعلق الا باله  
 او يعنى في المعرفة وكلاهما غير جائز  
 ذكر وفي بيان لزوم انضمام وجوها الاول انه لو كان مضافا  
 لزوم دخول لا على المعرفة من غير تكرير لان الاضافه محتمله  
 والثالث فان لا اباله ولا اباله مشتركه والمعنى الاول وليس مشتركه  
 فوجوده ان يكون اثباته ذلك لان اللفظين هما التقاضى في اللفظ  
 والتكرير معلوم وجيبا مشتركهما فيه والا لا تنفقا فيرى ان كان  
 مضافا لا يكون كذلك والثالث لو كان مضافا لزم ان يبقى الاضمر  
 لان لهما وجه مخرج مشترك الاول ففي الكمال لا ضم خولا على  
 المعرفة وايضا مشتركه من ان غير مسلم وقابلا ولا غير مسلم  
 وتصميمه في المعاني فاطمئن ان كنت من اصحاب النظر  
 في المضاف  
 لان تقديره بل المضاف  
 والاقوال في هذا المعنى  
 هو متعلق المراد المقادير  
 على سبيل التماثل وهو الظاهر  
 المعنى الغير المراد وهو الظاهر  
 على نون ثبوت جنس لا با و الفلام من بلزوم الضمير  
 على سبيل التماثل وهو الظاهر  
 المعنى الغير المراد وهو الظاهر

منه في تقديره انما هو ان  
والعلم ان الصبر ان يكون  
فقد

تقديره انما هو ان  
والعلم ان الصبر ان يكون  
فقد

تقديره انما هو ان  
والعلم ان الصبر ان يكون  
فقد

تقديره انما هو ان  
والعلم ان الصبر ان يكون  
فقد

تقديره انما هو ان  
والعلم ان الصبر ان يكون  
فقد

المعنى والاستقلال من غير احتياج اليه وقد خبروه وهذا المعنى يفسد على تقدير  
 وهو له = متعلق المنفى = بيان الاستقلال = اني لقي ثوبت منسلا اب او الغلامين مبرح  
 الاضافة من وجهين اما اولها فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اياه  
 اما وجه الثاني للمعنى على الاضافة في الوجه الاول اني لا اياه ولا غلاميه  
 ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبره لا اياه موجود ولا غلاميه موجود  
 فسقط لا غلاميه وهو خبره كما في لفظه لا غلاميه خبره لا اياه خبره  
 واما الثاني فلان المراد في خبره حسن الالاء والغلامين لا ياتي الوجود على اسم  
 للعلوم وغلاميه للعلوم من (خلافا لسيويوه) والخليل وجهه والنجاة  
 واما خاص سيويوه بهذا الخلاف لا يالعدة فيها بينهم والان الذي بيان الخلا  
 لا تعيين المخالفين فذهب سيويوه والخليل وجهه والنجاة ان مثل هذا التركيب  
 مضاف حقيقة باعتبار المعنى والقام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيدا  
 للام المقدرة وحكم المرص بسا هذا عرفه (ويحذف) اسم لاحد فاكتبر في  
 مثل اعليك) ايا باس عليك ولا يحدف لامع وجود الخبر لئلا يكون  
 محافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسماء ازان يكون كزيد اسما وكثير  
 محذوف ايا مثله موجود وازان يكون خبرا لا احد مثل زيد وان جعلنا  
 حرفا فالاسم محذوف ايا احد كزيد (خبرها ولا المشبهين) في النفي والوجود  
 على الجملة الاسمية (بليس هو المستند بعد دخولها) اي دخول ما ولا (وي)  
 خبرية خبرها ولا لها وكذا السمية اسمها لها (الفتح الحجازية) وخص خبره  
 بالذكورا لان اعمالها وجعل اسمها وخبرها وانما يظهر باعتبار  
 الخبر جعل خبر خبرها انما هو لغة اهل الحجاز واما سيويوه في خبره  
 خبرها

منه في تقديره انما هو ان  
والعلم ان الصبر ان يكون  
فقد

فقد قلت ما الفرق بين لانه وبين لا نفي الجنس مع ان كلا  
 منها يفيد الاستغراق في النفي قلت نعم الا ان الاولى للواحد  
 فتم جميع الاحاد فاقلت لا رجل في الالاء بالنسبة كاينا  
 للواحد ويموزان يكون اثنان او ثلثة او اكثر منها واثنان  
 للجنس فتم جميع افراد الجنس مردا كان او متنى او جموعا  
 فاقلت لا رجل بالفتح بدون التنوين كان نفي الجنس مطلق  
 عاقبة مع الحاقية

فقد قلت ما الفرق بين لانه وبين لا نفي الجنس مع ان كلا  
 منها يفيد الاستغراق في النفي قلت نعم الا ان الاولى للواحد  
 فتم جميع الاحاد فاقلت لا رجل في الالاء بالنسبة كاينا  
 للواحد ويموزان يكون اثنان او ثلثة او اكثر منها واثنان  
 للجنس فتم جميع افراد الجنس مردا كان او متنى او جموعا  
 فاقلت لا رجل بالفتح بدون التنوين كان نفي الجنس مطلق  
 عاقبة مع الحاقية

فقد قلت ما الفرق بين لانه وبين لا نفي الجنس مع ان كلا  
 منها يفيد الاستغراق في النفي قلت نعم الا ان الاولى للواحد  
 فتم جميع الاحاد فاقلت لا رجل في الالاء بالنسبة كاينا  
 للواحد ويموزان يكون اثنان او ثلثة او اكثر منها واثنان  
 للجنس فتم جميع افراد الجنس مردا كان او متنى او جموعا  
 فاقلت لا رجل بالفتح بدون التنوين كان نفي الجنس مطلق  
 عاقبة مع الحاقية

فقد قلت ما الفرق بين لانه وبين لا نفي الجنس مع ان كلا  
 منها يفيد الاستغراق في النفي قلت نعم الا ان الاولى للواحد  
 فتم جميع الاحاد فاقلت لا رجل في الالاء بالنسبة كاينا  
 للواحد ويموزان يكون اثنان او ثلثة او اكثر منها واثنان  
 للجنس فتم جميع افراد الجنس مردا كان او متنى او جموعا  
 فاقلت لا رجل بالفتح بدون التنوين كان نفي الجنس مطلق  
 عاقبة مع الحاقية

فقد قلت ما الفرق بين لانه وبين لا نفي الجنس مع ان كلا  
 منها يفيد الاستغراق في النفي قلت نعم الا ان الاولى للواحد  
 فتم جميع الاحاد فاقلت لا رجل في الالاء بالنسبة كاينا  
 للواحد ويموزان يكون اثنان او ثلثة او اكثر منها واثنان  
 للجنس فتم جميع افراد الجنس مردا كان او متنى او جموعا  
 فاقلت لا رجل بالفتح بدون التنوين كان نفي الجنس مطلق  
 عاقبة مع الحاقية





الذي هو عليه من البيانية كما يجد البيا كانه ولده من فارس  
وقال من قال شجرة

مضمون من اعضاء واصنافه من اوصاف حسن لازم بيان موضع  
الحسن لجم ما هو المقصود والمراد شرح

قول كان هذا التخصيص وذلك ان افعالها في افعالها  
في حسن الوجه ارفع قد شمرها بالفعول والفاعل وجه الرفع

لان الحس مما شايها قبل الاضافه فلهذا الوجه ما راجعها باضافة  
الاضافة التخصيص توكيده

قول قبل الاضافة لان المضاف اليه في الاضافة اللفظية ليست مضمونا  
بواسطة حرف الجر نحو حسن الوجه مثلا لان نسبة المضاف الى المضاف اليه

فيها نسبة المصفة الفاعلها ومفعولها وذلك النسبة ليست لفظية  
حرفا كقولنا هذا الاضافة اللفظية الاختصاص

اشارة الى ان الضمير لرايح الى الاضافة المضمومة من قولنا فالتقدير شرط  
ان يكون آه

قولنا لانها تضيف معنى راد به ما قام بالضمير وهو معنى التعريف والتخصيص  
واراد بالضمير المذكور والضمير ما يابا باللفظ كآه

قولنا لعدم سرانها اليها لعدم سرانها فائدة هنا من اللفظ الى هذا قيل  
منق وكما قيل ان كل واحد من التعليل المذكورين في المعنوية واللفظية

يصلح لها لان يستفاد من قولنا لانها تضيف معنى الاضافة تسمى اوصافها  
لان اللفظية تضيف في المضاف تخفيفا ويستفاد من قولنا لعدم سرانها اليه

انما تستلحق سرانها فائدة هنا من اللفظ الى المعنى يوجد حسن التقابل  
هذا الاعتبار من اللفظية سرانها

قد رادها منها الصبح لجم لا يرد من قولنا والمضاف كل اسم من اللفظية  
ان الاضافة هي النسبية وتكون المضاف غير موصوفة ليس نسبة فقد رادها

لها وقد رادها الربط لجم الواقعة ضمير اليها بالضمير  
اشارة الى ان هذا من قبيل كراهة اوردته كما هو ثابت لان تسميتها  
بالجم باعتبارها ما كان مثل ان اوردتها اياها موارم

نظر الى كلام القوم من اهل السواها الذين يتقدرون بحرف الجوف في الاضافة اللفظية  
قال

ان غير شامل للفظية الا في الاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلامهم في المتن  
او الصريح في شرحه ان التخصيص الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو الاضافة

يتقدرون بحرف الجوف لكنهم يبينون تقدير حرف الجوف في المتن ولا في شرحه ولا يبينون  
بمعنى ارفع

بمعنى ارفع من ارفع مضافا وقد تكلف بعضهم في مضافة المصفة الى مفعولها  
ان تقدير حرف الجوف في المتن لا يرد في الاضافة المعنوية واللفظية

مثل ضارب زيد يتقدرا للام التثوية العمل بضارب زيد وفي اضافة الى  
متعلق بكلف

فاعلها مثل الحسن الذي يتقدرون من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاني  
متعلق بكلف

زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ايها ما قام لان  
اشارة

اشارة شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكان قال من حيث توجه فان قلت هذا  
تعيين المراد

في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تضيف الا تخفيفا  
ان كان تخفيفا

في اللفظ قلت كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يضيفه  
ان كان تخفيفا

الاضافة فليست فائدة الاضافة اللفظية الا التخفيف في اللفظ (وهي  
ان كان تخفيفا

اي الاضافة يتقدرون بحرف الجوف (معنوية) اي ينسوبة الى المعنى لا يربطها بغير  
ربط من معنى ان اللفظية من الكلام

في المضاف حرفيا او تخصيصا (ولفظية) اي ينسوبة الى اللفظ فقط دون  
علة منسوبة الى اللفظ

المعنى لعدم سرانها اليه (المعنوية) علامتها (ان يكون للمضاف) فيها (غير  
ان التخصيص

صفة) كاسم الفاعل والفعول والصفة المشبهة (مبني على المفعولها)  
تمثيل لصفة

فاعلها ومفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كقلام زيد او كان صفة  
ان كان تخفيفا

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية

اللفظية





وكذا اشجار الاراك  
 كقول القائل  
 واولاد العرب كقول القائل  
 واكثرها غلابة لانها تسرع في التكاثر والاشجار لا تسرع في التكاثر  
 والاشجار لا تسرع في التكاثر لانها تسرع في التكاثر

فلا يقال في يوم الاحد يوم غصون واحد باعتبار ان من قبل  
 الابد الامم او بعد ذلك من الامم  
 والاشجار لا تسرع في التكاثر لانها تسرع في التكاثر

والتشويق وهو ان كثيرا مما يتزل خلفه كحدث منزلة الفاعل في  
 اليه فالاضافة اليها ايضا هذا التقرن في يوم الاحد كمن يفر  
 زدي فيكون بمعنى اللام وليس هذا العود جاييا في تمام فضا  
 فاقترفا ويكبر ان يقال انهم يتزلون منزلة الفاعل لا مطلقا  
 بل فيما يقصد فيه التذكير كالنقطة في يوم الاحد وتكرار الليل ونهار مما ثم  
 في يوم الاحد فيكون كقول القائل  
 في يوم الاحد فيكون كقول القائل

فوقه في يوم الاحد فيكون كقول القائل  
 في يوم الاحد فيكون كقول القائل  
 في يوم الاحد فيكون كقول القائل

استنفا وافتراض وعطف على ما قبلها بحسب المعنى كما قيل  
 ينقسم الاضافة الى كذا وكذا  
 وهو بيان فائدة الاضافة المعنوية لان اضافة الاسم الى  
 اسم فعل اختيار لا بد له من ضمير والا كان عبسا

لان نسبت الفعل لما عمل المعين لا يستلزم معهودية الفعل  
 ويعرف به ولهذا كان افضل تارة هذا ما ذكره الشارح وورد  
 عليه ان ما ذكره من كون الهيئة التركيبية موضوعية والا يلزم  
 ان يكون غلام وصل ايضا معرفة الاعم لان يقال ان المراد  
 الهيئة التركيبية المتخذة مع الاضافة الى المعرفة وهذا قاله  
 والرضي حاشية ج

من علم ان لم يرد اختصاصا يزيد ما يكون اعظم فلان اذا شعر  
 او غلاما معهودا بينك وبين الخطاب بحيث يروج الخلاق  
 اللفظ اليه دون سائر غلانه

اد ما قال من نحو جاء غلام زيد كما ذكرنا حتى لا تقيد الاضافة  
 المعنوية التعريف ولو كانا معا في الية معرفة غير ما تخرج كون  
 هيئة التركيب الاضافي موضوعية لتعريف الاضافة مع المقادير  
 المعرفة لان ذلك بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع الالهي

اللام في يوم الاحد فيكون كقول القائل  
 في يوم الاحد فيكون كقول القائل  
 في يوم الاحد فيكون كقول القائل

زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للضم  
 بمعنى من غير كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجمع ضمنا على جملة (هو غلام  
 زيد) مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للضم

واقف في اليوم (وتقيد) الى الاضافة المعنوية (تقريبا) اي تعريف الاضافة  
 حال من السكت في يوم الاحد فيكون كقول القائل

مع (للمضارع اليه المرفوعة) لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية  
 للدلالة على معلومية المصطلح لان نسبة امر الى معين تستلزم معلومية المعين

ومعهودية شبهة فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاي في غلام  
 زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعية

لمعلومية المضارع فلنا ذلك كما ان المرفوع اللام في اصل الوضع معين ثم  
 قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله وقد امر على المقيم يسبي وذلك

والاشجار لا تسرع في التكاثر لانها تسرع في التكاثر  
 والاشجار لا تسرع في التكاثر لانها تسرع في التكاثر

لا يذم في يوم الاحد فيكون كقول القائل  
 في يوم الاحد فيكون كقول القائل  
 في يوم الاحد فيكون كقول القائل

تسمى من صفة التعريف مع المعرفة  
 لا قول تقدير التعريف مع المعرفة  
 لا قول تقدير التعريف مع المعرفة  
 لا قول تقدير التعريف مع المعرفة

لا قول تقدير التعريف مع المعرفة  
 لا قول تقدير التعريف مع المعرفة  
 لا قول تقدير التعريف مع المعرفة  
 لا قول تقدير التعريف مع المعرفة

لا قول تقدير التعريف مع المعرفة  
 لا قول تقدير التعريف مع المعرفة  
 لا قول تقدير التعريف مع المعرفة  
 لا قول تقدير التعريف مع المعرفة

على خلاف وضعه وليس هو هذا الحكم ويخبر ومثل فان اضافتها لا تقيد  
 التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لم يوجهها في الابهام الا ان يكون  
 للمضاف اليه ضد واحد يعرف بمعنى تعقوبك عليك بالمراد غير السكون وكذلك  
 اذا كان للمضاف اليه مثل شهر مما قلت في معنى من الاشياء كالعلم والشيا  
 فقيل جاءه منك كان معرفة اذا قصد الذي عاقله في الشيء المضاف (او) تقيد  
 الاضافه المعنوية (تخصيصها) اي فخصصل مضاف (مع) المضاف اليه (التركه)  
 مضافه الى معرفة واحد يعرف بمعنى تعقوبك عليك بالمراد غير السكون وكذلك  
 انما فيه الى رجل كان مخرج غلام رجل غلام امرأة فلا اضيف  
 الى رجل خرج عن غلام امرأة وقتلت لشركاء فيه (وشرها) اي شرط  
 الاضافه المعنوية (تجزيد المضاف) اذا كان معرفة (من التعريف) فان كان  
 هذا اللام حذف لا يكون كان علميا نكرة بان يجعل واحدا من جمل من لسان  
 الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن والمراد بالتجريد  
 تجرعه وخلوه من التعريف عند الاضافه سواء كان نكرة وفي نفسه غير مجزئ  
 او كان معرفة خرجت عن التعريف وانما وجب التجريد لان المعرفة الواضفة  
 الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصوله الا على هو التجر  
 وتواضفة الى المعرفة لكان يتجسس لاجل تشخيص الاضافه وحده لا يقيد  
 تعريفها ولا تخصيصها فان قيل الفرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علميا  
 ان المعرفة هي التي لا تقيد

انها لا تقيد بالاسم  
 اي تعريف المضاف مع المضاف اليه  
 اشارة الى ان التعريف عبارة عن مضاف اليه  
 اي فخصصل مضاف  
 اشارة الى ان التعريف عبارة عن مضاف اليه  
 اي فخصصل مضاف  
 اشارة الى ان التعريف عبارة عن مضاف اليه  
 اي فخصصل مضاف

انها لا تقيد بالاسم  
 اي تعريف المضاف مع المضاف اليه  
 اشارة الى ان التعريف عبارة عن مضاف اليه  
 اي فخصصل مضاف  
 اشارة الى ان التعريف عبارة عن مضاف اليه  
 اي فخصصل مضاف

انها لا تقيد بالاسم  
 اي تعريف المضاف مع المضاف اليه  
 اشارة الى ان التعريف عبارة عن مضاف اليه  
 اي فخصصل مضاف

انها لا تقيد بالاسم  
 اي تعريف المضاف مع المضاف اليه  
 اشارة الى ان التعريف عبارة عن مضاف اليه  
 اي فخصصل مضاف

انها لا تقيد بالاسم  
 اي تعريف المضاف مع المضاف اليه  
 اشارة الى ان التعريف عبارة عن مضاف اليه  
 اي فخصصل مضاف





التعريف والتخصيص فإما بقوله ولا يشك في  
 كان قبل ليس تركيب الضارب زيد والاضافة  
 فائدة متضمنة فوجبان يتبع اضافة  
 لان السابقة الا لا يمكن سقوطها ثانيا وايضا لا يكون  
 لتوهم كمن امر مشهود  
 الاولى ان يقدم على قوله وجاز الضاربه لا يكون  
 استغناء فائدة التخصيف فائدة في صورة ما  
 الضارب زيد على ما مر زيد كما حمل الضارب على ما مر زيد  
 التوهم حذف من الامم فاحتمل ان يكون الضارب زيد  
 وكان ذلك كالحسن والجموع ولا يخفى  
 فيكون حذف من الامم فاحتمل ان يكون الضارب زيد  
 استغناء فائدة التخصيف فائدة في صورة ما  
 الضارب زيد على ما مر زيد كما حمل الضارب على ما مر زيد

هو كما لا ينبغي لان امهله مذكور صريحا بقوله ولا يفيد  
 الاختصاصا بخلافه صوابا لغيره من السابقين انما انتفاء التعريف  
 هو التخصيص فان مذكور ضمنا فاقبل محلى

اعلم انما استدل الجمهور على امتناع الضارب زيد فقالوا  
 ان اضافة لفظية بلا تخفيف على اضافة لفظية بلا تخفيف  
 هيئتة فالضارب زيد مجتمع على ضمم الغراء والعقل والنقل  
 وقال انه لا يليك وان كان ذلك لا على الامتناع كمن عنده ليل يدل  
 على يجوز من لا يدل العقل والاضافة الامم في حيز اضافة  
 لفظية بتخصيف وكما اضافة لفظية بتخصيف جائزة فالضارب  
 زيد جائز وقد اجمهوا بان لا يصل موافقة الحسن الدخول  
 ومن العلوم انما صار لاضافة الامهله منساقا وبقي الحكم مشهورا  
 والادليل النقل وهو وارد في كلام الفصح وكلا واد في الكلام  
 الفصح جائز فود ما يجمهرون بان ذلك الكلام غير فصيح لا مثله  
 مثل الضارب قد رحمه الله

بأنه على ان لا يصل الضارب زيد فاضيف سقط الشوية ثم ادخل  
 اللام بعد الاضافة فقد اذات حفة كتاب

انما سابقا على الاضافة لانه تصحيف انما الاسم والاضافة  
 لتحقيق عارض من عوارضه وهو التخفيف ومحقق الذات يتلوه  
 على حقوق الصفات متوسط

لانا نرى ان اللام سابقا على الاضافة حسا لان الاضافة  
 وانظرا فانما ثبت بعد الحكم به هاهنا الشون بسبب اللام فكيف  
 ينسب حذف الشون اليها بل لا بد ليل ولا حرج وفي اللام بوجه  
 وهو كونه محسنا

باعتبار ان اومضا فإلية المائة ودخول اللام بعد المضاف  
 جائز عند الكوفيين تركيب

الأولى ان يكون من التخصيف بمنزلة الضميمة فلم يكن وثقا  
 به يستدل به وح لا شوب للمصادرة

دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا بد ان لا دخل  
 وانظر في الامم موجود  
 في ذلك الاستلزام لان اضافة التخصيص (ومن) جهة انها تفيد تخفيفا  
 وهو الجواز والامتناع  
 اجاز تركيب الضارب زيد والاضافة ليل لخصولا تخفيفا جنى  
 (وامتنع الضارب زيد) لعدم التخصيف لان تيون الضارب انما سقط للاول  
 واللام لا للاضافة ولا شك ان لا دخل في هذا التعريف لان اضافة التعريف  
 ولا لان اضافة التخصيص بل كى فيه وجوب التخصيف فقط وعلى هذا كان  
 الاستلزام تقدم هذا التعريف لكن اخرج بكثرة لواحقه (بخلاف الفراء)  
 فان يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف  
 انما هو بعد الاضافة فحصل التخصيف بمذوق الشون فبعضنا الاضافة  
 ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه في شرحه بان غير مستقيم لان القول  
 يتأخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجرد اذعوا على العطف واما  
 لما وقع في شرحه الا على من قوله الواهب المائة الهجان وعندها فان قوله  
 وعندها بالكم معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب  
 لا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله (ومعنى الواهب المائة الهجان) وهذا  
 بمعنى هذا القول من عطف لا يعقوب في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت  
 من امتناع مثل الضارب زيد بل اعم الفائدة في الاضافة لا يجوز ان يفتى بمصادرة

الاضافة  
 التخصيف  
 الامم  
 الضارب  
 زيد  
 التوهم  
 حذف  
 من  
 الامم  
 الاستغناء  
 فائدة  
 التخصيف  
 فائدة  
 في  
 صورة  
 ما  
 الضارب  
 زيد  
 على  
 ما  
 مر  
 زيد  
 كما  
 حمل  
 الضارب  
 على  
 ما  
 مر  
 زيد

على الواهب  
 السابقة  
 الى المائة  
 بالسنن  
 في عبارة  
 على الواهب  
 بالسنن  
 في عبارة  
 على الواهب  
 بالسنن  
 في عبارة

فان امتناع مثل الضارب زيد بل اعم الفائدة في الاضافة لا يجوز ان يفتى بمصادرة  
 الدليل على ان يكون المدعى في حيز هذا ما تخفى في الامم  
 ان يكون المدعى في حيز هذا ما تخفى في الامم  
 ان يكون المدعى في حيز هذا ما تخفى في الامم  
 ان يكون المدعى في حيز هذا ما تخفى في الامم

الاطراف المتبادلة لا تخلو من هذا التركيب...  
قال سيبويه ان الضمير في سخلتها كونه لان السيمير الرابع  
والاعطوف يجوز ما لا يجوز في غيره  
العوز المتبادر كما عباد والمناز والاعوذ والاستعاذة والضم  
مدنيات من الصياح وكل التي تتبادر معا عانذ  
الرجوع والازياء من بابي التفضل والافعال بمعنى يسوق لكن  
هنا من التفضل باقتضاها العوزة  
على ان يكون العبدال للانا مجاز من قبل  
اعلافا للشمس وهو العبد  
وادلة الشمس  
الرجعي

عنه في انشاء سخلتها بدم فان ما دخل كانه من سخلتها  
لا يجوز تصدير الالف سخره بالاضافة الى السخل انما دخل  
على التركيب كمن جاز بسطره من اعطوف فلذلك جاز هنا  
في التركيب غير عضة  
على ان يكون الضمير في سخلتها كونه لان السيمير الرابع  
والاعطوف يجوز ما لا يجوز في غيره  
العوز المتبادر كما عباد والمناز والاعوذ والاستعاذة والضم  
مدنيات من الصياح وكل التي تتبادر معا عانذ  
الرجوع والازياء من بابي التفضل والافعال بمعنى يسوق لكن  
هنا من التفضل باقتضاها العوزة  
على ان يكون العبدال للانا مجاز من قبل  
اعلافا للشمس وهو العبد  
وادلة الشمس  
الرجعي

على المطلوب اللهم لان يقال المراد انه ضعيف الاستدلال لانه اذا لفت  
اي مقول ووضعت في البيت او في قوله  
فيه على كونه في محتمل التصحيح على الجمل او على انه مفعول مقه اولانه  
قد يتحمل في المعطوف وما لا يتحمل في المعطوف عليه كافي بانه وسخلتها  
حيث جاز هذا التركيب ولم يجزيت سخلتها بانما دخل رب على سخلتها بدو  
العطف والبيت بتمام الواهب المائة الهجان وعندها عوذ بزجي  
خلقها اطفالها اي بمدوجه الواهب المائة الهجان اي الضمير من فوق  
يستوي في الجمع والواحد والهجان صفة للمائة اويدل عنها اوف قيل  
الثالثة الاثواب كما هو مذمها كوفيون وعندها اي راعيتها  
تشبيها بالبعد لقيامه بخدمتها وعندها حقيقة باصنافه لاني  
ملازمة عودا بالذال المجرمة جمع عانذ اي جذبات النتائج حاف  
من المائة بزجي بالزا المجرمة والجمع على صيغة المعلوم المذكور اي يسوق  
وقاع ضمير العبد واطفالها منصوب على التفعولية او على تسمية الجمل  
المؤنث واطفالها مرفوع على ان يكون مالم يتم فاعله حقيقة الامر  
لايكشف لبعده مرفوعا بحرف الروي من القصيدة واما لان فاعله  
على الضار يار الرجل والضار بك فاجاب المصنف بقوله وانما جاز  
الضار يار الرجل يعني كان القياس عدم جواز انشاء التخصيف لروال  
التونين باللام لكن جاز احلا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو

فوصالته خدمتها  
بعضا اذا كان بين التثنية ملازمة او مخالطة او مقارفة  
جاز ان يصفها معها الى الآخر ولا يلزم ان يكون الضمير  
ملك الضمير اليه وحقه فان الرجل انما جعل حشيشه كوا  
طرفا منه وقال عددا الآخر قد عرفه فقد اطلق الطرف  
الساكنين الطرف وبين مقارفة اتصال  
طفور في مقارفة معده لكن كثيرا طوارك طفور في  
ولده بوكلا ولسه قارنته اولانه نتاج درلو اخرى  
لقول بزجي وانما حاله من الماء وعلى التقدير يكون خلقها ظن  
مكان اي خلف المائة يسوق العبد خلفا مائة الهجان اطفالها  
وذلك ان الروي والبيت هو اللام الا ضمير ويحتمل الرفع  
والنصب بخلاف الضمير قال في شرح الخرجية في علم العروض  
والعراق الروي هو الحرف الذي ينسب عليه القصيدة وينسب  
اليه فقال قصيدة رائية وقصيدة نونية قال ابن جني جميع  
الحروف بكوة روي لان الالف والواو والياء والزواشد  
في آخرها مبنيات فيها ياء الاصل والاصول التثنية  
والاصوات اخرى ما قبلها نحو مبر الى غير ذلك مما يقولون  
سعد على الفراء يعني يمسك الفراء بان الضار يار الرجل لا اتفاق  
فيصغى فيجوز الضار يار زيد قياسا عليه ووجه ان يقال  
جواز هذا المثال انما هو الجمل على الحسن الوجه عوض  
قول وانما جاز جواب سؤال مقدور وهو ان يقال جاز الضار  
الرجل مع انشاء التخصيف لروال التثنية بلام دون الاضافة  
فاجاب بان القياس كان يقتضي عدم جواز انشاء  
او قال من فاعله جاز الجمل على المختار في الحسن الوجه كجاء  
والمراد انما جاز هذا التركيب  
لحسن الوجه بالنسب جمل على الضار يار الرجل بالنسب لا اولى  
التعليل استثناء الامتداد الفظية من التخصيف  
وانما كان مقادرا للاه لا ورفت تحت المصنف من الضمير وهو  
فجاء على ان في بابي المصنف اما التثنية على قوله وهو  
ان من جاز في الاضافة في الحسن وجه الزم في المصنف  
ملا في الضمير واستثناء المصنف وجه الامم في المصنف  
في قوله جاز كان موقفا من الضمير المصنف في قوله  
بدر من الضمير في قوله مطروا  
مع ان في قوله جاز كان موقفا من الضمير المصنف في قوله  
مطروا  
مطروا  
مطروا

عنه في انشاء سخلتها بدم فان ما دخل كانه من سخلتها  
لا يجوز تصدير الالف سخره بالاضافة الى السخل انما دخل  
على التركيب كمن جاز بسطره من اعطوف فلذلك جاز هنا  
في التركيب غير عضة  
على ان يكون الضمير في سخلتها كونه لان السيمير الرابع  
والاعطوف يجوز ما لا يجوز في غيره  
العوز المتبادر كما عباد والمناز والاعوذ والاستعاذة والضم  
مدنيات من الصياح وكل التي تتبادر معا عانذ  
الرجوع والازياء من بابي التفضل والافعال بمعنى يسوق لكن  
هنا من التفضل باقتضاها العوزة  
على ان يكون العبدال للانا مجاز من قبل  
اعلافا للشمس وهو العبد  
وادلة الشمس  
الرجعي





فإن كان اسم الفعل مضارفاً لم يكن الضمير متصلاً به بل بالفاعل  
فإن كان الاسم متصلاً بالمضارع كان الضمير متصلاً به  
فإن كان الاسم متصلاً بالمتكلم كان الضمير متصلاً به  
فإن كان الاسم متصلاً بالمتكلم كان الضمير متصلاً به

فإن كان الاسم متصلاً بالمتكلم كان الضمير متصلاً به  
فإن كان الاسم متصلاً بالمتكلم كان الضمير متصلاً به  
فإن كان الاسم متصلاً بالمتكلم كان الضمير متصلاً به  
فإن كان الاسم متصلاً بالمتكلم كان الضمير متصلاً به

فإن لم يكن الضمير متصلاً بالمتكلم كان الضمير متصلاً به

ولا يجوز أن يكون أصل ضارب اياًك إلا بعدل المتفضل  
الاقتدار المتفضل ولم يتخذ هنا سجد الله  
بعد التأويل منها مؤخر  
جمله المتفضل بمعنى يجوز أن يكون أصل ضاربك ضارباً  
ويكون نسبة العدد لغير الاتصال إلا الاتصال هو التوريث  
ثم اضيف آه حاشية

فإن لم يكن الضمير متصلاً بالمتكلم كان الضمير متصلاً به  
فإن لم يكن الضمير متصلاً بالمتكلم كان الضمير متصلاً به  
فإن لم يكن الضمير متصلاً بالمتكلم كان الضمير متصلاً به  
فإن لم يكن الضمير متصلاً بالمتكلم كان الضمير متصلاً به

وإن لم يحصل تخفيف فيه قطعاً من كلا الجانبين ٣

فإن لم يكن الضمير متصلاً بالمتكلم كان الضمير متصلاً به

حدف والتوثر والتضارب قبل الإضافة بدخول اللام  
وفي ضاربك بالأضفاء لكن لم ينظر والحدف توثيقاً  
إجمالاً كيف حدف بل نظر لكونها اسم فاعل مضارفاً للمضارع  
متصل قطعاً لا غير  
حواسن حشدة

فإن لم يكن الضمير متصلاً بالمتكلم كان الضمير متصلاً به  
فإن لم يكن الضمير متصلاً بالمتكلم كان الضمير متصلاً به  
فإن لم يكن الضمير متصلاً بالمتكلم كان الضمير متصلاً به  
فإن لم يكن الضمير متصلاً بالمتكلم كان الضمير متصلاً به

فإن لم يكن الضمير متصلاً بالمتكلم كان الضمير متصلاً به  
فإن لم يكن الضمير متصلاً بالمتكلم كان الضمير متصلاً به  
فإن لم يكن الضمير متصلاً بالمتكلم كان الضمير متصلاً به  
فإن لم يكن الضمير متصلاً بالمتكلم كان الضمير متصلاً به

فإن لم يكن الضمير متصلاً بالمتكلم كان الضمير متصلاً به  
فإن لم يكن الضمير متصلاً بالمتكلم كان الضمير متصلاً به  
فإن لم يكن الضمير متصلاً بالمتكلم كان الضمير متصلاً به  
فإن لم يكن الضمير متصلاً بالمتكلم كان الضمير متصلاً به

ولا يجوز ان يضاف الى الموصوف وهو ان يؤدى الى تقديم التابع  
 وانما المتبوع والمقتضى بحسبه فلا امتنع تقديم الصفة  
 على الموصوف **ابتناف**  
 لاقتضاها من حيث الوصفية حكم التثنية ومن حيث كونها  
 مضافا اليها حكم المقصود بنسبة المضاف اليه وتقدره تلك  
 لفظا من حيث الإعراب ومعنى **بجسيم**  
 وانما في قوله عز وجل ان يكونوا على الواحد مقصودا بالنسبة اليه  
 ما لم يلقوا من غير ان يكونوا على الواحد مقصودا بالبارزتين  
 ولا بالصفة والموصوف كاشي الواحد كما لا يضاف الشيء الى  
 نفسه لا يضاف احدهما الى الآخر **كبيرة**  
 ومعنى لفظه من تركيبها لاضافة مضافة المضاف الى المضاف  
 لان الضلام مثلا وهو ذلك غلام زيد غير زيد ومعنى لفظه من  
 الوصفية اتحاد الصفة مع الموصوف **بج**  
 ولا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة لا يخصص ولا يثبتهما  
 للامم ولا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف لان الصفة عندكم  
 بمنزلة الفعل والفعل لا يضاف **كقوله**  
 لزوم تقديم الصفة على موصوفها وانما المضاف الى المضاف  
 وكلاهما مجتمع **كقوله**  
 قوله ويرد ذهبا كقوله في جواز اضافة الموصوف الى الصفة  
 وبالنسبة للتخصيف مع افاة التعريف والتخصيص متمكين  
 مسجد الجامع واخوة وجرود قطيفة واما لفظان مسجد  
 الجامع المسجد الجامع انما للتخصيف بهذا اللام وكسب  
 التعريف من اضافة اليه بخلاف حسن الوجدان حسنا وان كان  
 هو الوجدانية لكن جعلته لغيره في الظاهر بسبب التخصيف  
 وقس عليه اخوان واجابا البصريون بالتأويل **كقوله**  
 هذا جواب سؤال المقدد تقديره وهو ان قولكم لا يضاف آه  
 منقول يقول العرب مسجد الجامع وحان العربي ومبلاة

في المصطفوي ووجه تدفع ما فيه من قوم شائبة المباداة على المطلوب  
 ان يبين اذا كان المذكور غير ما عدا اسم لاداء الفراء **ابن العرب**  
 على التقدير الاول وارجاع كل من اليهودين الاخيرين الى المسئلة  
 او على التقدير الثاني على قولنا ان قوله تعالى **فلا يفتنهم**  
 ظاهره ويتضمن انه على الفراء في الاستدلال بها **ولا يفتنهم**  
 المراد **مع بقاء المعنى المقاد بالتركيب الوصفية بحال لان لكل من**  
**التركيب الوصفية والاضافية معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الآخر**  
 لفظا في الصفة وحلت القطيعة عليه **اسم الموصوف**  
 لهذا المعنى بعينه لا يضاف **صفة الى موصوفها** فلا يقال **اسم الجامع**  
 بمعنى المسجد الجامع وجرود قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكونية فلا  
 مسجد الجامع عندكم بمعنى المسجد الجامع وجرود قطيفة بمعنى قطيفة جرد  
 من غير فرق **او** تدعى القاعدة الاولى وهو قوله **ولا يضاف موصوف**  
 الى الصفة **مثل مسجد الجامع وحان العربي ومبلاة الاولى** ويقال **كقوله**  
**فان في كل واحد من هذه التركيب ضيف موصوف الى صفة فان الجامع**  
**صفة المسجد والعربي صفة الحان والاولى صفة الصلوة والحقارة**  
**صفة القبلة وقدا ضيف اليها موصوفاتها واجس غنم بان مثل هذه**  
**التركيب (متأول) مسجد الجامع متناول مسجد الوقت والجامع وذلك**  
**يتمثل على معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظر الكلام ويكون**  
**المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فتدفع ان يرد بوجهين**  
**فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وانما ان يكون الوقت**

مضافا الى الموصوف وهو ان يؤدى الى تقديم التابع  
 وانما المتبوع والمقتضى بحسبه فلا امتنع تقديم الصفة  
 على الموصوف **ابتناف**  
 لاقتضاها من حيث الوصفية حكم التثنية ومن حيث كونها  
 مضافا اليها حكم المقصود بنسبة المضاف اليه وتقدره تلك  
 لفظا من حيث الإعراب ومعنى **بجسيم**  
 وانما في قوله عز وجل ان يكونوا على الواحد مقصودا بالنسبة اليه  
 ما لم يلقوا من غير ان يكونوا على الواحد مقصودا بالبارزتين  
 ولا بالصفة والموصوف كاشي الواحد كما لا يضاف الشيء الى  
 نفسه لا يضاف احدهما الى الآخر **كبيرة**  
 ومعنى لفظه من تركيبها لاضافة مضافة المضاف الى المضاف  
 لان الضلام مثلا وهو ذلك غلام زيد غير زيد ومعنى لفظه من  
 الوصفية اتحاد الصفة مع الموصوف **بج**  
 ولا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة لا يخصص ولا يثبتهما  
 للامم ولا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف لان الصفة عندكم  
 بمنزلة الفعل والفعل لا يضاف **كقوله**  
 لزوم تقديم الصفة على موصوفها وانما المضاف الى المضاف  
 وكلاهما مجتمع **كقوله**  
 قوله ويرد ذهبا كقوله في جواز اضافة الموصوف الى الصفة  
 وبالنسبة للتخصيف مع افاة التعريف والتخصيص متمكين  
 مسجد الجامع واخوة وجرود قطيفة واما لفظان مسجد  
 الجامع المسجد الجامع انما للتخصيف بهذا اللام وكسب  
 التعريف من اضافة اليه بخلاف حسن الوجدان حسنا وان كان  
 هو الوجدانية لكن جعلته لغيره في الظاهر بسبب التخصيف  
 وقس عليه اخوان واجابا البصريون بالتأويل **كقوله**  
 هذا جواب سؤال المقدد تقديره وهو ان قولكم لا يضاف آه  
 منقول يقول العرب مسجد الجامع وحان العربي ومبلاة

الاولى **كقوله**  
 وقوله لان الجامع صفة  
 وذلك لان الجامع صفة  
 مسجد العبادة والحقارة صفة للقبلة والاولى  
 يقال المسجد الجامع وليكن العرب والعبادة الاولى  
 والقبلة الحقارة وجرودا متا ولا يباله ذلك بل ان  
 لا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة وجبنا وويل  
 على السلام  
 على انما نسبها الى الاصح لانها كانت في جوارح السبل **كقوله**  
 على في اناسها معرفة والاخر كونه فكيه كونه موصوفها **كقوله**  
 صفة الموصوف المضاف الى اسمها الوقت والجامع وحان العربي  
 وصلوة الساعة الاولى والقبلة والاولى **كقوله**  
 انما جامع والعربي والاولى **كقوله**  
 موصوفها **كقوله**  
 على انما جامع وصفا المسجد كونه جامعاً لان  
 لا انما جامع وصفا الوقت كونه وقتاً لان  
 هذا الكلام في قوله



اسم الماشية  
الشيء الذي  
الشيء الذي  
الشيء الذي

اسم الماشية  
الشيء الذي  
الشيء الذي  
الشيء الذي

اسم الماشية  
الشيء الذي  
الشيء الذي  
الشيء الذي

اسم الماشية  
الشيء الذي  
الشيء الذي  
الشيء الذي

اسم الماشية  
الشيء الذي  
الشيء الذي  
الشيء الذي

اسم الماشية  
الشيء الذي  
الشيء الذي  
الشيء الذي

اسم الماشية  
الشيء الذي  
الشيء الذي  
الشيء الذي

اسم الماشية  
الشيء الذي  
الشيء الذي  
الشيء الذي

اسم الماشية  
الشيء الذي  
الشيء الذي  
الشيء الذي

اسم الماشية  
الشيء الذي  
الشيء الذي  
الشيء الذي

اسم الماشية  
الشيء الذي  
الشيء الذي  
الشيء الذي

اسم الماشية  
الشيء الذي  
الشيء الذي  
الشيء الذي

اسم الماشية  
الشيء الذي  
الشيء الذي  
الشيء الذي

اسم الماشية  
الشيء الذي  
الشيء الذي  
الشيء الذي

اسم الماشية  
الشيء الذي  
الشيء الذي  
الشيء الذي

اسم الماشية  
الشيء الذي  
الشيء الذي  
الشيء الذي

اسم الماشية  
الشيء الذي  
الشيء الذي  
الشيء الذي

اسم الماشية  
الشيء الذي  
الشيء الذي  
الشيء الذي

اسم الماشية  
الشيء الذي  
الشيء الذي  
الشيء الذي

اسم الماشية  
الشيء الذي  
الشيء الذي  
الشيء الذي

اسم الماشية  
الشيء الذي  
الشيء الذي  
الشيء الذي

اسم الماشية  
الشيء الذي  
الشيء الذي  
الشيء الذي

اسم الماشية  
الشيء الذي  
الشيء الذي  
الشيء الذي

يكون في الموجودات والمدومات والشيء لا يكون إلا في الوجود  
على مذهب المتكلمين

هو أن لا انتصاف من ليس بمعنى الخصيص للمقابل للتعريف في  
المقالة لا

لو كان للعهد الخارجي فاعتنا لضاف ظاهرة لأن قولهم  
عين الشيء بمنزلة عين زيد مثلا سعده

أي ليس المضاف والمضاف إليه في كل لدرهم وعين الشيء من  
جمله الأسماء المماثلة في العموم والخصوص وذلك لأن الدرهم  
أخص من لكل والشيء أخص من العين فيكون أضافه العام  
إلى الخاص فلم يكن جائزا فيه فيخصر المضاف بالمضاف إليه  
فيفيد

قوله فيها خفا لأن الشيء في اللغة يتنا والحوار والاعتراف  
والموجود والمدوم وكذا العين لأن عين الشيء نفسه  
كأن في الصحاح فلا يكون العين اعم وجبة العين

والأنظار لا يراد بها لكونه مدلول دون اللفظ بأول السعيد يسمى  
فكأنه من قبيل أضافه الاسم الخاص إلى أضافه المدلول إلى  
اللفظ فاعرفه

قوله سعيد كوز فان سعيد وكوز اسمان ليس أحده الوارد  
لأخصر هذا الحكم بل كان متوجها على قوله بشرط يجوز التقيا  
عن التعريف وكان دخل المصنف زوده ثم فخره الهمنا  
فاجاب عنه بما من أوله

بضم الكاف لسا لخصر سعيد اسم انفسا في الثاني وتأويل  
لنكوز الهميم ويقال كذا في المواد الأخيرة

المراد بالآخره تاموس  
لأنه في حقيقة أضافه الشيء اليه لأن مدلول اللفظ  
غير اللفظ وجبة الكون

والمراد بالآخره تاموس  
لأنه في حقيقة أضافه الشيء اليه لأن مدلول اللفظ  
غير اللفظ وجبة الكون

المراد بالآخره تاموس  
لأنه في حقيقة أضافه الشيء اليه لأن مدلول اللفظ  
غير اللفظ وجبة الكون

المراد بالآخره تاموس  
لأنه في حقيقة أضافه الشيء اليه لأن مدلول اللفظ  
غير اللفظ وجبة الكون

المراد بالآخره تاموس  
لأنه في حقيقة أضافه الشيء اليه لأن مدلول اللفظ  
غير اللفظ وجبة الكون

المراد بالآخره تاموس  
لأنه في حقيقة أضافه الشيء اليه لأن مدلول اللفظ  
غير اللفظ وجبة الكون

المراد بالآخره تاموس  
لأنه في حقيقة أضافه الشيء اليه لأن مدلول اللفظ  
غير اللفظ وجبة الكون

المراد بالآخره تاموس  
لأنه في حقيقة أضافه الشيء اليه لأن مدلول اللفظ  
غير اللفظ وجبة الكون

المراد بالآخره تاموس  
لأنه في حقيقة أضافه الشيء اليه لأن مدلول اللفظ  
غير اللفظ وجبة الكون

سواء كان مراد في (كليت وأسد) في الأعيان والجمدة (وحسن ومعنى)  
أو المضاف والمضاف إليه

في المعاني والأحداث أو غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالإنسان  
أو النفس

والتناط (العدم الفائدة) في ذكر المضاف إليه فانك إذا قلت رأيت  
لبي أسد لا يفيد إلا ما يفيد رأيت ليتأبدون ذكر الأسد وأضافه

المشتا إليه فيكون ذكر الأسد وأضافه المشتا إليه ليعو الأفادة في  
الخصيص

(بخلاف) أضافه العام إلى الخاص في مثل (كل الدرهم وعين الشيء) فإنه  
وهو كقولهم وعين

أي المضاف فيهما (يختص) أي يختص بها سببا ضائفا إلى المضاف إليه  
ولا يبقى على عموم سواء أضافه التعريف والتخصيص

واعت العين عن الشيء إذا كان اللام في اللفظ ظاهرة وأما إذا كان  
اللفظ في الحقيقة

في العموم والخصوص (قوله لم سعيد كوزي) وخوجه فان سعيدا وكوزا  
مفردا القول أو بدل منه

اسمان لسمى واحد كليت وأسدمعنا أضافه إليها الآخر واجب  
عندنا (متأول) بجمل حديثها على المدلول والآخر على اللفظ فانك

إذا قلت جاءني سعيد كوز فكأنك قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم  
تقوله كوز سعيد لا يفيدهم بالأضافة التوضيح والتساوي

من الاسم غالبا (وإذا انصرف الاسم الصحيح) وهو غير فإضافة  
وهو ليس في آخر حرفي (أو المحجر) وهو ما في آخره وأو يا قبلها

والمراد بالآخره تاموس  
لأنه في حقيقة أضافه الشيء اليه لأن مدلول اللفظ  
غير اللفظ وجبة الكون

والمراد بالآخره تاموس  
لأنه في حقيقة أضافه الشيء اليه لأن مدلول اللفظ  
غير اللفظ وجبة الكون

والمراد بالآخره تاموس  
لأنه في حقيقة أضافه الشيء اليه لأن مدلول اللفظ  
غير اللفظ وجبة الكون

والمراد بالآخره تاموس  
لأنه في حقيقة أضافه الشيء اليه لأن مدلول اللفظ  
غير اللفظ وجبة الكون

والمراد بالآخره تاموس  
لأنه في حقيقة أضافه الشيء اليه لأن مدلول اللفظ  
غير اللفظ وجبة الكون

والمراد بالآخره تاموس  
لأنه في حقيقة أضافه الشيء اليه لأن مدلول اللفظ  
غير اللفظ وجبة الكون

مساكن وانما كان ملحقا بالصحة لان حرف العلة بعد السكون لا يتقبل عليها  
 الحركه المتعديده حتى لا يكون ياءا متحركه وانما كان حرفا لانه لا يتقبل عليها  
 الحركه المتعديده حتى لا يكون ياءا متحركه وانما كان حرفا لانه لا يتقبل عليها

هذا اذا كان ما قبلها حرف صحيح او ما يجر مجزء اما اذا كان ما قبلها  
 الف او ياء او و او لام متحركه ما قبلها يكون ياء الضم مفتوحة  
 البتة الا في قوله نافع كما سيأتي

الحركه بعد السكوت يعني في الابداء كما بعد السكون (الياء المتكلم كسر  
 الخوه) للتناسيب مثل قولي وداري وفي الصحيح وطبي ودلوى للمخرب  
 (والياء مفتوحة او ساكنة) وقد تختلف في ان آتيها الامل والصحيح  
 الفتح اذا الامل في الكلمة التي على حرفي واخذ هو الحركه للملازم  
 الابداء بالسكوت حقيقة او حكما والامل فيما يبنى على الحركه الفتح  
 والسكوت انما هو عارض للتحفيف (فان كان الخوه) اي اخر الابداء

فما اذا وقع في ابتداء الكلام ضوق يفتدى  
 فيما اذا لم يكن للمصدر فائها لاستقلالها في حكم الابداء  
 بخلاف ياء الملاحقة للصحيح او الملقب نحو قولي وداري

المضاف اليها والمتكلم (الفتحة تثبت) اي الالف على اللغة الفيحيه لعدم  
 موجبا لانقلاب نحو عصى وزخاي (وهي ياء من العبد  
 (تقبلها) اي الالف حال كونها الغير الثنيه ياء) المشاكلة ياء المتكلم  
 وتندغم في الياء مثل عصي ورجي ولا تقلب الف لتثنيه كقلا ما ي  
 للتباس المرفوع بغيره بسبب قلب (وان كان) اخر الاسم المضاف  
 الي ياء المتكلم (ياء اذ عميت) في ياء المتكلم لاجتماع المثليين فيما هو  
 كالكلمة الواحدة بمثل مسلمين اذا اضيفا الي ياء المتكلم واستقطبت  
 للاضافه وادغم الياء في الياء فصار مسليتي (وان كانا آخره واوقلتها

عليا الاكثر ثنيه كضار ياء وغيرها كصباي لغد والحركه  
 عليها الالف لاني فاتها تقلب وفقا مع الضمارة مجزوءه  
 على الف والى وعلى الجهدن كما مع بينهما عاليه  
 واما الف الثلثه فعلازم فلا تقلب كقلا ما ي وليتسر  
 المرفوع بغيره بسبب قلب المشاكلة اي ما تشبه الياء  
 اعلم لهم ما راوا وانما كسر يلزم قبل الياء للتناسيب الصحيح  
 والمخبر وراوا حرف المده من جنس حركه جعلوا الالف  
 قبل الياء كالفتحة قبلها فغيره الى الياء فيكون كالكسر  
 يقلب الالف واو الابداء او فردت الياء اليها  
 ثم الواو الياء اجتمعا

الاول هو مسليتي وهو  
 يوجب التسوية فيها فيقولون العرف  
 يوجب التسوية فيها فيقولون العرف  
 الا وان قد يكون  
 فان قيل انما السكون واقع بين الضمير واللام  
 لا يصدق انما السكون واقع بين الضمير واللام  
 فان قيل انما السكون واقع بين الضمير واللام  
 فان قيل انما السكون واقع بين الضمير واللام



عنوان كتاب النضال في بيان ما انفرد به

قال وتقولوا عارة آه قبل انما صرح بالقول ثم زاغرتة  
 انكم والهن الى نفسه ولو قال وقال لكاه اول للتمر زمن  
 نسبتها الى الخاطب مع اضافته الى الخاطب غير صحيح لا  
 لا يضاف الا الى الاني الهم لان الخاطب لا يضاف ولا يضاف  
 جعل صيغة تقول للفتاة فاندفع الاعتراض ولا تكلف  
 قول تقول عارة جعل لفاتية لا الخاطب مع ان التبادر  
 من مثال وقبارة المصنفين صيغة الخطاب لا متناع انظمة  
 انكم المذكور لان انكم كل شي من قبيل الزوج مثلا لاخ والا  
 كسر العارة لاجل العارة  
 وجملة العارة والزوج ومن قبل وجملة الزوج بالمرأة ومن  
 كان قبلها قاطوس  
 مع ان اولان يذكرهما متصلا بها لا اشتراكهما في حذف لام  
 الفعل  
 ورأيت انما درست بانك وكذا حكم الراكع  
 اي ود العين المقلوبة كما ترد عند الاضافه الى غير ياء ت  
 ويجوز في ثلثة اوجه الاول في الفاء لان حذف الحركات  
 والثاني في ضم الفاء لانه على ان صدر او حذف والثالث  
 بكسر الفاء لان كاد تغليا الواو كبر ما قبله في يكون  
 مكسورا كيدن عليه فالاولى من الاخرين  
 يكون حذف لامها ملقوما وجدا عرابها على صيغتها كما  
 كاد في دوم  
 قوله وادعت وهو في الراكع فيس سابق  
 ولا حاجة الى تقدير التثنية وهو ليكون المقول جملة كما في بعض  
 الاعراب لان الصيغة ان مقول القول يكون مفردا كما ذكر  
 الزحشني فقول تعالى يقال له ابراهيم  
 في قوله وحده وحده وحده في الراكع فيس سابق  
 في قوله ليدل على الاحوال الثلاثة اما الافتتاح والاضمار  
 والافتراض فانهم  
 لكان آخر غير المقلوب الاول لانها ان يكون اعرابها عند الاضافه  
 الى ياء المتكلم وبالحركات عند القطع عنها مطلقا مائة

ايها سمعوا على اصواتا تكبير وقلنا ابا ونافدا وكم (وتقول) اي مرة  
 قاله لا متناع اضفاؤه الى المذكر (اي وهي) يلاورد المذوق عند  
 الامتياز الى ياء المتكلم وانما فصلها عن ابي وان لا ينفصل عن المذوق  
 فيها في المشهور بما انفرد به الجمهور وان نقل عن بعضهم ذلك الكلام  
 في الاسماء الاربعة (ويقال) في قولها الاضافه الى ياء المتكلم (في) يلاورد  
 والفتحة والادغام (في) الاكثر اى على اكثر موارد استعماله (وهي) م  
 في بعضها اضافة اليه المعروف عن الواو عند قطع عن الاضافه (واذا  
 قطع) هذه الاسماء الخمسة (عن الاضافه) فيل احواب وحم  
 وهي (في) بالحركات الثلث (و) لكن (فتح) الفاء انقص منها (اي  
 من الضم والكسر) وجاء في مثل يد) فيقال هذا حم او حمك او رأيت  
 حم او حمك ومررت بجم او بجمك (ومثل حم) بالهزة فيقال هذا حم  
 وحمك ورأيت حم او حمك ومررت بجمك ويحك (و) مثل يد لو  
 فيقال هذا حمك وحمك ورأيت حمك وحمك ومررت بجمك وحمك  
 (و) مثل (عما بالالف) فيقال هذا حمك ورأيت حمك وحمك  
 ومررت بجمك (مطلقا) اي جواز ضم مثل هذه الاسماء الاربعة  
 مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل هي هذه الوجوه في كل  
 حال من حال الافراد والاضافة (وجاء) من مثل يد مطلقا (اي في الافراد)

والا ان يكونوا بالالحركات سواء كان عند افتتاحه او عند القطع  
 في الراكع فيس سابق  
 ايضا انه اعربها ما ذكر وهو ان يكون من مثل في قوله

والمعنى بالانضمام الى الصفات هي ان تضاف اليها الصفات ...  
 واما المعنى الثاني فهو ان تضاف اليها الصفات ...  
 والمعنى الثالث هو ان تضاف اليها الصفات ...  
 والمعنى الرابع هو ان تضاف اليها الصفات ...

والاضافة يقال هذا هن ذوات هنا ومررت بهن وهذا هنك وذات  
 هنك ومررت بهنك (وذو لا يضاف الى ضمير) لان وضع ومضاه الى  
 الوصف باسما الاجناس والمضمر ليس باسم جنس وقد اضيف اليه  
 على سبيل التشديد وكقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس  
 ذوقه ولوقيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكان ضمير  
 المضمر بالذکر لا يکان لبعض تلك الاسماء حکم خاص عند اضافة  
 الى الماء المتكلم فيلحق اضافة الى المضمر مطلقا نفيا لا اختصاصا بحکم  
 باعتبار اضافة اليه (ولا يقطع) اعني وعن الاضافة لان جملة  
 وضلته الى وصف اسماء الاجناس ليس لا باضافة اليها (التوابع)  
 وهي جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي  
 يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات  
 والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينقص منها  
 بخروج نحو ان وقهر ضرب لعدم كونها من افراد الحدود  
 (كل ثان) اي ما خرج من لوحظ مع سابقه كان في المرتبة الثانية منه  
 فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا ملتصق (باعتراض سابقه)  
 اي بجنس اعراب سابقه بحيث لا يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه  
 فاش كلاهما (من جهة واحدة) شخصية مثل جاءني زيد العالم  
 او عباس بن عبد المطلب

وهو ان يقول زيدا لاضافة اليها المتكلم وقبلها لولوا ياء  
 وادغام الياء الاولى في ايماء الثانية ...  
 واما المعنى الثاني فهو ان تضاف اليها الصفات ...  
 والمعنى الثالث هو ان تضاف اليها الصفات ...  
 والمعنى الرابع هو ان تضاف اليها الصفات ...

فقد ختمت هذه الحلة من كلامه فليس في هذا الاشارة الى الاله ...  
 وانما هو احد اركان الترتيب بالاضافة والامتناع ...  
 فانه في كل كلام في الترتيب في كل كلام ...  
 فانه في كل كلام في الترتيب في كل كلام ...



كلوريد الفعل الثاني  
من باب يعلت مثلاً اذبح بعنقا  
تعد نعتاً لا تخصها  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال

فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال

فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال

فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال

فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال

وتعد الشارح ان العلم بالجملة الواحدة تعلق المواهل للجملة  
وعدم تغيرها كاقصم الشارح  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال

يعني ما يدل على ذات يمكن ان يقوم معنى الفعلية بها  
وهو المأخوذة  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال

قوله واعلم ان الاعراب آه اشارة الى دفع نقص كما يورد  
هذه التعريف يمثل هولاء الرجال ويأيد العاقل ما لا  
كون الفاعل بالنفس جملة على محل زيد ولا يدخل ظرفاً  
حالا كونه ظرفاً بالنفس جملة على محل رجل المذکور لان اول  
العاقل والظرف في هذه الامثلة المذكورة من لوازم  
التابع مع انه لا يصدق على كل واحد منها ان ملتبس  
بجنس اعراب سابق وهو المجد لان سابق كل منى فلا  
اعراب فيه حتى يكون ملتسبا فيكون وحده الدفع ان الاعراب  
المعتبر كل من لا لاحق السابق اعم من ان يكون في كل  
واحد منها لفظياً او تقديرياً او مجالياً في واحد هما  
تقديرياً وفي الاخر مجالياً فهو لاء مثلا في المثال الاول  
وان لم يكن مرفوعاً لفظاً ولا تقديرياً كدفع مرفوع محله فصدق  
على الرجال مثلا في ان ملتسب بجنس اعراب سابق وهو  
الوضع المحل زيد ورجل في المثالين الاخرين وان لم يكونا  
منصوبين لفظاً ولا تقديرياً كمن منصوبان على فصيحة  
على العاقل وطريقاً انها ملتسبان بجنس اعراب سابقهما  
وهو التمسك المحل فيهما فيصدق نوم المنصوب فيكونا كذا  
جامعا وما شافا  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال

الاحسان التعريف هنا لتتابع في الاعراب وعالم يمكن  
شاملا لتتابع حركة المنادى وتابع حركة اسم لا يفرق  
لها في محلها ولم يرض باحتمالها الى هذا الباب  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال

قوله حقيقة او كما قد تلالا المذكورة فصل بغير  
فيها ستة اضرب مثال الاعراب لفظي حقيقة نحو اذ  
الرجل العالم ومثال الاعراب العقلي كما يذيد العاقل  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال

الرجل العالم ومثال الاعراب العقلي كما يذيد العاقل  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال

فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال

فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال

فان العالم اذ الوجود مع زيد كان في الزمة الثانية منه واعراب من جنس اعراب  
علا لتلخيص المثال للمعنى  
سابقه وهو الرفع والرفع وكل منهما بائش من جهة واحدة شخصية هي  
زيد العالم لان المسمى النسوي ال زيد في قصد المتكلم منسوب اليه  
مطلقا فقولنا كل ان يشمل التوابع كلها وخبر المتبدا وخبري كان وان واخو  
وتاني مفعولي باب يعلنت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج لكل الا  
نيل المتبدا وتاني مفعولي باب يعلنت واعطيت وقوله من جهة واحدة  
يخرج هذه الاشياء لان العامل في المتبدا والخبر وان كان هو الابداء  
اعني الخبر بدعن العواهل اللفظية للاسناد كبر هذا المعنى من حيث انه  
يقضي مسندا اليه متبدا مع ملا في المتبدا ومن حيث انه يقتضي مسندا  
سارعا مع ملا في الخبر فليس ارتفاعها من جهة واحدة وكذا اظننت  
من حيث انه يقتضي منظونا في منظونا على مفعوليه فليس تخصا بها  
من جهة واحدة وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي اخذا وما اخذ على  
في مفعوليه فليس تخصا بها من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر  
وهذا التعريف بالنسبة الى اللاهق والسابق اعم من ان يكون لفظياً  
وتقديرياً او مجالياً حقيقة او حكما فلا يرد نحو اذ هولاء الرجال  
ويأيد العاقل ولا يدخل طريقاً ثم ان لفظه كل منهما ليست موقفا  
لان التعريف انما يكون للجنس والافراد ولا افراد فالمرود

اعني الخبر بدعن العواهل اللفظية للاسناد كبر هذا المعنى من حيث انه  
يقضي مسندا اليه متبدا مع ملا في المتبدا ومن حيث انه يقتضي مسندا  
سارعا مع ملا في الخبر فليس ارتفاعها من جهة واحدة وكذا اظننت  
من حيث انه يقتضي منظونا في منظونا على مفعوليه فليس تخصا بها  
من جهة واحدة وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي اخذا وما اخذ على  
في مفعوليه فليس تخصا بها من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر  
وهذا التعريف بالنسبة الى اللاهق والسابق اعم من ان يكون لفظياً  
وتقديرياً او مجالياً حقيقة او حكما فلا يرد نحو اذ هولاء الرجال  
ويأيد العاقل ولا يدخل طريقاً ثم ان لفظه كل منهما ليست موقفا  
لان التعريف انما يكون للجنس والافراد ولا افراد فالمرود

فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال

فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال

فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال

فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال

فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال

فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال

فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال

فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال وذلك العالم فوقع ضمة افعال

فلا بد من وقوع ضمة افعال ذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال ذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال ذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال ذلك العالم فوقع ضمة افعال

فلا بد من وقوع ضمة افعال ذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال ذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال ذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال ذلك العالم فوقع ضمة افعال

فلا بد من وقوع ضمة افعال ذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال ذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال ذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال ذلك العالم فوقع ضمة افعال

فلا بد من وقوع ضمة افعال ذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال ذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال ذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال ذلك العالم فوقع ضمة افعال

فلا بد من وقوع ضمة افعال ذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال ذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال ذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال ذلك العالم فوقع ضمة افعال

فلا بد من وقوع ضمة افعال ذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال ذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال ذلك العالم فوقع ضمة افعال  
فلا بد من وقوع ضمة افعال ذلك العالم فوقع ضمة افعال



ما كان الوصف للثابت  
فأما العوض ومعنى كذا الوصف  
وجاء بالاشتغال والاحتياط  
ليكون له الاشتغال في معنى  
فوق ما لا اشتغال له في المعنى  
والاشتغال في المعنى لا يشترط  
اشتغال في اللفظ ولا اشتغال  
في اللفظ لا اشتغال في المعنى  
والاشتغال في المعنى لا يشترط  
اشتغال في اللفظ ولا اشتغال  
في اللفظ لا اشتغال في المعنى

والاشتغال في المعنى لا يشترط اشتغال في اللفظ ولا اشتغال في اللفظ لا اشتغال في المعنى  
والاشتغال في المعنى لا يشترط اشتغال في اللفظ ولا اشتغال في اللفظ لا اشتغال في المعنى  
والاشتغال في المعنى لا يشترط اشتغال في اللفظ ولا اشتغال في اللفظ لا اشتغال في المعنى

أو الجرح التأكيد مثل نطفة واحدة إذ الوحدة تفهم من التاء في نطفة  
المفهوم من التاء ونطفة اسم كان  
فأكدت بالواحدة ولم يكن غالبا مواد العطف المشتقا بهم كثير من  
النحويين إذ الاشتغال شرط في العطف حتى أقولوا غير المشتق المشتق  
ولم يكن هذا مريبا للمبرد بقوله (والأفضل) أي لافوق (أين كان) أي  
المشتق  
المشتق (مشتقا وغيره) وفي حقه وقوعه نعتا إذا كان وضعا أي عطف  
غير المشتق (الفرض المعنى) أي الفرض الدلالة على المعنى الواقع في النوع  
(عجوما) أي في جميع الاستعمالات (مثل تميم وذئب مال) فإن اليميني  
يدل دائما على ان لذات ما نسبتة إلى قبيل تميم وذو مال يدل على ان ذئا  
ما صاحب مال (أو يصبوما) أي لبعض الاستعمالات بان يدل في  
بعض المواضع على حصول معنى لذات ما ويجوز ان يقع نعتا (مثل  
مرت بجل بجل) أي كامل في الوجولية فاقتر بجل باعتبار دلالة  
في مثل هذا التركيب على كمال الوجولية فيصاح بان يقع نعتا وفي مثل بجل  
لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا (أو) مثل مرت بجل  
فان هذا يدل على ان مبهمة والرجل على ان مبهمة وخصوصية الذات  
المبينة بمنزلة معنى حاصل في إذا المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل  
لهذا وفي المواضع الأخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع  
صفتا وهذا يصح من أن الرجل يدل على اسم الإشارة ويقضهم إلى أنه

متعلق بقوله غير مشتق والوضع هنا يحسم الوضع النوعي  
الشامل للوضع النوعي الذي في الجاز فلا يراد بغير مرت  
بنسوة أربع بناء على اسم العدد في العدد في مجاز لأنه  
أو ما يتربهان يكون نعتا

والفرض ما يرتب وجوده على شيء ويقصد به هذا الترتيب  
سواء كان وجوده العقلي أو الخارجي ورتب وجود العطف  
في الفعل عرض من وضع العطف في التركيب وللتبني على  
إذا الفرض باعتبار الوجود العقلي فالاشتغال فرض الولا  
عص

لأنه كان المشقوب وذو المضى إلى اسم الجنس فان لهما ضرب  
في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرًا  
فإنه مبهما واما مال لا استعماله إلا ليدل على معنى المتنوع  
وهو معنى يكونها الفرض المعنى مبهما واما قوله ان تميم  
وانا ذو مال فنقل بقدر جرح في الموصوف أي انا رجل تميمي  
وانا رجل ذو مال عاقبة أو موصوف من نوع  
وهذا بعضه لا يدل على ذلك العنصر ولا يصح جعل نعتا ج  
والاشتغال في المعنى لا يشترط اشتغال في اللفظ ولا اشتغال في اللفظ لا اشتغال في المعنى  
كما لا اشتغال في المعنى لا يشترط اشتغال في اللفظ ولا اشتغال في اللفظ لا اشتغال في المعنى  
فلا يجوز جاء رجل أعياكم عطف

بعض المواضع على حصول معنى لذات ما ويجوز ان يقع نعتا (مثل  
مرت بجل بجل) أي كامل في الوجولية فاقتر بجل باعتبار دلالة  
في مثل هذا التركيب على كمال الوجولية فيصاح بان يقع نعتا وفي مثل بجل  
لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا (أو) مثل مرت بجل  
فان هذا يدل على ان مبهمة والرجل على ان مبهمة وخصوصية الذات  
المبينة بمنزلة معنى حاصل في إذا المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل  
لهذا وفي المواضع الأخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع  
صفتا وهذا يصح من أن الرجل يدل على اسم الإشارة ويقضهم إلى أنه

بمعنى كمال لا يدل على الذات فقط لعدم ذكر شئ يقيدها  
صباح الموصوفية بها لفظا أو مقديرا لكونه مبتدأ والقول  
عبره

وأما مقتضى دلالة على معنى في المتنوع فصل عرف  
عقوبة كسر الكلام  
بمعنى كسر الكلام  
بمعنى كسر الكلام  
بمعنى كسر الكلام

والاشتغال في المعنى لا يشترط اشتغال في اللفظ ولا اشتغال في اللفظ لا اشتغال في المعنى  
والاشتغال في المعنى لا يشترط اشتغال في اللفظ ولا اشتغال في اللفظ لا اشتغال في المعنى  
والاشتغال في المعنى لا يشترط اشتغال في اللفظ ولا اشتغال في اللفظ لا اشتغال في المعنى

والاشتغال في المعنى لا يشترط اشتغال في اللفظ ولا اشتغال في اللفظ لا اشتغال في المعنى  
والاشتغال في المعنى لا يشترط اشتغال في اللفظ ولا اشتغال في اللفظ لا اشتغال في المعنى  
والاشتغال في المعنى لا يشترط اشتغال في اللفظ ولا اشتغال في اللفظ لا اشتغال في المعنى



على ان يكون الموصوف بالالتفات وهو الاحق ودرجته وعلية  
 وان قيل ان الوصف بالالتفات قد يتصرف فيه الموصوف  
 فمفعول الموصوف هو الموصوف والوصف هو  
 وصفه وان قيل ان الوصف بالالتفات قد يتصرف فيه  
 الموصوف فمفعول الموصوف هو الموصوف والوصف هو  
 وصفه وان قيل ان الوصف بالالتفات قد يتصرف فيه  
 الموصوف فمفعول الموصوف هو الموصوف والوصف هو  
 وصفه

بمعنى فاعل نحو رجل مبهود و امرأة مبهودا و فعل ايضا بمعنى مفعول  
 انظر في الموصوف في المصنف  
 ان كان الموصوف بالالتفات قد يتصرف فيه الموصوف فمفعول  
 الموصوف هو الموصوف والوصف هو وصفه  
 وان قيل ان الوصف بالالتفات قد يتصرف فيه الموصوف  
 فمفعول الموصوف هو الموصوف والوصف هو وصفه  
 وان قيل ان الوصف بالالتفات قد يتصرف فيه الموصوف  
 فمفعول الموصوف هو الموصوف والوصف هو وصفه

ومعنى كون الالف كالفاعل في هذا القسم مستند الى  
 ان الالف مفعول مستند الى ما بعده فكما ان الالف مفعول  
 اذا كان فاعلا  
 فلما ظهر اسما او كان ثنية او جمعا على الالف كذا  
 والصفحة وكذلك كما ان الالف مفعول مستند الى ما  
 بعده فكما ان الالف مفعول مستند الى ما بعده  
 وكذا كما ان الالف مفعول مستند الى ما بعده  
 وكذا كما ان الالف مفعول مستند الى ما بعده

اشارة باعادة حركات ال معارفة المطوف على ال الامثلة  
 اوردت ثنائيا الفاعل  
 فمفهومه هو مفهومه على نزع الحافض اي بحق النظر و صفة  
 المصدر وخذ و قد يقدوره اذا نظرت نظرا حق النظر  
 فمفهومه هو مفهومه على نزع الحافض اي بحق النظر و صفة  
 المصدر وخذ و قد يقدوره اذا نظرت نظرا حق النظر

ولا يوجب ثنية  
 الفاعل ثنية المستند الى الالف  
 نحو يا ايها الرجلان  
 فمفهومه هو مفهومه على نزع الحافض اي بحق النظر و صفة  
 المصدر وخذ و قد يقدوره اذا نظرت نظرا حق النظر









فقد رتبنا هذه الالف في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون

فقد رتبنا هذه الالف في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون

فقد رتبنا هذه الالف في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون

فقد رتبنا هذه الالف في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون

فقد رتبنا هذه الالف في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون

فقد رتبنا هذه الالف في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون

فقد رتبنا هذه الالف في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون

فقد رتبنا هذه الالف في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون

فقد رتبنا هذه الالف في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون

فقد رتبنا هذه الالف في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون

بقوله مع متبوع العطف ولا ويل ولكن وام واما واول لان التو بالنسبة معها  
 فعل بخرج = فخرج في زيد المجرود  
 فعل بخرج = فخرج في زيد المجرود  
 فعل بخرج = فخرج في زيد المجرود  
 فعل بخرج = فخرج في زيد المجرود

الحد من بين التوابع والتنوع لا كلاهما ايجبا بالمراد يكون التنوع مقصودا  
 بيان امرين  
 انما جاء في السند في حاشية الرضي  
 انما جاء في السند في حاشية الرضي

بالنسبة لان لا يذكر نقطة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة لان لا يكون  
 علامه لا يكون  
 انما جاء في السند في حاشية الرضي  
 انما جاء في السند في حاشية الرضي

كافرع على التنوع من غير استقلال به ولا شك ان العطف والعطف عليه  
 كما في زيد المجرود  
 انما جاء في السند في حاشية الرضي  
 انما جاء في السند في حاشية الرضي

بتلك الحروف الستة مقصودا ان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما لم يذكر  
 معن

جمعا ومنها اردف لزيادة التوضيح بقوله (يتوسط بينه) اي بين ذلك التابع  
 الرواد انما في حاشية راجحيا لكونه انصاف مشتقا  
 انما في حاشية راجحيا لكونه انصاف مشتقا

او بين متبوعه احد الحروف العشرة) وسياتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء  
 في تعريف العطف بمجرده

الله تعالى (مثل قام زيد وعرو) ولم يكف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه  
 علامه لا يكون

احد الحروف العشرة لان الحرف قد يتوسط بين الصفات متراجعا في هذا العالم  
 كسر الراء  
 كسر الراء

والشاعر والدي في الصفه الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والدي في الصفه  
 انما في حاشية راجحيا لكونه انصاف مشتقا  
 انما في حاشية راجحيا لكونه انصاف مشتقا

احد ما يكونها صفة زيدا تابعة لمتبوعه العطف على لغيرها كونها معطوفة  
 انما في حاشية راجحيا لكونه انصاف مشتقا  
 انما في حاشية راجحيا لكونه انصاف مشتقا

على الصفة المتقدمة تابعة لها ووصف على هذه الصفة من جهةها الاولى انما  
 انما في حاشية راجحيا لكونه انصاف مشتقا  
 انما في حاشية راجحيا لكونه انصاف مشتقا

تابعة لانها صفة زيدا يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف ان يتوسط حرف العطف  
 علامه لا يكون  
 انما في حاشية راجحيا لكونه انصاف مشتقا  
 انما في حاشية راجحيا لكونه انصاف مشتقا

بين الشيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا  
 انما في حاشية راجحيا لكونه انصاف مشتقا  
 انما في حاشية راجحيا لكونه انصاف مشتقا

مع متبوعه داخل هذه الصفة من جهةها الاولى في حروف العطف وهي من جهة الجهة  
 انما في حاشية راجحيا لكونه انصاف مشتقا  
 انما في حاشية راجحيا لكونه انصاف مشتقا

ليست معطوفة فليبقوا ناعا وقد قد جوز الرضي وقوع الواو بين الموصوف  
 انما في حاشية راجحيا لكونه انصاف مشتقا  
 انما في حاشية راجحيا لكونه انصاف مشتقا

والصفة لتأكيد الموصوف في مواضع عديدة من الكتاب وحكم المصنف في جعل الفعل  
 انما في حاشية راجحيا لكونه انصاف مشتقا  
 انما في حاشية راجحيا لكونه انصاف مشتقا

فقد رتبنا هذه الالف في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون  
 في حروف العطف وهو ان يكون



مذاهب الصيريين واما  
لكوفيين فيجوز مطلقا  
كذلك لفصل واو وقت وقوع الفصل او تقطع بمعنى  
موتح  
فوق جميع الاوقات  
كأنه ان وقع فصلا  
ذات كسب وان لم يقطع  
ففيصير يد وان التأكيد اعتبارا على الفصل وهو ان اراد الالف  
مذاهب الصيريين واما  
لكوفيين فيجوز مطلقا  
كذلك لفصل واو وقت وقوع الفصل او تقطع بمعنى  
موتح  
فوق جميع الاوقات  
كأنه ان وقع فصلا  
ذات كسب وان لم يقطع  
ففيصير يد وان التأكيد اعتبارا على الفصل وهو ان اراد الالف

مذاهب الصيريين واما  
لكوفيين فيجوز مطلقا  
كذلك لفصل واو وقت وقوع الفصل او تقطع بمعنى  
موتح  
فوق جميع الاوقات  
كأنه ان وقع فصلا  
ذات كسب وان لم يقطع  
ففيصير يد وان التأكيد اعتبارا على الفصل وهو ان اراد الالف

مذاهب الصيريين واما  
لكوفيين فيجوز مطلقا  
كذلك لفصل واو وقت وقوع الفصل او تقطع بمعنى  
موتح  
فوق جميع الاوقات  
كأنه ان وقع فصلا  
ذات كسب وان لم يقطع  
ففيصير يد وان التأكيد اعتبارا على الفصل وهو ان اراد الالف

مذاهب الصيريين واما  
لكوفيين فيجوز مطلقا  
كذلك لفصل واو وقت وقوع الفصل او تقطع بمعنى  
موتح  
فوق جميع الاوقات  
كأنه ان وقع فصلا  
ذات كسب وان لم يقطع  
ففيصير يد وان التأكيد اعتبارا على الفصل وهو ان اراد الالف

مذاهب الصيريين واما  
لكوفيين فيجوز مطلقا  
كذلك لفصل واو وقت وقوع الفصل او تقطع بمعنى  
موتح  
فوق جميع الاوقات  
كأنه ان وقع فصلا  
ذات كسب وان لم يقطع  
ففيصير يد وان التأكيد اعتبارا على الفصل وهو ان اراد الالف





انما هو الذي يربطها بالعبارة التي هي في اللفظ والواقع ان اللفظ والواقع هما وجهان لشيء واحد وهو اللفظ والواقع واللفظ هو الذي يربطها بالواقع والواقع هو الذي يربطها باللفظ  
 في قولنا زيد قطيع اسبغ او قطيع فانه في اللفظ اسبغ وفي الواقع قطيع  
 في قولنا زيد قطيع اسبغ او قطيع فانه في اللفظ اسبغ وفي الواقع قطيع  
 في قولنا زيد قطيع اسبغ او قطيع فانه في اللفظ اسبغ وفي الواقع قطيع

الربط فلا حاجة الى العائد والواقع تقدر الرباط اي بسبب طيرانه  
 لا بالسبب ولاها واحده مثل شرط والجزاء ولا الفاء لما كانت  
 موضوعة للجمع وان كان فيها تعقيب جعلت جزءا من الاولي اقراة  
 هذا على التقديرين من كون الفاء للسببية المنفصلة والسببية  
 مع العطف وقياسه الى الفاء السببية مطلقا فاء الجزء  
 شرط محذوف كما اشار اليه بقوله اذا طيرة ح هندي

ان الجملة التي يلزمها الضمير كالمصدر والصفة وتعتبر مبتدأ اذا  
 عطف عليها جملة اخرى متعلقة بها بان كان مفعولها بعد مفعولها  
 الاولي متراخيا عندها ولا او يفترق ذلك جاز فترحم احدها على ضمير  
 انكساره وبأخيه وذلك التعلق يجعل مجموع امر او احداهما مفعول  
 الذي هما فقرية التمسيد زيد لان المعنى الذي يعقب جمع غروب  
 التمسيد زيد وكذا الحال في ضمير ما وما لا واولا فلما كان للجمع المطلق  
 لم يجر ذلك فيه الا اذا ساعدت القرينة على التعلق كان يقول  
 الا فرغاه وقد تدت هند في تلك الحال زيد علا ح كماله

فهو ايضا معناه ونحوه كما اشار اليه بقوله فالمعنى الذي يطير  
 فيعقب زيد بسبب ح كماله  
 يعني ليس على صلا عطف لان كلمة على لو كانت صلا عطف كما في  
 اذا عطف على عاملين بدون تقديرين ووح يكون العاملان  
 معطوفان عليهما وهو خلاف انهما هرو ولا يوافق في قولنا  
 قوله واكثر الشارحين بوجه بظاهره انهم شارحوا الباب  
 وليس كذلك وقوله وانما قاله آة ظاهره في انه مع الاكثر كمن  
 الاظهر نزلتها فلهذا لم يجمع مع اول كلامه ح كماله

مفعول الثاني لتعسين والمفعول قول اكل امرؤ في القديم  
 طلبا لا استفهام الصدرة صحاحه  
 يعني ليس من صورة رجل يرسل بل الرجلين لخصاله سنية  
 واوصاف بهية وليس كل نار يوقد في الليل بنار وانما انار  
 توعد لقرى الضيفان وبيد الكرم

فاجاز عن بقولنا ما اجاز الذي يطير فيعقب زيد الزيات لانها اي الفاء وهذا الذي  
 جواب ما استعان الضيفان ان لا يجوز اسم ما يزوب ويوقع كما في قوله  
 (فاو السببية) اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف  
 نيزان في قوله ما في العطف ولا معطوف حصفا باسمه بان الملازمة  
 فلا يزوب نقضاً على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف كما جعل  
 في قوله ما في العطف ولا معطوف حصفا باسمه بان الملازمة  
 كجمل واحد فكفي بالربط في الاولي المعنى الذي يطير فيعقب زيد الزيات او ف  
 منها سببية الاولي الثانية فالعنى الذي يطير فيعقب زيد بطيرانه الذباب (واذ اعطف)  
 اذا وقع العطف بناه (على) وجود عاملين بان عطف لسان على ميمها ما عطف  
 واحد وقال البعض شارحى للآية الاظهر عندنا ان العطف هنا محمول على معناه  
 اي عطف الكسب لانه من العبادا وكان اسم جملته في العطف في السببية كما كان في اسم  
 اي ما كان في العطف في السببية كما كان في اسم جملته في العطف في السببية كما كان في اسم  
 على ميمها عاملين ولما قال على ميمها عاملين على ميمها عاملين واحد فان جاز  
 انما عطف على ميمها عاملين بدون تقديرين ووح يكون العاملان  
 معطوفان عليهما وهو خلاف انهما هرو ولا يوافق في قولنا  
 قوله واكثر الشارحين بوجه بظاهره انهم شارحوا الباب  
 وليس كذلك وقوله وانما قاله آة ظاهره في انه مع الاكثر كمن  
 الاظهر نزلتها فلهذا لم يجمع مع اول كلامه ح كماله

على ما كان يحسنه هذا  
 قولنا ما اجاز الذي يطير فيعقب زيد الزيات لانها اي الفاء وهذا الذي  
 جواب ما استعان الضيفان ان لا يجوز اسم ما يزوب ويوقع كما في قوله  
 (فاو السببية) اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف  
 نيزان في قوله ما في العطف ولا معطوف حصفا باسمه بان الملازمة  
 فلا يزوب نقضاً على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف كما جعل  
 في قوله ما في العطف ولا معطوف حصفا باسمه بان الملازمة  
 كجمل واحد فكفي بالربط في الاولي المعنى الذي يطير فيعقب زيد الزيات او ف  
 منها سببية الاولي الثانية فالعنى الذي يطير فيعقب زيد بطيرانه الذباب (واذ اعطف)  
 اذا وقع العطف بناه (على) وجود عاملين بان عطف لسان على ميمها ما عطف  
 واحد وقال البعض شارحى للآية الاظهر عندنا ان العطف هنا محمول على معناه  
 اي عطف الكسب لانه من العبادا وكان اسم جملته في العطف في السببية كما كان في اسم  
 اي ما كان في العطف في السببية كما كان في اسم جملته في العطف في السببية كما كان في اسم  
 على ميمها عاملين ولما قال على ميمها عاملين على ميمها عاملين واحد فان جاز  
 انما عطف على ميمها عاملين بدون تقديرين ووح يكون العاملان  
 معطوفان عليهما وهو خلاف انهما هرو ولا يوافق في قولنا  
 قوله واكثر الشارحين بوجه بظاهره انهم شارحوا الباب  
 وليس كذلك وقوله وانما قاله آة ظاهره في انه مع الاكثر كمن  
 الاظهر نزلتها فلهذا لم يجمع مع اول كلامه ح كماله

ولا يخرج عن الصلة في قولها انما يتبعها حرفا او بياضا خالفه في قولكم لا يتبعها  
 في الاستشهاد فاجاب بان الاستشاد يتحقق بمجرد عدم اجزاء اللفظ  
 والظاهر صلتها بالاداء والمامل والاداء هو حرف عطف على ما فيه  
 والظاهر هو الا ابتداء والجواب مقدم على اللفظ في العطف  
 وجب الصرف في احوال العطف على ما علمه في الجواب  
 المرفوع والمنفرد في العطف والاعمال في استعماله وفي  
 استعمال العطف في الجواب مع عدم استعمال الفصل  
 والمضرب فيها ما ذكره سيدي مع عدم استعمال الفصل  
 نحو اول سواد توت ولا حياء شنية وكذا قولنا سوا كل  
 امر يتبين بامرنا وان توت قبل الالف نارا

لان حرف العطف انما يتقدم لان يتقدم ويتبين بانها اعم  
 في قوة تقدم المرفوع وانما المرفوع والمنفرد  
 في قوة تقدم المرفوع وانما المرفوع والمنفرد  
 في قوة تقدم المرفوع وانما المرفوع والمنفرد  
 في قوة تقدم المرفوع وانما المرفوع والمنفرد

الواردة عليها ولا يقتصر على عبودية السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز  
 في عبودية العطف على مرفوعها ما بين مختلفين  
 ذلك العطف مع خلاف الفراء بما في جميع المواد عند الجبر والاقوى في الاداء  
 زيد والجزم عمرو وان في الاداء زيدا والجزم عمرو يعني اللفظ عبودية تقدم  
 المجرور وتأخير المرفوع والمنفرد في كلامه واقصر الجواز على المرفوع  
 لان ما خالف القياس يقتصر على موارد السماع (خلافا لسيوري) فانما الجواز  
 هذا العطف بحسب حقيقة في هذه العبودية ايضا بل يجعلها على حذف المضاف  
 وايضا المضاف اليه على اعراب نحو يريد ون عرض كعبه الدنيا والله يريد  
 الاخوة بجرا الاخوة كما هو في بعض القراءة اعترض الاخوة (الفا كيد تابع  
 يقرر امر المتبوع) اي جاز وشا عند السماع يعني يجعل حال فانيا مقرا  
 عنده في النسبة) اي فيكون مشسوبا او ممتسوبا اليه فينت عنده وتحقق  
 ان المنسوبة والمنسوم اليه وهذه النسبة هو المتبوع لا غيره ذلك اما لدفع  
 ضربا الفاعل عن السماع او لدفع ظنه بالمستكمل الفاعل وذلك لا دفع يكون  
 يتكون في اللفظ نحو ضرب زيد وضرب ضرب زيد ولدفع ظن السماع  
 به نحو امانا في المنسوبة نحو قولك زيد قتل قتل فعل التوهم السماع ان يريد  
 بالقتل الضرب الشديد فيجب ايضا ان يكون اللفظ حتى لا يتحقق في ارادة  
 المعنى كقولك قتل زيد قتل زيد فانه وانما نسبتا الفعل اليه والمترادفة  
 البعض متعلقا كما في قطع الامير الصراي قطع غلاب فيجب تكرير المنسوم اليه

قوله وايضا المضاف اليه والتقدير واكل نادر ولا كل ايضا  
 فيكون من قبيل العطف على جمولي عامل واحد وهو جاز  
 اتفاقا وبترفع عليه باه ذاق المضاف وترك المضاف اليه  
 على اعراب خارج عن القياس واجب بان ابقاء المضاف اليه  
 على اعراب وان كان شاذ لكن على حذف المضاف في مثل هذا  
 الموضوع ايها اذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكورا سابق  
 مضافا اليه في آخر قياسي وجب الدين

فانما الجواز في عبودية السماع والفراء مطلقا  
 فيكون من قبيل العطف على جمولي عامل واحد  
 قوله انا كيد جاز والمرفوع وبالعطف على المرفوع لانها  
 وهو تميم واقفاء قد زاد في تأكيد اللفظ كما يقال والله ثم  
 واه كقولك لا سوف تعلمون ثم لا سوف تعلمون ولا  
 تحسبن الذين يرضون بما اتوا يصيبون ان يجدوا عالم بقلوب  
 ولا يحسبنهم بمخافة  
 خرج العطف والبدل فانها لا يقران امر المتبوع  
 قوله ايها وشان فقول امر المتبوع في النسبة والشمول  
 كقولك شانه في اعلواى وايضا لعلوا اعظم زمان يومه  
 وايه في الفراء في وايها لقرظها لادى

قوله يعني جعل احوالها المهنونة من بطرق من طرف الدلالة  
 كان لنفسه في جارة زيد بنفس مفهوم من زيد وكان الاشارة  
 مفهوم من جاء الفوم كهم لانك اشترت بالقوم الى جماعة  
 معينة فيكون حقيقة في مجموعهم فامثال المعنى  
 متعلق وظرف لقراري في بابا بالنسبة او ظرف مستقر  
 ان يكون في معنى اللام حال من الامرو فيل يميز عن اللغات  
 الذكورية والقدمرة  
 قوله في النسبة خرج التعت وعطفا لبيان لانها وان كانا  
 مفرقين لكن تقريرا اياه ليس بالنسبة بل بالايضاح

ولا يخرج عن الصلة في قولها انما يتبعها حرفا او بياضا خالفه في قولكم لا يتبعها  
 في الاستشهاد فاجاب بان الاستشاد يتحقق بمجرد عدم اجزاء اللفظ  
 والظاهر صلتها بالاداء والمامل والاداء هو حرف عطف على ما فيه  
 والظاهر هو الا ابتداء والجواب مقدم على اللفظ في العطف  
 وجب الصرف في احوال العطف على ما علمه في الجواب  
 المرفوع والمنفرد في العطف والاعمال في استعماله وفي  
 استعمال العطف في الجواب مع عدم استعمال الفصل  
 والنضرب فيها ما ذكره سيدي مع عدم استعمال الفصل  
 نحو اول سواد توت ولا حياء شنية وكذا قولنا سوا كل  
 امر يتبين بامرنا وان توت قبل الالف نارا

قوله وايضا المضاف اليه والتقدير واكل نادر ولا كل ايضا  
 فيكون من قبيل العطف على جمولي عامل واحد وهو جاز  
 اتفاقا وبترفع عليه باه ذاق المضاف وترك المضاف اليه  
 على اعراب خارج عن القياس واجب بان ابقاء المضاف اليه  
 على اعراب وان كان شاذ لكن على حذف المضاف في مثل هذا  
 الموضوع ايها اذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكورا سابق  
 مضافا اليه في آخر قياسي وجب الدين

الواردة عليها ولا يقتصر على عبودية السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز  
 في عبودية العطف على مرفوعها ما بين مختلفين  
 ذلك العطف مع خلاف الفراء بما في جميع المواد عند الجبر والاقوى في الاداء  
 زيد والجزم عمرو وان في الاداء زيدا والجزم عمرو يعني اللفظ عبودية تقدم  
 المجرور وتأخير المرفوع والمنفرد في كلامه واقصر الجواز على المرفوع  
 لان ما خالف القياس يقتصر على موارد السماع (خلافا لسيوري) فانما الجواز  
 هذا العطف بحسب حقيقة في هذه العبودية ايضا بل يجعلها على حذف المضاف  
 وايضا المضاف اليه على اعراب نحو يريد ون عرض كعبه الدنيا والله يريد  
 الاخوة بجرا الاخوة كما هو في بعض القراءة اعترض الاخوة (الفا كيد تابع  
 يقرر امر المتبوع) اي جاز وشا عند السماع يعني يجعل حال فانيا مقرا  
 عنده في النسبة) اي فيكون مشسوبا او ممتسوبا اليه فينت عنده وتحقق  
 ان المنسوبة والمنسوم اليه وهذه النسبة هو المتبوع لا غيره ذلك اما لدفع  
 ضربا الفاعل عن السماع او لدفع ظنه بالمستكمل الفاعل وذلك لا دفع يكون  
 يتكون في اللفظ نحو ضرب زيد وضرب ضرب زيد ولدفع ظن السماع  
 به نحو امانا في المنسوبة نحو قولك زيد قتل قتل فعل التوهم السماع ان يريد  
 بالقتل الضرب الشديد فيجب ايضا ان يكون اللفظ حتى لا يتحقق في ارادة  
 المعنى كقولك قتل زيد قتل زيد فانه وانما نسبتا الفعل اليه والمترادفة  
 البعض متعلقا كما في قطع الامير الصراي قطع غلاب فيجب تكرير المنسوم اليه

ولا يخرج عن الصلة في قولها انما يتبعها حرفا او بياضا خالفه في قولكم لا يتبعها  
 في الاستشهاد فاجاب بان الاستشاد يتحقق بمجرد عدم اجزاء اللفظ  
 والظاهر صلتها بالاداء والمامل والاداء هو حرف عطف على ما فيه  
 والظاهر هو الا ابتداء والجواب مقدم على اللفظ في العطف  
 وجب الصرف في احوال العطف على ما علمه في الجواب  
 المرفوع والمنفرد في العطف والاعمال في استعماله وفي  
 استعمال العطف في الجواب مع عدم استعمال الفصل  
 والنضرب فيها ما ذكره سيدي مع عدم استعمال الفصل  
 نحو اول سواد توت ولا حياء شنية وكذا قولنا سوا كل  
 امر يتبين بامرنا وان توت قبل الالف نارا





وهو الذي يكون كذا ذلك  
 وفي الاول كسوانا نالق فان  
 قادم وهو الناطق قيد الاول وهو  
 الجزء الثالث لان ذكرنا الانطاط على الاسما ليست  
 ولا ينبغي كون المراد من قوله في النسبة النسخة وكون المراد من  
 المختص بالاسماء وكون المراد من قوله في النسبة النسخة وكون المراد من  
 الانطاط على الاسماء وكون المراد من قوله في النسبة النسخة وكون المراد من

والانطاط على الاسماء وكون المراد من قوله في النسبة النسخة وكون المراد من  
 المختص بالاسماء وكون المراد من قوله في النسبة النسخة وكون المراد من  
 الانطاط على الاسماء وكون المراد من قوله في النسبة النسخة وكون المراد من

وهو الذي يكون كذا ذلك  
 وفي الاول كسوانا نالق فان  
 قادم وهو الناطق قيد الاول وهو  
 الجزء الثالث لان ذكرنا الانطاط على الاسما ليست  
 ولا ينبغي كون المراد من قوله في النسبة النسخة وكون المراد من

اسماء او فعلا او حرفا او جملة او مركبا قميده او غير ذلك ولا يبعد  
 ارماع الضمير الى التاكيد للفظي الاصطلاحي فخصص اللفظ بالاسماء وكونه  
 المقوم لهذا الضمير عدم اختياره بالفاظ مخصوصة كالتاكيد المعنوي والتاكيد  
 (المعنوي) مختص بالفاظ مخصوصة اي مبدودة ومحدودة (وهي نفسه  
 وعينه وكلاهما وكله واجمع واكثع واينع واصبح) بالجماد المجرى  
 بالضاد المجرى قيل لامع لهذا الكلام الثالث في حال الافراد مثل حسن  
 وقيل اكنع مشتق من جويل كنع اقام واصبح بالمجرى من يبيع العرق ايسال  
 وبالجمية من يبيع اي روي واتع من البيع وهو طول النقص مع شدة مفرة  
 ويمكن استنباط مناسبا خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيد والتأمل  
 العبادق (فالاولان) اي الضمير العين (يعان) اي تعان على الواحد والمثنى  
 والجمع والمذكر والمؤنث (باختلاف صيغتها) اوقاد وثنية وجمعا (و)  
 اخلا (ضمرها) العائد الى التبع المؤكد (فقول نفسه) والمذكر الواحد  
 (نفسها) في المؤنث الواحدة (انفسها) باي اذ صيغة الجمع في ثنية المذكر والمؤنث  
 وغير بعض العرب نفساها وعيناها (وانفسهم) في جمع المذكر العاقل (وانفسهن)  
 في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر (والثاني) فاستعمل النفس العين او النفس  
 كالنفس من انثاء فانيا (للمثنى كلاهما) المذكر (وكلاهما) المؤنث (والثاني)  
 بعد انثاء المذكورة (فالمثنى) مفردا اكا وجمعا (باختلاف الضمير) العائد

وهو الذي يكون كذا ذلك  
 وفي الاول كسوانا نالق فان  
 قادم وهو الناطق قيد الاول وهو  
 الجزء الثالث لان ذكرنا الانطاط على الاسما ليست  
 ولا ينبغي كون المراد من قوله في النسبة النسخة وكون المراد من

وهو الذي يكون كذا ذلك  
 وفي الاول كسوانا نالق فان  
 قادم وهو الناطق قيد الاول وهو  
 الجزء الثالث لان ذكرنا الانطاط على الاسما ليست  
 ولا ينبغي كون المراد من قوله في النسبة النسخة وكون المراد من

انما يقال ان الأجزاء لا يجمع على كل واحد من الأجزاء بل على مجموعها  
 فيكون قوله لا يجمع على كل واحد من الأجزاء بل على مجموعها  
 انما يقال ان الأجزاء لا يجمع على كل واحد من الأجزاء بل على مجموعها  
 فيكون قوله لا يجمع على كل واحد من الأجزاء بل على مجموعها  
 انما يقال ان الأجزاء لا يجمع على كل واحد من الأجزاء بل على مجموعها  
 فيكون قوله لا يجمع على كل واحد من الأجزاء بل على مجموعها

بدا قوله وأجزاء بل لا يجمع ذكرها لأنه يفيد جواز جاء في  
 لأنسان كله من غير ان يرد به الا ناس فقد اضد من اصل  
 والجمع دون اجزاء بناء و يرد في متعدد اخر اذا كان واجزا  
 ع

المتبع للمؤكد في كل نحو قوله الكفاكرا وكلمها نحو قوله المصنف ككل اولهم  
 واشترت المبيد كهم (وكلمهم) نحو قوله النساء كلهم (و) باختلاف (الصيغ) في الكلام  
 (البنوق) وهي جمع وكلمه وجمع وجمع بالمرء والجمع بقول (اجمع) في الذكر الواحد  
 (وجمعاً) في الموث الواحدة والجمع بتأويل (وجمعاً) في جمع الذكر اجمع والجمع  
 وكذا الكنع كنعاء الكنع وكنع وجمع وجمع وجمع بصيغاً بصيغ وجمع (ولا  
 يؤكد كل واجمع الأجزاء) مفرداً او مجموعاً او كجمله والاجتماع لا يحققاً الا فيه  
 ولا حياً ذكر الأجزاء لانها لا يجمعها في مجتمعة في قولهم في قولهم لا يجمع  
 لكل وجمع ويجوز ان يكون ذلك الاجزاء حيث (يصح) اقترانها (جسماً) كأجزاء القوم  
 (او ضمناً) كأجزاء العبد يكون في التأكد لكل واجمع فائدة (مثل) كرمت القوم كهم  
 واشترت العبد (كل) فان العبد قد يخرج الاشارة فيصيح تأكيده بكل لفظه في اختلاف  
 جاء في ذلك لعدم صحة افتراق اجزائه لا حتماً ولا حتماً في كل الجمي واذا أكد  
 التميز الموضع المتصل باذنا كان واستثناك (بالنفس والعين) اى اذا اردنا تأكيده بها  
 (أكد) ذلك للتمييز ولا ينفصل ثم بالنفس والعين (مثل) من حيث تنفسك  
 ففصلك تاكيداً لتمام التميز بعد تأكيده بمتفصل هو ان اول ذلك لا يتبع التأكد  
 والفاعل اذا وقع تاكيداً للسكن نحو زيد كرمي هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن  
 واكرمي هو نفسه هو يصاد كرمي نفساً للتسكين الذي هو التأكد بالفاعل والمواقع  
 الا لتناس هذه الموضع اجري بقية الظاهر على المقادير المرفوع لجواز تاكيد  
 قولهم

ولان الكل آ جاز ان يلفظ افراد الكلي مجتمعة ولو كان  
 حكم على كل واحد واحد من افراد كالدهر المفسر الى اثنى  
 لصفه كما جاز عكس ذلك ايها وهو توهم الحكم على كل فرد  
 من الحكم عليه هو المجموع كقوله زيد انسان وكل انسان  
 في مجموع حيوان فيزيد حيوان كذا ذكره الطوسي

ان يكون مفعولاً مجزئاً بالنسبة الى الفعل الذي استندت  
 اليه الازدواج يفتقر اجزا حكماً بالنسبة الى بعضها لافعال  
 كالشراء والبيع مثلاً  
 كلامه باللفظ والمعنى مأخوذ من الكل اراس لمله اكليل  
 وهو نتاج وكان الاكليل محيطاً بجانب اراس هكذا ذلك  
 على محيط لافراده متصاح

ان اجزاء زيد لا يجمع اقترانها بالنسبة الى الجمي فقدم صحة  
 افتراق اجزاء زيد جسماً ظاهر واما عدم صحة افتراقها حكماً  
 فلان لا يمكن استناد الجمي الى بعضها او ثلثة او بعد فلا يجمع  
 ذلك التركيب عافية تخرج الحاقية

عطف على جملة ولا يؤكد بكل واستثناها واوعراض مع  
 انما اذا اردنا كذا الضمير المرفوع المتصل وهذا اختلاف الضمير  
 والمجرور لا يلا استار فيها حتى يلزم الانتناس ههنا  
 دون غيرها فان الحكم المذكور لا يترب على كل واحد منها  
 فقولهم

انما يقال ان الأجزاء لا يجمع على كل واحد من الأجزاء بل على مجموعها  
 فيكون قوله لا يجمع على كل واحد من الأجزاء بل على مجموعها  
 انما يقال ان الأجزاء لا يجمع على كل واحد من الأجزاء بل على مجموعها  
 فيكون قوله لا يجمع على كل واحد من الأجزاء بل على مجموعها  
 انما يقال ان الأجزاء لا يجمع على كل واحد من الأجزاء بل على مجموعها  
 فيكون قوله لا يجمع على كل واحد من الأجزاء بل على مجموعها

انما يقال ان الأجزاء لا يجمع على كل واحد من الأجزاء بل على مجموعها  
 فيكون قوله لا يجمع على كل واحد من الأجزاء بل على مجموعها  
 انما يقال ان الأجزاء لا يجمع على كل واحد من الأجزاء بل على مجموعها  
 فيكون قوله لا يجمع على كل واحد من الأجزاء بل على مجموعها  
 انما يقال ان الأجزاء لا يجمع على كل واحد من الأجزاء بل على مجموعها  
 فيكون قوله لا يجمع على كل واحد من الأجزاء بل على مجموعها  
 انما يقال ان الأجزاء لا يجمع على كل واحد من الأجزاء بل على مجموعها  
 فيكون قوله لا يجمع على كل واحد من الأجزاء بل على مجموعها

هذا من باب التقلب والاختلاف  
فان قيل قد لا يتفصل لانها ليس  
تلك من باب التقلب والاختلاف  
فان قيل قد لا يتفصل لانها ليس  
تلك من باب التقلب والاختلاف  
فان قيل قد لا يتفصل لانها ليس  
تلك من باب التقلب والاختلاف

واعلم ان هذه الاقلام لا تطلق الا في  
الاقلام التي لا تسمى بالاقلام  
واعلم ان هذه الاقلام لا تطلق الا في  
الاقلام التي لا تسمى بالاقلام  
واعلم ان هذه الاقلام لا تطلق الا في  
الاقلام التي لا تسمى بالاقلام

المشهور والمجرب والنفس المنطقية بل ان كانت  
فان قيل قد لا يتفصل لانها ليس  
تلك من باب التقلب والاختلاف  
فان قيل قد لا يتفصل لانها ليس  
تلك من باب التقلب والاختلاف  
فان قيل قد لا يتفصل لانها ليس  
تلك من باب التقلب والاختلاف

على ان يبين ويظان ونوعه اثنان حسن وسخطاه وجامع  
فان قيل قد لا يتفصل لانها ليس  
تلك من باب التقلب والاختلاف  
فان قيل قد لا يتفصل لانها ليس  
تلك من باب التقلب والاختلاف  
فان قيل قد لا يتفصل لانها ليس  
تلك من باب التقلب والاختلاف

فان قيل قد لا يتفصل لانها ليس  
تلك من باب التقلب والاختلاف  
فان قيل قد لا يتفصل لانها ليس  
تلك من باب التقلب والاختلاف  
فان قيل قد لا يتفصل لانها ليس  
تلك من باب التقلب والاختلاف

فان قيل قد لا يتفصل لانها ليس  
تلك من باب التقلب والاختلاف  
فان قيل قد لا يتفصل لانها ليس  
تلك من باب التقلب والاختلاف  
فان قيل قد لا يتفصل لانها ليس  
تلك من باب التقلب والاختلاف

فان قيل قد لا يتفصل لانها ليس  
تلك من باب التقلب والاختلاف  
فان قيل قد لا يتفصل لانها ليس  
تلك من باب التقلب والاختلاف  
فان قيل قد لا يتفصل لانها ليس  
تلك من باب التقلب والاختلاف

فان قيل قد لا يتفصل لانها ليس  
تلك من باب التقلب والاختلاف  
فان قيل قد لا يتفصل لانها ليس  
تلك من باب التقلب والاختلاف  
فان قيل قد لا يتفصل لانها ليس  
تلك من باب التقلب والاختلاف



لا يخرج من النسب الا من الصادق لانها  
لا كانت من الصادق كانت وصفا لا بدلا  
ليسير الي انهما قد جردا ووجه جبري من صدق اخذوا في معنى  
زيد وانحوه انهما ذكر على وجه التثنية عصار

منه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه  
والثاني وما جازا في بيان الفرق ادعا  
ووجه جبري من صدق اخذوا في معنى  
زيد وانحوه انهما ذكر على وجه التثنية عصار

واخرك وان اختلفا مفهومهما فما هما **امثالان** **ذاتا** قال الشارح **الاصح** **والتالي**  
 ان لم يظهر في فرق بين هذا الكلي من الكلي وبين عطف البيان بل لا يرى  
 عطف البيان لا بدلا لكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود  
 بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع للمتن  
 فيكون المقصود هو الاول فلما ثبت ان الالتماس المقصود في بدل الكلي هو الثاني  
 فقد لا يفسر الا بدلا لكل والعاطف وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر  
 انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل اردوا انه ليس مقصودا  
 اصليا والمخاض ان مثل قولك جاءني اخوك زيدان قصدت فيه  
 الاسناد الى الاول وحث بالثاني بقية له وتوضيحا والثاني عطف بيان وان  
 قصدت فيه الاسناد الى الثاني وحث بالاول توطئة له مبالغة في  
 الاسناد فالثاني بدل وحينئذ يكون التوضيح كما صلبه مقصودا اتباعا للتو  
 اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر (والثاني) اي  
 بدل البعض (جزوه) اي جزء المدل منه نحو ضربت زيدا راسه  
 (والثالث) اي بدل الاشتمال (بينه وبين الاول) اي المدل منه  
 (ملايكة) بحجة توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملايكة اجالا  
 نحو عجبني زيد علمه حيث تعلم ابتداء ان يكون زيد مضافا باعتبار صفاته  
 لا باعتبار ذاته فمضمون نسبة الاحجاب الى زيد نسبتا الى صفاته مضافا بالاجالا

وقوله ان قصدت الاثنان وحسبته مناطا للحكم فكأنك قلت جاءني  
 زيد من قطع النظر عن اكونه اخا له وقرا قلت كرميت زيدنا بالخاء  
 فكأنك قصدت بذلك المنع على الخطاب واردة ان الاكرام وقع  
 عليه من حيث انه اخوك وهذه الفاعلة متغنية في عطفه اليها  
 من الايضاح ويتميز عنها بتعدد الاستدلال التابع والتبوع  
 قد في رحمانه  
 نعم الفرق بالنسبة الى التكلم اجل من التا والموقوفة في وج  
 الجملة قيان يلفظ به واما بالنسبة الى الخطاب فياي شيء  
 يعرف هذا واذا تقررت هذه البرهنة فتكلم جملة ما يربطها  
 وتقول ان الخطاب ذلك بمقامات الكلام وقران الاحوال  
 فان كان النسب له مجرد التوضيح والبيان يعمل على عطف البيان  
 هذا ما فهمته من كلام بعض الفضلاء فاما ملايكة فان  
 ان كنت ذاتا فطنة محمد اقتدى  
 ولا بد في بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير  
 راجع الى المدل منه حتى يعرف تعلقا بالاول ولما هما  
 للسايد بدل العاطف بل يجوز قوله الضمير اذا اشتمت  
 صدق الثاني بالاول شيخ الزمعي  
 فاعلا الظروف لاعتماده على المتد او مبتدأ مؤخر والظرف  
 خبر مقدمه او اسم يكون المقدار تقديره ان يكون جزا الاول  
 والثاني ملايكة تركيب  
 واما قد بذلك لان زيدا اذا كان مفعولا لا يمتنع  
 نسبة الاحجاب اليه نسبتا الى مفعول من صفاته اجالا  
 وهذا القيد ايضا مراد في مثال القوم مثال درجة  
 الاسد فانه قد يكون المقصود النظر الى القلك والى  
 برج الاسد وحينئذ يكون نسبة النظر الى القر نسبة  
 الى القلك اجالا فلا يرد ما قبل وجه  
 كونه بعض صفات المتبوع ولا يشترط في بدل الاشتمال  
 ان لا يستفاد من البدل منه مفعولا بل يبقى التقى مع ذكر  
 الاول متوقفة على ابيان رضى

انما هو المقصود في هذا الكلام  
انما هو المقصود في هذا الكلام  
انما هو المقصود في هذا الكلام

انما هو المقصود في هذا الكلام  
انما هو المقصود في هذا الكلام  
انما هو المقصود في هذا الكلام

فان قيل ان الابدان المذكورة في الفتحا...  
والتي هي نسبة الابدان المذكورة في الفتحا...  
والتي هي نسبة الابدان المذكورة في الفتحا...

وكذا اذا استعمل عن التكم بهذا التركيب هل رأيت  
برج الاسد فقال نعم رأيت درجة الاسد كانت  
المخاطبة منتظرا لذلك البدن الحتم  
تبارك الذي جعل السماء بروجا حتى عشر الحمل والنور  
والجوزاء والميزان والسرطان والاسد والسنبلة والذئب والعقرب  
والقوس والمجدي والذئب والتموز وهي منازل الكواكب  
السيارة السبعة المرقح ولهذه والعقرب والزهرة ونها  
الثور والميزان وعطارد وله البروزة والسنبلة والقوس  
وله السرطان والشمس ونها الاسد والتموز وله القوس  
والزحل وله الجدي والدلو جلالا  
فوله بان القمر لسانه وذلك ان القمر كفيف ولهذا قيل النور  
بمخاطفة الفلك فانه لطيف مشبه الاجزاء فلا يكون اكتشف  
جزا من لطيف وحيمه البين  
اعلم ان هذا الرمان يسمى الفلك الثامن من منازل اثني عشرها  
ويسمى قوس منها برجا وقسموا كل برج الى اثنين قسما وسما كل  
قسم منه درجة وقسموا كل رية الى اثنين قسما ويسموا كل قسم  
دقيقة وكلا قسمة الاربعة نوعا واطلب تفصيلا في شرح جنون

وكذا في صلب زيد فوبخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان  
نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحبها اعتبار ضرب زيد فيكون من باب  
بدل العاطل (وتغيرها) ان يكون ذلك الملازمة فنكون بدل كل البدل منه  
او جزية فدخل فيه ملاز ان كان البدل منه جز من البدل ويكون ابد له  
منه بناء على هذه الملازمة فحفظت الى القوم فلكه والمناقحة بان القوم ليس  
جزا من فلكه بل هو مركز فيه مناقحة في المثال ويمكن ان يؤخذ للمثال مثل  
رأيت درجة الاسد برجمه فانه لا مجال لهذه المناقحة وه فان البرج عبارة  
عن مجموع الدرجات واعلم بجهل هذا البدل قسما خاشا مشا ولم يفسد لكل  
عن البعض لعقله ونذرته بل قبل امده وقوعه في كلام العرب فانه انما  
مصنوعة (والبرج) بدل العاطل (ان قصد) ان يكون بالانصاف  
اليه) اعلم الى البدل من غير اعتبار ملازمة بينهما (تعدان عطفين)  
اي بغير البدل وهو البدل منه (ويكونان) اعلم الى البدل والبدل منه (تقريب)  
نحو ضرب زيد اخوته (وتكونان) نحو جاء في رجل غلامك (وتخلفين)  
نحو باننا صيته ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد (واذا كان) البدل  
(نكرة) مبدلة (من معرفة فالتبع) اي نعمت البدل النكرة واجب ابدال  
ليكون المقصود الفصح من غير المقصود من كل وجه فان اوجه خمسة ليكون  
كاجزا يربطه من فصل النكرة (مثلا باننا صيته ناصية كاذبة) ويكونان ظاهرين

فان عهد تطبيقت مثال المثال لا يلزم منه عهد جواز المثال  
مثال الخطوط بقوله واليه اشارة وهو فيكون آه آية  
واضافة البرج الى الاسد من قبل اشارة العام الى الخاص فانها  
الى الضمير الراجح الى الاسد من قبل اضافة الشيء الى بابها فانها  
والمراد من الاسد جنود حقيقة على صورة الاسد في برج واحد من  
بروج اثني عشر برجا فيكون لذلك الاسد برج مثلا للذئب في اربعين  
والراس والجمجمة وغيرها من الاعضاء وكان العرب اذا راى حمارا  
بين ذراعين لاسد وجهه الاسد فيكون بالطرف ويستبرون  
كما قال الفرزدق يا من راى حمارنا استبره بيت  
ذراعى وجهه الاسد تحبذ وان واعطوه

كما قال السكاكي والفتح والبدل تسم خاص وهو المذكور  
من البعض لم يذكره الخاضع  
واما قال بل زيد بل يقل بلاشارة الى الترتيب في التقاض  
ان بعضهم لم يعتبر الامثلة وانكر هذا النوع باسمه آوي  
فان قيل ان الابدان المذكورة في الفتحا...  
والتي هي نسبة الابدان المذكورة في الفتحا...  
والتي هي نسبة الابدان المذكورة في الفتحا...

فان قيل ان الابدان المذكورة في الفتحا...  
والتي هي نسبة الابدان المذكورة في الفتحا...  
والتي هي نسبة الابدان المذكورة في الفتحا...

فان قيل ان الابدان المذكورة في الفتحا...  
والتي هي نسبة الابدان المذكورة في الفتحا...  
والتي هي نسبة الابدان المذكورة في الفتحا...

ومضربا نحو الزيدون لغيره في هذا  
بلا ان اقدم لفظا الزيدون واخره وهو انما لفظي لغيره في هذا  
المعنى وانما هو مشترك مع قوله اوله وهو انما لفظي لغيره في هذا  
والحرف في قوله اوله وهو انما لفظي لغيره في هذا  
والحرف في قوله اوله وهو انما لفظي لغيره في هذا

هذا وجه مطر فلا تكلف فعله بطرده ولم يفتقد الكمال  
فيها من ضمير ارجح الى البدل من  
هذا وجه مطر فلا تكلف فعله بطرده ولم يفتقد الكمال  
فيها من ضمير ارجح الى البدل من

تجواه في هذا خورك (ومضمون) نحو الزيدون لتعريفهم اياهم  
(ومختلفين) نحو اخوه ضربه زيدا واخوه ضربه زيدا اياه ولا يبدل  
تأخره من ضمير الكمال من الغائب مثل ضربه زيدا) لان الضمير الكمال  
الخاص ظاهره في قوله اوله وهو انما لفظي لغيره في هذا  
ان يكون المقصود ان يفتقر من غير المقصود كما هو في قوله اوله وهو انما لفظي لغيره في هذا  
بدل البعض والاشتمال والخط فان لما في قوله اوله وهو انما لفظي لغيره في هذا  
الثاني فيها مذكور الاول فيقال اشتركت نصفك واشترقتي يعني و  
اعجبني عليك واعجبنيك علي وضربته الحمار وضربتي الحمار  
عطف لبيان توجع) شامل لجميع التوابع (غير مضمون) اشترت  
بمعنى الصفة (بوجه متبوعه) اشترت زيدا عن البدل والعطف  
بالحرف والتأكيد ولا يبدل من ذلك ان يكون عطف البيان او ضمير  
على الأفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقبض الله ابو حمزة  
فاقبضت كية امير المؤمنين عشرين الخطاب مني الله عنه وعمر عطف بيان  
له وقصة ان ابي اعرابي ابي عمر بن الخطاب مني الله عنه فقال ان اهل  
بمعنى وانى على نافرذبا كحفاة نصاء واستعمله فظنهم كاذبا في قوله اوله وهو انما لفظي لغيره في هذا  
الاعرابي في قوله اوله وهو انما لفظي لغيره في هذا

عطف البيان هو التابع اليها مد الشبه للصفة في  
ايضا صريح متبوعه وعدا استقلاله فزج بقولنا الجاهل  
الصفة لانها مشتقة او مؤلفة شرح الغيبة  
شرح الصفة لانها تدل على معنى في المتبوع بخلاف عطف  
البيان فانه يدل على ضمير المتبوع نحو  
قوله ولا يبدل من ذلك آه دفع لما يريد من ظاهر الصانع من  
لا يوضح مخصوص دونه المتبوع اذ قوله يوضح متبوعه  
صرح بهذا فاجاب الشارح بانه لا يبدل من ذلك آه  
ان ابو حفص الباء المهمة والغناه والصاد المهمة وهو  
والا لاسد كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب كاه النبي  
عليه السلام وباني بمعنى يجمع ويقال حضرت النبي اي  
جمعه من باب نصر قا موس  
ك مثلا اذا سري ثوبون رجلا بهمروا كني واحد منهم مغيرين  
من غيرهم باني حفص ولما ان ايا حفص اوضح من ضمير  
حالا لا انفراد واذ قيل جاء في ابو حفص عمر كان عمر وخطا  
له فقلنا سيد على زاده  
الاعانة والتبوع  
مجرد مضاف اليه لا يوجد  
فان ابن الخطاب كان اشهر بعمر منه باني حفص رضى  
اي وطني الذي فيه اهل ابي بكر  
فقال والله ما نفت ولا دبر علي  
اي لم يطأ بحمل اعانة  
فان ابي اطلق  
تلا هذه لها وهي مؤلف انق مشتقة من التفر  
وهي عبد الحرب يكون في الدواب قا موس  
سبل واسم فيه دقان الكمي علا اقدى

هذا وجه مطر فلا تكلف فعله بطرده ولم يفتقد الكمال  
فيها من ضمير ارجح الى البدل من  
هذا وجه مطر فلا تكلف فعله بطرده ولم يفتقد الكمال  
فيها من ضمير ارجح الى البدل من  
هذا وجه مطر فلا تكلف فعله بطرده ولم يفتقد الكمال  
فيها من ضمير ارجح الى البدل من

قال الصواب ان عطف اللام على التارك البرى...  
من مادة نقتب وان زائدة وفي رواية ما سماها من غير  
قوله تكرر الالف واللام لانهما في قوله تعالى  
هو المقصود بما نسب الى الالف واللام من حيث انهما  
عند ذكرا الالف عطف على التارك البرى...  
انما يكون في نص قوله تعالى...  
تخصى العمل في قوله تعالى...  
وقوله تعالى...

قال الصواب ان عطف اللام على التارك البرى...  
من مادة نقتب وان زائدة وفي رواية ما سماها من غير  
قوله تكرر الالف واللام لانهما في قوله تعالى...  
هو المقصود بما نسب الى الالف واللام من حيث انهما  
عند ذكرا الالف عطف على التارك البرى...  
انما يكون في نص قوله تعالى...  
تخصى العمل في قوله تعالى...  
وقوله تعالى...

قال الصواب ان عطف اللام على التارك البرى...  
من مادة نقتب وان زائدة وفي رواية ما سماها من غير  
قوله تكرر الالف واللام لانهما في قوله تعالى...  
هو المقصود بما نسب الى الالف واللام من حيث انهما  
عند ذكرا الالف عطف على التارك البرى...  
انما يكون في نص قوله تعالى...  
تخصى العمل في قوله تعالى...  
وقوله تعالى...

قال الصواب ان عطف اللام على التارك البرى...  
من مادة نقتب وان زائدة وفي رواية ما سماها من غير  
قوله تكرر الالف واللام لانهما في قوله تعالى...  
هو المقصود بما نسب الى الالف واللام من حيث انهما  
عند ذكرا الالف عطف على التارك البرى...  
انما يكون في نص قوله تعالى...  
تخصى العمل في قوله تعالى...  
وقوله تعالى...

**يا اقسام بالله ابو حنيفة كمر ما سماها من تقب ولا تدبر اعظم الله لهم**  
**ان كان مفرقا وجر من على الوادي جعل اذ اقال اعظم الله لهم ان كان**  
**فقر قال اللهم صدق صدق حتى انصافا فاخذ يديه فقال يخرج عن راحتيك**  
**وقضيه فاذا هي نية بنحوا فقله على عبده وروحه وكما قاله (وقضيه)**  
**اي رقبته (من التارك لفظا) اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في**  
**مثل ان ابن التارك البرى بشر) فان قولك بشر ان جعل عطف بيان**  
**للبرى جاز وان جعل دلالة له لم يجر لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون**  
**التقدير ان ابن التارك لغير وهو غير جاز كما ذكرنا فيما سبق فبيان**  
**زيد واخره في عليه الطير رفته ووقع عاه واصله الطير ثاني معوق**  
**التارك ان جعلناه بمعنى المصير والافعال قوله رفته حال من الطير**  
**ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من المصير المستكن في عليه**  
**وهو جامع واقع حال من فاعل رقبته اي واقبله مترقا لانهما**  
**روحه لان الانسان مادام به رقبه فان الطير لا يقربه واما الفرقو العنق**  
**بينهما قد يتبين فيما سبق والمراد مثل ان ابن التارك البرى بشر كل ما**  
**كان عطف بيان للعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعروفة باللام**  
**نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي**  
**كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا لفتاويله**

قال الصواب ان عطف اللام على التارك البرى...  
من مادة نقتب وان زائدة وفي رواية ما سماها من غير  
قوله تكرر الالف واللام لانهما في قوله تعالى...  
هو المقصود بما نسب الى الالف واللام من حيث انهما  
عند ذكرا الالف عطف على التارك البرى...  
انما يكون في نص قوله تعالى...  
تخصى العمل في قوله تعالى...  
وقوله تعالى...

قال الصواب ان عطف اللام على التارك البرى...  
من مادة نقتب وان زائدة وفي رواية ما سماها من غير  
قوله تكرر الالف واللام لانهما في قوله تعالى...  
هو المقصود بما نسب الى الالف واللام من حيث انهما  
عند ذكرا الالف عطف على التارك البرى...  
انما يكون في نص قوله تعالى...  
تخصى العمل في قوله تعالى...  
وقوله تعالى...

قال الصواب ان عطف اللام على التارك البرى...  
من مادة نقتب وان زائدة وفي رواية ما سماها من غير  
قوله تكرر الالف واللام لانهما في قوله تعالى...  
هو المقصود بما نسب الى الالف واللام من حيث انهما  
عند ذكرا الالف عطف على التارك البرى...  
انما يكون في نص قوله تعالى...  
تخصى العمل في قوله تعالى...  
وقوله تعالى...

قال الصواب ان عطف اللام على التارك البرى...  
من مادة نقتب وان زائدة وفي رواية ما سماها من غير  
قوله تكرر الالف واللام لانهما في قوله تعالى...  
هو المقصود بما نسب الى الالف واللام من حيث انهما  
عند ذكرا الالف عطف على التارك البرى...  
انما يكون في نص قوله تعالى...  
تخصى العمل في قوله تعالى...  
وقوله تعالى...

قال الصواب ان عطف اللام على التارك البرى...  
من مادة نقتب وان زائدة وفي رواية ما سماها من غير  
قوله تكرر الالف واللام لانهما في قوله تعالى...  
هو المقصود بما نسب الى الالف واللام من حيث انهما  
عند ذكرا الالف عطف على التارك البرى...  
انما يكون في نص قوله تعالى...  
تخصى العمل في قوله تعالى...  
وقوله تعالى...

قال الصواب ان عطف اللام على التارك البرى...  
من مادة نقتب وان زائدة وفي رواية ما سماها من غير  
قوله تكرر الالف واللام لانهما في قوله تعالى...  
هو المقصود بما نسب الى الالف واللام من حيث انهما  
عند ذكرا الالف عطف على التارك البرى...  
انما يكون في نص قوله تعالى...  
تخصى العمل في قوله تعالى...  
وقوله تعالى...



منه انه عطف بيان المرفع بالامر الذي  
 مثلا ان الالف التي في قوله البارئ انما هي  
 والالف التي في قوله البارئ انما هي  
 من قوله البارئ انما هي

واذا كان حرفيا للاسم البني فليس الا تعريفه كما بالعام  
 ولا محدود فيه فهو لو كان تعريفا البني انطلق بمراد ان لا يكون  
 جامعا يخرج معنى الاصل مصطلحي حدي  
 من الالف في الالف بني بضم الباء  
 الذي هو الجهول بنفسه بخلاف ما اذا عرف ماهية البني على  
 الاطلاق وهو ما حركه وسكون لا بهائل وبحيدته  
 ولا مما قبله ما شابه لبنته ولجميع اقسام البني لولا كانت نسبة  
 وبينه عنوان البناء يكون مناسبة ما كذا عمود  
 قال ما تناسب معيرة في هذا القيد احتراز عن النسب ان في  
 المعية تضعف او معارضة كما نسبة غير النصف الفعل لما متى  
 في العربية ومناسبة امي بالحرف على لزوم الاستقامة لانه  
 البناء بني بضم الباء  
 مع ما حركه لينوبه بني بضم الباء  
 قول معنى الاصل اعلم ان تعريف بالجهول لانه من المتصورين  
 المتعد واعتبار وجود العارض والنعيب كالامر فما اصل  
 وضعه فان قلت جميع الازمنة بيئية في اصل وضعا قلت  
 بني الاصل انما كان سببيا في اصل قواعد كالماضي مثلا فانه  
 لا يوجد منه معرب واما البني لانه فليس فاصل وضع نوع  
 لوجود الاسماء العربية كذا قوافيه ان اصحاب الاشارة فيها  
 معنى فالاصوب ان يقال المراد بحسب الاصل ما لا يكون له تعريف  
 لا لفظيا ولا قديرا ولا محلا حاسية بقده  
 بحد سؤال مقدر وهو ان قالان المص قال في تعريف العرب  
 لم يشبهه والمناسبات يقول في تعريف البني ما شابهه في موضع  
 ما تناسب بني بضم الباء  
 ولا يكون الوساطة بين العرب والبني نحو بني معرب باعتبار  
 ان لم يشبه معنى الاصل ومعنى البني وانما كان تناسب معنى الاصل  
 بحرفه فحق بني بضم الباء  
 وبمعناه حيد صياغة لا يظهر له الحرف بمعية تحتمل  
 لان اثنان مركب من الالف والاستفهام جيبا مناسبة بالكتابة بني بضم الباء  
 كما اشارت فانه لا بد من وصف ذي الالف واما نحو بني بضم الباء  
 فانقد بهذا الرجل زيد اقليدي بني بضم الباء  
 اي الى ما اشبهه فمما قد يشابه الحرف في الاحتياج

صورة النداء ايضا فان قلت تقول يا غلام زيد ويزيدا بالتون حرف عليلا  
 اي بجملة من نحو تنسب المعقولية  
 على الفظ ومنه ياجملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد  
 اي بجملة من نحو تنسب المعقولية  
 بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني اعيد (البني) اي الاسم  
 اي بقوله ما تناسبه اي هو قوله المراد ان يكون له صورة الفراء  
 البني وهذا الجدل لا يصح الا من يعرف ماهية البني على الاطلاق ولا يعرف  
 الاسم البني اذ لو لم يعرفها لكان تعرفها البني البني لانه ذكر في حد البني  
 اي ما بالالف بني بضم الباء  
 لفظا البني (ما بالالف) اي اسم نائب (معنى الاصل) وهو الحرف  
 اي بالضمين والحرفين والالفين  
 والفعل المضارع والامر غير الامر والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف العرب  
 لانه لا يفتقر الى اعم من المشابهة  
 هو هذه المناسبة وقد فصل بين الفصل هذه المناسبة بانها اما  
 او يشبهه له كالبهمات فانها اشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او  
 للصفة او غيرها او وقوعه موقعا كترال فانه وقع موقع بني بضم الباء  
 للواقع موقعه كغيرها ووقعه موقعا كترال فانه وقع موقع بني بضم الباء  
 واقع موقعه كغيرها ووقعه موقعا كترال فانه وقع موقع بني بضم الباء  
 لظلال من غلام يوزيد فبن وانما لنع او وقع عطف موك على بني بضم الباء  
 مع عامله فعلى هذا اللصاف من المركبات الاضافية المتعددة كغلام زيد  
 وغلام عمرو وغلام بكر ومثلي والمضاف اليه معرب ولما كان البني مقابلا  
 للعرب واعتبر في العربية اثران التركيب وعدم المشابهة لبني الاصل كان

في قوله البارئ انما هي  
 في قوله البارئ انما هي  
 في قوله البارئ انما هي

فان كان الالف التي في قوله البارئ انما هي  
 والالف التي في قوله البارئ انما هي  
 من قوله البارئ انما هي  
 في قوله البارئ انما هي  
 في قوله البارئ انما هي

هم من هذا الذي ثلثة اقسام صدق والصديق كقولنا  
الاول واكبر الثاني هو عبد الله او صدق الثاني واكبر  
الاول كان التركيب الاضافي نحو غلام زيد وفرد بن الحسين  
عنه

فالتركيب في حرف الراء الياء والواو والهمزة  
منه عند فقه التركيب على وجه الشائبة ووجهه الشائبة  
عند الشائبة وجود فقهها على التركيب ووجهه الشائبة  
عند التركيب في حرف الراء الياء والواو والهمزة  
منه

واما في الاقواب الياء والواو والهمزة  
وقوله القاب الياء والواو والهمزة  
وهذا كقولهم في حال متعلق الوصف  
اي القاب البناء الدلالة الموصولة فكما ذكره في عروق  
لا يفتى حيث انفسها فانه لا يزال يبنى الضم ولا الفتح في الضم  
والفتوح عظام

البناء ما استوفيه مجموع هذين الاثرين اما بانشاءهما معا وانباءهما  
فقط فكلية او هما من الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر الشائبة والتركيب  
في حرفي العرب والبناء قد يما وتاخرا انشاء التقديم بامثومه وجود في  
البناء ما استوفيه مجموع هذين الاثرين اما بانشاءهما معا وانباءهما  
فقط فكلية او هما من الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر الشائبة والتركيب  
في حرفي العرب والبناء قد يما وتاخرا انشاء التقديم بامثومه وجود في

وايقال في البناء والتأني وفي احزاب افاعه اذا افواع  
الاعراب مختلفة بالمحمية لدلالة كل واحد منها على معنى  
وهو التا عليه والمعنوية والاسافة بخلاف القاب البناء  
فانه ليس المراد منها الا الفاعل متوسط  
اجزاء ان يوجد الفاعلة بينهما في التسمية فيقتضى لسانع عند  
سماعه على المراد قسموا حركات الاول بالرفع والضم والجر  
وسكونه بالجر وحركات الثاني بالضم والفتح والجر  
بالوقف هذا راى البصريين عروضا افتقد

حيث قال الفاعل زفعا والفتح تضبا والكسرة جرا وعلى غيرهما كما اصلا  
الراء في رجل مثلا مفتومة والحجم مضمومة (وحكمه) اي حكم المنى  
واثره المترتب على بناءه (ان لا يختلف آخره) اما خال البنى لكن لا مطلقا  
بل (الاختلاف العوامل) اذ قد يختلف آخره لا باختلاف العوامل بل بنحو  
الظواهر الامم بمنى الوقت امان لا يختلف آخره وقتما اختلاف العوامل جميع ان يتعلق  
من الرجل ومن امر او من زيد (وهي) اي البنى والثاني باعتبار الخبر

المضرات واسماء الاشارات والموصولات والتركبات والكلمات  
واسماء الافعال والاصوات) بالرفع عطفت على اسماء الافعال الاعلى  
الافعال تصديره بحث الاصوات فاما بعد الاصوات لا باسماء الاصوات  
الا وهو ان تقول وبعض الكلمات لان بعضها صواب  
فوقه نظر لان المذكور من اللفظ ونحو صوت الهمزة  
صوت وتمامي بعد ان الصوت ايها اسمها على ملحقه باسمها  
يكون في اسمها الرنية والجر وان لم يكن اسمها على ملحقه باسمها  
على جوارها وانما الارتفاع والوضع وعلى هذا لا يستلزم كونها  
المتعلقا كما عجزوا في

وتمامه يجعل الذمور على كامله  
بعض ذلك لانها ما لا حركات  
انشاء اختلاف الآخر في فتح على عطفه فلو حركات  
في حال لا يوافق في الاعراب عاين فتح الكافية  
ان من حرف والكسرة في الالف والواو والهمزة  
واتمامه يكثر في الالف والواو والهمزة  
موصولات وانما جميع لا اختلاف في افاعه  
المتعلقا كما عجزوا في

البناء ما استوفيه مجموع هذين الاثرين اما بانشاءهما معا وانباءهما  
فقط فكلية او هما من الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر الشائبة والتركيب  
في حرفي العرب والبناء قد يما وتاخرا انشاء التقديم بامثومه وجود في  
البناء ما استوفيه مجموع هذين الاثرين اما بانشاءهما معا وانباءهما  
فقط فكلية او هما من الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر الشائبة والتركيب  
في حرفي العرب والبناء قد يما وتاخرا انشاء التقديم بامثومه وجود في

البناء ما استوفيه مجموع هذين الاثرين اما بانشاءهما معا وانباءهما  
فقط فكلية او هما من الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر الشائبة والتركيب  
في حرفي العرب والبناء قد يما وتاخرا انشاء التقديم بامثومه وجود في  
البناء ما استوفيه مجموع هذين الاثرين اما بانشاءهما معا وانباءهما  
فقط فكلية او هما من الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر الشائبة والتركيب  
في حرفي العرب والبناء قد يما وتاخرا انشاء التقديم بامثومه وجود في

من جعل الموصولات مع ان اتي صفة وبعدها والصفات  
 من جعل اللذان كصان كصان وهو يعرب وهو يعرب  
 من جعل الموصولات مع ان اتي صفة وبعدها والصفات  
 من جعل اللذان كصان كصان وهو يعرب وهو يعرب  
 من جعل الموصولات مع ان اتي صفة وبعدها والصفات  
 من جعل اللذان كصان كصان وهو يعرب وهو يعرب

ويعرب في اللغة من جعل الموصولات مع ان اتي صفة وبعدها والصفات  
 من جعل اللذان كصان كصان وهو يعرب وهو يعرب  
 من جعل الموصولات مع ان اتي صفة وبعدها والصفات  
 من جعل اللذان كصان كصان وهو يعرب وهو يعرب

**(وبعض الظروف) وانما قال بعض الظروف لان محورها التسمية**

بل بعضها فيه تسمية ابواب في بيان الاشارة التسمية ولا يدلك واحد  
 منها من عدة البناء لان اصلها في الامعاء الاعراب واذ كان مبني على  
 الحركة فلا يد عند ذلك من عشرين آخرين احدهما عدة البناء على الحركة  
 فان اصل البناء السكون والاخرى الحركة العينة انهما لا يخبرون دون  
 الباقيين من المضموم او مضع لتكلم من حيث انه متكلم بمجيء في نفسه

**(او مخاطب) من حيث انه مخاطب بوجه اليه الخطاب وقيل المراد**

بالتكلم من يتكلم به او بالمخاطب بمخاطب فان اما موضوع عن يتكلم به  
 وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ التكلم والمخاطب فان  
 الابهاء الظاهرة كلها موضوعة للبناء مطلقا (او غاب تقدير  
 ذكره) ويخرج بهذا القيد الابهاء الظاهرة وان كانت موضوعة للبناء  
 اذ ليس تقيد ذكر الغائب شرطا فيها لفظا ومعنى واحكام اذ بالقديم  
 اللفظي ما يكون المقدم ملفوظا اما تقديمه متحققا مثل ضرب زيد غلامه  
 او تقديره مثل ضرب غلامه زيد بالتقدير المعنوي ان يكون المقدم مذكورا  
 من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مضموم من لفظ في نفسه كقول  
 تعالى اعدوا لهوا قرب للفقير فان مرجح الضمير هو العدل المضموم من  
 قوله تعالى اعدوا لهوا فكانت من حيث المعنى ومن سياق الكلام كقولها  
 تعالى اعدوا لهوا فكانت من حيث المعنى ومن سياق الكلام كقولها

المشهور عند النحاة وضع هذه الضمائر ليعلموا التكلم و  
 الخطاب والغائب والتحقيق وضمها بجزئية معينة  
 لهذه المفهومات والتعريف اظهرها هو ان تصحيق وهذا  
 استغنيت عما تكلف الشارح لاجزائها غصام  
 الظاهر زاد قيدا معينة لا حترار عن تفهيم التكلم والمخاطب  
 فانها ومنه للدلالة على التكلم والمخاطب الا انها لموسنا  
 لها ولم يدل عليها من ذلك الحجة ينفوخ نحو انا وانت  
 والنحويون لم يثبتوا الكيفية ويحترزون عن لفظ التكلم و  
 المخاطب يقيد التكلم والمخاطب فانها لم توصفها التكلم و  
 والظاهر ما قاله الشارح وجوبه اليه

اي بقيد معينة على الاول ويكون المراد للتكلم يتكلم على  
 الثاني وقال الغصام اي بقيد موضع كونه لاحد الامور  
 الثلاثة ولهذا فرد القيد قدق

في حكم الغائب حيث يجرها احكامها عليها الا انها في  
 انفسها غيب لان مدلولها قد تكون بمخاطبها وقد تكون  
 غائبا وقبيح

لان يقال هذا التعريف متعوم بلفظ يتكلم والمخاطب والغائب  
 لان الاول منها يصدق عليه انه اما موضع يتكلم وكذا الكلام  
 في الثاني والثالث فانه يصدق على كليهما وضع المخاطب و  
 وغاب لاننا نقول معنى الكلام ليعبر به المتكلم عن نفسه  
 او مخاطبه او عما يحد فلفظ التكلم والمخاطب والغائب لسلك  
 منها وضع على ذلك بل يدور على انه من التكلم والمخاطب  
 او الغائب وكلام العن اشارة الى ان الضمير في اياه وان  
 واما اننا ليس لا ايا والمواحق السابقة لبيان احوال من هو  
 له من التكلم والمخاطب والغائب ولا في انفسه والجمع  
 والتذكير والتانيث خلاف البعض وفيه اختلاف كثيرة لا يلبق  
 بهذا الكتاب عاينه على الكافية

محلان يراد الوضع على وجه الكفاية فيخرج اسم الاشارة ويحويها وفيه  
 ان يفسر كذا موضع للبناء على وجه الكفاية لكن لا يشترط تقيد  
 المذكور لابن من التقيد به فكيف يكون غيرا خلقا في احد فهو مترادف  
 عن الاسم والاشارة لكونها غنيا كما في الاسماء الظاهرة  
 بغير شرط التقيد

القديم المفعول في الكلام  
 القديم المفعول في الكلام  
 القديم المفعول في الكلام  
 القديم المفعول في الكلام

القديم المفعول في الكلام  
 القديم المفعول في الكلام  
 القديم المفعول في الكلام  
 القديم المفعول في الكلام

من جعل الموصولات مع ان اتي صفة وبعدها والصفات  
 من جعل اللذان كصان كصان وهو يعرب وهو يعرب  
 من جعل الموصولات مع ان اتي صفة وبعدها والصفات  
 من جعل اللذان كصان كصان وهو يعرب وهو يعرب

في التلغظ اعم الذي صح التلغظ به في الاصطلاح ولما معنى  
 انهما متصلان والمصل كلهما مستقلان لانها اجناس  
 في اشارة الى ان العبر في الاستقلال وعدمه الفرق والاشارة  
 دون الفعل والالماجا اشتراكها وهو وعن استقلال  
 واغلاق المرفوع والمنصوب والمرفوع بجواز لان المرفوع  
 والمنصوب والمرفوع حقيقة في العرب والضمير متى  
 لكن لما كان واقفا موقع الظاهر فاما مقامه سمي ابيه  
 نجارا جيتي  
 لان الضمير يكتفي عن الظاهر فكما ان الظاهر يكتفي  
 مرفوعا ومنصوبا ومجهولا كذلك الضمير كذلك الضمير  
 المرفوع كتابه عن ظاهر مرفوع والمنصوب والمرفوع  
 كذلك وهذا ظهور وجه شبهة كلهما بغير الحماض  
 شرح الكافية عاقبة  
 انما ادخر عن ان البتة متى تشبهها على انه حكم على كل  
 واحد فالبتة ما مل بالفرع والاصاحة التي اعتبار متبا  
 هو كل منهما كما يعرفها العربي وان اشبه على الخدي  
 عصام الكافية  
 اي لو جود مانع من المواضع من الآتية لكونه متصلا  
 عبدا  
 قوله لانه لامان آه اذ لا يتقدم المجرور على الجار ولا  
 يجوز الفصل بينه وبين جاره والفصل بين اتصاف  
 والمتناهما اليه وان جاز بالظرف في الضمير ان يتبع  
 بواسطة اتصال الضمير ولا يهدف الجار في محل يكون  
 مجروره ضميرا ولا يكون عامله امر معنويا ولا مرفوعا  
 والضمير مرفوع ولا يكون الضمير المجرور متنا اليه صفة  
 جرت على من هو له وجية الذين

ولا يويه لانه لما تقدم ذكر المبريات دل على ان ثمة مقرر بافكانه تقدم ذكره  
 معنى واما التقدم اليه فاما جاز في ضمير الشأن والقصة لانه اما جاز  
 من غير ان يقدم من فعل التعظيم القصة بذكرها مبهمة لتعظيم  
 وقوعها في الضمير تفسيرها فيكون ذلك بلغ من ذكره اول ما ضمير افضل  
 كانه في حكم العائد الى الحديث المنفرد المجرور بينه وبين مخاطبه وكذا  
 الحال في ضميرهم رجال زيد وره رجلا (وهو) اي الضمير بالنظر الى مخاطبة  
 الا اياك (والمصل غير المستقل بنفسه) المحتاج الى عامله الذي قبله  
 ليتصل به ويكون كالجزم عنه (وهو) اي الضمير باعتبار الاعراب اقسام  
 (مرفوع ومنصوب ومجرور) لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر  
 اليها (فالاولان) اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسم (المرفوع  
 لانه الاصل (ومتصل) لما منع من الاتصال (والثالث) اي الضمير  
 المجرور (متصل) فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل  
 وسنرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى (وذلك) اي  
 الضمير (خمس انواع) المرفوع المتصل والمتصل والمنصوب المتصل  
 باعتبارها على من التفسير

مستعمل متنا بالاجام  
 التعليم  
 من ان التلغظ  
 ولا يويه لانه لما تقدم ذكره  
 معنى واما التقدم اليه  
 من غير ان يقدم من فعل  
 وقوعها في الضمير  
 كانه في حكم العائد  
 الحال في ضميرهم  
 الا اياك (والمصل غير  
 ليتصل به ويكون كالجزم  
 (مرفوع ومنصوب ومجرور)  
 اليها (فالاولان) اي  
 لانه الاصل (ومتصل)  
 المجرور (متصل) فقط  
 وسنرف المانع من الاتصال  
 الضمير (خمس انواع)  
 باعتبارها على من التفسير

في التلغظ اعم الذي صح التلغظ به في الاصطلاح ولما معنى  
 انهما متصلان والمصل كلهما مستقلان لانها اجناس  
 في اشارة الى ان العبر في الاستقلال وعدمه الفرق والاشارة  
 دون الفعل والالماجا اشتراكها وهو وعن استقلال  
 واغلاق المرفوع والمنصوب والمرفوع بجواز لان المرفوع  
 والمنصوب والمرفوع حقيقة في العرب والضمير متى  
 لكن لما كان واقفا موقع الظاهر فاما مقامه سمي ابيه  
 نجارا جيتي  
 لان الضمير يكتفي عن الظاهر فكما ان الظاهر يكتفي  
 مرفوعا ومنصوبا ومجهولا كذلك الضمير كذلك الضمير  
 المرفوع كتابه عن ظاهر مرفوع والمنصوب والمرفوع  
 كذلك وهذا ظهور وجه شبهة كلهما بغير الحماض  
 شرح الكافية عاقبة  
 انما ادخر عن ان البتة متى تشبهها على انه حكم على كل  
 واحد فالبتة ما مل بالفرع والاصاحة التي اعتبار متبا  
 هو كل منهما كما يعرفها العربي وان اشبه على الخدي  
 عصام الكافية  
 اي لو جود مانع من المواضع من الآتية لكونه متصلا  
 عبدا  
 قوله لانه لامان آه اذ لا يتقدم المجرور على الجار ولا  
 يجوز الفصل بينه وبين جاره والفصل بين اتصاف  
 والمتناهما اليه وان جاز بالظرف في الضمير ان يتبع  
 بواسطة اتصال الضمير ولا يهدف الجار في محل يكون  
 مجروره ضميرا ولا يكون عامله امر معنويا ولا مرفوعا  
 والضمير مرفوع ولا يكون الضمير المجرور متنا اليه صفة  
 جرت على من هو له وجية الذين

ان قلت من المواضع الفصل وقد فتح بين الضمير والمنصوب  
 فلما لا يصح انما كان المتناقيا له ضمير مع ان المتصل به جاز  
 متناقيا جاز  
 على ان الصياح اسم الاشارة للموضع للمعنى فيها على ان  
 المتكلم عليه الضمير دون المرفوع والمجرور وبها  
 عصام الكافية



والمفصّل على اتصالهما مشقّة من اوزون  
فإن قال انه مشقّة من الالهوام وسئل او اين مشقّة  
الأول او الثانية فصارا من قولهم من شقّ خيطا  
مظهر قال انه مفصّل في الضمير والكاف لانه  
مضمر ومع الضمير الكاف لانه مفصّل في الضمير  
مضمر ومع الضمير الكاف لانه مفصّل في الضمير

المفصّل والمنصوب والمنصوب والمنصوب  
والجهد المنصوب اما المرفوع المنصوب ذكرها  
قد في  
لما فرغ من الصناعات البارزات في الازواج شيع في بيان  
المستترت فيها فقال فالمرفوع عيبه انه اهدى  
فإنه خاصة حال من فاعل يستتر الآتي او من المبتدأ على  
قول واتاه للثابت اي ملائمة خاصة وقيل للظروف  
التي تدعى لانه للبيعة الخاصة مصدر كالعاقبة والقدرة  
خصوصا وبالجملة معترضا يمكن كون هذه الجملة حالا  
يقدر بها خصوصها زينة زاده  
وهي صرحت وصربت وضربت وضربت لان كل واحد  
من هذه الاربعة موصوغة لعنى مستقل  
وغيره كونه كالجزم في المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل  
ظاهرا لان المنفصل من الشيء لا يكون كالجزء منه واما  
في المنصوب المنفصل والجزم المنفصل فلان اتصالهما ليس  
يقوى فلا يقدرا الجزئية بخلاف المرفوع المنصوب فانه شديدا  
الاتصال فيه عوض اهدى شرح كافية  
لانها لا يستتر اذا مبتدأ بعده عدة الاستنار فيها لانها  
دلالة الفعل على المستتر مع عرض الاختصاص وذلك الدلالة  
انما يتحقق فيما يكون الجزء من الفعل عاقبة  
اعلم ان اصلا الصناعات المنصوبة المستتر لانها اخصر من المنصوب  
البارز عند خوف التبس بالاستنار وكذا اخصر من  
المنفصل ثم المنفصل عند تقديره بالاتصال فلا يقال صرحت  
انما لان صرحت مثله معنى واخصر منه لفظا وهو  
سطر الخاصة ضد العامة قاموس

والجاران الضمير هو ابا والواو دلالة على المتكلم والمخاطب الغيبة  
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث النوع (الخامس) على  
مثال المتصل بالاسم (ولي) مثال المتصل بالخرق غلامنا غلامك  
الغلامين (و) ولنا لك الي (هن) وكان القياس ان يكون ضمائر كل  
من المتكلم والمخاطب العاشرة لكنهم وضعوا المتكلم لفظين بدل اثنان على  
سنة معان كضربت وضميرنا ضمير ضربت مشتركة بين الواحد والذكر والمؤنث  
وضميرنا ضميرنا مشتركة بين الاربعة التي في الذكر والمشي والمؤنث والجمع المذكور  
ولجمع المؤنث ووضعوا المخاطب خمسة الفاخر اربعة غير مشتركة ووضعوا  
مشتركة بين المشي الذكر والمشي والمؤنث واعطوا العاشرة حكم المخاطب  
في ذلك فان الضمير في مثل ضربنا وضربنا هو الالف المشتركة بينها والهاء  
حرف التانيث وهذه الازواج الخمسة جارية على هذا المعنى اعني المتكلم  
لفظين والمخاطب خمسة والعاشرة خمسة فصارت المجمع اثني عشر كلمة  
اثنا عشر معنى فاذا كان لكل من الازواج الخمسة اثنا عشر كلمة  
لثمانية عشر معنى يكون جملة ما ستين كلمة لستين معنى ويكونوا تلك  
الامور عللا وما سيات لا تطول الكلام بذكرها فالمرجو المنصوب جماعة  
بيني لا المنصوب والجزم بالمتصلان (يستتر) لانها فضيلة والمرفوع  
فاعل وهو كجزء الفعل نحو زور في بار الضمير التي وضربها للاختصاص  
عنه لشدة الاتصال بالعامل

انما قال انه مشقّة من الالهوام وسئل او اين مشقّة  
الأول او الثانية فصارا من قولهم من شقّ خيطا  
مظهر قال انه مفصّل في الضمير والكاف لانه  
مضمر ومع الضمير الكاف لانه مفصّل في الضمير  
مضمر ومع الضمير الكاف لانه مفصّل في الضمير  
مضمر ومع الضمير الكاف لانه مفصّل في الضمير

المفصّل والمنصوب والمنصوب والمنصوب  
والجهد المنصوب اما المرفوع المنصوب ذكرها  
قد في  
لما فرغ من الصناعات البارزات في الازواج شيع في بيان  
المستترت فيها فقال فالمرفوع عيبه انه اهدى  
فإنه خاصة حال من فاعل يستتر الآتي او من المبتدأ على  
قول واتاه للثابت اي ملائمة خاصة وقيل للظروف  
التي تدعى لانه للبيعة الخاصة مصدر كالعاقبة والقدرة  
خصوصا وبالجملة معترضا يمكن كون هذه الجملة حالا  
يقدر بها خصوصها زينة زاده  
وهي صرحت وصربت وضربت وضربت لان كل واحد  
من هذه الاربعة موصوغة لعنى مستقل  
وغيره كونه كالجزم في المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل  
ظاهرا لان المنفصل من الشيء لا يكون كالجزء منه واما  
في المنصوب المنفصل والجزم المنفصل فلان اتصالهما ليس  
يقوى فلا يقدرا الجزئية بخلاف المرفوع المنصوب فانه شديدا  
الاتصال فيه عوض اهدى شرح كافية  
لانها لا يستتر اذا مبتدأ بعده عدة الاستنار فيها لانها  
دلالة الفعل على المستتر مع عرض الاختصاص وذلك الدلالة  
انما يتحقق فيما يكون الجزء من الفعل عاقبة  
اعلم ان اصلا الصناعات المنصوبة المستتر لانها اخصر من المنصوب  
البارز عند خوف التبس بالاستنار وكذا اخصر من  
المنفصل ثم المنفصل عند تقديره بالاتصال فلا يقال صرحت  
انما لان صرحت مثله معنى واخصر منه لفظا وهو  
سطر الخاصة ضد العامة قاموس

لا يفاضل مركب من ثلثة معان وهو احدت والزمان  
والنسبة الى فاعلها والمخاطب على الضمير المعين جزء منه  
والفاعل المعين لبيبان الجزئية لكنه نسبة بالجزء الى ابي  
عنه لشدة الاتصال بالعامل

بل استنار الفاعل ليس المستتر من  
مفعول الصوت والحرف ولا ادنى من مفعول  
وقد فعل التصريح بما فعله وفي اسرار الاضال مطلقا  
الاستنار

استنار الفاعل فالفعل كالتجدي في آخر الكلمة المشبهة  
مفعول مجزوا بيان الاستنار فكان قد ادرك المفعول  
شيء ويكون ففان في دليل على ما في الترجيح ولكن هذا  
الاستنار ليس في جميع الصيغ بل في (الفعل الماضي للغائب)  
الواحد المذكور اذ لم يكن مستندا الى الظاهر نحو زيد ضرب  
المؤنثة (الغائبة) اذ لم يكن مستندا الى الظاهر نحو زيد ضربت  
فان البناء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والاولم تختم مع الفاعل  
الظاهر في نحو ضربت هند (وفي الفعل انضاج للتكلم مطلقا)  
سواء كان متنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو ضربت  
ونضرت (او للواحد المذكور الخاطئة) نحو ضربت واضربت (ولوا  
الغائب والغائبة) اذ لم يكونا مستدين الى الظاهر نحو زيد يضرب  
هند تضرب (وفي الصفة مطلقا) سواء كان اسم فاعل او مفعول او  
صفة مشبهة او افعال التفضيل وسواء كان مفردا او متنى او مجموعا مذكرا  
او مؤنثا اذ لم يكن مستندا الى الظاهر صوابا فانه الزيدان كقولك زيد  
ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والمهندان ضاربتان والزيدون  
ضاربون والمهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في  
ضاربون ضميرين لانهما يقبلان بناء في الضرب والواو والالف لا ضمير  
عن حالها الا ان تغير عاملها او العامل معها ليس عاملا في الضمير

مفعول الصوت والحرف ولا ادنى من مفعول  
وقد فعل التصريح بما فعله وفي اسرار الاضال مطلقا  
الاستنار

استنار الفاعل فالفعل كالتجدي في آخر الكلمة المشبهة  
مفعول مجزوا بيان الاستنار فكان قد ادرك المفعول  
شيء ويكون ففان في دليل على ما في الترجيح ولكن هذا  
الاستنار ليس في جميع الصيغ بل في (الفعل الماضي للغائب)  
الواحد المذكور اذ لم يكن مستندا الى الظاهر نحو زيد ضرب  
المؤنثة (الغائبة) اذ لم يكن مستندا الى الظاهر نحو زيد ضربت  
فان البناء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والاولم تختم مع الفاعل  
الظاهر في نحو ضربت هند (وفي الفعل انضاج للتكلم مطلقا)  
سواء كان متنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو ضربت  
ونضرت (او للواحد المذكور الخاطئة) نحو ضربت واضربت (ولوا  
الغائب والغائبة) اذ لم يكونا مستدين الى الظاهر نحو زيد يضرب  
هند تضرب (وفي الصفة مطلقا) سواء كان اسم فاعل او مفعول او  
صفة مشبهة او افعال التفضيل وسواء كان مفردا او متنى او مجموعا مذكرا  
او مؤنثا اذ لم يكن مستندا الى الظاهر صوابا فانه الزيدان كقولك زيد  
ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والمهندان ضاربتان والزيدون  
ضاربون والمهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في  
ضاربون ضميرين لانهما يقبلان بناء في الضرب والواو والالف لا ضمير  
عن حالها الا ان تغير عاملها او العامل معها ليس عاملا في الضمير

قوله ذالم يكن مستندا لاحد الا انه لا يقيد لان الكلام  
في بيان استنار المرفوع المقصود حينما كان ولا يكون  
في المستند الى الظاهر عظام  
انما فعل  
لغيره دلت من هوله من الهوة الدالة على المعزوه  
والنون الدالة على حسا الاربعة المثنى والمجوع مذكرا  
كان او مؤنثا تأمل وضع صيغتين على ستة معان  
اي سواء كان التكلم واحدا ومع التبر عصا الكافية  
وفيه اختلاف كثيرة فارجع الى العرب  
دونه الخاطئة والخاططين ولا تخططين والخاطيات لفتح  
الانثاس للمعزود متوسط  
وعلة الاستنار ما مر في التكلم فانه فعلها سب وجود  
القران الدالة على الانذار عن حرفها معاصرة استغنى  
عن الامازان قلت لم يستقر في مخاطبة المضارع على الاسم  
ومثنية غائبه وغائبه ومخاطبه ومخاطبه وجمعها  
مع وجود هذه العلة في التكلم قلت تأثير العلة يوقف على  
عدم اللام في كل هذه مانع من الاستنار وهو محمول  
لانثاس على ذلك التقدير اما في مخاطبة فلان الاستنار  
فلا يتخلوا ما ان يصير حركة الآخر لفتح او لا فان لم يعتبر  
بالتيسر ابيح المؤنث ولا فيما لوكد بالنون الثقيلة في  
الصورة وان كان يفتبس ضمها وكذا في الجمع المؤنث  
عاقبة تخرج الكافية

قوله ذالم يكن مستندا لاحد الا انه لا يقيد لان الكلام  
في بيان استنار المرفوع المقصود حينما كان ولا يكون  
في المستند الى الظاهر عظام  
انما فعل  
لغيره دلت من هوله من الهوة الدالة على المعزوه  
والنون الدالة على حسا الاربعة المثنى والمجوع مذكرا  
كان او مؤنثا تأمل وضع صيغتين على ستة معان  
اي سواء كان التكلم واحدا ومع التبر عصا الكافية  
وفيه اختلاف كثيرة فارجع الى العرب  
دونه الخاطئة والخاططين ولا تخططين والخاطيات لفتح  
الانثاس للمعزود متوسط  
وعلة الاستنار ما مر في التكلم فانه فعلها سب وجود  
القران الدالة على الانذار عن حرفها معاصرة استغنى  
عن الامازان قلت لم يستقر في مخاطبة المضارع على الاسم  
ومثنية غائبه وغائبه ومخاطبه ومخاطبه وجمعها  
مع وجود هذه العلة في التكلم قلت تأثير العلة يوقف على  
عدم اللام في كل هذه مانع من الاستنار وهو محمول  
لانثاس على ذلك التقدير اما في مخاطبة فلان الاستنار  
فلا يتخلوا ما ان يصير حركة الآخر لفتح او لا فان لم يعتبر  
بالتيسر ابيح المؤنث ولا فيما لوكد بالنون الثقيلة في  
الصورة وان كان يفتبس ضمها وكذا في الجمع المؤنث  
عاقبة تخرج الكافية

عاقبة تخرج الكافية  
عاقبة تخرج الكافية  
عاقبة تخرج الكافية  
عاقبة تخرج الكافية  
عاقبة تخرج الكافية  
عاقبة تخرج الكافية  
عاقبة تخرج الكافية  
عاقبة تخرج الكافية  
عاقبة تخرج الكافية  
عاقبة تخرج الكافية

عاقبة تخرج الكافية  
عاقبة تخرج الكافية  
عاقبة تخرج الكافية  
عاقبة تخرج الكافية  
عاقبة تخرج الكافية  
عاقبة تخرج الكافية  
عاقبة تخرج الكافية  
عاقبة تخرج الكافية  
عاقبة تخرج الكافية  
عاقبة تخرج الكافية

عاقبة تخرج الكافية  
عاقبة تخرج الكافية  
عاقبة تخرج الكافية  
عاقبة تخرج الكافية  
عاقبة تخرج الكافية  
عاقبة تخرج الكافية  
عاقبة تخرج الكافية  
عاقبة تخرج الكافية  
عاقبة تخرج الكافية  
عاقبة تخرج الكافية





قد كان لا انفصال بين عدل عن الظاهر والعدل  
الخلافا للظاهر من نسبة على المراد خلاف الظاهر والعدل  
فلا حاجة الى العدل والظاهر لا يبدل عن الظاهر لا يمكنه التمكنه  
ولا حاجة الى العدل والظاهر لا يبدل عن الظاهر لا يمكنه التمكنه

بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد  
بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد  
بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد

بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد  
بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد  
بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد

بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد  
بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد  
بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد

فانه لو قيل زيد عمرو بن زيد والضمير على السامع ان الضارب زيد وعمرو  
بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد  
بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد  
بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد

فانه لو قيل زيد عمرو بن زيد والضمير على السامع ان الضارب زيد وعمرو  
بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد  
بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد  
بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد

فانه لو قيل زيد عمرو بن زيد والضمير على السامع ان الضارب زيد وعمرو  
بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد  
بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد  
بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد

فانه لو قيل زيد عمرو بن زيد والضمير على السامع ان الضارب زيد وعمرو  
بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد  
بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد  
بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد

فانه لو قيل زيد عمرو بن زيد والضمير على السامع ان الضارب زيد وعمرو  
بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد  
بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد  
بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد

بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد  
بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد  
بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد

بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد  
بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد  
بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد

بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد  
بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد  
بأن كل ما يجيء معتقداً وغير المعتاد



فان قلت ليس يلزم ذلك في مثل مرتبة واو زيد قلت  
 مع ان قلت في جميع الصور فليس الامر على ما قلت  
 لان اسمها ليس في الحقيقة فاعلم ان كان في قولك  
 فان قلت في جميع الصور فليس الامر على ما قلت  
 لان اسمها ليس في الحقيقة فاعلم ان كان في قولك

فان قلت ليس يلزم ذلك في مثل مرتبة واو زيد قلت  
 مع ان قلت في جميع الصور فليس الامر على ما قلت  
 لان اسمها ليس في الحقيقة فاعلم ان كان في قولك

اما على التقدير الاول فلا يلزم الترجيح في تقديم احد الثنتين على الاخر  
 لغرض في ادلة وجوب الاتصال  
 فيها هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني فلكل منهما تقدم  
 الاقصر على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة (مخا عطيته اياه) مثال  
 لما لم يكن احدهما اعرف لكونها ضميرين غائبين (او اعطيته اياه)  
 مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير الخطاب ولكن ما قدمته  
 (والمختار في خبر ايا كان) اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا  
 (الاتصال) كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبرا للثاني  
 فيجب ان يكون خبرا للمتدأ ضميرا مستقلا لان عامله معنوي ويجوز  
 ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنت لانه شبهه بالمفعول  
 وضمير المفعول في مثل خبرته واجب الاتصال فوشبهه بالمفعول  
 لم يكن واجبا للاتصال فلا قل من ان يكون جازرا للاتصال لكن الاتصال  
 مختارا لان رعاية الاصل والى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر  
 في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا متدأ  
 محذوف الخبر تقول (لولا انما لولا احرفا) يعني لولا انت لولا انما لولانتم  
 لولا انت لولا انما لولانتم لولا هو لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها  
 لولان لولا انما لولانتم وكان الاقوى ما سبق ان يقول لولا انما  
 لولانتم الى آخرها لكن خبر الاقوى ليس على انه ليس خبرا وركب

فان قلت ليس يلزم ذلك في مثل مرتبة واو زيد قلت  
 مع ان قلت في جميع الصور فليس الامر على ما قلت  
 لان اسمها ليس في الحقيقة فاعلم ان كان في قولك

فان قلت ليس يلزم ذلك في مثل مرتبة واو زيد قلت  
 مع ان قلت في جميع الصور فليس الامر على ما قلت  
 لان اسمها ليس في الحقيقة فاعلم ان كان في قولك

فان قلت ليس يلزم ذلك في مثل مرتبة واو زيد قلت  
 مع ان قلت في جميع الصور فليس الامر على ما قلت  
 لان اسمها ليس في الحقيقة فاعلم ان كان في قولك

فان قلت ليس يلزم ذلك في مثل مرتبة واو زيد قلت  
 مع ان قلت في جميع الصور فليس الامر على ما قلت  
 لان اسمها ليس في الحقيقة فاعلم ان كان في قولك

فان قلت ليس يلزم ذلك في مثل مرتبة واو زيد قلت  
 مع ان قلت في جميع الصور فليس الامر على ما قلت  
 لان اسمها ليس في الحقيقة فاعلم ان كان في قولك

والصحة والاعتناء والاعتماد على ما ذكره من الامثلة والاشارة الى ما فيها من الحروف المشبهة بالالفعل في قولهم  
 والاعتماد على ما ذكره من الامثلة والاشارة الى ما فيها من الحروف المشبهة بالالفعل في قولهم  
 والاعتماد على ما ذكره من الامثلة والاشارة الى ما فيها من الحروف المشبهة بالالفعل في قولهم  
 والاعتماد على ما ذكره من الامثلة والاشارة الى ما فيها من الحروف المشبهة بالالفعل في قولهم  
 والاعتماد على ما ذكره من الامثلة والاشارة الى ما فيها من الحروف المشبهة بالالفعل في قولهم

وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير بالرفع بعد عسى كون ما بعده  
 الكلاوات اهـ - فيقولون عسى ان يكونوا من المؤمنين

فالعلاقول (عسىت الى اخرها) وفي بعض اللغات (لولاك و  
 عساك الى اخرها) فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير محذوف  
 مفعول به بعد عسىت كونه مبتدأ والقرآن (عسى ان يكونوا من المؤمنين)

وقم موقع الرفع فان ايضا ثم يفتح بعضها مفعول به كقولهم انا  
 كانه فانت في هذا المقام مع ان ضمير مرفوع وقع موقع المفعول به  
 سبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير محذوف وقع

المجرور فالاخفش يعرفه بما جهل ولا يستويبه في نفسه واما عساك  
 فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب وقع موقع الرفع ويستويبه الى ان عسى  
 محمول على ليل لتقاربهما في المعنى فهما ايضا الاخفش تصرف في الضمير

ويستويبه في العامل (وتوفي الوقت مع البناء) اي ببناء التكلم (لازمه في  
 الماضي اذا حقه ذلك البناء لنق آخر الماضي على الكسرة المنخضة بلا ملحق  
 هما خاتلمر ولهذا سميت تون الوقاية ضمير توني (و) كذلك تون الوقاية

لازمة (في المضارع) لكن لا مطلقا بل حال كونه (مخرا عن تون الاعراض  
 اي عن تونجي الاعراض نحو ضمير توني لنق آخر المضارع ايضا عن تلك  
 الكسرة بخلاف كسرة ضمير تون النهي الوسط حكما وبخلاف كسرة تون  
 الذين كسروا وقبل نحو اخر وقتان (وانت مع التون) الاعرابية الكاسية

(فيه) اي في المضارع (و) مع (لذن ولد واخوانها) يعني ان كان  
 الاعرابية الكاسية

وعسى بمعنى لعل الذي يحذف المشبهة بالفعل فيفتنى  
 اسما وخبرها كملع محمد ربح ربحي زاده

لان الضمير اذا لم يكن قبله فعلا فيكون مجرورا اما بالاضافة  
 اذا كانت هناك اسم مضاف واما بحرف الجر ان لم يكن  
 هناك اسم مضاف فتعين جعل لولا حرف جر متقدم

ويشكل عليه ان المار اذا لم يكن زادا فلا بد له من متعلق  
 ولا يتعلق في قولهم لاله ظاهره لا يصح تقديره واجب  
 بان حرف الجر اذا كانت لازمه والا لا وقد تعلقه  
 جوابا عن معنى لولاك هل كالتنى هلاك بوجودك  
 وقيل زاده من قيل بحسبك درهم ولا يحتاج الى متعلق  
 وجوبية هـ

ولكن الذين رحمان اما تجميع مذهب سبويه فلا  
 فيه تغيير او احدا وهو تغيير لما خلط المضمير بضمير  
 المضمير بعد ذلك سمع له فلا يلزم منه الا تغيير واحد نحو  
 المضمير بتعد ذلك فيها جار على القياس ومذهب الاخفش  
 يلزمه ان يكون قد عبرتني عشر لفظا من الاول لانه لم يكن  
 على ايقاع حرف فيه قياسا واما تجميع مذهب الاخفش  
 فان ايقاع بعض الضمائر كما كان بعضها شاذ كثيرا وكان

لا يكون تغيير عليها باعتبار ما يدخل عليه نادرا وضيف  
 لا يكون بعد الا في مثل لذن ماضي ويمكن ايضا ان  
 يقال انه الاخفش لا يلزم منه المذهب الا بتغيير واحد من اوله  
 الا وهو ايقاع الضمائر بعضها مكان بعض وتغييرات  
 اثني عشر بالتسمية شرح كافية

ثبت جله حرفه في التصرف فيما بعده والى من التصرف  
 في نفسه فهذه الاعيان تقدم مذهب الاخفش تحفظا  
 لان مصاحها الاطباع والاشفاق في اعراب جانيها وعسى  
 فيصيا الاسم ويحمل خبره مضارع البتة والقالب فيه ان  
 يكون مع ان لهما مع عسى وان تركه لوعامة لعل قائل  
 ويشترط ايضا تون العارلان العاردا كما يحفظ السقف على سقوطه  
 يحفظ ذلك التون اخر الكلمة عن الكسرة لانه

فان قلت فذوقا حروف فكما يصان الفعل عن اخ المجر  
 بشي ان يصان عنه الحرف ايضا قبل كسرة تون الوقاية ليست

وهذا هو قوله  
 والاعتماد على ما ذكره من الامثلة والاشارة الى ما فيها من الحروف المشبهة بالالفعل في قولهم  
 والاعتماد على ما ذكره من الامثلة والاشارة الى ما فيها من الحروف المشبهة بالالفعل في قولهم  
 والاعتماد على ما ذكره من الامثلة والاشارة الى ما فيها من الحروف المشبهة بالالفعل في قولهم  
 والاعتماد على ما ذكره من الامثلة والاشارة الى ما فيها من الحروف المشبهة بالالفعل في قولهم  
 والاعتماد على ما ذكره من الامثلة والاشارة الى ما فيها من الحروف المشبهة بالالفعل في قولهم

وهذا هو قوله  
 والاعتماد على ما ذكره من الامثلة والاشارة الى ما فيها من الحروف المشبهة بالالفعل في قولهم  
 والاعتماد على ما ذكره من الامثلة والاشارة الى ما فيها من الحروف المشبهة بالالفعل في قولهم  
 والاعتماد على ما ذكره من الامثلة والاشارة الى ما فيها من الحروف المشبهة بالالفعل في قولهم  
 والاعتماد على ما ذكره من الامثلة والاشارة الى ما فيها من الحروف المشبهة بالالفعل في قولهم  
 والاعتماد على ما ذكره من الامثلة والاشارة الى ما فيها من الحروف المشبهة بالالفعل في قولهم

وهذا هو قوله  
 والاعتماد على ما ذكره من الامثلة والاشارة الى ما فيها من الحروف المشبهة بالالفعل في قولهم  
 والاعتماد على ما ذكره من الامثلة والاشارة الى ما فيها من الحروف المشبهة بالالفعل في قولهم  
 والاعتماد على ما ذكره من الامثلة والاشارة الى ما فيها من الحروف المشبهة بالالفعل في قولهم  
 والاعتماد على ما ذكره من الامثلة والاشارة الى ما فيها من الحروف المشبهة بالالفعل في قولهم  
 والاعتماد على ما ذكره من الامثلة والاشارة الى ما فيها من الحروف المشبهة بالالفعل في قولهم

وذلك الحافظة في بعضها محافظة كما تألف  
بعضها محافظة سكونها كما تألف في غير لادن  
الادب في قوة اجتماع اربع نونات اذ ليس القاصد بيت  
الادب من الاحرف واحد عبد القصور

واما جواز الاثبات في السماع مع التون اجراء له على  
القياس المتقدم نظرا لان التون من تنبته فالظاهر  
اجتماع الحرف في السماع مع التون اجراء له على  
القياس المتقدم نظرا لان التون من تنبته فالظاهر

وهو اجتماع النونات كما في الاحوال التي فيها التون القصد  
كما فعله والموجب لعدم التون هو العمل على احوالها وهو  
الاصل فكاد الاثنان بالتون مختارا وجه الكبر  
اما جواز الاثبات فلكونها مشابهة للفعل وعده اجتماع  
النونات واما جواز الحذف فللعمل على اليقوت واما كون  
الاثبات مختارا فلان مشابهة لبت بالفضل فوجهها التاثير  
من مشابهة لآخرها لان الفصل اقوى من الحرف قال  
سبيون لا يحدف فيه الا لتزوية بخوفه كنية جابر  
اذ قال لبي اصاده وافقدت من مالي عاقبه وهتك  
وختا رابثا ان تدع جواز الحذف

ولكن وليت ولعل (مختار) بين الاثنان بنون الوقاية للحافظة على  
غير لبتنا ان يترك انت  
الحركات البنائية في غير لادن وعلى السكون في لادن وين تركها جرحا عن  
اجتماع النونات ولو جرحا كما في لعل تقرب اللام من النون في المخرج وتلا  
على احوالها كما في (مختار) حقوق نون الوقاية (في بيت) من بين  
احواتك لعدم ما ع في ذاتها والحمل على احوالها بخلاف الاصل (وفي  
من وعن وقد وقط) وها معنى حسب الحافظة على السكون الاثر  
الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس لبت (لعل)  
في الاختيار فالخيار فيها ترك النون لثقل الضعيف وكثرة الحروف  
(وتوسط بين البتدا والخريف العواصم) مثل زيدها القائم (وبعدها)  
اي بعد العواصم نحو كنت انت الرقيب (مستغفر فرجوع) ولم يقل ضمير فرجوع  
لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا مطابقا للبتدا (افرادا ونسبة  
وجما وتذكير وتانيثا وتكلما وخطبا وعبية) (ويسمى) هذا المرفوع  
(فصلا) وذلك التوسط (للفصل) ذلك المرفوع التوسط (بين نون) اي  
كون الخيرا في غيرها فيما يصلح لها ثم اتسعت فادخل فيما لا تسبقه وذلك  
عند اختلاف الاعراب وكون البتدا ضميرا وعبر ذلك بالحمل على صورة  
اللبس (وشروطه) اي شرط الفصلين ذلك المرفوع (ان يكون للضمير معرفة)  
لان الفصل لما يحتاج اليه فيها (واصل من كذا) لا يحتاج بالمعرفة الى اسم الاصل

فان قلت في قوة اجتماع اربع نونات اذ ليس القاصد بيت  
الادب من الاحرف واحد عبد القصور  
واما جواز الاثبات في السماع مع التون اجراء له على  
القياس المتقدم نظرا لان التون من تنبته فالظاهر  
اجتماع الحرف في السماع مع التون اجراء له على  
القياس المتقدم نظرا لان التون من تنبته فالظاهر

وقد يتوسط اي يدخل ويقع ولم يضمن مرفوع لمكان  
الاختلاف في كونه ضميرا فاوردته ما هو المتفق عليه ضد  
اكثر البصريين ان حرف استكارا لا اسم من الاعراب لفظا  
او مجلا وقالا تحلين انه اسم لا يحمل من الاعراب وقاله  
الكوفيون لم يحمل من الاعراب ثم قال كسائي لم يحمله بحسب  
ما بعده قال الفراء بحسب ما قبله وهذا الاختلاف نقله ابن  
هشام والزمي نقله خلاف ذلك فقال عند اكثر البصريين  
انه اسم وقال بعض البصريين انه حرف فانزوه جيبه الذين  
اي هذا الحرف على البتدا والخريف العواصم القظية وهي كانت  
وان وطننت واخواتها محمل

والحقيق ان المعنى والمحققين اختاروا جواز مع القرينة  
وهي هنا قوله بعدها عاقبة  
فان سبقت مرفوع ظاهرا فانه اختار مذهب الخليل ان يحذف  
على صورته الضمير اي لا يقان ان على اسم الضمير تحصام

فان كان جواز التوسط شرط شي لا مطلقا شرع له  
فان كان جواز التوسط شرط شي لا مطلقا شرع له  
فان كان جواز التوسط شرط شي لا مطلقا شرع له

فوق ذلك من ان العرب لا يعرفون الفرق بين قول  
الذي ذهب منه من الغيبة في قولهم لا يفهمون  
فوق ذلك من ان العرب لا يعرفون الفرق بين قول  
الذي ذهب منه من الغيبة في قولهم لا يفهمون  
فوق ذلك من ان العرب لا يعرفون الفرق بين قول  
الذي ذهب منه من الغيبة في قولهم لا يفهمون

فوق ذلك من ان العرب لا يعرفون الفرق بين قول  
الذي ذهب منه من الغيبة في قولهم لا يفهمون  
فوق ذلك من ان العرب لا يعرفون الفرق بين قول  
الذي ذهب منه من الغيبة في قولهم لا يفهمون  
فوق ذلك من ان العرب لا يعرفون الفرق بين قول  
الذي ذهب منه من الغيبة في قولهم لا يفهمون

بمنه وان لم يكن الجمل بمعنى الاستعمال على ما فسر والحق على ما  
التحقق واستدل العرب اسنادا حقيقيا فلا يصح هذا الاستدلال  
لان العرب لا يعرفون الغيبة  
وتابع هلته في محال التنبؤ معلوف على الضمير المنصوب  
في جملة هـ  
اراد الشارح ان يذكر العلامة التي يعرف بها جعله مبتدأ  
في قوله (فما صرف اي بقرى)  
اشارة الى نوع ما اورد في ما نحو اشياء احدثت من ان اللفظ قبل  
شئولا فانه فيه اذ الغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة  
تأنيب وجهه الدفاع ان هذا مقام انكار لان تقديم الضمير على  
مرجعه الذي هو الجملة غير محمود فاكد التقديم للفظ قبل  
الدخ الانكار ان يقال ليس المراد ويتقدم الجملة ضمير تأنيب  
حتى يبرز الحشو للبراز ويصح متقدما وهذا بحسب المنه  
احم من ان يكون ما قبل الجملة وقبل المفرد نحو وتيد صوتك  
فلان الجملة كما ينص جميع العومات فلا حشو ولا استدلاله  
كافي في سائر العومات والتخصيصات فكانه قال ويصح  
استقما على الجملة وتوجيه الدعوى

مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقصر على مثال افضل من بعد دخول العوامل  
بمعنى ان هو افضل من عمرو  
دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغناءها عن المثال لكن ثبتها (ولا  
موضع له) اعلم افضل من الاعراب (عند الجليل) لان عنده حرق على نحو  
الضمير وعند بعضهم اسم مفعول لا يفتقر اليه الاعراب ولا عامل لكن الجليل استبدل  
العامل بالاسم فذهب الى حرفيه (وبعض العرب جعله مبتدأ) اعلم استبدل  
بحكم الفاء بكونه مبتدأ ولا يعرف المبتدأ والخبر (وقامه جبر  
فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر الجملة حال او منصوب عطفا على ثاني  
مفعول الجملة واما خبره من العرب جعله مبتدأ ورفع ما بعده من مثل كانت  
الرفيت وعلت زيد هو المنطلق وفي بعض نسخ التي مبتدأ ما بعده خبره بدل  
الواو وحيد الرفع متعين (وسبقه فلان الجملة) وراي لفظ قبل التاكيد  
التقدم لان تقدمه الضمير على مرجعه غير محمود ولا يبدان يقال معنى الكلام  
ويصح متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب العوارض من ان يكون قبل الجملة  
اولا في ذلك فبه يقول قبل الجملة اعلم هذا الضمير من الكلام (مخبر عن  
يشير الى الشان) اذا كان مذكرا رعاية للطبقة لان الضمير جامع للجنس  
(و) ضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تأنيبه اذا كان العبه فيها  
مؤنثا ليحصل المناسبة (بمعنى) ذلك الضمير الغائب لاجلها (بالجملة  
المذكورة) (بعلم) اي بهذه الحكمة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله

فوق ذلك من ان العرب لا يعرفون الفرق بين قول  
الذي ذهب منه من الغيبة في قولهم لا يفهمون  
فوق ذلك من ان العرب لا يعرفون الفرق بين قول  
الذي ذهب منه من الغيبة في قولهم لا يفهمون  
فوق ذلك من ان العرب لا يعرفون الفرق بين قول  
الذي ذهب منه من الغيبة في قولهم لا يفهمون

فوق ذلك من ان العرب لا يعرفون الفرق بين قول  
الذي ذهب منه من الغيبة في قولهم لا يفهمون  
فوق ذلك من ان العرب لا يعرفون الفرق بين قول  
الذي ذهب منه من الغيبة في قولهم لا يفهمون  
فوق ذلك من ان العرب لا يعرفون الفرق بين قول  
الذي ذهب منه من الغيبة في قولهم لا يفهمون

الفرق بين ضمير الشأن وضمير الهمزة ان  
 ضمير الشأن يحتاج الى ما ينسب اليه ان  
 ضمير الهمزة لا يحتاج الى ما ينسب اليه ان  
 ضمير الشأن وضمير الهمزة قد يكونان معا  
 في الجملة الواحدة كما في قوله تعالى  
 فاعلم ان الله لا يفرق بين العباد الا بما  
 عملوا من صالح او قوله تعالى  
 ان الله لا يفرق بين العباد الا بما عملوا  
 من صالح

يسمى ضمير الشأن والقصة معترضة بيان للواقع ليس يدا خلا في بيان  
 القاعدة فانه لا دخل للشمية وهذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذا التسمية  
 او لا وايضا يلزم استدراك قوله بضمير الجملة بعده فعلى هذا لو لم يحل  
 المقدمه على ما ذكرنا استغنى القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم على ان  
 يكون هو مبتدأ راجعا الى الشأن وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه  
 انه ضمير عاقل بقوله قبل الجملة بضمير الجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى  
 الشأن لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كالتام  
 (ويكون ضمير الشأن والقصة متصلا ومتفصلا) واذا كان متصلا  
 يكون (مستترا وبارزا على حواله) فان كان عامله معنويا بان  
 كان مبتدأ كان متفصلا وان كان لفظيا بطل الاستتار والضمير في كان  
 مستترا وبارزا (مثل هو زيد قائم) مثال للتفصيل (وكان زيد قائم  
 مثال للتفصيل المستتر) وان زيد قائم مثال للتفصيل البارز (وخرق من  
 اللغز باضماره لا ينسب منسبا حال كونه متصوبا ضيق) اي جازم  
 مع ضيق بخلاف ما اذا كان مره عاقا فانه لا يجوز اتصاله بغيره اما جازم  
 فكونه على صورة التفصلات واما متصوبا فلا يجوز اتصاله بغيره  
 عليه لان الخبر كالمستقل مثال ان من دخل الكنيسة يوما بلغ من الجأزر  
 ونظباء (الامع ان المشوطة (اذا خضبت فانه) اي حذفت نباتا الاحبار

حيث وقع مبتدأ باعتبار قياس باب الضمائر عوضا  
 حيث وقع منصوبا سواء كان ناصبه فملا فخر لثنت  
 نيد قائم او حرفا كما في مثال اللقن فكون اتصاله  
 وانفصاله واستناره وبارزه على حسب آه عود  
 قوله فان كان عامله معنويا لم يأت بحق التفصيل  
 وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا وهو مرفوع  
 كان متصلا والا فان كان مره عاقل يكون مستترا  
 والا فبارزا **عصام**  
 وان لم يصلح بان كان العامل حرفا كقوله قال  
 وان لما قام عبدالله حاشية  
 وانما كان مستترا لوجوب استتكان الضمير المرفوع  
 المفرد الخائب في الفعل بلا فصل عاقبة  
 اعلم ان ضمير الشأن امر مرفوع او منصوب ولا يجوز  
 ان يكون مجرورا لانه مبتدأ اما لفظيا ومعنى اولانه  
 كناية عن الجملة عاقبة  
 بركة عمدة لاداء ليرجعها لاستقلال ما بعدها والا فلجبا  
 مع كون عمدة يضاف **عصام**  
 قوله اما جازم للمكونه هكذا قالوا وفيه ان يجوز  
 صورته التفصلات لا يصلح الحذف بل لابد له من قرينة  
 وجاز ان يقال قد ضمر القرينة على الحذف وعلى خصوصية  
 المحذوف اما على الحذف فمرفوع الجزم في ضوفا على كلام  
 ان من اشأ الناس هذا يا يوم القيمة المصودرة واما  
 على خصوصية المحذوف فلان حذفت اسم الحروف المشبهة  
 بالافعال لم يكن ضمير الشأن لم يحذف الا في المعر على ضعف  
 من انظر انما ضياء عبا لغفور

قوله ان من يدخل الكنيسة يخرج اكلان صيد الضمائر والبارز  
 في عمل الرفع بانها جازمة واسمها ضمير الشأن والمرفوع  
 من من يد خلا الكنيسة  
 قوله ان من يدخل الكنيسة يخرج اكلان صيد الضمائر والبارز  
 في عمل الرفع بانها جازمة واسمها ضمير الشأن والمرفوع  
 من من يد خلا الكنيسة  
 قوله ان من يدخل الكنيسة يخرج اكلان صيد الضمائر والبارز  
 في عمل الرفع بانها جازمة واسمها ضمير الشأن والمرفوع  
 من من يد خلا الكنيسة

ان الضمير المرفوع  
 لا يجوز ان يكون  
 مجرورا  
 لان  
 الضمير  
 المستتر  
 في  
 الجملة  
 الواحدة  
 لا  
 يجوز  
 ان  
 يكون  
 مبتدأ  
 او  
 خبر  
 او  
 مفعول  
 به  
 او  
 متعلق  
 او  
 جار  
 او  
 حرف  
 او  
 عطف  
 او  
 توكيد  
 او  
 استعارة  
 او  
 تشبيه  
 او  
 استعارة  
 او  
 تشبيه  
 او  
 استعارة  
 او  
 تشبيه

المشارية له ان الترتيب للظهور والخفاء في كل فرد  
لا للاغتراف والى وجهه تدبير الفطن الحكيم  
فان الضمان ليس ممنوعا بل هو  
المشار الى الاشارة تطبيقية  
الاسماء والاشارة باسماء  
الاشارة في الاشارة بالاشارة  
الاشارة في الاشارة بالاشارة  
الاشارة في الاشارة بالاشارة

ههنا مع كونه منصوباً (لازم) كقوله تعالى وأخبر عيسى أن محمد لله  
رب العالمين وذلك لأنه قد خُفِّتْ إن ولين لتقليها بالتشديد بالواقع  
فيها ويعد تخفيفها وجباً وإن الكسوة الخفية عاملة في المفهوم كما  
قال الله تعالى وإن كلاً لآئيل فيهم ولم يجز أن الفتوحه الخفية عاملة  
في مفوض مع أن الفتوحه اقوي منها بالفعل من الكسوة وهي اجدر  
بالعمل فاذا لم يجدوا عاملة في المفوض قد وعلمها في خبر الشان فلا  
يزيل الكسوة عليها مع انه اجدر به ولم يجوزوا اظهر ذلك الخبر فلا  
يفوت التخفيف المطلوب منها كما يدل عليه حذف النون وحكم اليزور  
حذف خبر الشان مع ان الفتوحه اذا خُفِّتْ أسماء الاشارة  
اي أسماء الاشارة العذوة من البنيات تحت الاصطلاح (ما وضع)  
اعاء أسماء وجميع كل واحد منها (مشاريه) اي المعنى مشاريه الاشارة  
حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها خفية في الاش  
الحسية فليرد خبر الغايات وامثاله فانها لا يشار الى معانيها اشارة  
ذهنية لاحسية ومثل ذلك ان الله ركب كمال الاشارة اليه حسية نحو  
على التوروا وما بنت اسمها بالحرف كما سبق (وهي) اي اسما والاشارة  
(ذا) حال كونها (للذكر) الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفعول  
من نسبة الخبر الى المتبادر (ولشاهه دان) رفعاً (ودين) نصباً وجراً اي دان

قوة اشارة حسية هي تخيل امتداد حاصل بين الخليل  
وما يصير غاية الاستداد وهي لا يكون الا المحسوس  
مشاهد - شعور  
فان اذا قلنا زيد هو قائم فهو موضوع للاشارة الى  
زيد لا لوجوده فالذهن لا الى زيد الموجود كما من  
المحسوس المشاهد عبده الله  
جواب سؤال مقدر تقديره ان قولك اسم الاشارة  
ما وضع المشارية اشارة حسية شعور من مثل ذلك  
الله ركب فانها ههنا للاشارة الالهة والاشارة الالهة  
لا يكون حسية بل ذهنية لانها لا يتصور الا المحسوس  
مشاهد والله تعالى نفسه منزّه عن ذلك فاجاب  
باعتبار المحسوس  
ذلك الدار الاخرة اشارة تعظيم قاسم من لقر القصر  
الظاهريان معنى التقليب يستلزم من الاشارة لفظاً جيد  
تنزيلاً بعد درجة المشارية ورفعة محلها منزلة السلفه  
كما في قوله تعالى الم ذلك الكتاب فان الاصل في اسما  
الاشارة ان يشار بها الى ما هو محسوس قريباً او بعيداً  
لان قد اشارت الى محسوس غير مشاهد الى ما يستحيل  
احساسه وتنزيلاً الاشارة العقلية منزلة الحسية  
وما نحن فيه من هذا القبيل مستجزاه  
اي على الجواز على الاستعارة المبرحة بان يشبه غير  
المحسوس بالمحسوس الشاهد في غاية الظهور ويطلق  
عليه لفظ موضوع للمحسوس مع  
لاختياجها في وضعها الهاميين به من قرينة الاشارة  
وامالان ومنها بالامالة وضع الحروف في البعض  
مخوذاً كما تم حل عليها البعاني عوض

المشارية له ان الترتيب للظهور والخفاء في كل فرد  
لا للاغتراف والى وجهه تدبير الفطن الحكيم  
فان الضمان ليس ممنوعا بل هو  
المشار الى الاشارة تطبيقية  
الاسماء والاشارة باسماء  
الاشارة في الاشارة بالاشارة  
الاشارة في الاشارة بالاشارة  
الاشارة في الاشارة بالاشارة

المشارية له ان الترتيب للظهور والخفاء في كل فرد  
لا للاغتراف والى وجهه تدبير الفطن الحكيم  
فان الضمان ليس ممنوعا بل هو  
المشار الى الاشارة تطبيقية  
الاسماء والاشارة باسماء  
الاشارة في الاشارة بالاشارة  
الاشارة في الاشارة بالاشارة  
الاشارة في الاشارة بالاشارة

المشارية له ان الترتيب للظهور والخفاء في كل فرد  
لا للاغتراف والى وجهه تدبير الفطن الحكيم  
فان الضمان ليس ممنوعا بل هو  
المشار الى الاشارة تطبيقية  
الاسماء والاشارة باسماء  
الاشارة في الاشارة بالاشارة  
الاشارة في الاشارة بالاشارة  
الاشارة في الاشارة بالاشارة



فعل على صاحب وهو ان مع انه لا يتغير عليه في غيره  
 لا على غيره فيكون اقرب الى التعديل من غيره  
 قوله ففعل هو مبتدأ وقوله ذاك مع ما عطف عليه  
 مقبلا على واحد منها بجاء خبره وبفتحة العطف  
 على التعليل في بيان حاله وانما عطف عليه  
 على التعليل في بيان حاله وانما عطف عليه  
 قوله ففعل هو مبتدأ وقوله ذاك مع ما عطف عليه  
 مقبلا على واحد منها بجاء خبره وبفتحة العطف  
 على التعليل في بيان حاله وانما عطف عليه

وزن حال كونها المتى المذكور يكون الضمير اقرب الى مرجع وعلى هذا الوجه  
 في التراكب الثلاثة الباقية فقولهم مبتدأ وقوله ذاك مع ما عطف عليه  
 كقول واحد منها بجاء خبره ويجوز في بعض النسخ ان في جميع الاحوال الرفع  
 والنصب ومنه قولهم (ان هذا ان يساخران على احد الوجهين ولو شئت  
 الواحدة) (تا) قيل في الاصل لاجل الموت الواحدة لانه ان من منها الايهي  
 (وزي) وقيل في الاصل لكونها ازيد من المذكور فينبغي ان ناسبا وقيل في الاصل  
 والقران الباقية التي قدمت على سائرهما في الرفع (وق) بقول الافراء (وزي) بقول  
 الاقرب اليها (غير) وقيل في الرفع (وتى) في (وتى) وقيل في الرفع (وتى) في (وتى)

فعل على صاحب وهو ان مع انه لا يتغير عليه في غيره  
 لا على غيره فيكون اقرب الى التعديل من غيره  
 قوله ففعل هو مبتدأ وقوله ذاك مع ما عطف عليه  
 مقبلا على واحد منها بجاء خبره وبفتحة العطف  
 على التعليل في بيان حاله وانما عطف عليه  
 قوله ففعل هو مبتدأ وقوله ذاك مع ما عطف عليه  
 مقبلا على واحد منها بجاء خبره وبفتحة العطف  
 على التعليل في بيان حاله وانما عطف عليه

فعل على صاحب وهو ان مع انه لا يتغير عليه في غيره  
 لا على غيره فيكون اقرب الى التعديل من غيره  
 قوله ففعل هو مبتدأ وقوله ذاك مع ما عطف عليه  
 مقبلا على واحد منها بجاء خبره وبفتحة العطف  
 على التعليل في بيان حاله وانما عطف عليه

فعل على صاحب وهو ان مع انه لا يتغير عليه في غيره  
 لا على غيره فيكون اقرب الى التعديل من غيره  
 قوله ففعل هو مبتدأ وقوله ذاك مع ما عطف عليه  
 مقبلا على واحد منها بجاء خبره وبفتحة العطف  
 على التعليل في بيان حاله وانما عطف عليه

فعل على صاحب وهو ان مع انه لا يتغير عليه في غيره  
 لا على غيره فيكون اقرب الى التعديل من غيره  
 قوله ففعل هو مبتدأ وقوله ذاك مع ما عطف عليه  
 مقبلا على واحد منها بجاء خبره وبفتحة العطف  
 على التعليل في بيان حاله وانما عطف عليه

فعل على صاحب وهو ان مع انه لا يتغير عليه في غيره  
 لا على غيره فيكون اقرب الى التعديل من غيره  
 قوله ففعل هو مبتدأ وقوله ذاك مع ما عطف عليه  
 مقبلا على واحد منها بجاء خبره وبفتحة العطف  
 على التعليل في بيان حاله وانما عطف عليه

فعل على صاحب وهو ان مع انه لا يتغير عليه في غيره  
 لا على غيره فيكون اقرب الى التعديل من غيره  
 قوله ففعل هو مبتدأ وقوله ذاك مع ما عطف عليه  
 مقبلا على واحد منها بجاء خبره وبفتحة العطف  
 على التعليل في بيان حاله وانما عطف عليه

والدليل على معرفتنا استماع وقوع الظاهر موقوف وفيه ان  
 فيها مقادير كذا وفيه انه وجد فيه وليا الا سيده وهو  
 الاستناد اليه فكان الاسم وانما مقومها حكما  
 فان قلت لم لا يجوز ان يكون فيها قلت لانها لو كانت كذلك  
 اما ينبغي وقوعه في مقومها لانها لو كانت كذلك  
 و كان ذلك لا يجوز ان يكون فيها قلت لانها لو كانت كذلك  
 المعروف ممنوع  
 غايبا محذرة الا ان يكون في مقومها حكما  
 لا ينافي في المقادير كذا وفيه انه وجد فيه وليا الا سيده وهو  
 المقادير كذا وفيه انه وجد فيه وليا الا سيده وهو

اي مقام ضربت نيدا مثال لما لا يتبع وفيه موقوف  
 الكاف

(ويصل بها) اي باواخر اسماء الاشارة (حرف الخطاب) وهو الكاف  
 تنبها على حال الخطاب من الافراد والتنشئة ولجميع والتذكير والتأنيث  
 واما جعلت هذه الكاف حرفا للاستماع ووقع الظاهر موقومها ولو كانت  
 اسمالم يتبع ذلك مثل مهربك ومهربك (وهي) اي حرف الخطاب  
 (خمس) والقياس في خمس اليه واشترطه خطاب الاثنى فيجب الي  
 خمسة مضمورية (في خمسة) من انواع اسماء الاشارة يعني المرفوع للذكر  
 والمؤنث ومشتاها وهما ستة ازا جهة الخمسة لا اشتراكا  
 واما قلنا من انواع اسماء الاشارة لا ازاواذ المفرد للمؤنث ترتب اليه  
 (فيكون) اي الحاصل من الضرب (خمس وعشرين وهي) اي تلك الخمسة  
 والعشرون (ذال الذي اكن) يعني ذلك اذا اشترت الي مذكروها طنت  
 مذكرا واذ انا اذا اشترت الي مذكروها طنت مذكورين واذ انا اذا اشترت  
 الي مذكروها طنت مذكورين (و) على هذا القياس (ذالك) وذيالك  
 اذا اشترت الي مذكورين وخطاطبت مذكرا (ذال الذي اكن) وذيالك  
 الي مذكورين وخطاطبت مؤنثات (وكذلك العالقي) يعني اي انا اكن وذيالك  
 الي يتيك وذيالك وذيالك الي تانكن وذيالك بالمد واولية الضمير  
 ال اولئك واوليكن واما زيد فقد اوردته الزمخشري والمالكي وفي الصحاح  
 لا تفرق بك فان خطاها (ويقارذ العرب) وذلك للبعيد وذلك للتوسط

واسماء الاشارة خمسة على ما مر وما في قوله وفيه  
 ففي معنى تا فيمد كلها لفظا واحدا ويصل خمسة  
 الخطا يصل على كل من خمسة الاشارة فيكون خمسة  
 وعشرون مثلا لا محذور

في اللفظ لا اشتراك تشبه المذكور والمؤنث هو ك  
 بالفتح وكه بالكسر عاقبة

ذكر العدد لا اعتبارا لتذكر تميزها اي حروف الخطاب  
 وفيه درالمس حيث اشار الي تانيث لفظ الحرف  
 معوله هي والى تذكيره بتعوله خمسة وما في شرح  
 العصام من ان المؤنث حرف الجراء لان لفظ الحرف  
 ليس كما ينبغي على انه مخالف لما قاله في المحاشية  
 فلا تعقل متعرب

لفظا لسة وثلثين معنى لان العان ستة في ستة واللائحة  
 خمسة وخمسة مجعولان

وأيضا يقال كذلك للناسية بين قوله المسافة وقوله المرفوف  
 وكثرة الحروف وكثرة المسافات

لما شرح في بيان الضرب بين تلك الاسماء في الاستماع  
 فقال يقاراه هتده

يعني قال الضميرين الفرق بين ذا وذر وذلك ان ذا اشارة  
 الى الحاضر وذر اشارة الى الغائب ليس بعيد وذلك  
 اشارة الى بعيد وهذا ما وضعه العوامع وكذلك كسر  
 اللام في ذلك لانه لو فتح لاشبهت بلام لك فانه لو قال  
 لك بفتح اللام يظن السامع ان معناه هذا الشك لا يجوز

والدليل على معرفتنا استماع وقوع الظاهر موقوف وفيه ان  
 فيها مقادير كذا وفيه انه وجد فيه وليا الا سيده وهو  
 الاستناد اليه فكان الاسم وانما مقومها حكما  
 فان قلت لم لا يجوز ان يكون فيها قلت لانها لو كانت كذلك  
 اما ينبغي وقوعه في مقومها لانها لو كانت كذلك  
 و كان ذلك لا يجوز ان يكون فيها قلت لانها لو كانت كذلك  
 المعروف ممنوع  
 غايبا محذرة الا ان يكون في مقومها حكما  
 لا ينافي في المقادير كذا وفيه انه وجد فيه وليا الا سيده وهو  
 المقادير كذا وفيه انه وجد فيه وليا الا سيده وهو

اي مقام ضربت نيدا مثال لما لا يتبع وفيه موقوف  
 الكاف  
 واسماء الاشارة خمسة على ما مر وما في قوله وفيه  
 ففي معنى تا فيمد كلها لفظا واحدا ويصل خمسة  
 الخطا يصل على كل من خمسة الاشارة فيكون خمسة  
 وعشرون مثلا لا محذور  
 في اللفظ لا اشتراك تشبه المذكور والمؤنث هو ك  
 بالفتح وكه بالكسر عاقبة  
 ذكر العدد لا اعتبارا لتذكر تميزها اي حروف الخطاب  
 وفيه درالمس حيث اشار الي تانيث لفظ الحرف  
 معوله هي والى تذكيره بتعوله خمسة وما في شرح  
 العصام من ان المؤنث حرف الجراء لان لفظ الحرف  
 ليس كما ينبغي على انه مخالف لما قاله في المحاشية  
 فلا تعقل متعرب  
 لفظا لسة وثلثين معنى لان العان ستة في ستة واللائحة  
 خمسة وخمسة مجعولان  
 وأيضا يقال كذلك للناسية بين قوله المسافة وقوله المرفوف  
 وكثرة الحروف وكثرة المسافات  
 لما شرح في بيان الضرب بين تلك الاسماء في الاستماع  
 فقال يقاراه هتده  
 يعني قال الضميرين الفرق بين ذا وذر وذلك ان ذا اشارة  
 الى الحاضر وذر اشارة الى الغائب ليس بعيد وذلك  
 اشارة الى بعيد وهذا ما وضعه العوامع وكذلك كسر  
 اللام في ذلك لانه لو فتح لاشبهت بلام لك فانه لو قال  
 لك بفتح اللام يظن السامع ان معناه هذا الشك لا يجوز

وقد يستعمل ذلك في موضع ذكركم كقولهم تعالى (ذالك)  
 وقد يستعمل ذلك في موضع ذكركم كقولهم تعالى (ذالك)  
 وقد يستعمل ذلك في موضع ذكركم كقولهم تعالى (ذالك)  
 وقد يستعمل ذلك في موضع ذكركم كقولهم تعالى (ذالك)  
 وقد يستعمل ذلك في موضع ذكركم كقولهم تعالى (ذالك)

في بيان عارة للمع في بيان الساكن هو كذا  
في بيان عارة للمع في بيان الساكن هو كذا  
في بيان عارة للمع في بيان الساكن هو كذا

قال ابن السكيت في بيان عارة للمع في بيان الساكن هو كذا  
في بيان عارة للمع في بيان الساكن هو كذا  
في بيان عارة للمع في بيان الساكن هو كذا

في بيان عارة للمع في بيان الساكن هو كذا  
في بيان عارة للمع في بيان الساكن هو كذا  
في بيان عارة للمع في بيان الساكن هو كذا

وأخر المتوسط لان المتوسط لا يتحقق إلا بعد تحقق الطرفين ولما رأى  
المعركة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الأخرين منها  
لم يتخذ هذا الفرق مذهباً وأجابه إلى غيره فقال (وقال وتلك وذلك)  
وتأني (حال كونها من الأخرين) (مشددتين وأولاً) (تالاهم)  
أي هذه الكلمات الأربع (مثل) (ذلك) (فإفادته) (بالمعنى)  
ان يجعل ذلك إشارة إلى كلمة ذلك المذكور سابقاً وأما تأني وذلك  
وتأني تخففتين وأولاً تغير الألف في المتوسط ومما هو المتوسط بعد  
حذف حرف الخطاب منه للقريب (وأما عه وهنأ) بفتح الهاء وتخفيف  
النون (وهنأ) بفتح الهاء وتشديد النون وهو الأكثر وجا نكسر الهاء  
وتخفيف النون أيضاً (فيلكان) الحقيقي الحسي (خاصة) لا يستعمل  
في غيره إلا بسبب التشبيه وإما عاها من أسماء الإشارة  
فقد يستعمل في المكان وغیره بفتح الموصول في أي الموصول للمعولة  
من البنيات في اصطلاح النحاة (مما لا يتم جزأ) أي اسم لا يتم من حيث  
جزئية يعني لا يكون جزءاً تاماً ما ان كان جزءاً متميزاً أو لا يصير جزءاً تاماً  
ان كان يتم من الأفعال لتأنيصه والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في  
كونه جزءاً أو لا يحتاج إلى التركيب أو لا في انضمام آخر معه كالمستدأ  
ولغيره والفعل والمفعول وغيره وإنما في كون جزءاً تاماً لا جزأ مطلقاً

أن يعلق بالمتوسط  
وتلك المتوسط  
في بيان عارة للمع في بيان الساكن هو كذا  
في بيان عارة للمع في بيان الساكن هو كذا  
في بيان عارة للمع في بيان الساكن هو كذا

غير متدأ وهو تلك مع ما عطف عليه فالمعنى أنه مؤدأ  
كله من مثل ذلك في أن يكون للبعيد عوض  
لان ما عداه غير صالح لذلك اذ ليس فيما ذكره زيادات  
الاف في ذلك لا ترى  
لما كان المفهوم منها مقبولاً لاستعمال القريب  
والمستوسط اصباح المالتعين ثم شرح في بيان قاعدة  
حاله من فاعلا الطرف المستقر ومفعوله مطلق أي محصور  
خصوصاً ذكرت للتأكيد لا ترى  
نحوها تلك الولاية له المعنى أي في ذلك الزمان كون  
هنا شيئاً ربه إلى المكان القريب وهناك في المتوسط وفيه  
وهنا مستددة وهناك إلى البعيد  
وبينها وبين ما عداها فرق آخر اذا استعملت في المكان هو  
ان هذه الالفاظ لا يكون الاظرفا والمستعمل معاً عاها  
لا يلزم ان يكون ظرفاً استقرائياً  
على الاستعانة بالمكان سواء كان ذلك الغير زماناً كقول  
قال هنالك الولاية او مكاناً كقول الفقهاء مواقيت  
الاجراء أي مواضعها لا ترى  
اعلان الموصول نوعان اسم كاذي وحرف كان ويشترط  
وجود العائد إلى الموصول من الصلة في النوع الاول  
دون الثاني  
حاله من فاعل يصير لاصفة كما توهمها الجاهة تأمل  
وأما قال جزأ ولم يقل اسماً كما قال بعض لان احتياج الوصل  
إلى الصلات لا للاسمية لانها أسماء بدونها فان قلت كيف  
تكون أسماء وهن صحتا عاها لا غير وهذه الحاجة من  
خواص المروف قلت هذه الحاجة ليست بالوضع فإجابة  
الحروف في متعلقها مشروطة في الوضع وحاجة الموصول  
إلى الصلات عارضية غير مشروطة بالوضع تجدها في  
والوجه المفضل

في بيان عارة للمع في بيان الساكن هو كذا  
في بيان عارة للمع في بيان الساكن هو كذا  
في بيان عارة للمع في بيان الساكن هو كذا

في بيان عارة للمع في بيان الساكن هو كذا  
في بيان عارة للمع في بيان الساكن هو كذا  
في بيان عارة للمع في بيان الساكن هو كذا

في بيان عارة للمع في بيان الساكن هو كذا  
في بيان عارة للمع في بيان الساكن هو كذا  
في بيان عارة للمع في بيان الساكن هو كذا

قوله ولقائمه لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط للاسماء الشرطية نحو من ضربته اشترى الى غير ذلك لان قول من في قولنا من ضرب مفعول ضرب فهو جزء بدون جملة وهذا عرف ان من قال بل يجب ان يجعل الصلة على الاصطلاحى والا ليرضى المدعى الشرطية قد سماها سهواً بيننا عصاة

قوله ولقائمه لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط للاسماء الشرطية نحو من ضربته اشترى الى غير ذلك لان قول من في قولنا من ضرب مفعول ضرب فهو جزء بدون جملة وهذا عرف ان من قال بل يجب ان يجعل الصلة على الاصطلاحى والا ليرضى المدعى الشرطية قد سماها سهواً بيننا عصاة

قوله ولقائمه لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط للاسماء الشرطية نحو من ضربته اشترى الى غير ذلك لان قول من في قولنا من ضرب مفعول ضرب فهو جزء بدون جملة وهذا عرف ان من قال بل يجب ان يجعل الصلة على الاصطلاحى والا ليرضى المدعى الشرطية قد سماها سهواً بيننا عصاة

لانه اذا كان مجموع الوصول والصلة جزءاً من المركب يكون الوصول معرفة في معرفة ما هو الوصول في ان تعريفه معرفة الوصول

وجهه ايضا جزءاً لكن لا جزاء ما اوليا بالصلة وعائداً والمراد بالصلة معناها العنوي لا الاصطلاحى فان الاصطلاحى عبارة عن جملة مذكورة بعد الوصول مشتقة على ضمير عائداً اليه فمعرفة موقوفة على معرفة الوصول فلو عرف الوصول بما هو الورد والقرينة على المراد بها معناها العنوي لا الاصطلاحى في قولنا قد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحى لكان هذا القول مسترداً لانه لا يخرج مثلاً من تحت ولو لم يكن لانهما تحت جملة والى كقولنا من ضربته اشترى فانها لا يخرج من تحت جملة الاصطلاحية ولقائمه ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يوقف معرفته على معرفة الوصول ان يقال الصلة جملة متصلة كما سمى لانه جزءاً اجمع هذه الجملة المشتقة على عائداً اليه فعل هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحى ولا يلزم الدور وذكرنا العائد مع انه ما خرج في مفهوم الصلة الاصطلاحية نخرج بما علم ضمناً مبالغة في الاجترار عن مثل اذ وحيت ولما كانت الصلة بمعنىها اعم حسب المفهوم من ان تكون خبرية او غير خبرية ولا يكون حسب الواقع الا خبرية وعائداً اعم من ان يكون ضميراً او غيره واذا كان ضميراً اعم من ان يكون للوصول او لغيره والواجب ان يكون ضميراً للوصول عنيهما بقوله

قوله ولقائمه لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط للاسماء الشرطية نحو من ضربته اشترى الى غير ذلك لان قول من في قولنا من ضرب مفعول ضرب فهو جزء بدون جملة وهذا عرف ان من قال بل يجب ان يجعل الصلة على الاصطلاحى والا ليرضى المدعى الشرطية قد سماها سهواً بيننا عصاة

قوله ولقائمه لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط للاسماء الشرطية نحو من ضربته اشترى الى غير ذلك لان قول من في قولنا من ضرب مفعول ضرب فهو جزء بدون جملة وهذا عرف ان من قال بل يجب ان يجعل الصلة على الاصطلاحى والا ليرضى المدعى الشرطية قد سماها سهواً بيننا عصاة

قوله ولقائمه لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط للاسماء الشرطية نحو من ضربته اشترى الى غير ذلك لان قول من في قولنا من ضرب مفعول ضرب فهو جزء بدون جملة وهذا عرف ان من قال بل يجب ان يجعل الصلة على الاصطلاحى والا ليرضى المدعى الشرطية قد سماها سهواً بيننا عصاة

قوله ولقائمه لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط للاسماء الشرطية نحو من ضربته اشترى الى غير ذلك لان قول من في قولنا من ضرب مفعول ضرب فهو جزء بدون جملة وهذا عرف ان من قال بل يجب ان يجعل الصلة على الاصطلاحى والا ليرضى المدعى الشرطية قد سماها سهواً بيننا عصاة

قوله ولقائمه لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط للاسماء الشرطية نحو من ضربته اشترى الى غير ذلك لان قول من في قولنا من ضرب مفعول ضرب فهو جزء بدون جملة وهذا عرف ان من قال بل يجب ان يجعل الصلة على الاصطلاحى والا ليرضى المدعى الشرطية قد سماها سهواً بيننا عصاة

قوله ولقائمه لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط للاسماء الشرطية نحو من ضربته اشترى الى غير ذلك لان قول من في قولنا من ضرب مفعول ضرب فهو جزء بدون جملة وهذا عرف ان من قال بل يجب ان يجعل الصلة على الاصطلاحى والا ليرضى المدعى الشرطية قد سماها سهواً بيننا عصاة

قوله ولقائمه لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط للاسماء الشرطية نحو من ضربته اشترى الى غير ذلك لان قول من في قولنا من ضرب مفعول ضرب فهو جزء بدون جملة وهذا عرف ان من قال بل يجب ان يجعل الصلة على الاصطلاحى والا ليرضى المدعى الشرطية قد سماها سهواً بيننا عصاة

قوله ولقائمه لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط للاسماء الشرطية نحو من ضربته اشترى الى غير ذلك لان قول من في قولنا من ضرب مفعول ضرب فهو جزء بدون جملة وهذا عرف ان من قال بل يجب ان يجعل الصلة على الاصطلاحى والا ليرضى المدعى الشرطية قد سماها سهواً بيننا عصاة

قوله ولقائمه لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط للاسماء الشرطية نحو من ضربته اشترى الى غير ذلك لان قول من في قولنا من ضرب مفعول ضرب فهو جزء بدون جملة وهذا عرف ان من قال بل يجب ان يجعل الصلة على الاصطلاحى والا ليرضى المدعى الشرطية قد سماها سهواً بيننا عصاة

فإن الصلة أهم من أن تكون مركبة بالتوكيد الاستنادي  
 انتهى أبو التوكيد الضمير الاستنادي بضمير قوله وصلة  
 الالف واللام اسم الفاعل وأقصر الفعل على الجملة الخبرية  
 كما أنها صلا في الصلة  
 على أن يكون الضمير الراجح الالف واللام اسم  
 الفاعل وأقصر الفعل على الجملة الخبرية  
 كما أنها صلا في الصلة  
 على أن يكون الضمير الراجح الالف واللام اسم  
 الفاعل وأقصر الفعل على الجملة الخبرية  
 كما أنها صلا في الصلة

كاسم الفاعل والمفعول (والمعاند ضمير) لا غير ضمير (له) أي الموصول

لا غير (وصلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول) لأن الالف الموصول  
 تشبه الالف الحرفية فعملها ما كان جملة معنى مقترنا بصورة عمل  
 بالتحقيق والشبه جميعا (وهي) أي الموصولات (الذي) لفرد المذكر  
 (والتي) للفر والمؤنث (والذيان) لثنى المذكر (والتيان) لثنى  
 المؤنث ويكونان (بالالف) في حالة الرفع (وآلية) في حالة النصب  
 والجر (والاولى) على وزن العلقم المذكر والمؤنث الا ان في جمع  
 المذكر اشهر (والذين) كالثلاثين مجمع المذكر (واللاني) بالهزنة والياء  
 (واللائ) بالهزنة للكسرة فقط (واللاي) بالياء فقط مكسورة او  
 ساكنة اجزاء للموصول الوقف مجمع المذكر والمؤنث لانها في جمع  
 المؤنث أشهر (واللاق واللواني) مجمع المؤنث وجاء في اللاني اللات  
 بفتح الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواني التوا بفتح التاء  
 والياء معا (وما) بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفت  
 وجاء فيما يعقل نحو والسما وما بناها (ومن) ايها بمعنى فمن  
 يعقل ويستوي فيما المفرد والثنى والمجمع والمذكر والمؤنث (واي)  
 بمعنى الذي نحو ضربت ايم في الدار اي ضربت الذي في الدار (واية)  
 بمعنى التي نحو ضربت ايم في الدار اي ضربت التي في الدار (وهو الظاهر)

تأكيد للضمير المستفاد من سوق الكلام أي المراد بالهاكة  
 هو الضمير لا غير من الهاتكات عددي  
 لا ريب ط المذكور ثم ذلك المائدة لا يجب ان يكون في جملة  
 البتة بل لو وجد في مقلتها لكان على ما مر في خبر المهند  
 لما ذكر ان الصلة يجب ان يكون جملة استدراك ذلك فكانت  
 قال لكن صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول  
 عطف على ما قبلها من حيث المعنى كأنه قيل صلا ما عدا  
 الالف واللام جملة خبرية وصلة الالف واللام  
 اسم فاعل آه ضرب

اصله لذه عند البصرية زبيت اللام عليها تحسبنا  
 لا يجران يكون صلتها صفة مشبهة ولا يجران  
 لا يجران بعدد من الفعل لصد الدلالة على الحدوث  
 لا يتناولان بالفعل فلا يجران بمعنى الجملة استغناء  
 وقد يجرى بغيره واللعلم كقولها تعالى ومنهم من مشى  
 على بطنه ومنهم من مشى على رجليه وطبى وما  
 سوسها بجان الشيطان التوركي

ومن فاتها موبوءة لذوات من يعقل وصفات  
 غيرها وما لبعضات من يعقل وذوات غيرهم  
 كذا في اصول شمس الائمة وفتح الاسلام وغيرها  
 والاكثر من على انه يم العقلاء وغيرهم وتناوله  
 ما من المذكر والمؤنث وان عاده اليها ضميره و  
 يستعمل واحدها للفر ما احسنه ان من لما تقوله  
 تعالى فنه من يمشى على بطنه اما العكس  
 فكقوله تعالى والسما وما بناها بما مر

سطر اي ترفق الاشهر بمعنى الضاحك وكون بمعنى  
 الذي في لغة على وهو اسم قبيلة قاصية

عطف على جملة  
 وعلامة ترفيق  
 استغناء  
 عطف على جملة  
 وعلامة ترفيق  
 استغناء

عطف على جملة  
 وعلامة ترفيق  
 استغناء

عطف على جملة  
 وعلامة ترفيق  
 استغناء

اوله فان الماء ما بال وحده بل انما في سبيله وادو حوت غيره يقال طوب السبل اذا اجتمعت الحيازة والمغنى ان الماء الذي فيه من السبل انما في سبيلها واياه وبنرى الى البر الملتصق به

او وحده وادو حوت غيره يقال طوب السبل اذا اجتمعت الحيازة والمغنى ان الماء الذي فيه من السبل انما في سبيلها واياه وبنرى الى البر الملتصق به

او وحده وادو حوت غيره يقال طوب السبل اذا اجتمعت الحيازة والمغنى ان الماء الذي فيه من السبل انما في سبيلها واياه وبنرى الى البر الملتصق به

او وحده وادو حوت غيره يقال طوب السبل اذا اجتمعت الحيازة والمغنى ان الماء الذي فيه من السبل انما في سبيلها واياه وبنرى الى البر الملتصق به

او وحده وادو حوت غيره يقال طوب السبل اذا اجتمعت الحيازة والمغنى ان الماء الذي فيه من السبل انما في سبيلها واياه وبنرى الى البر الملتصق به

اشارة الى ان الماء الذي فيه من السبل انما في سبيلها واياه وبنرى الى البر الملتصق به

اي النسوية التي جوفى لا خصصا من مجيها موصولة لغزيم بمعنى الذي  
او التي قال الشاعر وبترى ذوحمرت وذوطوبت  
والتي طويتها (وذا بعدما) الكائنة (لا استقها) نحو ما اذا  
اي ما الذي سفت (والالف واللام) اي مجموعها بمعنى الذي والو  
او المشي والمجموع (والعالم المفعول) اي العالم الذي لا يتم الموصول

الاية اذا كان مفعولا (يجوز حذفه) اذا لم يمنع مانع لانه فضلا الا اذا  
كان فاعلا لكونه عمدا نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر  
اي ان يشاء واعلم ان النجاة وضهوا بابا لسمونة باب الاخبار بالذ  
او ما يقوم مقامه ومصودم من وضهوا من المثل فها قطعها هذا

الفن من المسائل وتذكيرها ايها فانهم اذا قالوا لا اجل خبر عن الاسم لقل  
في الجملة الفلانية بالذعبد سياتهم طريقة الاخبار به لا بدله من تذك  
كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي  
اسم يقع وفي اي اسم يقع فاذا المصنف الاشارة الى هذا الباب فقلا

(واذا احترت) اي اذا ارتان تخبر عن جرم جملة (بالذي) اي باستعانة  
الذي والو والالف واللام فان الباء ليست صالحة للاخبار بالذي  
مخبر عنها لا خبرها (مصدرها) اي اوقف كلمة الذي وما هو موصوفها  
في صدر الجملة الثانية (وجعلت موضع الخبر عن) اي في موضع ما

الاسوب ان يقول والعالم المفعول كتر حذفه لانه اقل  
اقل حذف غير متوسط  
صفة العالمك سوى لما كد الى الالف واللام فانه لا يجوز  
حذفه لخاتمة موصوفتها والضمير احد دلالات  
موصوفتها عصام

حذف فاصحها محمول العلم به بدلالة قرينة الكلام  
عليه مع كونه فضلة في الكلام واستطاعتهم الموصول  
والصلة المركبة من الفعل والفاعل والمفعول كتر حذفه  
اي الذي بعث الله رسولا اي بعثه وقوله تعالى  
فاضلوا ما تفرعون اي ما تفرعون به واما المرفوع  
فلا يجوز حذفه ان كان فاعلا فعلا بلزم حذفه  
الجملة مع احتياج اليه في حذفه لفاعلها واما المرفوع  
التي رافعا عن الجهد الضمير المنسحب فيه فلا يجوز  
حذفها بلا منصف فلا يكون حذف كل ما فيها فصيا فعل  
هذا لدفع ما نظرها حبل المتوسط نحو شرح الكلمة

لما وسط سئلة الاخبار بالذي بين مقام الاجال والمفضل  
ايها للمضاهاة اذ الشارح بياة فائكة توسطهم لها  
فقال اعلم انه شرح  
تقييدا لا خبر به لانه اول ما يعرفه المتعلم من الموصولات  
اولا لانه جملة العادة بالثبوت به والا هو جازم في كل  
من الموصولات

التميز التمكن والتعريف المتعد راي القاء والمها  
حتى تامة كاهو عادة الفرسان في تعلم الذي فحق  
تميز المتعلم تعود في الجملة بالقاء فكره في السائل  
الحقبة شرح السجع  
مثلا لا بد من تذكير الطالب والتبني بجملة يكونا تكتين  
حتى يعلم انها لا يخبران عنها والخبر يفتح وكاف لا يتقان  
معتبرين على جملتها لا يخبران عنها واممير ان شاء يجب  
تقديره لغزيم الابهام قبل التفسير حتى يعلم انه لا خبر  
عنه وعلى هذا فتنسب وجبه البير

اشارة الى ان الماء الذي فيه من السبل انما في سبيلها واياه وبنرى الى البر الملتصق به

تارة الى كونهذا العوض ليس بموضع الخبر عنده الضيق  
وتروى ذلك الاخبار رتبة الاول تصدير الجملة بالذات لانها  
حينئذ يصير مبتدأ عنها وهو انما يجيء متقدما نظرا الى الاسم  
وكانتا في اخبارها من ذلك غير ان الاخبار لا يترجم بها  
والثاني موضعها في موضعها فلا يترجم بها فاسمها ان يكون  
واما كونه في موضعها في الاخبار ان يكون الضمير عاكسا الى الوصول  
الضمير بالضمير بالنسبة الى الضمير والظاهر ان له مقابلا  
للتقدير ان يكون بالنسبة الى الجملة كصحة

في بعض النسخ والواو ولم يوجد نسخ القن مع الواو لانه  
اجليا وااما اختيار منج الفاعل فكلوم المصوح كالمصوح  
فقط والواو لعطف على جملة الذي هو مضمون  
كلوم الفاعل  
عوضا فذكي

هو خبر عنه بالذات في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة  
الاولى (ضميرها) الجملة الذي (واخرته) اي الضمير عن الضمير  
(خبرها) نصب على الخمان وعن اخرته بمعنى جملة اي جعلته خبرا  
متاخرا (فاد الخبر) مثلا (عن زيد بن) جملة (ضربت زيدا)  
بجمله الذي وقعته في صدر الجملة الثانية وجملة في موضع ما هو  
خبر عنه وفيه جملة اخرى زيد والمراد عوضه جملة الذي كان له الجملة  
الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرها الذي واخرت الخبر عنه  
يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي (قلت الذي ضربته زيد وكذلك) اي  
مثل الذي (الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة يصعب بناء اسمي  
الفاعل والمفعول) منها فان صلة الف واللام لا تكون الا اسمي الفاعل  
والمفعول ويمكن ان يوجد اسم الفاعل من الفعل البني للفاعل واسم  
المفعول من الفعل البني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي يضمينه جملة  
الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نيم ونيس وعجدا وعسي وليس  
لا يبي من اسم الفاعل ولا المفعول فلا يجبر بالالف واللام عن زيد  
في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لاستفاد  
من اسمي الفاعل والمفعول ضمائر كالسين ومثقف وحرف الف واللام  
فلا يجبر باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فان ابني اسم الفاعل من سيقوم

وهي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة يصعب بناء اسمي  
الفاعل والمفعول منها فان صلة الف واللام لا تكون الا اسمي الفاعل  
والمفعول ويمكن ان يوجد اسم الفاعل من الفعل البني للفاعل واسم  
المفعول من الفعل البني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي يضمينه جملة  
الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نيم ونيس وعجدا وعسي وليس  
لا يبي من اسم الفاعل ولا المفعول فلا يجبر بالالف واللام عن زيد  
في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لاستفاد  
من اسمي الفاعل والمفعول ضمائر كالسين ومثقف وحرف الف واللام  
فلا يجبر باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فان ابني اسم الفاعل من سيقوم

انما الشخص الذي وقعت الضرب عليه زيد ولو علم الضرب  
كعد ذلك الشخص زيدا ولكن لم يعلم ذلك او وقعت  
عليه الضرب قلت الذي هو زيد ضربت اى وقعت  
عليه الضرب عوضا فذكي  
ولما اختص الاخبار بالالف واللام في الجملة الفعلية  
من الجملة اراد المص ان يبينه شرح  
قوله في الجملة الفعلية واما الجملة الاسمية فليس شيء  
من اسم الفاعل والمفعول مع المرفوع بمعنى ما حرف  
يؤخذ منهما مع المرفوع واما ضمير قائم الزيدان ففي  
اوله حرف يمنع من وقوعه صلة اللام فان تنجيب ان  
لا يكون في اول تلك الجملة حرف لاستفاد من اسم الفاعل  
والمفعول كالسين وسوف وغيرها كانه حرف  
ان قلت اسم الفاعل والمفعول قد يكونان مع مرفوعها  
جملة اسمية نحو اضارب الزيدان وما مضروب  
السكران فلم لا يصح الاخبار بهما قلنا لان هذا الحرف  
يمنعان من وقوعها صلة اللام تحقور  
فان قلت عدم امكان اخذ اسم الفاعل والمفعول  
من الجملة الاسمية اذا كان جزءا لاسمية اسمين اما  
اذا كان الجزء الاخير منها فضلا كما في زيد يقوم فلا ضم  
ذلك قلت نعم الا ان هذا الامكان لا يصح بك نفعها الاولاد  
ههنا من وضع الضمير مكان الاسم الخبر عنه وهو  
زيد فيلزم دخول الف واللام على الضمير وذلك لا يصلح  
مثلا  
مضمة حرف  
الضاربة انا زيد الف واللام في محل الرفع بانه مبتدأ  
ومضاربه مبتدأ ثان وانا خبر مبتدأ ثان والمبتدأ الثالث  
مع خبره صلة الف واللام وزيد خبره والالف واللام  
مثلا الذي  
ابن الكمال العمري

في بعض النسخ والواو ولم يوجد نسخ القن مع الواو لانه اجليا وااما اختيار منج الفاعل فكلوم المصوح كالمصوح فقط والواو لعطف على جملة الذي هو مضمون كلوم الفاعل

الزمان الذي عليه الجملة جازان لا يبايعا والالف واللام في موضعها  
الاسمين او سوف فانه مبتدأ ثان مبتدأ ثان فلو استغنى عن ذلك وصيغة المانعي  
من الفعل البني اسم الفاعل والمفعول ففان في الاخبار  
في زيد في قوله قام بالالف واللام ففعل القائم ذيل الاخبار  
واسم محذوف

وإذا قلنا لا يمتنع لغة المانع لأن المخبئه هو الموصوف  
 مع الصفة محمد افندي  
 لا امتناع وضع الضمير مكانه فلا يقال في خبره  
 الذي هو خبرها شبه لضعف احوال الضمير وان كان  
 عن العاقل لأن لفظ العاقل من معنى في العمل والاشياء  
 يزيله وان فهمنا بقاء الاحمال بالمصدر لزم تقديم  
 معموله على المصدر وذلك لا يجوز إذ المصدر لا يعمل  
 مؤهرا وإنما قبل المصدر وصفة العاقل لانه لو لم  
 يكن عاملا لجوز الاشياء ولعله المحذور المذكور  
 فنقول اعجبني الضمير بالذي اعجبني هو الضمير  
 عن قوله افندي  
 وانما قال بدون الموصول لانه لو كان الاخبار عن المصدر  
 العاقل مع معموله يجوز الاخبار فنقول في اعجبني  
 ضمير زيدا الذي اعجبني هو ضمير زيدا لغة المانع  
 وهو ضمير جاز لان المصدر يعمل بمشابهة الفعل  
 باشتراكهما في الحروف الاصول والمعنى اكل لفظ  
 الضمير ليس من لفظ الفعل في قوة كجسيمه  
 مثان يقول الذي عجبته منه الثوب دق القصار  
 محمد افندي  
 فلا يقال في خبره ضمير زيدا قائما الذي ضميرت زيدا  
 اياه قائم لا امتناع وضع الضمير مكانه لانه لم يمتنع  
 الضمير حالا مع وجوب كون الحال كركه وهذا علم  
 امتناع الاخبار بالطريق المذكور عن التمييز لضعف  
 ويجوز ريب ومفتوح لا التامة لضعف موضع الضمير  
 مكان هذه الاشياء لان الضمير معارف وهذه  
 الاشياء لانه التذكير فكذلك حاله كما يلزم التذكير  
 عن قوله افندي

يكون قائما فيقول معنى السين (فان تعذرا منهنها) اي من الامور  
 التي هي ضمير الموصول ووضع عاقل للموصول مقام ذلك الاسم  
 تأخيرا لذلك الاسم خبرا (تعذرا الاخبار والذى) اي من اجزاء اذ تعذر  
 امرتها تعذرا الاخبار (امتنع) الاخبار والذى (في ضمير الثاني) بان يكن  
 ضمير الثاني مجرا عنه لا امتناع ضمير بالجمله والذى واقام الخبر عنه  
 خبرا لوجوب تقديمه على الجملة (و) كذلك امتنع (في الوصف) بدون  
 الصفة (في الصفة) بدون الموصوف فلا يجوز ضميرت زيدا العاقل  
 ان ضمير بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن جاق بدون زيد لاستزمام  
 وقوع الضمير بصفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن جموعها  
 يقال الذي ضميرته زيد العاقل (و) كذلك امتنع (في المبتدأ العاقل  
 بدون المعمول لا يجوز في موصوفا بخلاف ذلك والقصار الثوب ان ضمير بالذي  
 عن دق القصار بدون الثوب لا يجوز في ان ضمير الضمير الذي جمل  
 في موضع دق القصار عاقل في الثوب بخلاف الذي عجبته منه دق القصار  
 الثوب (و) كذلك امتنع (في الحال) لان الحال يجب ان يكون مذكورا في خبر  
 ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعها بالحالية (و) كذلك امتنع  
 (في الضمير المستحق لغيرها) اي غير كلة الذي لا امتناع بتقدير الذي  
 لاستزمام ذلك عود الضمير اليها في ذلك الغير بلا ضمير (و) كذلك امتنع

اي من الامور التي هي ضمير الموصول ووضع عاقل للموصول مقام ذلك الاسم  
 تأخيرا لذلك الاسم خبرا (تعذرا الاخبار والذى) اي من اجزاء اذ تعذر  
 امرتها تعذرا الاخبار (امتنع) الاخبار والذى (في ضمير الثاني) بان يكن  
 ضمير الثاني مجرا عنه لا امتناع ضمير بالجمله والذى واقام الخبر عنه  
 خبرا لوجوب تقديمه على الجملة (و) كذلك امتنع (في الوصف) بدون  
 الصفة (في الصفة) بدون الموصوف فلا يجوز ضميرت زيدا العاقل  
 ان ضمير بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن جاق بدون زيد لاستزمام  
 وقوع الضمير بصفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن جموعها  
 يقال الذي ضميرته زيد العاقل (و) كذلك امتنع (في المبتدأ العاقل  
 بدون المعمول لا يجوز في موصوفا بخلاف ذلك والقصار الثوب ان ضمير بالذي  
 عن دق القصار بدون الثوب لا يجوز في ان ضمير الضمير الذي جمل  
 في موضع دق القصار عاقل في الثوب بخلاف الذي عجبته منه دق القصار  
 الثوب (و) كذلك امتنع (في الحال) لان الحال يجب ان يكون مذكورا في خبر  
 ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعها بالحالية (و) كذلك امتنع  
 (في الضمير المستحق لغيرها) اي غير كلة الذي لا امتناع بتقدير الذي  
 لاستزمام ذلك عود الضمير اليها في ذلك الغير بلا ضمير (و) كذلك امتنع

فان تعذرا منهنها اي من الامور التي هي ضمير الموصول ووضع عاقل للموصول مقام ذلك الاسم  
 تأخيرا لذلك الاسم خبرا (تعذرا الاخبار والذى) اي من اجزاء اذ تعذر  
 امرتها تعذرا الاخبار (امتنع) الاخبار والذى (في ضمير الثاني) بان يكن  
 ضمير الثاني مجرا عنه لا امتناع ضمير بالجمله والذى واقام الخبر عنه  
 خبرا لوجوب تقديمه على الجملة (و) كذلك امتنع (في الوصف) بدون  
 الصفة (في الصفة) بدون الموصوف فلا يجوز ضميرت زيدا العاقل  
 ان ضمير بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن جاق بدون زيد لاستزمام  
 وقوع الضمير بصفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن جموعها  
 يقال الذي ضميرته زيد العاقل (و) كذلك امتنع (في المبتدأ العاقل  
 بدون المعمول لا يجوز في موصوفا بخلاف ذلك والقصار الثوب ان ضمير بالذي  
 عن دق القصار بدون الثوب لا يجوز في ان ضمير الضمير الذي جمل  
 في موضع دق القصار عاقل في الثوب بخلاف الذي عجبته منه دق القصار  
 الثوب (و) كذلك امتنع (في الحال) لان الحال يجب ان يكون مذكورا في خبر  
 ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعها بالحالية (و) كذلك امتنع  
 (في الضمير المستحق لغيرها) اي غير كلة الذي لا امتناع بتقدير الذي  
 لاستزمام ذلك عود الضمير اليها في ذلك الغير بلا ضمير (و) كذلك امتنع

اي من الامور التي هي ضمير الموصول ووضع عاقل للموصول مقام ذلك الاسم  
 تأخيرا لذلك الاسم خبرا (تعذرا الاخبار والذى) اي من اجزاء اذ تعذر  
 امرتها تعذرا الاخبار (امتنع) الاخبار والذى (في ضمير الثاني) بان يكن  
 ضمير الثاني مجرا عنه لا امتناع ضمير بالجمله والذى واقام الخبر عنه  
 خبرا لوجوب تقديمه على الجملة (و) كذلك امتنع (في الوصف) بدون  
 الصفة (في الصفة) بدون الموصوف فلا يجوز ضميرت زيدا العاقل  
 ان ضمير بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن جاق بدون زيد لاستزمام  
 وقوع الضمير بصفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن جموعها  
 يقال الذي ضميرته زيد العاقل (و) كذلك امتنع (في المبتدأ العاقل  
 بدون المعمول لا يجوز في موصوفا بخلاف ذلك والقصار الثوب ان ضمير بالذي  
 عن دق القصار بدون الثوب لا يجوز في ان ضمير الضمير الذي جمل  
 في موضع دق القصار عاقل في الثوب بخلاف الذي عجبته منه دق القصار  
 الثوب (و) كذلك امتنع (في الحال) لان الحال يجب ان يكون مذكورا في خبر  
 ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعها بالحالية (و) كذلك امتنع  
 (في الضمير المستحق لغيرها) اي غير كلة الذي لا امتناع بتقدير الذي  
 لاستزمام ذلك عود الضمير اليها في ذلك الغير بلا ضمير (و) كذلك امتنع



وأيضا لو كان من غير الصلة التي في صلة  
وأيضا لو كان من غير الصلة التي في صلة  
وأيضا لو كان من غير الصلة التي في صلة

وأيضا لو كان من غير الصلة التي في صلة  
وأيضا لو كان من غير الصلة التي في صلة  
وأيضا لو كان من غير الصلة التي في صلة

وأيضا لو كان من غير الصلة التي في صلة  
وأيضا لو كان من غير الصلة التي في صلة  
وأيضا لو كان من غير الصلة التي في صلة

في الاسم المشتمل عليه أي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد  
 والمولد لا يشاء له ما لا يشاءه أي غير المستحق لغيرها نحو قوله  
 صيرت غلامه فلا يصح للأخبار عن غلامه بأن يقال الذي زيد صيرته  
 غلامه لأنك إذا جعلت الضمير عائدا إلى الموصول بلا عائد وكل منها متبع  
 وإن جعلته عائدا إلى المبدأ أي الموصول بلا عائد وكل منها متبع  
 (وما لا يشاء) لا المرفوعة فأنها إما مأكوفة نحو ما زيد قائم وإما نافية  
 أو المنصوبة إلى الاسم تشبيهة كقوله من كان كذا فهو كذا  
 نحو ما صيرت زيدا وما زيد قائما (وموصولة) نحو عرف ما اشتريته  
 واستفها مية نحو ما عندك وما فعلت (وشرطية) نحو ما صنعت اصنع  
 (وموصولة) أي ما بعد نحو مرت بما جعلتك الخشي ومفحلك وأما  
 جملة نحو ربما تكوه النفوس من الأبرهة فرجة كحل العصال أي ربي  
 تكوه النفوس (وأقامة بمعنى شيء) متبرك عند أبي علي والشيء المترقب  
 عند سيبويه نحو قول الشاعر في ما هي فيم شئنا هي ونعم الشيء هي  
 (ومضية) نحو اضربه ضربا ما أي ضربا أي ضرب كان (ومن ذلك) أي يكون  
 موصولة نحو أكرم من جاءك واستفها مية نحو من غلامك ومن  
 صيرت وشرطية نحو من ضربت ضربا موصولة أي ما بعد نحو قوله  
 وكوينا فضلا على من عرفنا حسانا أي حسانا أي حسانا  
 جملة نحو من جاءك فذاكرته (إلى التامة والصفة) فان كلمة أي  
 تامة ولا صفة (واو) للذكر (واو) للتوكيد (ومن) في ثبوت الأمور والأسماء

فإن قلت لا يجوز أن يكون مأكوفة كل قوله تعالى  
 ربما يود الذين فيكون صالحا للاستدلال لأن قلت يتصل  
 ذلك لكن الحمل على الأول أولى لأن التقدير حينئذ يكون  
 هكذا ربما تكوه النفوس شيئا من الأبرهة فزيد  
 الموصوف وأقامة الصفة اعتناء بها والجر ومفعول  
 وهو قولك جدا وإن جعل المفعول الأمر يلزم زيادة  
 من في الأبيات وهو غير جائز ولها ما يلزم من التقيد  
 لأول من حذف الضمير لها كذا الموصوف فاشبه  
 وإضافته إجراء لرب على يابه الكثير شرح الفصل  
 أي زولا ثم صيرت ربيغ سيزول عن قريب  
 أي المحمل الذي يعقد ويشد ركة البعير أو  
 أي ما سمي تامة لعدم الاحتياج إلى الصلة والهاك  
 والصفة أولان نعم يقتضي شيئا به كحمره  
 فأن هذه ليست بموصولة لأن ما بعدها لا يصلح  
 للوصفية وهو ظاهر ولا موصولة لعدم الصلة  
 وتكون شرطية إن يكون فاعله مرفوعا باللام أو مفعولا  
 مفعولا بكرة منصوبة فهي توكرة في موضع نصب كما  
 لو كانت مفعولة فالتقدير إن تد والهديات فأنه  
 ثم شيئا ابتداءها أي نعم الشيء شيئا وهي مخصوص  
 بالمذبح على تقدير حذف المضاف كسارف  
 قوله ومن ذلك ولم يقل ومن الأسمية كما قال وما الأسمية  
 لأن من لا يحجر مرفوعا عند البصرية ولا عند الكوفية إلا أنها قد  
 تزداد عند الكوفيين بناء على تجزئهم زيادة الأسماء وتعد

وأيضا لو كان من غير الصلة التي في صلة  
 وأيضا لو كان من غير الصلة التي في صلة  
 وأيضا لو كان من غير الصلة التي في صلة

وأيضا لو كان من غير الصلة التي في صلة  
 وأيضا لو كان من غير الصلة التي في صلة  
 وأيضا لو كان من غير الصلة التي في صلة

وأيضا لو كان من غير الصلة التي في صلة  
 وأيضا لو كان من غير الصلة التي في صلة  
 وأيضا لو كان من غير الصلة التي في صلة

وأيضا لو كان من غير الصلة التي في صلة  
 وأيضا لو كان من غير الصلة التي في صلة  
 وأيضا لو كان من غير الصلة التي في صلة



لا يستعملها مبتدأ ولا صلة ولا زائدة إلا بعد ما ومن (وهو خبر) اسم  
 على حذف في التثنية وأما قولك من ذاقها فما يكون بمعنى الذي أي الذي هو  
 اسم إشارة لا خبر ولا مبتدأ فمن هذا الذي قاله في هذا التثنية  
 على حذف في التثنية وأما قولك من ذاقها فما يكون بمعنى الذي أي الذي هو  
 اسم إشارة لا خبر ولا مبتدأ فمن هذا الذي قاله في هذا التثنية  
 على حذف في التثنية وأما قولك من ذاقها فما يكون بمعنى الذي أي الذي هو  
 اسم إشارة لا خبر ولا مبتدأ فمن هذا الذي قاله في هذا التثنية

ماذا صنعت وجمان أحدها) ان معناه (ما الذي) على ان يكون ذا  
 معنى الذي فيكون التقدير أي شيء الذي صنعت أي صنعت فامتدوا ما  
 بعده خبره او بالعكس (وحيث جوا به رفعه أي عطف رفعه على انه خبر  
 مبتدأ محذوف كما اذا قلت الأكرام أي الذي صنعته الأكرام ليكون  
 الجواب مطابقا للسؤال فيكون كل واحد منهما جملة اسمية (وم الوجه  
 الآخر) ان معناه (أي شيء) وجهها عبارة ان أحد جمان ماذا الجمالها  
 بمعنى أي شيء والثانية ان ما معناه أي شيء وذاتية والظاهر ان اولها  
 واحد فان معنى قولهم انها بكالها معنى أي شيء ان ليس لكل منهما معنى  
 بالاستقلال كون كلمة ذاتية فالمفهوم من مجموعها أي شيء (وحيث  
 جوا به نصب) أي منصوب على انه مفعول للفعل محذوف كما اذا قلت  
 الأكرام ليكون الجواب مطا للسؤال فيكون كل منهما جملة فعلية ويجوز  
 في الأول نصب الجواب بقدر الفعل المذكور في الثاني رفعه على ان يكون  
 خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره الصليفيان المطابقين بين السؤال والجواب  
 (اسماء الأفعال ما كان) أي اسم كان بمعنى الإجراء (الماضي) الذين  
 هما من أقسام البنى الأصيل فعلية بنائها كونها مشبهة بمعنى الأصل  
 فاقبل ان أف معنى تصريف واوه بمعنى اتوجه والمراد به تصريف  
 وتوجع خبر عنه بالمضارع الجمالي لان المعنى على الإنشاء وهو

قال وحيث نصب هذا اذا كان بعد فاعل ناصب  
 لما قبله او مشتغل عنه بصيرها او متعلقة اما اذا لم يكن  
 كذلك نحو ما ذا عرض عليهم وماذا فعلهم فالرفع  
 لازم سواء جعلت ذات موصولة او زائدة  
 قوله ويجوز في الاول آه فرغ الجواب في الاول ونصب  
 الجواب في الثاني بطريق الاولى والمحسن كما قالوا  
 على مطابقة الجواب للسؤال لاعلى طريق الوجدان  
 كما هو ظاهر عبارة المتن الا انه في منه يوافق  
 ما قالوا وجه الدين  
 من اعالج من العبارتين هي الاولى  
 اذا لم يتدر في صنعت منبر منصوب للمفعولية اما لو  
 قدر ذلك فيكون من باب الفرض عامله على شريطة  
 التفسير فيكون في التصدير ما ذا صنعته تحبص  
 اذا كان ما عبارة عن الاسم فحصل الاحتراز عن نفس  
 الامر وقصر الماضي فان قلت ليس هذا التعريف  
 منقوضا باسم الفاعل والمفعول اذا كانا بمعنى المصنف  
 قلت لان المراد ما كان بمعنى واحدها بلا قرينة  
 وشيء منهما ليس كذلك عوض أفك  
 قوله ما كان أي اسم كان الظاهر أي اسم يقال كان  
 هذه يحتمل التام والنقصان والصوره والزائدة  
 ولا يخفى ان الثالث النسب ومن حق اسماء الأفعال  
 ان لا يكون لها اعراب كالماضي والامر وقد هي  
 صرفوع الفعل بالإنشاء فهو مبتدأ فاعله سدمسد  
 الخبر كما في قولنا فاقتم زيد وهذا هو الذي اختاره  
 المصنف في الاصح للفصل وان فاته بيان البدل في  
 هذا الكتاب وقيل مصدر منصوبه بافعال محذوفة  
 وينافي بتقدير الفعل كونها اسم فعل عظام الدين  
 كما لعن المحمدر على الانشاء

هذا الكلام  
 على حذف في التثنية  
 على حذف في التثنية  
 على حذف في التثنية  
 على حذف في التثنية  
 على حذف في التثنية  
 على حذف في التثنية  
 على حذف في التثنية  
 على حذف في التثنية  
 على حذف في التثنية  
 على حذف في التثنية

هذا الكلام  
 هذا الكلام  
 هذا الكلام  
 هذا الكلام  
 هذا الكلام  
 هذا الكلام  
 هذا الكلام  
 هذا الكلام  
 هذا الكلام  
 هذا الكلام

لان الالفاظ وان لم يعثر له خارج نطاقه اول  
 تظا نفة الا ان عدوله وان وقع في الحال فهو مبتدأ  
 فان السبج واقع في الحال وان لم يصب مطا بقية  
 لا في الواقع وحكاية عنه وجهه الاول

القياس على تقدير ان اصله جبهة كذا ان اردنا ان نضيف عليها  
اي جزم التاء فليس بجزء الحركة على فوهة من الجذوة كذا  
القياس على تقدير ان اصله جبهة كذا ان اردنا ان نضيف عليها  
اي جزم التاء فليس بجزء الحركة على فوهة من الجذوة كذا

والا حصل تصغير الوباد او زنى تصغير الوباد  
لنقلوا وان سبوا في بلاد ويجوز ان يكون تصغير الوباد  
بعض الاء وسكون الواو بمعنى الرق وجعل بمعنى واخر  
مصدر او اسم فعل بمعنى الامثال وجعل بمعنى واخر  
رويدك زيدا بجعل ان يكون اسم فعل كما في قوله  
يكون مصدر او اسم فعل بمعنى الامثال وجعل بمعنى واخر

بعض الاء وسكون الواو بمعنى الرق وجعل بمعنى واخر  
مصدر او اسم فعل بمعنى الامثال وجعل بمعنى واخر  
رويدك زيدا بجعل ان يكون اسم فعل كما في قوله  
يكون مصدر او اسم فعل بمعنى الامثال وجعل بمعنى واخر

مثال للادز نظير ما كان بمعنى الما منى وشار بالثابت  
الى قسم اسماء الافعال الما كان بمعنى الما منى وشار بالثابت  
والى ما كان مستديرا الى الاما والى ما كان المتفرقة  
مستغلا فيه اولا

اي لكونه ليس بطى او لكونه اسماء الافعال غير موزونة  
لا لفاظ الافعال مستخرجة

لا انه يفرق منه ان معناه لفظ الامر والماضى بخلاف قوله  
بمعنى الامر والماضى فان بعضهم منه ان معناه ومعنى  
الامر والماضى واحد والمتبادر من قوله ما كان بمعنى  
الامر والماضى انه كذلك يجب الوضوح لانه يفسد  
بيان الاوضاع فلا يتشقق التعريف بمثل هذا ريب  
اسم لانه بمعنى الما منى يجب الاستعمال والقرينة  
لا جبا لوضوح توجيه الدين

اي لالة الاسماء الافعال على معنى الافعال والامكان  
وضعا ثانيا كاملا

عطف على رويد كترال بمعنى ازل من كل اسم وتزاد  
بمعنى اترك ذكر ما تفرق الاول لانه والثاني متعدد  
وهذا لقياسه في الافعال الثلاثة عند سيبويه  
كتراب وقياس بمعنى ضرب وقيل بمعنى اقل  
وقلت في الرباعي كتر قار قال

بمعنى ان قوله من الثلاثى صفة للامر ولا يفنى ان تعدي  
المشتق الصق من تقدير الكائن لا ترك

اشا فان الاطراد مجاز

مفعولة وزن فعال  
اي كوة وزن فعال  
وقال المبرد فعال في الامر الثلاثى مسموع فلا يقال  
فوا مفعولة في قوله وا قد وليس لا عدان يتبادر  
سبويه لم يلقها العرب قال الا ان دل على شئ المبريد افعلي  
قال اوليان بول ما قال سيبويه بانه اراد بالاطراد  
الكثره فكان قياس كثرته

بان يصبر عنه بالمضارع المحلى (مثل رويدك زيدا اى امهله) مثال لما هو معنى  
الامر (وهيها ذاك) يقع البناء في الجملة ويكثر هاء في غير ما وانضم  
فلهما بضمهم (اي جزم) مثال لما هو معنى الماضى وقوله الامر لان اكثر اتماء  
اي الامر الذي

الافعال بمعنىها والذي جزم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها  
ليست بافعال مع ناديتها معنى الافعال امر فاعلى وهو ان يصحها  
مخالفة لصيغ الافعال قائما لا تصرف بغيرها لانها موضوع تصيغ  
الافعال على ان يكون رويدك مثلاموضوعا كلمة امهل قال الشيخ الرضي  
وليس ما قال بعضهم ان صبه مثلا اسم اللفظ استكت الذي هو يدل على  
معنى الفعل فهو علم اللفظ الفعل للمعناه منى ان العرف في العرف كما يقول  
صه مع انه لم يخطر بباله لفظ استكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا  
قال البعض ما كان معنى الامر والماضى ولم يقل ما كان معناه الامر او  
الماضى والبناء وان يكون هذا محسوس فلا يرد مثل الضار ربا مس  
فقتنا على التعريف (وقال) اي ما يوازن بفعال الكائن (بمعنى الامر  
للمشتق (من الثلاثى) الجرح (قياس) اي قياسي اكثر ال معنى ازل قال  
سيبويه وهو مطرد في الثلاثى المجرى ويرد عليه انه لا يقال قولم وقتنا  
فكأنه قيس كثرته واما في الرباعي فافتقوا على انه لم يأت الا نادرا

اي لكونه ليس بطى او لكونه اسماء الافعال غير موزونة  
لا لفاظ الافعال مستخرجة

اي لالة الاسماء الافعال على معنى الافعال والامكان  
وضعا ثانيا كاملا

عطف على رويد كترال بمعنى ازل من كل اسم وتزاد  
بمعنى اترك ذكر ما تفرق الاول لانه والثاني متعدد  
وهذا لقياسه في الافعال الثلاثة عند سيبويه  
كتراب وقياس بمعنى ضرب وقيل بمعنى اقل  
وقلت في الرباعي كتر قار قال

بمعنى ان قوله من الثلاثى صفة للامر ولا يفنى ان تعدي  
المشتق الصق من تقدير الكائن لا ترك

اشا فان الاطراد مجاز

مفعولة وزن فعال  
اي كوة وزن فعال  
وقال المبرد فعال في الامر الثلاثى مسموع فلا يقال  
فوا مفعولة في قوله وا قد وليس لا عدان يتبادر  
سبويه لم يلقها العرب قال الا ان دل على شئ المبريد افعلي  
قال اوليان بول ما قال سيبويه بانه اراد بالاطراد  
الكثره فكان قياس كثرته

بعض الاء وسكون الواو بمعنى الرق وجعل بمعنى واخر  
مصدر او اسم فعل بمعنى الامثال وجعل بمعنى واخر  
رويدك زيدا بجعل ان يكون اسم فعل كما في قوله  
يكون مصدر او اسم فعل بمعنى الامثال وجعل بمعنى واخر

والاعراض في الشرح كما كان في المنيات ما يوافق  
العربية وان لم يكن من اسما الاضداد كما في قوله وما جعل  
له بالآخر كما فعل في الاضداد والشرطية والوصفية  
على ما تقدم

او الفعول او وقوع التردد  
فيها كقولهم

او جميع اوزان فعالها  
على ما تقدم

وقرارده بحرف النباء وتنبية على ذلك بسنداء  
المؤنث عا حير

**(وقال) حال كون (مصدر) معرفة (كخبر) بمعنى الفعول او الفعور**  
شروط في بيان باقي هذا الوزن حان من فاعل في الاثر اي هو متعارف  
**قال الشارح الرضي وهو على ما قبل مصدر معرفة مؤنث ولا يتم في**  
فا على <sup>اي هذا الوزن</sup> <sup>اي يرفع اليمين المؤنث ويؤكده</sup>  
**الي الان دليل قاطع على حرفيه ولا ثاني له (و) حال كون صفة**  
**(تؤنث مثل فاسق) بمعنى فاسقة (مبتنى) على كل واحد من الضميرين**  
**الآخرين مبتنى (المشابهة) الحذف عن الامر (عدلا وزنة)**  
وما فاعل مصدره وفعال صفة <sup>اي فاعل المصدر</sup> <sup>اي فاعل المصدر</sup>  
**امازنة فظاهرا وما عدلا فذا ذهب اليه الخاتمة ان فاعل عن الامر**  
معدول عن الامر <sup>اي فاعل المصدر</sup> <sup>اي فاعل المصدر</sup>  
**معدول عن الامر الفعل للباغية وهذه اللباغية في الامر كفا**  
وفعول للباغية في فاعل قال الشارح الرضي <sup>اي الرضي الذي</sup> <sup>اي الرضي الذي</sup>  
**الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شي لا دليل على صفة كلف والاجمل**  
في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذاب الشيء منه فكيف  
**خرج الفعل بالمعدل من الضعية الى الاسمية واما المبالغة فهي باقية في**  
**جميع اسماء الافعال وبين وجهها في كلام طويل في ان اراد الاطلاق**  
عليه فليخرج <sup>اي الرضي الذي</sup> <sup>اي الرضي الذي</sup>  
**انما قال علماء يخرج باب فسق وانما قال للاعيان يخرج باب فجار لا يكون**  
**كان على كما قالوا لكمة المعاني للاعيان وقوله (مؤنث) صفة على**  
وذكوه للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك (كخطام) على المؤنث (وخلاب)  
**كذلك (مبتنى) استعمال اهل (البحران) لمشابهة بعضا عن الاخر**

اي من جهة وجوب المعدل وكلامها اما في الجار وفي  
فلايتها معدولان عن الفعور او الفعور وعن فاسقة  
واما في فعال الذي يعنى الامر فلانه معدول منه  
للباغية عوضا عن فاعله  
على صيغة التكلم المجهول من ادى اراءة اعاطن وقد  
حقق في محله ان الارادة وما يقتض منها اذا استعملت  
على صيغة المجهول يكون بمعنى اللطف كقوله ان الذين  
ترونها احوا نكم <sup>اي الرضي الذي</sup> <sup>اي الرضي الذي</sup>  
فبره عليه ان ذلك عدل من ثلثة ثلثة وثلثة ثلثة تمام  
ليست اسما بل لفظا مركبا من اسين ونسخ عن التركيب  
الى الاسمية الا ان يقال المراد ان الاعيان لا يخرج عن نوع  
اصله او نوع ما التام منه اصله ومادة التقضى من  
يقبل الثاني فلا نقض <sup>اي الرضي الذي</sup> <sup>اي الرضي الذي</sup>  
يعنى ان كان من نوع الاسم فالواجب في المعدول ان يكون  
اسما ايضا فاذا كان الاصل في كل معدول ان يكون كذلك  
بحال من ضمير مبتنى وقوله مرهبا مستغن عن التفتيد  
به لجعل ضميره الى الفعل المقيد <sup>اي الرضي الذي</sup> <sup>اي الرضي الذي</sup>  
قال علماء الاعيان حال من مفهوم قوله مبتنى فالحجاز مرهبا  
في بني تميم اي اختلف فيه حال كونه للاعيان وانما  
قلنا ذلك لانه اذ قلنا بال من قوله مبتنى ومرهبا لم يرد  
العاملين على معدوله واحد وان قلنا با حدما لم يرد  
الاخر عن التعلق بهذا الحال اللهم الا ان يقدر للاخر  
كما في باب التنازع <sup>اي الرضي الذي</sup> <sup>اي الرضي الذي</sup>  
فاحسن عبد العفرون <sup>اي الرضي الذي</sup> <sup>اي الرضي الذي</sup>  
عبد الله بن قتيبة اسكن الله  
هذا بيان لوجه استعمال الجهاز <sup>اي الرضي الذي</sup> <sup>اي الرضي الذي</sup>  
في المشابهة بحال من قدام وغلاب نقدا

فقد مراد بعد حذف اللفظ اي وهو حال علماء <sup>اي الرضي الذي</sup> <sup>اي الرضي الذي</sup>  
فقد مراد بعد حذف اللفظ اي وهو حال علماء <sup>اي الرضي الذي</sup> <sup>اي الرضي الذي</sup>  
فقد مراد بعد حذف اللفظ اي وهو حال علماء <sup>اي الرضي الذي</sup> <sup>اي الرضي الذي</sup>

فقد مراد بعد حذف اللفظ اي وهو حال علماء <sup>اي الرضي الذي</sup> <sup>اي الرضي الذي</sup>  
فقد مراد بعد حذف اللفظ اي وهو حال علماء <sup>اي الرضي الذي</sup> <sup>اي الرضي الذي</sup>  
فقد مراد بعد حذف اللفظ اي وهو حال علماء <sup>اي الرضي الذي</sup> <sup>اي الرضي الذي</sup>

الاعراض في الشرح كما كان في المنيات ما يوافق  
العربية وان لم يكن من اسما الاضداد كما في قوله وما جعل  
له بالآخر كما فعل في الاضداد والشرطية والوصفية  
على ما تقدم

وأن كان ذلك الحد في تقديره إذا لم يكن مطلقاً  
وغلط غاية مد لا يصبغ تحتها وإنما جازال في  
ذات الصل يستحق الشابة بذلك كجدة الأخوات على سن  
وأحد فال الص والأما جيب الصير له العلم بالتم لا يتوزن  
الأصاحف من الأخراب ولا مانع يكون سوى ما قد رواه  
استثناء من مستحب من هذا الذي ما في آخره  
الوزن عندم إلا أنه على  
عبد الله أفندي

والوزن عندم إلا أنه على  
عبد الله أفندي  
وهو ما في آخره  
الوزن عندم إلا أنه على  
عبد الله أفندي

وإن كان ذلك الحد في تقديره إذا لم يكن مطلقاً  
وغلط غاية مد لا يصبغ تحتها وإنما جازال في  
ذات الصل يستحق الشابة بذلك كجدة الأخوات على سن  
وأحد فال الص والأما جيب الصير له العلم بالتم لا يتوزن  
الأصاحف من الأخراب ولا مانع يكون سوى ما قد رواه  
استثناء من مستحب من هذا الذي ما في آخره  
الوزن عندم إلا أنه على  
عبد الله أفندي  
وهو ما في آخره  
الوزن عندم إلا أنه على  
عبد الله أفندي

وإنما هو مراد في استعمال قولهم  
فمن قول المصنف ومراد في استعمال قولهم  
وإنما هو مراد في استعمال قولهم  
فمن قول المصنف ومراد في استعمال قولهم

**عَدْلُ زَيْتِي (مَعْرُوفِي) اسْتِعْمَالُ (بَنِي تَيْمِ الْأَمَا فِي خَيْرِهِ) أَي الْأَقْوِي فَعَالَا**  
**عَلَى الْأَعْيَانِ يَكُونُ فِي آخِرِهِ (زَيْتِي) فَإِنَّ تَيْمِي مِثْلُ فَعَالَا فِي كَيْفِهِمْ**  
**عَلَى الْأَعْيَانِ يَكُونُ فِي آخِرِهِ (زَيْتِي) فَإِنَّ تَيْمِي مِثْلُ فَعَالَا فِي كَيْفِهِمْ**  
...  
**عَدْلُ زَيْتِي (مَعْرُوفِي) اسْتِعْمَالُ (بَنِي تَيْمِ الْأَمَا فِي خَيْرِهِ) أَي الْأَقْوِي فَعَالَا**  
**عَلَى الْأَعْيَانِ يَكُونُ فِي آخِرِهِ (زَيْتِي) فَإِنَّ تَيْمِي مِثْلُ فَعَالَا فِي كَيْفِهِمْ**  
...  
**عَدْلُ زَيْتِي (مَعْرُوفِي) اسْتِعْمَالُ (بَنِي تَيْمِ الْأَمَا فِي خَيْرِهِ) أَي الْأَقْوِي فَعَالَا**  
**عَلَى الْأَعْيَانِ يَكُونُ فِي آخِرِهِ (زَيْتِي) فَإِنَّ تَيْمِي مِثْلُ فَعَالَا فِي كَيْفِهِمْ**  
...

على كلمة غير تقول ذلك وورد في قوله تعالى وعلى ما شاء الله من كتابه وحيد الذي... والربيع والخبير وإنما هو مركب لا يوجد في اللغة... والربيع والخبير وإنما هو مركب لا يوجد في اللغة... والربيع والخبير وإنما هو مركب لا يوجد في اللغة...

وهذه الاصوات كلها مبنيات لاستغناء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذلت قال زيد عند النجيب ونحوها وعندنا نخوة العيرج

او خاق عند حكاية صوت الغراب في هذه الحالة ايضا منه لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا

الا اعتبار ان كانت باسماء بعد كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرا ثم جازها واخذها بحكمها ونبئت لجرها بحرفي بالتركيب فيكون

الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار (كل لفظ) انما قال كل لفظ ولم يقل اسم بعد الوضوح فيها كما عرفت (حكاية صوت) اي صيغة على لسان الانسان

تشبيها بصوت شئ كما عرفت والقسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة اوصوت به للبهائم (بغنى مثلاى لا اخطيها او زجرها او دعائها او

غير ذلك وانما قلنا مثلا لان السار من الهام ذات القوائم الاربع فلا فلا يتناول ما هو للطيور بل البعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والجان

واذا كان ذكرها على سبيل استئذان والتعريف كماها (فالاول اخلق) اذا صوب به الانسان تشبيها به بالغراب (والثاني كخ) مشددة او مخففة عند

الافتحة العجم ولم يذكر القسم الاول وهو قد كان صوت الانسان من غير تنطق بالغراب بل ذلك لاني لما كان هذا انصبحت تطلقها

والحق ان المراد بالاصوات وكذا كل قسم من اقسام البنى ما يشتمل المراد به نفسه والمستعمل بما هو المرمنه والا

لا يكون بياض المبنيات في الكتب لقضية قاصرا وقرصيف الاصوات لغير كل ما باعتبار الحكماء فيها لانه يصدق على الجميع حتى به صوت عصاف

اجاب سؤال ورد على قوله ليست باسماء وانما اذا لم يكن اسماء ينبغي ان لا تذكر في عداد الاسماء فاجاب عنه بانها

لم يقل ما حكي به صوت كالصبيان او لثا بياض درمنه اسم لسبب اعادته منه لانه لا يسر سما بل لفظا لم يوضع ولا سبيل في كونه كلمة فضلا عن كونه اسما كحرفه

قوله اي صوداه انما فسرد له لان حقيقة الحكاية لانها ههنا اذ شرط الحكماء ان يكون مثل الحكمي وهذه الاصوات

مركبة من حروف صحيحة تحرك بحركات صحيحة وليس الحكمي كذلك والحيوانات والجمادات لا يحسن الافصاح بالحروف افصاح الانسان وجية الدين

فان بعض النحاة هذا القسم داخل في اسماء الافعال ولان قضاء المرتضيا وانما التي لدخوله في حدها في قسم ثالث

للصوت وهو لفظ غير موضوع صبا در عن الانسان والعل على معنى الطبع كخ عند الامحباب ووي للشددر

واته للتجمع واخ للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وحكم اخره على ما تقتضيه الطبع فاذا حكي دخل في القسم الاول ولقد سبق الكلام انصاف التركيب

فقد حكي في الاملان لا يجمل ذكر الهام بتشليل حتى يشل الطيور وغيرها بل يصعل التشليل يشمل من دوها اخرى

للتصويت به من قضاء تهييب او تشكين لتوجع في الحنجرة يفسر فيشمل القسم الاول ايضا بتكلف واحد لا بد منه لغير دخول هذا القسم عصاف

لا صوت لحيوات والجمادات - مشتق بلطفين الآن -

هذا القسم من الاصوات... هذا القسم من الاصوات... هذا القسم من الاصوات...

هذا القسم من الاصوات... هذا القسم من الاصوات... هذا القسم من الاصوات...

وهذا القسم من الاصوات... من غير تنطق بالغراب بل ذلك... وتسمى الحركات كخ المشددة او المخففة عند الافتحة العجم ولم يذكر القسم الاول وهو قد كان صوت الانسان من غير تنطق بالغراب بل ذلك لاني لما كان هذا انصبحت تطلقها

وإنما بقول من اسمين ثلاثا يخرج سبويه لأن الجرم الأخير صوت لا اسم فيه انه ان قيل ان الصوت حرف فلم يقل به احد وان قيل انه ليس باسم ولا فعلا ولا حرفا لم يخرج فيخرج من كلمتين ايضا فلما قال من لفظين فكان اوله ثلاثا يخرج نحو بحت نصر لان ثانی الجزئين فعل كان يخرج منه جسق ويسبق علما مركبا من مهيئين هندیخ

تخرجت نصر فانه مركب من بحت والضم وهو مصوب بوخت بعض الابن وجد عنه ضم اسمه فسر نسبة اليه خراب بيت المقدس ونصر ما عنى المتعجب قاصوس

رد بيان الرضى حيث قال اعلم انها نسبة قبل العلمية وهو الجرم الذي عدول من عموما لصا به بلاه كانه نفس بذلك لان الاسم مستخرج عن الوصف والتعريف بان تعاد النسبة والحال فالجاء الى التعريف بان تعاد النسبة قبل الاسمية حاشية

اراد بمثل خمسة عشر وبيت بيت ما يتضمن التثان منه معنى حرف العطف كان او حرف الجر كما في بيت بيت

لأن اصله خمسة وعشرون في لم يصدق عليه قوله ليس بهما نسبة لانه سالبة كلية كون النكرة في سياق النفي وقد خرج بقوله اصلا فضا رسها السلب الكل فوجه لكل علما حل عليه الشارح بقوله لا في الحال والاف لام

عبد الله بن ابي عمير تلك النسبة الاضبع كما هو الظاهر من كلام الشارح الضمير فاندفع ما اعمام هنا داود

بأن يرد ليس بهما نسبة استناد ولا نسبة اضافة من خرط القناد اعنى امر اليد على شجره شوك اذ لا فنية عليه اصلا قال الجوهري خرطت الورقة خلقت وهوان يقتض على علاه ثم تبردك عليه الاصله في المثلثة وخرط القناد والقناد شجره شوك وهو العوسج وجه

بالغير ملحقين بالاعماء البنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى كونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات العطفة من البنيات (كل اسم) حاصل (من) تركيب (كلمتين) حقيقة او حكا

كلمته تسمى من غير من عن بان كان احداهما بالاعرفا والآخر بالاعرفا او حكا اسمين او فعلن او حرفين او مختلفين وجعلما كلمة واحدة (لبيان) اسم مؤخر وعلا هت كلمتين

نسبة) اصلا لا في الحال ولا في التركيب وانما قلنا حقيقة او حكا مثلا يخرج مثل سبويه فان الجرم الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة كفه في حكم الكلمة حيث اخرى بالاسماء والبنية وقوله ليس سنها نسبة ليجرح مثل عبد الله وتأقط سحر لان بين حرف كل واليد منها نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج هذا التصيد بل خمسة عشر

من الحان من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه اخر يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القناد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر النسبة وشرح المركبات

هيئة تركيب احدي الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في ابسط شرأ النسبة التعاقبية التي يكون بين الفعل والفعل

بمخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا كما اذهية تركيب احد سطري جعفر مع الاخر لا تدل عليها

بمخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا كما اذهية تركيب احد سطري جعفر مع الاخر لا تدل عليها

هذا الوجه ان الباء من هو صوت الاسم وهذه الاصوات ليست بالاصوات الاصلية بل هي الاصوات التي تتولد عنها الاصوات الاصلية

عبر كان عدة اوصاف... الخ

هذا الوجه ان الباء من هو صوت الاسم وهذه الاصوات ليست بالاصوات الاصلية بل هي الاصوات التي تتولد عنها الاصوات الاصلية



العلف في الجمة الاول من هذا المركب ساكن ثم حرف ميم  
بمعانيها الجمة الاول فقلنتله منزلة الجمة الاول من الاسم  
فقلنته الثاني من هذا المركب ساكن ثم حرف ميم  
بمعانيها الجمة الاول فقلنتله منزلة الجمة الاول من الاسم

فلما قلنته حرفا اذ لم يجر من الالف في المثال المذكور خمسة وعشرون  
وقوله بعض النحاة الجمة الاول من الالف في المثال المذكور خمسة وعشرون  
فلما قلنته حرفا اذ لم يجر من الالف في المثال المذكور خمسة وعشرون  
وقوله بعض النحاة الجمة الاول من الالف في المثال المذكور خمسة وعشرون

من غير قوق فانبثق الحرف على الحدود يرد او عكسا (فان تضمن الحرف الثاني  
حرفا) اي حرفا عطفيا او غيره (بنينا) كما لان الالف لوقوع آخره  
في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب الثاني تضمن الحرف (كثيرة)  
فان اصله خمسة وعشرون حذفت الواو ودببت عشرة مع خمسة  
(ومثل حادي عشر واخراتها) يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر  
الى تاسع عشرا واخرات كل من خمسة عشر وحادي عشر والمهمورد  
مثالين يعلم ان البناء ثابت في هذا التركيب سواء كان احد حزمه الصلوة  
الزائدة على الصلوة او صلوة الفاعل المشتقة وقوله نظر لان الثالث  
فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشرون جوابه ان المراد بصيغة  
الفاعل المشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا  
بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث  
مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل اعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما  
اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان  
ياخذوا مثل ذلك من اللربجات ولا يتيسر ذلك من جميع الجزئين لان  
صيغة الفاعل لا تسع حروفا جميعا فاقصروا على اخذها من احد  
الجزئين اذ اخذ بعض الحروف من كل جزء مبطنة الالف من اخيرا والاول  
ليدل على القصد من اول الاخر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمنين حرف

فان قيل باي شيء يعرف ما كان متضمنا لهما والطف وما  
لا يكون متضمنا له فقوله كل لفظين ربك فانظر اليهما فان  
اريد لكل واحد من لفظيه معنى كسنة عشر فما تدان كسنة  
عدد وبشر عدد ايضا فهو متضمن لهما والطف وان  
اريد بكلا اللفظين معنى واحد فهو غير متضمن لهما  
فاي شيء او اشياهاه فان لم يرد بكلا اللفظين الا  
الاولية والابتداء بالفضل مظهر

فانما اردت مثالين آت لم يجعل مدارا للبناء كونه  
بجزئين عددين حتى يتخيه على ان صيغة الفاعل المشتق  
من العدد في حكمه بل على تخمين معنى الحروف وان لم يكن  
شيء من جزئيه عددا نحو بيت بيت فالاولى ان يقال  
ورد مثالين احدهما التقين الحرف في نفس التركيب  
والآخر لتضمنه في اصله استراتيجيا  
اي الجزء الثاني

ثم اراد التفصيل

فكذلك بالاعتبار ووقوعه بعد العدد الخ هذا لا يجرى  
في الحادي فانه مشتق من الواحد لكن ليس باعتبار  
وقوعه بعد العدد السابق اذ لا سابق على الواحد  
وجوابه ان الحادي لا يفتق من الواحد حذفت من كونه  
يعدده حتى يرد ما ذكرتم واما بعد التركيب باعتبار  
وقوعه بعد العدد السابق كما بين الشارح

اي على الواحد الذي هو آخر وحدات ذلك العدد  
بلغ به ذلك المبلغ ايقو

من الجزئين

اي من حروف الجزئين وفي بعض النسخ حروفها اي حروف  
لثلاثة الاصلية مع الالف الثلاثة كتمرة  
اي في الاخذ

اذ اخذت من ثلثة عشر تا عشرة فاعلم انه اخذ من  
ثلثة عشر او من عشر فلذا احتاروا بالاول  
فانما ارادوا من حيث المشتق من الفرد على حددهما الخطا وكون المراد  
لا المعدود عطف الثاني لفظا على ذلك الايراد انتهى  
من حيث المشتق على الحد لفظا على ذلك الايراد انتهى وهو مطلق  
من حيث المشتق على الحد لفظا على ذلك الايراد انتهى وهو مطلق  
من حيث المشتق على الحد لفظا على ذلك الايراد انتهى وهو مطلق

ان كان فيه اثنان وعشرون حرفا من الالف الى الياء فانه حرف من الالف الى الياء  
 ان كان فيه اثنان وعشرون حرفا من الالف الى الياء فانه حرف من الالف الى الياء  
 ان كان فيه اثنان وعشرون حرفا من الالف الى الياء فانه حرف من الالف الى الياء

حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فادنى عشر  
 ثمنين حرف العطف باعتبار ما يجوز من احد عشر المتضمن حرف  
 العطف لابعبار ان اصله حادي وعشرون لاسم في الالف والظن  
 الحادي والعشرون لافرق بينهما الا بذكر الالف او وجوده (الا اثنى عشر)  
 واثنى عشر فانه لا يبيني فيها الجزان بل يبيني الثاني للضمين ويعرب الاول  
 لشبهه بالضا في سقوط النون (والا) اي وان لم يقتض الثالث حرفا اعرب  
 الثاني مع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا (كعبك وعجى الاول)  
 الثالث مع صرفه وباء الاول انما هو في افعال اللغات وفيه لغتان  
 اخرى ان احدهما اعرب الجزئين معا واصنافه الاولى الى الثاني وضع حرف  
 المضاف اليه واخرهما اعرب الجزئين معا واصنافه الاولى الى الثاني  
 وصرف الثاني في الكايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح  
 ان يعبر عن شئ معين بلفظ غير صحيح في الدلالة عليه لغرض من الاعراض  
 كالاهايم على السامع كقولك جاء في فلان وانت تريد زيدا والمراد بها  
 هيها اي في حيث البني عند الغناء او كقولك من كسب وفلان وكقولك لست حلالا  
 بل بعض معين فكأنهم اصطلاحا في باب المبنيات ان يرادوا بها ذلك  
 البعض المعين ولذلك لم يعرب بعض الكايات كما قال بعض القروفي

لا يكون المشي والجمع لم يهد في غير هذا الوجه  
 لا يوجد العليتين الماقتنين من الصرف وهما التركيب  
 والعلية وانما قيد بذلك لانه الاضغ دون غيره وانما  
 قيد بذلك لانه مبنيا قبل التركيب احتراز عن مثل سبيبه  
 فانه لم يعرب فيه للتوسط الا في وسط الاعراب بمعنى او اعرب  
 يلزم الاعراب في وسط الكلمة بسبب التركيب وهو  
 غير جائز واسطة بين الاعراب والبناء فغير البناء  
 وجه الدين  
 ان كان آخر حرفا مبنيا كما في مثال المن والاعلى السكين  
 كعدى كرب لاستشغالهم صلحا محركة على الياء في مثل  
 ذلك عاقبة  
 كمرور وذيده ونظويه فان الجزء الثاني وهو ويمنه  
 لعدم حمله بناءه وتضمن الحرف في الثاني محذوف  
 لان فيه مذهبين آخرين غير هذا الاول اعرب الجزئين  
 معا مع صرفه في الثاني فيكون الاول في الصورة  
 كالمضاف في الثالث فاعرب على حسب العواصم والثاني  
 على حسب الاعراب المضاف اليه باقتضاء عن صرفه  
 على ان جعل اسم مؤنث وذلك لتشبيههم اياه بالمتنا  
 والمضاف اليه لتشبيهها لفظيا من جهة انها اسمان  
 ذكر احدهما عقيب الاخر وليس فيه حكم الاضافة مع  
 كما في غلام زيد فان زيدا غير الغلام محذوف  
 اعابلية والافعلان وفلان للاناسي والفلان و  
 الفلانة لهما ثم ويا به من الكايات ليست بمبنية  
 هي ان يعبر عن شئ معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صحيح في  
 الدلالة عليه لغرض من الاعراض كالاهايم على السامع كقولك  
 اولشاعة العبرية كمن في الفرج والتمتع فسماحة نحو فلان  
 كثير المراد والمراد منها بعض الكايات لان كل ما غير مبنية

قريب حادي عشر  
 في الالف والظن  
 الحادي والعشرون  
 لافرق بينهما  
 الا بذكر الالف  
 او وجوده

ان كان آخر حرفا مبنيا  
 كعدى كرب لاستشغالهم  
 صلحا محركة على الياء  
 في مثل ذلك عاقبة  
 كمرور وذيده ونظويه  
 فان الجزء الثاني وهو  
 ويمنه لعدم حمله بناءه  
 وتضمن الحرف في الثاني  
 محذوف لان فيه مذهبين  
 آخرين غير هذا الاول  
 اعرب الجزئين معا مع  
 صرفه في الثاني فيكون  
 الاول في الصورة كالمضاف  
 في الثالث فاعرب على  
 حسب العواصم والثاني  
 على حسب الاعراب  
 المضاف اليه باقتضاء  
 عن صرفه على ان جعل  
 اسم مؤنث وذلك  
 لتشبيههم اياه  
 بالمتنا والمضاف  
 اليه لتشبيهها  
 لفظيا من جهة  
 انها اسمان  
 ذكر احدهما  
 عقيب الاخر  
 وليس فيه حكم  
 الاضافة مع  
 كما في غلام  
 زيد فان زيدا  
 غير الغلام  
 محذوف  
 اعابلية  
 والافعلان  
 وفلان للاناسي  
 والفلان و  
 الفلانة لهما  
 ثم ويا به  
 من الكايات  
 ليست بمبنية  
 هي ان يعبر  
 عن شئ معين  
 لفظا كان  
 او معنى  
 بلفظ غير  
 صحيح في  
 الدلالة  
 عليه لغرض  
 من الاعراض  
 كالاهايم  
 على السامع  
 كقولك  
 اولشاعة  
 العبرية  
 كمن في  
 الفرج  
 والتمتع  
 فسماحة  
 نحو فلان  
 كثير  
 المراد  
 والمراد  
 منها  
 بعض  
 الكايات  
 لان كل  
 ما غير  
 مبنية

ان كان فيه اثنان وعشرون حرفا من الالف الى الياء فانه حرف من الالف الى الياء  
 ان كان فيه اثنان وعشرون حرفا من الالف الى الياء فانه حرف من الالف الى الياء  
 ان كان فيه اثنان وعشرون حرفا من الالف الى الياء فانه حرف من الالف الى الياء





تستعملت قدما عن قول القائل زيد وصبر كلاهما  
فكم او كلاهما قائمان ايها الصواب فكتب ان قد صبر كلاهما  
متبا فلو كان قائمان لانه غير زيد وعمر واذ قل ان زيدا  
وعمر فان قيل كل منهما قيل قائمان او كلاهما فالفحاحات  
وتعريف مراعاة اللفظ في نحو كلاهما بحسب ما حبه لات  
معناه كل منهما

تستعملت قدما عن قول القائل زيد وصبر كلاهما  
فكم او كلاهما قائمان ايها الصواب فكتب ان قد صبر كلاهما  
متبا فلو كان قائمان لانه غير زيد وعمر واذ قل ان زيدا  
وعمر فان قيل كل منهما قيل قائمان او كلاهما فالفحاحات  
وتعريف مراعاة اللفظ في نحو كلاهما بحسب ما حبه لات  
معناه كل منهما

نصب التنبيه عليه من اول الامر (وكلاهما) لوقال كلاهما كانا في  
لنا ثبت الاستفهامية والخبرية فهو محلي تاويل كل واحد من النوعين  
وجاء الاستفهامية والخبرية احوال واحتملها (يقع مرفوعا و  
منصوبا ومجرزا) ثم بين موقع كل واحد منهما بقوله (فكل ما)  
احتمل واحد من الاستفهامية والخبرية يكون (بعده فعل) او  
شبه فعل لفظا او قدرا (غير مشتغل عنه بغيره) او متعلق بغيره  
فهو من حيث هو كذلك (كان منصوبا معمولا على حبه) اي على حبه  
عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المنزول ذلك انك تقول كم يوما  
صبرت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به وللصبر  
والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فحسبه لاحد المنصوبات انما  
هو بحسب الخبر فالاستفهامية نحو كم رجلا صبرت والمفعول به وكم  
صبرية صبرت في المفعول المطلق وكم يوما صرت في المفعول فيه  
والخبرية مثل كم غلام ملكك وكم صبرية صبرت وكم يوما صرت واما  
جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون مفعولا ومقدر ليدخل في قاعدة  
النصب مثل قولك كم رجلا صبرية لاجلته من قبيل الاضمار على شرطه  
التنصير وقد رت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا صبرية صرت  
فهو من شأنه فلا يقدر غير مشتغل عنه لدخل في قاعدة النصب

فيه على ان المراد بالفعل ما يبه ويشبهه ليشتغل  
بنحوكم يوما انت وكم رجلا انت متا رب  
من المتكدر حاسس  
اي لا يكون ذلك الفعل عاملا في صبر يعود الى كم  
ولا في متعلق ذلك الصبر نحو  
وقال الشغول بالصبر نحوكم رجلا صبرته ومثال  
الشغول بمتعلق ضمير نحوكم رجلا صبرته علامه  
عبد الله الفتدي  
فا على الظرف او مبتدأ متعلق بالظرف خبر مقدم  
وابجلة صفة ما  
ولا يجوز كون موهوبا لانه لا يكل في المعرفة لاحالة  
الاجزاء فلا يستقيم المعنى هتدي  
قوله اي على حسب عمل هذا الفعل لا على حسب اقتضائه  
وعمل الفعل تعيين بحسب المميز لا بحسب الاقتضاء فلا  
يجه ما قاله الرمضان الا لو ان يقول معمولا على حسيبه  
وحسب المميز معا وجه الدفع انه وان اقتضى ضميرا  
من المنصوبات الا انه عمله فيه على وجه الظرفية لاي على  
وجه آخر وجه الدين  
نقد  
الطارة الردف ما عترض به الرضى انه ينتقن بكم يوما  
صبرت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضاء فعله بل قائم  
بفتقن منصوبات كثيرة وليس نفسه الا على الظرفية فاجاب  
الشراح بان اقتضائه بكم يوما ليس الا بالظرفية  
اذ هي بمنزلة اعشرين رجلا او اعشرين صبرية صبرية  
او اعشرين يوما صرت  
لان كلا من هذه وقع بعدها فعل غير فايق عن عملها  
بسبب الاشتغال بعمل ضميرها فاقضى كل من هذه الاقضاء  
بحسب المميز ما اقضى من المفعول به في الاول والمصدر  
في الثاني والظرف في الثالث  
فلهنا قيد ابعثية -

نصب التنبيه عليه من اول الامر (وكلاهما) لوقال كلاهما كانا في  
لنا ثبت الاستفهامية والخبرية فهو محلي تاويل كل واحد من النوعين  
وجاء الاستفهامية والخبرية احوال واحتملها (يقع مرفوعا و  
منصوبا ومجرزا) ثم بين موقع كل واحد منهما بقوله (فكل ما)  
احتمل واحد من الاستفهامية والخبرية يكون (بعده فعل) او  
شبه فعل لفظا او قدرا (غير مشتغل عنه بغيره) او متعلق بغيره  
فهو من حيث هو كذلك (كان منصوبا معمولا على حبه) اي على حبه  
عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المنزول ذلك انك تقول كم يوما  
صبرت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به وللصبر  
والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فحسبه لاحد المنصوبات انما  
هو بحسب الخبر فالاستفهامية نحو كم رجلا صبرت والمفعول به وكم  
صبرية صبرت في المفعول المطلق وكم يوما صرت في المفعول فيه  
والخبرية مثل كم غلام ملكك وكم صبرية صبرت وكم يوما صرت واما  
جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون مفعولا ومقدر ليدخل في قاعدة  
النصب مثل قولك كم رجلا صبرية لاجلته من قبيل الاضمار على شرطه  
التنصير وقد رت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا صبرية صرت  
فهو من شأنه فلا يقدر غير مشتغل عنه لدخل في قاعدة النصب

نصب التنبيه عليه من اول الامر (وكلاهما) لوقال كلاهما كانا في  
لنا ثبت الاستفهامية والخبرية فهو محلي تاويل كل واحد من النوعين  
وجاء الاستفهامية والخبرية احوال واحتملها (يقع مرفوعا و  
منصوبا ومجرزا) ثم بين موقع كل واحد منهما بقوله (فكل ما)  
احتمل واحد من الاستفهامية والخبرية يكون (بعده فعل) او  
شبه فعل لفظا او قدرا (غير مشتغل عنه بغيره) او متعلق بغيره  
فهو من حيث هو كذلك (كان منصوبا معمولا على حبه) اي على حبه  
عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المنزول ذلك انك تقول كم يوما  
صبرت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به وللصبر  
والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فحسبه لاحد المنصوبات انما  
هو بحسب الخبر فالاستفهامية نحو كم رجلا صبرت والمفعول به وكم  
صبرية صبرت في المفعول المطلق وكم يوما صرت في المفعول فيه  
والخبرية مثل كم غلام ملكك وكم صبرية صبرت وكم يوما صرت واما  
جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون مفعولا ومقدر ليدخل في قاعدة  
النصب مثل قولك كم رجلا صبرية لاجلته من قبيل الاضمار على شرطه  
التنصير وقد رت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا صبرية صرت  
فهو من شأنه فلا يقدر غير مشتغل عنه لدخل في قاعدة النصب

تستعملت قدما عن قول القائل زيد وصبر كلاهما  
فكم او كلاهما قائمان ايها الصواب فكتب ان قد صبر كلاهما  
متبا فلو كان قائمان لانه غير زيد وعمر واذ قل ان زيدا  
وعمر فان قيل كل منهما قيل قائمان او كلاهما فالفحاحات  
وتعريف مراعاة اللفظ في نحو كلاهما بحسب ما حبه لات  
معناه كل منهما

والأصل المضمون بمقتضى الشرط من حيث كان بغيره  
والأصل المضمون بمقتضى الشرط من حيث كان بغيره  
والأصل المضمون بمقتضى الشرط من حيث كان بغيره

فإن كان غلامكم رجلاً فميرت  
فإن كان غلامكم رجلاً فميرت  
فإن كان غلامكم رجلاً فميرت

وإذا اشتريته فميرت  
وإذا اشتريته فميرت  
وإذا اشتريته فميرت

وإذا اشتريته فميرت  
وإذا اشتريته فميرت  
وإذا اشتريته فميرت

وإن جعلته من قبله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتعل عنه فهو ميرته  
الحديث معروف داخل في قاعدة الرفع (ويكفي بالهبة) أحدهما واحد  
منكم الاستهامة والخبرة وقع قبله (حرف جر) نحوكم درهم  
اشترت وبكم رجل ميرت (أو مضاف) نحو غلامكم رجلاً ميرت  
وعبدكم جعل اشترت (فحرف جر) صرف المير والامانة وانما جاز  
تقديم حرف المير والمضاف عليهما مع ان لها صيغة الكلام لان تأخير  
المير عن الميرور متبع لضعف عمله يجوز تقديم المير عليه على ان يجعل  
المير اسمها كان وحرف الميرور ككلمة واحدة صيغة المصدر (ولا)  
اي وان وجد الشرط اقل المذكور بان لا يكون فيه فعلا  
اي جعلك واحد من الاستهامة والخبرة فاعلم ان  
بضميره ومعلق ضميره ولا فقه حرف جر او مضاف كان مجرد عن العوامل  
اللفظية (فرفع) اي فهو مرفوع (مبتدأ ان لم يكن ظرفا) نحوكم رجلاً و  
رجل ابولك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يجزئ عنه معرفة عن كونه متضمنة  
استهامة ما واما عند غير سيبويه فبما اختر مقدمه على المبتدأ لكونه نكرة  
وما بعده معرفة (وحيث ان كان ظرفا) نحوكم يوماً سرفك فكم ههنا مضاف  
المحل اولاد اخلت في قاعدة التصيب باعتبار اعمال الكائن فيه ودخل في  
قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقامها معا عما له الذي هو خبر المبتدأ (او كذلك)  
اعلم ان في تاتي الوجوه الاربع الاعرابية بالشرايط المذكورة

جواب على اعتبار كل من المير وما بعده كلمة واحدة فلا  
يلزم حينئذ ان يعطى حكم الصداقة للمير عبادة  
فلا استهامة فيكم اشترت مقد وقيلها والتقدير  
الكثير اشترت عوض  
كما مر في المثال لانه حينئذ يكون مجردا عن العوامل  
اللفظية بتوحيها عافية  
كم تجلوا اخوتك وكم درهما عندك وكم غلام لك  
شاهد على قلان وكم غلام لك ذاهب تحييص  
قوله نحو من ابولك نظير لاشمال ومتضمن تلك القاعدة  
بكم جعل صبيك فانه مبني على كونه خبر لغيره لان النكرة  
لا يكون مبتدأ المعرفة بالاتفاق فيما عدا مثل من ابولك  
ومررت برجل افضل منك ابوه كما مر  
اشترت فلا يراد بنحوكم يوماً او كم يوم من سيرك  
فانه ليس بجمع كونه ظرفا مثاله بنحوكم يوماً سيرك  
وكم يوم سيرك ههنا  
قوله سرفك ولا يمكن ان يكون مبتدأ لان المبتدأ والخبر  
من حيث الذات واحد وكم يوماً سؤال عن الزمان  
والسؤال ليس كذلك فلا يكون هو هو قلت تقدير  
سؤال واقع في كم مدة من الزمان فيكون هو هو  
حاشية تحييص  
لكونه شبه الفعل بعدد وهو كائن المذوق اذ هو خبر  
مشتق عنه لان لفظ الكائن ههنا رافع للضمير الذي  
فيه على القاعية وتا صيب لكم على الظرفية وهذا  
يعد على ان لفظ الكائن مقدر بعدكم تحمير  
اعلم ان اعتبار الاصل وذلك ان المير كان كائن وكم ظرف له  
ثم اقبل الظرف مقامه وبعين خبرا فيكون مرفوع للحل  
لانيا وجية

وإذا اشتريته فميرت  
وإذا اشتريته فميرت  
وإذا اشتريته فميرت

وإذا اشتريته فميرت  
وإذا اشتريته فميرت  
وإذا اشتريته فميرت

فإن كان غلامكم رجلاً فميرت  
فإن كان غلامكم رجلاً فميرت  
فإن كان غلامكم رجلاً فميرت

الاشارة بان المراد ان يتأني في كل اسم استفهام وشرط اوله  
وجعلنا غيره التام واوله  
وكذلك اسماء الشرط والاشتهاء معناه  
فاجتمع في معنى تلك  
الاشارة بان المراد ان يتأني في كل اسم استفهام وشرط اوله  
وجعلنا غيره التام واوله  
وكذلك اسماء الشرط والاشتهاء معناه  
فاجتمع في معنى تلك

على غير التي توجب عبارة المنسأ وباللكنه لا يلائم  
نفسه التي بنفسه والمجان الشبهه بجميع الالوهة الالوهة  
في كل واحد واحد

في كل واحد واحد  
نفسه التي بنفسه والمجان الشبهه بجميع الالوهة الالوهة  
على غير التي توجب عبارة المنسأ وباللكنه لا يلائم  
نفسه التي بنفسه والمجان الشبهه بجميع الالوهة الالوهة

(اسماء الاستفهام والشرط) بمعنى انه يتأني في كل الوجود الاربع في  
المراد بانها تتأني  
جميع هذه الاسماء لاني كل واحد منها وهي من وما واني وان واتي واتي  
اي من هذه الاسماء اي تلك الاسماء التي هي مشتركة بين  
الاشتهاء والشرط والاشتهاء معناه  
فاجتمع في معنى تلك  
الاشارة بان المراد ان يتأني في كل اسم استفهام وشرط اوله  
وجعلنا غيره التام واوله  
وكذلك اسماء الشرط والاشتهاء معناه  
فاجتمع في معنى تلك

في كل واحد واحد  
نفسه التي بنفسه والمجان الشبهه بجميع الالوهة الالوهة

في كل واحد واحد  
نفسه التي بنفسه والمجان الشبهه بجميع الالوهة الالوهة

في كل واحد واحد  
نفسه التي بنفسه والمجان الشبهه بجميع الالوهة الالوهة

في كل واحد واحد  
نفسه التي بنفسه والمجان الشبهه بجميع الالوهة الالوهة

لا في كلها وهذا لا ينافي ان لا يوجد بعضها لوجوده في  
بعض تلك الاسماء  
عبدالله  
اي منفردة لكونه للشرط مع انه غير جائز بظنه  
الاخوات  
مثال لما بعده فعل غير مشتغل منصوب المحل على انه  
مفعول به مقدر على ضربت دعوانا رسد انه  
الاشارة في من وما الشرطتين بالظرفية في

قوله واذا كانتا شرطيتين آه واذا كان اسم الشرط  
متدا فعلى اربعة مذاهب غيره اما الشرط والجزء او  
او الشرط فقط فهذان ظاهران من بيان للصفة  
فافهمه او اجزاء فقط او اسم الشرط متدا لاجزائه  
فاصل نحوي

قوله وانالم اعترفا اي لوقوع اذا اسما صريحا وما  
هولازم الظرفية برقع في الاستفهام م محلا مع  
انصبا به على الظرفية اذا كان خبر متدا مؤخر فلا  
يخرج عن الظرفية فتقولوا ما هولازم آه ايضا  
كلام الرضى وجية الدين

لما من الحديث والآية والشعر  
احراز عن الشرط الا لا يصحور فيه الخبرية وانما في الازفاج  
تقولوا محلا لانه اذا كان محلا من احد ههما  
الرفع والاشارة للنصب  
عبدالله

فلا يصدر قول المسمى في مثل تمييز عمه ثلثة الوجوه الثالثة في التمييز...  
اختلافه بالابتداء...  
اراد به كل موضع احتل فيه نصبكم بالنقل الواقع بعده مع

فانه اي ما هو تمييز باخبار بعض الوجوه والظاهر...  
ان المراد ما هو تمييز حسب النظار فان قلت فليكن...  
الاجوه الثلثة في غيرها التركيب ذكر التمييز نصب...  
وجرا وحذف فلاحاجة الى حل التمييز على التمييز في...  
بعض الاجوه قلت يلزم ان يكون الاجوه اربعة...  
ذكره نصبا وجرا حذفه كذلك فلا يصح جعلها...  
ثلاثة عصام الدين

فانه شرط نصب والجر وعلى هذا يكون المميز المذكور...  
وهو لفظ صفة ويحتمل ان يكون محذوفا مقدر...  
بكم شخص او شخصه...  
مفعول فيه او مفعول مطلق لقوله قد حلت على تقدير...  
التمييز اى تم حلت بالنصب او بالجر...  
لان ما بعده فعل غير مشتغل عنه وميز لفظه او معدا...  
دمد

قوله كان الا ليقولنا خبره انه لياقة تمييزه عن الاصولي...  
هذا التوجيه مع التمييز في التمييز يجعله على التمييز في بعض الاجوه...  
افوات حسن الترتيب فالاول ان يقال المراد بالاجوه الثلثة...  
نصب عمه وجرحها مع الافراد وجرحها مع الجمعية والمرد...  
بقوله وقد يحذف فانه قد يحذف مثل ميمزة لك بالجر...  
وبخالة فانه الذم على آفان فيكون اشارة الى ثلثة اجوه...  
اخرها باعتبار التمييز المميز المحذوف ويكون محكوم ماله...  
وكم مترتب نظير حذف هذا التمييز عصام

تقديره كم عمه لك وبخالة على عشارى فكم متدا كون...  
مميزه فاعلا حلت حسب المعنى وغيره قوله قد حلت...  
صفة تكونها عبارة عن ضمير في حلت بمعنى يكون...  
عمه جمالية لا محلوقة...  
ولم يرد معنى الاستفهام ولكنه على سبيل التهامك...  
فكان مصحوق ولكنه كم خبرية على الضميق اى كثير...  
من عماره وحالاته بالجر يرفد حلت على مشارف...  
عوض اذنى

على اعتبار الالات...  
وهو اعتبار الالات...  
في نفس التمييز...  
الظواهر كانت الافعال وهي المرأة التي اعوتت...  
انسابها من كثرة الحلب...  
الافعال...  
الافعال...  
الافعال...  
الافعال...

مؤخر نحو متى عهدك ضلاني انى كان عهدك به وامانى فلان...  
فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالجرية...  
انصبا به على الظرفية نحو انى وقت محضك اى انى وقت كان...  
فاى وقت على تقدير انصبا به على الظرفية مرفوع الجملة الجبرية والوجه...  
الباقية مثل انى هم حررت وانى هم حررت وانى هم قائم (ونى مثل...  
كم عمه لك بالجر نحو حاله يعنى في الاحتمال الاستفهام والمميز...  
المميز وحده (بلثة اوجه) هكذا وكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز...  
كم عمه ايها هو تمييز باخبار بعض الوجوه فعل النسخة الاولى...  
الاجوه الثلثة في كم احدا ما رفعه بالابتداء والآخران نصب على الظرف...  
او على الصدورية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معه على حمله الى...  
كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا النوع ما سبق من وجوه الحرب...  
ويحتمل ان يقتصر الاجوه الثلثة في مميزها اعني عمه فاحدها الرفع بالابتداء...  
استفهامية كانت او جبرية والآخران النصب على تقدير كونها استفهامية...  
والجر على تقدير كونها جبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مسمى على اعتبار جواز...  
حذف غيرها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الابق احوط هذا عن قوله...  
وقد يحذف في مثل كم ماله وامالى النسخة الاخرى فلا يحتمل الالوجه...  
الاخبر والبيت لليزرد ويجوز جرر وانما به (قد غلطه قد حلت على مشارف...)

من جملة النصب...  
وهذا غير مرفوع بالرفع...  
على ان يفسر...  
من جملة النصب...  
وهذا غير مرفوع بالرفع...  
على ان يفسر...  
من جملة النصب...  
وهذا غير مرفوع بالرفع...  
على ان يفسر...

من جملة النصب...  
وهذا غير مرفوع بالرفع...  
على ان يفسر...  
من جملة النصب...  
وهذا غير مرفوع بالرفع...  
على ان يفسر...  
من جملة النصب...  
وهذا غير مرفوع بالرفع...  
على ان يفسر...



من افتراف الخ في الحديث لانه بلغ في حد نفسه وفوقه من  
 خدمة الاثمة من كذا في بعض النسخ وهو لغة في الناس والظ  
 الاثمة مع ما شابه وهو الابدان والغنم  
 حتى يرضع والغنم في استغفار من خدتها  
 حاله وان كان عليها الفحل عشرة اشهر ثم لان ذلك لا ينفع  
 لان جملها من غنمها من خدتها  
 ان جملها من غنمها من خدتها  
 ان جملها من غنمها من خدتها  
 ان جملها من غنمها من خدتها

الفداء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبه الكفن والظن  
 اي لمن غنم وحاله  
 بمعنى انها لكثرة الخيمة صارت كذلك او هذه خلقه لها نسبتها الى  
 كلمة منقلبه اي الهامة والتحويل اي معوجة الخيمة  
 سوء الخيفة وانما عرفت جلبت على الخيمة من قبل اي كنت كارها  
 كلام من حاله وعنه  
 لخدمتها مستكفا منها فذمتي على كرمي معنى واخبار من انواع خدتها  
 من بعد واخبار  
 الجلب لانه خذمة المواسي وهي ابلى في الذم من خذمة الانسان العباد  
 بعد واخبار  
 جمع غيرها وهي الباقية التي ان على جملها عشرة اشهر واخبارها الانها  
 من جملها  
 تنادي من الحب ولا تطمع بسهولة في جملها زيادة مشقة في ذمها  
 اي حالة جبر من الاقارب  
 وخالة اشارة الى رذالة طرف ابيه وامه فالاستفهام على تقدير  
 اي الاستفهام  
 النصيب على سبيل التكميم كانه ذهل عن كية عدد عمامة وخالا انشاد  
 اي نصيب  
 عنه وكونها خبرية على تقدير الجرح على سبيل التحقيق اي كثر من عماله  
 واي جرمه  
 وخالا انك قد جليت على عمامتي واذا اجدت الممز أي مرة او حلبة  
 فغيب كما ما على الغيرة ان تنصير بالالطوية  
 على التكميم او مرة او حلبة على التكميم فايرتفاع عمة على الابداء  
 اي الارتفاع على الابداء  
 وبصيغة توصيفه بقوله لك لخرة قد جلبت وتم استفهامية كانت  
 اي جعل الشاعر موضوعا بذلك بدل من قوله اي الغنم  
 او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصيب لان الفعل الواقع به  
 اي على كية شغل  
 مسيطر عليها نسيط الطرف والمصدرية واذا رفعت عمة رفعت  
 استهان بها اي خبرية على تقدير التكميم مرة كقدر على عمة اي عمة  
 خالة وفداء واذا نصبتها نصبتها واذا خضبتها خضبتها وذلك  
 تكونه تكميمه استفهامية  
 واضح وقد جحف بجزك استفهامية كانتا وخبرية في مثلك مالك  
 تكونه تكميمه استفهامية

على ما هو عليه  
 على ما هو عليه  
 على ما هو عليه  
 على ما هو عليه  
 على ما هو عليه  
 على ما هو عليه  
 على ما هو عليه  
 على ما هو عليه  
 على ما هو عليه  
 على ما هو عليه

بمعنى الاستفهام ههنا ليس على حقيقته لان حقيقة  
 الاستفهام مرتفع عن حاله التكلم وعبئته المتطلب  
 وههنا ليس كذلك لانه التكلم عالم وليسوا الغرض من  
 سؤاليه استفادة العلم بل غرض الاستفهام محض ان  
 جملته الضرورية لان كونه الشيء ما يوزن له الجمل فكانه  
 من ذكره للزم واردة الاورد بقرينة عموما  
 كلام من غنم وحاله  
 هذا دفع لما يتوهم من ان قوله عمة كيف تكون مبتدا  
 لكونها تكميم وحاصل الرفع تم تكميم لكتها مخصصة  
 بالصفة الجبرية رمتا  
 من المواسي خذمة التامة للموصوفه وذن خذمة الغنم والفرس  
 وغيرها  
 سه لاعادة في هذا التنصير فالاول ان يقال  
 مرة او حلبة على التكميم والتكثير  
 منصوب على المصدرية  
 اي اذا كان الميم محذوفا فان ارتفاع عمة آه رمتا  
 اي مبتدا وهو حلت  
 اي منصوب المحل اما منقول مطلق كغيره المبتدا  
 او ظرف وهو حلت رمتا  
 لانها تابعت لعمه فان الاول عطف عليه والثاني  
 صفة له  
 ولفظ الله من صفات  
 ولفظ الله من صفات  
 ولفظ الله من صفات  
 ولفظ الله من صفات

على ما هو عليه  
 على ما هو عليه  
 على ما هو عليه  
 على ما هو عليه  
 على ما هو عليه  
 على ما هو عليه  
 على ما هو عليه  
 على ما هو عليه  
 على ما هو عليه  
 على ما هو عليه

وقد جحف بجزك استفهامية كانتا وخبرية في مثلك مالك  
 تكونه تكميمه استفهامية

على وجه الصواب متى استعملها في جملة الاستشهادية  
 على ما ذهب إليه سيبويه اذا كان استعمالها في جملة خبرية  
 التارة مبتداً عند الخبر اذا كان في جملة الاستشهادية  
 خلافاً للجمهور  
 لا بد من الفرق بين المصنف اذا كان المصدر النوع فقط  
 قوله على تقدير المصدرية يكون السؤال عن نوع الخبر  
 والاختيارية وعلى تقدير الظرفية يكون السؤال عن نوع الخبر  
 او الاختيارية وما اذا كان العدد والحدث ثابتاً وتجاوز  
 منها السؤال عن العدد والحدث ثابتاً وتجاوز  
 المجموع الا في الظرفية وفيه سؤال عن النوع فقط  
 المصدرية بالاعتماد عليه وفيه سؤال عن النوع فقط  
 ولا كان المصدر الذي يحدد مشتركاً مع المرفوع في اللفظ  
 على الوجه الصحيح من اللفظ والبناء  
 قوله لان كان المصدر الذي يحدد مشتركاً مع المرفوع في اللفظ  
 على الوجه الصحيح من اللفظ والبناء

لان الحدث لا يتخلو من ان يقع في زمان لكن بذلك الزمان  
 ليس هو الزمان الذي عليه الفعل بل المراد  
 به هو الزمان الدال عليه اي  
 هو الزمن والآن وهذا لان هذه الزمان مدلولات  
 لهذه اللفظ لا انها مدلولات الفعل عندنا  
 وتعمل الفرق بين الزمان الذي هو مدلول للفعل  
 وبين مدلول هذه اللفظ هو ان مدلول الفعل  
 لا يقبل التعدد بل هو واحد مستمر من وقت وجود  
 الفعل الى انقضاءه وما لا يقبل التعدد بل هو واحد مستمر  
 عن عدده بخلاف الزمان الذي هو مدلول هذه اللفظ  
 لان تكرره يوجب تعدد ازمته عندنا  
 وليس جزء الفعل لانه ليس فلا يقبل النوعية والعدد  
 بل المراد المحدث الدال عليه آه  
 لا تقبل بل للعدد والتعريف وهذا التوجيهان في  
 اعرابكم اذا قدر المميز بالمره او بالترتيب  
 مبتداً وقوله منها ظرف مستقر وقع خبراً ويحتمل  
 ان يكون للموصول والموصوف فاعل الظرف او  
 مبتداً مقدماً للخبر وجملة خبر المبتداً  
 قوله فلاحاجة الى معنى حذف البعض لان اللام بغنى  
 عنها فيكون ذكرها كذا لما لاحاجة اليه ولان حرف  
 حذف ازالة لا يهاجم كون بعض الظرف واسماً كاسم  
 الاشارة  
 قوله ما يظرف بل ظرف علوما هو اللفظ اه لانه ما  
 قطع عن الإيضاح امه وكثيرة ولا يجوز ان يراد بكلمة  
 ما عم من الظروف وغيره ليدخله ما جرى مجراه كما  
 قيل لان كلمة من للتجسدي معنى الظرف وانما نسبت  
 ما قطع ولا يخفى ان ما اجرى مجراه ليس بعضاً منها  
 بوجه الدين

وكثيرت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا  
 انصوب المفعول فمفعول ضمير  
 سئل عن كنية مالك او اخبر عن كثير فظا هر كل قرينة دالة على انه  
 سؤال عن كنية دراهمك او دينارك او اجار عن كثير فانه كذا  
 او دينار او كرم درهم او دينار مالك فكل في هذا المثال مرفوع على  
 الاستثناء وما لك خبره واذا سئل عن خبرك بعد العلم بوقوعه او خبر  
 فالظاهر ان السؤال والاختيار انما هو بالنسبة الى مراتب خبرك اي  
 كم مرة او مرة خبرت او الى مراتبك اي كم مرة او مرة خبرت فكل في هذا  
 المثال ما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المصنف اذا كان  
 المصدر النوع فقط وما اذا كان للعدد فالمنحرف في الظرفية اولا الزمان  
 الدال عليه اللفظ الموضوع للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال  
 عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل  
 خبرت فعل هذا التقدير يكون كم منصوباً على المفعولية في الظرفية  
 اما ظرف في المعدادة من المنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف  
 فلاحاجة الى ذكر البعض ههنا (صها) اي من تلك الظروف (صها) اي  
 ظرف (قطع عن الاضافة) يحذف المضاف اليه عن اللفظ والنسبة  
 فانه عندنا نداء غير جمع النون نحو ريت خيراً من قبل وسميت  
 الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات في غاية الكلام كانت اخصيق اليه

على ما ذهب إليه سيبويه اذا كان استعمالها في جملة خبرية  
 التارة مبتداً عند الخبر اذا كان في جملة الاستشهادية  
 خلافاً للجمهور  
 لا بد من الفرق بين المصنف اذا كان المصدر النوع فقط  
 قوله على تقدير المصدرية يكون السؤال عن نوع الخبر  
 والاختيارية وعلى تقدير الظرفية يكون السؤال عن نوع الخبر  
 او الاختيارية وما اذا كان العدد والحدث ثابتاً وتجاوز  
 منها السؤال عن العدد والحدث ثابتاً وتجاوز  
 المجموع الا في الظرفية وفيه سؤال عن النوع فقط  
 المصدرية بالاعتماد عليه وفيه سؤال عن النوع فقط  
 ولا كان المصدر الذي يحدد مشتركاً مع المرفوع في اللفظ  
 على الوجه الصحيح من اللفظ والبناء  
 قوله لان كان المصدر الذي يحدد مشتركاً مع المرفوع في اللفظ  
 على الوجه الصحيح من اللفظ والبناء

لان الحدث لا يتخلو من ان يقع في زمان لكن بذلك الزمان  
 ليس هو الزمان الذي عليه الفعل بل المراد  
 به هو الزمان الدال عليه اي  
 هو الزمن والآن وهذا لان هذه الزمان مدلولات  
 لهذه اللفظ لا انها مدلولات الفعل عندنا  
 وتعمل الفرق بين الزمان الذي هو مدلول للفعل  
 وبين مدلول هذه اللفظ هو ان مدلول الفعل  
 لا يقبل التعدد بل هو واحد مستمر من وقت وجود  
 الفعل الى انقضاءه وما لا يقبل التعدد بل هو واحد مستمر  
 عن عدده بخلاف الزمان الذي هو مدلول هذه اللفظ  
 لان تكرره يوجب تعدد ازمته عندنا  
 وليس جزء الفعل لانه ليس فلا يقبل النوعية والعدد  
 بل المراد المحدث الدال عليه آه  
 لا تقبل بل للعدد والتعريف وهذا التوجيهان في  
 اعرابكم اذا قدر المميز بالمره او بالترتيب  
 مبتداً وقوله منها ظرف مستقر وقع خبراً ويحتمل  
 ان يكون للموصول والموصوف فاعل الظرف او  
 مبتداً مقدماً للخبر وجملة خبر المبتداً  
 قوله فلاحاجة الى معنى حذف البعض لان اللام بغنى  
 عنها فيكون ذكرها كذا لما لاحاجة اليه ولان حرف  
 حذف ازالة لا يهاجم كون بعض الظرف واسماً كاسم  
 الاشارة  
 قوله ما يظرف بل ظرف علوما هو اللفظ اه لانه ما  
 قطع عن الإيضاح امه وكثيرة ولا يجوز ان يراد بكلمة  
 ما عم من الظروف وغيره ليدخله ما جرى مجراه كما  
 قيل لان كلمة من للتجسدي معنى الظرف وانما نسبت  
 ما قطع ولا يخفى ان ما اجرى مجراه ليس بعضاً منها  
 بوجه الدين

على وجه الصواب متى استعملها في جملة خبرية  
 التارة مبتداً عند الخبر اذا كان في جملة الاستشهادية  
 خلافاً للجمهور  
 لا بد من الفرق بين المصنف اذا كان المصدر النوع فقط  
 قوله على تقدير المصدرية يكون السؤال عن نوع الخبر  
 والاختيارية وعلى تقدير الظرفية يكون السؤال عن نوع الخبر  
 او الاختيارية وما اذا كان العدد والحدث ثابتاً وتجاوز  
 منها السؤال عن العدد والحدث ثابتاً وتجاوز  
 المجموع الا في الظرفية وفيه سؤال عن النوع فقط  
 المصدرية بالاعتماد عليه وفيه سؤال عن النوع فقط  
 ولا كان المصدر الذي يحدد مشتركاً مع المرفوع في اللفظ  
 على الوجه الصحيح من اللفظ والبناء  
 قوله لان كان المصدر الذي يحدد مشتركاً مع المرفوع في اللفظ  
 على الوجه الصحيح من اللفظ والبناء

في بعض النسخ يروي والاوّل يروي ولا بدّ دليل آخر لسبب  
مذكور والغاية اليه بعد لانه لو جرد العود كان  
الامانة ارضا بمثل تلك الفايات بالحرف اه

ان قبل هذا الاحتياج حاصلها مع وجودها احتياج النضاف  
الاحتياج اليه من صلتها وهو صواب في الالمام  
ما احتياج اليه من صلتها وهو صواب في الالمام  
ما احتياج اليه من صلتها وهو صواب في الالمام

لانه لا يمكن فيه التضمن بخلاف المضاف اليه  
ذلك التضمن بالضم لانه اقوى الحركات  
وهو ما مضى الرضى مع ما ذكر امامه واسفل وودون  
اوله ومن غل ومن علو على وزن من قبل دون ما  
هو مفهومه الاوّل وقوله ولا يقاس عليها ما معناها  
يريد فضلا عما ليس معناها حصار  
اي على المذكورات  
وجبه ادب  
مع ان الاصل فيها هو  
الاعراب

هذا حرف يهون غايات ينصرفها الكلام وانما يمتثل تضمنها معنى حرف  
الاضافة او لشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واخبر الضم  
الحرف التضمن (كقولك وعيد) وما شبهها من الظروف والضمم قطعها  
عن الامانة مثل تحت وفوق وقدر وحرف وراء ولا يقاس عليها  
ما معناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يكون التنوين من المضاف  
فترب قال الشاعر: فاسح للشراب وكنت قد اذ اعصم الملا بالقر  
فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة عنها وبين ما كان منها  
وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة معني كنت قد اذ  
اي عديم الفرق بينه وبين الاضافة في الالمام  
بجملها والضم على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبههم  
بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحدف مع مضاف اليه  
الابعد وليس نحو افعال هذا لا غير وما في زيد ليس غير كقوله استعمال  
غير بعدها (و) كذلك اخرى مجرى الظروف (حسب) لشبهها بغير  
كثرة الاستعمال وعدم تعريبها بالاضافة (ومنها) اي من الظروف  
المبنية (بج) للكان وقال الاخفش قد يستعمل الزمان (والاضافة  
الا الى جملة) اسمية كانت او فعلية (والاكثر) اي كثر الاستعمالات

لانه لا يمكن فيه التضمن بخلاف المضاف اليه  
ذلك التضمن بالضم لانه اقوى الحركات  
وهو ما مضى الرضى مع ما ذكر امامه واسفل وودون  
اوله ومن غل ومن علو على وزن من قبل دون ما  
هو مفهومه الاوّل وقوله ولا يقاس عليها ما معناها  
يريد فضلا عما ليس معناها حصار  
اي على المذكورات  
وجبه ادب  
مع ان الاصل فيها هو  
الاعراب

والا المضاف والمضاف  
اليه يبرز الالمام  
عند التضمن  
من غل ومن علو على وزن  
من قبل دون ما هو مفهومه  
الاوّل وقوله ولا يقاس عليها  
ما معناها يريد فضلا عما ليس  
معناها حصار اي على  
المذكورات وجبه ادب  
مع ان الاصل فيها هو  
الاعراب

ولا يتبع جملة على الجملة  
من غل ومن علو على وزن  
من قبل دون ما هو مفهومه  
الاوّل وقوله ولا يقاس عليها  
ما معناها يريد فضلا عما ليس  
معناها حصار اي على  
المذكورات وجبه ادب  
مع ان الاصل فيها هو  
الاعراب



ويعرفه في سائر مواضع الشرطية لان لغتها في الواقع وفي مقولته  
به في اسما الوضوح والشرطية في اللفظ لان مقولته في الوجود  
في الفعل كذا والاضاح في الفعل لا يقتضاها العطف والفصل  
ويعرفه في سائر مواضع الشرطية لان لغتها في الواقع وفي مقولته  
به في اسما الوضوح والشرطية في اللفظ لان مقولته في الوجود  
في الفعل كذا والاضاح في الفعل لا يقتضاها العطف والفصل

فوقه والمترادف على معنى الشرطية وانما هو  
في باب ما اضربا عليه على شرطية التفسير  
بعد ما في باب ما اضربا عليه على شرطية التفسير  
بعد ما في باب ما اضربا عليه على شرطية التفسير

وهو للمفاجأة ولا يحتاج الى جواب ولا يقع في الابتداء ومما  
يحال الاستقبال والاكثر توافقا بحالات فيها قال  
وقد تراعى كقولهم قال ومن اياته ان خلقكم من تراب  
ثم اذا انتم بشر تنشقرون وهو حرف عند الكوفيين  
والاخفش ولا يحملها من الاعراب وظرف عند غيرهم  
مكان او زمان سلكوه  
عند اختيار الفعل على الاسم -

(وهي) اي فاذا (معنى الشرط) وهو ترتيب مضمون جملة على اخرى  
اذ  
فصنعت معنى حرف الشرط فهذا جملة اخرى لبناها (ولذلك) اي يكون  
او تضمن معنى حرف الشرط  
معنى الشرط فيها (اختير) اي جعل مختارا (بعد ما الفعل) لمناسبة الفعل  
بمعنى لغتها من الشرط لا لاسانها فيه ومنه جاز ان يختار وجه الترتيب  
الشرط ويجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصيلها في الشرط  
او مشاهاة وان ولو كان الفعل متصليا بغيره  
مثل ان ولو (وقد تكون) اي اذا (للمفاجأة) يخرج عن معنى الشرط  
وبهذا بين الشارح لغة المفاجأة -  
يقال فاجأ الامر مفاجأة من قولهم فاجت فجاءه بالغم ولد اذا قضيه  
عنى بربانه مهور من باب الفاعل -  
وانت لا تستعرب (فلتر المبتدأ بعدها) فواقين اذ اهله وبين اذا  
اي بالاقاء الفاء عاطفة من قوله نعم استعرب اكاله الفاعل  
الشرطية والمترادف والمبتدأ عليه وقوله بعدها فلانها وما سبق  
من عدم وجوب الرفع بعد حرفي باب الاضمار على شرطية التفسير نحو  
تخرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضرا واقف على حذف الخبر  
والعامل في اذاه معنى المفاجأة وهو عام لا يظهر قابلا مستغنيا  
عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية  
فان مفاجأة السبع متبعية عن خروج قبل والاقترب الى التصديق  
انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت  
ففاجأت زمان وهو في السبع كاهو من ذهب الرجاح اي ان اذاه  
زمانية او مكانة وقوله السبع كاهو من ذهب الرجاح  
وقوله زمان وهو في السبع او مكانة من مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به

قال الصمام وهذا بعيد معنى حمل الزور على معنى الضمنية  
بعيد وقيل معنى الزور انه يزر فيها سوى باب الاضمار  
على شرطية التفسير وقيل ان في دعوى لزوم المبتدأ  
بعد ما ردا على الكوفيين حيث جازوا الرفع بعد ما  
فاعال ظرف على مذهبهم لعدم اشتراطهم الاعتداد  
باشياء انسته اي  
اشارة الى الفرق بين كونها شرطية والمفاجأة -  
وهذا مما خلف فيما سبق حيث قال وقد حذف الخبر جازا  
مثل خرجت فاذا السبع قال الشارح على ان يكون اذا  
ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده لتلازم ان  
يكون من قبيل حذف الفاعل وقيام المفعول مقامه  
شرح وحواش  
عند الصمام والزمحشرى وعند غيرهم الخبر المذكور والفقير  
و على جميع التقادير اذا مقطوعة عن الاضافة سلكوه  
عندا من لزوم عطف الاسم على الضمنية  
خبره وهو عام لا يظهر اي الفعل اعني فاجأت عام  
لا يظهر ولا يجوز ان يكون الفاعل حرفا لغضا المعنى كما  
ذكره الصمام في شرح الفصل وايضا يلزم ما فعل بين العامل  
ومفعوله الفاء وهو باطل وما ذكر ان العامل معنى المفاجأة  
فراده ان العامل ذو فعلها لفاجأت مقدرا وجب الرفع  
خبران -

الشرطية لان لغتها في الواقع وفي مقولته  
به في اسما الوضوح والشرطية في اللفظ لان مقولته في الوجود  
في الفعل كذا والاضاح في الفعل لا يقتضاها العطف والفصل  
ويعرفه في سائر مواضع الشرطية لان لغتها في الواقع وفي مقولته  
به في اسما الوضوح والشرطية في اللفظ لان مقولته في الوجود  
في الفعل كذا والاضاح في الفعل لا يقتضاها العطف والفصل

بشر تنشقرون وقوله في قوله ففاجأت م اذا انتم  
قال الصمام وقت ارضي بنا كما قبل سيد اذاه م صيد الفاعل  
بمعنى لغتها من الشرط لا لاسانها فيه ومنه جاز ان يختار وجه الترتيب  
الشرط ويجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصيلها في الشرط  
او مشاهاة وان ولو كان الفعل متصليا بغيره  
مثل ان ولو (وقد تكون) اي اذا (للمفاجأة) يخرج عن معنى الشرط  
وبهذا بين الشارح لغة المفاجأة -  
يقال فاجأ الامر مفاجأة من قولهم فاجت فجاءه بالغم ولد اذا قضيه  
عنى بربانه مهور من باب الفاعل -  
وانت لا تستعرب (فلتر المبتدأ بعدها) فواقين اذ اهله وبين اذا  
اي بالاقاء الفاء عاطفة من قوله نعم استعرب اكاله الفاعل  
الشرطية والمترادف والمبتدأ عليه وقوله بعدها فلانها وما سبق  
من عدم وجوب الرفع بعد حرفي باب الاضمار على شرطية التفسير نحو  
تخرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضرا واقف على حذف الخبر  
والعامل في اذاه معنى المفاجأة وهو عام لا يظهر قابلا مستغنيا  
عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية  
فان مفاجأة السبع متبعية عن خروج قبل والاقترب الى التصديق  
انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت  
ففاجأت زمان وهو في السبع كاهو من ذهب الرجاح اي ان اذاه  
زمانية او مكانة وقوله السبع كاهو من ذهب الرجاح  
وقوله زمان وهو في السبع او مكانة من مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به

وقوله زمان وهو في السبع او مكانة من مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به  
وقوله زمان وهو في السبع او مكانة من مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به  
وقوله زمان وهو في السبع او مكانة من مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به



ويلاحظ كيف في الظرف لا يبين على احوال والمجاز  
 والاختصاص وعند سيبويه اسم بديل ابدال الاسم منها نحو كيف  
 انت اصبحت ام مستقيم ولو كان ظرفا لا بد منه الظرف نحو متى  
 على ذلك الكاشفة يوم السبت  
 في كل ما جعلت من هذا الظرف للمخارج بين متحووا وان وغيره كيف  
 في كل ما جعلت من هذا الظرف للمخارج بين متحووا وان وغيره كيف  
 في كل ما جعلت من هذا الظرف للمخارج بين متحووا وان وغيره كيف

ويلاحظ كيف في الظرف لا يبين على احوال والمجاز  
 والاختصاص وعند سيبويه اسم بديل ابدال الاسم منها نحو كيف  
 انت اصبحت ام مستقيم ولو كان ظرفا لا بد منه الظرف نحو متى  
 على ذلك الكاشفة يوم السبت  
 في كل ما جعلت من هذا الظرف للمخارج بين متحووا وان وغيره كيف  
 في كل ما جعلت من هذا الظرف للمخارج بين متحووا وان وغيره كيف  
 في كل ما جعلت من هذا الظرف للمخارج بين متحووا وان وغيره كيف

ويلاحظ كيف في الظرف لا يبين على احوال والمجاز  
 والاختصاص وعند سيبويه اسم بديل ابدال الاسم منها نحو كيف  
 انت اصبحت ام مستقيم ولو كان ظرفا لا بد منه الظرف نحو متى  
 على ذلك الكاشفة يوم السبت  
 في كل ما جعلت من هذا الظرف للمخارج بين متحووا وان وغيره كيف  
 في كل ما جعلت من هذا الظرف للمخارج بين متحووا وان وغيره كيف  
 في كل ما جعلت من هذا الظرف للمخارج بين متحووا وان وغيره كيف

الزمان  
 مصدرية فاعلمه في تا وبالهدر والصدور ما د  
 فضل من افعالنا قاصبة ظرف الزمان لا اوصم لان اقتدا  
 عبد الحكيم





طوبيا انهما مضافان الى الجملة التي حدثت لاولادها  
 بالغابا في كونهما مقطوعة عن الاصل في الابدان التي لها  
 في ذلك المعنى المعرفه وقدرها ما رتبته مندوبه عند التوافق  
 ويكون من المضاف الى احداهما عند الحكم  
 على غير المبرين وعامة الكوفيين فانهم من جهة ان  
 ليس تقدم على التسمية  
 من ان المراد من عدلها في عدل الظروف هو ان  
 لا يكون من جهة ان المراد من عدلها في عدل الظروف هو ان  
 لا يكون من جهة ان المراد من عدلها في عدل الظروف هو ان  
 لا يكون من جهة ان المراد من عدلها في عدل الظروف هو ان

قوله لوضع بعضناه في شرح المفضل بيت لذي ولد  
 لشبههما بالحروف لوضعها على الصفة التي ليست عليها  
 الاسماء المتكئة دائما بالحروف عليها فاشبهت  
 بالحروف وبني ندى لانه هو هو وقد تقدم ان كل اسم  
 بني فانه مبني وان اختلف بزيادة او نقصان مع بقاء  
 حروف الابدان والتمتع فيه فيني كدشبهه بالحروف  
 وبني لذي لشبهه ما اشبه الحروف وان اختلفت جهات  
 الصفة فانه لا يضر الا يرد ان تزال بني لشبهه بانزل  
 وبني فاشبهه بزيادة وان اختلفت جهات التشبه  
 عبد الحكيم

انما بقي من هذه الثلاثة من البعض الذي لم يكن  
 على وضع الحرف كالتشبه  
 وهو اصل اللغات

وهما معرفتا كونهما في تاويل الاضافة لانها اما عن اولاد  
 او جميع الامة (وخبير ما بعد) اي خبر كل واحد منهما ما يقع به  
 (اخلاف الزواج) فانها عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدها ويرد  
 عليهم انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذيومان نكرة والخبر  
 وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانتا مبتدأ او خبرا في اسمان  
 صريحان لا يفرقان فلا يقع عندهما من الظروف المبنية الا ان يراى  
 بظرفيهما كما كونهما من اسماء الزمان لانها يقعان ظرفا في تراكيبهما  
 (وضها) اي من الظروف المبنية (لدى) بالالف المقصورة (ولدى)  
 بفتح اللام وضم الدال وسكون التون (وقد جاء لدى) بفتح اللام وسكون  
 الدال وكسر النون (ولدى) بفتح اللام والدال وسكون النون (ولدى)  
 بضم اللام وسكون الدال وكسر النون (ولدى) بفتح اللام وسكون الدال  
 (ولدى) بضم اللام وسكون الدال (ولدى) بفتح اللام وضم الدال  
 وبنائها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل اليقة عليه وكذا معنى  
 عند والفرق ان يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في  
 خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال للمال لدى زيد او لدى زيد  
 الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجرها على الاضافة نحو المال لدى زيد  
 وقد يشبه في بعض لغات العرب بلدان خاصة عديدة خاصة سمعا

كلها مشتركة في هذا المعنى الا ان لدى ولغاتها  
 المذكورة يلزمها الابتداء فلذا يلزمها من ظاهرة  
 وهو الاغلب او مقدرة في معنى من عندنا ما  
 لدى فهو معنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء  
 تلخيص الترجمة

ثم اعلم انهما مع ما جاز من اللغات بمعنى عند لكن  
 بينهما فرق بالعموم والخصوص بحسب الاستعمال  
 فغناه اخص من معنى عند عموم  
 لا فيما يكون غائبا او في خزائنه ولذا يقال عندنا ولا  
 يقال لدىنا لانهما للمكان الجوهري  
 وفي عند ثلث لغات عند وعند وعند فهو ظرف  
 في المكان والزمان فتقول عندنا لقط وعند الليل  
 محمد هادي

على خصا انفس بلدان  
 كقولهم نزل من لندن جميع علم ما انظر ان كان  
 عن دارا وقد يراى ان كان جملة العباد ليرها قياسا ونسبها  
 على الجيز سماحا  
 على حسب المدن لايسا الزمانه فقطه لانه لا يلفظ آخره وقد  
 اي يجب ان يكون الاضوية وان كان معرفة  
 عبد الله لا يكون الاستناد منه  
 نابة راجع الى الجوهري والشمس حلي  
 ما بين معلومة الجوهري والشمس حلي

فقط على قوله لئلا يكون اللفظ في الخبرين على وجه واحد  
 فلو كان اللفظ في الخبرين على وجه واحد لكان اللفظ في الخبرين على وجه واحد  
 فلو كان اللفظ في الخبرين على وجه واحد لكان اللفظ في الخبرين على وجه واحد  
 فلو كان اللفظ في الخبرين على وجه واحد لكان اللفظ في الخبرين على وجه واحد

وبناء فقط على الضم جلا على اخته وهو عوض  
 فان كان امله فقط فلا اسكن الاول للاذخار  
 جلا الآخر مخرقا مضموما الهاز

يعنى لا يستعمل بنفسه بل لاجل اللام المنق الواقبه  
 المنق وهو الشيء يستغرق التجميع الازمنة للمنه  
 ولا يبرز ان يكون اللام لمصلحة لان قاطم يوضع لنض  
 للماضي المنق ولو جعل على هذا فالضما في الاستغراق  
 الماضي المنق لكان اظهر وجبه

والعرق بين التفسيرين انه في الاول اشارة الى كون  
 لفظ المنق في قول منق في معنى حقيقة لكونه مستندا الى  
 الفعل الماضي وفي الثاني اشارة الى ان يكون منق في  
 ومستندا اليه بما عطف لانه لا معنى لنق الزمان بل  
 المنق وقوم الحديث فيه عبد الله الهلك

اي بناؤها لتضمنها معنى من الاستغراقية اوفى  
 وهو لا يستغرق للاشارة الى زيادة هذا اللفظ  
 وفاقدمه يعني انما في هذا اللفظ مع افادة الفعل السابق  
 لما يفيد يستغرق النفي استفاد من السابق شرح

والباء في قوله بدليل الاستعانة بمعنى انما حكم على  
 عوض بانه مقطوع عن الاضافة باستعانة ثلاثة  
 كونه معر باذا كان ايوب

قوله بدليل اعرباه فان الاضافة الى المفرد شرح  
 جانب الاعراب لاختصاص فادكتها من التعريف  
 والتخصيص والتخفيف بالمعرب ولذا تعربا لغايات  
 عندا لامتارة المفرد فالقول بانه يجوز ان يكون عوض  
 المضاف منها مفتوحا لانه جاء فيه الفتح لامعربا  
 منصوبا كما وهم ليس بشئ عبد الحكيم

تشبيها لئونها بنون التنوين في مثل رطل زينا واذ لك تحذف عنها  
 ويثبت وكون عدوة اكر استعلا من شجرة وغيرها (ومنها فقط)  
 مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاتنا وقد  
 يضاف الطاء المضمومة وقيد بضم القاف ابناء ضم الطاء المشددة  
 والمخففة وقد جاء قط ساكئة الطاء من قط الذي هو اسم فعل  
 فهذه خمس لغات كما (لماضي المنق) اي لاجل الفعل الماضي المنق او  
 الزمان لماضي المنق وقوم شئ فيه ليسغرق النفي جميع الازمنة الماضية  
 نحو ما رأيت قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة  
 لسايتها لاختها المخففة وقيل جل على اختها عوض (ومنها عوض)  
 وضع العين وضم الضاد وهجاء فتح الضاد وكسرها (للمستقبل)  
 اي لاجل الفعل للمستقبل (المنق) او الزمان المستقبل المنق وقوم  
 شئ ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلية نحو لا اراه عوض وبناء  
 عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبول وبعد بدليل اعرب  
 مع المضاف اليه نحو عوض العايشين اي هم الذاهرين ومعنى  
 الذاهر والعايش الذي يقي على وجه الدهر والظروف المضافة  
 الى الجملة (و) الى الكلمة (اذ) المضافة الى الجملة (يجوز بناؤها) لاكتساب  
 البناء من المضاف اليه ولو بواسطة (على الفرض) لئنة نحو قولها  
 لا يبرأ مني الا ان يبرأ مني

فقط على قوله لئلا يكون اللفظ في الخبرين على وجه واحد  
 فلو كان اللفظ في الخبرين على وجه واحد لكان اللفظ في الخبرين على وجه واحد  
 فلو كان اللفظ في الخبرين على وجه واحد لكان اللفظ في الخبرين على وجه واحد  
 فلو كان اللفظ في الخبرين على وجه واحد لكان اللفظ في الخبرين على وجه واحد

على من عاين هنا كان كونه من اجزاء الزمان  
 مختلف جزئيا فكله عوض عنه  
 على انما في المضافة الى الجملة ويجوز غالبا لانه  
 لا غير  
 على انما في المضافة الى الجملة ويجوز غالبا لانه  
 لا غير  
 على انما في المضافة الى الجملة ويجوز غالبا لانه  
 لا غير

في بعض المصنفين وفي القراءة بالرفع فالاول وبالجر وفي  
ثاني ليس مستحق فيه =

ثلاثة لمقدور وانما الحق مثل وغيره في هذه الصفات الظرف  
الخاصة في جواز البناء والاعراب

على كونها معناه في المعنى المصدر مع وقوع اللفظ  
وهو ما ولا مشددة ومخففة موقع المضاف اليه  
وجوبه الذي

وجوبه الذي  
وجوبه الذي

يوم ينفع العباد قين مقدمه وقوله تعالى من خزى يومئذ قين فرا  
 بفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستخفة للاعراب ولا يجب  
 اكتاب المضاف الى اللفظ بناء منه (وكذلك) اى المذموم من  
 الظرف في جواز البناء على الفتح والاعراب (مثل وغيره) مذكورين  
 (مع ما وان) مخففة او مشددة مثلا قاي مثلها قاي زيدا وقاي  
 مثل ان يقوم زيدا او مثل ذلك تقوم لسانها بالظروف المضافة الى  
 الجلة نحو اد وحيت ولهذه الشابه ذكرها في بحث الظرف ويجوز  
 اعرابها لكونها التثنية مستحقين للاعراب (المعرفة والتكرة)  
 اى هذا باب بيان المعرفة والتكرة من اقسام الاسم (المعرفة ما  
 اعلم موضوع) بوضع جزئي او كلي (شيء) ملتصق (بشيء) اى  
 الحية للمعلومه للتكلم والمخاطب المسموع بينهما فالشيء مقيد  
 للمعلومية والمسموعة اذ اوضح له اسم فهو المعرفة ولا اوضح له اسم  
 باعتبار اذ مع قطع النظر عن هذه الحية فهو التكرة فقوله ما  
 وضع لشيء يشابه المعرفة والتكرة وقوله يعينه يخرج به التكرة  
 (وهي) اى المعرفة ستة انواع بالاستفراء وانشاء بترتيبها في الذكر  
 الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول (المضمرات) فانها موضوعه  
 بالزوم عاين معينة مستخفة باعتبار احرى كى فان الواضع لا يحظر ولا

بذلك على انها من مباحث الاسم كالعرب واليهما  
 العهد بوضع جزئي فان يلاحظ الموضوع والموضوع  
 لا بخصوص الطرفين اذ كل ان يلاحظ الموضوع بوجه ام  
 كما في المشتقات فان اسم الفاعل مثلا موضوع لمن قام  
 الفعلة او يلاحظ الموضوع بوجه ام كما في اعراب الفاعل  
 والمبهمات فهنا اربعة احتمالات ان يكون كلاهما ظرفين  
 بخصوصهما او كلاهما بموصوفا او الموضوع يكون ظرفين  
 بخصوصه والموضوع له بعمومه او بالعكس ولا وجود  
 للاختلاف الثاني جهنا الحكميم

بذلك بوضع جزئي او كلي فالاول في الاعلام شخصية  
 كانت او جنسية فان علم الجنس موضوع لما هتة من  
 حيث خصه منها اى من حيث كليتها ومدقها على كثيرين  
 فهي بمنزلة المفهوم الجزئي لا يحل غيرها والثاني في غيرها  
 من العارف والوضع الجزئي ان يتصور الواضع مفهوما  
 جزئيا ويعينه الاسم بازا ثم والوضع الكلي ان يتصور المفهوم  
 الكلي فاما ان يجعله آلة للاختصاص الجزئيات فيضع اللفظ  
 بازا وكل واحد من تلك الجزئيات وهذا معنى كون اللفظ  
 عاما والموضوع له خاصا واما ان لا يحصل التلاطف  
 الجزئيات فيضع اللفظ بازا ثم كلفظ الانسان لمفهوم الحيوان  
 الناطق وهذا معنى كون اللفظ عاما والموضوع له عاما  
 بوضوح وجبه

فالمعين بمقتللات كما في القاموس وغيره واما فاته الى  
 الضمير للعهد فمصدر عن فاته الغيبة العلوية المسموعة  
 والسما تامة بغير من التكلم والمخاطب لا غيرها ولا بد في  
 المعرفة من علم الحكم بالاسم اعلام اليهود بدون العلم  
 في لفظ الحية صفة الظلمة الشخصية  
 بوضع الجزئي او كلي فالاول في الاعلام شخصية  
 كانت او جنسية فان علم الجنس موضوع لما هتة من  
 حيث خصه منها اى من حيث كليتها ومدقها على كثيرين  
 فهي بمنزلة المفهوم الجزئي لا يحل غيرها والثاني في غيرها  
 من العارف والوضع الجزئي ان يتصور الواضع مفهوما  
 جزئيا ويعينه الاسم بازا ثم والوضع الكلي ان يتصور المفهوم  
 الكلي فاما ان يجعله آلة للاختصاص الجزئيات فيضع اللفظ  
 بازا وكل واحد من تلك الجزئيات وهذا معنى كون اللفظ  
 عاما والموضوع له خاصا واما ان لا يحصل التلاطف  
 الجزئيات فيضع اللفظ بازا ثم كلفظ الانسان لمفهوم الحيوان  
 الناطق وهذا معنى كون اللفظ عاما والموضوع له عاما  
 بوضوح وجبه

في بعض المصنفين وفي القراءة بالرفع فالاول وبالجر وفي  
 ثاني ليس مستحق فيه =  
 ثلاثة لمقدور وانما الحق مثل وغيره في هذه الصفات الظرف  
 الخاصة في جواز البناء والاعراب  
 على كونها معناه في المعنى المصدر مع وقوع اللفظ  
 وهو ما ولا مشددة ومخففة موقع المضاف اليه  
 وجوبه الذي  
 وجوبه الذي  
 اى هذا باب بيان المعرفة والتكرة من اقسام الاسم (المعرفة ما  
 اعلم موضوع) بوضع جزئي او كلي (شيء) ملتصق (بشيء) اى  
 الحية للمعلومه للتكلم والمخاطب المسموع بينهما فالشيء مقيد  
 للمعلومية والمسموعة اذ اوضح له اسم فهو المعرفة ولا اوضح له اسم  
 باعتبار اذ مع قطع النظر عن هذه الحية فهو التكرة فقوله ما  
 وضع لشيء يشابه المعرفة والتكرة وقوله يعينه يخرج به التكرة  
 (وهي) اى المعرفة ستة انواع بالاستفراء وانشاء بترتيبها في الذكر  
 الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول (المضمرات) فانها موضوعه  
 بالزوم عاين معينة مستخفة باعتبار احرى كى فان الواضع لا يحظر ولا

بين الحق ولم يفتت له ما قصده الصنف  
 فيجعل معنى قوله الشيء بعينه لافادة الشيء  
 عند ان حزن وهو الحق والقدم بالذم وعزوا عليه حتى الصنف  
 من ان يفتت الاكفاء بهلحظ لان التحقيق ان الموضوع له جزئية  
 اضاف ونمائي يكون كلما  
 كان يفتت الاكفاء بهلحظ لان التحقيق ان الموضوع له جزئية  
 اضاف ونمائي يكون كلما  
 من ان يفتت الاكفاء بهلحظ لان التحقيق ان الموضوع له جزئية  
 اضاف ونمائي يكون كلما  
 من ان يفتت الاكفاء بهلحظ لان التحقيق ان الموضوع له جزئية  
 اضاف ونمائي يكون كلما

مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يمكن عن نفسه مثلا ويجعله الية  
 لملاحظة اواده ووضع لفظا نابا زاوكل واحد من تلك الافراد  
 بخصوصه بحيث لا يهاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه وهذا القدر  
 المشترك فيعقد ذلك المشترك الة للوضع لانه الموضوع له بالوضع  
 كلي والموضوع له جزئي مشخص (و) الثاني (الاعلام) الشخصية  
 كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازانة من حيث معلوميته  
 ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان  
 المفترس ووضع بازانة من حيث معلوميته ومعهوديته لفظا سامة  
 فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي وعرفه بخلاف ما  
 اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن  
 معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار بكثرة (و) الثالث  
 (المبهمات) يعني أسماء الاشارة والوصولات ولما سميت مبهمات  
 لان اسم الاشارة من غير اشارة فيهم وكذا الوصول من غير صلة وهذا  
 الصنم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة  
 بازاء ميان معينة معلومة معروفة من حيث معلوميتها ومعهوديتها  
 وضعها عاما ما كليا فان الوضع اذا تفعل مثلا معنى لشار الية المفرد المذكور  
 وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعها عاما  
 فيكون اللفظ كذا

جزئ وان كان العلم بوجه كل علم ان التحقيق ان لفظ  
 الله من الاعلام الغالبة الا ان غلبته تقديرية بخلاف  
 الاله فان غلبته تحقيقية  
 فانه بوجه وضع للمعنى بخلاف اسم الجنس كاسد  
 فانه وضع لغير معين ثم جاء التبيين فالتيين جزئ  
 مفهوم علم الجنس وخارج عن مفهوم اسم الجنس  
 شرح ومعينه  
 كما اذا تصور هذا المفهوم في الذهن متميزا ممتازا  
 عن سائر المفهومات ووضع بازانة من حيث معلوميته  
 ومعهوديته بهذا التصور والذهنية الفارقة من سائر  
 المفهومات لفظا سامة فهذا الاعتبار يكون علم لهذا  
 المعنى الجنسي ومعرفة وهذا فرق دقيق بين اسم الجنس  
 وعلم الجنس جنسي  
 تقدير لفظه في بعض الاحكام اللفظية كاعدل التقدير  
 والى هذا ذهب كثير من النحاة كحاشية وجبه  
 وفي علم الجنس مذهبان احدهما انه موضوع للاهية  
 المعينة في الذهن من حيث تعينها وهذا مذهب يسيوي  
 وثانيها انه موضوع للاهية من حيث هو كالمعنى  
 لكن قيل انه علم تقدير الضرورية بعض احكام اللفظية  
 كاعدل التقدير وغيره وعلى هذا كثير من النحاة  
 شرح ومعينه  
 ولم يقولوا بالمعنى العام مبهم لان ما يعود اليه  
 متقدم فلا يكون مبهما عندنا لمخاطب عند النطق به  
 وكذا واللام العهدية بخلاف اسم الاشارة  
 تخافق  
 وهو هذا المعنى الذي خرج من الدار مثلا لان الامور جزئ  
 معين معلوم وكذا شخص الذي في الثاني معلوم ومبهم  
 بعنوان الخارج من الدار لفظه هذا في الاول والذي في  
 الثاني موضوعان لهذا المعنى والعين والخارج العيين

من ان يفتت الاكفاء بهلحظ لان التحقيق ان الموضوع له جزئية  
 اضاف ونمائي يكون كلما  
 من ان يفتت الاكفاء بهلحظ لان التحقيق ان الموضوع له جزئية  
 اضاف ونمائي يكون كلما  
 من ان يفتت الاكفاء بهلحظ لان التحقيق ان الموضوع له جزئية  
 اضاف ونمائي يكون كلما

من ان يفتت الاكفاء بهلحظ لان التحقيق ان الموضوع له جزئية  
 اضاف ونمائي يكون كلما  
 من ان يفتت الاكفاء بهلحظ لان التحقيق ان الموضوع له جزئية  
 اضاف ونمائي يكون كلما  
 من ان يفتت الاكفاء بهلحظ لان التحقيق ان الموضوع له جزئية  
 اضاف ونمائي يكون كلما

بين كونه حال كونه وضعها على غير مانع من وقوع القرينة  
 فيكون اللفظ كذا  
 بين كونه حال كونه وضعها على غير مانع من وقوع القرينة  
 فيكون اللفظ كذا  
 بين كونه حال كونه وضعها على غير مانع من وقوع القرينة  
 فيكون اللفظ كذا  
 بين كونه حال كونه وضعها على غير مانع من وقوع القرينة  
 فيكون اللفظ كذا

واعلم انه لو كان وما صنف يعرف التعريف بكان ان اشكل واحتم سبب  
 من ان اذاه التعريف من اللوم واما التعليل فقد ذهب اليها الراجح  
 في الاستعمال والاشارة اليها المقتضية والقبول وحدها  
 في الاستعمال والاشارة اليها المقتضية والقبول وحدها  
 في الاستعمال والاشارة اليها المقتضية والقبول وحدها  
 في الاستعمال والاشارة اليها المقتضية والقبول وحدها

وان كان ان اشكل واحتم سبب  
 من ان اذاه التعريف من اللوم واما التعليل فقد ذهب اليها الراجح  
 في الاستعمال والاشارة اليها المقتضية والقبول وحدها  
 في الاستعمال والاشارة اليها المقتضية والقبول وحدها  
 في الاستعمال والاشارة اليها المقتضية والقبول وحدها  
 في الاستعمال والاشارة اليها المقتضية والقبول وحدها

لان الصور المتعريف عام وهو مشترك بين تلك الافراد ولو ضوع  
 له خاصية لا خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك  
 بينها (و) الرابع والخامس (ما عرف باللام) العهدة او الجنسية  
 او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخله ولا يخلو  
 اللام الزائدة لتحسين اللفظ واليتم في ليس من اعتبار اصيا م في  
 امسربدل من اللام فلا يدخله فسمي اخر من المعارف  
 (او) عرف (بالبناء) نحو بارجل اذا قصد به معنى بخلاف ما  
 لغير معين فانه تركة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى اللام  
 اذا اصل بارجل يا ايها الرجل (و) السادس (المصنف للمحدما  
 احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يلزمها لا تبص الا بالنسبة  
 الى الارجح الاول فان للبادي لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يضاف  
 والمصنف للمعرفة ليدخل في المصنف الى المعرفة انفسها  
 مثل غلام ابيك والجراب ان للراد بالمصنف الى احداهم من ان يكون  
 بالذات او بالواسطة ولا يفي عليك نظر الى ما يتسبب ان المصنف  
 اذا كان لفظ الفير والثلل والشبه فهو مشتق من هذا الحكم  
 (معنى) اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فهو من معقول مطلق

والمصنف للمعرفة ليدخل في المصنف الى المعرفة انفسها  
 مثل غلام ابيك والجراب ان للراد بالمصنف الى احداهم من ان يكون  
 بالذات او بالواسطة ولا يفي عليك نظر الى ما يتسبب ان المصنف  
 اذا كان لفظ الفير والثلل والشبه فهو مشتق من هذا الحكم  
 (معنى) اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فهو من معقول مطلق

واعلم انه لو كان وما صنف يعرف التعريف بكان ان اشكل واحتم سبب  
 من ان اذاه التعريف من اللوم واما التعليل فقد ذهب اليها الراجح  
 في الاستعمال والاشارة اليها المقتضية والقبول وحدها  
 في الاستعمال والاشارة اليها المقتضية والقبول وحدها  
 في الاستعمال والاشارة اليها المقتضية والقبول وحدها  
 في الاستعمال والاشارة اليها المقتضية والقبول وحدها

الاشارة الى  
 التعليل المذكور  
 في قوله  
 اشارة الى  
 التعليل المذكور  
 في قوله  
 اشارة الى  
 التعليل المذكور  
 في قوله

فان حصل التماس في استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة  
 فلهذا لا يجوز استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة  
 فان حصل التماس في استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة  
 فلهذا لا يجوز استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة

فان حصل التماس في استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة  
 فلهذا لا يجوز استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة  
 فان حصل التماس في استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة  
 فلهذا لا يجوز استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة

هذا الاسم هذا المعنى اخص من مقابل الصفة الذي هو  
 اخص من مقابل الفعل والمعرف **عبدالله**

هذا في معنى من معاني اللفظ  
 فلهذا لا يجوز استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة

عنه الا اعلام الغالبة آه العلم الغالب اما مصناف  
 نحو ان عباس او ذوالقلم نحو ان في اللفظ  
 داخل في المرفع باللام المهدي والمعرف بالفتاة  
 المهدي وبجدا لاستعمال في فرد معين اخص به في  
 الاستعمال **عبدالحكيم**

ومعنى المصنف الى احدهما معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء  
 عن التعريف **خليفة** بالعلم بالتحريف (و) قال (العلم) اسما كان او  
 لقباً او كنية لانه ان صدر بالاسم والابن والابن والابن  
 والابن فان قصد به مدح او ذم فهو اللفظ والاسم (واما وضع  
 لشيء معين) مخصوصا وجنسيا واحترز من التكرار والاعلام

بيان للتناول والغير معين مع كونه موضوعا له  
 ذلك التناول لا ينافي ذلك الوضع ايوي

لأن غلبة استعمال المستعملين بحيث اخص العلم الغالب بغير معين  
 بمنزلة الوضع من وضع معين فكان هو الام المستعملين وضحواله

فوقه واحترز به عن المعارف كلها فانها وان وضعت  
 بخصوصيتها من افراد الهيئة كما قرره لانها اذا  
 استعملت تتناول غيره ويمتلكه للتلاخيص العلم المشترك  
 بخبره اذا سمع رجلا خيرا له وضع لشيء معين ويتناول  
 غيره ايضا لكن يتناول غيره باوضاع متعددة لا  
 بوضع واحد **وجبه الذين**

ذلك (غير متناول وغيره) اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء  
 بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به من

لكونها متناولة غيرها فان انت مثلا وضع لفظا  
 مع كونه متناولا لغيره وهو زيد وعمرو وبكروا  
 به وقوله بوضع واحد يدخل في الاعلام التوعيق فيها  
 الاشتراك بخبره اذا سمع رجلا خيرا له وضع لشيء معين ويتناول  
 غيره ايضا لكن يتناول غيره باوضاع متعددة لا  
 بوضع واحد **وجبه الذين**

بمعنى غير متناول  
 فلهذا لا يجوز استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة

بل باوضاع متعددة مستعدة والمراد بقولهم ان  
 متناول غيره انه يجوز استعماله في شخص غيره الذي  
 استعمل فيه اولاً لكون مفهومه كلياً هذا ما افاده  
 صاحبنا فتوسط في هذا المقام عبي الصغرى

في هذا الترتيب فقال (واعرفها) اي اعرفها بالمعارف التي اقبلها  
 لئلا عند المخاطبة نحيها مصنفها (المضمر المتكلم) بعد وقوع الالتماس

محتة لا من حيث افراغها فان اعرفها من حيث افراغها  
 مطلق المصنم =

فان حصل التماس في استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة  
 فلهذا لا يجوز استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة

فان حصل التماس في استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة  
 فلهذا لا يجوز استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة

فان حصل التماس في استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة  
 فلهذا لا يجوز استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة

فان حصل التماس في استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة  
 فلهذا لا يجوز استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة

فان حصل التماس في استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة  
 فلهذا لا يجوز استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة

فان حصل التماس في استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة  
 فلهذا لا يجوز استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة

فان حصل التماس في استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة  
 فلهذا لا يجوز استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة

فان حصل التماس في استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة  
 فلهذا لا يجوز استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة

فان حصل التماس في استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة  
 فلهذا لا يجوز استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة

فان حصل التماس في استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة  
 فلهذا لا يجوز استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة

فان حصل التماس في استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة  
 فلهذا لا يجوز استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة

فان حصل التماس في استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة  
 فلهذا لا يجوز استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة

فان حصل التماس في استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة  
 فلهذا لا يجوز استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة

فان حصل التماس في استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة  
 فلهذا لا يجوز استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة

فان حصل التماس في استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة  
 فلهذا لا يجوز استعمال اللفظ في غير ما هو استعماله في اللغة



قائمة الأعداد من واحد إلى واحد مائة  
 قائمة الأعداد من واحد إلى واحد مائة  
 قائمة الأعداد من واحد إلى واحد مائة  
 قائمة الأعداد من واحد إلى واحد مائة

قائمة الأعداد من واحد إلى واحد مائة  
 قائمة الأعداد من واحد إلى واحد مائة  
 قائمة الأعداد من واحد إلى واحد مائة  
 قائمة الأعداد من واحد إلى واحد مائة

قائمة الأعداد من واحد إلى واحد مائة  
 قائمة الأعداد من واحد إلى واحد مائة  
 قائمة الأعداد من واحد إلى واحد مائة  
 قائمة الأعداد من واحد إلى واحد مائة

بأن يكون كل واحد منها موضوعاً لكيفية واحدة منها أسماء العدد  
 فلو أحدهم موضوع لكيفية أحاد الأشياء إذا أخذت منفردة فذا أسئلت  
 عن معدود منها كم هو جواب بالواحد والأثنان موضوع لكيفية  
 إذا أخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فذا أسئلت عن معدودين  
 يجاب بالأثنين وهكذا إلى ما لا نهاية له فظهر من هذا التفرقة اللفظ  
 الواحد والأثنين داخلان في هذا التعريف لأنهما من أسماء العدد  
 في عرف الحياة وأن لم يكونا عند بعض أهل المساب من العدد ولما كان  
 المتبادر من هذه العبارة أن نفس الكيفية هي الموضوع من غير اعتبار  
 معنى آخر لا ينقض التعريف بمثل رجل ولا صبيان وقد راعى وذرعاين  
 ومن وفنين حيث لا يضم منها الوحدة والأثنين فقط (أصنافها)  
 أعاصير أسماء العدد التي يتفرع منها بأقسامها إلى أقسام  
 التائث كواحدة واثنان أو بأقسامها كالتسعة أو بالتائث  
 كما تين والفين أو بالجمع كالتسعة والوف وعشرين أو بالتركيب  
 أصنافاً كان كل كلمة أو امتزاجاً كعشرة عشر أو بالقطع كعشرة  
 وعشرين (أثناعشر كلمة وأحاد عشرة ومائة والقاصول)  
 فلا أعناد مذكورة ومؤنثة ومفردة ومركبة أو معطوفة (أولاً)  
 واثنان) في المفرد المذكور وتائثه (واحدة اثنان وثلاثة) والمفرد

بأن يكون كل واحد منها موضوعاً لكيفية واحدة منها أسماء العدد  
 فلو أحدهم موضوع لكيفية أحاد الأشياء إذا أخذت منفردة فذا أسئلت  
 عن معدود منها كم هو جواب بالواحد والأثنان موضوع لكيفية  
 إذا أخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فذا أسئلت عن معدودين  
 يجاب بالأثنين وهكذا إلى ما لا نهاية له فظهر من هذا التفرقة اللفظ  
 الواحد والأثنين داخلان في هذا التعريف لأنهما من أسماء العدد  
 في عرف الحياة وأن لم يكونا عند بعض أهل المساب من العدد ولما كان  
 المتبادر من هذه العبارة أن نفس الكيفية هي الموضوع من غير اعتبار  
 معنى آخر لا ينقض التعريف بمثل رجل ولا صبيان وقد راعى وذرعاين  
 ومن وفنين حيث لا يضم منها الوحدة والأثنين فقط (أصنافها)  
 أعاصير أسماء العدد التي يتفرع منها بأقسامها إلى أقسام  
 التائث كواحدة واثنان أو بأقسامها كالتسعة أو بالتائث  
 كما تين والفين أو بالجمع كالتسعة والوف وعشرين أو بالتركيب  
 أصنافاً كان كل كلمة أو امتزاجاً كعشرة عشر أو بالقطع كعشرة  
 وعشرين (أثناعشر كلمة وأحاد عشرة ومائة والقاصول)  
 فلا أعناد مذكورة ومؤنثة ومفردة ومركبة أو معطوفة (أولاً)  
 واثنان) في المفرد المذكور وتائثه (واحدة اثنان وثلاثة) والمفرد

قائمة الأعداد من واحد إلى واحد مائة  
 قائمة الأعداد من واحد إلى واحد مائة  
 قائمة الأعداد من واحد إلى واحد مائة  
 قائمة الأعداد من واحد إلى واحد مائة



منه يعبر بانها التذكر والتأنيث في لغة العشرة فالتذكر والتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة  
 والتذكر والتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة  
 والتذكر والتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة  
 والتذكر والتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة

منه يعبر بانها التذكر والتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة  
 والتذكر والتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة  
 والتذكر والتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة  
 والتذكر والتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة

المؤنث ونسبتها على ما هو القياس (وقول للذكر (ثلاثة الى عشرة  
 بالثناء) لجماعة المذكر اعتبارا لانها تأنيث لجماعة نحو ثلاثة رجال الى عشرة  
 رجال (ثلاث الى عشر يدونها) يجمع المؤنث فمابين المذكر والمؤنث  
 نحو ثلاث امرأة وعشر نسوة ولم يجعل الاحرار بالعكس لكون المذكر اشبه  
 وتقول اذا جاوزت عشر (اجل عشر واثنا عشر) في المذكر نحو عشر  
 رجلا واثنا عشر رجلا (احد عشرة واثنا عشر) في المؤنث  
 على الامل بتذكر المذكر وتأيين المؤنث وغير الواحد الى احدى  
 الواحدة الى احدى للتخفيف وقول (ثلاثة عشر الى تسعة عشر) في  
 المذكر نحو ثلاثة عشر رجلا (ثلاث عشرة الى تسع عشرة) في المؤنث  
 نحو ثلاث عشرة امرأة (ايقاف لذكر الاول منهما جملته فالتذكير  
 وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع التائينين من جنس واحد  
 فيما هو كالكلية الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنا عشرة فان التائين  
 فيها جنسين واما التكميل الثاني في احدى عشرة واثنا عشر فيقول على  
 التذكير في ثلثة عشر والثناء في ثنتان بدر من لام الكلمة ولهذا  
 حكنا عليه بان جنس اخر من التائين في التثنية في اثنتان  
 وان كانت للتائين الا انها حملت على ثنتان واما تائين الجزر  
 وهو عشرة يلد تائين ثناء فهو تائين في التثنية لان المذكر في الجزر  
 التائين في المؤنث فلا تلاما وجب تذكير المذكر لما عرفت وحسب

فخذ احدهما لاجل انهما واحد اصل واحد على وهذا حسن صفة  
 شبهة من واحد نجد قيت واوه الفا على سبيل التثنية  
 عندنا لجمع وفي احدى كذلك عند غير المالكين ولما عنده  
 فقلب الواء والكسورة قياس كالصنوعة ولا يستعمل  
 واحد ولا حده الا في التثنية او مضافين نحو احدهم  
 واحدهم ولا يستعمل واحد وواحد في التثنية الا قليلا  
 في جواب السؤال الذي يريد عليه من ان الاجد ليس من  
 الاصول بل المذكر فيها هو الواحد فاجاب عنه بيان اصل  
 الواحد هو الواحد وامل الاصل هو الواحدة لكن الواحدة  
 غير الواحد آه  
 ومنهم من يقول واحد عشر وواحدة عشر واجرى  
 الثاني على القياس كعيسى  
 يعني سقط التاء من العشرة ويثب في التثنية والمذكر و  
 يعكس ذلك في المؤنث برجع العشرة بعد التركيب الى  
 الاصناف والنهف الزيادة يشدد ويخفف وكلاهما زاد  
 على العهد فهو نيف حتى يبلغ المقدار الثاني هتكم  
 في المذكر والمؤنث لان المائز موضوعه تاء فلا  
 يحسن التاء الثانية الاخرى مؤنث ثم التاء الاولى به  
 لانها من معد والكثير فلذا استعملت فيها المذكر والمؤنث  
 ولما كانت صلة ترك التاء في الجزر الثاني لزوم اجتماع  
 التائينين اورد عليه بان الجزر الثاني في حد عشر  
 واثنا عشر بغير تاء ايضا مع عدم اجتماع التائينين  
 فيهما فاجاب بما ترى  
 اعانته في كلمة اثنتان وهو حذف التاء من الثاني ولذا  
 جمع من اجتماع التائين  
 جاء السالك فضلا ان التاء في احدى عشرة من جنسين مسلم لكن  
 كونها في اثنا عشر غير مسلم كونها من جنسين بل من جنس  
 واحد فثبت القصة المنعقدة

منه يعبر بانها التذكر والتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة  
 والتذكر والتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة  
 والتذكر والتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة

منه يعبر بانها التذكر والتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة  
 والتذكر والتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة  
 والتذكر والتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة

منه يعبر بانها التذكر والتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة  
 والتذكر والتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة  
 والتذكر والتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة

منه يعبر بانها التذكر والتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة  
 والتذكر والتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة  
 والتذكر والتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة

منه يعبر بانها التذكر والتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة  
 والتذكر والتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة  
 والتذكر والتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة

منه يعبر بانها التذكر والتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة  
 والتذكر والتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة  
 والتذكر والتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة فالتأنيث في لغة العشرة



على يمينه ان يقال الالف والشمسة وتسعين وتسعين  
واحد وعشرون من قول واحد وعشرون احدى  
بالحرف كما في الاسماء السابقة واورد الواو بينهما  
لغير صدور اسمها بخلاف العقود السابقة  
بالحرف كواو الاسماء السابقة واورد الواو بينهما  
لغير صدور اسمها بخلاف العقود السابقة

بالحرف كما في الاسماء السابقة واورد الواو بينهما  
لغير صدور اسمها بخلاف العقود السابقة  
بالحرف كواو الاسماء السابقة واورد الواو بينهما  
لغير صدور اسمها بخلاف العقود السابقة

بالحرف كواو الاسماء السابقة واورد الواو بينهما  
لغير صدور اسمها بخلاف العقود السابقة  
بالحرف كواو الاسماء السابقة واورد الواو بينهما  
لغير صدور اسمها بخلاف العقود السابقة

في المؤنث هكذا (الشمسة وتسعين) بل التسع وتسعين وقول  
شذوذاً بمتى كما في الالف اليه  
فيم ازيد على تسعة وتسعين (مائة والى) في الواحد (ماتان والى)  
ان الاعداد  
في التنثية (فيهما) اي والمذكر والمؤنث من غير فرق بينهما (تسعة)  
اي عدد وهو واحد مثلاً في مائة واحد اشتبهت بالجمع  
فيم ازيد على مائة والى وما يفرغ عنها (بالعطف) اي عطف الزائد  
عليها او عطفها على الزائد حال كون الزائد واقعاً (على) صورة  
من اسماء الاعداد من غير تغير وتبدل بقول مائة وواحد  
واحدة ومائة واثنان واثنان ومائة وثلاثة رجال او ثلثة  
ومائة واحد عشر رجلاً او احد عشر امرأة ومائة واحد عشر  
رجلاً او احد عشر امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلاً واثنان  
وعشرون امرأة ومائة وثلاثة وعشرون رجلاً او ثلثة وعشرون  
امرأة الى المائة وتسعة وتسعين رجلاً وتسعين امرأة وكذا  
الحال في تشبة المائة والالف وجمعها ويجوز ان يعكس العطف  
الكل فقول واحد ومائة الى اخر ما ذكرنا (و) الاصل في مائة عشرة  
فيم الياء لبناء مبدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر واربعة  
اسكانها (اي حذف الياء لئلا يركب بالتركيب كما في معدى كريب  
(ويشذفها) اي حذف الياء (بفتح النون) لانها اذا حذف  
بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاص اذا حذف الياء الا ان الذي

قوله على ما تقدم معنى يرجع من ابتداء كل ما في الالف  
الاول الاعداد على الترتيب المذكور ونسقت المائة على ذلك  
العدد نحو اصد ومائة واثنان ومائة او قسفة على المائة  
نحو مائة واحد ماتان الف واثنان في العلو ومعدى  
وفي غير العلو مائة ويحل الف ورجلان مائة وثلاثة  
والاول اي عطف الاكثر على الاقل اكثر استتلاباً الا ترى  
ان العشرة المركبة مع النيف معطوفة عليه في تقدير  
ثلاثة عشر في تقدير ثلثة عشر وكذا ثلثة عشر  
اكثر من عشرون وثلثة فاذا وصلت الى الالف استأنفت  
العمل فيكون كل الف الى تمام الف آخر كما روي الاعداد  
الى الالف بعطف الالف على ذلك الاعداد النيف عليه  
نحو واحد واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر  
ماتان واثني عشر واثني عشر ان شئت جعلت الالف  
معطوفاً عليه كما ذكرنا في المائة مع ما نافي عليها  
وكان القياس ان يكون للعاشرين الالف واسمها  
وهكذا الى النهاية كما كان للعاشرين العشرات اسم  
المائة وللعاشر من المئات اسم الالف لانهم لما روي  
ان الاعداد لانها به لهما وكان وضع لفظ كما مشر من العشر  
قاضيها على الالف فقالوا عشرة آلاف واحد عشر  
الف الياء المشرب الف المائة الف مائة الف ثلثة مائة الف  
الى الف الف مائة الف مائة الف مائة الف مائة الف  
الى الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف  
الف الف الى الف الف الف الف وهكذا الى الاما لانها  
له ولم يقولوا عشر مائة بل قالوا الف ولا احد عشرة  
مائة بل مائة والف ولا اثني عشر مائة بل مائتين  
والف ولا ثلث عشرة مائة بل ثلث مائة والف  
اذا كان مستعلاً في المؤنث على الاكثر على القياس على  
سائر المركبات نحو خمسة عشر وغيرها كحبيص  
اولاً لما سقطت الهاء من ثمانية بقيت الياء  
مفتوحة حاسبه

الاجمل في الاسكان  
ظليل بقدر وانما حاد عن الفصح الذي هو  
قوله كما في معدى كريب اي كما اسكنت في معدى كريب فان  
الاجمل في الاسكان انما اسكنت في الاسكان في  
الاجمل في الاسكان انما اسكنت في الاسكان في

فيها فناد  
سكون ال ووجه الحد ولد من القياس الذي هو الكسر ال  
فيها فناد  
سكون ال ووجه الحد ولد من القياس الذي هو الكسر ال

فيها فناد  
سكون ال ووجه الحد ولد من القياس الذي هو الكسر ال  
فيها فناد  
سكون ال ووجه الحد ولد من القياس الذي هو الكسر ال



فقداد الاضافة في العقود مع التردد وحدها وكذا  
في غيرها لاستقلالها بضرورة تلك الاشياء كالقول الواحد  
تجبى  
في انصاف الخبرين فيما عدا العقود على احد حصر التسمية  
على الكسائي ان من العرب من يضيف عشرون وانحرفتها  
الالفين منكونا جمع عشرون درهم ومعمولا في شقون  
نقرب وعصلا الاكثرين هو ثمانون لاسبغ على شكل فاعلة  
مصري مخرج تسهيل

قوله ولا يزيد جواب النقصن الواورد على هذا الدليل بانها  
الدليل وهو جعل لثمة اسماء كالا اسم الواحد بعينه جار  
في التركيب الصريح بين العرب وهو تركيب خمسة عشر  
الواحد في خمسة عشر رجلا الذي كرهوا اضافته  
بمجموع القصور وشيئين الثمانون  
الواقع في خمسة عشر رجلا الذي كرهوا اضافته

الاشعة وتسعين) بل التسع وتسعين (منصوب مفعول) امانضيه  
وما زيد عليه. والذكري هو سبعين في الموضع  
في العقود فلتعد الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي  
مقتضاها والاشعة هي التي هي خمسة عشر  
في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ لا يستقيم في خمسة نون الجمع وانما  
قوله لم يبق ثمة الهمزة حقة عطف على ثمانون  
فيما عداها فلا يزم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد لا يرد  
عليه خمسة عشر لان الضاف اليه فيه لما كان غير الضم لم يمتزج  
افتراج ذلك الميزان فلم يلزم ضرورة ثلثة اشياء واحدا وانما جازوا  
بثمانية امرأة مع ان فيها ضرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا لبطر  
بما في امرأة واما افرادها فلانه لما صار منصوبا بصار رفعة فاعتبر اوله  
في الكلام

ليكون الفصلة قليلة (وميزان ما في الف) وميزان (شئها) وميزان  
انما قد جازوا فلا تعلق على الصنيع  
اجمعها اجمع الالف وانما لم يقل وجمعها كما قال شئها لان استعما  
وحوشيت وماتت  
جمع ما تخرج ميزانها في الاعداد من موزن فلا يقال ثلثة ثمانون رجل كما  
لانه لا يجمع لثمة اذا اضيف اليها عدد  
يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف الثلثة فانه يقال مائة رجل مثل الف رجل  
بغير الالف  
مختص مفعول لان ثلثة مائة والف من اصول الاعداد كالاجاد  
لما كان الاضافة مختصا بالرقم  
فانسان يكون ميزانها على طبق ميزانها لثمة لما كانت الاجاد في جانب  
جوابها  
القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اخصر في ميزانها  
مئة الف  
الجمع الموصوف للكثرة وفي ميزانها المفعول الدال على القلة رعاية للتعاد  
على  
واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعتبر به عنه (مذكرا كلفظة شخص  
المنفرد)

قوله وانما جازوا جواب لما يريد على اصل الدعوى  
بانهم كرهوا استراج الميزان بالعدد التركيب بلزمهم  
ان يكرهوا ايضا اضافة ثلثمائة الى الميزان لانه متركب  
ايضا من ثلثة اسماء فاجاب بما تسمى  
اي الميزان  
تعبيل بعد الاستقامة  
قوله ولا يزيد جواب لما يريد على اصل الدعوى  
بانهم كرهوا استراج الميزان بالعدد التركيب بلزمهم  
ان يكرهوا ايضا اضافة ثلثمائة الى الميزان لانه متركب  
ايضا من ثلثة اسماء فاجاب بما تسمى  
اي الميزان  
تعبيل بعد الاستقامة  
قوله ولا يزيد جواب لما يريد على اصل الدعوى  
بانهم كرهوا استراج الميزان بالعدد التركيب بلزمهم  
ان يكرهوا ايضا اضافة ثلثمائة الى الميزان لانه متركب  
ايضا من ثلثة اسماء فاجاب بما تسمى  
اي الميزان  
تعبيل بعد الاستقامة

قوله وانما جازوا جواب لما يريد على اصل الدعوى  
بانهم كرهوا استراج الميزان بالعدد التركيب بلزمهم  
ان يكرهوا ايضا اضافة ثلثمائة الى الميزان لانه متركب  
ايضا من ثلثة اسماء فاجاب بما تسمى  
اي الميزان  
تعبيل بعد الاستقامة  
قوله ولا يزيد جواب لما يريد على اصل الدعوى  
بانهم كرهوا استراج الميزان بالعدد التركيب بلزمهم  
ان يكرهوا ايضا اضافة ثلثمائة الى الميزان لانه متركب  
ايضا من ثلثة اسماء فاجاب بما تسمى  
اي الميزان  
تعبيل بعد الاستقامة  
قوله ولا يزيد جواب لما يريد على اصل الدعوى  
بانهم كرهوا استراج الميزان بالعدد التركيب بلزمهم  
ان يكرهوا ايضا اضافة ثلثمائة الى الميزان لانه متركب  
ايضا من ثلثة اسماء فاجاب بما تسمى  
اي الميزان  
تعبيل بعد الاستقامة

قوله ولا يزيد جواب لما يريد على اصل الدعوى  
بانهم كرهوا استراج الميزان بالعدد التركيب بلزمهم  
ان يكرهوا ايضا اضافة ثلثمائة الى الميزان لانه متركب  
ايضا من ثلثة اسماء فاجاب بما تسمى  
اي الميزان  
تعبيل بعد الاستقامة  
قوله ولا يزيد جواب لما يريد على اصل الدعوى  
بانهم كرهوا استراج الميزان بالعدد التركيب بلزمهم  
ان يكرهوا ايضا اضافة ثلثمائة الى الميزان لانه متركب  
ايضا من ثلثة اسماء فاجاب بما تسمى  
اي الميزان  
تعبيل بعد الاستقامة

قوله ولا يزيد جواب لما يريد على اصل الدعوى  
بانهم كرهوا استراج الميزان بالعدد التركيب بلزمهم  
ان يكرهوا ايضا اضافة ثلثمائة الى الميزان لانه متركب  
ايضا من ثلثة اسماء فاجاب بما تسمى  
اي الميزان  
تعبيل بعد الاستقامة  
قوله ولا يزيد جواب لما يريد على اصل الدعوى  
بانهم كرهوا استراج الميزان بالعدد التركيب بلزمهم  
ان يكرهوا ايضا اضافة ثلثمائة الى الميزان لانه متركب  
ايضا من ثلثة اسماء فاجاب بما تسمى  
اي الميزان  
تعبيل بعد الاستقامة

قوله ولا يزيد جواب لما يريد على اصل الدعوى  
بانهم كرهوا استراج الميزان بالعدد التركيب بلزمهم  
ان يكرهوا ايضا اضافة ثلثمائة الى الميزان لانه متركب  
ايضا من ثلثة اسماء فاجاب بما تسمى  
اي الميزان  
تعبيل بعد الاستقامة  
قوله ولا يزيد جواب لما يريد على اصل الدعوى  
بانهم كرهوا استراج الميزان بالعدد التركيب بلزمهم  
ان يكرهوا ايضا اضافة ثلثمائة الى الميزان لانه متركب  
ايضا من ثلثة اسماء فاجاب بما تسمى  
اي الميزان  
تعبيل بعد الاستقامة

قوله ولا يزيد جواب لما يريد على اصل الدعوى  
بانهم كرهوا استراج الميزان بالعدد التركيب بلزمهم  
ان يكرهوا ايضا اضافة ثلثمائة الى الميزان لانه متركب  
ايضا من ثلثة اسماء فاجاب بما تسمى  
اي الميزان  
تعبيل بعد الاستقامة  
قوله ولا يزيد جواب لما يريد على اصل الدعوى  
بانهم كرهوا استراج الميزان بالعدد التركيب بلزمهم  
ان يكرهوا ايضا اضافة ثلثمائة الى الميزان لانه متركب  
ايضا من ثلثة اسماء فاجاب بما تسمى  
اي الميزان  
تعبيل بعد الاستقامة

والاول اقبس قال الله تعالى خلقكم من نفس واحدة  
 وابرد آدم عليه السلام ومن الثاني قول الشاعر وان كان  
 حظه يفرق بيني وانت منى من قبا لها العشر والابطن العيان  
 اي قبيلة كلاب  
 فان قيل في عبارة النص خرج منافاة وذلك لان قوله لا يميز  
 واحدا واثنان مدله على قوله لا يميز واحدا والعدد والواحد  
 بلفظ تمييز عنهما يدل على كونهما واحدا واثنان هو اللفظ  
 ان المراد من قوله لا يميز واحدا هو اللفظ لا التمييز  
 وبين غيره فلهذا جاء على ان اللفظ لا يميز واحدا  
 وذكرا والعدد محمول على اللفظ لا التمييز  
 بانتهاء العون مع  
 زاد في التخصيص بان استمران اللفظ فان اللفظ لا يميز  
 بخلاف التكرار في بيان اللفظ فانها اصبحت اى لا يميز  
 اصلا مفردا كان او متنا وجموعا  
 لا يفرق في الواحد والثنى في الاثنين واحرز  
 على اللفظ لذلك كان اللفظ لا يميز واحدا  
 الاثنين جدها كليم

والاول اقبس قال الله تعالى خلقكم من نفس واحدة  
 وابرد آدم عليه السلام ومن الثاني قول الشاعر وان كان  
 حظه يفرق بيني وانت منى من قبا لها العشر والابطن العيان  
 اي قبيلة كلاب  
 فان قيل في عبارة النص خرج منافاة وذلك لان قوله لا يميز  
 واحدا واثنان مدله على قوله لا يميز واحدا والعدد والواحد  
 بلفظ تمييز عنهما يدل على كونهما واحدا واثنان هو اللفظ  
 ان المراد من قوله لا يميز واحدا هو اللفظ لا التمييز  
 وبين غيره فلهذا جاء على ان اللفظ لا يميز واحدا  
 وذكرا والعدد محمول على اللفظ لا التمييز  
 بانتهاء العون مع  
 زاد في التخصيص بان استمران اللفظ فان اللفظ لا يميز  
 بخلاف التكرار في بيان اللفظ فانها اصبحت اى لا يميز  
 اصلا مفردا كان او متنا وجموعا  
 لا يفرق في الواحد والثنى في الاثنين واحرز  
 على اللفظ لذلك كان اللفظ لا يميز واحدا  
 الاثنين جدها كليم

مفعول له لفظ الفعل مجز في معناه فين لا للفعل المنفي  
 اي قوله يميز واحد واثنين مخالفة لزوال استغناء  
 ولا يتوجه المنفي الى الفاعل كما اشار اليه الشارح بقوله  
 ويظهر حركته ح ه ج ع  
 اذ مع هذه الصلابة ايراد الرضى بان هذا التعليل لا يستمر  
 في نحو واحد ورجل واثنان ورجلا  
 على صيغة اسم المفعول وليس المراد بالتمييز ما هو اطلاق  
 عنه ههنا الا اصطلاحى بعد الاستغناء قد في  
 قوله هب ان آه فيه اشارة الى ان الاعانة لجلوز  
 اخذته التاكيد كما قاله واحد واليهين اثنين  
 قوله فان قلت هب حاصله ان الدعوى عام كما مر والذليل  
 خاص لانه لا يمتنع فيها اذا اورد جمع الاثنين مفردا  
 فانه صالح لتمييز كونه مينا الجنس ولذا جاء في قوله  
 اشار عن تفتا حفظ والاستغناء بلفظه لعدم فهم  
 الاثنينية منه حاسس  
 بمعنى حسب من افعال القلوب وفاعله مستتر فيه  
 وهوانت ويتعدى الى المفعولين ولا يبنى ما من  
 ولا غير منه  
 جزا الاول باثبات المقدمة المنوعة ويحتمل بطلان  
 السند وهوان لا يجوز ان يكون المميز مفردا ههنا  
 لانهم لما التزموا ههنا خلاصه سراج  
 سند للمع والدليل على جواز كون ميمز الاثنين مفردا  
 ومن المنع ذكر الرضى بنحو واحد رجلا واثنان رجلا  
 قوله يميز آه صيغة التثنية واللاقي بالاسمان يميز في الاثنين  
 المثني رعاية للمرافقة بمميز سائر الاحاد  
 بقدر الامة كما تفرقه ليس صالحا لتمييز الاثنين  
 قياسا وما وقع في الشعر شاذ المفردة  
 وانما في قوله لا يميز  
 لان في قوله لا يميز  
 السابق لا يميز  
 الا واحد مسلم ان  
 مفردا مثل اثنان  
 المنوعة وهو ان  
 الجمعية

اذ عتبرت به عن المؤنث (او بالعكس) بان يكون المعدود مذكرا واللفظ  
 مؤنثا كلفظة النعير اذا عتبرت بها عن المذكور (فوجهان) اي في العدد  
 وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تزيد  
 النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت كنت  
 شخص اعتبارا بالمعنى (ولا يميز واحد) وواحدة (ولا اثنان)  
 واثنان يميز فلا يورد الواحد مع ميمزه فلا يقال واحد رجل ولا  
 الاثنان معه كالانقال اثنان رجلين بل ذكرهم ما يصلح ان يكون تمييزا لها  
 على تقدير ذكر التميز معها او بغيره نحو الواحد والاثنين (استغناء  
 بلفظ التمييز) اي الصالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معها الدال  
 بمجوره على الجنس وبصيغته على الواحد والاثنية (عنهما) اي  
 عن الواحد اذا كان الميمز مفردا وعن الاثنين اذا كان متنا (مثل  
 رجل ورجلان) فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن  
 صيغة رجلا يفهم الجنس والاثنية فذكرهما استغن عن التفرقة  
 قلت هب ان يميز الواحد معن عنه كفا لا يميز ميمز الاثنين كذلك  
 كان ميمزه مثني يعني عنه لا يميز ان يكون مفردا كما يقال اثنان رجل  
 قلت لما التزموا الجمعية في ميمز سائر الاحاد يعني ان يميز فلام يميز الجمعية  
 فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنية ولا يستعان بفعل بمعنى الكلام  
 وهو الاثنان

واحد واثنان مدله على قوله لا يميز واحدا والعدد والواحد  
 بلفظ تمييز عنهما يدل على كونهما واحدا واثنان هو اللفظ  
 ان المراد من قوله لا يميز واحدا هو اللفظ لا التمييز  
 وبين غيره فلهذا جاء على ان اللفظ لا يميز واحدا  
 وذكرا والعدد محمول على اللفظ لا التمييز  
 بانتهاء العون مع  
 زاد في التخصيص بان استمران اللفظ فان اللفظ لا يميز  
 بخلاف التكرار في بيان اللفظ فانها اصبحت اى لا يميز  
 اصلا مفردا كان او متنا وجموعا  
 لا يفرق في الواحد والثنى في الاثنين واحرز  
 على اللفظ لذلك كان اللفظ لا يميز واحدا  
 الاثنين جدها كليم

قد قيل على هيئة الواحد الدال على الايراد الذي هو  
قد قيل على هيئة رفق عليه التثنية كما هو  
الجنس مع العرفة والاشنية مثنى من الآخر فلا يجمع ان  
نظما التثنية مثنى منها قالوا ان يجمع في العادة اخف فلغاها  
هذا الذي يجمع

وقوله المصنوع مطلقا لقوله لا فادته اي لا فادته (فادته صيغة  
مفعول به وقوله المصنوع مفعول به لها وذلك في ما يشاء انفس  
الراية به الطابع المنصوب على اي التصنيع التثنية على ان  
له الكلام بل بالراية بمعنى المصنوع اعني بمعنى جعل الشئ  
صنوعا

وايضا في قوله وانما في المصنوع مطلقا لقوله لا فادته اي لا فادته (فادته صيغة  
مفعول به وقوله المصنوع مفعول به لها وذلك في ما يشاء انفس  
الراية به الطابع المنصوب على اي التصنيع التثنية على ان  
له الكلام بل بالراية بمعنى المصنوع اعني بمعنى جعل الشئ  
صنوعا

اي لا يميز واحدا ولا اثنين استغناء بلفظ التميز اي بجماعه حروفه  
المشورة بهية خاصة بالقابلة للحرق علامة الافراد به اعني التثنية او  
الاصوات بقوة بين المصنوع وجماعه الاصوات  
علامة الاشنية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى  
به عن ذكر الواحد على جده واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى  
به عن ذكر الاثنين على جده فاذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى  
ولا يشك ان جملان اخف من ثنائيل ذلك الاستغناء انما يكون  
اللام في القول  
اي لا فادته اي لا فادته لفظ التميز (المصنوع) اي التصنيع على  
العدد والتصريح به الذي يفيد ذلك التصنيع والتصريح (بالعدد) اي بذكر  
اسم العدد فلما افاد التميز ذلك التصنيع استغنى في فادته عن ذكر  
العدد على جده (وقوله الفرد من المتعدد) اي في الواحد من المتعدد  
باعتبار تصنيفه اي بسبب اعتبار تصنيفه اي تصدير ذلك الفرد عددا  
ان يصح ان يذكر عليه واحد (الثاني) في المذكر فقولنا الثاني هو القول  
وذلك القول انما هو باعتبار تصنيفه الواحد اثنين بانضمامه اليه يكون  
لمعنى في الواحد مصيره بانضمام اثنين وانما ابتدأ من الثاني إذ  
ليس قبل الواحد عددا حتى يكون الواحد تصنيفه واحدا (والثانية) في  
المؤنث على هذا القياس وهكذا (العاشر) في المذكر (والعاشر) في  
المؤنث (الاخير) اي لا نقول غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما تحت الاثنين

وقوله انما في المصنوع مطلقا لقوله لا فادته اي لا فادته (فادته صيغة  
مفعول به وقوله المصنوع مفعول به لها وذلك في ما يشاء انفس  
الراية به الطابع المنصوب على اي التصنيع التثنية على ان  
له الكلام بل بالراية بمعنى المصنوع اعني بمعنى جعل الشئ  
صنوعا

والمراد بقوله وانما في المصنوع مطلقا لقوله لا فادته اي لا فادته (فادته صيغة  
مفعول به وقوله المصنوع مفعول به لها وذلك في ما يشاء انفس  
الراية به الطابع المنصوب على اي التصنيع التثنية على ان  
له الكلام بل بالراية بمعنى المصنوع اعني بمعنى جعل الشئ  
صنوعا

المعنى انما في المصنوع مطلقا لقوله لا فادته اي لا فادته (فادته صيغة  
مفعول به وقوله المصنوع مفعول به لها وذلك في ما يشاء انفس  
الراية به الطابع المنصوب على اي التصنيع التثنية على ان  
له الكلام بل بالراية بمعنى المصنوع اعني بمعنى جعل الشئ  
صنوعا

المعنى انما في المصنوع مطلقا لقوله لا فادته اي لا فادته (فادته صيغة  
مفعول به وقوله المصنوع مفعول به لها وذلك في ما يشاء انفس  
الراية به الطابع المنصوب على اي التصنيع التثنية على ان  
له الكلام بل بالراية بمعنى المصنوع اعني بمعنى جعل الشئ  
صنوعا





فيما في المشتق المعاقته وهو الثمان ووزن ودون ما هو الاكثر  
منه لا يشتمل على غير المشتق وفي التثنية والاشتمال  
لا يشتمل على غير المشتق والاشتمال في التثنية والاشتمال  
لا يشتمل على غير المشتق والاشتمال في التثنية والاشتمال

فيما في المشتق المعاقته وهو الثمان ووزن ودون ما هو الاكثر  
منه لا يشتمل على غير المشتق وفي التثنية والاشتمال  
لا يشتمل على غير المشتق والاشتمال في التثنية والاشتمال  
لا يشتمل على غير المشتق والاشتمال في التثنية والاشتمال

بالإضافة إلى الابقص بـ رجب (أي ضميرها) أي الاثنين ثلثة (من قولهم  
 ثلثنا) بالتحذف أي حذرت الاثنين ثلثة (و) قيل (في الثاني) أي في  
 المفرد من المتعدد باعتبار حاله (ثالث ثلثة) وأربعة أو خمسة بالإنضافة  
 إلى العدد ليساوي عدده أو يكون فوق (أي أحدها) لكن لا مطلقا بل باعتبار  
 وقوعه في المرتبة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة والأكثر جواز إرادة  
 الواحد الأولين من عشر العشرة وذلك مستبعد جدا (وقول) في إضافة  
 ما زاد على العشرة (حادي عشر أحد عشر) بإضافة المركب الأول إلى  
 المركب الثاني أي واحد من أحد عشر متاخر بعشر درجات بناء (على)  
 الاعتبار (الثاني) وهو اعتبار بيان الحال (خاصة) لأن الأعداد الأولى  
 لا يتجاوز العشرة كما عرفت (وان شئت قلت) في أداء هذا المعنى  
 (حادي أحد عشر) بحيث لا يجرى الأخير من المركب الأول استثناء عنه  
 بذكره في المركب الثاني وهكذا نقول (إلى سبعة عشر فغير المرتبة  
 الأولى) من المركب الأول لا يشتمل على التركيب الموجب للبناء (و) في بيان  
 الباقيان لوجود موجب البناء فيما وهو التركيب المذكور للمؤنث  
 ذكرها بعد باب العدد لا خبرا لمبا حته الذكر التذكير والتأنيث وقيل  
 المذكور لأصالتها وأخر تعرفه لأنه على وجهه المذكور وجود (و)  
 (المؤنث صافية) أي اسم كان فيه (علامة التأنيث لفظا) أي ملفوظة

فيما في المشتق المعاقته وهو الثمان ووزن ودون ما هو الاكثر  
 منه لا يشتمل على غير المشتق وفي التثنية والاشتمال  
 لا يشتمل على غير المشتق والاشتمال في التثنية والاشتمال  
 لا يشتمل على غير المشتق والاشتمال في التثنية والاشتمال

ولابد من ان يكون المعنى في اليه اقل فواحد من  
 العدد الذي اشتق منه اسم الفعل عليهم منه ذلك المعنى  
 ولما توهم من قوله احدها ان المراد من احد تلك الأعداد  
 هو احدها سواء اعبره بوجهه في مرتبة او لا اراد الشاخي  
 ان يقيد بحيث يندفع عنه ذلك التوهم استدل به بما تروى  
 في جزاءه البدء والمنتهي من عاشر العشرة لانها في  
 المرتبة العاشرة كما معناها باعتبار مبدأ الحصر  
 أي عند الفعل اذا الظاهر ان يقال اول عشرة وثان عشرة  
 الى عاشرها واحال الاستعمال فظهر واقع عبد الكريم  
 ولم يقل بالاعتبار الاول لعدم فصل اشتق منه اسم الفعل  
 فوق العشرة بهذا المعنى ولهذا قال على الثاني خاصة  
 حال من الاعتبار الثاني والباقي اتمه او مصدر لفظا محذوف  
 أي خصلا لا اعتبارا لثاني في خصوصها وبالجملة حلالا ومعتد  
 بإضافة المركب للمركب وبني الجميع للتركيب فيجوز  
 العشرة بهذا الاعتبار باعتبارها كما كان محبوس  
 الفاء عاطفة وتقر من مضارع مخاطب من الأفعال  
 مجزوم تقديرها بان لأنه لما اتفق الساكنان احدهما سكن  
 البناء والتوافق سكن لام التعريف حركة البناء بالكسرة  
 دفعا للساكنين فصار الحرف مقدر بيا (وهو زاده  
 من) إشارة الى حذف المصدر  
 وان شئت حذقت اول الثاني ايضا وقلت حاتم عشر  
 والاكثر من عليهما لقيام ثاني الثاني مقام الثالث  
 الاول وهذا يلزم الاول وبناء الثاني فيقال هذا  
 ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومررت بثالث عشر  
 وقيل باعربها محبوس  
 قوله المذكور للمؤنث هذا قسم آخر للاسم باعتبار  
 التذكير والتأنيث كقسمه الى المعرفة والستكرة  
 وجه الدين

والموجود على مقدم من المعنى والعدم بعد الوجود او  
 التمام للمؤنث عليه وجهه اذ  
 التمام للمؤنث عليه وجهه اذ  
 التمام للمؤنث عليه وجهه اذ

والموجود على مقدم من المعنى والعدم بعد الوجود او  
 التمام للمؤنث عليه وجهه اذ  
 التمام للمؤنث عليه وجهه اذ

فيما في المشتق المعاقته وهو الثمان ووزن ودون ما هو الاكثر  
 منه لا يشتمل على غير المشتق وفي التثنية والاشتمال  
 لا يشتمل على غير المشتق والاشتمال في التثنية والاشتمال  
 لا يشتمل على غير المشتق والاشتمال في التثنية والاشتمال

وتعداد وحكا والحقائق القدر والعلية  
 كروية وتعداد وسعد وغير الحقنق ناز ودار  
 ودليل كون انما مقدرة والاف وجوعها في القطع  
 واما انما على المنية فتكون ايضا بتقدير آثار في القطع  
 اللذان اذ هو الامثل وقد تجمع فيه ايضا انما اذا هو قديرة  
 وروية في تصغير تمام ووراء انما اولين  
 الاسم

والعلم انه ما لا يوجد بها الثبوت فيروز من الفاء وليس بمقدر  
 وان لم يكن بمعنى اني نيت فاذا ناء لا يرد في غير  
 الرضى في هذا المقام

لانك تصغر حائقا كحويض  
 وكون ما قدها معقو حاديا فالنا على اخن وينت ليس مجرد  
 التاء بل هي مبدلة من الواو  
 وذكروا ان ثبوتها لا بد من خصا لناس الاشارة فلعلمه قائل  
 في اسم الاشارة اليه في الحروف تذكيرا وانثيا وانما اولاد او ثبوتة عن

ث وَالْمَوْثُ السَّمَاعِي سِتُونَ

المعين والاذنان والشمع والدار والذلي  
 فاستن والكفارة وجسم وسيف وعزة  
 والارض والاسن والعقدان والحجم والتار  
 والعضا والرجل والظفر واليدان والعود  
 والفردوس والفلك وعروس والذراع والنبك  
 والبرق والقائمة والوركان والفوز والخبق  
 واينك والبرق والبرق والغداة وذبيحة  
 وفهد وعريه والخبق والادع والصفاء  
 وكبد وكروية وسرع والبرق والتلذذ  
 وفريه وكاسية وافق والشس والعصاة  
 والعنكبوت والوشح والبين واسع الانتاج والرجل  
 والسراويل والسجمل والضحك والكفة والساقان

كانت تلك العلامة حقيقة كرامة وناقية وغرفة او حكا كحقرا ذل في  
 الابعاد ما في فاقده حقيقة ميزان قلة حقيقة غير مقابلة حقيقة  
 الرابع في الموث في حكم ناء التانيث ولهذا لا يظن ناء في تصغير الابعاد  
 من الموث السماعية (او تقديرها) اي مقذرة غير ظاهرة في اللفظ كذا  
 وذار ونعل وفهد وغيره من اشتاق السماعية (والذكر خلافا) الى اسم  
 ملتبس بخلافة الموث اي يوجد فيه علامة التانيث لالفاظ واقديرا  
 (وعلامته) اي علامة التانيث (التاء والالف) حال كونها (مقصورة)  
 كسلي وجلي (او محدودة) كحمر او حمر او قد زاد بعضهم اليه في  
 قولهم ذي وقى وزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لانه ان يكون صيغة  
 موضوعة للموث مثل حروا وت ومن (وهو) اي الموث (حقيق ولفظي  
 اي بازا مساهمة فاعلها المستند

فالحقيق (اي اسم) بازاية اي في مقابلته (ذكر من) جنس (الحوان  
 كجراق) في مقابلته رجل (وناقية) في مقابلته حيل (واللفظي بخلافة) اي  
 ملتبس بخلافة الموث الحقيقي اي ليس بازا ذكر من الحيوان بل تانيث  
 لا لفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرها او حكا بلا

تانيث حقيق في معناه (كظلية) مثال للتانيث اللفظي حقيقة (وعين) اي  
 للتانيث اللفظي تقديرا فان ناء التانيث مقذرة فيها بدليل تصغيرها على عينه  
 ولم يؤد مثلا للموث اللفظي اليكم كعرب لقله وقوه (واذا اسند الفعل  
 بلا فصل كاهو الامثل) اليه اي الى الموث مطلقا حقيقيا ولفظيا مظهرها

جمها ابن الماحض في قصيدته  
 التاء قد يكون للفرق بين المذكر والمؤنث في الاسم كسبح  
 وشيخة او في النسبة كما تم وقائمة اويبين العراش  
 ويجنس كتمرة او بين العا والجمع كغلام وبعالة  
 او بين الواحد والجمع وتكون علامة الجمع ككاه وكماه  
 او لتأكيد النسبة كعمومة اولنا كيد التانيث كنجمة  
 او لعلامة الجهة كجوارية في جمع جوارب او علامة  
 النسبة كالغارية او للموسم عن حرف محذوف كزوارية  
 في جمع قرزان اصل قران او عن ياء التكلم في ايات  
 ياقت اولنا كيد الجمع كجالة

قوله بازاءم ذكر ولو قال الحقيقي ذات الفرج كان اول  
 اذ يجوز ان يكون حيوان اني لا ذكرها من حيث النجيز  
 العقلي ثم كلام الرضى لكن مادة النقص غير متصفة  
 فلذا قال اولي عبد المصعب

بغيره ما لا يكون بازا مسمى او يكون لكن لا يكون  
 ذكرا كظلية فان مقابله النور وليس بذكرا ويكون  
 بازا م ذكر لكن لا من جنس الحيوان كظلية فسكها  
 مؤنث لفظي

منه حكا  
 اشار الى ان الالف  
 خلتها وهو  
 لا يدخل في الموث  
 وهو ما لم يفسد  
 ونجم ان حيا  
 علامة التانيث  
 سن الفاء  
 اي بازا م  
 اي بازا م  
 اي بازا م  
 اي بازا م  
 اي بازا م

الاسم  
 يكون الرابعي  
 اي بازا م  
 اي بازا م  
 اي بازا م  
 اي بازا م  
 اي بازا م  
 اي بازا م  
 اي بازا م  
 اي بازا م  
 اي بازا م

مع الاصل ان يلى الفا على فعله كما صرف مصدر الموثات  
 قد في  
 معناه  
 سيد عباده  
 فانه يجوز اناء وتركه في نحو نعم المرأة ونحو  
 ذلك المشي من الحيوان فان بازا م شيا  
 وهو النور ولكنه ليس من الحيوان  
 في شبه الفعل فاللائق ان يقول النازح اي الفصل  
 المتصرف وشبهه بلا فصل كما هو الاصل سلمه  
 قد في

بعد ذلك وانت فظا هر غير المحقق بالخيار  
قال فلا نه قدرود عندها مع ضمير الموث غير المحقق ضم  
والاراضي اي قبلها وحكي بسبب من بعض العرب  
المعنى تخصيص كما في قوله تعالى اقلوا الشركين بقوله  
عليه السلام ولا تقتلوا اهل الذمة والتخصيص في معنى  
الاستثناء وجيه الدين  
مما وقع فضلا ولا وقد جاء في التأخر اذ ان قوله وانت في ظاهر خبر  
التعمير ان الايمان بالتاء وحسن اليدين في معنى  
في قوله تعالى ولا تقتلوا اهل الذمة والتخصيص في معنى  
مستويان  
واحرز به عن المشركين التي من طلعت فان التانيث  
فيه واجب

او ضميرا (فالتاء) اي فذلك الفعل ممتس بالتاء وجوبا اذ ان تانيت  
حسنة فثبت في الجملة  
الفاصل من اول الامر اذا كان مستندا الى ظاهر غير المحقق فانه ذلك  
الضمير في قوله لا تقتلوا اهل الذمة  
الايضا في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله (وانت في ظاهر الخبر)  
والتاء في الاستثناء من حيثها  
بالمخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة قل ان تقول وطلعت  
الشمس طلعت الشمس بخلاف الشمس طلعت فان لا يجوز فيه الشمس طلعت  
استثناء الظاهر كالتاء  
يكون التاء في لفظنا واستثناء عن الحاق التاء في لفظه من  
اشعار به بخلاف ضميره اذ ليس فيه ما يشير بتأييده وحمل بعض  
الشارحين ضميره راجعا الى الموث الحقيقي وضمير الموث اللفظي  
راعا جملة ذلك المعنى كذلك نظرية ابي  
نظريته قوله وانت في ظاهر غير المحقق بالخيار ولو كان يستثنى من هذه  
وهذا الاستثناء التاء في معنى مستثنى  
القاعدة صورة الفصل اي بالتاء في التاميم مضموننا بلا فصل  
لكن احسن استثناء لاحكام جميع الهمام في صورة الفصل ايضا ك  
في ذلك  
الحاق في الحاق التاء بالفعل وتركه فعقول حضرت القاضي امراة وضمير  
القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلعت اليوم الشمس اذا كان  
الموث الحقيقي متفولا عما يتبع في اسماء المذكورين اذا سميت به امراة  
فانه مع الفصل يحل بانها اخذت من اليوم زيد دفع هذا الالتباس  
ووجه ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجبه نحو  
الرجال جاءت او اجازا (عبر جمع المذكور السالم) لا يمتلوا جمع المذكور كالم  
في قوله تعالى وطلعت الشمس طلعت الشمس طلعت فان لا يجوز فيه الشمس طلعت  
استثناء الظاهر كالتاء  
يكون التاء في لفظنا واستثناء عن الحاق التاء في لفظه من  
اشعار به بخلاف ضميره اذ ليس فيه ما يشير بتأييده وحمل بعض  
الشارحين ضميره راجعا الى الموث الحقيقي وضمير الموث اللفظي  
راعا جملة ذلك المعنى كذلك نظرية ابي  
نظريته قوله وانت في ظاهر غير المحقق بالخيار ولو كان يستثنى من هذه  
وهذا الاستثناء التاء في معنى مستثنى  
القاعدة صورة الفصل اي بالتاء في التاميم مضموننا بلا فصل  
لكن احسن استثناء لاحكام جميع الهمام في صورة الفصل ايضا ك  
في ذلك  
الحاق في الحاق التاء بالفعل وتركه فعقول حضرت القاضي امراة وضمير  
القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلعت اليوم الشمس اذا كان  
الموث الحقيقي متفولا عما يتبع في اسماء المذكورين اذا سميت به امراة  
فانه مع الفصل يحل بانها اخذت من اليوم زيد دفع هذا الالتباس  
ووجه ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجبه نحو  
الرجال جاءت او اجازا (عبر جمع المذكور السالم) لا يمتلوا جمع المذكور كالم

من المعنى وظن  
لأنه في قوله لا تقتلوا  
الاشعار به بخلاف ضميره اذ ليس فيه ما يشير بتأييده وحمل بعض  
الشارحين ضميره راجعا الى الموث الحقيقي وضمير الموث اللفظي  
راعا جملة ذلك المعنى كذلك نظرية ابي  
نظريته قوله وانت في ظاهر غير المحقق بالخيار ولو كان يستثنى من هذه  
وهذا الاستثناء التاء في معنى مستثنى  
القاعدة صورة الفصل اي بالتاء في التاميم مضموننا بلا فصل  
لكن احسن استثناء لاحكام جميع الهمام في صورة الفصل ايضا ك  
في ذلك  
الحاق في الحاق التاء بالفعل وتركه فعقول حضرت القاضي امراة وضمير  
القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلعت اليوم الشمس اذا كان  
الموث الحقيقي متفولا عما يتبع في اسماء المذكورين اذا سميت به امراة  
فانه مع الفصل يحل بانها اخذت من اليوم زيد دفع هذا الالتباس  
ووجه ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجبه نحو  
الرجال جاءت او اجازا (عبر جمع المذكور السالم) لا يمتلوا جمع المذكور كالم

واحرز به عن المشركين التي من طلعت فان التانيث  
فيه واجب  
انت تحاربين ايتان التاء وعندها وقد كبر الفعل وعنده  
اعتبار جمع التانيث وعندها باعتبار اللفظ والعنى  
ما لم يكن علما لم يذكر نحو طلعة فانه لا يقال جاء نفي طلعة  
الا عند بعض الكوفيين وعنده السماع مع الاستثناء  
نحو ان الموث اللفظي قد يكون حيوانا نحو جماعة ودجاجة  
وقلة وجمعة فتسمى الامران بقوله من قال ان تانيت  
قالت في قوله قلت ان تملة دلال على انها كانت تانيت  
غير مستقيمة وان احسنه منبهة نحو ميمون قال  
المعنى في الايضاح ان ازا جزمته جماعة ذكر ذلك من البطل  
تذكر مع التاميم بالذكور فليجوز قلت تملة بالتاء مع  
كونه ذكرا نعم يرد ذلك على قول ابن السكيت ولا يجوز  
تانيث فعل الموث اللفظي اذ كان المذكور حاله اولا  
فتانيث تملة عنده كما نيت طلعة سياكونه  
هنا تخصيص لما قبله اي يجوز حذف التاء منه اى  
من غير الحقيقي  
بعض اذا استند اليها ضمير الراجع الى الموث اللفظي  
اي يكون الفعل بالتاء اليق  
حيث قال اذا استند الى الموث الحقيقي او الى ضمير الموث  
اللفظي  
قوله وحمل بعضا الشارحين فعتنه قوله وانت في ظاهر  
ان تاسخ لقوله اذا استند الفعل اليه جاتناه وعندنا  
مخصص به ولا ينبغي ان هذا الفرق انما يظهر اثره في بناء  
العام جدا لخراج حقيقة كما بين في الامور ولا فرق  
بينما في اخراج بعض ما يتولد عنه  
بعض اذا استند الفعل الى ظاهر الموث الحقيقي نحو ضربت  
فاطمة و استند الى ضمير الراجع الى الموث اللفظي نحو  
حين جرت لحم كلبه وجوب الحاق التاء

من المعنى وظن  
لأنه في قوله لا تقتلوا  
الاشعار به بخلاف ضميره اذ ليس فيه ما يشير بتأييده وحمل بعض  
الشارحين ضميره راجعا الى الموث الحقيقي وضمير الموث اللفظي  
راعا جملة ذلك المعنى كذلك نظرية ابي  
نظريته قوله وانت في ظاهر غير المحقق بالخيار ولو كان يستثنى من هذه  
وهذا الاستثناء التاء في معنى مستثنى  
القاعدة صورة الفصل اي بالتاء في التاميم مضموننا بلا فصل  
لكن احسن استثناء لاحكام جميع الهمام في صورة الفصل ايضا ك  
في ذلك  
الحاق في الحاق التاء بالفعل وتركه فعقول حضرت القاضي امراة وضمير  
القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلعت اليوم الشمس اذا كان  
الموث الحقيقي متفولا عما يتبع في اسماء المذكورين اذا سميت به امراة  
فانه مع الفصل يحل بانها اخذت من اليوم زيد دفع هذا الالتباس  
ووجه ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجبه نحو  
الرجال جاءت او اجازا (عبر جمع المذكور السالم) لا يمتلوا جمع المذكور كالم

والتاء في الاستثناء من حيثها  
بالمخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة قل ان تقول وطلعت  
الشمس طلعت الشمس بخلاف الشمس طلعت فان لا يجوز فيه الشمس طلعت  
استثناء الظاهر كالتاء  
يكون التاء في لفظنا واستثناء عن الحاق التاء في لفظه من  
اشعار به بخلاف ضميره اذ ليس فيه ما يشير بتأييده وحمل بعض  
الشارحين ضميره راجعا الى الموث الحقيقي وضمير الموث اللفظي  
راعا جملة ذلك المعنى كذلك نظرية ابي  
نظريته قوله وانت في ظاهر غير المحقق بالخيار ولو كان يستثنى من هذه  
وهذا الاستثناء التاء في معنى مستثنى  
القاعدة صورة الفصل اي بالتاء في التاميم مضموننا بلا فصل  
لكن احسن استثناء لاحكام جميع الهمام في صورة الفصل ايضا ك  
في ذلك  
الحاق في الحاق التاء بالفعل وتركه فعقول حضرت القاضي امراة وضمير  
القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلعت اليوم الشمس اذا كان  
الموث الحقيقي متفولا عما يتبع في اسماء المذكورين اذا سميت به امراة  
فانه مع الفصل يحل بانها اخذت من اليوم زيد دفع هذا الالتباس  
ووجه ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجبه نحو  
الرجال جاءت او اجازا (عبر جمع المذكور السالم) لا يمتلوا جمع المذكور كالم

*لأنها لا تزال غريبة اسم واحد صار آخر الاولي  
لأنه وسط الكلمة فصار مختلطا مع الارتفاع لم يلف  
كأنه أربع متممات في كلمة واحدة مع الارتفاع لم يلف  
نحو قوله في القرآن في قوله تعالى وقطعنا من النبي عشرة  
أسباطا مسكونا الشين في العزاءة التلوثة ولا بما في غيره  
في الشوارد  
منه في الكلمة لان نصبه على ثمانية وعشرون  
أو على عشرة وعشرون وهو قوله في العزاءة التلوثة  
كأنه عطف على ثمانية وعشرون  
نحو قوله في العزاءة التلوثة ولا بما في غيره  
لأنها لا تزال غريبة اسم واحد صار آخر الاولي  
لأنه وسط الكلمة فصار مختلطا مع الارتفاع لم يلف*

بأنه للمؤنث لا سقاء المانع وهو غير الفرق بين المذكور والمؤنث  
(وتسمى تكسيرا الشين) عند التركيب (في المؤنث) أي من عشرة ضمر  
عن نو الي أربع فخحات مع فعل التركيب في أحد عشرة وأثنى عشرة  
أو خمس فخحات في ثلث عشرة إلى تسع عشرة والجزاؤون ليس يكونها  
وهذه التلوثة الفصحى لان السكون اخف من الفتح وتقول (عشرون)  
وأجزاءها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون التلوثة  
على عقولته القول وهي ثلثون واربعون وخمسون إلى تسعين  
(فيها) أي في المذكور والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية و  
في المذكور (أحد وعشرون) في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة  
ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة  
التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صيغة لفظاً ما تقدم  
بما عداها فقال (ثم بالمعطف) أي عطف تلك العقود على الزائد  
عليها كأنها ذلك الزائد (بلفظ ما تقدم) من أسماء الأعداد  
بعبارة من غير تغيير فيقول اثنان وعشرون في المذكور واثنان  
واثنان والعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكور ثلث وعشرون

قوله عقود ثمانية وعشرون ثلثون اربعون  
خمسون ستون سبعون ثمانون تسعون  
نحو الفصح بها إلى انها يقال لثنية الالف طائفة  
عشرون ويقال لها ايضا عقود ثمانية مع ضم عشرون  
وهو اصطلاح آخر سرح  
وهذا التفسير إشارة الى ان قوله احد وعشرون  
عطف على عشرون واخواتها بنفس حرف المعطف  
والنكبة فإتيان الص على الاعداد على صورة الرفع  
حيث قال تقول واحد اثنان مع ان القول  
يقضي ضمها لفظا هو ان الرفع اقبل  
قوله ولما غير الخ يعني ان كل ما زاد على كل عقد يكون  
معطوفا عليه لكل واحد من تلك العقود والمعطوف  
عليه مفرد والواحد والواحدة لا يتغيران في حالة  
الافراد ولما غيرا فيها زاد على كل عقد خرجا عن قاعدة  
المعطف بلفظ ما تقدم لانه خصم للقاعدة بما عداهما  
حيث بين حالهما في صورة المعطف بذكرهما ولام  
قال ثم بالمعطف بلفظ ما تقدم الخ  
قوله ولما غير الواحد والواحدة آية بيان من اشاح  
لنكبة في تغيير المعنى لاجل انه ههنا حيث لم يقد  
مثلا ما سبق من ذكر ابتداء عدد في كل نوع وانتهاء  
حيث قال احد عشر إلى تسعة عشر ولم يقف ههنا  
بذكر الانهاء إلى التسعة وتسعين بل زاد قوله ثم  
بالمعطف فاحتاج إلى نكبة الزيادة ههنا ومجانته  
لما غير الواحد والواحدة اه علامه سرح  
والمراد من اللفظ المتقدم ههنا الواحد والواحدة  
فانها متقدمان ماصلاهما في أسماء العدد  
حال من المعطوف عليه فهو واحد وعشرون بالمعطف  
المعطوف عليه فيصير يوجب تصادق المعطف

*بأنه للمؤنث لا سقاء المانع وهو غير الفرق بين المذكور والمؤنث  
(وتسمى تكسيرا الشين) عند التركيب (في المؤنث) أي من عشرة ضمر  
عن نو الي أربع فخحات مع فعل التركيب في أحد عشرة وأثنى عشرة  
أو خمس فخحات في ثلث عشرة إلى تسع عشرة والجزاؤون ليس يكونها  
وهذه التلوثة الفصحى لان السكون اخف من الفتح وتقول (عشرون)  
وأجزاءها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون التلوثة  
على عقولته القول وهي ثلثون واربعون وخمسون إلى تسعين  
(فيها) أي في المذكور والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية و  
في المذكور (أحد وعشرون) في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة  
ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة  
التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صيغة لفظاً ما تقدم  
بما عداها فقال (ثم بالمعطف) أي عطف تلك العقود على الزائد  
عليها كأنها ذلك الزائد (بلفظ ما تقدم) من أسماء الأعداد  
بعبارة من غير تغيير فيقول اثنان وعشرون في المذكور واثنان  
واثنان والعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكور ثلث وعشرون*

*لأنها لا تزال غريبة اسم واحد صار آخر الاولي  
لأنه وسط الكلمة فصار مختلطا مع الارتفاع لم يلف  
كأنه أربع متممات في كلمة واحدة مع الارتفاع لم يلف  
نحو قوله في القرآن في قوله تعالى وقطعنا من النبي عشرة  
أسباطا مسكونا الشين في العزاءة التلوثة ولا بما في غيره  
في الشوارد  
منه في الكلمة لان نصبه على ثمانية وعشرون  
أو على عشرة وعشرون وهو قوله في العزاءة التلوثة  
كأنه عطف على ثمانية وعشرون  
نحو قوله في العزاءة التلوثة ولا بما في غيره  
لأنها لا تزال غريبة اسم واحد صار آخر الاولي  
لأنه وسط الكلمة فصار مختلطا مع الارتفاع لم يلف*

على يميني ان يقال التسعة وتسعين وتسع وتسعين  
بألف على الساق من قول واحد وعشرون احدى  
وعشرون الى آخر ما ذكر  
وجميع الدين

بألف كسا والاسماء السابقة واولد الواو بينهما  
بشعر واحد ومائة وواحد والفت بين ان حكم العطف  
في هذا النوع مختلف لما قبله لان كلا من عطف الاقل  
على الاكثر ومن تكلمه جاز ههنا  
على انما يريد ان قول المصنف علم ما تقدمه حال من الزناك  
الفهوع من قوله بالعطف  
الذي عطف على عدد المائة والالف او عطفها عليه  
عبد الله ابي

قوله علم ما تقدم يعني يرجع من ابتداء كل مائة الى انهاء  
الواو العدد على الترتيب المذكور وحطفت المائة عن ذلك  
العدد نحو احدى مائة واثنان ومائة او عطفه على المائة  
نحو مائة واحد مائتان الف واثنان في العلوم معدود  
وقه في العلوم مائة ورجل الف ورجلان مائة وثلاثة رجال  
والاول اى عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا ترى  
ان النسبة المركبة مع الف مفعولة عليه في انتقاله  
فكثرة عشر في ثلثة وعشرون وكذا ثلثة وعشرون  
اكثر من عشرون وثلثة فاذا وصلت الى الالف استأنفت  
العطف فيكون كل الف الى تمام الف آخر كما مر اول العدد  
الى الالف بعطف الالف على ذلك العدد النصف عليه  
نحو واحد الف عشرة والف عشرون والف مائة والف  
مائتان والف ثلثمائة والف ان مضت جعلت الالف  
معلوقا عليه كاذكرنا في المائة مع ما تواف عليها  
وكان ايضا من ان يكون للعاشر من الالف اسما  
وهكذا الى النهاية كما كان العاشر من العشرات اسم  
المائة وللعاشر من مئات اسم الالف لانهم لما رأوا  
ان الاعداد النهائية لها وكان وضع لفظ كل مائة من العشرة  
يؤدى الى دفع مالا نهاية له من الالف وهو محال  
فاقتصر على الالف فقالوا عشرة آلاف واحد عشر  
الف المشرقة الفا المائة الف مائتان الف ثلثمائة الف  
الى الف الف ثم مائة والف الف مائتان والف الف  
والف الف الى الف الف الفان والف الف وثلثة الاف  
والف الف الى الف الف الف وهكذا الى الالهائية  
له ولم يقولوا عشرة مائة بل قالوا الف ولا احد عشرة  
مائة بل مائة والف ولا اثنى عشرة مائة بل مائتين  
والف ولا ثلث عشرة مائة بل ثلثمائة والف  
شبح رضى

في المئوت هكذا (الى تسعة وتسعين) بل الى تسع وتسعين وتقول  
تسعة وتسعين كما ان الله سبحانه  
فما زاد على تسعة وتسعين (مائة والف) في الواحد (مائتان والفا)  
أما العدد خلاف قول من عطلات تقول  
في الثلثية (فيها) اى في المذكور والمئوت من غير فرق بينهما (ثم) تقول  
اي عدد وهو واحد مثلا في مائة واحد اثنان مثلا في مائة مائة في مائة  
فيما زاد على مائة والف وما يتفرغ عنها (بالعطف) اى عطف الالف  
عليها او عطفها على الزائد حال كون الزائد واقع (على) صورة  
(ما تقدم) من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبدل فيقول مائة وواحد  
وواحدة ومائة واثنان واثنان ومائة وثلثة رجال او ثلثة  
ومائة واحد عشر رجلا او احد عشرة امرأة ومائة واحد عشر  
رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنان  
وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون  
امرأة الى المائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا  
لكمال في تشبة المائة والالف وجمعها ويجوز ان يعكس العطف في  
الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا (و) الاصل (في مائة عشرة  
في اليا) بناء صيدور الاعداد المركبة على الفتح كثة عشرة وجاء  
اسكانها اى اسكان اليا لثا في التركيب كما في معدى كرب  
(ويشذح فيها) اى حذف اليا (يفتح النون) لانها اذا حذف اليا  
بقاء الكسرة كما في قولك جامع الفاضل اذا حذف اليا الا ان الذى

قوله علم ما تقدم يعني يرجع من ابتداء كل مائة الى انهاء  
الواو العدد على الترتيب المذكور وحطفت المائة عن ذلك  
العدد نحو احدى مائة واثنان ومائة او عطفه على المائة  
نحو مائة واحد مائتان الف واثنان في العلوم معدود  
وقه في العلوم مائة ورجل الف ورجلان مائة وثلاثة رجال  
والاول اى عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا ترى  
ان النسبة المركبة مع الف مفعولة عليه في انتقاله  
فكثرة عشر في ثلثة وعشرون وكذا ثلثة وعشرون  
اكثر من عشرون وثلثة فاذا وصلت الى الالف استأنفت  
العطف فيكون كل الف الى تمام الف آخر كما مر اول العدد  
الى الالف بعطف الالف على ذلك العدد النصف عليه  
نحو واحد الف عشرة والف عشرون والف مائة والف  
مائتان والف ثلثمائة والف ان مضت جعلت الالف  
معلوقا عليه كاذكرنا في المائة مع ما تواف عليها  
وكان ايضا من ان يكون للعاشر من الالف اسما  
وهكذا الى النهاية كما كان العاشر من العشرات اسم  
المائة وللعاشر من مئات اسم الالف لانهم لما رأوا  
ان الاعداد النهائية لها وكان وضع لفظ كل مائة من العشرة  
يؤدى الى دفع مالا نهاية له من الالف وهو محال  
فاقتصر على الالف فقالوا عشرة آلاف واحد عشر  
الف المشرقة الفا المائة الف مائتان الف ثلثمائة الف  
الى الف الف ثم مائة والف الف مائتان والف الف  
والف الف الى الف الف الفان والف الف وثلثة الاف  
والف الف الى الف الف الف وهكذا الى الالهائية  
له ولم يقولوا عشرة مائة بل قالوا الف ولا احد عشرة  
مائة بل مائة والف ولا اثنى عشرة مائة بل مائتين  
والف ولا ثلث عشرة مائة بل ثلثمائة والف  
شبح رضى

قوله كما في معدى كرب اى كما اسكنت في معدى كرب فان  
الاصول الى الاسكان وانما عمل عن الف الذى هو  
الاصول الى الاسكان فانما عمل عن الف الذى هو  
قوله كما في معدى كرب اى كما اسكنت في معدى كرب فان  
الاصول الى الاسكان وانما عمل عن الف الذى هو  
الاصول الى الاسكان فانما عمل عن الف الذى هو  
قوله كما في معدى كرب اى كما اسكنت في معدى كرب فان  
الاصول الى الاسكان وانما عمل عن الف الذى هو  
الاصول الى الاسكان فانما عمل عن الف الذى هو

تقولون عددا  
في مائة واحد  
لأنه كقولك  
لقد اذنت الله  
في مائة واحد  
تقولون عددا  
في مائة واحد  
لأنه كقولك  
لقد اذنت الله  
في مائة واحد

قوله محضون واجاز سبويه النسب والشعر والنسب مطلقا وهذا اذا كان المحدود جامدا واذا كان صفة نحو قوله ثلثة صاهلون فالاحسن الاتباع ثم الغيب على احوال ثم الاضافة وهو اضيق الاستعمال فاحيثة استعمال الاسماء شرح لشبهل

واجب المعنوي ما اسم جنس كالنمر والمسل والماء و اسم اليج كالرهد والغور سبح رضى

ورهد بفتح الراء ومخرجه فانه قوم الرجل وقيلته ومن ثلثة او سبعة العشرة او ما دون العشرة وما فيها امرأة واسم جنس كتمرا والحصل فكلونه جمعها واذالم يكن التمييز الا بجمع كلة فربما وان لم يكن الا بجمع كثة كذلك وان كان له كلاها فالاحسن اذ بجمع القلة ليطابق العدد المحدود وان لم يكن ليجمع الكثير ليقرب بالجمع الموثق السالم فكلوه لعل في ثلثة عودا وقد جاء قوله تعالى سبح سنبيلات مع وجود السنبال

اما سقا ط النار في ثلثة واخوانها واجب اذا اضيف الومائة واثنائها واجب اذا اضيف الى الالف لان مميزها في الظاهر لفظ مائة وهو مؤنث ولفظ الف وهو مذكر سلكه

فان قيل اضافة العدد الى الجمع بالواو والتنون غير جائزة صلا ولا يجوز ثلث مسلمين ولا ثلث سنين فكيف يقال القياس حين قيل سماء قياسا من حيث هو جمع يقطع النظر عن كونها بالواو والتنون وفيه هتكت

عدة مقدرانما كان القياس فيها ان يجمع احد الجمعين لان المائة اسم

من باب ارضين وقد يقال في توجيه جمع نحو ارضين على وجه الشذوذ ان الواو والياء والتنون فيها عوض عن التاء لثابت فيها ليست يجمع في الحقيقة وانما هو في الصورة وجبه

تسوق ذلك فيه كونه مركبا فوعى زيادة استعماله فعمل موضع الكسرة فحة قال الشارح الرضى ويجوز كسر هاء اليد على الياء المندرجة لكن الفتح واليوتوق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع عشرة ولما فوخ من بيان حال اسماء الاعداد شرخ في بيان حال مميزاتا وابتداء من الثلثة لاعترا لامته للواحد والاثني كما سيشرح به فقا

(وميز الثلثة الى العشرة) والثلث الى العشرة (مخفوض) اي محمور (وجمع كظيا) نحو ثلثة رجال (او معنى) نحو ثلثة رهط املكون مخفوضا فلان لما كثر استعماله ابروا فجز التميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنون والتونين واما كونها جموعا فليطابق المحدود العدد (الافق ثلثمائة الى تسعمائة) استثناء من قوله جميع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوها لثلاثا واخوانه (وكان قياسها) ان يجمع فيقال (مات اومثن) لان المائة جمعين احدهما في صورة جمع للذكر السالم وهو مؤنثون والثاني في صورة جمع للتون السالم وهو مات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الامات لكلام كرهوا ان بلى التميز المجمع بالالف والتاء بعد ما يتوعد المجمع بعدما هو في صورة الجمع بالواو والتون اعف عشرون الى تسعين فاقصر على المفرد مع كونه اخصرا وميز احد عشر

قوله محضون واجاز سبويه النسب والشعر والنسب مطلقا وهذا اذا كان المحدود جامدا واذا كان صفة نحو قوله ثلثة صاهلون فالاحسن الاتباع ثم الغيب على احوال ثم الاضافة وهو اضيق الاستعمال فاحيثة استعمال الاسماء شرح لشبهل

واجب المعنوي ما اسم جنس كالنمر والمسل والماء و اسم اليج كالرهد والغور سبح رضى

ورهد بفتح الراء ومخرجه فانه قوم الرجل وقيلته ومن ثلثة او سبعة العشرة او ما دون العشرة وما فيها امرأة واسم جنس كتمرا والحصل فكلونه جمعها واذالم يكن التمييز الا بجمع كلة فربما وان لم يكن الا بجمع كثة كذلك وان كان له كلاها فالاحسن اذ بجمع القلة ليطابق العدد المحدود وان لم يكن ليجمع الكثير ليقرب بالجمع الموثق السالم فكلوه لعل في ثلثة عودا وقد جاء قوله تعالى سبح سنبيلات مع وجود السنبال

اما سقا ط النار في ثلثة واخوانها واجب اذا اضيف الومائة واثنائها واجب اذا اضيف الى الالف لان مميزها في الظاهر لفظ مائة وهو مؤنث ولفظ الف وهو مذكر سلكه

فان قيل اضافة العدد الى الجمع بالواو والتنون غير جائزة صلا ولا يجوز ثلث مسلمين ولا ثلث سنين فكيف يقال القياس حين قيل سماء قياسا من حيث هو جمع يقطع النظر عن كونها بالواو والتنون وفيه هتكت

عدة مقدرانما كان القياس فيها ان يجمع احد الجمعين لان المائة اسم

من باب ارضين وقد يقال في توجيه جمع نحو ارضين على وجه الشذوذ ان الواو والياء والتنون فيها عوض عن التاء لثابت فيها ليست يجمع في الحقيقة وانما هو في الصورة وجبه

قوله محضون واجاز سبويه النسب والشعر والنسب مطلقا وهذا اذا كان المحدود جامدا واذا كان صفة نحو قوله ثلثة صاهلون فالاحسن الاتباع ثم الغيب على احوال ثم الاضافة وهو اضيق الاستعمال فاحيثة استعمال الاسماء شرح لشبهل

واجب المعنوي ما اسم جنس كالنمر والمسل والماء و اسم اليج كالرهد والغور سبح رضى

ورهد بفتح الراء ومخرجه فانه قوم الرجل وقيلته ومن ثلثة او سبعة العشرة او ما دون العشرة وما فيها امرأة واسم جنس كتمرا والحصل فكلونه جمعها واذالم يكن التمييز الا بجمع كلة فربما وان لم يكن الا بجمع كثة كذلك وان كان له كلاها فالاحسن اذ بجمع القلة ليطابق العدد المحدود وان لم يكن ليجمع الكثير ليقرب بالجمع الموثق السالم فكلوه لعل في ثلثة عودا وقد جاء قوله تعالى سبح سنبيلات مع وجود السنبال

اما سقا ط النار في ثلثة واخوانها واجب اذا اضيف الومائة واثنائها واجب اذا اضيف الى الالف لان مميزها في الظاهر لفظ مائة وهو مؤنث ولفظ الف وهو مذكر سلكه

فان قيل اضافة العدد الى الجمع بالواو والتنون غير جائزة صلا ولا يجوز ثلث مسلمين ولا ثلث سنين فكيف يقال القياس حين قيل سماء قياسا من حيث هو جمع يقطع النظر عن كونها بالواو والتنون وفيه هتكت

عدة مقدرانما كان القياس فيها ان يجمع احد الجمعين لان المائة اسم

من باب ارضين وقد يقال في توجيه جمع نحو ارضين على وجه الشذوذ ان الواو والياء والتنون فيها عوض عن التاء لثابت فيها ليست يجمع في الحقيقة وانما هو في الصورة وجبه

قوله محضون واجاز سبويه النسب والشعر والنسب مطلقا وهذا اذا كان المحدود جامدا واذا كان صفة نحو قوله ثلثة صاهلون فالاحسن الاتباع ثم الغيب على احوال ثم الاضافة وهو اضيق الاستعمال فاحيثة استعمال الاسماء شرح لشبهل

واجب المعنوي ما اسم جنس كالنمر والمسل والماء و اسم اليج كالرهد والغور سبح رضى

ورهد بفتح الراء ومخرجه فانه قوم الرجل وقيلته ومن ثلثة او سبعة العشرة او ما دون العشرة وما فيها امرأة واسم جنس كتمرا والحصل فكلونه جمعها واذالم يكن التمييز الا بجمع كلة فربما وان لم يكن الا بجمع كثة كذلك وان كان له كلاها فالاحسن اذ بجمع القلة ليطابق العدد المحدود وان لم يكن ليجمع الكثير ليقرب بالجمع الموثق السالم فكلوه لعل في ثلثة عودا وقد جاء قوله تعالى سبح سنبيلات مع وجود السنبال

اما سقا ط النار في ثلثة واخوانها واجب اذا اضيف الومائة واثنائها واجب اذا اضيف الى الالف لان مميزها في الظاهر لفظ مائة وهو مؤنث ولفظ الف وهو مذكر سلكه

فان قيل اضافة العدد الى الجمع بالواو والتنون غير جائزة صلا ولا يجوز ثلث مسلمين ولا ثلث سنين فكيف يقال القياس حين قيل سماء قياسا من حيث هو جمع يقطع النظر عن كونها بالواو والتنون وفيه هتكت

عدة مقدرانما كان القياس فيها ان يجمع احد الجمعين لان المائة اسم

من باب ارضين وقد يقال في توجيه جمع نحو ارضين على وجه الشذوذ ان الواو والياء والتنون فيها عوض عن التاء لثابت فيها ليست يجمع في الحقيقة وانما هو في الصورة وجبه

على هذا الاضافة في العقود مع الترتيب وحذفها وكرها  
في غيرها الاستتار لها ضرورة ثلثة اشياء كالتالي الواحد  
منه كما في ان من العرب من يضيف عشرون وانوارها  
فوقه وعند الاكثرين هو شاذ لا يلقى على مثله فاعله  
عصم لا يخرج تشبيها  
قله ولا يرد جواب للنقص الواحد على هذا الدليل بان هنا  
الدليل وهو جعل ثلثة اسماء لا الاسم الواحد بعينه جار  
ان يكونوا ايضا اصنافه لثمة ان عجزه لانه مركب  
ايضا من ثلثة اسماء فاجاب بما ترى  
عصم لانه اسما  
عصم لانه اسما  
عصم لانه اسما

الثلاثة وتسعين) بل التسع وتسعين (منصور مرد) اما نصبه  
وماريد عليه فالذكر به من قائله وهو غير متغير  
في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي  
امتثالا عاديا الى تمييزها حتى تكون مجردة  
في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست في الحقيقة نون الجمع وانما  
لان لم يعمد ثلثة الجمع حقيقة عطف على القاء  
فيما عداها فلا يزم كهوان يصير واثلة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد  
عليه خمسة عشر لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج  
المتزاج ذلك الميز فم يلزم صيرورة ثلثة اشياء واحدا وانما جوزوا  
بثماتة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليصير  
بماتة امرأة واما افرادها فلانه لما صار منصوبا صا رفضلة فاعتبر افرادها  
في الكلام

قوله وانما جوزوا جواب لما يريد على اصل الدعوى  
بانهم كرهوا امتزاج الميز بالعدد المركب بلزمه  
ان يكونوا ايضا اصنافه لثمة ان عجزه لانه مركب  
ايضا من ثلثة اسماء فاجاب بما ترى  
عصم لانه اسما  
عصم لانه اسما  
عصم لانه اسما

ليكون الفضلة قليلة (ومن ثمة واثلة والف) وضمير (تشبيهها) ومميز  
اي قبح حرفا فلا يشغل على التصريح  
مجتمعها اي جمع الالف والملم يقبل وجمعها كما قال تشبيهها لان استعمالها  
وحوشين واثلة  
جميع ما تميز مع ميزها في الاعداد مرفوض فلا يقال ثلثة مائة رجل كما  
يقال ثلثة آف رجل بخلاف التشبية فانه يقال مائة رجل مثل افاويل  
من مرفوض مفرق لانها كانت مائة والف من اصول الاعداد كالاجاد  
الاجاد لانه لا يكتفى بالالف وحده بل بالالف واثلة  
فانسان يكون ميزها على طبق ميزها لكمة لما كانت الاجاد في جانب  
القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في ميزها  
المج الموضوع للكثرة وفي ميزها المفراد الليال على القلة رعاية للتعداد  
واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبّر به عن المذكر كلفظة الفخض

ولا يذهب عليك اذ ركاه شيء لعله لا يثا في تمييزه  
لعله اخرى محتمل  
اي افراد تميزها احد عشر فلحمول الفرص به مع كونه  
اخضع من الجمع  
ونكون المفرد اخف كقولها شيئا في رابت احد عشر  
كوكبا وقال عليه السلام ان الله تعالى ثلثة وتسعون  
اسما وعن بعضهم جوز صندى عشرون داهم وقد  
جاو عشرون درهم بالاضافة وحذف النون تجبص

وان استعمال في المراب كما يقال مراتب المشين وللمات  
كالالف وانما يقيد بذلك لان استعمالها مع ميزها  
بدون الاعداد واقع محتمل  
هذا الوجه انما يتم لو لم يميز مائة رجل من غير اضافة  
عدد اليها لکنه جاء مائة فالرعي وان لم يكن له  
مائة مضاف اليها لکن واخرتها جمعت وانضفت  
الى المفرد ايضا نحو مائة رجل محصم

لكرههم جمع ميز العدد الكثير كما تدورهم وثلث آف  
درهم وقد جاء جمعا ومنه قراءة حمزة والكساف  
ثمة سنين باضافة مائة قياسا على ثلثة وبابها  
كاقيست عليها في الاضافة وعلى قراءة غيرها شون  
مائة على بدلثة سنين من ثلثماتة وعلى عطف اليبان  
وقد جاء منصوبا مفرقا كقول الشاعر اذا عاثر الفخض  
مائتين عاما فقد ذهب الحسرة والفتاء تجبص  
وفي بعض النسخ فقد ذهب اللذات والصباء

عصم لانه اسما  
عصم لانه اسما  
عصم لانه اسما  
عصم لانه اسما  
عصم لانه اسما  
عصم لانه اسما  
عصم لانه اسما  
عصم لانه اسما

عصم لانه اسما  
عصم لانه اسما  
عصم لانه اسما  
عصم لانه اسما  
عصم لانه اسما

عصم لانه اسما  
عصم لانه اسما  
عصم لانه اسما  
عصم لانه اسما  
عصم لانه اسما

والأول انفس قال الله تعالى خلقنا من نفس واحدة  
 والبراد آدم عليه السلام ومن الثاني قول الشاعر وان كان  
 خلقنا من نفس واحدة  
 اي قبيلة كلاب  
 فان قيل ان عدل على قوله عز وجل خلقنا من نفس واحدة  
 واحدا وانما عدل على قوله عز وجل خلقنا من نفس واحدة  
 لفظ تمييزا يدل على كماله وتمامه والعدد بالجمع  
 انما هو من قوله ولا تفرق بيننا وبين عبيدنا  
 وبين عبيدنا عيسى بن مريم عليه السلام  
 وقد اورد في قوله ولا تفرق بيننا وبين عبيدنا  
 بانحاء العريضة  
 زاد في تفسيره ان استغرق النفي فان الفعل النفي قل هو  
 مختلفا للترك في سياق النفي فانها تسمى في اي لا يميز بيننا  
 اصلا مفردا كان او مشى او جموعا  
 على العرف والواحد والثنى في الاثنين  
 على ما يصلح لذلك كالنفي والجمع في  
 الاثنين

مفعول له لئلي الفعل يحدق معنا فين لا للفعل النفي  
 اي قوله تمييزا واحدا وثنى مخافة لزوم الاستغناء  
 ولا يتوجه النفي الى التقيد كما اشار اليه الشايج بقوله  
 ويطرحون آه ح ه ح ه  
 اندفع بهذه العاية ايراد الضمان هذا التعليل لا يستمر  
 في نحو واحد رجلان واثنتان رجلا سلكتوا  
 على صيغة اسم المفعول وليس المراد بالتمييز ما هو  
 عندهم الا اصطلاحى لعدم الاستغناء قد في  
 قوله هب ان آه فيه اشارة الى ان الاعناء سلجواز  
 افادته انما كيد كما في قوله واحد والهيئ اثنين

قوله فان قلت هب حاصله ان الدعوى عام كما هو الاول  
 خاص لانه لا يثنى فيها اذا اورد ميم الاثنين مفردا  
 فانه صالح لتمييز كونه مبينا للجنس ولذا جاء في قول  
 الشاعر فمنا حظل والاستغناء بلفظه لعدم فهم  
 الاثنينية منه حاسسة  
 بمعنى حسب من افعال القلوب وفاعله مستتر فيه  
 وهو انت ويستعدى المفعولين ولا يبنى ما من  
 ولا غير منه ح ك ح س  
 جواب الاول باثبات المقدمة المنوعة ويجعلها باطل  
 السند وهوانه لا يجوز ان يكون المميز مفردا ههنا  
 لانهم لما التزموا ههنا خلاصه سراج

سند للنع والدليل على جواز كون ميم الاثنين مفردا  
 ومن النع ذكر الرضى بنحو واحد رجال واثنتان رجلا  
 قوله يعني آه يعني ان الاقرب بالقياس ان يمتد في الاثنين  
 المشى رعاية للموافقة بمميز سائر الاحاد  
 بقدر الامكان فانه قد يفرق ليس يصالح تمييز الاثنين  
 في ما وما وقع في الشعر مشاة المفردة ح س ل م  
 وانما اول واجد  
 لان فيه حلا لفظ على  
 السابق الاضرب  
 على اول واجد  
 قوله ولا يمكن ان يمتد في الاثنين  
 من اجل ان  
 في قوله ولا يمكن ان يمتد في الاثنين  
 من اجل ان  
 في قوله ولا يمكن ان يمتد في الاثنين  
 من اجل ان

على معنى الكلام  
 من ميمها استغناء  
 عن الالف واللام  
 في قوله ولا يمكن ان يمتد في الاثنين  
 من اجل ان  
 في قوله ولا يمكن ان يمتد في الاثنين  
 من اجل ان  
 في قوله ولا يمكن ان يمتد في الاثنين  
 من اجل ان

والاول انفس قال الله تعالى خلقنا من نفس واحدة  
 والبراد آدم عليه السلام ومن الثاني قول الشاعر وان كان  
 خلقنا من نفس واحدة  
 اي قبيلة كلاب  
 فان قيل ان عدل على قوله عز وجل خلقنا من نفس واحدة  
 واحدا وانما عدل على قوله عز وجل خلقنا من نفس واحدة  
 لفظ تمييزا يدل على كماله وتمامه والعدد بالجمع  
 انما هو من قوله ولا تفرق بيننا وبين عبيدنا  
 وبين عبيدنا عيسى بن مريم عليه السلام  
 وقد اورد في قوله ولا تفرق بيننا وبين عبيدنا  
 بانحاء العريضة  
 زاد في تفسيره ان استغرق النفي فان الفعل النفي قل هو  
 مختلفا للترك في سياق النفي فانها تسمى في اي لا يميز بيننا  
 اصلا مفردا كان او مشى او جموعا  
 على العرف والواحد والثنى في الاثنين  
 على ما يصلح لذلك كالنفي والجمع في  
 الاثنين

مفعول له لئلي الفعل يحدق معنا فين لا للفعل النفي  
 اي قوله تمييزا واحدا وثنى مخافة لزوم الاستغناء  
 ولا يتوجه النفي الى التقيد كما اشار اليه الشايج بقوله  
 ويطرحون آه ح ه ح ه  
 اندفع بهذه العاية ايراد الضمان هذا التعليل لا يستمر  
 في نحو واحد رجلان واثنتان رجلا سلكتوا  
 على صيغة اسم المفعول وليس المراد بالتمييز ما هو  
 عندهم الا اصطلاحى لعدم الاستغناء قد في  
 قوله هب ان آه فيه اشارة الى ان الاعناء سلجواز  
 افادته انما كيد كما في قوله واحد والهيئ اثنين



وقوله في قوله واحد والاثان استغناء بلفظ التمييز اي صواجر حروف  
 المتعددة او قلنا واحد  
 المصنوعة بهيئة خاصة اقبالية للتحقق علامة الافراد به اعني التثنية او  
 التي سموت بصوتها بتهنئة صلايا وحوالها والافراد  
 علامة الاثنية اعني حرفي التثنية فاذا اعترض مع علامة الافراد استغنى  
 به عن ذكر الالفين على جدي واذ اعترض مع علامة التثنية استغنى  
 به عن ذكر الالفين على جدي فاذا اعترض مع علامة الالفين على جدي  
 ولا يشك ان جلاز اخف من شارحل وذلك الاستغناء انما يكون  
 (الافادية) اي افادة لفظ التمييز (التصوير المقصود) اي التخصيص على  
 العدد والتخصيص به الذي يقصد ذلك التخصيص والتصريح (بالعدد) اي ذلك  
 اسم العدد في افاد التمييز ذلك التخصيص استغنى في افادته عن ذكر  
 العدد على حدة (وقوله المفرد من المتعدد) اي في الواحد من المتعدد  
 (باعتبار تمييزه) اي بسبب اعتبار تمييزه اي تصدير ذلك المفرد عددا  
 انقص ازيد عليه بواحد (الثاني) في المنكر فقوله الثاني فهو القول  
 وذلك القول انما هو باعتبار تمييزه الواحد اثنتين وايضا منه الذي يكون  
 معنى ثاني الواحد مصيره بافضمامه اليه اثنتين وانما ابتداء من الثاني ان  
 ليس قبل الواحد علة حتى يكون الواحد مختصرا واحدا (والثانية) في  
 المؤنث على هذا القياس وهكذا (العاشر) في المنكر (والعاشر) في  
 المؤنث (الاخير) اي لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الالفين

والثاندي بقوله والمفرد من المتعدد والمفرد من المتعدد من لفظ  
 المتعدد كما تك فان لفظ مفرد وهو مشتق من متعدد  
 وهو التثنية وكذلك الرابع من الاربعة يعني بالثمن  
 اسم الفاعل المشتق من لفظ المتعدد والمفرد اى المتعدد  
 الذي لا يتربك بمهما فلفظ  
 يعني بالمفرد الواحد والمتعدد بالعدد وقد تقدم ان جمع  
 اللفاظ العدد كانت في الاصل لجره العدد كما تقول ثلثة  
 نصف ستة ثم استعمل في المعدودات كما في رجاء ثلثة  
 وستة رجاء فاذا كان هناك معدود معين كخمس رجاء  
 مثلا فقصدت ذكر واحد منهم فاذا اردت ذكره بلا ترتيب  
 جئت بواحد او احد لانهما اول تلك الالفاظ التي يفتقر  
 فقلت هنا واحدا عشرة او احدى وان قصدت الى واحد  
 منهم مع حفظ الترتيب العدد فذلك على وجهين احدهما  
 ان يقصد الالف للواحد المعين درجته العددية بالنظر  
 الى حاله اى درجته التي هو فيها من العدد لا باعتبار  
 عدة آخر كما تلتك اى الواحد من ثلثة والثاني اى الواحد  
 من الالفين وهو معنى قوله با اعتبار حاله والثاني الالف بعد  
 الذي ذلك الواحد المارح ورجته العددية مع النظر الى  
 الدرجة التي تحت درجته ايضا فيكون واحدا من درجته  
 بسبب تمييزه الدرجة التي تحت درجته محمودة ذاهية  
 الاسم وجعله للجمع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه  
 الى ما تحته نحو ثالث اثنين او واحد من ثلثة بل انضمامه  
 الى الاثنين وجعله للجمع اسم ثلثة وتجوهر عن المجموع  
 اسم الاثنين بمعنى ثالث اثنين مصيرين ثلثة بنفسه  
 وهذا معنى قوله با اعتبار تمييزه فاذا قصدت اليه باعتبار  
 التمييز لم يجز ان يعتبر باحدا الا ليس تحت الاحد عدد معين  
 بل احدا وانضمامه الى الاحد ويجوز ان يبنى من الاثنين نحو ثاف  
 واحدا مصير واحد اثنين بنفسه فاذا جئت به بقوله  
 هذا المصير اى محمورا ومضمورا واجب ان يكون عددا انقص  
 من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجته كراي ثلثة وهو  
 اربعة ولا يجوز ان يكون انقصا اكثر من درجة ولا ازيد  
 بشئ اذ الفاعل من تمييزه مضمول بافضمامه اليه على هذه الشق  
 هو من رضى الالف

ان لا يميز واحدا ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي صواجر حروف  
 المتعددة او قلنا واحد  
 المصنوعة بهيئة خاصة اقبالية للتحقق علامة الافراد به اعني التثنية او  
 التي سموت بصوتها بتهنئة صلايا وحوالها والافراد  
 علامة الاثنية اعني حرفي التثنية فاذا اعترض مع علامة الافراد استغنى  
 به عن ذكر الالفين على جدي واذ اعترض مع علامة التثنية استغنى  
 به عن ذكر الالفين على جدي فاذا اعترض مع علامة الالفين على جدي  
 ولا يشك ان جلاز اخف من شارحل وذلك الاستغناء انما يكون  
 (الافادية) اي افادة لفظ التمييز (التصوير المقصود) اي التخصيص على  
 العدد والتخصيص به الذي يقصد ذلك التخصيص والتصريح (بالعدد) اي ذلك  
 اسم العدد في افاد التمييز ذلك التخصيص استغنى في افادته عن ذكر  
 العدد على حدة (وقوله المفرد من المتعدد) اي في الواحد من المتعدد  
 (باعتبار تمييزه) اي بسبب اعتبار تمييزه اي تصدير ذلك المفرد عددا  
 انقص ازيد عليه بواحد (الثاني) في المنكر فقوله الثاني فهو القول  
 وذلك القول انما هو باعتبار تمييزه الواحد اثنتين وايضا منه الذي يكون  
 معنى ثاني الواحد مصيره بافضمامه اليه اثنتين وانما ابتداء من الثاني ان  
 ليس قبل الواحد علة حتى يكون الواحد مختصرا واحدا (والثانية) في  
 المؤنث على هذا القياس وهكذا (العاشر) في المنكر (والعاشر) في  
 المؤنث (الاخير) اي لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الالفين

وقوله في قوله واحد والاثان استغناء بلفظ التمييز اي صواجر حروف  
 المتعددة او قلنا واحد  
 المصنوعة بهيئة خاصة اقبالية للتحقق علامة الافراد به اعني التثنية او  
 التي سموت بصوتها بتهنئة صلايا وحوالها والافراد  
 علامة الاثنية اعني حرفي التثنية فاذا اعترض مع علامة الافراد استغنى  
 به عن ذكر الالفين على جدي واذ اعترض مع علامة التثنية استغنى  
 به عن ذكر الالفين على جدي فاذا اعترض مع علامة الالفين على جدي  
 ولا يشك ان جلاز اخف من شارحل وذلك الاستغناء انما يكون  
 (الافادية) اي افادة لفظ التمييز (التصوير المقصود) اي التخصيص على  
 العدد والتخصيص به الذي يقصد ذلك التخصيص والتصريح (بالعدد) اي ذلك  
 اسم العدد في افاد التمييز ذلك التخصيص استغنى في افادته عن ذكر  
 العدد على حدة (وقوله المفرد من المتعدد) اي في الواحد من المتعدد  
 (باعتبار تمييزه) اي بسبب اعتبار تمييزه اي تصدير ذلك المفرد عددا  
 انقص ازيد عليه بواحد (الثاني) في المنكر فقوله الثاني فهو القول  
 وذلك القول انما هو باعتبار تمييزه الواحد اثنتين وايضا منه الذي يكون  
 معنى ثاني الواحد مصيره بافضمامه اليه اثنتين وانما ابتداء من الثاني ان  
 ليس قبل الواحد علة حتى يكون الواحد مختصرا واحدا (والثانية) في  
 المؤنث على هذا القياس وهكذا (العاشر) في المنكر (والعاشر) في  
 المؤنث (الاخير) اي لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الالفين

ان لا يميز واحدا ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي صواجر حروف  
 المتعددة او قلنا واحد  
 المصنوعة بهيئة خاصة اقبالية للتحقق علامة الافراد به اعني التثنية او  
 التي سموت بصوتها بتهنئة صلايا وحوالها والافراد  
 علامة الاثنية اعني حرفي التثنية فاذا اعترض مع علامة الافراد استغنى  
 به عن ذكر الالفين على جدي واذ اعترض مع علامة التثنية استغنى  
 به عن ذكر الالفين على جدي فاذا اعترض مع علامة الالفين على جدي  
 ولا يشك ان جلاز اخف من شارحل وذلك الاستغناء انما يكون  
 (الافادية) اي افادة لفظ التمييز (التصوير المقصود) اي التخصيص على  
 العدد والتخصيص به الذي يقصد ذلك التخصيص والتصريح (بالعدد) اي ذلك  
 اسم العدد في افاد التمييز ذلك التخصيص استغنى في افادته عن ذكر  
 العدد على حدة (وقوله المفرد من المتعدد) اي في الواحد من المتعدد  
 (باعتبار تمييزه) اي بسبب اعتبار تمييزه اي تصدير ذلك المفرد عددا  
 انقص ازيد عليه بواحد (الثاني) في المنكر فقوله الثاني فهو القول  
 وذلك القول انما هو باعتبار تمييزه الواحد اثنتين وايضا منه الذي يكون  
 معنى ثاني الواحد مصيره بافضمامه اليه اثنتين وانما ابتداء من الثاني ان  
 ليس قبل الواحد علة حتى يكون الواحد مختصرا واحدا (والثانية) في  
 المؤنث على هذا القياس وهكذا (العاشر) في المنكر (والعاشر) في  
 المؤنث (الاخير) اي لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الالفين

والمائة والثمانون والاربعون في قوله قوله واشتقاق اسم الفاعل منها  
 والاربعون والاربعون في قوله قوله واشتقاق اسم الفاعل منها  
 والاربعون والاربعون في قوله قوله واشتقاق اسم الفاعل منها  
 والاربعون والاربعون في قوله قوله واشتقاق اسم الفاعل منها  
 والاربعون والاربعون في قوله قوله واشتقاق اسم الفاعل منها

**ولا في فوق العشرة** اذ فوه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها  
 (وهو) هو قول المفرد (او اعتبارا جازما) أي مرتبة من المتعدد من غير اعتبار  
 معنى التصيير (الاول والثاني) اذ اوقع في المرتبة الاولى والثانية في  
 المذكور (والاولى والثانية) في الموث كذا من غير اعتبار معنى التصيير  
 وانما يقال الواحد والواحدة لانها لا يلد لان على المرتبة فانك تسميها الاول  
 والاولى للدلالة عليها وهكذا (الى العاشر والعاشر) والحادي عشر  
 في المذكور (والحادية عشر) في الموث (وكذلك) (الثاني عشر والثانية عشر  
 الى التاسع عشر والثاسعة عشر) واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد  
 سواء كان بمعنى التصيير او لا يحكم اسماء الفاعلين في التذكير والثاني  
 فتقول في المذكور الثاني والثالث والرابع الى العاشر وفي الموث الثانية و  
 الثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المرات من المربك والمعطوف  
 نحو الثالثة عشرة ثوبت الاسمين في المركب كما تذكرها في المذكور الثالث  
 عشر واما ذكره والاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلامعنى للتأنيث فيه  
 بخلاف ثلثة عشر رجلا فان له المراجعة وهو قول والمعطوف الثالث والعشرون  
 والثالثة والعشرون (ومن ثم) اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين  
 اعتبارا رضية واعتبارا رجلا اختلف اصنافها فلاتختلف اصنافها  
 (في الاول) اي في المفرد من المتعد والمثول باعتبار رضية (الثالثين

في قوله قوله واشتقاق اسم الفاعل منها  
 في قوله قوله واشتقاق اسم الفاعل منها  
 في قوله قوله واشتقاق اسم الفاعل منها  
 في قوله قوله واشتقاق اسم الفاعل منها  
 في قوله قوله واشتقاق اسم الفاعل منها

في قوله قوله واشتقاق اسم الفاعل منها  
 في قوله قوله واشتقاق اسم الفاعل منها  
 في قوله قوله واشتقاق اسم الفاعل منها  
 في قوله قوله واشتقاق اسم الفاعل منها  
 في قوله قوله واشتقاق اسم الفاعل منها

فلا يفرق بين المتعدد والواحد في قوله قوله واشتقاق اسم الفاعل منها  
 في قوله قوله واشتقاق اسم الفاعل منها  
 في قوله قوله واشتقاق اسم الفاعل منها  
 في قوله قوله واشتقاق اسم الفاعل منها  
 في قوله قوله واشتقاق اسم الفاعل منها

وهو لا يدرى ان يكون للمضاف اليه اقل فواحد من العدد الذي اشتق منه اسم الفعل عليهم منه ذلك العجز...  
وما توهم من قوله احدهما ان المراد من احد تلك الأعداد هو احدهما سواء اعترض وقروعه فمرتبة اولها اعداد الشايج ان يقيد بها بحيث يندفع عنه ذلك التوهم اسند لما مر من...  
يغزو ارادة المبدأ والمنتهي من عشر العشرة لانها في المرتبة العاشرة كل منها باعتبارها مبدأ الحسم...  
شعنا العقل اذا الظاهر ان يقال اول العشرة وثاني العشرة الى عاشرها واما الاستعمال فقروا وقع عبد الحكيم...  
ولم يقل بالاعتبار الاول لعدم فصل اشتق منه اسم الفاعل فوق العشرة بهذا المعنى ولهذا قال على الثاني خاصية...  
عاد من الاعتبار الثاني واللباقة واهمه دفع الغشغش اي خصصا لا اعتبارا ثالثا في خصوصها وبالجملة خلاص معتقدا...  
باضافة المركب الثاني للمركب وينبغي الجمع للتركيب في تجاوز العشرة بهذا الاعتبار كما اعتبارا بالحال بحسبي...  
الفاخرة عاظمة وتعرف معنار مخاطب من الافعال حمزة ومقتد بان لانها التثنية الساكنة احداهما سكن الباء والثاني سكن لام التعريف حركة الباء بالكمرة...  
دفعوا الساكنين فصارا الجر قدريا رتبة واذا كان اللفظ الموصوف...  
ان شئت حدثت اول الثاني ايضا وقتل حتم عشر والاكثر من علي بناهما لقيام ثاني الثاني مقام الثاني الاول وقبل اعطرب الاول وبنار الثاني فيقال هذا ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومرت ثلاث عشر...  
بقوله المذكور المؤنث هذا قسم آخر للاسم باعتبار التذكير والتأنيث كتقسيمه الى المعرفة والستكرة وجه الذي...  
والجودى مقدره من المصطفى والعدم بجملها وجودا...  
والجودى مقدره من المصطفى والعدم بجملها وجودا...  
والجودى مقدره من المصطفى والعدم بجملها وجودا...

بإلضافة الى الالف بوجه (أى صيرتها) الى اثنين ثلثة (من قولهم ثلثتها) بالتحذف (أى صيرت الاثنين ثلثة) (وقيل (في الثاني) أى المفرد من المتعدد باعتبار حاله (ثالث ثلثة) وأربعة أو خمسة أو بالإضافة من الغرض...  
العدد يساوي عدده أو يكون فوقه (أى أحدهما) لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة والاليزم حو لارادة...  
الواحد الاولين عشر العشرة وذلك مستعجلا (وقول) في اضافة ما زاد على العشرة (حادي عشر احد عشر) باضافة المركب الاول الى المركب الثاني...  
الاعتبار (الثاني) وهو اعتبار بيان الحال (خاصة) لان الأضداد الأولى لا يجاوز العشرة كما عرفت (وان شئت قلت) فإداء هذا المعنى (حادي عشر) بمضاف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه...  
بذكره في المركب الثاني وهكذا نقول (التاسعة تسعة عشر) فغير الجرمه (الاول) من المركب الاول لا شفاء التركيب الموجب للبناء...  
الباقيان لوحد موجب لبناء فيها وهو التركيب المذكور المؤنث...  
ذكرها بعد باب العدد لا جرم مباحته المذكور التذكير والتأنيث وقد المذكور لاصلته واخر تعريفه لان علمي بعرضه المؤنث وجودي...  
(المؤنث صاوية) أى اسم كان فيه (علامة التأنيث لفظا) أى لفظ

وهو لا يدرى ان يكون للمضاف اليه اقل فواحد من العدد الذي اشتق منه اسم الفعل عليهم منه ذلك العجز...  
وما توهم من قوله احدهما ان المراد من احد تلك الأعداد هو احدهما سواء اعترض وقروعه فمرتبة اولها اعداد الشايج ان يقيد بها بحيث يندفع عنه ذلك التوهم اسند لما مر من...  
يغزو ارادة المبدأ والمنتهي من عشر العشرة لانها في المرتبة العاشرة كل منها باعتبارها مبدأ الحسم...  
شعنا العقل اذا الظاهر ان يقال اول العشرة وثاني العشرة الى عاشرها واما الاستعمال فقروا وقع عبد الحكيم...  
ولم يقل بالاعتبار الاول لعدم فصل اشتق منه اسم الفاعل فوق العشرة بهذا المعنى ولهذا قال على الثاني خاصية...  
عاد من الاعتبار الثاني واللباقة واهمه دفع الغشغش اي خصصا لا اعتبارا ثالثا في خصوصها وبالجملة خلاص معتقدا...  
باضافة المركب الثاني للمركب وينبغي الجمع للتركيب في تجاوز العشرة بهذا الاعتبار كما اعتبارا بالحال بحسبي...  
الفاخرة عاظمة وتعرف معنار مخاطب من الافعال حمزة ومقتد بان لانها التثنية الساكنة احداهما سكن الباء والثاني سكن لام التعريف حركة الباء بالكمرة...  
دفعوا الساكنين فصارا الجر قدريا رتبة واذا كان اللفظ الموصوف...  
ان شئت حدثت اول الثاني ايضا وقتل حتم عشر والاكثر من علي بناهما لقيام ثاني الثاني مقام الثاني الاول وقبل اعطرب الاول وبنار الثاني فيقال هذا ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومرت ثلاث عشر...  
بقوله المذكور المؤنث هذا قسم آخر للاسم باعتبار التذكير والتأنيث كتقسيمه الى المعرفة والستكرة وجه الذي...  
والجودى مقدره من المصطفى والعدم بجملها وجودا...  
والجودى مقدره من المصطفى والعدم بجملها وجودا...  
والجودى مقدره من المصطفى والعدم بجملها وجودا...

بإلضافة الى الالف بوجه (أى صيرتها) الى اثنين ثلثة (من قولهم ثلثتها) بالتحذف (أى صيرت الاثنين ثلثة) (وقيل (في الثاني) أى المفرد من المتعدد باعتبار حاله (ثالث ثلثة) وأربعة أو خمسة أو بالإضافة من الغرض...  
العدد يساوي عدده أو يكون فوقه (أى أحدهما) لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة والاليزم حو لارادة...  
الواحد الاولين عشر العشرة وذلك مستعجلا (وقول) في اضافة ما زاد على العشرة (حادي عشر احد عشر) باضافة المركب الاول الى المركب الثاني...  
الاعتبار (الثاني) وهو اعتبار بيان الحال (خاصة) لان الأضداد الأولى لا يجاوز العشرة كما عرفت (وان شئت قلت) فإداء هذا المعنى (حادي عشر) بمضاف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه...  
بذكره في المركب الثاني وهكذا نقول (التاسعة تسعة عشر) فغير الجرمه (الاول) من المركب الاول لا شفاء التركيب الموجب للبناء...  
الباقيان لوحد موجب لبناء فيها وهو التركيب المذكور المؤنث...  
ذكرها بعد باب العدد لا جرم مباحته المذكور التذكير والتأنيث وقد المذكور لاصلته واخر تعريفه لان علمي بعرضه المؤنث وجودي...  
(المؤنث صاوية) أى اسم كان فيه (علامة التأنيث لفظا) أى لفظ

وهو لا يدرى ان يكون للمضاف اليه اقل فواحد من العدد الذي اشتق منه اسم الفعل عليهم منه ذلك العجز...  
وما توهم من قوله احدهما ان المراد من احد تلك الأعداد هو احدهما سواء اعترض وقروعه فمرتبة اولها اعداد الشايج ان يقيد بها بحيث يندفع عنه ذلك التوهم اسند لما مر من...  
يغزو ارادة المبدأ والمنتهي من عشر العشرة لانها في المرتبة العاشرة كل منها باعتبارها مبدأ الحسم...  
شعنا العقل اذا الظاهر ان يقال اول العشرة وثاني العشرة الى عاشرها واما الاستعمال فقروا وقع عبد الحكيم...  
ولم يقل بالاعتبار الاول لعدم فصل اشتق منه اسم الفاعل فوق العشرة بهذا المعنى ولهذا قال على الثاني خاصية...  
عاد من الاعتبار الثاني واللباقة واهمه دفع الغشغش اي خصصا لا اعتبارا ثالثا في خصوصها وبالجملة خلاص معتقدا...  
باضافة المركب الثاني للمركب وينبغي الجمع للتركيب في تجاوز العشرة بهذا الاعتبار كما اعتبارا بالحال بحسبي...  
الفاخرة عاظمة وتعرف معنار مخاطب من الافعال حمزة ومقتد بان لانها التثنية الساكنة احداهما سكن الباء والثاني سكن لام التعريف حركة الباء بالكمرة...  
دفعوا الساكنين فصارا الجر قدريا رتبة واذا كان اللفظ الموصوف...  
ان شئت حدثت اول الثاني ايضا وقتل حتم عشر والاكثر من علي بناهما لقيام ثاني الثاني مقام الثاني الاول وقبل اعطرب الاول وبنار الثاني فيقال هذا ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومرت ثلاث عشر...  
بقوله المذكور المؤنث هذا قسم آخر للاسم باعتبار التذكير والتأنيث كتقسيمه الى المعرفة والستكرة وجه الذي...  
والجودى مقدره من المصطفى والعدم بجملها وجودا...  
والجودى مقدره من المصطفى والعدم بجملها وجودا...  
والجودى مقدره من المصطفى والعدم بجملها وجودا...

روى عن ابن سيرين قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت رسول الله يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت رسول الله يقول... (Marginal notes on the top left and top right)

ث وَأَلْفَيْتُ اللَّسَانَ بِسَمْعِي سَمِعْتُونَ

العين والأذن والنفس والدار والليل والنس والكفارة وجنم وسبح وعزير والأرض والأخت والعقدان والحجم والتار والعضا والرجل والظفر واليدان والعتول والفردوس والقدح وعوض والذراع والبطخ والمغرة والقائمة والوركانة والفوزية والبطيخ واربع والخزعة والبئر والغبذرة وذبيحة وفهد وعصبة والمغزج والذبيح والقمامة وكبد وكوبى وسقوى والحربة والتعلش وفربا وكاسية وافيشا والشيش والعبشان والعنكبوت والموشح والجبين والسجل والريز والسروكاه والمسجل والضحى والكفاح والساقان

كانت تلك العلامة حقيقة كإمرأة وناقرة وغرفة أو حكا كقربان ذكروا

الرابح في الموث وفي حكا ناء التائث ولهذا لا يظن التاء في تصغير الرابح من الموثات السماعية أو تقديرا أي مقذرة غير ظاهرة في اللفظ كذا وثار ونعل وقد يراد غير هذين شيئا في السماعية (والله ذكر خلافه) أي اسم ملتبس بخلافه الموث أي لم يوجد فيه علاقة التائث لالفظا ولا تقديرا

(وعلامته) أي علامة التائث (التاء والألف) حال كونها (مقصورة) كسكى وجبلى (أو ممدودة) كعجاء وعجرا وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذى وقى وزعم أنها التائث وليس ذلك بحجة يجوز أن يكون صيغة

موضوعا للموث مثل مروانث وهن (وهو) أي الموث (حقيقى ولفظى) فالحقيقى (أي) اسم (بازاوية) أي في مقابلته (ذكر من) جنس (الحيوان كإبراق) في مقابلته رجل (وناقة) في مقابلته حجل (واللفظى بخلافه) أي ملتبس بخلافه الموث الحقيقى أي ليس بازاوية ذكر من الحيوان بل التائث ملتبس باللفظ لوجود علامة التائث في لفظه حقيقة أو تقديرا أو حكا بلا تائث حقيقى في معناه (كظلية) مثال للتائث اللفظى حقيقى (وعين) مثلا للتائث اللفظى تقديرا فان تاء التائث مقذرة فيها بدليل تصغيرها على عينه

ولم يؤخذ مثلا لالموث اللفظى الذى كعرب لقله وقومه (وَأَذِ اسْتَلْفَعُوا) بلا فصل كالموت (البيه) أي إلى الموث مطلقا حقيقيا ولفظيا مظهرا

جها ابن الحاجب في قصيدته انما قد يكون للفرق بين المذكور الموثى في الالتم كسكى وشيخة او في التثنية ككاهم وقائمة اوبين العراشة والحسن كتمرومة اوبين الواحد والجمع كغبال وبغالة اوبين الواحد والجمع وتكون علامة الجمع ككاه وككاهة اوبى تائيد لصفة كعلومة اوتائيد التائث كحبة اوتالعلامة الجملة كجواربة في جمع تجوب اوتالعلامة النسبية كالغرابية اوتالمعوض عن حرف محذوف كقرانته في جمع قران اصل قران اوحى باء التكلم في ايات ياتت اوتالتائيد بالجملة كجاءة

منه حكا... (Marginal notes on the left side)

... (Marginal notes on the right side)



مقتول سلطان اطلق اوله فبين  
الفتية الظهور من اتحادكم كحلقة  
سلطان اوف في جميع الاحيان  
سواء كان جمعا او ثلثا  
سواء كان جمعا او ثلثا  
سواء كان جمعا او ثلثا

الجمعة  
والجمعة  
والجمعة  
والجمعة  
والجمعة  
والجمعة  
والجمعة  
والجمعة

الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة

الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة

تعليل لقد رأيتنا استثنى جمع الذكر السالم من هذا الحكم فانهم آء =

الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة

الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة

الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة

الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة

الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة

الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة  
الجمعة

وقوله من هذا الخلاف ان التوقف  
 موقوف على ما حقه الهدى تباعا لا يثبت  
 من العواطف ولا يثبت خروج  
 البديهة كما لا يثبت  
 قال الشيخ اعلا اسم الشيء بدلالة المقام ويصح ما ذكره  
 من العواطف ولا يثبت خروج  
 البديهة كما لا يثبت  
 وفيه التوقف على ما حقه الهدى تباعا لا يثبت  
 من العواطف ولا يثبت خروج  
 البديهة كما لا يثبت

فقد تبدل في هذا التقدير اشكال بالاشكال الجواب ان  
 في محله في تعريف ما نحو آخر مفردة ولا يثبت  
 فلا نقض ثم يرد عليه انه اذا اعتبره قيدا لمحلية فلا  
 حاجة الى التعديل للمعنا او قد يرد مع لواحقه وهذا  
 التوجيه احسن عبد الحكيم

بجري غير العفلاء **الشيء المحي آخره** اي آخر مفردة بتقدير  
 المضاف وقد رجع قوله ونون مكسورة فولتا مع لواجهه والا لا  
 يصدق التعريف اعلى مثل مسلم من مشلمان ومسلمين كما لا يثبت ولو انك  
 بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات **الف** حالة الرفع **اوباء**  
**مضغ** ما قلها اي مضغ حرف كقول الباء حالتي الضرب والمركب  
 عن صيغة الجمع ولم يحسن لكمة التشبيه وخضة الفحة **وون** عوضا  
 عن الحركة او التونين **مكسورة** اي لا يتوالى الضم في صورة الرفع وهي  
 فحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحين وفحة التون **لبدل** ذلك الحرف  
**او اللاحق** حذو او مع اللوق ولا بأس باشتماله على حقوق التون وعده  
 دلالة لمعها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور  
 اربعة من العنان لا بد من ذكر الالف لانه لا يثبت على ذلك التون الاشارة  
 ثلثة على شيء صحيح ان قال ان هذه الامور الثلاثة دالة عليه غاية ما في  
 الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الآخرين **على** اي مع مفردة  
**مثليه** في العدد يعني لواحد حال كون ذلك المثل **من جنسه** اي  
 من جنس مفردة باعتبار دخولها تحت جنس الموضوع له بوضع  
 واحدا مشترك بينهما ولو اردت بقوله مثله ما يماثله في الوحدة  
 المبني جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله لبديل اشارة الى ان  
 لوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى الالف لا يجوز تشبيه الاسم

عطف على ما قبله  
 قد مضى على ما قبله  
 في قوله لا يثبت  
 في قوله لا يثبت  
 في قوله لا يثبت

فقد تبدل في هذا التقدير اشكال بالاشكال الجواب ان  
 في محله في تعريف ما نحو آخر مفردة ولا يثبت  
 فلا نقض ثم يرد عليه انه اذا اعتبره قيدا لمحلية فلا  
 حاجة الى التعديل للمعنا او قد يرد مع لواحقه وهذا  
 التوجيه احسن عبد الحكيم

فقد تبدل في هذا التقدير اشكال بالاشكال الجواب ان  
 في محله في تعريف ما نحو آخر مفردة ولا يثبت  
 فلا نقض ثم يرد عليه انه اذا اعتبره قيدا لمحلية فلا  
 حاجة الى التعديل للمعنا او قد يرد مع لواحقه وهذا  
 التوجيه احسن عبد الحكيم

عطف على ما قبله  
 قد مضى على ما قبله  
 في قوله لا يثبت  
 في قوله لا يثبت  
 في قوله لا يثبت

فقد تبدل في هذا التقدير اشكال بالاشكال الجواب ان  
 في محله في تعريف ما نحو آخر مفردة ولا يثبت  
 فلا نقض ثم يرد عليه انه اذا اعتبره قيدا لمحلية فلا  
 حاجة الى التعديل للمعنا او قد يرد مع لواحقه وهذا  
 التوجيه احسن عبد الحكيم

فقد تبدل في هذا التقدير اشكال بالاشكال الجواب ان  
 في محله في تعريف ما نحو آخر مفردة ولا يثبت  
 فلا نقض ثم يرد عليه انه اذا اعتبره قيدا لمحلية فلا  
 حاجة الى التعديل للمعنا او قد يرد مع لواحقه وهذا  
 التوجيه احسن عبد الحكيم

عطف على ما قبله  
 قد مضى على ما قبله  
 في قوله لا يثبت  
 في قوله لا يثبت  
 في قوله لا يثبت

فقد تبدل في هذا التقدير اشكال بالاشكال الجواب ان  
 في محله في تعريف ما نحو آخر مفردة ولا يثبت  
 فلا نقض ثم يرد عليه انه اذا اعتبره قيدا لمحلية فلا  
 حاجة الى التعديل للمعنا او قد يرد مع لواحقه وهذا  
 التوجيه احسن عبد الحكيم

فقد تبدل في هذا التقدير اشكال بالاشكال الجواب ان  
 في محله في تعريف ما نحو آخر مفردة ولا يثبت  
 فلا نقض ثم يرد عليه انه اذا اعتبره قيدا لمحلية فلا  
 حاجة الى التعديل للمعنا او قد يرد مع لواحقه وهذا  
 التوجيه احسن عبد الحكيم

عطف على ما قبله  
 قد مضى على ما قبله  
 في قوله لا يثبت  
 في قوله لا يثبت  
 في قوله لا يثبت

فقد تبدل في هذا التقدير اشكال بالاشكال الجواب ان  
 في محله في تعريف ما نحو آخر مفردة ولا يثبت  
 فلا نقض ثم يرد عليه انه اذا اعتبره قيدا لمحلية فلا  
 حاجة الى التعديل للمعنا او قد يرد مع لواحقه وهذا  
 التوجيه احسن عبد الحكيم







في ثنية حراء في حالة الرفع وفانثب حمرون  
 صحرًا ويحكون العاوا قرب الهمزة من اليا  
 لماثلتها الهمزة في توقيتها عن الهمزة في مثل قولهم  
 أوتت ووفت وقد جاء قلبها ياء خفضها وإثبات  
 الهمزة في الشاذ قد تجيى

تم الحزب الثاني من اللد يكون علامة الثانية  
 في الآخر فركبت لفتوا جتمها مع الألف التي قبلها فصار  
 كسنة

بمعنى الاسم المعدد ان كانت همزة الثانية قبلت  
 الهمزة في ثنية والوا على حرفين الإيجاب

أما في الإشارة للصنف كذا الهمزة فتأتي  
 منها من قبله عن الف الثانية لأن الهمزة ليست موجودة  
 فيها من قبله عن الف الثانية وهو الآخر  
 كما في قوله تعالى  
 والوا على حرفين الإيجاب

**لمجد القراءة اول لبتك من قرأ اذا تنك وحكى ابو علي عن بعض العرب**  
 قلبها واوا وخوف وان (وان كانت) الهمزة (الثانية) اي من قبله عن  
 الف الثانية كحراء فان اصلها كان حمرًا لا يقين احد بالمدني  
 الصوت والثانية للتايت فعلت الثانية همزة لوقوعها طرفًا بعد ك  
 ذاته (هلت واوا) فقال حمراوان لأن الهمزة حرف ثلث من جنس الألف  
 فينبغي ان لا يقع بين الألفين مع انها غير أصلية والواو اقرب الى الهمزة  
 من اليا لتقلبها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل ائف واجوه ونما صحت  
 قلبها واوا (ولا) اي وان لم يكن الهمزة أصلية ولا الثانية بأن يكون  
 للأحاق كحلاء فان همزة الأحاق طرفًا من ومنقلة عن واو ياء  
 أصلية ككساء ورداء فان اصلها كساو ورداء (فالوجان المذكور  
 جائران احدهما شوب الهمزة وبهاؤها لان الهمزة في الصورة التي من قبله  
 عن واو ياء منقلبة بالاصل وفي الاخرى عن أصلية فتأبته همزة  
 قراء فتئت في الصورتين كما في قرأ وتابتهما قلب الهمزة واوا لان عين  
 الهمزة في الصورتين ليست أصلية فتأبته همزة حراء فانقلبت مثلها  
 واوا وفي الترجمة الشريفة ان اللزوم من هذه الصارة ان لا يجوز ان  
 يقال في ركاء الارز ان الهمزة اوردوا بالواو لكن المشهورة بان

لا تها من افعالها الذي لا يخرج بعده لكونها من  
 الحروف الشاذية ولنا جدول في الأكثر اي  
 ولما قرحه عليه ان حال الهمزة الاصلية كذلك  
 يثبت تلك وقلت هذه اراء ان يغير الهمزة تقضى  
 القلب هنا شرح  
 الهمزة بان لا تقلب واوا عند البعض كما ثبتت  
 في الاصلية والمنصت سلك مسلك الجمهور وهو  
 قلب الهمزة للتايت واوا وجوبا شرح  
 قوله بان يكون للاتفاق آه لم يقلوا زيادة مع انه  
 الموافق لما تقدم من قوله غير زائدة لانقلبة عن  
 أصلية او زائفة اشارة الى ان الزيادة في الممدود  
 لا تكون الا للاتفاق خلافا للزيادة في المقصورة فانها  
 لا تكون للاتفاق والتكثير كما مر سابقا  
 الفاء جزائية والوجان حرف فروع مبتدأ خبره محذوف  
 اي جائران او خبر لبتنا محذوف اعني فكما التوضيح  
 او فاعل جازا المنقدرو على التقادير فكلها مجموعة  
 المحل جزء الشرط والجملة الشرطية مرفوعة المحل  
 عطف على الجملة الشرطية السابقة القريبة او البعيدة  
 هذا من القول بزيادة الهمزة للاتفاق لان  
 الزيادة بحرف العلة اليق جار برده  
 ويقدم منه ان الحرف الزائد للاتفاق او لاق في مثل  
 علباء هو الواو والياء ثم عوض عنه الهمزة

في ثنية حراء في حالة الرفع وفانثب حمرون  
 صحرًا ويحكون العاوا قرب الهمزة من اليا  
 لماثلتها الهمزة في توقيتها عن الهمزة في مثل قولهم  
 أوتت ووفت وقد جاء قلبها ياء خفضها وإثبات  
 الهمزة في الشاذ قد تجيى

تم الحزب الثاني من اللد يكون علامة الثانية  
 في الآخر فركبت لفتوا جتمها مع الألف التي قبلها فصار  
 كسنة

بمعنى الاسم المعدد ان كانت همزة الثانية قبلت  
 الهمزة في ثنية والوا على حرفين الإيجاب

أما في الإشارة للصنف كذا الهمزة فتأتي  
 منها من قبله عن الف الثانية لأن الهمزة ليست موجودة  
 فيها من قبله عن الف الثانية وهو الآخر  
 كما في قوله تعالى  
 والوا على حرفين الإيجاب

هذا صحت الرفع والرفع في ثنية حراء  
 ان الحرف الزائد للاتفاق في ثنية حراء  
 هو الواو والياء ثم عوض عنه الهمزة  
 يقع لان الهمزة في الصورة الاولى كما ننتا أصلية واوا  
 قوله لان الهمزة في الصورة الاولى كما ننتا أصلية واوا  
 قوله لان الهمزة في الصورة الاولى كما ننتا أصلية واوا  
 قوله لان الهمزة في الصورة الاولى كما ننتا أصلية واوا

وهو قول المنصف والافالوجان المعروف بالاصلا  
 وهو قول المنصف والافالوجان المعروف بالاصلا  
 وهو قول المنصف والافالوجان المعروف بالاصلا  
 وهو قول المنصف والافالوجان المعروف بالاصلا

بالا وكان ينبغي ان يقول المراد بالاصطلاح...  
هذا هو الوجه الاول وفيها وجهان...  
منها الشبهة الاولى...  
منها الشبهة الثانية...

منها الشبهة الاولى...  
منها الشبهة الثانية...  
منها الشبهة الثالثة...

منها الشبهة الاولى...  
منها الشبهة الثانية...  
منها الشبهة الثالثة...

بالا وكان ينبغي ان يقول المراد بالاصطلاح...  
منها الشبهة الاولى...  
منها الشبهة الثانية...  
منها الشبهة الثالثة...  
منها الشبهة الرابعة...  
منها الشبهة الخامسة...  
منها الشبهة السادسة...  
منها الشبهة السابعة...  
منها الشبهة الثامنة...  
منها الشبهة التاسعة...  
منها الشبهة العاشرة...

منها الشبهة الاولى...  
منها الشبهة الثانية...  
منها الشبهة الثالثة...  
منها الشبهة الرابعة...  
منها الشبهة الخامسة...  
منها الشبهة السادسة...  
منها الشبهة السابعة...  
منها الشبهة الثامنة...  
منها الشبهة التاسعة...  
منها الشبهة العاشرة...

منها الشبهة الاولى...  
منها الشبهة الثانية...  
منها الشبهة الثالثة...  
منها الشبهة الرابعة...  
منها الشبهة الخامسة...  
منها الشبهة السادسة...  
منها الشبهة السابعة...  
منها الشبهة الثامنة...  
منها الشبهة التاسعة...  
منها الشبهة العاشرة...

منها الشبهة الاولى...  
منها الشبهة الثانية...  
منها الشبهة الثالثة...  
منها الشبهة الرابعة...  
منها الشبهة الخامسة...  
منها الشبهة السادسة...  
منها الشبهة السابعة...  
منها الشبهة الثامنة...  
منها الشبهة التاسعة...  
منها الشبهة العاشرة...

التي تبادر من الدلالة انطوائية فيخرج بقوله عادل اسم  
 الإجناس **صاح**  
 قوله واسماء الإجناس التي يفرق بينها وبين واحدها  
 بالهاء فانها للدلالة على الاحاد واما التي لا فرق بينها  
 وبين واحدها فانها تدل على الماهية كالماء والتراب  
 والتفصيل والحل **عبد الحكيم**  
 قوله فانها وان لم تدل فالمراد بالدلالة في الجملة  
 كان ومضما فقط كما في الجمع المستعمل في الواحد نحو شاب  
 سفارة او في الاثنين فهو قولها كما واستعمال فقط كما في  
 اسماء الإجناس او مضما واستعمالها كما في الجمع المستعمل  
 في بعضها بينها الحقيقية ولو اديبها بالدلالة ومضما كما في تفرقة  
 الفعل خرج اسماء الإجناس بقوله على احاد مستعمل  
 انما حقيقة علمها هو المقصود من اصل لها وان دلت  
 على الاحاد في الجملة لكن تلك الاحاد ليست بمقصودة  
 بالفرض الحقيقية واذا قصدت بها الافراد علمها وقع  
 عليه الاستعمال يخرج بقوله بحروف مفردة بازاخت  
 حروف مفردة وعبرت تغير ما لا يفرد لها اسما  
 اسماء العدد واسم الجمع فظاهر واما اسماء الإجناس  
 نحو قمر فلانها لو كانت مفردات لكانت جموعا لتلك  
 المفردات ولو كانت جموعا لم يميز عود التضمير اليها  
 وبية الدين  
 لان مفردة معرب بالجمعة وقام بالتعويض بخلاف  
 صيغة الجمع **عمر** القولا وحدها من نظائرها  
 فانه حسب الوضع يدل على جميع الناس وما دون العشرة  
 من الرجال **قاسوس**  
 فسر القوم بذلك لا يطلق اسمها لجنس لان محل الاشتباه في  
 دلالاته على الاحاد استعمالا واما اسم الجنس الذي لا يفرق  
 له وهو مالا يميز آحاده في الخارج كالماء والتراب  
 فلا اشتباه لعدم دلالاته على الاحاد وللتنصيص على  
 محل الخلاف قال الذي لا يفرق بينه وبين واحدها بالهاء  
 وليس جمع اتفاقا **عبد الحكيم**

أي يعلق القصد في ذلك الاسم (بحروف مفردة) أي بحروف  
 تسمى مفردة على كمالها مثل مقصور او غيرهما على التام  
 مادة لمفردة التي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الاحاد كالواحد  
 تلك الحروف فلتسمى (بتغيرها) بتغيرها إما بزيادة او نقصان او  
 اختلاف في الحركات والسكان حصة او حكما فالبارق قوله حروف  
 مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او هو له دل او بها على التام  
 السلاسة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والهاء  
 فخرجت لكلمة هذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد جلس  
 بدل عليها استعمالا واسماء الجمع كخط وفرو وبعض اسماء العبد كطفة  
 وعشرة وقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء الإجناس فاذا  
 قصدتها فليس الجنس لا يفرقه بقوله مقصودة واذا قصدتها بالافراد  
 استعمالا بقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة خرجت  
 اسماء الجمع والعبد (فتخرج من القارن بينه وبين واحد الهاء (ق)  
 نحو (ركب) مما هو اسم جمع (ليس جمع على الاصح) بل الاول اسم جنس  
 والثاني اسم جمع كالمجاعة وقد علمت انهما خارجان عن هذا المجموع و  
 الفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين ومضما بخلاف اسم الجمع  
 الذي يقع على الاثنين والجمع والافراد معا

التي تبادر من الدلالة انطوائية فيخرج بقوله عادل اسم  
 الإجناس **صاح**  
 قوله واسماء الإجناس التي يفرق بينها وبين واحدها  
 بالهاء فانها للدلالة على الاحاد واما التي لا فرق بينها  
 وبين واحدها فانها تدل على الماهية كالماء والتراب  
 والتفصيل والحل **عبد الحكيم**  
 قوله فانها وان لم تدل فالمراد بالدلالة في الجملة  
 كان ومضما فقط كما في الجمع المستعمل في الواحد نحو شاب  
 سفارة او في الاثنين فهو قولها كما واستعمال فقط كما في  
 اسماء الإجناس او مضما واستعمالها كما في الجمع المستعمل  
 في بعضها بينها الحقيقية ولو اديبها بالدلالة ومضما كما في تفرقة  
 الفعل خرج اسماء الإجناس بقوله على احاد مستعمل  
 انما حقيقة علمها هو المقصود من اصل لها وان دلت  
 على الاحاد في الجملة لكن تلك الاحاد ليست بمقصودة  
 بالفرض الحقيقية واذا قصدت بها الافراد علمها وقع  
 عليه الاستعمال يخرج بقوله بحروف مفردة بازاخت  
 حروف مفردة وعبرت تغير ما لا يفرد لها اسما  
 اسماء العدد واسم الجمع فظاهر واما اسماء الإجناس  
 نحو قمر فلانها لو كانت مفردات لكانت جموعا لتلك  
 المفردات ولو كانت جموعا لم يميز عود التضمير اليها  
 وبية الدين  
 لان مفردة معرب بالجمعة وقام بالتعويض بخلاف  
 صيغة الجمع **عمر** القولا وحدها من نظائرها  
 فانه حسب الوضع يدل على جميع الناس وما دون العشرة  
 من الرجال **قاسوس**  
 فسر القوم بذلك لا يطلق اسمها لجنس لان محل الاشتباه في  
 دلالاته على الاحاد استعمالا واما اسم الجنس الذي لا يفرق  
 له وهو مالا يميز آحاده في الخارج كالماء والتراب  
 فلا اشتباه لعدم دلالاته على الاحاد وللتنصيص على  
 محل الخلاف قال الذي لا يفرق بينه وبين واحدها بالهاء  
 وليس جمع اتفاقا **عبد الحكيم**

ويعلم من الاعراض من على هذا الفرق  
فقط انهم اراد ان يدغمه بقوله فان قبله  
على صفره ولا على شانه لان لفظ انكم لا يجوز اطلاقه  
لا بد له من شاهد  
كما انما استجاز ان يكون جمعاً لا يجوز اطلاقه  
لان الاستعمال لا يكون دون الوضع  
سواء كان  
فان لم يكن له شاهد  
فان لم يكن له شاهد  
فان لم يكن له شاهد

فان قبل ان يضع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قبل ذلك بمسح الاستعمال  
لا بالوضع على انه لا يمتنع في التزام كونه انكم اسم جمع ايضاً وانما قال على  
الاصح وهو قول سيبويه لان الاخص فالجمع اسماء الجوع التي لها افعال  
من تركيبها كامل وبقوله وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس  
كثرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو اولاد  
لا واحد له لعدم وجود لفظة فيها يستشعر في بيان الافراد وسد قلة التثنية عليه  
فليس يجمع بالانفاق (او نحو ذلك) حال الجمع والواحد فيه متحد بالضرورة  
على الجمع اي حيا للجمع حال الاسماء اي قولهم نخلان نخلان  
او جمعاً لصدقها عليه فان الثقل المأخوذ في اسم من ان يكون يجب  
المفصلة او يجب التثنية فقل اذا كان مفرداً ضمة فقل واذا كان  
جمعاً ضمة اسيد (وهو اي المجمع نوعان (صحيح ومكسر) اي  
المجمع الصحيح تارة يكون (المذكور) تارة يكون (المؤنث) في الجمع الصريح  
المذكور ما لم يكن اخره اي اخر مفرده (او مؤنثه ما قبلها) في حالة الرفع  
او التثنية او التثنية في حالتي التثنية (وكون) عوضاً عن الحركة  
او التثنية على سبيل منع الخلو (مفصولة) اعتبار حقة الفتحه نقل  
الواو والضمه (يبدل) ذلك للموق واللاحق فقط او مع للموق (ط)  
ان وجه ما يجمع مفرده الواحد من حيث معناه (الكثرة) ولم يقل من  
جنسه الكفاء بما ذكر في التثنية فان قبل اسم التفضيل بوجوب اصل  
الفضل المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قبل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون

يشترط ان اسماء الاجناس التي لها احد من تركيبها اكثر  
ونخل جمع  
لكنه اعتبار الضمة والكثرة في الجمع عارضين والواو  
اصليتين فيحصل التغير بهذا الاعتبار فتدفع ب  
وكقولنا لفظ مشتركه واسم جنس كان اجمود فان  
تغيرت الحركة المفروض امر مستبعد والاشترائه ما يطلق  
اسم الجنس كغيره سماعي نحو اسر مستحق  
نحو انما استعمل مفرداً كما في قوله تعالى في الغلاف المحمدي  
فانه مفرد لاقصافه بالمفرد الذي هو المشمون اجمود  
كقوله تعالى حتى اذا كنتم في الغلاف وجرت بهم فان جرت  
جمع مؤنث وصنوبر الجمع وجمع الماشك فيكون جمعاً  
والما سدان وزن فعل بضم الفاء وسكون العين من  
الاوزان المشتركة بين الضمة والجمع كجملة  
فانما ضم بقوله تارة لتلا يتوهم من العطف بالواو انه  
يكون لمذكور ومؤنث معاً بان يكون مفرداً بينهما في المصطلح  
قوله فالجمع الصحيح المذكور كما في قوله بقرينة السابق  
وقيد تنبيهه على انه كما يقال بالاشارة بقول بالوصف اي  
ولم يضر قوله فالذكر يجمع المذكور الصحيح لاحتياجه الى كثرة  
سوقاً لكلامه في بيان المجموع والصفة ولا يترك الجمع مجعلاً لان  
لفظاً نحو مسلول او فقد يراخو مصبفون وكذا الجملة  
في مكسوراً قبلها سياتون  
فقد عوهماته بمعناه يجوز الجمع بينهما بان يكون هو ما عليها  
وكذا هذا الضم مراد في المثني وذلك انهم ذكروا ان التثنية  
عوض عن الحركة والتثنية في نحوها هي لوجودها في  
منا رب وعين الامر وحدها في نحو منارين الا لا يترتب  
في نحوها رب وعين التثنية وحده في نحو منارين اذ هو  
الساقد دون الحركة وجهه الذين

فان قيل ان اسماء الاجناس التي لها احد من تركيبها اكثر  
ونخل جمع  
لكنه اعتبار الضمة والكثرة في الجمع عارضين والواو  
اصليتين فيحصل التغير بهذا الاعتبار فتدفع ب  
وكقولنا لفظ مشتركه واسم جنس كان اجمود فان  
تغيرت الحركة المفروض امر مستبعد والاشترائه ما يطلق  
اسم الجنس كغيره سماعي نحو اسر مستحق  
نحو انما استعمل مفرداً كما في قوله تعالى في الغلاف المحمدي  
فانه مفرد لاقصافه بالمفرد الذي هو المشمون اجمود  
كقوله تعالى حتى اذا كنتم في الغلاف وجرت بهم فان جرت  
جمع مؤنث وصنوبر الجمع وجمع الماشك فيكون جمعاً  
والما سدان وزن فعل بضم الفاء وسكون العين من  
الاوزان المشتركة بين الضمة والجمع كجملة  
فانما ضم بقوله تارة لتلا يتوهم من العطف بالواو انه  
يكون لمذكور ومؤنث معاً بان يكون مفرداً بينهما في المصطلح  
قوله فالجمع الصحيح المذكور كما في قوله بقرينة السابق  
وقيد تنبيهه على انه كما يقال بالاشارة بقول بالوصف اي  
ولم يضر قوله فالذكر يجمع المذكور الصحيح لاحتياجه الى كثرة  
سوقاً لكلامه في بيان المجموع والصفة ولا يترك الجمع مجعلاً لان  
لفظاً نحو مسلول او فقد يراخو مصبفون وكذا الجملة  
في مكسوراً قبلها سياتون  
فقد عوهماته بمعناه يجوز الجمع بينهما بان يكون هو ما عليها  
وكذا هذا الضم مراد في المثني وذلك انهم ذكروا ان التثنية  
عوض عن الحركة والتثنية في نحوها هي لوجودها في  
منا رب وعين الامر وحدها في نحو منارين الا لا يترتب  
في نحوها رب وعين التثنية وحده في نحو منارين اذ هو  
الساقد دون الحركة وجهه الذين

فان قيل ان اسماء الاجناس التي لها احد من تركيبها اكثر  
ونخل جمع  
لكنه اعتبار الضمة والكثرة في الجمع عارضين والواو  
اصليتين فيحصل التغير بهذا الاعتبار فتدفع ب  
وكقولنا لفظ مشتركه واسم جنس كان اجمود فان  
تغيرت الحركة المفروض امر مستبعد والاشترائه ما يطلق  
اسم الجنس كغيره سماعي نحو اسر مستحق  
نحو انما استعمل مفرداً كما في قوله تعالى في الغلاف المحمدي  
فانه مفرد لاقصافه بالمفرد الذي هو المشمون اجمود  
كقوله تعالى حتى اذا كنتم في الغلاف وجرت بهم فان جرت  
جمع مؤنث وصنوبر الجمع وجمع الماشك فيكون جمعاً  
والما سدان وزن فعل بضم الفاء وسكون العين من  
الاوزان المشتركة بين الضمة والجمع كجملة  
فانما ضم بقوله تارة لتلا يتوهم من العطف بالواو انه  
يكون لمذكور ومؤنث معاً بان يكون مفرداً بينهما في المصطلح  
قوله فالجمع الصحيح المذكور كما في قوله بقرينة السابق  
وقيد تنبيهه على انه كما يقال بالاشارة بقول بالوصف اي  
ولم يضر قوله فالذكر يجمع المذكور الصحيح لاحتياجه الى كثرة  
سوقاً لكلامه في بيان المجموع والصفة ولا يترك الجمع مجعلاً لان  
لفظاً نحو مسلول او فقد يراخو مصبفون وكذا الجملة  
في مكسوراً قبلها سياتون  
فقد عوهماته بمعناه يجوز الجمع بينهما بان يكون هو ما عليها  
وكذا هذا الضم مراد في المثني وذلك انهم ذكروا ان التثنية  
عوض عن الحركة والتثنية في نحوها هي لوجودها في  
منا رب وعين الامر وحدها في نحو منارين الا لا يترتب  
في نحوها رب وعين التثنية وحده في نحو منارين اذ هو  
الساقد دون الحركة وجهه الذين

فان قيل ان اسماء الاجناس التي لها احد من تركيبها اكثر  
ونخل جمع  
لكنه اعتبار الضمة والكثرة في الجمع عارضين والواو  
اصليتين فيحصل التغير بهذا الاعتبار فتدفع ب  
وكقولنا لفظ مشتركه واسم جنس كان اجمود فان  
تغيرت الحركة المفروض امر مستبعد والاشترائه ما يطلق  
اسم الجنس كغيره سماعي نحو اسر مستحق  
نحو انما استعمل مفرداً كما في قوله تعالى في الغلاف المحمدي  
فانه مفرد لاقصافه بالمفرد الذي هو المشمون اجمود  
كقوله تعالى حتى اذا كنتم في الغلاف وجرت بهم فان جرت  
جمع مؤنث وصنوبر الجمع وجمع الماشك فيكون جمعاً  
والما سدان وزن فعل بضم الفاء وسكون العين من  
الاوزان المشتركة بين الضمة والجمع كجملة  
فانما ضم بقوله تارة لتلا يتوهم من العطف بالواو انه  
يكون لمذكور ومؤنث معاً بان يكون مفرداً بينهما في المصطلح  
قوله فالجمع الصحيح المذكور كما في قوله بقرينة السابق  
وقيد تنبيهه على انه كما يقال بالاشارة بقول بالوصف اي  
ولم يضر قوله فالذكر يجمع المذكور الصحيح لاحتياجه الى كثرة  
سوقاً لكلامه في بيان المجموع والصفة ولا يترك الجمع مجعلاً لان  
لفظاً نحو مسلول او فقد يراخو مصبفون وكذا الجملة  
في مكسوراً قبلها سياتون  
فقد عوهماته بمعناه يجوز الجمع بينهما بان يكون هو ما عليها  
وكذا هذا الضم مراد في المثني وذلك انهم ذكروا ان التثنية  
عوض عن الحركة والتثنية في نحوها هي لوجودها في  
منا رب وعين الامر وحدها في نحو منارين الا لا يترتب  
في نحوها رب وعين التثنية وحده في نحو منارين اذ هو  
الساقد دون الحركة وجهه الذين

فان قيل ان اسماء الاجناس التي لها احد من تركيبها اكثر  
ونخل جمع  
لكنه اعتبار الضمة والكثرة في الجمع عارضين والواو  
اصليتين فيحصل التغير بهذا الاعتبار فتدفع ب  
وكقولنا لفظ مشتركه واسم جنس كان اجمود فان  
تغيرت الحركة المفروض امر مستبعد والاشترائه ما يطلق  
اسم الجنس كغيره سماعي نحو اسر مستحق  
نحو انما استعمل مفرداً كما في قوله تعالى في الغلاف المحمدي  
فانه مفرد لاقصافه بالمفرد الذي هو المشمون اجمود  
كقوله تعالى حتى اذا كنتم في الغلاف وجرت بهم فان جرت  
جمع مؤنث وصنوبر الجمع وجمع الماشك فيكون جمعاً  
والما سدان وزن فعل بضم الفاء وسكون العين من  
الاوزان المشتركة بين الضمة والجمع كجملة  
فانما ضم بقوله تارة لتلا يتوهم من العطف بالواو انه  
يكون لمذكور ومؤنث معاً بان يكون مفرداً بينهما في المصطلح  
قوله فالجمع الصحيح المذكور كما في قوله بقرينة السابق  
وقيد تنبيهه على انه كما يقال بالاشارة بقول بالوصف اي  
ولم يضر قوله فالذكر يجمع المذكور الصحيح لاحتياجه الى كثرة  
سوقاً لكلامه في بيان المجموع والصفة ولا يترك الجمع مجعلاً لان  
لفظاً نحو مسلول او فقد يراخو مصبفون وكذا الجملة  
في مكسوراً قبلها سياتون  
فقد عوهماته بمعناه يجوز الجمع بينهما بان يكون هو ما عليها  
وكذا هذا الضم مراد في المثني وذلك انهم ذكروا ان التثنية  
عوض عن الحركة والتثنية في نحوها هي لوجودها في  
منا رب وعين الامر وحدها في نحو منارين الا لا يترتب  
في نحوها رب وعين التثنية وحده في نحو منارين اذ هو  
الساقد دون الحركة وجهه الذين



وهو كونها على المعامل لم يوجد  
عبارتين عن التاء وليخرج بها أحكامها  
فإنها لا تكون شرطاً إلا في  
الشرط الآخر  
فإنها لا تكون شرطاً إلا في  
الشرط الآخر

فإنها لا تكون شرطاً إلا في  
الشرط الآخر  
فإنها لا تكون شرطاً إلا في  
الشرط الآخر

فإنها لا تكون شرطاً إلا في  
الشرط الآخر  
فإنها لا تكون شرطاً إلا في  
الشرط الآخر

فان فقد فيه الكمال عين أو أشان كالمراه أو واحد نحو اعوج عظاماً  
 أو قال لا يشترط للداء بدمية أو قول الله عز وجل ان موضعنا للمعاليمة يوجد التذكير والعلية  
 للفرض لم يجمع هذا الجمع وأراد بالذکر ما يكون محرراً عن التاء مفعولاً  
 أو مقدر يخرج عنه نحو طلبة فإنه لا يجمع بالواو والنون خلافاً للذکر في  
 واين كسان فانهم اجازوا على كون يسكون اللام واين كسان بعضها  
 ويتخلله نحو ورقاء وسلي استيحيان فانهم يجمعان بالواو والنون  
 اتفاقاً لأن على التاء ينشأ التاء فلا يمنع من الجمع بالواو او  
 والنون لان المدودة تعلقب واواقتضى صورة علامته التاني والقصور  
 تختص وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها (وشرطه) اي شرط الاسم الذي  
 يرتبط بجمع المذكور الصحيح (ان كان صيغة) من الصفات غير علم كاسم  
 الفاعل والمفعول (بذكر تعقل) اي شرطه فالشرط الاول كونه مذكراً  
 يعقل كمرور) الشرط الثاني (ان لا يكون بهذا الاسم لكن ان صيغة  
 (افعل خلافاً) اي هذا غير مستوفي بصيغة الصفة الكائن ذلك الاسم  
 ايها مع المؤنث بل يكون المذكور على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلا  
 مثل امر جرحه الفعوية بنية فعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان  
 معنى الصفة في فعل التفضيل كما يدل لانه على الزيادة (و) الشرط الثالث  
 ان لا يكون ذلك الاسم (فعالاً فعلي) اي مذكراً غير مستوفي للمع الصيغة  
 مع المؤنث بل يكون المذكور على صيغة فعالان والمؤنث على صيغة فعلى (مثل سكران)

فان فقد فيه الكمال عين أو أشان كالمراه أو واحد نحو اعوج عظاماً  
 أو قال لا يشترط للداء بدمية أو قول الله عز وجل ان موضعنا للمعاليمة يوجد التذكير والعلية  
 للفرض لم يجمع هذا الجمع وأراد بالذکر ما يكون محرراً عن التاء مفعولاً  
 أو مقدر يخرج عنه نحو طلبة فإنه لا يجمع بالواو والنون خلافاً للذکر في  
 واين كسان فانهم اجازوا على كون يسكون اللام واين كسان بعضها  
 ويتخلله نحو ورقاء وسلي استيحيان فانهم يجمعان بالواو والنون  
 اتفاقاً لأن على التاء ينشأ التاء فلا يمنع من الجمع بالواو او  
 والنون لان المدودة تعلقب واواقتضى صورة علامته التاني والقصور  
 تختص وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها (وشرطه) اي شرط الاسم الذي  
 يرتبط بجمع المذكور الصحيح (ان كان صيغة) من الصفات غير علم كاسم  
 الفاعل والمفعول (بذكر تعقل) اي شرطه فالشرط الاول كونه مذكراً  
 يعقل كمرور) الشرط الثاني (ان لا يكون بهذا الاسم لكن ان صيغة  
 (افعل خلافاً) اي هذا غير مستوفي بصيغة الصفة الكائن ذلك الاسم  
 ايها مع المؤنث بل يكون المذكور على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلا  
 مثل امر جرحه الفعوية بنية فعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان  
 معنى الصفة في فعل التفضيل كما يدل لانه على الزيادة (و) الشرط الثالث  
 ان لا يكون ذلك الاسم (فعالاً فعلي) اي مذكراً غير مستوفي للمع الصيغة  
 مع المؤنث بل يكون المذكور على صيغة فعالان والمؤنث على صيغة فعلى (مثل سكران)

بأن لا يجوز الجمع في الفعل التفضيل وان يجوز في فعل الآخر  
 وان لا يجوز الجمع في الفعل التفضيل وان يجوز في فعل الآخر  
 وان لا يجوز الجمع في الفعل التفضيل وان يجوز في فعل الآخر

بأن لا يجوز الجمع في الفعل التفضيل وان يجوز في فعل الآخر  
 وان لا يجوز الجمع في الفعل التفضيل وان يجوز في فعل الآخر  
 وان لا يجوز الجمع في الفعل التفضيل وان يجوز في فعل الآخر





قوله لزيد الالتباس ولم يكسر لسانه...  
 في اللفظ والمعنى لانه...  
 جمع للونث وهي الالف والتاء...  
 جمع للونث بلفظ الالف...  
 لا يختص بزمان دون زمان...  
 إشارة اللفظ...  
 وعده جزاء العطف...  
 الصفة وهذه الشرطية...  
 مقفول مطلق...  
 ليع بقدر الموصوف اي اذا ما مطلقا...  
 وناثيه اما راجع المصدره او راجع المفرد كما اشار...  
 الشارح اليهما...  
 مطلقا...  
 ليس بصحيح...  
 ان يكون مراده والمطلق هو المطلق الاضمار...  
 الى الشرط المذكورة...  
 شرط من الشروط المذكورة...  
 له شرط اخر من كونه...  
 اعتبارا بشرط من الشروط المذكورة...  
 عبد الله العربي

الف وناث وشرطه اي شرط الالف العجم المونث (ان كان مفروضا) صفة  
 فاعلم ان وناثه صفة ما...  
 ولم اي لذلك المفرد مذكور فان يكون مذكوره اي مذكور ذلك المفرد  
 جمع بالواو والنون...  
 ان لا يكون (مذكور) جمع بالواو والنون (فان لا يكون) في صفة جمعية  
 ان لا يكون (مذكور) عن نواتها...  
 على قوله ان كان صفة اي وان لم يكن المونث صفة بل كان اسما (جمع) هذا  
 الجمع (مطلقا) اي من غير اعتبار الشرط مثل طلمات وزينات في جمع  
 الالف والتاء...  
 طلمة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بقيد بل لان الاء  
 للونث بناء مقدرة ككار وشمس ونحوها من الاسماء التي ثابتها غير حقيق  
 لا يطر فيهما الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسبوغ كالمسوا والكلباء  
 وذلك لطفاء هذا التانيث لانه ليس حقيقي ولا ظاهر الصلة (جمع التكسير)  
 ما تغير اي جمع تغير (بناء واحد) من حيث نفسه واموره الداخلة  
 فيه كما هو المتبادر فلا يتقضى جميع السلاية لتغير بناء واحد بل هو في  
 الفارحة الزائفة...  
 فلا يتقضى اصحابا بل صفة...  
 الجمية واما التغير للذكور في جمع مطلقا فهو اجماع من ان يكون

قوله لزيد الالتباس ولم يكسر لسانه...  
 في اللفظ والمعنى لانه...  
 جمع للونث وهي الالف والتاء...  
 جمع للونث بلفظ الالف...  
 لا يختص بزمان دون زمان...  
 إشارة اللفظ...  
 وعده جزاء العطف...  
 الصفة وهذه الشرطية...  
 مقفول مطلق...  
 ليع بقدر الموصوف اي اذا ما مطلقا...  
 وناثيه اما راجع المصدره او راجع المفرد كما اشار...  
 الشارح اليهما...  
 مطلقا...  
 ليس بصحيح...  
 ان يكون مراده والمطلق هو المطلق الاضمار...  
 الى الشرط المذكورة...  
 شرط من الشروط المذكورة...  
 له شرط اخر من كونه...  
 اعتبارا بشرط من الشروط المذكورة...  
 عبد الله العربي

قوله لزيد الالتباس ولم يكسر لسانه...  
 في اللفظ والمعنى لانه...  
 جمع للونث وهي الالف والتاء...  
 جمع للونث بلفظ الالف...  
 لا يختص بزمان دون زمان...  
 إشارة اللفظ...  
 وعده جزاء العطف...  
 الصفة وهذه الشرطية...  
 مقفول مطلق...  
 ليع بقدر الموصوف اي اذا ما مطلقا...  
 وناثيه اما راجع المصدره او راجع المفرد كما اشار...  
 الشارح اليهما...  
 مطلقا...  
 ليس بصحيح...  
 ان يكون مراده والمطلق هو المطلق الاضمار...  
 الى الشرط المذكورة...  
 شرط من الشروط المذكورة...  
 له شرط اخر من كونه...  
 اعتبارا بشرط من الشروط المذكورة...  
 عبد الله العربي

وهذه الاربعة على المشهورة و زاد الفراء فصلة  
 واكوفيون زادوا فصلا و جمع الكثرة معادها  
 والفرق بين جمع القلة والكثرة انما هو اذا كانت  
 مفردين غير مصنفين اما عند الامثلة والغريف  
 او بغير فلا فرق حواشي هندی  
 في هذه القامة بين جمع القلة وجمع الكثرة فدل بظاهره  
 ان جمع القلة تخصص مشعر فاذا وجمعا وجمع الكثرة غير  
 تخصص بما فوق المشعر ثم قال وهذا فوق الاستعماله  
 وان صح بظلاله فكثير من النفاة وجه الين  
 قوله مع وجود الآخره بمعنى يستعمل اللفظ الموضوح  
 لبقاة في الكثرة مع وجود لفظ آخر يدل على الكثرة و  
 يستعمل ايضا اللفظ الموضوح للكثرة في القلة مع وجود  
 لفظ يدل على القلة  
 قوله ثلثة فروع والنكته في ذلك التنبيه على ان  
 ثلثة فروع بالنسبة الى النساء جمع كثره لفظه صيرت  
 على الرجال عبد الحكيم  
 على  
 الفروع الخمس وجمعه اقراء كافراخ وفروع كلوس  
 واقراء كافلس والقراء ايضا الطهر وهو من الاضداد  
 مختارا فصاح  
 ولما تم الكلام في الاسماء الجماسة اشغل بذكر الاسماء المشقة  
 وسمى الاسماء المشقة بالافعال وهي ثمانية المصدر اسم الفاعل  
 اسم المفعول الصفة المشبهة افعال التقويل اسم المفعول  
 واسم الآلة ولم يذكر هنا سوما كمنتهى الاول لما في لاعلمها  
 كما خلتها فلو وجه لا يراها في النحو  
 قوله ايضا يحد من قانما بالضم المراد بالفتح الامر المعنوي  
 الذي يما يقار به من معنى لا تالفعل والافعال والاكثار  
 لا ما يقابل العين فلا يدخل في لفظه نحو السواد بمعنى سواد كافل  
 وايضا هو خارج بقوله الجاهل عن الفعل اذ لا يجمع اذ يجمع الين

من حيث ذات الواحد ومن حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما  
 المنسوبة الى الابهام  
 الا بهامة المبهمة للعموم في قوله بغيره ما سواء كان ذلك التغيير حقيقيا  
 (كرجال وافرئيس) او اعتباريا كقوله كما مر في جمع القلة ووجوه ما يطلق  
 على ثلثة وعشرين وما بينهما (افضل) اجمع يكون على وزن افضل كقيل  
 جمع فليس (افعال) اجمع يكون على وزن افعال كما في اجمع فليس وعمل  
 هذا القياس من معنى اللواقي (واقصلا) كارعفة جمع رغبف (وفعلية) كخلة  
 جمع غلام وجمع الصحيح من ذكر ان كان كسلبين او مؤنثا كسلبات وف  
 شرح الرضوان الظاهر انها اى جمع السلطنة يطلق الجمع من غير نظر الى القلة  
 والكثرة فصالحا لهما (وما عدا ذلك) المذكور من الاوزان والجمع  
 الصحيح (جمع كثره) يطبق على ما فوق العشرة الى الابهامة له وقد استعمل  
 احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة فروع مع وجود اوله  
 به المصدر اسم المحدث يعنى بالمحدث معنى قائما بغيره سواء وصدر عنه  
 فان القى معنى قائم بغيره وهو الما لم يكن المصدر كسلبف بمسحة المحدث  
 كالضرب والنشأ او يصدر كالطول والقصر (الجاري على الفعل) والرد  
 بجره لا تدعى الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل من تا كيداله اوبيا نا  
 فذللك ان الاصل في المسا داران يكون مفعولا مطلقا كقوله  
 لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وحبسة وجلسة فذل القادر  
 والعالمية ومثل ويلاله وويلاله حمله مشتق الفعل منه لا يكون مصدر  
 وان كان الاخير ان مفعولا مطلقا وهو اى المصدر (من الثلاثي)

وهذه الاربعة على المشهورة و زاد الفراء فصلة  
 واكوفيون زادوا فصلا و جمع الكثرة معادها  
 والفرق بين جمع القلة والكثرة انما هو اذا كانت  
 مفردين غير مصنفين اما عند الامثلة والغريف  
 او بغير فلا فرق حواشي هندی  
 في هذه القامة بين جمع القلة وجمع الكثرة فدل بظاهره  
 ان جمع القلة تخصص مشعر فاذا وجمعا وجمع الكثرة غير  
 تخصص بما فوق المشعر ثم قال وهذا فوق الاستعماله  
 وان صح بظلاله فكثير من النفاة وجه الين  
 قوله مع وجود الآخره بمعنى يستعمل اللفظ الموضوح  
 لبقاة في الكثرة مع وجود لفظ آخر يدل على الكثرة و  
 يستعمل ايضا اللفظ الموضوح للكثرة في القلة مع وجود  
 لفظ يدل على القلة  
 قوله ثلثة فروع والنكته في ذلك التنبيه على ان  
 ثلثة فروع بالنسبة الى النساء جمع كثره لفظه صيرت  
 على الرجال عبد الحكيم  
 على  
 الفروع الخمس وجمعه اقراء كافراخ وفروع كلوس  
 واقراء كافلس والقراء ايضا الطهر وهو من الاضداد  
 مختارا فصاح  
 ولما تم الكلام في الاسماء الجماسة اشغل بذكر الاسماء المشقة  
 وسمى الاسماء المشقة بالافعال وهي ثمانية المصدر اسم الفاعل  
 اسم المفعول الصفة المشبهة افعال التقويل اسم المفعول  
 واسم الآلة ولم يذكر هنا سوما كمنتهى الاول لما في لاعلمها  
 كما خلتها فلو وجه لا يراها في النحو  
 قوله ايضا يحد من قانما بالضم المراد بالفتح الامر المعنوي  
 الذي يما يقار به من معنى لا تالفعل والافعال والاكثار  
 لا ما يقابل العين فلا يدخل في لفظه نحو السواد بمعنى سواد كافل  
 وايضا هو خارج بقوله الجاهل عن الفعل اذ لا يجمع اذ يجمع الين

من حيث ذات الواحد ومن حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما  
 المنسوبة الى الابهام  
 الا بهامة المبهمة للعموم في قوله بغيره ما سواء كان ذلك التغيير حقيقيا  
 (كرجال وافرئيس) او اعتباريا كقوله كما مر في جمع القلة ووجوه ما يطلق  
 على ثلثة وعشرين وما بينهما (افضل) اجمع يكون على وزن افضل كقيل  
 جمع فليس (افعال) اجمع يكون على وزن افعال كما في اجمع فليس وعمل  
 هذا القياس من معنى اللواقي (واقصلا) كارعفة جمع رغبف (وفعلية) كخلة  
 جمع غلام وجمع الصحيح من ذكر ان كان كسلبين او مؤنثا كسلبات وف  
 شرح الرضوان الظاهر انها اى جمع السلطنة يطلق الجمع من غير نظر الى القلة  
 والكثرة فصالحا لهما (وما عدا ذلك) المذكور من الاوزان والجمع  
 الصحيح (جمع كثره) يطبق على ما فوق العشرة الى الابهامة له وقد استعمل  
 احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة فروع مع وجود اوله  
 به المصدر اسم المحدث يعنى بالمحدث معنى قائما بغيره سواء وصدر عنه  
 فان القى معنى قائم بغيره وهو الما لم يكن المصدر كسلبف بمسحة المحدث  
 كالضرب والنشأ او يصدر كالطول والقصر (الجاري على الفعل) والرد  
 بجره لا تدعى الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل من تا كيداله اوبيا نا  
 فذللك ان الاصل في المسا داران يكون مفعولا مطلقا كقوله  
 لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وحبسة وجلسة فذل القادر  
 والعالمية ومثل ويلاله وويلاله حمله مشتق الفعل منه لا يكون مصدر  
 وان كان الاخير ان مفعولا مطلقا وهو اى المصدر (من الثلاثي)

فان قيل ما الفرق بين المصدر واسم المصدر قلنا علم ما في  
 فعله من حيث هو المصدر وهو منوع المصدر من حيث  
 فعله من حيث هو المصدر واسم المصدر واسم المصدر  
 فان قيل ما الفرق بين المصدر واسم المصدر قلنا علم ما في  
 فعله من حيث هو المصدر وهو منوع المصدر من حيث  
 فعله من حيث هو المصدر واسم المصدر واسم المصدر

والجهد وهو الدال على لزوم التسهيل فلا يدل المصدر والمصدر  
 على الحاجة المذكورة في شرح القصر  
 من الامثلة المذكورة في شرح القصر  
 من الامثلة المذكورة في شرح القصر

**المجرد (اسم) اي شاعى ويرقى عدده الى اثنين وثلاثين كما بين في وقت  
 التصريف (من غيره) اي غير الثلاثي للمجرد يعني الثلاثي المرزوقه والربا  
 الحرف والمرزوقه (قبائس) اي قبايس (تقول) كلما كان ما ضيه  
 على فعل تصديره على فاعل وكلما كان ما ضيه على استعمل**

**فصدره على استعمال مثل (أخرج إخراجاً واستخرج استخراجاً  
 الى غير ذلك مما عكته في علم التصريف (وتعمل) اي المصدر بالقطع  
 عن المشتق من حال كونه (ماضياً) نحوما عجبني ضرب زيد عجباً  
 (و) حال كونه (غيره) اي غير ما ضي مستقلاً كان او حالاً نحوما عجبني  
 كبراً م عمراً حالاً او غداً والآن ودل العلة لما سببه الاشتقاق بينهما  
 لا باعتبار النسبة فهذا لم يشترط فيه الزمان كما سمي الفاعل و**

**المفعول (اذا لم يكن مفعولاً مطلقاً) يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع  
 مشروطاً بان لا يكون مفعولاً مطلقاً اصلاً فانه اذا كان مفعولاً مطلقاً  
 فيجوز عليه ولا يتكلم معوله اي معمول المصدر عليه (كوه شفاي  
 الفصل مع ان وشي مما في خبر ان لا يتقدم عليه فلا يقال عجبني عمراً ضرب  
 زيد (ولا يضرب) اي معموله (فيه) او يكون الظرف مفعولاً بالمتقدم  
 فاعله لانه لو اضربه لاشترط في الشيء والمجموع قياساً على الواحد فلو  
 اجتمع الثنيتين والمجيين نظر الى المصدر والفاعل ولما كان تشبة الفعل**

ولا يدل المصدر والمصدر الموصوف لانهما ليسا مقدرين  
 بان مع الفعل ولذا يدل المصدر والمصدر المقترن بالمال لانه لا يكون  
 يدل على المصنف لان ان فيه جمع المصدرية ولا يكون  
 مع الفعل المتنازع المصدرية مع الدلالة على الاستقبال لان ان  
 لا يكون للضارع الذي في اوله ان للمال فلا يكون للمصدر  
 من الامثلة المذكورة في شرح القصر

فوله بالقطع اي لا يكون على الاحتمال بان يكون العمل  
 المصدر والفاعل وانما قد بالقطع ليجعل التقابل بين  
 القسمين الذين سيجبان وبين هذا القسم لان في  
 هذه المسئلة ثبوت احكام الاول ان العمل للمصدر فقط  
 دون فعله والثاني ان العمل للفعل فقط دون والثالث  
 انه يجوز ان يكون العمل له او لفعله حكمه ج  
 عنه اي زمان الحان والاستقبالية

فوله وذلك العمل اشاره الى الواسطة التي عمل بها المصدر  
 يعني ان عمله عمل المصدر كعمله لنا نسبة الاشتقاق  
 قوله لنا نسبة الاشتقاق اي انا نسبة بينهما وفي اللفظ  
 الفاعل والمفعول محلاً لان الفعل اعترفه النسبة  
 نظر الى الفاعل فقد طر عليه ما يزيد اقتناؤه العقل  
 وعلامة كونه بمعنى الفعل صحة تقديره بالفعل مع الفرق  
 المصدري  
 قوله لا باعتبار النسبة آه ادلة مشابهة بينه وبين الفعل  
 لان لفظ المصدر موافق له اي لا معنى للمصدر صحة قامت  
 مقامه بخلاف اسم الفاعل والمفعول

وهو في كل  
 في كل ما  
 في كل ما  
 في كل ما  
 في كل ما

فان قيل ما الفرق بين المصدر واسم المصدر قلنا علم ما في  
 فعله من حيث هو المصدر وهو منوع المصدر من حيث  
 فعله من حيث هو المصدر واسم المصدر واسم المصدر  
 فان قيل ما الفرق بين المصدر واسم المصدر قلنا علم ما في  
 فعله من حيث هو المصدر وهو منوع المصدر من حيث  
 فعله من حيث هو المصدر واسم المصدر واسم المصدر

فله لاد النسبة ال فاعلها ما عطفها مستان كان او موصفا  
غيرها خوة في مفهومه بخلاف الفعل فان النسبة للفاعل  
المعين الغير الماخوذة في مفهومه ما خوذة في مفهومه ولذا  
كان مستا مطلقا في غير مستعمل المفهومية بضم الفاعل  
(الفعل والمفعول والصفة المشبهة فان النسبة الى ذات  
ما خوذة في مفهومها مع تلك الذات فكانت مستقلة  
جهد الحكم  
فان النسبة الى شيء ما ما خوذة في مفهومه لان مقهورا  
ان تركبها احدث والزمان والنسبة الى الشيء ما  
وهو اكثر من صفاته الى المفعول ومنه رفع فاعله ضمير  
احضرت لانه صلا الذي يعبر به بجملة منه كلفظ واحد  
بما ضفته اليه اولى من ضرور من جملة مفعول كلفظ واحد  
فان من ان اعطاه اشارة الى دفع ما يرد من الانضافة  
الى الفاعل اكثر من المفعول كما يدل عليه قوله وقد ضيف  
آه فالقول ان يقول وا ضافته الى الفاعل اكثر ووجه  
الدفع ان الجواز ههنا بالنسبة الى افعالها متناه في  
خاصته لك  
مع ذكر الفاعل مرفوعا وركب نحو اعجبني في التورب  
القصار وقد نكح لا يسام الانسان من دعاء الخبر  
لكون مدلوله غير الفاعل والمفعول ضرب زيد بكيد  
من  
ولا يكفر صفاته الى المفعول الا اذا حذف الفاعل  
كما في قوله تعالى بسؤال فيجزيك شرح القبة

وجسه لاجين في حقيقة الى الفاعل وكذا في اسمي الفاعل والمفعول والصفة  
المشبهة لا يلزم فيها محذور صنف المصدر فان له في نفسه تشبيهة وجمعا  
ولا يشبه ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان با ترو لم يكن  
المتفق من لا يضر الضمير وان كان يدان بالاعراض وان لا التزم لكونه مقبلا للفتحة  
مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قد الاستتار على حدته  
شفتيا اي والمصدر كمنه والمطلق مفعول لا كمال وهو لا يرد في الاستتار كما عرفت  
لصحة مثل ضمير زيدا جاصل (ولا يلزم ذكر الفاعل) اي فاعل المصدر لا يظهر  
فان النسبة الى المفعول لا يشترط ان يكون المفعول هو الذي استتار عنه فاعل المصدر  
ولا مضمرا نحو اعجبني ضربت زيدا لان النسبة الى الفاعل ما عطفها خوة في  
مفهومه فلا يتوقف ظهور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل و  
المفعول والصفة المشبهة (ومجوزا ضافة الى الفاعل) مع ان افعالها مضمرا  
اولى لانه اقول في تشابه الفعل كونه مذكورا نحو قوله تعالى ولو ادفع الله  
الناس (وقد ضيف) اي المصدر الى المفعول) سواء كان مفعولا او  
ظرفا او مفعولا على قوله بالنسبة الى الفاعل نحو ضربت زيدا الجراد وضربت  
بشال الانضافة الى المفعول فيه  
يوجب للجملة وضرب التأديب (واعماله) اي اعمال المصدر ملتصقا (باللام)  
اي بلام التعريف (فيلزم) لان عند عمله مفترقا مع الفعل كما لا يدخل  
لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل لام التعريف على المصدر  
المعدته ولكن جوزد لل على قوله فربا بين معنى وبين المعدته قبل  
لم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل ومفعول  
صريح بل قد جاء عاملا بغيرها كقولهم تعالى لا يجيب الله الجهر بالسوء  
على الجهر

فله لاد النسبة ال فاعلها ما عطفها مستان كان او موصفا  
غيرها خوة في مفهومه بخلاف الفعل فان النسبة للفاعل  
المعين الغير الماخوذة في مفهومه ما خوذة في مفهومه ولذا  
كان مستا مطلقا في غير مستعمل المفهومية بضم الفاعل  
(الفعل والمفعول والصفة المشبهة فان النسبة الى ذات  
ما خوذة في مفهومها مع تلك الذات فكانت مستقلة  
جهد الحكم  
فان النسبة الى شيء ما ما خوذة في مفهومه لان مقهورا  
ان تركبها احدث والزمان والنسبة الى الشيء ما  
وهو اكثر من صفاته الى المفعول ومنه رفع فاعله ضمير  
احضرت لانه صلا الذي يعبر به بجملة منه كلفظ واحد  
بما ضفته اليه اولى من ضرور من جملة مفعول كلفظ واحد  
فان من ان اعطاه اشارة الى دفع ما يرد من الانضافة  
الى الفاعل اكثر من المفعول كما يدل عليه قوله وقد ضيف  
آه فالقول ان يقول وا ضافته الى الفاعل اكثر ووجه  
الدفع ان الجواز ههنا بالنسبة الى افعالها متناه في  
خاصته لك  
مع ذكر الفاعل مرفوعا وركب نحو اعجبني في التورب  
القصار وقد نكح لا يسام الانسان من دعاء الخبر  
لكون مدلوله غير الفاعل والمفعول ضرب زيد بكيد  
من  
ولا يكفر صفاته الى المفعول الا اذا حذف الفاعل  
كما في قوله تعالى بسؤال فيجزيك شرح القبة

فله لاد النسبة ال فاعلها ما عطفها مستان كان او موصفا  
غيرها خوة في مفهومه بخلاف الفعل فان النسبة للفاعل  
المعين الغير الماخوذة في مفهومه ما خوذة في مفهومه ولذا  
كان مستا مطلقا في غير مستعمل المفهومية بضم الفاعل  
(الفعل والمفعول والصفة المشبهة فان النسبة الى ذات  
ما خوذة في مفهومها مع تلك الذات فكانت مستقلة  
جهد الحكم  
فان النسبة الى شيء ما ما خوذة في مفهومه لان مقهورا  
ان تركبها احدث والزمان والنسبة الى الشيء ما  
وهو اكثر من صفاته الى المفعول ومنه رفع فاعله ضمير  
احضرت لانه صلا الذي يعبر به بجملة منه كلفظ واحد  
بما ضفته اليه اولى من ضرور من جملة مفعول كلفظ واحد  
فان من ان اعطاه اشارة الى دفع ما يرد من الانضافة  
الى الفاعل اكثر من المفعول كما يدل عليه قوله وقد ضيف  
آه فالقول ان يقول وا ضافته الى الفاعل اكثر ووجه  
الدفع ان الجواز ههنا بالنسبة الى افعالها متناه في  
خاصته لك  
مع ذكر الفاعل مرفوعا وركب نحو اعجبني في التورب  
القصار وقد نكح لا يسام الانسان من دعاء الخبر  
لكون مدلوله غير الفاعل والمفعول ضرب زيد بكيد  
من  
ولا يكفر صفاته الى المفعول الا اذا حذف الفاعل  
كما في قوله تعالى بسؤال فيجزيك شرح القبة

فله لاد النسبة ال فاعلها ما عطفها مستان كان او موصفا  
غيرها خوة في مفهومه بخلاف الفعل فان النسبة للفاعل  
المعين الغير الماخوذة في مفهومه ما خوذة في مفهومه ولذا  
كان مستا مطلقا في غير مستعمل المفهومية بضم الفاعل  
(الفعل والمفعول والصفة المشبهة فان النسبة الى ذات  
ما خوذة في مفهومها مع تلك الذات فكانت مستقلة  
جهد الحكم  
فان النسبة الى شيء ما ما خوذة في مفهومه لان مقهورا  
ان تركبها احدث والزمان والنسبة الى الشيء ما  
وهو اكثر من صفاته الى المفعول ومنه رفع فاعله ضمير  
احضرت لانه صلا الذي يعبر به بجملة منه كلفظ واحد  
بما ضفته اليه اولى من ضرور من جملة مفعول كلفظ واحد  
فان من ان اعطاه اشارة الى دفع ما يرد من الانضافة  
الى الفاعل اكثر من المفعول كما يدل عليه قوله وقد ضيف  
آه فالقول ان يقول وا ضافته الى الفاعل اكثر ووجه  
الدفع ان الجواز ههنا بالنسبة الى افعالها متناه في  
خاصته لك  
مع ذكر الفاعل مرفوعا وركب نحو اعجبني في التورب  
القصار وقد نكح لا يسام الانسان من دعاء الخبر  
لكون مدلوله غير الفاعل والمفعول ضرب زيد بكيد  
من  
ولا يكفر صفاته الى المفعول الا اذا حذف الفاعل  
كما في قوله تعالى بسؤال فيجزيك شرح القبة

فان كان اي المصدر (مفعولا مطلقا) صرفا من غير اعتبار ابداله  
 من الفعل (فالفعل للفعل) من غير جواز ان يكون المصدر اذ لا يجوز  
 زعمال الضيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت  
 ضربا زيدا او محذورا غير لازم نحو ضربا زيدا (وان كان) اي المصدر مفعولا  
 مطلقا واقعا (بدلا منته) اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لا ينافي  
 نحو سقيته وشكرته وحذاه (فوجهان) اي فيجوز فيه وجهان تحك  
 كانهما ليسا في وجه واحد بل في وجهين مختلفين  
 الفعل للأضامة وعمل المصدر للثبوت وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله  
 على من الفعل والظرف غير متقدم  
 البدئية في قولهم جرحان وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني عمل  
 مفعولا مطلقا وما كان اياه بالمثل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر  
 لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين لتوضيح  
 معلقه بالقسمين على سواء

فان كان اي المصدر (مفعولا مطلقا) صرفا من غير اعتبار ابداله  
 من الفعل (فالفعل للفعل) من غير جواز ان يكون المصدر اذ لا يجوز  
 زعمال الضيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت  
 ضربا زيدا او محذورا غير لازم نحو ضربا زيدا (وان كان) اي المصدر مفعولا  
 مطلقا واقعا (بدلا منته) اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لا ينافي  
 نحو سقيته وشكرته وحذاه (فوجهان) اي فيجوز فيه وجهان تحك  
 كانهما ليسا في وجه واحد بل في وجهين مختلفين  
 الفعل للأضامة وعمل المصدر للثبوت وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله  
 على من الفعل والظرف غير متقدم  
 البدئية في قولهم جرحان وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني عمل  
 مفعولا مطلقا وما كان اياه بالمثل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر  
 لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين لتوضيح  
 معلقه بالقسمين على سواء

فان كان اي المصدر (مفعولا مطلقا) صرفا من غير اعتبار ابداله  
 من الفعل (فالفعل للفعل) من غير جواز ان يكون المصدر اذ لا يجوز  
 زعمال الضيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت  
 ضربا زيدا او محذورا غير لازم نحو ضربا زيدا (وان كان) اي المصدر مفعولا  
 مطلقا واقعا (بدلا منته) اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لا ينافي  
 نحو سقيته وشكرته وحذاه (فوجهان) اي فيجوز فيه وجهان تحك  
 كانهما ليسا في وجه واحد بل في وجهين مختلفين  
 الفعل للأضامة وعمل المصدر للثبوت وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله  
 على من الفعل والظرف غير متقدم  
 البدئية في قولهم جرحان وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني عمل  
 مفعولا مطلقا وما كان اياه بالمثل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر  
 لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين لتوضيح  
 معلقه بالقسمين على سواء

منه انما استفاد من كلام المرء هنا حيث استفاد من اسم التفضيل  
 في قوله ما استفاد منه انما استفاد من اسم التفضيل  
 في قوله ما استفاد منه انما استفاد من اسم التفضيل  
 في قوله ما استفاد منه انما استفاد من اسم التفضيل

لان الجمع ليس من قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة  
 لان وضعها على ان يدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل  
 في الجمع الذي حكم عليه بان ليس من قام به وهو ذلك لان المتأدر من  
 قوله ما استفاد من قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به  
 تمام المعنى للوضع له من غير زيادة وقصصان فلو ضم الى اصل الفعل  
 آخره لزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن  
 قام به الفعل بل من قام به الفعل مع زيادة فيقول من قام به خرج اسم التفضيل  
 فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف كذا في  
 المص والسند واخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما استدلوا  
 اخرج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاستفاد من قام به يشارة  
 لاسم التفضيل ولم يتبين وان الاستفاد من معنى الوجود كما على فليس  
 اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويضد ان صيغة  
 المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل  
 عليه خبر صحيح اسم الفاعل فيما حصر وحيل احكام صيغ المبالغة مثل  
 احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة مما معناه ان صيغة اسم  
 الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كقاروب وقابل وما يشي واكل  
 وكل ما اشق من مصادر الثلاثي من قام به لاي عن الصيغة فهو ليس

من وان يكون من قام به لان المتأدر من وضع  
 اللفظ لشيء كونه مقيدا باعترض الرض لان هذا الترتيب  
 لا يمثل على زيد مقابل عمرو وانما متصرف من فلات  
 ومتعد منه ويصنع معه لان هذه الاحداث نسب  
 بين الفاعل والمفعول لا تقوم باحدها معناه دون  
 الآخر ولم يتصرفا لشارح لضعه لانه متى جعل نصب  
 القدماء من المتكلمين من ان القرب قاصم بالتقارير  
 والجرار بالمخا وزين والآخره بالآخرين الاخره ذلك  
 من الاضافات الحمدة بالجماعين والحق مع قيام  
 المرء الواحد بالخصوص بالقرين بل القاصم بكل منهما  
 فرد مغاير للقاصم بالآخره في الامرا كما دها بالفرع  
 وحذا فاسم الفاعل ظاهر لان التاثير مشدود انما اشترق  
 لذات قام به التهمة ولم يغيره زيادة فيها على غيرها  
 ولا نقضا هاتمه فخرج اسم المفعول منه ظاهر لانه  
 ليس موضوعا لمن قام به بل لما وقع واما خروج اسم  
 التفضيل منه فلما بينه بقوله فلو ضم آه  
 فينبغي ان يكون المعنى ان خروج اسم التفضيل مسند الى قوله  
 من قام كما فعله المصنف لان قوله بمعنى الحدوث  
 ثم ذكر الاستناد الغير الحق بقوله وخالف آه  
 قوله خرج اسم التفضيل ولا يصرح عنه اسم الفاعل  
 من باب المبالغة نحو كارمى فكومته كرمه لان خروج  
 للخلقة في معنى المصدر لا معنى للمصدر مع الفعلية ويروى  
 الشافية ونق باب المبالغة ان يغلب احد الامرين اكرر  
 في معنى المصدر نحو كارمى فكومته اي غلبته فاكرر  
 في معنى المصدر  
 في قوله بمعنى الحدوث برده عليه ان اسم التفضيل قد يكون  
 بمعنى الثبوت وقد يكون بمعنى الحدوث نحو احسن كفا في  
 حواشي الهندية فلا يخرج به اسم التفضيل مطلقا  
 الذي لك الظن فاسد لانهم لم يشبهوا لما هو معلوم  
 وهو ان اشتقاق آه  
 لان فيه مبالغة كما يكون في اسم التفضيل زيادة على  
 اصل الفعل

فوقه صيغها المحدث ووث  
 فلو اشتق من الاصل  
 ان هذه الصفة ثابتة  
 انما استفاد من كلام المرء  
 في قوله ما استفاد منه  
 في قوله ما استفاد منه  
 في قوله ما استفاد منه

فقد وجدنا احكام صيغ  
 المبالغة في ان احدها ان  
 جعل الثبوت ونحوه ايضا  
 وذلك لا يقول عاقل  
 فنص اسم الفاعل  
 اسم الفاعل  
 وان مع اسما وخبرها  
 صلة ضمها ضم لغناه  
 وان مع اسما وخبرها  
 صلة ضمها ضم لغناه  
 وان مع اسما وخبرها  
 صلة ضمها ضم لغناه

منه على قولها من ذلك وقد يحتمل على ذلك  
 فعل نحو حبس الرجل بمعرفة فهو ممنوع  
 من حيث الإعراب والاول ان الفعل كقولك  
 ما نبت الامر بظنه بمنزلة قوله في الآية  
 المنبوع المارقة عن نفسه في الوجد  
 ما نبت الامر بظنه بمنزلة قوله في الآية  
 المنبوع المارقة عن نفسه في الوجد  
 ما نبت الامر بظنه بمنزلة قوله في الآية

باسم فاعل بل هو صفة مشبهة أو أقل التفضيل أو صيغة المبالغة  
 كقولك ان سيرة المبالغة ليسم باسم الفاعل  
 الحسن والخس ومضرب (وصيغته) اي صيغة اسم الفاعل  
 الثلاثي على زنة (ففاعل ومن غيره) ثلاثا مزيدا فيه اوربا عجميا  
 او مزيدا فيه (على صيغة المضارع) العلوم (بهم) اي مع ضم  
 موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة  
 ولا (و) مع (كثير ما قبل الاخر) وان لم يكن فما قبل اخر المضارع كثير  
 كافي يتفعل ويتفاعل ويتفعل (نحو ما قبل) فيما وضع الهم موضع حرف  
 المضارعة المضمومة (ومستغفر) فيما وضعت موضع حرف المضارعة  
 المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر  
 المضارع ايضا مذكورا فكا يكون لكل من قسمي الهم مثال يكون لكل من قسمي  
 الكسر ايضا مثال (ويعمل) اي اسم الفاعل (عمل فعله) فان كان فعله  
 لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل على فعله الاذروان كان متديا الى  
 مفعول واحد يكون هو ايضا متديا الى مفعول واحد وان كان متديا  
 الى اثنين كان هو ايضا وكان فعله يتعدى الى الطرفين والحال والمصدر  
 والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها  
 بشرط من الحال او الاستقبال (اي يعمل اسم الفاعل حال او استقبال  
 بشرط اي شيء يشترط علىه من معنى هو نفعان الحال او الاستقبال

ولذلك سموا باسم الفاعل ولم يسم باسم الفعل واسم المنفعل  
 مثلا لكثرة التلاوة يجعلوا مثل نابت له هكذا قيل وفيه  
 نظير لان تسميته باسم الفاعل لا تكون اسم من قام بالفعل  
 وهو الفعل لا المفعول فانه اسم من وقع عليه الفعل  
 ثم فنرا الشارح حرف المضارعة بقوله سواء كان آه يثقل  
 واعلم ان الشارح فتن في كلمة ومنع ذكر في الاول  
 وانتهى في الثالث مع انها في الموصفين مستندة الى الهم  
 فانها في الاول استندت الظاهرها بما زاد كبرها وانتهى  
 اذا استند الفعل الى ظاهرها غيرا يمتنع واما في الثالث  
 فاستندت الى ضميرها في وجب تأنيها بتكملة  
 احدها الهم المضمومة الموضوعة موضع حرف المضارعة  
 المضمومة كمدخل والثاني الهم المضمومة الموضوعة  
 موضع حرف المضارعة المفتوحة نحو يتفاعل آه  
 كمدخل الكسر الواقع في آخر المضارع كمدخل والثاني  
 الكسر الغير الواقع في آخر المضارع نحو متفاعل لان  
 في مضارعه لم يوجد الكسر وجية الذين  
 يعني يكون كلام المصدر لا ينه لو اقيم كما يوجد مثلا  
 لكل من قسمي كسر كما ذكرنا آنفا شرح  
 ولو ضم اسم الفاعل او فت يدخل عليه الاحد الكسائي  
 فانه اجازة ان المصدر او عمل المنعوت ومن بعض العرب  
 انشئت من يثقل وسورا موسما واجازة ان ازيا منار  
 اي منار وما يثقل الكسائي في اعمال الموصوف قوله  
 الشاعر اذا فاقد خطأ فرحين رجعت ذكرت سليمان  
 في الخليلط المرسل شرح القتيبي  
 مفعول مطلق فرحى ومفعول به ليعمل لاسم موصوب يفرح  
 الماض كما قيل شرح  
 هذه النغمة حقيقيه

واظن حال من  
 ليليا اذ من غيب  
 ان يروى هو قد  
 على فاعل  
 على الراجح من  
 يكون ويشرح  
 قوله في الآخر  
 مائة ما لا يسهل  
 عليه من الاضطرار  
 والاسم الاضطرار  
 في الراجح من  
 من الغلة التي تقطع  
 وهو الاسم في آخر  
 التنازع في كل  
 على  
 ان لا يوافق متديا  
 متديا او مفعولا  
 في الراجح من  
 في الراجح من  
 اي مفعول الراجح  
 اي مفعول الراجح  
 اي مفعول الراجح

بشرط ان يكون الاسم الفاعلا  
 لا يشترط في عمله في المفعول لان الطرفين  
 انه شرط في عمله في المفعول لان الطرفين  
 ان يشترط في عمله في المفعول لان الطرفين  
 ان يشترط في عمله في المفعول لان الطرفين  
 ان يشترط في عمله في المفعول لان الطرفين  
 ان يشترط في عمله في المفعول لان الطرفين

فقال انا جاب فيهم وبقيهم فيهم فظروهم فانقطع الله عنهم  
فقال انا جاب فيهم وبقيهم فيهم فظروهم فانقطع الله عنهم  
فقال انا جاب فيهم وبقيهم فيهم فظروهم فانقطع الله عنهم  
فقال انا جاب فيهم وبقيهم فيهم فظروهم فانقطع الله عنهم

فالأضاقان بيانيتان وإنما اشترط أحدهما لأن عمله لشبه المضارع  
فالأضاقان بيانيتان وإنما اشترط أحدهما لأن عمله لشبه المضارع  
فالأضاقان بيانيتان وإنما اشترط أحدهما لأن عمله لشبه المضارع  
فالأضاقان بيانيتان وإنما اشترط أحدهما لأن عمله لشبه المضارع

فالأضاقان بيانيتان وإنما اشترط أحدهما لأن عمله لشبه المضارع  
فالأضاقان بيانيتان وإنما اشترط أحدهما لأن عمله لشبه المضارع  
فالأضاقان بيانيتان وإنما اشترط أحدهما لأن عمله لشبه المضارع  
فالأضاقان بيانيتان وإنما اشترط أحدهما لأن عمله لشبه المضارع

فالأضاقان بيانيتان وإنما اشترط أحدهما لأن عمله لشبه المضارع  
فالأضاقان بيانيتان وإنما اشترط أحدهما لأن عمله لشبه المضارع  
فالأضاقان بيانيتان وإنما اشترط أحدهما لأن عمله لشبه المضارع  
فالأضاقان بيانيتان وإنما اشترط أحدهما لأن عمله لشبه المضارع

فالأضاقان بيانيتان وإنما اشترط أحدهما لأن عمله لشبه المضارع  
فالأضاقان بيانيتان وإنما اشترط أحدهما لأن عمله لشبه المضارع  
فالأضاقان بيانيتان وإنما اشترط أحدهما لأن عمله لشبه المضارع  
فالأضاقان بيانيتان وإنما اشترط أحدهما لأن عمله لشبه المضارع



فان يسطر على ذرا فيه وقع البسط في زمان  
فان قيل نزول الآية حاق  
فان قيل قوله تعالى بانها وولدها ملكا ان كنت من اهل الخطيئة  
عالم فيكون من صفته اليه هو في اذا وجد ذلك الفاعل  
فان قيل قوله تعالى بانها وولدها ملكا ان كنت من اهل الخطيئة  
عالم فيكون من صفته اليه هو في اذا وجد ذلك الفاعل  
فان قيل قوله تعالى بانها وولدها ملكا ان كنت من اهل الخطيئة  
عالم فيكون من صفته اليه هو في اذا وجد ذلك الفاعل

اللفظة مثل زيد بنار عمرو اس (خلافا للكسائي) فانه ذهب  
فان قيل قوله تعالى بانها وولدها ملكا ان كنت من اهل الخطيئة  
عالم فيكون من صفته اليه هو في اذا وجد ذلك الفاعل

اللفظة مثل زيد بنار عمرو اس (خلافا للكسائي) فانه ذهب  
فان قيل قوله تعالى بانها وولدها ملكا ان كنت من اهل الخطيئة  
عالم فيكون من صفته اليه هو في اذا وجد ذلك الفاعل  
فان قيل قوله تعالى بانها وولدها ملكا ان كنت من اهل الخطيئة  
عالم فيكون من صفته اليه هو في اذا وجد ذلك الفاعل  
فان قيل قوله تعالى بانها وولدها ملكا ان كنت من اهل الخطيئة  
عالم فيكون من صفته اليه هو في اذا وجد ذلك الفاعل

ووجبا بالسؤال نشا ما قبله  
قوله الموصولة احترام عن لام التعريف فانه اذا دخل  
على اسم الفاعل لا يفتنه عن شرط من شرطه العمل  
صريح بذلك الرشي وجبه الدين

وان عمل بمسمى الماضي والحال والاستقبال وقال ابو علي  
في كتاب الشوا والنحو ان اسم الفاعل للام لا يجر  
الا اذا كان ما ضيا نحو لمارب زيدا حسن لم يوجد  
في كلامهم غاملا ولا معنى

ونقل عن الما زق ان انشبا بالمشوب بيده ففعله  
وانما ارتكب ذلك لان اللام عنه ليس بموصولة  
فليس ذ اللام عنه في الحقيقة فعلا

لان اسم الفاعل حين اذا دخل اللام عليه يجر بحري  
الفعل مطلقا اي فالماضي والحال والاستقبال  
من حيث ان اللام موصولة واصله ان توصل فعل  
الاته عدل للالاسم كراهة ادخالها على الفعل وهو  
ايضا كما تمسك به الكسائي

ولما كان في دخول صيغة الباقية في تعريفها فاعطى  
تقديره بناء على ما في ترجمة الشريفة وجبه الفاعل  
قوله منه على وجه يقتضي خروج صيغة المبالغة  
فقال بتغييره اي وضعه آه

قوله بحيث يخرج احترام عن تغيره لا يخرج كالثنية  
والبحق والقرينة على انها قدما بحسب قوله الباقية  
بمعان تلك الاسماء موضوعة للباقة الماصلة له  
الفعل الذي اشتق ذلك الاسم من ذلك الفعل  
عنه الله

منه قوله كعقوب و  
من الاوزان الثلاثة يعمل با اتفاق  
من الضميرين العبرين واما علم وحذر  
من قول لا يسطر في تعريفها فان الحال  
الباقة بل هي كالفئة المعهدة  
والاستقبال بل هي كالفئة المعهدة

فان قيل قوله تعالى بانها وولدها ملكا ان كنت من اهل الخطيئة  
عالم فيكون من صفته اليه هو في اذا وجد ذلك الفاعل  
فان قيل قوله تعالى بانها وولدها ملكا ان كنت من اهل الخطيئة  
عالم فيكون من صفته اليه هو في اذا وجد ذلك الفاعل  
فان قيل قوله تعالى بانها وولدها ملكا ان كنت من اهل الخطيئة  
عالم فيكون من صفته اليه هو في اذا وجد ذلك الفاعل





عاشية من غيرها أن تكون الاسم في أول الكلام أو في آخره...  
فإنما هو من غير اختلاف في اللفظ...  
والصغير الرجل المسمى البطن الطيف الخشن...  
التيوت في الاستعمال...  
فإنما هو من غير اختلاف في اللفظ...  
والصغير الرجل المسمى البطن الطيف الخشن...  
التيوت في الاستعمال...  
فإنما هو من غير اختلاف في اللفظ...  
والصغير الرجل المسمى البطن الطيف الخشن...  
التيوت في الاستعمال...

معنى الثلاث والخبر...  
لغز فضصص بصيغة الثلاث في مجرد اطار الشاوح...  
لغز الاسم الى الاحتمال الاول...  
الذماء اشار الى الاحتمال الثاني...  
هي لفظا على اليمين

وهذا تقسيم الالصفات المشبهة

حسن وجهه م	حسن وجهه ن	حسن وجهه ق
حسن الوجهة	حسن الوجهة	حسن الوجهة
حسن وجهه	حسن وجهه	حسن وجهه
الحسن وجهه م	الحسن وجهه م	الحسن وجهه م
الحسن الوجهة	الحسن الوجهة	الحسن الوجهة
الحسن وجهه م	الحسن وجهه م	الحسن وجهه م

والبواقي من هذه الاقسام ثلثة اقسام

الاول ما كان فيه خبر واحد وسبب متصلا	والثاني ما كان فيه خبر واحد وسبب متصلا
الحسن الوجهة	الحسن الوجهة
والحسن الوجهة	والحسن الوجهة
الحسن الوجهة	الحسن الوجهة
حسن الوجهة	حسن الوجهة
والحسن وجهها	والحسن وجهها
وحسن وجهها	وحسن وجهها
وحسن وجهها	وحسن وجهها

والذي ذكر في الصفة واما في المهور مثل حسن وجهه والحسن وجهه وهذا القسم الحسن...  
ويورد عليه ان ما لا يصرح بالمتنوع ان صفة الصفة المشبهة...  
من غير اختلاف في اللفظ...  
بما لا يتوحيدها الى مذهب واحد لانها لا تميز بين ما لا...

وهذا التقسيم...  
فإنما هو من غير اختلاف في اللفظ...  
والصغير الرجل المسمى البطن الطيف الخشن...  
التيوت في الاستعمال...  
فإنما هو من غير اختلاف في اللفظ...  
والصغير الرجل المسمى البطن الطيف الخشن...  
التيوت في الاستعمال...  
فإنما هو من غير اختلاف في اللفظ...  
والصغير الرجل المسمى البطن الطيف الخشن...  
التيوت في الاستعمال...

فإنه بالفعول اي مفعول به التشبيه واعمال المصد  
 المعروف باللام في الجار والجزور صحيح كما في قوله تعالى  
 لا يجب الله الجهر بالسوء لخبثه  
 قوله اي تشبيه مفعول الصفة وجه تشبيهه به انهم  
 لما قصدوا التخصيف في الصفة بالانماغة ولا يمكن  
 انها فتها الا لفاعل لانه يلزم انما في الفاعل نفسه  
 لان الصفة عين الفاعل في جميعها مرفوعها بالفعول  
 فمفعولها لتصح الاضافة اليه لان المفعول غير الصفة  
 وجعلوا الصفة في اللفظ لغتين او مفعولها فيها الضمير  
 اذا كانت في اللفظ جارية على مفعول خبر او نعتا  
 واحالا في المعنى لانه على صفة له في نفسه سواء  
 كانت هي المفعول المذكور او حسن الوجه فاد جس  
 بسن وجهه الا بجزر زيد غليظ الساقين اي جميع فاع  
 لم ضمير في اللفظ عليه مخوريد ووجهه حسن او جرد عليه  
 لكنها لم تدل على صفة له في نفسه لم يجر استناد الضمير  
 فيها فيقع زيد ابيض الثوب فاضل يساكنه

الداخلة عليها ليست بموصولة (و تقسم مسانئها) اي جعلها قسمين  
 قسمها وبين كل قسم ويسمى كل قسم مسألة لانه يسأل عن حكمه  
 و يجب عنه (ان تكون الصفة) ملتصقة (باللام او محذورة) عنها  
 (او على كل من التقديرين (مفعولها) اي (مضاف) او ملتصق (باللام  
 او محذورا عنها) اي عن اللام والاضافة (فهذه) الاقسام (سنة  
 حا صلة من ضربين الاثنى والثلاثة (والعول) اي مفعول الصفة  
 في كل واحد منها) اي من هذه الاقسام الستة (مرفوع) تارة (ومضو  
 تارة (ومحذورة) تارة اخرى وفي هذا (صارت) اقسام مسانئها  
 (ثمانية عشر قسما) حا صلة من ضرب الاقسام الثلاثة التي للعول  
 من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة من قبل (الرفع) في العول (على  
 الفاعلية) اي فاعلية الصفة المشبهة (والضم على التشبيه) اي تشبيه  
 مفعول الصفة (بالمفعول) العول (المعرفة وعلى التمييز) اي جعل  
 مفعول الصفة تمييزا (في) العول (التكرة) هذا عند البصريين وقال  
 الكوفيون بل هو على التمييز في الجمع لا يتم يجوزون تركه المترو وقالوا  
 بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجمع وقال الشارح الرضوي  
 والاولى التفضيل (والجزر) في العول (على الاضافة) اعانها في الصفة  
 اليه (وتفصيلها) اي فصل هذه الاقسام في ضربا حذوية قولنا

فإنه بالفعول اي مفعول به التشبيه واعمال المصد  
 المعروف باللام في الجار والجزور صحيح كما في قوله تعالى  
 لا يجب الله الجهر بالسوء لخبثه  
 قوله اي تشبيه مفعول الصفة وجه تشبيهه به انهم  
 لما قصدوا التخصيف في الصفة بالانماغة ولا يمكن  
 انها فتها الا لفاعل لانه يلزم انما في الفاعل نفسه  
 لان الصفة عين الفاعل في جميعها مرفوعها بالفعول  
 فمفعولها لتصح الاضافة اليه لان المفعول غير الصفة  
 وجعلوا الصفة في اللفظ لغتين او مفعولها فيها الضمير  
 اذا كانت في اللفظ جارية على مفعول خبر او نعتا  
 واحالا في المعنى لانه على صفة له في نفسه سواء  
 كانت هي المفعول المذكور او حسن الوجه فاد جس  
 بسن وجهه الا بجزر زيد غليظ الساقين اي جميع فاع  
 لم ضمير في اللفظ عليه مخوريد ووجهه حسن او جرد عليه  
 لكنها لم تدل على صفة له في نفسه لم يجر استناد الضمير  
 فيها فيقع زيد ابيض الثوب فاضل يساكنه  
 وانما زاد الشارح قوله اي جعله آية للاشارة الى مخارة  
 الاعتبارين لان الضمير في الاول انما هو على التشبيه  
 بالمفعول وليس في المفعولات مفعول معين يقال له  
 التشبيه فليس فيه الحمل واسما ههنا فإذ كان التمييز  
 مفعولا معينا اعتبر فيه الحمل  
 اعان لئلا يبين كون المفعول المنسوب معرفة وبين كونه  
 تكرة باه يكون نفسه في الاول على التشبيه ولما كان  
 على التمييز  
 ولما حرك البصريون بكونه مضموبا على التشبيه في  
 الصورة الاولى مبنيها على عدم جواز التمييز معرفة حيث  
 اضطرروا للحكم بالتشبيه اراد الخارج ان يبين  
 ان البصريين مضطرون الى هذا لعدم جواز التمييز  
 معرفة عندهم ولكن الكوفيون لم يمتا جوا ولم يضطروا  
 الى الحكم بمفعول ضمير  
 فانه تصحيح الحمل

فإنه بالفعول اي مفعول به التشبيه واعمال المصد  
 المعروف باللام في الجار والجزور صحيح كما في قوله تعالى  
 لا يجب الله الجهر بالسوء لخبثه  
 قوله اي تشبيه مفعول الصفة وجه تشبيهه به انهم  
 لما قصدوا التخصيف في الصفة بالانماغة ولا يمكن  
 انها فتها الا لفاعل لانه يلزم انما في الفاعل نفسه  
 لان الصفة عين الفاعل في جميعها مرفوعها بالفعول  
 فمفعولها لتصح الاضافة اليه لان المفعول غير الصفة  
 وجعلوا الصفة في اللفظ لغتين او مفعولها فيها الضمير  
 اذا كانت في اللفظ جارية على مفعول خبر او نعتا  
 واحالا في المعنى لانه على صفة له في نفسه سواء  
 كانت هي المفعول المذكور او حسن الوجه فاد جس  
 بسن وجهه الا بجزر زيد غليظ الساقين اي جميع فاع  
 لم ضمير في اللفظ عليه مخوريد ووجهه حسن او جرد عليه  
 لكنها لم تدل على صفة له في نفسه لم يجر استناد الضمير  
 فيها فيقع زيد ابيض الثوب فاضل يساكنه  
 وانما زاد الشارح قوله اي جعله آية للاشارة الى مخارة  
 الاعتبارين لان الضمير في الاول انما هو على التشبيه  
 بالمفعول وليس في المفعولات مفعول معين يقال له  
 التشبيه فليس فيه الحمل واسما ههنا فإذ كان التمييز  
 مفعولا معينا اعتبر فيه الحمل  
 اعان لئلا يبين كون المفعول المنسوب معرفة وبين كونه  
 تكرة باه يكون نفسه في الاول على التشبيه ولما كان  
 على التمييز  
 ولما حرك البصريون بكونه مضموبا على التشبيه في  
 الصورة الاولى مبنيها على عدم جواز التمييز معرفة حيث  
 اضطرروا للحكم بالتشبيه اراد الخارج ان يبين  
 ان البصريين مضطرون الى هذا لعدم جواز التمييز  
 معرفة عندهم ولكن الكوفيون لم يمتا جوا ولم يضطروا  
 الى الحكم بمفعول ضمير  
 فانه تصحيح الحمل

فإنه بالفعول اي مفعول به التشبيه واعمال المصد  
 المعروف باللام في الجار والجزور صحيح كما في قوله تعالى  
 لا يجب الله الجهر بالسوء لخبثه  
 قوله اي تشبيه مفعول الصفة وجه تشبيهه به انهم  
 لما قصدوا التخصيف في الصفة بالانماغة ولا يمكن  
 انها فتها الا لفاعل لانه يلزم انما في الفاعل نفسه  
 لان الصفة عين الفاعل في جميعها مرفوعها بالفعول  
 فمفعولها لتصح الاضافة اليه لان المفعول غير الصفة  
 وجعلوا الصفة في اللفظ لغتين او مفعولها فيها الضمير  
 اذا كانت في اللفظ جارية على مفعول خبر او نعتا  
 واحالا في المعنى لانه على صفة له في نفسه سواء  
 كانت هي المفعول المذكور او حسن الوجه فاد جس  
 بسن وجهه الا بجزر زيد غليظ الساقين اي جميع فاع  
 لم ضمير في اللفظ عليه مخوريد ووجهه حسن او جرد عليه  
 لكنها لم تدل على صفة له في نفسه لم يجر استناد الضمير  
 فيها فيقع زيد ابيض الثوب فاضل يساكنه  
 وانما زاد الشارح قوله اي جعله آية للاشارة الى مخارة  
 الاعتبارين لان الضمير في الاول انما هو على التشبيه  
 بالمفعول وليس في المفعولات مفعول معين يقال له  
 التشبيه فليس فيه الحمل واسما ههنا فإذ كان التمييز  
 مفعولا معينا اعتبر فيه الحمل  
 اعان لئلا يبين كون المفعول المنسوب معرفة وبين كونه  
 تكرة باه يكون نفسه في الاول على التشبيه ولما كان  
 على التمييز  
 ولما حرك البصريون بكونه مضموبا على التشبيه في  
 الصورة الاولى مبنيها على عدم جواز التمييز معرفة حيث  
 اضطرروا للحكم بالتشبيه اراد الخارج ان يبين  
 ان البصريين مضطرون الى هذا لعدم جواز التمييز  
 معرفة عندهم ولكن الكوفيون لم يمتا جوا ولم يضطروا  
 الى الحكم بمفعول ضمير  
 فانه تصحيح الحمل

ورد منها بل حيث قال...  
الاشارة الى ان الفاعل...  
الاغراب بخلاف...

فوقه وكذلك...  
الوجه من الرفع...  
فوقه ثلثة...  
لا يخفى...

الاشارة الى ان الفاعل...  
الاشارة الى ان الفاعل...  
الاشارة الى ان الفاعل...

يقول وكذلك...  
الوجه من الرفع...  
فوقه ثلثة...  
لا يخفى...  
الاشارة الى ان الفاعل...  
الاشارة الى ان الفاعل...  
الاشارة الى ان الفاعل...

يقول وكذلك...  
الوجه من الرفع...  
فوقه ثلثة...  
لا يخفى...  
الاشارة الى ان الفاعل...  
الاشارة الى ان الفاعل...  
الاشارة الى ان الفاعل...

الاشارة الى ان الفاعل...  
الاشارة الى ان الفاعل...  
الاشارة الى ان الفاعل...

يقول وكذلك...  
الوجه من الرفع...  
فوقه ثلثة...  
لا يخفى...  
الاشارة الى ان الفاعل...  
الاشارة الى ان الفاعل...  
الاشارة الى ان الفاعل...

يقول وكذلك...  
الوجه من الرفع...  
فوقه ثلثة...  
لا يخفى...  
الاشارة الى ان الفاعل...  
الاشارة الى ان الفاعل...  
الاشارة الى ان الفاعل...

القاصح اليه المثل الذي انضف  
 في اللفظة واللفظة لا تنفيها اما في العريف فقط  
 وفي العريف اللفظة لا تنفيها او فيها ولم يوجد منها شيء من الثلاثة  
 في اللفظة واللفظة لا تنفيها اما في العريف فقط

في وجهه موجود  
 في وجهه موجود  
 في وجهه موجود

والحسن وجه غلامه لعله افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة  
 المشبهة اما حذف التنون او التنون كحسن وجه بالاضافة او بحذف  
 ضمير الموصوف فما قل الصفة وما اضيف اليه الفاعل واستتاره  
 في انصفته مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او يحذفها معا ولا  
 خفة فيه لهما حد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى  
 معمولها الجرد عن اللام (مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة  
 الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بعد الضمير واستتاره في الصفة  
 لکنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى التكرار وان كانت لفظة مفيدة  
 للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المفعول من الضافة (و اختلف في  
 صهورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى  
 ضمير الموصوف (مثل حسن وجهه) فنسبوه وجمع المصيرين يجوزوا  
 على في صهورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا فتح في التبعة وجهه  
 الاستفحاح انهم انما تركبوا الاضافة لقبصد التخفيف فيمنع الجمال ان يبلغ  
 اقصى ما يمكن منه وفتح ان ينصرف على هون التخفيفين على حذف التنون  
 ولا يترتب لاعتد به امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما  
 استكن في الصفة والذما جازها بلا فتح نظر الى حصوله من التخفيف  
 في الجملة وهو حذف التنون (والبواقي) من الالمام الثمانية عشر التي

قوله منها عين التخفيفات الثلاثة فكل تركيبها في  
 بضافة لفظية لم يوجد فيه التخفيف يمنع فهذا التركيب  
 منع  
 حيث خفف ما اضيف اليه وكان ذلك التخفيف  
 كما في الضافة اللفظية لعمدا مقفنا كاعتساب  
 لتعريف والتخفيف شرح  
 قوله لكها في الصهورة تشبه عكس المفعول اعم  
 الامة اللفظية تسمى بمرها الامة المعنوية واعتما  
 في الصورة وان اختلفا معنى وجهه العين  
 لان المفعول اضافة التكرة الى المعرفة لاكتساب التحريف  
 وحسن وجهه خلاف ذلك قد في  
 ان المفعول فان المفعول فيها اضافة التكرة الى المعرفة  
 اذ لا تقيدها فكذلك الامة اللفظية لانها فرعها فلا  
 تقلها من كل وجه الاصل بعد الحكم  
 قال بعضهم لا يجوز مثلا يلزم اضافة الشيء الى الضمير  
 معضم يجوز الضافة لان الحسن اعم من الوجه فالاض  
 من قبيل اضافة الصامر الى الخامر كقولك خاتم فضة  
 والجار مع البرود مفعول ما لم يسم فاعله لا تختلف  
 وانما تشبه ضمير المصدر في اي وقع الاختلاف في قوله  
 في حسن وجهه ظرف لا تختلف وتجمه استيناف او  
 اعترافا وعطف على جملة اثنان منها متمم او على  
 ما قلها بسبب المعنى كما قيل التقى على امتناع هذين  
 المثالين السابقين واختلف في حسن وجهه هت  
 مع زيدي زادة  
 من الصفة دون الضمير من المفعول الذي اضيف اليه  
 تلك الصفة

في اللفظة واللفظة لا تنفيها  
 في اللفظة واللفظة لا تنفيها  
 في اللفظة واللفظة لا تنفيها

واذا قدر الشارح لفظ الصهورة بين المجرى والمجرور  
 فنحن ان لفظ المثل اشارة الى ان الاختلاف ليس  
 مقصورا على شخص هذا التركيب بل ان من الصهورة التورية  
 بقوله يفظ المثل ولم يقل وفي حسن وجهه  
 فلا الورد بهفظ المثل على تخفيف مملكا هذا يكون  
 المعول وجهه  
 وان كان ذلك التخفيف هون فلا يفتى عدم العرفين الى  
 اعظمه لاستفحاح هذه الضافة  
 عطف على جملة اثنان منها متمم او على جملة اختلف  
 وقيل سببا في اعا عزان





لأن القاع على ما لا يضاف له أو يندرج  
 على التشبيه بالفعول يخرج عن حيث كانت الصفة  
 فلا يندرج في مفعولها فلا علام لها فثبت الصفة  
 مفعولها وجه أو حسنة أو جوارح  
 من أفعالها جوارحها  
 حسنة الوجه وحسنان الوجه وحسنان الوجه  
 وحسنان الوجه وحسنان الوجه  
 وحسنان الوجه وحسنان الوجه  
 وحسنان الوجه وحسنان الوجه  
 وحسنان الوجه وحسنان الوجه

الوجه وحسنان الوجه وحسنان الوجه  
 وحسنان الوجه وحسنان الوجه  
 وحسنان الوجه وحسنان الوجه  
 وحسنان الوجه وحسنان الوجه  
 وحسنان الوجه وحسنان الوجه  
 وحسنان الوجه وحسنان الوجه  
 وحسنان الوجه وحسنان الوجه  
 وحسنان الوجه وحسنان الوجه

مثل اي اسما هذين فلا يلزم ان يكون لكل واحدا  
 وحق المقتضى ان يتبع  
 احتراز عن نحو شارب زينا ومعطى دهرها فانهما متداولان  
 لا يجري فيما مع ما تعدد اليه من المفعول ما ذكرنا من الاتفاق  
 بل يجري فيما ما ينصب المفعول على الفعلية او خبره على  
 الاضافة  
 شارح الأول

مفعول الصفة به بل ينصب او يجز (فيها ميم الموصوف) ليكون  
 واجعا للمفعول الثاني  
 فاعلام لها (هو وث) انت الصفة بتأنيث الموصوف فمفعول هند حسنة  
 وجه او حسنة ونحوه (وسى) اي الصفة اذا كان الموصوف تشبها  
 والثبته على المفعول  
 مثل الزينان حسنا وجه وحسنان أو جوارح (ومجيع) اي الصفة  
 اذا كان الموصوف جمعا مثل زيدون حسنا وجه وحسنون وجوارح  
 (واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين) اي اسم الفاعل الغير  
 المتعدى والمفعول واسم المفعول الغير المتعدى ايها المفعول لا يشترك  
 من الفعل المتعدى الى مفعول واحد فاذا ابي اسم المفعول به اقيم ذلك  
 المفعول مقام الفاعل فيبقى غير متعدي الى مفعول (مثل الصفة المشبهة  
 في ذلك) كما فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر في بيان الفاعل والمفعول  
 ما لم يسم فاعله وينصبها به وايضا فان اليها تقول زيد قائم الاب  
 وقضروا الاب رفع الاب ونصبه وجه واذا كانا متعديين لا يجوز  
 ايضا قويا اليها ولانها لا يندرج الا اليها اسم المفعول فاذا قلنا مثلا  
 حناري اياه وقد معنى اياه لم يعلم ان اياه في المثال الاول مفعول اليها  
 او فاعل له لكن نصب تشبها بالمفعول في المثال الثاني مفعول كان  
 لعلني او مفعول اول ايم مقام الفاعل وقهر تشبها بالمفعول والمفعول  
 الثاني محذوف وكذلك اي مثل الصفة المشبهة للشوق يقول زيد يمشي الاب

هذا المصنف قد فصل في  
 بيان التشبيه في المفعول  
 وبين ان التشبيه في المفعول  
 لا يندرج في مفعولها  
 بل يخرج منه  
 بل يخرج منه  
 بل يخرج منه  
 بل يخرج منه  
 بل يخرج منه  
 بل يخرج منه  
 بل يخرج منه

من الامتناع والاختلاف والجموع فيج ويلزم من حسن  
 والاحسن من البعض كما مر ثمرة  
 اراد به فان المراد من الفاعل ههنا ما استدله الظرف  
 فيكون مفعول ما لم يسم فاعله فاعلاما باعتبار اقامته مقامه  
 حاسم حقه  
 ملك اي الاتيان بالفاعل والمصفا في الفاعل  
 واتيان من المفعول الاول بالمفعول الثاني في الصفة  
 الى المفعولين حاسم حقه  
 ملك واحتمل الى الصفة والمفعول محذوف  
 قد قد  
 وليست الصفة واسما الفاعل والمفعول الغير المتعديين  
 كذلك اذ لا مفعول لها فلا يصح عمل الاتيان من  
 متوسط

من الامتناع والاختلاف والجموع فيج ويلزم من حسن  
 والاحسن من البعض كما مر ثمرة  
 اراد به فان المراد من الفاعل ههنا ما استدله الظرف  
 فيكون مفعول ما لم يسم فاعله فاعلاما باعتبار اقامته مقامه  
 حاسم حقه  
 ملك اي الاتيان بالفاعل والمصفا في الفاعل  
 واتيان من المفعول الاول بالمفعول الثاني في الصفة  
 الى المفعولين حاسم حقه  
 ملك واحتمل الى الصفة والمفعول محذوف  
 قد قد  
 وليست الصفة واسما الفاعل والمفعول الغير المتعديين  
 كذلك اذ لا مفعول لها فلا يصح عمل الاتيان من  
 متوسط

من الامتناع والاختلاف والجموع فيج ويلزم من حسن  
 والاحسن من البعض كما مر ثمرة  
 اراد به فان المراد من الفاعل ههنا ما استدله الظرف  
 فيكون مفعول ما لم يسم فاعله فاعلاما باعتبار اقامته مقامه  
 حاسم حقه  
 ملك اي الاتيان بالفاعل والمصفا في الفاعل  
 واتيان من المفعول الاول بالمفعول الثاني في الصفة  
 الى المفعولين حاسم حقه  
 ملك واحتمل الى الصفة والمفعول محذوف  
 قد قد  
 وليست الصفة واسما الفاعل والمفعول الغير المتعديين  
 كذلك اذ لا مفعول لها فلا يصح عمل الاتيان من  
 متوسط

من الامتناع والاختلاف والجموع فيج ويلزم من حسن  
 والاحسن من البعض كما مر ثمرة  
 اراد به فان المراد من الفاعل ههنا ما استدله الظرف  
 فيكون مفعول ما لم يسم فاعله فاعلاما باعتبار اقامته مقامه  
 حاسم حقه  
 ملك اي الاتيان بالفاعل والمصفا في الفاعل  
 واتيان من المفعول الاول بالمفعول الثاني في الصفة  
 الى المفعولين حاسم حقه  
 ملك واحتمل الى الصفة والمفعول محذوف  
 قد قد  
 وليست الصفة واسما الفاعل والمفعول الغير المتعديين  
 كذلك اذ لا مفعول لها فلا يصح عمل الاتيان من  
 متوسط

هذا المصنف قد فصل في  
 بيان التشبيه في المفعول  
 وبين ان التشبيه في المفعول  
 لا يندرج في مفعولها  
 بل يخرج منه  
 بل يخرج منه  
 بل يخرج منه  
 بل يخرج منه  
 بل يخرج منه  
 بل يخرج منه



لأن اشتقاق التاليف من وضع الشيء في موضع آخر  
 فإن يكون اسم تفضيل من وضع الشيء في موضع آخر  
 على ما كان في الأصل وهو شرط في اشتقاق التاليف  
 من غير اشتقاق التاليف من غير اشتقاق التاليف  
 من غير اشتقاق التاليف من غير اشتقاق التاليف

فقد كان قصد غيره أي غير الثلاثي المجرى الملام لمعهده  
 أي غير الثلاثي المجرى المصهور المعلوم في التاليف  
 فلا يجب فلا يرد أن مرجع التاليف ليس مجرد الثلاثي  
 المجرى بل يخص منه عصا  
 والجملة صفة أخرى لثلاثي حدة  
 وإذا قصد في هذه الأمور التفضيل فوجهل باسمه  
 ونحوه قال الله تعالى والذين آمنوا أشد حبا لله قال  
 الحق التفاضل أحب لله لأن أحب شائع في الفعل  
 وإذا قصد التفضيل ففعل فيما يجر له أصل فوجهل  
 أيضا كذلك أعرفت هنا فقول كانا لا ولي أن يجر قوله  
 فإن قصد غيره فوجهل إليه باسمه ونحوه عن هذا الحكم  
 أيضا يتعلق به أيضا شرح

أن يكون تمام حروف ثلاثي مجرد أو بعض حروف رباعي مجرد كالمجرى  
 أو كالمجرى المجرى  
 أصول أو تكون من حروف المزيد فيه إما من أصوله أو من زوائده أو  
 متمزيا منها فلا يخفى ما هو المشتق منه فلا يخفى المعنى (الاشتقاق) <sup>المعنى</sup>  
 أي من ثلاثي مجرد ليس بلون (ولا يخفى ظاهرها) (الاشتقاق)  
 (أفضل غيره) أي غير اسم التفضيل كالمجرى أو مجرد أو مشتق من  
 الأصل كالمعنى والظن في صفة أفضل كالمعنى فزيد المعنى  
 أيضا منها لا يشترط المراد ذو حجرة وعجوز وأرد الحجرة والصور وهذا  
 التعليل بما يجره فإن ثبت أن أفضل الصفة مقدما بأنه على أفضل التفضيل  
 وهو كذلك لأن ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم على ما يدل  
 على زيادته على الإعراف في الصفة والأولى موافقة الوجود المطبق (مثل زيد  
 وهو زيادة المجرى في الأصل) <sup>لقد تم الطبع على الوجود فالاشتقاق</sup>  
 أفضل الناس) فإن الأفضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا يجب  
 وهو الفضل (فإن قصد غيره) أي غير الثلاثي المجرى أن يرد أن يدل  
 على أن لأحد زيادة فيه على غيره (توضيح إليه) أي على غير الثلاثي المجرى  
 (بأنه ونحوه مثل هو أشد منه استخراجا) مثال الثلاثي المزيدية (وبين  
 مثال لثلاثي (وعج) مثال لعب وبحث قدنا العيب بالظاهر لا يرد  
 ضوا جمل والبد ولكن يرد أنه صح على هذا التقدير اشتقاق أحب على معنى  
 التفضيل فأنه لا فرق بين الجمل والبلادة والمحج وكلمة حكمو أيضا وفيه  
 في ضوا أحب من بني هبشة والحبوب المراد بالحب ما يبدو من الثلافة

بأن بين هذا لوزن للصفة أولا  
 أي مما يمكن بناء اسم التفضيل من فعل ثلاثي مناسب  
 المقصود ويؤيد بمصدره منصوبا على التمييز مثل  
 استخرجها أو أخرجه أو أخرجا وهذا مثال  
 غير الثلاثي المجرى موضح وهذا  
 كافي التجب كالمصدر ينتصب في باب التجب بعد  
 أشد منصوبا وهذا ينتصب بتمييزا شرح القيد  
 أي غير وزن أفضل  
 ولما قيدنا شرح قوله ولا يجب بقوله ظاهرها إرادان  
 يبين وجه الاحتياج إلى التقييد فقال وحيث آه  
 أي هو أحد منه بيانها  
 أي انتفض عن كلام المصنف  
 وتقرير التفتن أن قوله يشترط في البناء أن لا يكون عيبا  
 باطل لا جاد على نحو جمل وأبد وحكم الدعوى مختلفة  
 فانها جازان فيلزم وجود المشروط بلا شرط لتمام  
 منه جزم المراد بالاشتقاق من قول لا يجب جار محلا مثاله  
 فان مراد بالاشتقاق هو العيب الظاهر والصور والمعنى  
 والشح وأما مثلا الجمل والبلادة فهو عيب باطن فيجوز  
 البناء منه جده الله أي

لأن اشتقاق التاليف من وضع الشيء في موضع آخر  
 فإن يكون اسم تفضيل من وضع الشيء في موضع آخر  
 على ما كان في الأصل وهو شرط في اشتقاق التاليف  
 من غير اشتقاق التاليف من غير اشتقاق التاليف  
 من غير اشتقاق التاليف من غير اشتقاق التاليف

استان اللفظة الاستثناية قد يعني في بعض مواضع اشتقاق  
 الاحتمال كقولهم اشتقاق الاحتمال فيجوز أن يلام حكموا  
 كالمعنى  
 فله والمعنى فإن معناه قد العقل فهو من الجور الجماع  
 عروا أحب من جبر  
 في ذلك الأصل  
 أي يظهر  
 جده الله أي  
 استبان اللفظة الاستثناية قد يعني في بعض مواضع اشتقاق  
 الاحتمال كقولهم اشتقاق الاحتمال فيجوز أن يلام حكموا

درداء و قال سر قفا حتى  
 فصلها و قال سر قفا حتى  
 خبر لكونه وليا بالذكري ايثان من صا جبري  
 والقائه اما انما كما هو من هذا الانضواء و على تقديرها ما لا يكره  
 الشارح رحمه الله بان لقب الذكور في حواش الهندية نحو  
 هذا الجواب لا اشيع كما هو  
 من حق منة قد ذكره الشارح ابن هبنة  
 في قوله منة منة من حق منة  
 و قوله منة منة من حق منة  
 و قوله منة منة من حق منة

والتفكير خير لعمري وان يكون الثاني يعني يقتضي ان يكون  
 هذا الاشتقاق من يكون فيه لفظا للظاهر وان يسلط  
 القاهرة مستثنى عن سبيل الشذوذ لاعتبار قياس  
 لكونهما عينا ظاهر لثبوت  
 قوله ولا يتولاه ولم يقل به احد لما في غاية التصديق  
 الا ان الشارح قال ان ذلك مما لفت في شناعة ذلك القول  
 على هذا الجواب فاسد لانه لم يجر ذلك عاقل بل يجر  
 مثله ايها العبي في عدم العقل ولا يتول ايضا بان لفظ  
 والبلادة نوعان احدهما انها في الباطن فيكون  
 الاشتقاق قياسا والاخرى انها في الظاهر كما في  
 الظاهرة في هبنة فيكون اشتقاقه شاذا كمثل  
 قوله و الشارح لم يرضي عداه حتى من قبل الابد فيزم بجر  
 بسببه وفيه على سبيل الاتصاف المستقيم وهو لنا فاق  
 في التصديق والاتصاف بمعنى انها لا تتفقان ولا يجتمعان  
 بل يكون احدهما فقط وبوجه الدين  
 واما تفسير الضمير ويرد بقوله اي قياسا للواقع ولم يقل  
 اي قياس اسم التفضيل وفسر كونه اسم التفضيل بل هو  
 قياس وقوع لفظ افضل اسم التفضيل يعني اذا وقع لفظ  
 افضل اسم تفضيل بقياس وقوعه ان يكون مشتقا للفاعل  
 اي اذا اعلى زيادة قيام الفعل بفاعله على غيره  
 اذا التفضيل له ان تاثير في الفعل بالزيادة في المضرب  
 والتقصان في المضرب عليه وهو فيه الفا والالتباس  
 بتعدد الفا لانها لا تسترك فانها مقصورة على السماع  
 فلا تنبسط فيها قبل سياتكون  
 واما وسط الخارج قوله عن هذا القياس بين العاطف  
 والمطوف لانه تركه تفسير هذه الكلمات الثلثة  
 وفسر الاولين بتركه

والمطاهري كما حكى عن ابن هبنة من يخلق حررات وعظام ويحول  
 على عنقه وهو ذو لحية طويلة فيسيل عن ذلها فتمال لآخرها بها نفسيا ولا يعمل  
 وتلك ذات ليلة اخوه بعبادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا  
 ففيدة شامة من حق ابن هبنة فانه يقتضي حرارا اشتقاقا حتى من حق  
 لمن لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاقا بحمل والتكليف يكون  
 آثار حملها وبلادة تارة على سبيل الشذوذ ولا يقبله ذلك خالف  
 والشارح الرضي عداه حتى من قبل الابد فيزم بجر  
 والعيوب الظاهرة فان الباطنة تبني منها افضل التفضيل نحو فلان اكمل  
 من فلان وحقوقي (وقياسه) اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقا  
 والفرق المستتر غير التام وقياسا من التفضيل كما في التفضيل الفاعل  
 للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكان الالف  
 فاقصير واعلى الجبرف (وقدم جاد للمفعول) على خلاف القياس في مواضع  
 قليلة (نحو عذر) ابن هوشيد معدونية (والكوف) ابن هوشيد معدونية  
 (و) على هذا القياس (اشغل واشهر واحرف) ويشتمل الى اسم التفضيل  
 (على احد لثة او نحو) وهي اشتقاقه بالانضافة او من اللام على سبيل  
 الافصال الحمقى فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره  
 فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة  
 ظاهرا واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشا باللام الى حين  
 معه

والمطاهري كما حكى عن ابن هبنة من يخلق حررات وعظام ويحول  
 على عنقه وهو ذو لحية طويلة فيسيل عن ذلها فتمال لآخرها بها نفسيا ولا يعمل  
 وتلك ذات ليلة اخوه بعبادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا  
 ففيدة شامة من حق ابن هبنة فانه يقتضي حرارا اشتقاقا حتى من حق  
 لمن لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاقا بحمل والتكليف يكون  
 آثار حملها وبلادة تارة على سبيل الشذوذ ولا يقبله ذلك خالف  
 والشارح الرضي عداه حتى من قبل الابد فيزم بجر  
 والعيوب الظاهرة فان الباطنة تبني منها افضل التفضيل نحو فلان اكمل  
 من فلان وحقوقي (وقياسه) اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقا  
 والفرق المستتر غير التام وقياسا من التفضيل كما في التفضيل الفاعل  
 للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكان الالف  
 فاقصير واعلى الجبرف (وقدم جاد للمفعول) على خلاف القياس في مواضع  
 قليلة (نحو عذر) ابن هوشيد معدونية (والكوف) ابن هوشيد معدونية  
 (و) على هذا القياس (اشغل واشهر واحرف) ويشتمل الى اسم التفضيل  
 (على احد لثة او نحو) وهي اشتقاقه بالانضافة او من اللام على سبيل  
 الافصال الحمقى فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره  
 فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة  
 ظاهرا واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشا باللام الى حين  
 معه

والمطاهري كما حكى عن ابن هبنة من يخلق حررات وعظام ويحول  
 على عنقه وهو ذو لحية طويلة فيسيل عن ذلها فتمال لآخرها بها نفسيا ولا يعمل  
 وتلك ذات ليلة اخوه بعبادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا  
 ففيدة شامة من حق ابن هبنة فانه يقتضي حرارا اشتقاقا حتى من حق  
 لمن لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاقا بحمل والتكليف يكون  
 آثار حملها وبلادة تارة على سبيل الشذوذ ولا يقبله ذلك خالف  
 والشارح الرضي عداه حتى من قبل الابد فيزم بجر  
 والعيوب الظاهرة فان الباطنة تبني منها افضل التفضيل نحو فلان اكمل  
 من فلان وحقوقي (وقياسه) اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقا  
 والفرق المستتر غير التام وقياسا من التفضيل كما في التفضيل الفاعل  
 للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكان الالف  
 فاقصير واعلى الجبرف (وقدم جاد للمفعول) على خلاف القياس في مواضع  
 قليلة (نحو عذر) ابن هوشيد معدونية (والكوف) ابن هوشيد معدونية  
 (و) على هذا القياس (اشغل واشهر واحرف) ويشتمل الى اسم التفضيل  
 (على احد لثة او نحو) وهي اشتقاقه بالانضافة او من اللام على سبيل  
 الافصال الحمقى فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره  
 فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة  
 ظاهرا واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشا باللام الى حين  
 معه

وكذا احب اعمالهم جميعا  
 واخلوفا اي اكثر شيئا وفي ذلك  
 ما سمع من العرب فان عجمي  
 لتفضيل المفعول سماعي  
 فلا بد ان يكون معدولا نحو امر او اسمها نحو الدنيا او نحوها  
 عن معنى التفضيل نحو امر بمعنى غير  
 فلا يتصور عن احد ما ليدل على المقصود فلهذا جعلت الفاعل  
 المقصود من افعالها الدنيا وامل فيجوز ان يكونها  
 الفاعل المقصود من افعالها الدنيا وامل فيجوز ان يكونها  
 الفاعل المقصود من افعالها الدنيا وامل فيجوز ان يكونها  
 الفاعل المقصود من افعالها الدنيا وامل فيجوز ان يكونها  
 الفاعل المقصود من افعالها الدنيا وامل فيجوز ان يكونها

فقدت ما ساقا قافية من قوله على حدثت فيجوز  
 ويجه واشارة في حكم كبر العامل واورد الفاء في بيان  
 على كونه قريبا على ما تقدمت في قوله فاعلم الاجال وورد  
 البدل وهو اعادة العلم التفضيل بعد العلم الاجال وورد  
 الع وجوب ليرتب عليه قوله فلا يجوز  
 الكلام ان مراد من قوله فلا يجوز  
 وينتج من ذلك المنع ببيان عدم جواز الجمع بين  
 الاثنان منها فاعلم لقوله لا يجوز بعض الانصباب  
 بين الثلاثه  
 المقام مقام التاكيد  
 ولا اقرب منه على العن نقض بوقوع استعمالها معا في قوله  
 لا يجوز اجتماعها  
 عمام الدين  
 عواما قوله  
 سنة شخصه

بتعين للتفضيل عليه مذكور بقوله لفظا او حكا كما اذا اطلعت شخص افضل  
 من زيد قلت عمرو افضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد  
 فعل هذا لا يكون اللام في فعل التفضيل الا للبعد في استعمال  
 (اما مصفا) نحو زيد افضل الناس (او بمن) نحو زيد افضل من  
 عمرو (او مصفا باللام) نحو زيد افضل (فلا يجوز) الجمع بين  
 الاثنان منها (نحو زيد افضل من عمرو) ولا يكون ذكر اللام او من  
 لغوا واما قوله : ولست الاكثر منهم حتى واما العزة للكثر في فعل من  
 فيه لست بضميمة بل التفضيل اي كان من قبل البيت  
 يجوز حلوه في الكل ايضا فهو ايت الغرض (نحو زيد افضل لان حكم)  
 للتفضيل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان الحمد وهو الصاف  
 باعتبار انه مستعمل بالاضافة اي اكبر كل شيء وانه من مع حموره اي اكبر  
 من كل شيء (فاد اضيف) اي اسم التفضيل (فه معيان احدهما وهو  
 الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة به  
 (علم من اضيف اليه) اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تعلقه  
 في ضمن بعضه ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال  
 اكثر لان وضع فعل التفضيل الشيء على غيره فالاول ذكر المقصود  
 (فبسترون) في استعماله بهذا المعنى (ان يكون) موصوفه بقية (منهم)  
 من قوله على حدثت فيجوز  
 ويجه واشارة في حكم كبر العامل واورد الفاء في بيان  
 على كونه قريبا على ما تقدمت في قوله فاعلم الاجال وورد  
 البدل وهو اعادة العلم التفضيل بعد العلم الاجال وورد  
 الع وجوب ليرتب عليه قوله فلا يجوز  
 الكلام ان مراد من قوله فلا يجوز  
 وينتج من ذلك المنع ببيان عدم جواز الجمع بين  
 الاثنان منها فاعلم لقوله لا يجوز بعض الانصباب  
 بين الثلاثه  
 المقام مقام التاكيد  
 ولا اقرب منه على العن نقض بوقوع استعمالها معا في قوله  
 لا يجوز اجتماعها  
 عمام الدين  
 عواما قوله  
 سنة شخصه

قوله واما قوله آء وقيل اللام زائدة والاقران يقال  
 اللام التفضيلية العهد فلا مخ لاجتماع لام التفضيل  
 مع من ومع ذلك قليل من اجازة صيغة اجتماع سا  
 لا يجوز اجتماعها  
 عمام الدين  
 الخطاب لعددة من بين هؤلاء باكثر منهم عدنا بل  
 اقل منهم وانما العزة والقلبة للكثر لا للقليل  
 البت للادنى المراد من محصو العدد والكثر الغالب  
 اي لست بالاكبر منهم عددا وانما العزة للغالب  
 وقيل المراد من المعنى لذهب وتصب حصى عليه  
 او هي تفضيلية متعلقة بمحذوف اي لست بالاكبر  
 منهم والمحذوف بدل فلا يرد  
 والمحصول فعل الاعشى عامرا على ما مر تكررة اتباع  
 عامر من اتباع عطفه  
 شئ من قوله اي يستعمل احد هذه الثلاث في جميع الالفة  
 الا حرف ان يعلم التفضيل عليه فيقد وبناء على القرينة نحو  
 الله اكبر من كل كبير ويخرج من معنى التفضيل فيستغنى عنه  
 نحو آخر  
 اكثر من يكون المحذف اذا كان افضل لتفضيل شيئا محذوف  
 اذا اكثر منه مالا واخر نفسا اي منه وهو كثير فالقران  
 ولم يوضع منها التثنية كونها افضل غير منصرف ويجوز ان  
 يقال ههنا بالبناء على العن كما في قبل لانه محققا لغايات  
 وشبهها  
 من قوله واحدما وهو الاكثر ان يقصد به استشكل حال التفضيل  
 على المعنى الذي هو المقصود واجب وجوه احدهما جعل  
 احدهما محذوف والمنصاف يقصد احدهما وانما جعلها واقفة  
 محذوف الجار اي احدهما حاصل بان قصدنا لفظا جعله  
 محذوف المنصاف اي ذل يقصدوا الشارح اشار الى قصد  
 بقوله اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة به وكان جعل  
 ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة حسب المال وجعله  
 بمعنى المقبول وجعل الاضافة باينة ولا يخفى انه  
 تكلف وتقسف  
 قائله

قوله واحدما وهو الاكثر ان يقصد به استشكل حال التفضيل  
 على المعنى الذي هو المقصود واجب وجوه احدهما جعل  
 احدهما محذوف والمنصاف يقصد احدهما وانما جعلها واقفة  
 محذوف الجار اي احدهما حاصل بان قصدنا لفظا جعله  
 محذوف المنصاف اي ذل يقصدوا الشارح اشار الى قصد  
 بقوله اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة به وكان جعل  
 ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة حسب المال وجعله  
 بمعنى المقبول وجعل الاضافة باينة ولا يخفى انه  
 تكلف وتقسف  
 قائله

قوله واحدما وهو الاكثر ان يقصد به استشكل حال التفضيل  
 على المعنى الذي هو المقصود واجب وجوه احدهما جعل  
 احدهما محذوف والمنصاف يقصد احدهما وانما جعلها واقفة  
 محذوف الجار اي احدهما حاصل بان قصدنا لفظا جعله  
 محذوف المنصاف اي ذل يقصدوا الشارح اشار الى قصد  
 بقوله اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة به وكان جعل  
 ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة حسب المال وجعله  
 بمعنى المقبول وجعل الاضافة باينة ولا يخفى انه  
 تكلف وتقسف  
 قائله

قوله واحدما وهو الاكثر ان يقصد به استشكل حال التفضيل  
 على المعنى الذي هو المقصود واجب وجوه احدهما جعل  
 احدهما محذوف والمنصاف يقصد احدهما وانما جعلها واقفة  
 محذوف الجار اي احدهما حاصل بان قصدنا لفظا جعله  
 محذوف المنصاف اي ذل يقصدوا الشارح اشار الى قصد  
 بقوله اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة به وكان جعل  
 ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة حسب المال وجعله  
 بمعنى المقبول وجعل الاضافة باينة ولا يخفى انه  
 تكلف وتقسف  
 قائله

والاضافة لانه لا يكون الا بغيره  
وهو الصفة التي لا تتجزأ  
من الاصل ولا ينفك عنه  
فالصفتان معا في اللفظ  
والمراد باللفظ هو اللفظ  
الذي لا يتجزأ من الاصل  
ولا ينفك عنه

في هذا шар الشارح  
يعني يشرح المعنى  
فان المعنى هو الذي لا يتجزأ  
من اللفظ ولا ينفك عنه  
والمراد باللفظ هو اللفظ  
الذي لا يتجزأ من الاصل  
ولا ينفك عنه

**أما معنى الثالث** حاصله ان قصد تعظيمه على كل ما هو  
مطلقا لا على المتناف اية وحده او مقصدنا ان قصدنا  
كنا والا فان قصدك كنا وهذا نصيب الحال بين المتنا  
والخبر كما مر في قوله احدهما ان يقصد به  
وهنا نصيب الحال بين المتنا والخبر كما مر في قوله احدهما  
ان يقصد به آه تأملت ولا تنم في الليل كتحريم  
قوله غير مقيدة آه فحوا لا يطلق العود ولا رفع الضيقة  
يكون معناه الزيادة في الجملة اجمع قطع النظر عن المتنا  
اذ الزيادة على الغير ما حوت في مفهومه فلا بد من  
اعتبار الغير بمضمومه او موصوفه كما سطر  
ولا يشترط ان يكون من جملة المتنا فاليه بل يجوز كالاتي  
نصحه عليه السلام افضله قريش اى افضل الناس من بين  
قريش ولم يقصد  
قوله وقصمه عطف قسبه لتوضيح به وليس المراد  
بالنوع ما هو المصطلح اعني ما يتبع المعرفة كما في  
قولهم الصفة قد تكون موصوفة وقد يكون مخصوصة  
بل معناه اللغوي اعني بلغ الابهام سلكت  
لانه يلزم منه ان يكون داخلا وخارجا كما في المعنى  
**الاول**  
**الثاني**  
اي ضرب قوله ما خيف اليه تكون الاضافة في ضم  
يضاف بقصد المتناف والمتنا فاليه تكونها من اسماء  
النسبة واثا الى حال المصنف لعلو صيتهما انما سئل  
فلا معنى لثاني يضاف الى ما بعده كتحريم  
بالتعريف عطف على مقيدته اى المعنى لثاني حاصل بان قصد  
كنا ويضاف للتوضيح بالرفح على الابداء وح يضاف  
للتوضيح كما في قوله لا تفضل اليه وعدل عن لفظ التضمين  
الذي ذكر صاحبنا الفاضل لانه ذكر لفظ التضمين  
بالاضافة الى المتكورات يوم التزام اجافته الى التكرار  
وليس كذلك بدليل يوسف احسن اخوته والتا قصر  
والاخر اعد لا بجزمه

داخلافهم بمصغره اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة  
منه فيشرطه وهو الجواز انما في لفظنا من اللفظ من اللفظ  
لان المقصود في استعماله هذا المعنى ففضل موصوفه على مشاركيه وهذا  
ان المقصود التفضل بغيره من اللفظ من اللفظ من اللفظ  
**المعنى العام** (مثل زيد افضل الناس) اى افضل من شاركيه في هذا  
وقوله انما في لفظنا من اللفظ من اللفظ من اللفظ  
**النوع** (فلا يجوز) بهذا المعنى قولك (يوسف احسن اخوتي من غيره)  
فقولنا انما في لفظنا من اللفظ من اللفظ من اللفظ  
اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد به زيادة مطلقة اى  
ان المعنى الثاني من اللفظ من اللفظ من اللفظ  
فان في معنى زيادة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المتناف اليه  
استثنا في قولك فلان يقصد  
وهو (ويضاف) اسم التفضيل لاما اضافته اليه (للتوضيح) اى التوضيح  
لاخره كما في قولك فلان اولادك افضل من اولاد فلان  
**اسم التفضيل** وتخصيصه كما يضاف لصفات اخرى كقولك  
اي افضل من غيره من اللفظ من اللفظ من اللفظ  
وحيث النقوم هما لا يفضل فيه ولا يشترط كون بعض المتناف اليه  
وأيضا في معنى فان في التوضيح بيان سائر الصفات فخر على ويضاف موصوف  
**(محموز)** بهذا المعنى ان تفضيله الجماعة هو داخل فيهم نحو قولك  
انما يكون كقولك فلان اولادك افضل من اولاد فلان  
نبينا عليهما السلام افضل قريشاى افضل الناس من بين قريش وان تفضيله  
اي الموصوف اشار الى ذلك في العطف عليه  
**الجماعة من جنسه** ليش داخل فيهم كقولك (يوسف احسن اخوته)  
اي الموصوف اشار الى ذلك في العطف عليه  
اي الموصوف اشار الى ذلك في العطف عليه  
فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تفضيله الى غيره جماعة  
فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تفضيله الى غيره جماعة  
مخوف لان اعلم بعداى اى اعلم على سواء وهو محقق بعداى لانها  
بانه ولد فيها والموصوف  
مشاؤه اومكته (ويجوز في) النوع (الاول) من نوع اسم التفضيل  
اي النوع الاول شرح الرزق الاخر من الفرضين معناه ان الاول من اولاد يوسف  
المصنف وهو الذي يقصد به الزيادة على غيره مضاف اليه (الافراد) اى  
اي اولاد يوسف من اولاد يوسف من اولاد يوسف من اولاد يوسف  
افراد اسم التفضيل وان كان موصوفة مشاؤه ويجوزها وكذا التذكري

والا يمكن ان يكون اللفظ جزءا  
من اللفظ كما في قوله يوسف  
احسن اخوتي من غيره  
فان اللفظ هو اللفظ الذي لا يتجزأ  
من اللفظ ولا ينفك عنه  
والمراد باللفظ هو اللفظ الذي لا يتجزأ  
من اللفظ ولا ينفك عنه

قوله يوسف احسن اخوتي من غيره  
فان اللفظ هو اللفظ الذي لا يتجزأ  
من اللفظ ولا ينفك عنه  
والمراد باللفظ هو اللفظ الذي لا يتجزأ  
من اللفظ ولا ينفك عنه

قوله يوسف احسن اخوتي من غيره  
فان اللفظ هو اللفظ الذي لا يتجزأ  
من اللفظ ولا ينفك عنه  
والمراد باللفظ هو اللفظ الذي لا يتجزأ  
من اللفظ ولا ينفك عنه

وأن كان موصوفه مؤنثا نحو زيدان والزبدان أو زيدون أو هندان أو  
 أمم التقبيل كراثة الأفراد أو التقبيل وأمثلة التثنية  
 الهندان أو الهندات أفضل الناس وهذا لا يشابه فعل من الذي  
 والتثنية يكون مفردا مذكرا وان كان ضميرا ككل  
 ليس فيه إلا الأفراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكرا مفعولا وبالطبع  
 أي مطابقة اسم التقبيل أفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا أو تأنيثا لمن  
 هو) أي اسم التقبيل صفة (له) نحو الزيدان أفضل الناس من الزيدان  
 أفضلهم وهذا فنون النساء والهندان فضلا من والهندات فضلا من  
 المشابهة  
 المشابهة مائة ألف واللام في كونها معرفة (وأما) النوع (الثاني)  
 والظرف حال  
 من نوعي اسم التقبيل المضاف وهو الذي يقصده به زيادة مطلقة (أو)  
 القسم (المعرف باللام) منه (فلا بد) فيها (من المطابقة) أي مطابقة  
 اسم التقبيل لموصوفه أفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا للزور  
 مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو مترادف بمن  
 التقبيلية لفظا ومعنى وهذا كالمفضل عليه بعد ما (أو) اسم التقبيل (الذي)  
 استعماله من مفعول مذكور لا يجر إلا غير المفعول المذكور كراهتهم نحو قوادا للتثنية  
 والجمع والثاني المضافة بالأخرى هو في حكم الوسط باعتبار ما ذكرناه  
 من التقبيلية كونها الفاعلة بينه وبين ما يجرها فكأنها تمام الكلمة  
 (ولا يعمل) اسم التقبيل (في) اسم (مظهر) الرفع بالفاعلة ضميرية  
 الاستثناء وإنما حين الظهور لا يعمل المظهر بل شرط لأن العمل في المظهر ضمير  
 المفضل الذي هو فاعله وهو

قوله منه أشار الشارح إلى أن حكم اسم التقبيل الذي يقصده به زيادة مطلقة وحكم المرفوع باللام الذي يقصده به زيادة مطلقة واحد  
 الفاعل جزائية وهو خبر مبتدأ بين والضمير محذوف  
 لعله المشابهة لما أتى به فاعل من تقول زيد الأفضل والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون  
 أو الأفاضل وهذا لفظي والفتيان والفتيات الغضليات  
 لثابتة اسم التقبيل فاعل التثنية في الوزن وفاعله لم بين الأمايين منه التثنية فلهذا يغير الذي يجرها كقولنا  
 في مثل التثنية موصوف  
 قوله تمام الكلمة أي متممها ولذا فصل بينهما بالألف  
 أفضل وذلك أيضا قليل وقد فصل بينهما بـ و فعلها نحوها حسن لو انضمت من الشمس  
 بعد مشابهت عن اسم الفاعل من حيث كان في أصله لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولأنه ليس لاسم التقبيل  
 فعل محض في الزيادة لعل عليه محبوس  
 قد تقدم في أول بحث المبدأ والمخبر عماه في الظاهر  
 في قول الشارح خبر يجر عن عند الناس محمودة  
 قوله الرفع بالفاعل يعني أن الحكم يجر عمله في الظاهر  
 مطلقا لا يجمع لأنه يعمل في الظرف والحال والتثنية يزود  
 المفعول به بواسطة حرف الجر نحو زيد ضرب عمرو فلا بد  
 من التثنية ليصلح قرينة على التقيد بالفاعل والمفعول  
 بلا واسطة فقيدها بالفاعل فادفع ما قبله التثنية  
 جله عن الإطلاق والاستثناء من مطلق العمل يكون  
 مستحقا في مثل الرفع بالفاعل والمفعول لا يعمل في الظاهر

قوله منه أشار الشارح إلى أن حكم اسم التقبيل الذي يقصده به زيادة مطلقة وحكم المرفوع باللام الذي يقصده به زيادة مطلقة واحد  
 الفاعل جزائية وهو خبر مبتدأ بين والضمير محذوف  
 لعله المشابهة لما أتى به فاعل من تقول زيد الأفضل والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون  
 أو الأفاضل وهذا لفظي والفتيان والفتيات الغضليات  
 لثابتة اسم التقبيل فاعل التثنية في الوزن وفاعله لم بين الأمايين منه التثنية فلهذا يغير الذي يجرها كقولنا  
 في مثل التثنية موصوف  
 قوله تمام الكلمة أي متممها ولذا فصل بينهما بالألف  
 أفضل وذلك أيضا قليل وقد فصل بينهما بـ و فعلها نحوها حسن لو انضمت من الشمس  
 بعد مشابهت عن اسم الفاعل من حيث كان في أصله لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولأنه ليس لاسم التقبيل  
 فعل محض في الزيادة لعل عليه محبوس  
 قد تقدم في أول بحث المبدأ والمخبر عماه في الظاهر  
 في قول الشارح خبر يجر عن عند الناس محمودة  
 قوله الرفع بالفاعل يعني أن الحكم يجر عمله في الظاهر  
 مطلقا لا يجمع لأنه يعمل في الظرف والحال والتثنية يزود  
 المفعول به بواسطة حرف الجر نحو زيد ضرب عمرو فلا بد  
 من التثنية ليصلح قرينة على التقيد بالفاعل والمفعول  
 بلا واسطة فقيدها بالفاعل فادفع ما قبله التثنية  
 جله عن الإطلاق والاستثناء من مطلق العمل يكون  
 مستحقا في مثل الرفع بالفاعل والمفعول لا يعمل في الظاهر

قوله منه أشار الشارح إلى أن حكم اسم التقبيل الذي يقصده به زيادة مطلقة وحكم المرفوع باللام الذي يقصده به زيادة مطلقة واحد  
 الفاعل جزائية وهو خبر مبتدأ بين والضمير محذوف  
 لعله المشابهة لما أتى به فاعل من تقول زيد الأفضل والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون  
 أو الأفاضل وهذا لفظي والفتيان والفتيات الغضليات  
 لثابتة اسم التقبيل فاعل التثنية في الوزن وفاعله لم بين الأمايين منه التثنية فلهذا يغير الذي يجرها كقولنا  
 في مثل التثنية موصوف  
 قوله تمام الكلمة أي متممها ولذا فصل بينهما بالألف  
 أفضل وذلك أيضا قليل وقد فصل بينهما بـ و فعلها نحوها حسن لو انضمت من الشمس  
 بعد مشابهت عن اسم الفاعل من حيث كان في أصله لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولأنه ليس لاسم التقبيل  
 فعل محض في الزيادة لعل عليه محبوس  
 قد تقدم في أول بحث المبدأ والمخبر عماه في الظاهر  
 في قول الشارح خبر يجر عن عند الناس محمودة  
 قوله الرفع بالفاعل يعني أن الحكم يجر عمله في الظاهر  
 مطلقا لا يجمع لأنه يعمل في الظرف والحال والتثنية يزود  
 المفعول به بواسطة حرف الجر نحو زيد ضرب عمرو فلا بد  
 من التثنية ليصلح قرينة على التقيد بالفاعل والمفعول  
 بلا واسطة فقيدها بالفاعل فادفع ما قبله التثنية  
 جله عن الإطلاق والاستثناء من مطلق العمل يكون  
 مستحقا في مثل الرفع بالفاعل والمفعول لا يعمل في الظاهر

قوله منه أشار الشارح إلى أن حكم اسم التقبيل الذي يقصده به زيادة مطلقة وحكم المرفوع باللام الذي يقصده به زيادة مطلقة واحد  
 الفاعل جزائية وهو خبر مبتدأ بين والضمير محذوف  
 لعله المشابهة لما أتى به فاعل من تقول زيد الأفضل والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون  
 أو الأفاضل وهذا لفظي والفتيان والفتيات الغضليات  
 لثابتة اسم التقبيل فاعل التثنية في الوزن وفاعله لم بين الأمايين منه التثنية فلهذا يغير الذي يجرها كقولنا  
 في مثل التثنية موصوف  
 قوله تمام الكلمة أي متممها ولذا فصل بينهما بالألف  
 أفضل وذلك أيضا قليل وقد فصل بينهما بـ و فعلها نحوها حسن لو انضمت من الشمس  
 بعد مشابهت عن اسم الفاعل من حيث كان في أصله لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولأنه ليس لاسم التقبيل  
 فعل محض في الزيادة لعل عليه محبوس  
 قد تقدم في أول بحث المبدأ والمخبر عماه في الظاهر  
 في قول الشارح خبر يجر عن عند الناس محمودة  
 قوله الرفع بالفاعل يعني أن الحكم يجر عمله في الظاهر  
 مطلقا لا يجمع لأنه يعمل في الظرف والحال والتثنية يزود  
 المفعول به بواسطة حرف الجر نحو زيد ضرب عمرو فلا بد  
 من التثنية ليصلح قرينة على التقيد بالفاعل والمفعول  
 بلا واسطة فقيدها بالفاعل فادفع ما قبله التثنية  
 جله عن الإطلاق والاستثناء من مطلق العمل يكون  
 مستحقا في مثل الرفع بالفاعل والمفعول لا يعمل في الظاهر

قوله منه أشار الشارح إلى أن حكم اسم التقبيل الذي يقصده به زيادة مطلقة وحكم المرفوع باللام الذي يقصده به زيادة مطلقة واحد  
 الفاعل جزائية وهو خبر مبتدأ بين والضمير محذوف  
 لعله المشابهة لما أتى به فاعل من تقول زيد الأفضل والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون  
 أو الأفاضل وهذا لفظي والفتيان والفتيات الغضليات  
 لثابتة اسم التقبيل فاعل التثنية في الوزن وفاعله لم بين الأمايين منه التثنية فلهذا يغير الذي يجرها كقولنا  
 في مثل التثنية موصوف  
 قوله تمام الكلمة أي متممها ولذا فصل بينهما بالألف  
 أفضل وذلك أيضا قليل وقد فصل بينهما بـ و فعلها نحوها حسن لو انضمت من الشمس  
 بعد مشابهت عن اسم الفاعل من حيث كان في أصله لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولأنه ليس لاسم التقبيل  
 فعل محض في الزيادة لعل عليه محبوس  
 قد تقدم في أول بحث المبدأ والمخبر عماه في الظاهر  
 في قول الشارح خبر يجر عن عند الناس محمودة  
 قوله الرفع بالفاعل يعني أن الحكم يجر عمله في الظاهر  
 مطلقا لا يجمع لأنه يعمل في الظرف والحال والتثنية يزود  
 المفعول به بواسطة حرف الجر نحو زيد ضرب عمرو فلا بد  
 من التثنية ليصلح قرينة على التقيد بالفاعل والمفعول  
 بلا واسطة فقيدها بالفاعل فادفع ما قبله التثنية  
 جله عن الإطلاق والاستثناء من مطلق العمل يكون  
 مستحقا في مثل الرفع بالفاعل والمفعول لا يعمل في الظاهر

هذا لفظي والفتيان والفتيات الغضليات

قوله منه أشار الشارح إلى أن حكم اسم التقبيل الذي يقصده به زيادة مطلقة وحكم المرفوع باللام الذي يقصده به زيادة مطلقة واحد

قوله الرفع بالفاعل يعني أن الحكم يجر عمله في الظاهر

قوله منه أشار الشارح إلى أن حكم اسم التقبيل الذي يقصده به زيادة مطلقة وحكم المرفوع باللام الذي يقصده به زيادة مطلقة واحد

*واضاف ان الفاعل المفعول به ولم يذكر  
في المفعول به وقد عرفت في باب ما اذا حرف منه زيد  
فقال ما حارب من قبل زيد واذا حرف منه زيد  
ونظرة قوله واقتضاه الفاعل حرف من قولك ما حارب  
وقال ما حارب من قبل زيد واذا حرف منه زيد*

*الاظهار للفاعل لا بد من اسم  
الضمير الفاعل لا بد من اسم  
بالمفعول به او مفعول به  
بالمفعول به او مفعول به  
بالمفعول به او مفعول به*

*لان الحرف اذا علم من كل احد  
فان الحرف اذا علم من كل احد  
فان الحرف اذا علم من كل احد*

*واذا علم بالرفع او نكرة من الجبل لا يخفى على  
فان الحرف اذا علم من كل احد  
فان الحرف اذا علم من كل احد*

*فلا صوم مخصوص بالرفع او نكرة من الجبل لا يخفى على  
فان الحرف اذا علم من كل احد  
فان الحرف اذا علم من كل احد*

*فلا صوم مخصوص بالرفع او نكرة من الجبل لا يخفى على  
فان الحرف اذا علم من كل احد  
فان الحرف اذا علم من كل احد*

*فلا صوم مخصوص بالرفع او نكرة من الجبل لا يخفى على  
فان الحرف اذا علم من كل احد  
فان الحرف اذا علم من كل احد*

*فلا صوم مخصوص بالرفع او نكرة من الجبل لا يخفى على  
فان الحرف اذا علم من كل احد  
فان الحرف اذا علم من كل احد*

*لان الحرف اذا علم من كل احد  
فان الحرف اذا علم من كل احد  
فان الحرف اذا علم من كل احد*

*لان الحرف اذا علم من كل احد  
فان الحرف اذا علم من كل احد  
فان الحرف اذا علم من كل احد*

*لان الحرف اذا علم من كل احد  
فان الحرف اذا علم من كل احد  
فان الحرف اذا علم من كل احد*

*لان الحرف اذا علم من كل احد  
فان الحرف اذا علم من كل احد  
فان الحرف اذا علم من كل احد*

*لان الحرف اذا علم من كل احد  
فان الحرف اذا علم من كل احد  
فان الحرف اذا علم من كل احد*

*لان الحرف اذا علم من كل احد  
فان الحرف اذا علم من كل احد  
فان الحرف اذا علم من كل احد*

*لان الحرف اذا علم من كل احد  
فان الحرف اذا علم من كل احد  
فان الحرف اذا علم من كل احد*

*لان الحرف اذا علم من كل احد  
فان الحرف اذا علم من كل احد  
فان الحرف اذا علم من كل احد*

لا يظهر اثره في اللفظ ولا يحتاج الى الفاعل وانما خبر الفاعل لا يوجب  
الرفع بالرفع في اللفظ لان اللفظ لا يكون الضمير  
المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوضح ذلك فاعمل  
على اللفظ بالرفع في اللفظ لان اللفظ لا يكون الضمير  
المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوضح ذلك فاعمل

دال على الفعل الناصب له كقوله تعالى تتحاربون من قبل عن سبيله اى علم من كل  
احد يصح من قبل واما الطرف والمجال والتمييز فيلها ايضا لا بشرط  
لان الطرف والمجال يكتبان بالرفع من الفعل فهو زيد احسن منك اليوم  
راكباً والتمييز ينصب ما يمتنع عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيت او اثنا ايلول  
لرفع بالرفع لان هذا العمل بالاصالة اى هو عمل الفعل وهو لم يعمل  
عمل الفعل لانه ليس له فعل معناه في الزيادة ليجعل عمله ولانه لما كان رطبا  
هو الاصل فيه وهو استعماله من لا يبنى ولا يفتح ولا يؤن فيكون مشبهته  
عن اسم الفاعل فلا يعمل لثابتة ايضا (الا اذا كان) اسم المفضى  
(صفة) اى وصفا سببا هو في اللفظ (الشيء) معاظرا عليه بان يقع  
لما او اخر عنه او حالا (وهو في المعنى) صفة (السبب) مشتق من  
ذلك الشيء وبين غيره (مفضل) ذلك السبب (باختار الاول) اى اعتبار  
تعيينه بذلك الشيء الذي اعتبر اولاً (على نفسه) اى نفس ذلك السبب  
يا اعتبار غيره) اى اعتبار تعيينه بغيره اى غير ذلك الاول فيكون  
باختار الاول اى مفضلا واختار الثاني مفضلا عليه (منفياً) خبر بعد  
خبر لكان او خال عن اسمه وصفه خبره وصفا مفضلا منفياً (مثل)

في الاستدلال لان الاول يعقوله لانه ليس له فعل بمعناه  
لان الام لا يتركب وحاصله ليس له فعل كذلك حتى حمل  
اسم التفضيل بمشابهة ذلك الدال على الزيادة  
ولما حمل احتمال كونها عاملا بمشابهة الفعل بطرف  
كذلك مشابهة لاسم الفاعل واورد الشارح علة  
الثاني بقوله ولانه لما كان آه كتحربة  
هذه شروا فعل لفاعله الظاهر قيا سا مستمرا  
بلا ضعف يعنى لا يشترط اعمل عمله حتى لا يعمل بدون  
هذه الشروط لان يوشى حتى عن يافى من العرب  
دفعه بالفاعل بلا اعتبار ذلك الشروط نحو مرت برجل  
خبر منه عمه شيخ الرضى  
قوله اى وصفا سببا بياده مما يدل قوله صفة وهو في المعنى  
سبب واثارة الية الجمع شروطا واحد فشرط العمل  
ثلاثة كما مر حوايه ولم يقل صفة سببية اذ اصطلاح  
الوصف السببي كما في المفتاح والتعريف لاصفة السببية  
وغير السببية فيما حكيم  
تقدير كون صفة الشيء اى معنى كونها معنوا على ذلك  
الشيء في اللفظ تقدير  
قوله لسبب قال الرضى الا شهرى اصطلاحه نسبة للفظ  
سببا لاسببا وقال الهمداني اذ يغير الشهود للتعريف على  
صحته ويختصه ويغنى فقول السبب ما جعل سببا ولهذا  
يقال للمواجب سببا لاسباب اى فاعلا لاسباب لاسباب  
فالاسباب ح في سميات وانما هذا من السبب الى سبب  
للتبني بخلافه بل زمان يكون في المعنى السبب الواقع لا يكون  
ان يكون لما جعل المتكلم سببا سميا كان او سميا كانا  
في العمام ويقولون الغفير حاصلا توجيه ذكره في نكتة  
المدى لعمى التعبير بالمتعلق اى باني ان اصلاق السبب  
عمل المتعلق وعلى السبب اطلاق مجازى وفاقته الاشارة  
الى كونه السبب جليا بمعنى ان مجموع السبب كتحربة

*قال اى باللفظ يقال اعتبار الشيء في النظر اليه وضعه  
في حال*





فقال الساجي ايد في ايشان كوز احسن يعني حسن فقلت  
 واد انوجه النقي الزيادة لاعلا سهل الفعل فقط لا على  
 يكون هذا التقيد خطا في لغة  
 فقولوا توجه النقي العيشة آه لادكر الفصحى والعلم  
 (بجواني من ايد كلام فيه قدنا ايد على النقي والاشارة  
 يكون هذا التقيد خطا في لغة)

والقادر جواب شرط المنصرف اعاد المرفوع  
 زادة المسوات فاسبا رجع معناه التركيب

فولمه جوا عن الزيادة عرفا فان قيل لا يقال ذلك  
 مع وجود من التفضيل اذ لا يتوجه لذوها ولذوها  
 انهم يريدون المقول الصريح عن بعض معارف الالفة لاجل  
 فلو يابا عن التفضيلية التبريد لان الزيادة لا يلزم للتح  
 ادلا يلزم منه في المساواة حتى يتحقق كونه دون غيره  
 عن الزيادة فيقول صل احسن وتوجه النقي احسن بل  
 بالنسبة الاحسن زيد مقبلا اليه اما مساوات حسن زيد  
 او يكون دونه والقياس كونه دونه لا يناسب المقام  
 مدح زيد لان المقصود اثبات كونه دونه لا نفي كونه  
 دونه فيبقى المساواة الا ان الزيادة فيبقى بالطريق الاول  
 لاقتضاء المقام ذلك او يقصد في الزيادة في الزيادة  
 في ضمن المساواة لان الزيادة لا تكون بدون المساواة  
 لان الزيادة على الشيء ما يساويه مع زيادة جميعه  
 يقصد به عرفا في المساواة مطلقا سواء كانت في ضمن  
 الزيادة او لا لا يقال قد نفي الزيادة اعقب التبريد فما  
 معنى النقي في ضمن المساواة لا لا تفعل بعد التبريد مسار  
 التركيب ميمنا لنفي المساواة واحتل شرط الزيادة في  
 الزيادة بوجهين بالطريق الاولى في ضمن المساواة

وجبه اليمين  
 يعتمد اجل في المساواة عن نفي الزيادة لامرافضه

اه كما قصد به نفي المساواة بلا احتياج الرفع المقام  
 اليه لان نفي المساواة مستلزم لنفي الزيادة

سواء بالزيادة كساواة الثمانية مع زيادة العدد دين  
 او بالتساوي كساواة العشر للعشر من غير زيادة العدد

لما اشق الثقلان من المساواة والزيادة تعين قصد  
 الشق الثالث الذي هو التفاضل

فربما كان ان زيد ما لفته من جهة الاحسن عين زيد لا يقاسو  
 بحسن احسنه ولو فرق من محمود حسن مساواة في المساواة  
 ذلك للثبات بانها ما جالته في كيبه وان كان مساويا في كيبه

على اسم التفضيل توجه النقي اليه الذي هو الزيادة فبقيدان ليس حسن كل  
 عين رجل زائدا على حسن كل عين زيد فيبقى اصل حسن كل عين رجل مقبلا  
 الى حسن كل عين زيد اما ان زيدا او بان يكون دونه والمساواة باها  
 مقام للمدح فيرجع للنفي لان حسن في عين كل احد الكيل دون حريم في  
 عين زيد يكون احسن ومع النقي عن حسن وثانيه بان يجعل حسن قبل نسط  
 تنفي عليه مجزا عن الزيادة عرفا لان في الزيادة لا يلزم المدح في اصل  
 المسن وتوجه النقي الى حسن يدخل مقبلا الى حسن زيدا ما بالمساواة او يكون  
 دونه والقياس كونه دونه لا يناسب المقام فربح النقي ما رايت رجلا  
 احسن في عينه الكيل حسته في عين زيد فاشق المساواة والزيادة بالظن  
 الاولى لاقتضاء المقام ولا يبعد ان يقصد نفي المساواة في الزيادة ايضا  
 ذلك ان حسن كل عين رجل دون حسن كل عين زيد وذلك كالمدح  
 فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنقي يقتضي جواز عمل اسم  
 التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عملة في مثل ما رايت رجلا افضل اوه  
 من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور فلما فرق بين المثالين فان المفضل  
 والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصول اسم التفضيل

فقال الساجي ايد في ايشان كوز احسن يعني حسن فقلت  
 واد انوجه النقي الزيادة لاعلا سهل الفعل فقط لا على  
 يكون هذا التقيد خطا في لغة  
 فقولوا توجه النقي العيشة آه لادكر الفصحى والعلم  
 (بجواني من ايد كلام فيه قدنا ايد على النقي والاشارة  
 يكون هذا التقيد خطا في لغة)

وهذا السؤال وارد على قوله  
 متفنيا مطر في النقي المتعدي بعض ذلك  
 ان قوله اذا رايت رجلا آه جازية وقع في  
 على قولنا ما رايت رجلا آه لان لفظ افضل عليه ذك  
 لرجل ما رايت رجلا آه كما يقصد عليه ذك  
 صلا حس التفضيل فيه مع ان حكم المسمى يختلف بمعدلاته

على ان المثال المذكور وقع على خلاف الاسل والاصل آه  
 فقولوا توجه النقي العيشة آه لادكر الفصحى والعلم  
 (بجواني من ايد كلام فيه قدنا ايد على النقي والاشارة  
 يكون هذا التقيد خطا في لغة)

كما وقع في مادة التفضيل فان التفضيل في مو  
 الورد والفضل عليه هو وليد وما مختلفان بالذات  
 على انما اذا اتي بها المعنى التفضيلي باستخدامه على خلاف وذلك  
 فالكلمة اذا بدلت في مخرجها لا يبعد اسمها عن الجاهل بل في ذلك  
 العطف بقوله مع انفسهم  
 ان يكون للفضل والفضل عليه في مختلفين بالذات في صورة الاتحاد  
 هو خبره حتى لا يمتدح الى اسم التفضيل كما كانا مختلفين بالاتحاد  
 منعت المعنى التفضيلي فاذا زال بالتالي بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود  
 بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوة من زيد فان التفضيل  
 والفضل عليه في مختلفين بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة  
 ان يعود حجة بعد الزوال وهو عجز جواز عمل في الظاهر مع اسم التفضيل  
 ورفعا الى حسن الجبيرة والكل بالابتداء (الفصلوا بين احسن ومجولاه  
 اعمال عمل فيها احسن من حيث ان اسم تفضيل في معنى الفعلية وذلك  
 المحول قوله منه في عين زيد باجني وهو الكمال اذ كل ما ليس مجولاه  
 له من هذه الحمية فهو اجنوله من هذه الحمية لا يجوز تحمله بينه وبين  
 مجولاته من هذه الحمية ولا يخرج عن هذه الاجنبية ما خرج له  
 من معنى الابتداء الفاعل والابتداء الفاعل في الحقيقة معنى  
 الابداء لا اسم التفضيل بل هو ما اذا عمل في الكمال اعلى فانه لم ين  
 اجنبا ح فانه من مجولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قل له قوله  
 انه اسم التفضيل ولكن في معناه تفضيل ريك وذا الوقي هذه العبارة  
 ما رأيت رجلا احسن من الكل في عينه هو اي الكمال في عين زيد لا يبعد  
 عن زكاة وتفضيل ايضا مع انها ليس من قبيل العبارة المشهورة الواردة

وانما قد هذه الحمية ليحقق اجنبية الكمال في وقت  
 كونه مبتدا بالنسبة الى خبره الذي هو احسن فكلمة  
 اذ المبتدأ اجنبي من غير ان يكون خبره داخل في خبره وفيه  
 معلوله فانه كما استعمل الفصل اعني على التفضيل فليجوز  
 الفصل بالهزرة كما يجوز العمل قدس ابلى سلبت  
 بخيار هو تبعا وقوله اهوية من الفصل لان اشتعاه  
 باعتبار كونه اسم التفضيل وامتناع الفصل باعتبار  
 كونه عاملا وهذا الوجه اهم فلا امتناع انتهى  
 فاذ اضم الضم  
 قوله في هذه الحمية اي من حيث انه اسم تفضيل في معنى  
 الفعلية سواء كان مجولاه باعتبار الزيادة او بجعله  
 معنى الفعل  
 الذي هو البارود ليجوز وجهه تبيين  
 بتقدم ما لوجه فيكون فاعلا والفاعل غير اجنبي  
 اعلم ان الفخاء اختلفوا في ان الفاعل في المبتدأ هو الخبر  
 بان يكون عامله عاملا لفظيا وهو معنى الابتداء فعل  
 الاول يحتاج القيد الحمية فانبات اجنبية الكمال  
 ولما قد به الشارع باجني فانظر الى الذهب الاول  
 وقوله ولا يخرج مما خرج له آه ناظر الى الذهب الثاني  
 وهو منها المضمود ليعان كان العامل في الكل حال كونه  
 مبتدا هو معنى الابتداء فلا يخرج الكمال ابوه  
 ولما كان زبور الفصل مبني على كون الكمال اجنبا انفس  
 جواز الفصل على تقدير وقوعه جبرا جنبي واشواله  
 بقوله بخلاف ما تحم  
 ولا يخلاف ما اعان الاجنبية للذخفة انما حصلت ذلك  
 احسن عاملا فا كمال وكان عاملا لكن لا من حيث كونه  
 اسم تفضيل واما اذا عمل آه شرح  
 فانه ولو قد جواز عين سوا المقدر وغير السؤال انه لا يلزم  
 الفصل جواز تقدير المحمول الذي هو منه بالكل وفي الجواب  
 نظر لانه يرجع للغير الى غير مذكور حواشي جيسى

ان يكون للفضل والفضل عليه في مختلفين بالذات في صورة الاتحاد  
 هو خبره حتى لا يمتدح الى اسم التفضيل كما كانا مختلفين بالاتحاد  
 منعت المعنى التفضيلي فاذا زال بالتالي بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود  
 بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوة من زيد فان التفضيل  
 والفضل عليه في مختلفين بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة  
 ان يعود حجة بعد الزوال وهو عجز جواز عمل في الظاهر مع اسم التفضيل  
 ورفعا الى حسن الجبيرة والكل بالابتداء (الفصلوا بين احسن ومجولاه  
 اعمال عمل فيها احسن من حيث ان اسم تفضيل في معنى الفعلية وذلك  
 المحول قوله منه في عين زيد باجني وهو الكمال اذ كل ما ليس مجولاه  
 له من هذه الحمية فهو اجنوله من هذه الحمية لا يجوز تحمله بينه وبين  
 مجولاته من هذه الحمية ولا يخرج عن هذه الاجنبية ما خرج له  
 من معنى الابتداء الفاعل والابتداء الفاعل في الحقيقة معنى  
 الابداء لا اسم التفضيل بل هو ما اذا عمل في الكمال اعلى فانه لم ين  
 اجنبا ح فانه من مجولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قل له قوله  
 انه اسم التفضيل ولكن في معناه تفضيل ريك وذا الوقي هذه العبارة  
 ما رأيت رجلا احسن من الكل في عينه هو اي الكمال في عين زيد لا يبعد  
 عن زكاة وتفضيل ايضا مع انها ليس من قبيل العبارة المشهورة الواردة

وهو صريح  
 العلم في الظاهر  
 أصلاء  
 من عين انما هو  
 الزيادة فانها عمل  
 جملته الحمية  
 الفصل عليه  
 وان كان اجنبي من  
 جملة الجبيرة  
 والفضل التفضيل الاول اما  
 من اجل ان  
 انما هو  
 من عين انما هو  
 الزيادة فانها عمل  
 جملته الحمية  
 الفصل عليه  
 وان كان اجنبي من  
 جملة الجبيرة  
 والفضل التفضيل الاول اما  
 من اجل ان

لعل انما  
 واما مثله في الثاني من  
 الاشارة الى ان الفخاء اختلفوا في ان الفاعل في المبتدأ هو الخبر  
 بان يكون عامله عاملا لفظيا وهو معنى الابتداء فعل  
 الاول يحتاج القيد الحمية فانبات اجنبية الكمال  
 ولما قد به الشارع باجني فانظر الى الذهب الاول  
 وقوله ولا يخرج مما خرج له آه ناظر الى الذهب الثاني  
 وهو منها المضمود ليعان كان العامل في الكل حال كونه  
 مبتدا هو معنى الابتداء فلا يخرج الكمال ابوه  
 ولما كان زبور الفصل مبني على كون الكمال اجنبا انفس  
 جواز الفصل على تقدير وقوعه جبرا جنبي واشواله  
 بقوله بخلاف ما تحم  
 ولا يخلاف ما اعان الاجنبية للذخفة انما حصلت ذلك  
 احسن عاملا فا كمال وكان عاملا لكن لا من حيث كونه  
 اسم تفضيل واما اذا عمل آه شرح  
 فانه ولو قد جواز عين سوا المقدر وغير السؤال انه لا يلزم  
 الفصل جواز تقدير المحمول الذي هو منه بالكل وفي الجواب  
 نظر لانه يرجع للغير الى غير مذكور حواشي جيسى

من الله المحيوت  
 في قوله وهو انحصاره مقدار من آيات الله تعالى  
 ان حذف الجهد وبقاء الجار وحذف كلمة في مع ابقاء  
 وهو موله على الجار لا يتغير في كلام العرب  
 ولما لم يبق بابا لاخصا واداء ان يغير الى جمل وجمل  
 انحصار من الاول  
 في قوله وهو انحصاره مقدار من آيات الله تعالى  
 ان حذف الجهد وبقاء الجار وحذف كلمة في مع ابقاء  
 وهو موله على الجار لا يتغير في كلام العرب  
 ولما لم يبق بابا لاخصا واداء ان يغير الى جمل وجمل  
 انحصار من الاول

في اداء مثل هذا التصبوت والكلام فيها ولما قرئ من سورة الكحل في قوله  
 وما اربابهم على وجهها على وجهها في قوله الكحل من عين زيد  
 على ان التمييز عنها غير محضر فيما ذكر بل يمكن ان يغير عنها بجارة اخصر  
 منه وعلى ترتيب غير ترتيبه ويستقل بهذا التقريب الى التثنية  
 واستشهد في ثبات منه المسئلة وطبق بعض هذه الصور عليه  
 (ولما ان صول ما رايته رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد) باقائه  
 من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه في  
 كلة في الرفع لفظ العين من العين والكحل من زيد كان اخصر مع ظهور  
 المعنى المقصود وعلى كلا التقديرين فالمعنى على ما كان في هذا التقدير لان  
 اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف الناصف فان لو كان كذلك لا  
 يكون من قبيل فضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل حينئذ (فان قيل  
 على اسم التفضيل (ذكر المعنى) التي كان الكحل فيها مفضلا عليه (قلت  
 ما رايته كعين زيد احسن فهذا الكحل) كان اصله ما رايته عين احسن  
 فيها الكحل منه في عين زيد لما ذكر عين زيد مضافا عليه استغنى عن ذكره  
 فانما وتقدره ما رايته عين ما تلاه لعين زيد في اصل النكل احسن فيها  
 الكحل من عين زيد وقول معناه ما رايته عين ما كعين زيد كقول احسن  
 فيها الكحل منه في غير ما رايته من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد  
 مفضل عليه

ان حذف الجهد وبقاء الجار وحذف كلمة في مع ابقاء  
 وهو موله على الجار لا يتغير في كلام العرب  
 ولما لم يبق بابا لاخصا واداء ان يغير الى جمل وجمل  
 انحصار من الاول  
 في قوله وهو انحصاره مقدار من آيات الله تعالى  
 ان حذف الجهد وبقاء الجار وحذف كلمة في مع ابقاء  
 وهو موله على الجار لا يتغير في كلام العرب  
 ولما لم يبق بابا لاخصا واداء ان يغير الى جمل وجمل  
 انحصار من الاول  
 في قوله وهو انحصاره مقدار من آيات الله تعالى  
 ان حذف الجهد وبقاء الجار وحذف كلمة في مع ابقاء  
 وهو موله على الجار لا يتغير في كلام العرب  
 ولما لم يبق بابا لاخصا واداء ان يغير الى جمل وجمل  
 انحصار من الاول

ان حذف الجهد وبقاء الجار وحذف كلمة في مع ابقاء  
 وهو موله على الجار لا يتغير في كلام العرب  
 ولما لم يبق بابا لاخصا واداء ان يغير الى جمل وجمل  
 انحصار من الاول  
 في قوله وهو انحصاره مقدار من آيات الله تعالى  
 ان حذف الجهد وبقاء الجار وحذف كلمة في مع ابقاء  
 وهو موله على الجار لا يتغير في كلام العرب  
 ولما لم يبق بابا لاخصا واداء ان يغير الى جمل وجمل  
 انحصار من الاول

ان حذف الجهد وبقاء الجار وحذف كلمة في مع ابقاء  
 وهو موله على الجار لا يتغير في كلام العرب  
 ولما لم يبق بابا لاخصا واداء ان يغير الى جمل وجمل  
 انحصار من الاول  
 في قوله وهو انحصاره مقدار من آيات الله تعالى  
 ان حذف الجهد وبقاء الجار وحذف كلمة في مع ابقاء  
 وهو موله على الجار لا يتغير في كلام العرب  
 ولما لم يبق بابا لاخصا واداء ان يغير الى جمل وجمل  
 انحصار من الاول

ان حذف الجهد وبقاء الجار وحذف كلمة في مع ابقاء  
 وهو موله على الجار لا يتغير في كلام العرب  
 ولما لم يبق بابا لاخصا واداء ان يغير الى جمل وجمل  
 انحصار من الاول  
 في قوله وهو انحصاره مقدار من آيات الله تعالى  
 ان حذف الجهد وبقاء الجار وحذف كلمة في مع ابقاء  
 وهو موله على الجار لا يتغير في كلام العرب  
 ولما لم يبق بابا لاخصا واداء ان يغير الى جمل وجمل  
 انحصار من الاول

فقدوا ما جازت آرج سمق تغدير في اجلاسهم المتخالف  
 من الصلابة اذ يمكن ان يكونوا من منفعليها على  
 فلا يعمل منها حيث لا يكثر الفصل من حسن ومعمله بالجمعي  
 فلهذا الصلابة في فرع الصلابة الاولى وانظره من منفعليها  
 وذلك في من زيد فلما ذكر من زيد مقدم عليه استغنى  
 في ان يكونه بالكاف مقدما على اسم التفضيل  
 في ان يكونه بالميم المقدرة بها في غير الفصل  
 في ان يكونه بالميم المقدرة بها في غير الفصل  
 في ان يكونه بالميم المقدرة بها في غير الفصل

حسنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل  
 اسم مؤخران  
 فالتامه ليس ما رأيت كغيره  
 ظاهر لوروث فعلها بالابتداء لانه في الاولي ولان من التفضيلية مع  
 مجرورها مقدرة فيها ايضا كاذكرنا (مشولوا رى) مثل منسوبه على انه  
 صفة مصدر محذوف في قولت ما رأيت كغيره تيداه قولنا يتماثل في الشاعر  
 وانما تركه من ذلك ليت يكون مبتدئا بما هو مشبه التامة وتتركه هو صروف  
 احسن في المثال وان كانت التامة الكاملة في كره اذ هو في مقابلة قوله  
 واديا وهو مذكور لان كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا  
 وتام البيت مع ما يليه حررت على وادى السباع ولا ارى في كوازي  
 السباع حين يعظم واديا اقل برك اقوه تامة واخوف لا ما في  
 وادى السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الرجان وهو  
 مضمون بركي الابل والتامة من اى اولى كالتامة من منى او منى هو  
 المك والتاق وساريا من التامه وهو السرى والبيل فمؤله ادى اصابين  
 روية السمر او من روية البيل على الاول واديا مقعوله وكوازي السباع  
 حال منه في توكليه وعلى الثاني واديا مقعوله الاول وكوازي السباع  
 مقعوله الثاني وعلى التقديرين حين يعظم ظرف المشبه المستماد  
 من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضه او حاله واول صفة واديا  
 من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضه او حاله واول صفة واديا

فقد عمل مشقق بمررت فان مررت كما يتهدى بالياء كما في هرت  
 يزيد يتهدى جعل كررت على زيد فلا حاجة الى جعل عمل  
 بمقتضى اياه فكما قوم رضى زاده  
 واضافة الواو الى السباع اما كونه السباع لانه اذا  
 فكل من الناس بالواو كوا السباع فيه واحا السواد  
 السباع اشهر الناس وقطاع الطريق ذئبي زاده  
 قوله ولا ارى العا او اعتراضية مثل قوله تعالى واتخذ الله  
 ابراهيم خبيلا وادعى من افعال القلوب ان بعض اصعرت  
 قوله كواذ السباع اسم موقع ومفعول ثان مقدم او حال  
 متقدمة من قوله واديا وهو مفعول لارى بمعنى اجبره على  
 واغفر حال من واديا او مفعول ثاق مستعده لارى  
 قوله حين مفعولها لغو التشبيه المستفاد من الكاف ويجوز  
 المندى كونه ظرفا لقوله لارى  
 قوله واديا مفعول ثان او بدل او حال موطنة او غير ذلك  
 صدى مثل زيد رجل او اتماما او المقهره تقديره لانه فلا  
 دخل الخبر وكان التمهيد بالذكر عند سرحه  
 اعلان الركب اسم جمع وليس جمع على الاسم كما مره جوهل الركب  
 خصوصه برابحي الابل فالاسم لما اشبع فيه واطلق على كل  
 من ركب واحد شرح المشكوك  
 قوله اذره والملة مرهق المله صفة ركب ولا يعملها  
 استيناف لبيان سبب القلة ليزوادة  
 قوله واديا مقعوله وهو مصدر على وزن فقلة من ركب  
 لا يمكن وهو مضمون على التمييز من نسبة الاقل الى اعلى  
 سبق المفعول وقيل سقى لفظ حل وعلى ان كان اسنادا لمعروف  
 الى الواو مما زاد عليها بملامة للمفعولية  
 وتبنيها التندسيه به بالمعزة الاولى ان تقول ولا ارى  
 واديا اقل برك اقوه تامة بواذى السباع والمعبرة

فقدوا ما جازت آرج سمق تغدير في اجلاسهم المتخالف  
 من الصلابة اذ يمكن ان يكونوا من منفعليها على  
 فلا يعمل منها حيث لا يكثر الفصل من حسن ومعمله بالجمعي  
 فلهذا الصلابة في فرع الصلابة الاولى وانظره من منفعليها  
 وذلك في من زيد فلما ذكر من زيد مقدم عليه استغنى  
 في ان يكونه بالكاف مقدما على اسم التفضيل  
 في ان يكونه بالميم المقدرة بها في غير الفصل  
 في ان يكونه بالميم المقدرة بها في غير الفصل

والحال من حاله ان كان له حاله  
وقاية او خوف او غيرة او  
وقاية او خوف او غيرة او  
وقاية او خوف او غيرة او

والسباع اقل من السباع  
والسباع اقل من السباع  
والسباع اقل من السباع  
والسباع اقل من السباع

والسباع اقل من السباع  
والسباع اقل من السباع  
والسباع اقل من السباع  
والسباع اقل من السباع

والجاء في قوله متعلق باقل والمردف به عائد الى واذا واو قوت فاعل اقل  
وجهة اتوه صفة له وتائية تمييز عن نسبة اقل الى ركب او متبوع على  
المصدرية اي تائية واو واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول  
الله تعالى ساريا تقول ريت الى اذ مفعول الى السباع لكثرها فيها والمثل  
ان لا ارى مثل واذا السباع حين احاط به الظلام واذا يكون توقف  
من واذا السباع وكل وقتا لا في وقت وقاية الله سبحانه وركبا ساريا  
الثانية لغات ولا اعداد باقل ركب اتوه من واذا السباع ولو عبرت بالعبارة  
فقال في قوله المتعلق باقل والمردف به عائد الى واذا واو قوت فاعل اقل  
وجهة اتوه صفة له وتائية تمييز عن نسبة اقل الى ركب او متبوع على  
المصدرية اي تائية واو واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول  
الله تعالى ساريا تقول ريت الى اذ مفعول الى السباع لكثرها فيها والمثل  
ان لا ارى مثل واذا السباع حين احاط به الظلام واذا يكون توقف  
من واذا السباع وكل وقتا لا في وقت وقاية الله سبحانه وركبا ساريا  
الثانية لغات ولا اعداد باقل ركب اتوه من واذا السباع ولو عبرت بالعبارة

المن بعد تسمية هذا الاصل اذ ان يشير الى الصبارين  
واعلم ان المراد بالمعنى الحديث فقط بالحدث والزمان  
لزم اقتران الزمان بنفسه وهو باطل فخير ان المراد  
به الحدث الله اعلم  
فان الاصل صار صفة له وادى ومنه الى الركبا نسبة  
الى الواو عا لذي ليس يجرى بالروية منفية بالخشبة اي  
منه ومنه وادى الى الركبا نسبة الى واذا السباع  
المرى المثلث فيكون المفضل والمفضل عليه هو الركب  
لا الواو اي  
قوله على وجه آه على معنى في قوله تعالى فاحق على  
ان لا اقول اي في قسم علم من دليل محصور فاللام  
عوض عن الضمير فلا يلزم خلو الجملة الصفتية عن الضمير  
والصفة وان كانت كافية في معلومية حدود تلك الافعال  
لكن معلوميتها من حيث انها حدود لا قسم الكلمة موقوفة  
على التقسيم فلا يراد ان لا مدخل للتقسيم في معلومية الحدود  
قوله ولم يكف به ان الظاهر من قوله وقد علم ان لا يكون  
تعيين كل من الثلاثة في صد الكتاب لكنه لم يكف بهما الفاعل  
اي عدم الاكتفاء بمعلومية تعريفه عن الدليل فلا يلزم  
التخصيص بلا تخصصي لا ستواء لكل في كونها اقساما  
لكل معلومة تعريفيا تما من الدليل  
وتسمية الفعل بالمفعول مشتقا من الفعل الحقيقية الذي  
هو المصدر والاعراض الفعلية شبيهة للدليل باسم المدلول  
اي الفعل  
قوله الفعل ما دل على معنى في نفسه آه هذه الدلالة باعتبار  
معناه التقني اعني الفعل باعتبار مجموع معناه و  
هو الحدث والزمان والنسبة لا بماذا وعن الخبر في  
كونه دالا على معنى في نفسه لان المراد بكونه دالا على  
معنى في نفسه ان لا يحتاج الى اسم تسمية والفعل باعتبار  
مجموع معناه يحتاج الى اسم تسمية وهو الفاعل

والسباع اقل من السباع  
والسباع اقل من السباع  
والسباع اقل من السباع  
والسباع اقل من السباع

على ان يكون  
قوله على وجه آه  
انما هو موقوف  
على اعتبار جملة  
الاضمن من غير اعتبار التوكيد فيها

على وجه آه  
قوله على وجه آه  
انما هو موقوف  
على اعتبار جملة  
الاضمن من غير اعتبار التوكيد فيها



في انما قال تنضت الحثاق اعدو سعة وسوفي  
شغيا من السين وقيل ان السين مقوم من سورة لانه  
يشقبل الحرف على تحريف الحرف  
فانها ومنعت لئلا يحدث اللحق مدخولها نحو لم يبلد  
وهو لما يعمل الله سبحانه  
كما قيل انتم قلتم ان تاء التانيث الساكنة لم يلقن اليها  
له فاعل ولم لم يلقن بالصقفة المشبهة ولها فاعل  
فاجاب بما ترى على المرتضى  
كاسم الفاعل والفعول والصفة المشبهة  
وانما اختصا الساكنة والتمركبة بالاسم طلبا للتعلل وفله  
لشقا الفاعل وخفة الاسم  
لاذ الفعل غير مستغن عنها

### وجود الاحد في الاثنين ولانه مقرون بنسبت كل وضع لواحد وان حروف الاشتراك

من هذه الوضع (ومن خواصه) اي خواص الفعل (دخول الين) لانها انما  
تستعمل تقريبا لما على الاحمال ولا يقبل الفعل وتجميعه وشي من ذلك  
لا يتحقق الا في زمن الفعل (و دخول البين وسوف) ليدلالة الاول على

الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد (و دخول الجوزم) لانها  
وصفت اما تكفي الفعل كالم ولا او لطلبه كلام الامر والشي عنه كلاب والنبي  
والعقيل الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يشهور الا في

الفعل (و محوق والتانيث) عطف على دخول قد ولما تخفى نحو قول الله  
لنباذير على تانيث الفاعل ولا يلقى الايما له فاعل والتصقات استغنت عنها  
بما حوتها من التاء المتمركبة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا حرج من تحقيق

بالفعل (ساكنة) حال عن تاء التانيث احتراز عن المتمركبة لاختصاصها  
بالاسم (و محوق) (فخره صفتك) اوله نحو تاء فعلت الضمائر المتصلة

البارزة المتمركبة الرفوعة قد دخل في تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفعل  
لا يلقى الايما له فاعل والفاعل بما يكون للفعل وفروعه وحظوه غير عينه

بمع احد نوع الضمير نحو من اعين زوم نسوي الرفوع مع الاجل وضمير البارز  
من المستتر اما البارز والمستتر اما اذا كان المستتر اخف وضمير الفعل على ما استند  
فالمع لان المستكن اخف واخص فهو بالتعم اليق واخدر (الاضمار وال)

اي فعل له اسبيل الوجود فانه المتبادر من الدلالة (على زمان فيل زمانك )

من قول عمود القنطرة من بين الين  
الاستبصار على كل واحد منها ويلامع  
هو الاشارة  
قوله وان عمودا متعلق بالتسمية المستدرة من الدليل او  
فيصنع عليه انه مقرون باحد الازمنة الثلاثة فقط ويكون  
فيعمل الشرط على حالات الازمنة الثلاثة اولي واظهر  
يكون اقلها يا حال التحقيق او للتحقيق نحو قوله يعلم الله وهو  
قوله قد لا تامة القريب او للتحقيق نحو قوله يعلم الله وهو  
ان الكادوب قد يصدق  
مختصة بالافعال  
قوله انما يستعمل في  
قوله انما يستعمل في  
قوله انما يستعمل في  
قوله انما يستعمل في

قوله انما قال تنضت الحثاق اعدو سعة وسوفي  
شغيا من السين وقيل ان السين مقوم من سورة لانه  
يشقبل الحرف على تحريف الحرف  
فانها ومنعت لئلا يحدث اللحق مدخولها نحو لم يبلد  
وهو لما يعمل الله سبحانه  
كما قيل انتم قلتم ان تاء التانيث الساكنة لم يلقن اليها  
له فاعل ولم لم يلقن بالصقفة المشبهة ولها فاعل  
فاجاب بما ترى على المرتضى  
كاسم الفاعل والفعول والصفة المشبهة  
وانما اختصا الساكنة والتمركبة بالاسم طلبا للتعلل وفله  
لشقا الفاعل وخفة الاسم  
لاذ الفعل غير مستغن عنها

قوله حال عن تاء التانيث وفيه اشارة الى تانيث الين  
متمركبة استكت المعلق بين تانيث الاسم والفعل  
قوله محوق نحو تاء فعلت الاخضراء يقول ومحوق  
تاء فعلت وقتلت ويستغنى عن قوله ومحوق تاء  
التانيث ساكنة قلت ان كان لكنه ليس بواجب كحرفه

قوله اراداه وذلك لانه اثار ولفظ التاء الى التاء  
المضمومة المعترفة في فعلت ام من الناطب والمتكلم  
والافراد والتذكير والتانيث دون التكره والواو الامانة  
اليفعلت وشار بلطف نحو المافاء خصوصية كونه تاء  
قد خفيه ما يثا ك في صفات وهى فود جمع الموش  
الغاشية وفون التكم مع العيرفا فدفع ان الاولى تاء  
قد المتمركبة كابدل عليه الدليل لانه اعيا بالشاركة في  
بعض صفات تاء فعلت دون بعض لاقربية عليه في

عبارة المصنف عبدالحكيم  
مثال الفعل وفروعه نحو زيد مبارب ويزد ضرب  
وهي

عاشا الى ان ما معروف وحيارة من الفعل وجنس  
الاشرف

من قول عمود القنطرة من بين الين  
الاستبصار على كل واحد منها ويلامع  
هو الاشارة  
قوله وان عمودا متعلق بالتسمية المستدرة من الدليل او  
فيصنع عليه انه مقرون باحد الازمنة الثلاثة فقط ويكون  
فيعمل الشرط على حالات الازمنة الثلاثة اولي واظهر  
يكون اقلها يا حال التحقيق او للتحقيق نحو قوله يعلم الله وهو  
قوله قد لا تامة القريب او للتحقيق نحو قوله يعلم الله وهو  
ان الكادوب قد يصدق  
مختصة بالافعال  
قوله انما يستعمل في  
قوله انما يستعمل في  
قوله انما يستعمل في  
قوله انما يستعمل في

على لسان هذا التعديل مستلزم مانع احد الطرفين من غير  
تصديق ولم يكن مستلزما مع اليا رشا والبيان وجه  
تزوج اليا رز بل مع على المستكن فقال وخص اليا رز  
على فروع من تقريبا الفعل ومن بيان خواصه شرح فل  
بيان انما اع  
عاشا الى ان ما معروف وحيارة من الفعل وجنس  
الاشرف



المواضع من قوله قلا في فعله من قولهم قلا فلان  
 من قولهم قلا فلان لا يجيء من اللفظ من اللفظ  
 كما في قولهم قلا فلان لا يجيء من اللفظ من اللفظ  
 كما في قولهم قلا فلان لا يجيء من اللفظ من اللفظ

الزمان من قولهم قلا فلان لان معنى التقديم  
 من قولهم قلا فلان لان معنى التقديم  
 من قولهم قلا فلان لان معنى التقديم

الحاضر الذي في فعلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان نقيه  
 اي ان لم يكن ذلك التقديم الماص من اجزاء الزمان وانما نطقه بغيره  
 قلا فلان يكون للزمان زمان فعوله ما دل على زمان شامل لجميع  
 الافعال وقوله قبل زمان يفتح ما عداها والمراد بما الموصولة الفعل فلا  
 يتقصد منع الجذب مثل امس والبراد لانه لا ما هو بحسب الوضع فلا يتقصد  
 متعدي لم يعزب ووجه بان عزبت صيرت (مبتنى على الفتح) خبر مبتدئ  
 محذوف اي هو يعني الماضي مبتدئ على الفتح لفظا نحو ضرب او تقدير آخره  
 واما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فكلما بينه  
 المضارع في وقوعه موضع الاسم نحو زيد ضرب في موضع زيد ضارب  
 وشروطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان ضربتني ضربتك  
 واما الفتح فلكونه اخف الحركات (مع غير الضمير المرفوع المتحرك)  
 فانه مبتدئ على السكون مع نحو ضربتني المبتدئ كونه اجتمع اربع حركات  
 متواليات فيها هو الكلمة الواحدة لشدة اتصالها بغيره وانما قد  
 الضمير المرفوع بالتحريك اجترأ عن مثل ضربا فانه ايضا مبتدئ على الفتح  
 (او مع غير الواو) فانه يضم معها لجانسة بالفتحة كضربوا او تقديره  
 كواو المعضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم بآخر حرفي (ان)  
 اي حال كونه مبتدئا بآخر حرفي ايم واو الله من حرفي المرفوع كالجائز

لان اذا كان قد حذمه بحسب الزمان كان معناه ان زمان  
 الماضي يتقدم على زمانه قبل زمانه وهذا باطل  
 على المرتفق  
 قوله ولما تفرقت انتقا من التعريف منعا بان يصدق  
 على لفظ الامر فان دل على زمان قبل زمانه مع انه  
 لا يصدق عليه العرف كونه اسماء اجاب عنه بقوله والمراد به  
 اشارة ان ما في قوله ما دل يجوز ان يكون موصولا  
 وموصوفا كما اشار اليه الشارح فيما سبق كتحريمه  
 والتقدم من هذا الكلام ومن قوله وبالذات ما هو بحسب  
 الوضع ههنا بيان نواتج القيود وما سبق كان تفسيرها  
 لها فلا تكرار سياتى  
 لان يضرب فيم يضرب لا يدل على زمان قبل زمانه  
 بحسب اصل الوضع بل هو زمان يتقصد وجوده ولكن يدل  
 على زمانه بسبب عروفه من اليه كحسه  
 ولم يحمض خبرا بعد خبر رعاية لجانسة لانه لا يحمض  
 جزأ من الماضي المحذوف من حيث المعنى لعدم كون الحكم مقصودا  
 كما تقرو من جزؤك عنها خبرا بعد خبر نظر اليه  
 اللفظ فقد سها حكيم  
 قوله تقديره فانه يمكن تقديره النقة فأخرجه وان لم  
 تظهر للسند بخلاف ضربين وضربوا فانه لا يمكن تقدير  
 النقة على ما قبل النون واو او فلان كانا متبينين على  
 السكون والضم حكيم  
 قوله ما البناء على الحركة اما انشور اليه فلان الاصل في  
 الفعل البناء لفتان المعاني الموجبة للعرب اعو القاطبة  
 والمفعولية والامهانة ولا مقتضى للعدو عنه وهم  
 المشابهة النامة كما في المضارع وجهه الدين  
 قوله فلوكونه ايضا حركات ونقل الفعل لفظا اذ لا يتصغرا  
 ثلوثا ساكن الاوسط بالاصله ومعنى دلالاته على  
 المصدر وواو الزمان وطلبه المرفوع دائما والتصوير كقول  
 وما كان كون مينا على الفتح مشروطا بشرط لاشي انشور على  
 اللفظ

لان الضمير المرفوع اجترأ  
 عن الضمير المرفوع اجترأ  
 عن الضمير المرفوع اجترأ  
 عن الضمير المرفوع اجترأ

كالحركة الواحدة  
 فانما قد  
 فانما قد  
 فانما قد

من قولهم قلا فلان  
 من قولهم قلا فلان  
 من قولهم قلا فلان

لوجه الملازمة  
 لوجه الملازمة  
 لوجه الملازمة





ولا يخاف أن اسم التفضيل هو صريح القول بالزيادة لان اللفظ الصريح يوجب من حيث هو تأكيداً للمساواة في باب آ. والمراد مقام المدح والثناء  
فقال السالكون فقولنا الشيخ في قولنا حسن كل رجل  
جمله القيد والتقدير في حق  
وإذا توجه التثنية الى الزيادة لا هي اصل الفعل فقط لا غير  
بجمله هذا القيد جعلها في اللفظ  
بمعنى قوله تعالى التي البنية آه لا يذكرها في الكلام  
أما قوله تعالى التي البنية آه لا يذكرها في الكلام  
بمعنى قوله تعالى التي البنية آه لا يذكرها في الكلام

والقاء جواب شرط المتعدي عما ذكره يمكن  
إرادة المساوات مناسبا رجع معها التركيب  
فإنه مما يعنى الزيادة عرفاً فإن قيل لا بدق ذلك  
مع وجود من التفضيل إذ لا يوجب ذكرها ولقد  
انهم يصفون اللفظ الصريح عن بعض معان لاصية لأمر  
فولما بآ عن التفضيلية التبريد لان الزيادة لا يلزم المدح  
ان لا يلزم منه في المساواة حتى يتحقق كونه دونه مجرداً  
عن الزيادة فتبقى المساواة وتوجه التثنية الى حسن كل  
بالنسبة الى حسن زيد مقسماً اليه اما مساواة حسن زيد  
او يكون دونه والظاهر كونه دونه لا يناسب المقام  
مدح زيد لان المقصود انشآت كونه دونه لان في كونه  
دونه فتبقى المساواة لا بدق الزيادة فتبقى الطريق الاول  
لاقتضاء المقام ذلك او يصح في الزيادة في الزيادة  
في ضمن للمساواة لان الزيادة لا تكون بدون المساواة  
لان الزيادة على الشيء ما يساويه مع زيادة فصيحت  
يقصد به عرفاً في المساواة مطلقا سواء كانت في ضمن  
الزيادة او لا لان يقال قد تفرقت الزيادة عن المساواة  
معنى التثنية في ضمن المساواة لانما تفعل بعد التبريد مسار  
التركيب مبتدأ لثني المساواة واحتل ثبوت اوزارة تفرقت  
الزيادة بوجهين بالطريق الاولى في ضمن المساواة

فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالتثنية يقتضى جواز عمل اسم  
التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عملة في مثل ما رأيت رجلاً افضل او  
من زيد جاءنا كما جاءني المثال المذكور فلما فرق بين المثالين فان المفضل  
والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصول اسم التفضيل  
فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالتثنية يقتضى جواز عمل اسم  
التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عملة في مثل ما رأيت رجلاً افضل او  
من زيد جاءنا كما جاءني المثال المذكور فلما فرق بين المثالين فان المفضل  
والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصول اسم التفضيل

سواء بالزيادة كساقاة المائدة مع زيادة العدد  
او بالتساوى كساقاة المشر من غير زيادة العدد  
فما استحق المفضلان من المساواة والزيادة تعيين قصد  
الشق الثالث الذي هو التفضيل  
فوجه الكلام ان في المساواة من جهة ان حسن كل رجل افضل  
بحسن اصدقيه ولو فرض وجود حسن مساو له في كل ما  
ذلك ليس كما يريدون ما بهما في كونه وان كان مساوياً في كل  
هذا السؤال وان دل على قوله  
منه من مظهر التثنية المتعدي في باب  
ان قوله الاول ما رأيت رجلاً افضل لان لفظ افضل في جازية  
على قولنا ما رأيت رجلاً افضل لان لفظ افضل في جازية  
منه من مظهر التثنية المتعدي في باب  
ان قوله الاول ما رأيت رجلاً افضل لان لفظ افضل في جازية  
على قولنا ما رأيت رجلاً افضل لان لفظ افضل في جازية

قوله توجه التي البنية آه لا يذكرها في الكلام  
بمعنى قوله تعالى التي البنية آه لا يذكرها في الكلام  
بمعنى قوله تعالى التي البنية آه لا يذكرها في الكلام

على اسم التفضيل توجه التي الوقية الذي هو الزيادة في بيان ليس حسن كل  
عين رجل زائداً على حسن كل عين زيد في حق اصل حسن كل عين رجل  
الى حسن كل عين زيد اما ان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يابها  
مقام المدح في حق بعضه الى حسن في عين كل احد لكل دون ختم في  
عين زيد فيكون احسن مع التي عين حسن واثنيته ان يجعل احسن قبل رسل  
التثنية عليه مجرداً عن الزيادة عرفاً لان في الزيادة لا يلزم المدح في اصل  
الحسن وتوجه التي الى حسن رجل مقسماً الى حسن زيد اما بالتساوية او  
دونه والعناصر كونه دونه لا يناسب المقام فرج الغنى الى ما رأيت رجلاً  
حسن في عين الكل مستثنى في عين زيد فالتثنية للمساواة والزيادة بالظن  
الاولى لاقتضاء المقام ولا بعد ان يقصد بالمساواة في الزيادة ايضاً  
لأن في الزيادة على شيء ما يساويه مع زيادة فصيحت ان يقصد به عرفاً في  
المساواة مطلقاً ولو في ضمن الزيادة فالتثنية للمساواة والزيادة بالظن  
الاولى لاقتضاء المقام ولا بعد ان يقصد بالمساواة في الزيادة ايضاً  
لأن في الزيادة على شيء ما يساويه مع زيادة فصيحت ان يقصد به عرفاً في  
المساواة مطلقاً ولو في ضمن الزيادة فالتثنية للمساواة والزيادة بالظن

فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالتثنية يقتضى جواز عمل اسم  
التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عملة في مثل ما رأيت رجلاً افضل او  
من زيد جاءنا كما جاءني المثال المذكور فلما فرق بين المثالين فان المفضل  
والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصول اسم التفضيل  
فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالتثنية يقتضى جواز عمل اسم  
التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عملة في مثل ما رأيت رجلاً افضل او  
من زيد جاءنا كما جاءني المثال المذكور فلما فرق بين المثالين فان المفضل  
والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصول اسم التفضيل

كما وقع في مادة التفتيح فاد الفصل فيه هو  
 ابوه والفعل عليه هو ليدوما مختلفان بالنات  
 على انهما اذا اتنيا معنى التفتيح استعماله على خلاف وقال  
 ايضا ذلك المعنى الضعيف مرة اخرى بالنق  
 فكل ما ناسب تعد احسن كما قد علم لم يقع احسن بالمترتبة  
 على ليدوما فاحسن فالظهور فاحباب  
 ان يثير الى وجهه والمجاز وجه آخر وهو عدم العمل اذا  
 ولا وجه يمكن سواء اهل الرفع القضا واشنع بلان التما  
 لا سيما اذا كان التفتيح مفعولا ولم يثن عند رفع احسن  
 لا سيما اذا كان التفتيح مفعولا واحسن تبعا

ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات في عبورة الاضداد  
 ان يكون اسم التفتيح كانهما مختلفين بالاعتبار  
 اضلع المعنى التفضيل فاذا انزل بالنق فلما بالكلية وليريق له قوة ان يعود  
 بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان التفضيل  
 والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيل فله قوة  
 ان يعود حجة بعد الزوال وهو غيره جواز عمله في الظاهر مع اسم ولو  
 رفعوا بالاحسن بالجزئية والكل بالابتداء الفصلا بين احسن ومفعوله  
 انما عمل فيه احسن من حيث انما اسم تفضيل في معنى الفعيلة وذلك  
 المفعول قوله منه في عين زيد باجني وهو الكل اذ كل ما ليس مفعولا  
 له من هذه الحيثية فهو اجنوله من هذه الحيثية لا يجوز تحمله بينه وبين  
 مفعولانية من هذه الحيثية ولا يخرج عن هذه الاجنبية ما عرّف له  
 من معنى الابتداء الفاعل في المبتدا والفاعل في المحقق مع  
 الابداء لاسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكل بالغا عليه فانه لم يق  
 اجنياح فانه من مفعولانية من حيث انه اسم التفضيل ولو قل قوله  
 منه في عين زيد على الكل بلزم التفضيل بين احسن ومفعوله من حيث  
 انه اسم لتفضيل ولكن في معناه تفقد ريبك وكذا الوقف به المادة  
 ما رأيت رجلا احسن من الكل في عينه هو اي الكل في عين زيد لا يفتحو  
 عن ركاة وتفيد ايضا مع اسمها ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة

و انما قد به هذه الحيثية لمحقق اجنبية المحرف وقت  
 كونه مبتدا بالنسبة الى خبره الذي هو احسن ككله  
 اذ المبتدا اجنبي مظهر كونه خبرا دخل في خبر مفعول  
 مفعول فانه كما اشنع الفصل اشنع عملا لتفضيل ظهور  
 الفصل بالعبارة كما يجوز العمل بقدم السلي بيبيت  
 يختار هونها وقوله اهوية من الفصل لان اشناعه  
 باعتبار كونه اسم التفضيل وامتناع الفصل باعتبار  
 كونه عاملا وهذا الوجه اهم فلا متناع اقوى فتد  
 فانه اذا ضم الضم  
 قوله في هذه الحيثية اي من حيث انما اسم تفضيل في معنى  
 الفعلية سواء كان مفعولا با اعتبار الزيادة او بتقدير  
 معنى الفعل عبد الحكيم  
 الذي هو الجار والمجرور وهو منه تمييز  
 يمتنع ما هو عمل فيكون فاعلا والفاعل غيرا اجنب  
 اعلم ان الفخاة اختلوا في ان العامل في المبتدا هو الجني  
 بان يكون عامله عاملا لفظيا وهو معنى الابتداء فعل  
 الاول يحتاج الى قيد الحيثية فاشبات اجنبية الكل  
 ولنا فيه الشارح بالجمية ظاهرا والذهب الاول  
 وقوله ولا يخرج به ما عرّف له آه ناظر الى المبتدا لان  
 وهو منها التفتيح كما كان العامل في الكل ساكنة  
 مبتدا هو معنى الابتداء فلا يمتنع العمل اي  
 ولما كان لزوم الفصل مبينا على كون الكل اجنبيا افض  
 جواز الفصل على تقدير وقوعه خبرا اجنبيا واشتراطه  
 بقوله بخلاف ما شرح  
 وقد اختلف ما عان الاجنبية للذمفة انما حصلت اذ كان  
 احسن عاملا فالكمل وكان عاملا لكن لا من حيث كونه  
 اسم تفضيل واما اذا عمل آه شرح  
 نزل ولو قل جواز عين سوال سقد وتغير السؤال انه لا يلزم  
 الفصل بجواز تفيد العمل الذي هو منه بالكل وفي جواب  
 نظر لانه جرح الضمير الى خبر مذكور حواشي جيبى

مفعول في الظاهر  
 اصله  
 من حيث انه مفعول  
 انما عمل فيه احسن  
 من حيث انما اسم تفضيل  
 في معنى الفعيلة وذلك  
 المفعول قوله منه في عين  
 زيد باجني وهو الكل اذ كل  
 ما ليس مفعولا له من هذه  
 الحيثية فهو اجنوله من هذه  
 الحيثية ولا يخرج عن هذه  
 الاجنبية ما عرّف له من معنى  
 الابتداء الفاعل في المبتدا  
 والفاعل في المحقق مع  
 الابداء لاسم التفضيل بخلاف  
 ما اذا عمل في الكل بالغا  
 عليه فانه لم يق اجنياح  
 فانه من مفعولانية من  
 حيث انه اسم التفضيل ولو  
 قل قوله منه في عين زيد  
 على الكل بلزم التفضيل  
 بين احسن ومفعوله من  
 حيث انه اسم لتفضيل  
 ولكن في معناه تفقد  
 ريبك وكذا الوقف به  
 المادة ما رأيت رجلا  
 احسن من الكل في عينه  
 هو اي الكل في عين زيد  
 لا يفتحو عن ركاة  
 وتفيد ايضا مع اسمها  
 ليسا من قبيل العبارة  
 المشهورة الواردة

انما عمل فيه احسن من حيث انما اسم تفضيل في معنى الفعيلة وذلك المفعول قوله منه في عين زيد باجني وهو الكل اذ كل ما ليس مفعولا له من هذه الحيثية فهو اجنوله من هذه الحيثية ولا يخرج عن هذه الاجنبية ما عرّف له من معنى الابتداء الفاعل في المبتدا والفاعل في المحقق مع الابداء لاسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكل بالغا عليه فانه لم يق اجنياح فانه من مفعولانية من حيث انه اسم التفضيل ولو قل قوله منه في عين زيد على الكل بلزم التفضيل بين احسن ومفعوله من حيث انه اسم لتفضيل ولكن في معناه تفقد ريبك وكذا الوقف به المادة ما رأيت رجلا احسن من الكل في عينه هو اي الكل في عين زيد لا يفتحو عن ركاة وتفيد ايضا مع اسمها ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة

ان حذف الجهد وبقاء الجار وحذف كلمة في مع ابقاء  
 موصوله على الجار لا يتغير في كلام العرب على ما حكى  
 ولي الفصح يا با لا خضا راد امان يسير الى جوار وجه  
 اخصر من الاول  
 قوله لو رفع لفظ آه لخصت اليه المصنوع على عدم  
 تحفته في كلام العرب وقد لا يخفى منه قياس عظام  
 قوله اخصر من ان من تركيبه عين زيد لا حذفه هنا  
 ثلاث كلات وبها الضمير وكلة في كاف اول وكلة عين  
 وكلا كذا المنفرد كذا الاختصار كقولهم  
 وهو فضيل الكحل على الكحل والاشارة لان اصله من كحل  
 عين زيد والمقصود منه ان لا يلزم منه تفضيل الشيء على  
 نفسه اذ يتعد الكحل باعتبار كونه في عين رجل وفي عين غيره  
 وقيل  
 قوله لان اصله آه حيث قال وهو على حذف المتعلق  
 اي من كحل عين زيد لا تفضيل الكحل على الكحل لا الكحل  
 على العين ومن التفضيلة تدخل على الالف تقول  
 اي لا يكون كذا في عين زيد متعلق باحسن واحمال من  
 فاعدا عن الكحل هذا اذا كان رايك من افعال القلوب  
 واماد اذا كان بمعنى صيرت وهو التظاير كما كان قوله  
 احسن بها الكحل بدل ما من قوله كحل زيد  
 قوله استخفى عن ذكره لدلالة قوله كحل زيد عليه لان  
 معناه كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستطاع  
 من ذكر عين زيد بعده  
 اشار الى جملة كحل كحل زيد مفعول لعين في مثال للمعنى والى كون  
 الكحل واسما بمعنى الكحل ردا على اللفظ  
 قوله وتقديره ما رايك آه فيكون الكحل في عين زيد احسن  
 منه في غير ما لان ابقاءه على السوات مما ياباه للدخ  
 لفي عينه العين

في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولا فرق مسئلة الكحل واليد من افعالها  
 اي ما ياتي به في الكلام اي هو المصنوع في الكلام اي هو المصنوع في الكلام  
 وما عبرت عنها على وجهها في المقصود بالزيادة ولا نقصان اراد ان  
 على ان التبعير عنها عين مختصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر  
 اي ما ذكر  
 منته وعلى ترتيب غير ترتيبه ويتيقن بهذا التقريب الى الالف منته  
 اي بهذا الضمير او بهذا الالف  
 واستشهد به في اشياء هذه المسئلة وتطبق بعض هذه الصور عليه فقل  
 اي هذا الضمير بل منته  
 اوله ان هول ما رايك رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد باقائه  
 اي لفظه  
 من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه و  
 اي استقر  
 كلة في اللفظ العين من العين والكحل من زيد كان اخصر من ظهور  
 لان المفضل لا بد ان يكون من جنس المفضل عليه  
 المعنى المقصود وعلى كلا التقديرين فالعني على ما كان في هذا التعبير لان  
 اي اصل هذا التركيب اشارت به في كتاب المصنفين  
 اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف الاصناف فانه لو كان كذلك لا  
 يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعد الكحل حينئذ فان قدمت  
 على اسم التفضيل  
 على اسم التفضيل (ذكر العين) التي كان الكحل فيها مفضلا عليه (قلت  
 ما رايك كحلين زيد احسن في الكحل) كان اصله ما رايك عينا احسن  
 في الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مضافا عليه استغنى عن ذكره  
 ثانياً وتقديره ما رايك عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيهما  
 الكحل من عين زيد او بقوله معناه ما رايك عينا كحلين زيد في كونها احسن  
 فيهما الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد  
 مفضل على غيره

ان حذف الجهد وبقاء الجار وحذف كلمة في مع ابقاء  
 موصوله على الجار لا يتغير في كلام العرب على ما حكى  
 ولي الفصح يا با لا خضا راد امان يسير الى جوار وجه  
 اخصر من الاول  
 قوله لو رفع لفظ آه لخصت اليه المصنوع على عدم  
 تحفته في كلام العرب وقد لا يخفى منه قياس عظام  
 قوله اخصر من ان من تركيبه عين زيد لا حذفه هنا  
 ثلاث كلات وبها الضمير وكلة في كاف اول وكلة عين  
 وكلا كذا المنفرد كذا الاختصار كقولهم  
 وهو فضيل الكحل على الكحل والاشارة لان اصله من كحل  
 عين زيد والمقصود منه ان لا يلزم منه تفضيل الشيء على  
 نفسه اذ يتعد الكحل باعتبار كونه في عين رجل وفي عين غيره  
 وقيل  
 قوله لان اصله آه حيث قال وهو على حذف المتعلق  
 اي من كحل عين زيد لا تفضيل الكحل على الكحل لا الكحل  
 على العين ومن التفضيلة تدخل على الالف تقول  
 اي لا يكون كذا في عين زيد متعلق باحسن واحمال من  
 فاعدا عن الكحل هذا اذا كان رايك من افعال القلوب  
 واماد اذا كان بمعنى صيرت وهو التظاير كما كان قوله  
 احسن بها الكحل بدل ما من قوله كحل زيد  
 قوله استخفى عن ذكره لدلالة قوله كحل زيد عليه لان  
 معناه كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستطاع  
 من ذكر عين زيد بعده  
 اشار الى جملة كحل كحل زيد مفعول لعين في مثال للمعنى والى كون  
 الكحل واسما بمعنى الكحل ردا على اللفظ  
 قوله وتقديره ما رايك آه فيكون الكحل في عين زيد احسن  
 منه في غير ما لان ابقاءه على السوات مما ياباه للدخ  
 لفي عينه العين

ان حذف الجهد وبقاء الجار وحذف كلمة في مع ابقاء  
 موصوله على الجار لا يتغير في كلام العرب على ما حكى  
 ولي الفصح يا با لا خضا راد امان يسير الى جوار وجه  
 اخصر من الاول  
 قوله لو رفع لفظ آه لخصت اليه المصنوع على عدم  
 تحفته في كلام العرب وقد لا يخفى منه قياس عظام  
 قوله اخصر من ان من تركيبه عين زيد لا حذفه هنا  
 ثلاث كلات وبها الضمير وكلة في كاف اول وكلة عين  
 وكلا كذا المنفرد كذا الاختصار كقولهم  
 وهو فضيل الكحل على الكحل والاشارة لان اصله من كحل  
 عين زيد والمقصود منه ان لا يلزم منه تفضيل الشيء على  
 نفسه اذ يتعد الكحل باعتبار كونه في عين رجل وفي عين غيره  
 وقيل  
 قوله لان اصله آه حيث قال وهو على حذف المتعلق  
 اي من كحل عين زيد لا تفضيل الكحل على الكحل لا الكحل  
 على العين ومن التفضيلة تدخل على الالف تقول  
 اي لا يكون كذا في عين زيد متعلق باحسن واحمال من  
 فاعدا عن الكحل هذا اذا كان رايك من افعال القلوب  
 واماد اذا كان بمعنى صيرت وهو التظاير كما كان قوله  
 احسن بها الكحل بدل ما من قوله كحل زيد  
 قوله استخفى عن ذكره لدلالة قوله كحل زيد عليه لان  
 معناه كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستطاع  
 من ذكر عين زيد بعده  
 اشار الى جملة كحل كحل زيد مفعول لعين في مثال للمعنى والى كون  
 الكحل واسما بمعنى الكحل ردا على اللفظ  
 قوله وتقديره ما رايك آه فيكون الكحل في عين زيد احسن  
 منه في غير ما لان ابقاءه على السوات مما ياباه للدخ  
 لفي عينه العين

قوله وتقديره ما رايك آه فيكون الكحل في عين زيد احسن  
 منه في غير ما لان ابقاءه على السوات مما ياباه للدخ  
 لفي عينه العين

قوله وتقديره ما رايك آه فيكون الكحل في عين زيد احسن  
 منه في غير ما لان ابقاءه على السوات مما ياباه للدخ  
 لفي عينه العين

قد لا يوافقا جازت آه من ارق فغير  
 هذه البشارة اذ يمكن ان يكون حسن منقولاً على غير  
 والكل جيداً حيث لا يلائم الفصل بين الصاروخ وهو من  
 هذه البشارة فوج البشارة الاولى فالصاروخ منقولاً  
 وذلك في معنى زيد فلما ذكر عين زيد مقدرها عليه استغنى  
 ما لا يوافقا وان من التفضيلية بمجردها مقدرها عليه استغنى  
 فلا بد من فصل المباشرة اي في فصل مماثلة قوله لعلنا  
 في ان يكون بالكاف مقدرها على اسم التفضيل  
 ان يذكر الموصوف في المثال ايضا لكنه تركه  
 فكذلك في المثال الاول في المثال ايضا كما في المثال الثاني  
 في المثال الثاني في المثال ايضا كما في المثال الثاني  
 في المثال الثاني في المثال ايضا كما في المثال الثاني

فقد علم ان التفضيل لا يوافقا جازت آه من ارق فغير  
 هذه البشارة اذ يمكن ان يكون حسن منقولاً على غير  
 والكل جيداً حيث لا يلائم الفصل بين الصاروخ وهو من  
 هذه البشارة فوج البشارة الاولى فالصاروخ منقولاً  
 وذلك في معنى زيد فلما ذكر عين زيد مقدرها عليه استغنى  
 ما لا يوافقا وان من التفضيلية بمجردها مقدرها عليه استغنى  
 فلا بد من فصل المباشرة اي في فصل مماثلة قوله لعلنا  
 في ان يكون بالكاف مقدرها على اسم التفضيل  
 ان يذكر الموصوف في المثال ايضا لكنه تركه  
 فكذلك في المثال الاول في المثال ايضا كما في المثال الثاني  
 في المثال الثاني في المثال ايضا كما في المثال الثاني  
 في المثال الثاني في المثال ايضا كما في المثال الثاني

حسبنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل  
 ظاهر لورفت افعال الابتداء لانها في الاولي والان من التفضيلية مع  
 مجرودها مقدرها فيها انما كاد كذا (مثل ولا اري) مثل منقولها على ان  
 صفة مصدر مجرودها اي قلت ما رأيت حين زيدا قوله انما كاد كذا  
 وانما تركه هذا لئلا يكون مبدئياً بما هو مبدئياً له وتارة هو موصوف  
 احسن في المثال وان كانت المباشرة الكاملة في ذكره اذ هو في قوله  
 وادى وبقوله مذكوراً لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور  
 وتام البيت مع قايمة هـ مررت على وادى السباع ولا اري : كوازي  
 السباع حين يظلم وادى هـ اقل يركب اوه نايه : واخرها ما وفي  
 وادى السباع واستغنى عن ذكره فاما الركب اسم جماعة الركبان وهو  
 مخصوص بركب الابل والتأنيب من ابي اوي كالتحية من يحيى اوتى وهو  
 الملك والتأنيب من الضري وهو السراير والليل قوله ادي امان  
 روية الصراوم من روية القليل فعل الاول وادى مقصود وادى السباع  
 مقصود الثاني وعمل الثاني وادى مقصود الاول وكوازي السباع  
 من الكافي والواو في ولا اري ما اعتراه في احواله واقل صفة وادى

فقد علم ان التفضيل لا يوافقا جازت آه من ارق فغير  
 هذه البشارة اذ يمكن ان يكون حسن منقولاً على غير  
 والكل جيداً حيث لا يلائم الفصل بين الصاروخ وهو من  
 هذه البشارة فوج البشارة الاولى فالصاروخ منقولاً  
 وذلك في معنى زيد فلما ذكر عين زيد مقدرها عليه استغنى  
 ما لا يوافقا وان من التفضيلية بمجردها مقدرها عليه استغنى  
 فلا بد من فصل المباشرة اي في فصل مماثلة قوله لعلنا  
 في ان يكون بالكاف مقدرها على اسم التفضيل  
 ان يذكر الموصوف في المثال ايضا لكنه تركه  
 فكذلك في المثال الاول في المثال ايضا كما في المثال الثاني  
 في المثال الثاني في المثال ايضا كما في المثال الثاني  
 في المثال الثاني في المثال ايضا كما في المثال الثاني

فقد علم ان التفضيل لا يوافقا جازت آه من ارق فغير  
 هذه البشارة اذ يمكن ان يكون حسن منقولاً على غير  
 والكل جيداً حيث لا يلائم الفصل بين الصاروخ وهو من  
 هذه البشارة فوج البشارة الاولى فالصاروخ منقولاً  
 وذلك في معنى زيد فلما ذكر عين زيد مقدرها عليه استغنى  
 ما لا يوافقا وان من التفضيلية بمجردها مقدرها عليه استغنى  
 فلا بد من فصل المباشرة اي في فصل مماثلة قوله لعلنا  
 في ان يكون بالكاف مقدرها على اسم التفضيل  
 ان يذكر الموصوف في المثال ايضا لكنه تركه  
 فكذلك في المثال الاول في المثال ايضا كما في المثال الثاني  
 في المثال الثاني في المثال ايضا كما في المثال الثاني  
 في المثال الثاني في المثال ايضا كما في المثال الثاني

فقد علم ان التفضيل لا يوافقا جازت آه من ارق فغير  
 هذه البشارة اذ يمكن ان يكون حسن منقولاً على غير  
 والكل جيداً حيث لا يلائم الفصل بين الصاروخ وهو من  
 هذه البشارة فوج البشارة الاولى فالصاروخ منقولاً  
 وذلك في معنى زيد فلما ذكر عين زيد مقدرها عليه استغنى  
 ما لا يوافقا وان من التفضيلية بمجردها مقدرها عليه استغنى  
 فلا بد من فصل المباشرة اي في فصل مماثلة قوله لعلنا  
 في ان يكون بالكاف مقدرها على اسم التفضيل  
 ان يذكر الموصوف في المثال ايضا لكنه تركه  
 فكذلك في المثال الاول في المثال ايضا كما في المثال الثاني  
 في المثال الثاني في المثال ايضا كما في المثال الثاني  
 في المثال الثاني في المثال ايضا كما في المثال الثاني





قوله كذا استفاركة لدفع قوله ناش من كون ما لهما الامر واحد وهو انه كيد رجع الوجب الاول وما دل الثاني...

قوله اي في نفس مادل يعني الكلمة والمراد يكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها اي في نفس مادل يعني الكلمة والمراد يكون المعنى في نفس الكلمة...

قوله اي في نفس مادل يعني الكلمة والمراد يكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها اي في نفس مادل يعني الكلمة والمراد يكون المعنى في نفس الكلمة...

اي في نفس مادل يعني الكلمة والمراد يكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها اي في نفس مادل يعني الكلمة والمراد يكون المعنى في نفس الكلمة...

قوله اي في نفس مادل يعني الكلمة والمراد يكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها اي في نفس مادل يعني الكلمة والمراد يكون المعنى في نفس الكلمة...

قوله اي في نفس مادل يعني الكلمة والمراد يكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها اي في نفس مادل يعني الكلمة والمراد يكون المعنى في نفس الكلمة...





والتي انما هي ايضا تكون مشتركا بخلاف المضارع فان الاشتراك  
لا يكون في كل ما من مشترك بخلاف المضارع فان الاشتراك  
لا يكون في كل ما من مشترك بخلاف المضارع فان الاشتراك  
لا يكون في كل ما من مشترك بخلاف المضارع فان الاشتراك

وهذه المشابهة انما تكون (توقعه) على وقوع ذلك الفعل (مشتركا)  
بين زمانين والمال والاستقبال على الصحيح وقوع الهم مشتركين المعاني المتعددة  
كالمعين (وتخصيبه) بالجر عطف على قوله ووقعه على تلك المشابهة انما يكون  
لوقوع الفعل مشتركا وتخصيبه بواحد من زمانين الحال والاستقبال يعني  
الاستقبال (السين) فانه للاستقبال القرب (وسوف) فانه للاستقبال  
البعد كما مر كان الهم يخص بها احد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف  
المضارع بمشابهته بالهم لا يتم فيتم مضارعا لا الهما المعنى اذ معنى المضارعة  
في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلام الشبهين ارضعا من ضرع  
واحد فلهما اخوان رضعا (والهزة) من تلك الحروف الاربعة (التي تكسر)  
او مؤنثا او مؤنثا مثل اضرِب (والنون) اي التكم المزدا اذا كان  
من افا ونحن (والهاء للناظر) واحدا كان او شيئا او مجموعا فمذكر او  
او مؤنثا (والمؤنث) الواحدة (والمؤنثين غيبة) اي حال كون المؤنث  
والمؤنثين غائبات او ذوى غيبة (والياء للناظر عمرا) اي غير الغيبة  
المذكورين وهما واحدا مؤنث ومثناه فقولهم غيرهما اي غير الغيبتين  
المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصر بالانهاض مع  
لكنه خرجت بهما عن التكارة الضرفية فهو في قوة التكرار الموصوفة

قوله بواسطة القرائن اشار بصيغة جمع الاليجون  
ان يكون لخصم من واحد قرائن كثيرة والى كثرة الموارد  
سلكوا  
قوله كان كلا الشبهين جواب سؤال مقدر كانه قيل  
ما النسابة بين المعنى اللغوي والاصطلاح للمضارع  
حتى يقال انه سمي مستقرا مضارعا لان المستقبل مشابه  
لاسم الفاعل وتسمية المشبه الذي هو المضارع مضارعا  
غير مفهومة في كلامهم فاوجهها فاجاب بقوله  
كلا الشبهين كونه  
قوله بالهزة آه لم يراع في البيان ترتيب حروف ثابت  
بل يراعى قاعته التصريف للفعل فانه يبدأ من  
التكلم الواحد وينتهي الى الغائب  
قوله بالهزة شروع في معان حروف المضارعة  
والقياس ان يكون الفا الافرغ الزوائد ان يكون من  
حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام اذ لا يظلو  
كلمة منها او من مشتقا وهي الحركات الا انهم جعلوا  
الالف هزلة لتعددا لا يتناء بالساكن  
قوله للتكم المفرد يجب ان لا يكون لان التكلم لا يكون الا  
واحدا سواء تكلم باضرِب او بتضرب وانما وصف في  
اضرِب بالمفرد بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل عليه  
وصفه في تضرب بكونه مع الغير فلا يجتمع الا فرد مع  
كونه مع الغير  
قوله مع غيره مؤنثين او مذكرين او مختلفين حكم  
مذكرا كان او مؤنثا او مختلطا والفرق حاصل بالصوت  
ولذلك ينهوا بمهبة مستقلة لكل وتضمينه في الضرف  
اي في عم الصرف كونه  
لان هبة انما يدل على التكلم ونون نون يد على المتكلم  
معه غيره فيكون هزلة اضرِب ونون تضرب كذلك  
كونه

والتي انما هي ايضا تكون مشتركا بخلاف المضارع فان الاشتراك  
لا يكون في كل ما من مشترك بخلاف المضارع فان الاشتراك  
لا يكون في كل ما من مشترك بخلاف المضارع فان الاشتراك  
لا يكون في كل ما من مشترك بخلاف المضارع فان الاشتراك

والتي انما هي ايضا تكون مشتركا بخلاف المضارع فان الاشتراك  
لا يكون في كل ما من مشترك بخلاف المضارع فان الاشتراك  
لا يكون في كل ما من مشترك بخلاف المضارع فان الاشتراك  
لا يكون في كل ما من مشترك بخلاف المضارع فان الاشتراك

ويعرف المصارع بعد آه اما الضم  
 حروف المصارع ثمانية اولها ضم وينتهي  
 في التثنية والضم ثمانية ايضا وينتهي  
 في التثنية والضم ثمانية ايضا وينتهي  
 في التثنية والضم ثمانية ايضا وينتهي  
 في التثنية والضم ثمانية ايضا وينتهي

**او بالضم والجاء وهو الاولي لوافقته السابق (وحروف المصارع مضمومة**

**في الرباعي) اي فيما كان ما مضيه على اربعة احرف اصلية كيد خرج اولها**

**كخرج ويقال تدويح (ومضوطة فيما سواه) اي فيما سوى ما مضيه**

**على اربعة احرف مثل تدويح ويسخرج وهوها (ولا يعرب من الفعل**

**غيره) اي غير المصارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام**

**في قوة قولنا وتما يعرب المصارع مع ان يتعلق به قوله (اذ ايسعلبه**

**نون التاكيد) فعلة كانت او خففة ولا فون جمع الموث) لانها اذا اتصل به**

**الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها ازمد خوله على كلمة**

**الشابهة لوزن جمع الموث في الماضي فلا يصلح الاعراب (واعلما بالخروج وضمت**

**بشركة الاسم فيها (وجزم) بمخص به كاعمر بالاسم (فالصحيح) منه وهو**

**عند الحياة على كم حرفة الاخر حرف على (الجرم من صبر بارز مرفوع) متصل**

**مثل يثرون ونضرون والموث مثل يثرون ونضرون (والخاصة الموث) المذكر**

**مثل يثرون ونضرون والموث مثل يثرون ونضرون (والخاصة الموث) المذكر**

**الواحد الغائب الموث والواحد المذكر الغائب الموث**

**الواحد المذكر الغائب الموث والواحد المذكر الغائب الموث**

لان نون جمع الموث لا يقبل الاعراب لانها متماز والضمائر  
 بمعنى والمبني لا يعرب

قوله يكون مبيها وقيل انه مرصوب فقديرا لقولهم جعل الاعراب  
 بالحركة كما في كلامي ولا يخفى عليه الفرق بينها وبين غلام  
 فانها لشدّة الاقتران صاد با كما تجز منه فله بين ما قبلها  
 جعل الاعراب اصلا بخلاف غلامى سلكوه

قوله لشدّة الاقتران اما لفظا فظاهرهما ما معنى فكلمة  
 المؤكدين المؤكدة بما لا لا اتصال مع التثنية لسقوطه  
 في الوقف والاضافة ومع اللام فلا يهيأ ما قبله وسط  
 فا جري الاعراب عليه حكمه

ا عاد اللام نظرا الى ان المدمى ذات جزئين فكان كل منهما  
 مدمى برأسه  
 وذلك المشابهة منصف مشابهة المصارع بالاسم فوج  
 الى ما هو الاصل في الفعل اعني البناء حكمه

قوله واعرابه وقع لا بمعنى علم القاعدية بل بمعنى شدة لوفون  
 لفضاها العاقل لا بمعنى ما يتقرب المعنى للفضا للاعراب  
 بل بمعنى ما اوجب كون آخر الكلمة طرحة مخصوصة  
 فان اعراب الفعل ليس بمعنى وقوله نسب بمعنى ففحة  
 او حذف فزان او غيرها العاقل وقوله وجزم بمعنى سكون  
 او حذف فزان او حرفة اقترانها العاقل تمام

قوله منصوب وما يفترب الالهوفان وانما يجرم عن الضمير  
 البارز لكنه حرك عن الضمير البارز المنقلب تمام  
 مضارع

ولما كان يقول ان الضمير البارز المرفوع لا يكون الا لثنية  
 والجمع والخاصة الموث فضوله لثنية والجمع المستوف  
 لاحابة اليه ككبير

لان نون جمع الموث لا يقبل الاعراب لانها متماز والضمائر  
 بمعنى والمبني لا يعرب  
 قوله يكون مبيها وقيل انه مرصوب فقديرا لقولهم جعل الاعراب  
 بالحركة كما في كلامي ولا يخفى عليه الفرق بينها وبين غلام  
 فانها لشدّة الاقتران صاد با كما تجز منه فله بين ما قبلها  
 جعل الاعراب اصلا بخلاف غلامى سلكوه  
 قوله لشدّة الاقتران اما لفظا فظاهرهما ما معنى فكلمة  
 المؤكدين المؤكدة بما لا لا اتصال مع التثنية لسقوطه  
 في الوقف والاضافة ومع اللام فلا يهيأ ما قبله وسط  
 فا جري الاعراب عليه حكمه  
 ا عاد اللام نظرا الى ان المدمى ذات جزئين فكان كل منهما  
 مدمى برأسه  
 وذلك المشابهة منصف مشابهة المصارع بالاسم فوج  
 الى ما هو الاصل في الفعل اعني البناء حكمه  
 قوله واعرابه وقع لا بمعنى علم القاعدية بل بمعنى شدة لوفون  
 لفضاها العاقل لا بمعنى ما يتقرب المعنى للفضا للاعراب  
 بل بمعنى ما اوجب كون آخر الكلمة طرحة مخصوصة  
 فان اعراب الفعل ليس بمعنى وقوله نسب بمعنى ففحة  
 او حذف فزان او غيرها العاقل وقوله وجزم بمعنى سكون  
 او حذف فزان او حرفة اقترانها العاقل تمام  
 قوله منصوب وما يفترب الالهوفان وانما يجرم عن الضمير  
 البارز لكنه حرك عن الضمير البارز المنقلب تمام  
 مضارع  
 ولما كان يقول ان الضمير البارز المرفوع لا يكون الا لثنية  
 والجمع والخاصة الموث فضوله لثنية والجمع المستوف  
 لاحابة اليه ككبير

وان كان الالف واللام  
 والهمزة  
 والواو  
 والياء  
 والسين  
 والصاد  
 والذال  
 والظا  
 والظاء  
 والظاء  
 والظاء  
 والظاء  
 والظاء  
 والظاء  
 والظاء  
 والظاء

في معنى النسخ لم يوجد  
 فلفظ فقط كما في نسخة صاحب  
 الفرس  
 قوله والسكون لم يفهم بقوله لفظا كما في  
 لاد السكون لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة  
 الساكن في جميع اليايات كما في قوله  
 في الجوز التي تقبل على ايامهم  
 واقتسط التور حال التبر لانه بمنزلة الحركة في السرد  
 فلما سقط الحرف حال التبر فقد كان التور  
 قوله من ضرب لا صاحب اراءه وحى الفضة واكتفى عن التبر  
 فاق الاقلام الشهرة امرها ولها زاد الشايع قوله من التبر  
 ولم يضرب او المراد على حسب العواجل كما قال القائل  
 فمن جمع الامثلة وهو مثال الاضرب الصريح لان الصريح كالمثل  
 اذ لا يلزم ذلك بعد ذلك اعرب الصريح وبوجه الدين  
 انما شبه الى ان قوله والتصل مطوف على قوله والصحيح  
 لا مطوف اليه لان هذا الحكم شامل للمصحيح  
 والمختل في الحركة

في معنى النسخ لم يوجد  
 فلفظ فقط كما في نسخة صاحب  
 الفرس  
 قوله والسكون لم يفهم بقوله لفظا كما في  
 لاد السكون لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة  
 الساكن في جميع اليايات كما في قوله  
 في الجوز التي تقبل على ايامهم  
 واقتسط التور حال التبر لانه بمنزلة الحركة في السرد  
 فلما سقط الحرف حال التبر فقد كان التور  
 قوله من ضرب لا صاحب اراءه وحى الفضة واكتفى عن التبر  
 فاق الاقلام الشهرة امرها ولها زاد الشايع قوله من التبر  
 ولم يضرب او المراد على حسب العواجل كما قال القائل  
 فمن جمع الامثلة وهو مثال الاضرب الصريح لان الصريح كالمثل  
 اذ لا يلزم ذلك بعد ذلك اعرب الصريح وبوجه الدين  
 انما شبه الى ان قوله والتصل مطوف على قوله والصحيح  
 لا مطوف اليه لان هذا الحكم شامل للمصحيح  
 والمختل في الحركة

في معراب ما اتصل به الضمير اليه المرفوع في خمسة  
 مواضع وان كان الاتصال في سبعة مواضع فانت  
 الوضويع احدى يعترض تعترض من خارج  
 بقوله ونون جمع المونث  
 (مثل) هو (مضرب) فتح  
 في ما فتح الضمير والمجرى اما في حالة المجرى فظاهرا لانه  
 اسقط الاضرب واما في حالة الضمير فلاشروع اجتماعه  
 مع الرفع فلا بد من زعالة الالة فان في الواء بعد بدل  
 وهو الضمعة وجهان فان لا يبدل له فسادا والضرب  
 تابع للمجرى ويحذف هذه النون مع نون التأكيد  
 اما لانه لا يكون في المعنى علامة الرفع واما لاجتماع  
 العوائق  
 عبد للمصحيح  
 واما في اجراءها ما عرفت فمشابهتها سورة المشى و  
 المجموع في الاسماء متوسط  
 وتدل وجه المناسبة كونه بمنزلة المجرى فالو او غزلة  
 الضمتين وكذا الالات والياء ووجه  
 قوله المناسبة لها لان حرف العلة مناسب للحركة في  
 كونها قابلية لسقوط عمام  
 قوله والمضارع الممثل الآخر الممثل عندهم ما يقابل الصريح  
 عندهم وهو ما كان آخره حرف علة لكن المتأخر من  
 كلام الشارح ان المتعلما ان يرد به الخاص فيصح  
 قوله لانه الالات لا يقبل الحركة تكون ساكنة اذ لا تقبل الحركة  
 عليه مع كونها قابلية من حيث انه آخر الكلمة فيمكن التقدير  
 فيه بخلاف آخر الجملة المونث فانه للزوم السكون لا يقبلها  
 اصلا بل بصومه ولا يشوعه والماض ان التقدير  
 فرع القضي فلا بد من امكانه في ذلك الصل ما بصومه  
 او يشوعه عبد للمصحيح  
 وانما بدل وفتح بوقوعه موقع الاسم لانه بوقوعه موقع  
 الاسم يخفى كثير من المواضع فلا يتميز به المرفوع عند  
 المتدبر لسهولة والمقصود الاجل في هذا المقام  
 يتميز الاقلام الثلاثة بعضها عن بعض لاسباب  
 العامل عمام

وقضرب في التكلم مع الغير (بالضم) وفي حال الرفع (والفتحة) في حال الضم  
 (الفتحة) اي حال يكون الضمة والفتحة ملفوظتين (والسكون) في حال المجرى  
 (مثل مضرب) ولن يقضرب ولم يقضرب (او) المضارع (بالضم) ذلك اي ذلك  
 الضمير البارز للفروع وذلك في خمسة مواضع (بالنون) حالة الرفع وحالها  
 اي جذا والنون حالتي المجرى والضمير فان الضمير تابع للمجرى كان الضمير  
 الاسماء تابع للمجرى (مثل مضربان وقضربان ومضربون وقضربون وقضربين)  
 ولم يضربا ولن يضربا (او) المضارع (المضارع) الآخر (بالواو والياء بالفتحة)  
 تقديرا (في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول لا يعوربي  
 (والفتحة لفظا) وفي حال الضميمة الفتحة نحو لن يدعولن برجي والحذف  
 اي يحذف الواو والياء في حال المجرى لان المجرى لما يجد حركة اسقط الحرف  
 المناسبة لها نحو لم يضرب ولم يرو (او) المضارع (الفتح) الآخر (بالالف بالفتحة)  
 والفتحة تقديرا لان الالات لا يقبل الحركة تقول لم يرو ولن يروني (والحذف  
 اي يحذف الف في حال المجرى تقول لم يروني (او) يروني (او) يروني  
 التامر بالمجاز مع مضموم زيد) سواء كان العامل في هذا المجرى كما هو المتأخر  
 عن عبارة وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل في وقوعه موقع الاسم  
 كما في زيد يضرب اي عماره او مررت برجله يضرب او رأيت رجلا يضرب  
 وانما رفع بوقوعه موقع الاسم لانه ان يكون كالاسم فاعطى اسبق

في معنى النسخ لم يوجد  
 فلفظ فقط كما في نسخة صاحب  
 الفرس  
 قوله والسكون لم يفهم بقوله لفظا كما في  
 لاد السكون لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة  
 الساكن في جميع اليايات كما في قوله  
 في الجوز التي تقبل على ايامهم  
 واقتسط التور حال التبر لانه بمنزلة الحركة في السرد  
 فلما سقط الحرف حال التبر فقد كان التور  
 قوله من ضرب لا صاحب اراءه وحى الفضة واكتفى عن التبر  
 فاق الاقلام الشهرة امرها ولها زاد الشايع قوله من التبر  
 ولم يضرب او المراد على حسب العواجل كما قال القائل  
 فمن جمع الامثلة وهو مثال الاضرب الصريح لان الصريح كالمثل  
 اذ لا يلزم ذلك بعد ذلك اعرب الصريح وبوجه الدين  
 انما شبه الى ان قوله والتصل مطوف على قوله والصحيح  
 لا مطوف اليه لان هذا الحكم شامل للمصحيح  
 والمختل في الحركة

لا تأتي في السبعة قطعا فمرادان السبعة  
 لا يتبع مزيدا واما في نفس ستون وسبعة في  
 بلان حرف التنوين من حواصل الاضمار واما خبركاد  
 فلا تنوين ويكون فعلا مستورا بما بدأ واما في نحو بقوم  
 الزيدان فلان العز لا يكون فاعله من المشي  
 في الحاصل ان يتصور في هذه الاشلة لا يتصور موقع الاسم  
 ولا ينضم كونه مزيدا وقرع مشقة اشلة الرفع قوله لا يرفع فيها واما  
 في قاعلة انما لم يرفع اذا لم يجز فاعله الذي صدر به  
 وخبيركاد ايضا فاعله موقع الاسلان في الاصل في خبركاد ان يكون  
 فاعله اسم لان ما صدره من الكلام ليس  
 واسما وانما لم يجز هذا الاصل في خبركاد داسته  
 فلا يكون له من قبله فعل من الكلام  
 فلا يكون له من قبله فعل من الكلام  
 فلا يكون له من قبله فعل من الكلام

فانما السين لما صدره حرفا الفعل كان الرفع موقع  
 الاسم هو الفعل مع السين لا الفعل وحده فلا يرد ما  
 قيل ان السين من غير الفعل فلا يكون يعرب في  
 سينه واما موقع الاسم لاستتاع دخول السين  
 على الاسم فانه لا يرفع سقامه سيد على اداة  
 قوله ملغوظة حال من كلمة ان واما قديمه لان المتعارف  
 ان لم يقع بعد الحرف التي يجوز فيها تقديره ان كما سبق  
 لا يكون مقدرة فكأنه قسمها الى قسمين احدها ملغوظة  
 والثاني مدونة واسما الفاعل بالبعد الى ان العواد  
 ههنا هو القسم الاول  
 فان يكون حجازيما  
 فان يكون حجازيما  
 فان يكون حجازيما

اسبق اجراء الاسم واقواله وهو الرفع وذلك من هذا البصر بان وورد عليه  
 ان يرفع في مواضع لا يرفع فيها موقع الاسم كما في البنية نحو الذي جرب وفي  
 نحو يسبقوم ويسبقوم وفي خبركاد زيد بيقوم وفي نحو يوم الزيدان  
 وارجع نحو الذي جرب ويوم الزيدان بان يرفع موقعه لانه يقول الذي  
 جرب هو على ان هذا الرفع في البنية بل في الخبر كونه من الاسم  
 نحو يسبقوم على ان خبره جرب مبتدأ مقدر عليه وكذا قالان الزيدان وكذا يوم  
 موقع الاسم وان كان الرفع مقدره اما غير الرفع في نحو فلان جرب  
 نحو يسبقوم ان يسبقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين جار  
 كاحد اجزاء الكلمة وسوف فسك السن وعن نحو كاد زيد بيقوم ان الرفع  
 الاسم وانما عدل عن الاصل لما جيء بها وبافعال المقاربة ان شاء الله تعالى  
 (و يصب) اي المتبارع (يان) ملغوظة (ون) قال الفراء اصله لا يرد  
 الالف نونا وقال الخليل اصله لان فيه كاش في عشي وقال سيبويه  
 ان حرف راسه (واذن) قبل اصله اذ انخفضت وقبل اصله اذ الظرفية  
 فوقن عوضا عن الضائق اليه (وفي) بان مصدره بعد حتى نحو سرت  
 حتى دخلها (و) بعد (لام ك) نحو سرت لا دخلها (و) بعد (لام الحمد)  
 وهي اللام التجارية الزائدة في غير كان النبي نحو قوله تعالى وما كان الله  
 ليعدنهم لان هذه الثلاثة جوارز يمنع دخولها على الفعل لا يجعلها مصدرا  
 بتقدير ان المصدرية (و) بعد (الفاء) نحو زني فاركرمك (و) بعد (اللام)

قوله ابدال الالف نونا فيه الالف مناسبة بين الالف والنون  
 لان يقال النون التفضية فقبلت الالف فكذا في النون  
 الذنوب والنون التفضية اذا انفتح ما قبلها يتقبلان الفاء  
 في الرض لا دليل على قول الفراء  
 قوله وقال الخليل اصله لان يرد الاضرب في قسده  
 لا يترك وهو ليس بكلام مجلف ان تقرب اصل في مركب  
 من لا والنون التفضية التي حقا ان يطمح الضم لان الف  
 بلا تضييق بان تكيد التي لانها كذا الفعل المنق حتى يفيد  
 العطف في التأكيد فاعلم هذا النسب تكون آخر الفعل على حدة  
 يكاد مساو لنون ولما خسران من بين حرفيها تكيد التي حدة  
 قال الفاعل يرجح المرء ما لا آنة بلاقي ويرضه دون اقربه  
 للغلوب اي ان يلاق سلكة  
 فهدف تضييفا لثق السكاكان وهو الالف والنون  
 الالف ثم دبا اللام مع النون فصار ان يلقان

فانما السين لما صدره حرفا الفعل كان الرفع موقع  
 الاسم هو الفعل مع السين لا الفعل وحده فلا يرد ما  
 قيل ان السين من غير الفعل فلا يكون يعرب في  
 سينه واما موقع الاسم لاستتاع دخول السين  
 على الاسم فانه لا يرفع سقامه سيد على اداة  
 قوله ملغوظة حال من كلمة ان واما قديمه لان المتعارف  
 ان لم يقع بعد الحرف التي يجوز فيها تقديره ان كما سبق  
 لا يكون مقدرة فكأنه قسمها الى قسمين احدها ملغوظة  
 والثاني مدونة واسما الفاعل بالبعد الى ان العواد  
 ههنا هو القسم الاول  
 فان يكون حجازيما  
 فان يكون حجازيما  
 فان يكون حجازيما

اسبق اجراء الاسم واقواله وهو الرفع وذلك من هذا البصر بان وورد عليه  
 ان يرفع في مواضع لا يرفع فيها موقع الاسم كما في البنية نحو الذي جرب وفي  
 نحو يسبقوم ويسبقوم وفي خبركاد زيد بيقوم وفي نحو يوم الزيدان  
 وارجع نحو الذي جرب ويوم الزيدان بان يرفع موقعه لانه يقول الذي  
 جرب هو على ان هذا الرفع في البنية بل في الخبر كونه من الاسم  
 نحو يسبقوم على ان خبره جرب مبتدأ مقدر عليه وكذا قالان الزيدان وكذا يوم  
 موقع الاسم وان كان الرفع مقدره اما غير الرفع في نحو فلان جرب  
 نحو يسبقوم ان يسبقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين جار  
 كاحد اجزاء الكلمة وسوف فسك السن وعن نحو كاد زيد بيقوم ان الرفع  
 الاسم وانما عدل عن الاصل لما جيء بها وبافعال المقاربة ان شاء الله تعالى  
 (و يصب) اي المتبارع (يان) ملغوظة (ون) قال الفراء اصله لا يرد  
 الالف نونا وقال الخليل اصله لان فيه كاش في عشي وقال سيبويه  
 ان حرف راسه (واذن) قبل اصله اذ انخفضت وقبل اصله اذ الظرفية  
 فوقن عوضا عن الضائق اليه (وفي) بان مصدره بعد حتى نحو سرت  
 حتى دخلها (و) بعد (لام ك) نحو سرت لا دخلها (و) بعد (لام الحمد)  
 وهي اللام التجارية الزائدة في غير كان النبي نحو قوله تعالى وما كان الله  
 ليعدنهم لان هذه الثلاثة جوارز يمنع دخولها على الفعل لا يجعلها مصدرا  
 بتقدير ان المصدرية (و) بعد (الفاء) نحو زني فاركرمك (و) بعد (اللام)

فانه في المثالين المذكورين متعين لان يكون فاعل الصانع  
 ولا يصلح ان يكون محففة من المثقلة لوجوب توكيد  
 او الين او قد او حرف النفي مع ان المحففة ولا تخلف  
 المحففة بلا فاعل الناحلة على التبتا والخبر واقية  
 عند لفظ بمعنى ان المراد بالعلم هنا هو العلم الذي لا يكون  
 بمعنى الظن اعماذا كان العلم مستملا في معناه الاصل وهو  
 الاعتقاد الجاهل الذي يكون بمعنى الضيق والتيقن لا اذا  
 كان مستملا في معنى الظن الذي هو الاعتقاد الرابع  
 المحتمل للحدوث وقاد العصبام وهذا يشيران العلم جاء  
 بمعنى الظن والشهورات لا يستعمل في اليقين ولو سلم  
 فالمراد ليس انظما العلم حتى يقع تشبيه بهذا بما يدل على  
 اليقين سواء كان لفظ العلم والرؤية والوجدان او  
 الظن او غير ذلك **عبدالله ابي**  
 قوله اذا لم يكن يحتمل الظن حمل الوقع بعد العلم على الوقوع  
 بعد لفظه كما هو المتبادر فاحتاج الى التقييد اذا علم قد يكون  
 بمعنى الظن في الرضى جز مجزم ان ياول العلم بالظن مما اذا  
 فيقال حملت ان يخرج زيد بالنسب اى قلتت وفي تفسير  
 ابي حيان قد يستعمل العلم ويراد به الظن القوي فيجوز ان يحمل  
 فان المصدرية ويدل على ذلك قوله تعالى فان علمتوهن  
 مؤمنات لان الضمير يا عانهم خبر مشعاليه **عبدالمجيب**  
 اراد ان التغيير لمراد التاكيد والفرق بين الخبر والتعنت  
 سواء قلنا انه مبتدأ او ضمير فصل وليس يقصر السند  
 على المسند اليه ولا عكسه لانه يصرف قوله وليت هذه  
 تاكيد كقرا والاسم عدمه **حجيم**  
 والفرق بين ان المحففة وان المصدرية ان المحففة بمعنى  
 بعد الين او سوف والا تانية مثان سيقوم لان لا يفرق  
 ان يكون جانبا لوقوع غالبا على علمه وليس المراد  
 بظلمته كثرة كما هو المتبادر عصام وقال السيد حكيم  
 فالمراد بظلمته الوقوع كثرة فان المظنون اكثر من  
 الوقوع

بمولا تاكل السمك وشرب اللبن (او) بعد (او) نحو لازلزك او  
 تعطيني حتى فان الماء والواو عاطقان واقفان بعد الانشاء وقد استع  
 عطف الخبر على الانشاء فيلزم ان يكون موصوفا للخبر على المفعول  
 من ذلك الاشياء فيكون المعنى زلف فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرم  
 اياك وفي الاما كل الصلح وشرب اللبن لا يكتن من اكل السمك وشرب  
 اللبن فمعه (فان) التي يشيخ بها الصنائع (مثل ازيد ان ليسن ارج) مثال الضب  
 بالفتحة ومثل (ان قصوموا خير لكم) مثال الضب بمخففة النون (او) كلمة  
 التي تقع بعد العلم اذ لم يكن بمعنى الظن (بها) ان المحففة من ان المثقلة  
 لان المحففة للتحقق فيما سلم بخلاف الناصبة فانها للترجاء والطلع فلا  
 يناسبه (ولست) اى ان الواقعة بعد العلم (هله) اى ان الناصبة (نحو)  
 عذرت ان سيقوم وان لا يفرق (ان) التي تقع بعد الظن فيها الوجودان  
 لان الظن باعتبار دلالة على غير الوقوع يلازم ان المحففة الالة على الضيق  
 وباعتباره الوجودان (ولن) مثل ان ارج ومساها) اى معنى ان في المستقبل  
 فنيا مؤكدا لا مؤكدا ولا يفرق لان قوله تعالى فلن ارج الارض  
 حتى ياذن لي ان تافق لان ان تعنى معنى التأييد وحى صفتى لا التأييد او  
 اذن التي تشيخ بها الصنائع (اذ لم يفرق ما بعد حالي ما قبلها)

فانه في المثالين المذكورين متعين لان يكون فاعل الصانع  
 ولا يصلح ان يكون محففة من المثقلة لوجوب توكيد  
 او الين او قد او حرف النفي مع ان المحففة ولا تخلف  
 المحففة بلا فاعل الناحلة على التبتا والخبر واقية  
 عند لفظ بمعنى ان المراد بالعلم هنا هو العلم الذي لا يكون  
 بمعنى الظن اعماذا كان العلم مستملا في معناه الاصل وهو  
 الاعتقاد الجاهل الذي يكون بمعنى الضيق والتيقن لا اذا  
 كان مستملا في معنى الظن الذي هو الاعتقاد الرابع  
 المحتمل للحدوث وقاد العصبام وهذا يشيران العلم جاء  
 بمعنى الظن والشهورات لا يستعمل في اليقين ولو سلم  
 فالمراد ليس انظما العلم حتى يقع تشبيه بهذا بما يدل على  
 اليقين سواء كان لفظ العلم والرؤية والوجدان او  
 الظن او غير ذلك **عبدالله ابي**  
 قوله اذا لم يكن يحتمل الظن حمل الوقع بعد العلم على الوقوع  
 بعد لفظه كما هو المتبادر فاحتاج الى التقييد اذا علم قد يكون  
 بمعنى الظن في الرضى جز مجزم ان ياول العلم بالظن مما اذا  
 فيقال حملت ان يخرج زيد بالنسب اى قلتت وفي تفسير  
 ابي حيان قد يستعمل العلم ويراد به الظن القوي فيجوز ان يحمل  
 فان المصدرية ويدل على ذلك قوله تعالى فان علمتوهن  
 مؤمنات لان الضمير يا عانهم خبر مشعاليه **عبدالمجيب**  
 اراد ان التغيير لمراد التاكيد والفرق بين الخبر والتعنت  
 سواء قلنا انه مبتدأ او ضمير فصل وليس يقصر السند  
 على المسند اليه ولا عكسه لانه يصرف قوله وليت هذه  
 تاكيد كقرا والاسم عدمه **حجيم**  
 والفرق بين ان المحففة وان المصدرية ان المحففة بمعنى  
 بعد الين او سوف والا تانية مثان سيقوم لان لا يفرق  
 ان يكون جانبا لوقوع غالبا على علمه وليس المراد  
 بظلمته كثرة كما هو المتبادر عصام وقال السيد حكيم  
 فالمراد بظلمته الوقوع كثرة فان المظنون اكثر من  
 الوقوع

فانه في المثالين المذكورين متعين لان يكون فاعل الصانع  
 ولا يصلح ان يكون محففة من المثقلة لوجوب توكيد  
 او الين او قد او حرف النفي مع ان المحففة ولا تخلف  
 المحففة بلا فاعل الناحلة على التبتا والخبر واقية  
 عند لفظ بمعنى ان المراد بالعلم هنا هو العلم الذي لا يكون  
 بمعنى الظن اعماذا كان العلم مستملا في معناه الاصل وهو  
 الاعتقاد الجاهل الذي يكون بمعنى الضيق والتيقن لا اذا  
 كان مستملا في معنى الظن الذي هو الاعتقاد الرابع  
 المحتمل للحدوث وقاد العصبام وهذا يشيران العلم جاء  
 بمعنى الظن والشهورات لا يستعمل في اليقين ولو سلم  
 فالمراد ليس انظما العلم حتى يقع تشبيه بهذا بما يدل على  
 اليقين سواء كان لفظ العلم والرؤية والوجدان او  
 الظن او غير ذلك **عبدالله ابي**  
 قوله اذا لم يكن يحتمل الظن حمل الوقع بعد العلم على الوقوع  
 بعد لفظه كما هو المتبادر فاحتاج الى التقييد اذا علم قد يكون  
 بمعنى الظن في الرضى جز مجزم ان ياول العلم بالظن مما اذا  
 فيقال حملت ان يخرج زيد بالنسب اى قلتت وفي تفسير  
 ابي حيان قد يستعمل العلم ويراد به الظن القوي فيجوز ان يحمل  
 فان المصدرية ويدل على ذلك قوله تعالى فان علمتوهن  
 مؤمنات لان الضمير يا عانهم خبر مشعاليه **عبدالمجيب**  
 اراد ان التغيير لمراد التاكيد والفرق بين الخبر والتعنت  
 سواء قلنا انه مبتدأ او ضمير فصل وليس يقصر السند  
 على المسند اليه ولا عكسه لانه يصرف قوله وليت هذه  
 تاكيد كقرا والاسم عدمه **حجيم**  
 والفرق بين ان المحففة وان المصدرية ان المحففة بمعنى  
 بعد الين او سوف والا تانية مثان سيقوم لان لا يفرق  
 ان يكون جانبا لوقوع غالبا على علمه وليس المراد  
 بظلمته كثرة كما هو المتبادر عصام وقال السيد حكيم  
 فالمراد بظلمته الوقوع كثرة فان المظنون اكثر من  
 الوقوع

فانه في المثالين المذكورين متعين لان يكون فاعل الصانع  
 ولا يصلح ان يكون محففة من المثقلة لوجوب توكيد  
 او الين او قد او حرف النفي مع ان المحففة ولا تخلف  
 المحففة بلا فاعل الناحلة على التبتا والخبر واقية  
 عند لفظ بمعنى ان المراد بالعلم هنا هو العلم الذي لا يكون  
 بمعنى الظن اعماذا كان العلم مستملا في معناه الاصل وهو  
 الاعتقاد الجاهل الذي يكون بمعنى الضيق والتيقن لا اذا  
 كان مستملا في معنى الظن الذي هو الاعتقاد الرابع  
 المحتمل للحدوث وقاد العصبام وهذا يشيران العلم جاء  
 بمعنى الظن والشهورات لا يستعمل في اليقين ولو سلم  
 فالمراد ليس انظما العلم حتى يقع تشبيه بهذا بما يدل على  
 اليقين سواء كان لفظ العلم والرؤية والوجدان او  
 الظن او غير ذلك **عبدالله ابي**  
 قوله اذا لم يكن يحتمل الظن حمل الوقع بعد العلم على الوقوع  
 بعد لفظه كما هو المتبادر فاحتاج الى التقييد اذا علم قد يكون  
 بمعنى الظن في الرضى جز مجزم ان ياول العلم بالظن مما اذا  
 فيقال حملت ان يخرج زيد بالنسب اى قلتت وفي تفسير  
 ابي حيان قد يستعمل العلم ويراد به الظن القوي فيجوز ان يحمل  
 فان المصدرية ويدل على ذلك قوله تعالى فان علمتوهن  
 مؤمنات لان الضمير يا عانهم خبر مشعاليه **عبدالمجيب**  
 اراد ان التغيير لمراد التاكيد والفرق بين الخبر والتعنت  
 سواء قلنا انه مبتدأ او ضمير فصل وليس يقصر السند  
 على المسند اليه ولا عكسه لانه يصرف قوله وليت هذه  
 تاكيد كقرا والاسم عدمه **حجيم**  
 والفرق بين ان المحففة وان المصدرية ان المحففة بمعنى  
 بعد الين او سوف والا تانية مثان سيقوم لان لا يفرق  
 ان يكون جانبا لوقوع غالبا على علمه وليس المراد  
 بظلمته كثرة كما هو المتبادر عصام وقال السيد حكيم  
 فالمراد بظلمته الوقوع كثرة فان المظنون اكثر من  
 الوقوع



لا يرى جوابا بالاعتماد على الاعمال والاعتماد على الاعمال  
 كما في مثل التفتيح وجزءا بشرط صدقك او مقدار  
 التفتيح اذا حسبته انك صادقا  
 فويله وهو لا يمكن ان يكون صادقا  
 لا اقل واحد منها فان الكبراء اذا لم يجوزوا ان يكون  
 من كلامه سابق فيجوز ان يكون له ما  
 جيز ان يكون اجازة حاله وقد نفي في امرجانه الشرط والجزاء  
 انما في المستقبل اولها لا يمكن ان يكون له ما  
 ان لا يكون له ما

فقد لم يكونا الى في الامم باعتبار  
 مدعونا جوبا بالكلام مقدر صدقك ذلك  
 انك لم يكونا جوبا بالكلام مقدر صدقك ذلك  
 انك لم يكونا جوبا بالكلام مقدر صدقك ذلك

**اي ان لم يكن ما بعدها مما معموله لما قبلها فانها اذا اعتمدت على ما قبلها**  
**لا يعتبر بها المضارع لانها ليس فيها القيد ان تعمد على ما قبلها فيها**  
**كناية بغيرها حكما (وكان) عطف على ما بعدها ينصب بها المضارع اذا لم يمتد ما**  
**بعدها على ما قبلها واذا كان (الفعل) للذكور بعدها (مستقبلا) يكونها جوابا**  
**وجزا وهو لا يمكن الا في الاستقبال فان هذا احد الشرطين نحو اذا كان في المستقبل**  
**وقوله من بعدك اذا اظننته كاذبا او كانا قوله من بعدك اذا اظننته كاذبا**  
**وجزا وقع (مثل) قوله من قال اسلم (اذن تدخل الحجة) مثل ما لا يستعمل**  
**الا في المستقبل فهو لم اذن يمتد وقوله اذ لم يمتد نفي للاستقبال التينة**  
**كما اشترنا اليه وقوله مثل ذن تدخل الحجة خبر مبتدأ فمثل اذن بهذا المثال على**  
**طريقة شريطةا خبرها الا انه لما كان انصبابا للمضارع بها مشروطا بشرطين**  
**اشارة اليها فيما بين المتد والمجزز (واذا وقت) اي اذن (بعدها او الفاء) التي هي**  
**جايزان النصبية على منفعلة الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة**  
**والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان منيعف (وكن) التي تنصب بالمضارع**  
**(مثل اسلمت كى ادخل الحجة ومثال السببية) اي سببية ما قولها لما بعدها**  
**كسببية الاسلام لدخول الحجة في المثال المذكور (وجح) التي تنصبها**  
**المضارع بعدها بتقدير ان (اذا كان) اي المضارع (مستقبلا بالنظر الى**  
**قيلها) وان كان بالاضطرار الى زمان الحكم ما ضيفا او حاله او مستقبلا (بمجرد)**

دونه لغز ودائما  
 لا يكون لها  
 لا يكون لها  
 لا يكون لها  
 لا يكون لها  
 لا يكون لها  
 لا يكون لها

ان شرط وجوب انصباب الفعل فلا يفتح بعد اذن تلاوة  
 اشيء فصدروه وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل  
 غير مفصول بينها بغير القسم والنداء والثناء وضاراة  
 والله او رحمه الله او يزيد الكرمه وان لا يكون الفعل  
 حلالا او صادقا تصد من وجهه دون وجهه كما اذا وقع  
 بعد العاطفة كقوله تعالى واذن لا يثبتون وكقوله  
 فا تبخى فان ذكره بما ذلك نصب الفعل وتولية نفيه  
 وذلك لانك عطف جملة مستقلة على جملة مستقلة  
 فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر  
 فيها انصبا بل فعله فيه ومن حيث كون ما بعدها عطف  
 من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام  
 ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعدها طغى اكثر ولهذا  
 لم يترأ وان لا يثبتوا الا في الفاء ولا غير متصدرا فها هم  
 قوله بعد الوو الفاء خص بيان هذا الحكم في كتبهم والواقع  
 بعد الوو الفاء وكانهم لم يجردوا فوقفها بعد غيرها  
 من حروف العطف لانهم وجدوها ولم يجدها وهما  
 ذابوصحيفة تدبر عصام

قوله فالوجهان في المعنى والتحقق انه اقل ان تترف  
 اذ ليه واذن احسن اليك فان قدرت العطف على  
 المحراب جرت ويطلب على اذن لوقوفها حشو وعلى  
 الجملة جميعا جاز الزوم والصب لتقدير العاطفة ولا  
 يجوز ان يقدر فيها الوجهان على ما سما سبق اذ ليس  
 في اذن وجهان بل فيما بعدها الا ان يفرض الوجهان  
 بالاعمال والاقاء ولم يقدر الفعل لئلا يكون كرمي الخت  
 قبل الوصول للماء عبد الحكيم

اي لاقاء لم حصول الاضداد وهو الاكثرو جدا في التنزل  
 واذا لا يلبثون والا حلال لاستقلال الفعل مع فاعله  
 ورقى واذا لا يلبثوا في غير السببية

قوله بناء على ضعفه لان حروف العطف كونها اصلا  
 في عطف المفردات بنفسه ان يكون المعطوف كالمعول

ولما كان السببية ما قبلها  
 وانما خبران جديد حتى يكون  
 حرفا خبر على الفعل وانهما  
 في زمان كان بالظن او  
 او مالا او مستقبلا او لم يكن  
 بان حصل منه السير على اللدخول او لا الدخول في من  
 ما من حصوله فليس الذي هو حاصله لانها ما ولا حاله  
 ولا مستقبلا

في قوله معنى ك السببية لانها لا تفي  
 في قوله ك السببية سيما وقدم معنى قبل  
 ذلك ك ان قيل ان معنى انتها الغاية للاختراع في  
 معنى فان قلت من ايضا معنى انتها الغاية في  
 ولم قلنا لا يمكن مجردة آخر جزءا قبله او متصلا بالجزء  
 في قوله ك السببية سيما وقدم معنى قبل  
 ذلك ك ان قيل ان معنى انتها الغاية للاختراع في  
 معنى فان قلت من ايضا معنى انتها الغاية في  
 ولم قلنا لا يمكن مجردة آخر جزءا قبله او متصلا بالجزء

في قوله ك السببية سيما وقدم معنى قبل ذلك ك ان قيل ان معنى انتها الغاية للاختراع في معنى فان قلت من ايضا معنى انتها الغاية في ولم قلنا لا يمكن مجردة آخر جزءا قبله او متصلا بالجزء

فان الضمير والحكاية قسما من الفعل على ضميره  
 عبارة الشارح رحمه الله في بحث الاسم الفاعل حيث قال  
 والحال اهم من ان يكون حقيقة او حكاية  
 فان اس ميدان السير الواقع فيه منقطع بالدخول  
 سببه له او من غير اليه فيقتضي ان يكون الدخول ايضا  
 محققا فيه اذ لو تحقق الدخول في حاله التكم يكون للسير  
 في الحال ايضا مدخل في تحقيقه فلم يكن السير في الاسم  
 فقط سببا لتحقيقه  
 قوله ك انك قلت آتينا فانت دخلت البلد فرمان دخول  
 البلد هو زمان الحال تحقيقا فالعبارة التي تؤدي هذا  
 المقصود هو ادخل الرفع فالاردت ان تحقق ذلك  
 الزمان في زمان تكلمك وتقرينه موجودا فيه فكذلك  
 هيئت هذه العبارة وتحكيها على ما كانت عليه من الرفع  
 فهنا قرينه من الشارح للرفع عند الحكاية لانه  
 معنى حكاية للحال حتى ما قبل جعل حكاية الحال بمعنى  
 حكاية اللفظ الدال على الحال وهو مختلف عبارة المس  
 جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال  
 وهو خلاف عبارة المصنف والاظهر ان المراد زمان  
 الحال المحكي من حيث انه حال وان يبرهن في نظرس  
 السامع في معنى الحال  
 قوله لانها علم الاستقبال اي بقصد منها الاستقبال وقد  
 قصد من المتابع ههنا الحال على سبيل الحكاية ولا شك  
 ان قصد الحال وقصد الاستقبال متا فيان فلا بد ان  
 ان يقدر بعد حتى اذا كان ما جدد حتى مستقبله بالنظر  
 الى ما قبلها وان كان بالنظر في زمان التكم ما ضيا و  
 حاله لا جنة لا يقصد منه الحال مستلوق  
 قوله لاجارة لانها لا يختص بها بالاسم لان دخل حال الفعل  
 لا يتعدى زمانه وقد امتنع ههنا لانه علم الاستقبال  
 وتقديرها اذيت في كلامهم

على انضباط  
 من غير استعجال  
 انها حصل استعجالا  
 بلان رد على من فهم انها ما غنة  
 كذا في العبارة  
 لا يتعلق بما قبلها من حيث الاعراب كما تعلق المتعصب  
 بعد ما الفصل من حرف متعلق بما قبلها  
 قوله كما توجه بعضهم وبعده التوهم انهم يقولون انها  
 حرف ابتداء ويريدون لزوم التبدل بعدها  
 على انضباط  
 اذا كان الامر كذلك وقيل لتبديل  
 فلا يخالف حتى ومنه بالكلية لانها وضعت لاقامة  
 ايضا لما قبلها بما بدأها لتفطرا ومعنى عطف كانت  
 على جملة ما قبلها  
 علم بما فات الاتصال اللفظي بعد كونها جارة ولا  
 عطفه كالا يتفق

احال كون حتى بمعنى ك السببية (اولى) لانها العبارة (مثل اسكتت  
 حتى ادخل الجنة) مثال لمعنى حتى في الاستقبال الصانع بالنظر الى ما قبلها  
 والنظر الى زمان التكم ايضا (وكنت سرحت حتى ادخل البلدة) مثال لمعنى حتى  
 ان يكون ما ضيا او حالا او مستقبلا (وايضا حتى في التمس) مثال لمعنى حتى  
 ان والمستقبلا ما بعدها تحقيقا (فان اردت) بالفعل الذي دخل حتى (الجم  
 يعني زمان الحال (تحقيقا) اي بطريق الحكاية بان يكون هي زمان التكم بين  
 وسببها مثاله (او حكاية) اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرحت حتى ادخل  
 البلد فادخل في هذا الوضع حكاية للحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول  
 هيئت هذه العبارة وتحكيها في زمان التكم على ما كانت هيئت وكان ما بعد  
 حتى في هذه العبارة مرفوعا فاقبضه على ما كان عليه وحكته في زمان الحكاية  
 ايها يكون مرفوعا اذ لا يمكن حيفا تقديره ان لا يباع على الاستقبال (كانت)  
 اي حتى عند هذه الارادة (حرفا ابتداء) لاجارة ولا عطفة ومعنى  
 كونها حرفا ابتداء وان ابتداءها كلام مستأنف لان يبدد بعدها مبتد  
 يكون الفعل خبره لتكون حتى داخل على اسمها فوجه بعضهم (فترفع)  
 اي ما يند حتى لعم التماس والحازم (وجبا السببية) اي كونها قبلها  
 سببا لما بعدها ليصل الاضمار المعنوي وان فان الاتصال اللفظي

على انضباط  
 من غير استعجال  
 انها حصل استعجالا  
 بلان رد على من فهم انها ما غنة  
 كذا في العبارة  
 لا يتعلق بما قبلها من حيث الاعراب كما تعلق المتعصب  
 بعد ما الفصل من حرف متعلق بما قبلها  
 قوله كما توجه بعضهم وبعده التوهم انهم يقولون انها  
 حرف ابتداء ويريدون لزوم التبدل بعدها  
 على انضباط  
 اذا كان الامر كذلك وقيل لتبديل  
 فلا يخالف حتى ومنه بالكلية لانها وضعت لاقامة  
 ايضا لما قبلها بما بدأها لتفطرا ومعنى عطف كانت  
 على جملة ما قبلها  
 علم بما فات الاتصال اللفظي بعد كونها جارة ولا  
 عطفه كالا يتفق

لا يجوز ان يرفع في وجهه في الاموال والآن  
عقوله في الاموال والآن  
عقوله في الاموال والآن  
عقوله في الاموال والآن

عقوله في الاموال والآن  
عقوله في الاموال والآن  
عقوله في الاموال والآن  
عقوله في الاموال والآن

( ملزم من ) فلان ( حتى لا يرتفع ) الآن مثال ما اردنا المحال تخفيفا فانه قصدي  
فانما حوسب علم الرباه - <sup>قوله</sup> الشارح ذلك لان ما كان المقدر بغيره المحال الاستقبال  
في الرجاء في زمان التكلم ( ومن ثم ) اي ومن اجل هذين الامرين اي يكون حتى  
استشقا واذا عارض <sup>استشقا</sup> استشقا باستشقا الاق  
عند اذلة الكلام حرف ابتداء وجوبية ما قبلها ما بعدها ( امتنع ) نظر الى  
الامر الاول ( الرفع ) اي رفع ما بعد حتى ( في ) قوله ( كان سيرى حتى دخلها  
في ) وفي حصول ( التامه ) في هذا القول بان حصل كان فيه تامه لا  
علا فطرد وانما استخ الرفع - <sup>علا</sup> يكونها جازية مستقلة وتعلق بها ما قبلها <sup>مستقل</sup> مستقلا  
تامة لانها لو كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى التامه  
جال <sup>علا</sup> وجازية ما بعدها يكونها جازية ما بعدها <sup>مستقل</sup> مستقلا  
بلاخير فيضيد للمعنى ( و ) امتنع الرفع نظر الى الامر الثاني ( في ) قوله ( استبرق  
حتى يدخلها ) لا يخرج يكون ما بعدها جازية مستانفا مقطوعا وقوفه صوما  
اي صير اذ كان حرفا ابتداء <sup>علا</sup> من الحروف التي قطع الحكم بوجوبه  
وقوله دخول  
يقوع للسبب في وقوع السبب وهو محال ( وجاز في ) وقت حصوله  
كان التامة كان سيرى حتى دخلها ) فان معناها <sup>علا</sup> كانت سيرى <sup>علا</sup> فاما اصل الامر  
ولافا وفيه ( و ) جاز ( ايتم ما رحتي يدخلها ) بالرفع لان السبب هذا القائم  
محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون السبب محققا <sup>علا</sup> محققا  
اي لا يجوز عطفه وهو الدخول  
ايتم عطف بقدر جاز على جاز في التامة لاعلى كان سيرى حتى دخلها <sup>علا</sup> العلة  
وسببها <sup>علا</sup> وهو كان  
سلاحة قضيه جوله في التامة كالمطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا  
اي بعد سلاحة هذه التركيب لان يكون مقبلا <sup>علا</sup> مطبقا  
او وقع  
وجاز في كان سيرى حتى دخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في  
اي بعد النسخ <sup>علا</sup> مطبقا  
وقد حصوله كان التامة فحق هذا قولنا ايتم ما رحتي على كان سيرى ولا فساد  
علا <sup>علا</sup> مطبقا

عقوله في الاموال والآن  
عقوله في الاموال والآن  
عقوله في الاموال والآن  
عقوله في الاموال والآن

ولا يخفى ان الظاهر في جوده النسب ليس حتى ادخلها بل  
الفعلا العام المقدر متعلق بحتى ذلك ان يقدره بغيره  
توقف صحة حتى ادخلها بالرفع على تقديره <sup>علا</sup> عسلا  
توقفه في التامه بلاخير اذ لا تعلق لها من جاز الاخر  
عما قبلها وان كان لها تعلق مستوي فلا يقدرها على  
فلا يكون جازة فاتها تعلق بما قبلها تعلقا جازيا  
فلا بد ان يقدرها الفعل العام ولا يتوجه ما قاله  
العصام فيجوز ان يكون السبب محققا <sup>علا</sup> محققا  
قال السير المحقق حصول الذي هو سبب عن الدخول  
سائر اى هو <sup>علا</sup> وجبه  
مطلوب  
بجلا فاما اذا كانت تامة فاتها لا تقتضي الخبر لتحقه  
لا تعلق به بخلاف الامر الاول فانه لا يلزم منه المتعودات  
وان كان لا يرفع منه باعتبار استلزامه السببية وهذا  
مراد الشارح بقوله نظر الى الامر الثاني <sup>علا</sup> وجبه  
المقاد سببية له حتى يحتمل فلا يرد منع استعماله لعدم  
تقدد السبب <sup>علا</sup> سلوك  
وبارادة الكلام من المعارج  
قوله ولا فساد فيه لان القيد اذا تاخر عن المطوف عليه  
لا يبرى في المطوف بخلاف ما اذا تقدم على المطوف عليه  
فانه يبرى فيه ذكره العلامة المتعاندان في حاشية  
الكشاف ولهذا عطف في النسخة الاولى بتقدير بالفعل  
وجبه اذ ين  
علا <sup>علا</sup> مطبقا  
اي يجوز الرفع ويخبر ان النسب ايضا لا يشاء مانع الرفع  
اذ الاستفهام ههنا عن الساژر وهو ليس بسبب السير  
فتمتنق السببية <sup>علا</sup> متوقف  
لان الاستفهام كان عن تعيين الفاعل لان سبب  
الدخول هو السير لان الساير المعين وههنا لا يرفع  
الشك في السير <sup>علا</sup> ماسه

عقوله في الاموال والآن  
عقوله في الاموال والآن  
عقوله في الاموال والآن  
عقوله في الاموال والآن

عقوله في الاموال والآن  
عقوله في الاموال والآن  
عقوله في الاموال والآن  
عقوله في الاموال والآن

عقوله في الاموال والآن  
عقوله في الاموال والآن  
عقوله في الاموال والآن  
عقوله في الاموال والآن



واحد منها فانها فاعلم ان المالك ينفذها مع الرسول بنحو الوعد  
فانها لا تخلو من كون الملك ينفذها مع الرسول بنحو الوعد  
فانها لا تخلو من كون الملك ينفذها مع الرسول بنحو الوعد

ان في هذه القراءه وعملها على الاستحسان على عدو ليس  
ان في هذه القراءه وعملها على الاستحسان على عدو ليس  
ان في هذه القراءه وعملها على الاستحسان على عدو ليس

فان قبل القول بان العمل بخصوص المالك  
فان قبل القول بان العمل بخصوص المالك  
فان قبل القول بان العمل بخصوص المالك

او فورا نحو ما تأتينا فخذنا اي ليس منكم اتيان فحدث منا ويذكر في  
التعويض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معكم نذرا لاستلزامه في فعله فيجب  
في التقي (او فورا) نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معكم نذرا لاستلزامه في فعله فيجب  
ويدخل فيه ما وقع على غير التزم نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معكم نذرا لاستلزامه في فعله فيجب  
فانطق بالنصب على مرادة شخص (او عرق) نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معكم نذرا لاستلزامه في فعله فيجب  
الذي يكون منكم نذرا فاصابة خير من في جملة هذه المواضع معنى السببية  
منصود والقضاء قد عليها وما بعد القاء في تأويل مصدر معطوف على مصدر  
آخر مقصود مما قبل القاء وانما نحو سائر ترك منزلي لبي بيهم، والحق بالبحار  
فاستمر صاهج بدون تقديم احد الاشياء العلة فيجوز ضرورة الشر  
او الواو التي تنصب المضارع بقدر ان بعدها مشروط بشرطين  
احدهما الجمية) مما حتم ما قبلها لا بعدها والا فالواو اليمين دائما  
ثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو (مثل ذلك) اي بما يجاء بها في الواقع قبل القاء  
فيكون احدا شياء العلة المذكورة واسئلتها اشية القاء ومنها باء القاء  
بالواو كقولك لا تدركني واكرمك اي اجتمع الزيادة والاكرام ولا كل السمك  
وتشريف اللين اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شريف اللين وعلى هذا الصياح  
او الواو التي تنصب المضارع بعدها بقدر ان بشرط معنى ان اول ان  
اي بشرط ان يكون معنى الى اول الداليتين على ان العدة بعدها لا ان

انما من انما على الحناط فالمراد من حبه الزوال  
مع اصاحبه الحناط  
لاشتركا كما في الطلب والنق واختار الرضا انه مبتدأ  
محد وفا خبر لان فاء السببية مع ان مجيها للعطف  
قبل محتمة بعطف الجمل نحو الذي يطير فيضرب ذيل الناب  
فانما كان تقديرها كذا لانه لما قصد ان الاول سبب  
لثان وجب ان يشار ان يعطى ان كذلك ولما اشر ان كان  
ما بعد القاء في تقدير المصدر وهو للعطف فوجب ان  
يحمل ما قبله ايضا في تقدير المصدر لئلا يفرغ عطف  
الاسم على الفعل  
بمعنى خلافا للاستعمال اضطرارا قبل احتمال ان يكون ما دخل  
نون التاكيد المحتمة في الجواب  
يجعل الضرورة الشرع مع ذلك توجيه العطف بتأويل  
ما قبله بقولنا سيمع من ترك منزلي والحق بالبحار  
فاستمر صاهج ويمكن توجيهه بما يجره عن الضرورة  
وهو ان يبعد سائر ترك والحق في معنى الاحرام لا ترك  
ولا الحق فاستمر صاهج  
قوله الجمية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها اذ اجتماع  
ما قبلها لما بعدها في زمان واحد كما صرح به بعض الناصب  
والعلة في اشتراط الشرطين هما العلة المذكورة في القاء  
لان الواو للعطف كالفاء فاشر ان بعدها يعطى الجمية  
لان تقييد العطف بالحق تقييد المعنى ويترن منه جعل الفعل  
الذي قبله في تقدير المصدر فيكون عطف الاسم على الاسم  
وجبه البر  
ولما كان المراد ان يقول كونها الجمع وقد عدل عنه  
فقال الجمية بالياء المصدرية اشارة الى الشارح قوله  
اي مصاحبة ما آه محتم  
فذلك اشارة الى الواو قبل القاء لان الاشياء العلة  
المذكورة حتى يرمز تشبيه المعنى بنفسه ومحتاج الى القام لفظا  
المشتركا واجتا والمخيرة الاحتمالية

والصاحبة من انهم لان في الصاحبة  
والصاحبة من انهم لان في الصاحبة  
والصاحبة من انهم لان في الصاحبة

ان الواو التي تنصب المضارع بقدر ان بشرط معنى ان اول ان  
اي بشرط ان يكون معنى الى اول الداليتين على ان العدة بعدها لا ان  
ان الواو التي تنصب المضارع بقدر ان بشرط معنى ان اول ان  
اي بشرط ان يكون معنى الى اول الداليتين على ان العدة بعدها لا ان

فانها لا تخلو من كون الملك ينفذها مع الرسول بنحو الوعد  
فانها لا تخلو من كون الملك ينفذها مع الرسول بنحو الوعد  
فانها لا تخلو من كون الملك ينفذها مع الرسول بنحو الوعد

فقد الاسم بالصرح لفتح نحو عجب ان تنه رب  
 فشم فانه لا يتد ران بجواز عطفه من طول ان  
 ونصبه بكلمة السابقة خصام  
 لانه حتى مبتدا خبره عذوف وهو قولنا ينهب  
 لمنه ارب بتقدير ان وان كان مستقبلا ظرف له  
 قوله اعر ما ذكر يعني ان كان المراد بالعاطفه اعر  
 من الفاء والواو يلزم ان ذكر العاطفة في التفصيل  
 مع انه لم يفكره في الاجمال وان كان المراد به غير ذلك  
 يلزم تخصيص الحكم اي حكم العاطفة به والواقع خلافه  
 مجربانه في ثم ايضا ورح اي حين جربانه في غير ما ذكر  
 يرد عليه  
 وهو ان ينتصب المنه ارب بعد الواو والفاء حتى  
 بتقدير ان  
 قوله ويرد عليه انه كان المناسب آه ويمكن ان يجيب  
 عنه بان العاطفة في تقدير ان على صورتين احدهما  
 امتياز بعض من بعض في الشرط والاقان اشتراك  
 الجميع فيه فعدا ولا التخصومات شرط لتبسيط و  
 افضل عقيتها شرطا لها ثم اتم العدد بذكر المشتركات  
 في الشرط مرة واحدة لعدم حاجتها للتفصيل  
 خصام الدين  
 بان قوله وان مقدرة بعد الواو العاطفة والفاء  
 واوالعاطفه =  
 قوله ويجوز اظهار ان اخذ في تبين المواضع التي  
 يجوز فيها اظهارها وما يجب فيها وما في مواضع  
 الامتناع فلذا تقرر ان الشارح لبيان وجه الامتناع  
 فيها سيلكتف

اي وان لم يكن المراد هذا بل كان المراد  
 به انها عسى ان اول ما سمع ان يلزم  
 يعني ان يكون لفظان متكررا احدهما ان ذكر في ضمير او والآخر  
 انه قد روي في الضارح والآخر ان يكون مقدره في الضارح فقط  
 محطوف على حتى في قوله وان مقدرة بعد الواو والفاء وليس  
 ينتصب بان العطفه بعد حتى وبعد الواو والفاء  
 قوله مبرها هكذا في الصريح وغيره قالوا كقولهم وليس  
 مباءة واقرضني وشم كقولهم ان رقتي سيلكاهم اغتطف  
 واو كقولهم قال ابو جابر ومن سمع جابر يقول  
 رسولنا وادام بين سمع جابر من شرطه انما تقدر ان  
 الفة كونه مشروطا بشرطه انما تقدر ان  
 الشرط فان مع العطف فانه على الاستيفان او  
 والنتيب والغير وان لم يمع فزفت على الاستيفان او  
 على ان خبره قبله في سورة الفاء وما قبله انما على عمل  
 لعجب ان الله انسان وتعلم ففطن لا يجيبه

ايضا داخل في مضمونها ولا يلزم من تقدير ان بعدها انكر ان لا يترك او  
 تعطيني حتى اى الى ان تعطيني حتى اولا ان تعطيني حتى فيسويها بالاول  
 بتقدير مصنف اى لان منك الاقوت ان تعطيني حتى وغيره بتقديرها بالاول  
 مصدر مجرور بواو التي بمعنى الى اى لا تتركك الى عطائك حتى (والعاطفة)  
 اى المحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من المحروف العاطفة المذكورة اولا  
 كتم واذا كانت منها في غير اشراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها  
 اى ينتصب المنه ارب بتقدير ان (اذ كان للمعطوف عليه اسما مجريا) نحو  
 اجبني ضربك ريدا ونشم او فشم او ثم نشم فثم ليست من المحروف  
 العاطفة المذكورة وتقدر ان بعد الواو والفاء ليس شرطا بالشروط  
 المذكورة فيها فعوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو محطوف على اول  
 المعدود ان الناصبة بتقدير ان اعني فوله حتى اذا كان مستقبلا او على خبرها  
 وهو بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى وهو بيان  
 مقدرة بعد حتى ظاهر ان هذا وان كان ابعد من اللفظ لكنه اقرب الى  
 لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة اعر ما ذكر كما ذكرناه يلزم ان يذكر  
 في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت يلزم تخصيص الحكم به وليس  
 في الواقع مضمونها بما كما سبق من جربانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب  
 ذكر ظاهرين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كما ذكرنا (وهو ان الظاهر ان مع الامتناع  
 في التفصيل بينها وبين الاسم المجرد من اول الامر

ايضا داخل في مضمونها ولا يلزم من تقدير ان بعدها انكر ان لا يترك او  
 تعطيني حتى اى الى ان تعطيني حتى اولا ان تعطيني حتى فيسويها بالاول  
 بتقدير مصنف اى لان منك الاقوت ان تعطيني حتى وغيره بتقديرها بالاول  
 مصدر مجرور بواو التي بمعنى الى اى لا تتركك الى عطائك حتى (والعاطفة)  
 اى المحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من المحروف العاطفة المذكورة اولا  
 كتم واذا كانت منها في غير اشراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها  
 اى ينتصب المنه ارب بتقدير ان (اذ كان للمعطوف عليه اسما مجريا) نحو  
 اجبني ضربك ريدا ونشم او فشم او ثم نشم فثم ليست من المحروف  
 العاطفة المذكورة وتقدر ان بعد الواو والفاء ليس شرطا بالشروط  
 المذكورة فيها فعوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو محطوف على اول  
 المعدود ان الناصبة بتقدير ان اعني فوله حتى اذا كان مستقبلا او على خبرها  
 وهو بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى وهو بيان  
 مقدرة بعد حتى ظاهر ان هذا وان كان ابعد من اللفظ لكنه اقرب الى  
 لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة اعر ما ذكر كما ذكرناه يلزم ان يذكر  
 في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت يلزم تخصيص الحكم به وليس  
 في الواقع مضمونها بما كما سبق من جربانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب  
 ذكر ظاهرين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كما ذكرنا (وهو ان الظاهر ان مع الامتناع  
 في التفصيل بينها وبين الاسم المجرد من اول الامر

محمود الذي وقع بقوله والعاطفة =  
 لتفصيل بينها وبين الاسم المجرد من اول الامر



فوقه فقله وايا ما ذكرها من كل الجارات كاجزء  
 في استعمال الفصح لانها اذا تعيقتا معنى الشرط فالجزم  
 بها شاذ  
 في استعمال الفصح لانها اذا تعيقتا معنى الشرط فالجزم  
 بها شاذ  
 في استعمال الفصح لانها اذا تعيقتا معنى الشرط فالجزم  
 بها شاذ

في وجود مدخوله في اعتقاد المتكلم فانها موضوعة  
 لتعليق شيء بشئ مفروض وجوده في المستقبل  
 مع عدم القطع بوقوعه او اولا وقوعه  
 قوله للاسقاط مع اي وجوده في اعتبار المتكلم  
 في المستقبل فلم يبق فيها معناه الشرطية لان  
 الشرط هو المفروض وجوده محتملا  
 قوله ولا يبعد عن حيثما لسن وفيه اشارة الى بعده في  
 الجملة وذلك لان لم يدخل المضارع ويؤثر فيه القلب  
 والنفي معا وكونه نفي الماضي انما يصح لو اعتبر نفي  
 بعد القلب وهو خلاف الظاهر ولما قاد كلفه ولو اولا  
 فالظاهر ولا يبعد جمل العميرة سياكون  
 وتقديم الجزاء وهو قوله ولا يبعد عن الشرط وهو قوله  
 لو جعل جائز عندنا كوفية ويقدر بالجزاء في شئ عند  
 البصريين  
 قوله وفيضراي لما بالاستغراق فلا يبعدان يستفاد  
 ذلك من تأكيدهما التافية فيكون تركيب لما من  
 كلمة لم وما عصام  
 هذه اشارة الى الفرق بين لم ولما بعد اشتراكها في اذ  
 قوله ومن التذذرة فاذا شذذ بالاستواء فقد  
 اعتبار معنى الشرط فيه فلوكون متضمنة لمعن ان  
 فلا تجزء واما ما جاء في الشرع فلم يفرق باجرائه  
 مجي الشرط كونه في مهورته ويا اعتباره عند  
 الاعتقاد ببعض الاحوال والكميات واعيانا استواء  
 في البعض وبذلك ضعف الشرطية فلم يجزء  
 سياكون

اي ويجزء المضارع بكل الجازاة اي كلات الشرط والجزاء التي بعضها من  
 الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختلف لفظ الكل والمجزء بها فضلا  
 (وهي) اي كل الجازاة (ان وما وما وما وما) فاذا وحيث يجزءان  
 المضارع مع ما واما بدونها فلا (وان وحيث) وما يجزءان المضارع  
 مطلقا سواء كانا مع ما او لا (وما ومن وحيث واما) انما للمضارع  
 (مع كيفا) واذ (فما) لم يجزء في كلامهم على وجه الايراد امام كيفا  
 فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفا فقرأ اقرأ كان معناه على كل حال  
 وكيفية فقرأت انا ايضا اقرأ عليها ومن التذذرة استواء فواحدة فارتين  
 في جميع الاحوال والكميات واما مع اذا فلان كلات الشرط انما تجزء  
 لتضمها معنى ان التي هي موضوعة للايهام واذ موضوعة للاسقاط  
 به (وايان مقدرة) عطف على قوله لم اي ويجزء المضارع بان مقدرة  
 ويسمى ببيان انشاء الله تعالى (فالقلب المضارع ماضيا ونفيه) اعني  
 المضارع ولا يبعد جعل الضمير نائبا عما هو اقرب عن ماضيا (ولما مثلا  
 اي مثل لم في هذا القلب والنفي (ويوضح) اعلم (بالاستغراق) اي استغراق  
 انمة الماضي من وقت الانتهاء الى وقت التكلم لما تقول ندم فلان ولم ينفعه  
 الدم اي عيب ندمه ولا يلزم استمرار انقضاء وقع الدم الى وقت التكلم بها  
 واذا قلت ندم فلان ولم ينفعه الدم افاد استمرار ذلك الوقت التكلم بها

فقال ندم الادم ولم ينفعه الدم ونذر الشيطان  
 ولم ينفعه النذر  
 في الاستغراق الاستغراق يستفاد من تأكيده  
 بالتافية فيكون تركيب لما من تركيب لم وما





قوله اجزاء على الفعل يعني انه من قيل تسمية الشبه  
باسم المشبه به **محمد**

وان كانا ما ضميين نحو ان قلت قلت فلا جرهم  
في كل واحد منهما لكونهما مبنيين واقية

والثاني ما ضميا غير كان محذوف نحو قاني وقبار  
بها لغريب والاول عطف على المضمير المرفوع  
المقتل وهو ضمير كانا بلا تاكيد لكان التصل  
منه

مثال الرفع قول زهير وان اتاه خليل يوم مسفة  
يقول لا غائب مالي ولا جرهم **محمد**

على كون الجزاء مرفوعا فان علامة الرفع فيه  
الباء وحذفها علامة الجزاء **محمد**

لما فرغ من المسائل التي تتعلق بوجود الجزاء و  
جواز شرع في المسائل التي تتعلق وجوبها داخل  
الفاء وجوازها وامتناعه فقال واذا كان آه  
**محمد**

استدل بان الجزاء الذي يمتنع دخول الفاء عليه  
والجزاء الذي يجوز ولا يجب والجزء الذي يجب  
والصياغة في اذنا شرط في الجزاء مفعلة  
قطعا لم يمتنع دخول الفاء عليه لعدم الاحتياج اليه  
وان احتمل تأنيده وعدم تأنيده فيه جازا لامر ان  
واذا لم يؤثر قطعا يجب دخول الفاء عليه ليله  
علانه جواب الشرط واقية

قوله اجزاء على الفعل يعني انه من قيل تسمية الشبه  
باسم المشبه به **محمد**

وان كانا ما ضميين نحو ان قلت قلت فلا جرهم  
في كل واحد منهما لكونهما مبنيين واقية

والثاني ما ضميا غير كان محذوف نحو قاني وقبار  
بها لغريب والاول عطف على المضمير المرفوع  
المقتل وهو ضمير كانا بلا تاكيد لكان التصل  
منه

مثال الرفع قول زهير وان اتاه خليل يوم مسفة  
يقول لا غائب مالي ولا جرهم **محمد**

على كون الجزاء مرفوعا فان علامة الرفع فيه  
الباء وحذفها علامة الجزاء **محمد**

لما فرغ من المسائل التي تتعلق بوجود الجزاء و  
جواز شرع في المسائل التي تتعلق وجوبها داخل  
الفاء وجوازها وامتناعه فقال واذا كان آه  
**محمد**

استدل بان الجزاء الذي يمتنع دخول الفاء عليه  
والجزاء الذي يجوز ولا يجب والجزء الذي يجب  
والصياغة في اذنا شرط في الجزاء مفعلة  
قطعا لم يمتنع دخول الفاء عليه لعدم الاحتياج اليه  
وان احتمل تأنيده وعدم تأنيده فيه جازا لامر ان  
واذا لم يؤثر قطعا يجب دخول الفاء عليه ليله  
علانه جواب الشرط واقية

قوله اجزاء على الفعل يعني انه من قيل تسمية الشبه  
باسم المشبه به **محمد**

وان كانا ما ضميين نحو ان قلت قلت فلا جرهم  
في كل واحد منهما لكونهما مبنيين واقية

والثاني ما ضميا غير كان محذوف نحو قاني وقبار  
بها لغريب والاول عطف على المضمير المرفوع  
المقتل وهو ضمير كانا بلا تاكيد لكان التصل  
منه

مثال الرفع قول زهير وان اتاه خليل يوم مسفة  
يقول لا غائب مالي ولا جرهم **محمد**

على كون الجزاء مرفوعا فان علامة الرفع فيه  
الباء وحذفها علامة الجزاء **محمد**

لما فرغ من المسائل التي تتعلق بوجود الجزاء و  
جواز شرع في المسائل التي تتعلق وجوبها داخل  
الفاء وجوازها وامتناعه فقال واذا كان آه  
**محمد**

استدل بان الجزاء الذي يمتنع دخول الفاء عليه  
والجزاء الذي يجوز ولا يجب والجزء الذي يجب  
والصياغة في اذنا شرط في الجزاء مفعلة  
قطعا لم يمتنع دخول الفاء عليه لعدم الاحتياج اليه  
وان احتمل تأنيده وعدم تأنيده فيه جازا لامر ان  
واذا لم يؤثر قطعا يجب دخول الفاء عليه ليله  
علانه جواب الشرط واقية

قوله اجزاء على الفعل يعني انه من قيل تسمية الشبه  
باسم المشبه به **محمد**

وان كانا ما ضميين نحو ان قلت قلت فلا جرهم  
في كل واحد منهما لكونهما مبنيين واقية

والثاني ما ضميا غير كان محذوف نحو قاني وقبار  
بها لغريب والاول عطف على المضمير المرفوع  
المقتل وهو ضمير كانا بلا تاكيد لكان التصل  
منه

مثال الرفع قول زهير وان اتاه خليل يوم مسفة  
يقول لا غائب مالي ولا جرهم **محمد**

على كون الجزاء مرفوعا فان علامة الرفع فيه  
الباء وحذفها علامة الجزاء **محمد**

لما فرغ من المسائل التي تتعلق بوجود الجزاء و  
جواز شرع في المسائل التي تتعلق وجوبها داخل  
الفاء وجوازها وامتناعه فقال واذا كان آه  
**محمد**

استدل بان الجزاء الذي يمتنع دخول الفاء عليه  
والجزاء الذي يجوز ولا يجب والجزء الذي يجب  
والصياغة في اذنا شرط في الجزاء مفعلة  
قطعا لم يمتنع دخول الفاء عليه لعدم الاحتياج اليه  
وان احتمل تأنيده وعدم تأنيده فيه جازا لامر ان  
واذا لم يؤثر قطعا يجب دخول الفاء عليه ليله  
علانه جواب الشرط واقية





فقد لان التقدير على ما عرفت أي يجب أن يكون المقدر  
 مثل المظهرات أو نفيها وأما قولهم في العرض لا يتردد  
 بنا نصب خبرا أي ان تنزل فلان كلمة العرض ههنا  
 دخلت عن حرف النفي فقيد الأليات جملتهم  
 وهو كون النفي قرينة الفعل النفي لا مثبت  
 وقوله وهو ظاهر الفساد لان عدم الكفر ليس سببا  
 لدخول النار وإنما سببه الكفر **وجه الدين**  
 قوله وأما عدم امتناعه أي يصح يجوز عند قيام القرينة ان  
 يعترض بعد النفي والعكس فيجوز لا تكفر تدخل النار كما  
 يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز أيضا اسم تدخل النار  
 ان لاسم تدخل النار وما ذكر ليس بعيد ان ساعده الفكر  
 فيمران مثلا هذا التركيب يارس مدلول القرينتين احدهما  
 قرينة النفي فقيد الأليات والآخر قرينة العرض فقيدنا  
 الجواز فاعتبر لجهود الأولى والثانية الثانية  
**عده اقدى**  
 قال زاندهم هو الذي يقدم القوم لطلب الماء والكلاء  
 هذا اشارة الى الغم وسائر المواشي ارسوا أي اقيما  
 من ارسيت السفينة حسبتهما والمراساة ترواها أي  
 تحاول ذلك الحرب وخالفهما فكل حقة امرى جرم عبيدا  
 أي اقبوا لقال فان موت كل نفس يجرى بقدر الله تعالى  
 لا يمكن تغييره ولا الاقدام برديه وفيه حدث الطيبة  
**مختصر في بحث الفصل**  
 بطه أي سخرين وصردون **صاح**  
 اسلمه ارسوا من الارساء وهو الاثبات أي اشياء  
 في مكانكم **آية**  
 أي اصب واصل =

الطلب بطلبه الاشياء علميا وقد ان مع ذلك الفعل ويحصل المضارع الواقع بعدها  
 جزء فيجب منها **نحو** اسلم تدخل الجنة فان الطول واسم هو الايام هو  
 مطلوب وفائدته دخول الجنة فهو سبب فقيد الأليات ذلك السبب قد ان  
 مع الفعل لا يجوز من اسلم وجعل تدخل الجنة جواز له فقل ان اسلم تدخل  
 الجنة (و نحو لا تكفر تدخل الجنة) أي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النفي قرينة  
 الفعل النفي لا مثبت (و) لهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجهل بخلافه  
**الكليات** فانه لا يمتنع ذلك عند فاعلمه عند الجهل (لان التقدير) على  
 ما عرفت (ان لا تكفر) تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه  
 عند الكيان فلا يمتنع دخول النار فالتعرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه  
 المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة نفية هذا اذا قصدت التسمية  
 واما اذا لم تقصد بل مجرد قطعاً بل يجب ان رفع اما التسمية ان كانت  
 صالحة للتسمية كقوله تعالى في تلك من اريدك ولما يرضى فيمن فواصر فوعاى  
 وليا وارتقا وبالمحال كذلك كقولهم تعالى في طغيانهم يعمهون أي عمهون أو  
 بالاستئذان كقول الشاعر وقال باليد ارسوا تروا لها فكل جنات امرئ  
 كخدا اسكاك أي بقدر الله **آية** الفهم وركبهم أي فاعلم الحرب  
 يجري بمقدار (الامر) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان  
 المراد به سيرة الامر فبين الصانع بقرعة **آية** الفهم وركبهم أي فاعلم الحرب  
 صحتها وفي بعض الشروح وانما قال مثلا الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع

فقد لان التقدير على ما عرفت أي يجب أن يكون المقدر  
 مثل المظهرات أو نفيها وأما قولهم في العرض لا يتردد  
 بنا نصب خبرا أي ان تنزل فلان كلمة العرض ههنا  
 دخلت عن حرف النفي فقيد الأليات جملتهم  
 وهو كون النفي قرينة الفعل النفي لا مثبت  
 وقوله وهو ظاهر الفساد لان عدم الكفر ليس سببا  
 لدخول النار وإنما سببه الكفر **وجه الدين**  
 قوله وأما عدم امتناعه أي يصح يجوز عند قيام القرينة ان  
 يعترض بعد النفي والعكس فيجوز لا تكفر تدخل النار كما  
 يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز أيضا اسم تدخل النار  
 ان لاسم تدخل النار وما ذكر ليس بعيد ان ساعده الفكر  
 فيمران مثلا هذا التركيب يارس مدلول القرينتين احدهما  
 قرينة النفي فقيد الأليات والآخر قرينة العرض فقيدنا  
 الجواز فاعتبر لجهود الأولى والثانية الثانية  
**عده اقدى**  
 قال زاندهم هو الذي يقدم القوم لطلب الماء والكلاء  
 هذا اشارة الى الغم وسائر المواشي ارسوا أي اقيما  
 من ارسيت السفينة حسبتهما والمراساة ترواها أي  
 تحاول ذلك الحرب وخالفهما فكل حقة امرى جرم عبيدا  
 أي اقبوا لقال فان موت كل نفس يجرى بقدر الله تعالى  
 لا يمكن تغييره ولا الاقدام برديه وفيه حدث الطيبة  
**مختصر في بحث الفصل**  
 بطه أي سخرين وصردون **صاح**  
 اسلمه ارسوا من الارساء وهو الاثبات أي اشياء  
 في مكانكم **آية**  
 أي اصب واصل =

فقد لان التقدير على ما عرفت أي يجب أن يكون المقدر  
 مثل المظهرات أو نفيها وأما قولهم في العرض لا يتردد  
 بنا نصب خبرا أي ان تنزل فلان كلمة العرض ههنا  
 دخلت عن حرف النفي فقيد الأليات جملتهم  
 وهو كون النفي قرينة الفعل النفي لا مثبت  
 وقوله وهو ظاهر الفساد لان عدم الكفر ليس سببا  
 لدخول النار وإنما سببه الكفر **وجه الدين**  
 قوله وأما عدم امتناعه أي يصح يجوز عند قيام القرينة ان  
 يعترض بعد النفي والعكس فيجوز لا تكفر تدخل النار كما  
 يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز أيضا اسم تدخل النار  
 ان لاسم تدخل النار وما ذكر ليس بعيد ان ساعده الفكر  
 فيمران مثلا هذا التركيب يارس مدلول القرينتين احدهما  
 قرينة النفي فقيد الأليات والآخر قرينة العرض فقيدنا  
 الجواز فاعتبر لجهود الأولى والثانية الثانية  
**عده اقدى**  
 قال زاندهم هو الذي يقدم القوم لطلب الماء والكلاء  
 هذا اشارة الى الغم وسائر المواشي ارسوا أي اقيما  
 من ارسيت السفينة حسبتهما والمراساة ترواها أي  
 تحاول ذلك الحرب وخالفهما فكل حقة امرى جرم عبيدا  
 أي اقبوا لقال فان موت كل نفس يجرى بقدر الله تعالى  
 لا يمكن تغييره ولا الاقدام برديه وفيه حدث الطيبة  
**مختصر في بحث الفصل**  
 بطه أي سخرين وصردون **صاح**  
 اسلمه ارسوا من الارساء وهو الاثبات أي اشياء  
 في مكانكم **آية**  
 أي اصب واصل =

الطلب بطلبه الاشياء علميا وقد ان مع ذلك الفعل ويحصل المضارع الواقع بعدها  
 جزء فيجب منها **نحو** اسلم تدخل الجنة فان الطول واسم هو الايام هو  
 مطلوب وفائدته دخول الجنة فهو سبب فقيد الأليات ذلك السبب قد ان  
 مع الفعل لا يجوز من اسلم وجعل تدخل الجنة جواز له فقل ان اسلم تدخل  
 الجنة (و نحو لا تكفر تدخل الجنة) أي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النفي قرينة  
 الفعل النفي لا مثبت (و) لهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجهل بخلافه  
**الكليات** فانه لا يمتنع ذلك عند فاعلمه عند الجهل (لان التقدير) على  
 ما عرفت (ان لا تكفر) تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه  
 عند الكيان فلا يمتنع دخول النار فالتعرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه  
 المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة نفية هذا اذا قصدت التسمية  
 واما اذا لم تقصد بل مجرد قطعاً بل يجب ان رفع اما التسمية ان كانت  
 صالحة للتسمية كقوله تعالى في تلك من اريدك ولما يرضى فيمن فواصر فوعاى  
 وليا وارتقا وبالمحال كذلك كقولهم تعالى في طغيانهم يعمهون أي عمهون أو  
 بالاستئذان كقول الشاعر وقال باليد ارسوا تروا لها فكل جنات امرئ  
 كخدا اسكاك أي بقدر الله **آية** الفهم وركبهم أي فاعلم الحرب  
 يجري بمقدار (الامر) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان  
 المراد به سيرة الامر فبين الصانع بقرعة **آية** الفهم وركبهم أي فاعلم الحرب  
 صحتها وفي بعض الشروح وانما قال مثلا الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع

قوله فادار الصبر على القصور من اول الامر وقوله  
 يرواد الامر المعروف بصيغة اليمين المصدري  
 في زيادة لفظ المثال لان في قوله ارادة توم جيد  
 وانما قلنا فادار الصبر والظائع وغيرها فلا يرد اليمين كما يقال  
 كما في صيغة الماضي ايضا اي صيغة الامر كما يقال  
 الامر بالمضي المصدري مع  
 لام الامر  
 قوله وهو في اصطلاح النحويين ان الظاهر ان هذا اليمين  
 في بعض النسخ من التوجيه وذلك المثال بان يفتح المصنف  
 الامر عن المصنف في عند النحويين بالاستعمال بهذا المعنى  
 مع ان الاستظهار عند النحويين على التوجيه المذكور  
 في بعض النسخ من التوجيه  
 في بعض النسخ من التوجيه  
 في بعض النسخ من التوجيه

قوله فادار الصبر على القصور من اول الامر وقوله  
 يرواد الامر المعروف بصيغة اليمين المصدري  
 في زيادة لفظ المثال لان في قوله ارادة توم جيد  
 وانما قلنا فادار الصبر والظائع وغيرها فلا يرد اليمين كما يقال  
 كما في صيغة الماضي ايضا اي صيغة الامر كما يقال  
 الامر بالمضي المصدري مع  
 لام الامر  
 قوله وهو في اصطلاح النحويين ان الظاهر ان هذا اليمين  
 في بعض النسخ من التوجيه وذلك المثال بان يفتح المصنف  
 الامر عن المصنف في عند النحويين بالاستعمال بهذا المعنى  
 مع ان الاستظهار عند النحويين على التوجيه المذكور  
 في بعض النسخ من التوجيه  
 في بعض النسخ من التوجيه  
 في بعض النسخ من التوجيه

من الافعال كذلك اشهر في المعنى المصدري ايضا فادار الصبر على المقصود  
 اي الامر بالظن  
 وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كما ذكره  
 في شرحه  
 الصبر في شرحه بصيغة طلب بها الفعل شامل لكل امرغا بان كان او محظا  
 اتحاد اليمين بالامر في صيغة طلب اي حيا  
 او متكلما معلوما او محظولا (من الفاعل) اختراز عن المجهول مطلقا فانه  
 محظول  
 يطلب به الفعل عن المفعول لان الفاعل (المخاطب) اختراز عن الغائب والمكلم  
 اختراز عن الفعل وهو مقبول بالامر فاعله  
 (بمخطف حرف المضارعة) اختراز عن مثل قوله تعالى ذلك فلتفرحوا بي من قول علي  
 استمع يطلب الاول مطلقا والثاني طلبا بقصد الصيغة  
 صيغة المخاطب وعن مثل صفة وزيد (وحكم آخري) اي امر الامر في الحقيقة  
 فانه عند من قرأ على صيغة التاني مجزوم به بمعنى امهل ابتداء اي السبب الذي  
 عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانشاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف  
 اي الصارح  
 المضارعة لان مشابهته بالامر المقضية للاعراب ما هي بسببه وفي الصيغة  
 وصحة اعراب مجزوم مرتبة فاعله  
 (حكم المجزوم) اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصبر وسقوط نون  
 تغيير التاني الذي هو في حكم الأخرى في الاضمار اي الامر الثاني المجزوم  
 الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه الهم من المجزوم معنى اعطى له  
 فاعله مقدر لما كان حكمه كذلك اي امر الامر في بيان ما يجره  
 حكمه يقول اخبرنا خبريا اخبرنا واخبرنا واخبرنا واخبرنا كما يقول يضر  
 لم يضرنا لم يضرنا ولم يضرنا ولم يضرنا وذهب الكوفيون الى انه مبرور  
 لان الفعل يضر يضر يضر هذا شرحه وكذا في قوله يضر يضر  
 مجزوم بلام مقيدة فان كان جمعا لم يضر حرف المضارعة او بصيغة  
 في تنبيه  
 حرف متبركة اسكن آخري وحمل ما في امره تقول في قوله وفي نصارت  
 بركة الصيغة او مشغولا بما فيه في فعل نحو قولهم من قرأ سورة من بالاحكام  
 ضارفة ولم يضر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف (سكن ويس  
 اختراز من طرف المصنفه بيان هذا القسم  
 المتضارع (بما عني) والمراد بالبرايع ههنا ما يكون ما صبه على اربعة اعراف

قوله شامله اي هو بمنزلة الجمنه الضرب للامر المعروف  
 فلا ينافي ان يكون صيغة بمنزلة الجمنه البعيدة قوله  
 يطلب بها بفتح الماضي والمضارع وقوله الفعل  
 يخرج النبي  
 قوله فانه اي انما حصل به الاحتراز لان الجوهول  
 يطلب به الفاعل  
 قوله بمخطف حرف المضارعة اختراز عن مثل قوله تعالى  
 فلتفرحوا به والحق انه ليس من تمة التعريف  
 والتعريف قد تم بدون به وهو شروع في كيفية اشتغال  
 الامر فالتقدير هو بمخطف حرف المضارعة او بمخطف  
 معناه  
 فانه يصدق عليه انه صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل  
 المخاطب لكن هذا الظاهر ليس بمخطف حرف المضارعة  
 قوله وحكم آخري ثم يقل وحكمه لان وظيفة النحويين  
 حكم آخري لا مطلقا  
 قوله وحكم آخري اي امر الامر في الحقيقة  
 عند البصريين معنى وان حكمه في الحقيقة البناء على  
 السكون لان شذاعة الاعراب الا انه جعل فاصلة  
 حكمه حكم آخر المضارع المجزوم في حذف الحركات  
 وحذف حرف العلة والنون لما فيه الذي في الام  
 معنى اصله حكمه وعند الكوفيين انه مبرور مجزوم  
 قالوا حذف المضارعة مع عدم اللام مطرد  
 لكثرة استعماله بخلاف امر الفاعل فانه اقل  
 استعمالا وبقي مجزوما بفتح اللام المقددة  
 وجدير الير  
 اذا عرفت تعريف الامر وحكمه فاعلم طريق بنائه  
 حقيقة بان الة الحركة او حكما باسقاط النون وحرف  
 الة التثنية هاء بمنزلة الحركة حكيم

قوله فادار الصبر على القصور من اول الامر وقوله  
 يرواد الامر المعروف بصيغة اليمين المصدري  
 في زيادة لفظ المثال لان في قوله ارادة توم جيد  
 وانما قلنا فادار الصبر والظائع وغيرها فلا يرد اليمين كما يقال  
 كما في صيغة الماضي ايضا اي صيغة الامر كما يقال  
 الامر بالمضي المصدري مع  
 لام الامر  
 قوله وهو في اصطلاح النحويين ان الظاهر ان هذا اليمين  
 في بعض النسخ من التوجيه وذلك المثال بان يفتح المصنف  
 الامر عن المصنف في عند النحويين بالاستعمال بهذا المعنى  
 مع ان الاستظهار عند النحويين على التوجيه المذكور  
 في بعض النسخ من التوجيه  
 في بعض النسخ من التوجيه  
 في بعض النسخ من التوجيه



منه يورب محلا على التشبيه بالمفعول كما في حسن الوجب  
 مثنى اللبیب  
 أي الفعل الما من الجهور منه وفيه ثلاث لغات  
 وأشار إلى ما هو إلا فصح أمير  
 ولما كان معتلا العين شاملا للمعتل العين وحده ومع  
 اللام وإذا ان يسره على وفق المراد أبو  
 قوله فقط معتلا فان الاطلاق قد يكون قرينة التبريد  
 عن زائد سياتكو  
 قوله الثلاثي الى اجتماعه يعني لو اعلت العين من هذه  
 الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفاء في المضارع  
 لانه يتبع الما في الاعلال لانه هو الماضى بزيادة حرف  
 المضارعة وقد اعل آخره كونه الطرف محل التبريد  
 قبله اجتماع الاعلالين متواليين في الثلاثي وفيما لا يورب  
 ولولم يدل آخره واعلى العين فقط وقيل بطا مثلثا لانه  
 ضم الياء ولا يجهل في الفعل لشق باء مضمومة وان كان  
 قبلها ساكن كما يجهل في الاسم عوداء مخففة ست  
 قوله ثلاثا يورد مثل عور وصيد الما ليجي البناء منه لانه  
 كل واحد منهما لانه ولو اقل ب حرف التعدية كذلك  
 لا يبي هذا البناء منه لانه في معنى ما يجب تبصيره  
 وجه الدين  
 أي على ظاهره وهو المهور لان قواعدا العلوم كلية  
 فلو حمل على الجملة فلا يرد فلذا قيل الاصوب كتاب  
 قوله وانما خص معتل العين الى قوله ما ذكرنا سهو من  
 التامخ وهما به وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة  
 غموض واختلاف الما في ما ذكرنا وشبهه ذكر مضارع  
 وان لم يكن فيه ما ذكرنا المتعدي وغير المتعدي  
 عصام  
 قوله لزيادة الغموض واختلاف في المبنى للمفعول منه  
 اما مزيد الغموض فلما فيه من نقل لكسرة الى ما قبلها  
 ثم ابدال الواو ياء بخلاف مخرومى وبى فانه لا نقل  
 ولا ابدال في يرمى ولا نقل في رمى وما الاختلاف  
 في فاختلاف  
 للغات وهي افضها والثالث  
 الاشياء وهي فصيح وان كان قبلها  
 والثالث قول ويجوع وهو اقلها لنقل الالف والواو  
 وجه الدين  
 بقوله نقل لكسرة لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها  
 وقصد بهم التعريف فيجوز على هذا نقل الحركة اليه اقل من حركة الكسرة  
 في حركة اعم وهذا عند الجولي وعندنا لم يسمع استنساخ النقل الى الساكن  
 على حرف العلة ولم نقل اليرما قبلها لان النقل الى الساكن  
 اوله في قول ويجوع سياتكو بعد

غيرت صغيته **فعل اللبس بان** (ضم اوله وكسر ما قبل آخره) مثل **يورد** و**يورد**  
**واعلم** و**أخبر** هذا النوع من التغيير لان معناه غيرت فاخبره و**يورد** عرب  
 لم يوجد في الاوزان يخرج الضمة الى الكسرة و**يورد** فعل بالخروج من الكسرة  
 الى الضمة وان كان عربيا يدل الى العربية المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى  
 الضمة اقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصوله المقصود باخف منه (وضم  
 الثالث مع هزة الوصل) نحو **انطلق** و**اقصد** و**اشرح** لثلاث ليس والدرج  
 بالامر من ذلك الباب (و) **يضم** الثاني مع التاء مثل **علم** و**يجهل** و**يخرج**  
 في ثنية الفاء وجمع مطلق وفي اخره وقفا ثنية اي حرفا الثاني  
 لثلاث ليس بصيغة مضارع علت وجاهلت ودرجت (خوف اللبس) هذا  
 علة لقوله **ويضم** الثالث والثاني (و**معتل العين**) اي ما يكون عينه فقط معتلا  
 لثلاث رده عليه مثل طوى وروى من اللفظ فانه لا يجهل عينه لثلاث يقضوي  
 اجتماع اعلايين في يروى ويطوى قبل الاصوب ان يقال **معتل العين** المتعدي عينه  
 الفاعل **يورد** عليه مثل **عور** و**صيد** وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض  
 واختلاف في المبنى للفا على من ذكره وبعبارة ذكر معتل العين في المبنى المقبول  
 وان لم يكن فيه ما ذكرنا (الا فصحة قبل ويجوع) اصلهما قول **ويجوع** نقل لكسرة  
 من العين الى ما قبلها بعد حذف حركة فصار **يوجع** وقيل **فايد** او **قوله** ياء  
 لسكونها وانكسار ما قبلها فصار **قيل** (وجاء الاثمام) وهو فصيح في قول  
 ويجوع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاثمام ان نحو كسرة فاء الفعل نحو الضمة قبلها  
 اي التثنية

منه يورب محلا على التشبيه بالمفعول كما في حسن الوجب  
 مثنى اللبیب  
 أي الفعل الما من الجهور منه وفيه ثلاث لغات  
 وأشار إلى ما هو إلا فصح أمير  
 ولما كان معتلا العين شاملا للمعتل العين وحده ومع  
 اللام وإذا ان يسره على وفق المراد أبو  
 قوله فقط معتلا فان الاطلاق قد يكون قرينة التبريد  
 عن زائد سياتكو  
 قوله الثلاثي الى اجتماعه يعني لو اعلت العين من هذه  
 الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفاء في المضارع  
 لانه يتبع الما في الاعلال لانه هو الماضى بزيادة حرف  
 المضارعة وقد اعل آخره كونه الطرف محل التبريد  
 قبله اجتماع الاعلالين متواليين في الثلاثي وفيما لا يورب  
 ولولم يدل آخره واعلى العين فقط وقيل بطا مثلثا لانه  
 ضم الياء ولا يجهل في الفعل لشق باء مضمومة وان كان  
 قبلها ساكن كما يجهل في الاسم عوداء مخففة ست  
 قوله ثلاثا يورد مثل عور وصيد الما ليجي البناء منه لانه  
 كل واحد منهما لانه ولو اقل ب حرف التعدية كذلك  
 لا يبي هذا البناء منه لانه في معنى ما يجب تبصيره  
 وجه الدين  
 أي على ظاهره وهو المهور لان قواعدا العلوم كلية  
 فلو حمل على الجملة فلا يرد فلذا قيل الاصوب كتاب  
 قوله وانما خص معتل العين الى قوله ما ذكرنا سهو من  
 التامخ وهما به وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة  
 غموض واختلاف الما في ما ذكرنا وشبهه ذكر مضارع  
 وان لم يكن فيه ما ذكرنا المتعدي وغير المتعدي  
 عصام  
 قوله لزيادة الغموض واختلاف في المبنى للمفعول منه  
 اما مزيد الغموض فلما فيه من نقل لكسرة الى ما قبلها  
 ثم ابدال الواو ياء بخلاف مخرومى وبى فانه لا نقل  
 ولا ابدال في يرمى ولا نقل في رمى وما الاختلاف  
 في فاختلاف  
 للغات وهي افضها والثالث  
 الاشياء وهي فصيح وان كان قبلها  
 والثالث قول ويجوع وهو اقلها لنقل الالف والواو  
 وجه الدين  
 بقوله نقل لكسرة لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها  
 وقصد بهم التعريف فيجوز على هذا نقل الحركة اليه اقل من حركة الكسرة  
 في حركة اعم وهذا عند الجولي وعندنا لم يسمع استنساخ النقل الى الساكن  
 على حرف العلة ولم نقل اليرما قبلها لان النقل الى الساكن  
 اوله في قول ويجوع سياتكو بعد

المجلس المصنوع المرفوع لتمامه مقام الفاعل  
 اشار بهذا الى ان علة التغيير هي دفع اللبس والضم يسببه  
 فاقم السببا مقامه  
 من خروج الضمة الى الكسرة لان الاول يخرج من انتقال الى  
 نقل بخلاف الثالث  
 قوله ثلاثا ليس قد علة مع الا فصح لقوله خوف اللبس  
 لكون كل واحد منهما مقبولا مع علة والثالث  
 هنا علة لقوله وضم الثالث والتميز في الدير  
 من قول يورب  
 من قبله صفت السين بحرف واحد واحال مما الثالث  
 من قول يورب على من التاء وقالوا علم وجاهل  
 لا ليس بمعتل علم وجاهل ووجه عند الوقف  
 أي الياس مضموع معتل علم وجاهل بمضارع جاهل  
 على ان يورب محلا على التشبيه بالمفعول كما في حسن الوجب  
 مثنى اللبیب  
 أي الفعل الما من الجهور منه وفيه ثلاث لغات  
 وأشار إلى ما هو إلا فصح أمير  
 ولما كان معتلا العين شاملا للمعتل العين وحده ومع  
 اللام وإذا ان يسره على وفق المراد أبو  
 قوله فقط معتلا فان الاطلاق قد يكون قرينة التبريد  
 عن زائد سياتكو  
 قوله الثلاثي الى اجتماعه يعني لو اعلت العين من هذه  
 الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفاء في المضارع  
 لانه يتبع الما في الاعلال لانه هو الماضى بزيادة حرف  
 المضارعة وقد اعل آخره كونه الطرف محل التبريد  
 قبله اجتماع الاعلالين متواليين في الثلاثي وفيما لا يورب  
 ولولم يدل آخره واعلى العين فقط وقيل بطا مثلثا لانه  
 ضم الياء ولا يجهل في الفعل لشق باء مضمومة وان كان  
 قبلها ساكن كما يجهل في الاسم عوداء مخففة ست  
 قوله ثلاثا يورد مثل عور وصيد الما ليجي البناء منه لانه  
 كل واحد منهما لانه ولو اقل ب حرف التعدية كذلك  
 لا يبي هذا البناء منه لانه في معنى ما يجب تبصيره  
 وجه الدين  
 أي على ظاهره وهو المهور لان قواعدا العلوم كلية  
 فلو حمل على الجملة فلا يرد فلذا قيل الاصوب كتاب  
 قوله وانما خص معتل العين الى قوله ما ذكرنا سهو من  
 التامخ وهما به وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة  
 غموض واختلاف الما في ما ذكرنا وشبهه ذكر مضارع  
 وان لم يكن فيه ما ذكرنا المتعدي وغير المتعدي  
 عصام  
 قوله لزيادة الغموض واختلاف في المبنى للمفعول منه  
 اما مزيد الغموض فلما فيه من نقل لكسرة الى ما قبلها  
 ثم ابدال الواو ياء بخلاف مخرومى وبى فانه لا نقل  
 ولا ابدال في يرمى ولا نقل في رمى وما الاختلاف  
 في فاختلاف  
 للغات وهي افضها والثالث  
 الاشياء وهي فصيح وان كان قبلها  
 والثالث قول ويجوع وهو اقلها لنقل الالف والواو  
 وجه الدين  
 بقوله نقل لكسرة لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها  
 وقصد بهم التعريف فيجوز على هذا نقل الحركة اليه اقل من حركة الكسرة  
 في حركة اعم وهذا عند الجولي وعندنا لم يسمع استنساخ النقل الى الساكن  
 على حرف العلة ولم نقل اليرما قبلها لان النقل الى الساكن  
 اوله في قول ويجوع سياتكو بعد

في فاختلاف  
 للغات وهي افضها والثالث  
 الاشياء وهي فصيح وان كان قبلها  
 والثالث قول ويجوع وهو اقلها لنقل الالف والواو  
 وجه الدين  
 بقوله نقل لكسرة لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها  
 وقصد بهم التعريف فيجوز على هذا نقل الحركة اليه اقل من حركة الكسرة  
 في حركة اعم وهذا عند الجولي وعندنا لم يسمع استنساخ النقل الى الساكن  
 على حرف العلة ولم نقل اليرما قبلها لان النقل الى الساكن  
 اوله في قول ويجوع سياتكو بعد



تكون ان كانت ما قبلها فتحة قلب النون  
 كانت كسرة استزاحت وحلها وان كانت فتحه  
 ان شلت حالي  
 من غير حاله في الفاء لان الياء بلا وصار من ضم  
 الحروف التي تقع في فاء الكلمة من ما من معتاد العين  
 الجيب  
 ما قبلها و هذا القلب  
 من هذا القلب من قبل  
 شيا باي فاشترت  
 على الرض من غير حاله  
 في الفاء او الواو او الياء  
 وحيه  
 بما فيه ما جاز في شاقيل ويبج  
 مما قبل  
 مما قبل  
 مما قبل

الياء الساكنة بعدها الواو قليلا اذ هي تامة حركه ما قبلها هذا مراد الفاعله  
 في الالف الكسرة العاصيه اي بعد الفتحه  
 في هذا القلب من قبل  
 التراء بالاشام في هذا الوضع وقال بعضهم الاشام هيما ك الاشام حاله الرفع  
 تحقيرهم لان في سره وجوه وحمل في القراءة التواتره  
 ان في ياء منقل العين  
 اعني ضم الشقين فقطع كسراء خالصا وهذا خلافا للمعروف عند القريظين و في  
 اي الاشام  
 انما هو ان تاتي بضمه خالصه بعدها ياء ساكنه وهي ايضا غير مشهوره  
 اي المضموم  
 والقرض من الاشام الايمان بان الاصل الضم في الواهذه الحروف ( و) جاء  
 (الواو) ايضا على نيفه في قوله يروح بالاسكان بلا فتحة ليجمع الياء والواو الساكنه  
 يجمع على جمله معتاد العين  
 وانضم ما قبلها (ومثلها) اي مثل بابها في المجهول من معتاد العين من التثنية في الحرم  
 بيان للماضي المجهول من معتاد العين من باب الالف والاضفال (مخبر وأخبر وأقصد)  
 اشارة الى وجه القوم  
 في محي اللغات الثلاث فيه اخبر وقيد فيها مثل قبل يبع بلا فتوح (وهذا المحمير  
 اي في لغة حديثها  
 واقيم) اذ ليس كذلك مثل قبل ويصح لكون ما قبل حرف العلة فيها في الاصل اذ  
 لا يبدل قدر انما يكون مثلها  
 اصلها استخبر واقرم بالياء والواو الكسورتين والياء فيها اذا سكر ما قبلها  
 ان تنقل حركتها اليه وتقبل العين ياء اذ كانت اوقا فقال استخبر واقيم لغة  
 اي انما قبلها  
 واجبة (وان كان) اي الفضل الذي اريد حذف فاعله واقامة للمفعول مقامه  
 سكنون الياء فقطع بعد الفتحه الماضي في عله  
 (مضارعناهم اوله) وهو حرف المنارعة نحو ضربت ويكرم وليترم ويستخرج  
 غير كان حرا على الشطوط  
 ويخرج (وتلي ما قبل آخره) ففتح الفتحه وفتح المضارع بالزيادة (ومثل العين  
 اي في بعض حروف المنارعة في قوله  
 البني للمفعول (ينقلب) العين فيه (القام) با كاختار واوقى يقال ويبلغ ويخار  
 انما هو ان تاتي بضمه خالصه  
 وينقاد ويسما و يستقام تحركها حقيقة او حكما والفتاح ما قبلها (الفتحة)  
 انما هو ان تاتي بضمه خالصه

قوله القدي وغير المنع القدي في اللغة الفصحى  
 الاصلاح مما زاد الفعل من فاعله الى المفعول به فان  
 مجاز في غير الالف رذ انما لم يسم فتحويا  
 شرح التمثيل

الياء الساكنة بعدها الواو قليلا اذ هي تامة حركه ما قبلها هذا مراد الفاعله  
 في الالف الكسرة العاصيه اي بعد الفتحه  
 في هذا القلب من قبل  
 التراء بالاشام في هذا الوضع وقال بعضهم الاشام هيما ك الاشام حاله الرفع  
 تحقيرهم لان في سره وجوه وحمل في القراءة التواتره  
 ان في ياء منقل العين  
 اعني ضم الشقين فقطع كسراء خالصا وهذا خلافا للمعروف عند القريظين و في  
 اي الاشام  
 انما هو ان تاتي بضمه خالصه بعدها ياء ساكنه وهي ايضا غير مشهوره  
 اي المضموم  
 والقرض من الاشام الايمان بان الاصل الضم في الواهذه الحروف ( و) جاء  
 (الواو) ايضا على نيفه في قوله يروح بالاسكان بلا فتحة ليجمع الياء والواو الساكنه  
 يجمع على جمله معتاد العين  
 وانضم ما قبلها (ومثلها) اي مثل بابها في المجهول من معتاد العين من التثنية في الحرم  
 بيان للماضي المجهول من معتاد العين من باب الالف والاضفال (مخبر وأخبر وأقصد)  
 اشارة الى وجه القوم  
 في محي اللغات الثلاث فيه اخبر وقيد فيها مثل قبل يبع بلا فتوح (وهذا المحمير  
 اي في لغة حديثها  
 واقيم) اذ ليس كذلك مثل قبل ويصح لكون ما قبل حرف العلة فيها في الاصل اذ  
 لا يبدل قدر انما يكون مثلها  
 اصلها استخبر واقرم بالياء والواو الكسورتين والياء فيها اذا سكر ما قبلها  
 ان تنقل حركتها اليه وتقبل العين ياء اذ كانت اوقا فقال استخبر واقيم لغة  
 اي انما قبلها  
 واجبة (وان كان) اي الفضل الذي اريد حذف فاعله واقامة للمفعول مقامه  
 سكنون الياء فقطع بعد الفتحه الماضي في عله  
 (مضارعناهم اوله) وهو حرف المنارعة نحو ضربت ويكرم وليترم ويستخرج  
 غير كان حرا على الشطوط  
 ويخرج (وتلي ما قبل آخره) ففتح الفتحه وفتح المضارع بالزيادة (ومثل العين  
 اي في بعض حروف المنارعة في قوله  
 البني للمفعول (ينقلب) العين فيه (القام) با كاختار واوقى يقال ويبلغ ويخار  
 انما هو ان تاتي بضمه خالصه  
 وينقاد ويسما و يستقام تحركها حقيقة او حكما والفتاح ما قبلها (الفتحة)  
 انما هو ان تاتي بضمه خالصه

قوله القدي وغير المنع القدي في اللغة الفصحى  
 الاصلاح مما زاد الفعل من فاعله الى المفعول به فان  
 مجاز في غير الالف رذ انما لم يسم فتحويا  
 شرح التمثيل

لا بد فان الفعل مطلقا ما مضى او  
تتمتع فعله لا سيما بقوله فالمتعدى  
قوله من الفعل دون ان يمتد  
غير متعدية بهذا المعنى لعدم توقف  
لذا مضمونها جملتها

الاربعون في مفهومها لان الامر ما لم يمتد  
الاربعون في مفهومها لان الامر ما لم يمتد  
الاربعون في مفهومها لان الامر ما لم يمتد  
الاربعون في مفهومها لان الامر ما لم يمتد

مطلقا ما مضى او  
تتمتع فعله لا سيما بقوله فالمتعدى  
قوله من الفعل دون ان يمتد  
غير متعدية بهذا المعنى لعدم توقف

وغير المتعدى فالمتعدى من الفعل (ما يتوقف فيه على متعلق) اى امر مضمون  
الفاعل يتعلق الفعل بما يتوقف فيه عليه فان كل فعل لابد له من فاعل وفعل  
موقوف على فاعله ولكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاشارة  
هذا الفعل صادر عن الفاعل وقام به وهو مستند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه  
موقوف على فاعله فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل كما هو حال فاعل  
موقوف على فاعله فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل كما هو حال فاعل  
ولا يمكن تفعله الا بعد تفعله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل  
فان فاعل الفعل وتفعله بدون هذه الامور ممكن (وغير المتعدى بخلاف) اى بخلاف  
المتعدى يعنى لا يتوقف فيه على فاعله (كقوله) فان لم يكن له متعلق  
بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل يمكن فيه مع الفاعل عن هذه  
التعلقات خارجا وغير المتعدى يصير متعديا اما بالخرج نحو اذ هبت زيدا او بتعريف  
العين نحو فوجئت زيدا او بالانضمام على نحو ما شئت او بين الاستعمال نحو  
استخرجته او خرجها نحو هبت زيدا (والمتعدى يكون) متعديا (الى)  
مفعول (واحد كقوله) وهذا فى الكلام كقوله (الى) (الابن) ثانيا  
غير الاول (كقوله) الاثنان ثانيا  
والى) مفاعيل (الثلاثة كقوله) (واى) بمعنى اصلا واما اعلان فهذا القسم  
فانها كقوله (واى) مفاعيل (الثلاثة كقوله) (واى) بمعنى اصلا واما اعلان فهذا القسم  
فانها كقوله (واى) مفاعيل (الثلاثة كقوله) (واى) بمعنى اصلا واما اعلان فهذا القسم

تعلق بنفسه في الاصطلاح غير الفاعل ولكن اضطر  
فيما يتعلق ظاهرا ويقتد للارتقاء الى ان المراد به  
ما صدق عليه غير داخل في مفهومه ثم يترتب تحليلها  
قوله فان التعلق قد دل عبارته سيما منه العبارة ان  
المتعلق اسم الفاعل هو الفعل والفعل هو المتعلق  
اسم المفعول بالتحرف والابتهال فواقع في التعريف  
اسم مفعول الا ان يقال المتعلق من لباين فكان ان  
الفعل متعلق بالمفعول فالفعل ايضا متعلق بفواضع  
بيان تعلق الفعل بمعنى المتعلق الذى هو المفعول  
وعلامة التعلق ان يكون فعل مضمون كقوله  
يرجى وامر بعبئيه وسمع بان ذنوبه وكلم بلسانه او  
كأمر كذا وقوله لم يبق قلب كعبه وظن كجيبه  
والمراد بالبعدية الزمانية لا متاع متعلقين في  
زمان واحد اى لا يمكن تفعل مترب الا بعد تفعل  
المترتب والبعين بالزمان لما ان النسبة ما حوذة في  
مفهومه وهم النسبة متأخرة عن من الطرفين  
زمانا  
ان كان الفعل لا يوجد بدون هذه الامور وجب  
تعلقه وعلامة اللازم ما كان ضابط جميع البدن كما ذهب  
وشبهها او ما كان من فعل مفهوم العين او من  
فعل مضمون  
قوله وهيئة الفاعل قد حققنا المفعول بين الثما  
اخر من المفعول فلا وجه لتعلق هيئة المفعول وهذا  
المقام فان اللازم كالتعدى له تعلق بهيئة الفاعل  
والمفعول فاصغر لمحمى  
قوله وغير المتعدى وما قبله من المتعدى يصير لانها بنيت  
الافعال وانما التعلق تقوم من معنى المتعدى وهو الفعل  
الى المفعول وعلة التعلق انما علة من الافعال  
في المعنى وفيما نحن فيه ليس كذلك لان باب الافعال  
والمتعلق معناه التاثر والقبول والمطوعة امر

والتعلق  
من الفاعل  
الاربعون في مفهومها  
الاربعون في مفهومها  
الاربعون في مفهومها  
الاربعون في مفهومها

قوله فان التعلق قد دل عبارته سيما منه العبارة ان  
المتعلق اسم الفاعل هو الفعل والفعل هو المتعلق  
اسم المفعول بالتحرف والابتهال فواقع في التعريف  
اسم مفعول الا ان يقال المتعلق من لباين فكان ان  
الفعل متعلق بالمفعول فالفعل ايضا متعلق بفواضع  
بيان تعلق الفعل بمعنى المتعلق الذى هو المفعول  
وعلامة التعلق ان يكون فعل مضمون كقوله  
يرجى وامر بعبئيه وسمع بان ذنوبه وكلم بلسانه او  
كأمر كذا وقوله لم يبق قلب كعبه وظن كجيبه  
والمراد بالبعدية الزمانية لا متاع متعلقين في  
زمان واحد اى لا يمكن تفعل مترب الا بعد تفعل  
المترتب والبعين بالزمان لما ان النسبة ما حوذة في  
مفهومه وهم النسبة متأخرة عن من الطرفين  
زمانا  
ان كان الفعل لا يوجد بدون هذه الامور وجب  
تعلقه وعلامة اللازم ما كان ضابط جميع البدن كما ذهب  
وشبهها او ما كان من فعل مفهوم العين او من  
فعل مضمون  
قوله وهيئة الفاعل قد حققنا المفعول بين الثما  
اخر من المفعول فلا وجه لتعلق هيئة المفعول وهذا  
المقام فان اللازم كالتعدى له تعلق بهيئة الفاعل  
والمفعول فاصغر لمحمى  
قوله وغير المتعدى وما قبله من المتعدى يصير لانها بنيت  
الافعال وانما التعلق تقوم من معنى المتعدى وهو الفعل  
الى المفعول وعلة التعلق انما علة من الافعال  
في المعنى وفيما نحن فيه ليس كذلك لان باب الافعال  
والمتعلق معناه التاثر والقبول والمطوعة امر

الافعال وانما التعلق تقوم من معنى المتعدى وهو الفعل  
الى المفعول وعلة التعلق انما علة من الافعال  
في المعنى وفيما نحن فيه ليس كذلك لان باب الافعال  
والمتعلق معناه التاثر والقبول والمطوعة امر

الافعال وانما التعلق تقوم من معنى المتعدى وهو الفعل  
الى المفعول وعلة التعلق انما علة من الافعال  
في المعنى وفيما نحن فيه ليس كذلك لان باب الافعال  
والمتعلق معناه التاثر والقبول والمطوعة امر



فوله فلا تقصروا الاقصار حذف الشيء  
 نحو قول الله تعالى انما اتيناكم بالبينات  
 والآخر الاقصار حذف الدليل فان الدليل  
 هو الدليل على التقدير كالتامة باعتبار  
 الدليل على التقدير كالتامة باعتبار  
 الدليل على التقدير كالتامة باعتبار  
 الدليل على التقدير كالتامة باعتبار

الدليل على التقدير كالتامة باعتبار  
 الدليل على التقدير كالتامة باعتبار  
 الدليل على التقدير كالتامة باعتبار  
 الدليل على التقدير كالتامة باعتبار  
 الدليل على التقدير كالتامة باعتبار  
 الدليل على التقدير كالتامة باعتبار  
 الدليل على التقدير كالتامة باعتبار  
 الدليل على التقدير كالتامة باعتبار

فلا تقصروا على احد مفعولها وسبب ذلك مع كونها في الاصل مبتدأ وخبرها  
 من افعالها والتعليق اي ذكر المفعولين  
 وحذف المبتدأ والخبر غير قليل اتم المفعولين معا بمنزلة اسم واحد وان  
 مفعولها معا هو المفعول في الحقيقة فلوحذف احدهما كان حذف بعض  
 اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قوله اما حذف  
 المفعول الاول كما في قوله تعالى ولا يحسن اليه الذين يتكلمون بما اتاهم الله من فضله  
 هو خير لهم على قراءة ولا يحسن اليه المتفوتة من تحتها بنطين اليه  
 فكما في قول الشاعر لا يحسن على امرئ انك اقل لها قد وشى بالاحدا اي لا  
 ضلنا جازعين في جازعين الذي هو المفعول الثاني في خلافا با اعطيت  
 فانه يجوز حذف الاقصار على احدهما مطلقا مثل فلان تعطي لذي النور غير  
 ذكر المعطى له وتعطي الفقير من غير ذكر المعطى وقد حذفنا من معاه هو فلان  
 يعطى ويكسر اذ يستفاد من مثله فائدة بدل ذلك المفعولين بخلاف مفعول  
 علت فانك لا تحذفه شيئا فلا تقول علت وظننت لعمري انك اذا  
 من للعلوم ان الانسان لا يظلم عن ظلمه وقرين واما مع قيام القرينة فلا بأس  
 بجزءها من جميع اجزاءها فالا ومنها اي من خصائص افعال القلوب  
 جواز الالقاه اي ابطال عملها (اذا توسطت) بين مفعولها بخبر زيد  
 ظننت قيام (او اخرجت) عنها خبر زيد قائم ظننت واما جواز الالقاه على المتعدي

فوله فله اصح بقائه على المفعولية ولما اذا حذف  
 المفاعل وقيم المفعول الاول مقامه فهو واقع على  
 كشيء كما مر في بحث المفعول في سابق الكلام  
 ويشمل الذين يجهلون فاعله واما على قراءة الخطاب  
 فالذين يجهلون مفعول الاول على حذف المتعارف الى  
 جعل الذين واقامة المتعارف اليه مقامه وخبرها  
 مفعول الثاني  
 وان لم يكن لظن انما جازعون لان ذلك الملك اذ قد وشى  
 فلهذا الوشاة اي لغاها عند الملك فلا يهترنا  
 كذا على معنى الام متعلق بالمفعول الثاني المحذوف والغراء  
 بمعنى الاغراء اي التفتيش معنى ذلك انما هو المفعول  
 المحذوف والملك وكذا ما في طالما كذا لان المفعول الثاني  
 ولهذا دخل على قد وشى مقال وشى الى السلطان اي سوس  
 بالغرنا متعلق بوشى والاعداء فاعله ويجوز قد  
 وشى مفعول الفعل على انها خبر ان في انا وجملة انا في  
 مقام التعليل لقول لا تحلنا محمودة  
 فله وقد حذف فله نسيا متبعا جملة مستأنفة كان سائلا  
 يقول قد علم حال بابي علت واعطيت في الاقصار على  
 احدهما فا حالها في المفعولين وفيها تدافع لتمام جواز  
 حذف مفعولها باب علت مطلقا المستفاد من قوله اذا ذكر  
 احدهما كما في الاخر بطريق المفعول المتخالف  
 وان وقع موقع المفعولين طرفه نحو ظننت عندك او  
 شبهه ضوميت لك او غيرهم ظننته واسم اشارة  
 نحو ظننت ذلك فان كان احدهما الاشياء احد المفعولين  
 استغنى الاقصار عليه وان لم يكن احد المفعولين سائلا لاقص  
 انتهى قوله شرح التجهيل فاذ دفع ما قبله لانه صدر  
 حصول القناعة بجواز ان يحصل بغير خبر عن المفعولين  
 فانه ما جازع الاقصار  
 فقا ترا ظن واهل بدونه ويزج دالا على تجدد ظن او علم  
 بمنزلة قائل النار حارة

فوله فلا تقصروا على احد مفعولها وسبب ذلك مع كونها في الاصل مبتدأ وخبرها  
 من افعالها والتعليق اي ذكر المفعولين  
 وحذف المبتدأ والخبر غير قليل اتم المفعولين معا بمنزلة اسم واحد وان  
 مفعولها معا هو المفعول في الحقيقة فلوحذف احدهما كان حذف بعض  
 اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قوله اما حذف  
 المفعول الاول كما في قوله تعالى ولا يحسن اليه الذين يتكلمون بما اتاهم الله من فضله  
 هو خير لهم على قراءة ولا يحسن اليه المتفوتة من تحتها بنطين اليه  
 فكما في قول الشاعر لا يحسن على امرئ انك اقل لها قد وشى بالاحدا اي لا  
 ضلنا جازعين في جازعين الذي هو المفعول الثاني في خلافا با اعطيت  
 فانه يجوز حذف الاقصار على احدهما مطلقا مثل فلان تعطي لذي النور غير  
 ذكر المعطى له وتعطي الفقير من غير ذكر المعطى وقد حذفنا من معاه هو فلان  
 يعطى ويكسر اذ يستفاد من مثله فائدة بدل ذلك المفعولين بخلاف مفعول  
 علت فانك لا تحذفه شيئا فلا تقول علت وظننت لعمري انك اذا  
 من للعلوم ان الانسان لا يظلم عن ظلمه وقرين واما مع قيام القرينة فلا بأس  
 بجزءها من جميع اجزاءها فالا ومنها اي من خصائص افعال القلوب  
 جواز الالقاه اي ابطال عملها (اذا توسطت) بين مفعولها بخبر زيد  
 ظننت قيام (او اخرجت) عنها خبر زيد قائم ظننت واما جواز الالقاه على المتعدي



قوله الابدخل على معمولها...  
 العملين وكلام الابداء...  
 التامة على الفعلين...  
 فاعلت لا دخل على...  
 في زيد وعمرو...  
 وقد نضف قد بذلك لان الابداء...  
 ان زيد القام...  
 الومع...  
 ممنوع عنها من البدأ...  
 على التصديقه...  
 وامتنع...  
 ان يثبت الجملة على حالها...  
 لكن المبرهنين الذين هما قولك...  
 في موضع النيب لان العلم وقع عليها...  
 عند محاطة النقط...  
 شروع في بيان معنى العرفي...  
 المناسبة بين هذا المعنى وبين المعنى...  
 اي لعدم حضوره...  
 كالتخيل...  
 فيها ما ليس...  
 لا لا يجوز...  
 قوله والفرق آه...  
 مع ما تقدمه من ان الالفاء واجب...  
 والفرق في هذا الباب...  
 الكلام فيه بحث...  
 قوله والفرق آه مع اشتراكها...  
 سابقا واما الفرق بين مطلق الالفاء...  
 فالوجه الثاني فقط...  
 قوله ان الالفاء جائز لان...  
 بلا مانع والتعليق واجب لان...  
 بمن الالفاء ما اخوخذ في مفهومه...  
 ما اخوخذ في مفهومه الوجوب...  
 ان يكون احدهما ضميرا متصلا...  
 فاعلم ان اوله ضمير...  
 خاصة وان كان الضمير متصلا...  
 فاعلم ان الضمير...  
 عبارة عن ضمير...  
 عاكفة رتقا الله...  
 وسلم ما لنا من نعمه...  
 ان يكون احدهما ضميرا متصلا...  
 فاعلم ان اوله ضمير...  
 خاصة وان كان الضمير متصلا...  
 فاعلم ان الضمير...  
 عبارة عن ضمير...  
 عاكفة رتقا الله...  
 وسلم ما لنا من نعمه...

(وق قيل) (التي) (أبدخل على معمولها) (و) (قيل) (اللام) (أي لام الابداء)  
 الابدخل على معمولها (مثل علت ازيد عندك ام حرق) مثال التعليق الاستفهام  
 ورتك مثال اخرى بالغايب فقال النبي علت ما زيد في الدار ومثال اللام علت  
 ازيد منطلق وانما اعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملتين  
 فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجهت اليها نصب جزئيا فوجب  
 التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام في  
 ولام الابداء ومن حيث المعنى روعي هذه الافعال والتعليق ما اخوخذ من قوله  
 امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لامع الزوج لفقدها ولا  
 بلا زوج نحو جزها وجوده فلا تقيد على الزوج فالفعل المعلق بمنوع من العمل  
 لفظا جاملا معنى وقد يرد لان معنى علت ازيد قائم على قيام زيد كما كان  
 كذلك عند انقضاء الجزئين ومن ثمه جاز عطف الجملة بالنصب جزاها  
 على الجملة التطبيقية نحو علت ازيد قائم وبكرا فاعدا والفرق بين الالفاء  
 والتعليق من وجهين أحدهما ان الالفاء جائز لا واجب والتعليق واجب و  
 الثاني ان الالفاء جاز في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ  
 لا في المعنى (ومنها) اي ومن خصها نفس افعال القلوب (ان يجوز ان يكون فاعلا  
 اي فاعلا افعال القلوب (ومفعولها ضميرين) متصلين (لشيء واحد) وانما  
 قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يفتضح جواز اجتماعهما بفعل

قوله الابدخل على معمولها...  
 العملين وكلام الابداء...  
 التامة على الفعلين...  
 فاعلت لا دخل على...  
 في زيد وعمرو...  
 وقد نضف قد بذلك لان الابداء...  
 ان زيد القام...  
 الومع...  
 ممنوع عنها من البدأ...  
 على التصديقه...  
 وامتنع...  
 ان يثبت الجملة على حالها...  
 لكن المبرهنين الذين هما قولك...  
 في موضع النيب لان العلم وقع عليها...  
 عند محاطة النقط...  
 شروع في بيان معنى العرفي...  
 المناسبة بين هذا المعنى وبين المعنى...  
 اي لعدم حضوره...  
 كالتخيل...  
 فيها ما ليس...  
 لا لا يجوز...  
 قوله والفرق آه...  
 مع ما تقدمه من ان الالفاء واجب...  
 والفرق في هذا الباب...  
 الكلام فيه بحث...  
 قوله والفرق آه مع اشتراكها...  
 سابقا واما الفرق بين مطلق الالفاء...  
 فالوجه الثاني فقط...  
 قوله ان الالفاء جائز لان...  
 بلا مانع والتعليق واجب لان...  
 بمن الالفاء ما اخوخذ في مفهومه...  
 ما اخوخذ في مفهومه الوجوب...  
 ان يكون احدهما ضميرا متصلا...  
 فاعلم ان اوله ضمير...  
 خاصة وان كان الضمير متصلا...  
 فاعلم ان الضمير...  
 عبارة عن ضمير...  
 عاكفة رتقا الله...  
 وسلم ما لنا من نعمه...

ان يثبت الجملة على حالها...  
 لكن المبرهنين الذين هما قولك...  
 في موضع النيب لان العلم وقع عليها...  
 عند محاطة النقط...  
 شروع في بيان معنى العرفي...  
 المناسبة بين هذا المعنى وبين المعنى...  
 اي لعدم حضوره...  
 كالتخيل...  
 فيها ما ليس...  
 لا لا يجوز...  
 قوله والفرق آه...  
 مع ما تقدمه من ان الالفاء واجب...  
 والفرق في هذا الباب...  
 الكلام فيه بحث...  
 قوله والفرق آه مع اشتراكها...  
 سابقا واما الفرق بين مطلق الالفاء...  
 فالوجه الثاني فقط...  
 قوله ان الالفاء جائز لان...  
 بلا مانع والتعليق واجب لان...  
 بمن الالفاء ما اخوخذ في مفهومه...  
 ما اخوخذ في مفهومه الوجوب...  
 ان يكون احدهما ضميرا متصلا...  
 فاعلم ان اوله ضمير...  
 خاصة وان كان الضمير متصلا...  
 فاعلم ان الضمير...  
 عبارة عن ضمير...  
 عاكفة رتقا الله...  
 وسلم ما لنا من نعمه...

عنه فان ايات غير مضمون متصل على ان مضمول  
عقلتها والضمير كالمفعول بالمتصل فاعلم مع ان  
مع ان الفعل ليس من افعال القلوب  
في شرب نفسي ليشتمل الفعل الفاعل في مثل شربت نفسي  
عنه لان اسم الفاعل اعم من فعل الفاعل الضمير  
عنه ما يتبع عليه غيره ان كان مفعولا  
انما اطلق عليه الفاعل في مثل شربت نفسي

عنه فان ايات غير مضمون متصل على ان مضمول  
عقلتها والضمير كالمفعول بالمتصل فاعلم مع ان  
مع ان الفعل ليس من افعال القلوب  
في شرب نفسي ليشتمل الفعل الفاعل في مثل شربت نفسي  
عنه لان اسم الفاعل اعم من فعل الفاعل الضمير  
عنه ما يتبع عليه غيره ان كان مفعولا  
انما اطلق عليه الفاعل في مثل شربت نفسي

دون آخر نحو يا اذ ظنك ( مثل عيني مطلقا ) و عيني مطلقا ولا  
يجوز ذلك في ساير افعال فلا يقال مبرهنى و شمتنى في حال شربت نفسي  
او افعال القلوب و المفعول لفعل واحد  
و شمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤنرا و المفعول به متاثر  
و اصل المؤنر ان يشار اليه فان لم يشار اليه لم يمتد له لفظا فمفعول مع افعالها  
فرف افعالها فاعلم ان شمت نفسي مفعول واحد  
معنى تغار بها لفظا فقد لا يمكن من ثمة فالواضحة فنفسي ولم يقولوا شربت  
و انما لا قولوا من غير الفاعل و الضمير و البنية اعم من افعال و قد تغار بها لفظا فقد لا يمكن  
فان الفاعل و المفعول به ليسا متغايرين فقد لا يمكن لان تغار بها لفظا من شرب كون  
كل واحد منهما ضميرا مشبها بغيره بخلاف شربت نفسي فان النفس افعالها فتا الى  
ضمير الحكم صارت كما انها غيره لغية مغايرة المتماثل لها في اليه ضهار الفاعل  
و المفعول فيه متغايرين هذرا لا يمكن و اما افعال القلوب فان المفعول به  
فيها ليس المنصوب بالاول فالمحقيقة بل مضمون الجملة كما زانها لفظا  
لانها ليسا في الحقيقة فاعلم و مفعولها و انما جرى مجرى افعال القلوب و قد  
و قد عني لانها نفسنا و جدي فاعلم عليه حمل التخصيص على التخصيص وكذلك  
اجرى رأى البصيرة و الحجة على رأى القلبية يجوز فيها ما يجوز فيها من كونها  
فاعلمها و مضمونها ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر و لقد اراني للرماح  
درسته و من عن يميني آرة و اما مسمى و كقولته تعالى انى انى اعصر حمرا  
و ليعنيها اعم من افعال القلوب كما عدا حيث و حيث و حيث  
الضمير مضمون و ليدان بانها ماقول للرماح افعال القلبية متعلقه و قد عني  
الضمير مضمون و ليدان بانها ماقول للرماح افعال القلبية متعلقه و قد عني

عنه فان ايات غير مضمون متصل على ان مضمول  
عقلتها والضمير كالمفعول بالمتصل فاعلم مع ان  
مع ان الفعل ليس من افعال القلوب  
في شرب نفسي ليشتمل الفعل الفاعل في مثل شربت نفسي  
عنه لان اسم الفاعل اعم من فعل الفاعل الضمير  
عنه ما يتبع عليه غيره ان كان مفعولا  
انما اطلق عليه الفاعل في مثل شربت نفسي

عنه فان ايات غير مضمون متصل على ان مضمول  
عقلتها والضمير كالمفعول بالمتصل فاعلم مع ان  
مع ان الفعل ليس من افعال القلوب  
في شرب نفسي ليشتمل الفعل الفاعل في مثل شربت نفسي  
عنه لان اسم الفاعل اعم من فعل الفاعل الضمير  
عنه ما يتبع عليه غيره ان كان مفعولا  
انما اطلق عليه الفاعل في مثل شربت نفسي

عنه فان ايات غير مضمون متصل على ان مضمول  
عقلتها والضمير كالمفعول بالمتصل فاعلم مع ان  
مع ان الفعل ليس من افعال القلوب  
في شرب نفسي ليشتمل الفعل الفاعل في مثل شربت نفسي  
عنه لان اسم الفاعل اعم من فعل الفاعل الضمير  
عنه ما يتبع عليه غيره ان كان مفعولا  
انما اطلق عليه الفاعل في مثل شربت نفسي

عنه فان ايات غير مضمون متصل على ان مضمول  
عقلتها والضمير كالمفعول بالمتصل فاعلم مع ان  
مع ان الفعل ليس من افعال القلوب  
في شرب نفسي ليشتمل الفعل الفاعل في مثل شربت نفسي  
عنه لان اسم الفاعل اعم من فعل الفاعل الضمير  
عنه ما يتبع عليه غيره ان كان مفعولا  
انما اطلق عليه الفاعل في مثل شربت نفسي

عنه فان ايات غير مضمون متصل على ان مضمول  
عقلتها والضمير كالمفعول بالمتصل فاعلم مع ان  
مع ان الفعل ليس من افعال القلوب  
في شرب نفسي ليشتمل الفعل الفاعل في مثل شربت نفسي  
عنه لان اسم الفاعل اعم من فعل الفاعل الضمير  
عنه ما يتبع عليه غيره ان كان مفعولا  
انما اطلق عليه الفاعل في مثل شربت نفسي

فقد لو كان دفع لما يتوهم ان هذه الافعال المذكورة  
معان سوية فذكر فلم يفرق بينهما ونسب قرينة على ان  
المذكور وتلك كقريب اذ تبا وكلا واحد منها كما قال  
صان اخر كل واحد منها قريب من العلم والنظن  
فانهم يستعملون في العلم نفس الشيء او يكون  
نفس الشيء وذات العلم واحدة والاشياء  
فانهم يستعملون في العلم نفس الشيء او يكون  
نفس الشيء وذات العلم واحدة والاشياء  
فانهم يستعملون في العلم نفس الشيء او يكون  
نفس الشيء وذات العلم واحدة والاشياء

بهذا المعنى ايضا مستعمل في مفعولين وانما قدنا بذلك لتلايق الالوجه  
انما من انظر كما انظر في الاول غير مقيد لان  
التخصيص بالمعنى لان لكل واحد معنى اخر فان ذلك جاء بمعنى مخرج  
بما عدا هذه الثلاثة اي اذا علمت ان احد من هؤلاء الثلاثة  
وحسب بمعنى مخرج من ذلك واحسب ودرجت بمعنى كلف ( اي بذلك  
العنى الآخر ( الی ) مفعول ( واحد ) لاشئين ( فقلت بمعنى امرت ) من  
بمعنى انظر كما انظر في الاول غير مقيد لان  
الظنية بمعنى التهمة فقلت زيدا بمعنى التهمة اي اخذته مكانا للوجه المرفوع  
من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الفيلطين اي التهم ( وعلمت بمعنى  
عرفت ) قول علي زيدا بمعنى عرف شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم  
عليه ( ورايت بمعنى بصرت ) بمعنى البصيرة قريب من علمت بالخاصة ومنه  
قوله تعالى فانظر ماذا ترى ( ووجدت بمعنى حسبت ) قول وجدت ايضا  
اصبتها وعليتها بالخاصة ولما كان مرادها معان اخرى فمن معنى العلم  
او الظن لم يتفرق بل بمعنى ما هو مشعوقا في اللغة الضميمة ولو وجدت حنة ووجدت  
موجبة ووجدت وجدنا اي استغنيت وعصبت وحوت لانها ليست  
معنى الضميمة بل هي الافعال التامة فاما ( اما سميت ناقصة لانها لا  
تحتاج الى الاء من باب تنبيه )  
بمرفوعها كالافعال الغير التامة ( ما ومنع ) اي افعال وصوت ( لتقرير  
الفاعل على صفة ) اي الجملة في اوزنعت له هذه الافعال هو مقرر الفاعل على  
صفة ولاشك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التبرير الذي هو الية في المرفوع  
لان ذلك التبرير يبين بين الفاعل والصفة فكل من طرفها خارج منها فخرج

فقد لو كان دفع لما يتوهم ان هذه الافعال المذكورة  
معان سوية فذكر فلم يفرق بينهما ونسب قرينة على ان  
المذكور وتلك كقريب اذ تبا وكلا واحد منها كما قال  
صان اخر كل واحد منها قريب من العلم والنظن  
فانهم يستعملون في العلم نفس الشيء او يكون  
نفس الشيء وذات العلم واحدة والاشياء  
فانهم يستعملون في العلم نفس الشيء او يكون  
نفس الشيء وذات العلم واحدة والاشياء  
فانهم يستعملون في العلم نفس الشيء او يكون  
نفس الشيء وذات العلم واحدة والاشياء

فقد لو كان دفع لما يتوهم ان هذه الافعال المذكورة  
معان سوية فذكر فلم يفرق بينهما ونسب قرينة على ان  
المذكور وتلك كقريب اذ تبا وكلا واحد منها كما قال  
صان اخر كل واحد منها قريب من العلم والنظن  
فانهم يستعملون في العلم نفس الشيء او يكون  
نفس الشيء وذات العلم واحدة والاشياء  
فانهم يستعملون في العلم نفس الشيء او يكون  
نفس الشيء وذات العلم واحدة والاشياء  
فانهم يستعملون في العلم نفس الشيء او يكون  
نفس الشيء وذات العلم واحدة والاشياء

فقد لو كان دفع لما يتوهم ان هذه الافعال المذكورة  
معان سوية فذكر فلم يفرق بينهما ونسب قرينة على ان  
المذكور وتلك كقريب اذ تبا وكلا واحد منها كما قال  
صان اخر كل واحد منها قريب من العلم والنظن  
فانهم يستعملون في العلم نفس الشيء او يكون  
نفس الشيء وذات العلم واحدة والاشياء  
فانهم يستعملون في العلم نفس الشيء او يكون  
نفس الشيء وذات العلم واحدة والاشياء  
فانهم يستعملون في العلم نفس الشيء او يكون  
نفس الشيء وذات العلم واحدة والاشياء

فقد لو كان دفع لما يتوهم ان هذه الافعال المذكورة  
معان سوية فذكر فلم يفرق بينهما ونسب قرينة على ان  
المذكور وتلك كقريب اذ تبا وكلا واحد منها كما قال  
صان اخر كل واحد منها قريب من العلم والنظن  
فانهم يستعملون في العلم نفس الشيء او يكون  
نفس الشيء وذات العلم واحدة والاشياء  
فانهم يستعملون في العلم نفس الشيء او يكون  
نفس الشيء وذات العلم واحدة والاشياء  
فانهم يستعملون في العلم نفس الشيء او يكون  
نفس الشيء وذات العلم واحدة والاشياء

فقد لو كان دفع لما يتوهم ان هذه الافعال المذكورة  
معان سوية فذكر فلم يفرق بينهما ونسب قرينة على ان  
المذكور وتلك كقريب اذ تبا وكلا واحد منها كما قال  
صان اخر كل واحد منها قريب من العلم والنظن  
فانهم يستعملون في العلم نفس الشيء او يكون  
نفس الشيء وذات العلم واحدة والاشياء  
فانهم يستعملون في العلم نفس الشيء او يكون  
نفس الشيء وذات العلم واحدة والاشياء  
فانهم يستعملون في العلم نفس الشيء او يكون  
نفس الشيء وذات العلم واحدة والاشياء







بمعنى ذال على الانتقال من صفة  
لا بمعنى ثبوت تغيره بلاس  
فانما شاعرنا يمدحها فانهما بمنزلة قفا تركت  
على صارت فراخا فانهما بمنزلة قفا تركت  
بمعنى صارت فراخا فانهما بمنزلة قفا تركت

بمعنى ذال على الانتقال من صفة  
لا بمعنى ثبوت تغيره بلاس  
فانما شاعرنا يمدحها فانهما بمنزلة قفا تركت  
على صارت فراخا فانهما بمنزلة قفا تركت  
بمعنى صارت فراخا فانهما بمنزلة قفا تركت

(ويعني صارت) عطفت على قول لثبوت خبرها ان كان كون ناقصة كانه  
بمعنى صارت فراخا فانهما بمنزلة قفا تركت  
كقول الشاعر: **بنيها قفر والمطى كانها قفا الحزن قد كانت فراخا**  
بمعنى صارت فراخا فانهما بمنزلة قفا تركت  
فراخا فانهما بمنزلة قفا تركت  
فراخا فانهما بمنزلة قفا تركت

بمعنى صارت فراخا فانهما بمنزلة قفا تركت  
بمعنى صارت فراخا فانهما بمنزلة قفا تركت  
بمعنى صارت فراخا فانهما بمنزلة قفا تركت

بمعنى صارت فراخا فانهما بمنزلة قفا تركت  
بمعنى صارت فراخا فانهما بمنزلة قفا تركت  
بمعنى صارت فراخا فانهما بمنزلة قفا تركت  
بمعنى صارت فراخا فانهما بمنزلة قفا تركت  
بمعنى صارت فراخا فانهما بمنزلة قفا تركت

بمعنى صارت فراخا فانهما بمنزلة قفا تركت  
بمعنى صارت فراخا فانهما بمنزلة قفا تركت  
بمعنى صارت فراخا فانهما بمنزلة قفا تركت  
بمعنى صارت فراخا فانهما بمنزلة قفا تركت  
بمعنى صارت فراخا فانهما بمنزلة قفا تركت

بمعنى صارت فراخا فانهما بمنزلة قفا تركت  
بمعنى صارت فراخا فانهما بمنزلة قفا تركت  
بمعنى صارت فراخا فانهما بمنزلة قفا تركت

في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان

والام لا يستحق  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان

في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان

وقال الشاعر: ان العبد لا يستحق مودة به وقاله فيك من جرحي في وقت  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان

و اصبغ وامسى واصلى لا يفتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان

فالتثالا الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قوام زيد بوقت الصباح  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان

وعلى هذا القياس للتثالا الاحتران (و) يكون بمعنى مهابي نحو اصبح او  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان

امسى واضمى زيد غنيا اي صارا وليس المراد انه صارا في الصباح اوله ساوا  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان

الضمي على هذه الصفة (ويكون تامة) بمعنى المدخول في هذه الاوقات فعولا اصبح  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان

زيد اذا دخل في الصباح (وظل وبات لا يفتران مضمون الجملة بوقتها) فاذا  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان

قلت ظل زيدا ساوا فعنا ثبت لذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد ساوا  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان

فمعناه ثبت لذلك في جميع ليله (وبمعنى نهار) نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان

فغبار اي صارا وقد يحى هذان الغفلان تامين ايها ضو ظلمت بمكان كذا و  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان

وراح فهدية الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صارا وتامة في مثل قوله  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان

اتروا عادي زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان

مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المضي كرهذه  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان

الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجال  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان

فان معنى اصبح زيد قائما تصف زيد بالقيام المصنف  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان

بالمصروف في وقت الصبح في الزمان الماضي رضى  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان

يشي ان سرور زيد مقارن بوقت المساء في امسى  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان

وان مرنة زيد مقارن بوقت الضحى في اصمى  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان

كقوله تعالى فاصبح بنمته اخوانا اي صيرهم لان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان

خصوصية الاخرة في وقت الصباح ليست المرادة  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان

وقوله الاشم ضموا اكرمهم ورقفت فالذم عيب الصبا  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان

فالذم عيب الصبا والد بور تجيصر  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان  
 في وقت السبب بالحنان

في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان

في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان  
 في تسمية السبب بالحنان

تارة الى عدم الاعتناء في الجملة وعدم التفرغ التفصيل  
فولادنا من المصاحف في الاصل وان صارت في الاستعمال  
فولادنا من المصاحف في الاصل وان صارت في الاستعمال  
فولادنا من المصاحف في الاصل وان صارت في الاستعمال

فولادنا من المصاحف في الاصل وان صارت في الاستعمال  
فولادنا من المصاحف في الاصل وان صارت في الاستعمال  
فولادنا من المصاحف في الاصل وان صارت في الاستعمال

فولادنا من المصاحف في الاصل وان صارت في الاستعمال  
فولادنا من المصاحف في الاصل وان صارت في الاستعمال  
فولادنا من المصاحف في الاصل وان صارت في الاستعمال

وكان الوجه في ذلك انها من المصاحف ولذلك يذكرها حالف الفصل وقال صاحب اللمعة  
اي انفق العربية اي فاسقاظ العربية ليست معددا انها بالاصالة بل هي مشتقة  
ولحقها الضم وعاد وعدا وراح فاسقطها عن الين اشارة الى عدم الاعداد  
اي انفق العربية اي فاسقاظ العربية ليست معددا انها بالاصالة بل هي مشتقة  
ولحقها الضم وعاد وعدا وراح فاسقطها عن الين اشارة الى عدم الاعداد  
اي انفق العربية اي فاسقاظ العربية ليست معددا انها بالاصالة بل هي مشتقة  
ولحقها الضم وعاد وعدا وراح فاسقطها عن الين اشارة الى عدم الاعداد

فولادنا من المصاحف في الاصل وان صارت في الاستعمال  
فولادنا من المصاحف في الاصل وان صارت في الاستعمال  
فولادنا من المصاحف في الاصل وان صارت في الاستعمال

فولادنا من المصاحف في الاصل وان صارت في الاستعمال  
فولادنا من المصاحف في الاصل وان صارت في الاستعمال  
فولادنا من المصاحف في الاصل وان صارت في الاستعمال

فولادنا من المصاحف في الاصل وان صارت في الاستعمال  
فولادنا من المصاحف في الاصل وان صارت في الاستعمال  
فولادنا من المصاحف في الاصل وان صارت في الاستعمال

فولادنا من المصاحف في الاصل وان صارت في الاستعمال  
فولادنا من المصاحف في الاصل وان صارت في الاستعمال  
فولادنا من المصاحف في الاصل وان صارت في الاستعمال

فولادنا من المصاحف في الاصل وان صارت في الاستعمال  
فولادنا من المصاحف في الاصل وان صارت في الاستعمال  
فولادنا من المصاحف في الاصل وان صارت في الاستعمال

يحمل على الحال كما يحمل اليجا عليه فيخرب قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو لها قيد  
 هذا وكان الاختلاف بينهم في الاستعمال كما يشهد به قوله يحمل لكن الظاهر ان الاختلاف المذكور في الومع فالصواب قضي بين اللذين باق  
 قد قيل المذهب الثاني راجح لان الاستعمال يشبهه بالآفة المشقة يدل على انه موضوع لقد والمشرك لتلازم القول بالاشتراك والحققة والجاوز لا يصل  
 بينها  
 احتراز عما اذا كان العا مل حرفا نحو ما زيد قائما وان زيدا قائم فانه لا يجوز تشييف العا مل  
 سالكون  
 قوله فان اريد يجوز التقديم يمكن ان يضار هذا الشق ويراد ان يجوز تقديم اخبارها على اسمها بمنزلة ما يقع من هذا التقديم وقد علم حكمها فلاحاجة الى التوضيح لها  
 عاصم  
 قوله كما كان ذلك الظاهران هذا بمنزلة ما هو فيه اذ الكلام في تقديم الخبر على خبر الاسم وهذا المثال آخر في تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا يجبه على قولهم قسم يجوز عاصم الدين  
 وانما يشبهان بقيديه ليعجز ما اذا عجز ما يقتضى التقديم والتأخر لانه يكون التقديم والتأخر واجبا لاجزا فلي هذا بطل اادة الامكان الخاص وجبده  
 ولما كان قوله ما لم يعرف ما يقتضى تقديمها عليها خبر ظاهري التقديم على الاسماء والافعال صا تعرض لثال اشارة الى دخول فيه  
 عليها هو متخفا لاسكان العام الى التقديم بما ذكره لان الصفة المذكورة ايضا من صيغة الجواز المنكورة التي يشبهان بقيد بما اذالم يمنع من التقديم ما ع لانه اذا كان منع من التقديم لا يجوز التقديم كما اذا اتى لاجل فيهما والقرونية ضوكة متوقفة عيسولا حاجة اليها القيد اذا اريد بالجواز المنكورة والومع

فقاله ومع جيزناه فصار وجوب التقديم على الاسماء على ما ارادنا في الفروع من الجواز المنكورة التي يشبهان بقيد بما اذالم يمنع من التقديم ما ع لانه اذا كان منع من التقديم لا يجوز التقديم كما اذا اتى لاجل فيهما والقرونية ضوكة متوقفة عيسولا حاجة اليها القيد اذا اريد بالجواز المنكورة والومع

فقاله ومع جيزناه فصار وجوب التقديم على الاسماء على ما ارادنا في الفروع من الجواز المنكورة التي يشبهان بقيد بما اذالم يمنع من التقديم ما ع لانه اذا كان منع من التقديم لا يجوز التقديم كما اذا اتى لاجل فيهما والقرونية ضوكة متوقفة عيسولا حاجة اليها القيد اذا اريد بالجواز المنكورة والومع

وقضي بجمه اي ومن اجل انه لتوقيت امره قد قويت خبرها فانها لا تحتاج الى ما دام في الوجود مستقلا لا فائدة (الآن) مع اسمه (خبره) (طرف) ووهو لفظ في المثال فائدة احتياج الظرف فضيلة غير مستقلة بالا فائدة مثل اجلس مادام انما جالس مدة دوام جالس زيد مادام لم يشق مادام باجلس ثم يحصل من مجموع مستقل اي هو مقترنة فائدة انما جالس من التشييف انما جالس كلام لا يند فائدة بخلاف الافعال المصدرية صرفا في قولنا جالسوا و خبرها ووهو في ذاته اشارة الى الفرق بين ما دام وبين ما دام في الخبرها كماله اخبارها كماله مستقلا لا فائدة فلاحاجة الى وجود كماله ولين اني خبره انما جالس

مضمون الجملة حاله اي زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الآن وهذا هو الجمهور (وقيل) هو في مضمون الجملة (مطلقا) ولذلك يقيد تارة بزمان كما في قوله ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي كما تقول ليس حق الله قطا مشبهه تارة بزمان المستقبل نحو قوله لئن لم اذبحكم لكاننكم رجلا وهذا مذهب سيبويه واخبره النص كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي كما تقول ليس حق الله قطا مشبهه تارة بزمان المستقبل نحو قوله لئن لم اذبحكم لكاننكم رجلا وهذا مذهب سيبويه واخبره النص

فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذ لم يمنع مانع من التقديم وج يجوز ان يكون واجبا كما ان لذكروا (وهي) امثلة الافعال الناقصة (في تقديمها) اي تقديم اخبارها

وهو ظرف لقوله لا يقيد بجمه اي ومن اجل انه لتوقيت امره قد قويت خبرها فانها لا تحتاج الى ما دام في الوجود مستقلا لا فائدة (الآن) مع اسمه (خبره) (طرف) ووهو لفظ في المثال فائدة احتياج الظرف فضيلة غير مستقلة بالا فائدة مثل اجلس مادام انما جالس مدة دوام جالس زيد مادام لم يشق مادام باجلس ثم يحصل من مجموع مستقل اي هو مقترنة فائدة انما جالس من التشييف انما جالس كلام لا يند فائدة بخلاف الافعال المصدرية صرفا في قولنا جالسوا و خبرها ووهو في ذاته اشارة الى الفرق بين ما دام وبين ما دام في الخبرها كماله اخبارها كماله مستقلا لا فائدة فلاحاجة الى وجود كماله ولين اني خبره انما جالس

فقاله ومع جيزناه فصار وجوب التقديم على الاسماء على ما ارادنا في الفروع من الجواز المنكورة التي يشبهان بقيد بما اذالم يمنع من التقديم ما ع لانه اذا كان منع من التقديم لا يجوز التقديم كما اذا اتى لاجل فيهما والقرونية ضوكة متوقفة عيسولا حاجة اليها القيد اذا اريد بالجواز المنكورة والومع

المصنف من ثلثة اقسام مختلف  
او يبدل الكلام مع ما عطف عليه  
مترجم

بجواز تقديم اجبارها عليها  
بجواز تقديم التقديم المذكور سابقا  
بجواز تقديم التقديم المذكور سابقا  
بجواز تقديم التقديم المذكور سابقا

لانها اشارة الى  
في اصل الفعل  
فقد كان هذا الحكم متفقا عليه  
لانها اشارة الى  
في اصل الفعل

(عليها) اي على تلك الافعال واقعة (على ثلثة اقسام وقسم يجوز) تقديم اجبارها  
عليها (وهو من كان الفاعل) وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا لا وجوز تقديم  
المصوب على المرفوع في الافعال القوية (وقسم لا يجوز) تقديم اجبارها عليها  
(وهو) اي هذا القسم (ما في اوله) كلمة (ما) نافية كانت او مصدرة اطلاقا  
كانت نافية فلا متاع تقديم ما في جملة التي عليه لانه يقتضي التعهد وما اذا  
مصدرة فلا متاع تقديم معمول المصدر على فعل المصدر وما في هذا الحكم اختلاف  
ثابتا (الابن كيسان) بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جازبه لا من جازبه  
بجهود كما يقتضيه بالفاعلية لتقدم فكايه لا مخالفة منهم (وقد اختلفوا  
منه في غير ما ذم) لان اداة التي لا تدخل على الفعل النعماء التي اقرت الثبوت  
فها عجزية كان فلا يلزم تقدم ما في غير التي هي المصنف (وقسم جازبه) ظهر  
فيه الخلاف في الجهور من بعضهم بعضا فان افعالها بمعنى الفاعل الغضبي  
اشارة امرين في اصل الفعل صريحا (وهو) اعالم القسم المتخالفه كلمة (ليس)  
فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجبالي على انه لا يجوز مراعاة التي في تقدم  
معمول التي عليه والجبوريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على ان يجوز بناء  
على انه فعل وجوز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم  
مجاورة ومجاذلة وهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على الفعل ان يتصرف في  
اوله ما للباقية من القسم المختلف فيه لتفوقه للخلاف فيها من ابن كيسان

لانها اشارة الى  
في اصل الفعل  
فقد كان هذا الحكم متفقا عليه  
لانها اشارة الى  
في اصل الفعل  
فقد كان هذا الحكم متفقا عليه  
لانها اشارة الى  
في اصل الفعل

بجواز تقديم اجبارها عليها  
بجواز تقديم التقديم المذكور سابقا  
بجواز تقديم التقديم المذكور سابقا  
بجواز تقديم التقديم المذكور سابقا

لانها اشارة الى  
في اصل الفعل  
فقد كان هذا الحكم متفقا عليه  
لانها اشارة الى  
في اصل الفعل

لانها اشارة الى  
في اصل الفعل  
فقد كان هذا الحكم متفقا عليه  
لانها اشارة الى  
في اصل الفعل

بجواز تقديم اجبارها عليها  
بجواز تقديم التقديم المذكور سابقا  
بجواز تقديم التقديم المذكور سابقا  
بجواز تقديم التقديم المذكور سابقا

الجماد هذه الافعال من اجوات كان كقولها  
تغير الفعل عن مفعولها لا اذ كان في جملتها  
غيرها بفعل المضارع وامتناع تقديم غيرها عليها  
فان قيل ما هو  
انما هذه الافعال من اجوات كان كقولها  
تغير الفعل عن مفعولها لا اذ كان في جملتها  
غيرها بفعل المضارع وامتناع تقديم غيرها عليها  
فان قيل ما هو

افعال المقاربة اي فعل وضع (لنؤخّر) اي الدلالة على قرب  
انما افعل وضعت للدلالة على الترتيب  
حصوله للفعل (رجاء) منصوب على المصدرية تقيد بمفعول في اي نحو  
انما افعل وضعت للدلالة على الترتيب  
حصوله للفعل (رجاء) منصوب على المصدرية تقيد بمفعول في اي نحو  
انما افعل وضعت للدلالة على الترتيب  
حصوله للفعل (رجاء) منصوب على المصدرية تقيد بمفعول في اي نحو

فانما افعل وضعت للدلالة على الترتيب  
حصوله للفعل (رجاء) منصوب على المصدرية تقيد بمفعول في اي نحو  
انما افعل وضعت للدلالة على الترتيب  
حصوله للفعل (رجاء) منصوب على المصدرية تقيد بمفعول في اي نحو  
انما افعل وضعت للدلالة على الترتيب  
حصوله للفعل (رجاء) منصوب على المصدرية تقيد بمفعول في اي نحو

حاصل سلامه ان الدوال الذي اعقته التكلم فيكون  
سببه ومنها في رجاء التكلم محمول الخبر للفعل  
وقد يكون جنمه باشراف الخبر على المفعول من غير ان  
يشعر فيه وقد يكون جنمه بشروع الفاعل في الخبر  
قاله فو يتزوج انا عائشة باعتبار منشأه وسبب حصوله  
في ذهن التكلم والاول مدلول جسي والثاني مدلول  
كاد والثالث مدلول طفق  
يتم منه عسي وموضوع لرجاء : فلو كخبر ومثل لنفس  
دون حصول الخبر ومثل اخذ لدنو شروع في الخبر وليس  
كذلك فان عسي لم يوضع لمع دوا الخبر بل لقطع مطلقا  
سواء برسي حصوله عن قريب او مدة او مدته بمجموعه  
الله ان يدخل في الجنة واخذ وامثاله موضوعة لتشن  
الشروع في الخبر لادنو شروع فيه صحيح بذلك الوجه  
فالبيان التمهيد كما قال صاحب المنهل اقول المقاربة  
ما وضع للدلالة اما على نحو حدوث الخبر كاد او  
على رجاءه كعسا وعلى الاخذ فيه كطفق وتبين  
يعني ان لفظ عسي يجب كون افعال الفاعل بالخبر نحوها  
الاول طمع ابري  
قوله عسي طمع واشفاق فيخرج من تعريف افعال  
المقاربة عسي للاشفاق فينتهي ان يقول رجاء او  
اشفاق لا تقول عسا للاشفاقية موضوعة لدنو الخبر  
رجاء لاننا نقول قيد الحثية مراد وكيف لا وافعال  
المقاربة قد يكون بعضها بمعنى لا يكون باعتبارها منها  
عصام الدين  
قوله قال سيبويه عسي طمع المقصود من هذا الكلام  
افادة ان القسم الاول مقصور ومختص بعسي وليس  
عسي مختص به فان يجيء للاشفاق ايها جاز لورد  
ما قيل ان يجب ان يقول المص رجاء او اشفاقا  
اذ ليس المقصود ضبط المانع بل ضبط الاقسام  
ولا قسم خارج عن الاقسام الثلاثة وان كان لا يوضع  
لقسم الاول معنى اخر سلكوه

افعال المقاربة اي فعل وضع (لنؤخّر) اي الدلالة على قرب  
انما افعل وضعت للدلالة على الترتيب  
حصوله للفعل (رجاء) منصوب على المصدرية تقيد بمفعول في اي نحو  
انما افعل وضعت للدلالة على الترتيب  
حصوله للفعل (رجاء) منصوب على المصدرية تقيد بمفعول في اي نحو  
انما افعل وضعت للدلالة على الترتيب  
حصوله للفعل (رجاء) منصوب على المصدرية تقيد بمفعول في اي نحو  
انما افعل وضعت للدلالة على الترتيب  
حصوله للفعل (رجاء) منصوب على المصدرية تقيد بمفعول في اي نحو

افعال المقاربة اي فعل وضع (لنؤخّر) اي الدلالة على قرب  
انما افعل وضعت للدلالة على الترتيب  
حصوله للفعل (رجاء) منصوب على المصدرية تقيد بمفعول في اي نحو  
انما افعل وضعت للدلالة على الترتيب  
حصوله للفعل (رجاء) منصوب على المصدرية تقيد بمفعول في اي نحو  
انما افعل وضعت للدلالة على الترتيب  
حصوله للفعل (رجاء) منصوب على المصدرية تقيد بمفعول في اي نحو

الاول من تصرف في نفسه فانه حجب  
جنى عنه مبتدأ لما في كمالها حجب  
انما استعمل في الجمال فلا يقال عسي زيدان بل  
والانشاء من انما استعمل في الجمال فلا يقال عسي زيدان بل  
والانشاء من انما استعمل في الجمال فلا يقال عسي زيدان بل  
والانشاء من انما استعمل في الجمال فلا يقال عسي زيدان بل



ولما كان المتعارف المجرب محتالاً للحال والاستقبال  
 فعمل السائر على تقديرها بوجه الاستقبال  
 من غير ان يكون الاستقبال  
 في قول الشاعر  
 فلو كان في جانب الالف  
 ما كان في جانب الالف  
 فلو كان في جانب الالف  
 ما كان في جانب الالف

مصدر بيان الاستقبال بقوة معنى التزم الذي هو وقوع وجوه الفعل في الاستقبال  
 وقدره ان السائر مقام ان  
 في هذا اسم عسى وان يخرج في محل النصب الخبرية اي عسى زيد الخرج بقدر عسى زيد  
 انما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخرج او في جانب الخبر نحو عسى زيد  
 في ذلك التقدير  
 وهذا هو الوجه في قول الشاعر  
 فلو كان في جانب الالف  
 ما كان في جانب الالف  
 فلو كان في جانب الالف  
 ما كان في جانب الالف

مصدر بيان الاستقبال بقوة معنى التزم الذي هو وقوع وجوه الفعل في الاستقبال  
 وقدره ان السائر مقام ان  
 في هذا اسم عسى وان يخرج في محل النصب الخبرية اي عسى زيد الخرج بقدر عسى زيد  
 انما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخرج او في جانب الخبر نحو عسى زيد  
 في ذلك التقدير  
 وهذا هو الوجه في قول الشاعر  
 فلو كان في جانب الالف  
 ما كان في جانب الالف  
 فلو كان في جانب الالف  
 ما كان في جانب الالف

ان الفعل  
 انما في جانب الاسم  
 في ذلك التقدير  
 وهذا هو الوجه في قول الشاعر

قوله ناقصة بمعنى انها لا تتم بالرفع ولا يجر  
 الفاعل على صفة كما عرفت  
 في قوله زيد انما لا تتم  
 ولا يجر  
 في قوله زيد انما لا تتم  
 ولا يجر

قوله ناقصة بمعنى انها لا تتم بالرفع ولا يجر  
 الفاعل على صفة كما عرفت  
 في قوله زيد انما لا تتم  
 ولا يجر  
 في قوله زيد انما لا تتم  
 ولا يجر

قوله ناقصة بمعنى انها لا تتم بالرفع ولا يجر  
 الفاعل على صفة كما عرفت  
 في قوله زيد انما لا تتم  
 ولا يجر  
 في قوله زيد انما لا تتم  
 ولا يجر

ان الفعل  
 انما في جانب الاسم  
 في ذلك التقدير  
 وهذا هو الوجه في قول الشاعر

والقريب لهدية من المشرق كان من فضاهو اودية الخجاز وكان  
 في اوله شهباء اكلها ولا يشترط ان يكون ما جدها اسما من معارفا  
 ان يخرج الزيدان ولو كان الا استعمال في استعمال الثاني  
 فلا شيء على من هو الجبرين من اختيار العمل الثاني  
 ان يجمع الزيدان ولو كان الا استعمال في استعمال الثاني  
 فلا شيء على من هو الجبرين من اختيار العمل الثاني  
 ان يجمع الزيدان ولو كان الا استعمال في استعمال الثاني  
 فلا شيء على من هو الجبرين من اختيار العمل الثاني

هذا هو ان آخر يكون حصة مستحقة الاستعمال  
 الاول منها في المثل لا يتوقف ثبوته على  
 عدم استعمال الثاني  
 هذا هو ان آخر يكون حصة مستحقة الاستعمال  
 الاول منها في المثل لا يتوقف ثبوته على  
 عدم استعمال الثاني  
 هذا هو ان آخر يكون حصة مستحقة الاستعمال  
 الاول منها في المثل لا يتوقف ثبوته على  
 عدم استعمال الثاني

والقريب لهدية من المشرق كان من فضاهو اودية الخجاز وكان  
 في اوله شهباء اكلها ولا يشترط ان يكون ما جدها اسما من معارفا  
 ان يجمع الزيدان ولو كان الا استعمال في استعمال الثاني  
 فلا شيء على من هو الجبرين من اختيار العمل الثاني  
 ان يجمع الزيدان ولو كان الا استعمال في استعمال الثاني  
 فلا شيء على من هو الجبرين من اختيار العمل الثاني  
 ان يجمع الزيدان ولو كان الا استعمال في استعمال الثاني  
 فلا شيء على من هو الجبرين من اختيار العمل الثاني

والقريب لهدية من المشرق كان من فضاهو اودية الخجاز وكان  
 في اوله شهباء اكلها ولا يشترط ان يكون ما جدها اسما من معارفا  
 ان يجمع الزيدان ولو كان الا استعمال في استعمال الثاني  
 فلا شيء على من هو الجبرين من اختيار العمل الثاني  
 ان يجمع الزيدان ولو كان الا استعمال في استعمال الثاني  
 فلا شيء على من هو الجبرين من اختيار العمل الثاني  
 ان يجمع الزيدان ولو كان الا استعمال في استعمال الثاني  
 فلا شيء على من هو الجبرين من اختيار العمل الثاني

هذا هو ان آخر يكون حصة مستحقة الاستعمال  
 الاول منها في المثل لا يتوقف ثبوته على  
 عدم استعمال الثاني  
 هذا هو ان آخر يكون حصة مستحقة الاستعمال  
 الاول منها في المثل لا يتوقف ثبوته على  
 عدم استعمال الثاني  
 هذا هو ان آخر يكون حصة مستحقة الاستعمال  
 الاول منها في المثل لا يتوقف ثبوته على  
 عدم استعمال الثاني







هذا مذهب الجمهور حيث لا يجوز لنا ذلك التعريف مطلقا  
 سواء كان في الظرف أو في غيره  
 أما إذا كان في الظرف فلا بد أن يكون في الظرف  
 أما إذا كان في غيره فلا بد أن يكون في غيره  
 فلو كان في الظرف لم يكن في غيره  
 فلو كان في غيره لم يكن في الظرف  
 فلو كان في الظرف لم يكن في غيره  
 فلو كان في غيره لم يكن في الظرف

فإن كان في الظرف لم يكن في غيره  
 فإن كان في غيره لم يكن في الظرف  
 فإن كان في الظرف لم يكن في غيره  
 فإن كان في غيره لم يكن في الظرف  
 فإن كان في الظرف لم يكن في غيره  
 فإن كان في غيره لم يكن في الظرف  
 فإن كان في الظرف لم يكن في غيره  
 فإن كان في غيره لم يكن في الظرف

أما هو لتأكيد لا للتأسيس على ذلك واحد منهما وأن لا ينفصل عن الآخر بالوجود  
 أي في قوله لا للتأسيس على ذلك واحد منهما وأن لا ينفصل عن الآخر بالوجود  
 أي في قوله لا للتأسيس على ذلك واحد منهما وأن لا ينفصل عن الآخر بالوجود  
 أي في قوله لا للتأسيس على ذلك واحد منهما وأن لا ينفصل عن الآخر بالوجود  
 أي في قوله لا للتأسيس على ذلك واحد منهما وأن لا ينفصل عن الآخر بالوجود  
 أي في قوله لا للتأسيس على ذلك واحد منهما وأن لا ينفصل عن الآخر بالوجود  
 أي في قوله لا للتأسيس على ذلك واحد منهما وأن لا ينفصل عن الآخر بالوجود  
 أي في قوله لا للتأسيس على ذلك واحد منهما وأن لا ينفصل عن الآخر بالوجود  
 أي في قوله لا للتأسيس على ذلك واحد منهما وأن لا ينفصل عن الآخر بالوجود

فقد وما ابتداء آه هذه التعريفات كلها باعتبار  
 الإصل وبعد النقل مباركة لا لنشاء التعجب  
 والأصل حسب التركيب السابق لما تقر من أن الفعل  
 المركبة تنحى على غيرها الأصل سببا لكون  
 فكان معنى ما أحسن زيد شيء من الإيضاح لا اعرف  
 جعل زيد حسنا ثم نقل إلى إنشاء التعجب  
 قوله لأن النكرة آه فكان معنى ما أحسن زيد في الأصل  
 شيء من الأشياء لا أحسنه زيد حسنا قال برهان  
 سبويه ضعيف من وجه وهو أن استعمال ما نكرة  
 غير مضافة نادر في قولها هي على قول مثل في مبتدأ  
 فعل هذا من باب شراهاه في جمود كون مبتدأ  
 نكرة وما بعده خبره وجبسه الرفع  
 عند من جعل المعنى شرط عظيم هو زائد لا شرحه  
 شيء حتى أحسن زيد لا امر حتى إيمان من جعل المعنى  
 شراهاه ذات لا خبر فلا يصح أن يكون ما أحسن زيد  
 من قبيله لأنه لا يكون المعنى ما أحسنه زيد شيء لا شيء  
 فيلزم اشتقاق الشيء من لفظه عظام  
 كأنه قيل لا يصح وقوع النكرة مبتدأ ما لم يتخصص بوجه  
 من وجوه التخصيص فلم يصح هنا فاجاب بقوله  
 من باب شراهاه  
 جزوا الإختصاص أن يكونا موصولة معرفة والمجمل سلتهما  
 وإن يكون نكرة موصوفة والمجمل صحتها  
 وأصل مذهب سبويه أن يرفع من وجه وهو أن استعمال  
 ما نكرة غير موصوفة نادر في قولها هي على قول فلم يرد مع ذلك  
 مبتدأ ما ظهر من وجه وهو أنه لا تقدير فيه ولم يقل  
 من إنشاء الإلتفاء بخلاف مذهب الأخفش فإنه  
 لزوم خوفه غير ويختلف مذهب الأخفش فإنه في النقل  
 المذكور وهو بعيد وما قيل أن الاستفهام قد يستعمل في  
 التبرير كثيرا فليس بطريق النقل بل طريق الجمال وهو  
 إذا المعنى ما أحسنه وما مبتدأ وأدبر مع التعلق خبره ما الأولى

فإن كان في الظرف لم يكن في غيره  
 فإن كان في غيره لم يكن في الظرف  
 فإن كان في الظرف لم يكن في غيره  
 فإن كان في غيره لم يكن في الظرف  
 فإن كان في الظرف لم يكن في غيره  
 فإن كان في غيره لم يكن في الظرف  
 فإن كان في الظرف لم يكن في غيره  
 فإن كان في غيره لم يكن في الظرف

اسم بوجه  
اسم بوجه

كما في قوله تعالى

عز وجل

هذا صله لم اجد  
بها الاشارة  
الى

يد يد كسوف ما لا ياتي  
السكينة والاضمار  
البارية - المنطق  
في معنى الضمان  
منه فقولوا  
واستجيبوا

هذا بيان على  
مسئلة الماشي مع  
عسل القائلة  
الاسم

هذا بيان المدح  
منها اذ هو  
بالتواضع والافتخار  
وهو قوله  
بني

القاء

او الذم

بنيهم او

لاذموا وخواص

تفصيل بعد الاجمال

مسألة استعجاب  
بالفاعل المرفوع باللام





انظر الى ان هذا الفصل كما جاز مطابقتها لقاعدته  
في التذكير والتانيث بجوزان لا يثابت فيجب ان يقال  
ممن من الجواب لسؤال مقدر وانقضت بالبراد ما تقدم في  
فيها المطابقة وهي في هذه الآية اكرهية

نحو السؤال بعد المطابقة في الافراد مع عدم المطابقة في  
الجنس ايضا يجوز ان يقال جعل مثل القوم ضمن الذكور  
صانعة في انصافهم فيفتحق المطابقة في الجنس لا في  
مما في ذلك من حمل التورية

فقد وبتش مثل القوم المذكورين في قوله تعالى  
عنه الذين كذبوا بالانجيل وهم الذين كفروا  
الذين كفروا بالانجيل وهم الذين كفروا  
الذين كفروا بالانجيل وهم الذين كفروا

والتذكير والتانيث كقولنا عن الفاعل في المعنى مضمون الرجل زيد في الرجل  
شبه انشئة  
الزيدان وهم الرجلان الذين  
المحدثات وهم زان يقال هم المرأة هند وشيئا من ذلك  
اشياء اخرى فليجملها في الصلابة بها (و) قوله تعالى (بين من القوم الذين كذبوا  
جوابه في ذلك وقيل في المعنوية مع افراد الفاعل هو  
مثل القوم (ويجوز) مما لا يوافق الفاعل المضمون (متأول) متقدر بمثل الذين  
كذبوا او جعل الذين كذبوا صفة للقوم وحذف المضمون اي من القوم المذكورين  
منهم (وهي صفة المضمون) بالقرينة (مثل) قوله تعالى (انهم الجاهلون  
اي في قوله تعالى ان ذلك في قبضته (وقوله تعالى فمن الماهدون) اي بمن (وساء مثل  
يشتم) في افادة الذم والشرايط والاجكام (ونها) اي من افراد المذموم والذم  
حبي في (جذا) وهوى جذمك من كجلم في اوجها اذا صار مجبوا ومن ذا  
(وقام على) اي فاعل هذا الفصل (ذا ولا يتبع) اي جذا وواعلها وذا جها هو  
عليه فلا يشترط ولا يتبع ولا يوثق اذا كان المضمون مني او جها وموثقا جها هو  
الاشارة التي لا تفتقر فيقال جذا الزيدان وجذا الزيدون وجذا هند (وبعد)  
اي بقية جذا المضمون واخره اي اعراب المضمون جذا اعراب المضمون من  
على الوجهين المذكورين (ويجوز ان يقع قبل المضمون) اي مضمون جذا (وبعد)  
اي بعد مضمونه (بميز او حال على) وفي خصوصية في الافراد والتثنية (ويجوز)

قوله اي بمن يعني ان المذموم ذاته تعالى بقرينة ما قبله  
وهو قوله تعالى والسما بينها ما يبد وانما لم يسع  
والا من قرشناها فم الماهد ومنه ذلك اليان السماء و  
القارض للارض وما هذا هو الله تعالى وباراده بانجم  
للتعظيم عبدا لله افدى  
قوله من افراد المذموم والذموم يقل من افراد المذم لان  
هذا اللفظ عند النحاة اسم لما يبد اثناء الذم وانذر  
مع ان جذا يبد وحذف لا يفيده الذم ايضا ساكتا  
قوله واجب يريدان في حب لغستان حب يفض لهما كما  
هو القياس وحب بينهما ينقل لغيره الى الماهم الا انهم  
اذا صله يجب على وزن حتن ولما نصاح تقصيله  
وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وما  
فاعله اي هو حبيب خصم  
لانهم جعلوا الغنم والفاعل كالكلمة الواحدة فكروها حرف  
فيه ولهذا قال بعضهم جذا مبد وما يبد خبره اي  
لانهم عاملوا مصالحة المضمون ثم واخره مضمونه  
سا عراب مضمون قسم فاعله صبر  
قوله وفاعله ذا جحوف نعم وبتش فان فاعله ما قبله  
وانما خصص ذلك في اساء الاشارة من الابهام المقتضى  
في هذا الباب والمشار اليه في الامر التثني وان كان  
اسما الا الاشارة اليه في التامح عبد الحكيم  
قوله المضمون خلا فالين كيسان فانه ذم المان يبد  
من ذم على عطف بيان وانما قال يبد جذا ولم يقل  
يبد فاعله كما في نعم وبتش اشارة الى سبورة فاجز  
من جذا عبد الحكيم  
بالمضمون ثم نعم رجوا افعله منه بالظاهر  
يعني كونه مبتدا وما قبله خبره وعلى كونه خبرا للابتداء  
المذموق وهذا هو الحكم المشترك بينه وبين اخوانه  
تلك

قوله اي بمن يعني ان المذموم ذاته تعالى بقرينة ما قبله  
وهو قوله تعالى والسما بينها ما يبد وانما لم يسع  
والا من قرشناها فم الماهد ومنه ذلك اليان السماء و  
القارض للارض وما هذا هو الله تعالى وباراده بانجم  
للتعظيم عبدا لله افدى  
قوله من افراد المذموم والذموم يقل من افراد المذم لان  
هذا اللفظ عند النحاة اسم لما يبد اثناء الذم وانذر  
مع ان جذا يبد وحذف لا يفيده الذم ايضا ساكتا  
قوله واجب يريدان في حب لغستان حب يفض لهما كما  
هو القياس وحب بينهما ينقل لغيره الى الماهم الا انهم  
اذا صله يجب على وزن حتن ولما نصاح تقصيله  
وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وما  
فاعله اي هو حبيب خصم  
لانهم جعلوا الغنم والفاعل كالكلمة الواحدة فكروها حرف  
فيه ولهذا قال بعضهم جذا مبد وما يبد خبره اي  
لانهم عاملوا مصالحة المضمون ثم واخره مضمونه  
سا عراب مضمون قسم فاعله صبر  
قوله وفاعله ذا جحوف نعم وبتش فان فاعله ما قبله  
وانما خصص ذلك في اساء الاشارة من الابهام المقتضى  
في هذا الباب والمشار اليه في الامر التثني وان كان  
اسما الا الاشارة اليه في التامح عبد الحكيم  
قوله المضمون خلا فالين كيسان فانه ذم المان يبد  
من ذم على عطف بيان وانما قال يبد جذا ولم يقل  
يبد فاعله كما في نعم وبتش اشارة الى سبورة فاجز  
من جذا عبد الحكيم  
بالمضمون ثم نعم رجوا افعله منه بالظاهر  
يعني كونه مبتدا وما قبله خبره وعلى كونه خبرا للابتداء  
المذموق وهذا هو الحكم المشترك بينه وبين اخوانه  
تلك

قوله اي بمن يعني ان المذموم ذاته تعالى بقرينة ما قبله  
وهو قوله تعالى والسما بينها ما يبد وانما لم يسع  
والا من قرشناها فم الماهد ومنه ذلك اليان السماء و  
القارض للارض وما هذا هو الله تعالى وباراده بانجم  
للتعظيم عبدا لله افدى  
قوله من افراد المذموم والذموم يقل من افراد المذم لان  
هذا اللفظ عند النحاة اسم لما يبد اثناء الذم وانذر  
مع ان جذا يبد وحذف لا يفيده الذم ايضا ساكتا  
قوله واجب يريدان في حب لغستان حب يفض لهما كما  
هو القياس وحب بينهما ينقل لغيره الى الماهم الا انهم  
اذا صله يجب على وزن حتن ولما نصاح تقصيله  
وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وما  
فاعله اي هو حبيب خصم  
لانهم جعلوا الغنم والفاعل كالكلمة الواحدة فكروها حرف  
فيه ولهذا قال بعضهم جذا مبد وما يبد خبره اي  
لانهم عاملوا مصالحة المضمون ثم واخره مضمونه  
سا عراب مضمون قسم فاعله صبر  
قوله وفاعله ذا جحوف نعم وبتش فان فاعله ما قبله  
وانما خصص ذلك في اساء الاشارة من الابهام المقتضى  
في هذا الباب والمشار اليه في الامر التثني وان كان  
اسما الا الاشارة اليه في التامح عبد الحكيم  
قوله المضمون خلا فالين كيسان فانه ذم المان يبد  
من ذم على عطف بيان وانما قال يبد جذا ولم يقل  
يبد فاعله كما في نعم وبتش اشارة الى سبورة فاجز  
من جذا عبد الحكيم  
بالمضمون ثم نعم رجوا افعله منه بالظاهر  
يعني كونه مبتدا وما قبله خبره وعلى كونه خبرا للابتداء  
المذموق وهذا هو الحكم المشترك بينه وبين اخوانه  
تلك

انظر الى ان هذا الفصل كما جاز مطابقتها لقاعدته  
في التذكير والتانيث بجوزان لا يثابت فيجب ان يقال  
ممن من الجواب لسؤال مقدر وانقضت بالبراد ما تقدم في  
فيها المطابقة وهي في هذه الآية اكرهية

بكونها باعتبار النسبة اليها كالمثل وان يكونه متعلقا بالنسبة  
 المعنى في غير الكلمة على وجه وان يكونه متعلقا بالنسبة  
 في معنى اليد اي الطرف ما دل على معناه باستثناء غيره  
 لا عن الخصوص كما في معنى الفم  
 عن الفاعل لان اليد لا يحصل الفم في غير هذا لان  
 لا عن الخصوص كما في معنى الفم  
 عن الفاعل لان اليد لا يحصل الفم في غير هذا لان

القول لان الفاعل هو اليد  
 وعند البرهنة وان السراج ان  
 والخصم من غيره وكان يفسر  
 لان الفاعل هو اليد وهو عينه ان الفاعل  
 عند البرهنة وان السراج ان  
 والخصم من غيره وكان يفسر  
 لان الفاعل هو اليد وهو عينه ان الفاعل

بالمفهومية ويكون الة ملاحظة ذلك الغير مستقلا  
 نسبة لافضا وباللات فلا يصح ان يكون محكوما عليه  
 قوله حيث متعلق بالنسبة ان المراد عدم الاستقلال  
 انه لا يصح لان يحكم عليه بان يكون مستقلا وخاصة او  
 لان يحكم به بان يكون مستقلا غيره بان يكون فعلا  
 او غيرا  
 قوله حيث يصح متعلق بالنسبة احى الاستقلال بالمفهومية  
 وفي اثر النسخ لا يصح لم يتعلق بالنسبة على ما يكون  
 احى وفي كون جزا من الكلام فانه يصح ان يكون جزا من الكلام  
 وان لم يصح ان يكون ركبا  
 قوله في جرته للكلام جزوا الاسم والفعل فالتصا  
 احداهما الى الآخر في الجرته بل في تأت الكلام ومن هنا  
 ظهر وجه التخصيص بالكلام وتذرع ما قيل الا ان قال  
 في جرته لما قرره في كلامه ان امره كما تافضا

والثالث يخرج جذا راجلا زيدا وجذا زيدا وجذا ريدا وجذا ريدا  
 وجذا راجلا زيدا وجذا ريدا زيدا وجذا راجلا زيدا  
 هندا وجذا راجلا زيدا وجذا ريدا زيدا وجذا راجلا زيدا  
 هو وا لا زيد لان زيد انحصر من المخصوص لا يحق له ان يند تمام المدح والركوب  
 تمامه فالركب من الفاعل لان المخصوص بها الحرف ما دل على معنى فيه  
 اي كلة دل على معنى جاحل في غيره متعلق بالنسبة اليه لا يكون مستقلا بالمفهومية  
 بحيث يصح ان يحكم عليه او يعلل له وذلك من انضمام امر آخر اليه  
 اي لاجل ان يدل على معنى في غيره (احتياج في جرته) للكلام ريدا كان  
 (الى اسم يعقل) معناه بالنسبة اليه نحو من البصره (او وصل ذلك) بصره  
 فانه معنى للعالم لا يستقل الا بضمير يبين التقدير  
 الوجود ولما عكس بالما بهار معناه الايضال (او معناه) اي معنى للفعل وهو  
 كل شي استنتج منه معنى الفعل كما سمي فاعل والمفعول والصيغة المشبهة والمصنف  
 والظرف والجار والمجرور وغير ذلك (او باليه) كونه سواء كان اسما صريحا مثل مرد  
 زيد او قاسما زيدا وكان في اول الاسم كقوله تعالى وضاق عليهم الارض  
 بما رحبت اي رحبت واسم هذه الموصوفه الزيادة ايها الاله انفس الفعول  
 معنى باليه وصرفه الجملانها بمعنى معاني الفعال لها يديه اولان اثرها في  
 اليه كقوله اي حروفها (منه والى وحرفه) ذكره في حروفه على سبيل

ان في ان يصير جزا من الكلام من مستدا ومستدا اليه  
 لان دلالاته من معناه الافراد مشروط بكونه متعلق اسم  
 من ذلك الكلام اعراض المحكوم عليه وبه خلاصا فلما خافت  
 الشريف القاض في بعض معنائه من حاشية الطول  
 والرسالة المحرقة من ان الحرف لا يكون محكوما عليه  
 ولا به لا ووجهه ولا مع غيره وان كان موافقا قاله  
 في الصغرى في تقسيم اللفظ الى كلة والاسم والاداة  
 فذلك ما تأمل الصادق امير  
 قوله يستقل معناه قيد الاسم والفعل بهذا التقيد بجزئية  
 المقام لتلازمه الموصولات فانها محتاجة في الجزئية  
 الاسم او فعل لكي ليس كذلك مما يستقل معناه بالنسبة  
 اليه لكون معانيها مستقلة بالمفهومية  
 المحرف قد يحتاج الى المراد كما في حروفها وقد يحتاج  
 الى الجمل كحرف النفي والاستفهام والشبهة وغيرها  
 المحتاج اليه في فهم ولا ولا كما قد خرجت ولما

وعلمه اراد ان  
 هذا اثر الايضال ان يخلق متعلقا بفعل  
 بما يبيد كما خلق المراد توكيدا كما اشار الى  
 في معنى ان يخلق المراد توكيدا كما اشار الى  
 الاضفاء بالايضال فان  
 قوله وانظر والجار والمجرور  
 لا يركب في الاضفاء فان  
 وهو في الحقيقة مستتر  
 استتمها و استتمها  
 شبه جازان يقال ان الجار معدى لظرف  
 على ما حال عليه ولم يقل الاسم بليد لبتنا ولقونا ونحوها  
 عليهم الاضفاء فان المنهاج الى اسم بليد لبتنا ولقونا ونحوها  
 في تقدير الاسم  
 فان كان الظرف مقدر في حروفه فانها  
 الى انضمام في العلم بوجه التسمية  
 فان كان الاسم مقدر في حروفه فانها  
 على ما حال عليه ولم يقل الاسم بليد لبتنا ولقونا ونحوها  
 عليهم الاضفاء فان المنهاج الى اسم بليد لبتنا ولقونا ونحوها  
 في تقدير الاسم  
 فان كان الظرف مقدر في حروفه فانها  
 الى انضمام في العلم بوجه التسمية  
 فان كان الاسم مقدر في حروفه فانها

القول لان الفاعل هو اليد  
 وعند البرهنة وان السراج ان  
 والخصم من غيره وكان يفسر  
 لان الفاعل هو اليد وهو عينه ان الفاعل  
 عند البرهنة وان السراج ان  
 والخصم من غيره وكان يفسر  
 لان الفاعل هو اليد وهو عينه ان الفاعل



ويكون قد من قوله وكان  
ليني بانها ممنوعة لتعريب اللاحق  
فاذا كانت كذلك يكون قد نال الى زمان  
فما بين حرفيها والاولى من الكلام فبموجب  
تصل من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
منها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق

فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق

من الفعل المتعدي يصدق وهو انقضاء الشيء الذي يخلف  
به شيئا فشيئا الى ان ياتي على حبه وهذا لا يتحقق بدون  
الذبول وهب الغناء والسما في القول بل دخول  
الجزء دون الملاقى ههنا لا اول بل يا كل الراس فلم يتم اليب  
وعلى الثاني اكل الراس وينام الصباح وعلى الثالث  
اكل الراس ولم ينسب الصباح وما شئت لانه  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق

خلافا للكافرين والاشقياء فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستلزام  
بقولهم : فكان من مطر : فاجاب عن استدلالهم بقوله ( وكان من مطر )  
ما يتوقف من زيادة من في الكلام الموجب ( متاويل ) بكونها للتعريف والاشقياء  
اي قد كان لبعض مطر او شيء من مطر وهو وارد على الحكاية كان قابلا لافعال  
هذا كلام غير صحيح اي ذكر كلامه وقال بحمله قد كان من مطر  
كان من مطر فاجاب بانها فكان من مطر ( والى الانتهاء ) اي انتهاء الغاية  
في هذا المعنى مقابلة لثبوتها في المكان نحو خرجت الى السوق والاشقياء  
نحو اتم الصيام الى الليل وغيره نحو طهرا الى ان قال في الخطاب منته الى ما  
الشوق والميل ( ومعنى مع قبلة ) كقولهم طهرا ولا تاكلوا اموالكم الى اموالكم  
مع اموالكم ( وحتى كذلك ) اي مثل ان يكون لانتهاء الغاية ( ومعنى مع كثير  
ولم يكف في كونها بمعنى مع تشبيها بالي كما الكفى في كونها لانتهاء الغاية ايضا  
الواقع بينهما بالقبلة والكثرة ( وتخص ) اي حتى ( بالظاهر ) اي الاسم الظاهر  
فلا يقال انما كما يقال اليه لانها لو دخلت على الضمير لانتهى الضمير المجرور  
بالتصوير ليجوز وقومها بعد ما اى بعد حتى ( خلافا للتردد ) فانه يجوز دخول على  
الضمير مستندا لباواقع في بعض اشعار العرب على سبيل التدرج والمجرور يمكن  
بشذوذه فلا يجوزونه قياسا ( وفي الظرفية ) اي ظرفية مدخولة في حيز  
نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصديق ( ومعنى على قبلا ) كقولهم  
ولا صلحتم في جذوع النخل على جذوع النخل ( والبناء للاتصاف ) اي لاقادة

قوله اي حتى اى اتمامه وانما كانت عاطفة جازة دخلها  
على المضمر نحو جاءه في القوم حتى اتت ورايت القوم  
حتى اياك وحسرت بالقوم حتى بك  
خلاف الى لانها تدخل على المضمر والظاهر نحو  
زيد العسر واليالك  
فان حتى يصح المصنف ويقع بعدها المرفوع والمنسوب  
والمجرور فيقع الالتباس  
مع تخالفها في المعنى ولان المنسوب يجب دخوله فبقوله  
كونه بعد حتى العاطفة بخلاف المجرور وهذا الالتباس  
فيما اذا تقدمت والاجزاء لفظا نحو : فلا واليه لا ياتي  
اناس به فضا حناك يا ابا زيد وورده صاحب المعنى  
بان قال في العاطفة حتى اياك بالفضل لان الضمير  
لا يتصل الا بما مله وفي الجملة حناك بالوصل كما في  
البيت فلا التباس والمجرب في السياكوف  
الفرق بين الشاذ والتادوان الشاذ هو الذي يكون على  
خلاف القياس وان كان كثيرا والتادوان هو الذي يكون  
وجوده قليلا لكنه على القياس المحسوس  
اي محمول شيء في غيره نحو اجلس في الدار والمال والاكس  
والملووة في العسل والسفاوة في حاتم والشجاعة  
في على رضئ الله عنه  
ولما كان الظرفية امرأ نسبيا بين الظرف والمظروف  
وكان لتلك الكلمة متعلقا ومدخولا اراد ان يبين  
تعيين الظرفين فقال اي ظرفية اي

فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق

فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
فانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق

على الصديق جميعها من جميع الجوانب بحيث لا يخرج  
شيئا من كمالها في المظروف  
فانما حكم بانها من غير ان يكون لها حكم اللاحق  
صاح لها على حسب ما يقصده التكرار من الظرف والاستدلال  
على الصديق  
على الصديق  
على الصديق  
على الصديق  
على الصديق  
على الصديق  
على الصديق  
على الصديق



فقد كان في حال إنباء حروف سارة... والاضحى وانقطاعه في الحال كما بينه الطالع... هذا من مذهب الجمهور حيث لم يجزوا ذلك المصروف مطلقا... عداوة والسؤال فنقول انما قد يرد السور... فلو علم الاستدلال وانما يجوز ان كان... فلو علم الاستدلال وانما يجوز ان كان... فلو علم الاستدلال وانما يجوز ان كان...

فقد كان في حال إنباء حروف سارة... والاضحى وانقطاعه في الحال كما بينه الطالع... هذا من مذهب الجمهور حيث لم يجزوا ذلك المصروف مطلقا... عداوة والسؤال فنقول انما قد يرد السور... فلو علم الاستدلال وانما يجوز ان كان... فلو علم الاستدلال وانما يجوز ان كان...

فقد وما ابتداء هذه التقريرات كلها باعتبار... الامل وجد النقل صارا للعلم لا لانشاء التجيب... والاضحى وانقطاعه في الحال كما بينه الطالع... هذا من مذهب الجمهور حيث لم يجزوا ذلك المصروف مطلقا... عداوة والسؤال فنقول انما قد يرد السور... فلو علم الاستدلال وانما يجوز ان كان... فلو علم الاستدلال وانما يجوز ان كان...

فقد وما ابتداء هذه التقريرات كلها باعتبار... الامل وجد النقل صارا للعلم لا لانشاء التجيب... والاضحى وانقطاعه في الحال كما بينه الطالع... هذا من مذهب الجمهور حيث لم يجزوا ذلك المصروف مطلقا... عداوة والسؤال فنقول انما قد يرد السور... فلو علم الاستدلال وانما يجوز ان كان... فلو علم الاستدلال وانما يجوز ان كان...

فقد وما ابتداء هذه التقريرات كلها باعتبار... الامل وجد النقل صارا للعلم لا لانشاء التجيب... والاضحى وانقطاعه في الحال كما بينه الطالع... هذا من مذهب الجمهور حيث لم يجزوا ذلك المصروف مطلقا... عداوة والسؤال فنقول انما قد يرد السور... فلو علم الاستدلال وانما يجوز ان كان... فلو علم الاستدلال وانما يجوز ان كان...

أبو يعقوب  
أبو يوسف

أما قوله تعالى

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

هذا قوله  
أبو يعقوب  
أبو يوسف

هذا قوله  
أبو يعقوب  
أبو يوسف

هذا قوله  
أبو يعقوب  
أبو يوسف

هذا قوله  
أبو يعقوب  
أبو يوسف

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

فأما

هذا قوله  
أبو يعقوب  
أبو يوسف





والذكور والتاثير كما جاز مطاوعته للقاعده  
في التذكير والتاثير جيزان لا ينافي بقده فيجوز ان يقال  
اشارة الى وجه ايراد الصلوة ان خلا لا جاز من الحسن في  
معنى الجواب لسؤال مقدر بالفضل بايراد ما لم يتردد  
فيها المطاوعة وهي في هذه الآية الكريمة  
مما يقع في انصافهم من المطاوعة في  
مما يقع في انصافهم من المطاوعة في

والذكور والتاثير كما جاز مطاوعته للقاعده  
في التذكير والتاثير جيزان لا ينافي بقده فيجوز ان يقال  
اشارة الى وجه ايراد الصلوة ان خلا لا جاز من الحسن في  
معنى الجواب لسؤال مقدر بالفضل بايراد ما لم يتردد  
فيها المطاوعة وهي في هذه الآية الكريمة  
مما يقع في انصافهم من المطاوعة في  
مما يقع في انصافهم من المطاوعة في

اشارة الى وجه ايراد الصلوة ان خلا لا جاز من الحسن في  
معنى الجواب لسؤال مقدر بالفضل بايراد ما لم يتردد  
فيها المطاوعة وهي في هذه الآية الكريمة  
مما يقع في انصافهم من المطاوعة في  
مما يقع في انصافهم من المطاوعة في

والذكور والتاثير كما جاز مطاوعته للقاعده  
في التذكير والتاثير جيزان لا ينافي بقده فيجوز ان يقال  
اشارة الى وجه ايراد الصلوة ان خلا لا جاز من الحسن في  
معنى الجواب لسؤال مقدر بالفضل بايراد ما لم يتردد  
فيها المطاوعة وهي في هذه الآية الكريمة  
مما يقع في انصافهم من المطاوعة في  
مما يقع في انصافهم من المطاوعة في

اشارة الى وجه ايراد الصلوة ان خلا لا جاز من الحسن في  
معنى الجواب لسؤال مقدر بالفضل بايراد ما لم يتردد  
فيها المطاوعة وهي في هذه الآية الكريمة  
مما يقع في انصافهم من المطاوعة في  
مما يقع في انصافهم من المطاوعة في

اشارة الى وجه ايراد الصلوة ان خلا لا جاز من الحسن في  
معنى الجواب لسؤال مقدر بالفضل بايراد ما لم يتردد  
فيها المطاوعة وهي في هذه الآية الكريمة  
مما يقع في انصافهم من المطاوعة في  
مما يقع في انصافهم من المطاوعة في

اشارة الى وجه ايراد الصلوة ان خلا لا جاز من الحسن في  
معنى الجواب لسؤال مقدر بالفضل بايراد ما لم يتردد  
فيها المطاوعة وهي في هذه الآية الكريمة  
مما يقع في انصافهم من المطاوعة في  
مما يقع في انصافهم من المطاوعة في



تبدل الشئ من موضع الى  
آخر بغير تبدل التما هو عام في غير حرف المسد  
الاشارة في حقه وسقته  
قائل  
فانها لا تستلزمها اقتدر حرف مطرد او عدم ظهورها معها  
في نفسها او استلزامها اياها  
الاشارة في حقه وسقته  
قائل

لانه اذا حورت بها ما بعد ما يكون حرفا جارة واذا  
فصيت تكون افعالا على رما  
وفي القاموس المسافة المعد فليست المسافة متخصبة  
فاما كان على ما وهم فاعترض بان تفسير القافية التامة  
توجب ان يكون استعمالها في الزمان مجازا وهو خلاف  
ما صرح به النشار عبد الحكيم

لانه اذا حورت بها ما بعد ما يكون حرفا جارة واذا  
فصيت تكون افعالا على رما  
وفي القاموس المسافة المعد فليست المسافة متخصبة  
فاما كان على ما وهم فاعترض بان تفسير القافية التامة  
توجب ان يكون استعمالها في الزمان مجازا وهو خلاف  
ما صرح به النشار عبد الحكيم

للكافية لانه لم يسم اسما وخاصة بعد جها عنها (والياء واللام) ذكرها باسمها  
وتسمى الاشارة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة  
لوجودها وكذلك ذكر الواو والياء والكاف واسما متما حيث وجدت بخلاف ما  
في حروف الهجاء انه ابنت ج آه سبوا وان لم يسم او يترد  
منها ورتب اولها هي الواو التي بعد جها رت ووجدت من حروف الهجاء  
من لفظة المذكورة لاشارة التقدير بغير الهمزة الكافية المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة  
ووالقسم وثاؤه وبواؤه وعن وعن الكافي ومذومند وخطوا عدوا وخطا  
من من اليتامى القسم المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة  
فالعشرة الاولى لا يكون الاحرف والجمعة التي لها تكون حرفا واسما والثلثة  
وغيرها حاشا عددا المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة  
البراق يكون حرفا وفعلا فمن الابتداء الى ابتداء الغاية وللراد الغاية للسلطة  
او حاشا وهو التي بعد جها رت المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة  
اطلاقا ليس الحرف على الكل الى معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقوا القافية  
او القافية المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة  
ويزيدون بها الفرض والتقصود فللراد بها الفعل لا غير من الفاعل ومقصوده وهذا  
الابتداء اصاح من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صحت من يوم الجمعة  
وعلاوة من الابتدائية صحتها ايلوا الى اوصاف بعيدة فانه فيها مقابلتها نحو سرت من  
البصرة الى الكوفة ونحو عود بلده من الشيطان الرجيم لا بمعنى عود به الى بلده  
والتبئين المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة  
بالحرف عطف على الابتداء او يوحى من التبئين ايضا الى اظهار المقصود  
على اقره من وعلاوة صفة وتضع للوصول في موضعته مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان  
او مجيء من تبئين الوقت المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة  
فالاكثر لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان استقام المعنى والتبئين المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة  
او وقت الاية المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة  
وقيل من التبئين وعلاوة صفة وتضع تبين مكانه نحو اخذ من الدرهم  
او عطف لدرهم ووزائفة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة  
عطف على قوله لا يبتداء فانهم وقع بالحرفه وزايتها  
لا يكون الا في غير الكلام للتبئ المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة المشيرة  
نحو ما جاء في من استدرجكم فجاء من احد

فولما اطلاق الاسم الجزء على الكل يعني ان النهاية جزء  
للمسافة كما لا يتبادر فاطلاق القافية واريد المسافة  
اذ لا ابتداء لا يكون للانتهاء وانما هو لاسافة مثلا  
لذا قلنا سرت من البصرة يكون ابتداء السير من اول  
المسافة الى آخرها لامن اول آخر المسافة وهو  
وارد على المحكية وجبه الين  
فقد وكثيرا ما يطلقون القافية اي يستعمل الحرف لفظ  
القافية الذي هو يطلق في اصطلاحهم للقافية المرتبة  
على الشئ بمعنى الفرض وهو ما لاجله اقدر الفاعل  
على الفعل وبمعنى المقصود مطلقا فالمراد بالقافية الفعل  
لعلقه انه قد يكون غرضها ومقصودا به كما اذا كان محتثا  
وليس المراد بالقافية معنا الفرض حتى يلزم احتجابها  
من الابتدائية بالافعال الاختيارية ولا يصح لفتد  
من اولها انما الى آخره على ما وهم سياتكون  
فولم من الزمان اختيارا لذهب الكوفيين من ان من  
الابتدائية تستعمل في الزمان على الحقيقة لاند الظاهر لكثير  
وقال البصريون انها للابتداء وفي غير الزمان سواء كان  
المجرور بها مكانا او غيره نحو هذا الكتاب من ليد  
العمرو حكما  
فالصراح مجازا بفتحين بناه كرفتن يقال سجات و  
الفتحات وعدت به ونحات اليه بمعنى فاليا وهذا  
بمعنى الى سالكوة  
فولم بالحرف عطف آه اشار بذلك الاله ما وقع في معنى  
المنسوخ والتبئين باعادة الحرف غلط اذ لا معنى لاعادة  
الحرف عنها وتركه في قوله للتبئين س  
من استعماله اكاره

وهذا الحكم مخصوص به  
قوله لا يوحى اه لان كان دخول التبئين  
مجازا واحدا هو الكون المعنى  
ذلك الوجه في التفسير المذكور  
للتبئين معنى لا يبتداء كما جاء  
اوراجح الى معنى لا يبتداء كما جاء  
ولا تخفى وضع الوصل في موضع  
امس فليس كما في قولهم قد كان  
بما بينه الخالقي الذي هو المراد  
لا يوحى آه اشار الى ان جميعه  
والاحتمال السابق والى ان يكون  
وان كان دارجا الى ابتداء كما  
والعشوى لان الدرهم في قول  
ولا يوحى لان الهمزة او استعمل  
وقوله لا يوحى لان الهمزة او استعمل  
وقوله لا يوحى لان الهمزة او استعمل  
وقوله لا يوحى لان الهمزة او استعمل

او ملاقاته فيكون ذلك من غير ان يكون له في ذلك زمان الى  
 في دخولها فيكون ذلك من غير ان يكون له في ذلك زمان الى  
 عدمه فيكون ذلك من غير ان يكون له في ذلك زمان الى  
 الاسلام ومن تبعه وذهبت عنه الفروع والاشياء  
 التي هي في حيزها من غير ان يكون له في ذلك زمان الى  
 في حيزها من غير ان يكون له في ذلك زمان الى  
 في حيزها من غير ان يكون له في ذلك زمان الى

فان كان المراد من قوله في حيزها من غير ان يكون له في ذلك زمان الى  
 في حيزها من غير ان يكون له في ذلك زمان الى  
 في حيزها من غير ان يكون له في ذلك زمان الى  
 في حيزها من غير ان يكون له في ذلك زمان الى  
 في حيزها من غير ان يكون له في ذلك زمان الى  
 في حيزها من غير ان يكون له في ذلك زمان الى

من الفعل المتعدي صحت وهو اقتضا والشيء الذي يتعلق  
 به شيئا فشيئا الى ان يأتي على حيزه وهذا لا يتحقق بدون  
 الدخول في حيزه الفراه والسمرا في القول بدخوله  
 الجوز دون الملاقى فلهي الا لم لا يا كالأرسل ولم يصب  
 وعلى الثاني اكل الأرس وقيام الصباح وعلى الثالث  
 اكل الأرس ولم يصب الصباح وما شئت من ذلك  
 قوله اي حتى اى انما وان كانت عاطفة جازية دخلها  
 على المضمر نحو جاء في القوم حتى انت ورايت القوم  
 حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك  
 اختلاف الى لانها تدخل على المضمر والظاهر نحو قرب  
 زيد الى عمرو واليك لمحبة  
 فان حتى يجر العطف ويقع بعدها المرفوع والمنسوب  
 والمجور فيقع الالتباس

خلافاً للكافرين والاشقياء فانهم يجوزون زيادتها في الوجوب ايضا  
 بطلهم وقد كان من مطر: فاجاب عن استدلالهم بقوله (وقد كان من مطر)  
 مما يتوهم من زيادة من في الكلام الموجب (متأول) بكونها للتعريف والتعيين  
 اي قد كان من مطر او شئ من مطر وهو وارد على الحكاية كان فلا بد ان  
 كان من مطر فاجاب بانها قد كان من مطر (والى الانتهاء) اي لانتهاء الغاية  
 فانه بهذا المعنى مقابلة بين شئ او مكان في المكان نحو خرجت الى السوق والزمين  
 نحو اتوا الصيام الى الليل او غيره نحو قبل اليك فان قبل الخاطبة منته الى باعنا  
 الشوق والليل (ويعنى مع فيلانا) كقولهم تتأ ولا تاكلوا اموالكم الى اموالكم  
 اي مع اموالكم (وحتى كذلك) اي مثل التي في كونها لانتهاء الغاية (وحتى مع كثير  
 ولم يكف في كونها مع شئها بالي كما الكفى في كونها لانتهاء الغاية (وتساوق  
 الواقع بينهما بالظلة والكثرة) (وتخص) اي حتى (بالظاهر) اي الاسم الظ  
 فلا يقال معاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على الضمير لا لتبس الضمير المجوز  
 بالنصب ليجوز وقوعها بعدها اي بعد حتى (خلافا للبدوي) فانه يجوز دخولها على  
 الضمير مستندا لاما وقع في بطن اشعار العرب على سبيل الندرة والمجوز فيكون  
 بشذوذه فلا يجوزونه قياسا (وفي الظرفية) اي ظرفية مدخولة في حيزها  
 نحو الماء في الكوز او مجازا نحو الغاية في الصدق (ويعنى على فيلانا) كقولهم تتأ  
 ولا تاكلوا اموالكم الى اموالكم

مع نفا لهما في المعنى وان المنسوب يجب دخوله فيا قبله  
 لكونه بعد حتى العاطفة بخلاف المجور وهذا الالتباس  
 فيما اذا تقدمت ولا اجزاء لفظا نحو فلا والله لا يلقى  
 اناس في فتاح حناك يا ابا زيد وروده صاحب المعنى  
 بان قال في العاطفة حتى اياك بالفصل لان الضمير  
 لا يتصل الا بما مله وفي الجملة حناك بالوصل كما في  
 البيت فلا التباس والمجرب في السالك كقولهم  
 الفرق بين الشاذ والتاد وان الفاذ هو الذي يكون على  
 خلاف قياس وان كان كثيرا والتاد هو الذي يكون  
 وجوده قليلا لكنه على القياس كقولهم  
 اي يملول شئ في غيره نحو اجلس في الدار والمال في الكيس  
 والملاوة في العسل والسحابة في حاتم والشياخة  
 في علي رضي الله عنه  
 ولما كان الظرفية امرا نسبيا بين الطرفين والمظروف  
 وكان لتلك الكلمة متعلقا ومدخولا اراد ان يبين  
 تعيين الطرفين فقال اي لظرفية ايوي

على ان المصدق يجب ان يجمع الجبراه حتى لا يخرج  
 منها شيئا كالظرف المظروف  
 فانما حكمها بانها يجمع على ما في الكلام من الاستدلال والتوضيح  
 صالح لها على حسب ما يقتضيه ذلك من الصلوات في الجوز يمكن التلويح  
 على ان المصدق المفضل الجبراه حقيقة نحو قوله او اى التصديق مرادك  
 به او مجازا نحو مررت بقرب فم  
 بوجه ان المصدق المفضل الجبراه حقيقة نحو قوله او اى التصديق مرادك  
 به او مجازا نحو مررت بقرب فم

على ان المصدق يجب ان يجمع الجبراه حتى لا يخرج  
 منها شيئا كالظرف المظروف  
 فانما حكمها بانها يجمع على ما في الكلام من الاستدلال والتوضيح  
 صالح لها على حسب ما يقتضيه ذلك من الصلوات في الجوز يمكن التلويح  
 على ان المصدق المفضل الجبراه حقيقة نحو قوله او اى التصديق مرادك  
 به او مجازا نحو مررت بقرب فم  
 بوجه ان المصدق المفضل الجبراه حقيقة نحو قوله او اى التصديق مرادك  
 به او مجازا نحو مررت بقرب فم

على ان المصدق يجب ان يجمع الجبراه حتى لا يخرج  
 منها شيئا كالظرف المظروف  
 فانما حكمها بانها يجمع على ما في الكلام من الاستدلال والتوضيح  
 صالح لها على حسب ما يقتضيه ذلك من الصلوات في الجوز يمكن التلويح  
 على ان المصدق المفضل الجبراه حقيقة نحو قوله او اى التصديق مرادك  
 به او مجازا نحو مررت بقرب فم  
 بوجه ان المصدق المفضل الجبراه حقيقة نحو قوله او اى التصديق مرادك  
 به او مجازا نحو مررت بقرب فم

صاحبة لبيان مغايرة الاصناف  
الذي هو مشترك بين جميع حروف اجزاء  
الكون خصوصا مطلقا  
في حيث يجوز ان يكون لان بين الاصناف والمصاحبة

الاصناف والمصاحبة  
الاصناف والمصاحبة  
الاصناف والمصاحبة  
الاصناف والمصاحبة

الاصناف والمصاحبة  
الاصناف والمصاحبة  
الاصناف والمصاحبة  
الاصناف والمصاحبة

عطف ان شاء الله تعالى

لصوقها الى مجرد الباء هذه كما ترى في مررت زيد فان الباء فيه تبدل لصور  
قصة كما شئت لباي اء لا علام الاستغناء اي وهذا الثاني الفعل  
مروية زيد اي يقرب منه (والاستغناء) اي استعانة الفاعل في مدلول  
الباي اي استعانة الفاعل اي لا علام للمصاحبة  
عنه مجردة نحو كتبت بالقلم (والمصاحبة) نحو اشتريت الفرس بجره اي مع جره  
او معنى المثال ونحوت بالقدم واصت الفرس فذلوا اشارة الى ما اذا لا يتوافق  
فمعناه مصاحبة السج و اشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السج  
مجردا بل يجوز ان يكون في مكان اخر ويجوز ان يكون مختصا به وعليه  
حالة اشتراء الفرس من مطلقه فالاصناف يستلزم المصاحبة من غير عكس (والمقابلته  
اي لا فائدة وفيه مجردة في مقابلة شئ اخر نحو عت هذا بذلك (والقديم) اي جعل  
الفعل اللازم متعدبا بضمينه معنى التعبير باذخال الباء على فاعله فان معنى  
زيد عند ولا للذهاب عنه ومعنى ذهب زيد غير ذاهبا والتعدية بهذا المعنى  
تصدر من حرف فاجز فلا يرد الهمة والتضعيف تميم  
مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف  
فالجوف في الجارة كلها فيها سواء لا اختصا من الجوف دون حرف (والظرفية  
نحو حلت بالجمادى في المسجد (وزائدة في الخبر والاشتغال) يهل لا مطلقا  
نحو هل زيد بقام فلا هلا زيد بياقم (والنفي) بليس نحو ليس زيد يراك وبما  
نحو ما زيد يراك في زائدة في الخبر وفيه الصور قياسا وفي غيره اي غير الخبر  
الواقع في الاستفهام والنفي (سماعا) سواء لم يكن خبرا (بجسك زيد) وكفي بالله  
فاعل راجع الى الذات عطف على قياسا  
شبه (والنفي) اي جسك زيد وكفي الله شهيدا والنفي بيه وكان خبرا ولكن لا  
مثال لما كان الزائد في النفي حيث دخلت على خبر كفي على قوله كفي خبرا  
في الاستفهام والنفي نحو جسك زيد (واللام) لا يفهم من ملكة نحو مال زيد و  
في خبره خبره من كفي كفي خبرا باللام كما في خبره خبرا باللام كما في خبره خبرا باللام  
بلا ملكة نحو كمال الفرس (والتعليل) اي لبيان علة شئ ذهبا نحو ضربت للتأديب

قوله والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وما وقع في  
عبارة الصرفين ان تعدية اللازم مجردا في كل  
في الثلاث المجرى وغيره فمخصوص بالباء عمام  
معناه في وقت الاستفهام اي في جملة الاستفهام  
انظر لزيادة بعد تعلق في الخبرية  
وتسمى بالبدل  
تعرض للوصف بانه ما كان له ان يطلق الاستفهام  
والنفي  
يعني لا يستلزم المصاحبة الا لاصاق  
قوله وبما خصص النفي بليس وما لان زيادته لم تثبت  
في ان التارة واختلف في الالبسة نحو لا خير بغير  
بعده ان الفاعل الباء زائدة وقيل انها بمعنى في والظ  
من كلامه لا فرق بين ما الحجازية وهو المتفق عليه و  
بين ما التميمية وهو اختلف فيه فذهب الفارسي  
والرشمري الى انها لا تزاد في خبرها وجوده غيرها  
سيالكوفي  
قوله في هذه الصور يعني في الاستفهام يهل وفي  
النفي بليس وبما  
وتزاد قياسا في مفعول على وعرفت ورايت  
وسمعت وتبيت وحسب رصي  
زيادة الباء في جسك و فاعل كفي وتصرفاته وفي  
فاعل فعل التبع على منتهى سويه قياسا ولا منافاة  
لان زيادتها من حيث النظر الى خصوصية لفظ جسك  
وكفي سماع ومن حيث النظر الى عموم موقع جسك  
وفاعل كفي قياس وكذا الحال في افعال القلوب التي  
سيالكوفي  
قال الزجاج دخلت الباء في فاعل كفي لتضمن كفي معنى  
اكتف وقيل فاعله مقدر والتقدير كفي الاكتفاء  
بالله فخذ المصداق وقب مفعوله دا اعليه وعلى  
هذا لا يكون الباء زائدة فاضل المحشى  
اي يخص زيد كونه مالكه  
والمراد من الفاعل ان ويب ومن الشئ انضرب المحرر

قوله والنفي بليس  
قوله والنفي بليس  
قوله والنفي بليس  
قوله والنفي بليس

قوله والنفي بليس  
قوله والنفي بليس  
قوله والنفي بليس  
قوله والنفي بليس

عطف ان شاء الله تعالى

عطف ان شاء الله تعالى  
عطف ان شاء الله تعالى  
عطف ان شاء الله تعالى  
عطف ان شاء الله تعالى

قوله ورب للتقليل فيه ستة عشر لغة ضم الزاء وفيها  
 وكلاهما مع التشديد والتخفيف فالوجه الراجح  
 مع تاء التانيث ساكنة او متحركة ومع التهمتها  
 فهذه اثنا عشره والضم والفتح مع اسكان الباء  
 ومنه الحرفين مع التشديد والتخفيف كذا في المغني  
 عبد الوكيع

قوله ورب للتقليل فيه ستة عشر لغة ضم الزاء وفيها  
 وكلاهما مع التشديد والتخفيف فالوجه الراجح  
 مع تاء التانيث ساكنة او متحركة ومع التهمتها  
 فهذه اثنا عشره والضم والفتح مع اسكان الباء  
 ومنه الحرفين مع التشديد والتخفيف كذا في المغني  
 عبد الوكيع

او حارجا نحو خرجت لتخافك (ومعنى عن مع القول) نحو قلت لزيد انما يفعل الشر  
 اي قلت عنه (وزائدة) نحو وفدا كذا اي ردكم (ومعنى الو او في القسم للتعب)  
 نحو لله لا يفر الا حل وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب  
 (ورب للتقليل) اي لا يشاء والتقليل (واخذوا) (لها مصدر الكلام) كما انكم  
 وحينها مصدر الكلام لكونها الانشاء التكريرة (مختصة بكرة) لعدم احتياجها الى  
 المعرفة (موصوفة) ليحقق التقليل المتبهم مدلول رب لانه اذا وصفت الشي صفة  
 اخصر واف بل لم يوصف واشترط كونها موصوفة انما هو (على) الذهب الاصع  
 وهذا ما ذهب اليه علي ومن وافقه وقبل لا يشك في ذلك والخيار عند المنصنف الجواب وهذا  
 الذي ذكره من التقليل انما هو استعماله في معنى التكريرة كالمختصة وفي التقليل كالمجاز  
 المجاز في القرينة (وفعلها) اي فعل بمعنى الذي يتحقق به وفي فعل (ماض) ايها  
 للتقليل ليحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجلكم لفتنه او رب رجل  
 كرم لم اقا ربه (مخذف) اي ذلك الفعل الماضي (غالبا) اي في غالب الاستعمال  
 لوجود القرائن نحو رب رجلكم اي قبله (وقد دخل) اي رب (على ضمير)  
 لا يرفع له (مبني بكرة منصوب) على التمييز (والضمير مفرد) وان كان المسمى  
 او مجموعا (مذكر) وان كان المسمى مؤنثا نحو رب رجلا او رجلا او رجلا او امرأة  
 او امرأتين او نساء (خلاف الكوئين في مطابقة التمييز) في الافراد والتثنية والجمع  
 والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربما رجلين ورجلها ورجلها المرة  
 ووجهه للمطابقة مطابقة الضمير

قوله لانه اذا وصفت لشيء آه الظاهر ان المراد بالتقليل  
 هو هذا الوصف والذي يظهر من كلامهم انه موصوفها  
 لتقليل نوع من جنس فوجب وقوع التكريرة للحصول  
 معنى الجنس ووصف التكريرة ليحصل النوع  
 شرح المنصنف  
 قوله واشترط كونها اشارة الى ان قوله على الاصغر قد  
 لقوله موصوفة لا التكريرة ايضا لان اختصاصها بالقرينة  
 متحقق عليه سياكوفي

يعني ان رب ومنه في الاصغر يعني التقليل ثم استعمله  
 مجازا في معنى التكريرة فصار كالمختصة في افادة ذلك  
 المعنى بلا قرينة وقرا استعماله في معناه الحقيقي وهو  
 التقليل فصا كالمجاز في افادة ذلك المعنى بقرينة  
 واقتران  
 فان كلمة لم تقلب معنى المثنى مع ما مضيا فيكون  
 لمراد فقه ما مضيا معنى امير

قوله لم اقا ربه اشارة الى ان التقليل المنصنف مضمون في  
 المضارع المنفي ولم ولما دلالاته على الماضي كحرفه  
 وانما قد حذف بالغالب لانه قد يظهر نحو رب رجل  
 كريم اجتمعت به امير

لان رب جار ومجرور تدل على حذف الفعل كما في  
 بسماهله الرحمن الوحيد محمد ودق

قوله لانه اذا وصفت لشيء آه الظاهر ان المراد بالتقليل هو هذا الوصف والذي يظهر من كلامهم انه موصوفها لتقليل نوع من جنس فوجب وقوع التكريرة للحصول معنى الجنس ووصف التكريرة ليحصل النوع شرح المنصنف قوله واشترط كونها اشارة الى ان قوله على الاصغر قد لقوله موصوفة لا التكريرة ايضا لان اختصاصها بالقرينة متحقق عليه سياكوفي

قوله لانه اذا وصفت لشيء آه الظاهر ان المراد بالتقليل هو هذا الوصف والذي يظهر من كلامهم انه موصوفها لتقليل نوع من جنس فوجب وقوع التكريرة للحصول معنى الجنس ووصف التكريرة ليحصل النوع شرح المنصنف قوله واشترط كونها اشارة الى ان قوله على الاصغر قد لقوله موصوفة لا التكريرة ايضا لان اختصاصها بالقرينة متحقق عليه سياكوفي

لأنه قيل من غير ما زيد قائم ولا تقول رب يقول ما زيد  
 كذا وما زادنا مسمى ما قبله لان ما قبله هو المفعول من قولك  
 ما زيد قائم ولا تقول رب يقول ما زيد  
 وانما زيدنا ما قبله لان ما قبله هو المفعول من قولك  
 ما زيد قائم ولا تقول رب يقول ما زيد  
 وانما زيدنا ما قبله لان ما قبله هو المفعول من قولك  
 ما زيد قائم ولا تقول رب يقول ما زيد

وهي المرأتان وبين سناء (والمعنى) اي رب (ما الكاف) اي المانعة عن اهل  
 (قبح) بعد حرق (على الجلالة) صورهما او الذين كروا وقد تكون ما زادة  
 فتدخل في الهم ونحو صورهما من غير حرق (وواوها) اي واوردت في  
 حكمها (تدخ على نكرة موصوفة) مثل (وفاة لسبب اللين) الا المعرف ولا  
 العيس وهذه الواو للعطف عند سبب ولا يستعملان فان لم تكن في اول الكلام  
 فكيف بالعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين  
 انها حرف عطف صارت قائمة مقام ريجاوة بنفسها الموصورتها بمعنى رب  
 فلا يصدر منه له معطوف عليه لان ذلك نصت (وواو القسم) اي يكون عند حذف  
 اي ضم له لولا ان لم يفتقر اليه ان ضمير المعطوف عليه ان كان  
 اع من القسم فلا يقال اقتت واقتت وذلك لكثر استعماله في القسم في اكثر استماله  
 من اصلها اعني الباء (غير السؤال) يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله قسم  
 كما يقال بالله اخبرني فقال الواو من درجته الباء (مختصة بالظاهر) يعني الواو مختصة  
 بالاسم الظاهر سواء كان الاسم لفظ اسم الله او غيره فلا يقال والله لا اله الا الله  
 ولا اله الا الله ولا اله الا الله ولا اله الا الله ولا اله الا الله ولا اله الا الله  
 اي الواو من الظاهر والقسم كانه قد قيل في القسم حاجب الواو  
 تخصبه باحد الضميرين وخير اللفظ له الباء (والفاء) مثل الواو في  
 اشتراطها بخلاف الفعل وكونها غير السؤال (مختصة باسم الله) من الاسماء الظاهرة  
 مختصة بها عن غيره اسمها الدهر والواو تخصبها ببعض الظاهر وتخصب  
 ما هو اسمها بالبا والقسم وهو اسم الله تعالى (الباء اع من معناها) اي من الواو والثناء

والله قسم  
 قوله وان كانت في اوله با لم يكن قبلها ما يصلح للعطف  
 مدية سواء كان قبلها كلام او لا  
 قوله تصبروتها بمعنى رب دليل انه لا يجوز ان يظهرها  
 بعدها كما جاز بعد الفاء ويل ومع ذلك لا يجوز دخول  
 حرفا للعطف عليها في وسط الكلام اعتبارا بالاصلها  
 ضوفا وواو القسم فانها لم تكن في الاصل والواو العطف  
 فلذلك جاز دخول حرف العطف عليها نحو فاهه والله  
 قسم والله  
 قوله لان ذلك تصف اي تقدر بالمعطوف عليه تصف  
 فان قلت وحوب ارتكاب الفاء وبالرأيه سهل ذلك فيخرج  
 عن كونه تصفا قلنا ان هذا الواو كانت حرف عطف تبا  
 عن الفاء وبلاكنها صارت بمعنى رب مجردة كما خبر لو  
 كانت للعطف جازا فلها رب بعدها كما جاز بعد الفاء  
 فظهر الفرق بينهما فالمتصف باق وبسبب اللين  
 اي لا يكون عند حذف الفاء ولا يكون الا لغير السؤال  
 وليس احداهما متعلقا بغيره والاخر خبر الفاء المتصف  
 فان فهم

قوله تصبروتها بمعنى رب دليل انه لا يجوز ان يظهرها  
 بعدها كما جاز بعد الفاء ويل ومع ذلك لا يجوز دخول  
 حرفا للعطف عليها في وسط الكلام اعتبارا بالاصلها  
 ضوفا وواو القسم فانها لم تكن في الاصل والواو العطف  
 فلذلك جاز دخول حرف العطف عليها نحو فاهه والله  
 قسم والله  
 قوله لان ذلك تصف اي تقدر بالمعطوف عليه تصف  
 فان قلت وحوب ارتكاب الفاء وبالرأيه سهل ذلك فيخرج  
 عن كونه تصفا قلنا ان هذا الواو كانت حرف عطف تبا  
 عن الفاء وبلاكنها صارت بمعنى رب مجردة كما خبر لو  
 كانت للعطف جازا فلها رب بعدها كما جاز بعد الفاء  
 فظهر الفرق بينهما فالمتصف باق وبسبب اللين  
 اي لا يكون عند حذف الفاء ولا يكون الا لغير السؤال  
 وليس احداهما متعلقا بغيره والاخر خبر الفاء المتصف  
 فان فهم

قوله تصبروتها بمعنى رب دليل انه لا يجوز ان يظهرها  
 بعدها كما جاز بعد الفاء ويل ومع ذلك لا يجوز دخول  
 حرفا للعطف عليها في وسط الكلام اعتبارا بالاصلها  
 ضوفا وواو القسم فانها لم تكن في الاصل والواو العطف  
 فلذلك جاز دخول حرف العطف عليها نحو فاهه والله  
 قسم والله  
 قوله لان ذلك تصف اي تقدر بالمعطوف عليه تصف  
 فان قلت وحوب ارتكاب الفاء وبالرأيه سهل ذلك فيخرج  
 عن كونه تصفا قلنا ان هذا الواو كانت حرف عطف تبا  
 عن الفاء وبلاكنها صارت بمعنى رب مجردة كما خبر لو  
 كانت للعطف جازا فلها رب بعدها كما جاز بعد الفاء  
 فظهر الفرق بينهما فالمتصف باق وبسبب اللين  
 اي لا يكون عند حذف الفاء ولا يكون الا لغير السؤال  
 وليس احداهما متعلقا بغيره والاخر خبر الفاء المتصف  
 فان فهم

لان  
 وانما  
 والعطف  
 بالاسم  
 والثناء  
 والواو  
 والفاء  
 والواو  
 والفاء  
 والواو  
 والفاء

بسم الله تعالى  
 فيكون الوارد عند حذف الفعل والفاعل  
 وانضمها بالظاهر وكورد التاء مثلها وانضمها  
 بسم الله تعالى  
 فيكون الوارد عند حذف الفعل والفاعل  
 وانضمها بالظاهر وكورد التاء مثلها وانضمها

بسم الله تعالى  
 فيكون الوارد عند حذف الفعل والفاعل  
 وانضمها بالظاهر وكورد التاء مثلها وانضمها  
 بسم الله تعالى  
 فيكون الوارد عند حذف الفعل والفاعل  
 وانضمها بالظاهر وكورد التاء مثلها وانضمها

بسم الله تعالى  
 فيكون الوارد عند حذف الفعل والفاعل  
 وانضمها بالظاهر وكورد التاء مثلها وانضمها  
 بسم الله تعالى  
 فيكون الوارد عند حذف الفعل والفاعل  
 وانضمها بالظاهر وكورد التاء مثلها وانضمها

بسم الله تعالى  
 فيكون الوارد عند حذف الفعل والفاعل  
 وانضمها بالظاهر وكورد التاء مثلها وانضمها  
 بسم الله تعالى  
 فيكون الوارد عند حذف الفعل والفاعل  
 وانضمها بالظاهر وكورد التاء مثلها وانضمها

بسم الله تعالى  
 فيكون الوارد عند حذف الفعل والفاعل  
 وانضمها بالظاهر وكورد التاء مثلها وانضمها  
 بسم الله تعالى  
 فيكون الوارد عند حذف الفعل والفاعل  
 وانضمها بالظاهر وكورد التاء مثلها وانضمها

بسم الله تعالى  
 فيكون الوارد عند حذف الفعل والفاعل  
 وانضمها بالظاهر وكورد التاء مثلها وانضمها  
 بسم الله تعالى  
 فيكون الوارد عند حذف الفعل والفاعل  
 وانضمها بالظاهر وكورد التاء مثلها وانضمها





وقالوا ان حلاله ولا يصح فيه الحاضر  
 كما قالوا ولا يصح فيه الا اذا احتوت فيها  
 فليس زمانا واحدا وشهدا آخر زمانا آخر  
 الحاضر بالنسبة الى الشهر الحرام يوم آخر  
 قوله لانها اشارة الى تحقق معنى القرينة الصنية يعني ان  
 القرينة في الثاني انما يتحقق اذا كان الزمان الذي ذكرناه  
 لم يتغير  
 قوله ويصح الاول بتقدير المعنى ان يكون الثالث  
 وان احتمل الثاني بتقدير المعنى ان لا يساعد كونه  
 قوله لانها يوم حسب الظاهر فالظاهر ان يكون الثالث  
 المعنيين وانما قال يوم لان هذا على ما لا يساعد كونه  
 الثاني نفسا لا يخلط

من غير اعتبار معنى الابتداء (في الزمان) الحاضر اي الذي اعتبر حاضرا وكذا  
 من غير اعتبار معنى الابتداء (في الزمان) الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زما الفعل  
 هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيت منذ شهر او منذ يومين اي جميع زمان الفعل  
 وقتنا هو هذا الشهر واليوم الحاضر عندنا لانها لم يتغيرها من يوم يمتد زمان الفعل  
 والماوراء انما هي كمن اعتبرها ماضيا لان زمان الفعل في الثاني المذكور ان كلاهما  
 في زمان واحد ومنه فيها معنى في جهة اي الغاية  
 اي ما رأيت منذ شهرنا (وحاشا وعلو عدل الاستثناء) اي الاستثناء ما بعد  
 عما قبلها فاذا جازت بما بعدها يكون حروفا جارة وهذا الاحتياط ذكره ههنا  
 نحو جاء في القوم حاشا زيد وعدا زيد وعلو عدل واذا نصبت كونا فاعل الحروف  
 المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلا نصيبا كما فعلت في الثاني والاول  
 والتماسي وليتأهلها على اللفظ مشهدة واما معنى فلان معانيها معاني الاعمال مثل  
 اكدت وشبهت واستدركت وبنيت وورثت وكان التماسي ان يبين معاني الحروف  
 المشبهة على ما يجمع القلة لكونها ستة لكن ما جازت عن الحروف الجارة والما  
 مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل  
 من صيغة جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذ الوصلت مع قوومها كما صلت  
 بتخفيف قوومها وانما فعل شلج مبلغ جمع الكثرة (وهي ان وان وكان ولكن  
 وليت وعل) اخرها لكونها الانشاء بخلاف الاربعة السابقة ولها اي هذه

يعني ان حمل المصنف على قوله المثال الاول لا يليق  
 برانظا مرحله على انه اورد المثالين المقصد كما  
 هو انظا من من حاله  
 ولا حاجة الى تقدير وقت معناه الى الدخول لان  
 ذلك انما هو في من بعد الا سبعين ليصح الحمل كما مر  
 وحاشا على الاصح وعدا ونحوه على الاصح ولو لا  
 عند سيبويه اذا كان مجرولها مضرا وهي  
 لا تمنع شي لوجود غيرهن ولات عند عيسى  
 اذا كان مجرولها ظرف زمان  
 قوله لا استثناء ما بعدها واذا استعمل حاشا في  
 الاستثناء وفي غيره فعناه تنزيه الاسم التمجيد  
 من سوء ذكره اوفي غير هذا فينتهي به الا في  
 هذا المعنى  
 قوله الحروف المشبهة كان الا نصب تقديرها على الحروف  
 الجارة على طريق تقديم المرفوع والمصوب على المجرور  
 الا انه داعي الى اجالة حرف الجار في العمل بها وقضية  
 هذه الحروف  
 وقال ابن مالك ان سببا عملها اختصاصها بها مشابهة  
 كان الناقصة في لزومها المجرور والابتداء والاستثناء  
 اعتبر شبهها بالفعل للاعمال ولذا قال وجه شبهها  
 اي وجه المشابهة التي اعتبرت ولم يقل يتر ويتر شبهها  
 عبد الحكيم  
 قوله فلا نصيبا اي اعتبار تمام حروفها في الاقسام  
 كما فعلت باعتبار تمام حروفه وكونه سدا سببا اي  
 يعتبر لا يغير في تلك المشابهة وكذا كون الاسم انما  
 منضمها الى تلك الاقسام اذ غايته انما مشابهة  
 الاسم ايضا لكنه لم يعتبر تلك المشابهة لعدم ثمرتها

والمراد ان حلاله ولا يصح فيه الحاضر  
 كما قالوا ولا يصح فيه الا اذا احتوت فيها  
 فليس زمانا واحدا وشهدا آخر زمانا آخر  
 الحاضر بالنسبة الى الشهر الحرام يوم آخر  
 قوله لانها اشارة الى تحقق معنى القرينة الصنية يعني ان  
 القرينة في الثاني انما يتحقق اذا كان الزمان الذي ذكرناه  
 لم يتغير  
 قوله ويصح الاول بتقدير المعنى ان يكون الثالث  
 وان احتمل الثاني بتقدير المعنى ان لا يساعد كونه  
 قوله لانها يوم حسب الظاهر فالظاهر ان يكون الثالث  
 المعنيين وانما قال يوم لان هذا على ما لا يساعد كونه  
 الثاني نفسا لا يخلط

وقالوا ان حلاله ولا يصح فيه الحاضر  
 كما قالوا ولا يصح فيه الا اذا احتوت فيها  
 فليس زمانا واحدا وشهدا آخر زمانا آخر  
 الحاضر بالنسبة الى الشهر الحرام يوم آخر

قوله فلا نصيبا اي اعتبار تمام حروفها في الاقسام  
 كما فعلت باعتبار تمام حروفه وكونه سدا سببا اي  
 يعتبر لا يغير في تلك المشابهة وكذا كون الاسم انما  
 منضمها الى تلك الاقسام اذ غايته انما مشابهة  
 الاسم ايضا لكنه لم يعتبر تلك المشابهة لعدم ثمرتها  
 قوله لانها اشارة الى تحقق معنى القرينة الصنية يعني ان  
 القرينة في الثاني انما يتحقق اذا كان الزمان الذي ذكرناه  
 لم يتغير  
 قوله ويصح الاول بتقدير المعنى ان يكون الثالث  
 وان احتمل الثاني بتقدير المعنى ان لا يساعد كونه  
 قوله لانها يوم حسب الظاهر فالظاهر ان يكون الثالث  
 المعنيين وانما قال يوم لان هذا على ما لا يساعد كونه  
 الثاني نفسا لا يخلط





اللفظة بكسر اللام والراء حكمة الكيسه لهن منات  
ديله جملتي زركلور اختراجه

قوله في الصالح المهن من ان عظمنا فان بان كسر اللام  
والصين تحت الاذنين والمراد بقوله عبد القفا  
واللهازم انه لشبهه

قوله وكما قبل منه جملته معترضه فانه تها تأيد اظن  
بقوله انه غير سياتكوق  
عنه وهو عبد القفا

فراوه اني اكرمه واكرامى ثابت له وجعل المعنى اظن  
اما مبتدا وخبر مبتدا وهو مثل قول الشاعر اذا نعت عبد القفا واللهازم مما  
يخبره الا افراد واجهة عبد القفا لسفوف اي يرد بالتركيب  
وقعت بعد الفاجاة فيوزها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد  
مادة الالف والنون معناه بالتركيب كما كان  
اذا الفاجاة والفتح على انها مع اسمها مبتدا وخبرها اي اذ هو قوله القفا والفا  
وتجوز الفتح بناء على ان الفاء مع الهمزة والهمزة  
ثابتة وقام البيت : وكنت اري زيد اقول شيئا اذا نعت عبد القفا واللهازم  
2 اياك عظمي المثل  
قوله اري على صفة المفعول بمعنى اظن وزيدا مفعول الثاني وسيدنا مفعول الثالث  
على اي لفظ كما قيل مبتدا اي هو زيد  
وكما قيل معترضه ومعنى كون عبد القفا واللهازم انتم عليهم قفا واللهازم اي  
مبتدا اي هو زيد  
قوله ان تاك لفظ قفا واللهازم واللهازم ان ناشان في المئين تحت الاذنين  
3 اريه  
جمعها بارادة ما فوق الواحد وبارادتها مع حواليتها تغليبا (وشبهه) بالجمع عطف  
انما الشاعر كون الشاعر مراد الجمع انما جازها مفعول له لارادة اي الكثرة  
على اذا نعت عبد القفا اع مثل عبد القفا ومثله شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ  
غير متغير  
فمن جملة اشباهه قولهم اقول ايا حمد الله فان جعلت ما موصولة او موصولة  
اي العطف  
كان حاصل المعنى اول مفعول في عين الكسر لان اول المفعولات في احمدا لله لا المعنى  
جدى مد تعلق  
المصدر فان المعنى المصدر اعني الحمد قولنا نحن وليس من جنس المفعولات وان جعلت  
اي لفظنا في قوله ما اقرب  
ما مصدرية كان حاصل المعنى اولا قولنا عين الفتح لان اول الافعال هو المعنى المصدر  
اي لفظنا في قوله ما اقرب  
الذي هو معنى ان الفتحة مع جملتها لا ما هو من جنس المفعول (اول ذلك) اي لاجل  
اي لفظنا في قوله ما اقرب  
ان ان الكسوة لا تغير معنى الجملة كان اسمها التصويب محل الرفع لانها في حكم  
الا لفظنا في قوله ما اقرب  
العلة اذ فادتها التاكيد فقط (جاز العطف على) محل (اسم) ان (الكسوة)

قوله ان تاك لفظ قفا واللهازم واللهازم ان ناشان في المئين تحت الاذنين  
قوله وكما قبل منه جملته معترضه فانه تها تأيد اظن  
بقوله انه غير سياتكوق  
عنه وهو عبد القفا  
قوله ان تاك لفظ قفا واللهازم واللهازم ان ناشان في المئين تحت الاذنين  
قوله وكما قبل منه جملته معترضه فانه تها تأيد اظن  
بقوله انه غير سياتكوق  
عنه وهو عبد القفا

قوله وكما قبل منه جملته معترضه فانه تها تأيد اظن  
بقوله انه غير سياتكوق  
عنه وهو عبد القفا  
قوله ان تاك لفظ قفا واللهازم واللهازم ان ناشان في المئين تحت الاذنين  
قوله وكما قبل منه جملته معترضه فانه تها تأيد اظن  
بقوله انه غير سياتكوق  
عنه وهو عبد القفا

اللفظة بكسر اللام والراء حكمة الكيسه لهن منات  
ديله جملتي زركلور اختراجه  
قوله ان تاك لفظ قفا واللهازم واللهازم ان ناشان في المئين تحت الاذنين  
قوله وكما قبل منه جملته معترضه فانه تها تأيد اظن  
بقوله انه غير سياتكوق  
عنه وهو عبد القفا









قوله في دليل آخر على ان  
على المفتوحة وهو ان على الكسرة  
قوله كما سبق في بحث ضمير الشان  
قوله كما سبق في بحث ضمير الشان  
قوله كما سبق في بحث ضمير الشان

عند التثنية على سبيل الوجوب في ضمير الشان بمقدور والسبب في تقديره ان  
مما يشبهه المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة للكسورة بم كاستحقاق الكسوة  
بمختلفها في سعة الكلام وافصح كقولهم تعالى وان كلانا لوفينهم واتعاك  
المفتوحة بعد تخفيفها لرفع في سعة الكلام ويزوم منه صلتها الظاهر في  
الانضغ على الاقوى وذلك غير جائز فقد وجد ضمير الشان حتى يكون اسم للمفتوحة  
بعد تخفيفها وبالجمل المفسرة لضمير الشان خبر لها فتكون عاملة في المبتدأ والخبر  
كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف الكسورة فانها قد يكون عاملة وقد  
لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدركل دوام العمل في المقدركل  
يأومر العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الانضغ على الاقوى  
اي المفتوحة على الجمل الباسحة لان يكون مفسرة لضمير الشان (مطلقا) سواء  
كانت اسمية او فعلية او داخلا فعليا على المبتدأ والخبر وغير داخل او مشد  
اعمالها اي اعمال المفتوحة المنخفضة (في غيره) اي في غير ضمير الشان ولكنه قد  
بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير في سعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب  
انه ذاهب او هذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضمير فقاء في الضمير  
فقط قال الشاعر فلوانك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم اجمل وانصدف  
(ويلزما) اي المفتوحة المنخفضة حال كونها معروفة (مع الفعل) اي الفعل  
المصرف بخلاف غير المنصرف مثل ان ليس لانثا الا ما سعي وان عسى ان يكون

قوله فقد روا ضمير الشان لان يجب تقدير المفعول  
تكون جملة بعد تقديره كما كانت قبله وما ذلك الا  
ضمير الشان وقيل لا يلزم كون اسمها ضمير الشان  
وقدر سيبويه ان ما ابراهيم قد صدقت الروايات  
قوله فقد روا ضمير الشان لان يجب تقدير المفعول  
تكون جملة بعد تقديره كما كانت قبله وما ذلك الا  
ضمير الشان وقيل لا يلزم كون اسمها ضمير الشان  
وقدر سيبويه ان ما ابراهيم قد صدقت الروايات

عند التثنية على سبيل الوجوب في ضمير الشان بمقدور والسبب في تقديره ان  
مما يشبهه المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة للكسورة بم كاستحقاق الكسوة  
بمختلفها في سعة الكلام وافصح كقولهم تعالى وان كلانا لوفينهم واتعاك  
المفتوحة بعد تخفيفها لرفع في سعة الكلام ويزوم منه صلتها الظاهر في  
الانضغ على الاقوى وذلك غير جائز فقد وجد ضمير الشان حتى يكون اسم للمفتوحة  
بعد تخفيفها وبالجمل المفسرة لضمير الشان خبر لها فتكون عاملة في المبتدأ والخبر  
كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف الكسورة فانها قد يكون عاملة وقد  
لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدركل دوام العمل في المقدركل  
يأومر العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الانضغ على الاقوى  
اي المفتوحة على الجمل الباسحة لان يكون مفسرة لضمير الشان (مطلقا) سواء  
كانت اسمية او فعلية او داخلا فعليا على المبتدأ والخبر وغير داخل او مشد  
اعمالها اي اعمال المفتوحة المنخفضة (في غيره) اي في غير ضمير الشان ولكنه قد  
بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير في سعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب  
انه ذاهب او هذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضمير فقاء في الضمير  
فقط قال الشاعر فلوانك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم اجمل وانصدف  
(ويلزما) اي المفتوحة المنخفضة حال كونها معروفة (مع الفعل) اي الفعل  
المصرف بخلاف غير المنصرف مثل ان ليس لانثا الا ما سعي وان عسى ان يكون

قوله في دليل آخر على ان  
على المفتوحة وهو ان على الكسرة  
قوله كما سبق في بحث ضمير الشان  
قوله كما سبق في بحث ضمير الشان  
قوله كما سبق في بحث ضمير الشان

قوله فقد روا ضمير الشان لان يجب تقدير المفعول  
تكون جملة بعد تقديره كما كانت قبله وما ذلك الا  
ضمير الشان وقيل لا يلزم كون اسمها ضمير الشان  
وقدر سيبويه ان ما ابراهيم قد صدقت الروايات  
قوله فقد روا ضمير الشان لان يجب تقدير المفعول  
تكون جملة بعد تقديره كما كانت قبله وما ذلك الا  
ضمير الشان وقيل لا يلزم كون اسمها ضمير الشان  
وقدر سيبويه ان ما ابراهيم قد صدقت الروايات

قوله فلوانك اه بفتح الكاف وسكون النون وعن  
ابن ابي اري انه نقل عن الفراء ان كسر يصف نفسه  
بالموافقة بحبيه فيقول لو انك في يوم الرخاء  
والسعة والزمان الذي لا يوجب الفرقه سالتني  
ان افارقت لم اجمل بذلك وطلبت رضاك وات  
صديق محبوب سيبويه  
قالها حيا كسفت العافية المصنران الكاف  
وانتاه الكسورة على شيطان امرأة يعني فراقه  
على اشد من كل شديده ووصلت الراح من كل  
محبوب ومع ذلك لم اجمل مما سالتني حتى لتخ  
فراقك لاجبته وذلك مبالغة في ارتضاة ايها  
جلبى

قوله فلوانك اه بفتح الكاف وسكون النون وعن  
ابن ابي اري انه نقل عن الفراء ان كسر يصف نفسه  
بالموافقة بحبيه فيقول لو انك في يوم الرخاء  
والسعة والزمان الذي لا يوجب الفرقه سالتني  
ان افارقت لم اجمل بذلك وطلبت رضاك وات  
صديق محبوب سيبويه  
قالها حيا كسفت العافية المصنران الكاف  
وانتاه الكسورة على شيطان امرأة يعني فراقه  
على اشد من كل شديده ووصلت الراح من كل  
محبوب ومع ذلك لم اجمل مما سالتني حتى لتخ  
فراقك لاجبته وذلك مبالغة في ارتضاة ايها  
جلبى

قوله فلوانك اه بفتح الكاف وسكون النون وعن  
ابن ابي اري انه نقل عن الفراء ان كسر يصف نفسه  
بالموافقة بحبيه فيقول لو انك في يوم الرخاء  
والسعة والزمان الذي لا يوجب الفرقه سالتني  
ان افارقت لم اجمل بذلك وطلبت رضاك وات  
صديق محبوب سيبويه  
قالها حيا كسفت العافية المصنران الكاف  
وانتاه الكسورة على شيطان امرأة يعني فراقه  
على اشد من كل شديده ووصلت الراح من كل  
محبوب ومع ذلك لم اجمل مما سالتني حتى لتخ  
فراقك لاجبته وذلك مبالغة في ارتضاة ايها  
جلبى

قوله في دليل آخر على ان  
على المفتوحة وهو ان على الكسرة  
قوله كما سبق في بحث ضمير الشان  
قوله كما سبق في بحث ضمير الشان  
قوله كما سبق في بحث ضمير الشان

قوله الفرق بين الخففة أو لوقوع الألف من بينها  
 أما لفظا فلما هو ما بين الصديقية لا يجمع هذه الألف من بينها  
 أصل الفرق لان الصديقية هي ما بين الصديقية لا يجمع هذه الألف من بينها  
 جواز الفصل بينهما ولا يجمع هذه الألف من بينها  
 فلا يجمع هذه الألف من بينها ولا يجمع هذه الألف من بينها  
 لا يجمع هذه الألف من بينها ولا يجمع هذه الألف من بينها  
 المستقلة وما هي من الفرق بين الصديقية لا يجمع هذه الألف من بينها  
 مستقلة وما هي من الفرق بين الصديقية لا يجمع هذه الألف من بينها  
 الثلاثة والفرق بين الصديقية لا يجمع هذه الألف من بينها  
 هذه الحروف الفرق بين الصديقية لا يجمع هذه الألف من بينها  
 هكذا في النسخ التي رأيتها والصور التي رأيتها  
 الصديقية والألف الخففة لان الصديقية لا يجمع هذه الألف من بينها  
 لا يستقبل دون الخففة لان الصديقية لا يجمع هذه الألف من بينها  
 أي وان لم يكن مشبوا بل حرفا كقولهم حال الألف  
 الخففة

قوله لانشاء وهو القالب عليها والمتن عليه وزعم  
 ابن سيده انه لا يكون إلا اذا كان خبرها جاسما  
 بخلاف ما كان زيا قائم او في اللاداء ويقوم فانها  
 وذلك كلمة للفقن لان الخبر في المعنى هو الاسم  
 والشيء لا يشبه بنفسه ولذا لا يقال كان في الشيء  
 قوله ومذهب التليل في عند التشبيه والتأكيد  
 في المقارنة مذهب الأكثر حتى قيل انه كالمع عليه  
 وقال الزجاج كان للتشبيه اذا كان الخبر جاسما  
 وللشبه اذا كان مشتقا نحو ما كان قائم ويقوم  
 لان الخبر هو الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه  
 والجواب ان الخبر ليس عبارة عن الاسم لان المعنى  
 كانك رجل قائم الا انه لما حذف الموصوف واقيمته  
 مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كان الخبر جاسما  
 الضمير في الصفة عائنا الى الاسم لا الموصوف فيقاله  
 كانك تقوم بخطاب تقوم وان كان في الأصل  
 كانك رجل يقوم بالضمير  
 قوله ومصدر مشرق الخبر على ما في الرض  
 ووجه مشرق الخبر على ما في شرح التسهيل  
 ومشرق اللون على ما في شرح باب الالباب  
 قوله ومشرق اللون آه والواو بمعنى رب والخبر  
 بفتح النون وسكون الميم المصلة المصدر وهو موصوف  
 وقوله مشرق اللون من قولهم اشرف وجهه الاملاء  
 وتادلا والندى يدك ويؤنس وهو لمرأة والزجل  
 ايضا والجمع اند وندى وامرأة تداه اي عظيمة  
 الثديين والمختان تشبيه حتى بضم الميم المصلة  
 وهي معدة وانما حذف التاء من المختان لان  
 مختان بناء التأنيث لضرورة الشعر شرح ابي

قوله ويجوز ان يقال وهو العواطف لقامه المتن هناك  
 قائلها وتختلف فعلها في ضميرتان مقدارها وتختلف  
 فلتن على الاضغ والما في حرك ضميرتان ان حيث قال  
 وحذف ضميرها لتضعف الابع ان اذا حطفت  
 قوله ويجوز ان يقال وهو العواطف لقامه المتن هناك  
 قائلها وتختلف فعلها في ضميرتان مقدارها وتختلف  
 فلتن على الاضغ والما في حرك ضميرتان ان حيث قال  
 وحذف ضميرها لتضعف الابع ان اذا حطفت  
 قوله ويجوز ان يقال وهو العواطف لقامه المتن هناك  
 قائلها وتختلف فعلها في ضميرتان مقدارها وتختلف  
 فلتن على الاضغ والما في حرك ضميرتان ان حيث قال  
 وحذف ضميرها لتضعف الابع ان اذا حطفت

قوله لانشاء وهو القالب عليها والمتن عليه وزعم  
 ابن سيده انه لا يكون إلا اذا كان خبرها جاسما  
 بخلاف ما كان زيا قائم او في اللاداء ويقوم فانها  
 وذلك كلمة للفقن لان الخبر في المعنى هو الاسم  
 والشيء لا يشبه بنفسه ولذا لا يقال كان في الشيء  
 قوله ومذهب التليل في عند التشبيه والتأكيد  
 في المقارنة مذهب الأكثر حتى قيل انه كالمع عليه  
 وقال الزجاج كان للتشبيه اذا كان الخبر جاسما  
 وللشبه اذا كان مشتقا نحو ما كان قائم ويقوم  
 لان الخبر هو الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه  
 والجواب ان الخبر ليس عبارة عن الاسم لان المعنى  
 كانك رجل قائم الا انه لما حذف الموصوف واقيمته  
 مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كان الخبر جاسما  
 الضمير في الصفة عائنا الى الاسم لا الموصوف فيقاله  
 كانك تقوم بخطاب تقوم وان كان في الأصل  
 كانك رجل يقوم بالضمير  
 قوله ومصدر مشرق الخبر على ما في الرض  
 ووجه مشرق الخبر على ما في شرح التسهيل  
 ومشرق اللون على ما في شرح باب الالباب  
 قوله ومشرق اللون آه والواو بمعنى رب والخبر  
 بفتح النون وسكون الميم المصلة المصدر وهو موصوف  
 وقوله مشرق اللون من قولهم اشرف وجهه الاملاء  
 وتادلا والندى يدك ويؤنس وهو لمرأة والزجل  
 ايضا والجمع اند وندى وامرأة تداه اي عظيمة  
 الثديين والمختان تشبيه حتى بضم الميم المصلة  
 وهي معدة وانما حذف التاء من المختان لان  
 مختان بناء التأنيث لضرورة الشعر شرح ابي

قوله ويجوز ان يقال وهو العواطف لقامه المتن هناك  
 قائلها وتختلف فعلها في ضميرتان مقدارها وتختلف  
 فلتن على الاضغ والما في حرك ضميرتان ان حيث قال  
 وحذف ضميرها لتضعف الابع ان اذا حطفت  
 قوله ويجوز ان يقال وهو العواطف لقامه المتن هناك  
 قائلها وتختلف فعلها في ضميرتان مقدارها وتختلف  
 فلتن على الاضغ والما في حرك ضميرتان ان حيث قال  
 وحذف ضميرها لتضعف الابع ان اذا حطفت  
 قوله ويجوز ان يقال وهو العواطف لقامه المتن هناك  
 قائلها وتختلف فعلها في ضميرتان مقدارها وتختلف  
 فلتن على الاضغ والما في حرك ضميرتان ان حيث قال  
 وحذف ضميرها لتضعف الابع ان اذا حطفت

ولا يظن انما تكلف فيما قاله  
 وفيه نظرية الحركة والاعتماد الترتيب  
 وفيه نظرية الحركة والاعتماد الترتيب  
 وفيه نظرية الحركة والاعتماد الترتيب  
 وفيه نظرية الحركة والاعتماد الترتيب

أما وان كان مفصول مطلق بيان لتوابع التباين وهو التباين  
 المعنوي  
 ولم يكتب بالاطلاق الذي يفيد التباين اكمال وهو  
 التباين العفوي  
 هذا المثال مما اثبتته الرضى واحكمه القرآن حيث وقع  
 فيه وان ربك لذو فضل على الناس ولكن أكثر الناس  
 لا يشكرون  
 وخالف فيه بوش فاعلمها كالمنفردة وليست عنه  
 حرف عطف وهو صنيف لانه لم يظهر لها عمل  
 اصلا في موضع من الاستعمال قطب قاتي  
 اي ويريد التفرقة صريحا

اليه كما كان وان الخفظة (ويكون) وهو عند البصريين مفردة وقال الكوفيون  
 انما التفرقة التي كان في المفتوحة  
 مركبة من لا وان الكسوة المبهمة بالكافي اضافة واسمها لا كان فقلت كسوة المفردة  
 في قولهم كسوة المفردة  
 الى الكاف وحذف المفردة فكله لا يقيد انما يبدؤها ليس ما قبلها بل هو مختلفا ايضا  
 وانما كما وكلمة ان تحق مضمون ما بعدها (لا الاستدراك) ولا استدراك رفع قوله  
 يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاعن زيد فكان قوله ان عمرا ايضا جاعدا بل انبها  
 من الالف وقت ذلك الوم جولوكن عمر ابي (بشروط) اي كن (بين كلابين  
 أي الحجة  
 متباينين) نفي وانما (معنى) اي تبايناً معنوياً والضروري وهو المعنوي ولهذا  
 حذفت كلابين اي التباين المعنوي  
 اقصر عليه واللفظي فذكيون النقي سريحا يخرج ما في زيد لكن عمر لم يجز وقد لا يكون  
 يجوز زيد سريحا لكن عمر غاش (ومحذف) اي كن (اقنى) عن العمل في جميعها  
 اي ما طرفة كمن يشبهه  
 واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجرت بحر بها بخلاف ان وان الخفظة فانها  
 اي الكسوة الخفظة والمفتوحة الخفظة اي نسبة الكافية  
 ليس كما ما اجرتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن بوش  
 ولا خفظة من اجوز اعمالها قياسا على اخراتها الخفظة وقال الشارح الرضى ولا  
 اي اجوز الاعمال  
 اعرفه شا هذا (ويجوزها) مشددة او خفظة (الاول) وهي ما لعطف الجملة  
 اي على الاكثر  
 على الجملة واقعا اعتراضية وجعل الشارح الرضى الاضمار ظهر (وليس التمتع  
 اي لا يمكن الوقوع  
 اي لا تشابه قد يدخل على الممكن تخويل زيد قائم وعلى السجيل تخويل الشباب  
 وبانها معلولان للثبوت  
 هو وجوه (واجاز الفراء) زيد قائما بنصب المفعولين بناء على ان لثبوت  
 فكلما زيد قائما قائما اي انما كما سما على صفة القيام فاجز ان منصوبان  
 اي لا تشابه قد يدخل على الممكن تخويل زيد قائم وعلى السجيل تخويل الشباب

على الاكثر في  
 كلابين اي الحجة  
 حذفت كلابين اي التباين المعنوي  
 حذفت كلابين اي التباين المعنوي  
 حذفت كلابين اي التباين المعنوي  
 حذفت كلابين اي التباين المعنوي

انما وان كان مفصول مطلق بيان لتوابع التباين وهو التباين  
 المعنوي  
 ولم يكتب بالاطلاق الذي يفيد التباين اكمال وهو  
 التباين العفوي  
 هذا المثال مما اثبتته الرضى واحكمه القرآن حيث وقع  
 فيه وان ربك لذو فضل على الناس ولكن أكثر الناس  
 لا يشكرون  
 وخالف فيه بوش فاعلمها كالمنفردة وليست عنه  
 حرف عطف وهو صنيف لانه لم يظهر لها عمل  
 اصلا في موضع من الاستعمال قطب قاتي  
 اي ويريد التفرقة صريحا

انما وان كان مفصول مطلق بيان لتوابع التباين وهو التباين  
 المعنوي  
 ولم يكتب بالاطلاق الذي يفيد التباين اكمال وهو  
 التباين العفوي  
 هذا المثال مما اثبتته الرضى واحكمه القرآن حيث وقع  
 فيه وان ربك لذو فضل على الناس ولكن أكثر الناس  
 لا يشكرون  
 وخالف فيه بوش فاعلمها كالمنفردة وليست عنه  
 حرف عطف وهو صنيف لانه لم يظهر لها عمل  
 اصلا في موضع من الاستعمال قطب قاتي  
 اي ويريد التفرقة صريحا

على الاكثر في  
 كلابين اي الحجة  
 حذفت كلابين اي التباين المعنوي  
 حذفت كلابين اي التباين المعنوي  
 حذفت كلابين اي التباين المعنوي









قوله على شرطين احدهما ان يكون ما يليها اصل شرطين  
والاخر الحزق والمفعول عليه حيزا التركيب  
المذكور والثاني طلب التبيين والمفعول عليه كان  
جوابا لتبيين شيكوة

قوله على شرطين احدهما ان يكون ما يليها اصل شرطين  
والاخر الحزق والمفعول عليه حيزا التركيب  
المذكور والثاني طلب التبيين والمفعول عليه كان  
جوابا لتبيين شيكوة

لا على التبيين جاءه اوله وقد يجازى في طلبها الاحتمال الخفاء في اشتقاق الكلام  
احدهما ان يشاء الله في الواجب ان يكون احد حكمه لما كان مشتقا على شرطين  
فخرج على شرطين للموصوفين بهما في ذلك  
لصحة وقوع ام التنبه وقع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وحفظها في الكلام  
في كل موضع آخر لا يخرج عن حاجته ولو افرغ على غيره ومن ثم لم يخرج في الكلام  
الكلام وعطف قوله كان جوابا للتبيين على قوله لم يخرج وهو كقولك بشرط  
على طريق اللغز والنشر لكان احصوا وحسن كالا ينفى او لم (التنبه على  
في الاضرب عن الاول او مثل (المنزلة) للشك والثاني والواقع قبلها ما خبر  
(مثل) قوله (انها الايام شاة) ايمان القطع التي ارجاها لابل وجهه شدة  
فما علمنا بها البتة بالبل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شي اخر  
فاستقرت عنها بقوله ام شاة اى ابل او شاة واما استفهام كما تقول لا ريب في  
ام عمرو اى ابل عمرو ومن ثم قيل لا اضرب عن الاول الاستفهام الاول الاستفهام الثاني رويها  
فقال المصنف في قوله (مع اما) اى غير مستعملة لامها ايضا اذ اختلفت على امر  
واما ان يصح المصنف في قوله (مع اما) اى غير مستعملة لامها ايضا اذ اختلفت على امر  
واما ان يصح المصنف في قوله (مع اما) اى غير مستعملة لامها ايضا اذ اختلفت على امر  
واما ان يصح المصنف في قوله (مع اما) اى غير مستعملة لامها ايضا اذ اختلفت على امر

لأن المذكور سابقا حكم واحد لاحكام حتى يشارك  
منها استقلاله وفيه رد على لما مثل الهندى كان فيه  
اذا عادت اسم الاشارة يقتضى ان يكون المشار اليه  
بالثاني غير الاول فضلا للتكرار حكم  
لكن ما ذكره المصنف لم يظهر الاحتمال فيه على طريق  
جعل كل واحد منهما اشارة الى شرط فاستدل  
هذا هو الاكثر وقد يحى لجزء الاضرب لكان ما بعدها  
مقطوعا عن قوله تعالى ام انا خير اذ لامعنى الاستفهام  
هنا وكان ما بعدها مشتقا عن حرف الاستفهام  
سواء كان لتدارك الغلط كما في مثال التز او لوجه  
الاتصال من كلام الى كلام كما في قوله تعالى ام يقولون  
افتراء فلا يليها الا لجملة اما فانه لجملة اخرى  
عندك ام عمرو عندك او مقدمة احدهما كما في  
مثال التز عبد المحكم  
بأن يقول ومن ثم لم يجرى ايت زيدا ام عمرو وكان جوابها  
بالتبيين وهذا يعلق بقوله طلب التبيين لعمرو  
قوله للشك والثاني هنا بالنظر الى المعنى لان المنزلة  
للاستفهام قد يحى للاكثار ثم اى يقولون افتراء  
وقد يحى بمعنى بل وحده كقوله تعالى ام انا خير منه  
وتحرفه ليشتموا لظلمات والنور سيالكوف  
وهو الطائفة من البر والفاجر والبيع اقطع على غير  
كانهم جمعوا قطعاً سيالكوف

قوله على شرطين احدهما ان يكون ما يليها اصل شرطين  
والاخر الحزق والمفعول عليه حيزا التركيب  
المذكور والثاني طلب التبيين والمفعول عليه كان  
جوابا لتبيين شيكوة

قوله على شرطين احدهما ان يكون ما يليها اصل شرطين  
والاخر الحزق والمفعول عليه حيزا التركيب  
المذكور والثاني طلب التبيين والمفعول عليه كان  
جوابا لتبيين شيكوة

واختار من خلق لم يتناول ام شاة انه  
عطف الانشاء على الاخبار وهو غير جائز واجاب  
عنه فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار وان كان  
لان لا ان يرد عن الاول وشك في ان كان فقال ام شاة  
قال بعد قوله انما لا يستعمل في هذا الوجه الى  
اي امر غير شاة ام شاة في قول على هذا الوجه الى  
المتنبه من حيث المعنى  
وعلى ان على الفاعل ان اما مطلقا ليست من حروف  
العطف لثقت بها واول حوالها على اما  
اعوان وان كانت من العاطفة لزمها مختلف فان العاطفة  
لا تكون ال دليل آخر على صدق كونها عاطفة وهو ان لو كانت  
لم يجر دخول العاطفة الاثر عليها وليس كذلك



يقولون لا يلزم من تقدم اما حد كونه الثانية ما عطف  
واذا يلزم لو كانت الاولى للمعطف وليس كذلك

هذا من مقتضات  
قال العارضة  
انما الثانية عطف على  
والاولى عطف على  
انما الثانية عطف على  
انما الثانية عطف على

قال المسافر في شرح  
انما الثانية عطف على  
انما الثانية عطف على  
انما الثانية عطف على

هذا هو المعطوف يلزم ايراد المعطوفين معا ويكون احدهما نحو **الاول**  
انما الثانية عطف على المعطوف عليه **لشبهه** في **الاشارة** في **الاول**  
كما عرفت وعن الثاني ان **الاول** وال **الثاني** عطف على **الاول**  
واما الثانية لمعطفها بعدها على ما بعد **الاول** فكلها فائدة اخرى  
قد لا تكون **الاول** بل **الثاني** هذه **الحروف الثلاثة** **(الاحد)** **(الثاني)** **(الثالث)**  
الاحد من **الامر** **المعطوف** **والمعطوف عليه** على **القيمين** **كل** **التي** **لها** **الحكم** **الثاني**  
المعطوف **عنه** **للمعطوف** **فالحكم** **ههنا** **للمعطوف** **عليه** **للمعطوف** **مخرجاه** **في**  
زيد **لصوت** **فحكم** **المجزي** **فيه** **زيد** **للمعروف** **بل** **بعد** **الاشارة** **لصوت** **عنه** **المعطوف**  
المعطوف **مخرجاه** **في** **زيد** **لصوت** **فحكم** **المجزي** **فيه** **زيد** **للمعروف** **بل** **بعد** **الاشارة** **لصوت** **عنه** **المعطوف**  
دون **المعطوف** **عليه** **عكس** **لا** **والمعطوف** **عليه** **في** **حكم** **المسكوت** **عنه** **فكان** **حكم**  
عليه **يشق** **بالاجري** **ولا** **يجمعه** **والاشارة** **الذي** **وقع** **منه** **منه** **يكن** **بطريق** **القصد** **ههنا**  
منه **عنه** **بكله** **بل** **واما** **كله** **بل** **بعد** **التي** **ضم** **ما** **جاء** **في** **زيد** **لصوت** **فحكم** **المجزي** **فيه** **زيد** **للمعروف** **بل** **بعد** **الاشارة** **لصوت** **عنه** **المعطوف**  
بعضهم **الان** **كله** **بل** **لصوت** **فحكم** **المجزي** **فيه** **زيد** **للمعروف** **بل** **بعد** **الاشارة** **لصوت** **عنه** **المعطوف**  
جاء في **عمر** **والمعطوف** **عليه** **في** **حكم** **المسكوت** **عنه** **وبعضهم** **الان** **كله** **بل** **لصوت** **فحكم** **المجزي** **فيه** **زيد** **للمعروف** **بل** **بعد** **الاشارة** **لصوت** **عنه** **المعطوف**  
التي **عنه** **المعطوف** **عليه** **والمعطوف** **عليه** **في** **حكم** **المسكوت** **عنه** **او** **حكم** **منه**  
عنه **فمن** **باجاه** **في** **زيد** **لصوت** **فحكم** **المجزي** **فيه** **زيد** **للمعروف** **بل** **بعد** **الاشارة** **لصوت** **عنه** **المعطوف**  
ينبغي **عنه** **(او** **لانه** **التي** **)** **اي** **غير** **مستعملة** **بدونه** **فا** **كانت** **عطف** **المعروف** **على** **المعروف**

المعطوف  
من قوله  
على الثاني  
انما الثانية  
لا قوله  
لانه  
صورتها  
اما التفسير  
لوقوع الاختلاف  
في حكمها  
بغيره

قوله فكله لانه فلا يجرى الابدال لاشارة المعطوف  
او المعطوف نحو ما زال زيد قاما لا قاعدا ولا عطف  
الا الاسم وعطف المعطوف بها نادر  
ومن ذلك قوله  
قوله لغيره فحكم آه هذا التفضيل في عطف المزد  
على المفرد بل وما في عطف الجملة على الجملة للانحراب  
اما بالاجل بل نحو قوله تعالى انما اعطى الرحمن ولدا سبحانه بل  
عباد مكرمون اي بهم مكرمون واما للاختلاف من  
عريف الى آخر نحو قوله من ترك ذكرا سربه فمطر  
بل قوله من ترك الحيوة الدنيا وهي في ذلك كله حرف  
اشارة ما عطف على الصحيح كذا في المعنى فذالم شرط  
الاشارة ويجوز ان يما في ما بعدها لما فيها اشارة  
او نفي قال الله تعالى انكم لتاخذون الرجال شهوة من  
دون النساء ولستم قوم مجاهلون وقال الله تعالى  
انهم ليعلمون انفسهم بل هو الحق من ربه  
اي يكون الاخبار عن مجزي زيد غير مقصود  
فانه لو كان المقصود اشارة الحكم المجزية اليها  
لتالجهان في زيد وعمر ولو كان نفيه عن الاول  
لتقال لم يجزي زيد بل عمرو ولما عند الحكم لانه  
بالرحمين ثم شاع في استعمال الثاني لها فقالا لعل  
اي في كون الاول في حكم المسكوت عنه كما في الاشارات  
وفي كونه محكم ما عليه بالنسبة  
اي يبق على المسكوت عنه بل يجوز ان يحكم عليه بل  
بعد انما تصرف حكم عنه المجزية في هذا الظاهر  
زيد المحصور فيكون المقصود نفيه عن عمرو

قوله ولكن الاستدلال به وهو عطف على  
قوله في كلام سابق ولذا توسط بين الامرين  
منه كما ذكر من عطف الفروض بنفسه لا يلائم  
منه كما ذكر من عطف الفروض بنفسه لا يلائم  
منه كما ذكر من عطف الفروض بنفسه لا يلائم

انما الثانية عطف على  
انما الثانية عطف على  
انما الثانية عطف على  
انما الثانية عطف على  
انما الثانية عطف على

قوله فانه منقلا وان ما فيها اجزاء  
 ان يكون منقلا وان ما فيها اجزاء  
 منقلا لان حرف الياء انما يدخل على الجمل فالجمل  
 ان يكون منقلا وان ما فيها اجزاء  
 منقلا لان حرف الياء انما يدخل على الجمل فالجمل  
 ان يكون منقلا وان ما فيها اجزاء  
 منقلا لان حرف الياء انما يدخل على الجمل فالجمل

الاولا مخففتين وضعتا لتنبية الحاطب قبل الشروع  
 في الجملة اسمية كانت او فعلية اخبارية او انشائية  
 وهو يبيِّن على حسن الاستماع يستغلن لما يقال نحو  
 الا ان زينا متعلق والاقام زيد واما انك خارج  
 وفي التنزيل الا يا اسجدوا وفي انشراحا في الذي  
 ابكى واصفك والذي اصابت واجبي وبقا لاجل كما  
 ان عم ما يبادل هجرة اما هاء او عينها وحذفت  
 الالف من الجميع **حجيبو**

اي يوق بها في صدر الجملة اسمية والفعلية والمخبرية  
 والانشائية الطلبية وغيرها فالاولا واما واجبا  
 التصديروها جانزة التصدير الا اذا فصل بينهما  
 وبين اسم الاشارة نحوها كمراله فاقسم

سما كقول  
 قوله حتى لا يفتل اه ومع ذلك يفيد الاواما تحقيقا ما  
 بعدها لتعريفها من هجرة الاستفهام الاكثار وحرف  
 انفي ولذا لا تكاد تقع الجملة بعد الا المصدر بما يتلقى به  
 القسم نحو قوله تعالى الا ان اوليا الله لا خوف عليهم  
 واما من مدمات اليعين نحو اوما والذي لا يممن النبي  
 غيره **سما كقول**

يعني ان الاولين فخصنا بذلك حول على الجملة بخلاف  
 ها فانها تدخل على الجملة والمفرد لكن ليست بداخله  
 في جميع المفردات بل تدخل من الاسماء على اسم الاشارة  
 ايها

لانها موضوعة لليعينات بالومع العام والمفعول العام  
 بشرط الاستعمال في الجحيزات وعلى كلا التقديرين  
 ما يدل على تعيين المراد بها الاشارة **كلمة**

ايها من حروف النداء وينادي بها القريب والبعد  
 ولم يفتت الكلام الغاية اعدان يا كما انه اعم من الجميع  
 اعم يجب موارد الاستعمال فتكون محذوفة ومذكورة  
 ولا يفتت من حروف النداء سواها ولا ينادى اسم الله تعالى  
 والاسم المستفاد واهلها ايها الايام والايديها او ابرا

قوله فانه منقلا وان ما فيها اجزاء  
 ان يكون منقلا وان ما فيها اجزاء  
 منقلا لان حرف الياء انما يدخل على الجمل فالجمل  
 ان يكون منقلا وان ما فيها اجزاء  
 منقلا لان حرف الياء انما يدخل على الجمل فالجمل  
 ان يكون منقلا وان ما فيها اجزاء  
 منقلا لان حرف الياء انما يدخل على الجمل فالجمل

الاولا مخففتين وضعتا لتنبية الحاطب قبل الشروع  
 في الجملة اسمية كانت او فعلية اخبارية او انشائية  
 وهو يبيِّن على حسن الاستماع يستغلن لما يقال نحو  
 الا ان زينا متعلق والاقام زيد واما انك خارج  
 وفي التنزيل الا يا اسجدوا وفي انشراحا في الذي  
 ابكى واصفك والذي اصابت واجبي وبقا لاجل كما  
 ان عم ما يبادل هجرة اما هاء او عينها وحذفت  
 الالف من الجميع **حجيبو**

اي يوق بها في صدر الجملة اسمية والفعلية والمخبرية  
 والانشائية الطلبية وغيرها فالاولا واما واجبا  
 التصديروها جانزة التصدير الا اذا فصل بينهما  
 وبين اسم الاشارة نحوها كمراله فاقسم

سما كقول  
 قوله حتى لا يفتل اه ومع ذلك يفيد الاواما تحقيقا ما  
 بعدها لتعريفها من هجرة الاستفهام الاكثار وحرف  
 انفي ولذا لا تكاد تقع الجملة بعد الا المصدر بما يتلقى به  
 القسم نحو قوله تعالى الا ان اوليا الله لا خوف عليهم  
 واما من مدمات اليعين نحو اوما والذي لا يممن النبي  
 غيره **سما كقول**

يعني ان الاولين فخصنا بذلك حول على الجملة بخلاف  
 ها فانها تدخل على الجملة والمفرد لكن ليست بداخله  
 في جميع المفردات بل تدخل من الاسماء على اسم الاشارة  
 ايها

لانها موضوعة لليعينات بالومع العام والمفعول العام  
 بشرط الاستعمال في الجحيزات وعلى كلا التقديرين  
 ما يدل على تعيين المراد بها الاشارة **كلمة**

ايها من حروف النداء وينادي بها القريب والبعد  
 ولم يفتت الكلام الغاية اعدان يا كما انه اعم من الجميع  
 اعم يجب موارد الاستعمال فتكون محذوفة ومذكورة  
 ولا يفتت من حروف النداء سواها ولا ينادى اسم الله تعالى  
 والاسم المستفاد واهلها ايها الايام والايديها او ابرا

من ان بل لا يجيب النفي فبطلت  
 ما سبق منها نفي الجمله ليس وهذا هو المختار عند  
 اللغاة ولما تفرقت في علم المعاني من ان  
 عليه هذه الامكان تنفي  
 جوا بالاستفهام لان مقتضى ما بعده  
 مقتضى ان الوجود الباطل عليه لا يكون  
 مقتضى ان الوجود الباطل لا يكون  
 مقتضى ان الوجود الباطل لا يكون  
 مقتضى ان الوجود الباطل لا يكون

بمعنى قام زيد فمن بل في جواب استفهام  
 كان زيدا فان معناه ليس ربنا وقيل يجوز استعمال  
 لا ربنا بل استفهام من انكار النبي وقد اشهر هذا  
 عليك الف درهم وقال زيد نعم بكونه قورا  
 وبلى خصبة يا حيا اتيقن نفي يقتضون النفي  
 ذلك النفي مجر عن الاستفهام نحو بل في جواب  
 مقرونا به فوي اذ نفي يقتضون النفي الذي  
 قالوا بل وربنا اى بل انت ربنا وقد جاء على  
 في جواب اقام زيد بل قام زيد واى اتيقن بعد الاستفهام  
 استعمالها متبوية بالاستفهام وذكر مصنفنا  
 وذكر ابن مالك ان اى معنى نعم وهذا مما ذكره  
 لا تستعمل الامع القسم من غير ذكر فعل القسم  
 القسم الا الرب والله ولم يقرى بقول اى والله  
 وجير بالکسر والفتح وان تصديق للخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر  
 اجل او جيرا وان للخبر قد انا له زيد ولم ياتك اى قد انا له اولم يات حيا وان  
 تصديق للدعاء اى ايضا نحو قول ابن الزبير قاله لمن الله فاقه حملتها اليك  
 ان ورايكم اى لمن الله تلك الناقه ورايكم وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول

بمعنى قام زيد فمن بل في جواب استفهام  
 كان زيدا فان معناه ليس ربنا وقيل يجوز استعمال  
 لا ربنا بل استفهام من انكار النبي وقد اشهر هذا  
 عليك الف درهم وقال زيد نعم بكونه قورا  
 وبلى خصبة يا حيا اتيقن نفي يقتضون النفي  
 ذلك النفي مجر عن الاستفهام نحو بل في جواب  
 مقرونا به فوي اذ نفي يقتضون النفي الذي  
 قالوا بل وربنا اى بل انت ربنا وقد جاء على  
 في جواب اقام زيد بل قام زيد واى اتيقن بعد الاستفهام  
 استعمالها متبوية بالاستفهام وذكر مصنفنا  
 وذكر ابن مالك ان اى معنى نعم وهذا مما ذكره  
 لا تستعمل الامع القسم من غير ذكر فعل القسم  
 القسم الا الرب والله ولم يقرى بقول اى والله  
 وجير بالکسر والفتح وان تصديق للخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر  
 اجل او جيرا وان للخبر قد انا له زيد ولم ياتك اى قد انا له اولم يات حيا وان  
 تصديق للدعاء اى ايضا نحو قول ابن الزبير قاله لمن الله فاقه حملتها اليك  
 ان ورايكم اى لمن الله تلك الناقه ورايكم وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول

من ان بل لا يجيب النفي فبطلت  
 ما سبق منها نفي الجمله ليس وهذا هو المختار عند  
 اللغاة ولما تفرقت في علم المعاني من ان  
 عليه هذه الامكان تنفي  
 جوا بالاستفهام لان مقتضى ما بعده  
 مقتضى ان الوجود الباطل عليه لا يكون  
 مقتضى ان الوجود الباطل لا يكون  
 مقتضى ان الوجود الباطل لا يكون  
 مقتضى ان الوجود الباطل لا يكون

فانما هو الاصل في النفي  
 قالوا بل وربنا اى بل انت ربنا وقد جاء على  
 في جواب اقام زيد بل قام زيد واى اتيقن بعد الاستفهام  
 استعمالها متبوية بالاستفهام وذكر مصنفنا  
 وذكر ابن مالك ان اى معنى نعم وهذا مما ذكره  
 لا تستعمل الامع القسم من غير ذكر فعل القسم  
 القسم الا الرب والله ولم يقرى بقول اى والله  
 وجير بالکسر والفتح وان تصديق للخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر  
 اجل او جيرا وان للخبر قد انا له زيد ولم ياتك اى قد انا له اولم يات حيا وان  
 تصديق للدعاء اى ايضا نحو قول ابن الزبير قاله لمن الله فاقه حملتها اليك  
 ان ورايكم اى لمن الله تلك الناقه ورايكم وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول

في قولها ان وان قيل لم يبينوا في ان هل هو ان الشرح  
او النافية او المنفية من المثنوية وفي ان هل  
هي المنفية او النافية او المنفية والاحتمال  
قام وهو قائم غيرها لذكورها متبلا في اللفظ  
ذو كونه ان الاخفش قال ان الزائدة تضاف للمضارع  
كن والياء والالفين وجعلته قوله تعالى وعلمنا  
ان لا نتوكل على الله وما لنا الا نتوكل في سبيله  
وقال غيره انها مصدرية وانما يجوز بلانته ان  
تقل لعدد اختصها بها الاضمار بخلاف حرف الجر الزائدة  
فانه كما حرف الاصل في الاختصاص بالاسم فذلك  
على ضم قار ولا معنى لان الزائد على التوكيد  
كسائر الزوائد

واعند المراء انها ان النافية دخلت عليها النافية  
للتاكيد واجتماعها لتاكيد التاكيد كما اجتماع ان واللام  
للتاكيد الا ثبات وعند غيره ان جوارها اجتماعها  
في الاثبات لوجوه الفاعل

دخلت على جملة كاف في الشرح اواسية كقولنا فان نظله  
جتم وفي هذه الحالة تحذف ما لا يجازية عن العبد وقد  
تراد بعد ما الوصول الى الاسمية وبعد الاستقامة  
وكذا الاسمية بخرفه تعالى ولقد مكنهم فيما انت  
مكناكم وجعلناكم لشيء مما تعملون اقواما

قوله كان ظلية اوله وهو ما يتوالتنا بوجه مقدم  
والنفي يومنا تانيا المحبة بوجه حسن كظلية تمدد بها  
الخصر فانظر من هذه الشجر وانما شبهها بما في هذه الحالة  
يكون احسن منظر توجيه البر

قوله ان وان قيل لم يبينوا في ان هل هو ان الشرح  
او النافية او المنفية من المثنوية وفي ان هل  
هي المنفية او النافية او المنفية والاحتمال  
قام وهو قائم غيرها لذكورها متبلا في اللفظ  
ذو كونه ان الاخفش قال ان الزائدة تضاف للمضارع  
كن والياء والالفين وجعلته قوله تعالى وعلمنا  
ان لا نتوكل على الله وما لنا الا نتوكل في سبيله  
وقال غيره انها مصدرية وانما يجوز بلانته ان  
تقل لعدد اختصها بها الاضمار بخلاف حرف الجر الزائدة  
فانه كما حرف الاصل في الاختصاص بالاسم فذلك  
على ضم قار ولا معنى لان الزائد على التوكيد  
كسائر الزوائد

واعند المراء انها ان النافية دخلت عليها النافية  
للتاكيد واجتماعها لتاكيد التاكيد كما اجتماع ان واللام  
للتاكيد الا ثبات وعند غيره ان جوارها اجتماعها  
في الاثبات لوجوه الفاعل

دخلت على جملة كاف في الشرح اواسية كقولنا فان نظله  
جتم وفي هذه الحالة تحذف ما لا يجازية عن العبد وقد  
تراد بعد ما الوصول الى الاسمية وبعد الاستقامة  
وكذا الاسمية بخرفه تعالى ولقد مكنهم فيما انت  
مكناكم وجعلناكم لشيء مما تعملون اقواما

قوله كان ظلية اوله وهو ما يتوالتنا بوجه مقدم  
والنفي يومنا تانيا المحبة بوجه حسن كظلية تمدد بها  
الخصر فانظر من هذه الشجر وانما شبهها بما في هذه الحالة  
يكون احسن منظر توجيه البر

قوله على تقدير موافقة آه بروي ونصب ظلية على حاله  
لان الخلف والضم في نونها على لغتها وانما حالها في حاله  
المدحوف والمضي في نونها على لغتها وانما حالها في حاله  
موضع شبهتها كانها في حاله احسن منها وانما حالها في حاله  
تجدد صفتها في نونها على لغتها وانما حالها في حاله  
الجمال تراد حسنا

ليت شعري هل المبيح من جوارحه جهنم ان القاء اى تم القاء شفاو  
المبيح فيها وفي هذين الموضوعين خلاف ما ذكره المصنف كونها تصديقا للمبيح  
(حرف الزيادة) وانما سمع هذا من حرف زوائد لانها قد تقع زائدة لانها  
لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل البعض يدونها لانها لا تأتي الا  
لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب ما معنوية او المفضلة فلنعلم  
تأكيد المعنى كما في من الاستغرافية والياء وغيرها وليس ما القاء الفظة  
في موضعين للفظ وكونه زائدا في موضعين او في الكلام بسببها مما  
لاستقامة وزن الشعر وحسن البعث والغير ذلك ولا يجوز خلوهما من المثلثين  
معاولا كما ثبت عننا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء لا سيما في كلام الشعراء  
ان زوائد مخففة او ما ولا من والياء واللام فان بكسر المعزة وسكون  
النون يزداد اسمها النافية كثيرا لتأكيد النفي نحو ما ان رأيت زيدا اى ما  
رأيت زيدا (وقلت) زائدة ان (مع ما للصدورية) نحو انتظر فيما ان يسبق  
اى مة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع ما نحو ما ان قار يذمت (وان) بفتح المعزة  
وسكون النون (تراد مع ما) كين نحو فلان جاءه البشير (و) تراد (بين لو) القسم  
القديم عليه نحو والله ان لو قام زيدت (وقلت) زيادتها (مع المكاف) نحو  
كان ظلية روي ناصر السلي على تقدير زوايه ظلية باجر (و) تراد (مع ما)  
نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج (و) مع (مع) نحو متى ما تخرج

من معنى الرمز كصغير  
المعنى هو ما في الرحمن والرحمة وعند الواجب  
المدحوف والمضي في نونها على لغتها وانما حالها في حاله  
الجمال تراد حسنا

قوله على تقدير موافقة آه بروي ونصب ظلية على حاله  
لان الخلف والضم في نونها على لغتها وانما حالها في حاله  
المدحوف والمضي في نونها على لغتها وانما حالها في حاله  
موضع شبهتها كانها في حاله احسن منها وانما حالها في حاله  
تجدد صفتها في نونها على لغتها وانما حالها في حاله  
الجمال تراد حسنا

بشأن حال من الكلام ما توسل المذكور  
مع ما وفادته انها تستعمل شرطاً  
بشأن حال من الكلام ما توسل المذكور  
مع ما وفادته انها تستعمل شرطاً  
بشأن حال من الكلام ما توسل المذكور  
مع ما وفادته انها تستعمل شرطاً

علاوة على ما تقدم من شرطها والواقع  
الذي هو مدحها في المثال الاول معطوف على  
الذي هو مدحها في المثال الاول معطوف على  
الذي هو مدحها في المثال الاول معطوف على

في كيد وقيل زيدت لجره التأكيد وودها  
صدرها بل خشوفه نظره وذهبه جماعة الى انها نافية  
فقطا للشيء وقسم على ان يكون اخبارا لا انشاء  
بلاقسام به لاستحقاقه اذ عظاما فوق ذلك قال  
وقيل المنى شيع متقدم وهو لا ما حتى عنهم  
كثرا من تكا رالبعث اى ليس لا امر كذلك ثم استوفت القسم  
بذوب ان لا يكون اسما حتى غير ذلك اذا دخل بها  
حرف الجر كقولك خرجت بلا زاد وغضبت من لاشي  
فولد في غير الاحر وقامه بافقه حتى اذا الصبح حشر البت  
للججاج المحرول للذكة كذا في الصحاح وضال في محاوره  
في نقصان ويصدق ان يكون اسم جمع بمحاوره بعضه المالك  
فقد يربسها البن والردي للملكه والا فله كذا في الصحاح  
الفق قد يصف فاسقا او كافر سري بالمشكلة في غير الملكة  
والنقصان او مهاك المالكين وما علم لقرئته انه  
سار فيها حتى يصلق بكاشفات لطقات الشروقا متأنفة  
حل ذلك ولكن يتقصه ذلك العلم وقصيله في المعامله  
والسياكونه فانظر اليها وجدت حقه من الدر

اذبت (وا مع اى) نحو ما مذ غوا فله الاسم السنى (وا مع اى) نحو  
انما تجلس اجلس (وا مع اى) نحو ايا ترون من البشر احد ما يكون تلك المذكور  
مع ما (شرطا) اى دون الشرط (وا مع اى) نحو ما مذ غوا فله الاسم السنى (وا مع اى) نحو  
انما تجلس اجلس (وا مع اى) نحو ايا ترون من البشر احد ما يكون تلك المذكور  
مع ما (شرطا) اى دون الشرط (وا مع اى) نحو ما مذ غوا فله الاسم السنى (وا مع اى) نحو  
انما تجلس اجلس (وا مع اى) نحو ايا ترون من البشر احد ما يكون تلك المذكور

بشأن حال من الكلام ما توسل المذكور  
مع ما وفادته انها تستعمل شرطاً  
بشأن حال من الكلام ما توسل المذكور  
مع ما وفادته انها تستعمل شرطاً  
بشأن حال من الكلام ما توسل المذكور  
مع ما وفادته انها تستعمل شرطاً

قوله اى يفعل مقداره اشارة الى ان  
معنى القول بما لان الفعل الذى بمعنى القول ليس  
فيه بله الاعله فنبه معنى الفعل بالظرف ونظ  
الفعل المنسرب بالظرف فى التقرير بقربية هذا الفعل  
قوله اى يفعل مقداره اشارة الى ان  
معنى القول بما لان الفعل الذى بمعنى القول ليس  
فيه بله الاعله فنبه معنى الفعل بالظرف ونظ  
الفعل المنسرب بالظرف فى التقرير بقربية هذا الفعل

قوله اى يفعل مقداره اشارة الى ان  
معنى القول بما لان الفعل الذى بمعنى القول ليس  
فيه بله الاعله فنبه معنى الفعل بالظرف ونظ  
الفعل المنسرب بالظرف فى التقرير بقربية هذا الفعل  
قوله اى يفعل مقداره اشارة الى ان  
معنى القول بما لان الفعل الذى بمعنى القول ليس  
فيه بله الاعله فنبه معنى الفعل بالظرف ونظ  
الفعل المنسرب بالظرف فى التقرير بقربية هذا الفعل



عده حروف التخصيض مصدر التذكير والمصدر على  
الفتح عليه ولعل عليه وهذه الحروف مركبة كما في  
الفتاح ويحتمل ان الاصله هلا ابدت الحاء وهسه  
حليم

عده حروف التخصيض مصدر التخصيض على  
الفتح عليه ولعل عليه وهذه الحروف مركبة كما في  
الفتاح ويحتمل ان الاصله هلا ابدت الحاء وهسه  
حليم

عده حروف التخصيض مصدر التخصيض على  
الفتح عليه ولعل عليه وهذه الحروف مركبة كما في  
الفتاح ويحتمل ان الاصله هلا ابدت الحاء وهسه  
حليم

عده حروف التخصيض مصدر التخصيض على  
الفتح عليه ولعل عليه وهذه الحروف مركبة كما في  
الفتاح ويحتمل ان الاصله هلا ابدت الحاء وهسه  
حليم

عده حروف التخصيض مصدر التخصيض على  
الفتح عليه ولعل عليه وهذه الحروف مركبة كما في  
الفتاح ويحتمل ان الاصله هلا ابدت الحاء وهسه  
حليم

عده حروف التخصيض مصدر التخصيض على  
الفتح عليه ولعل عليه وهذه الحروف مركبة كما في  
الفتاح ويحتمل ان الاصله هلا ابدت الحاء وهسه  
حليم

عده حروف التخصيض مصدر التخصيض على  
الفتح عليه ولعل عليه وهذه الحروف مركبة كما في  
الفتاح ويحتمل ان الاصله هلا ابدت الحاء وهسه  
حليم

عده حروف التخصيض مصدر التخصيض على  
الفتح عليه ولعل عليه وهذه الحروف مركبة كما في  
الفتاح ويحتمل ان الاصله هلا ابدت الحاء وهسه  
حليم

عده حروف التخصيض مصدر التخصيض على  
الفتح عليه ولعل عليه وهذه الحروف مركبة كما في  
الفتاح ويحتمل ان الاصله هلا ابدت الحاء وهسه  
حليم

قد رتبنا الكون نحو عجمي اكذا رتبنا كونا زيدا (حروف التخصيض مملو الا  
شدة بين (اولا) وثانيا (اصناف الكلام) لانه لا يتناول احد انواع الكلام  
فقط بل كل ما في الكلام من ذلك النوع (ويوزنها الفعل) وفي بعض  
النسخ وتوزن الفعل (لفظا) نحو هو زيدا ولا تعريب زيدا (او تعديرا) نحو  
هو زيدا صريحا وهذا زيدا تعريفا فمعناها اذ دخل على الماضى التوخي وللوم على انه  
الفعل ومضاهيها في المضارع كمن على الفعل والطلب له في في المضارع بمعنى الامر ولا  
يكون التخصيض في الماضى الذي قد فات لانها لا تستعمل كثيرا في الوضو والخطاب على انه  
تزيد في الماضى شيئا يمكن تذكيره في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتخصيض على فعل  
مثل ما فات (حرف التوقيع) والتعريب (قد) يسمى بما يجيش لها فان هذا الحرف  
اذا دخلت على الماضى او المضارع فلا دخل فيها من معنى التوقيع انه يضاف في بعض  
اللواحق لهذا المعنى في الماضى التعريبيين الحال مع التوقيع اى يكون مصدرا متوقعا  
في الزمان القريب من الحال اى يتنظرون اى حصوله مقبلا القول  
الخاصه واقفا عن قريب كما تقول ان من يتوقع ركبنا لا يمد قد كنا اى حصل عن قريب  
اى الامر الذي انت عليه منتهى منتهى اى من القول اى انا عنيت ما تقدم  
ما كنت يتوقعه ومنه قولنا الموزن قد قامت الصلوة فنتظروا ان ثلاثة معان  
اى تنتظر حصول الركعة خيرة منتظمة عند اقامة الصلوة كقوله قد  
جمعية التخصيض والتوقيع والتعريب وقد كوفي مع التخصيض والتعريب من غير  
اندها فان التاني والثالث  
توقع كما تقول قد ركبك زيدان لم يتوقع وكوبه (وق) هي (في المضارع) المردوع  
ناصب وجازم وحرف تخصيض (للتقليل) اى يضاف الى التخصيض في الاصل للتقليل  
لنحو ان الكذوب فلا يهدق ولا يستعمل التخصيض مجررا عن معنى التقليل نحو قد زدت  
عده حروف التخصيض مصدر التخصيض على  
الفتح عليه ولعل عليه وهذه الحروف مركبة كما في  
الفتاح ويحتمل ان الاصله هلا ابدت الحاء وهسه  
حليم

عده حروف التخصيض مصدر التخصيض على  
الفتح عليه ولعل عليه وهذه الحروف مركبة كما في  
الفتاح ويحتمل ان الاصله هلا ابدت الحاء وهسه  
حليم

عده حروف التخصيض مصدر التخصيض على  
الفتح عليه ولعل عليه وهذه الحروف مركبة كما في  
الفتاح ويحتمل ان الاصله هلا ابدت الحاء وهسه  
حليم

والفضل للشرق الاضيق قد روي الاسم بفتح الهمزة والضم  
وهو من غير ان يفتح الهمزة لان قد كمالها شرق  
على الهمزة من هذا الوجه ولا يفتح الهمزة لان قد كمالها شرق  
الاستغناء من هذا الوجه ولا يفتح الهمزة لان قد كمالها شرق  
ذلك في قوله زيد فبعضه

فقد كمالها ان الهمزة في الهمزة لان قد كمالها شرق  
على الهمزة من هذا الوجه ولا يفتح الهمزة لان قد كمالها شرق  
الاستغناء من هذا الوجه ولا يفتح الهمزة لان قد كمالها شرق  
ذلك في قوله زيد فبعضه

وهو من غير ان يفتح الهمزة لان قد كمالها شرق  
على الهمزة من هذا الوجه ولا يفتح الهمزة لان قد كمالها شرق  
الاستغناء من هذا الوجه ولا يفتح الهمزة لان قد كمالها شرق  
ذلك في قوله زيد فبعضه

قوله عهدها بالهمزة جمع عهد والهمزة  
كالي ما يحكي من الكلاء بمعنى المهر والمواد  
الارض التي فيها الكلاء وحت اما من المهر بمعنى  
اليل او من الضيق بمعنى الشرق والالف بكسر الهمزة  
وسكون الهمزة الالف يقال حنت الالف انما الالف  
والمناقضة در أعين كرفتن وثلث عنه الظاهر  
اسلت عنه عمدا في الصراح واكلام تصوير و  
تمثل محال هل مجال العاشق والمقسود انه اذا  
امكن مراعاة حالها الاصل صح تركها ساكنة

نقل وجهك ويوم الفصل منها وبين الفصل القصر ثم قد افقوا آخسترو  
قوله عهدها بالهمزة لان قد كمالها شرق  
على الهمزة من هذا الوجه ولا يفتح الهمزة لان قد كمالها شرق  
الاستغناء من هذا الوجه ولا يفتح الهمزة لان قد كمالها شرق  
ذلك في قوله زيد فبعضه

وهو من غير ان يفتح الهمزة لان قد كمالها شرق  
على الهمزة من هذا الوجه ولا يفتح الهمزة لان قد كمالها شرق  
الاستغناء من هذا الوجه ولا يفتح الهمزة لان قد كمالها شرق  
ذلك في قوله زيد فبعضه

وهو من غير ان يفتح الهمزة لان قد كمالها شرق  
على الهمزة من هذا الوجه ولا يفتح الهمزة لان قد كمالها شرق  
الاستغناء من هذا الوجه ولا يفتح الهمزة لان قد كمالها شرق  
ذلك في قوله زيد فبعضه

قوله عهدها بالهمزة لان قد كمالها شرق  
على الهمزة من هذا الوجه ولا يفتح الهمزة لان قد كمالها شرق  
الاستغناء من هذا الوجه ولا يفتح الهمزة لان قد كمالها شرق  
ذلك في قوله زيد فبعضه

وهو من غير ان يفتح الهمزة لان قد كمالها شرق  
على الهمزة من هذا الوجه ولا يفتح الهمزة لان قد كمالها شرق  
الاستغناء من هذا الوجه ولا يفتح الهمزة لان قد كمالها شرق  
ذلك في قوله زيد فبعضه

قوله عهدها بالهمزة لان قد كمالها شرق  
على الهمزة من هذا الوجه ولا يفتح الهمزة لان قد كمالها شرق  
الاستغناء من هذا الوجه ولا يفتح الهمزة لان قد كمالها شرق  
ذلك في قوله زيد فبعضه

قوله عهدها بالهمزة لان قد كمالها شرق  
على الهمزة من هذا الوجه ولا يفتح الهمزة لان قد كمالها شرق  
الاستغناء من هذا الوجه ولا يفتح الهمزة لان قد كمالها شرق  
ذلك في قوله زيد فبعضه

وهو من غير ان يفتح الهمزة لان قد كمالها شرق  
على الهمزة من هذا الوجه ولا يفتح الهمزة لان قد كمالها شرق  
الاستغناء من هذا الوجه ولا يفتح الهمزة لان قد كمالها شرق  
ذلك في قوله زيد فبعضه



فان الله اعلم ان لا يتجسس عليك ولا يتجسس عليك  
 وتكون بمعنى ان الناصية كقوله تعالى وتوكلوا  
 وكقوله تعالى ودأبوا لوجهك فدهنون وكقول  
 تعالى يود اليهود لو يفتدى لايحوز ان يكون ههنا  
 لا امتناع لانه لا جواب لها  
 في الاصلح والاضيق حصول مضمون جملة  
 مضمون جملة آخرها والحق والحق والحق  
 عن انما في الدال الى المادوك كما قاله  
 السالكوا والحق والحق والحق  
 على التعلق

فان الله اعلم ان لا يتجسس عليك ولا يتجسس عليك  
 وتكون بمعنى ان الناصية كقوله تعالى وتوكلوا  
 وكقوله تعالى ودأبوا لوجهك فدهنون وكقول  
 تعالى يود اليهود لو يفتدى لايحوز ان يكون ههنا  
 لا امتناع لانه لا جواب لها  
 في الاصلح والاضيق حصول مضمون جملة  
 مضمون جملة آخرها والحق والحق والحق  
 عن انما في الدال الى المادوك كما قاله  
 السالكوا والحق والحق والحق  
 على التعلق

فان الله اعلم ان لا يتجسس عليك ولا يتجسس عليك  
 وتكون بمعنى ان الناصية كقوله تعالى وتوكلوا  
 وكقوله تعالى ودأبوا لوجهك فدهنون وكقول  
 تعالى يود اليهود لو يفتدى لايحوز ان يكون ههنا  
 لا امتناع لانه لا جواب لها  
 في الاصلح والاضيق حصول مضمون جملة  
 مضمون جملة آخرها والحق والحق والحق  
 عن انما في الدال الى المادوك كما قاله  
 السالكوا والحق والحق والحق  
 على التعلق

فان الله اعلم ان لا يتجسس عليك ولا يتجسس عليك  
 وتكون بمعنى ان الناصية كقوله تعالى وتوكلوا  
 وكقوله تعالى ودأبوا لوجهك فدهنون وكقول  
 تعالى يود اليهود لو يفتدى لايحوز ان يكون ههنا  
 لا امتناع لانه لا جواب لها  
 في الاصلح والاضيق حصول مضمون جملة  
 مضمون جملة آخرها والحق والحق والحق  
 عن انما في الدال الى المادوك كما قاله  
 السالكوا والحق والحق والحق  
 على التعلق

فان الله اعلم ان لا يتجسس عليك ولا يتجسس عليك  
 وتكون بمعنى ان الناصية كقوله تعالى وتوكلوا  
 وكقوله تعالى ودأبوا لوجهك فدهنون وكقول  
 تعالى يود اليهود لو يفتدى لايحوز ان يكون ههنا  
 لا امتناع لانه لا جواب لها  
 في الاصلح والاضيق حصول مضمون جملة  
 مضمون جملة آخرها والحق والحق والحق  
 عن انما في الدال الى المادوك كما قاله  
 السالكوا والحق والحق والحق  
 على التعلق

قوله وقد عرفت حصول الاكرام في الماضي بمحصل جمعي معذ فيه فليزم اشتراطها  
 التعليل التخصيص و اشتفاء حصوله فالخبر المطابق هو  
 لا اشتفاء للدلول الاخرى و لما كان كذا لا اشتفاء من حصوله  
 عند الخاطب و لم يكن تعليل حصوله بالاشياء  
 مقصورا بنفسه اذ لا فائدة له لاجل فائدة السبب قالوا  
 ان لولا اشتفاء الاول فوضعا ما هو المقصود من التعليل  
 بقامه تبينها على ذلك  
 قوله وقد استدلوا بالدليل على ذلك فله الاشتغال فيه ويتبادر  
 لازم التعليل والتخصيص وكذلك المعنى الثالث والمقصود  
 مني التعليل التخصيص و اشتفاء حصوله بالاشياء  
 ما ذهب اليه الشاويين و اشتفاء حصوله بالاشياء  
 موضوع التعليل التخصيص وهو التعليل و اشتفاء حصوله بالاشياء  
 والمجاز يتبادر منه اكثر من سبب اشتفاء حصوله بالاشياء  
 هذا متعلق بفرد سبب اشتفاء حصوله بالاشياء  
 سبب في نفس الامر كما في قوله في الصلاة ولو طار دونها  
 قبلها الطاروت ولكنه في بطن

قوله توهم المعنى قد صرح المصنف بتخصيم فقال  
 الشرط سبب والمجزأ سبب والسبب قد يكون اعم من  
 السبب فلا يلزم من اشتفاء السبب اشتفاءه وواقف  
 الرضى في الدعوى وزيف الدليل بان الشرط لا يتخصم  
 في السبب واستدل على دعواه ان الشرط ملزوم  
 والمجزأ لازم واللازم قد يكون اعم فلا يلزم من  
 اشتفاءه اشتفاءه  
 عصام الدين

اي عكسا لاشتفاء وهو لا اشتفاء الثاني لاشتفاء الاول  
 ان استعمل التعليل غيرا استعمال اللزوم  
 الذي هو مقصد لزوم الثالث للاول مع اشتفاء اللزوم  
 فنسب هذا المقصد ربط القائل ذلك الشيء الذي  
 اراد بيان استمراره  
 اي

بل يكون استنزافا له بطريق الاولوية اذ هو  
 اقرب التخصيم منه فيدل ذلك على استمرار وجود  
 اللازم على شكل حال  
 عبد الله اقدى

قوله ويلزم ان الفعل اي الشرط واما الجزأ فقد  
 يكون اسمية او مضارعا محموزا بل واما مضيا  
 في اوله لا مفتوحة وحدثها قليل الا اذا وقعت لو  
 مع خبرها صلة نحو اللذي لومضربني شكرو والمحال شرط  
 كقوله تعالى ولوان ما في الارض من شجرة اقلام  
 التي قوله ما نفدت وذهب الزمخشري الى وقوع  
 الاسمية جوازها كما في قوله تعالى ولوانهم امنوا  
 واتفقوا المشوبة من عند الله خير  
 سياتكون

لا كرمك فقد عرفت حصول الاكرام في الماضي بمحصل جمعي معذ فيه فليزم اشتراطها  
 وهو متعلق بالاشياء المتعللة و اشتفاء حصوله بالاشياء  
 معا وكون اشتفاء الاكرام مسببا لاشتفاء الجمعي في زعم النكار واستعماله  
 اي لا لزوم اشتفاء الاكرام في الماضي بمحصل جمعي معذ فيه فليزم اشتراطها  
 الذي هو الكبر المتعارف وقد استدل على مقصد لزوم الثاني للاول مع اشتفاء اللازم  
 اي لا اشتفاء الثاني لاشتفاء الاول  
 ليستدل به على اشتفاء اللزوم لقوله تعالى لو كان فيها الهة الا الله لتستدانوا  
 اي بالزوم المقارون بالاشتفاء اللزوم اي في الارض والسماء لفظوا  
 ههنا تدعى لزوم الفساد لبقية الالهة وعلى ان الفساد مستفعل من ذلك اشتفاء  
 اي في الآية  
 التعيد ومن هذا الاستعمال فظهر ان لولا اشتفاء الاول لاشتفاء الثاني وخطا  
 الذي هو المقصد او رد المعنى ههنا اصله اشتفاء اللزوم اي في قوله كما تفسد انتم  
 عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى بقصد اليه في مقام الاستدلال بان اشتفاء  
 اي علم في معنى اشتفاءه فلهذا تفسد معنى وهو كون اشتفاء  
 اللازم العلوم على اشتفاء اللزوم المجهول وان المعنى المشهور بان سبب حصول الاشتفاء  
 اي اشتفاء فساد السموات والارضين وهو قد دلالة اي لزم بغير المعنى  
 المعلومين للاختصاص بالواقع فلا يقصود هناك استدلالا فانك اذا قلت لو حدثت  
 اشتفاء بيان تجزأ لاشتفاء الاول فاعلم ان اشتفاءه فاعلم ان اشتفاءه  
 لا كرمك لم تقصد ان يعالج الخاطب الجمعي من اشتفاء الاكرام كيف وكلما اشتفاء  
 اي للخاطب  
 معلومه بل لا يقصد اعلامه بان اشتفاء الاكرام مستند الى اشتفاء الجمعي ولهذا استعمال  
 وهو الاكرام اي سبب اشتفاءه  
 ثالثا وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بالاشياء المتعللة  
 اي فلا يشترط بتبديل ربط الاكرام بالاشياء ثابت فاعلم ان اشتفاءه  
 لو انها في لا كرمه لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الالهانية الاكرام  
 اشتفاء الاكرام اي فلا يشترط  
 فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام (ويلزمان) اي ان ولو الفعل ايضا كما مر  
 من قوله ان كرمه اي كرمك  
 في الامثلة (او تقديرا) نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم  
 فالاختيار  
 تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعا بانها فاعلم ان  
 بالفتح اي فاعلم ان احد انما علمته النحر  
 لفعلين محذوفين بضمهما الظاهر اما احذف وانما انتم فلان كان ضمير متصل  
 بالضمير المستتر  
 عبد الحكيم

قوله وقد عرفت حصول الاكرام في الماضي بمحصل جمعي معذ فيه فليزم اشتراطها  
 التعليل التخصيص و اشتفاء حصوله فالخبر المطابق هو  
 لا اشتفاء للدلول الاخرى و لما كان كذا لا اشتفاء من حصوله  
 عند الخاطب و لم يكن تعليل حصوله بالاشياء  
 مقصورا بنفسه اذ لا فائدة له لاجل فائدة السبب قالوا  
 ان لولا اشتفاء الاول فوضعا ما هو المقصود من التعليل  
 بقامه تبينها على ذلك  
 قوله وقد استدلوا بالدليل على ذلك فله الاشتغال فيه ويتبادر  
 لازم التعليل والتخصيص وكذلك المعنى الثالث والمقصود  
 مني التعليل التخصيص و اشتفاء حصوله بالاشياء  
 ما ذهب اليه الشاويين و اشتفاء حصوله بالاشياء  
 موضوع التعليل التخصيص وهو التعليل و اشتفاء حصوله بالاشياء  
 والمجاز يتبادر منه اكثر من سبب اشتفاء حصوله بالاشياء  
 هذا متعلق بفرد سبب اشتفاء حصوله بالاشياء  
 سبب في نفس الامر كما في قوله في الصلاة ولو طار دونها  
 قبلها الطاروت ولكنه في بطن

قوله وقد عرفت حصول الاكرام في الماضي بمحصل جمعي معذ فيه فليزم اشتراطها  
 التعليل التخصيص و اشتفاء حصوله فالخبر المطابق هو  
 لا اشتفاء للدلول الاخرى و لما كان كذا لا اشتفاء من حصوله  
 عند الخاطب و لم يكن تعليل حصوله بالاشياء  
 مقصورا بنفسه اذ لا فائدة له لاجل فائدة السبب قالوا  
 ان لولا اشتفاء الاول فوضعا ما هو المقصود من التعليل  
 بقامه تبينها على ذلك  
 قوله وقد استدلوا بالدليل على ذلك فله الاشتغال فيه ويتبادر  
 لازم التعليل والتخصيص وكذلك المعنى الثالث والمقصود  
 مني التعليل التخصيص و اشتفاء حصوله بالاشياء  
 ما ذهب اليه الشاويين و اشتفاء حصوله بالاشياء  
 موضوع التعليل التخصيص وهو التعليل و اشتفاء حصوله بالاشياء  
 والمجاز يتبادر منه اكثر من سبب اشتفاء حصوله بالاشياء  
 هذا متعلق بفرد سبب اشتفاء حصوله بالاشياء  
 سبب في نفس الامر كما في قوله في الصلاة ولو طار دونها  
 قبلها الطاروت ولكنه في بطن

على اسم الفعل على ان يكون التقدير هو ان تكون انشاء  
على اسم الفعل على ان يكون التقدير هو ان تكون انشاء  
على اسم الفعل على ان يكون التقدير هو ان تكون انشاء

فانما قوله بالفعل كذا يتوهم ان المراد ان انطلقت  
هو معنى المبهمة  
عند تعلق قبل الاق قدم المحرم

فلا حذف الفعل ما ر منفصلا واما وان لم تأكد لفاعل الفعل المحذوف ولا زجدا  
ان نظم انتم جواب لما اعني انتم انتم انتم  
الفعل والفاعل اصيلين حذف الفعل وحده (ومن زيد) اي ومن اجل زور الفعل  
فتكون انتم بملكون على ما ذهب اليه البعض تقليدا  
لان الكسورة مع معموليه في حكم الهمزة  
في حكم المقدر والفاعل لا يكون الا مقردا

بصديها (قيل) بعد (لو) المحذوف جعلها (اكد) بالفتح لا بالكسر (لان) اي  
ان مع معموليه (فاعل) للفعل المقدر بعدلوا والفاعل للفاعل هو انما الفصح  
لا الكسورة (و) قيل (انطلقت بالفعل) اي صيغة الفعل (ومن منطلق  
اشارة الى حذف الجار اشار الى المعلوم عليه اشار الى حذف الفاعل لغرض  
اي في موضع يلقن ان يعقوب منطلق لان الاصل خبر ان هو افراد يكون  
تفسيره لا يسمي بكونه اي في موضع تحليل لا يبقية الرفع منه يكون  
الفعل المحذوف موضع اسم الفاعل (كالعوض) من الفعل المحذوف فيقال لو انك  
وهو منطلق في ذلك مستقر غير يكون الفاعل للشيء  
انطلقت ولا يقال لو انك مطلق واما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا يدل من مفسر  
اي كذا ان التي دخلت عليها فلا اسم عوا انما هي خبر ان  
وان كونهما دالة على معنى التحقيق والشبوت يدل على معنى المقدر ههنا فهو  
عنه من حيث المعنى والفعل الواقع فيه عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منها  
عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل العوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق  
الفعل من مصدره (وان كان جازما) لا يمكن اشتقاق الفعل منه (جاء) وقع ذلك  
الاسم الجازم خبرا (لصنعه) اي حذف وقوع الفعل موضع الخبر كقوله تعالى لو انما  
في الارض من شجرة واقلام فان الاقلام ليس مشتقا بوضع فعله في موضعه وانما  
القسم اول الكلام) اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه فيكون ظرف زمان  
واجترابه عن توسط القسم تقدم غير الشرط (على الشرط) متعلق بقدم (لزمه) لما  
اي من القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ما صيا (لفظا او معنى) ليكون على وجه

قوله اي في موضع يليق آه اراد ان يبين وجه  
انه بعد ان الواجب لو انك انطلقت كيف يصح ان  
يقال ان انطلقت وقع موقع منطلق فوجهه بان  
الموضع موضع منطلق نظرا الى صالحة افراد الخبر  
ويمكن توجيهه ان جعل الخبر ما صيا لولا لانه  
على ما منوبته اعلم ان جوابها ما ما من منفي بلم  
او فعل ما من دخل عليه لام مفتوحة وتحد في اللام  
قليل الا اذا وضعت الهمزة الشرطية صلة او طام  
شرطها بذيولة فانه يكثر في اللام ح ولا يكون  
جملة اسمية خلافا للمرجمري خصام  
وانما عدل عن الصلة الاين بالمقام وقيل انطلقت لكانه  
قوله وانما قال كالعوض ولما توهم الشارح ههنا سؤالا  
وهو ان يقال قال كالعوض وانما يقل عونا هل  
لذلك تكة اجاب عنه بقوله وانما عسا الله  
اي ان والفعل الواقع خبرا  
لان ان تدل على الشبوت المقدر تدل على الشبوت فيكون  
من جهة المعنى عونا عنه واني  
قوله اي في اول زمان التكلم استشكل الناظرين وجه  
الغيب اول فذهب الشارح الى انه ظرف زمان بحذف  
لفظ زمان والمراد بالزمان زمان التكلم على التوسع  
وجعل الكلام بمعنى التكلم ولا يخفى ما فيه من نصف  
اللفظي والبشارة المنصوية فان المقصود وقوع القسم  
في اول الكلام كما يفسر عنه قوله اي القسم بين اجزاء  
الكلام  
قوله اي في اول زمان التكلم بالكلام اشار بذلك الى  
دفع اعتراض اوله في المحاش الهندية وهو ان شرط  
تقديره ان يكون الظرف زمانا او مكانا مبهما واول  
ليس كذلك لانه مكان معين وتقدير الدافع ظاهر وهو  
ان اول ظرف زمان انشيف الى الكلام واجب في الخبر

في الدخول ولا يشترط  
في الدخول ان يكون المكان  
مبهما بل يجعل ما دخلت من المكان  
الغنية على المكان المبهمة  
منصوب على الظرفية معقول انه تقدم على تعيينه  
وهو ان القسم ان اردت ان  
دفع الى

قاص اليه  
لا يظن وجه التقييد  
سواء في الحكم  
وهذا البحث لا يخفى بان اوله لا يشترط الا في  
كما صح به الرمي وانما قال على الشرط وانما عدل عنها  
عظام الديق

وهذا البحث لا يخفى بان اوله لا يشترط الا في  
كما صح به الرمي وانما قال على الشرط وانما عدل عنها  
عظام الديق

فقد لا بد من الغيبة الغير الواجبة بحججهما او غير مجزوم وانما  
 لانه القابل للاطلاق العام فلو وقع ما قبل ان الشرط اذا كان  
 في اجزاء مجزومين فليس يلزم كون مجزوما وغير مجزوم  
 لان القابل للاطلاق قريبه التجريد كما قالوا  
 وضعف التمسك في نفسه كونه  
 وضعف الشرط بالقرط وجزاء قديان  
 فلو كان الجواب للتمسك فقط لفظا لفظا  
 وضعف التمسك في نفسه كونه  
 وضعف الشرط بالقرط وجزاء قديان  
 فلو كان الجواب للتمسك فقط لفظا لفظا

قولهم واما معنى بيان لغائبة قوله لفظا ومعنى لانه اذا  
 روعي جهة المعنى فالتمسك والشرط قياسان للجواب او رد  
 للتحقيق والتوجيه فيكون جوابا لها واذا كانت  
 اعتبارا واحدا مقدما على الآخر بعيد ان يكون جوابا  
 احدهما مقيدا وجواب الآخر فاذا دفع ما قيل ان جواب  
 الشرط مجموع التمسك وجوابه لا مجرد الجواب على العكس  
 ما اذا كان الجواب للشرط فالجواب التمسك معنى  
 مجموع الشرط والجزاء ثم ان هذا القائل بعد معنى  
 كون جواب التمسك معنى لان الجواب مجموعا اعتراف  
 بكونهما جواب الشرط معنى فيبين كلامه ما يقع  
 بهد الحكميم

فان دعوى فيه شرطا لفظا لفظا من دخول الهم ونون  
 التاكيد وهذا معنى كون الجواب له لفظا  
 قوله اي تقديم غير الشرط فعوله غير عطف على الشرط  
 لا على التقديم فان غير تقديم الشرط اعني تأخره لا يستلزم  
 الوسط ويجب ان يكون ذلك الغير بطيب الجزاء اعني  
 المتبدا قبل التواضع او بعدها نص عليه الرضخ

فيما عني فيه لزوم عمله الجزم ودخول نون التاكيد  
 اذا كان مصارعا مشتا

اهله آتيه بالياء حذف لاجل الجزم لانه جواب الشرط  
 وجوابه ان يكون مجزوما لاجواب التمسك لانه لا يكون  
 مجزوما واقه  
 قوله فيكون باعتبار التقديم والجواز لان في اللفظ  
 من تقديم غير الشرط والتمسك متأخر وفي المثال  
 قد مر كل منهما اما تقديم الغير فظاهرا واما تقديم التمسك  
 فلانه قيل انه مع تجوز آتيه وهذا المثال فكأنه قيل  
 انا والله ان آتيه آتاك وآتيه بخلاف المعنى الثاني فان  
 الشرط باعتبار التقدم على غير ترتيب اللفظ وباعتبار الشرط  
 على ترتيبه فان تقدم الغير مؤخر وقدم في المثال اعتبار  
 الشرط مقدم وقدم في المثال ايضا كما ذكرنا وتبني

لا يهل فيه اذ وان لم يطبق اي للشرط الجواز حيث يصل عمل اذ وان الشرط فيه اي  
 في الجواب (وكان الجواب للتمسك) فقط (لفظا) لا التمسك والشرط جميعا لان التمسك ان  
 يكون مجزوما وغير مجزوم وهو حق اما معنى فهو جواز التمسك ليكون العيني عليه  
 وللشرط ايها لانه مشروطا بالشرط (مثل والله ان آتيه) مثال للمعنى  
 لفظا ومعنى (الآدمي ان آتيه) (الآدمي ان آتيه) اي التمسك من اجزاء تعلق  
 بتقديم الشرط عليه (وغيره) اي تقديم غير الشرط (بجواز ان يمتنع) ولفظ الشرط  
 (وان يلفظ) ويعتبر الشرط ويختار ان يكون المعنى جازان يعتبر الشرط ويعني التمسك  
 وان يلفظ الشرط ويعتبر التمسك (كقولك انا والله ان آتيه) فعل المعنى الاول  
 هذا مثال التقديم غير الشرط ويجوز ان الفاعل التمسك فيكون باعتبار التقديم والجواز  
 كغيره اشتر على غير ترتيب اللفظ وعلى المعنى الثاني هذا مثال التقديم غير الشرط ويجوز  
 اعتبار الشرط فيكون الشرط باعتبار التقديم على غير ترتيب اللفظ وباعتبار الشرط  
 على ترتيبه (وان آتيه والله لا يمتنع) وانما هو في هذا المثال لفظا بمعنيته  
 على خلاف المثال الاول اذ في الشرط المعنى بالشرط في جهوده اعتبار التمسك  
 على تقدير توسطه كما شرط على تقدير التقديم فعل الاول هذا مثال التقديم الشرط  
 جواز اعتبار التمسك فهو باعتبارهما جميعا اشتر على ترتيب اللفظ وعلى المعنى الثاني مثلا  
 على غير ترتيبه في كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اخلافا بين اعتباريه

وضعف التمسك في نفسه كونه  
 وضعف الشرط بالقرط وجزاء قديان  
 فلو كان الجواب للتمسك فقط لفظا لفظا  
 وضعف التمسك في نفسه كونه  
 وضعف الشرط بالقرط وجزاء قديان  
 فلو كان الجواب للتمسك فقط لفظا لفظا

لان تقديم الشرط مقدم فالذكر على جواز  
 اعتبار التمسك على الاول فكل ذلك في هذا المثال فله  
 سبب اعتبار التمسك  
 بل هو الاول فلان تقدم الشرط مقدم فالذكر على جواز  
 اعتبار التمسك على الاول فكل ذلك في هذا المثال فله  
 سبب اعتبار التمسك  
 بل هو الاول فلان تقدم الشرط مقدم فالذكر على جواز  
 اعتبار التمسك على الاول فكل ذلك في هذا المثال فله  
 سبب اعتبار التمسك



قوله اما زيد فنطلق تقديره على حذف الفعل والموض  
بين اما وبين فاتها جزء في حيزها مهما يكن من شيء  
فزيد منطلق اقربا اما مقارنهما وحذف فعل  
الضبط مع منطلقه ووسط زيد بين اما والفاء واخر  
الفاء الى الخبر كراهة فوال حرف الشرط والجزء لفظا  
فصارا ما زيد فنطلق المعروف على المرتض

قوله خفف ففعلها الكثرة استعمالها في الكلام وكذا التنوين  
بجزءها ولو لم تكن فضلا عما على من يفتي واحدة في جميع  
الحواس لتعلق الطرفين المستتر  
قوله اما زيد فنطلق تقديره على حذف الفعل والموض  
بين اما وبين فاتها جزء في حيزها مهما يكن من شيء  
فزيد منطلق اقربا اما مقارنهما وحذف فعل  
الضبط مع منطلقه ووسط زيد بين اما والفاء واخر  
الفاء الى الخبر كراهة فوال حرف الشرط والجزء لفظا  
فصارا ما زيد فنطلق المعروف على المرتض

الشرط للزوم الفاتحة في جوابها وسببية الاول الثاني (وا) التزم حذف فعلها  
عن الظن المستتر  
الذي هو الشرط (وعو من بينها) اي بين اما وبين فاتها (اي) اولا قسمة في جزئها (جزء)  
بمعنى من الظن المستتر  
ما في جزئها (اي) جزئ فاتها وجزئ اما لان حيز الفاء ايها حيزها سواء كان  
تفسير مستتر مسقة جزء  
ذلك الجزء مستندا بخبر اما زيد فنطلق او محمول اما وقع بعدها لفظا محمولا يوم  
فان يوم الجملة معقول منطلق الواقع بعد الفاء تفسير لفظ  
الجملة فزيد منطلق (مطلقا) اي قولها مطلقا غير مقيد بجملة تجوز تقدم ذلك  
ايضا صفاط الفاء لا اوصاف المصنف بخبرنا معناها  
الجزء على الفاء وعدم تجزئته وهذا من قبيل جعل سبويه لاما خاصة  
جواز التقديم لما يمتنع تقديره مطلقا (وقيل) القائل للبرد (هو) اي ما وقع  
فمحمول اول  
وبين فاتها (معقول) الشرط (المخوف) (محملا) (مطلقا) اي معولية مطلقة  
غير مقيدة بحال تجوز التقديم وعنده (مثلا) ما يوم الجملة فزيد منطلق فان  
تفسير لفظ  
تقديره على المذهب الا ولها ما يكون من شيء فزيد منطلق يوم الجملة متوقفا على الشرط  
اي المثال اي ذهب سبويه بكلامهما  
الذي هو يمكن من شيء وانتم اتما مقامهما ووسط يوم الجملة بين اما وفاتها لفظا  
ويجوز اما اي لفظا  
يلزم قول حرفي الشرط والجزء فها (اي) يوم الجملة فزيد منطلق كما ترى (واما  
على المذهب الثاني فتقديره مما يمكن من شيء يوم الجملة فزيد منطلق في يوم الجملة  
المعقول لفظا حذو فعل الشرط صارا اما يوم الجملة فزيد منطلق فهذا لفظا  
لم يجعل لاما خاصة جواز التقديم اصلا (وقيل) القائل للمازني (ان كان) ما  
يوسط بين اما وفاتها (جاء التقديم) على الفاء مع قطع النظر عن الفاء لفظا  
الذي هو يوم الجملة فزيد منطلق  
الذكور (فمن) قبيل التيسر (الاول) وهو ان يكون التوسط بين الجزئتين في لفظا

قوله اما زيد فنطلق تقديره على حذف الفعل والموض  
بين اما وبين فاتها جزء في حيزها مهما يكن من شيء  
فزيد منطلق اقربا اما مقارنهما وحذف فعل  
الضبط مع منطلقه ووسط زيد بين اما والفاء واخر  
الفاء الى الخبر كراهة فوال حرف الشرط والجزء لفظا  
فصارا ما زيد فنطلق المعروف على المرتض

اي مع قطع النظر من الفاء والافتتاح تقديم مع الفاء  
ايضا فلا معنى للتعميم فان وقع بعد اما شيء يمتنع  
تقديمه بخبرنا وما النافية حاله العذر لا يجوز  
تحويلنا يوم الجملة فانك مسافر سبويه يجعل  
ما في حيزه في كلا الصورتين عوضا عن الفعل  
تقول لاما خاصة جواز التقديم لما يمتنع تقديره  
وجه البر

مفعول مطلق للمعول او ظرف له بتقدير الموصوف  
اي عملا مطلقا كما قدرة الشارح او زمانا مطلقا  
كما قدرة الهندي وقيل حال من المعول او مفعول  
مطلق ليقيل مترجم

قوله اما زيد فنطلق تقديره على حذف الفعل والموض  
بين اما وبين فاتها جزء في حيزها مهما يكن من شيء  
فزيد منطلق اقربا اما مقارنهما وحذف فعل  
الضبط مع منطلقه ووسط زيد بين اما والفاء واخر  
الفاء الى الخبر كراهة فوال حرف الشرط والجزء لفظا  
فصارا ما زيد فنطلق المعروف على المرتض

قوله اما زيد فنطلق تقديره على حذف الفعل والموض  
بين اما وبين فاتها جزء في حيزها مهما يكن من شيء  
فزيد منطلق اقربا اما مقارنهما وحذف فعل  
الضبط مع منطلقه ووسط زيد بين اما والفاء واخر  
الفاء الى الخبر كراهة فوال حرف الشرط والجزء لفظا  
فصارا ما زيد فنطلق المعروف على المرتض



قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة  
قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة  
قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة  
قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة

قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة  
قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة  
قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة  
قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة

قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة  
قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة  
قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة  
قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة

بيان لفائدة التعبير بالمستداليه دون الفاعل  
يعني يشمل مفعول ما لم يسم فاعله فانه ليس فاعلا  
عند المصنف بهذا الحكم

قوله فانه من اول الاسماء قبل العلم بكونه فعلا  
ما ضيا فان صيغة الفعل الماضي قد تكون على زنة  
الاسم والحرف والامر نحو فاذا قيل علم قيل التأمل  
في معنى الكلام انه صيغة الماضي سياتي

قوله كما حرف الاخير اما تاء الاسم فليدانه الامر عليه  
واما تاء الفعل فتشبه اتصاله به بحيث لا يمكن تفضيها  
به وانه ولما قدمت على الفاعل المؤنث صهبا

قوله فان كان المستداليه والمعنى فان كان تأنيث  
المستداليه ظاهرا غير حقيقي او المعنى فان كانت  
المستداليه المؤنث ظاهرا غير حقيقي عصام

قوله كونه لمؤنث تأنيث وعدمه مخبر عند كونه المستداليه  
اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي كحرف

قوله دفع لما ذكره صاحب التوسط حيث قال ان هذا  
تكرار لانه قد ذكر من قبل وجبه الدين

قوله وهذه المسئلة آه وهذا يدفع كونه ذكرها  
مستغنى فالوجه ان يقال التبادر من قوله وتلق  
الوجوب فاستغنى منه الظاهرا غير الحقيقي  
عصام

قوله واما الحاق علامة التثنية  
والجمعين اي على المذكر المؤنث في مثلها الزيدان وقاموا الزيدان وقمنا  
الجمعيين والجمعين وهو لا ينافي في حقهما والواو في حقهما  
الواو في حقهما والواو في حقهما

قوله لان تأنيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالباً ظاهرة غاية الظهور

قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة  
قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة  
قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة  
قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة

قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة  
قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة  
قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة  
قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة

قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة  
قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة  
قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة  
قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة

قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة  
قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة  
قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة  
قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة

قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة  
قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة  
قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة  
قوله تعالى كلاب يتجوذا العاجلة

قوله واما الحاق علامة التثنية  
والجمعين اي على المذكر المؤنث في مثلها الزيدان وقاموا الزيدان وقمنا  
الجمعيين والجمعين وهو لا ينافي في حقهما والواو في حقهما  
الواو في حقهما والواو في حقهما

قوله لان تأنيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالباً ظاهرة غاية الظهور

قوله واما الحاق علامة التثنية  
والجمعين اي على المذكر المؤنث في مثلها الزيدان وقاموا الزيدان وقمنا  
الجمعيين والجمعين وهو لا ينافي في حقهما والواو في حقهما  
الواو في حقهما والواو في حقهما





فإنه كان مبنيا فأنكر بدخوله في اللفظ لأن غير المعروف إذا دخله التنوين بعد جعله كالتنوين في عدم  
 التنوين هو الفارق بين الوصل والوقف وهو الفارق بين المعرفة والتكثرة فهو الدال على أن مدخوله غير معين  
 في تصور رجل بعد العلية وفي بعض نسخ الرضى وأما  
 التنوين في تخريب أحد وإبراهيم فلم يتصل بالتنكير  
 بل هو للمتنك أيضا لأن الاسم منصرف  
 قوله عوبنا عن المضاف إليه لم يقل عوبنا عن حرفي  
 كجواز ذلك ليكن بدل فان شؤيته بدل من الجناد  
 أو مضاف إليه لأن كون التنوين فيها للمعوض  
 اختلف فيه فعند لميرد تنوين جرار للمعروف وعند  
 ابن مالك تنوين جنده للمعروف وليس ذهابا لأنه  
 الدالة على الجمية كذهاب الياء من جرار وفي غيره  
 الا مثله ياذ وكرو وجفا إشارة إلى اختصاصه  
 بهذه الكلمات **تحقق مدق**

(والتنكير) وهو الفارق بين المعرفة والتكثرة فهو الدال على أن مدخوله غير معين  
 لخصوصه أي التنكير كونا ما في وقتها وأما صبه بغير التنوين فعناء لكسكون  
 الآن وأما التنوين في نحو واحد وإبراهيم فليس بالتنكير بل هو للمتنك قال الشاح الرضى  
 وأنا لا أرى مضافا من أن يكون تنوين واحد للمتنك والتكثير معا فافهم التنوين في رجل يزيد  
 التنكير أيضا فإذا جعلته على ما يخص للمتنك (والعوض) وهو ما يلحق الاسم على ما  
 الضما والياء لتعاقبا على آخر الكلمة كموثى يوم إذا كان كذا فالיום مضاف إلى أو إذا  
 مضاف إلى الجملة التي كانت مضافا إليها حذفت الياء للتحسين في التنوين وهو ما يلحق  
 الثلاث في الكلمة فاقصه وكذلك حينئذ وساعته وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض  
 أي فوق بعضهم ومررت بكل قائما أي بكل واحد وامثال ذلك (والعقابلة) وهو ما يلحق  
 فون جمع المذكور السالم كسلمات فإن اللف والنساء فيه علامة لجمع كان الواو علامة جمع  
 المذكور السالم ولم يوجد فيها ما يقابل التنوين في ذلك فزيد التنوين آخره لبقائه وهو مضموم  
 الله للمتنك وهو خطأ لإذ إذا استعملت سلمات مثلا أم رأيت فيها التنوين ولو كان للمتنك  
 لزال اللغتين العلية والتأنيث وظاهر أن التنوين للتكثير لوجوده فيما كان علما  
 كرفان ولأن التنوين للموضوع مساعدة للمعنى ولأن التنوين لوجوده في خبره ولغيره  
 والمصارع فحين أن يكون العقابلة لأنها مضموم متابع للتنوين عليه (والترسيم) وهو  
 مألوف وأخر الأبيان واليهامع لتخصيص الإنشاء لأنه حرف يسهل به تدبير الصوت  
 في الخيشوم وذلك التردد يميز بين استحقاق الفناء وإنما اعتبروا ما ملحقوا وآخر الأبيان

فإنه كان مبنيا فأنكر بدخوله في اللفظ لأن غير المعروف إذا دخله التنوين بعد جعله كالتنوين في عدم  
 التنوين هو الفارق بين الوصل والوقف وهو الفارق بين المعرفة والتكثرة فهو الدال على أن مدخوله غير معين  
 في تصور رجل بعد العلية وفي بعض نسخ الرضى وأما  
 التنوين في تخريب أحد وإبراهيم فلم يتصل بالتنكير  
 بل هو للمتنك أيضا لأن الاسم منصرف  
 قوله عوبنا عن المضاف إليه لم يقل عوبنا عن حرفي  
 كجواز ذلك ليكن بدل فان شؤيته بدل من الجناد  
 أو مضاف إليه لأن كون التنوين فيها للمعوض  
 اختلف فيه فعند لميرد تنوين جرار للمعروف وعند  
 ابن مالك تنوين جنده للمعروف وليس ذهابا لأنه  
 الدالة على الجمية كذهاب الياء من جرار وفي غيره  
 الا مثله ياذ وكرو وجفا إشارة إلى اختصاصه  
 بهذه الكلمات **تحقق مدق**

من الأسماء المبنية عند القوم حيث قالوا: بدخول  
 بالصوت واسم الفعل وبطرد في ما في آخره وب  
 قوله هذا الدال على أن مدخوله غير معين  
 الفاعل وهو الوقف فمنها الوصل بقضون وقيل الفرو  
 من الأسماء المبنية عند القوم حيث قالوا: بدخول  
 بالصوت واسم الفعل وبطرد في ما في آخره وب  
 قوله هذا الدال على أن مدخوله غير معين  
 الفاعل وهو الوقف فمنها الوصل بقضون وقيل الفرو

فإنه كان مبنيا فأنكر بدخوله في اللفظ لأن غير المعروف إذا دخله التنوين بعد جعله كالتنوين في عدم  
 التنوين هو الفارق بين الوصل والوقف وهو الفارق بين المعرفة والتكثرة فهو الدال على أن مدخوله غير معين  
 في تصور رجل بعد العلية وفي بعض نسخ الرضى وأما  
 التنوين في تخريب أحد وإبراهيم فلم يتصل بالتنكير  
 بل هو للمتنك أيضا لأن الاسم منصرف  
 قوله عوبنا عن المضاف إليه لم يقل عوبنا عن حرفي  
 كجواز ذلك ليكن بدل فان شؤيته بدل من الجناد  
 أو مضاف إليه لأن كون التنوين فيها للمعوض  
 اختلف فيه فعند لميرد تنوين جرار للمعروف وعند  
 ابن مالك تنوين جنده للمعروف وليس ذهابا لأنه  
 الدالة على الجمية كذهاب الياء من جرار وفي غيره  
 الا مثله ياذ وكرو وجفا إشارة إلى اختصاصه  
 بهذه الكلمات **تحقق مدق**

تحرره القافية المطلقة القافية عند التعليل مدأخر حروف  
 البيت الاول ساكن عليه مع الحركة قبل ذلك الساكن وهو  
 القافية مشتقة من القافية وهو كصحة لان القافية  
 عليه القافية مشتقة من القافية وهو كصحة لان القافية  
 فونية مثلا من صوت البيت عليه الرداء وهو كصحة لان القافية  
 او من الوجدان البيت يروي عنه فيقطع  
 على البيت بحرف ادا يباذله اقل ليهك وضنا على  
 اقله فاعلم ان ادا يباذله اقل ليهك وضنا على  
 فاعلم ان ادا يباذله اقل ليهك وضنا على

وكان للحروف والكلمات الواضحة في اثنائها جازا بل ولما كانا بشا هدم من اصحاب  
 القافية لان محل التزم بها انما هو الاخر لا يصل من تلك النظر فمثله بين كلمات الابدان  
 والمصارع ولا يصل بضم المعاني وهو انما يلقى القافية المطلقة وهي ما كان زويتها  
 متحركا مشبها باشباع حركية واحدا من الالف والواو والياء وسماه هذه الحروف  
 حروفا لاطلاق لاطلاق الحروف با متداها وحروف لنوز هذه القافية ما يكون با  
 حروفا لاطلاق كما في قول الشاعر اقل اليوم عاذل العنان فقوله انا صبت  
 فقد صابرت وفي هذا البيت واصل اشباع فصح الالف وعوض عن الالف  
 عند التزم فون التزم واما في القافية المقيدة ومنها كان زويتها حرفا ساكنا صحيحا  
 كان او غير صحيح وسيت هذه مقيدة لتعلقها بها وامتناع امتدادها لانها لا يمتد  
 حركة يحصل من اشباعها حروفا لاطلاق ويستمر امتدادها نحو قول الشاعر وقام  
 الاغاق والاصحرف في مشتبه الاعلام لما ع الحقق فان زويتها القافية في هذا  
 البيت القافية الساكنة ولا يمكن مدال صوتها فحرك عند التزم بالفتح والكرس والمحق  
 بها التون فيقول المحققون والمحقق ويسمى هذا القسم من التون العالي لان التعلو  
 هو ايضا وزن عن الحد وقد تجا والبيت للمحرف هذا التون عن حد الوزن ولهذا  
 يستغنى عن التقطيع وليس القسم الاول اسم مختص واعلم ان تون التزم ليس هو  
 تون التزم من اقسام الحروف التي هي في اقسام الكلمة التقسيم فيها الرفع تاهل في  
 تون التزم من اقسام الحروف التي هي في اقسام الكلمة التقسيم فيها الرفع تاهل في

العلم يفتح الهم وسكون الواو والعذل يفتح العين  
 وسكون الذال الجيمه والفتاب بالكسر لها اظهار  
 العداوة مع اصحاب العداوة كقته

والعلم اقل لومك وعتابك على ما فعله وتأط  
 فيه فان كنت معيا فصفد بيدي وجيه

قوله القاتم الظفر والمعنى يفتحن وبالضم ما بعد من  
 اطراف المغارة والجمع اعناق والحواوي المحال والمحترف  
 بفتح الزاء وكسر القاف الجهر والطريق وقيل سبب  
 الولوج بحرفة والاعلام جمع علم وهو ما يتدى به في  
 الطريق والمحقق بالسكون الاضطراب يقال خفت  
 الدابة والقلب والسراب اذا اضطرب حركه لظهوره  
 والمراد بالسراب المحقق ففت المصدر والمعنى رب  
 معارة مظلة الاطراف حالية المراد بسببها احد  
 ولم يتميز فيها اعلام لظلمتها اولغومها لما عه السراب  
 وجواب رب محذوف اي قطعته سبب الكثرة

الواد واو رب وجوابه محذوف اي قطعته وجيه

وذلك لان القصد منه حصول التزم في المراقى بعيد  
 الاطراف حالما الطريق عن الاشجار مشبه الاعلام  
 غير مستقيمة لما ع السراب قطعته وجيه  
 اي لاجل التجاوز عن حد الوزن

وكان للحروف والكلمات الواضحة في اثنائها جازا بل ولما كانا بشا هدم من اصحاب  
 القافية لان محل التزم بها انما هو الاخر لا يصل من تلك النظر فمثله بين كلمات الابدان  
 والمصارع ولا يصل بضم المعاني وهو انما يلقى القافية المطلقة وهي ما كان زويتها  
 متحركا مشبها باشباع حركية واحدا من الالف والواو والياء وسماه هذه الحروف  
 حروفا لاطلاق لاطلاق الحروف با متداها وحروف لنوز هذه القافية ما يكون با  
 حروفا لاطلاق كما في قول الشاعر اقل اليوم عاذل العنان فقوله انا صبت  
 فقد صابرت وفي هذا البيت واصل اشباع فصح الالف وعوض عن الالف  
 عند التزم فون التزم واما في القافية المقيدة ومنها كان زويتها حرفا ساكنا صحيحا  
 كان او غير صحيح وسيت هذه مقيدة لتعلقها بها وامتناع امتدادها لانها لا يمتد  
 حركة يحصل من اشباعها حروفا لاطلاق ويستمر امتدادها نحو قول الشاعر وقام  
 الاغاق والاصحرف في مشتبه الاعلام لما ع الحقق فان زويتها القافية في هذا  
 البيت القافية الساكنة ولا يمكن مدال صوتها فحرك عند التزم بالفتح والكرس والمحق  
 بها التون فيقول المحققون والمحقق ويسمى هذا القسم من التون العالي لان التعلو  
 هو ايضا وزن عن الحد وقد تجا والبيت للمحرف هذا التون عن حد الوزن ولهذا  
 يستغنى عن التقطيع وليس القسم الاول اسم مختص واعلم ان تون التزم ليس هو  
 تون التزم من اقسام الحروف التي هي في اقسام الكلمة التقسيم فيها الرفع تاهل في  
 تون التزم من اقسام الحروف التي هي في اقسام الكلمة التقسيم فيها الرفع تاهل في

مفاتيح كونهما  
 من حروف العداوة  
 ولزم السكون  
 له

ولا يجمع علم

علا  
 يتولد من قولها  
 السبب باسم السبب  
 حو

توزن التزم لان  
 حروف التزم  
 حروف التزم  
 حروف التزم

في افعال التزم من الشيء منزلة عن  
 في افعال التزم من الشيء منزلة عن  
 في افعال التزم من الشيء منزلة عن

مدا الرفع الصوت وحسنه  
 هذا التزم



فلا يقال زيد ما يتعربون الا قليلا في قولك ما يتعربون  
 وانما دخلت النون بلا تشبيه النون التي هي قبل جيبها  
 في النون بلا تشبيه النون التي هي قبل جيبها  
 في النون بلا تشبيه النون التي هي قبل جيبها

فلا يقال زيد ما يتعربون الا قليلا في قولك ما يتعربون  
 وانما دخلت النون بلا تشبيه النون التي هي قبل جيبها  
 في النون بلا تشبيه النون التي هي قبل جيبها  
 في النون بلا تشبيه النون التي هي قبل جيبها

هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه الذكورات الدالة على الطلب دون  
 الماض والحال لانه لا يتركب الا ما يكون متعلقا (وقلت) اي نون التاكيد (والنون)  
 فلا يقال زيد ما يتعربون الا قليلا متعلقه عن معنى الطلب وانما جاز قديلا تشبها  
 له بالنون (ولزمت) اي نون التاكيد (في مثبت القسم) اي حروف الميث لا القسم  
 محل التاكيد هو ان يوكد الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يوكد  
 بما يتصل به وهو النون بعد صلاحية ليد في قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون  
 التاكيد فيها عدا مثبت القسم غير لازم بل جاز (وكذلك) اي نون التاكيد (في مثل  
 ايما فعلن) اي في الشرط المذكور حرف ما فانهم لما كرهوا في قوله صوابا تأكد الفعل  
 ايضا فلا يتعربون المقصود من غيره (وما قبلها) اي ما قبل نون التاكيد خفيفة  
 كانت او ثقيلة (مع ضمير المذكورين) وهو الواو (مضموم) ليد على الواو والجر وفتحة  
 لا لتعاقبا الساكنين ان اشترط في النقاء الساكنين على غيره ان يكون الساكنين في كلمة  
 واحدة فان النون المشددة كلمة اخرها والفتحة الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة  
 ان لم يشترط في النقاء الساكنين ما ذكر (او) مع ضمير (الناطقة) وهو الياء (مكسرة  
 ليد على الياء والجر وفتحة لا لتعاقبا الساكنين والفتحة الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة  
 (او) ما قبلها (فما عدا ذلك) المذكور من ضمير المذكورين وضمير الناطقة وهو الواو المذكور  
 خاتما كل او مخاطبا والمؤن الثانية (مفتوح) طلبا للفتحة وطأه ان ما عدا ذلك  
 يعمل اليانية ويجمع المؤنث معها جازما في قوله وفتحة في التنبيه والجمع المؤنث ضمرا

فلا يقال زيد ما يتعربون  
 وانما دخلت النون بلا تشبيه  
 في النون بلا تشبيه النون التي هي قبل جيبها

قوله في مثبت القسم الميث هو الجواب فهو من قبل  
 امثلة الجواب الى القسم كما افاده الشارح فاذا ذكر  
 الهندي ان الانهارة من قبل جرد قطيعة من لفظ  
 ونقصي المزوم بقوله تعالى ولكن سمعنا او قلنا  
 لا والله نحصرون فوجب تقديم الميث بان لا يبعد  
 ظرف او جار مقدم عليه فاجاز استغراب  
 قوله في مثبت القسم الميث هو الجواب فهو من قبل  
 امثلة الجواب الى القسم كما افاده الشارح فاذا ذكر  
 الهندي ان الانهارة من قبل جرد قطيعة من لفظ  
 ونقصي المزوم بقوله تعالى ولكن سمعنا او قلنا  
 لا والله نحصرون فوجب تقديم الميث بان لا يبعد  
 ظرف او جار مقدم عليه فاجاز استغراب

قوله في مثبت القسم الميث هو الجواب فهو من قبل  
 امثلة الجواب الى القسم كما افاده الشارح فاذا ذكر  
 الهندي ان الانهارة من قبل جرد قطيعة من لفظ  
 ونقصي المزوم بقوله تعالى ولكن سمعنا او قلنا  
 لا والله نحصرون فوجب تقديم الميث بان لا يبعد  
 ظرف او جار مقدم عليه فاجاز استغراب

قوله في مثبت القسم الميث هو الجواب فهو من قبل  
 امثلة الجواب الى القسم كما افاده الشارح فاذا ذكر  
 الهندي ان الانهارة من قبل جرد قطيعة من لفظ  
 ونقصي المزوم بقوله تعالى ولكن سمعنا او قلنا  
 لا والله نحصرون فوجب تقديم الميث بان لا يبعد  
 ظرف او جار مقدم عليه فاجاز استغراب



فقط لا عمل اهلاجه غير انما ح الترتيب الثالث  
 انما يكيد يقتضى النساء  
 يتعلق بالمائة من علامة الاصحاب والنون  
 وترتيب باسقاط نون الجهم لانه لا يندرج في الامثلة  
 فانها كما انفصلت لكونها مع ضمير بارز بجلاها الاوول  
 قوله وهذه الامثلة آه لم يراع المعان الترتيب المتناه  
 من التكرار سابقا رعاية لترتيب الامثلة  
 فانه كما انفصلت لكونها مع ضمير بارز بجلاها الاوول  
 قوله وهذه الامثلة آه لم يراع المعان الترتيب المتناه

واختص برذالومات وفيها كالت غزوا وارميا واخريا (ومن ثم) الجمل  
 انما هو التذكير وهو قوله فليسحق التوكيد  
 نعم غير الضمير البارز كالمفصلة ومع الضمير البارز كالمفصلة (يقال كل توكيد في هذا  
 بانها صاها وانما تفرقة ما ذكره المصنف  
 نعم كما يقال توكيد هذا مثال الضمير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كالفتح مع المفصلة  
 نقلا عن النشبة  
 (وهل ترون) في هل ترون باسقاط نون الجهم فالتوكيد هو التوكيد لم لو اوصفها  
 فم توكيد القوم هذا مثالها في ضمير بارز ضمير لاجل القوم (وهل ترون) في هل ترون اياها  
 (انما تفرق ايجون  
 ما ذكره المصنف  
 الباء وكسر هاء كما يقال ترون التاء في هذا مثالها في ضمير بارز وكسر لاجل القوم (واغزوا)  
 كما سئق الباء وهو اذا يد غزوا غزوا على الامر  
 عطف على هل ترون لاصل ترون اي ومن ثم قبل اغزوا ترون الواو المبدية كما ترد مع  
 ضمير لثنية في اغزوا (واغزوا) في اغزوا ويجزف الواو الضمير ما قبلها كما قبل اغزوا  
 القوم (واغزوا) في اغزوا بجذف الباء المكسرة ما قبلها كما قبل اغزوا القوم وهذه الاشياء  
 مما ساقط من مثال الضمير والجمع المقتضى له  
 وفتح على ترتيبها الواقع في كسر الشيف بعضها ما هو مع الضمير البارز كالمفصلة  
 بعضها ما هو مع غير الضمير البارز كالمفصلة كما اشرف اليه (و التوكيد كالمفصلة  
 للسكان) اي لانها ساكنة المذكرة ويجزفها في بعض النسخ لسكان اي لانها  
 الساكن كقول الشاعر لانهم القوم علك ان ترك وما والذم وقد رفعه في التوكيد  
 انما لا يفتقر الى التوكيد كالمفصلة  
 حذف النون المحذوفة لانها ساكنة التوكيد والذم وقد رفعه في التوكيد  
 اي وان لم يجره حذافا  
 عليها ولا لكان الواو الجان قال لانهم القوم ولم يحركوها كما تحرك التوكيد فوقها  
 في هذا النون المحذوفة كسائر النون جلاها والمكسورة اي التوكيد  
 وانما لم يكسرها لما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا  
 في هذا النون المحذوفة اي كما يجزف النون الساكنة في الاسم ما قبلها فيضمونها  
 والفعل في رعا وحذف ايضا المحذوفة (في) حال (الوقف) على ما كتب في حذافا

قولاً لتقاربها الساكن المذكور بعدها فلا يرد نحو  
 اصبرن فانه فيها ملاقاة الساكن قبلها فلا يحذف  
 والفتحة على ذلك اند في مقابلة الوقف كانه قيل  
 يحذف في الوصل وقت لقاء الساكن مطلقا سواء  
 كان بعد ضمة او كسرة او فتحة نحو اضرب انزل  
 واضرب الرجل يربه اضربن اضربن اضربن تحذفت  
 لان لقاء الساكنين تشبيها بحرف العلة اذ لا يحذف  
 لها في الحركة وما قبله ان الحذف للساكنين لا يكون  
 الا للاول فبقيهم صرحوا بالاخلاق في ان  
 المحذوف من معقول الواو والاول والثاني  
 قوله لانهم القوم علك بمعنى لعل لغة فيه اجري  
 مجرى عسى في دخول ان في خبرها والمعنى لانهم  
 القوم عسى ان تركع ونزل والزمان رفته واعز  
 فيستغنى هو وفتقرت لان احوال الزمان لانها  
 وجه الدين  
 اول البيت  
 تكلم من المحور مسعه والسي والصبح لابقا  
 قد يجمع المال خير اكله وياكل المال غير من جمعه  
 بدون الباء فانها يحذف لاجتماع الساكنين وهو  
 الباء والنون  
 قوله ولم يحركوها هذا ج عن سم وهو ان يقال  
 حذفت النون المحذوفة من لانهم لان لقاء الساكنين  
 ولم يحركوها كما تحرك النون حين لزوم التقاء الساكنين  
 في مثل عاد الاولى فاجاب بقوله ولم يحركوها  
 على المرتضى  
 اي بين النون المحذوفة والنون  
 ومنها سبب التوكيد  
 او قوله  
 او قوله  
 او قوله

قولاً لتقاربها الساكن المذكور بعدها فلا يرد نحو  
 اصبرن فانه فيها ملاقاة الساكن قبلها فلا يحذف  
 والفتحة على ذلك اند في مقابلة الوقف كانه قيل  
 يحذف في الوصل وقت لقاء الساكن مطلقا سواء  
 كان بعد ضمة او كسرة او فتحة نحو اضرب انزل  
 واضرب الرجل يربه اضربن اضربن اضربن تحذفت  
 لان لقاء الساكنين تشبيها بحرف العلة اذ لا يحذف  
 لها في الحركة وما قبله ان الحذف للساكنين لا يكون  
 الا للاول فبقيهم صرحوا بالاخلاق في ان  
 المحذوف من معقول الواو والاول والثاني  
 قوله لانهم القوم علك بمعنى لعل لغة فيه اجري  
 مجرى عسى في دخول ان في خبرها والمعنى لانهم  
 القوم عسى ان تركع ونزل والزمان رفته واعز  
 فيستغنى هو وفتقرت لان احوال الزمان لانها  
 وجه الدين  
 اول البيت  
 تكلم من المحور مسعه والسي والصبح لابقا  
 قد يجمع المال خير اكله وياكل المال غير من جمعه  
 بدون الباء فانها يحذف لاجتماع الساكنين وهو  
 الباء والنون  
 قوله ولم يحركوها هذا ج عن سم وهو ان يقال  
 حذفت النون المحذوفة من لانهم لان لقاء الساكنين  
 ولم يحركوها كما تحرك النون حين لزوم التقاء الساكنين  
 في مثل عاد الاولى فاجاب بقوله ولم يحركوها  
 على المرتضى  
 اي بين النون المحذوفة والنون  
 ومنها سبب التوكيد  
 او قوله  
 او قوله  
 او قوله

فانها كما انفصلت لكونها مع ضمير بارز بجلاها الاوول  
 قوله وهذه الامثلة آه لم يراع المعان الترتيب المتناه  
 من التكرار سابقا رعاية لترتيب الامثلة  
 فانه كما انفصلت لكونها مع ضمير بارز بجلاها الاوول  
 قوله وهذه الامثلة آه لم يراع المعان الترتيب المتناه

فانها كما انفصلت لكونها مع ضمير بارز بجلاها الاوول  
 قوله وهذه الامثلة آه لم يراع المعان الترتيب المتناه  
 من التكرار سابقا رعاية لترتيب الامثلة  
 فانه كما انفصلت لكونها مع ضمير بارز بجلاها الاوول  
 قوله وهذه الامثلة آه لم يراع المعان الترتيب المتناه

قوله لا رد اي حال الوقف ما حذف لاجل التنوين  
فتنونه فاش ورام بالتنوين ولا تنقول قاصدا  
باعادة الياء عبدالحكيم  
قوله قلب الغائباء الكتابة فالآخر على الوقف  
وفى الاصل على الايتناء كما تفرد في محله يوجب  
ان لا يكتب المحذوفة التي لم يبنغ ما قبلها فكانتها  
على خلاف الغائباء عظام الدين  
قوله نحو سبت غيرا لا يبنى ما في التثنية من حسن  
الختار على وفق اختيار المتكلم حيث اورد التنوين  
المحذوفة كما في آخر الكتاب ونحوه بالايات وهو  
ساكن ابحاثا الى الاستراحة بعد المحذوفة  
عبدالمكرم  
وقد ختم الشارح آخر مسألة بالخير فقال ولا تنقل  
الى اذعية بليغة فقال اللهم اه

او كسر ما قبلها كما ينفرد التنوين لذلك (فيما هو قول) لاجل المحذوفة كما اذا كانت المحذوفة  
انما ما قبلها من المحذوفة اذ المحذوفة تنوين في حال الوقف  
بانغمها واخرى قلت اعزق واعزق بمفرد الواو والياء فاذا وقع قبلها واو حذفت  
في محله جمع التثنية في محله جمع التثنية  
المحذوف قلت اعزق واعزق بمفرد الواو والياء فانه لا يرد ما حذفت لانه لا تنوين لانه  
في الوصل والمحذوفة ليست بلا زينة فيقول الا لازم حذفت باعادة افعالها التي لا يرد  
المحذوفة (المشروح ما قبلها قلبها) كقولك في امرين اخيرا يا شيبها لها بالتنوين  
فان التنوين اذا انفع ما قبلها قلبها واذا انضم او كسر حذفت في نحو امرت شيئا  
او اسأبت شيئا واختم في محله اللهم لعل خاتمة امورا خيرا ولا تلحقنا من تبعه  
شرونا شيئا واجعل لنا زقا يصبنا خيفة كانت او طفلة في موقف الندامة

قوله لا رد اي حال الوقف ما حذف لاجل التنوين فتنونه فاش ورام بالتنوين ولا تنقول قاصدا باعادة الياء عبدالحكيم

منغية بالفاذ اذ يحبوه يتك على ليج الاستقامة ؛ وصل على من كلمة شفاعته في محاور قام الصلوات كافية ؛ وعن مطهرة اسقام لها الات شافية ؛ وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمره لجا به ؛ قد استراح من تكدي الانها من ؛ لتقل هذا الشرح من السواد الى البياض ؛ الصدا الغفر عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه في وظائف محموديته الاعراض ؛ عن مطالبة الاعراض والاعراض ؛ فصوره العاشرون من زمانا استظم في سلك شهر سنة سبع وثمانين وثمانمائة من الهجرة النبوية عليه افضل التحية  
١٣١٤

الحمد لله الذي علمنا بانجام تسويد قصبة فولد النياية اخفا من النسخ المقتولة ولما خذبا معان النظر والفكر العاليية ؛ وهذا اخر ما اردنا جمعه من المحذوفة ونظفه من الايضاح مع قوزع الببال وثقت الاحمل وقفاق الاخران والمحن لكن الله تعالى جعلت حكمة قد وقفا الاتمام كما اتمه علينا من البلاغة الغضبية وثقا ومن الملق قول احمد والفاذ على هذا الاسلوب والقول بين الامام وحقوقنا لغزوز هذا الغرام ؛ وقد عتبتنا الغرام من فكلها لا البرايمون في الازياء والاسلام حشر من جزع الثاني سنة ثلث وثلثمائة بعد الاف بمدينة القسطنطينية صانها الله تعالى عن الافات والبلية ؛ وكاننا الافتتاح يوم الاثنين من جمادى الاولى في سنة ثلث وتسعين وثمانين بعد الاف بمدينة المذكورة ؛ والمزج من خلا في وخلصا لحوان ان يشيعون في صباح الدهاء ويشكروا الى ما عانت وقتها الخشية من الكد والنعناء والى الله انفع فان تشيع بها المصلين الذينهم للقطالبون ؛ كافع باصلها واسهلها ومن طريق الحق تآكروني ؛ وغرضهم تحصيل الحق اليقين لا تصور الباطل بصورة اليقين ؛ وانا الغفر الحميم الملتج الى رحمة رب القدير (الشهيد ولوداده السيد علي رضوان عثمان الدولى القصبى) من تلاميذ مستشار السابق عليه رحمة الخالق ابراهيم افندي على الكينى ؛ وهو من تلاميذ شمس فلك الفضائل وقطب دارثة الافا مثل الشيخ الاسلام السابق علامة الزمان بالاخلاق الحاج عمر اللطفي اليدرولى ؛ اطال الله عمره بالمر الابدى وجعله الله تقيا معصوما بالعبادة والمعرفة والى الله آمين ومبلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين ؛ اللهم اشرفنا مع النعم عليهم من النبيين والصدقيين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا واجعل لنا كلهم دليلا وخليلا وكل عملنا حسنا جيدا واجعل آخر كلامنا لا اله الا الله محمد رسول الله

المحمد بن احم علينا بطبع هذا الشرح اللطيف مع الخشية والايضاح النيف المشتهرين الاماثل بمنلا جامى المؤسسين المتقن في القواعد والمباني المنسوب الى الصائغ الامامى عبد الرحمن الجامى انا الله مرقد وجعل مجبوحه الجنان منجبه وهو في زمن جامى البلاد ومكرها العلماء وطبا العباد وساسم هرق اهل الضلال والعداء ؛ اعزق اعزق السطان بن السلطان الفازى عبدالمحيى خان ؛ حفت ربا من دولته بها والفاذ والمعرفان في مطبعة عبدانها فعدما ترحى بالرخصة والامتياز ؛ وقد تصادف ختام طبعه في اول ربيع الاول سنة ثلث وتسعين وثلثمائة بعد الاف منجزه من ان يرى من الامام والمكتف على الله وسلم عليه وعلى آله واصحابه الكليين بكامله مالا حدر تمام وقفا حصيله ختام











32101 063974610